

شرح المفصل للزمخشري

تأليف

موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي

المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه

الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الثالث

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

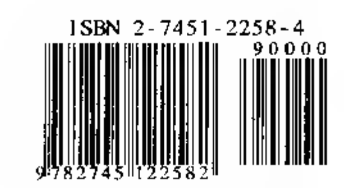
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Etage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2258-4



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أسماءُ الأفعال والأصوات

فصل
[نوعا أسماء الأفعال]

قال صاحب الكتاب: هي على ضربَيْن: ضربٌ لتسْمِيةِ الأوامرِ، وضربٌ لتسميةِ الأخبار، والغَلَبَةُ للأوّل. وهو ينقسِم إلى متعدٍّ للمأمور، وغيرِ متعدٍّ له. فالمتعدّي نحوُ قولك: «رُوَيْدَ زيدًا»، أي: أرْوِدْه، وأمْهِلْه. ويُقال: «تَيْدَ زيدًا»، بمعنى «رُوَيْدَ»، و«هَلُمَّ زيدًا»، أي: قَرِّبْه، وأحْضِرْه، و«هاتِ الشيءَ» أي: أعطنيه، قال الله تعالى: ﴿هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾[1]، و«هاءَ زيدًا»، أي: خُذْه، و«حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ»، أي: إيتِه، و«بَلْهَ زيدًا»، أي: دَعْه، و«تَراكِها»، و«مَناعِها»، أي: «اتْرُكْها»، و«امْنَعْها»، و«عَلَيْكَ زيدًا»، أي: الْزَمْه، و«عَلَيَّ زيدًا»، أي: أوْلِنِيهِ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ معنى قول النحويّين: «أسماءُ الأفعال» المرادُ به أنّها وُضعت لتدلّ على صِيَغِ الأفعال، كما تدلّ الأسماءُ على مُسمَّياتها، فقولُنا: «بَعُدَ» دالٌّ على ما تحته من المعنى، وهو خِلاف القُرْب. وقولُك: «هَيْهَاتَ» اسمٌ للفظِ «بَعُدَ» دالٌّ عليه، وكذلك سائرُها.

والغرض منها الإيجازُ والاختصار، ونوعٌ من المبالغة، ولولا ذلك، لكانت الأفعالُ التي هذه الألفاظُ أسماءٌ لها، أوْلى بموضعها. ووجهُ الاختصار فيها مجيئُها للواحد والواحدة، والتثنية والجمعِ بلفظ واحد وصورةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنّك تقول في الأمر للواحد: «صَهْ يا زيدُ»، وفي الاثنين: «صَهْ يا زيدان»، وفي الجماعة: «صَهْ يا زيدون»، وفي الواحدة: «صَهْ يا هِنْدُ»، و«صَهْ يا هندان»، و«صَهْ يا هنداتُ»، ولو جئتَ بمُسَمَّى هذه اللفظة، وهو «اسْكُتْ»، و«اسكتا» للاثنين، و«اسكتوا» للجماعة، و«اسكتي»، للواحدة المخاطبة، و«اسْكُتْنَ» لجماعة المؤنّث؟ فتَرْكهم إظهارَ علامةِ التأنيث والتثنية والجمع مع أنّ في كلِّ واحد من هذه الأسماء ضميرًا للمأمور، والمَنْهيّ بحكم مشابهةِ الفعل، ونِيابتِه عنه دليلٌ على ما قلناه من قصدِ الإيجاز والاختصار. وأمّا المبالَغة، فإنّ

---

(١) الأنبياء: ٢٤؛ والبقرة: ١١١.

قولنا: «صَهْ» أبلغُ في المعنى من «اسْكُتْ»، وكذلك البواقي.

واعلم أنّ هذه الأسماء، وإن كان فيها ضميرٌ تستقلّ به، فليس ذلك على حدّه في الفعل، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملةً، وليست هذه الأسماءُ كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماءٌ مفردةٌ على حدّه في اسم الفاعل، واسمِ المفعول والظرفِ؟ والذي يدلّ على أنّ هذه الألفاظ أسماء مفردة إسنادُ الفعل إليها. قال زُهَيْر [من الكامل]:

٥١٤ـ ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنْتَ إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

فلو كانت «نَزالِ» بما فيها من الضمير جملةً، لَما جاز إسنادُ «دُعِيَتْ» إليها من حيث كانت الجمل لا يصحّ كونُ شيء منها فاعلاً. وإنّما لم يصحّ أن تكون الجملةُ فاعلاً؛ لأنّ الفاعل يصحّ إضمارُه، والجملة لا يصحّ إضمارها؛ لأنّ المضمر لا يكون إلّا معرفةً، والجمل ممّا لا يصحّ تعريفُها من حيث كانت معاني الجمل مستفادةً. ولو كانت معرفةً، لم تكن مستفادةً، فلمّا تدافع الأمران فيها[1] وتنافيا، لم يجتمعا.

والذي يدلّ أنّ هذه الألفاظ أسماءٌ أُمورٌ:

الأوّل منها: جوازُ كونها فاعلةً ومفعولةً، فمن الفاعل ما ذكرناه من إسنادِ الفعل

---

٥١٤ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٨٩؛ وإصلاح المنطق ص٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩؛ والدرر ٥/ ٣٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١؛ وشرح التصريح ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٣٠؛ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥؛ والكتاب ٣/ ٢٧١؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٧، ٦٥٨ (نزل)، ١٢/ ١٨ (اسم)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٥؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٢٤٧؛ ورصف المباني ص٢٣٢.

المعنى: يمدح رجلاً بالشجاعة، ويراه جديرًا بملء درعه عندما تحين ساعة المعركة، ويخاف الناس.

الإعراب: «**ولنعم**»: الواو: استئنافية، واللام: حرف ابتداء وتوكيد لا محلّ له، و«نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح. «**حشو**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**الدرع**»: مضاف إليه مجرور. «**أنت**»: ضمير رفع منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر. «**إذا**»: ظرف زمان متعلق بالفعل دعيت. «**دعيت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة. «**نزال**»: اسم فعل أمر بمعنى «انزل» مبني على الكسر، في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. «**ولُجّ**»: الواو عاطفة، «لُجّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «**في الذعر**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «لُجّ».

جملة «لنعم **حشو** الدرع»: في محلّ رفع خبر مقدّم للضمير «أنت». وجملة «أنت نعم **حشو** الدرع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دعيت...»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «لُجّ في الذعر»: معطوفة على ما قبلها في محلّ جر.

والشاهد فيه قوله: «دعيت نزال» حيث جاءت «نزال» نائب فاعل، مما يؤكّد أنها اسم وليست جملة.

(١) صحّحتها طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص٩٠٧ إلى «فيهما» ولا أرى هذا التصحيح صائبًا.

إليها في قوله: «إذا دعيتَ نزال»، والفعلُ لا يُسند إلَّا إلى اسم مَحْض. ومن المفعول قَوْلُ الآخَر [من الكامل]:

٥١٥ـ فَدَعَوْا نَزالِ فكُنْتُ أوّلَ نازِلٍ وعَلامَ أرْكَبُهُ إذا لم أنْزِلِ

فإن قيل: فقد قال الشاعر [من الطويل]:

٥١٦ـ وما راعَنِي إلّا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدِي به قَيْنًا يَفُشُّ بكِيرِ

---

٥١٥ ـ **التخريج**: البيت لابن مقروم الضبي في الحيوان ٦/ ٤٢٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٩، ٦/ ٣١٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٦٥٧ (نزل).

المعنى: لقد دعوني للمقاتلة والمنازلة فنزلت، وعلام أركب هذا الفرس إذا لم أنازل الأبطال عليه.

الإعراب: «**فدعوا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «دعوا»: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. «**نزال**»: اسم فعل أمر مبني على الكسر في محل نصب مفعول به على الحكاية، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «**فكنت**»: الفاء: عاطفة، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء في محل رفع اسم كنت. «**أول**»: خبر منصوب بالفتحة. «**نازل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وعلام**»: الواو استئنافية. «على»: حرف جر. «ما»: اسم استفهام مبني في محل جرّ بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل أركبه. «**أركبه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**إذا**»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«أركب». «**لم**»: حرف جزم ونفي وقلب. «**أنزل**»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحرّك بالكسر للضرورة، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا.

جملة «دعوا»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت أوّل»: معطوفة على جملة «دعوا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «علام أركبه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم أنزل»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «فدعوا نزال» حيث أوقع لفظ «نزال» في موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب؛ لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع في شيء منها.

٥١٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٤.

اللغة: راعني: أفزعني. الشرطة: مفردها شرطي (رجل شرطة). القين: الحداد. الكير: الأداة التي ينفخ فيها على النار.

المعنى: عجبي لما أرى، فإنه أخافني حقًا، فأمس كان هذا الرجل حدادًا، واليوم يسير مرافقًا تتبعه الشرطة.

الإعراب: «**وما راعني**»: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: نافية، «راعني»: فعل ماض مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو). «**إلا يسير**»: «إلا»: حرف حصر، «يسير»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «**بشرطة**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يسير. «**وعهدي**»: الواو: حالية، «عهدي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بخبر=

فجعل «يسير» فاعلاً، وهو فعلٌ مضارعٌ، وقال جَمِيلٌ [من الطويل]:

٥١٧ـ جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يومَ تَحَمَّلُوا ... وحُقَّ لِمثلي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ

فأسند «حُقَّ» إلى «يجزع» وهو فعلٌ، قيل: إنّ مراده ههنا معنى الفعلَيْن، والتقديرُ: «أن يسيرَ» و«أن يجزعَ». فالفعلُ فيهما مسندٌ إلى المصدر المنويّ، لا إلى الفعل؛ لأنّ «أن» والفعلَ مصدرٌ. والمرادُ: وما راعني إلّا سَيْرُه، وحُقّ لمثلي الجَزَعُ. وقد اطّرد حذفُ «أن» وإرادتُها نحوُ قوله [من الطويل]:

ألَا أيُّهَذا الزاجِري أحضُرُ الوَغَى ... وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي[1]

والمراد «أن أحضرَ» فلمّا حُذف «أنْ» ارتفع الفعل، وإن كانت مرادةً. ومثلُه قوله [من الوافر]:

فقالوا: ما تَشاءُ فقلتُ: ألْهُو[2]

= محذوف. «قينًا»: مفعول به للمصدر «عهدي» منصوب بالفتحة الظاهرة. «يَقُشُّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. «بكير»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يَقُشُّ.
جملة «راعني»: بحسب الواو. وجملة «يسير بشرطة»: حالية محلها النصب. وجملة «يَقُشُّ بكير»: في محل نصب صفة لـ«قين». وجملة «عهدي به قينًا»: حالية محلها النصب.
والشاهد فيه قوله: «يسير بشرطة» فقد أولت الجملة إلى مصدر في محل رفع فاعل عند بعضهم، والصواب أنها حالية، وفاعل «راعني» ضمير على من سبق ذكره.

٥١٧ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص١١٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٤؛ والخصائص ٢/ ٤٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٧٣ (دنا).
اللغة: جَزِعَ الرجل: ضعف عن حمل ما حَلَّ به، ولم يجد صبرًا عليه. البين: البعد والفراق. تحملوا: ارتحلوا.
المعنى: لقد خفت من الفراق يومَ هَمّ قوم الحبيبة بالرحيل، وجدير بمثلي أن يخاف فراق من يهوى.
الإعراب: «جَزِعْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «حِذار»: مفعول لأجله منصوب. «البين»: مضاف إليه مجرور. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «جزعت». «تحملوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «وحقّ»: الواو: حالية، «حُقَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح. «لمثلي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حُقَّ»، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. «يا»: حرف نداء. «بثينة»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «يجزع»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره: هو، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة، ومن الفعل «يجزع» نائب فاعل للفعل «حُقَّ»، ويرى بعضهم أن جملة «يجزع» نفسها هي نائب الفاعل ولا حاجة إلى تقدير «أن» المصدرية، ولا إلى تأويل المصدر.
جملة «جزعتُ» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تحملوا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «حُقَّ...»: حالية محلها النصب. وجملة «يا بثينة»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه أن الأصل «أن يجزع» فحذفت «أن» وارتفع الفعل بعدها.

(١) تقدم بالرقم ٢٠٢. (٢) تقدم بالرقم ٣١٦.

والمراد: أن أَلْهُوَ، أي اللَّهْوَ.

والثاني: حكايةُ بنائه إذا نُقل إلى العَلَميّة، وسُمِّي به، وفي آخِره الراءُ، فإنّه يجتمع القبيلان: بنو تميم وأهل الحجاز على بنائه، نحوِ قولك: «حَضارِ»، و«سَفارِ»، فحالُه بعد التسمية كحاله قبل التسمية في بنائه؛ لأنّه اسمٌ نُقل فبقي على بنائه، ولم يُعرَب. ولو كان فعلاً، لوجب إذا نُقل إلى العلميّة أن يُعرب، نحوَ: «كَعْسَبَ»، و«تَغْلِبَ»، و«اضرب».

فإن قيل: فهلّا كان إعرابُ بني تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخرُه راءً، نحوَ: «نَزالِ»، و«دَراكِ» دليلاً على أنّه فعلٌ. قيل: لا يدلّ ذلك على كونه فعلاً؛ لأنّهم أجروا ذلك مُجرَى «أيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«كَمْ» إذا سُمّي به، وإجماعُهم مع الحجازيّين على بناءِ ما كان آخره راءً بعد التسمية به دلالةٌ على أنّه اسمٌ عندهم.

الثالث: إنّه يُنوَّن فَرْقًا بين المعرفة والنكرة، وذلك إذا قلت: «صَهْ»، كان معرفة، وإذا قلت: «صَهٍ»، كان نكرة، والتعريفُ من خصائص الأسماء، ويؤيّد ما قلناه جُمودُها، وعدمُ تصرّفها.

فإن قيل: هذه تعمل عملَ الأفعال، وتُفيد فائدةَ الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاصّ، ألا تراك إذا قلت: «هَيْهاتَ»، فهِمتَ البُعدَ في زمانٍ ماضٍ، وهذه دلالةُ الفعل، فهلّا قلت: إنّها أفعالٌ، وتكون من قبيل الألفاظ المترادِفة، فـ«صَهْ»، و«اُسْكُتْ» بمنزلةِ: «ذَهَبَ»، و«مَضى»، و«قَعَدَ»، و«جَلَسَ». قيل: قد تقدّمت الدلالةُ على اسميّةِ هذه الكِلَم بما فيه مَقْنَعٌ، وأمّا إعمالها عملَ الأفعال؛ فللشَّبَه الواقع بينها وبين الأفعال، وأمّا دلالتُها على ما تدلّ عليه الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاصّ؛ فإنّما استُفيد من مدلولها لا منها نفسِها، فإذا قلت: «صَهْ»، دلّ ذلك على «اسْكُتْ»، والأمرُ مفهوم منه، أي: من المسمّى الذي هو «اسكت». و«هَيْهاتَ» اسمٌ، ومسمّاه لفظٌ آخر، وهو بعُدَ، فالزمانُ معلومٌ من المسمّى لا من الاسم.

ولمّا كانت هذه الألفاظ أسماءً للأفعال كالأعلام عليها؛ كان فيها كثيرٌ من أحكام الأعلام، وذلك أنّ فيها المرتجَلَ والمنقول والمشتقّ، فالمرتجلُ، نحوُ: «صَهْ»، و«مَهْ»، والمنقول كـ«عَلَيْكَ» و«إلَيْكَ»، و«دُونَكَ»، والمشتقّ كـ«نَزالِ»، و«حَذارِ»، و«بَدادِ».

وهذه الأسماء على ضربين كما ذُكر: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغَلَبَةُ للأوّل. وإنّما كان الغالب فيها الأمرَ، لِما ذكرناه من أنّ الغرض بها الإيجاز مع ضربٍ من المبالغة. وذلك بابُه الأمر؛ لأنّه الموضع الذي يُجْتزأ فيه بالإشارة، وقرينةِ حال، أو لفظٍ عن التصريح بلفظ الأمر. ألا ترى أنّك تقول لمَن أشال سَوْطًا، أو سدَّد سَهْمًا، أو شهر سيفًا: «زيدًا»، أو «عمرًا»، فتستغني بشاهدِ الحال عن أن تقول: «أوْجِعْ»، أو «ارْمِ»، أو «اضرِبْ». ويكفي من ذلك الإشارةُ وشاهد الحال، وقامت

المخاطبةُ وحُضورُ المأمور مقامَ اللفظ بالأمر. وإذا جاز حذفُ فعل الأمر من غيرِ خَلَفٍ لشاهدِ حالٍ، كان حذفُه لقيامِ غيره مقامَه أوْلى بالجواز. وليس كذلك الغائب والخبرُ، فلذلك قلّ استعمالُ هذه الكِلَم في الخبر، وكثُر في أمرِ الحاضر.

ووجهٌ ثانٍ أنّ الأمر لا يكون إلّا بالفعل، فلمّا قويت الدلالةُ على الفعل، حسُن حذفُه وإقامةُ الاسم المُناب عنه خَلَفًا منه. ولمّا كانت هذه الأسماء عِوَضًا عن اللفظ بالفعل ونائبةً عنه، أُعملت عَمَلَه، ولمّا كانت الأفعال التي هي مسمَّياتُ هذه الأسماء، منها ما هو متعدٍّ للفاعل متجاوزٌ له إلى غيره، نحوُ: «خُذْ زيدًا» و«الْزَمْ عمرًا»، ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزه إلى مفعول، نحوُ: «اسْكُتْ»، و«اكْفُفْ»، كانت هذه الأسماء كذلك على حسبِ مسمَّياتها، منها ما هو متعدّ للمأمور، ومنها ما لا يتجاوزه إلى غيره.

فمن المتعدّى قولُهم: «رُوَيْدَ زيدًا»، أي: أرْوِده، وأمْهِلْه، فهو اسمٌ لهذا اللفظ، وهو مشتقّ من مسمّاه الذي هو «أرْوِدْ». وأصلُه المصدر الذي هو «إرْوادٌ». وصُغّر بحذفِ الزوائد تصغيرَ الترخيم، فقالوا: «رُوَيْد»، كما قالوا: «سُوَيْدٌ» في «أسْوَدُ»، و«زُهَيْرٌ» في «أزْهَرُ». وقال الفرّاءُ: «رُوَيْدَ» تصغيرُ «رُودٍ»، و«الرُودُ»: المَهْل، يُقال: فلانٌ يمشي على رُودٍ، أي: على مهل، قال الشاعر [من البسيط]:

٥١٨ـ [تكادُ لا تَثْلِمُ البطحاءَ وَطْأتُها] كأنّها ثَمِلٌ يَمْشِي على رُودِ

وقالوا: «تَيْدَ زيدًا» في معنى «رُوَيْدَ زيدًا»، فهو اسمٌ لقولك: «أرْوِدْ»، و«أمْهِلْ»،

---

٥١٨ ـ **التخريج**: البيت للجموح الظفري في شرح أشعار الهذليين ص٨٧٢؛ ولسان العرب ٣/ ١٨٩ (رود)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٣٢؛ ومجمل اللغة ٢/ ٤٣٤؛ وتاج العروس ٨/ ١٢٣ (رود)؛ وأساس البلاغة (رويد)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٦٩، ١٧٠ (رأد)؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٤٥٨؛ والمخصص ١٤/ ٨٩؛ وتهذيب اللغة ١٤/ ١٦٢؛ وتاج العروس ٨/ ٨٠ (رأد).

شرح المفردات: تثلم: تُحدث ثُلمة أو شقًّا. البطحاء: المكان المنبسط يسيل فيه الماء، فيخلّف فيه التراب والحصى الصغار. يصف امرأةً بالخفّة واللطف، فيشبِّه مشيها بمشي سكران على مهل.

الإعراب: «**تكاد**»: فعل مضارع ناقص (من أفعال المقاربة) مرفوع بالضمة، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**لا**»: حرف نفي. «**تثلم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**البطحاء**»: مفعول به مقدَّم منصوب بالفتحة. «**وطأتها**»: فاعل مؤخّر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**كأنها**»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسمها. «**ثمل**»: خبر (كأن) مرفوع بالضمّة. «**يمشي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**على رود**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(يمشي).

وجملة «**تكاد لا تثلم**»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تثلم»: في محلّ نصب خبر (تكاد). وجملة «كأنها ثمل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يمشي»: في محلّ رفع صفة لـ(ثمل).

والشاهد فيه قوله: «على رود» بمعنى: على مهل.

وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ فعل الأمر، وتضمُّنِه معنى لام الأمر. وكان الأصلُ أن يكون ساكنَ الآخِر، إلّا أنّه التقى في آخره ساكنان: الياءُ والدال، ففُتحت الدال لالتقاء الساكنين لثِقَل الكسرة بعد الياء، على حدّ صَنيعهم في «رُوَيْدَ»، و«أَيْنَ»، و«كَيْفَ». وحكى البَغْداديّون: «تَيْدَكَ زيدًا»، ويحتمل أن يكون الكاف اسمًا في موضع خفض، ويكون انتصابُه على المصدر بمنزلةِ: «ضَرْبَ زيدٍ عمرًا». ويجوز أن تكون للخطاب مُجرّدةً من معنى الاسميّة بمنزلةِ: «رُوَيْدَكَ زيدًا». والأقربُ في هذه اللفظة أن تكون مأخوذةً من «التُّؤَدَة»، الفاءُ واوٌ، أُبدل منها التاءُ، ولزم البدلُ على حدّ «تَيْقُورٍ» و«تَوْراةٍ»، والعينُ همزةٌ، أُبدلت ياءً لضربٍ من التخفيف على غيرِ قياس، كما قالوا في «قَرَأْتُ»: «قَرَيْتُ»، وفي «بَدَأْتُ»، «بَدَيْتُ»، وفي «تَوَضَّأْتُ»: «تَوَضَّيْتُ».

ومن ذلك «هَلُمَّ زيدًا»، أي: قَرِّبْه، وأَحْضِرْه، وليس المراد أنّها دالّةٌ على ما يدلّ عليه «قرِّبه»، و«أحضره»، وإنّما «هَلُمَّ» اسمٌ لهذا اللفظ الذي هو «قَرِّبْ»، و«أَحْضِرْ»، وله موضعٌ يُذكر فيه.

ومن ذلك: «هَاتِ الشيءَ»، أي: أَعْطِنِيه، وهو اسمٌ لـ«أعْطِني» و«نَاوِلْني»، ونحوِهما. وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الأمر، وكُسر لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، وكأنّه من لفظِ «هَيْتَ» ومعناه. وقال بعضهم: هو من «آتَى يُؤَاتِي»، والهاءُ فيه بدلٌ من الهمزة، ويُعزى هذا القول إلى الخليل[1]، واستدلّ على ذلك بتَصْرِيفه، نحوِ قوله [من الرجز]:

٥١٩ـ لِلّه ما يُعْطِي وما يُهاتِي

من «المُهاتاة» ويُلحِقونه ضميرَ التثنية والجمع لقوّة شَبَهِ الفعل.

قال الله تعالى: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[2]. وفي الحديث: «هاتوا

---

(١) كتاب العين ٤/ ٨٠.

٥١٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٥٢ (هتا).

الإعراب: «**لله**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبرٍ محذوف. «**ما**»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «**يعطي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**وما**»: الواو للعطف، «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «**يهاتي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «موهوب لله ما يعطي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعطي»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «ما يهاتي»: معطوفة على الأول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يهاتي»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يهاتي» على أن الهاء بدل من الهمزة، فأصلها (يؤاتي).

(٢) البقرة: ١١١.

رُبْعَ عُشُورِ أموالكم»(١). كما فعلوا ذلك في «هَلُمَّ» حين قالوا: «هلمّا»، و«هلمّوا»، وفي «هاءَ» حين قالوا: «هاؤُمَا»، و«هاؤُمْ». قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾(٢).

ومن ذلك قولهم: «حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ»، جعلوا «حَيَّ» و«هَلْ» بمنزلةِ شيء واحد، وفتحوهما كـ«خمسةَ عشرَ»، وسمّوا بهما الفعلَ، فـ«حيّهل الثريد» بمنزلة: «ايتوا الثريدَ».

وقالوا: «بَلْهَ زيدًا»، والمراد: دَعْ زيدًا، وقالوا: «تَرَاكِها»، و«مَنَاعِها»، والمراد: اتْرُكْها، وامْنَعْها.

وقالوا: «عَلَيْكَ زيدًا»، أي: الْزَمْه. وقالوا: «عَلَيَّ زيدًا» أي: أَوْلِنِيهِ. فهذه كلّها أسماءٌ لِما ذكرناه من الدلالة، وكلّها مُتعدّيةٌ ضميرَ المأمور إلى المفعول، كما كانت مسمَّياتُها كذلك، فاعرفه.

* * *

[اسم الفعل غير المتعدّي]

قال صاحب الكتاب: **وغيرُ المتعدّي نحوُ قولك: «صَهْ»، أي: اسْكُتْ، و«مَهْ»، أي: اكْفُفْ، و«إيهِ»، أي: حَدِّثْ، و«هَيْتَ»، و«هَلْ»، أي: أَسْرِعْ، و«هَيَّكَ»، و«هَيْكَ»، و«هَيَا»، أي: أَسْرِعْ فيما أنت فيه. قال** [من الرجز]:

٥٢٠ـ [لَتَقْرِبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيَّا ... ما دامَ فيهنَّ فَصِيلٌ حَيَّا]
فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا

---

(١) في سنن أبي داود الرقم ١٥٧٢؛ وسنن الدارقطني ٢/ ٩٢: «هاتوا ربع العشور من كل أربعين». وانظر موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ١٠/ ١٩٠.

(٢) الحاقة: ١٩.

٥٢٠ ـ **التخريج**: الرجز لابن ميادة في ديوانه ص٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥٩، ٩/ ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٦؛ ولسان العرب ٣/ ٤٨١ (جلذ)؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي ص٥٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٢١٧ (دوم)، ١٥/ ٣٧٦ (هيا)؛ والمقتضب ٤/ ٩١؛ ونوادر أبي زيد ص١٩٤.

اللغة: القرب: السير في الليلة التي يصبح الماء صبيحتها. الجلذيّ: السير الشديد. دجا الليل: أظلم. الفصيل: ابن الناقة عندما ينفصل عن أمّه.

المعنى: يخاطب ناقته، ويطلب منها أن تسير سيرًا شديدًا في الليلة التي ينهمر الماء في صباحها، ما دام في هذه الإبل صغير حيّ، فالليلة قد اشتدّ ظلامها.

الإعراب: **«لتقربن»**: اللام: واقعة في جواب قسم مقدّر، و«تقربن»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وحذفت النون لتوالي الأمثال، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون: للتوكيد. **«قربًا»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«جلذيًا»**: صفة «قربًا» منصوبة بالفتحة. **«ما دام»**: «ما»: حرف نفي، و«دام»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **«فيهن»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حيًا». **«فصيل»**: اسم «دام» مرفوع بالضمّة. **«حيًا»**: =

و«نَزالِ»، أي: انزِلْ، و«قَدْكَ»، و«قَطْكَ»، أي: «اكْتَفِ»، و«انْتَهِ»، و«إلَيْكَ»، أي: تَنَحَّ. وسمع أبو الخَطّاب مَن يُقال له: «إلَيْكَ»، فيقول: «إلَيَّ»، كأنّه قيل: له «تَنَحَّ»، فقال: «أتَنَحَّى». و«دَعْ»، أي: «انتَعِشْ»، يُقال: «دَعًا لك»، وَ«دَعْدَعًا»، و«أَمِينَ»، و«آمِينَ»، بمعنًى: اسْتَجِبْ.

* * *

قال الشارح: هذه الألفاظ كلّها ممّا سُمّي به الفعل في حال الأمر، وهي لازمةٌ لا تُجاوِز مأمورَها؛ لأنّها نائبةٌ عن أفعال لازمة غيرِ متعدّية. وإذا كان الأصلُ الذي هو المسمّى لازمًا، كان الاسمُ الذي هو فرعٌ باللزوم وعدمِ التعدّي أوْلى.

فمن ذلك «صَهْ» بمعنَى «اسْكُتْ»، و«مَهْ» بمعنى «اكْفُفْ»، و«إيهِ» بمعنى «حَدِّثْ»، فكلّها أسماءٌ لِما تقدّم بيانُه، وكلُّها لازمةٌ؛ لأنّها اسمٌ لفعلٍ لازمٍ، وكلّها مبنيّةٌ لوقوعها موقعَ الفعل المبنيّ، وهو الأمرُ.

فإن قيل: فعلُ الأمر مختلفٌ في بنائه وإعرابه على ما هو معلومٌ، فما بالُ الإجماع وَقَعَ على بناءِ هذه الكَلِم؟ قيل: فعلُ الأمر مبنيٌّ عند المحقّقين، على أنّا نقول: إنّ وقوعَ هذه الأسماء موضعَ ما أصلُه البناءُ، وجَرْيَها مجراه في الدلالة سببٌ كافٍ في البناء. ولا خلافَ عند الجميع في أنّ أصلَ ما وقعتْ هذه الكلمُ موقعَه البناءُ، وهو الفعلُ على الإطلاق، فكان مبنيًّا لهذه العلّة.

فـ«صَهْ» و«مَهْ» مبنيّان، لِما ذكرناه، ولأنّهما صوتان سُمّي بهما، وحُكي حالهما قبل التسمية. وبعد التسمية، وهما لازمان على حسبِ مُسمّاهما، فـ«صَهْ» نائبٌ عن «اسْكُتْ»، و«مَهْ» نائبٌ عن «اكْفُفْ»، وهما مبنيّان على الوقف، وذلك هو الأصل في كلّ مبنيّ، وإنّما حُرّك منه ما حُرّك لعلّةٍ.

وحالُ «إيهِ» كحالِ «صَهْ»، و«مَهْ» في البناء، وكان القياسُ أن تكون ساكنةَ الآخِر كـ«صَهْ»، و«مَهْ»، إلّا أنّه التقى في آخِرها ساكنان: الياء والهاء، فكُسرت الهاء لالتقاء الساكنين. واحتُمل ثقلُ الكسرة بعد الياء، إذ لو فُتحت، لالتبس بـ«إيهًا» التي للكَفّ، وهي نائبةٌ عن «زِدْ» أو «حَدِّثْ». وذَكَرَها مع اللازمة نظرًا إلى الاستعمال، إذ لا يكادون يقولون: «إيهِ الحديثَ»، وإن كان القياسُ لا يأباه، بل يقتضيه، لأنّه اسمٌ ناب عن فعل

= خبر «دام» منصوب بالفتحة. «فقد»: الفاء: حرف استئناف، و«قد»: حرف تحقيق. «دجا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «الليل»: فاعل مرفوع بالضمّة. «فهيّا»: الفاء: حرف استئناف، و«هيّا»: اسم فعل أمر بمعنى «أسرعْ»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنتِ. «هيّا»: توكيد للأولى. وجملة «أقسم» المحذوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة «تقربن»: واقعة في جواب قسم محذوف لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما دام فصيل حيًّا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دجا»: استئنافية أيضًا لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «هيّا» بمعنى: «أسرعي فيما أنت فيه».

متعدّ، نحوِ: «حَدِّثْ»، أو «زِدْ». وكلٌّ واحد من هذَين الفعلَين متعدٍّ، فوجب أن يكون كذلك؛ لأنّه عبارةٌ عنهما. قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

٥٢١ــ وَقَفْنَا وَقُلْنَا إيهِ عن أُمِّ سالِمِ   وما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ البَلاقِعِ

وكان الأصمعيّ يُنْكِر على ذي الرمّة هذا البيتَ، ويزعم أنّ العرب لم تقل إلّا: «إيهٍ» بالتنوين، وجميعُ النحويّين صوّبوا قولَ ذي الرمّة، وقسموا «إيه» إلى قسمَيْن: معرفةٍ ونكرةٍ، فإذا استزادوا منكورًا، قالوا: «إيهٍ» بالتنوين، وإذا استزادوا معرفةً، قالوا: «إيهِ» من غيرِ تنوين على حدّ «صَهٍ» و«صَهْ».

ومن ذلك «هَيْتَ»، وهو اسمٌ للفعل، وفيه ضميرُ المخاطب كـ«صَهْ» و«مَهْ»، ومسمّاه «أسرِعْ». يُقال: «هَيْتَ» إذا دعاه. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٥٢٢ــ أَبْلِغْ أميرَ المؤمنيـ   ـنَ أخَا العِراقِ إذا أتَيْتَا
أنّ العِراقَ وأهلَهُ   سَلَمٌ إليك فهَيْتَ هَيْتَا

---

٥٢١ ــ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٧٧٨؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠١؛ وإصلاح المنطق ص٢٩١، ٣٠١؛ وتذكرة النحاة ص٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ١٠/ ١١٣، ١١٤؛ ورصف المباني ص٣٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٤ (أيه)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٩؛ ومجالس ثعلب ص٢٧٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٣٧.

اللغة: إيه عن أمّ سالم: حدِّثنا عنها. والبال: الشأن. والديار البلاقع: الديار التي ارتحل سكانها، فهي خالية.

المعنى: طلب من الطلل أن يحدثه عن محبوبته أم سالم، وهذا من فرط تحيُّره وولهه، ثم أفاق وأنكر على نفسه ذلك لأنه ليس من شأن الأماكن الإخبار.

الإعراب: «**وقفنا**»: فعل ماضٍ، و«نا»: فاعل. «**وقلنا**»: الواو: حرف عطف، «قلنا»: مثل «وقفنا». «**إيه**»: اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى (حَدِّث)، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**عن أم**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفعل (إيه). «**سالم**»: مضاف إليه. «**وما**»: الواو: حرف استئناف ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**بالُ**»: خبر للمبتدأ (ما). «**تكليم**»: مضاف إليه، وكذلك «**الديار**». «**البلاقع**»: صفة «الرسوم» مجرورة.

وجملة «وقفنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «قلنا». وجملة «إيه»: مقول القول محلها النصب. وجملة «ما بال»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أنه قال: «إيهِ» بكسر الهاء لا بتنوينها، لأنه طلب إلى الأطلال أن تحدث حديثًا معهودًا عن أم سالم، ولو أراد أن تحدثه حديثًا غير معهود أو غير محدد لنوّن، وقال: إيهٍ.

٥٢٢ ــ **التخريج**: البيتان بلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٥١، ٤٤٠، والخصائص ١/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ٢/ ١٠٦، ١٠٧ (هيت)، ١٠/ ٢٧٣ (عنق)؛ والمحتسب ١/ ٣٣٧.

الإعراب: «**أبلغ**»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «**أمير**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**المؤمنين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «**أخا**»: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. «**العراق**»: مضاف إليه=

يريد عليّ بن أبي طالب، رضوانُ الله عليه، وهو لازمٌ لا يتعدّى إلى مفعول، كما أنّ مسمّاه كذلك. وفيه ثلاثُ لغات: هَيْتَ بالفتح، و«هَيْتُ» بالضمّ، و«هَيْتِ» بالكسر. وأصلُه البناء على السكون كـ«صَهْ»، إلّا أنّه التقى في آخِره ساكنان: الياء والتاء، فحُرّكت التاء لالتقاء الساكنين. فمن فتح، فطَلَبًا للخِفّة لثِقَل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: «أيْنَ»، و«كَيْفَ». ومَن ضمّ، فإنّه شبّهه بالغايات، نحو: «قَبْلُ»، و«بَعْدُ». وذلك لأنّ معنى «هَيْتَ»: دُعائي لَكَ، فهو في معنى الإضافة، واستعمالُه من غيرِ إضافة كقَطْعه عن الإضافة، فيُبْنَى على الضمّ كبناءِ «قَبْلُ»، و«بَعْدُ». ومَن كسر، فقال: «هَيْتِ»، وهي أقلُّها، فكَسَرَ على أصل التقاء الساكنين، ولم يُبالِ الثقلَ، لقلّةِ استعمالها ونُدْرتِها في الكلام، فجاؤوا بها على الأصل كـ«جَيْرِ».

و«لَكَ» من قولك: «هَيْتَ لك» تبيينٌ للمخاطب جيءَ به بعد استغناءِ الكلام عنه، كما كان كذلك في «سَقْيًا لَكَ»، ألا ترى أنّ «سقي» غيرُ محتاج إلى «لَكَ»؛ لأنّ معناه: «سَقاك اللّهُ سَقْيًا»، وإنّما جيءَ بـ«لَكَ» تأكيدًا وزيادةً، فهي في «هَيْتَ لك» كذلك.

وأمّا «هَلْ» فهو من الأصوات المسمّى بها أيضًا، ومعناها «أسْرِعْ» و«تَعالَ»، يُقال «هَلْ» و«هَلٍ» وهو مبنيٌّ، لأنّه صوتٌ وقع موقعَ الفعل المبنيّ، وسكّن على أصل البناء، وتنوينُه يدلّ على أنّه صوتٌ كـ«صَهٍ»، و«إيهٍ»، قال الشاعر [من الرمل]:

٥٢٣ـ فَظَنَنّا أنّه غالِبُه ... فدَعَوْناه بِهَابٍ ثُمَّ هَلْ

= مجرور بالكسرة. «إذا»: ظرف متعلق بالفعل «أبلغ». «أتينا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف للإطلاق. «أن»: حرف مشبه بالفعل. «العراق»: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة. «وأهله»: الواو للعطف. «أهل»: اسم معطوف على «العراق» منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «سلم»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة. «إليك»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر. «فهيت»: الفاء للاستئناف. «هيت»: اسم فعل أمر بمعنى أسرع، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «هيتا»: توكيد للسابقة، والألف للإطلاق.

وجملة «أبلغ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أتيت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. والمصدر المؤوّل من «أن العراق»: في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ«أبلغ». وجملة «هيت»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيهما قوله: «فهيت هيتا» حيث جاء باسم فعل الأمر بمعنى: أسرع.

٥٢٣ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «فظننا»: الفاء للاستئناف، «ظننا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «أنه»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أن». «غالبه»: خبر «أن» مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فدعوناه»: الفاء: حرف عطف، «دعونا»: تعرب إعراب «ظننا»، والهاء: =

وأصله زجرٌ للفرس، ثمّ سُمّي به الفعلُ، قال الشاعر، أنشده أبو عُبَيْدَةَ [من الرمل]:

٥٢٤ـ فَعَرَفْنَا هِزَّةً تَأْخُذُهُ فَزَجَرْنَاه وقُلْنَا: هَلَ هَلْ

وقالوا: «هَيَّكَ» مضعَّفَ الياء، والمرادُ: أَسْرِعْ، والاسمُ «هَيَّ»، والكاف حرفُ خطاب كالتي في «رُوَيْدَكَ زيدًا». وهو مبنيٌّ، وحُرّك آخِره لالتقاء الساكنين، وفُتح لثقلِ التضعيف، ويُخفَّف بحذف إحدى الياءَيْن، فيقال: «هَيْك»، كما قالوا في «بَخٍّ»: «بَخٍ»، فحذفوا إحدى الخاءَيْن، وكما قالوا في «أُفٍّ»: «أُفٍ»، فحذفوا إحدى الفاءَيْن. فإذاَ لم يُلْحِقوا الكاف، جاؤوا بالألف للوقف، فقالوا: «هَيَّا»، كما جاؤوا بها للوقف في «أَنَا». قال ابن مَيّادَةَ [من الرجز]:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا ما دامَ فيهِنَّ فَصِيلٌ حَيَّا
وقد دَجَا اللَّيلُ فَهَيَّا هَيَّا[1]

أي: أسْرِعي. يخاطب ناقتَه، ولذلك كسر الباءَ مِن «لتقربنّ»، و«جلذيًّا» أي: سريعًا. يحثّها على سرعة السير.

ومن ذلك قولهم: «نَزَالِ» في الأمر، والمرادُ: انْزِلْ، فهو لازمٌ غيرُ متعدّ على حدّ لزوم مسمّاه، وهو «انْزِلْ»، وسيوضَح أمره في موضعه بعدُ.

= ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «بهاب»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«دعوناه». «ثم»: حرف عطف. «هل»: اسم فعل أمر مبني على السكون، ومعناه: أسرع.

وجملة «ظننا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، والمصدر المؤول من «أنه غالبه»: سدّ مسدّ مفعولَيْن لـ(ظن). وجملة «دعوناه»: معطوفة على الأولى لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هل» حيث جاء به صوتًا سُمّي به الفعل، وسُكّن على أصل البناء.

٥٢٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٦٦١.

الإعراب: «فعرفنا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «عرفنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «هزة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «تأخذه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «فزجرناه»: الفاء: حرف عطف، «زجرنا»: تعرب إعراب «عرفنا»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «وقلنا»: الواو: حرف عطف، «قلنا»: تعرب إعراب «عرفنا». «هلَ»: اسم فعل أمر بمعنى «أسرع» مبني على الفتح. «هل»: توكيد لفظي لسابقه مبني على السكون.

وجملة «عرفنا»: بحسب الفاء. وجملة «تأخذه»: في محلّ نصب نعت لـ«هزة». وجملة «فزجرناه»: معطوفة على الجملة الأولى لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «قلنا».

والشاهد فيه قوله: «هلَ هلْ» حيث بنى اسم الفعل مرة على الفتح، ومرة على السكون، وهو صوت زجر للفرس، سُمّي به.

(١) تقدم بالرقم ٥٢٠

ومن ذلك «قَدْكَ»، و«قَطْكَ»، وهما اسمان، ومسمّاهما «اكْتَفِ»، و«انْتَهِ»، فهما لازمان على حسب ما سُمّيا به من الأفعال، وهما مبنيّان لوقوعهما موقع الفعل المبنيّ، وجَرْيِهما مجراه في الدلالة. وسُكّن آخِرهما على حدّ التسكين في «صَهْ»، و«مَهْ»؛ لأنّه الأصلُ في البناء، ولم يلتق في آخِرهما ساكنان، فتجبَ الحركةُ لاجتماعهما. والكافُ فيهما ليست اسمًا، وإنّما هي حرفُ خطاب على حدّها في «النّجاءَكَ»، و«رُوَيْدَكَ». و«قَدْ» مُخفَّفةٌ، وأصلُها «قَدٌّ» مثقَّلةٌ، فحُذفت إحدى الدالَيْن تخفيفًا على حدّ قولهم: «بَخٍ» خفيفةً في «بَخٍّ» مثقلةً، لأنه مأخوذٌ من «قددتُ الشيءَ» إذا قطعتَه طُولاً. وكذلك «قَطْكَ» مخففةٌ من «قَطّ» مأخوذةٌ من «قططتُ الشيءَ»، أي: قطعتُه عَرْضًا كأنّ الاكتفاء قطعٌ عمّا سِواه، فاعرفه.

ومن ذلك «إلَيْكَ» بمعنى «تَنَحَّ». قال الأعشى [من الخفيف]:

٥٢٥ـ فاذْهَبِي ما إليكِ أدْرَكَنِي الحِلْـ ـمُ عَداني عن هَيْجِكُمْ أشْغالي

وأنشد ثَعْلَبٌ [من البسيط]:

٥٢٦ـ اذْهَبْ إليكَ فإنّي من بني أسَدٍ أهْلِ القِبابِ وأهْلِ الخَيْلِ والنّادِي

---

٥٢٥ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٥٥.

المعنى: يقول: اذهبي أيّتها الحبيبة، ما صرفني عنك الحلمُ، ولكن شغلني عنك أشغالٌ.

الإعراب: «**فاذهبي**»: الفاء: بحسب ما قبلها. «**اذهبي**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**ما**»: حرف نفي. «**إليك**»: اسم فعل أمر بمعنى تنحّي. «**أدركني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**الحلم**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**عداني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**عن**»: حرف جرّ. «**هيجكم**»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ(عدا). «**أشغالي**»: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «فاذهبي»: بحسب الفاء. وجملة «أدركني»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة «عداني».

والشاهد فيه قوله: «إليكِ» حيث جاء الجارّ والمجرور معًا اسم فعل أمر بمعنى «تنحّي».

٥٢٦ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص٩٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٧.

الإعراب: «**اذهب**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**إليك**»: اسم فعل أمر بمعنى: «تنحّ»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**فإني**»: الفاء: استئنافية، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أنّ». «**من**»: حرف جرّ. «**بني**»: اسم مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر «أنّ» المحذوف. «**أسد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أهل**»: بدل من «بني أسد» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**القباب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وأهل**»: الواو: حرف عطف، «أهل»: اسم معطوف على «أهل» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**الخيل**»: مضاف إليه مجرور =

كأنّه قال: اذهبْ تَنَحَّ. فالكافُ في محلِّ خفض بحرف الجرّ، والتسميةُ وقعت بالجارّ والمجرور. ولذلك حُكي لفظهما، وجَرَيَا في التسمية مجرى الأصوات المسمّى بها من نحوِ: «صَهْ»، و«مَهْ».

وحكى أبو الخطّاب أنّه سمع مَن يُقال له: «إلَيْكَ»، فيقول: «إلَيَّ»، كأنّه قيل له: «تَنَحَّ»، فقال: «أتَنَحّى». لم يأت ذلك إلّا في هذا الحرف وحدَه، فلا يُقال: «دُوني» ولا «عَلَيَّ». وذلك من قِبَل أنّ بابَ هذا الأمرُ، فإذا قلت: «إليك»، فقال: «إليَّ»، فقد جعل «إليّ» بمعنًى: «أتنحّى»، وهذا خبرٌ ليس بأمرٍ. وقد تقدّم أنّ بابَ هذه الأسماء إنّما الأمرُ للمخاطَب؛ لأنّ أمر المخاطب يُكتفى معه بشاهدِ الحال على ما سبق.

ومن قولهم: «دَعْ»، ومعناه: انْتَعِشْ، يقال ذلك للعاثر، أو لمَنْ أصابتْه حادثةٌ. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٢٧- لَحَى اللّهُ قَوْمًا لم يقولوا لعاثِرٍ ولا لابنِ عَمٍّ نالَهُ الدّهرُ: دَعْدَعا

وهو صوتٌ سُمّي به، يُقال: «دَعْدَعْتُ بالمَعْز»، إذا دعوتَها، وهو مبنيّ على السكون، وعلّةُ بنائه كعلّةِ «صَهْ»، و«مَهْ». فأمّا قولهم: «دَعًا لك»، و«دَعْدَعًا»، فهو مصدرٌ معربٌ، كقولهم: «سَقْيًا لك».

= بالكسرة. «**والنادي**»: الواو: حرف عطف، «النادي»: اسم معطوف على «الخيل» مجرور بالكسرة.

جملة «اذهب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إليك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فإني من بني أسد»: استئنافية كذلك لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إليكَ» حث جاء بالجارّ والمجرور اسمًا لفعل أمر بمعنى: «تنحَّ»، فكأنه قال: اذهبْ، تنحَّ.

٥٢٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٨٦ (دعع)؛ والمخصّص ١٢/ ١٨٨؛ وتاج العروس ٢٠/ ٥٥١ (دعع).

الإعراب: «**لحى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. «**الله**»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «**قومًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**لم**»: حرف جزم وقلب ونفي. «**يقولوا**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «**لعاثر**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يقولوا». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**لابن**»: جارّ ومجرور معطوفان على «لعاثر». «**عمٍّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ناله**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**الدهر**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**دعدعا**»: اسم فعل أمر بمعنى انتعش، يقال للعاثر.

جملة «لحى الله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يقولوا»: في محل نصب صفة لـ«قومًا». وجملة «ناله الدهر»: في محلّ جرّ صفة لـ«ابن عمٍّ». وجملة «دعدعا»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «دعدعا» وهو صوت دعاء للماعز. جاء به اسم فعل أمر بمعنى: انتعش.

ومن ذلك قولهم في الدُّعاء: «أمِينَ»، ومعناه: اسْتَجِبْ، فهو اسمٌ لهذا الفعل. وفيه لغتان «أمِينَ» بالقصر على زنةِ «فَعِيل»، و«آمِينَ» بالمدّ على زنةِ «فَاعِيل». قال الشاعر [من البسيط]:

٥٢٨ـ يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أبَدًا   ويَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قالَ: آمِينَا

فجاء بها ممدودةً، وقال الآخر في المقصورة [من الطويل]:

٥٢٩ـ تَبَاعَدَ عَنِّي فُطْحُلٌ إذ رأيتُه   أمِينَ فزادَ اللهُ ما بَيْنَنَا بُعْدَا

---

٥٢٨ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص٢١٩؛ ولعمر بن أبي ربيعة في لسان العرب ١٣/٢٧ (أمن)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٧٩؛ وإنباه الرواة ٣/٢٨٢.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**ربّ**»: منادى منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء المحذوفة للتخفيف، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. «**لا**»: الناهية، وهنا، دعائيّة. «**تسلبنّي**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محلّ جزم بـ«لا»، والفاعل: أنت، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به أول. «**حبّها**»: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أبدًا**»: ظرف زمان متعلّق بـ«تسلب». «**ويرحم**»: الواو: حرف استئناف، «يرحم»: فعل مضارع مرفوع. «**الله**»: اسم الجلالة فاعل مرفوع. «**عبدًا**»: مفعول به منصوب. «**قال**»: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. «**آمينا**»: اسم فعل أمر بمعنى «استجب»، والفاعل: أنت. والألف: للإطلاق.

جملة «يا ربّ...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «لا تسلبنّي» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «يرحم الله...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «قال آمينا»: الفعليّة في محلّ نعت «عبدًا». وجملة «آمينا» في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «آمينا»، وهذه هي اللغة الأفصح في هذه الكلمة.

٥٢٩ ـ **التخريج**: البيت لجبير بن الأضبط في تهذيب إصلاح المنطق ٢/٤٢؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/٤٨٥، ولسان العرب ١١/٥١٨ (فحطل)، ١١/٥٢٨ (فطحل)، ١٣/٢٧ (أمن).

اللغة والمعنى: فطحل: اسم رجل.

الإعراب: «**تباعد**»: فعل ماضٍ. «**عنّي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تباعد». «**فطحل**»: فاعل مرفوع. «**إذ**»: ظرف زمان متعلّق بـ«تباعد». «**رأيته**»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**أمين**»: اسم فعل أمر بمعنى «استجب»، والفاعل: أنت. «**فزاد**»: الفاء: حرف عطف، «زاد»: فعل ماضٍ. «**الله**»: اسم الجلالة فاعل مرفوع. «**ما**»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به أوّل. «**بيننا**»: ظرف متعلّق بمحذوف تقديره: «استقرّ»، وهو مضاف، نا: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**بعدًا**»: مفعول به ثانٍ.

جملة «تباعد عنّي...» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة «سألته» الفعليّة: في محلّ جر بالإضافة. وجملة «أمين» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «زاد الله» الفعليّة معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «استقرّ بيننا» الفعليّة: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «أمين» حيث جاء بقصر الألف مع تخفيف الميم، وهي لغة في «آمين».

والأصل القصر، والمدُّ إشباعُ فتحةِ الهمزة، ومنه قولُ الهُذَليّ [من الكامل]:

٥٣٠ـ بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

والمراد: بينَ أوقاتِ تعنقه. قالوا في «بَيْنَ»: «بَيْنَا»، وهي مبنيّة لوقوعها موقعَ فعلِ الأمر، وفُتحت لالتقاء الساكنين على حدِّ «رُوَيْدَ»، و«أَيْنَ»، و«كَيْفَ». فأمّا قول أبي العبّاس في «آمِينَ»: بمنزلةِ «عَاصِينَ»، فإنّه إنّما يريد به أنّ الميم خفيفةٌ كصادِ «عاصين» لا أنّه جمعٌ. وقال أبو الحسن: «آمِينَ» اسمٌ من أسماء الله تعالى. والوجهُ الأوّل، إذ لو كان كذلك، لم يكن مبنيًّا، ويؤيّد ذلك قولُه تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾[1]، كما جاء في الخبر أنّ موسى كان يدعو، وأخاه كان يُؤمِّن، والاسمُ الواحد لا يُقال له دعاءٌ.

* * *

[أسماء الفعل التي هي أسماء أخبار]

قال صاحب الكتاب: **وأسماءُ الأخبار، نحوُ: «هَيْهاتَ ذاكَ» أي: بَعُدَ، و«شَتّانَ زيدٌ وعمرٌو»، أي: افْتَرَقا، وتَبايَنا، و«سَرْعانَ ذا إهالةً»[2]، أي: سَرُعَ، و«وَشْكانَ ذا**

---

٥٣٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٨، ٧/ ٧١، ٧٣، ٧٤؛ والدرر ٣/ ١٢٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥، ٢/ ٧١٠؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٣، ٢/ ٧٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٦٥ (بين)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٢٢؛ ورصف المباني ص١١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١١.

اللغة: الكماة: جمع كميّ وهو المقاتل الذي ستر نفسه بالسلاح. روغه: مصدر راغ أي: مال وحاد عن الشيء. جريء: ذو جرأة. سلفع: جسور واسع الصدر.

المعنى: إن هذا البطل الشجاع بينما كان يعانق الشجعان، ويروغ عنهم، أي يلتحم بهم أحيانًا ويبتعد أخرى، قدّر له شجاع جسور ذو جرأة فأرداه قتيلاً. والمراد: أن الشجاع لا تعصمه شجاعته وجرأته من الموت.

الإعراب: «**بينا**»: ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «أتيح»، والألف: للإشباع. «**تعنقُه**»: مضاف إليه مجرور، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**الكماة**»: مفعول به منصوب للمصدر «تعنُّقه». «**وروغه**»: الواو: حرف عطف، «روغه»: اسم معطوف على «تعنُّقه» مجرور مثله، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**يومًا**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالمصدر «تعنُّقه». «**أتيح**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتحة الظاهرة. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أتيح». «**جريء**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «**سلفع**»: صفة لـ«جريء» مرفوعة مثلها.

جملة «أتيح له جريء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بينا تعنُّقه» حيث أشبع الفتحة في «بين» فصارت «بينا»، ويجوز إضافة «بينا» دون «بينما» إلى المصدر، كما في هذا البيت.

(١) يونس: ٨٩.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٥١٩؛ وجمهرة اللغة ص٧١٥، ٨٧٨؛ ولسان العرب ٨/ ١٥٢ (سرع)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٣٦.

خُروجًا»، أي: وَشْكَ، و«أُفّ» بمعنى «أتَضجَّرُ»، و«أوّهْ» بمعنى «أتوجَّعُ».

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ بابَ أسماء الأفعال الأغلبُ فيها الأمرُ؛ لأنّ الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصارُ، والاختصار يقتضي حذفًا، والحذفُ يكون مع قوّةِ العلم بالمحذوف. وهذا حكمٌ مختصٌّ بالأمر لِما ذكرناه، لأنّ الأمر يُستغنى فيه في كثيرٍ من الأمر عن ذكرِ ألفاظِ أفعاله بشواهدِ الأفعال. والخبرُ ليس كالأمر في ذلك، فلذلك قلّ في الخبر، إلّا أنّه لمّا كان الحذف أيضًا قد يقع في بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد، ووُضوحِ الأمر فيه، وكَوْنِهِ محذوفًا كمنطوقٍ به لوجودِ الدليل عليه، استُعمل في الخبر بعضُ ذلك، فجاءت فيه كما جاءت في الأمر، إلّا أنّها قليلةٌ بالإضافة إلى ما جاء في الأمر. وبابُه السَّماع دون القياس.

فمن ذلك قولهم: «هَيْهاتَ»، وهو اسمٌ لـ«بَعُدَ»، وإنّما عدلوا عن لفظ الفعل لضربٍ من المبالغة، فإذا قال: «هيهات زيدٌ»، فكأنّه قال: «بَعُدَ جدًّا»، أو «بَعُدَ كُلَّ البُعْدِ». ولعلّه يخرج في كثيرٍ من الأمر إلى أن يُؤيِّس[1] منه، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقع الفعل المبنيّ، وهو «بَعُدَ»، ويقع الاسمُ بعدها مرفوعًا بها ارتفاعَ الفاعل بفعله، لأنّها جاريةٌ مجرى الفعل، فاقتضت فاعلاً كاقتضائه الفعلُ. قال جَرِيرٌ [من الطويل]:

٥٣١- فهيهاتَ هيهاتَ العَقِيقُ وأهلُهُ وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ

= و«سرعان»، بضم السين وفتحها وكسرها: بمعنى: ما أسرعَ! والإهالة: الشحم. وأصل المثل أنّ رجلاً التقط شاةً عجفاء ضعيفة، فألقى بين يديها كلأً، فرأى رعامها يسيلُ من منخريها، فظنّه شحمًا، فقال هذا القول.

يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

(١) في الطبعتين: «يؤنس». وهذا تحريف. والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٧.

٥٣١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٩٦٥؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٣؛ والخصائص ٣/ ٤٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٨، ٢/ ١٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٤٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٥٣ (هيه)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٧، ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٩٣، ٤/ ٨٧؛ وسمط اللآلي ص٣٦٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٠١؛ وشرح قطر الندى ص٢٥٦؛ والمقرب ١/ ١٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١١.

اللغة والمعنى: هيهات: بَعُد. العقيق: اسم موضع. الخلّ: الصديق الوفيّ.

يقول: لقد بَعُد عنّا العقيق وساكنوه، وبعُد خلّ كانت تربطنا به أواصر المحبّة.

الإعراب: «**فهيهات**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هيهات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «بعُد». «**هيهات**»: توكيد للأولى. «**العقيق**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**وأهله**»: الواو: حرف عطف، «أهله»: معطوف على «العقيق» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. «**وهيهات**»: الواو: حرف=

العقيق: وادٍ بالمدينة، وقال أيضًا [من الكامل]:

٥٣٢ـ هيهات مَنزلُنا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ   كانت مُباركةً من الأيّامِ

فـ«العقيق» و«منزلُنا» مرتفعان بأنّهما فاعلُ «هيهات»، فأمّا قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾(١)، فَقيل: اللامُ زائدة، و«مَا» الفاعلةُ، والتقدير: هيهات هيهات ما توعدون. وقيل: الفاعلُ محذوف، والتقدير: بعُد الصُّدْقُ لِما توعدون، فاللامُ على بابها؛ لأنه لم تُؤلف زيادةُ اللام في نحوِ هذا. وإنّما تُزاد لتمكينِ معنى الإضافة، نحوِ قوله [من مجزوء الكامل]:

يا بُؤسَ للحَرْبِ الّتي   وَضَعَتْ أراهِطَ فاسْتَراحُوا(٢)

= عطف، «هيهات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «بَعُدَ». «خلٌّ»: فاعل مرفوع. «بالعقيق»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ«خلّ». «نواصله»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: نحن، والهاء: في محلّ نصب مفعول به.

جملة «هيهات هيهات العقيق» الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافيّة أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «هيهات خلّ» الفعليّة معطوفة على جملة «هيهات هيهات...» لا محل لها من الإعراب. وجملة «نواصله» الفعليّة في محلّ رفع نعت لـ«خلّ».

والشاهد فيه قوله: «هيهات»، وهو اسم فعل ماضٍ بمعنى «بَعُدَ»، يعمل كما يعمل الفعل الماضي الذي بمعناه، وقد رفَعَ فاعلاً هنا هو «العقيق».

٥٣٢ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص١٠٣٩؛ والخصائص ٣/ ٤٣؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٤؛ ولسان العرب ١٠/ ١٧١ (سوق)، ١٤/ ٣٤٩ (روى)، ١٥/ ٢٠٩ (قوا).

اللغة: النَّعْف: ما ارتفع عن الوادي، وانحدر عن الجبل. وسُوَيقة: موضِعٌ بعينه. وقوله: كانت مباركةً من الأيام، أي كانت تلك الأيام التي جمعتنا ومَنْ نحبُّ، فأضمرها ولم يَجْرِ لها ذكر لما جاء بعد ذلك من التفسير في قوله: من الأيام.

المعنى: لقد شطَّت تلك المنازل التي كانت تجمعنا والأحبة في ذلك المكان الذي عشنا فيه أيامًا مباركة.

الإعراب: «**هيهاتَ**»: اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**منزلنا**»: فاعل «هيهات» مرفوع بالضمة، و«نا»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. «**بنعفِ**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «منزلنا». «**سويقةٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كانت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والتاء: حرف لا محل له، واسم «كان» ضمير مستتر تقديره: هي، مقصودٌ به الأيام، وإن لم تذكر، لأنّه فسر ذلك بقوله فيما بعد: من الأيام. «**مباركةً**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**من الأيام**»: جار ومجرور متعلقان بحال من الضمير المستتر في «مباركةً».

جملة «هيهات منزلنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت مباركةً»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هيهات منزلنا» حيث اقتضت «هيهات» اسمًا مرفوعًا بعدها فاعلاً لها.

(١) المؤمنون: ٣٦.

(٢) تقدم بالرقم ٢٠٩.

وقوله [من البسيط]:

يا بُؤْسَ للحَرْبِ ضَرَارًا لأقوامِ[1]

وقد استبعد بعضُهم القولَ بحذف الفاعل، وزعم أنه مضمرٌ فيه، والتقديرُ: هيهات بَعْثُكم، وإخراجُكم، لتقدُّمِ ذكرِ الإخراج.

وممّا سُمّي به الفعل في حال الخبر «شَتَّانَ»، ومسمّاه «افْتَرَقَ»، و«تَباعَدَ». وهو مبنيٌّ على الفتح، وربّما كسروا نونَه، والفتحُ المشهور. وإنما بُني لوقوعه موقع الفعل المبنيّ، وهو الماضي، نحوُ: «افترقَ»، و«بُعد». وقال الزجّاج: إنّما بُني لأنّه على زنةِ «فَعْلَان»، فهو مخالفٌ لأخواته، إذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزنة، فبُني لذلك. وهذا ضعيفٌ؛ لأنه قد جاء عنهم: «لَوّاهُ لَيّانًا». قال الشاعر [من الطويل]:

٥٣٣ـ تُطِيلِينَ لَيّانِي وأنتِ مَلِيئَةٌ وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التَّقاضِيا

وتحريكه لالتقاء الساكنين، وهما النون والألف قبلها، وإنّما فُتح إتباعًا للفتحة قبله، وقيل: إنّما فُتح لأنّ الفتحة حركةُ مسمّاه، وهو الفعل الماضي. وزعم أبو حاتمٍ أنّ «شتّان» كـ«سُبْحَانَ» وهو وَهْمٌ؛ لأنّ «شتّان» مبنيٌّ، و«سبحان» معربٌ، لكنّه لا ينصرف للتعريف والألفِ والنونِ، ولذلك لمّا نُكّر في قوله [من البسيط]:

سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحانًا نَعُوذُ بهِ وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[2]

انصرف، ونُوّن. ولفظُه مأخوذ من «الشَّتّ»، وهو التفرّق والتباعد. يُقال: «شَتَّ

---

(١) تقدم بالرقم ٤٢٩.

٥٣٣ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٣٠٦؛ وجمهرة اللغة ص١٦٩، ٢٤٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٦٣ (لوي)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٢٥؛ وجمهرة اللغة ص٩٨٩.

المعنى: يقول: تُسيئين مطلي، وأنتِ غنيّة تستطيعين أداء الدَّين الذي لي بذمّتك، والدَّين هنا وعدُها إيّاه بالوصال، وأنا أُحسن التقاضي؛ لأني أرفقُ وأُداري.

الإعراب: «**تطيلين**»: فعل مضارع من الأفعال الخمسة، مرفوع بثبوت النون، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**لياني**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وأنت**»: الواو: واو الحال، «**أنت**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**مليئة**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**وأحسن**»: الواو للاستئناف، «**أحسن**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**يا**»: حرف نداء. «**ذات**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**الوشاح**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**التقاضيا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

جملة «تطيلين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت مليئة»: في محلّ نصب حال. وجملة «أحسن التقاضي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة النداء.

والشاهد فيه قوله: «لياني» حيث جاء المصدر على وزن «فعلان».

(٢) تقدم بالرقم ٦٨.

الشَّمْلُ يَشِتُّ»، إذا تفرَّق، وقيل: إنّ «شتَّ» الذي «شَتَّان» مصدرُه: «فَعُلَ» مضمومَ العين. وإنّما حُذفت الضمّة للادّغام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[1]. ولا بدّ له من فاعلٍ، فيقال: «شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو»، قال الشاعر [من الرجز]:

٥٣٤ـ شتّانَ هذا والعِناقُ والنَّوْمْ والمَشْرَبُ البارِدُ في ظِلِّ الدَّوْمْ

ويُقال: «شتّان ما زيدٌ وعمرٌو»، والمراد: شتّان زيدٌ وعمرٌو، و«مَا» زائدةٌ. قال الأعشى [من السريع]:

٥٣٥ـ شتّانَ ما يَوْمِي على كُورِهَا ويَوْمُ حَيّانَ أخِي جابِرِ

---

(١) الليل: ٤.

٥٣٤ ـ **التخريج**: الرجز للقيط بن زرارة في الأغاني ١١/ ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٨٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٢١٥ (دوم)؛ والمقتضب ٤/ ٣٠٥؛ ولحاجب بن زرارة في جمهرة اللغة ص٤٦٨.

اللغة والمعنى: شتّان: اسم فعل بمعنى «افترق». العناق: المعانقة. الدوم: نوع من الشجر، وقيل: هو الظلّ الدائم.

يقول: الفرق كبير بين هذه الحال وتلك حيث العناق والنوم والماء البارد والظلّ الدائم!

الإعراب: **«شتّان»**: اسم فعل ماضٍ بمعنى «افترق». **«هذا»**: فاعل مرفوع. **«والعناق»**: الواو: حرف عطف، «العناق»: معطوف على «هذا» مرفوع. **«والنوم»**: الواو: حرف عطف، **«النوم»**: معطوف على «العناق» مرفوع. **«والمشرب»**: معطوف على «النوم» مرفوع. **«البارد»**: نعت «المشرب» مرفوع. **«في ظلّ»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «المشرب»، وهو مضاف. **«الدوم»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «شتّان...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «شتّان هذا والعناق»، فـ«شتّان» هنا، اسم فعل ماضٍ بمعنى «افترق»، وقد رفع فاعلاً، كما يرفعه فعله.

٥٣٥ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٩٧؛ وأدب الكاتب ص٤٠٣؛ وإصلاح المنطق ص٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٦، ٣٠٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٦؛ ولسان العرب ٢/ ٤٩ (شتت)؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص١٥٥؛ والمقرب ١/ ١٣٣.

اللغة والمعنى: الكور: الرحل.

يقول: الفرق كبير بين هذا اليوم الذي كنت فيه على رحلها، وبين اليوم الذي كان فيه حيان أخو جابر. وقيل: وإنّ لي فوق ظهرها لبومًا أشدّ هولاً وفزعًا من يوم حيّان أخي جابر.

الإعراب: **«شتّان»**: اسم فعل ماضٍ بمعنى «افترق»، «ما»: زائدة. **«يومي»**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«على كورها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«شتان»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ويوم»**: الواو: حرف عطف، «يوم»: معطوف على «يومي» مرفوع، وهو مضاف. **«حيان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة وزيادة الألف والنون. **«أخي»**: بدل من «حيان» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«جابر»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «شتّان ما يومي» الفعليّة: لا محل لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة.

=

وربّما قالوا: «شتّان ما بين زيد وعمرو»، قال رَبيعةُ الرَّقّيُّ [من الطويل]:

٥٣٦ـ لَشتّانَ ما بين اليَزِيدَيْن في النَّدَى　　يَزيدِ سُلَيْمٍ والأغَرِّ ابنِ حاتِمِ

وكان الأصمعيّ يُنكِر هذا الوجه ويأباه، وحجّتُه أنّ «شتّان» نابَ عن فعلٍ تقديرُه: «تفرّق» و«تباعَد»، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلَيْن؛ لأنّ التفرّق لا يحصل من واحد. والقياسُ لا يأباه من جهة المعنى؛ لأنّه إذا تباعد ما بينهما، فقد تباعد كلٌّ واحد منهما من الآخر. ولو قال: «شتّان زيدٌ أو عمرٌو»، لم يجز؛ لأنّ «أوْ» لأحدِ الشيئَيْن، والافتراقُ لا يكون من واحد.

ومن ذلك «سَرْعَانَ»، والمراد: سَرُعَ، وفُعِل به ما فُعل بـ«شتّان» من البناء والفتح. وفي المَثل: «سَرعَانَ ذا إهالةً»[1]، أي: ما أسرعَ هذه الإهالةَ! والإهالةُ: الشَّحْم المُذاب. زعموا أنّ بعضَ حَمُقَى العرب اشترى شاةً، فسال رُعامُها، فتوهّمه شَحْمًا مُذابًا، فقال لبعضِ أهله: خُذْ من شاتنا إهالتَها، فنظر إلى مُخاطها، فقال: سرعان ذا إهالةً! فـ«إهالةً» منصوبٌ على التمييز. وقيل: إنّ بعضهم استضاف بقومٍ، فعجّلوا له إهالةً، فقال: سَرْعانَ ذا إهالةً!

وقالوا: «وَشكانَ وأشْكانَ ذا خروجًا»، أي: سرُع، وقرُب، و«خروجًا» نصب على التمييز، أي: مِن خُروجٍ.

= **والشاهد فيه قوله**: «شتان ما يومي ويوم حيّان» فـ«شتّان» اسم فعل ماضٍ بمعنى افترق، وقد رفع فاعلاً كما كان يرفعه فعل «افترق»، وزاد «ما» بين اسم الفعل وفاعله.

٥٣٦ ـ التخريج: البيت لربيعة الرقي في ديوانه ص١٢٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٢، ولسان العرب ٢/ ٤٩ (شتت).

اللغة والمعنى: الندى: العطاء والكرم.

يقول: الفرق كبير بين اليزيدين: يزيد بن أسيد السلمي، ويزيد بن حاتم المهلبي. فهذا جواد كريم همّه فعل الخير وذاك بخيل مقتّر همّه جمع المال كما يظهر في البيت التالي.

الإعراب: **«لشتّان»**: اللام للابتداء، «شتان»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «افترق». **«ما»**: اسم موصول في محلّ رفع فاعل. **«بين»**: ظرف متعلّق بمحذوف صلة «ما». وهو مضاف. **«اليزيدين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. ومنهم من ذهب إلى أنّ «ما بين» زائدتان. والبزيدين: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنّه فاعل. **«في الندى»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«شتّان». **«يزيد»**: بدل من «اليزيدين»، وهو مضاف. **«سليم»**: مضاف إليه مجرور. **«والأغرّ»**: الواو: حرف عطف، **«الأغرّ»**: معطوف على «يزيد»، وهو مضاف. **«ابن»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«حاتم»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «لشتان...» الفعليّة: لا محل لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة.

والشاهد فيه قوله: «شتّان ما بين»، فإنّ الأصمعيّ قد أنكر صحته، والعلماء قبلوا هذا التعبير وصحّحوهُ.

(١) تقدم تخريجه منذ قليل.

ومن ذلك قولهم: «أُفّ»، ومعناه: أتضجّرُ، فهو اسمٌ لهذا الفعل ونائبٌ عنه، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقعَ الفعل مطلقًا، إذ الفعلُ أصلُه البناء، ومن يقول إنّما بُني بالحمل على أسماء الأفعال المأمور بها، لم يحتج إلى اعتذار عن «أُفّ» وأصلُه أن يكون بناؤه على السكون، وإنّما الحركةُ فيه لالتقاء الساكنين، وهما الفاءان، وفيه لغاتٌ، قالوا: «أُفِّ»، و«أُفَّ»، و«أُفُّ»، و«أُفٌّ»، و«أُفٍّ»، و«أُفًّا»، وتُمال، فيقال: «أُفّي». والعامّةُ تُخلصها ياءً، فتقول: «أُفّي». وتُخفَّف، فيقال: «أُفْ»[1]. فالحركةُ في جميعها لالتقاء الساكنين، فمَن كسر فعلى أصل الباب، ومن ضمّ فللإتباع، ومن فتح فللاستخفاف، ومن لم يُنوِّن، فإنّه أراد المعرفة، أي: أتضجّرُ التضجّرَ، ومَن نوّن، أراد النكرة، أي: تضجُّرًا، ومَن أمال، أدخل فيها ألفَ التأنيث، وبناها على «فُعْلَى». وجاز دخولُ ألف التأنيث مع البناء كما جاءت تاؤه مع «ذَيَّة»، و«كَيَّة». وقد قالوا: «هَنًّا»، فأدخلوا فيها ألفَ التأنيث، ووَزْنُها «فَعْلَى»، وليس من لفظِ «هُنَا»، بل هو مثلُ «سِبَطْرٍ»، و«سَبِطٍ»، ويجوز أن يكون من لفظه، ويكون وزنُه «فَنْعَلاً» كـ«عَنْبَسٍ» و«عَنْسَلٍ»، فيمن جعله من العَسَلان.

ومن ذلك «أَوَّهْ» بمعنى «أَتَوَجَّعُ»، وفيه لغاتٌ. قالوا: «أَوْهِ مِن كذا»، بسكون الواو، وكسر الهاء، قال الشاعر [من الطويل]:

٥٣٧ـ فأَوْهِ لذِكراها، إذا ما ذكرتُها ومِن بُعْدِ أرضٍ بينَنا وسَماءِ

وقالوا: «آهِ»، بمَدَّةٍ بعد الهمزة وكسرِ الهاء. وربّما شدّدوا الواو وكسروها، وسكّنوا الهاء، فقالوا: «أَوِّهْ مِن كذا». وربّما كسروا الهاء مع التشديد. أنشد

---

(١) بضمّ الفاء، وفتحها، وكسرها.

٥٣٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٨٩، ٣/ ٣٩؛ والدرر ١/ ١٩٤؛ وسرّ صناعة الأعراب ١/ ٤١٩، ٢/ ٦٥٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٢ (أوه)، ١٤/ ٥٤ (أوا)؛ والمحتسب ١/ ٣٩؛ والمنصف ٣/ ١٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٦١.

الإعراب: «**فأوه**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أوه»: اسم فعل مضارع بمعنى «أتوجّع»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**لذكراها**»: جارّ ومجرور متعلّقان باسم الفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**إذا**»: ظرف مبنيّ على السكون متعلق بـ«أوه». «**ما**»: حرف زائد. «**ذكرتها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**ومن**»: الواو: حرف عطف، «من»: حرف جرّ. «**بعد**»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والجارّ والمجرور متعلّقان باسم الفعل (أوه). «**أرض**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بيننا**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلّق بصفة محذوفة من «أرض»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وسماء**»: الواو: حرف عطف، «سماء»: اسم معطوف على «أرض» مجرور بالكسرة.

جملة «فأوه لذكراها»: بحسب الفاء. وجملة «ذكرتها»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «فأوه» حيث جاء به اسم فعل مضارع بمعنى «أتوجّع».

أحمد بن يحيى، قال: أنشدتني امرأةٌ من بني قُرَيْظ [من الطويل]:

٥٣٨ـ أَوِّهِ مِـن ذِكْـرَى حُـصَـيْـنَـا ودُونَـهُ   نَقًـا هـائـلٌ جَـعْـدُ الـثَّـرَى وصَـفِـيـحُ

وقالوا فيه: «آوّهْ»، بالمدّ وتشديد الواو وفتحِها ساكنةَ الهاء، وكلٌّ ذلك من «التَّأَوُّه»، ومنه قوله [من الوافر]:

٥٣٩ـ إذا مـا قُـمْـتُ أرْحَـلُـهـا بـلَـيْـلٍ   تَـأَوَّهُ آهَـةَ الـرَّجُـلِ الـحَـزِيـنِ

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾[1]، فالهمزةُ فاءٌ، والواو عينٌ، والهاء لامٌ، فَمن قال: «أَوْهِ»، فإنّه كسر الهاءَ لسكون الواو قبلها. ومن قال: «آهِ»، فإنّه قلب الواو ألفًا للفتحة قبلها، كما قالوا في «الدوّ»: «داوِيّ». ومن قال: «أَوَّهْ»، بتشديد الواو،

---

٥٣٨ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

شرح المفردات: النقا: القطعة من الرمل المحدودبة.

الإعراب: «**أَوّه**»: اسم فعل مضارع بمعنى: «أتوجع»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**من ذكرى**»: جارّ ومجرور متعلّقان باسم الفعل. «**حصينًا**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة لفظًا لا رسمًا. «**ودونه**»: الواو: واو الحال، «دون»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بخبر مقدّم محذوف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**نقا**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف المحذوفة لفظًا لا رسمًا. «**هائل**»: صفة «نقًا» مرفوعة بالضمّة. «**جعد**»: نعت ثانٍ لـ«نقًا» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**الثرى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**وصفيح**»: الواو: حرف عطف، «صفيح»: اسم معطوف على «نقًا» مرفوع بالضمّة.

جملة «أَوّه من ذكرى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نقًا هائل موجود دونه»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أوه» حيث جاء اسم فعل مضارع بمعنى (أتوجّع) مشدّد الواو، مكسور الهاء.

٥٣٩ ـ **التخريج**: البيت للمثقب العبدي في ديوانه ص١٩٤؛ وإصلاح المنطق ص٣٢١؛ والخصائص ٣/ ٣٨؛ ولسان العرب ١١/ ٢٧٦ (رجل)، ١٣/ ٤٧٣ (أوه)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٣٧١ (عين)، ٥٥١ (هوه)، ١٤/ ٥٣ (أوا).

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**ما**»: حرف زائد. «**قمت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**أرحلها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**بليل**»: جارّ ومجرور متعلقان بـ«أرحل». «**تأوّه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، أصله: تتأوّه. «**آهة**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الرجل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الحزين**»: نعت «الرجل» مجرور بالكسرة.

جملة «قمت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «أرحلها»: في محلّ نصب حال. وجملة «تأوّه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تأوّه» حيث جاء بالفعل المضارع من «التّأوّه».

(١) التوبة: ١١٤.

وسكونَ الهاء، فإنّه ضعّف العينَ للمبالغة، وكسرها لالتقاء الساكنين، وسكّن الهاءَ لتحرُّكِ ما قبلها. ومن قال: «أوِّهِ»، فكسر الهاءَ مع كسرِ الواو وتشديدِها، فقد كان القياسُ أن تسكن الهاءُ التي هي لامٌ؛ لأنّ ما قبلها متحرِّكٌ، إلّا أنّه حُرِّكَ الآخِر إتباعًا لكسر الواو، وقد فعلوا نحوًا من ذلك ببعضِ المُعرَب، نحو: «أُخُوُكَ»، و«أُبُوُكَ»، و«امْرُؤٌ»، و«ابْنُمٌ»، ومن قال: «آوْهْ» بالمدّ، فيحتمل أن يكون أشبعَ فتحة الهمزة، فصارت ألفًا، كما قالوا: «آمينَ» في «أمينَ»، وفتحوا الواوَ إتباعًا للفتحة قبلها.

وقد قالوا: «أوّت» في معنى «أوه»، وجاؤوا فيها بلغاتٍ قريبةٍ من لغاتِ «أوه»، وينبغي أن لا تكون من لفظها، بل من معناها، لأنّ «أوْهِ» صحيحُ اللام، فهو من بابِ «خَوْضٍ»، و«فَوْزٍ»، و«أوّت» الهمزةُ فاءٌ، والعينُ واللام واوٌ، فهو من بابِ «الهُوَّة»، و«القُوَّة»، فهي كِلَمٌ تقاربتْ ألفاظُها، واتّحدتْ معانيها.

فصل
[أوجه «رُويدَ»]

قال صاحب الكتاب: **في «رُوَيْدَ» أربعةُ أوْجه، هو في أحدها مبنيٌّ، وهو إذا كان اسمًا للفعل، وعن بعضِ العرب: «واللّهِ لو أردتَ الدراهمَ، لأعطيتُك، رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ»**.

* * *

قال الشارح: لِـ«رُويدَ» أربعةُ مواضعَ:

أحدها: أن يكون اسمًا للفعل نحوَ ما تقدّم، ومسمّاه «أرْوِدْ» و«أمْهِلْ»، وهو متعدٍّ إلى مفعول واحد، نحوَ: «رويدَ زيدًا»، على حسبِ تعدِّي مسمّاه، نحوِ قولك: «أروِدْ زيدًا»، و«أمهِلْه»، وفيه ضميرٌ منويٌّ، وهو ضميرُ المخاطب. إن كان المخاطب واحدًا، كان الضمير واحدًا. وإن كان اثنين، فالضميرُ اثنان. وإن كان الخطاب لجماعةٍ، فالضميرُ لجماعة، إلّا أنّه لا يظهر لذلك صورةُ لفظ، لا في تثنية، ولا جمعٍ، بخلاف الفعل؛ فإنّ الضمير تظهر صورتُه في التثنية والجمع؛ لأنّ الفعل هو الأصل في العمل، وهذه الأسماءُ فروعٌ ونائبةٌ عنه، فلذلك انحطّت عن درجته. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤٠ـ رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ ... إلَيْنا وَلٰكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمايِنُ

---

٥٤٠ ـ **التخريج**: البيت لمالك بن خالد الهذليّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٠؛ وللمعطل الهذلي في معجم ما استعجم ٣/ ٧٣٧؛ ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٤٧؛ وللهذلي في الكتاب ١/ ٢٤٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩٦ (مأن)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٨٩ (رود)، ١٣/ ٤٢٦ (مين)؛ والمقتضب ٣/ ٢٠٨، ٢٧٨.

اللغة: رويد: اسم فعل أمر بمعنى «أمهل». جُدّ: قطع. جدّ ثدي أمّهم: أي بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم وهم منقطعون بها إلينا. المين: الكذب.

=

فنصب «عليًّا» بـ«رُوَيْدَ»، كأنّه قال: «أرْوِدْ عليًّا» أي: أمْهِلْهُم، و«عَلِيٌّ»: قبيلةٌ، وجُدَّ: قُطع نسبتهم بنا، وكنّى بالثدي عن القرابة، لأنّ الرضاع سببُ القرابة.

فأمّا قولهم: «واللّهِ لو أردتَ الدراهم، لأعطيتُك، رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ»، فالمراد: أرْوِدِ الشعرَ، و«مَا»، زائدةٌ، كأنه قال: «لو أردت الدراهم، لأعطيتُك، فدَعِ الشعرَ لا حاجةَ بك إليه».

وقد تدخله كافُ الخطاب، فيقال: «رُوَيْدَكَ زيدًا»، جاؤوا بها لتُبيِّن مَن يُعْنَى بالخطاب، لئلا يلتبس بمن لا تعنيه، كما جاؤوا بها في «هَلُمَّ لك»، و«سَقْيًا لك»، إلّا أن الكاف في «لَكَ» في محلِّ خفض بما قبله من الخافض، والكافُ في «رُوَيْدَكَ» لا محلّ لها من الإعراب، وإن كان طريقُهما في البيان واحدًا. فإن كان المخاطب مذكّرًا، فتحتَها، وإن كان مؤنّثًا، كسرتها. وتُثنّيها وتجمعها إذا أردت تثنيةً أو جمعًا، فنقول: «رُوَيْدَكَ يا زيدُ»، و«رويدكِ يا هِندُ»، و«رويدكما يا زيدان»، و«رويدكم يا زيدون».

وقد اختلفوا في هذه الكاف، فذهب قومٌ إلى أنّها اسمٌ، موضعُه من الإعراب رفعٌ، وقال آخرون: موضعُها نصبٌ. وذهب سيبويه(١) إلى أنها حرفٌ مجرَّدٌ من معنى الاسمية للخطاب، كالكاف في «ذلِكَ»، و«أُولَئِكَ»، و«النَّجاءَكَ». والصحيحُ مذهبُ سيبويه فيها؛ لأنّها لو كانت في موضعِ رفع بأنّها فاعلٌ، لم يجز حذفُها، وأنتَ قد تقول: «رويدَ زيدًا»، فتحذفها، وتجعل في «رويد» ضميرًا مرفوعًا في النيّة يجوز أن يُؤكَّد، وأن يُعطَف عليه بحسبِ ما يجوز في ضمائرِ الفاعلين، نحوِ قولك: «رويدكم أنتم وزيدٌ»، و«رويدكم أجمعون»، كما تقول: «قُمْ أنت وعبدُ الله»، و«قوموا أجمعون». فلمّا ساغ فيها ذلك، دلّ على أن الكاف ليست فاعلةً. ولا تكون أيضًا في موضع نصب، لأنّ «رويد» اسمُ «أرْوِدْ»، و«أرْوِدْ» إنّما يتعدّى إلى مفعول واحد، فلو كانت الكاف في محلّ نصب، لَكنت إذا

= **المعنى**: أمهل عليًّا، إنّ بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأمّ، وهم منقطعون إلينا بها، وإن كان بعضهم كاذبًا.

الإعراب: «**رويد**»: اسم فعل أمر بمعنى: «أمهل» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت». «**عليًّا**»: مفعول به منصوب. «**جدّ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «**ما**»: زائدة. «**ثدي**»: نائب فاعل. «**أمهم**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**إلينا**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (جُدّ). «ولكن»: الواو: استئنافية، «لكن»: للاستدراك. «**بعضهم**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و«هم» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**متماين**»: خبر المبتدأ مرفوع.

جملة «رويد عليًّا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جُدّ ثدي أمهم» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ولكن بعضهم متماين»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رويد عليًّا» حيث نصب اسم الفعل «رويد» مفعولاً به «عليًّا».

(١) الكتاب ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

قلت: «رويدك زيدًا»، مُعدِّيًا له إلى مفعولَيْن: أحدُهما مضمرٌ، وهو الكاف، والآخر ظاهرٌ، وهو «زيد». ولو جاز ذلك، لجاز «رويد زيدًا خالدًا»، ولا نعلم أحدًا قاله. ولو كانت منصوبة أيضًا، لجاز أن تقول: «رويدك نفسَك»، إذا أردت تأكيد الكاف، وكذلك لو كانت مجرورة، لجاز أن تقول: «رويدك نفسِك» على أنّه تأكيدٌ، ولا يُسمع مثلُ ذلك.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وهو فيما عداه مُعْرَبٌ، وذلك أن يقع صفةً، كقولك: «ساروا سيرًا رُوَيْدًا»، و«ضَعْه وَضْعًا رويدًا»، وقولِك للرجل يُعالِج شيئًا: «رويدًا»، أي: عِلاجًا رويدًا، وحالاً، كقولك: «ساروا رويدًا» ومصدرًا في معنَى «إرواد» مضافًا، كقولك: «رويدَ زيدٍ»، وسُمع بعضُ العرب: «رويدَ نفسِه»، جَعَلَه مصدرًا كـ«ضَرْبَ الرِّقابِ».**

* * *

قال الشارح: الموضع الثاني من مواضع «رُوَيْدَ» أن تكون صفة، نحوَ قولك: «ساروا سيرًا رويدًا». وتكون معربةً مصدرًا وُصف به على حدّ قولهم: «رجلٌ عَدْلٌ»، و«ماءٌ غَوْرٌ»، ويكون أصلُه «إرْوادًا»، إلّا أنّه صُغّر بحذفِ زوائده، كما قالوا في «أسْوَدَ»: «سُوَيْدٌ»، وفي «أزْهَرَ»: «زُهَيْرٌ». ويجوز أن يكون تصغيرَ «مُرْوَدٍ» أو «مَرْوَدٍ»، فحذفوا الزوائدَ.

الموضع الثالث: أن يكون حالاً، ويكون معربًا أيضًا، نحوَ قولهم: «ساروا رويدًا»، أي: مُرْوِدِينَ. إذا ذكرت المصدرَ، كان صفةً له، وإذا لم تذكره، كان حالاً لضُعْفِ حذفِ الموصوف، وإقامةِ الصفة مُقامه. ويجوز أن يكون المراد: ساروا سيرًا رويدًا، ثمّ حُذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه، وهو ضعيف.

والموضع الرابع: أن يكون مصدرًا بمعنَى «إرْوادٍ»، ويكون معربًا، فتقول: «رويدًا زيدًا»، بمعنَى: «أرْوِدْ زيدًا إرْوادًا»، فحُذف الفعل، وأُقيم المصدر مُقامه، كما قالوا: «سَقْيًا ورَعْيًا»، والمراد: سَقاكَ اللّهُ، ورَعاكَ اللّهُ.

وقد يُضاف إلى المفعول، فيقال: «رُوَيْدَ زيدٍ»، كما قال: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[1]، فهو باقٍ على مصدريّته غيرَ مسمًّى به، ولا مُغيَّرٍ عن جهته. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤١ - رُوَيْدًا بني شَيْبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ... تُلاقوا غَدًا خَيْلِي على سَفَوانِ

---

(١) محمد: ٤.

٥٤١ - **التخريج**: البيت لوداك بن ثميل المازني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٢٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٢١؛ وله أو لابن سنان بن ثميل المازني في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٣؛ ومعجم ما استعجم ص٧٤٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٩٠ (رود)؛ والمحتسب ١/ ١٥٠.

اللغة: سفوان: اسم موضع.

ويروى: «رُوَيْدَ بني شيبان» من غير تنوين. ويحتمل أن يكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده، ويُؤيِّده روايةُ مَن نوّن. ويجوز أن يكون أراد اسمَ الفعل، ويكون «بني شيبان» منصوبًا به، كقوله: «رويدَ عَلِيًّا».

فصل
[أحكام «هَلُمَّ»]

قال صاحب الكتاب: **«هَلُمَّ» مركَّبةٌ من حرفِ التنبيه مع «لُمَّ» محذوفةَ من «هَا» ألفُها عند أصحابنا**[1]**، وعند الكوفيين من «هَلْ» مع «أَمَّ» محذوفةَ همزتُها. والحجازيّون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وبنو تميم يقولون: «هَلُمَّا»، «هلمُّوا»، «هلمِّي»، «هَلْمُمْنَ». وهي على وجهَين: متعدّيةٌ كـ«هَاتِ»، وغيرُ متعدّية بمعنى: «تَعَالَ»، و«أَقْبِلْ». قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾**[2]**. وقال: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾**[3] **وحكى الأصمعيُّ أنّ الرجل يُقال له: «هَلُمَّ»، فيقول: «لا أَهَلُمُّ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ «هَلُمَّ» اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسمّاه «إيتِ»، و«تَعالَ»، وهو مبنيٌّ لوقوعه موقع الفعل المبنيّ، وأصلُه أن يكون ساكنًا على أصل البناء، وإنّما حُرّك آخِره لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخِره، وفُتح تخفيفًا لثقل التضعيف، وهو مركَّبٌ. قال الخليل[4]: أصلُه «هَا لُمَّ»، فـ«هَا» للتنبيه، و«لُمَّ» من قولهم: «لَمَّ اللّهُ شَعَثَه»، أي: جَمَعَه، كأنّه أراد: «لُمَّ نفسَك إلينا»، أي: أُقْرُبْ. وإنّما حُذفت ألفُ «هَا» تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ولأنّ اللام بعدها، وإن كانت متحرّكةً، في حكم الساكن. ألا

= **الإعراب**: «**رويدًا**»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «**بني**»: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**شيبان**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**بعضَ**»: مفعول به للمصدر «رويد» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**وعبدكم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«كم» مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تلاقوا**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**غدًا**»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ«تلاقوا». «**خيلي**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء مضاف إليه. «**على سفوان**»: جار ومجرور متعلقان بـ«تلاقوا».

جملة «رويدًا بعض وعبدكم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يا بني شيبان»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تلاقوا»: جواب شرط لأداة شرط مقدَّرة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رويدًا» حيث استخدم «رويد» مصدرًا نائبًا عن فعله.

(١) انظر المسألة السابعة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٣٤١ ـ ٣٤٧.

(٢) الأنعام: ١٥٠.

(٣) الأحزاب: ١٨.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٣٢.

ترى أن الأصل، وأقوى اللغتين، وهي الحجازيّة، أنّك تقول: «ها الْمُمْ»؟ فلمّا كانت اللام في حكم الساكن، حُذفت لها ألفُ «هَا»، كما تُحذَف لالتقاء الساكنين، وجُعلا اسمًا واحدًا.

وقال الفرّاء: أصلُه «هَلْ أُمّ»، أي: اقْصِدْ، فخُفِّفَت الهمزة، بأن أُلقيتْ حركتها على اللام، وحُذفت، فصارت «هَلُمّ». وقد أنكر بعضُهم ذلك، وقال: إنّه ضعيف من جهة المعنى، إذ كانت «هَلْ» للاستفهام، ولا مَدْخَلَ للاستفهام ههنا. والقولُ: إنّ «هَلْ» التي رُكّبت مع «أُمّ» ليست التي للاستفهام، وإنّما هي التي للزَّجْر والحَثّ، من قوله [من الرمل]:

٥٤٢ـ [يَتَمارَى في الذي قُلْتُ لَهُ] وَلَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلي حَيَّهَلْ

وفيها مذهبان:

أحدهما: وهو مذهبُ أهل الحجاز، أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة، والمذكّر والمؤنّث، نحو: «هَلُمَّ يا رجلُ»، و«هلمّ يا رجلان»، و«هلمّ يا رجالُ»، و«هلمّ يا امرأةُ»، و«هلمّ يا امرأتان»، و«هلمّ يا نسوةُ». يستوي في اللفظ الواحدُ والجمعُ، كما كان كذلك في «صَهْ»، و«مَهْ» ونحوهما، وهو القياس، وبه ورد التنزيلُ. قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(1)، أفرد، والمخاطبون جماعةٌ، وعليه قوله [من الرجز]:

٥٤٣ـ يا أيُّها النّاسُ ألَا هَلُمَّهْ

---

٥٤٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص١٨٣؛ والأزمنة والأمكنة ٢/ ١٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٢٨١؛ ولسان العرب ١١/ ٧٠٨ (هلل)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٦.

شرح المفردات: يتمارى: يشكلّ. حَيَّهَلْ: أَسْرِعْ.

الإعراب: «**يتمارى**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**في**»: حرف جر. «**الذي**»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«يتمارى». «**قلت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**له**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قلت». «**ولقد**»: الواو: واو القسم، واللام: موطّئة للقسم لا محلّ لها من الإعراب، «**قد**»: حرف تحقيق. «**تسمع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**قولي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «**حيَّهَلْ**»: اسم فعل أمر مبني على السكون بمعنى «أقبل» أو «عجّل»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

جملة «يتمارى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت له»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تسمع»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حيّ هل»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «حيَّهَلْ» حيث أراد التأكيد على أن «هل» هنا للزجر والحث، وليست للاستفهام، كما هي في «هل أُمّ».

(1) الأحزاب: ١٨.

٥٤٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأزهية ص٢٥٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٧؛ والخصائص ٢/ ٣٦. =

وإنّما كان هذا هو القياسَ؛ لأنّه قد قامت الدلالة على أنه اسمٌ، وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامةُ الضمير المرفوع، إنّما ذلك للأفعال. والذي يدلّ على خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتُهم مجراه في لغتهم؛ لأنّ لغتهم أن يقولوا للواحد: «الْمُمْ»، بإظهار التضعيف، نحوَ: «ارْدُدْ»، و«اشْدُدْ»، فلمّا ركّبوه مع غيره، وسمّوا به، خرج عن حكم الفعل، فلم تظهر فيه علامةُ تثنية ولا جمع.

والمذهب الثاني: وهو مذهب بني تميم، اعتبارُ الفعل، وهو «لُمَّ»، وتغليبُ جانبه، فيُثنّون ويجمعون، نحوَ قولهم: «هلمّ يا رجلُ»، و«هلمّا يا رجلان»، و«هَلُمُّوا يا رجالُ»، و«هَلُمِّي يا امرأةُ»، و«هَلْمُمْنَ يا نسوةُ». تفتح الهاء، وتُسكّن اللام، وتضمّ الميم الأُولى، وتسكّن الثانية، وتفتح النون مخفّفةً. هذا مذهبُ البصريين وأكثرِ الكوفيين، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ لام الكلمة تسكن عند اتّصالِ هذه النون بها، إذ كانت ضميرَ مرفوع، كما تقول: «ضَرَبْنَ»، و«خَرَجْنَ».

وإذا سكن ما قبلها، بطل الادّغامُ، وصار بمنزلةِ «اشْدُدْ»، و«ارْدُدْ». وزعم الفرّاء أنّ الصواب أن يُقال: «هَلُمَّنَّ» بفتح الهاء، وضمّ اللام، وفتح الميم وتشديدها، وفتح النون أيضًا مشدّدةً. قال: والذي أوجب ذلك أنّ هذه النون التي هي ضميرُ الجماعة لا تُوجَد إلّا وقبلها ساكنٌ، فزادوا نونًا ثانيةً قبلها ليقع السكونُ عليها، وتسلَمَ فتحةُ الميم في «هَلُمَّ»، فتكون وقايةً لها من السكون، كما قالوا: «مِنِّي»، و«عَنِّي»، فزادوا نونًا ثانيةً لتسلم نونُ «مِنْ»، و«عَنْ» من الكسر، إذ كانت ياءُ المتكلّم أبدًا تَكْسِر ما قبلها. وحُكي أيضًا عن بعضهم: «هَلُمَّيْنَ يا نسوةُ» يُجعَل الزائد للوقاية ياءً، وهذا شاذّ.

واعلم أنّ بني تميم، وإن كانوا يُجرونها مُجرى الفعل، في اتّصال الضمير بها لشدّةِ شَبَهِها بالفعل، وإفادتِها فائدةَ الفعل، فهي عندهم أيضًا اسمٌ للفعل، وليست مُبقّاةً على أصلها من الفعليّة قبل التركيب والضمّ. والذي يدلُّ على ذلك أنّ بني تميم يختلفون في آخِر الأمر من المضاعف، فمنهم من يُتْبِع، فيقول: «رُدُّ» بالضمّ، و«فِرِّ» بالكسر، و«عَضَّ» بالفتح. ومنهم من يكسر على كلِّ حال، فيقول: «رُدِّ»، و«فِرِّ»، و«عَضِّ». ومنهم من

= اللغة: هَلُمَّ: أَقْبِلْ، تعالَ.
المعنى: أيُّها الناسُ تعالَوا.
الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**أيُّها**»: منادى مبني على الضم في محل نصب، و«ها»: للتنبيه. «**الناس**»: بدل من «أيُّ»، أو عطف بيان على «أيّ» أيضًا مبني على الضم في محل نصب. «**ألا**»: حرف تنبيه لا محلّ له. «**هَلُمَّه**»: اسم فعل أمر بمعنى «تعالوا» مبني على الفتح، وفاعله مستتر، تقديره «أنتم»، والهاء: للسكت لا محل لها من الإعراب.
جملة «يا أيها الناس»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هَلُمَّه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «هَلُمَّهْ» حيث أُفرد مع «الناس» وهم جمع.

يفتح على كلّ حال. ثمّ رأيناهم كلّهم مجتمِعين على فتح الميم من «هَلُمَّ»، ليس أحدٌ يكسرها، ولا يضمّها، فدلّ ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعليّة، وأُخلصت اسمًا للفعل، نحوَ: «دُونَكَ»، و«رُوَيْدَكَ»، و«عِنْدَكَ».

وهي تكون على وجهَيْن: متعدّيةً، وغيرَ متعدّية. فالمتعدّيةُ نحوِ قولهم: «هلمّ زيدًا»، بمعنى: «قَرِّبْهُ»، و«أَحْضِرْهُ»، فتكون كـ«هَاتِ»، قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾(١). وغيرُ المتعدّية قولك: «هَلُمَّ يا زيدُ»، بمعنًى: «ايتِ»، و«اقْرُبْ». قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(٢)، فعدّاه بحرف الجرّ، فيكون مجراه مجرى الأفعال التي تُستعمل لازمةً ومتعدّية، نحوِ: «رَجَعَ»، و«رجعتُه»، و«شَحَا فُوهُ»، و«شَحَا فَاهُ»، ونحوِهما.

وحكى الأصمعيّ: «هلمّ إلى كذا»، فيقال: «لا أَهَلُمُّ إليه»، و«هلمّ كذا»، فيقال: «لا أَهَلُمُّهُ»، بفتح الألف والهاء وضمّ اللام والميم، والأصلُ في ذلك: «لا أَلُمُّ»، كما تقول: «لا أَرُدُّ»، كأنّه يردّه إلى أصله قبل التركيب، وهو شاذٌّ.

فصل
[أحكام «ها»]

قال صاحب الكتاب: **«هَا» بمعنى «خُذْ»، وتُلحَق الكافُ، فيقال: «هَاكَ»، فتُصرَّف مع المخاطب في أحواله، وتوضَع الهمزة موضعَ الكاف، فيقال: «هاءَ». وتُصرَّف تصريفَها، ويُجمَع بينهما، فيقال: «هاءَكَ»، بإقرارِ الهمزة على الفتح وتصريفِ الكاف. ومنهم مَن يقول: «هاءِ»، كـ«رَامِ»، ويُصرِّفه تصريفَه. ومنهم مَن يقول: «هَأْ» بوَزْنِ «هَبْ»، ويصرفه تصريفَه.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «هَا» من الأصوات المسمّى بها الفعلُ في الأمر، ومسمّاه «خُذْ»، و«تَنَاوَلْ»، ونحوُهما.

ومنهم من يجعله ثُنائيًا مثلَ «صَهْ» و«مَهْ»، وتلحقه كاف الخطاب، فيقال: «هَاكَ يا رجلُ»، و«هاكُمَا يا رجلان»، و«هَاكُمْ يا رجالُ»، و«هَاكِ يا امرأةُ»، و«هاكُمَا يا امرأتان» كالمذكَّرَيْن، و«هاكُنَّ يا نسوةُ». فالاسم «هَا»، وفيه ضميرٌ بحسبِ المخاطبين: إن كان واحدًا، ففيه ضميرُ واحد، وإن كان اثنين، ففيه ضميرُ اثنين، وإن كان جماعة، ففيه ضميرُ جماعة، إلّا أنه لا يظهر ذلك الضمير.

والكافُ حرفُ خطاب لا موضعَ لها من الإعراب، وتختلف بحسبِ اختلاف المخاطبين في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، فتفتحها إذا كان المخاطب

(١) الأنعام: ١٥٠.

(٢) الأحزاب: ١٨.

مذكّرًا، وتكسرها إذا كان مؤنّثًا، وتُثنّيها وتجمعها إذا كان المخاطب مثنًّى أو مجموعًا.

ومنهم من يقول: «هاءَ»، بهمزة بعد الألف، يجعله ثُلاثيًا كـ«خَافَ»، و«هَابَ»، ويفتح الهمزةَ مع المذكّر، ويكسرها مع المؤنّث، فيقول: «هاءَ يا رجلُ»، و«هاءِ يا امرأةُ»، ويكون فيه ضميرٌ مستترٌ. فإن ثُنّي، أو جُمع، ظهر ذلك الضميرُ، فتقول في تثنية المذكّر وجَمْعه: «هاؤُما»، و«هاؤُمْ»، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾(١)، وفي جماعة المؤنث: «هَاؤُنَّ يا نسوةُ». وهذه أجودُ لغاتها، وبها ورد الكتاب العزيز.

واعلم أنّ الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحَقها ضميرُ تثنية، ولا جمعٍ، لأنّ هذه الأسماء إنّما سُمّيت بها الأفعالُ لضرب من الاختصار، ولولا ذلك، لكانت الأفعالُ التي هذه الألفاظُ أسماؤُها موجودةً هنا غيرَ معوَّض عنها. ووجهُ الاختصار مجيئُها للواحد والواحدة، فما فوقَهما على صورة واحدة. تقول: «هاءَ يا رجلُ»، و«هاءَ يا امرأةُ»، وكذلك التثنية والجمع، وعلى هذه اللغة أكثرُ الاستعمال، وإنّما لمّا نابت عن الأفعال، وقامت مقامَها، قويت الدلالةُ على معناها، فصارت كالمرادِفة لها، فظهر الضميرُ في بعض الأحوال، ليُؤذِن بقوّة الشَّبَه بهذه الأفعال التي هي في معناها، وليُعْلِم أيضًا بظهوره أنّ في بابِ «صَهْ»، و«مَهْ»، ضميرًا، كما قالوا: «المَقْرُودُ»، و«الحَوْكَةُ»، و«أَغْيَلَتِ المرأةُ»، و [من الطويل]:

٥٤٤ـ صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ [وقلَّما وِصالٌ على طول الصُّدودِ يَدومُ]

---

(١) الحاقة: ١٩.

٥٤٤ ـ **التخريج**: البيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص٤٨٠؛ والأزهية ص٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ٥/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٧، ٢/ ٥٨٢، ٥٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٤٥؛ والخصائص ١/ ١٤٣، ٢٥٧؛ والدرر ٦/ ٣٢١؛ والكتاب ١/ ٣١، ٣/ ١١٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٢ (طول)، ٥٦٤ (قلل)؛ والمحتسب ١/ ٩٦؛ والمقتضب ١/ ٨٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٨٢؛ والمنصف ١/ ١٩١، ٢/ ٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣، ٢٢٤.

اللغة: صددت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودّة.

المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلّما يدوم الوداد ويستمرّ الحبّ إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

الإعراب: **«صددت»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«فأطولت»**: الفاء: للعطف، «أطولت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«الصدود»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«وقلما»**: الواو: استئنافية، «وقلّ» فعل ماض مبني على الفتح، و«ما»: حرف زائد. **«وصال»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«على طول»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «يدوم». **«الصدود»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يدوم»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. =

ليكون ذلك مَنْبَهَةً، وأمارةً على أنّ الأصل ذلك. ولمّا ظهر الضميرُ، ظهر على صورة غريبة، ليدلّ ذلك على أنّ الموضع ليس من مواضع ظهورِ الضمير. وإنّما كانت غريبةً؛ لأنّها ليست على حدّ «افعَلْ»، و«افعَلَا»، و«افعَلُوا»، إنّما ذلك «هَأْ»، و«هاءَا»، و«هاؤوا». فأمّا «هاؤُمْ»، فغريبٌ من نادرِ العربيّة؛ لأنّ الميم إنما توجَد في ضمير المخاطب إذا كان غيرَ أمر، نحوَ: «قُمْتُمْ»، و«قُمْتُمَا»، و«ضربتُكم»، و«ضربتُكما». وهذا ممّا يُؤكِّد كونَ هذه الألفاظ أسماءً، وليست أفعالاً، وذلك أنه لمّا اتصل الضميرُ بما اتّصل به منها، اتّصل على غير حدّ اتّصاله بالفعل، إنّما جاء على نحوِ «أنتما»، و«أنتم»، فدلّ ذلك على أنّها أسماءٌ لا أفعالٌ، على أنّ بعضهم قد قال: «هَأْ يا رجلُ»، و«هاءَا»، و«هَاؤُوا»، على حدّ «اضْرِبَا»، و«إضْرِبُوا». حكى ذلك أبو عمر الجَرْميّ، وأبو بكر بن السَّرّاج. قال أبو عمر: وذلك قليل.

ومنهم من يقول: «هاءِ يا رجلُ»، على وزنِ «عاطِ» و«رَامِ»، يجعل أصلَه «هاءِي» بالياء، فمثالُه من الفعل: «فَاعِلْ» كـ«قَاتِلْ»، وسقطت الياءُ للأمر، ومثلُه «هاتِ». وتقول لاثنين: «هائِيَا»، وللجمع المذكر: «هاؤُوا»، وللمرأة: «هاءِي» بياء، والتثنيةُ: «هائِيَا» كالمذكّرَيْن، وتقول في جماعة المؤنّث: «هائِينَ». قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤٥ـ فقلتُ لها هاءِي فقالتْ براحةٍ ... تَرَى زَعْفرانًا في أسِرَّتِها وَرْدَا

= جملة «صددت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أطولت»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلما وصال»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يدوم»: في محل رفع صفة لـ«وصال».

والشاهد فيه قوله: «وأطْوَلْتِ»، والقياس: «أَطَلْتِ»، لكنه جاء مُصَحَّحًا على الأصل كـ«استَحْوَذ».

٥٤٥ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«لها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قلت». **«هاءي»**: اسم فعل أمر بمعنى «تناولي»، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«فقالت»**: الفاء: حرف عطف، «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«براحة»**: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة. **«ترى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«زعفرانًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«في أسرتها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. **«وردا»**: بدل من «زعفرانًا» منصوب بالفتحة.

جملة «فقلت»: حسب الفاء. وجملة «هاءي»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «فقالت»: معطوفة على جملة «فقلت». وجملة «ترى»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «هاءي» حيث أضاف ضمير المخاطبة المؤنثة لاسم فعل الأمر «هاء».

فأمّا قولُ عليّ رضي الله عنه [من الطويل]:

٥٤٦ـ أفاطِمَ هاءِ السَّيفَ غيرَ ذَمِيمِ [فَلَسْتُ برِعْديدٍ ولا بِلَئيمِ]

فإنّه يحتمل أن يكون من اللغة الأُولى، ويحتمل أن يكون من هذه اللغة، وحذف الياء لسكون اللام بعدها.

فإن قيل: فهلّا حكمتم عليه بأنّه فعلٌ، لاتّصال الضمير به على حدّ اتّصاله بالفعل، كما قلتم في «لَيْسَ»: إنّها فعلٌ مع عدم دلالتها على الزمان الماضي، لاتّصال الضمير بها على حدّ اتّصاله بالأفعال. قيل: الجوابُ أنّه قد قامت الدلالةُ بما سبق أنّه اسمٌ، ومن قال: «هاءِ» أو «هاؤوا» فلقوّةِ شَبَهه بالفعل، ووقوعِه موقعه، أجراه مُجراه في اتّصال الضمير به، وعامَلَه معامَلةَ مُقابِله، وهو «هاتِ»، و«هاتِيَا»، و«هاتُوا»، و«هاتِينَ»، كما شَبَّهَ «لَيْسَ» بـ«مَا» من قال: «ليس الطِّيبُ إلّا المِسْكُ»، فعامَلَها معاملتَها في إيصالِ عملها عند دخولِ حرف الاستثناء على خبرها.

وممّا يدلّ أنّه ليس فعلاً أنّك تقول في أمرِ الواحد: «هاءَ»، ولو كان فعلاً، لقيل: «هَأْ» كـ«خَفْ»، فلمّا لم يُقَلْ، دلّ على أنّه اسمٌ، وليس فعلاً. على أنّ منهم من يقول: «هَأْ يا رجلُ»، على زنةِ «خَفْ»، بهمزة ساكنة، و«هاءِ»، أو «هاءِي يا امرأةُ»، و«هاؤُوا»، و«هَأْنَ»، مثلَ: «خَفْنَ» فهؤلاء يجعلونه فعلاً. ويؤيِّد ذلك ما حكاه الكِسائيّ من قول الرجل إذا قيل له: «هاءَ»: «ممَّن أهاءُ، وإهاءُ؟» كما تقول: «ممّن أخافُ». وقياسُ هذا المذهب أن يكون على «فَعِلَ يَفْعَلُ»، كـ«عَلِمَ يَعْلَمُ» كـ«خِلْتُ إخالُ»، ولذلك جاز كسرُ الهمزة من أوّله، فقالوا: «إهاءُ»، كما قالوا: «إخالُ».

---

٥٤٦ ـ **التخريج**: البيت لعلي بن أبي طالب في ديوانه ص١٧٤؛ وجمهرة اللغة ص٢٥١؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٩؛ والمحتسب ١/ ٣٣٧.

شرح المفردات: الرعديد: الجبان.

الإعراب: «**أفاطم**»: الهمزة: حرف نداء، «فاطم»: منادى مرخم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة في محلّ نصب على النداء. «**هاء**»: اسم فعل أمر بمعنى: تناولي، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنتِ. «**السيف**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**غير**»: صفة «السيف» منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «**ذميم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فلست**»: الفاء: حرف استئناف، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «ليس». «**برعديد**»: الباء: حرف جرٍّ زائد. «رعديد»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه خبر «ليس». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. «**بلئيم**»: الباء: حرف جرّ زائد، «لئيم»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه معطوف على «رعديد».

جملة «أفاطم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هاء السيف»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة «لست برعديد».

والشاهد فيه قوله: «هاء» حيث جاء فعل الأمر بدون الياء.

ومنهم من يقول: «هَأْ»، بهمزة ساكنة، و«هآ» و«هؤوا» كما تقول: «طَأْ»، و«طآ»، و«طؤُوا»، و«هئي يا امرأةُ» كما تقول: «طئي»، و«هَأْنَ» كما تقول: «طَأْنَ». وقياسُ هذه اللغة أن تجعلها من بابِ «وَهَبَ يَهَبُ» ممّا فاؤه واوٌ، وسقطت الواوُ على حدّ سقوطها في «وهب يهب».

وقوله: «وَتُلْحَق الكاف، فيقال هاكَ»، يعني للخطاب، «فتُصرَّف مع المخاطب في أحواله»، يعني إن كان المخاطب مذكّرًا، فُتحت، وإن كان مؤنثًا، كُسرت، وإن كان مثنًى، ثُنّيت، وإن كان مجموعًا، جُمعت على ما تقدّم.

وقوله: «وتُوضَع الهمزة موضعَ الكاف»، يعني أنهم يخاطبون بها، فيفتحونها مع المذكّر، ويكسرونها مع المؤنث، كما يفعلون بالكاف. ولا يريد أنها زائدةٌ للخطاب كالكاف، إنّما الهمزةُ لامٌ، والكلمة بها ثُلاثيّةٌ، فـ«هاء» بألف وهمزةٍ بعدها من غيرِ لفظِ «هَا» بألف وحدَها، وإن كانا بمعنى واحد على حدّ «لُؤْلُؤِ»، و«لأألِ»، و«سَبِطٍ»، و«سِبَطْرٍ».

وقوله: «ويُجمع بينهما»، يريد بين الهمزة والكاف، لتأكيد الخطاب كما تقول: «أرَأيْتَكَ زيدًا ما صَنَعَ». والجمعُ بينهما يؤيّد أنّ الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف، فاعرفه.

فصل
[أحكام «حَيَّهَلَ»]

قال صاحب الكتاب: **«حَيَّهَلَ» مركّبٌ من «حَيَّ»، و«هَلَ»، مبنيٌّ على الفتح. ويُقال: «حَيَّهلاً» بالتنوين، و«حَيَّهَلَا» بالألف. ذَكَرَ هذه اللغاتِ سيبويه[1] وزاد غيرُه: «حَيَّهَلْ»، و«حَيَّهَلَ»، و«حَيَّهلاً».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «حَيَّهَلَ» اسمٌ من أسماء الأفعال، وهو مركّبٌ من «حَيَّ»، و«هَلَ»، وهما صوتان معناهما الحَثُّ، والاستعجالُ، فجمع بينهما. وسُمّي بهما للمبالغة، فكان الوجه أن لا ينصرف كما كان «حَضْرَمَوْتُ»، وَ«بَعْلَبَكُّ» كذلك، إلّا أنّه ههنا وقع موقعَ فعلِ الأمر، فبُني كـ«صَهْ»، و«مَهْ».

وفيه لغاتٌ قالوا: حَيَّهَلَ بفتحها، شبّهوه بـ«خَمْسَةَ عَشَرَ» وبابه، وفي الحديث: «إذا ذُكر الصالحون، فحَيَّهَلَ بعُمَرَ»[2]، أي: أُدْعُ عمر، إنه من أهلِ هذه الصفة.

وقالوا حَيَّهَلاً، فنوّنوه للتنكير كما قالوا في «صَهْ»: «صَهٍ»، وفي «إيهِ»: «إيهٍ».

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠٠، ٣٠١.

(٢) ورد الحديث في كتاب كشف الخفاء ١/ ٩٠.

وقالوا: حَيَّهَلَا، بألف من غيرِ تنوين، وأصلُها أن تُلْحَق في الوقف على حدِّ إلحاق الهاء في «كِتابِيَهْ»، و«حِسابِيَهْ» للوقف. ونظيرُ الألف هنا الألفُ في «أنَا»، من قولك: «أنَا»، إذا وقفتَ عليها من قولك: «أنَ فعلتُ». وإثباتُها في الوصل لغةٌ رديئةٌ، وبابُه الشعر، نحوِ قوله [من المتقارب]:

٥٤٧ـ فكيف أنَا وانتِحالِي القَوافِـ ـيَ بَعْدَ المَشِيبِ كَفَى ذاكَ عارَا

وحكي غيرُ سيبويه: حَيَّهَلْ، بسكون اللام على أصل البناء، كـ«صَهْ»، و«مَهْ»؛ لأنه لا يُلْحَق في آخِره ساكنان، فبقي على أصله من البناء. قال لَبِيد [من الرمل]:

يَتَمارَى في الَّذي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلي حَيَّهَلْ[1]

وقالوا: حَيْهَلَ، بسكون الهاء، وفتح اللام، وحَيْهَلاً بسكون الهاء مع الألف. وإنّما أسكنوا الهاء؛ لأنها لمّا رُكّبتْ وصارت كلمة واحدة، استثقلوا اجتماعَ المتحرّكات، فسكّنوا الهاء كما سكّنوا الشين في «إحْدَى عَشْرَة» ونظائرِه، لاجتماع المتحرّكات.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقد جاء مُعدًّى بنفسه، وبـ«الباء»، وبـ«عَلَى»، وبـ«إلَى»، وفي الحديث «إذا ذُكر الصالحون فحَيَّهَلاً بعُمَرَ»[2]. وقال [من الطويل]:**

٥٤٨ـ بحَيَّهَلَا يُزجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أمامَ المَطايا سَيْرُها المُتَقاذِفُ

---

٥٤٧ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٠٣؛ وتخليص الشواهد ص١٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٠٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٣؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥١ (نحل).

اللغة: انتحال القوافي: سرقة الشعر ونسبتها للنفس.

المعنى: ينفي الشاعر عن نفسه أن يكون بعد المشيب يأخذ الشعر من الآخرين ويدعيه لنفسه، وهو الشاعر المعروف منذ صغره.

الإعراب: «**فكيف**»: الفاء: استئنافية، «كيف»: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. «**أنا**»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر. «**وانتحالي**»: الواو: واو المعية، «انتحالي»: مفعول معه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**القوافي**»: مفعول به منصوب للمصدر انتحال. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالمصدر «انتحال». «**المشيب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كفى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر. «**ذاك**»: «ذا»: اسم إشارة في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**عارًا**»: تمييز منصوب بالفتحة.

جملة «كيف أنا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كفى ذاك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فكيف أنا وانتحالي» حيث أثبت ألف «أنا» في الوصل والأصل فيها الحذف.

(١) تقدم بالرقم ٥٤٢.

(٢) ورد الحديث في كتاب كشف الخفاء ١/ ٩٠.

٥٤٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص٢٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٦٣، =

وقال الآخر [من البسيط]:

٥٤٩ـ وهَيَّجَ الحَيَّ من دارٍ فَظَلَّ لَهُمْ   يومٌ كثيرٌ تَنادِيهِ وحَيْهَلُهُ

* * *

= ٣٦٤؛ والكتاب ٣/ ٣٠١؛ ولسان العرب ٩/ ٢٧٨ (قذف)؛ وللنابغة الجعدي أو لمزاحم العقيلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٢١ (حيا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٨.

اللغة: يُزْجُونَ: يسوقون. المتقاذف: المترامي. حيهلا: الحثُّ والاستعجال.

المعنى: هؤلاء القوم لعجلتهم يسوقون مطاياهم بقولهم: حيهلا مع أنَّ هذه المطايا سريعة السير ومتقدمة.

الإعراب: «**بحيهلا**»: الباء: حرف جر، و«حيَّهلا»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على آخره لاشتغاله بحركة الحكاية، وهي هنا البناء على السكون، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يزجون». «**يزجون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**كلَّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**مطية**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أمامَ**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بخبر مقدم محذوف. «**المطايا**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**سيرها**»: مبتدأ مرفوع، و«**ها**»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**المتقاذفُ**»: صفة لـ «سيرها» مرفوع بالضمة.

وجملة «يزجون»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «سيرها المتقاذفُ أمام المطايا»: صفة لـ «مطية» محلُّها الجر.

والشاهد فيه: تركه «حَيَّهلا» بلا تنوين على لفظه محكيًا.

٥٤٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٦٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٧؛ والكتاب ٣/ ٣٠٠.

اللغة: هَيَّجَ: أثار وفرَّق. دار: وادٍ قريبٌ من هَجَر. حَيَّهل: اسم يُكَنَّى به عن الحث، وهو مركب من «حَيّ» و«هل»، وهما صوتان معناهما الحث والاستعجال.

المعنى: وصف جيشًا ألَمَّ بأهل ذلك الحي، فأثارهم وفرَّقهم، فحَلَّ بهم يومٌ شديدٌ كثير اللغطِ والتنادي، والحث على الهرب.

الإعراب: «**وَهَيَّج**»: الواو: بحسب ما قبلها، «هَيَّجَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جَوَازًا تقديره: هو. «**الحيَّ**»: مفعول به منصوب. «**من دارٍ**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «الحي»، أو بالفعل «هيَّج» إذا حملناه على معنى «فرَّق». «**فظلَّ**»: الفاء: حرف عطف، و«ظَلَّ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**لهم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ظل». «**يومٌ**»: اسم «ظل» مرفوع. «**كثيرٌ**»: صفة لـ «يومٌ» مرفوع. «**تناديه**»: فاعل للصفة المشبهة «كثير» مرفوع بالضمّة المقدَّرة على الياء للثقل، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، «**وحَيَّهلُه**»: الواو: حرف عطف، و«حَيَّهلُه»: اسم معطوف على «تناديه» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «هَيَّج الحيَّ»: بحسب الواو، وعطف عليها جملة «ظل لهم يومٌ».

والشاهد فيه: إعراب «حَيَّهلُه» بالرفع لأنّه جمله، وإن كان مركبًا، اسمًا للصوت بمنزلة «معديكرب» في جمله اسمًا لشخص.

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الأسماء لمّا كانت أسماءً لألفاظِ الأفعال، وواقعةً موقعَها، ومؤدّيةً معناها، قويتْ دلالتُها عليها، فكان حكمُها في اللزوم والتعدّي كحكمها، فتكون لازمةً إذا كانت أسماءً لفعل لازم غير متناوِلٍ مفعولاً، نحوَ: «صَهْ»، و«مَهْ». فهذان اسمان لازمان؛ لأنّهما وقعا موقعَ فِعْلٍ، هو كذلك، فكان ما ناب عنه كذلك لا يتعدّى إلّا بوساطةِ حرف جرّ. وتكون متعدّيةً، وذلك إذا كانت أسماءً لفعل متعدّ، نحوَ: «رُوَيْدَكَ زيدًا»، أي: أَمْهِلْهُ، و«عليك بكرًا»، بمعنى: الْزَمْهُ، وخُذْهُ من فَوْقك، و«دُونَكَ بكرًا» أي: تَناوَلْه من تَحْتك.

ومنها ما استُعمل تارةً لازمًا لا يتعدّى إلا بواسطة حرف الجر، وتارة متعدّيًا، كـ«رُوَيْدَ»، و«هَلُمَّ». ونظيرُ الاسم من هذه الأسماء ما استُعمل تارةً لازمًا لا يتعدّى إلّا بواسطة حرف الجرّ، وتارةً متعدّيًا بنفسه في الأفعال الصريحة، ما جاء على صيغة واحدة، نحوُ: «وزنتُ زيدًا»، و«وزنتُ له»، و«كِلْتُه وكِلْتُ له». قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[1]. و«حيّهل» أيضًا ممّا يُستعمل لازمًا ومتعدّيًا بنفسه، وذلك على اختلافِ تقديرِ الفعل المسمّى، فإذا قلت: «حيّهلَ الثّريدَ»، فمعناه: أَحْضِرْه، وقَرِّبْه. فلمّا كان الفعلان متعدّيَيْن، كان الاسمُ الواقع موقعَهما كذلك، وتقول: «حيّهل بفلانٍ» بمعنى: «إيتِ به»، فتصل الاسمَ بالباء كما كان الفعلُ المنوبُ عنه كذلك. وتقول: «حَيَّ على الصلاة»، أي: أقبِلوا عليها. وقالوا: «حَيَّ على الصَّبُوح»[2]، وربّما قالوا: «حيّ إلى كذا» بمعنًى: «سارِعوا إليه، وبادِروا»، فأمّا ما أنشده من قوله [من الطويل]:

بِحَيَّهَلا يَزْجُون... إلخ

فشاهدٌ على أن معناها الاستحثاث والعجلة، والبيت للنابغة الجعدي، أدخل حرف الجر على «حيّهلا»، وتركه على لفظه إذ كان مبنيًّا، والباء متعلقة بـ«يزجون». يقول: لعجلتهم يزجون المطايا بحيهلا على أنها متقدمة في السير، متقاذفة فيه، أي مترامية. وجعل التقاذف للسير توسعاً، لأنه يكون فيه. وأما قوله:

وهَيَّجَ الحَيَّ... إلخ

فهو من أبيات الكتاب، والشاهد فيه إعرابُ «حيّهله»، ورفعُه. جَعَلَه ـ وإن كان مركّبًا من شيئَيْن ـ اسمًا واحدًا للصوت، ولم يُرِد به الدعاءَ، أي: كثيرٌ فيه هذا الصوتُ الذي معناه الدعاءُ. ومثله في جَعْله اسمًا واحدًا قولُ الآخر [من الرجز]:

٥٥٠ ـ هِـثْـهَـاؤُهُ وَحَـيْـهَـلُـهْ

---

(١) المطففين: ٣. (٢) الصَّبوح: شراب الصباح.

٥٥٠ ـ **التخريج**: لم أقع على هذا الرجز فيما عدت إليه من مصادر. وفي الطبعتين: «هيهاؤه»، تحريف. =

وصف جَيْشا، سُمع به، وخِيفَ منه، فانتُقل عن المحلّ لأجله، وبُودِرَ بالانتقال قبل لَحاقه.

* * *

[استعمال «حيّ» و«هلا» اسمي فعل]

قال صاحب الكتاب: **ويُستعمل «حَيَّ» وحدَه بمعنى «أقبِلْ». ومنه قولُ المُؤذِّن «حَيَّ على الصَّلاة»، و«هَلَا» وحدَه. قال [من الطويل]:**

٥٥١ ـ ألا أبلغا لَيلَى وقُولا لها: هَلَا   [فقد رَكِبْتِ أمرًا أغرَّ مُحَجَّلا]

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ كلّ واحد من «حَيَّ»، و«هَلْ» صوتٌ معناه الحَثّ والاستعجالُ، فهو مستقِلّ بهذه الفائدة، وإنّما جُمع بينهما مبالغةً في إفادةِ هذا المعنى، فإذا أردت المبالغةَ، جمعتَ بينهما، وإذا أردت أصلَ الدعاء من غير مبالغة فيه، جئت بكلّ واحد منهما منفردًا، فمن ذلك قول ابن أحْمَرَ [من البسيط]:

٥٥٢ ـ أنشأتُ أسألُهُ ما بالُ رِفقتِه   حَيَّ الحُمُولَ فإنّ الرَّكْبَ قد ذَهَبا

= والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ. ص٩٠٨. والهِنهاء: دعاء الإبل إلى العلف (لسان العرب ١/ ١٧٩ (هأها)).

والشاهد فيه قوله: «خَيْهَله» حيث جعله اسمًا واحدًا للصوت، ولم يرد به الدعاء.

٥٥١ ـ التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص١٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤١٩؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥ (أول)، ١٤٦ (حجل)، ١٥/ ٣٦٤ (هلا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٦٤.

اللغة: ليلى: ليلى الأخيلية، الشاعرة المعروفة. هَلا: اسم فعل أمر بمعنى «اسكني» أو «كُفّي». الأغرّ: الواضح الظاهر الذي لا خفاء فيه. المحجّل من الدواب: ما كان البياض منه في موضع الخلخال والقيود، وفوق ذلك.

المعنى: لقد ركِبْتِ بتعرُّضها له أمْرًا خطيرًا ظاهرًا لا خفاء فيه.

الإعراب: **«ألا»:** حرف استفتاح وتنبيه. **«أبلغا»:** فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«ليلى»:** مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. **«وقولا»:** الواو: حرف عطف، و**«قولا»:** كإعراب «أبلغا». **«لها»:** جار ومجرور متعلقان بالفعل «قولا». **«هلا»:** اسم فعل أمر بمعنى «كُفّي»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنتِ. **«فقد»:** الفاء: استئنافية، و**«قد»:** حرف تحقيق. **«ركبْتِ»:** فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«أمرًا»:** مفعول به منصوب. **«أغرّ»:** صفة لـ «أمرًا» منصوب مثله. **«محجّلا»:** صفة ثانية لـ «أغرّ».

وجملة «أبلغا»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «قولا». وجملة «ركبت»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب، وحذف مفعولا «أبلغا» لدلالة مقول القول عليهما.

والشاهد فيه: استعمال «هَلا» وحده بعد فصله عن «حيّ».

٥٥٢ ـ التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص٤٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦١؛ ولسان=

ومن ذلك قول المُؤذِّن: «حَيَّ على الفَلاح»، إنّما هو دعاءٌ إلى الصلاة، وإلى الفلاح، وربّما اكتفوا بـ«هَلْ» وحدَها. قال النابغة الجعدي [من الطويل]:

ألا حـيـيـا لـيـلـى وقـولا لـهـا هـلا

أي: تعالَي، وأقبلي، واستعمال «حيّ» وحدها أكثرُ من استعمالِ «هَلْ» وحدها.

فصل
[أحكام «بلْه»]

قال صاحب الكتاب: **«بَلْهَ» على ضربَين: اسمُ فعل، ومصدرٌ بمعنَى التَّرْك. ويُضاف، فيقال: «بَلْهَ زَيْدٍ»، كأنه قيل: «تَرْكَ زيدٍ». وأنشد أبو عُبَيدٍ قولَه** [من الكامل]:

٥٥٣ـ تَذَرُ الجماجمَ ضاحيًا هَامَاتُها] بَلْهَ الأكُفَّ كأنّها لم تُخلَقِ

= العرب ١١/ ٧٠٨ (هلل)، ١٤/ ٢٢٢ (حيا).

اللغة: الهاء في «أسأله» تدل على غلام الشاعر. أنْشأت: شَرَعْتُ. البال: الحال والشأن. الرفقة: من ترافقهم في سفركَ. حَيَّ الحُمُول: انتِ الحمول، والحُمُولُ: النوق المحمَّلة. الركب: جمع مفرده: راكب الدابة.

المعنى: أخذ يسأل غلامه عن حال رفاقه، ثم حثَّه على تهيئة الرواحل للسفر، لأن الركب الذي يتميان إليه قد ذهب.

الإعراب: **«أنشأتُ»**: فعل ماض ناقص، والتاء: اسمه محله الرفع. **«أسألُه»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: مفعول به محله النصب. **«ما»**: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. **«بالُ»**: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالضمة. **«رفقتِه»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«حَيَّ»**: اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«الحمولَ»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«فإنَّ»**: الفاء: استئنافية، «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. **«الركبَ»**: اسمه منصوب بالفتحة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«ذَهَبَا»**: فعل ماض مبني على الفتح. والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «أنشأتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسأله»: خبر الفعل الناقص «أنشأتُ». وجملة «ما بال رفقته»: مفعول به ثانٍ للفعل «أسأل». وجملة «حَيَّ»: مقول القول المحذوف محلها النصب، والتقدير: قلت له: حَيَّ الحمول. وجملة «إنَّ الركب قد ذهب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذهب»: خبر «إنَّ» محلها الرفع.

والشاهد فيه أن «حَيَّ» جاء هنا اسم فعل أمر متعديًا بمعنى «ائتِ».

٥٥٣ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢١١، ٢١٤؛ والدرو اللوامع ٣/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ص٣٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٨ (بله)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢١٧؛ وتذكرة النحاة ص٥٠٠؛ والجنى الداني ص٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٩؛ ومغني اللبيب ص١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦.

اللغة: تذر: تترك. الجماجم: ج الجمجمة، وهي عظم الرأس. ضاحيًا: بارزًا للشمس. هاماتها: رؤوسها. بله: اسم فعل بمعنى «دع». =

منصوبًا ومجرورًا. وقد روى أبو زيد فيه القلبَ إذا كان مصدرًا، وهو قولهم: «بَهْلَ زيدٍ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «بَلْهَ» تكون على ضربين: أحدُهما أن تكون اسمًا من أسماء الأفعال، كـ«صَهْ» و«مَهْ»، والآخر أن تكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده، كما كانت «رُوَيْدَ زيدٍ» كذلك. فإذا كانت اسمًا للفعل، كانت بمعنى «دَعْ»، وكانت مبنيّة لوقوعها موقع الفعل، وهو «دَعْ». وحُرّكت لالتقاء الساكنين، وهما اللام والهاء. وفُتح إتباعًا لفتحة الباء، ولم يُعتَدّ باللام حاجزًا لسكونها. كما قالوا: «مُنْذُ»، فأتبعوا الذال ضمّةَ الميم، ولم يعتدّوا بالنون حاجزًا، ومثلُه قوله [من الطويل]:

٥٥٤ـ [عَجِبْتُ لمولودٍ وَلَيْسَ لَهُ أبٌ وَذي وَلَدٍ] لَمْ يَلْدَهُ أبَوان

= **المعنى**: إن سيوفنا تقطع الرؤوس وتذروها على الأرض، فدع الأكفّ لأنها بالقطع أولى.
الإعراب: «**تذر**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**الجماجم**»: مفعول به أول منصوب. «**ضاحيًا**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**هاماتها**»: فاعل لاسم الفاعل «**ضاحيًا**» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**بله**»: اسم فعل أمر بمعنى «**دع**»، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**الأكفّ**»: مفعول به منصوب. «**كأنّها**»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تخلق**»: فعل مضارع للمجهول مجزوم، وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هي.
وجملة «تذر الجماجم»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة، أو استئنافيّة. وجملة «بله الأكفّ»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافيّة. وجملة «كأنّها لم تخلق»: في محلّ نصب حال. وجملة «لم تخلق»: في محلّ رفع خبر «**كأنّ**».
والشاهد فيه قوله: «بله الأكف» حيث أُنشد البيت بنصب «الأكفّ» على أنّ «بله» اسم فعل، وبجرّه على أنّ «بله» مصدر، وبرفعه على أن «بله» بمعنى «كيف».

٥٥٤ ـ **التخريج**: البيت لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ٢/ ١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٢؛ والكتاب ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥؛ وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٨١؛ والدرر ١/ ١٧٣، ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٩١؛ والجنى الداني ص٤٤١؛ والخصائص ٢/ ٣٣٣؛ والدرر ٤/ ١١٩؛ ورصف المباني ص١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨؛ والمقرب ١/ ١٩٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦.
اللغة: مولود ليس له أب: ربّما عيسى ابن مريم. ذو ولد لم يلده أبوان: هو آدم أبو البشر، وقيل: القوس لأنها تؤخذ من شجرة معيّنة.
الإعراب: «**عجبتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. «**لمولود**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «عجبت». «**وليس**»: الواو: حاليّة. «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص. «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس». =

فتح الدالَ إتباعًا لفتحة الياء عند سكون اللام. وإن كان مصدرًا، كان معربًا غيرَ مبنيّ مضافًا إلى ما بعده.

فتقول: «بَلْهَ زيدٍ»، كما تقول: «تَرْكَ زيدٍ» من نحو قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[1]. فمن قال: «بَلْهَ زيدًا»، جعله بمنزلةِ «دَعْ»، وسمّى به الفعلَ، ومن قال: «بَلْهَ زيدٍ»، فأضاف، جعله مصدرًا. ولا يجوز أن يضاف، ويكونَ مع الإضافة اسمَ الفعل؛ لأنّ هذه الأسماء التي سُمّي بها الفعل عندهم لا تُضاف كما لا تُضاف مسمّياتُها من الأفعال، فلا تُضاف كما لا تُضاف الأفعالُ، فأمّا ما أنشد من قوله [من الكامل]:

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها بَلْهَ الأكُفُّ كأنّها لم تُخْلَقِ[2]

فإنّ أبا عُبَيْدَةَ أنشده لكَعْب بن مالكٍ، ويُروى بخفض «الأكفّ» ونصبِها، فمَن خفض، جعله مصدرًا بمنزلةِ ﴿فَضَرْبَ الرِّقابِ﴾[3] ومن نصب جعله، اسمًا للفعل بمعنَى «دَعْ». والذي يدلّ على أنّه اسمُ فعل قولُ ابن هَرْمَةَ [من البسيط]:

٥٥٥ـ يَمْشِي القَطُوفُ إذا غَنّى الحُداةُ به مَشْيَ الجَوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا

= «أب»: اسم «ليس» مرفوع بالضمة. «وذي»: الواو: حرف عطف، و«ذي»: اسم معطوف على «مولود» مجرور مثله، وهو مضاف. «ولد»: مضاف إليه مجرور. «لم»: حرف جزم. «يلده»: فعل مضارع مجزوم، ونقلت السكون إلى اللام، وفتحت الدال للضرورة الشعرية، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «أبوان»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى.

وجملة «عجبتُ لمولود»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس له أب»: في محلّ نصب حال. وجملة «لم يلده أبوان»: في محلّ جر صفة لِـ «ولد».

والشاهد فيه قوله: «لم يلْدَهُ»، والأصل: «لم يلِدْه»، فسَكّن الشاعر اللام للضرورة الشعريّة، فالتقى ساكنان، فحرّك الساكن الثاني بالفتح لأنّه أخفّ.

(١) محمد: ٤.

(٢) تقدم بالرقم ٥٥٣.

(٣) محمد: ٤.

٥٥٥ ـ **التخريج**: البيت لابن هرمة في خزانة الأدب ٦/ ٢١٤، ٢١٥، ٢٣١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٨ (بله)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص١٤٦.

شرح المفردات: القطوف من الدواب: غير البطيء. الجِلّة: جمع الجليل، وهو المُسِنّ من الإبل. النُّجُب: جمع نجيب، وهو الأصيل الكريم.

المعنى: إنّ البطيء يمشي كمشي الجواد من الخيل، فدعِ الإبل الكرام، فإنّها مع الحُداء تُسرع أكثر من غيرها.

الإعراب: «يمشي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. «القطوف»: فاعل مرفوع بالضمّة. «إذا»: ظرف مبنيّ على السكون متعلق بالفعل «يمشي». «غنّى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. «الحداة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «به»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(غنّى). «مشي»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الجواد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

فهذا لا يكون إلّا اسمَ فعل لنصْبه ما بعده، فأمّا قول الآخر [من البسيط]:

٥٥٦ـ حَمّالُ أثْقالِ أهْلِ الوُدِّ آوِنَةً أُعْطِيهِمِ الجَهْدَ مِنّي بَلْهَ ما أَسَعُ

فيجوز أن تكون «مَا» في موضعِ نصب، ويكون في «بَلْهَ» ضميرٌ مرفوع. ويدلّ على ذلك قوله:

بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا

ويجوز أن يكون موضعه جرًّا على من أنشد «بَلْهَ الأكُفِّ»، يجعله مصدرًا. وذهب أبو الحسن الأخفشُ إلى أنّ «بَلْه» حرفُ جرّ بمنزلةِ «حَاشَى»، و«عَدَا».

وقد حكى أبو زيد فيها: «بَهْلَ»، قلب اللامَ إلى موضع العين، وحكى عنهم: «إنْ

= «فبله»: الفاء: حرف استئناف، «بله»: اسم فعل أمر بمعنى (دَعْ)، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**الجلّة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**النجبا**»: نعت (الجلّة) منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، أو المقدّرة على الهمزة المحذوفة للضرورة.

جملة «يمشي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «غنى»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «فبله»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فبله الجلّة» حيث جاء «بله» اسم فعل أمر، ونصب مفعولاً به بعده.

٥٥٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص١٠٩؛ وخزانة الأدب ٦/٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٦؛ ولسان العرب ١٣/٤٠ (أون)، ١٣/٤٧٨ (بله)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٣٨٠؛ ولسان العرب ٨/٣٩٢ (وسع).

اللغة: آونةً: جمع أوان بمعنى الحين. الجَهْدَ: النهاية والغاية، وهو مصدر جهد في الأمر جهدًا إذا طلبه حتى بلغ الغاية فيه، ومصدر جهد، أي: بذل وُسْعَه وطاقته في طلبه ليبلغ مجهوده. أسَعُ: أستطيع.

المعنى: إنّه يتحملُ مسؤولياته تجاه من يودُّونه، بل ربما بذل من أجلهم ما يوسِعه.

الإعراب: «**حَمّال**»: خبر لمبتدأ محذوف. «**أثقالِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وكذلك «**أهل**» و«**الودّ**». و«**آونةً**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بـ«حَمّال». «**أعطيهم**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره: أنا، «هم»: مفعول به محله النصب. «**الجهدَ**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**منّي**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «الجَهْدَ». «**بله**»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «**أَسَعُ**»: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا.

جملة «أنا حَمّال»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعطيهم»: يمكن أن تكون خبرًا ثانيًا للمبتدأ المحذوف «أنا»، ويمكن أن تكون تفسيرًا لـ«**حمال**» لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَسَعُ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «بله» مع عامله المحذوف: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وفي البيت توجيهات أخرى عرضها البغدادي في «الخزانة».

والشاهد فيه قوله: «بله»: حيث جاء حرف جر عند الأخفش كـ«عَدَا» و«خلا» بمعنى «سوى»، وذهب غيره إلى أنها اسم فعل أمر، وقد عرض البغدادي ذلك كله بإسهاب في «الخزانة».

فلانًا لا يُطيق أن يحمِل الفِهْرَ فمِن بَلْهِ أن يأتي بالصخْرة». يقول: لا يُطيق أن يحمل الفهر، فكيف يطيق حَمْلَ الصخرة؟ وبعضُ العرب يقول: مِن بَهْلٍ أن يحمل الصخرةَ، فقلب. وهذه الحكايةُ من دخولِ «مِنْ» عليه، والإضافةُ في قوله: «بَلْهَ الأكفِّ»، والقلبُ في قولهم «بهل»، يدلّ على أنه مصدرٌ؛ لأنّ اسم الفعل لا يُضاف، ولا يدخل عليه عواملُ الأسماء؛ لأنّه في معنَى الفعل. ولذلك قال أبو الحسن: إنّ «دُونَكَ» في الإغراء لا ينتصب على حدِّ انتصابه قبل التسمية والنِّيابةِ عن الفعل، فاعرفه.

فصل

[أوجه «فَعالِ»]

قال صاحب الكتاب: **«فَعالِ» على أربعةِ أضرب: التي في معنى الأمر كـ«نَزالِ»، و«تراكِ»، و«براكِ»، و«دَراكِ»، و«نَظارِ»، و«بَدادِ»، أي: لِيأخذْ كلٌّ منكم قِرْنَه. ويُقال أيضًا: «جاءت الخَيْلُ بَدادِ»، أي: متبدِّدةً، و«نَعاءِ فلانًا»، و«دَبابِ» للضَّبُع، أي: دِبِّي، و«خَراجِ» لِعْبَةٌ للصِبْيان، أي: أخرِجوا، وهي قياسٌ عند سيبويه في جميعِ الأفعال الثُلاثيّة[1]، وقد قلّتْ في الرُّباعية كـ«قَرْقارِ» في قوله [من الرجز]:**

٥٥٧ـ [حَتَّى إذا كان على مُطارِ   يُمْناهُ واليُسرى على الثَّرثارِ]
قالت له رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٠.

٥٥٧ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/ ٣٠٧، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٥/ ٨٩ (قرر)؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٧٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٧.

اللغة: مطار: وادٍ بنجد. الثرثار: موضع بالجزيرة. قرقار: قَرْقِر بالرعد، وصبَّ ماءك.

المعنى: يصف الشاعر سحابًا فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا قائلة: قرقر بالرعد، وهات ما عندك.

الإعراب: **«حتى»**: حرف ابتداء وغاية. **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص. **«على مطار»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كان». **«يمناه»**: اسم «كان» مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«واليسرى»**: الواو: حرف عطف، و«اليسرى»: معطوف على «يمناه» مرفوع. **«على الثرثار»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «اليسرى». **«قالت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «قالت». **«ريح»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«الصّبا»**: مضاف إليه مجرور. **«قرقار»**: اسم فعل أمر بمعنى «قرقر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «حتى إذا...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قرقار»: في محلّ نصب مقول القول.

والشاهد فيه: مجيء «قرقار» اسمَ فعل أمر من فعل رباعي، وهذا قليل.

وقال [من الكامل]:

٥٥٨ـ [مُتَكَنِّفِي جَنْبَي عُكاظَ كِلَيْهِما] يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بِها عَرْعارِ

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ صيغةَ «فَعَالِ» ممّا اختصّ به المؤنّث، ولا يكون إلّا معرفةً معدولاً عن جهته، وهو على أربعة أضرب:

فالأوّل: أن يكون اسمًا للفعل في حال الأمر مبنيًا على الكسر، وذلك قولك: «نَزالِ»، و«تَراكِ»، ونحوهما. وإنّما بُني لِما ذكرناه من وقوعه موقعَ فعل الأمر، وهذا تقريبٌ. والحقُّ في ذلك أنّ علّةَ بنائه إنّما هي لتضمُّنه معنى لام الأمر. ألا ترى أنّ «نَزالِ» بمعنَى «انْزِلْ»، وكذلك «صَهْ» بمعنى «اسْكُتْ»؟ وأصلُ «اُسْكُتْ» و«انْزِلْ»: «لِتَسْكُتْ» و«لِتَنْزِلْ»، كما أنّ أصلَ «قُمْ»: «لِتَقُمْ»، وأصلَ «اُقْعُدْ» «لِتَقْعُدْ». يدلّ على ذلك أنّه قد جاء على الأصل في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾[1]. فلمّا تضمّنتْ هذه الأسماءُ معنى لام الأمر، شابَهت الحروفَ، فبُنيت كما بُنيت «كَيْفَ»، و«كَمْ»، لمّا تضمّن كلُّ واحد منهما معنى حرف الاستفهام. والأسماءُ المسمّى بها الفعلُ في الخبر، نحو: «شَتّانَ» و«هَيهاتَ» محمولةٌ في ذلك على الأسماء المسمّى بها في الأمر، وحقُّها أن تكون مُسكَّنةَ الآخِر كـ«صَهْ» و«مَهْ» إلّا أنه التقى في آخِرها ساكنان: الألفُ الزائدة، ولامُ الكلمة، فوجب تحريكُ اللام لالتقاء الساكنين. وكان الكسرُ أوْلى لوجهَيْن:

أحدُهما: أنّ «نزَالِ» وبابَه مؤنّثٌ، والكسرُ من عَلَم التأنيث، نحو: «قُمْتِ»، و«ضَرَبَكِ»، فحُرّك بأشكل الحركات به.

والوجه الآخر: أنّه كُسر على حدّ ما يُوجِبه التقاءُ الساكنين، وإنّما أُتي بهذه الأسماء

---

٥٥٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٦١ (عرر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٩٧.

اللغة: متكنفي: محيطي. عكاظ: موضع معروف. عرعار: اسم فعل أمر بمعنى «تلاعبوا بالعرعرة».

الإعراب: «**متكنفي**»: حال منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم، وهو مضاف. «**جنبي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف. «**عكاظ**»: مضاف إليه مجرور. «**كليهما**»: توكيد لـ «جنبي» مجرور بالياء لأنّه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**يدعو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل. «**وليدهم**»: فاعل مرفوع بالضمة، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يدعو». «**عرعار**»: اسم فعل أمر بمعنى «عرعر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «يدعو...»: في محلّ نصب حال. وجملة «عرعار»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه: مجيء «عرعار» اسم فعل أمر من فعل رباعي، وهذا قليل.

(١) يونس: ٥٨. وفي الطبعتين: «فلتفرحوا». وهذه قراءة. انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ٨٠.

لِما ذكرناه من إرادةِ الإيجاز والمبالغة في المعنى، فـ«نَزالِ» أبلغُ في المعنى من «انْزِلْ»، و«تَراكِ» أبلغُ من «اتْرُكْ». وإنما غُيّر لفظُ الفعل الواقعَةِ هذه الأسماءُ موقعه، ليكون ذلك أدلَّ على الفعل، وأبلغ في إفادة معناه، فـ«نَزالِ» بمعنى المُنازَلة، ولذلك كان مؤنّثًا في قوله [من الكامل]:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[1]

وهو اسمٌ لـ«نازِلْ». وأصلُه أنّه كان إذا التقى خَصْمان، نزلا عن ظهور خَيْلهما، وتَقاتلا، ثمّ اتُّسع فيه حتى قيل لكلِّ متحاربَيْن: «متنازِلان»، وإن كان راكبَيْن.

وقالوا «تَراكِ» بمعنًى «اتْرُكْ». قال الشاعر [من الرجز]:

٥٥٩ـ تَراكِها مِن إبِلٍ تَراكِها أمَا تَرَى الخَيْلَ لَدَى أوْراكِها

وقالوا: «بَراكِ» بمعنى «ابْرُكْ». يقال في الحرب: «بَراكِ بَراكِ»، أي: ابْرُكُوا واثْبُتوا، و«البَراكاءُ»: الثَّبات في الحرب والجِدُّ فيه. قال بِشْرٌ [من الوافر]:

٥٦٠ـ ولا يُنْجِي مِن الغَمَراتِ إلّا بَراكاءُ القِتالِ أوِ الفِرارُ

---

(١) تقدم بالرقم ٥١٤.

٥٥٩ ـ **التخريج**: الرجز لطفيل بن يزيد في خزانة الأدب ٥/ ١٦٠، ١٦٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٠٥ (ترك)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٣٩٤؛ والكتاب ١/ ٢٤١، ٣/ ٢٧١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٧.

الإعراب: «**تراكها**»: اسم فعل أمر بمعنى «اترك» مبنيّ على الكسر، والفاعل: أنت، و«ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**من إبل**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من المفعول به. «**تراكها**»: كسابقتها. «**أما**»: حرف استفتاح أو تنبيه. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. «**الخيل**»: مفعول به منصوب. «**لدى**»: ظرف متعلّق بمحذوف حال من «الخيل»، وهو مضاف. «**أوراكها**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها» ضمير في محلّ جر بالإضافة.

جملة «تراكها من إبل...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة «تراكها» الثانية: توكيد للجملة الأولى، أو استئنافيّة. وجملة «ترى» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تراكها» مرتين، حيث اشتقّ من الفعل الثلاثيّ الذي هو «ترك يترك» اسمًا على وزن «فعالِ»، واستعمله بمعنى فعل الأمر، وبناه على الكسر.

٥٦٠ ـ **التخريج**: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص٧٩؛ وجمهرة اللغة ص٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩١؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٩٨ (برك)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٢٤٧؛ وجمهرة اللغة ص١٢٢٩.

الإعراب: «**ولا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. «**ينجي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. «**من الغمرات**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ينجي». «**إلا**»: حرف حصر. «**براكاء**»: فاعل «ينجي» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**القتال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أو**»: حرف عطف. «**الفرار**»: اسم معطوف على «براكاء» مرفوع بالضمّة.

وقالوا: «دَراكِ» بمعنى «أَدْرِكْ». والإدراكُ: اللحوق، يقال: «مشيتُ حتى أدركتُ». والمدارَكةُ: المتابَعة.

ويقال: «بَدادِ بَدادِ في الحرب»، أي: لِيَأْخُذ كلُّ رجل قِرْنَهُ. والبَدادُ: البراز. يقال: «لو كان البَدادُ، لما أطاقُوه»، أي: لو بارزناهم رجلاً رجلاً. ويقال: «تَبادَّ القومُ»، إذا أخذ كلُّ واحد قِرْنَه. فأمّا قولهم: «جاءت الخيلُ بَدادِ»، أي: متبدِّدةً، فليس من هذا الباب، وسيُذكَر في موضعه.

وقالوا: «نعاءِ الرجلَ» بمعنى «انْعَهُ». قال الكُمَيْت [من الطويل]:

٥٦١ـ نَعاءِ جُذامًا غيرَ مَوْتٍ ولا قَتْلٍ ... ولكنْ فِراقًا للدَّعائمِ والأَصْلِ

وكانت العرب، إذا مات منها ميْتٌ له خَطَرٌ وقَدْرٌ، ركِب راكبٌ، وجعل يسير في الناس. ويقال: «نَعاءِ فلانًا»، أي: انْعَهُ، أي: أَظْهِرْ خبرَ وَفاته.

وقالوا: «دَبابِ» للضَّبُع، والمراد: دِبّي، قيل لها ذلك لقلّةِ عَدْوها، كأنها تَدِبُّ. يقال: «ناقةٌ دَبُوبٌ»، أي: لا تكاد تمشي لكثرة لَحْمها.

وقالوا: «خَراجِ خراجِ»، أي: أَخْرِجوا إلى الخَريج، والخريجُ: لُعْبةٌ للصبيان. قال الهُذَليّ [من الطويل]:

٥٦٢ـ أَرِقْتُ له ذاتَ العِشاءِ كأنّه ... مَخاريقُ يُدْعَى تحتَهُنَّ خَريجُ

= جملة «ينجي»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «براكاءُ القتالِ» حيث أراد التوكيد على أن (براكِ) اسم فعل أمر بمعنى (أبرك وأثبت)، فجاء بالبراكاء هنا بمعنى الثبات في القتال.

٥٦١ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في شرح أبيات سيبويه ١/٢٩٧؛ والكتاب ١/٢٧٦؛ ولسان العرب ١٢/٨٩ (جذم)، ١٥/٣٣٤ (نعا)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٣.

المعنى: انع هؤلاء القوم واذكر الفجيعة فيهم، ولكن لا تذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا، ولكن لأنهم فارقوا سادتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم.

الإعراب: «نعاء»: اسم فعل أمر مبني، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «**جذامًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**غير**»: اسم منصوب على الاستثناء بالفتحة. «**موت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولا قتل**»: الواو: عاطفة، «**لا**»: زائدة لتوكيد النفي، «**قتل**»: اسم معطوف مجرور بالكسرة. «**ولكن**»: الواو: عاطفة، «**لكن**»: حرف استدراك. «**فراقًا**»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «**للدعائم**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر فراقًا. «**والأصل**»: الواو عاطفة، «**الأصل**»: اسم معطوف مجرور بالكسرة.

جملة «نعاء جذامًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «نعاء جذامًا» حيث استعمل فيه اسم فعل أمر مأخوذًا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف، وبناه على الكسر.

٥٦٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٣٠؛ ولسان العرب ٢/٢٥٣=

وقالوا: «مَناعِ زيدًا»، أي: امْنَعْهُ. قال الشاعر [من الرجز]:

٥٦٣ـ مَناعِها من إبلٍ مَناعِها أَمَا تَرَى الموتَ لَدَى أَرْباعِها

ولم يأت هذا البناء من الرُّباعيّ إلّا قليلاً، قالوا: «قَرْقارِ» بمعنى «قَرْقِرْ». قال الراجز [من الرجز]:

قالت له رِيحُ الصَّبا قَرْقارِ واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ(١)

= (ضرج)، ١٠/ ٧٧ (خرق)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٠٢؛ ومجمل اللغة ٢/ ١٨١؛ والمخصص ١٣/ ١٩؛ وتهذيب اللغة ٧/ ٥٢؛ وتاج العروس ٥/ ٥١٢ (خرج)؛ وللهذلي في مقاييس اللغة ٢/ ١٧٦.

اللغة: أرقت له: يعني السحاب. ذات العشاء: الساعة التي فيها العشاء. المخاريق: ما تلعب به الصبيان من الخِرق المفتولة. خريج: لعبة لهم. شبّه انشقاق البرق بالمخاريق.

الإعراب: «**أرقت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**له**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أرقت». «**ذات**»: نائب ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «أرقت»، وهو مضاف: «**العشاء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كأنّه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأنّ». «**مخاريق**»: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة. «**يدعى**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**تحتهن**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بحال منصوبة من «خريج»، وهو مضاف، و«هن»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**خريج**»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة.

جملة «أرقت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأنه مخاريق»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يدعى»: في محل رفع صفة «مخاريق».

والشاهد فيه قوله: «خريج» حيث جاء بها اسمًا للعبة يلعبها الصبيان بالمخاريق.

٥٦٣ ـ **التخريج**: الرجز لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦١؛ والكتاب ٣/ ٢٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٩.

اللغة: مناع: اسم فعل أمر بمعنى امنع. الأرباع: جمع ربع، وهو المنزل والدار بعينها.

المعنى: امنع مسير هذه الإبل إلى هذه الديار لأن موتها محقق فيها.

الإعراب: «**مناعها**»: اسم فعل أمر مبني بمعنى امنع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**من إبل**»: جار ومجرور متعلقان باسم فعل الأمر. «**مناعها**»: توكيد لفظي لا محل له من الإعراب. «**أما**»: للاستفتاح والتنبيه. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «**الموت**»: مفعول به منصوب. «**لدى**»: ظرف مكان متعلق بحال محذوفة من «الموت». «**أرباعها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «مناعها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أما ترى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مناعها»: حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف «منع» اسم فعل أمر، وبناه على الكسر.

(١) تقدم بالرقم ٥٥٧.

أي: قالت: «قَرْقِرْ بالرَّعْد»، كأنّها أمرتِ السحابَ بذلك، أي: ألقحتْه، وهيّجتْ رَعْدَه. وهو مأخوذ من «قَرْقَرَ البعيرُ»، إذا صفا صوتُه، ورجّع. وبعيرٌ قَرْقارُ الهَدِير إذا كان صافي الصوتِ في هديره، وقالوا: «عَرْعَارِ» من «العَرْعَرَة»، وهي لعبةٌ للصبيان. قال النابغة [من الكامل]:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهِما يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بِها عَرْعارِ[1]

وذلك أنّ الصبيّ كان إذا لم يجد من يُلاعِبه، رفع صوتَه فقال: «عَرْعارِ»، أي: هَلُمُّوا إلى العَرْعرة، فإذا سمعوا، خرجوا إليه، ولعبوا معه تلك اللعبةَ.

هذا مذهب سيبويه في ذلك كلّه، وقد خولِف في حَمْلِ «قرقارِ»، و«عرعارِ» على العدل لخروجهما عن الثُّلاثيّ الذي هو البابُ، وجُعلا حكايةً للصوت المُردَّد دون أن يكونا معدولَيْن، وهو القياس؛ لأنّ بناء «فَعالِ» إنّما يجيء من الثلاثيّ، وهذا العدلُ إنّما جاء فيه. فأمّا الرباعيُّ نحو «قرقارِ» و«عرعارِ»، فهو «فَعْلَالِ» وليس بـ«فَعالِ».

واعلم أنّ هذه الأسماء كلّها أسماءٌ لِما تقدّم من الدلالة، لأنّ هذا البناء ليس من أَمْثِلَةِ الأفعال، وهو في الأسماء كثيرٌ، وهي مؤنّثةٌ بدليل قوله [من الكامل]:

إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[2]

فتأنيثُ الفعل حين أُسند إليه دليلٌ على أنّه مؤنّثٌ. وهي معرفةٌ؛ لأنّ قولك: «نَزالِ» معناه: «انْزِلْ». وهذا لفظٌ معروف غيرُ منكور.

واعلم أنّ للنحويّين خلافًا في هذا القِسم المعدول عن لفظِ فعل الأمر المأخوذِ من لفظه، فمنهم من طرده في كلّ فعل ثلاثيّ لكثرةِ ما ورد منه عنهم واستمرّ، وهو رأيُ سيبويه، ومنهم من يَقِف عند ما جاء عن العرب منه، فلا يقول: «قَوامِ» في معنى «قُمْ»، ولا «قَعادِ» في معنى «اُقْعُدْ». وهو القياس؛ لأنّ «فَعالِ» اسمٌ وضعته العربُ موضعَ «افْعَلْ»، وليس لأحدٍ أن يبتدِع اسمًا لم يتكلّم به العربُ. وأمّا الرباعيُّ فلا كلامَ أنه لا يقاس عليه. والفصل بين الثلاثيّ والرباعيّ عند سيبويه أنّ الثلاثيّ قد كثُر في كلامهم جدًّا، ولا يُسمَع من الرباعيّ إلّا في الحرفَيْن اللذَيْن ذكرناهما، فلمّا كثر ذلك في كلامهم، جعله أصلاً، وقاس عليه، ولمّا قلّ في الرباعيّ، وقف عند المسموع منه، ولم يتجاوزه.

* * *

[«فعالِ» التي بمعنى المصدر]

قال صاحب الكتاب: **والتي في معنى المصدر المعرفة كـ«فَجارِ» للفَجْرة، و«يسارِ»، للمَيْسَرة، و«جمادِ» للجمود، و«حمادِ» للمَحْمِدَة، ويقولون للظِّباء إذا وردَتِ الماء: «فلا**

(١) تقدم بالرقم ٥٥٨.

(٢) تقدم بالرقم ٥١٤.

غيابِ»، وإذا لم تردْ: «فلا أبابِ». و«رَكِبَ فلانٌ هجاجِ»، أي: الباطلَ. ويقال: «دَعْني كَفافِ»، أي: تكُفّ عنّي وأكُفّ عنك، و«نزلتْ بوارِ على الكُفّارِ»، و«نزلتْ بَلاءِ على أهل الكتاب».

* * *

قال الشارح: الضرب الثاني من ضروبِ «فَعالِ» أن تكون اسمًا لمصدر، عَلَمًا عليه كـ«فَجارِ» و«بَدادِ»، ولا تُبنى إلّا أن يجتمع فيها ما اجتمع في «نَزالِ» وبابه من التعريف والتأنيث والعدلِ. فهي محمولةٌ عليه في البناء؛ لأنّها على لفظه ومُشابِهةٌ له من الجهات المذكورة، وهذا مذهب سيبويه.

وزعم أبو العبّاس المبرّد أنّ الذي أوجب بناء هذه الأسماء أنّها لو كانت مؤنّثةً معرفةً غيرَ معدولة، لكان حكمُها مَنعَ الصرف، فلمّا عُدلت، زادها العدلُ ثقلاً، فلم يبق بعد منع الصرف إلّا البناء، وهو رأيُ ابن كَيْسان.

وكان أبو إسحاق يُنكِر هذا القول، ويستضعفه ويقول: الاسمُ إذا اجتمع فيه عِلّتان امتنع من الصرف، ولا يزيده اجتماعُ العِلَل على منع الصرف، فيكون اجتماعُ العلل المانعَ من الصرف، وأدنى ذلك علّتان. والذي يدلّ على ذلك أنّ «صَحْراء» لا ينصرف، وإذا سُمّي به، زاد علّةً، ولم يُخرِجه ذلك إلى البناء. وكذلك «حَمْراءُ» غير مصروف، وفيه الوصفُ مع التأنيث المستقلُّ بمنع الصرف. ومن ذلك «فِرْعَوْنُ»، لو سمّيت به امرأة، لم يَزِدْه ذلك على منع الصرف. وقالوا: «أَذْرَبِيجَانُ» اسمُ هذا المكان، فإنّه قد اجتمع فيه التعريف، وزيادةُ الألف والنون، والعُجْمَةُ، والتأنيث، والتركيبُ، ولم يزده على منع صرفه. فمن ذلك «فجارِ». قال النابغة [من الكامل]:

إنّـا اقْـتَـسَـمْـنـا خُـطَّـتَـيْـنـا بَـيْـنَـنـا ... فحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ(١)

قالوا: يريد الفَجْرَةَ، جعلوه عَلَمًا عليه، فإذا قيل: «فَجارِ»، دلّ على لفظ الفجرة، والحَدَثُ الذي هو الفُسوقُ مستفادٌ من المسمّى، لا من الاسم.

وقد ذهب من ينتمي إلى التحقيق من النحويّين إلى أنّ الأمثلَ أن تكون «فجارِ» معدولة عن «فَجْرَةَ» عَلَمًا؛ لأنّه قرَنها بِعِدْلها «بَرّةَ»، فكما أنّ «برة» عَلَمٌ لا محالة، فكذلك ما عُدل عنه «فَجارِ»، فهو في التقدير «فَجْرَةُ». فلو عُدل عن «برّة» هذا، لكان قياسُه «برارِ». ومن ذلك «بَدادِ»، يقال: «جاء القوم بَدادِ»، قال عَوْفُ بن الخرع [من الكامل]:

٥٦٤ ـ وذكرتَ من لَبَنِ المُحلَّق شَرْبَةً ... والخَيْلُ تَعْدُو في الصَّعِيدِ بَدادِ

---

(١) تقدم بالرقم ٧٠.

٥٦٤ ـ التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص٢٤١؛ والكتاب ٣/ ٢٧٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٦٤ (حلق)؛ ولعوف بن الخرع في جمهرة اللغة ص٩٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ١/ ٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٩؛ ولسان العرب ٣/ ٧٨ (بدد)؛ والمعاني الكبير=

أي: بَدَدًا بمعنى متبدِّدة، فهو مصدرٌ في معنى اسم الفاعل، كقولهم: «عَدْلٌ» بمعنى «عادِلٍ»، و«غَوْرٌ» بمعنى «غائِرٍ». والتحقيقُ فيه أنّه اسم لمصدر مؤنّث معرفة، كأنه البَدَّةُ، وإن كان لا يُتكلّم به، كأنّه أصلٌ مرفوض، ومثله قولُ حسّان [من الكامل]:

٥٦٥ـ كُنّا ثمانِيَةً وكانوا جَحْفَلاً لَجِبًا فشُلُّوا بالرِّماحِ بَدادِ

أي: متبدِّدين.

فإن قيل: بَدادِ معرفةٌ فيما زعمتم، وهي ههنا حالٌ، والحال لا تكون إلّا نكرة. فالجوابُ: يجوز أن يجيء الحال معرفةً إذا كان مصدرًا، نحو: «فعلتَه جَهْدَك وطاقتَك»، و«أرسلها العِراكَ» من قوله [من الوافر]:

فأرسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[1]

= ص١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٣؛ والمعاني الكبير ص٣٨٩؛ والمقتضب ٣/ ٣٧١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٩.

اللغة: الصعيد: الأرض. بداد: متفرّقة. المحلّق: إبل سماتها الحَلَق على وجهها.

الإعراب: «**وذكرت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**ذكرت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**من لبن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ذكرت»، وهو مضاف. «**المحلّق**»: مضاف إليه مجرور. «**شربة**»: مفعول به. «**والخيل**»: الواو: حالية، «**الخيل**»: مبتدأ مرفوع. «**تعدو**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**في الصعيد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تعدو». «**بداد**»: اسم مبني على الكسر، في محلّ نصب حال.

جملة «ذكرت»: بحسب ما قبلها. وجملة «الخيل تعدو»: في محلّ نصب حال. وجملة «تعدو»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «بداد» وهو اسم للتبدّد معدول عن مؤنث «متبدّدة» ثم عدلها إلى «بداد».

٥٦٥ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٦٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٧٨ (بدد).

اللغة: الجحفل: الجيش العظيم. اللَّجِب: الكثير الضجّة.

الإعراب: «**كنّا**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «**ثمانية**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**وكانوا**»: الواو: حرف عطف، «كانوا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان»، والألف للتفريق. «**جحفلاً**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**لجبًا**»: نعت منصوب بالفتحة. «**فشلّوا**»: الفاء: حرف استئناف، «شلّوا»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل، والألف للتفريق. «**بالرماح**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلها. «**بداد**»: اسم مبني على الكسر في محلّ نصب حال.

جملة «كنا ثمانية»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كانوا جحفلاً»: معطوفة عليها، لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فشلّوا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بدادِ» حيث جاء بالمصدر في معنى اسم الفاعل، أي: متبدّدة.

(١) تقدم بالرقم ٢٨١.

وقالوا: «يَسارِ» بمعنى المَيْسَرَة، يقال: «أنْظِرْني حتى يَسارِ»، أي: إلى الميسرة. قال [من الطويل]:

٥٦٦ـ فَقُلْتُ امكُثِي حتى يَسارِ لَعَلَّنا نَحُجُّ مَعًا قالتْ: أعامًا وقابِلَهْ

أي: امكثي إلى ميسرة، فهو عَلَمٌ على هذا اللفظ، وقالوا: «جَمادِ» بمعنى الجمود، يقال للبَخيل: «جَمادِ له»، أي: لا زال جامدَ الحال، وقالوا: «حَمادِ» بمعنى المَحْمَدَة، قال المتلمِّس [من الوافر]:

٥٦٧ـ جَمادِ لها جَمادِ، ولا تَقُولِي لها أبَدًا إذا ذُكِرَتْ حَمادِ

---

٥٦٦ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص١١٧ (الحاشية)؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٣٢٧؛ والدرر ١/ ٩٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٥؛ ولسان العرب ٥/ ٢٩٦ (يسر).

اللغة: يَسارِ: اسم مبني على الكسر لأنه معدول عن الميسرة، والميسرة واليُسر بمعنى واحد، وهو الغنى. وقابل: قادم، أو مقبل.

المعنى: طلب إلى زوجته أن تنتظر حتى يُوسر، فيحجّا معًا، فأنكرت عليه ذلك، وقالت: أأنتظر هذا العام، والعامَ القادمِ؟

الإعراب: «**فقلتُ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قال»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتّصاله بضمير رفع مُتَحرِّك، والتاء فاعل. «**امكثي**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. «**حتى**»: حرف غاية وجر. «**يسارِ**»: اسم مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «امكثي». «**لعلّنا**»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: اسمه مبني على السكون في محل نصب. «**نحجُّ**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «**معًا**»: حال منصوب. «**قالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «**أعامًا**»: الهمزة: حرف استفهام، «عامًا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أأنتظر عامًا. «**وقابِلَه**»: الواو: حرف عطف، «قابله»: معطوف على (عامًا)، والهاء: مضاف إليه محله الجر مبني على الضم وسكن للضرورة.

جملة «قال»: بحسب الواو. وجملة «امكثي»: مقول القول محلها النصب. وجملة «لعلنا نحج»: اعتراضية اعترضت بين الطلب وجوابه لا محل لها من الإعراب. وجملة «قالت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنتظر»: مقول القول محلُّها النصب.

والشاهد فيه: بناء «يسار» على الكسر، لأنّه اسم لليسر معدول عن الميسرة.

٥٦٧ ـ **التخريج**: البيت للمتلمس في ديوانه ص١٦٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٣٩، ٣٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٢؛ ولسان العرب ٣/ ١٣١ (جمد)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٤.

اللغة: الضمير في «لها» يعود إلى القرينة، وهي النفس، في بيت سابق. جَمادِ، وحَمادِ: اسمان للجمود، والحمد معدولان عن مؤنثين سُمِّيا بهما كالجمدة، والحمدة، والجمود في هذا السياق قلة الخير، والحمد كثرته.

المعنى: ادعي لهذه النفس التي انقادت وراء المنكرات بقلة الخير، ولا تدعي لها ما عشت بكثرة الخير. =

أي: قولي لها: «جمودًا»، ولا تقولي لها: «حَمْدًا وشُكْرًا».

وقالوا: «عَبابِ» بمعنى العَبِّ، ويقال: «لا عَبابِ» أي: لا عَبَّ، والعبُّ: شربُ الماء من غير مَصٍّ، وفي الحديث «الكُبادُ من العَبِّ»[(١)]، والكُبادُ: وجعُ الكَبِد. ويقولون للظباء إذا وردتِ الماءَ: «لا عَبابِ»، أي: لا عبَّ، وإذا لم ترِد: «لا أبابِ».

وقالوا: «رَكِب فلانٌ هَجاجِ»، أي: رأسَه، فكأنّه اسم للهجاج، قال الشاعر [من الوافر]:

٥٦٨ـ وقد ركبوا على لَوْمِي هَجاجِ

أي: الهَجّةَ، أي: هاجّين على رؤوسهم لا يَلْوون[(٢)].

ويقال: «دَعْني كَفافِ»، أي: تكُفّ عنّي، وأكُفّ عنك، فهو اسم بمعنى الكَفّة.

ويقال: «نزلتْ عليهم بَوارِ» حكاه الأحمر، جعله معدولاً عن المصدر، وبناه على الكسرِ لما ذكرناه، والبَوار: الهَلاكُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾[(٣)]، أي: هَلْكَى.

وقالوا: «نزلتْ بَلاءِ على أهل الكتابِ» مكسورةً كـ«فَجارِ»، و«بَدادِ»، حكاه

= الإعراب: «جمادِ»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. «لها»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «جمادِ» الثانية: توكيد لفظي للأولى. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: ناهية جازمة. «تقولي»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمة حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع. «لها»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تقولي». «أبدًا»: ظرف منصوب متعلّق بـ«تقولي». «إذا»: ظرف متعلّق بـ«تقولي». «ذُكِرَتْ»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، ونائب الفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي، والمصدر المؤول من «ما» ومن الفعل «ذُكِرَتْ» منصوب على الظرفية الزمانية، وهو بدل من «طَوّالَ الدهر». «حمادِ»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: لا تقولي: حمادِ لها. جملة «جمادِ لها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تقولي»: معطوفة على جملة «جمادِ لها» التي هي خبرية اللفظ إنشائية المعنى لأنَّ معناها الدعاء. وجملة «حمادِ» في محلّ جَرّ بالإضافة. وجملة «حمادِ لها»: مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «جمادِ»، و«حمادِ» بمعنى الجمود والحمد، ومعناه «قولي لها جمودًا ولا تقولي لها حمدًا» بالتذكير والتنكير.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٣٩.

٥٦٨ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق وتقريب: «ركبوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف للتفريق. «على لومي»: جارّ ومجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، متعلقان بـ«ركبوا»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه: «هجاجِ»: اسم مبني على الكسر في محل نصب حال. جملة «ركبوا»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «هجاجِ» حيث جاء بالمصدر في معنى اسم الفاعل، أي: هاجّين.

(٢) في الطبعتين: «لا يلتوون»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ، ص٩٠٨.

(٣) الفتح: ١٢.

الأحمر عن العرب، وهو اسم للمصدر، والمرادُ البَلِيّة. والبَلاء: الاختبارُ بالخير والشرّ، يقال: «أبْلاه الله بلاءً حسنًا». قال زُهَيْر [من الطويل]:

٥٦٩ـ جَزَى اللّهُ بالإحسانِ ما فَعَلا بِكُمْ وأبلاهما خَيْرَ البَلاءِ الّذي يَبْلُو

أي: خيرَ الصَّنيع الذي يختبِر به عِبادَه، فاعرفه.

* * *

[«فَعالِ» المعدولة عن الصفة]

قال صاحب الكتاب: **والمعدولة عن الصفة، كقولهم في النداء: «يا فَساقِ»، و«يا خَباثِ»، و«يا لَكاعِ»، و«يا رَطابِ»، و«يا دَفارِ»، و«يا خَضافِ»، و«يا خَباقِ»، و«يا خَزاقِ»**.

* * *

قال الشارح: هذا الضرب هو الثالث من ضروب «فَعالِ»، وهو أن تكون صفةً غالبةً، نحو قولك: «يا فَساقِ»، و«يا غَدارِ»، و«يا خَباثِ»، ونحو ذلك ممّا ذكره. وأصلُها «فاعلةٌ»، نحو: «فاسِقة» و«غادِرة» و«خَبِيثة». وإنّما عُدل إلى «فَعالِ» لضرب من المبالغة في الفسق، والغَدْر، والخُبْث، كما عدلوا عن «راحِم» إلى «رَحْمان» للمبالغة، وكما عدلوا عن «لَئِيم» إلى «مَلأمان»، وعن «لاكعٍ» إلى «مَلْكَعان»[1] حيث أرادوا المبالغة في الصفة، ولا يُستعمل في غير النداء غالبًا.

وإنّما اختصّ به النداء؛ لأنّه يصير معرفةً بالقصد، كتعريفِ «رجل» في قولك: «يا رجلُ»، فاجتمع فيه التعريفُ الحاصل بالنداء، والتأنيثُ إذ كان معدولاً عن مؤنّث،

---

٥٦٩ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٠٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٨٤ (بلا)؛ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٩٠؛ ومقاييس اللغة ١/ ٢٩٤؛ وديوان الأدب ٤/ ١٠٦؛ وتاج العروس (بلى).

الإعراب: «**جزى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. «**الله**»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «**بالإحسان**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جزى». «**ما**»: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. «**فعلا**»: فعل ماض مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**بكم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«فعلا». «**وأبلاهما**»: الواو: حرف عطف، «أبلى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، و«هما» ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعولٍ به أوّل. «**خير**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**البلاء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الذي**»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ صفة للبلاء. «**يبلو**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.
جملة «جزى الله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فعلا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأبلاهما»: معطوفة على جملة «جزى» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**يبلو**»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خير البلاء» حيث دلّت البلاء على الاختبار بالخير، أو الصنيع الذي يختبر به عباده.

(١) الملكعان: اللئيم الدنيء.

والعدلُ مع لفظِ «فَعالِ»، فناسَبَ لفظَ «نَزالِ» ومعناه، فبُني كبنائه. والدليلُ على تعريفه قولهم: «يا فُسَقُ الخَبِيثُ»، و«يا فساقِ الخبيثةُ»، فوصفُهم إيّاه بالمعرفة دليلٌ على تعريفه. وربّما جاء في غير النداء ضرورةً في الشعر، ولذلك قلنا: «غالِبًا». قال الحُطَيئة [من الوافر]:

٥٧٠ـ أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمّ آوي   إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكاعِ

فـ«فَساقِ» معدول عن «فاسقة»، والفاسقُ: الفاجر، وأصله الخروجُ عن الأمر. يقال: «فسقتِ الرُّطَبَةُ»، إذا خرجتْ عن قِشْرتها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾[(١)]، أي: خرج عن ذلك. قال ابن الأعرابيّ: لم يُسمَع في شيء من كلام الجاهليّة، ولا شعرِهم «فاسِقٌ».

وأمّا «خَباثِ»، فمعدول عن «خَبِيثةٍ»، والخبيثُ ضدّ الطيّب، يقال: «خَبُثَ، فهو خبيثٌ»، أي: خَبٌّ رَدِيءٌ، وأخبثَه غيرُه: علّمه الخُبْثَ.

و«لَكاعِ» معدول عن «لَكْعاءَ»، يقال: «رجلٌ لُكَعُ»، أي: لئيمٌ، و«امرأةٌ لكعاء»، وقد لَكِعَ لَكَاعَةً، فهو أَلْكَعُ، ولُكَعُ معدول عنه، ولذلك لا ينصرف. و«لَكاعِ» معدول عن «لَكْعاءَ».

---

٥٧٠ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص١٥٦؛ وجمهرة اللغة ص٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٠٤، ٤٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب ٨/ ٣٢٣ (لكع)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٥؛ والدرر ٣/ ٣٩؛ وشرح ابن عقيل ص٧٦؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢، ١٧٨.

اللغة: أطوّف: أتجوّل، أتنقّل من مكان إلى آخر. آوي: ألجأ. القعيدة: التي تقعد فيه، أي امرأته. لكاع: لئيمة أو حمقاء.

المعنى: يتنقّل كثيرًا من أجل اكتساب الرزق، ثم يعود إلى بيته حيث يجد امرأته اللئيمة الحمقاء.

الإعراب: «**أطوف**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «**ما**»: مصدريّة زمانية. «**أطوف**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «**ثم**»: حرف عطف. «**آوي**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «**إلى بيت**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«آوي». «**قعيدته**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. «**لكاع**»: خبر المبتدأ مبنيّ على الكسر في محلّ رفع.

جملة «أطوّف ما أطوّف» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «أطوّف» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. والمصدر المؤوّل من «ما وما بعدها» في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «أطوف»، والتقدير: أطوف زمانَ تطويفي. وجملة «آوي» الفعليّة: معطوفة على جملة «أطوّف» الأولى. وجملة «قعيدته لكاع» الاسمية: في محل نعت لـ«بيت».

والشاهد فيه قوله: «لكاع» حيث جاءت «لكاع» خبرًا، على الشذوذ، لأنّ الاستعمال الشائع بين العرب أنّ السبّ للأنثى بوزن «فعال» لا يكون إلّا منادى. وقيل: التقدير: قعيدته يقال لها: لكاع.

(١) الكهف: ٥٠.

وقالوا: «رَطابِ» للأَمَة، وهي صفةُ ذَمٍّ، والمراد: «يا رَطْبَةَ الفَرْجِ»، وذلك ممّا تُعاب به المرأة.

وقالوا: «يا دَفارِ»، والمراد «يا دَفِرَةُ»، فعدلوا عن «دفرة» إلى «دَفارِ» للمبالغة في الصفة، والدَّفْرُ: النَّتْنُ، والدنيا: أُمُّ دَفارِ، كنوها بذلك ذمًّا لها. ويقال: «دَفْرًا لك»، أي: نَتْنًا.

وقالوا للأَمَة أيضًا: «يا خَضافِ»، فهو صفةُ ذمّ، والخَضْفُ: الحَبْقُ، أنشد الأصمعيّ [من الرجز]:

٥٧١- إنّا وَجَدْنا خَلَفًا بِئْسَ الخَلَفْ عَبْدًا إذا ما ناءَ بالحِمْلِ خَضَفْ

كأنّهم أرادوا: «يا خاضفةُ»، أي: يا ضارطةُ.

ومثله قولهم: «يا حَباقِ»، والمراد: «يا حابقةُ»، فعُدل إلى «فَعالِ» للمبالغة، والحَبْقُ: الضَّرط.

وقالوا: «يا حَزاقِ»، أي: يا حازقةُ، وهو من صفاتِ الذمّ من معنى البُخْل، وقيل هو بالخاء المعجمة من «الخَزْق»، وهو القَذَرُ، كأنّه قال: «يا ذارقةُ».

* * *

[«فعالِ» في غير النداء]

قال صاحب الكتاب: **وفي غير النداء نحو «حَلاقِ» و«جباذِ» للمنية، و«ضرام» للحَرْب، و«كَلاحِ»، و«جَداعِ»، و«أَزامِ» للسنة، و«حَناذِ»، و«بَراحِ» للشمس، و«سَباطِ»**

---

٥٧١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أساس البلاغة (خضف)؛ وجمهرة اللغة ص٦٠٧؛ ولسان العرب ٩/ ٧٤ (خضف)، ٩/ ٨٨ (خلف).

الإعراب: «**إنا**»: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إن». «**وجدنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**خلفًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بئس**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذمّ، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو. «**الخلف**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة، وسُكّن لضرورة القافية. «**عبدًا**»: تمييز منصوب بالفتحة، أو بدل من «خلفًا» منصوب بالفتحة. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**ناء**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**بالحمل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ناء». «**خضف**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وسُكّن لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «إنّا وجدنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وجدنا»: في محلّ رفع خبر «إنّ» وجملة «بئس الخلف»: في محلّ رفع خبر مقدّم، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ نصب صفة لـ«خلفًا». وجملة «ناء»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «خضف»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خضف» حيث جاء بمعنى «الحَبْق».

للحُمَّى، و«طَمارِ» للمكان المرتفع، يقال: «هَوَى من طَمارِ»، و«ابْنَا طَمارِ»: ثَنِيتان[1]، و«وَقَعَ في بَناتِ طَبارِ، وطَمارِ»[2]، أي: في دَواهٍ، و«رماه اللَّهُ بِبِنْتِ طَمارِ»، و«سَبَبْتُه سَبَّةً تكون لَزامِ»، أي: لازمةً. ويقولون للرجل يطلُع عليهم يكرَهون طَلْعَتَه: «حَدادِ حُدِّيه»، و«كَرارِ»: خَرَزَةٌ يُؤَخِّذن بها أَزْواجَهن، يقلن: «يا هَصْرَةُ اهْصِرِيه، ويا كَرارِ كُرِّيه، إن أَدْبَرَ، فرُدِّيه، وإن أَقْبَلَ، فسُرِّيه»، وفي مَثَل «فَشاشِ فُشِّيه من استه إلى فِيه»[3]، و«قَطاطِ» في قوله [من الوافر]:

٥٧٢ـ أَطَلْتُ فِراطَهمْ حتّى إذا ما قَتَلْتُ سَراتَهمْ كانتْ قَطاطِ

أي: كانت تلك الفَعْلةُ لي كافيةً، وقاطَّةً لثأري، أي: قاطعةً له. و«لا تَبُلُّ فلانًا

(١) معجم البلدان ١/ ٧٨.

(٢) لسان العرب ٤/ ٤٩٥ (طبر)، ٥٠٣ (طمر).

(٣) ورد المثل في لسان العرب ٦/ ٣٣٢ (فشش)؛ والمستقصى ٢/ ١٨٠؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٨. والفَشّ: استخراج الرّيح من الوطب بعد نفخه. والمعنى: يا فاشّة اخرجي ريحه. يضرب لمن يغضب ولا يقدر على شيء.

٥٧٢ ـ التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٣٦؛ وجمهرة اللغة ص١٥٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ٧/ ٣٦٧ (فرط)، ٣٨٢ (قطط).

اللغة: فِراطُهم: إمهالي إياهم، وقيل: الفِراط التقدُّم. السَّراة: جمع سريّ، وهو الشريف، وقيل: هو اسم مفرد لا جمع له لأن «فعيلاً» لا يُجْمَعُ على «فَعَلة». قَطَاطِ: أي: كانت تلك الفعلة كافية لي، وقاطَّة لثأري، أي: قاطعة له، فاسم «كان» على ذلك مفهوم من السياق، وقيل: قَطَاطِ معناه حسبي، من قولك: «قطك درهم» بمعنى كافيك، مأخوذ من القط، وهو القطع، وكأنَّ الكفاية قطعت عن الاستمرار.

المعنى: أنّه أَمهَل أعداءه ـ وهم بنو مازن ـ طويلاً مُتوعِّدًا وَمُهَدِّدًا إلى أن ثأر لأخيه منهم بقتله أشرافهم واكتفى بذلك.

الإعراب: «**أَطَلْتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**فِراطهم**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**حتّى**»: حرف غاية وابتداء. «**إذا**»: شرطية ظرفية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بالفعل «كانت» أو بخبره، أو بهما معًا عند بعضهم. «**ما**»: زائدة. «**قَتَلْتُ**»: كإعراب «أَطَلْتُ». «**سَرَاتهم**»: كإعراب «فراطهم». «**كانت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، واسم «كان» مقدر مفهوم من السياق، والتقدير: كانت الفعلة قطَاطِ. «**قَطَاطِ**»: اسم مبني على الكسر في محل نصب خبر «كان».

وجملة «أَطَلْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما قتلت... كانت قَطَاطِ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قَتَلْتُ»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «كانت قَطَاطِ»: جَوَاب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أنّ «قَطَاطِ» معدول عن قاطّة، أي: كافية.

عندي بَلالِ»، أي: بالَّةٌ، ويقال للداهية: «صَمّي صَمامِ». و«كَوَيْتُه وقاعِ»، وهي سِمة على الجاعِرتَيْن[1]، وقيل في طُولِ الرأس من مقدَّمه إلى مؤخَّره، قال [من الوافر]:

٥٧٣ـ وكُنتُ إذا مُنِيتُ بخَصْمِ سَوْءٍ　　دلفتُ له فأكْويه وَقاعِ

* * *

قال الشارح: هذه الألفاظ، وإن كان أصلها الصفة، إلّا أنّها خرجت مَخرَجَ الأعلام، نحو: «حَذامِ»، و«قَطامِ»، فلذلك كانت معارفَ، والعلّةُ في بنائها كالعلّة في بناء «حَذامِ»، و«قَطامِ». فمن ذلك «حَلاقِ»، و«جَبادِ» للمنيّة، قيل لها: «حَلاقِ»؛ لأنّها تحلِق كلَّ حيّ، مِن «حَلَقَ الشَّعَرَ». قال الشاعر [من الكامل]:

٥٧٤ـ لَحِقَتْ حَلاقِ بهم على أكسائِهِمْ　　ضَرْبَ الرِّقابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ

---

(١) الجاعرتان: حرف الوركين المشرفان على الفخذين، وهما الموضعان اللذان يرقمهما البيطار، وقيل الجاعرتان موضع الرقمتين من است الحمار. (لسان العرب ٤/ ١٤١ (جعر)).

٥٧٣ ـ **التخريج**: البيت لعوف بن الأحوص في معجم الشعراء ص٢٧٦؛ ونوادر أبي زيد ص١٥١، وله أو لقيس بن زهير في لسان العرب ٨/ ٤٠٥ (وقع)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٤٥؛ وشرح الجمل ٢/ ٢٤٣.

اللغة: دلفت له: تقدّمت إليه. أكويه وقاع: أي أكويه بين قرني رأسه، وقيل: أكوي أمّ رأسه.

المعنى: لقد كنت قادرًا ـ إذا ما ابتلاني الله، جلّ وعزّ، بخصم شرير ـ على التقدّم إليه بثبات، وصرعِهِ، وكيِّ رأسه كما تكوى الدواب تميزًا لها من غيرها.

الإعراب: «**وكنت**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلق بالجواب. «**مُنيت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «**بخصم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «منيت»، وهو مضاف. «**سوء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**دلفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «دلفت». «**فأكويه**»: الفاء: للعطف، و«أكويه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**وقاع**»: اسم مبني على الكسرة في محلّ نصب حال. وجملة «كنت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إذا منيت... دلفت»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «منيت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «دلفت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فأكويه»: معطوفة على جملة «دلفت» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فأكويه وقاع» حيث جاء بالاسم المبني «وقاع» معدولاً عن صفة غالبة على وزن «فاعلة»؛ فالأصل: أكويه كية واقعة على أمّ رأسه.

٥٧٤ ـ **التخريج**: البيت للأخرم بن قارب الطائي أو للمقعد بن عمرو في لسان العرب ١٠/ ٦٦ (حلق)؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٤؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٢.

اللغة: حَلاق: اسم المنية. والأكساء: جمع كَسْءٍ بالفتح، أي على أدبارهم. وضرب الرقاب: أي نَضْرب رقابهم.

=

و«جَباذِ» من «جبذتُ الشيء»، كأنها تجبذهم، وليس «جَبَذَ» مقلوبًا من «جَذَبَ»، وإن كان في معناه. وإنّما هما لغتان، يقال: «جذب»، و«جبذ». ألا ترى أنّ تصرُّفهما بالماضي، والمستقبل، والمصدر، واسم الفاعل، والمفعول تصرُّفٌ واحدٌ، نحو: «جبذ يجبذ، جَبْذًا فهو جابذٌ ومجبوذٌ»، كقولك: «جذب يجذِب جَذْبًا، فهو جاذبٌ، ومجذوبٌ»؟ وإذ تَساوَيا في التصرّف، لم يكن جعلُ أحدهما أصلاً، والآخرِ مقلوبًا منه بأولى من العكس. وإنّما قيل لها ذلك لجَبْذها الأرواح.

ومن ذلك قولهم: «ضَرامِ» للحرب عَلَمٌ لها، وهو من «أَضْرَمْتُ النارَ»، أي: أَجَّجْتُها، يقال منه: «ضَرَمْتُ النارَ»، و«أضرمتُ». و«ضَرِمَ الشيء» بالكسر: اشتدّ حَرُّه، والحربُ تُشبَّه بالنار.

وقالوا: «كَلاحِ»، و«جَداعِ»، و«أزامِ» للسَّنة، و«كلاح» من قولهم: «كلح الرجلُ كُلُوحًا، وكُلاحًا»، إذا كشر عن أنيابه عُبوسًا، وتوصَف السنة المُجْدِبة بالكلوح، فيقال: «سنةٌ كالِحةٌ»، وربّما وصفوها بالمصدر مبالغةً، كما قالوا: «رجلٌ عدلٌ ورِضًى»، قال لَبِيدٌ [من الرجز]:

٥٧٥ ـ كان غِياثَ المُرْمِلِ المُمْتاحِ وعِصْمَةً في الزَّمَنِ الكُلاحِ

= المعنى: إنهم قومٌ شجعان لا يشغلهم المغنم عن ضرب أعدائهم فهم في مواصلتهم القتال مُعَرَّضون للموت، فكأن الموت يلاحقهم حيثما حلوا.

الإعراب: «لحقتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «حلاقِ»: فاعل مبني على الكسر في محل رفع. «بهم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (لحقت). «على أكسائهم»: جار ومجرور متعلقان بحال من (حلاقِ)، وهم: مضاف إليه محله الجر. «ضرب»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: يضربون ضرب الرقاب. «الرقاب»: مضاف إليه. «ولا»: الواو: حالية، «لا»: نافية. «يهمُّ»: فعل مضارع مرفوع. «المغنم»: فاعل.

جملة «لحقتْ حلاقِ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يضربون ضرب الرقاب»: حال من الهاء في «بهم». وجملة «لا يُهم المغنم»: حال من فاعل «يضربون» محلُها النصب.

والشاهد فيه قوله: «حلاقِ»، وهو اسم للمنية، معدول عن «الحالقة»، وسميت بذلك لأنها تحلق، وتستأصل.

٥٧٥ ـ **التخريج**: الرجز للبيد في ديوانه ص٣٣٣؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧٤، (كلح)؛ ولبنت ملاعب الأسنة (عامر بن مالك) في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥١.

شرح المفردات: المرمل: الفقير المعدم. الممتاح: الذي يطلب رزقًا.

الإعراب: «كان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «غياث»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المرمل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الممتاح»: نعت مجرور بالكسرة. «وعصمة»: الواو: حرف عطف، واسم معطوف على «غياث» منصوب بالفتحة. «في الزمن»: جار ومجرور متعلّقان بـ«عصمة». «الكلاح»: نعت «الزمن» مجرور بالكسرة.

جملة «كان غياث»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الزمن الكلاح» حيث وصف بالمصدر مبالغةً في الوصف.

و«كَلاحِ» اسمٌ للسنة المُجْدِبة الشديدةِ معدولٌ عن «كالِحَة»، و«جَداعِ» اسمٌ للسنة المجدبة أيضًا التي تجدّع بالمال، أي: تذهب به، قال الشاعر [من الوافر]:

٥٧٦ـ لقد آلَيْتُ أَغْدُرُ في جَداعِ وإنْ مُنِّيتُ أُمّاتِ الرِّباعِ

وقالوا: «أَزامِ» للسنة الشديدة، يقال «نزلتْ بهم أَزامِ وأَزُومٌ»، أي: سنة شديدة، من الأَزْمَة، وهي الشدّة والقَحْط. يقال: «أصابتهم سنةٌ أَزَمَتْهم أَزْمًا»، أي: طحنتْهم.

وقالوا للشمس: «حَناذِ» من الحَنْذ، وهو شدّةُ الحَرّ وإحراقُه، يقال منه: «حنذتْه الشمسُ»، أي: أحْرقتْه، ويجوز أن يكون من قوله تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾[1]، أي: مَشْويّ، كأنها تَشْوِي بحرّها.

وقالوا: «بَراحِ»، وهو من أسماء الشمس أيضًا، قال الشاعر [من الرجز]:

٥٧٧ـ هذا مَقامُ قَدَمَيْ رَباحِ ذَبَّبَ حتّى دَلَكَتْ بَراحِ

٥٧٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي حنبل الطائي في لسان العرب ٨/ ٤٢ (جدع)؛ وتاج العروس ٢٠/ ٤١٧ (جدع)؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٣٥٦؛ والدرة الفاخرة ٢/ ٤١٧؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٤؛ وفصل المقال ص٣١٥؛ والمستقصى ١/ ٤٣٤؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٧٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٤٦ (جزأ)، ١٢/ ٢٩ (أمم)، ١٣/ ٤٧٢ (أمه)؛ وتاج العروس (جزأ)، (أمم).

شرح المفردات: الرِّباع: جمع الرُّبَع، وهو ولد الناقة أو البقرة الذي يولد في الربيع.

الإعراب: **«لقد»**: اللام: موطِّئة للقسم لا محلّ لها، و«قد»: حرف تقريب وتحقيق لا محلّ له. **«آليت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«أغدر»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«في جداع»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أغدر». **«وإن»**: الواو: حرف استئناف. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«مُنّيت»**: فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل. **«أمات»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف. **«الرباع»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «لقد آليت»: جواب قسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أغدر»: في محل نصب مفعول به. وجملة «منيت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جداع» حيث جاء بها اسمًا للسنة المجدبة التي تُجَدِّع بالمال، على وزن «فعال».

(١) هود: ٦٩.

٥٧٧ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: **«هذا»**: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. **«مقام»**: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«قدمي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. **«رباح»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ذبب»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«حتى»**: حرف جر. **«دلكت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محلّ لها. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد حتى والفعل «دلكت» في محلّ جر بحتى، والجار والمجرور متعلقان بـ«ذبب». **«براحِ»**: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل لـ«دلكت».

=

وهو مأخوذ من «برح» إذا زال، ولذلك قيل لأقربِ ليلةٍ مضت: البارحةُ، قيل لها ذلك لزوالها. ويجوز أن يكون قيل لها ذلك لشدّة حرّها، من «البَوارِح»، وهي الرياحُ الحارّة. ومنه «بُرَحاء الحُمَّى»، وهي شدّةُ حَرّها.

وقالوا: «سَباطِ» للحمَّى، قال [من الوافر]:

٥٧٨ - [أجزتُ بفتيةٍ بيضٍ كرامٍ] كأنّهم تُمِلُّهُمُ سَباطِ

وهو مأخوذ من «أسبطَ الرجلُ»، أي: امتدّ وانبسط من الضرب، إذ المحمومُ يتمدّد ويتمطّى، ويتألّم تألُّمَ المضروب.

و«طَمارِ» من أسماء المكان المرتفع، قال الأصمعيّ: يقال: «انصب عليه من طَمارِ»، أي: من عالٍ، قال الشاعر [من الطويل]:

٥٧٩ - وإنْ كنتِ لا تَدْرينَ ما الموتُ فانْظُرِي إلى هانىءٍ في السُّوق وابنِ عَقيلِ
إلى بَطَلٍ قد عَفَّرَ السيفُ وَجْهَهُ وآخَرَ يَهْوِي من طَمارِ قَتيلِ

= جملة «هذا مقام»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذبب»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «براح» حيث جاءت اسمًا مبنيًّا من أسماء الشمس.

٥٧٨ - **التخريج**: البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٢٧٦؛ ولسان العرب ٧/ ٣٣١ (سبط)؛ وتاج العروس ١٩/ ٣٣٣ (سبط)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٣٦؛ والمخصص ٥/ ٧١، ١٧/ ٩.

شرح المفردات: أجزت: جزت.

الإعراب: «**أجزت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**بفتية**»: جارّ ومجرور متعلقان بـ«أجزت»: «**بيض**»: نعت مجرور. «**كرام**»: نعت ثانٍ مجرور. «**كأنهم**»: حرف مشبّه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «كأنّ». «**تملهم**»: فعل مضارع مرفوع، و«هم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**سباطِ**»: اسم مبنيّ على الكسر في محل رفع فاعل «تملّهم».

جملة «أجزت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأنهم تملهم سباط»: في محلّ جرّ نعت ثالث لِـ«فتية».

والشاهد فيه قوله: «سباطِ»، على وزن «فعالِ» اسمًا للحُمّى.

٥٧٩ - **التخريج**: البيتان لسليم بن سلام الحنفي في لسان العرب ٤/ ٥٠٢ (طمر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٦٥٩؛ ومعجم البلدان ٤/ ٤٠ (طمار).

الإعراب: «**وإن**»: الواو: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «**لا**»: حرف نفي. «**تدرين**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**ما**»: اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم. «**الموت**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**فانظري**»: الفاء: استئنافية، «انظري»: فعل أمر مبني على حذف=

قال الكسائيّ: يقال: «من طَمارِ»، و«من طَمارَ» بكسر الراء وفتحها، فمن كسر بناه على الكسر، ومن فتح أعربه ولم يصرفه، كما فعلوا في «حَذامِ»، و«قَطامِ»، وهو مأخوذ من الطُمور، وهو شِبْهُ الوُثوب نحو السماء، قال الشاعر [من الكامل]:

٥٨٠- وإذا نَبَذْتَ له الحَصاةَ رأيتَه يَنْزُو لِوَقْعَتِها طُمورَ الأَخْيَلِ

وطامرُ بن طامرٍ: البُرْغوث، قيل له ذلك لوُثوبه. وابنا طَمارٍ: ثَنِيَّتان معروفتان. و«وقع في بنات طَمارِ وطَبارِ»، أي: في دَواهٍ. وأظنُّ الباء بدلاً من الميم

= النون من آخره لأنّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«إلى هانىء»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«انظري». **«في السوق»**: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ«هانىء». **«وابن»**: الواو: حرف عطف، «ابن»: اسم معطوف على «هانىء» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«عقيل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إلى بطل»**: جارّ ومجرور بدل من **«إلى هانىء»**، متعلّقان بـ«انظري». **«قد»**: حرف تحقيق وتقريب. **«عفّر»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«السيف»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«وجهه»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وآخر»: الواو: حرف عطف، «آخر»: اسم معطوف على **«بطلٍ»** مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«يهوي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«من طمار»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يهوي». **«قتيل»**: صفة «آخر» مجرورة بالكسرة.

جملة «إن كنت لا تدرين»: حسب الواو. وجملة «كنت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا تدرين»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «ما الموت»: سدت مسد مفعولي «تدرين». وجملة «انظري»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يهوي»: في محلّ جرّ صفة «آخر».

والشاهد فيهما قوله: «من طمار» حيث جاء بالاسم مبنيًا على الكسر في محلّ جرّ.

٥٨٠ - **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١٠٧٤؛ ولسان العرب ٤/ ٥٠٢ (طمر)، ١٥/ ٣٢٠ (نزا)؛ وتاج العروس ١٢/ ٤٣٢ (طمر)، (خيل)؛ وللهذلي في جمهرة اللغة ص٧٥٩؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٣/ ٣٤٣.

الإعراب: **«وإذا»**: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«نبذت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«له»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«نبذت». **«الحصاة»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«رأيته»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: فاعل، والهاء: مفعول به. **«ينزو»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل. **«لوقعتها»**: اللام: حرف جر، «وقعة»: اسم مجرور، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«ينزو»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«طمور»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«الأخيل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «نبذت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «رأيته»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينزو»: في محلّ نصب حال من الضمير في «رأيته».

والشاهد فيه قوله: «طمور» حيث جاء بها مفعولاً مطلقًا لأنها بمعنى الوثوب و«ينزو» بمعنى: يثب، فنابت «طمور» عن «نزوًا».

لغلَبَةِ استعمال الميم. ويقولون: «رماه الله بِبِنْتِ طَمارِ»، أي: بداهيةٍ.

وقالوا: «سببتُه سَبَّةً تكون لَزامِ»، أي: لازمةً، جاؤوا بها على «فَعالِ» كـ«قَطامِ». وقياسُه أن يكون صفةً شاملةً، إلّا أنّ السبّة اختصّت بهذا البناء، حتى صار كالعَلَم لها، حكى ذلك الكسائيُّ.

ويقولون للرجل يطلُع عليهم، يكرَهون طَلْعتَه: «حَدادِ حُدِّيه». وهو من الحَدّ، وهو المنع، ومنه قيل للبَوّاب: «حَدادٌ»، لمَنْعه الداخلَ، فـ«حَدادِ» معدول عن «حادّةٍ»، أي: مانعة، وهو مُنادًى محذوفُ أداةِ النداء. وينبغي أن يكون موضعه مع «فَساقِ»، و«لكاعِ»، وقولهم: «حُدِّيه»، أي: امْنَعِيه، وهي كالرُّقْية، والتأنيثُ كأنّه يخاطب جِنّيّةً، أو تابِعةً.

وكذلك قولهم: «كَرارِ»، وهي خَرَزَةٌ تُؤخَذ بها نساء العرب أزواجهنّ، أي: يَسْحَرْنَ، تقول الساحرةُ: «يا هَصْرَةُ اهْصِرِيهِ»، أي: ارْجِعيه، وأصله المَيْل، و«يا كَرارِ كُرِّيه»، وهو معدول عن «كارّةٍ»، وهو من الكَرّ، وهو الرُّجوع، يُستعمل لازمًا ومتعدّيًا كما كان «رجع» كذلك. «إن أَدْبَرَ، فرُدِّيه، وإن أقبل، فسُرِّيه».

وقالوا في مَثَلٍ: «فَشاشِ فُشِّيه من استه إلى فِيه». «فَشاشِ» مبنيّ على الكسر، والمراد: فاشّةٌ، عُدلَ إلى «فَشاشِ» للمبالغة. والمرادُ بـ«فَشاشِ» الداهيةُ، أي: يا داهيةُ، استخرِجي ما عنده كما تنفشّ الرياحُ من الوَطْب، ورُدِّيه عمّا في نفسه. من قولهم: انْفَشّ الرجلُ من الأمر، إذا فتر، وكَسِل.

وقالوا: «قَطاطِ»، وهو معدول عن «قاطّةٍ»، أي: كافيةٍ، يقال: «قَطاطِ» بمعنى «حَسْبي»، من قولهم: «قَطْكَ درهمٌ»، أي: حَسْبك وكافِيك، مأخوذٌ من «القَطّ»، وهو القَطْع، كأنّ الكِفاية قطعتْ عن الاستمرار، فأمّا قوله [من الوافر]:

أطلَّتْ فراطهم... إلخ(١)

فالبيت لعمرو بن مَعْدِيكَرِبَ.

وقالوا: «بَلالِ» بمعنى «بالّةٍ». يقال: «لا تَبُلُّكَ عندي بَلالِ»، أي: بالّةٌ، قالت ليلى الأَخْيَلِيّة [من الوافر]:

٥٨١ـ فلا وأَبِيكَ يا ابنَ أبي عقيلٍ ... تَبُلُّكَ بعدها فينا بَلالِ
فلو آسَيْتَه لَخَلاكَ ذَمٌّ ... وفارَقَك ابنُ عَمِّك غيرَ قالِ

---

(١) تقدّم بالرقم ٥٧٢.

٥٨١ ـ **التخريج**: البيتان لليلى الأخيلية في ديوانها ص١٠٦؛ ولسان العرب ١١/ ٦٧ (بلل)؛ وتاج العروس (بلل)؛ وجمهرة اللغة ص١٠٢٧ (البيت الثاني)؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١/ ١٨٧ (البيت الثاني).

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: استئنافية، «لا»: نافية. «**وأبيك**»: الواو: واو القسم، «أبي»: اسم مجرور=

ابن أبي عقيل كان مع تَوْبَةَ حين قُتل، وفرّ عنه، فهي تُعنّفه على ذلك، وكان ابنَ عمّه. أي: لا يُصيبك بعدها فينا نَدًى، ولا خيرٌ. وهو من البَلَل، وهو الرُّطوبة.

وقالوا: «صَمام» للداهية، أي: صامةٌ. ويقال: «داهيةٌ صَمّاء»، أي: شديدة، يقال: «صَمّي صَمامِ»، أي: اذهَبي يا داهيةُ وزيدي.

وقالوا: «كويتُه وَقاعِ»، وهي سِمةٌ، قال أبو عبيدة: هي الدائرةُ على الجاعِرتَيْن، وقال غيره: هي دائرة واحدة، يُكْوَى بها جِلْدُ البعير أَيْنَ كان، لا تَخُصّ موضعًا. قال عَوْفُ بن الأحوص [من الوافر]:

وكــنــتُ إذا مُــنــيــتُ. . . إلــخ[1]

وهو مأخوذ من الوَقِيعة، وهي نُقْرَةٌ في مَتْنِ حجرة يستنقع فيها الماء.

* * *

[«فعالِ» المعدولة عن «فاعِلة» في الأعلام]

قال صاحب الكتاب: **والمعدولة عن «فاعِلة» في الأعلام كـ«حَذامِ»، و«قَطامِ»،**

= بالياء لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «يا»: حرف نداء. «ابن»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «أبي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «عقيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تبلك»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «بعدها»: «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ«تبلّ»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فينا»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تبلّ». «بلال»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل «تبلّ». «فلو»: الفاء: استئنافية، «لو»: حرف شرط غير جازم. «آسيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «لخلاك»: اللام واقعة في جواب «لو». «خلاك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «ذمّ»: فاعل مرفوع بالضمّة. «وفارقك»: الواو: حرف عطف، «فارق»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «ابن»: فاعل «فارقك» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «عمك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «غير»: حال منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «قال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة للتنوين.

وجملة القسم: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «لا تبلّك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء كذلك. وجملة «لو آسيته لخلاك»: استئنافية أيضاً لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «آسيته»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة «خلاك»: جواب الشرط غير الجازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فارقك»: معطوفة على جملة «خلاك» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تبلّك بلالِ» حيث جاءت «بلال» بمعنى «بالّة»، اسمًا مبنيًا على الكسر في محلّ رفع فاعل.

(١) تقدّم بالرقم ٥٧٣.

و«غَلابِ»، و«بَهانِ»، لنِسْوة، و«سَجاحِ» للمتنبِّئة، و«كَسابِ»، و«خَطافِ» لكَلْبَتَين، و«قَثام»، و«جَمارِ»، و«فَشاحِ» للضَّبُع، و«خَصافِ»، و«سَكابِ»، لفرَسَين، و«عَرارِ» لبَقَرة، يقال: «باءتْ عَرار بكَحَلِ»[1]، و«ظَفارِ» للبَلَد الذي يُنسَب إليه الجَزْعُ، ومنها قولُهم: «مَن دخل ظَفارِ حَمَّرَ»[2]، و«مَلاعِ» و«مَناعِ» لهَضْبَتَين، و«وبَارِ»، و«شَرافِ» لأرْضَين، و«لَصافِ» لجَبَل.

* * *

قال الشارح: هذا القسم الرابع من أقسام «فَعَالِ»، وهو ضربٌ من المرتجَل؛ لأنّه لم يكن قبل العَلَميّة بإزاء حقيقة معدولاً، ثمّ نُقل إلى العلميّة. والفرقُ بين هذا القسم والذي قبله أنّ هذا القسم مقطوعُ النَّظَر فيه عن معنى الوصفيّة، والذي قبله الوصفيّةُ فيه مرادةٌ. فمن ذلك «حَذامِ» اسمٌ من أسماء النساء معدول عن «حاذِمَةَ» عَلَمًا، وهو مأخوذ من «الحَذْم»، وهو القَطع، يقال: «حذمتُ الشيء حَذْمًا»، أي: «قطعتُه»، و«سيفٌ حِذْيَمٌ»، أي: قاطعٌ، وبه سُمّي حَذِيمَةُ بن يَرْبُوع بن غَيْظ بن مُرَّة.

ومن ذلك «قَطامِ» اسم امرأةٍ معدول عن «قاطمةَ»، وهو مأخوذ من «القَطْم»، وهو العَضُّ وقطعُ الشيء بمُقدَّم الفَم، ولذلك قيل، للصَّقْر: «قُطاميٌّ». ومنه لقبُ الشاعر قُطاميّ بضمّ القاف وفتحها.

وكذلك «غَلابِ» من أسماء النساء كـ«قَطامِ»، مأخوذ من غَلَبَهُ يغلِبه غَلْبًا وغَلَبًا وغَلَبَةً. قال الله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾[3].

و«بهانِ» اسم امرأة قال الشاعر [من الوافر]:

٥٨٢ـ أَلَا قالتْ بَهانِ ولم تَأَبَّقْ   كَبِرْتَ ولا يَليقُ بكَ النَّعيمُ

---

(١) هذا القول من أمثال العرب. وقد ورد في جمهرة اللغة ١/٢٢٦؛ وزهر الأكم ١/٢٠٧؛ ولسان العرب ١/٣٨ (بوأ)، ٤/٥٥٩ (عرر)، ١١/٥٨٥ (كحل)؛ والمستقصى ٢/٢؛ ومجمع الأمثال ١/٩١، وعرار وكحل بقرتان انتطحتا فماتتا، وقيل غير ذلك.
يضرب لكلّ مستويين يقع أحدهما بإزاء الآخر.

(٢) هذا القول من أمثال العرب. وقد ورد في تمثال الأمثال ٢/٥٦٧؛ ولسان العرب ١/٧٩٢ (وثب)، ٤/٢١٥ (حمر)، ٤/٥١٩ (ظفر)؛ والمستقصى ٢/٣٥٥؛ ومجمع الأمثال ٢/٣٠٦.

(٣) الروم: ٣.

٥٨٢ ـ **التخريج**: البيت لعامان أو لغامان بن كعب في نوادر أبي زيد ص١٦؛ ولعامر بن كعب في لسان العرب ١٠/٣ (أبق)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٠٣٠.
شرح المفردات: لم تأبّق: لم تأثَم، وقيل: لم تأنف.
الإعراب: «ألا»: حرف تنبيه وتحضيض. «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «بهان»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل. «ولم»: الواو: حالية، «لم»: حرف جزم وقلب=

وهو مأخوذ من قولهم: «امرأةٌ بَهْنانةٌ»، أي: ضَحّاكةٌ طيّبةُ الأَرَجِ، و«بَهْنانةٌ» فَعْلانة، الألف والنون فيها زائدة، كـ«خُمْصانةٍ» و«نَدْمانةٍ».

و«سَجاحِ» اسم امرأة من بني يَرْبُوع تنبّأتْ في زمنِ مُسَيْلِمَة، وهو مأخوذ من قولهم: «وجهٌ أسجحُ»، أي: حسنٌ مستقيمُ الصورة. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٨٣ـ [لها أُذُنٌ حَشْرٌ وذِفْرى أسِيلَةٌ وخَدٌّ] كمِرْآةِ الغَرِيبةِ أَسْجَحُ

ومنه قولهم: «ملكتَ فأَسْجِحْ»(١)، أي: أَحْسِنْ، فـ«سَجاحِ» معدول عن «ساجِحةَ» عَلَمًا، و«ساجحة» منقول من الصفة، وهي المُحْسِنة.

ومن الأعلام على «فَعالِ» قولهم: «كَسابِ» و«خَطافِ» لكَلْبَتَيْن، فـ«كَسابِ» معدول عن «كاسبة» منقول من الصفة، يقال: «كسبتُ مالاً واكتسبته» بمعنى واحد، و«كسبتُ الرجلَ مالاً فكسبه». جاء مطاوعُه على «فَعَلَ»، والكَسْبُ: طلبُ الرزق، والكَواسِبُ:

= ونفي. «تأبق»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هي: «كبرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ولا»: الواو: حاليّة، «لا»: نافية لا محلّ لها. «يليق»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «بك»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يليق». «النعيم»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «قالت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لم تأبق»: في محلّ نصب حال. وجملة «كبرت»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «لا يليق»: حاليّة في محلّ نصب.

والشاهد فيه قوله: «بهان» اسم امرأة مبني على الكسر، على وزن (فَعال).

٥٨٣ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٢١٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٦٣؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧٥ (سجح)، ٤/ ١٩٢ (حشر)؛ وبلا نسبة في الصاحبي ص١٩٥.

شرح المفردات: حَشْر: لطيفة محدَّدة. الذِّفريان: ما عن يمين النعرة وشمالها. وقد شبه خدّها بمرآة الغريبة؛ لأنّ المرأة إذا كانت في قوم غُرباء، فهي أبداً تجلو مرآتها لتتزيّن.

الإعراب: «لها»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما الخبر المقدم. «أذن»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة. «حشر»: نعت مرفوع بالضمّة. «وذفرى»: الواو: حرف عطف، «ذفرى»: اسم معطوف على «أذن» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر. «أسيلة»: نعت مرفوع بالضمّة. «وخد»: الواو: للعطف، و«خد»: اسم معطوف على «ذفرى» مرفوع بالضمة. «كمرآة»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة مؤخّرة لـ«خد». «الغريبة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أسجح»: صفة مرفوعة لـ«خد».

وجملة «لها أذن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أسجح» أي حسن مستقيم الصورة، أراد أن «سجاحِ» مأخوذ من «أسجح».

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص١١٨؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٦٠، ٢/ ٢٤٨؛ والعقد الفريد ٢/ ١٨٩، ٣/ ١٠٤؛ وكتاب الأمثال ص١٥٤؛ واللسان ٢/ ٤٧٥ (سجح)؛ والمستقصى ٢/ ٣٤٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨٣.

الجَوارِح. و«خَطافِ» معدول عن «خاطفة» كأنّها تخطَف الصَّيْدَ، أي: تستلبه.

ومن أسماء الضَّبُع «قَثامِ» و«جَعارِ»، و«فَشاحِ». فـ«قَثامِ» اسمُ الأنثى من الضباع، والذكرُ قُثَمُ، فـ«قُثَمُ» معدول عن «قاثم»، منقول من الصفة بمعنى: المُعْطِي، مِن «قَثَمَ له من المال»، إذا أعطاه دُفْعَةً من المال جَيِّدةً، كما كان «عُمَرُ» معدولاً عن «عامِرٍ» و«قَثامِ» معدول عن «قاثمة» كما كان «حَذامِ» معدولاً عن «حاذمة»، وقيل: إنّما قيل لها: «قثامِ» لتلطُّخها بجَعْرِها، وهو نَجْوها، يقال للأَمَة: «قَثامِ»، كما يقال لها: «دَفارِ». وقالوا لها أيضًا: «جَعارِ» لكثرة جَعْرها، وقالوا لها أيضًا: «فشاحِ»، وهو من قولهم: «فَشَحَ فبالَ»، أي: فرَّجَ ما بين رجلَيْه، وهو كالتفحُّج، كأنّها لِعظَم بَطْنها تفشح.

وقالوا: «خَصافِ»، وهو اسمُ فرس، وهو من قولهم: «فرسٌ مِخْصَفٌ»، و«ناقةٌ مِخْصافٌ»، أي: سريعةٌ، وربّما قالوه بالخاء المعجمة.

و«عَرارِ» بالعين والراء المهملتَيْن اسم بَقَرة، ومن أمثالهم «باءتْ عَرارِ بكَحْلٍ»[1]، كانتا بَقَرَتَيْن انتطحتا، فماتَتا معًا، فباءتْ هذه بهذه. يُضرَب لكلِّ متساوِيَيْن. قال ابن عَنْقاء الفَزاريّ [من البسيط]:

٥٨٤ـ باءَتْ عَرارِ بكَحْلٍ والرِّفاقُ مَعًا فلا تَمَنَّوْا أمانيَّ الأباطيلِ

يقال: «باء الرجل بصاحبه» إذا قُتِل به، ويقال: «بُؤْ به» أي: كُنْ ممّن يُقتَل به، و«كَحْل» يصرف، ولا يصرف. فمن لم يصرفه؛ فلأنّه عَلَمٌ مؤنّثٌ، لأنه اسمُ بقرة، ومَن صرفه؛ فلِخِفّته كـ«دَعْدٍ». ويجوز أن يكون اشتقاقُ «عَرارِ» من «العُرَّة»، وهو السَّلْح، يقال: عَرَّ، إذا سَلَحَ، كأنّه قيل لها ذلك لسَلْحها، كما قيل للضبع: «جَعارِ» لكثرة جَعْرها.

و«ظَفارِ» اسمُ بلد باليَمَن، يقال: «جَزْعٌ ظفاريٌّ» منسوبٌ إليها، و«عُودٌ ظفاريٌّ»

---

(١) تقدّم قبل قليل.

٥٨٤ ـ **التخريج**: البيت لابن عنقاء الفزاري في لسان العرب ٤/ ٥٥٩ (عرر)، ١١/ ٥٨٥ (كحل).

الإعراب: «باءت»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «**عرار**»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل. «**بكحل**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(باءت). «**والرفاق**»: الواو: حالية، «الرفاق»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**معًا**»: حال منصوب بالفتحة. «**فلا**»: الفاء: استئنافية، «لا»: ناهية جازمة. «**تمنّوا**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**أماني**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الأباطيل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «باءت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**الرفاق مجتمعون معًا**»: في محلّ نصب حال. وجملة «لا تمنّوا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عرار» اسمًا مبنيًا على الكسر لبقرة، كما أن «كحل» اسم بقرة أخرى.

لِلّذي يُتبخّر به. ومن أمثالهم: «من دخل ظَفارِ حَمَّرَ»(١)، أي: تكلّم بكلام حِمْيَرَ، يُضرَب لمن يتلبّس بقوم، فيصير على خُلُقهم. واشتقاقُ «ظَفارِ» من «الظَّفَرِ»، وهو المطمئِنّ من الأرض، ذو النبات، ويقال: «ظَفَّرَ النباتُ يُظفِّر»، إذا طلع.

و«مَلاعِ» اسمُ هَضْبَة، والهضبةُ: الجبل المنبسط على وجه الأرض، ومن أمثالهم: «أَوْدَتْ بهم عُقابُ مَلاعِ»(٢)، أي: أهلكتْهم بكَؤُودها، وهو من «المَليع» و«المَلاع»، وهما المَفازةُ لا نبات فيها.

وكذلك «مَناعِ» اسمُ هضبة أيضًا شاقّةٍ، وهو مأخوذ من قولهم: «مكانٌ مَنِيعٌ»، و«قد مَنُعَ»، إذا امتنع على من يُريده.

وقالوا: «وَبارِ» وهو عَلَم لأرض كانت لعادٍ، ويزعمون أنها بلدُ الجنّ، ويحتمل اشتقاقُها أمرَيْن: أحدهما أن تكون سُمّيت بذلك لكثرة الوِبار بها، وهو جمعُ وَبْرةٍ، وهي دُوَيْبَّةٌ تُشبه بالسِّنَّور، بلا ذَنَب، أو لأنها تُنبت بناتِ أَوْبَرَ، وهي ضربٌ من الكَمْأة.

وقالوا: «شَرافِ»، وهو اسم لأرضٍ من قولهم: «جبلٌ مُشْرِفٌ»، أي: عالٍ.

وقالوا: «لَصافِ»، وهي أرضٌ من منازِل بني تميم. قال الشاعر [من الكامل]:

٥٨٥ـ قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُكُمْ أُسُودَ خَفِيَّةٍ ... فإذا لَصافِ تَبِيضُ فيها الحُمَّرُ

---

(١) تقدّم قبل قليل.

(٢) ورد المثل في خزانة الأدب ١١/ ١٨٣؛ وفصل المقال ص٤٦٧؛ وكتاب الأمثال ص٣٤٠؛ ولسان العرب ٨/ ٣٤٣ (ملع)؛ والمستقصى ١/ ٤٢٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٦٥؛ والوسيط في الأمثال ص١١٤.

٥٨٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي المهوش الأسدي في خزانة الأدب ٦/ ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨؛ ولسان العرب ٤/ ٢١٤ (حمر)، ٩/ ٣١٦ (لصف)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٢٢٤؛ وإصلاح المنطق ص١٧٨؛ وسمط اللآلي ص٨٥٩.

اللغة: لَصاف: منزل لبني تميم، وقيل: ماء لبني يربوع. الحُمَّر: جَمْعُ حُمَّرة، وهي طَيْرٌ يشبه العصفور. خَفية: موضع تكثر فيه الأسود.

المعنى: كنت أحسبكم شجعانًا كأسود خفية، فإذا أنتم جبناء ضُعَفاء، فكأنّ أرضكم لَصاف يتوالدُ فيها هذا الطير لا الرجالُ.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**كُنْتُ**»: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم «كان» محله الرفع. «**أحسبكم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، وكم: مفعول به محله النصب. «**أُسُودَ**»: مفعول به ثان للفعل «أحسبكم». «**خفيةٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فإذا**»: الفاء: استئنافية. «إذا»: حرف مفاجأة لا محل لها. وقيل: هي ظَرْف مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية أو المكانية متعلق بخبر المبتدأ «لَصَافِ». «**لَصَافِ**»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. «**تبيضُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تبيض». «**الحُمَّرُ**»: فاعل مرفوع بالضمة.

=

الحُمَّر: ضرب من الطير، كالعُصْفور، ويجوز أن يكون اشتقاقُ «لَصافِ» من «اللَّصَف»، وهو شيءٌ ينبت في أصل الكَبَر[1] أشبَه الخيارَ، وقيل: هو ضربٌ من التمر.

فصل
[بناء «فَعالِ» وإعرابها]

قال صاحب الكتاب: **والبناء في المعدولة لغةُ أهل الحجاز، وبنو تميم يُعرِبونها، ويمنعونها الصرفَ، إلّا ما كان آخِرُه راء، كقوله: «حَضارِ» لأحدِ المُحْلِفَيْن، و«جَعارِ»، فإنهم يوافِقون فيه الحجازيّين إلّا القليلَ منهم، كقوله** [من مخلّع البسيط]:

٥٨٦ـ [أَلَمْ تَروا إِرَمًا وعادًا أَوْدَى بِها اللَّيلُ والنَّهارُ]

= جملة «كنت أحسبكم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أحسبكم»: خبر «كنت» محلها النصب. وجملة «إذا لَصَاف تبيض»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وذلك على جعل «إذا» المفاجأة ظرفًا مستقرًا متعلقًا بالخبر المحذوف، وأما على جعله حرفًا لا محل له فجملة «لَصَاف تبيض»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبيض فيه الحُمَّرُ»: خبر للمبتدأ «لَصَاف» محلها الرفع، أو حال من «لَصَاف» محلها النصب إذا جُعِلَت «إذا» المفاجأة ظرفًا مستقرًا متعلقًا بالخبر المحذوف، أو قائمًا مقام الخبر.

والشاهد فيه قوله: «لَصافِ»، على وزن «فَعالِ»، وهي أرض من منازل بني تميم.

(١) الكَبَر: شجر صغير شائك أبيض الزهر جميله.

٥٨٦ ـ **التخريج**: البيتان للأعشى في ديوانه ص٣٣١ والبيت الثاني له في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ والكتاب ٣/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٣ (وبر)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٧؛ والمقتضب ٣/ ٥٠، ٣٧٦؛ والمقرب ١/ ٢٨٢.

اللغة والمعنى: إرَم: مدينة قديمة مندثرة، وقيل: اسم قبيلة عربية بائدة. عاد: قبيلة عربيّة قديمة بائدة. أودى بها: أهلكها. وبار: قبيلة كانت تسكن في تخوم صنعاء، وكانت أكثر الأرضين خيرًا. جهرةً: عيانًا من غير استتار. يقول: ألم تعتبروا بما حلّ بإرم وعاد ووبار.

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة حرف استفهام، و«لم»: حرف جزم. «**تروا**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**إرمًا**»: مفعول به منصوب. «**وعادًا**»: الواو حرف عطف، و«عادًا»: اسم معطوف منصوب. «**أودى**»: فعل ماض مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أودى». «**الليل**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**والنهار**»: حرف عطف واسم معطوف مرفوع. «**ومرّ**»: الواو: حرف عطف، و«مرّ»: فعل ماض مبني على الفتحة. «**دهر**»: فاعل مرفوع. «**على وبار**»: جار ومجرور متعلقان بـ «مرّ». «**فهلكت**»: الفاء: حرف عطف، و«هلك»: فعل ماض مبنيّ، والتاء: حرف للتأنيث. «**جهرة**»: حال منصوبة. «**وبار**»: فاعل مرفوع.

وجملة «ألم تروا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أودى...»: في محل نصب مفعول به ثانٍ. وجملة «مرّ دهر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فهلكت جهرة»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه إعراب «وبار» الثانية مع أنّ آخرها راءٌ. وبنو تميم والحجازيّون يبنونها على الكسر.

وَمَــرَّ دَهْــرٌ عَــلَــى وَبَــارِ   فَــهَــلَــكَــتْ جَــهْــرَةً وَبَــارُ

بالرفع.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الضرب من المعدولة فيها مذهبان: أحدهما مذهبُ أهل الحجاز، فإنّهم يجعلونها كالفصول المتقدّمة، فيبنونها، ويكيرونها حملاً عليها لمجامعتها إيّاها في التأنيث، والعدل والتعريف، كما كان كذلك فيما قبلُ. وقال أبو العبّاس: إنّما بُنيت لأنّها قبل العدل غيرُ مصروفة، نحو «حاذِمة»، و«قاطمةَ»، فإذا عُدلت زادها العدلُ ثِقلاً، وليس وراءَ منع الصرف إلّا البناء، وقد تقدّم ذلك والكلامُ عليه. قال الشاعر [من الوافر]:

٥٨٧ـ إذا قــالَــتْ حَــذامِ فَــصَــدِّقُــوهــا   فَــإنَّ الــقَــوْلَ مــا قــالَــتْ حَــذامِ

وقال الآخر [من الوافر]:

٥٨٨ـ أتــارِكَــةٌ تَــدَلُّــلَــهــا قَــطَــامِ   وضِــنًّــا بــالــتَّــحِــيَّــة والــكَــلامِ

---

٥٨٧ ـ **التخريج**: البيت لِلّجيم بن صعب في شرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٦؛ والعقد الفريد ٣/ ٣٦٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٠٦ (رقش)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٧٠؛ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب ٢/ ٩٩ (نصت)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣١؛ والخصائص ٢/ ١٧٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧؛ وشرح قطر الندى ص١٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٠.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط مبنيّ في محل نصب مفعول فيه متعلق بجوابها. «**قالت**»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. «**حذام**»: فاعل مبنيّ على الكسر في محل رفع. «**فصدّقوها**»: الفاء: واقعة في جواب «إذا»، «صدّقوها»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل، و«ها» ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**فإنّ**»: الفاء: استئنافية، إنّ: حرف مشبّه بالفعل. «**القول**»: اسم «إنّ» منصوب. «**ما**»: اسم موصول في محلّ رفع خبر «إنّ». «**قالت**»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. «**حذام**»: فاعل مبنيّ على الكسر في محلّ رفع.

وجملة «قالت حذام» الفعليّة: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «صدّقوها» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «إنّ القول...» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة للتعليل. وجملة «قالت حذام» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «حذام» حيث جاء هذا الوزن مبنيًّا على الكسر، على وزن «فعالِ».

٥٨٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٣؛ ولسان العرب ٦/ ٣٠٦ (رقش).

الإعراب: «**أتاركة**»: الهمزة: حرف استفهام، تاركة: خبر مقدّم مرفوع. «**تدلّلها**»: مفعول به لاسم الفاعل (تاركة) منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**قطام**»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر. «**وضنًّا**»: الواو: حرف استئناف، «ضنًّا»: مفعول مطلق (لفعل محذوف أو لاسم فاعل محذوف) منصوب بالفتحة. «**بالتحية**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل المحذوف. «**والكلام**»: الواو: حرف عطف، «الكلام»: اسم معطوف على «التحية» مجرور بالكسرة.

=

فبناهما على الكسر، وأمّا بنو تميم، فإنهم يُجرونها مُجْرَى ما لا ينصرف من المؤنث، نحو: «زَيْنَبَ»، و«عائِشَةَ»، فيقولون: «هذه حَذامُ وقَطامُ»، و«رأيت حذامَ وقطامَ»، و«مررت بحذامَ وقطامَ»، إلّا ما كان آخِرُه راء، فإنّ أكثرهم يُوافِق أهل الحجاز، فيكسرون الراء، وذلك من قِبَل أنّ الراء لها حظٌ في الإمالة ليس لغيرها من الحروف، فيكسرونها على كلّ حال من جهة الإمالة التي تكون فيها، فيكون الكسرُ من جهة واحدة، وذلك نحو: «حَضارِ» اسمٌ كوكب بالقرب من سُهَيْل، يقال: «حَضارِ والوَزْنُ مُحْلِفان»، وهما نَجْمان يطلعان قبل سهيل، فيُحلَف أنهما سهيلٌ للشَّبَه.

و«جَعارِ» اسم للضبع، و«وبَارِ» موضع. ومنهم من لا يفرّق بين ما آخِرُه راءٌ وغيره، فلا يصرِفه كـ«حذامِ» و«قطامِ». وقال الشاعر [من مخلع البسيط]:

ومـــــــرّ دهـــــــرٌ... إلـــــــخ

هكذا جاء مرفوعًا، وهو من قصيدةٍ قوافيها مرفوعة، وهو للأعشى، وهو من بني قيس، ومنزلُه باليَمامة، وبها بنو تميم.

فصل
[أحكام «هيهات»]

قال صاحب الكتاب: **«هَيهاتَ» بفتح التاء لغةُ أهل الحجاز، ويكسرها لغةُ أَسَدٍ وتَميم، ومن العرب مَن يضُمّها، وقُرِىء بهنّ جميعًا. وقد تُنَوِن على اللغات الثلاث، وقال [من الطويل]:**

٥٨٩ـ تذكّرتَ أيامًا مَضَيْنَ من الصِّبا ... فهَيهاتِ هَيهاتٍ إليكَ رجوعُها

= وجملة «تاركة قطام»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تضنّ ضنًّا»: معطوفة على الأولى لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قطام» حيث جاء بالاسم مبنيًا على الكسر في محلّ رفع مبتدأ.

٥٨٩ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص١٥٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٥٤ (هيه)؛ وبلا نسبة في الزهرة ١/ ٤٥٦.

اللغة: هيهات: بَعُدَ.

المعنى: إنّ تذكُّر أيّام الشباب لا يجدي نفعًا، فَأنّى لما مضى أن يعود.

الإعراب: **«تذكّرت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«أيامًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«مضين»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«من الصبا»**: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة من «أيامًا». **«فهيهات»**: الفاء: استئنافية، و«هيهات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «بَعُدَ»، مبني على الكسر. **«هيهاتٍ»**: توكيد لفظي، مبني على الكسر. **«إليك»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «رجوع». **«رجُوعُها»**: فاعل لاسم الفعل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. =

وقد رُوي قوله [من الرجز]:

٥٩٠ـ هَيهاتُ من مُصْبَحِها هَيهاتِ

بضمّ الأوّل وكسر الثاني.

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا «هَيْهاتَ» وأنّه مبنيّ لوقوعه موقع الفعل المبنيّ، أو بالحمل على «صَهْ»، و«مَهْ»، ونحوهما ممّا يُؤمَر به، وحقُّه السكون على أصل البناء. والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، فمنهم من فتح التاء إتباعًا لما قبلها من الفتح، إذ كانت الألف غيرَ حصينة لضرب من الخفّة، كما فتحوها في «الآنَ»، و«شتّانَ»، وهي لغةُ أهل الحجاز.

وهو اسم واحد عندهم رباعيٌّ من مُضاعَفِ الهاء والياء، ووزنُه «فَعْلَلَةٌ»، وأصله «هَيْهَيَةٌ»، فهو من باب «الزَّلْزَلَة»، و«القَلْقَلَة»، ونظيره من المعتلّ «الزَّوْزاة»، و«القَوْقاة»، و«الشَّوْشاة»، و«الزوزاةُ»: مصدرُ «زَوْزَيْتُ به» وهو شِبْهُ الطَّرْد، و«القَوْقاةُ» كالضَّوْضاة، ومنه «قَوْقَتِ الدَّجاجةُ»، إذا صَوَّتَتْ. والشَّوْشاةُ: الناقة السريعة، والأصل: الزَّوْزَوَة، والقَوْقَوَة، والشَّوْشَوَة، فقُلبت الواو فيهنّ ياء لوقوعها رابعةً، ثمّ قُلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. فالألف هنا بدلٌ من ياء هي بدلٌ من واو.

و«هيهات» أصلُها «هَيْهَيَة»، فقُلبت ياؤه ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت «هَيْهات» وتاؤه للتأنيث لَحِقَه عَلَمُ التأنيث، وإن كان مبنيًا كما لحق «كَيَّةَ»، و«ذَيَّةَ» فعلى هذا تُبدِل من تائه هاء في الوقف كما تبدلها في «أَرْطاةٍ»، و«سِعْلاةٍ».

ومنهم من كسر التاء، فقال: «هيهاتِ»، وهي لغة تميم وأسدٍ. ويحتمل أمرَيْن: أحدهما أن يكون اسمًا واحدًا كحاله في لغةِ من فتح، وإنّما كُسر على أصل التقاء الساكنَيْن لخفّة الألف قبلها، كما كسروا نون التثنية بعد الألف في قولك: «الزيدان»، و«العمران». ويحتمل أن يكون جَمْع «هيهاتَ» المفتوحةِ الجمعَ المصحَّحَ، والتاء فيه تاء

= وجملة «تذكرت أيامًا»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «مضين»: في محل نصب صفة لـ «أيامًا». وجملة «هيهات رجوعها»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هيهاتٍ هيهاتٍ» حيث جاء اسم الفعل «هيهات» منوّنًا مَرّةً وغيرَ منوّن مرّةً أخرى.

٥٩٠ ـ **التخريج**: الرجز لحميد في لسان العرب ٧/ ١٧٩ (عرض)؛ ولحميد الأرقط في لسان العرب ١٤/ ١٦ (أتي)؛ ولأبي النجم في الحيوان ٥/ ٩٨.

الإعراب: **«هيهات»**: اسم فعل ماض مبنيّ على الضمّ. **«من»**: حرف جر زائد. **«مصبحها»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنه فاعل «هيهات»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **«هيهات»**: تأكيد.

وجملة «هيهات من...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «هيهات» بضمّ التاء مرّة، وبكسرها مرّةً أخرى.

جمع التأنيث، فالكسرةُ فيها كالفتحة في الواحد، ويكون الوقفُ بالتاء على حدّ الوقف على التاء في «مسلماتٍ»، واللامُ التي هي الألف في «هيهاتِ» محذوفةٌ لالتقائها مع ألف الجمع.

وإنّما حُذفت، ولم تُقلب كما قُلبت في «حُبْلَيَاتٍ»، لعدم تمكُّنها. جعلوا للمتمكّن مَزِيّةً على غير المتمكّن، فحذفوها على حدّ حذف الياء في «اللذان»، و«اللتان». ولو جاءت غير محذوفة، لقلت: «هَيْهَيَات» كـ«شَوْشَيَات»، و«قَوْقَيَات» في جمع «شَوْشَاةٍ» و«قَوْقَاةٍ»، لكنه جاء مخالفًا لجمع المتمكنة، فالألفُ في «هيهات»، في من فتح لامَ الفعل المبدلةَ من الياء، بمنزلة اللام الثانية في «الزَّلْزَلَة»، و«القَلْقَلَة». والألفُ فيمن كسر زائدةٌ، وهي التي تصحَب تاء الجمع في مثل «الهِنْدات»، و«الحُبْلَيَات».

ومنهم من يضمّ التاء، فيقول «هيهاتُ». ويحتمل الضمّ فيها أمرَيْن: أحدهما أن يكون إعرابًا، وقد أخلصها اسمًا معربًا فيه معنى البُعْد، ولم يجعلها اسمًا للفعل، فيَبْنِيَه ويكون مبتدأ، وما بعده الخبر. والأمرُ الثاني أن تكون مبنيّةً على الضمّ؛ لأنّ الضمّ أيضًا قد يكون لالتقاء الساكنين، نحو: «أُفُّ»، و«مُنْذُ»، و«نَحْنُ». وقد قالوا في زَجْر الإبل: «جَوْتَ» بالفتح، و«جَوْتِ» بالكسر، و«جَوْتُ» بالضمّ، وقد تُنوَّن «هيهات» في لغاتها الثلاث، فيقال: «هيهاتٌ»، و«هيهاتٍ»، و«هيهاتًا». فمن لم ينوّن، أراد المعرفة، أي: البعدَ. ومَن نوّن، أراد النكرة، أي: بُعدًا.

وقوله: «وقد قُرِىء بهنّ جميعًا» يريد اللغاتِ الثلاث، فالفتح هي القراءة العامّة المشهورة، وقد رُويت منوَّنةً عن الأعْرَج. والكسرُ من غير تنوين قراءةُ أبي جعفر الثَّقَفِيّ. والكسرُ مع التنوين قراءةُ عيسى بن عمر. والضمُّ مع التنوين قراءةُ أبي حَيْوَةَ، ولا أعلمها قُرئت بالضمّ من غير تنوين، وقيل: قرأ بها قَعْنَبٌ، فأمّا قوله [من الطويل]:

تذكّرتَ أيّاما... إلخ

فشاهد على الكسر مع التنوين، فنوّن الثانية، ولم ينوّن الأولى، والمعنى: يتأسّف على أيّام الصِّبا، ويستبعد رجوعَها، وأمّا قول الآخر [من الرجز]:

يُصْبِحْنَ بالقَفْرِ أتاوِيَاتِ ... هيهاتُ مِن مُصْبَحِها هيهاتِ

هيهاتَ حَجْرٌ من صُنَيْبِعاتِ

فالرواية بضمّ الأوّل، وكسر الثاني. يصف إبلاً قطعتْ بلادًا حتى صارت في القِفار.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومنهم من يحذفها، ومنهم من يسكّنها، ومنهم من يجعلها نونًا. وقد تُبدَل هاؤها همزة، ومنهم من يقول: «أيهاكَ»، و«أيهانَ»، و«أيْهَا». وقالوا: إنّ المفتوحة مفردةٌ، وتاؤها للتأنيث، مثلُها في «غُرْفة»، و«ظُلْمة»، ولذلك يقلِبها الواقفُ هاء، فيقول: «هَيهاهْ»، وألفها عن ياء، لأنّ أصلها «هَيهَيَةٌ» من المُضاعف كـ«زَلْزَلَةٍ». وأمّا المكسورة،**

فجمع المفتوحة، وأصلُها: «هَيَهَات»، فحذف اللام، والوقفُ عليها بالتاء كـ«مُسْلِمات».

* * *

قال الشارح: من العرب من يحذف التاء من «هيهات»، فيقول «هَيْهَا»؛ لأنّ التاء زائدةٌ لتأنيثِ اللفظة كـ«ظُلْمَة» و«غُرْفَة»، وليست لتأنيث المعنى، كـ«قائمة»، و«قاعدة»، فلذلك حذفها، وجعل تسميةَ الفعل بدونها، لأنّه أخفُّ، والتذكير هو الأصل.

ومنهم من يُسكّن التاء، ويقول: «هَيْهاتْ»، وقد قرأ بها عيسى الهَمْدانيّ، وهي روايةٌ عن أبي عمرو. ووجه ذلك اعتقادُ الوقف، لأنّه في الوقف يجوز الجمعُ بين ساكنَيْن، فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة. والأمثلُ أن يكون ذلك فيما فيه ضميرٌ، نحو قوله: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1] إذ كان فيه ضميرُ الإخراج لتقدُّم ذكره، وإذا كان فيه ضميرٌ، استقلّ به، فساغ الوقفُ عليه. والوجهُ أن يكون ذلك على لغةِ من كسر التاء، واعتقد فيه الجمعيّة، ولذلك وقفوا عليها بالتاء، إذ لو كان مفردًا، لكانت هاء كهاء «عَلْقاةٍ»، و«سُماناةٍ»، وللزم إبدالُها في الوقف هاء، فكنت تقول: «هيهاهْ». فبقاء التاء في الوقف عليها دليلٌ على ما قلناه. وقد قيل: إنّ الوقف عليها بالتاء إجراءٌ لحال الوقف مُجْرَى الوصل، كقول من سُلِّم عليه: «وعليك السلامُ والرحمتْ»، ونحو قوله [من الرجز]:

بَـل جَوْزِ تَـيْـهـاءَ كـظَـهْـرِ الـحَـجَـفَـتْ[2]

والأوّل أشبهُ، إذ الثاني بابُه الضرورة والشعر، ومنهم من يجعلها نونًا، فيقول: «هيهانَ». والأقيسُ في ذلك أنهم لمّا اعتزموا التذكيرَ بحَذْف التاء منها، بالَغُوا في ذلك بأن زادوا الألفَ والنونَ اللتين تكونان للتذكير في الصفات، نحو: «عَطْشان»، و«سَكْران»، وانحذفت الألفُ الأصليّة لسكونها وسكونِ الألف الزائدة بعدها، كما حذفت مع ألف الجمع في «هيهاتٍ» على لغةِ من كسر، فيكون «هيهان» مذكّرًا، و«هيهات» مؤنّثًا. ويجوز أن يكون «هيهانَ» «فَعْلَانَ» ثلاثيًا، فيكون من معنى «هيهات» لا من لفظه، كـ«سَبِطٍ»، و«سِبَطْرٍ»، ولا يقال: النون بدلٌ من التاء؛ لأنّا لا نعلمها أُبدلت من التاء في موضعٍ، فيكون هذا مثله.

فأمّا من كسر نون «هيهان»؛ فيكون تثنيةً، وقد حكى ثَعْلَبٌ التثنية فيها، والمرادُ بالتثنية معنى التكرير، أي: هيهاتَ هيهاتَ، كما كان تقديرُ: «حَنانَيْكَ»، و«دَوالَيْكَ»: تحنُّنًا بعد تحنّنٍ، ومُداولةً بعد مداولة. ويحتمل أن يكون تثنيةً أيضًا على لغةِ مَن فتح النون على حدّ قوله [من الرجز]:

أَعْرِفُ مـنـهـا الأنْـفَ والـعَـيْـنـانَـا ... ومَـنْـخَـرَيْـنِ أَشْـبَـهَـا ظَـبْـيـانَـا[3]

---

(١) المؤمنون: ٣٦.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤٤.

(٣) تقدم بالرقم ٤٧٥.

ومن العرب من يبدل هاءه همزة، فيقول: «أَيْهاتَ». قال جرير [من الكامل]:

أَيْهاتَ مَنْزِلُنا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ　　　كانَتْ مُبارَكَةً مِنَ الأيامِ[(١)]

والهمزة قد تُبدَل من الهاء، قالوا: «ماءٌ»، و«شاءٌ»، والأصلُ: مَوَهٌ، وشَوَهٌ، وكان ذلك لضرب من التَّقاصّ لكثرةِ إبدال الهاء من الهمزة. ألا تراهم قالوا: «هِنْ فعلتَ فعلتُ»، والمراد: «إنْ»، وقالوا: «هنرتُ الثَّوبَ» في «أنرتُه»، وقالوا: «هرحتُ الدابّةَ»، والمراد: أرحتُها، فعوّضوا الهمزة من الهاء لكثرة دخول الهاء عليها؟ وقالوا: «أيهاكَ» فأبدلوا من الهاء الهمزة.

ولمّا حذفوا التاء من «هيهات» لما ذكرنا من إرادة تذكير لفظها، أدخلوا كاف الخطاب، فقالوا: «أيهاكَ» على حدّها في «ذاكَ»، و«النّجاءكَ». ويجوز أن تكون الكاف اسمًا في محلّ خفض بالإضافة، وتُخلّص «هَيْهَا» اسمًا معربًا بمعنى البُعْد. ويُؤنّس بذلك قراءةُ من قرأ: «هيهاتٌ» بالرفع والتنوين في أحد الوجهين، وممّا يُؤنّس باستعمالهم في هذا اللفظ اسمًا معربًا قولُ رُؤْبَةَ [من الرجز]:

٥٩١ ـ　هَيْهاتَ مِن مُنْخَرَقٍ هَيْهاؤُه[(٢)]

فهو كقولهم: «بَعُدَ بُعْدُه»، و«جُنَّ جُنُونُه»، للمبالغة. فـ«هَيْهَاءةٌ»، «فَعْلَالَةٌ» كـ«زَلْزالَةٍ»، والهمزةُ فيه بدلٌ من الياء؛ لأنّه رباعيٌّ على ما تقدّم، وقالوا: «أَيْهان»، و«أَيْهَا» كما قالوا: «هَيْهَانَ» و«هَيْهَا». وقوله: «إنّ المفتوحة مفردة» قد تقدّم الكلام عليه إلى آخر الفصل.

فصل
[معنى «شتان»]

قال صاحب الكتاب: **المعنى في «شَتّانَ» تَبايُنُ الشيئَيْن في بعضِ المَعاني والأحوالِ، والذي عليه الفُصَحاء «شَتّانَ زيدٌ وعمرو»، و«شَتّان ما زيدٌ وعمرٌو». قال** [من السريع]:

شَتّانَ ما يَوْمي على كُورِها　　　ويَوْمُ حَيّانَ أَخِي جابِرِ[(٣)]

---

(١) تقدم بالرقم ٥٣٢.

٥٩١ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٤؛ والمحتسب ٢/ ٩٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٤٣.

الإعراب: **«هيهات»**: اسم فعل ماضٍ بمعنى: بَعُدَ مبني على الفتح، لا محلّ له من الإعراب. **«من منخرق»**: جارّ ومجرور متعلّقان باسم الفعل. **«هيهاؤه»**: فاعل «هيهات» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «هيهات هيهاؤه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هيهات هيهاؤه» حيث جاء بالفاعل من جنس اسم الفاعل طلبًا للمبالغة.

(٢) في الطبعتين «هيهاءه»، وهذا خطأ. والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ. ص٩٠٨.

(٣) تقدم بالرقم ٥٣٥.

وقال [من الرجز]:

شَتَّانَ هذا والعِناقُ والنَّوْمْ والمَشْرَبُ البارِدُ في ظِلِّ الدَّوْمْ(١)

وأمّا نحو قوله [من الطويل]:

لَشَتَّانَ ما بينَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حاتِمِ(٢)

فقد أباه الأصمعيُّ، ولم يستبعده بعضُ العُلَماء عن القياس.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على «شَتّانَ» بما فيه مَقْنَعٌ، ونحن الآن نتكلّم على الأبيات. اعلم أنّ «شتّان» معناها تَبايَنَ، وافتَرَقَ، وذلك لا يكون من واحد؛ لأنّ الفُرْقة إنّما تحصل من اثنين فصاعدًا، والمرادُ المفارَقةُ في المعاني والأحوال، كالعِلْم والجَهْل والصِّحّة والسُّقْم ونحوها؛ لأنّ الافتراق بالذوات حاصلٌ، إذ كلُّ شيئين فأحدهما غير الآخر لا محالةَ، وإنّما لمّا كان قد يحصل ثمّ اشتباهٌ في بعض الأحوال والمعاني، وجب أن يكون الافتراق فيها أيضًا، فلذلك تقول: «شتّان زيدٌ وعمرٌو»، ولو قلت: «شتّان زيدٌ»، وسكتَّ، لم يجز لما ذكرناه من أنّ الافتراق لا يكون من واحد. وأمّا البيت الثاني الذي أنشده، وهو:

شتّان هذا والعِناقُ والنَّوْمْ... إلخ

فالشاهد فيه رفع الاسمين بعد ارتفاع الفاعل. وهذه اللغةُ الفصيحة، ويُروى: «في ظلّ الدوم» على الإضافة، فمن روى: و«الظلُّ الدوم»، فعلى الصفة، والمعنى: الظلُّ الدائمُ، ومن أضاف، أراد بالدوم شجر المُقْل لا الصفةَ، وأمّا البيت الأوّل، وهو:

شتّان ما يَوْمِي... إلخ

فالبيت للأعشى، والشاهدُ فيه: «ما يومي ويوم حيّان»، فـ«ما» زائدة، والمرادُ: شتّان يومي ويومُ حيّان، فهو كالأوّل، إلّا أنّ فيه زيادة «ما». وَ«حَيّانُ»: رجلٌ من بني حَنِيفة، كان يُنادِمِ الأعشى، وله أَخٌ يقال له: جابر، كان مَلِكًا يُخبِين إليه، فهو يفرق بين ركوبه على كور الناقة تدور، وبين تلك الأيّام، وهو قريبٌ من معنى البيت الأوّل، وأمّا البيت الثالث، وهو [من الطويل]:

لَشتّان ما بين اليزيدين... إلخ

فهو لرَبِيعةَ الرَّقّيّ، وهو مُوَلَّد لا يُؤْخَذ بشعره. واليزيدان: يزيدُ بن حاتم المُهَلَّبيّ، وهو الممدوح، ويزيد بن أُسَيْد السُّلَميّ. وكان المنصورُ قد عقد ليزيد بن أسيد على ديار مِضَرَ، وعقد ليزيد بن حاتم على إفْرِيقِيّة، فسارا معًا. وكان يزيد بن حاتم يَمُون

---

(١) تقدم بالرقم ٥٣٤. (٢) تقدم بالرقم ٥٣٦.

الكَتيبتَيْن، فقال ربيعةُ ذلك. وكان الأصمعيّ يُنْكِره، ووجه إنكاره أنّ «شتّان» يقتضي اسمَيْن و«ما» هٰهنا إن جعلتَها موصولةً، كان ما بعدها اسمًا واحدًا بمنزلةِ «شَتّانَ زيدٌ»، وذلك لا يجوز، ولذلك قالوا: لو قيل: «شتّان زيدٌ أو عمرٌو» من غيرِ ذكرِ اثنين، لم يجز؛ لأنّ «أوْ» لأحدِ الشيئَيْن، وإن جعلتَها صلةً، لم يبق معك ما يصلح أن يكون فاعلاً. وقال قومٌ: لا يبعُد جوازُ ذلك؛ لأنّه إذا تَباعَد ما بينهما، فقد تَباعَدا، وفارَقَ كلُّ واحد منهما صاحبه، فاعرفه.

فصل
[أحكام «أفّ»]

قال صاحب الكتاب: **«أُفِّ»، يُفتَح، ويُضَمّ، ويُكسَر، ويتوّن في أحواله، وتُلحَق به التاء منوّنًا، فيقال: «أُفّةٌ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «أُفّ» مبنيّةٌ، ومعناها أتَضَجَّرُ ونحوه، وحقُّها السكونُ على أصل البناء، والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين، وهما الفاءان، وفيها لغاتٌ عِدّةٌ. قالوا: «أُفَّ» مفتوحة غيرَ منوَّنة، و«أُفًّا» مفتوحة منوَّنة، و«أُفُّ» مضمومةً من غير تنوين، و«أُفٌّ» مضمومةً منونةً، و«أُفِّ» بالكسر من غير تنوين، و«أُفٍّ» بالكسر مع التنوين، وتُخفَّف، فيقال: «أُفْ» ساكنة الفاء، وتُمال فيقال: «أُفّي»، وهي التي تُخلِّصها العامّةُ ياء، فتقول: «أُفّي».

فأمّا الفتح فيها فلِكَراهِيَة الكسر فيها مع ثِقَل التضعيف، فعدلوا إلى الفتح، إذ كان أخفّ الحركات. ومن ضمّ، أتبع الفاء ضمّةَ الهمزة، كما قالوا: «مُنْذُ»، و«شُدُّ»، و«مُدُّ». ومن كسر، فعلى أصلِ التقاء الساكنين، ولم يُبال الثِّقَلَ. ومن لم يُنوِّن، أراد التعريف، أي: التضجُّرَ المعروفَ، ومن نوّن، أراد النكرة، أي: تضجُّرًا. ومن أمال، أدخل فيه ألف التأنيث، وبناه على «فُعْلَى»، وجاز دخولُ ألف التأنيث مع البناء كما جاءت تاؤه معه في «ذَيَّةَ»، و«كَيَّةَ».

وقد قالوا: «هَنًّا» في المكان، فأدخلوا فيه عَلَم التأنيث مع البناء، فعلى هذا لا يكون من لفظِ «هُنَا»؛ لأنّ «هُنَا» من لفظ معتل اللام، فهو من بابِ «هُدًى»، و«ضُحًى»، و«هَنًّا» صحيحُ اللام من المضاعَف، فهو من باب «حَبٍّ»، و«دَرٍّ». ولا يبعد أن يكون من لفظه، ويكون وزنُه، «فَنْعَلاً» كـ«عَنْبَس»، فتكون النونُ الأولى زائدة، والألفُ أصلاً.

وأمّا «أُف» الخفيفة، فإنّهم استثقلوا التضعيفَ، فحذفوا إحدى الفاءَيْن تخفيفًا، فصارت «أُفْ» ساكنةً؛ لأنّها إنّما كانت متحرّكة للساكنَيْن، وقد زال المقتضي للحركة، وهو ذُهابُ أحد الساكنين.

ومنهم من قال: «أُفَ» بفتح الفاء مع تخفيفها، وقد قرأ بها ابن عبّاس. ووجهُ ذلك أنهم أبقوا الحركة مع التخفيف أمارةً على أنّها قد كانت مثقَّلةً مفتوحة، كما قالوا: «رُبَ»، فخفّفوها، وأبقوا الفتحةَ فيها دلالةً على أصلها، كما قالوا: «لا أُكلِّمك حَيْرِيْ دهْرٍ»، فأسكن الياء في موضع النصب، في غير الشعر، لأنّه أراد التضعيف في «حَيْرِيَّ دَهْرٍ». فكما أنّه لو ادّغم الياء الأولى في الثانية، لم تكن إلّا ساكنة، فكذلك إذا حُذفت الثانية تخفيفًا، أُقِرّت الأولى على سكونها، لتكون أمارةً، وتنبيهًا على إرادة الادّغام، إذ مع الادّغام لا تكون الأولى إلّا ساكنةً، كذلك هٰهنا، وقد ذكرنا طَرَفًا من ذلك في شرح المُلوكيّ.

وأمّا «أُفَّة» بتاء التأنيث، فلا أعرفُها، وإن كانت قد وردت، فما أَقَلَّها! وإن كان القياسُ لا يأباها كلَّ الإباء؛ لأنّه إذا جاز أن يدخلها ألفُ التأنيث، فيقال: «أُفّى»؛ جاز أن يدخلها تاؤه، لا فرقَ بينهما، فاعرفه.

فصل
[أقسام أسماء الأفعال من حيث التعريف والتنكير]

قال صاحب الكتاب: **وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: ما يُستعمل معرفةً ونكرةً، وعلامةُ التنكير لَحاقُ التنوين، كقولك «إيهِ»، «وإيهٍ»، و«صَهْ»، و«صَهٍ»، و«مَهْ»، و«مَهٍ»، و«غاقِ»، و«غاقٍ»، و«أُفِّ»، و«أُفٍّ»، وما لا يُستعمل إلّا معرفةً، نحو: «بَلْهَ»، و«آمينَ»، وما التُزم فيه التنكير، كـ«إيهًا» في الكَفِّ، و«وَيهًا» في الإغراء، و«واهًا» في التعجّب، يقال: «واهًا له ما أَطْيَبَه!» ومنه: «فداءٍ لك فلانٌ» بالكسر والتنوين، أي: لِيَفْدِكَ. قال [من البسيط]:**

٥٩٢ــ مَهْلاً فِداءٍ لكَ الأقْوامُ كُلُّهُمُ [وما أُثَمِّرُ مِن مالٍ ومن وَلَدِ]

* * *

٥٩٢ ــ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٦؛ والأشباه والنظائر ٧/ ٩٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٨١؛ ولسان العرب ١٥/ ١٥٠ (فدي)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٣٧.

اللغة: أُثَمِّرُ: أجمَعُ، أُصْلِحُ.

المعنى: يفدّي النابغةُ النعمانَ بن المنذر بالناس جميعهم وبما لديه من المال والولد، راجيًا إيّاه ألا يُنْزِلَ به ما لا يستحق، وما لا يقوى على حمله.

الإعراب: «**مهلاً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوبٌ. «**فِداءٍ**»: اسم فعل أمر بمعنى «ليفدِكَ» مبني على الكسر، ونوّن لأنه نكرة. «**لك**»: جار ومجرور متعلّقان باسم الفعل «فداءٍ». «**الأقوامُ**»: فاعل لاسم الفعل مرفوع بالضمة. «**كلُّهم**»: «كل»: توكيد معنوي لـ «الأقوام» مرفوع بالضمة، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وما**»: الواو: حرف عطف، و«ما»: اسم موصول معطوف على «الأقوام» مبني على السكون في محل رفع. «**أُثَمِّرُ**»: فعل مضارع مرفوع=

قال الشارح: قد تقدّم أنّ هذه الأسماء تكون نكرةً ومعرفةً، فإذا أريد بها النكرةُ، نُوّنتْ، وكان التنوين دليلَ التنكير، وإذا أريد بها المعرفةُ، واعتُقد ذلك فيها، سقط التنوينُ منها، وكان سقوطُه عَلَمَ المعرفة، وذلك نحو «صَهْ»، و«صَهٍ»، و«إيهِ»، و«إيهٍ». هذا مقتضى القياس فيها، إلّا أنّها من جهة الاستعمال على ثلاثة أضرب: منها ما يُستعمل معرفة ونكرة، ومنها ما لم يستعمل إلّا معرفة، ومنها ما لم يستعمل إلّا نكرة.

فالأوّل نحو قولك: «إيهِ»، و«إيهٍ»، و«صَهْ»، و«صَهٍ»، و«مَهْ»، و«مَهٍ»، و«غاقِ»، و«غاقٍ»، وأُفِّ»، و«أُفٍّ». فـ«إيهِ» من غير تنوين معرفةٌ، ومعناه الاستزادة. قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

وقَفْنَا وقُلْنَا إيهِ عن أُمِّ سالِمٍ وما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ البَلاقِعِ[1]

لمّا أراد المعرفةَ، لم يأتِ فيه بالتنوين، وكان الأصمعيّ يُخطِّىء ذا الرمّة في هذا البيت، ويزعم أنّ العرب لا تقول إلّا «إيهٍ» بالتنوين. وجميعُ البصريين صوّبوا ذا الرمّة، وقسموا «إيه» إلى معرفة ونكرة، فالمعرفة: «إيهِ» بلا تنوين، والنكرةُ: «إيهٍ» منوّنًا، وقالوا: خَفِيَ هذا الموضعُ على من عابه. والقولُ فيه أنّ الأصمعيّ أنكره من جهة الاستعمال، والنحويّون أجازوه قياسًا، ولا خلافَ بينهم في قلةِ استعماله.

ومن ذلك «صَهْ» من غير تنوين معرفةً، و«صَهٍ» منوّنًا نكرةٌ، ومثله «مَهْ»، و«مَهٍ»، فـ«مَهْ» في المعرفة، ومعناه الكَفّ، و«مَهٍ» في النكرة، ومعناه: كَفًّا. وكذلك إذا قلت في حكايةِ صوت الغُراب: «غاقِ»، و«غاقٍ»، إذا نوّنت، كان نكرةً، ومعناه: بُعْدًا بُعْدًا، أو فِراقًا فِراقًا؛ لأنّ صوت الغراب يُؤذن بالفراق والبُعْدِ عندهم، ولذلك سمّوه غراب البَيْن. وكأنّهم فهموا ذلك من لفظه، إذ كان الغُراب من الغُرْبة والاغترابِ. وإذا أريد به المعرفةُ، تُرك منه التنوين، نحو: «غاقِ غاقِ».

ومن ذلك «أُفِّ»، و«أُفٍّ» وقد تقدّم الكلام فيه. فالتنوين الذي يدخل في هذه الأصوات إنّما يفرق بين المعرفة والنكرة، ولا يكون في معرفةٍ ألبتّةَ، ولا يكون إلّا تابعًا لحركات البناء، وليس كتنوين «زيد» و«عمرو» الذي يكون بعد حركات الإعراب في المعرفة والنكرة.

= بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**من مال**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أثمر». «**ومن ولد**»: الواو: حرف عطف، و«من ولد»: جار ومجرور معطوفان على «من مال».
وجملة «امهل مهلاً»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «فداءٍ لك الأقوام»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أثمّر»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه أنّ «فداءِ» اسم فعل أمر، كما لاحظنا، منقول عن المصدر مبني على الكسر، ونوّن للتنكير.

(١) تقدم بالرقم ٥٢١.

وأمّا الثاني، وهو ما لا يُستعمل إلّا معرفة، فنحو: «بَلْهَ» بمعنى «دَعْ»، و«آمِينَ» بمعنى «استجِبْ»، لم يُسمَع في واحد منهما التنوينُ، وقد تقدّم ذكرهما.

وأمّا الضرب الثالث، وهو ما لا يُستعمل إلّا نكرة منوّنًا، فنحو «إيهًا» في الكَفّ، فإنّها لم تَرِد إلّا منوّنة نكرةً، وفُتحت للفرق بينها وبين «إيهِ» التي بمعنى الاستزادة، يقال: «إيهِ» أي: زِدْ من حديثك أو عَمَلِك، و«إيهًا» إذا استكففتَه عن ذلك. قال حاتم [من البسيط]:

٥٩٣ـ إيـهَ فِـداءٍ لَـكُـمْ أُمّـي ومـا وَلَـدَتْ حاموا على مَجْدكم واكْفوا مَنِ اتَّكَلا

وقال أبو بكر بن السَّريّ: يقال: «إيهَ» في الكفّ و«إيهًا» بالتعريف والتنكير. قال: ومن ينوّن إذا فتح فكثيرٌ، والقليلُ من يفتح ولا يُنوِّن، ومن ذلك «وَيْهًا» بمعنى الإغراء بالشيء والاستحثاث عليه. قال الكُمَيْت [من المتقارب]:

٥٩٤ـ وجـاءَتْ حَـوادِثُ فـي مِـثْـلِـهـا يُـقـالُ لِـمِـثْـلِـيَ: وَيْـهًـا فُـلُ

---

٥٩٣ ـ **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص١٩٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٥ (أيه)، ٥٦٣ (ويه).

المعنى: لتقوموا بواجبكم تجاه أقوامكم، فتلدافعوا عن أمجادكم، ولترعوا من اعتمد عليكم.

الإعراب: «**إيهَ**»: اسم فعل أمر بمعنى زيدوا من حديثكم، فاعله مستتر وجوبًا تقديره أنتم. «**فداءٍ**»: اسم مبني على الكسر في محل رفع خبر مقدم. «**لكم**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (فداء). «**أمي**»: مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. «**وما**»: الواو: حرف عطف، «ما»: اسم موصول معطوف على «أمي» محله الرفع. «**ولدت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: «هي». «**حاموا**»: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل، والألف: للتفريق. «**على مجدكم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حاموا»، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «**واكفوا**»: الواو: حرف عطف، «اكفوا»: مثل «حاموا». «**من**»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**اتكلا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو.

وجملة «إيهَ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فداء لكم أمي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ولدت»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «حاموا»، وعطف عليها جملة «اكفوا»، أما جملة «اتكل»: فصلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أن «إيه» اسم فعل معناه «تحدّث»، أو «زيدوا من حديثكم».

٥٩٤ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ٣٠؛ وتذكرة النحاة ص٦٥٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٢٤ (فلن).

شرح المفردات: فُلُ: يا فلان.

الإعراب: «**وجاءت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «جاءت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «**حوادث**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**في مثلها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جاءت»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**يقال**»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**لمثلي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يقال»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ويهًا**»: اسم فعل أمر بمعنى: استعجل، وفاعله ضمير=

وقال الآخر [من الرجز]:

٥٩٥ ـ وَهْوَ إذا قِيلَ لَهُ وَيْهًا كُلْ فَإِنَّهُ مُواشِكٌ مُسْتَعْجِلْ
وَهْوَ إذا قِيلَ لَهُ وَيْهًا فُلْ فَإِنَّهُ أَحْرِ بِهِ أنْ يَنْكِلْ

يريد: يا فلانُ، وهو صوتٌ سُمّي به الفعل، ومسمّاه «أَسْرِعْ»، و«عَجِّلْ» وهو مبنيّ لذلك، وفُتح لثقل الكسر بعد الياء، ولم يأت عنهم إلّا منكورًا. وقالوا: «وَاهًا له ما أَطْيَبَهُ!» للتعجّبِ من طِيبِ الشيء وحُسْنِه، وهو اسمٌ لـ«أُعْجَبُ»، قال أبو النَّجم [من الرجز]:

= مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «فل»: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء.
وجملة «جاءت»: بحسب الواو. وجملة «يقال»: في محلّ رفع صفة لـ«حوادث». وجملة «ويهًا»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «فل» استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «ويهًا فل» حيث جاء بـ«ويهًا» منونة بالفتح للحث والإغراء بالشيء.

٥٩٥ ـ **التخريج**: لم أقع عليهم فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «**وهو**»: الواو: بحسب ما قبلها، «هو»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**قيل**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**له**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قيل». «**ويهًا**»: اسم فعل أمر بمعنى «استعجل» مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**كل**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**فإنه**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «إنّ». «**مواشك**»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة. «**مستعجل**»: خبر ثان مرفوع بالضمّة، وسكّن للوزن. «**وهو**»: الواو: حرف عطف، «هو»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**إذا قيل له ويهًا**»: تعرب إعراب أمثالها في البيت السابق. «**فل**»: منادى مرخّم من «فلان» مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء، وسُكّن لضرورة القافية. «**فإنه**»: الفاء رابطة لجواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء اسمها. «**أحرِ**»: فعل ماضٍ على صورة الأمر مبني على حذف حرف العلّة من آخره. «**به**»: الباء حرف جرّ زائد، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل «أحرِ». «**أن**»: حرف مصدرية ونصب. «**ينكل**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وسُكّن لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن ينكل» في محل نصب تمييز.
وجملة «هو إذا قيل له»: حسب الواو. وجملة «إذا قيل فإنه»: في محلّ رفع خبر «هو». وجملة «قيل»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ويهًا»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «كل»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «فإنه مواشك»: جواب شرط غير جازم لا محلّ له من الإعراب. وجملة «هو إذا قيل له»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا قيل فإنه»: في محلّ رفع خبر المبتدأ (هو). وجملة «قيل»: في محلّ جرّ مضاف إليه، وجملة «ويهًا»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة النداء (يا فلان): استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فإنه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أحرِ به»: في محلّ رفع خبر «إنّ».
والشاهد فيه قوله: «ويهًا» حيث جاء بها اسمًا لفعل أمر بمعنى «أسرع»، أو «عجّل»، أو «استعجل».

٥٩٦ـ وَاهًا لِرَيَّى ثُمَّ واهًا واهًا ... يا لَيْتَ عَيْنَيْهَا لنا وفاها
بِثَمَنٍ نُرْضِي به أَبَاها

وهو من الأسماء التي لم تُستعمل إلّا منكورةً منوَّنةً، والعلّةُ في بنائه وفَتْحِه كالعلّة في «وَيْهًا».

ومن ذلك قولهم: «فداءٍ لك فلانٌ» بالكسر والتنوين. أنشد أبو زيد [من الرجز]:

٥٩٧ـ إيهًا فِداءٍ لك يا فَضالَهْ ... أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهالَهْ

---

٥٩٦ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في لسان العرب ١٣/٥٦٣، ٥٦٤ (ويه)؛ وتاج العروس ١٠/٤٠١ (جرر).

الإعراب: «**واهًا**»: اسم فعل مضارع بمعنى (أعجبُ) مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: أنا. «**لربّى**»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر، متعلّقان بـ(واهًا). «**ثم**»: حرف عطف. «**واها**»: اسم فعل أمر معطوف على سابقه. «**واها**»: توكيد لفظي لسابقتها. «**يا**»: حرف تنبيه. «**ليت**»: حرف مشبّه بالفعل. «**عينيها**»: اسم (ليت) منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف لـ(ليت). «**وفاها**»: الواو: حرف عطف، «فا»: اسم معطوف على (عينيها) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**بثمن**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر (ليت) المحذوف. «**نرضي**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «**به**»: جار ومجرور متعلّقان بـ(نرضي). «**أباها**»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «واها لربّى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «واهًا واها»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليت عيناها لنا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نرضي أباها»: في محلّ جرّ صفة للثمن.

والشاهد فيه قوله: «**واهًا**» حيث جاء به اسم فعل مضارع للتعجّب من طيب الشيء وحُسْنِه.

٥٩٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٨؛ وسر صناعة الإعراب ص٨١؛ ولسان العرب ١١/٧١١ (هول)، ١٣/٥٦٣ (ويه)، ١٤/٢٣٣ (خظا)، ١٥/١٥٠ (فدى)؛ ونوادر أبي زيد ص١٣؛ والخزانة ٦/١٨٢.

اللغة: إيهًا: اسم فعل أمر يفيد الكفّ. أجِرّه الرمح: اطعنه به في فمه. ولا تُهالَهْ: أصله: ولا تُهَل مبني للمجهول من هاله الشيء يهوله إذا أفزَعه.

المعنى: يا فضال فداؤك نفسي أقبل على خصمك واطعنه بالرمح في فمه ولا تخف.

الإعراب: «**إيهًا**»: اسم فعل أمر بمعنى: اكفُف، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**فداء**»: اسم مبني على الكسر في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مرفوع. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر، والتقدير: فِداءٌ لك نفسي. «**يا**»: حرف نداء. «**فضالة**»: منادى مفرد علم مبني على الضم محله النصب، وسكن للقافية. «**أجِرّه**»: فعل أمر مبني على السكون وحرّك بالفتح لالتقاء الساكنين، والهاء: مفعول به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**الرمحَ**»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، =

فهو مبنيّ على الكسر. وإنّما بُني لوقوعه موقعَ ما أصلُه البناء، وهو فعلُ الأمر؛ لأنّهم يريدون به الدعاء، والدعاءُ حقُّه أن يكون على لفظ الأمر. وما جاء منه بلفظ الخبر نحو «رَحِمَهُ اللَّهُ»، و«سَلَّمَهُ اللَّهُ»، فتوسُّعٌ ومبالغةٌ على معنى حصول ذلك واستقراره، والمرادُ: لِيَفْدِكَ، وهو في البناء كـ«نَزالِ» و«مَناعِ»، وكُسر لالتقاء الساكنين، على أصلِ ما يقتضيه التقاء الساكنين. والتنوينُ فيه للتنكير على نحوه في «إيهٍ»، ولم يُسمع عنهم إلّا منوّنًا، وذلك لأنّه ليس له متعلّقٌ يحتمل التعريفَ كما لنظائره فيما ذكرنا، فيجري مجرى ما وقع موقعَه من الفعل. ويُروى: «فداءٌ لك» بالرفع، و«فِدًى لك»، بالقصر. أمّا وجهُ الرفع، فعلى أنّه خبرٌ مقدَّمٌ على المبتدأ، وهو فلانٌ. وأمّا القصرُ، فيحتمل أمرَيْن: أحدهما أن يكون في موضع رفع، كما قالوا: «فداءٌ لك»، فرفعوا، ويجوز أن يكون في موضع بناء إلّا أنّه ثبتت الألفُ، وإن كان في موضع سكون؛ لأنّ الألف الواقعة قبل الممدود لا تقع قبل المقصور، لكنّه ثبتت فيه الألفُ كما ثبتت في «مَتَى»، وليست الألفُ في «فدى لك» على هذا كالتي في «عَلاً» من قوله [من الرجز]:

٥٩٨ـ فَـهْـيَ تَـنُـوشُ الـحَـوْضَ نَـوْشًـا مِـن عَـلَا

= «لا»: ناهية جازمة. «تُهالَه»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«لا» الناهية الجازمة، وكان يجب أن يقول: ولا تُهَلْه، بسكون اللام، وحذف الألف لالتقاء الساكنين ولكن أثبت الألف، وفتح اللام على أحد وجهين: أولهما أنّه أراد نون التوكيد الخفيفة ثم حذفها، فيكون فتح اللام علامة بناء ويكون الفعل مبنيًا على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ومحله الجزم، وثاني الوجهين هو أن يكون تخلص من التقاء الساكنين الناجم عن اجتماع الألف، وسكون الجزم بتحريك الساكن الثاني بالفتح، لا بحذف الساكن الأول، وهذا لا شك شاذ، واستحبّ الفتحة في التحريك لمناسبتها الألف، ولأنها الحركة الخفيفة المستحبة، والهاء الثانية في (تهالَه) هي هاء السكت، ونائب الفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «إيهًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فداء لك»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا فَضالة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «أجرِه»، وعطف عليها جملة «لا تهالَه».

والشاهد فيه قوله: «فداءِ لك» حيث جعله مبنيًا على الكسر في محلّ رفع.

٥٩٨ـ **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث في خزانة الأدب ٩/ ٤٣٧، ٤٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٧؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٢ (نوش)؛ ولأبي النجم العجلي في لسان العرب ١٥/ ٨٤ (علا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٠٣؛ وأسرار العربية ص١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٤؛ وإصلاح المنطق ص٤٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٥؛ ورصف المباني ص٣٧١؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٦٥٦؛ والمنصف ١/ ١٢٤.

اللغة: النوش: التناول.

المعنى: وصف إبلاً وردت ماء الحوض، فتناولته تناولاً من فوق مستغنية بذلك عن المبالغة فيه، يسقيها أهلها على قدر المسافة التي ينوُونَ قطعها.

الإعراب: «فهيَ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هي»: ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «تنوشُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هي. «الحوضَ»: مفعول به. «نوشًا»: مفعول مطلق منصوب. «من علا»: جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تنوش). =

لأنّ هذه في موضعِ حركة، وهي ضمّةٌ، وتلك في موضع سكون، فأمّا قوله [من البسيط]:

مَهْلاً فِداءٍ لكَ الأقوامُ كُلُّهُمُ ... وما أُثَمِّرُ من مالٍ ومن وَلَدِ[1]

فالبيت للنابغة، و«الأقوامُ» رفع، لأنّه فاعلُ «فداء»، لأنّه في معنى: ليَفْدِكَ الأقوامُ، ويروى بالرفع على الابتداء والخبر، وبالنصب على المصدر، ذكره النَّحّاسُ، فاعرفه.

فصل
[أسماء الأفعال المُتَّصِلة بكاف الخطاب]

قال صاحب الكتاب: **ومن أسماء الفعل «دُونَكَ زيدًا»، أي: خُذْه، و«عِنْدَكَ عمرًا»، و«حَذَرَكَ بَكرًا»، و«حِذارَكَ»، و«مَكانَكَ»، و«بَعْدَكَ»، إذا قلتَ: تأَخَّرْ، أو حذرتَه شيئًا خَلْفَه، و«فَرْطَكَ»، و«أَمامَكَ»، إذا حذرتَه من بين يدَيْه شيئًا، أو أمرتَه أن يتقدّم، و«وَراءَكَ»، أي: انظُرْ إلى خَلْفِك إذا بصّرتَه شيئًا.**

* * *

قال الشارح: قد سمّوا الأفعال بأسماء مضافةٍ ظروفِ أمْكِنَةٍ وغيرِها، وقد قصره بعضُهم على السَّماع، ولا يستعمل إلّا ما ورد عن العرب من ذلك، ولا يَقيسه. وقد أجاز الكسائيُّ الإغراء بجميع حروف الصفات. ويريد أهلُ الكوفة بحروف الصفات حروفَ الجرّ، لإجراء حروف الجرّ مُجرى الظروف. والمذهبُ الأوّلُ، وعليه الأكثرُ؛ وذلك لقلّة ما جاء منه عنهم، فمن ذلك قالوا: «دُونَكَ زيدًا»، أي: خُذْهُ من تحتٍ، و«عندك عمرًا»، أي: الْزَمْه من قُرْبٍ، وقالوا: «مكانَكَ» بمعنى «اُثْبُتْ». قال الله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾[2]، فأكّد الضمير في مكانكم حيث عطف عليه «الشركاء»، فهو كقولك: «اثبتوا أنتم وشركاؤكم».

وقالوا: «بَعْدَكَ»، و«وَراءَكَ» إذا قلت له: تأَخَّرْ، وحذّرتَه شيئًا من خَلْفه، وقالوا: «فَرَطَكَ»، و«أمامَك» إذا حذّرتَه من بين يدَيْه شيئًا؛ فهذه كلُّها ظروفٌ أُنيبت عن فعل الأمر، فهي في مذهب **الفعل** لذلك. والذي يدلّ على ذلك قوله [من الوافر]:

٥٩٩ـ وقَوْلِي كُلَّما جَشَأَتْ وجاشَتْ ... مَكانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحي

= وجملة «هي تنوش»: بحسب الفاء. وجملة «تنوش»: خبر للمبتدأ (هي) محلُّها الرفع.
والشاهد فيه قوله: «من علا»، والاستدلال به على أنَّ قولهم: من عَلُ محذوف اللام، فإذا صُغِّر، وقد سُمّي به، قيل: عُلَيّ.

(١) تقدم بالرقم ٥٩٢. (٢) يونس: ٢٨.

٥٩٩ ـ **التخريج:** البيت لعمرو بن الإطنابة في إنباه الرواة ٣/ ٢٨١؛ وحماسة البحتري ص٩؛ والحيوان ٦/ ٤٢٥؛ وجمهرة اللغة ص١٠٩٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨؛ والدرر ٤/ ٨٤؛ وديوان المعاني ١/ ١١٤؛ وسمط اللآلي ص٥٧٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص٥٤٦؛ ومجالس=

فجوابه بالجزم دليلٌ على أنه في مذهب الأمر، كأنّه قال: «اثْبُتي تحمدي، أو تستريحي». ومن ذلك ما حكاه الفرّاء من قول بعض العرب: «مكانَكَنِي» لمّا وضعه موضعَ «أَنظِرْني»، ألحقه النون المزيدةَ لسلامة الفعل من الكسر، نحو: «خُذْني» و«أَنظِرْني». وهذه مبالغةٌ في إجراء هذه الظروف مُجرى الفعل، ولكونِ هذه الظروف في مذهب الفعل ونائبةً عنه، لم تكن معمولةً لغيرها، ولا الحركةُ فيها بحركةِ إعراب، وإنّما هي حركةُ بناء مَحْكيّةٌ جائيّةٌ بعد النقل على ما كانت عليه قبله، إلّا أنّها لمّا لم تكن بعاملٍ، كانت بناءً، ويجوز أن لا تكون حكايةً، وإنّما هي بناءٌ؛ لأنّه لمّا سُمّي به في حالِ إضافته، صار كالاسم الواحد، وصار الأوّلُ كالصدر للثاني، ففتُح الأوّل كفتح «حَضْرَمَوْتَ»، وليست الفتحة فيه الفتحة التي كانت له في حال إعرابه.

وأمّا الكاف في «عندك»، و«دونك» ونحوهما من الظروف المسمَّى بها الأفعالُ، فإنّها أسماءٌ مخفوضةُ الموضع؛ لأنّها قبل التسمية بها كانت أسماء مخفوضة، لا محالةَ. والتسميةُ وقعتْ بها، فكانت باقيةً على اسميّتها، إذ التسميةُ لا تُحيلها. ألا ترى أنّ نحو «تَأَبَّطَ شرًّا» لمّا وقعتِ التسميةُ بالجملة، حُكيتْ، وكان الاسمُ الثاني منصوبًا كحاله قبل التسمية.

وذكر ابن بابْشاذ أنّ الكاف في هذه الأسماء حرفُ خطاب على حدّها في «رُوَيْدَكَ»، و«ذلِكَ» و«النَّجاءَكَ». واحتجّ بأنّها أسماء أفعالٍ، وأسماء الأفعال في مذهب الفعل، فلا تضاف. هذا معنى كلامه، والمذهبُ الأوّل؛ لأنّ التسمية في «دونك»، و«عندك»

= ثعلب ص٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٩؛ وشرح قطر الندى ص١١٧؛ ولسان العرب ١/ ٤٨ (جشأ)؛ والمقرب ١/ ٢٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣.

اللغة المعنى: جشأت: غلت واضطربت. مكانكِ: اثبتي ولا تتوري.

يتحدّث الشاعر عن عفته وبلائه في الحروب، والثبات في المكاره والسيطرة على ثورة النفس، وتحصين العرض عن كلّ ما يشينه.

الإعراب: «**وقولي**»: الواو: حرف عطف. قولي: معطوف على «أخذي» في بيت سابق، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**كلّما**»: «كلّ»: ظرف متعلق بـ«جشأت»، وهو مضاف، و«ما»: مصدرية زمانية، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جز بالإضافة. «**جشأت**»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. «**وجاشت**»: الواو: حرف عطف، **جاشت**: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. «**مكانك**»: اسم فعل أمر بمعنى «قفي»، والفاعل: أنتِ. «**تحمدي**»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأنّه جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة. والياء: فاعل. «**أو**»: حرف عطف. «تستريحي»: فعل مضارع مجزوم عطفًا على الفعل «تحمدي».

وجملة «جشأت» الفعليّة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «جاشت» الفعليّة: معطوفة على «جشأت». وجملة «مكانكِ»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «تحمدي»: جواب شرط لأداة شرط مقدرة، والتقدير: «إنْ تثبتي تحمدي». وجملة «تستريحي»: معطوفة على جملة «تحمدي».

والشاهد فيه قوله: «مكانك» حيث جعل الظرف «مكان» ينوب عن فعل الأمر، وجزم «تحمدي وتستريحي» دليل على أنه في مذهب الأمر.

ونحوهما، وقعت بالمضاف، والمضاف إليه، كما وقعت بالجملة في نحو: «تأبّط شرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُه». والتسميةُ في «رُوَيْدَكَ» وقعت بالاسم الأوّل وحدَه، بدليلِ أنه يقع بعده الظاهرُ، فتقول: «رُوَيْدَ زيدًا»، وليس كذلك هذه الظروفُ.

فأمّا «حَذَرَكَ»، و«حِذارَكَ»، فلا أراه من هذا الباب، وإنّما هو من مصادر مضافةٍ إلى ما بعدها، فهي من بابِ «عَمْرَكَ اللّهَ»، و«قَعْدَكَ اللّهَ»، وإنّما أوردها هٰهنا؛ لأنَّ فيها تحذيرًا كالتحذير في «وراءَكَ»، «وأمامَكَ»، ونحوهما، فاعرفه.

فصل
[أسماء الأصوات]

قال صاحب الكتاب: ومن الأصوات قولُ المتندِّم والمتعجِّب: «وَيْ» يقول: «وَيْ ما أَغْفَلَه!» ويقال: «وَيْ لُمِّه». ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[1] و«ضَرَبَه فما قال: حَسِّ، ولا بَسِّ»، و«مِضِّ»: أن يتمطّق بشَفَتَيْه عند رَدِّ المحتاج. قال [من الرجز]:

٦٠٠ـ سألتُها الوَصْلَ فقالتْ مِضِّ

وفي أمثالهم: «إنّ في مِضِّ لَمَطْمَعًا»[2]، و«بَخٍّ» عند الإعجاب، و«أَخٍّ» عند التكرُّه. قال العَجّاج [من الرجز]:

٦٠١ـ وصارَ وَصْلُ الغانياتِ أَخًّا

ورُوي: «كَخًّا». و«هَلًا» زَجْرٌ للخَيل، و«عَدَسْ» للبَغل، وبه سُمّي، و«هَيْدَ»، بفتح

---

(١) القصص: ٨٢.

٦٠٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الدرر ٥/٣٠٩؛ ولسان العرب ٧/٢٣٩ (مضض)؛ وهمع الهوامع ٢/١٠٧؛ وتاج العروس ١٩/٦١ (مضض)؛ وتهذيب اللغة ١١/٤٨٣.

الإعراب: «**سألتها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «**الوصل**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. «**فقالت**»: الفاء: عاطفة، و«قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها من الإعراب. «**مِضّ**»: اسم صوت مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

وجملة «سألتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قالت»: معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مِضّ» حيث جاء اسم صوت بمعنى «لا».

(٢) ورد المثل في جمهرة اللغة ص١٤٨؛ وزهر الأكم ١/١٣٠؛ ولسان العرب ٧/٢٣٣ (مضض)؛ ومجمع الأمثال ١/٥١؛ والمستقصى ١/٤١٣.

وأصل المثل أن يسأل الرجلُ الرجلَ الحاجة فيعوّج شفتيه، فكأنّه يطمعه فيها.

٦٠١ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٨٠؛ وخزانة الأدب ٦/٤٢٦، ٤٢٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/٣ (أضخ)؛ ومجالس ثعلب ٢/٤٥١.

الهاء وكسرها للإبل، و«هادَ»، و«هادِ»، مثله، ويقال: «أتاهم فما قالوا له: هَيَدَ ما لكَ» إذا لم يسألوه عن حاله، و«جَهْ»، و«دَهْ» مثلُه، ومنه: «إلّا دِهِ فلا دِهِ»[1]، و«حَوْبِ»[2]، و«حايِ»[3]، و«عايْ»[4] مثله، و«سَغْ» حثٌّ للإبل، و«جَوْتَ» دعاءٌ لها إلى الشُّرب. وأنشد قوله [من الطويل]:

٦٠٢ ـ دَعاهُنَّ رِدْفِي فارْعَوَيْنَ لِصَوْتِهِ كما رُعْتَ بالجَوْتَ الظِّماءَ الصَّوادِيَا

= **اللغة**: أخ: كلمة تُقال عند التأوه. والغانيات: جمع غانية، وهي الجميلة المستغنية بجمالها الطبيعي عن الزينة والحلي.

المعنى: لقد طعن في السن، فصار شيخًا، وصار وصلُ الغانيات الحسان تأوّه وتوجُّع.

الإعراب: «**وصار**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«صار»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**وصلُ**»: اسم «صار» مرفوع، وهو مضاف. «**الغانيات**»: مضاف إليه مجرور. «**أخًا**»: خبر «صار» منصوب بالفتحة.

والشاهد فيه: قوله: «أخًا» حيث جاء به اسم صوت يُقال عند التكرُّه.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٩٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٨٣، ٣٩٢ ـ ٣٩٧؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٤؛ وفصل المقال ص٣٤٨؛ وكتاب الأمثال ص٢٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٣ (قول)، ١٣/ ٤٩١ (دهده)، ١٤/ ٢٧٦ (دها)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٥؛ والمستقصى ١/ ٣٧٤.

يضرب مثلاً للرجل يطلب شيئًا، فإذا مُنِعَهُ طلب غيره. وقيل: معناه: إن لم يكن ذلك الآن لم يكن قطّ. و«ده» تُقرأ بتسكين الهاء وكسرها بلا تنوين، وكسرها مع التنوين.

(٢) بفتح الباء وكسرها وضمها.

(٣) بتسكين الياء وكسرها. (٤) بتسكين الياء وكسرها.

٦٠٢ ـ **التخريج**: البيت لعويف القوافي في خزانة الأدب ٦/ ٣٨١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٠٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣١٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٨٨.

اللغة: الردف: الرديف. ارعوين: وجعنَ عن غيّهنّ. جوت: صوت تُدعى به الإبل للماء. الظماء: العطشى. الصوادي: الشديدة العطش.

المعنى: دعا رديفي النسوة، فارعوين لصوته ورجعن إليه كما لو دعوت إلى الشرب الإبل العطشى فالتففن عليه.

الإعراب: «**دعاهنّ**»: فعل ماض، و«هنّ»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**ردفي**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**فارعوين**»: الفاء: حرف عطف، و«ارعوين»: فعل ماض، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**لصوته**»: جار ومجرور متعلقان بـ «ارعوين»، و«صوت» مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**كما**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبنيّ على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، و«ما»: حرف مصدريّ. «**رعت**»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «ما رعت» في محل جرّ بالإضافة. «**بالجوت**»: جار ومجرور متعلقان بـ «رعت». «**الظماء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الصواديا**»: نعت منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة «دعاهنّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فارعوين»: معطوفة على جملة «دعاهنّ» لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بالجوت» حيث أدخل «أل» التعريف على اسم الصوت.

بالفتح مَحْكيًا مع الألف واللام، و«جئ» مثله، و«حَلْ» زجرٌ للناقة، و«حَبْ» من قولهم للجَمَل: «حَبْ لا مَشَيتَ»، و«هِدَعْ» تسكينٌ لصغارِ الإبل، و«دَوْه» دعاء للرُّبَع، و«نَخَّ» مشدَّدةً ومخفَّفةً صوتٌ عند إناخةِ البعير، و«هِيخ» و«إيخ» مثلُه، و«هُسْ»، و«هِجْ»، و«فاعِ» زجرٌ للغَنَم، و«بُسْ» دعاء لها، و«هَج»، و«هَجَا» خَسْءٌ للكلب. قال [من الكامل]:

٦٠٣ـ سَفَرَتْ فقُلْتُ لها هَجِ فتَبَرْقَعَتْ فذكرتُ حينَ تبرقعتْ ضَبَّارَا

و«هِيج» يُصوِّت به الحادي، و«حَجْ»، و«عَهْ»، و«عِيزَ» زجر للضَّأن، و«ثِيءْ» دعاء للتَّيس عند السِّفاد، و«دَخْ» صِياح بالدَّجاج، و«سَأْ» و«تُشُؤْ» دعاء للحمار إلى الشُّرب، وفي مَثَلٍ: «إذا وقف الحمارُ على الرَّدْهَة فلا تَقُلْ له: «سَأْ»[1]، و«جاهِ» زجر للسَّبُع، و«قُوسْ» دعاء للكلب، و«طِيخ» حكايةُ صوتِ الضاحك، و«عيطْ» صوتُ الفِتْيان، إذا تصايحوا في اللَّعب، و«شِيب» صوتُ مَشافِرِ الإبل عند الشُّرب، و«ماء» حكايةُ بُغام[2] الظَّبْية، و«غاقِ» حكاية صوت الغُراب، و«طاقِ» حكاية صوت الضَّرْب، «وطَقْ» حكاية صوت وَقْع الحِجارة بعضِها ببعض، «وقَبْ» حكاية وقع السيف.

* * *

قال الشارح: إنّما قال: «ومن الأصوات»؛ لأنّ أسماء الأفعال والأصوات متواخيةٌ؛ لأنّها مزجورٌ بها، كما أنّ الأصوات كذلك. واعلم أنّ الأصوات كلّها مبنيّةٌ محكيّةٌ؛ لأنّ

---

٦٠٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٦٥٨؛ والحيوان ١/ ٢٥٩، ٢/ ٢١؛ ولسان العرب ٢/ ٣٨٧ (هجج)، ٤/ ٤٨١ (صبر)، ٥/ ٢٤٩ (هبر). وسينسبه الشارح للحارث بن الخزرج.

اللغة: سفرت: كشفت البرقع عن وجهها. هج: صوت يزجر به الكلب. ضبار: اسم كلب.

المعنى: سفرت تلك المرأة عن وجهها، فزجرها الشاعر بما يُزجر به الكلب، فتبرقعت، فتذكَّر الشاعر حينئذ ذلك الكلب لتشابه صورتيهما.

الإعراب: سفرتْ: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. «**فقلت**»: حرف عطف، وفعل ماض، والتاء: فاعل. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بـ «قلت»: «**هج**»: اسم مبني في محل نصب مفعول القول. «**فتبرقعت**»: حرف عطف، وفعل ماض، وتاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**فذكرتُ**»: حرف عطف، وفعل ماض، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**حين**»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «ذكرت». «**تبرقعت**»: فعل ماض والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**ضبارا**»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «سفرت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت»: معطوفة على جملة «سفرت» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تبرقعت»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذكرت»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبرقعت»: في محل جز بالإضافة.

والشاهد فيه مجيء «هج» اسم صوت لزجر الكلب.

(١) ورد المثل في فصل المقال ص٢٧؛ وكتاب الأمثال ص٤٢؛ والمستقصى ١/ ١٢٩.

المعنى: إذا أريتَ الرجل رشدَه، فلا تُلحّ عليه، فإنّ الإلحاح في النصيحة يهجم بك إلى الظِّنَّة.

(٢) بغام الظبية: صوتها. (لسان العرب ١٢/ ٥١ (بغم)).

الصوت ليس فيه معنًى، فجرى مجرى بعض حروف الاسم. وبعضُ حروف الاسم مبنيٌّ، فمن ذلك قولهم: «وَيْ» في حالِ النَّدَم والإعجاب بالشيء، وهو اسم سُمّي به الفعل في حال الخبر، كأنّه اسمُ «أَعْجَبُ» أو «أَتَنَدَّمُ»، وهو مبنيٌ؛ لأنّه صوتٌ سُمّي به. ولم يلتقِ في آخِره ساكنان، فيجبُ لذلك التحريكُ، فبقي على سكونه، وقالوا: «وَيْ لُمِّهِ» والمراد: لأُمِّهِ، فحذفوا الهمزة تخفيفًا كما قالوا: «أَيْشَ» والمراد «أيُّ شيء»، فحذفوا تخفيفًا.

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[1]، فذهب الخليل وسيبويه[2] إلى أنّ «وَيْ» منفصلةٌ، معناها: «أَعْجَبُ»، ثمّ ابتدأ «كأنّه لا يفلح الكافرون»، و«كأنّ» هٰهنا لا يراد به التشبيهُ، بل القطعُ واليَقِينُ، وعليه بيتُ الكتاب [من الخفيف]:

٦٠٤ـ وَيْ كَأَنْ مَن يَكُنْ لـه نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ومَن يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

---

(١) القصص: ٨٢. (٢) الكتاب ٢/ ١٥٥.

٦٠٤ ـ **التخريج**: البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٦/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠؛ والدرر ٥/ ٣٠٥؛ وذيل سمط اللآلي ص١٠٣؛ والكتاب ٢/ ١٥٥؛ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ١٧/ ٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩٠ (وا)، ١٥/ ٤١٨ (ويا)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٣٥٣؛ والخصائص ٣/ ٤١، ١٦٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٨٩؛ والمحتسب ٢/ ١٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٦.

اللغة: وي: اسم فعل بمعنى أعجب. نشب: المال الثابت كالضياع، وقد يطلق على المال جميعًا. عيش ضر: الضر بفتح الضاد: هو كل مصيبة وضرر، وبالضم خاص بما في النفس كمرض وهزال.

المعنى: أعجب من المقادير ومن الناس، لأن من له مال يحبه الناس، ومن يفتقر ويذهب ماله أو يقلّ ماله، يعش عيشة ذلّ وعذاب وهوان، ويبتعد عنه الناس.

الإعراب: «**وي**»: اسم فعل مضارع مبني على السكون بمعنى أعجب، فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل مخفف من «**كأنّ**»، واسمها ضمير الشأن المحذوف والتقدير: كأنه. «**من**»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**يكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب خبر يكن مقدم. «**نشب**»: اسم يكن مرفوع بالضمة. «**يحبب**»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأنه جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «**ومن**»: الواو: حرف عطف، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. «**يفتقر**»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو. «**يعش**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو. «**عيش**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «ضر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «وي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**كأن** من يكن له نشب يحبب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «من يكن له نشب يحبب»: خبر «**كأن**» محلها الرفع، وجملة «يكن له نشب»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يحبب»: جواب شرط جازم لم يقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي الشرط وجوابه (يكن له نشب يحبب) خبر للمبتدأ (من) محلّه الرفع. وجملة «من يفتقر يعش»: معطوفة على جملة «من يكن له نشب يحبب»، وإعراب سائر التركيب الشرطي كإعرابه في التركيب الشرطي المعطوف عليه.

والشاهد فيه قوله: «وي» حيث وقعت اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ورفعت ضميرًا مستترًا.

لم يُرِد هٰهنا التشبيه، بل اليقين. وممّا لا يكون فيه «كَأَنَّ» إلّا عاريةً من معنى التشبيه قوله [من البسيط]:

٦٠٥- كأنني حِينَ أُمْسِي لا تُكَلِّمُني   مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي ما ليس مَوْجُودَا

أي: أنا حين أمسي هذه حالي. وذهب أبو الحسن إلى أنه «وَيْكَ» مفصولة من «أنَّهُ»، وكان يعقوبُ يقف على «وَيْكَ» ثمّ يبتدىء: «أَنَّهُ لا يفلح الكافرون»، كأنّه أراد بذلك الإعلام بأنّ الكاف من جملةِ «وَيْ»، وليست التي في صدرِ «كأنّ» إنّما هي «وَيْ» على ما ذكرنا أضيف إليها الكافُ للخطاب على حدّها في «ذٰلِكَ»، و«أُولٰئك»، ويُؤيّد ذلك قول عَنْتَرَةَ [من الكامل]:

٦٠٦- ولقد شَفَى نَفْسِي وأَبْرَأَ سُقْمَهَا   قَوْلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

---

٦٠٥ - **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣٢٠؛ والجنى الداني ص٥٧١؛ والخصائص ٣/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٨؛ وليزيد بن الحكم الثقفي في لسان العرب ٣/ ٣١٨ (عود)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٧؛ والمحتسب ٢/ ١٥٥.

اللغة: متيم: العاشق الذي استبدّ به هواه، وتيم الله: عبد الله.

المعنى: عندما يمر يوم لا تكلمني فيه محبوبتي أصبح كالعبد الذي يشتهي ما ليس يحصل عليه، وذلك من شدة الحب ومن شدة وجدي بها.

الإعراب: «**كأنني**»: «كأن»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم كأن. «**حين**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«كأن» لما فيه من معنى التشبيه، وبـ«متيم» عند من جعل «كأن» معناها التحقيق عارية عن التشبيه. «**أمسي**»: فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**لا تكلمني**»: «لا»: نافية، «تكلم»: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**متيم**»: خبر كأن مرفوع بالضمة. «**يشتهي**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**ما**»: اسم موصول في محل نصب مفعول به. «**ليس**»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «**موجودًا**»: خبر ليس منصوب بالفتحة.

جملة «كأنني متيم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمسي وخبرها..»: في محل جر بالإضافة. وجملة «لا تكلمني»: في محل نصب خبر أمسي. وجملة «يشتهي ما»: في محل رفع صفة لمتيم. وجملة «ليس موجودًا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كأنني...» حيث جاءت «كأن» للتحقيق، وقيل: هي على بابها في الدلالة على التشبيه.

٦٠٦ - **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص٢١٩؛ والجنى الداني ص٣٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص٤٨١، ٤٨٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا)؛ والمحتسب ١/ ١٦، ٢/ ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٨.

اللغة: شفى نفسي: أذهب غيظها. أبرأ: شفى. السقم: المرض. قيل: قول. ويك: اسم فعل بمعنى أعجب أو أتعجب. أقدم: تقدّم. =

فجاء بها متّصلة بالكاف من غير «أنَّ»، فهي حرفُ خطاب، وليست اسمًا مخفوضًا كالتي في «غلامك»، و«صاحبك»؛ لأنّ «وَيْ» إذا كانت اسمًا للفعل، فهي في مذهب الفعل، فلا تضاف لذلك، و«أنَّ» وما بعدها في موضع نصب باسم الفعل الذي هو «وَيْ»، ولذلك فُتحت «أنَّ»، والتقديرُ: أعجبُ لأنّه لا يفلح الكافرون. فلمّا سقط الجارُّ، وصل الفعلُ، فنصَبَ. وذهب الكسائيّ إلى أنّ الأصل: «وَيْلَكَ»، فحُذفت اللام تخفيفًا. وهو بعيدٌ، وليس عليه دليلٌ. وقد ذهب بعضهم إلى أنّ «وَيْكَأَنَّهُ» بكماله اسمٌ واحدٌ، والمراد شدّةُ الاتّصال، وأنّه لا ينفصل بعضُه من بعض، فاعرفه.

ومن ذلك «حَسِّ»، و«بَسِّ»، فـ«حَسِّ» اسمٌ سُمّي به الفعل في حال الخبر، ومعناه: «أتألّمُ» و«أتوجّع»، وهو مبنيّ؛ لأنّه صوتٌ وقع موقع الفعل، وكُسر لالتقاء الساكنين، و«بَسِّ» بمعنَى «حَسْبُ»، فهو اسمُ «اكْتَفِ»، و«اقْطَعْ». يقال: ضربهُ فما قال حَسِّ ولا بَسِّ»، أي: لم يتوجّع، ولا استكفّ. وفي الحديث: «فأصاب قَدَمُه قدمَ رسول الله ﷺ، فقال: حَسِّ»[1]، كأنّه تألّم.

ومن ذلك «مِضِّ» بكسر الميم والضاد، وهو حكايةُ صوت الشَّفَتَيْن عند التمطّق، يقال ذلك عند رَدِّ ذي الحاجة، وهو اسم بمعنى «اغْذِرْ»، والمراد به الرَّدّ على إطماع،

= **المعنى**: لقد أذهب غيظ نفسي قول الفرسان لي: يا عنترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسان أصحابه لا غنى لهم عنه فهم يلتجئون له في المعركة.

الإعراب: «**ولقد**»: الواو: حرف قسم وجر والمقسم به محذوف تقديره: والله، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أقسم، اللام: واقعة في جواب القسم المقدر، «قد»: حرف تحقيق. «**شفى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**نفسي**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم. والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**وأبرأ**»: الواو: حرف عطف، «أبرأ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**سقمها**»: مفعول به منصوب و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**قول**»: فاعل مرفوع، يتنازعه فعلان «شفى وأبرأ» نيعمل في الأقرب ويضمر في الثاني. «**الفوارس**»: مضاف إليه مجرور. «**ويك**»: اسم فعل مضارع بمعنى «نعجب»، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن، والكاف: حرف خطاب لا محل له. «**عنتر**»: منادى بحرف نداء محذوف مرخم، مبني على الضم الظاهر على الحرف المحذوف للترخيم «على لغة من ينتظر». «**أقدم**»: فعل أمر مبني على السكون، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

جملة «أقسم» المحذوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شفى نفسي»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبرأ سقمها»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقدم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ويك»: في محل نصب مقول القول. وجملة «عنتر»: اعتراضية أو استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ويك» حيث وقعت «وي» اسم فعل مضارع بمعنى «نعجب»، ورفعت ضميرًا مستترًا ولحقتها كاف الخطاب.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣٨٥.

وفي المَثَل «إنّ في مِضٍّ لَمَطْمَعًا»[1]، أي: لطَمَعًا، وقال الراجز [من الرجز]:

سألتُها الوَصْلَ فقالتْ مِضِّ[2]

وهي مبنيّة على الحكاية، وكُسرت لالتقاء الساكنين، وهما الضادان، ومن ذلك «بَخٍّ»، وهي كلمة تقال عند تعظيم الشيء وتفخيمه، وأصلها التشديد والكسر. قال الشاعر [من الرجز]:

٦٠٧- في حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أقْعَسَا

أي: في حسب مقولٍ فيه ذلك، وهو اسمٌ لـ«عَظُمَ» و«فَخُمَ»، فهو مبنيّ لذلك، وفيه لغاتٌ، قالوا: «بَخِّ بَخِّ» بالتضعيف والكسر من غير تنوين. فالبناء لأنّه صوتٌ محكيٌّ، أو لوقوعه موقع الفعل، والكسرُ لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان. وقالوا: «بَخٍّ بَخٍّ» بالتضعيف مع التنوين، كأنّهم أرادوا النكرة. وقالوا: «بَخْ بَخْ» مخفّفة كأنّهم استثقلوا التضعيف، فحذفوا إحدى الخاءَيْن، ثمّ سكّنوا الأخرى، لأنّه لم يلتقِ فيه ساكنان، قال الأعشى [من الكامل]:

٦٠٨- بَيْنَ الأشَجِّ وبينَ قَيْسٍ باذِخٌ بَخْ بَخْ لِوالِدِه ولِلْمَوْلُودِ

---

(١) تقدم تخريج هذا المثل منذ قليل.

(٢) تقدم بالرقم ٦٠٠.

٦٠٧ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٠، ٢٧٦؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٧؛ وبلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٣٤.

اللغة: بخ: كلمة تقال عند تعظيم الإنسان وعند التعجب من الشيء، وعند المدح والرضا، والمراد هنا في حسب عظيم. والأقعس: الثابت الذي لا يتضع، ولا يزل.

المعنى: يصف هذا الحسب الذي ينتسب إليه بالعظمة والرسوخ.

الإعراب: «**في حسب**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (وجدْتيني) المذكور في بيت من قبل. «**بخٍّ**»: صفة لـ«حسب» مجرور بالكسرة. «**وعزٍّ**»: الواو: حرف عطف، «**عزٍّ**»: معطوف على «حَسَب» مجرور بالكسرة. «**أقعسا**»: صفة لـ«عزّ» مجرورة بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه تشديد «بخّ»، والاستدلال به على أنّ المخفَّفة محذوفة من المضاعفة المشددة، فإذا سُمّي بها، وحُقّرت، يقال: بُخَيْخ، بردّ اللام المحذوفة.

٦٠٨ - **التخريج**: البيت لأعشى همدان في جمهرة اللغة ص٦٥، ٨٩؛ ولسان العرب ٣/ ٦ (بخخ)؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ٢/ ٦٣٧.

شرح المفردات: الأشجّ: اسم رجل. الباذخ: الجبل الطويل.

الإعراب: «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بخبر مقدّم، أو هو الخبر المقدّم، وهو مضاف. «**الأشج**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وبين**»: الواو: حرف عطف، «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب معطوف على الظرف قبله، وهو مضاف. «**قيس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**باذخ**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «**بخ**»: اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب»، مبني على=

وقالوا: «بَخٍ بَخٍ» بالتنوين للتنكير. قال الشاعر [من المتقارب]:

٦٠٩ـ رَوافِدُهُ أكْرَمُ الرافِداتِ بَخٍ لَكَ بَخٌّ لِبَحْرٍ خِضَمْ

فجمع بين اللغتَيْن. وحكى ابن السِّكِّيت «بَهْ بَهْ» في معنى «بخ بخ»، وينبغي أن تكونا لغتَيْن؛ لأنَّ الهاء لا تُبْدَل من الخاء.

وقالوا: «إخٍّ» عند التكرّه للشيء، وهو صوت سُمّي به الفعل، ومسمّاه «أَكْرَهُ»، و«أتكرّه». قال العَجّاج [من الرجز]:

وانْثَنَتِ الرِّجْلُ فصارتْ فَخًّا وصار وَصْلُ الغانياتِ أَخًّا[1]

ويروى: «كِخًّا». أعربها هنا؛ لأنه أراد اللفظة، ولم يرد مسمّاها.

وقالوا: «هَلًا»، وهو زجرٌ للخيل والإبل، وهو اسم للفعل، ومسمّاه: تَوَسَّعي، أو تَنَحَّي، ونحوهما. قال [من الطويل]:

٦١٠ـ [أَعَيَّرْتَني داءً بِأُمِّكَ مِثْلُهُ] وأيُّ جَوادٍ لا يُقالُ لَهُ هَلَا

= السكون لا محلّ له من الإعراب. «بخ»: توكيد للأولى. «لوالده»: اللام: حرف جرّ، «والد»: اسم مجرور لفظًا، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«بَخ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وللمولود»: الواو: حرف عطف «للمولود»: جار ومجرور معطوفان.
جملة «باذخ كائن بين...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بخ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «بخ بخ» بتسكين الخاء، لغةً في (بخٍّ) بالتشديد والبناء.

٦٠٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢٤، ٤٢٥؛ ولسان العرب ٣/ ٦ (بخخ)، ١٨١ (رفد)، ١٩٥ (زغد)، ١٢/ ١٨٣ (خضم).
اللغة: بخ: كلمة تقال عند الإعجاب والرضى بالشيء، للمبالغة. الخِضَمُّ: الكثير العظيم الكثرة. الرافد: (هنا) خشب السَّقف.
المعنى: مَدَح بيتًا بالكرم، وأراد كرمَ صاحب البيت.
الإعراب: «روافده»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «أكرمُ»: خبر مرفوع بالضمة. «الرافدات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بخ»: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، أو اسم فعل أمر بمعنى تعجَّب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا في الحالة الأولى، وأنت، في الثانية.
«لك»: جار ومجرور متعلقان بـ«بخ». «بخ»: تعرب إعراب الأولى. «لبحر»: مثل «لك»: «خِضَمّ»: صفة لـ«بحر» مجرورة مثله، وسكِّنت لضرورة الشعر.
جملة «روافده أكرم الرافدات»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بخ لك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بخ لبحر»: بدل من «بخ لك» لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه: مجيء «بخ» مخفَّفةً ومشدَّدة.

(١) تقدم بالرقم ٦٠١.

٦١٠ ـ **التخريج**: البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص١٠٣؛ والأغاني ٥/ ١١٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٨، =

وقد تُسكَّن بها الإناث عند دُنُوّ الفحْل منها، وهو صوت محكيّ مبنيّ لوقوعه موقعَ الفعل، وهو مُسكَّنُ الآخِر على ما يقتضيه البناء.

وقالوا عَدَسْ، وهو زجرٌ للبَغْل. قال ابن مُفرِّغ [من الطويل]:

عَدَسْ ما لِعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ ... أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ[1]

وقد سمّوا البغل نفسَه عَدَس قال [من الرجز]:

إذا حملتُ بِزَّتي على عَدَسْ ... على الّذي بَيْنَ الحِمارِ والفَرَسْ

فلا أُبالي مَن غَزا ومَن جَلَسْ[2]

وهو صوت محكيّ، ولم يلتق في آخِره ما يُوجِب تحريكَه، فبقي على سكونه، وقالوا: «هَيْدَ»، و«هِيدَ» بفتح الهاء وكسرها، وهو زجر للإبل، قال الشاعر [من الرجز]:

٦١١ـ باتَتْ تُبادِي شَعْشَعاتٍ ذُبَّلا ... فَهْيَ تُسَمَّى زَفَزَفًا وعَيْطَلا

حتّى حَدَوْناها بِهَيْدٍ وهَلا ... حتّى يُرَى أسفَلُها صارَ عَلا

= ٢٤٣؛ وسمط اللآلي ص٢٨٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٦٤ (هلا).

الإعراب: «**أعيرتني**»: الهمزة للاستفهام، و«عيّرتني» فعل ماضٍ، والتاء: ضمير مبني في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير مبني في محلّ نصب مفعول به. «**داءً**»: مفعول به منصوب، أو منصوب بنزع الخافض. «**بأمّك**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**مثله**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأيّ**»: الواو: حرف استئناف، «**أيّ**» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**جواد**»: مضاف إليه مجرور. «**لا**»: نافية. «**يقال**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقال». «**هلا**»: اسم صوت في محلّ رفع نائب فاعل.

وجملة «**أعيرتني**»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**مثله موجود بأمّك**»: في محل نصب صفة لـ«داءً». وجملة «**وأي جواد**»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**لا يقال له: هلا**»: في محلّ رفع خبر «أيّ».

والشاهد فيه قوله: «هلا» حيث جاء هذا اللفظ اسم صوت لزجر الخيل.

(١) تقدم بالرقم ٢٢٢. (٢) تقدم بالرقم ٥١٢.

٦١١ـ **التخريج**: الرجز للقتال الكلابي في ديوانه ص١٠٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٨٩، ٣٩١؛ ولغيلان بن حريث الربعي في تاج العروس (ها)؛ وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣/ ٣٠٠؛ والمخصص ١٥/ ٧٥؛ وتاج العروس ٩/ ٣٥٨ (هيد)، (عطل)، (هلا)؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٢ (هيد).

شرح المفردات: الشعشعات: الطوال من النوق. الذُّبَّل: الضامرات. هيد وهلا: زجر للإبل. قال ابن برّي: صوابه «بهيد وحلا»؛ لأنّ «هلا» زجر للخيل، و«حلا» زجر للإبل. والراجز إنّما وصف إبلاً لا خيلاً.

الإعراب: «**باتت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء حرف للتأنيث. «**تبادي**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**شعشعات**»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنّه جمع مؤنّث سالم. «**ذبلا**»: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة. «**فهي**»: =

«زمزم» و«عيطل» اسمان لناقة واحدة. ويقال: «أتاهم، فما قالوا له هَيْدَ»، أي: ما سألوه عن حاله، وهو مبنيّ لِما ذكرناه من أنّه صوت، سُمّي به الفعل. وكان حقُّه أن يكون مسكَّنَ الآخر، إلّا أنّه التقى في آخِره ساكنان: الياء والدال، ففُتحت الدال لالتقاء الساكنين لثِقَل الكسرة بعد الياء. و«هادِ» مثلُه، يقال: «هَيْدَ»، و«هادِ». ويقال: «ما له هَيْدَ ولا هادِ»، أي: لا يقال له ذلك، أي: لا يُمْنَع من مَرامه، ولا يُزْجَر عنه لقوّته، قال ابن هَرْمَةَ [من البسيط]:

٦١٢ـ حتّى استقامتْ له الآفاقُ طائعةً فما يُقالُ له هَيْدَ ولا هادِ

= الفاء: حرف استئناف، و«هي»: ضمير رفع منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «تُسمّى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «زمزمًا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «وعيطلاً»: الواو حرف عطف، و«عيطلا»: اسم معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة. «حتى»: حرف ابتداء. «حدوناها»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «بهيد»: الباء حرف جرّ، و«هيد»: اسم مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلقان بـ«حدوناها». «وهلا»: الواو: حرف عطف، و«هلا»: اسم معطوف. «حتى»: حرف ابتداء. «يرى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة المقدَّرة على الألف للتعذّر. «أسفلُها»: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «صار»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «علا»: خبر «صار» منصوب.

جملة «باتت تبادي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تبادي»: في محل نصب خبر «بات». وجملة «فهي تسمّى»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تسمّى»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «حدوناها»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «يرى»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صار علا»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه استعماله «هيدَ» اسم صوتٍ لزجر الإبل.

٦١٢ ـ **التخريج**: البيت لإبراهيم بن هَرْمَة في ديوانه ص١٠٥؛ وخزانة الأدب ٦/٣٨٩؛ ولسان العرب ٣/٤٤١ (هيد).

اللغة: هَيْدِ، وهادِ: زجْرٌ للإبل، أو معناهما الزجر عن فعل الشيء عامةً.

المعنى: إنَّ كلّ شيءٍ صار طوعَ هذا الرجل، فلا يُمنع من شيءٍ، ولا يزجَرُ عنه.

الإعراب: «حتى»: حرف غاية وابتداء. «استقامَتْ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء التأنيث: حرف لا محل له. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«طائعة». «الآفاقُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «طائعةً»: حال منصوبة. «فما»: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية مهملة. «يُقالُ»: فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقالُ». «هيدَ»: اسم صوت مبنيّ على الفتح في محلّ رفع نائب فاعل، «ولا هادِ»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «هادِ»: اسم مبنيّ في محل رفع اسم معطوف.

جملة «استقامت له الآفاق»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «يقال له: هيد».

والشاهد فيه قوله: «هيدَ ولا هادِ» حيث جاء بهما اسمي صوت للزَّجْر.

إلّا أنّ «هَيْدَ» مفتوحةٌ لثقل الكسرة بعد الياء، و«هادِ» مكسورة على القياس.

وقالوا: «جَهْ»، وهو صوتٌ يُزجر به السَّبُع ليكُفّ وينتهيَ. يقال منه: «جَهْجَهْتُ» بالسبع، إذا قلت له ذلك، كما يقال: «بَخْبَخْتُ» إذا قلت له: «بَخٍّ بَخٍّ»، ويقال: «تَجَهْجَهْ عنّي»، أي: طَاوِعْ وانْتَهِ.

ومثله في الزجر قالوا: «دَهْ»، مثل «هَبْ»، ومنه: «إنْ لا دَهْ فلا دَهْ» ساكنةَ الهاء، وهو روايةُ ابن الأعرابيّ، والمشهورُ روايةُ المفضل: «إن لا دَهٍ فلا دَهٍ»، ومعناه: «افْعَلْ»، فهو صوت سُمّي به الفعل في الأمر، ومنه قولُ رُؤبة [من الرجز]:

٦١٣ـ وقَـــــوْلِ إنْ لا دَهٍ فـــــــلا دَهِ

والمعنى: إن لا يكن منك فعْلٌ لهذا الأمر، فلا يكون بعد الآن، فكأنّه نفيُ مدلولِ مسمّاه، والتنوينُ فيه التنكير على نحو: «صَهٍ»، و«مَهٍ»، وهو كلمة فارسيّة. وأصله أنّ الموتور كان يلتقي وَاتِرَه، فلا يتعرّض له، فيقال له ذلك. يُضرَب لكلٍّ من لا يُقدِم على الأمر، وقد حان جيئُه.

وقالوا «حَوْبِ»، وهو صوتٌ يُزجر به الإبل. يقال: «حَوَّبْتُ بالإبل» إذا قلتَ لها، «حوب»، وهو مبنيّ؛ لأنّه صوت محكيّ، والحركةُ فيه لالتقاء الساكنين. وفيه ثلاثُ لغات، قالوا: «حَوْبَ» بالفتح، و«حَوْبُ» بالضمّ، و«حَوْبِ» بالكسر. وتُنوّن في جميع لغاتها، فيقال: «حَوْبًا»، و«حَوْبٌ» و«حَوْبٍ». وقالوا فيه: «حَابِ»، فمن فتح، طلب الخفّةَ، ومن ضمّ، فإتباعٌ للواو قبلها، أجروا الواو مُجرى الضمّة، فأتبعوها الضمَّ كما أتبعوا الضمّة، فقالوا: «مُدُّ»، و«شُدُّ». ومن قال «حوبِ»، فكسر، فعلى أصلِ التقاء الساكنين. ومن لم يُنوِّن، أراد المعرفة، ومن نوّن أراد النكرة. واعلم بأنّ اختلاف هذه اللغات، ومَجيئَها منوَّنةً وغيرَ منوّنة ممّا يدلّ أنها أصواتٌ، ولَيْسَتْ أفعالاً، إذ ليس لها عِصْمَةُ الأفعال.

ومن ذلك قولهم: «عايْ» في الزجر، و«حايْ» كلمةُ زجر للإبل وغيرها من المواشي.

---

٦١٣ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٦٦؛ ولسان العرب ١١/٥٧٣ (قول)، ١٣/٤٩٠ (دهده)، ١٤/٢٧٦ (دها)؛ وتهذيب اللغة ٥/٣٥٥، ٣٥٦؛ وتاج العروس (قول)، (دهده).

الإعراب: «**وقولِ**»: الواو: واو «رب»، و«**قول**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنه مبتدأ خبرُه محذوف. «**إنْ**»: حرف شرط. «**لا**»: حرف لنفي الجنس. «**دهٍ**»: اسم «لا» مبني في محلّ نصب. وخبر «لا» محذوف. «**فلا**»: الفاء حرف ربط لجواب الشرط. «**لا دهٍ**»: تُعرب إعراب الأولى.

جملة المبتدأ والخبر: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة فعل الشرط وجوابه: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «إن لا دَهٍ» جملة الشرط غير الظرفيّ لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فلا دهٍ»: في محلّ جزم جواب الشرط.

والشاهد فيه استعمال «ده» اسم صوتٍ بمعنى: افعلْ.

وقالوا: «سَعْ»، وهو زجر للمَعْز، يقال لها: «سَعْ سَعْ». قال الفرّاء: «يقال: «سَعْسَعْتُ بالمعز» إذا زجرتَها. قال ابن دُرَيْد، وقد يُزجَر البعير، فيقال له: «سَعْ»، وهو صوتٌ أيضًا مبنيّ محكيّ، وسكِّن آخرُه لأنّه لم يلتق في آخره ما يُوجِب الحركةَ كـ«صَهْ» و«مَهْ».

وقالوا: «جَوْتَ»، وهو دعاءٌ للإبل لتشرب، ويقال: «جَوْتَ جَوْتَ»، وهو من الأصوات المحكيّة، وفُتح للخفّة، فأمّا قول الشاعر، أنشده الكسائيّ [من الطويل]:

دعـاهـنّ رِدفـي... [1] إلـخ

فشاهد على صحّة الاستعمال، وقال: «بالجَوْتَ»، فأدخل عليه الألفَ واللام، وأبقاه على حاله من الحكاية والبناء؛ لأنّ إلحاقَ الألف واللام الأسماء المبنيّة لا يُوجِب لها الإعرابَ، ألا ترى إلى قولهم «الآنَ»، و«الَّذِي»، و«الَّتِي» ونحوها كيف دخلت عليها اللام، ولم توجِب لها إعرابًا؟ فكذلك دخولُ الألف واللام في «الجَوْتَ» زائدة على حدّ زيادتها فيما ذكرنا، ولا يوجب ذلك إعرابًا؛ لأنّها لم تلحق هذا القبيلَ؛ لأنّ مجراه مجرى الفعل. ألا ترى أنّها لا تدخل في مثلِ «غاقِ»، و«صَهْ» ونحوهما.

ومثلُ «الجَوْتَ» في دخول الألف واللام عليه قوله [من الطويل]:

تَداعَيْنَ باسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ [2]

فقوله: «شِيبِ» حكايةُ صوتِ جَذْبها الماء، ورَشْفِها له عند الشرب، فأدخل عليه اللامَ، وحكاه. ومثله قول الآخر [من الرجز]:

يَـدْعُـونَـنِـي بـالـمـاء مـاءً أَسْـوَدَا [3]

فـ«ماء» حكاية صوت بُغام الظباء، وأدخل عليه اللامَ [4]، وهو قليل قياسًا واستعمالاً.

ومثله «جِئْ»، وهو صوت محكيّ ساكنُ الآخر؛ لأنّه لم يعرض فيه ما يُوجِب الحركة، يقال ذلك للإبل عند الشرب، ويقال: «جَأْجَأْتُ بالإبل جأْجَأَةً»، إذا قلت لها: «جِيءْ جِيءْ» والاسمُ: «الجيءُ» مثلُ «الجِيعِ». قال [من الهزج]:

٦١٤ـ وما كان على الجِيءِ ولا الـهِيءِ امتِداحِيكا

---

(١) تقدم بالرقم ٦٠٢.
(٢) تقدم بالرقم ٣٧٦.
(٣) تقدم بالرقم ٣٨٠.
(٤) يريد «أل».

٦١٤ ـ **التخريج**: البيت لمعاذ الهراء في لسان العرب ١/ ٤٢ (جأجأ)، ٥٣ (جيأ)، ١٧٩ (هأهأ)، ١٨٩ (هيأ)؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٢٠١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٧١.

الإعراب: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**على الجيء**»: جارّ ومجرور متعلقان بخبر (كان) المقدّم المحذوف، أو هما الخبر. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، =

فـ«الجيء» الدعاء للشرب، و«الهِيء» الدعاء للعَلَف، يقال: «هَأْهَأْتُ بها» إذا دعوتَها للعلف.

ومن الأصوات «حَلْ»، وهو زجرٌ للناقة، وهو مبنيٌ على السكون، لأنّه لم يلتق في آخِره ساكنان، فبقي على سكونه، يقال منه: «حَلْحَلْتُ بالناقة» إذا قلت لها: «حَلْ حَلْ»، ويدخله تنوينُ التنكير، فيقال: «حَلٍ». قال رُؤْبَةُ [من الرجز]:

٦١٥ـ وطُـولُ زَجْـرٍ بِـحَـلٍ وعـاجِ

وقالوا: «حَبْ» بالحاء غير المعجمة، وهو صوت يُزجَر به الجمل عند البروك، يقولون: «حَبْ لا مَشَيْتَ»، والإحباب في الإبل كالحِران في الخيل، قال الشاعر [من الرجز]:

٦١٦ـ ضَـرْبَ الـبَـعِـيـرِ الـسَّـوْءِ إذْ أَحَـبَّـا

وهو مبنيّ على السكون؛ لأنه لم يُوجَد في آخِره ما يُوجِب الحركة.

وقالوا: «هِدَعْ» بكسر الهاء، وفتح الدال، وهو صوت تُسكَّن به صغارُ الإبل إذا تَفرَّقت، وهو ساكنُ الآخِر على أصل البناء.

= «لا»: حرف لتوكيد النفي. «الهيء»: اسم معطوف على «الجيء» مجرور بالكسرة. «امتداحيكا»: اسم «كان» مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل للمصدر «امتداح»، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به للمصدر، والألف للإطلاق.

جملة «ما كان امتداحيكا على الجيء»: بحسب الواو، أو ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الجيء» على أنه اسم للدعاء إلى الشرب، كما أن «الهيء» دعاء للعلف.

٦١٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٣١.

الإعراب: «**وطول**»: الواو: حرف عطف، «طول»: اسم معطوف على اسم مرفوع سابق، مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «زجر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بحلٍ**»: الباء: حرف جر، «حلٍ»: اسم صوت في محلّ جرّ بحرف الجر، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«زجر». «**وعاج**»: الواو: حرف عطف، «**عاج**»: اسم معطوف على «حلٍ» مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «بحلٍ» حيث نوّن الصوت «حلْ» تنوين تنكير.

٦١٦ ـ **التخريج**: الرجز لأبي محمد الفقعسي (عبد الله بن ربعي) في لسان العرب ١/ ٢٩٢ (حبب)، ١١/ ٥٦١ (قفل)؛ وبلا نسبة في الأصمعيات ص١٦٣؛ والمحتسب ١/ ٣٦٤.

الإعراب: «**ضربَ**»: مفعول مطلق لفعل محذوف (أو متقدّم) منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**البعير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**السوء**»: صفة للبعير مجرورة بالكسرة. «**إذ**»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالمصدر: «ضرب». «**أحبا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والألف للإطلاق.

جملة «ضربه ضربَ البعير»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أحبا»: في محل جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «أحبّا» حيث صاغ فعلاً من الصوت «حَبْ» لزجر الإبل عند البروك.

وقالوا: «دوِّهِ»، وهو دعاء للرُّبَع، والرُّبَعُ: الفصيل يُنتَج في الربيع، وهو أوّل النتاج. يقال: «ما له رُبَعٌ، ولا هُبَعٌ»(١)، والهُبَعُ: ما يُنتَج في آخِر النتاج.

وقالوا: «نَخٍّ» مشدّدة، وهو صوت يقال عند إناخة البعير، وفُتح آخِره لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان، وخُصّ بالفتح لثقل التضعيف، وإتباعًا لفتحة النون، وقد يُخفَّف بحذف إحدى الخاءَيْن، فإذا حُذفت إحدى الخاءين، يُسكَّن آخِره، لأنّ الموجب للحركة قد زال، وهو اجتماع الساكنين، ويقال منه: «نَخْنَخْتُ الناقة، فتنخنختْ»، أي: أبركتُها، فبركتْ. قال العَجّاج [من الرجز]:

٦١٧ـ ولو أَنَخْنا جَمْعَهُمْ تَنَخْنَخُوا

وقالوا: «هيخ»، و«إيخ» مثله يقال لإناخة البعير.

وقالوا: «هُسَّ»، وهو صوت يزجر به الراعي الغنمَ. وهو مفتوحُ الآخر لثقل التضعيف. ويقال: «راعٍ هَسْهاسٌ، وهُساهِسٌ»، إذا رعاها لَيْلَهُ كلَّهُ، كأنّه قيل له ذلك لزَجْره إيّاها بـ«هُسَّ».

وقالوا: «فاعِ»، والمشهور: «فَعْ»، فعلى ذلك تكون الألف إشباعًا عن فتحة الفاء، يقال: «فَعْفَعَ بالغنم»، إذا قال لها: «فَعْ فَعْ»، ومنه: «راعٍ فَعْفاعٌ».

وقالوا: «بُسْ»، وهو صوت يُدعَى به الغنم. قال أبو زيد: أَبْسَسْتُ بالغنم إذا أشليتُها إلى الماء، وقال أبو عُبَيْد: يقال: بسستُ الإبلَ وأبسستُها، لغتان إذا قلت لها: بُسْ بُسْ، ومصدرُه: الإبساسُ، وهو صوت للراعي يُسكِّن به الناقة عند الحَلْب.

وقالوا: «هَجْ» في خَسْءِ الكلب وزجره، ساكنُ الآخِر مخفّفٌ على أصل البناء

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٢٦٧؛ واللسان ٨/ ١٠٥ (ربع)، ٣٦٦ (هبع). والمعنى: ما له شيء.

٦١٧ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١٧٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٦٠ (نخخ)؛ وتاج العروس ٧/ ٣٥٣، ٣٥٥ (نخخ).

الإعراب: «**ولو**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «**أنخنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنا الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**جمعهم**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**تنخنخوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف للتفريق.

جملة «أنخنا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تنخنخوا»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب أيضًا.

والشاهد فيه قوله: «أنخنا... تتخنخوا» حيث جاء بفعل من الصوت «نخّ» الذي يقال عند إبراك الإبل، وصرّفه.

كـ«صَهْ» و«مَهْ»، وهو زجر للغنم. وربّما قالوا فيه: «هَجَا» بألف، فأمّا قوله، وهو الحارث بن الخَزرَج [من الكامل]:

سَفَرَتْ فقلتُ لها هَجٍ... إلخ[1]

فشاهد على الاستعمال، ونوّن «هَجٍ»؛ لأنّه أراد النكرة. يهجو امرأةً، ويصفها بالقَباحة، وأنّها حين سفرتْ، زَجَرْها زَجْرَ الكلاب، وحين تبرقعتْ، أشبهتِ الكلابَ. و«ضَبَارٌ» اسم كلب.

وقالوا: «هِيجِ»، وهو صوت يُصوِّت به الحادي، ويزجر، به إبلَه. وَخَجْ وهو صوت يزجر به الضأن. ومثله «عَهْ»، و«عِيزْ».

وقالوا: «ثِيءْ» وهو دعاء للتّيس عند السِّفاد، وهو ساكنُ الآخِر؛ لأنّه لم يُوجَد فيه ما يُوجِب تحريكه.

وقالوا: «دَجْ» بفتح الأوّل وإسكان الثاني، وهو صوتٌ يُدعَى به الدَّجاج، يُقال: «دَجْدَجْتُ بالدجاجة»، إذا قلت لها: «دَجْ» تدعوها.

وقالوا: «سَأْ» بالسين غير المعجمة، و«تُشُؤْ» بالشين المعجمة، وهو صوت يُدعى به الحمار إلى الشرب. قال الأحمر: «سَأْسَأْتُ بالحمار» إذا دعوته إلى الشرب، وقلتَ له: «سَأْسَأْ» بالسين غير المعجمة. وقال أبو زيد: «شَأْشَأْتُ بالحمار»: دعوتُه، وقلت له: «تُشُؤْ تُشُؤْ». وقال رجلٌ من بني الجرمان: «تُشَأْ تُشَأْ» بضمّ التاء وفتح الشين، يُقال: «شَأْشَأْتُ».

وفي المَثَل: «إذا وقف الحمارُ على الرَّدْهة، فلا تَقُلْ له سَأْ»[2]. وفي روايةٍ: «قرِّب الحمارَ من الردهة ولا تقل له سَأْ». والردهةُ: نُقْرَةٌ في صخرةِ الجبل يستنقِع فيها ماءُ السماء، والمراد: قَرِّب الحمار من الماء فهو يشرب، ولا حاجة إلى أن تدعوه إلى الشرب بهذا اللفظ.

وقالوا: «جاهِ» مكسورَ الآخِر لالتقاء الساكنين، وهو صوت يُزجَر به البعير دون الناقة. هكذا نقله الجَوْهَريّ، وربّما قالوا: «جاهٍ» بالتنوين، وأنشد [من الطويل]:

٦١٨- إذا قلتَ جاهِ لَجَّ حتّى تَرُدَّهُ قُوَى أدمٍ أطواقُها في السَّلاسِلِ

---

(١) تقدم بالرقم ٦٠٣.

(٢) تقدم منذ قليل.

٦١٨ - التخريج: البيت للراعي النميريّ في ديوانه ص٢١١؛ وتذكرة النحاة ص٦٦١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٠٤٢.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه (لجّ). «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «جاهِ»: =

وصاحب الكتاب قال: هو زجرٌ للسبع.

وقالوا: «قُوسْ»، وهو صوت يُدعَى به الكلب، وهو ساكنُ الآخِر وإن اجتمع فيه ساكنان، كأنّه موقوفٌ عليه، فإن وُصل بكلامٍ يُوجِب تحريكَه، ضُمّ للإتباع.

وقالوا: «طِيخِ» بكسر الطاء، وهو حكايةُ صوت الضاحك.

وقالوا: «عِيطْ» ساكنَ الطاء، وهو حكايةُ صوت الصبيان إذا تصايحوا. يُقال: «عَطْعَطَ القومُ»، إذا تصايحوا، والمصدر: العَطْعَطَةُ. ولا أراه من لفظِ «عِيطْ»، إنّما الفعلُ منه «عيّطوا». ويجوز أن يكون الأصل في «عِيطْ»: «عِطْ» مثلَ «جِيءْ» و«ثِيءْ»، والياءُ حدثت عن إشباع كسرة العين، كما قالوا في «صَهِ»: «صَاهِ»، فأشبعوا فتحةَ الصاد، فصارت ألفًا، فعلى هذا تكون العَطْعَطَة.

و«شِيبِ» حكاية صوت مَشافِرِ الإبل عند الشرب، قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

تَداعَيْنَ باسْمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ ... جَوانِبُه مِن بَصْرَةٍ وسِلامِ[1]

و«شِيبِ» مكسورُ الباء للساكن قبله.

وقالوا: «ماءِ» مكسورَ الهمزة لسكون الألف قبلها. وهو حكايةُ صوت بُغام الظَّبْيَة، وقد تقدّم.

وقالوا: «غاقِ»، وهو حكايةُ صوت الغراب، وهو مكسور الآخِر لسكون الألف قبل آخِره، وقد يُنوَّن، فيقال: غاقٍ، قال القُلاخ [من الرجز]:

٦١٩ - مُعاوِدٌ لِلْجُوعِ والإمْلاقِ ... يَغْضَبُ إنْ قالَ الغُرابُ غاقِ
أبْعَدَكُنَّ اللهُ مِن نِياقِ

= صوت لزجر البعير، أو السبع، مبني في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). «لجّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «حتى»: حرف جر. «تردّه»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد «حتى»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن تردّه» في محلّ جرّ بـ«حتى»، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«لجّ». «قوى»: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «أدم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أطواقها»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «في السلاسل»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ، أو يعربان خبرًا للمبتدأ.

جملة «قلت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «لجّ»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أطواقها في السلاسل»: في محل رفع صفة لـ«قوى».

والشاهد فيه قوله: «جاهٍ» حيث جاء بالصوت (جاهٍ) منوّنًا.

(١) تقدم بالرقم ٣٧٦.

٦١٩ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٥١، ٩٨٠.

الإعراب: «معاود»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، مرفوع بالضمّة. «للجوع»: جارّ ومجرور=

وقالوا: «**طاقِ**» حكايةُ صوت الضرْب، وهو مكسور للساكن قبله.

«**وطَقْ**» حكاية وقع الحجارة بعضِها على بعض، يُقال: «طَقْطَقَتِ الحجارة»، إذا جاء صوتُها طَقْ طَقْ، والطَّقْطَقَةُ صوتُ وقعِ حَوافر الخيل على الصلاب مثلُ الدقدقة، وهو ساكنُ الآخِر؛ لأنّه لم يُوجَد في آخِره ما يُوجِب الحركة.

وقالوا: «**قَبْ**» ساكنَ الباءِ أيضًا، وهو حكايةُ صوت وقعِ السيف على الضَّرِيبة.

= متعلّقان بالخبر. «**والإملاق**»: الواو: حرف عطف، «الإملاق»: اسم معطوف على (الجوع) مجرور بالكسرة. «**يغضب**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**قال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الغراب**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**غاقِ**»: اسم صوت مبني على الكسر في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). «**أبعدكن**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«**كنّ**»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**الله**»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «**من نياق**»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الضمير «كنّ».

جملة «هو معاود»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يغضب»: في محلّ رفع صفة لـ«معاود». وجملة «قال»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبعدكنّ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «غاقِ» حكاية لصوت الغراب حيث بناه على الكسر.

الظــروف

فصل
[ظروف الغايات]

قال صاحب الكتاب: **منها الغايات، وهي «قَبْلُ» وَ«بَعْدُ»، وَ«فَوْقُ»، و«تَحْتُ»، و«أمامُ»، و«قُدّامُ»، و«وَراءُ»، و«خَلْفُ»، و«أسْفَلُ»، و«دُونُ»، و«مِنْ عَلُ»، و«ابْدَأْ بهذا أوَّلُ». وقد جاء ما ليس بظَرْف غاية، نحوَ: «حَسْبُ» و«لَا غَيْرُ»، وَ«لَيْسَ غَيْرُ». والذي هو حَدُّ الكلام وأصلُه أن يُنطَق بهنّ مضافات، فلمّا اقتُطع عنهنّ ما يُضَفْنَ إليه، وسُكت عليهنّ؛ صِرْنَ حُدودًا يُنتهى عندها، فلذلك سُمّينَ غاياتٍ.**

* * *

قال الشارح: إنّما قيل لهذا الضرب من الظروف: غاياتٌ؛ لأنّ غايةَ كلّ شيء ما ينتهي به ذلك الشيءُ، وهذه الظروفُ إذا أُضيفت، كانت غايتُها آخِرَ المضاف إليه؛ لأنّ به يتمّ الكلامُ، وهو نهايتُه. فإذا قُطعت عن الإضافة، وأُريد معنى الإضافة، صارت هي غاياتِ ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها: غاياتٌ.

وهي مبنيّة على الضمّ، أمّا بناؤها؛ فلأنّ هذه الظروف حقُّها أن تكون مضافة؛ لأنّها من الأسماء الإضافيّة التي لا يتحقّق معناها إلّا بالإضافة، ألا ترى أنّ «قَبْلاً» إنّما هو بالإضافة إلى شيء بعده، و«بَعْدًا» إنّما هو بالإضافة إلى ما قبله؟ فلذلك كان حقّها الإضافةَ، نحوَ: «جئتُ قبلَ يوم الجمعة، وبعدَ يومِ خُروجِك»، فلمّا حُذف ما أُضيفت إليه مع إرادته، واكتُفي بمعرفة المخاطب عن ذكره، وفُهم منها[1] بعد الحذف ما كان مفهومًا منها[1] قبل الحذف، صارت بمنزلةِ بعض الاسم؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبعضُ الاسم مبنيٌّ لا يستحِقّ الإعرابَ.

وأمّا كونُها على حركةٍ، فلأنّ لها أصلاً في التمكّن، ألا ترى أنّها تكون معرفة إذا كانت مضافة، نحوَ قولك: «جئتُ قَبْلَكَ، ومن قَبْلِك، وبعدَك، ومن بَعْدِك»، أو نكرةً، في نحوِ: «جئت قَبْلاً، وبَعْدًا»، وإنما تكون مبنيّة إذا قُطعت عن الإضافة، فلمّا كان لها هذا القَدَمُ في التمكّن، وجب بناؤها على حركةٍ تمييزًا لها على ما بُني، ولا أصلَ له في

---

(١) صححتها طبعة ليبزغ في ذيل التصحيحات ص٩٠٨ إلى «منه»، ولا أرى هذا التصحيح صائبًا.

النمكّن من نحوِ: «مَنْ»، و«كَمْ». وليس تحريكُها لالتقاء الساكنين كما يظنّ بعضُهم، ألا ترى أنّ من جملة الغايات «أوّلُ»، و«مِن عَلُ» وآخِرُهما متحرّك، ولم يلتق فيه ساكنان؟ وأمّا الضمّ فيها خاصّة؛ فلأنّ الضمّة حركةٌ لم تكن لها في حال إعرابها وتمكّنها، ألا ترى أنّها في حال إعرابها تكون منصوبة ومجرورة، نحوَ قولك: «جئتُ قَبْلَك، وبَعْدَك»، و«جئت من قَبْلِك ومن بَعْدِك»؟ فلمّا بُنيت، ووجب لها الحركةُ؛ ضمّوها لئلّا يُتوهّم أنّها معرفة إذ الضمّة غريبةٌ منها. وقيل: حُرّكت بأقوى الحركات، وهي الضمّة، لتكون كالعِوَض من حذفِ ما أُضيف إليه. وقيل: بُنيت على الضمّ لشَبَهها بالمنادى المفرد من نحوِ «يا زيدُ»، ووجهُ الشَّبَه بينهما أنّ المنادى المفرد متى نُكّر، أو أُضيف، أُعرب، نحوَ قوله [من الطويل]:

٦٢٠ـ أدارًا بحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً [فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَو يَتَرَقْرَقُ]

وقوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾(١). وإذا أُفرد معرفةً، بُني، وقد كان له حالةُ تمكُّنٍ، وكذلك «قَبْلُ»، و«بَعْدُ» إذا نُكّر وأُضيف، أُعرب، وإذا أُفرد معرفةً، بُني، فلذلك قالوا: «جئتُ قَبْلُ، وبَعْدُ ومِن قَبْلُ، ومن بعدُ». قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾(٢)، والمرادُ: من قَبْلِ كلّ شيءٍ، ومن بعدِ كلّ شيءٍ، وكذلك بقيّةُ الظروف. قال الشاعر [من الطويل]:

٦٢١ـ [إذا أنا لم أُومَنْ عليكَ] ولم يَكُنْ لِقَاؤكَ إلّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

---

٦٢٠ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٨؛ والكتاب ٢/ ١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٦، ٥٧٩؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١١٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٣.

اللغة: حزوى: اسم موضع. هجت: حرّكت. العبرة: الدمعة. يرفضّ: يسيل متناثرًا. يترقرق: يظهر في العين دون أن ينحدر.

الإعراب: «أدارًا»: الهمزة: للنداء، «دارًا»: منادى منصوب لأنّه شبيه بالمضاف. «**بحزوى**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «دارًا». «**هجت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**للعين**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«هجت». «**عبرة**»: مفعول به منصوب. «**فماء**»: الفاء: استئنافية، «ماء»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الهوى**»: مضاف إليه مجرور. «**يرفضّ**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**أو**»: حرف عطف. «**يترقرق**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو».

جملة «أدارًا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هجت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ماء الهوى..»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يرفضّ»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «يترقرق»: معطوفة على جملة «يرفضّ».

والشاهد فيه قوله: «أدارًا» حيث نصب المنادى النكرة المقصود بالنداء، والقياس فيه البناء على الضمّ، ومسوّغ نصبه أنّه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موقع صفته، فكأنّه قال: أدارًا مستقرّة بحزوى، فجرى لفظه على التنكير، وإن كان مقصودًا بالنداء.

(١) يس: ٣٠. (٢) الروم: ٤.

٦٢١ ـ **التخريج**: البيت لعتي بن مالك في لسان العرب ١٥/ ٣٩٠ (ورى)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب=

وقال [من الرجز]:

٦٢٢ـ [يــا رُبَّ يــومٍ لــي لا أُظــلَّــلُــهْ] أرْمَضُ مِن تَحتُ وأضحَى مِن عَلُهْ

= ٦/ ٥٠٤؛ والدرر ٣/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٢ (بعد)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

اللغة والمعنى: لم أومن: لم أكن أمينًا ومؤتمنًا.

يقول: إذا لم أكن وفيًا لك، وحافظًا لغيابك وحضورك وإذا لم تثق بي فلست لك بصديق.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بـ«أومن». «**أنا**»: ضمير منفصل في محلّ رفع نائب فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**أومن**»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل: أنا. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أومن». «**ولم**»: الواو: حرف عطف، «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «**القاؤك**»: اسم «يكن» مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**إلّا**»: حرف حصر. «**من**»: حرف جرّ. «**وراء**»: اسم مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر «يكن». «**وراء**»: توكيد «وراء» الأولى مبنيّ على الضمّ.

وجملة الفعل المحذوف ونائبه الفعليّة في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لم أومن عليك» الفعليّة لا محل لها من الإعراب لأنّها تفسيريّة. وجملة «لم يكن...»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من وراءُ وراءُ»، حيث بُني الظرف المبهم «وراء» على الضّمّ، وذلك لحذف لفظ المضاف إليه، ونيّة معناه.

٦٢٢ ــ **التخريج**: الرجز لأبي مروان في شرح التصريح ٢/ ٣٤٦؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/ ٥٤٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣١٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧؛ والدرر ٣/ ٩٧، ٦/ ٣٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٣. ٣/ ٧٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٩٨١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣، ٢/ ٢١٠.

اللغة: أظلّله: أي أظلّل فيه. أرمض: أشعر بشدّة الحرّ. أضحى: أصاب بالشمس.

المعنى: يصوّر الشاعر يومًا شديد الحرّ، فيقول: إنه لم يجد شيئًا يتظلل فيه، فكانت قدماه تحترقان من تحت، وجسمه يحترق من تعرّضه للشمس من فوق.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**ربّ**»: حرف جر شبيه بالزائد. «**يوم**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنّه مبتدأ. «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ«يوم». «**لا**»: حرف نفي. «**أظلّله**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والهاء ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. «**أرمض**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**من تحت**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أرمض». «**وأضحى**»: الواو حرف عطف، «**أضحى**»: فعل مضارع تامّ مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**من عله**»: جار ومجرور متعلقان بـ«أضحى»، والهاء للسكت.

جملة «رب يوم...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أظلّله»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «**أرمض**»: جملة بدلية من جملة «**لا أظلله**» فهي في محل رفع. وجملة «**أضحى**»: معطوفة على جملة «أرمض».

والشاهد فيه قوله: «من تحتُ»، وقوله: «من عَلُه» حيث جاء بالظرف في كِلا القولين مبنيًا على الضمّ؛ لأنه أُفرِدَ مَعْرِفَةً.

وحكُم «أوّلُ»، و«حَسْبُ» و«لَيْسَ غَيْرُ» حكمُ «قَبْلُ» و«بَعْدُ»، قال الشاعر [من الطويل]:

٦٢٣ـ لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإنِّي لأوْجَلُ   على أيِّنا تَغْدُو المَنِيَّةُ أوَّلُ

فاعرفه.

* * *

[بناء ظروف الغايات وإعرابها]

قال صاحب الكتاب: **وإنّما يُبْنَيْنَ إذا نُوي فيهنّ المضافُ إليه، فإن لم يُنْوَ، فالإعرابُ، كقوله** [من الوافر]:

٦٢٤ـ فساغَ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلاً   أكادُ أغَصُّ بالماءِ الفُراتِ

---

٦٢٣ ـ **التخريج**: البيت لمعن بن أوس في ديوانه ص٣٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٥١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٢٦؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٧ (كبر)، ١١/ ٧٢٢ (وجل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٠؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٦١؛ وجمهرة اللغة ص٤٩٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢؛ وشرح قطر الندى ص٢٣؛ ولسان العرب ٩/ ٢٦١ (عنف)، ١٣/ ٤٣٨ (هون)؛ والمقتضب ٣/ ٢٤٦؛ والمنصف ٣/ ٣٥.

اللغة: لعمرك: وحياتك. أوجل: يُحتمل أن تكون فعلاً مضارعًا بمعنى أخاف، أو أفعل تفضيل بمعنى: أشدّ خوفًا. تعدو: تركض، تسرع. المنيّة: الموت.

المعنى: أقسم أني لا أدري على أيّ منّا يأتي الموت أوّلاً، لذلك فأنا خائف من هذا المصير.

الإعراب: «**لعمرك**»: اللّام: حرف ابتداء، «عمر»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وخبر المبتدأ محذوف تقديره «قسمي». «**ما**»: حرف نفي. «**أدري**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «**وإنّي**»: الواو: حالية، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». «**لأوجل**»: اللّام: المزحلقة، «أوجل»: خبر «إنّ» مرفوع، أو فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «**على أينا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تغدو»، وهو مضاف. و«نا» ضمير في محلّ جر بالإضافة. «**تغدو**»: فعل مضارع مرفوع. «**المنية**»: فاعل مرفوع. «**أوّل**»: ظرف مبنيّ على الضمّ في محل نصب مفعول فيه متعلّق بـ«**تغدو**».

وجملة «لعمرك قسمي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة «ما أدري»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. وجملة (إنّي لأوجل): في محلّ نصب حال. وجملة «أوجل»: ـ باعتبار «أوجل» فعلاً مضارعًا ـ في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «تغدو على أينا»: في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي «أدري».

والشاهد فيه قوله: «أول» حيث بنى هذه الكلمة على الضمّ، وحذف لفظ المضاف إليه، إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة، ونية معناها سبب بنائها.

٦٢٤ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١/ ٤٢٦، ٤٢٩؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦؛ وتذكرة النحاة ص٥٢٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥، ٥١٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٠؛ =

وقد قُرِئ ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ﴾[1]، ويقال: «ابدأ به أوّلاً».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ المضاف إليه من تمام المضاف إذ كان مُعرِّفًا له، فهو بمنزلة اللام من «الرجل» و«الغلام»، فإذا حُذف المضاف إليه مع إرادته، كان ما بقي كبعض الاسم، وبعضُ الاسم لا يستحقّ الإعرابَ. وأمّا إذا حُذف، ولم يُنْوَ ثبوتُه، ولا التعريفُ به، كان المضاف تامًّا، فيُعرَب كسائر النكرات، نحو: «فَرَسٍ»، و«غلامٍ».

فتقول: «جئت قَبْلاً، وبَعْدًا، ومِن قَبْلٍ ومن بَعْدٍ». وأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

فساغ لي الشراب... إلخ

فشاهدٌ على إعرابِ «قَبْلٍ» حيث حُذف منها المضاف إليه، ولم يُنْوَ، والمشهورُ فيه الرواية: «بالماء الفرات»، ورواه الثّعالبيّ عن أبي عمرو: «بالماء الحميم»، وهو المحفوظ.

وقُرِئ ﴿لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ﴾[2] بالجرّ والتنوين على إرادة النكرة، وقَطْعِ النظر عن المضاف إليه، وقرأ الجَحْدَريّ، وعونٌ العُقَيْليّ: ﴿من قبلِ ومن بعدِ﴾ بالجرّ من غير تنوين على إرادة المضاف إليه وتقديرِ وجوده.

ومثله في إرادة النكرة قولُهم: «ابْدَأْ بذلك أوّلاً»، أي: مُقدَّمًا، ولم يتعرّض للتقدّم

= وشرح ابن عقيل ص٣٩٧؛ ولسان العرب ١٢/ ١٥٤ (حمم)؛ وتاج العروس (حمم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠. ويروى «الحميم» مكان «الفراتِ».

اللغة: ساغ الشراب: سهل مروره في الحلق. غصّ بالطعام أو الشراب: تعذّر بلعه فمنعه عن التنفّس. الماء الفرات: الماء العذب.

المعنى: هنؤ عيشه، وطاب شرابه بعد أن أدرك هدفه، ونال مبتغاه، وقد كان من قبل لا يستسيغ الماء العذب.

الإعراب: «**فساغ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ساغ»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة الظاهرة. «**لي**»: اللام: حرف جرّ، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «ساغ». «**الشراب**»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «**وكنت**»: الواو: واو الحال. و«كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع اسم «كان». «**قبلاً**»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «أغصّ». «**أكاد**»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**أغصّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**بالماء**»: الباء: حرف جر، «الماء»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أغصّ». «**الفرات**»: نعت «الماء» مجرور بالكسرة.

وجملة «ساغ الشراب»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت قبلاً...»: في محلّ نصب حال. وجملة «أكاد أغصّ»: في محلّ نصب خبر «كنت». وجملة «أغصّ...»: في محلّ نصب خبر «أكاد».

والشاهد فيه قوله: «قبلاً» حيث نوّن الشاعر الظرف لبقطعه عن الإضافة لفظًا ومعنى.

(١) الروم: ٤. وقد تقدم تخريج هذه القراءة منذ قليل.

(٢) الروم: ٤.

على ماذا، فصار نكرةً يُفهَم منه مفردًا غيرُ ما يُفهَم منه مضافًا، ألا ترى أنك إذا أضفتَه، تُفهَم منه التقدّمَ على شيء بعينه، وإذا لم تضفه، فهمتَ منه التقدّمَ مطلقًا. وقيل: معنى التنكير فيه أنه إذا أُضيف إلى نكرة، كان نكرة، وإذا حُذف المضاف إليه، بقي على تنكيره، فكان معربًا لذلك.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ويُقال: «جئتُه من عَلِ»، وفي معناه: «من عالٍ»، و«من مُعالٍ»، و«من عَلًا». ويُقال: «جئتُه مِن عَلوَ وعَلْوُ وعَلْوِ»، وفي معنًى «حَسْبُ»: «بَجَلْ». قال** [من الرجز]:

٦٢٥ـ رُدّوا علينا شيخَنا ثُمَّ بَجَلْ

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم يقولون: «جئتُه من عَلِ»، ومعناه: من فَوْقٍ، وفيه لغاتٌ، قالوا: «جئته من عَلٍ» منقوصٌ كـ«عَمٍ» و«شَجٍ»، قال امرُؤ القيس [من الطويل]:

٦٢٦ـ [مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا] كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ من عَلِ

---

٦٢٥ ـ **التخريج**: الرجز للأعرج المعنيّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢٩١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٦٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل).

اللغة: الشيخ: الجمل. بجل: حسب.

الإعراب: «ردّوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة. والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع: فاعل. «**علينا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «ردّوا». «**شيخَنا**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**ثم**»: حرف عطف. «بجل»: اسم مبني على السكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك.

وجملة «ردّوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذلك بجل»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «بجل» بمعنى: حسب.

٦٢٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٩؛ وإصلاح المنطق ص٢٥؛ وجمهرة اللغة ص١٢٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، ٣/ ٢٤٢، ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥١؛ والشعر والشعراء ١/ ١١٦؛ والكتاب ٤/ ٢٢٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢٧٤ (حطط)؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٦٥؛ ورصف المباني ص٣٢٨؛ والمقرب ١/ ٢١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

اللغة والمعنى: مكرّ: كثير العطف أي العودة مرّة بعد أخرى. مفرّ: كثير الفرار. الجلمود: الحجر العظيم الصلب. حطّه: حدره.

يقول: إنّ فرسه سريع الجري، شديد الإقدام والإدبار معًا، وشبّهه بحجر عظيم ألقاه السيل من مكان عالٍ إلى الحضيض.

وقالوا: «مِن عالٍ» كـ«قاضٍ»، و«غازٍ»، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٢٧ـ قَبْاءُ مِن تَحْتُ وَرِيًّا مِن عالْ

ويروى:

تَظْمَأُ مِن تَحْتُ وتَرْوَى مِن عالْ

وقالوا في معناه: «مِن مُعالٍ»، قال ذو الرُمّة [من الرجز]:

٦٢٨ـ ونَغَضانُ الرَّحْلِ مِن مُعالِ

= **الإعراب**: «**مكرّ**»: نعت لـ«منجرد» في البيت السابق، مجرور. «**مفرّ**»: نعت لـ«منجرد» أيضًا. «**مقبل**»: نعت لـ«منجرد». «**مدبر**»: نعت لـ«منجرد». «**معًا**»: حال منصوب. «**كجلمود**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ المحذوف تقديره: «هو كائن كجلمود»، وهو مضاف. «**صخر**»: مضاف إليه مجرور. «**حطّه**»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**السيل**»: فاعل مرفوع. «**من عل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«حطّ».

جملة «هو كائن كجلمود» الاسميّة: في محل نعت لـ«منجرد»، وجملة (حطّه السيل) الفعليّة: في محلّ نعت لـ«جلمود».

والشاهد فيه قوله: «من عَلٍ» حيث وردت لفظة «عل» معربة مجرورة بـ«من»، وسبب إعرابها أنه لم يقصد بالعلوّ معيّنًا، وإنّما قصد علوًّا ما.

٦٢٧ ـ **التخريج**: الرجز برواية: «ظمأى النَّسا مِنْ تَحْتُ ريًا من عالْ». وهو لدكين بن رجاء في لسان العرب ١١/ ٥٠٢ (غلل)، ١٥/ ٨٣ (علا)؛ وتاج العروس (غلل)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ١١٧ (ظمأ)، ١٥/ ٢٥ (ظما)؛ وتهذيب اللغة ٣/ ١٨٥، ١٤/ ٤٠٢؛ وتاج العروس ١/ ٣٣٦ (ظمأ)، (علا)؛ والمخصص ١٣/ ١١٤؛ ومقاييس اللغة ٤/ ١١٧.

الإعراب: «**قباء**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمة. «**من**»: حرف جر. «**تحت**»: ظرف مكان مبني على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلّقان بالخبر. «**وريًا**»: الواو: حرف عطف، «ريًا»: اسم معطوف على «قباء» مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتعذّر. «**من عال**»: حرف جر، وظرف مكان مبني على السكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلّقان بالصفة المشبّهة (ريًا).

جملة «هي قباء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

وعلى الرواية الثانية: «**تظمأ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**من تحت**»: تعرب كسابقتها إلّا أن تعلّقها يكون بالفعل. «**وتروى**»: حرف عطف، وفعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**من عال**»: تعرب كسابقتها إلّا أن تعلّقها يكون بالفعل.

جملة «تظمأ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تروى»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب أيضًا.

والشاهد فيه قوله: «من عال» لغةٌ في «من علٍ».

٦٢٨ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٢٨٤.

الإعراب: «**ونغضان**»: الواو: حرف استئناف، «**نغضان**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. =

وقالوا: «مِن عَلَا» مقصورًا كـ«عَصًا»، و«رَحًى»، قال [من الرجز]:

فَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِن عَلَا نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أجْوازَ الفَلَا[1]

وقالوا: «من عَلُ» بضمّ اللام. قال الشاعر [من الكامل]:

٦٢٩ـ وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وأتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِن عَلُ

وقالوا: «مِن عَلْوُ»، و«من عَلْوَ»، و«من عَلْوِ» بالضمّ والفتح والكسر، قال أعشى باهِلَةَ [من البسيط]:

٦٣٠ـ إنِّي أتَتْنِي لِسانٌ لا أُسَرُّ بِها مِن عَلْوَ لا عَجَبٌ مِنها ولا سَخَرُ

= «الرحل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من مُعالٍ»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، أو أنهما خبر المبتدأ.

جملة «نغضان الرحل مرفوع من معال»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من معال» بمعنى «من فوق» لغة في «من علٍ».

(١) تقدم بالرقم ٥٩٨.

٦٢٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٦١؛ وتذكرة النحاة ص٨٥؛ والدرر ٣/ ١١٥؛ وشرح التصريح ٣/ ٤٤٧؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٠.

اللغة والمعنى: الثنيّة: هنا الطريق. بنو كليب: قوم جرير.

يقول الفرزدق في هجاء جرير: لقد سددتُ عليك كلّ طريق، وضيقت عليك الخناق، فلا يمكنك الخلاص مني، وأتيت قومك من عل كالقدر الذي لا يتوقّع، والذي لا مفرّ منه.

الإعراب: الواو: بحسب ما قبلها. «**لقد**»: اللّام: موطئة لجواب القسم، «**قد**»: حرف تحقيق. «**سددت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«سددت». «**كلّ**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «**ثنية**»: مضاف إليه مجرور. «**وأتيت**»: الواو: حرف عطف، «**أتيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون. والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**فوق**»: ظرف متعلّق بـ«أتيت»، وهو مضاف. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. «**كليب**»: مضاف إليه مجرور. «**من**»: حرف جرّ. «**عل**»: اسم مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«أتيت».

جملة «سددت» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. وجملة «أتيت...» الفعليّة: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من عَلُ» حيث أراد علوًا معيّنًا فبنى «عل» على الضمّ، وهذا مستلزم نيّة المضاف إليه من حيث المعنى، ولو أراد علوًّا ما لأعربها.

٦٣٠ ـ **التخريج**: البيت لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص٢٦؛ والأصمعيات ص٨٨؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٠؛ وجمهرة اللغة ص٩٥٠، ١٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥١١؛ وسمط اللآلي ص٧٥؛ ولسان العرب ٤/ ٣٥٢ (سخر)، ١٣/ ٣٨٥، ٣٨٦ (لسن)؛ والمؤتلف والمختلف ص١٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٩١، ٤/ ١٥٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٨٣ (علا).

شرح المفردات: السخر: السخرية.

المعنى: جاءت أنباء من أعلى نجد، وهو لا يعجب من الموت ولا يسخر. =

يروى بالضمّ والفتح والكسر. وهذه اللغاتُ، وإن اختلفت ألفاظُها، فالمراد بها معنًى واحدٌ، وهو «فَوْقٌ». و«فَوْقٌ» من الأسماء التي لا تنفكّ من الإضافة؛ لأنّه إنّما يكون فوقًا بالنسبة إلى ما يُضاف إليه، كما كانت «قَبْلُ» و«بَعْدُ» كذلك، فوجب أن يكون «عَلُ» وسائرُ لغاتها مضافةً إلى ما بعدها. فإذا أُضيف إلى معرفة، وقُطع عن الإضافة، وكان المضافُ إليه مرادًا منويًّا، كان معرفةً، وبُني لِما ذكرناه من تنزُّله منزلةَ بعض الاسم إذ كان إنّما يتمّ تعريفُه بما بعده ممّا أضيف إليه.

وإن قُطع النظر عن المضاف إليه، كان معربًا منكورًا، وكذلك لو أضفته إلى نكرة، وقطعتَه عنه، كان معربًا أيضًا؛ لأنّه منكورٌ كما كان. فمعناه مع قطع الإضافة كمعناه مضافًا.

فإذا قلت: «جئتُ من عَلٍ» بالخفض، جعلتَه منكورًا، كأنّك قلت: «جئتُ من فوقٍ»، ويحتمل أن تكون الكسرة إعرابًا، وهو محذوفُ اللام، ويحتمل أن تكون الكسرة فيه بناءً، وكسرةُ الإعراب محذوفةٌ لِثِقَلها على الياء التي هي لامٌ مبدلةٌ من الواو، والياءُ حُذفت لسكون التنوين بعدها على حدّ «قاضٍ».

وإذا قلت: «مِن عَلُ» بالضمّ، فهو معرفةٌ محذوفُ اللام، والضمّ فيه كـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ».

وإذا قلت: «عَلْوُ»، و«عَلْوَ»، وَ«عَلْوِ»؛ فقد تمّمتَ الاسم، ولم تحذف منه شيئًا، فمن قال: «عَلْوِ»، و«عَلْوَ» بالكسر أو الفتح، فكأنّه توهّم الحركةَ فيه لالتقاء الساكنين، فالكسرُ على أصل التقاء الساكنين، والفتحُ طلبًا للخفّة، وإتباعًا لفتحة العين إذ كانت اللام ساكنةً، فهي حاجزٌ غيرُ حصين.

وكذلك من قال فيه: «عَلَا»، وجعله مقصورًا، فهو أيضًا تامٌّ غيرُ منتقص منه، وألفُه

= **الإعراب**: «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير المتكلّم مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». «**أتتني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، والياء: ضمير المتكلّم مبني في محل نصب مفعول به. «**لسان**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**لا**»: حرف نفي. «**أسرّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «**من علو**»: جارّ ومجرور مبني على الفتح في محلّ جرّ، متعلّقان بصفة محذوفة للسان. «**لا**»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «**عجب**»: اسم «لا» مرفوع بالضمّة. «**منها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «لا» المحذوف. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: زائدة لتوكيد النفي. «**سخر**»: اسم معطوف على «عجب» مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة «إني أتتني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أتتني لسان»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «لا أسرّ»: في محل رفع صفة لِـ«لسان». وجملة «لا عجب كائنًا»: في محلّ رفع صفة ثانية لـ«لسان».

والشاهد فيه قوله: «من علوَ» حيث بناها على الفتح في محلّ جرّ، وكل اللغات تؤدي معنى: من فوق.

منقلبة عن الواو، فإن نوى فيه المضافَ إليه، وجعله معرفةً، كانت الألف في تقديرِ ضمّة، ومن جعله نكرةً، كانت الألف في تقدير كسرة، كما تكون «عَصًا» كذلك.

وكذلك «عالٍ»، و«مُعالٍ»، فهو تامٌ، إذا كانت نكرةً، كان مجرورًا ونُوّن، وإذا كان معرفةً، حُذف منه التنوين، وكان بالياء، وكانت الضمّة فيه منويةً. هذا هو القياس.

فأمّا «بَجَلْ»، فهي اسمٌ من أسماء الأفعال معناها: «اكْتَفِ»، و«اقْطَعْ». وهي مبنيّة على السكون لوقوعها موقعَ الفعل المبنيّ، وسُكِّنت على مقتضى القياس في كلّ مبنيّ. وقد يُدْخِلون عليها الكافَ، فيقولون: «بَجَلْكَ»، كما يقولون: «قَطْكَ»، و«قَدْكَ»، إلّا أنّهم يقولون في إضافته إلى النفس: «بَجَلِي»، ولا يكادون يقولون: «بَجَلْنِي» كما يقولون: «قَطْنِي». وإنّما ذُكرت ههنا، لأنّها في معنًى «حَسْبُ»، فاعرفه.

فصل
[أحكام «حيث»]

قال صاحب الكتاب: **وشُبِّه «حَيْثُ» بالغايات من حيثُ ملازمتُها الإضافةَ. ويُقال: «حَيْثُ»، و«حَوْثُ» بالفتح والضمّ فيهما، وحكى الكِسائيّ: «حَيْثِ» بالكسر. ولا يُضاف إلى غير الجملة، إلّا ما رُوي من قوله** [من الرجز]:

٦٣١ـ أمَا تَرَى حيثُ سُهَيلٍ طالِعًا [نجمًا يُضيءُ كالشُّهابِ لامعًا]

أي: مكانَ سهيلٍ، وقد روى ابنُ الأعرابيّ بيتًا عَجُزُه [من الطويل]:

٦٣٢ـ [ونطعنهم حيث الحِبَى بَعْدَ ضَرْبِهِم ببيضِ المواضي] حيثُ لَيِّ العَمائمِ

---

٦٣١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣؛ والدرر ٣/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص٣٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٣؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اللغة والمعنى: سهيل: نجم. الشهاب: شعلة نار ساطعة.

الإعراب: «**أما**»: حرف استفتاح. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**حيث**»: ظرف مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، متعلّق بـ «ترى»، وهو مضاف. «**سهيل**»: مضاف إليه مجرور. «**طالعًا**»: حال منصوبة. «**نجمًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**يضيء**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**كالشهاب**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «يضيء»، أو متعلّق بـ «يضيء». «**لامعًا**»: حال منصوبة.

وجملة «أما ترى...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «يضيء»: في محلّ نصب نعت لـ «نجمًا».

والشاهد فيه قوله: «حيث سهيل»، فقد أضاف الظرف «حيث» إلى مفرد، وهذا نادر.

٦٣٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في شرح شواهد المغني ١/ ٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٧؛ وليس في=

ويتّصل به «مَا»، فيصير للمُجازاة.

* * *

قال الشارح: في «حَيْثُ» أربعُ لغات. قالوا: «حيثُ» بالضمّ، و«حيثَ» بالفتح، و«حَوْثُ»، و«حَوْثَ». وهي مبنيّة في جميعِ لغاتها، والذي أوجب بناءَها أنّها تقع على الجهات الستّ، وهي «خَلْفٌ»، و«قُدّامٌ»، و«يمينٌ»، و«شِمالٌ»، و«فَوْقٌ»، و«تَحْتٌ»، وعلى كلّ مكان، فأبهمتْ «حَيْثُ» ووقعتْ عليها جميعًا، فضاهتْ بإبهامها في الأمكنة «إذ» المبهمةَ في الأزمنة الماضية كلِّها. فكما كانت «إذْ» مضافةً إلى جملةٍ تُوضِحها، أُوضحتْ «حَيْثُ» بالجملة التي تُوضَح بها «إذْ» من ابتداءٍ وخبرٍ، وفعلٍ وفاعلٍ. وحين افتقرتْ إلى الجملة بعدها، أشبهتْ «الَّذِي» ونحوَها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارِها إلى جملةٍ بعدها تُوضِحها، فبُنِيت كبناء الموصولات.

ووجهٌ ثانٍ أنّه ليس شيءٌ من ظروف الأمكنة يُضاف إلى جملةٍ إلّا «حَيْثُ». فلمّا خالفتْ أخواتِها؛ بُنيت لخروجها عن بابها. ووجب أن يكون بناؤها على السكون؛ لأنّ المبنيّ على حركةٍ ما كان له أصلٌ في التمكّن، وحالةٌ يكون معربًا فيها، نحوَ: «يا زيدُ»، وبابِه في النداء، و«قبلُ»، و«بعدُ» ونحوِهما من الغايات. فأمّا «حَيْثُ» فلمّا لم تكن لها هذه الحالةُ؛ كانت ساكنةَ الآخِر إلّا أنّه التقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والثاء، فمنهم مَن فتح طلبًا للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء كـ«أيْنَ» و«كَيْفَ»، ومنهم من شبّهها بالغايات، فضَمَّها كـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ». ووجهُ الشَّبَه بينهما أنّ حقَّ «حَيْثُ» من جهةِ أنّها ظرفٌ أن تُضاف

= ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧/ ٤؛ والدرر ٣/ ١٢٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اللغة: نطعنهم: نضربهم. الحبى: جمع حبوة وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته، أو بديه. المواضي البيض: السيوف القاطعة. حيث ليّ العمائم: أي الرؤوس.

المعنى: إنّهم يطعنون الأعداء بالرماح بعد أن يضربوا رؤوسهم بالسيوف القاطعة.

الإعراب: «**ونطعنهم**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«نطعنهم»: فعل مضارع مرفوع، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «**حيث**»: ظرف مكان مبنيّ في محلّ نصب، متعلّق بـ «نطعن»، وهو مضاف. «**الحبى**»: مضاف إليه مجرور، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: «موجودة». «**بعد**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «نطعن»، وهو مضاف. «ضربهم»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**ببيض**»: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «ضرب»، وهو مضاف. «**المواضي**»: مضاف إليه مجرور. «**حيث**»: ظرف مكان مبنيّ في محلّ نصب، متعلّق بالمصدر «ضرب»، وهو مضاف. «**ليّ**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**العمائم**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «نطعنهم»: بحسب ما قبلها. وجملة «الحبى موجودة»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «حيث لي العمائم» حيث أضاف الظرف إلى المفرد، وهذا نادر.

إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة، نحوِ: «أمامَك»، و«قُدّامَك» ونحوِهما، فلمّا أُضيفت إلى الجملة، صارت إضافتُها كلَا إضافةٍ، فأشبهتْ «قَبْلُ»، وَ«بَعْدُ» في قطعهما عن الإضافة، إلّا أن الحركة في «حَيْثُ» لالتقاء الساكنين، وفي «قَبْلُ»، وَ«بَعْدُ» للبناء.

وحكى الكسائيّ عن بعض العرب الكسرَ في «حَيْث»، فيقول: «من حَيْثِ لا يعلمون»، فكَسَرَها مع إضافتها إلى الجملة، ووجهُ هذه اللغة أنهم أجروا «حَيْث»، وإن كانت مكانًا، مُجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل، وإذا أُضيفت إلى الجملة، كان فيها وجهان: الإعرابُ والبناءُ، نحوُ قوله [من الطويل]:

على حِينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[1]

ويروى: «على حينِ» بالكسر، فَمن فتح، بناه، ومَن كسر، أعربه. ويجوز أن يكون من قال: «حَيْثِ» بناه أيضًا، إلّا أنّه كسر على أصلِ التقاء الساكنين، ولم يُبالِ الثقلَ، كما قالوا: «جَيْرِ»، و«وَيْبِ»، فكسروا، وإن كان قبلَ الآخِرِ ياءٌ. ومن العرب من يضيف «حَيْثُ» إلى المفرد ويجرّه، أنشد ابنُ الأعرابيّ [من الطويل]:

ونَطْعُنُهُمْ حَيْثُ الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهم ببِيضِ المَواضِي حيثُ لَيِّ العَمائِمِ

فهذا بناه، وأضافه إلى المفرد، كما قال: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[2]، فأضاف «لدن» مع كونه مبنيًّا، ولم يمنعْه ذلك من الإضافة.

ولا يُجازَى بـ«حَيْثُ» كما جُوزي بأخواتها من نحوِ «أينَ»، و«أنّى» من حيث كانت مضافة إلى الجملة بعدها. والإضافةُ مُوضِحةٌ مُخصِّصةٌ، والجزاءُ يقتضي الإبهامَ، فيتنافى مع[3] معنى الإضافة والجزاء، فلم يُجمع بينهما. فإذا أُريد ذلك، أُتي معها بمَا يقطعها عن الإضافة، ويصيِّر الفعلَ بعدها مجزومًا بعد أن كان مجرورَ الموضع، ولا تصير بدخولِ «مَا» عليها حرفًا، كما صارت «إذْ» عند سيبويه حرفًا بدخولِ «مَا» عليها، وذلك لقوّةِ «حَيْثُ» وكثرةِ مواضعها، وتشعُّبِ لغاتها على ما سيوضح في موضعه من هذا الكتاب.

وقد يُستعمل «حَيْثُ» بمعنى الزمان، نحوَ قوله [من المديد]:

٦٣٣ـ لِلفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بهِ حَيْثُ تَهْدِي ساقَهُ قَدَمُهْ

فاعرفه.

---

(١) تقدم بالرقم ٣٨.
(٢) النمل: ٦.
(٣) سقطت كلمة «مع» في الطبعتين.

٦٣٣ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٨٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩؛ والدرر ٣/ ١٢٥؛ وسمط اللآلي ص٣١٩؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٨ (سوق)، ١٥/ ٣٥٧ (هدى)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

=

فصل
[أحكام «منذ»]

قال صاحب الكتاب: ومنها «مُنْذُ»، وهي إذا كانت اسمًا على معنيين:

أحدهما: أوّلُ المُدّة، كقولك: «ما رأيتُه منذُ يومُ الجُمُعة»، أي: أوّلُ المدّة التي انتفَتْ فيها الرُّؤيةِ، ومَبْدَؤُها ذلك اليومُ.

والثاني: جميعُ المدّة، كقولك: «ما رأيتُه مُنذُ يومان»، أي: مدّةِ انتفاءِ الرؤية اليومان جميعًا. و«مُذْ» محذوفةٌ منها، وقالوا: هي لذلك أدْخَلُ في الاسميَّة، وإذا لَقِيَها ساكنٌ بعدها، ضُمَّتْ رَدًّا إلى أصلها.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «مُذْ»، و«مُنْذُ» يختصّان بالزمان، فلا يدخلان إلّا على زمانٍ، فمحلُّهما من الزمان محلُّ «مِنْ» من المكان. فـ«مِن» لابتداء الغاية في المكان، ولا يُستعمل في غيره. تقول: «ما سرْتُ مِن بغدادَ»، أي: ما ابتدأتُ السيرَ من هذا المكان. و«مُنْذُ»، و«مُذْ» لهذا المعنى في الزمان، ولا يُستعملان في غيره. وذهب الكوفيون[1] إلى أنّ «مِنْ» يصلح للزمان والمكان، و«مُذْ»، و«مُنْذُ» لا يصلحان إلّا للزمان، وتَعلّقوا بقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾[2]، و«أوّلُ يومٍ» من الزمان، وقد دخلتْ «مِنْ» على الزمان، ومنه قولُ زُهَيْر [من الكامل]:

٦٣٤ ـ لِمَنِ الدِيارُ بقُنّةِ الحِجْرِ   أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومِن دَهْرِ

= اللغة: هَدَاه: تَقَدَّمه.

المعنى: إنَّ للفتى عقلاً يهديهِ إلى الرشاد ما دام حيًا، وأينما كان.

الإعراب: «للفتى»: جار ومجرور بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم. «عقلٌ»: مبتدأ مرفوع مؤخر. «يعيشُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هو. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يعيشُ». «حَيثُ»: اسم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «يعيش». «تهدي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «ساقَه»: مفعول به منصوب، والهاء: مضاف إليه محله الجرّ. «قدَمُه»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «للفتى عقل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعيش به»: صفة لـ«عقل» محلها الرفع. وجملة «تهدِي ساقه قدمه»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه أنّ الأخفش قال: إنَّ «حيث» قد تأتي بمعنى الحين كما في هذا البيت.

(١) انظر المسألة الرابعة والخمسين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص٣٧٠ ـ ٣٧٦.

(٢) التوبة: ١٠٨.

٦٣٤ ـ التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٨٦؛ والأزهيّة ص٢٨٣؛ وأسرار العربية =

و«حِجَجٌ» معناه: سِنون، وقد دخل عليها «مِنْ». ولا حجّة في ذلك لاحتمالِ أنْ يكون المراد بقوله: «من أوّل يوم»: من تأسيسِ أوّل يوم، ثمّ حُذف المضاف، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه. وقولُ زهير: «من حجج» أي: من مَرِّ حجج، فدخولُ «مِنْ» إنّما هو على الحدث، لا على الزمان. قال سيبويه[1]: و«مُذْ» تكون ابتداءَ غاية الأيّام والأحيان كما كانت «مِنْ»، لا يدخل واحدٌ منهما على الآخر، يعني أنّ «مُذْ» لا تدخل على «مِنْ»، و«مِنْ» لا تدخل عليها.

و«مُذْ» مخفّفة من «مُنْذُ» بحذف عينها، كما كانت «لَدُ» مخفّفةَ من «لَدُنْ» بحذف لامها. والذي يدلّ على ذلك أنّك لو سمّيت بـ«مُذْ»، وصغّرتَها، لقلت: «مُنَيْذٌ»، فتُعيد المحذوفَ. والعرب تستعملهما اسمَيْن وحرفَيْن. والأغلبُ على «مُنْذُ» أن تكون حرفًا، ويجوز أن تكون اسمًا. والأغلبُ على «مُذْ» أن تكون اسمًا للحذف الذي لحقها، والحذفُ بابُه الأسماء من نحوِ: «يَدٍ»، و«دَمٍ»، والأفعالُ من نحوِ «خُذْ»، و«كُلْ»؛ وأمّا الحروف، فليس الأصلُ فيها الحذفَ إلّا أن تكونَ مضاعَفة، فتُخفَّف نحوَ: «إنَّ»، ولكِنَّ، و«رُبَّ».

وإنّما قلّ الحذفُ في الحروف، لأنّ الحذف ضربٌ من التصرّف، والحروفُ لا تصرُّفَ لها لجُمودها وكونِها بمنزلةِ جزء من الاسم والفعل، وجزءُ الشيء لا تصرُّفَ له. وشيءٌ آخَرُ، وهو أنّ الحروف إنّما جيءَ بها لضربٍ من الإيجاز والاختصار، وهو النيابةُ عن الأفعال لتُفيد فائدتَها مع إيجاز اللفظ، ألا ترى أنّ همزة الاستفهام نائبةٌ عن

= ص٢٧٣؛ والأغاني ٦/ ٨٦؛ والإنصاف ١/ ٣٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩، ٤٤٠؛ والدرر ٣/ ١٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٤؛ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥؛ ولسان العرب ٤/ ١٧٠ (هجر)، ١٣/ ٤٢١ (منن)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣١٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٧٠؛ ورصف المباني ص٣٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٣١٧.

اللغة: القنة: أعلى الشيء. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى. أقوين: خلون. مذ حجج: منذ سنوات.

المعنى: يتساءل الشاعر عن ديار قنة الحجر التي خلت منذ سنوات عديدة.

الإعراب: «**لمن**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم للمبتدأ. «**الديار**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**بقنة**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «الديار»، وهو مضاف. «**الحجر**»: مضاف إليه مجرور. «**أقوين**»: فعل ماض، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**من حجج**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أقوين». «**ومن دهر**»: الواو: حرف عطف، «**من دهر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أقوين».

جملة «لمن الديار»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقوين»: في محلّ رفع نعت «الديار».

والشاهد فيه قوله: «**من حجج**»، و«**من دهر**» حيث جاءت «**من**» لابتداء الغاية في الزمان، على رأي الكوفيين.

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٦.

«أَسْتَفْهِمُ»، وواوُ العطف نائبةٌ عن «عطفتُ»، وكذلك سائرُ الحروف؟

وإذا كانت الحروفُ إنّما جيء بها للإيجاز والاختصار، فلو ذهبتَ تحذف منها شيئًا، لكان اختصارَ المختصر، وهو إجحافٌ. فلذلك كان الغالبُ على «مُنْذُ» الحرفيّةَ، والغالبُ على «مُذ» الاسميّةَ. فإذا كانت حرفًا، كان ما بعدها مخفوضًا، وكانت بمعنى الزمان الحاضر، نحوَ قولك: «ما رأيتُه مُذُ الساعةِ»، أي: في هذه الساعة الحاضرة، وكذلك «مُنْذُ الشهرِ»، و«منذُ العامِ»، كلُّه بمعنى الحاضر. فـ«مُنْذُ» أوصلتْ معنى الفعل إلى ما بعدها من الزمان. ومثلُه: «مُذْ كَمْ سرتَ؟» فـ«مُذْ» أوصلتُ معنَى «سرت» إلى «كَمْ»، كما كانت الباءُ كذلك في قولك: «بمن تَمُرُّ؟» وتقول: «ما رأيتُه مُذ اليومِ إلى ساعتك هذه»، جعلتَ «اليوم» أوّلَ غايتِك، فأُجْريتْ في بابها كما جرتْ «مِنْ» إذا قلت: «مِن مكانِ كذا». وتقول: «ما رأيتُه مُذْ يومَيْن»، جعلتهما غايةَ ابتدائها.

وإذا كانت اسمًا فلها معنيان:

أحدُهما: أن تكون بمعنى الأَمَد، فتنظِم أوّلَ الوقت إلى آخِره.

والآخَرُ: أن تكون بمعنَى أوّلِ الوقت. مثالُ الوجه الأوّل قولُك: «ما رأيتُه مذ يومان»، و«منذ ليلتان»، والمعنى: أمدُ ذلك يومان وليلتان، والنكرةُ ممّا يختصّ بهذا الضرب؛ لأنّ الغرض عدّة المُدّة التي انقطعتْ فيها الرؤيةُ. وذلك أنّها وقعتْ جوابًا عن «كم مدّةُ انقطاعِ الرؤية؟» أو «مذ كم يومًا لم تَرَه؟» فوجب أن يكون الجوابُ عددًا؛ لأنّ «كَمْ» عَدَدٌ، والجوابُ ينبغي أن يكون مطابقًا للسؤال، ولا يلزم تخصيصُ الوقت وتعيينُه. فإن أتيتَ بمعرفةٍ تشتمِل على عددٍ، جاز ولم يمتنِع، نحوَ قولك: «لم أرَه مذ المحرَّمُ، ومذ الشّتاءُ»؛ لاشتمالهما على مدة معدودة، كأنّك قلت: «لم أره مذ ثلاثون يومًا، ومذ ثلاثةُ أشهرٍ»؛ لأنّ تعريفه لم يُخْرِجه عن إفادة العدد، فقد وفيتَ بجوابِ «كَمْ» وزيادةٍ.

وأمّا الوجه الآخر: فيُذْكَر فيه ابتداءُ الوقت على جهة التعريف، كقولك: «ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة»، والمعنى: ابتداءُ ذلك يومُ الجمعة، وأوّلُ ذلك يومُ الجمعة. وهذا الوجهُ الثاني لا يجوز فيه إلّا التوقيتُ والإشارة إلى وقتٍ بعينه. وذلك أنّ جميعَ ذلك جوابُ كلام، كأنّه لمّا قال: «لم أرَك»، قال: «كم مدّةُ ذلك؟» و«ما أوّلُ ذلك؟» فجوابُ الأوّل العددُ، وما له مقدارٌ معلومٌ من الزمان على ما ذُكر. وجوابُ الثاني، وهو «ما أوّلُ ذلك؟» و«ما ابتداءُ ذلك؟» أن تذكر له أوقاتًا معلومةً، نحوَ: «يومُ كذا»، و«سنةُ كذا». والمرادُ: ما رأيتُه مذ ذلك الوقت إلى وقتي هذا، إلّا أنّك تركتَ ذِكْرَ منتهَى الغاية للعِلْم به، إذ لو كان وقعت رؤيتُه بعدُ، ولم تكن الرؤيةُ انقطعتْ من الوقت الذي ذكره، لكان الإخبار غيرَ صحيح.

واعلم أنّك إذا رفعتَ ما بعد «مُذْ»، فالكلامُ مبتدأ وخبر، فـ«مُذ» ابتداءٌ، وما بعده

الخبرُ؛ لأنّ «مُذْ» واقعةٌ موقعَ «الأمَد»، كأنّك قلت: «أمدُ ذلك يومان»، أو «أوّلُ أمدِه يومُ الجمعة»، فكما يكون الأمدُ مبتدأً، فكذلك ما وقع موقعَه. وقال بعضهم: «يومان» هو المبتدأ، و«مُذْ» الخبر، وتُقدَّر «مُذْ» تقديرَ ظرف المكان، كأنّه قال: «بيني وبينه يومان». والأوّلُ أظهرُ، فالكلامُ إذا رفعتَ ما بعد «مُذْ» جملتان، وإذا خفضتَ وقلت: «مذ يومَيْن»، فالكلامُ جملة واحدة.

وذهب الفرّاء إلى أنّ «مُنْذُ» مركّبةٌ من «مِنْ»، و«ذُو»، فحذفوا الواو تخفيفًا وما بعدها من صلة الذال، وقال غيره: هي مركّبةٌ من «مِنْ» و«إذْ»، فحُذفت الهمزة تخفيفًا، وغُيّرت بضمّ أوّلها، وحُرّكت الذال لسكونها، وسكونِ النون قبلها، وضُمّتْ إتباعًا لضمّة الميم. وهذه دَعاوَى لا دليلَ عليها، والأصلُ عدمُ التركيب.

وقد ذهب بعضُ أصحابنا[1] إلى أنّ «مُذْ» و«مُنْذُ» اسمان على كلّ حال، فإذا رفعتَ ما بعدهما، فعلى الابتداء والخبر على ما سبق، وإذا خفضتَ ما بعدهما، فعلى تقديرِ اسمين مضافين، وإن كانا مبنيَّيْن، كقولك: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[2] أضفتَ «لدن» إلى «حكيم»، وإن كان مبنيًّا.

ومثلُه في خفضِ ما بعده ورفعِه «كَمْ». تقول: «كم رجلٍ جاءني؟» فيكون بمنزلةِ عدد مضاف، وتقول: «كم دراهمُك؟» فيكون في موضع مبتدأ، وما بعده الخبرُ. وهو قول متين، إلّا أنّ الجواب عنه أنّ «مُذْ» و«مُنْذُ» لابتداء الغاية في الزمان، فهي نظيرةُ «مِنْ» في المكان، فكما أنّ «مِنْ» حرفٌ، فكذلك ما هو في معناه.

فإن قيل: فلِمَ بُنيت «منذ» و«مذ»؟ قيل: أمّا إذا كانت حرفًا، فلا كلامَ في بنائها، إذ الحروفُ كلّها مبنيّة، وإذا كانت اسمًا، فهي مبنيّة أيضًا؛ لأنّها اسمٌ في معنى الحرف، فكان مبنيًّا كـ«مَنْ» و«مَا» إذا كانا استفهامًا، أو جزاءً، وحقُّهما السكون؛ لأنّ أصل البناء على السكون. وإنّما حُرّكت «مُنْذُ»، لكون النون قبلها ساكنةً، وضُمّت إتباعًا لضمّ الميم، إذ النونُ خفيّةٌ، لأنّها غُنّةٌ في الخَيْشوم ساكنةٌ، فكانت حاجزًا غيرَ حصين. ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين، لَخرجوا من ضمّ إلى كسر، وذلك قليلٌ في كلامهم.

ومثلُه في الإتباع قولُهم: «مُنْتُنٌ»، فمنهم من يضمّ التاء إتباعًا لضمّة الميم، ومنهم من يقول: «مِنْتِنٌ»، بكسر الميم إتباعًا لكسرة التاء، إذ النونُ لخفائها وكونِها غنّةً في الخيشوم حاجزٌ غيرُ حصين. وأمّا «مُذْ» فساكنةٌ، لأنّه لم يلتقِ في آخرها ما يوجب لها الحركةَ، فإن لَقِيَها ساكنٌ بعدها، ضُمّت لالتقاء الساكنين، نحوَ: «مُذُ اليومُ»، و«مُذُ

---

(١) انظر المسألة السادسة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٣٨٢ ـ ٣٩٣.

(٢) النمل: ٦.

الليلةُ». ومنهم من يكسرها، فيقول: «مُذِ اليومُ»، و«مذِ الليلةُ»، فمَن ضمّ، فإنّه أَتْبَعَ الضمَّ الضمَّ، وإذا كانوا أتبعوا في «مُنْذُ» مع الحاجز، فأن يُتبِعوه مع عدم الحاجز أَوْلى. ويجوز أن يكون لمّا وجب التحريكُ لالتقاء الساكنين، حرّكوه بالحركة التي كانت له، كما قالوا: «رُبَّ»، فحرّكوها في حال التخفيف بالحركة التي كانت لها قبل التخفيف، فاعرفه.

فصل
[أحكام «إذْ» و«إذا»]

قال صاحب الكتاب: **ومنها «إذْ» لِما مضى من الدَّهر، و«إذَا» لما يُستقبل منه، وهما مضافتان أبدًا، إلَّا أن «إذْ» تضاف إلى كِلْتَا الجملتَين، وأُختُها لا تضاف إلَّا إلى الفعلية، تقول: «جئتُ إذ زيدٌ قائم»، و«إذ قام زيد»، و«إذ يقوم زيد»، و«إذ زيد يقوم»، وقد استقبحوا: «إذ زيد قام». وتقول: «إذا قام زيد»، و«إذا يقوم زيد». قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۞ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[1]، ونحوُ قوله [من الرجز]:**

٦٣٥ـ إذا الـرِّجـالُ بـالـرجـالِ الـتـفَّـتِ

ارتفاعُ الاسم فيه بمضمرٍ يفسّره الظاهرُ.

* * *

قال الشارح: «إذْ»، و«إذَا» ظرفان من ظروف الأزْمِنة، فـ«إذْ» ظرفٌ لِما مضى منها، و«إذَا» لِما يُستقبل، وهما مبنيّان على السكون. والذي أوجب لهما البناء شَبَهُهما بالموصولات، وتنزُّلُ كلِّ واحد منهما منزلة بعض الاسم. فأمّا «إذْ» فإنّها تقع على الأزمنة الماضية كلِّها مبهمةً فيها، لا اختصاصَ لها ببعضها دون بعض، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها، ويكشف عن معناها، وإيضاحُها يكون بجملةٍ بعدها، فصارت بمنزلةِ بعض الاسم، وضارعتْ «الَّذِي»، والأسماءَ الناقصةَ المحتاجةَ إلى الصلات، لأنّ الأسماء موضوعةٌ للدلالة على المسمَّيات، والتمييزِ بين بعضها وبعضٍ. فإذا وُجد منها ما يتوقّف معناه على ما بعده، حلّ مع ما بعده من تَمامه محلَّ الاسم الواحد، وصار هو بنفسه

---

(١) الليل: ١ ـ ٢.

٦٣٥ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه متعلق بجوابه. **«الرجالُ»**: فاعل لفعل محذوف، والتقدير: إذا التفّت الرجال. **«بالرجال»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «التفّت». **«التفّت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «التفّت الرجال»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «التفّت»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء الاسم بعد «إذا» مرفوعًا بفعل محذوف يُفسِّره المذكور. والكوفيّون يجيزون وقوع المبتدأ والخبر بعدها.

بمنزلةِ بعض الاسم، وبعضُ الاسم مبنيّ؛ لأنّ بعض الاسم لا يُوضع للدلالة على المعنى. وبُنيت على السكون على أصل البناء على ما تقدّم.

فـ«إذْ» تُوضَّح بالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فمثالُ المبتدأ والخبر قولُك: «جئتُك إذ زيدٌ قائمٌ»، ومثال الفعل والفاعل قولك: «جئتُك إذ قام زيدٌ»، و«إذ يقوم زيدٌ». وإذا كان الفعل مضارعًا؛ حسن تقديمهُ وتأخيرهُ، نحوُ: «جئتُك إذ يقوم زيد»، و«إذ زيد يقوم». وإذا كان ماضيًا، لم يحسن تأخيرُه، لا يكادون يقولون: «إذ زيدٌ قام»، وذلك لأنّ «إذْ» ظرفُ زمان ماضٍ، فإذا كان معك فعلٌ ماضٍ، استحبّوا إيلاءه إيّاه لتشاكُلِ معناهما، وما بعد «إذْ» في موضع خفض بإضافةِ «إذْ» إليه، إذ كانت زمانًا، والزمانُ يضاف إلى الجُمل، نحوَ: «جئتُك زمانَ زيدٌ أميرٌ، وزمنَ قام زيدٌ، وزمنَ يقوم زيدٌ».

وأمّا «إذَا»، فهي اسمٌ من أسماء الزمان أيضًا، ومعناها المستقبَل، وهي مبنيّةٌ لإبهامها في المستقبل، وافتقارِها إلى جملةٍ بعدها، تُوضِحها وتُبيِّنها كما كانت الموصولات كذلك، على ما ذكرنا في «إذْ»، مضافًا ذلك إلى ما فيها من معنى الشرط، فبُنيت كبناء أدوات الشرط، وسكن آخِرُها؛ لأنه لم يلتقِ فيه ساكنان. ولِما تضمّنتْه من معنى الجزاء، لم يقع بعدها إلّا الفعلُ، نحوُ: «آتيك إذا احمرّ البُسْرُ، وإذا يقوم زيدٌ».

فأمّا قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[1] فشاهدٌ على جوازِ وقوعِ كلّ واحد من المضارع والماضي بعدها، فإذا وقع الاسمُ بعدها مرفوعًا، فعلى تقدير فعلٍ قبله، لأنّه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر، لِما تضمّنته من الشرط والجزاء. والشرطُ والجزاء مختصّان بالأفعال، وذلك نحوُ قوله، وهو جَحْدَرُ بن ضُبَيْعَةَ جاهليٌّ [من الرجز]:

إذا الرِّجالُ بالرِّجالِ الْتَفَّتِ

وبعده:

أَمُخْدَجٌ في الحَرْب أمْ أَتَمَّتِ

ويروى:

إذا الكُماةُ بالكُماة التفّتِ

و:

إذا العَوالي بالعوالي التفّتِ

والمُخْدَج: الولدُ يولَد ناقصًا، وإن تمّت أيّامُ حَمْله، كأنّه قال: «إذا التفت الرجالُ بالرجال التفّت»، ومثله قوله [من الطويل]:

إذا ابنُ أبي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بين وَصْلَيْكِ جازِرُ[2]

(١) الليل: ١ ـ ٢.

(٢) تقدم بالرقم ٢٤٤.

والمراد: إذا بُلغ ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغتِه. وعليه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[1] و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[2]. كلُّه بإضمارِ فعلٍ يُفسِّره الظاهرُ. وأجاز الكوفيون وقوعَ المبتدأ والخبر بعدها لأنّها ليست شرطًا في الحقيقة.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وفي «إذا» معنى المُجازاة دونَ «إذْ»، إلّا إذا كُفَّتْ، كقول العَبّاسِ بن مِرداسٍ [من الكامل]:**

٦٣٦ـ إذْما دخلتَ على الرّسولِ فقُلْ له ... حقًّا عليكَ إذا اطْمَأنَّ المَجْلِسُ

وقد تقعانِ للمُفاجَأة، كقولك: «بَيْنا زيدٌ قائم إذ رأى عمرًا»، و«بينما نحن بمكان كذا إذا فلانٌ قد طلع علينا»، و«خرجتُ فإذا زيدٌ بالباب». قال [من الطويل]:

٦٣٧ـ وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيلَ سَيِّدًا ... إذا إنّه عَبْدُ القَفا واللَّهازِمِ

---

(١) الانشقاق: ١. (٢) الانفطار: ١.

٦٣٦ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص٧٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٣؛ والكتاب ٣/ ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ٤٧٦ (أذذ)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٣١؛ ورصف المباني ص٦٠؛ والمقتضب ٢/ ٤٧.

اللغة: اطمأن المجلس: انعقد.

المعنى: إذا قدمت على الرسول عندما ينعقد المجلس، ووقفت بين يديه، فقل له ما عندك، فقد حقّ القول عليك.

الإعراب: «**إذما**»: حرف شرط جازم. «**دخلت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**على الرسول**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «دخلت». «**فقل**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«قل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «قل». «**حقًّا**»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «حقًّا». «**إذا**»: ظرفية حينية فقدت معنى الشرط متعلقة بالفعل «قل». «**اطمأن**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**المجلس**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «إذا ما دخلت فقل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دخلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قل له»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «اطمأن»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إذ ما دخلت...» حيث دخلت «ما» على «إذا» فكَفَّتْها عن الإضافة.

٦٣٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١؛ وجواهر الأدب ص٣٥٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٩٩؛ والدرر ٢/ ١٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٨؛ وشرح ابن عقيل ص١٨١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٨٢٨؛ والكتاب ٣/ ١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.

وكان الأصمعيّ لا يستفصِح إلّا طَرْحَهما في جوابِ «بَيْنا»، و«بَيْنَمَا»، وأنشد [من الوافر]:

٦٣٨ـ بينا نحنُ نرقُبُه أتانَا ... مُعلِّق وفْضَةٍ وزِنادِ راعِ

= **اللغة**: القفا: المؤخّرة. اللهازم: ج اللهزمة، وهي العظم الناتىء في اللحي تحت الأذن. وعبد القفا واللهازم: كناية عن الخسّة والحقارة.

الإعراب: «**وكنت**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «**أرى**»: فعل مضارع مرفوع، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**زيدًا**»: مفعول به أول لـ «أرى» منصوب. «**كما**»: الكاف: حرف جرّ، و«ما»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بحال من «زيدًا» محذوفة. «**قيل**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**سيدًا**»: مفعول به ثانٍ لـ «أرى». «**إذا**»: الفجائيّة. «**إنّه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنّ». «**عبد**»: خبر «إنّ» مرفوع، وهو مضاف. «**القفا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**واللهازم**»: الواو: حرف عطف، و«اللهازم»: معطوف على «القفا» مجرور.

وجملة «كنت أرى...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أرى»: في محلّ نصب خبر «كنت». وجملة «قيل»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «إنه عبد...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: وقوع «إذا» بمعنى المفاجأة.

٦٣٨ ـ **التخريج**: البيت لنصيب في ديوانه ص١٠٤؛ ولرجل من قيس عيلان في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٢؛ والجنى الداني ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٧٤؛ والدرر ٣/ ١١٨؛ ورصف المباني ص١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٣، ٢/ ٧١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٦٥ (بين)؛ والمحتسب ٢/ ٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١١.

اللغة: نرقبه: نترقّبه وننتظره. الوفضة: حقيبة يحمل فيها الصياد أو الراكب ما سيأكله عندما يجوع. الزناد: جمع زند وزندة وهما العودان الأعلى والأسفل اللذين تُقتدح النار بهما.

المعنى: أقبل إلينا بينما كنّا في انتظاره، يعلّق على كتفه زوّادته وعودين لإشعال النار عند الحاجة.

الإعراب: «**بَينا**»: ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل «أتانا»، والألف: لإشباع حركة النون والتعويض. «**نحن**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**نرقبه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**أتانا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**معلّق**»: حال منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «**وفضة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وزناد**»: الواو: حرف عطف، و«زناد»: معطوف على «وفضة» مجرور. «**راع**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة.

وجملة: «نحن نرقبه»: في محلّ جرٌ بالإضافة. وجملة «نرقبه»: في محل رفع خبر «نحن». وجملة «أتانا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه استعمال «بينا» بغير «إذ»، وهو الأفصح.

وأمثالاً له. ويُجاب الشرط بـ«إذا» كما يُجاب بالفاء. قال الله تعالى ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(١).

* * *

قال الشارح: إنّما كان في «إذَا» معنى المجازاة؛ لأنّ جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاةُ عند وقوع الشرط. ومثلُه قولك: «الذي يأتيني فلَهُ درهمٌ»، فيه معنى المجازاة؛ لأنه بالإتيان يستحق الدرهمَ. ولا يُجازَى بها، فيُجْزَمَ ما بعدها؛ لِما تقدّم من توقيتها، وتعيينِ زمانها، فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعًا، نحوَ قوله [من البسيط]:

٦٣٩ - تُصْغِي إذا شَدَّها للرَّحْلِ جانِحَةً   حتّى إذا ما اسْتَوَى في غَرْزِها تَثِبُ

ولا يُجزَم بها إلّا في الشعر، نحوِ قوله [من الطويل]:

٦٤٠ - إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كانَ وَصْلُها   خُطانا إلى أعدائِنا فنُضارِبِ

---

(١) الروم: ٣٦.

٦٣٩ - **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٩؛ ولسان العرب ١١/ ٤٢٦ (عجل)، ١٤/ ٤٦١ (صفا)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٠٦؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٣ (طبق).

اللغة: تصْغي هنا معناه: تسكن. استوى: أي استقرَّ الراكب عليها. الغرز للرحل: كالركاب للسرج. الجانحة: المائلة.

المعنى: يصف ناقة مؤدبة تسكن إذا ما شُدَّ الرحل عليها، وإذا استوى عليها راكبها سارت في سرعة.

الإعراب: «**تُصْغي**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «**إذا**»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «تصغي». «**شدَّها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: مفعول به، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. «**للرحل**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «شدَّ». «**جانحة**»: حال. «**حتى**»: حرف غاية وابتداء، «**إذا**»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل «تثِبُ». «**ما**»: زائدة. «**استوى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. «**في غرزها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل استوى، و«ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. «**تثِبُ**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي.

جملة «تصغي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «شدَّها»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «إذا ما استوى... تثِبُ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «استوى»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «تثِبُ»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه رفع ما بعد «إذا» على ما يجب لها، لأنها تدل على وقت بعينه، وحرف الشرط مبني على الإبهام في الأوقات وغيرها.

٦٤٠ - **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص٨٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٥، ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٧؛ والشعر والشعراء ص٣٢٧؛ والكتاب ٣/ ٦١؛ ولرقيم أخي بني الصاردة في خزانة الأدب ٧/ ٢٩، ٣٠.

فجزمُ ما عُطف على الجواب دليلٌ على جزم الجواب.

وليست «إذْ» كذلك لتبيين وقتها وكونِه ماضيًا، والشرطُ إنّما يكون بالمستقبل، فلذلك ساغ أن يليها الاسمُ والفعلُ.

فإذا دخلتْ عليها «مَا»، كفّتْها عن الإضافة، نحوَ قوله، وهو العَبّاس بن مِرْداس [من الكامل]:

إذ ما أتَيْتَ على الرسول فقُلْ له... إلـخ

الشاهد فيه مُجازاتُه بـ«إذْمَا»، ودلّ على ذلك إتيانُه بالفاء جوابًا، لأنّها صارت بدخولِ «مَا» عليها، وكَفِّها لها عن الإضافة المُوضِحةِ الكاشفةِ عن معناها، مبهمةً بمنزلةِ «مَتَى»، فجازت المجازاةُ بها، كما يُجازَى بـ«متَى». والفرقُ بين «مَتَى» و«إذْ» أنّ «متى» للزمان المطلق، و«إذْ» للزمانِ المعيَّن إلّا أنّ «إذْ» تصير بتركيبِ «مَا» معها حرفًا من حروف الجزاء عند سيبويه[1]، وتخرج عن حَيّزِ الأسماء، وسيوضَح ذلك في موضعه من الجزاء.

وقد تكون «إذا» للمُفاجأة، فتكون فيه اسمًا للمكان، وظرفًا من ظروفه، فتقول: «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ»، و«خرجتُ فإذا زيدٌ قائمًا»، و«خرجتُ فإذا زيد». فإذا قلت: «خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ». كان «زيد» المبتدأ، و«قائم» الخبرَ، و«إذا» ظرفَ مكان عمِل فيه الخبرُ، كما تقول: «في الدار زيدٌ قائمٌ»، والمرادُ: بحَضْرتي زيدٌ قائمٌ، أي: فاجَأني عند خروجي. وإذا قلت: «فإذا زيدٌ قائمًا»، جعلتَ «إذا» الخبرَ؛ لأنه ظرفُ مكان، وظروفُ

= **المعنى**: إذا كانت أسيافنا قصيرة عند لقاء الأعادي، وصلناها بخطواتنا مقدمين عليهم حتى ننال منهم بها.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**قصرت**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها من الإعراب. «**أسيافنا**»: فاعل مرفوع بالضمّة، و«نا»: مضاف إليه محلّه الجر. «**كان**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. «**وصلها**»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة، و«ها»: في محل جرّ مضاف إليه. «**خطانا**»: خبر «كان» منصوب بفتحة مقدّرة على الألف و«نا»: في محل جرّ مضاف إليه. «**إلى أعدائنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«وصلها»، و«نا»: ضمير مبني في محل جرّ مضاف إليه. «**فنضاربِ**»: الفاء: حرف عطف، «نضارب»: فعل مضارع مجزوم لأنه معطوف على جواب شرط «إذا» المتوهّم جزمه، وحرّك بالكسر لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن.

جملة «إذا قصرت...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قصرت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «كان وصلها»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب، أو جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فنضارب»: معطوفة على جملة «كان وصلها» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فنضارب» حيث جزم الفعل المضارع لعطفه على جواب شرط «إذا»، وعلى هذا تكون جازمة، وقد روي البيت روايات متعددة منها بالرفع (على الإفواء)، ومنها بالرفع ضمن قصيدة مضمومة الروي.

(١) الكتاب ٣/ ٥٦.

المكان تقع أخبارًا عن الجُثَث، و«قائمًا» حالٌ من المضمر في الظرف، والظرفُ وضميرُه عمِلاً في الحال، كما تقول: «في الدار زيدٌ قائمًا». ومن قال: «خرجتُ فإذا زيدٌ»، فـ«زيدٌ» مبتدأ، و«إذا» الخبر، فأمّا قوله، أنشده سيبويه [من الطويل]:

وكـنـتُ أُرَى زيـدًا... إلـخ

فأوْرده شاهدًا على كونِ «إذا» خبرًا، وذلك إذا فُتحت «أنّ» على تأويل المصدر المبتدأ، والإخبارُ عنه بـ«إذا»، والتقديرُ: فإذا العُبُوديّةُ، كأنّه شاهَدَ نفسَ المعنى الذي هو الخِدمةُ والعَمَلُ.

فأمّا إذا كُسرت «إنّ» فإنّه على نيّةِ وقوعِ المبتدأ والخبر بعد «إذا»، لأنّ «إنَّ» تُقدَّر تقديرَ الجُمَل، أي: فإذا هو عبدٌ، كأنّه شاهَدَ الشخصَ نفسَه من غير صفة العمل. يهجو هذا الرجلَ بأنّه كان يظنّ فيه النَّجْدَةَ، فإذا هو ذليلُ القفا واللهازمِ. واللهازمُ: جمعُ لِهْزِمَةٍ بكسر اللام، وهما لهزمتان، أي: عَظْمان ناتئان في أصل اللَّحْيَيْن، لأنّ الخُضوع يكون بالأعناق والرُّؤوس. و«إذَا» ههنا يجوز أن تكون ظرفَ مكان متعلّقةً بالخبر، ويجوز أن تكون حرفًا دالّاً على المفاجأة، فلا تتعلّق بشيء، وقد تقدّم نحوُ ذلك في أوّل الكتاب.

وقد تُغني «إذَا» إذا كانت للمفاجأة عن الفاء في جواب الشرط، تقول: «إن نأتِني فأنا مُكْرِمٌ لك»، وإن شئت: «إذَا أنا مكرم لك»، وذلك لتقارُب معنيَيْهما؛ لأنّ المفاجأة والتعقيب متقاربان. قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1]، أي: فهم يقنطون.

فأمّا قولهم: «بَيْنَا زيدٌ قائمٌ إذ رأى عمرًا»، و«بَيْنَمَا نحنُ في مكان كذا إذا طلع فلانٌ علينا»، فقال بعضهم: هي للمفاجأة كما كانت «إذا» كذلك، وقال بعضهم هي زائدةٌ، والمعنى: بينما زيدٌ قائمٌ رأى عمرًا. وكان الأصمعيّ لا يرى إلّا طَرْحَ «إذْ» من جواب «بَيْنَا» و«بَيْنَمَا»، ويستضعف الإتيانَ بها، وذلك من قِبَل أنّ «بَيْنَا» هي «بَيْنَ»، والألفُ إشباعٌ عن فتحة النون، وهي متعلّقة بالجواب، فإذا أتيتَ بـ«إذ»، وأضفتَها إلى الجواب، لم يحسن إعمالُه فيما تقدّم عليه، والذي أجازه لأجلِ أنّه ظرفٌ، والظروف يُتّسع فيها. وأحسنُ أحوالها أن تكون زائدة، فلا تكون مضافة، فلا يقبح تقديمُ ما كان في حيّز الجواب، فأمّا قوله [من الوافر]:

بـيـنـا نـحـن نـرقـبـه... إلـخ

فشاهدٌ على استعمالها بغيرِ «إذْ»، وهو الأفصحُ، والمراد بقوله: «بينا نحن بين أوقاتِ نحن نرقبه»؛ لأنّه قد أضيف إلى الجملة. وإنّما يضاف إلى الجملة أسماءُ الزمان

---

(١) الروم: ٣٦.

دون غيرها، فلذلك قلنا: إنّ المراد: بين أوقات نحن نرقبه. ومثله قوله [من الكامل]:

بَيْنَا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ ... يَوْمًا، أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ(١)

والمراد: بينَ أوقاتِ تعنُّقِه الكماةَ.

فصل

[«لدى» ولغاتها]

قال صاحب الكتاب: ومنها «لَدَى»، **والذي يفصِل بينها وبين «عِنْدَ» أنّك تقول: «عِنْدِي كذا» لِما كان في مِلْكك، حَضَرَك أو غاب عنك، و«لَدَيَّ كذا» لما لا يتجاوز حَضْرتَك. وفيها ثماني لغاتٍ: «لَدَى»، و«لَدَنْ»، و«لَدُنْ»، و«لَدُ» بحذف نونها، و«لَدْنِ»، و«لُدْنِ» بالكسر للالتقاء الساكنين، و«لَدْ»، و«لُدْ» بحذف نونهما. وحكمُها أن يُجَرَّ بها على الإضافة، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾(٢). وقد نصبتِ العربُ بها «غُدْوَةً» خاصّةً. قال [من الطويل]:**

٦٤١ - لَدُنْ غُدْوَةً حتّى ألاذَ بِخُفِّها ... بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قالِصِ

تشبيهًا لنونها بالتنوين، لما رأوها تُنزَع عنها وتثبت.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «لَدَى» ظرفٌ من ظروف الأمكنة بمعنى «عِنْدَ»، وهو مبنيّ على السكون، والذي أوجب بناءه فَرْطُ إبهامه بوقوعه على كلّ جهة من الجهات الستّ،

---

(١) تقدم بالرقم ٥٣٠.

(٢) النمل: ٦

٦٤١ - **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الغدوة: البكرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. ألاذ: أحاط. قالص: منضمّ بعضه إلى بعض.

المعنى: ما زالت هذه الناقة تسير من قبل طلوع الشمس حتى أحاط الظلُّ بخفها واجتمع حوله، أي: إلى وقت الاستواء.

الإعراب: **«لدن»**: ظرف بمعنى: عند، مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلق بفعل مقدّر. **«غدوة»**: اسم منصوب بـ «لدن»: كأنه توهّم أنّ هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين، فنصب، كما تقول: «ضاربٌ زيدًا»، وقد أجاز الفراء فيها الرفع إجراءً لِـ «لدن» مجرى «مُذْ»، والجر إجراءً لها مجرى «مِنْ» و «عنْ». **«حتى»**: حرف جرّ. **«ألاذ»**: فعل ماض. **«بخفها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «ألاذ». و«خفّ»: مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. **«بقية»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«منقوص»**: مضاف إليه مجرور. **«من الظل»**: جار ومجرور متعلقان بـ «منقوص». **«قالص»**: نعت مجرور. وجملة «ألاذ» في تأويل مصدر في محلّ جرّ بحرف الجرّ.

والشاهد فيه انتصاب «غدوة» بـ «لدن» تشبيهًا لنونها بالتنوين.

فليس في ظروف الأمكنة أبْهَمُ من «لَدَى»، و«عِنْدَ»، ولذلك لزمت الظرفيّةَ، فلم تتمكّن تمكن غيرها من الظروف، فجرت لذلك مجرى الحرف في إبهامه. وكان القياس بناء «عِنْدَ» أيضًا؛ لأنّها في معنى «لَدُنْ» و«لَدَى»، وإنّما أُعربت «عِنْدَ»؛ لأنّهم توسّعوا فيها، فأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعد، وإن كان أصلها الحاضرَ، فقالوا: «عندي مالٌ»، وإن لم يكن حاضرًا، يريد أنّه في مِلْكي. وقالوا: «عندي عِلمٌ» ولا يعنون به الحضرةَ. و«لَدَى» لا يتجاوزون به حضرةَ الشيء، فلهذا القدر من التصرّف أعربوا «عِنْدَ»، وإن كان حكمُها البناء كـ«لَدُنْ»، و«لَدَى»، وبها جاء التنزيل. قال الله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾(١)، وقال: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾(٢) وقال: ﴿مِّن لَّدُنَّآ﴾(٣) وقال: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾(٤)، وقال: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾(٥).

وليست «لَدَى» من لفظ «لَدُنْ»، وإن كانت من معناها؛ لأنّ «لَدَى» معتلّ اللام، و«لَدُنْ» صحيح اللام. وقالوا فيها: «لَدْنِ» بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، فإنّهم استثقلوا ضمّة الدال، فسكّنوا تخفيفًا، كما قالوا في «عَضُدٍ»: «عَضْدٌ». ولمّا سكنت الدالُ، والنونُ ساكنةٌ، كسروا النونَ لالتقاء الساكنين، فقالوا: «لَدْنِ».

وقالوا: «لُدْنِ» بضمّ اللام مع سكون الدال وكسر النون، وذلك أنّهم لمّا أرادوا التخفيف، نقلوا الضمّة من الدال إلى اللام، ليكون ذلك أمارةً على الحركة المحذوفة، وكسروا النون لالتقاء الساكنين. فأمّا من قال: «لَدَنْ»، فهي «لَدُنْ» بضمّ الدال، وإنّما سكّنوا الدال استثقالاً للضمّة فيها، كما قالوا: «عَضْدٌ»، و«سَبْعٌ». فلمّا سكنت الدال، وكانت النون بعدها ساكنةً، فُتحت الدال لالتقاء الساكنين، وشُبّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنّهي: «اضْرِبَنْ زيدًا»، و«لا تَضْرِبَنْ عمرًا»، وقد حذفوا النون من «لَدُنْ» تخفيفًا، فقالوا: «من لَدُ الصلاة»، و«لَدُ الحائطِ»، وليس حذفُ النون لالتقاء الساكنين؛ لأنّهم قد حذفوها، ولا ساكنَ بعدها، أنشد سيبويه [من الرجز]:

٦٤٢ـ مِن لَدُ شَوْلاً فإلَى إتْلائِها

---

(١) النمل: ٦.
(٢) النساء: ٤٠، والكهف: ٢.
(٣) النساء: ٦٧، وغيرها.
(٤) يوسف: ٢٥.
(٥) ق: ٣٥.

٦٤٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦١، ٨/ ٣٤٨؛ وتخليص الشواهد ص٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٤، ٩/ ٣١٨؛ والدرر ٢/ ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص١٤٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٨٤ (لدن)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٢.
اللغة: لد: أي لدن بمعنى «عند». الشول: هو مصدر «شال»، وشالت الناقة بذنبها: رفعته. إتلائها: مصدر «أتلى»، وأتلت الناقة: تبعها ولدها.

=

فمنهم من قال: «لُدُ»، بضمّ الدال وإبقاء الضمّة بعد الحذف، ليكون دليلاً على المحذوف، وأنّه منتقص من غيره، وليس بأصلٍ على حِياله. ومنهم من قال: «لُدْ»، فحذف النون بعد نقل الضمّة إلى اللام. ومنهم من قال: «لَدْ»، بفتح اللام وسكون الدال، كأنّه حذف الضمّة تخفيفًا على ما ذكرنا، ثمّ حذف النون، وأبقى الدال على سكونها.

واعلم أنّ حكمَ «لَدُنْ» أن يُخْفَض ما بعدها بالإضافة كسائر الظروف، نحو: «أمامَ»، و«قُدَّامَ»، و«وَراءَ»، و«فَوْقَ»، و«تحتَ»، ولأنّ نونها من أصل الكلمة بمنزلة الدال من «عِنْدَ»، كما قال عزّ وجلّ: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾(١)، غير أنّ من العرب من ينصب بها، قال الشاعر [من الطويل]:

لـــدن غـــدوةً حـــتـــى ألاذَ... إلـــخ

وقال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

٦٤٣ـ لَدُنْ غُدْوَةٍ حتّى إذا امتدَّتِ الضُّحى ... وحَثَّ القَطِينَ الشَّحْشَحانُ المُكَلَّفُ

= **المعنى**: من وقت أن كانت قد رفعت ذنبها للضراب إلى أن ولدت وتبعها ولدها.
الإعراب: «**من لد**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف تقديره «ربيّتها من لد» مثلاً. «**شولاً**»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «من لد أن كانت الناقة شولاً». «**فإلى**»: الفاء: حرف عطف، «**إلى إتلائها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف معطوف بالفاء على متعلّق الجار والمجرور الأول، والتقدير: فاستمرّ إلى إتلائها، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.
جملة «ربيتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت... شولاً»: في محل جر بالإضافة. وجملة «فاستمر إلى إتلائها»: معطوفة لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «من لد شولاً» حيث حذف نون «لدن» ولا ساكن بعدها. وذلك للتّخفيف.

(١) النمل: ٦

٦٤٣ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٥٦٥؛ ولسان العرب ٢/ ٤٩٦ (شحح)، ١٣/ ٣٨٤ (لدن).
شرح المفردات: الغدوة والغداة: ما بين الفجر وطلوع الشمس. الضُّحى: ارتفاع النهار، وضوء الشمس، ووقت ارتفاع النهار وامتداده. القطين والقاطن: الخدم والأتباع، وقطين الدار: أهلها. وقطين الله: سكان حرمه.
الإعراب: «**لدن**»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «**غدوة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**حتى**»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه. «**امتدت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها. «**الضحى**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة. «**وحث**»: الواو: عاطفة، «حث»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**القطين**»: مفعول به مقدّم منصوب بالفتحة. «**الشحشحان**»: فاعل مؤخّر مرفوع بالضمّة. «**المكلف**»: نعت مرفوع بالضمة.
جملة «امتدت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «حث»: معطوفة على سابقتها في محلّ جرّ.
والشاهد فيه قوله: «لدن غدوة» حيث نصب «غدوةً» على التميز، ولم يجرّها بالإضافة.

يعني الحادي، والقطينُ: جمعُ قاطنٍ. وإنما نصبوا بها هاهنا؛ لأنهم شبّهوا نونَ «لدن» بالتنوين في «ضاربٍ»، فنصبوا «غدوةً» تشبيهًا بالمميّز في نحو: «عندي راقودٌ خَلاًّ، وجُبّةٌ صُوفًا»، والمفعولِ في نحو: «هذا ضاربٌ زيدًا، وقاتلٌ بكرًا»، ووجهُ الشَّبَه بينهما اختلافُ حركة الدال قبل النون، يقال: «لَدُنْ»، و«لَدَنْ»، بضمّ الدال وفتحها على ما سبق. فلمّا اختلفت الحركتان قبل النون، وكانوا يحذفون النون، فيقولون: «لَدُ غدوة»، شابهت الحركاتُ قبلها باختلافها حركاتِ الإعراب، وشابهت النونُ التنوين بكونها تُحذَف تارةً وتُثبَت أخرى، كما يكون التنوين كذلك، فنصبوا بها «غدوة»، كما نصبوا بـ«ضارب».

وقد شبّه بعضُهم «غدوةً» بالفاعل، فرفعها فقال: «لدن غدوةٌ»، كما تقول: «قام زيدٌ». ومنهم من يجري على القياس، فيخفض بها، فيقول: «لدن غدوةٍ».

ولا يُنصب غيرُ «غدوة» مع «لدن»، وذلك لكثرة استعمالها، فغيّروها عن الجرّ، فلا تقول قياسًا على «لدن غدوةً»: «لدن بُكْرَةً»؛ لأنّه لم يكثر في كلامهم كثرةَ «لدن غدوةً».

واعلم أنّ «غدوة» قد وقعت بعد «لدن» مصروفةً ألبتّةَ، فقالوا: «لدن غدوةً»، و«غدوة» وقعتْ في كلامهم معرفةً، و«غَداةٌ» نكرةً، ألا ترى أنّك تقول: «بالغداة والعَشيّ»، ولا تقول: «بالغدوة والعشيّ» إلّا في قراءة ابن عامرٍ؟ والوجهُ في ذلك كثرةُ استعمالها، ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنّهم قالوا: «أَيْش»، والمراد: أيُّ شيءٍ، وقالوا: «وَيْلُمِّهِ»، وقالوا: «لا أَدْرِ»، فغيّروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال.

وصرفُ الاسم حكم عليه بالخفّة، وعدل به عن شَبَه الفعل، هذا مع ما في صرفه من إزالةِ لبس، وذلك أنّك لو منعتَه الصرفَ، فقلت: «لدن غدوةَ»، ربّما أشكل على السامع، وظَنَّ أنّه مخفوض، والفتحةُ علامةُ الخفض، فصرفوها ليُؤْمَنَ هذا اللبسُ فيه. وحملوا الخفضَ والرفع على النصب في الصرف ليجيء الأمرُ فيه على منهاج واحد في التخفيف، كما حملوا «أَعِدُ»، و«نعد»، و«تَعِدُ» على «يَعِدُ» في حذف الواو. ويحتمل وجهًا آخَرَ، وهو أنّ النصب إنّما هو على التشبيه بالتمييز على ما تقدّم، والتمييزُ لا يكون إلّا نكرة، فنوّوا في «غدوة» التنكيرَ حملاً لها على أُختها، وهي «غداةٌ». وقد اعتقد فيها التنكيرَ من قرأ: ﴿بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾[1]. ومن ذلك قولُ طَرَفَة [من الطويل]:

٦٤٤ـ كأنّ حُدُوجَ المالِكِيَّةِ غُدْوَةً ... خَلايا سَفِينٍ بالنَّواصِفِ مِن دَدِ

---

(١) الأنعام: ٥٢؛ والكهف: ٢٢. وهذه قراءة ابن عامر، ومالك بن دينار، ونصر بن عاصم. انظر: البحر المحيط ٤/ ١٣٦؛ والمحتسب ٢/ ٣٠٥؛ والنشر في القراءات العشر؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٧١.

٦٤٤ـ **التخريج**: البيت لطرفة في ديوانه ص٢٠؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣٤ (نصف)، ١٤/ ٢٤١ (خلا)، ٢٥٣=

ولمّا كان النصب هو الغالبَ عليها، حملوا الرفعَ والجرّ عليه، فاعرفه.

فصل
[«الآن»، و«متى»، و«أينَ»، و«أيّانَ» و«لمّا»]

قال صاحب الكتاب: **ومنها «الآنَ»، وهو للزمان الذي يقع فيه كلامُ المتكلّم، وقد وقعتْ في أوّلِ أحوالها بالألف واللام، وهي عِلّةُ بنائها، و«مَتى»، و«أينَ»، وهما يتضمّنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط، تقول: «متى كان ذاك؟» و«متى تأتِني أُكرِمْك» و«أين كنتَ؟» و«أين تجلسْ أجلسْ». ويتصل بهما «مَا» المزيدةُ، فتزيدهما إبهامًا. والفصلُ بين «متى» و«إذا» أنّ «متى» للوقت المُبهَم، و«إذا» للمعيَّن. و«أيّان» بمعنى «متى» إذا استُفهِم بها، و«لَمّا» في قولك: «لمّا جئتَ جئتُ» بمعنى «حِينَ».**

* * *

قال الشارح: «الآنَ» ظرفٌ من ظروف الزمان معناه الزمنُ الحاضرُ، وهو الذي يقع فيه كلامُ المتكلّم الفاصلُ بين ما مضى، وما هو آتٍ. وهو مبنيّ على الفتح. وفي علّةِ بنائه إشكالٌ، فذهب قومٌ إلى أنّه بُني؛ لأنّه وقع في أوّل أحواله معرفةً بالألف واللام، وحكمُ الأسماء أن تكون منكورةً شائعةً في الجنس، ثمّ يدخل عليها ما يعرّفها من إضافةٍ وألفٍ ولام، فلمّا خالفتْ أخواتِها من الأسماء، بأنْ وقعت معرفةً في أوّل أحوالها، ولزمت موضعًا واحدًا، بُنيت لذلك؛ لأنّ لزومها بهذا الموضع، ألحقها بشَبَه الحروف. وذلك أنّ الحروف لازمةٌ لمواضعها التي وُضعت لها غيرُ زائلة عنها. وهذا رأيُ أبي العبّاس المبرّد، وإليه أشار صاحبُ الكتاب. وقال الفرّاء: أصله «آنَ» مِن «آنَ الشيء يَئِينُ»، إذا أنى وقتُه، يقال: «آنَ لك أن تفعل كذا»، و«أنى لك». قال الشاعر [من الوافر]:

٦٤٥ ـ تَمَخَّضَتِ المَنُونُ له بيَومٍ　　　أنَى ولكُلِّ حامِلَةٍ تَمامُ

= (ددا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٧٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٣٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٧ (ها).

شرح المفردات: الحدوج: جمع جدج وهو مركب من مراكب النساء. المالكية: امرأة من بني مالك. الغدوة والغداة: ما بين الفجر وطلوع الشمس. الخلايا: جمع خلية وهي السفينة العظيمة. والسفين: جمع سفينة. النواصف: جمع ناصفة وهي مجرى الماء في الوادي، أو موضع متّسع منه. دد: موضع.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«حدوج»**: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«المالكية»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«غدوة»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ«حدوج». **«خلايا»**: خبر «كأن» مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. **«سفين»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«بالنواصف»**: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة لـ«خلايا». **«من دد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للنواصل.

جملة «كأن حدوج... خلايا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «غدوة» حيث نصبها على الظرفية الزمانيّة، ونكّرها.

٦٤٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن حسان في حاشية يس ٢/ ٢٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ١٣١ (كثر)، ٧/ =

و«آنَ» فعلٌ ماضٍ، فلمّا أُدخل عليه الألف واللام، تُرك على ما كان عليه من الفتح، كما جاء في الحديث أنّه ﷺ نَهَى عن قِيلَ وقَالَ[1]. و«قيل»، و«قال» فعلان ماضيان، فأدخل الخافضَ عليهما، وتركهما على ما كان عليه، وله قولٌ آخرُ أنّ أصله «أوَان»، فحذفوا الواو، وصار «آنَ»، كما قالوا: «رَيَاحٌ»، و«رَاحٌ». وكلا القولَيْن فاسدٌ، أمّا الأوّلُ؛ فلأنّه لو كان أصلُه «آنَ»، لافتقر إلى فاعلٍ مع أنّ الأفعال المحكيّة يدخل عليها العواملُ ولا تُؤثّر فيها، نحو: «تَأَبّطَ شَرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ»، ولا يدخل عليها الألفُ واللام. فأمّا الثاني، فحاصلُه راجعٌ إلى المعنى، وليس بعلّة للبناء. وذهب أبو إسحاق إلى أنّ «الآنَ» إنّما تعريفُه بالإشارة، وأنّه إنّما بُني لمّا كانت فيه الألفُ واللام لغيرِ عهدٍ متقدّم؛ لأنّك تقول: «الآنَ فعلت»، ولم يتقدّم ذكرُ الوقت الحاضر. وهذا فاسدٌ، أمّا قوله: إنّ تعريفه بالإشارة؛ فإنّ أسماء الإشارة لا تدخلها لامٌ[2]، نحو: «هذا»، و«تِلْكَ».

وأمّا قوله إنّه بُني لأنّ الألف واللام فيه لغير عهد متقدّم، ففاسدٌ أيضًا؛ لأنّا نجد الألفَ واللامَ في كثيرٍ من الأسماء على غيرِ عهد مع كونِ الأسماء معربةً، وتلك الأسماء قولك: «يا أيُّها الرجلُ»، و«نظرتُ إلى هذا الغلام».

وقد ذهب جماعةٌ ممّن ينتمي إلى التحقيق والحِذْق بهذه الصناعة إلى أنّه مبنيّ لتضمّنه لامَ التعريف، وتلك اللامُ غيرُ اللام الظاهرة فيه، على حدّ بنائه في «أَمْسِ». وتلك اللامُ المقدّرةُ هي المُعرِّفة، وذلك لأنّه معرفةٌ. وتعريفُه لا يخلو إمّا أن يكون بما فيه من اللام الظاهرة كما يظنّ بعضُهم، أو أنّه من قبيل سائر المعارف، فلا جائزٌ أن يكون تعريفه بما فيه من اللام؛ لأنّا استقرينا جميعَ ما فيه لامُ التعريف، فإذا إسقاطُ لامه جائزٌ،

= ٢٣٠ (مخض)، ١٣/ ٤١٧ (منن)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٣، ٣٤٢؛ وجمهرة اللغة ص٦٠٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٨٣٦؛ ولسان العرب ١١/ ١٧٧ (حمل)، ١٤/ ٤٨ (أني).

اللغة: تَمَخَّضَ: تحرّك. المنون. الموت: أنى: أدرك وبلغ مداه.

المعنى: لقد أوشك أن يلقى حتفه ويقترب أجله بعد أن وصل إلى ذروته، وانظر بحكمةٍ وتعقل؛ فإن لكل حياةٍ نهاية، ولكل أجلٍ كتاب، ولكل حمل مدة ينتهي فيها وتتم مدته.

الإعراب: «**تمخضت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث لا محل لها من الإعراب. «**المنون**»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تمخضت. «**بيوم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تمخضت. «**أنى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضميرٌ مستتر تقديره هو. «**ولكل**»: الواو: استئنافية، «**لكل**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «**حاملة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تمام**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

جملة «تمخضت المنون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنى»: في محل جرّ صفة لـ«يوم». وجملة «لكل حاملة تمام»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «أنى» فعلاً بمعنى: حان وقت الشيء.

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٢٢.

(٢) يريد «أل».

نحو: «الرجل»، و«رجل»، و«الغلام»، و«غلام»، ولم يقولوا: «أفعلُ آنَ ذلك» كما قالوا: الآنَ، فدلّ ذلك على أنّ اللام فيه ليست للتعريف. وإذا لم تكن للتعريف، كانت زائدة على حدّ زيادتها في «الَّذِي» و«الَّتِي». ألا ترى أنّ تعريفَ «الذي» و«التي» بالصلة لا بما فيه من اللام. يدلّ على ذلك أنّ «مَنْ»، و«مَا» معارفُ، وليس فيهما لامٌ، فعلمتَ بذلك أنّ التعريف بالصلة لا باللام.

وإذا ثبت أنّها زائدةٌ، لم تكن المُعرِّفةَ، وليس بمضمرٍ؛ لأنّ المضمرات محصورةٌ، وليس «الآنَ» منها، وليس أيضًا بعَلَم؛ لأنّ العَلَم يقع على كلّ شيء بعينه، و«الآنَ» يقع على كلّ وقتٍ حاضرٍ لا يخصّ بعضَ ذلك دون بعض.

وليس من أسماء الإشارة لِما ذكرناه من دخول اللام عليه، واللامُ لا تدخل على أسماء الإشارة. وليس بمضافٍ، لأنّا لا نُشاهد مضافًا إليه. وإذا ثبت أنّه معرفة، وليس من أنواع المعارف الأربعة، تَعيَّن أن يكون معرفة باللام المقدّرة فيه، كما قلنا في «أَمْسِ»، لتعذُّرِ أن يكون التعريف بهذه اللام الظاهرة فيه.

والذي أراه أنّ تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة، وأمّا لزومُها، فعلى حسبِ إرادة معنى التعريف فيها بخلاف «الرجل» و«الغلام»، فإنّه لم تلزمهما اللامُ؛ لأنّهما يُستعملان معرفةً ونكرةً، فإذا أُريد النكرة، لم يأتوا باللام، وإذا أرادوا المعرفة، ألحقوهما اللامَ، وكذلك نظائرُهما. وأمّا «الآنَ»، فلمّا أُريد به المعرفة ألبتّة، لزمت أداتُه. وأمّا علّةُ بنائه؛ فلإبهامه ووُقوعِه على كلّ حاضرٍ من الأزمنة، فإذا انقضى، لم يصلح له، ولزمه حرفُ التعريف، فجرى مجرى «الذي» و«التي»، فاعرفه.

وأمّا «مَتَى»، فسؤالٌ عن زمانٍ مبهم يتضمّن جميعَ الأزمنة، فإذا قيل: «متى الخروجُ؟» فتقول: «اليومَ»، أو «الساعةَ»، أو «غدًا». والمرادُ بها الاختصار، وذلك أنّك لو سألت إنسانًا عن زمنِ خروجه، لكان القياسُ: «آليومَ تخرج، أم غدًا، أم الساعةَ؟» والأزمنةُ أكثرُ من أن يحاط بها، فإذا قلت: «مَتَى»، أغنى عن ذكر ذلك كلّه. وهي مبنيّة على السكون؛ لأنّها وقعت موقعَ حرف الاستفهام، وهو الألف، وأصلُ الاستفهام بحروف المعاني، وبُنيت على السكون على أصل البناء، ولم يلتق في آخرها ساكنان، فيجبَ التحريكَ لذلك.

وأمّا «أَيْنَ»، فظرفٌ من ظروف الأمكنة، وهو مبنيّ لتضمُّنه همزة الاستفهام. والغرضُ به أيضًا الإيجازُ والاختصار، وذلك أنّ سائلاً لو سأل عن مستقرّ زيد، فقال: «أفي الدار زيدٌ، أفي المسجد زيدٌ؟» ولم يكن في واحد منهما، فيُجيب المسؤول بـ«لا»، ويكون صادقًا. وليس عليه أن يُجيب عن مكانه الذي هو فيه؛ لأنّه لم يُسأل إلّا عن هذَيْن المكانَيْن فقط. والأمكنةُ غيرُ منحصرة، فلو ذهب يُعدِّد مكانًا مكانًا، لقَصَرَ عن استيعابها،

وطال الأمرُ عليه، فجاؤوا بـ«أَيْنَ» مشتملاً على جميع الأمكنة، وضمّنوه معنى الاستفهام، فاقتضى الجوابَ من أوّلِ مرّة.

ووجب أن تُبنَى على السكون، لوقوعها موقع همزة الاستفهام، إلّا أنه التقى في آخره ساكنان، فحُرّكت النون لاجتماعهما، وفُتحت طلبًا للخفّة واستثقالاً للكسرة بعد الياء، فآثروا تخفيفَها لكثرة دَوْرها، وسعةِ استعمالها.

وفيهما معنى المجازاة لإبهامهما ووقوعِهما على كلّ اسم يقع بعد حرف الجزاء، ألا ترى أنك إذا قلت: «متى تَقُمْ أَقُمْ»، كان معناه: «إنْ تقم يومَ الجمعة، أقم فيه، إنْ تقم يومَ السَّبْت أقم فيه»؟ وكذلك إذا قلت: «أَيْنَ بيتُك آته»، معناه: أين بيتُك، إنْ أعرفه آته، و«أين تكن أكن» معناه: إن تكن في المسجد، أكن فيه، إن تكن في السُّوق، أكن فيه. فلمّا كانت «مَتَى» و«أَيْنَ» يشتمِلان على كلّ اسم من أسماء الزمان والمكان، ويقع الجوابُ عنهما معرفةً ونكرة، ولم يكونا مضافَيْن إلى ما بعدهما كـ«إذ» و«إذَا»، جازت المجازاةُ بهما. قال الشاعر [من الوافر]:

أَنَا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنَايَا   متى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوني[1]

وقال [من الخفيف]:

٦٤٦- أَيْنَ تَصْرِفْ بِهَا العُدَاةَ تَجِدْنَا   نَصرِفُ العِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاقِي

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٢.

٦٤٦ - **التخريج**: البيت لابن همام السلولي في الكتاب ٣/ ٥٨؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٤٨.

اللغة: العداة: ج العادي. العيس: الإبل البيض.

المعنى: إن تضرب بها العداة في مكان ما من الأرض نصرف العيس إلى هؤلاء الأعداء لملاقاتهم.

الإعراب: «**أين**»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالجواب «تجدْنا». «**تصرف**»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ«تصرف». «**العداة**»: مفعول به منصوب. «**تجدنا**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت». «**نصرف**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «نحن». «**العيس**»: مفعول به منصوب. «**نحوها**»: ظرف مكان متعلّق بـ«نصرف»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. «**للتلاقي**»: جار ومجرور متعلقان بـ«نصرف».

جملة «أين نصرف تجدنا...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تصرف»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تجدنا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير مقترن بالفاء أو بـ«إذا». وجملة «نصرف»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أين تصرف... تجدنا» حيث عملت «أين» عمل اسم الشرط الجازم، فجزمت فعلين مضارعين، الأوّل فعل الشرط، والثاني جوابه.

وقد تدخل «ما» «أيْنَ» و«مَتَى» للجزاء زائدةً مُؤكِّدةً، نحو: «متى ما تَقُمْ أَقُمْ»، و«أيْنَما تَجْلِسْ أَجْلِسْ معك». قال الشاعر [من الطويل]:

٦٤٧- متى ما يَرَ النَّاسُ الغَنِيَّ وجارُه فَقِيرٌ يقولوا: عاجِزٌ وجَلِيدُ

وقال الله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[1]، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[2]. فإذا دخلت عليهما «مَا»، زادتْهما إبهامًا، وازدادت المجازاةُ بهما حُسْنًا.

فإن قيل: ولِمَ جُوزِيَ بـ«مَتَى»، ولم يُجاز بـ«إذَا»؟ وما الفصلُ بينهما؟ قيل: قد تقدّم أنّ «إذَا» للزمان المعيَّن، وهو الآتي، و«مَتَى» لزمان مبهم، فلذلك جوزي بـ«متى»، ولم يجاز بـ«إذا». ألا ترى إلى قوله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[3] و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[4]، لو وُضع مكانَ «إذَا» «إنْ»، فقيل: «إن الشمسُ كوّرت»، و«إن السماء انشقّت»، لم يحسن، لأنّك تجعل ما هو متيقنُ الوجودِ مشكوكًا فيه؟

وأمّا «أيّانَ»، فظرفٌ من ظروف الزمان مبهمٌ بمعنى «مَتَى». والفرقُ بينها وبين «مَتَى» أنّ «مَتَى» لكثرة استعمالها صارت أظهرَ من «أيّانَ» في الزمان. ووجهٌ آخرُ من الفرق أنّ «مَتَى» يُستعمل في كلّ زمان، و«أيّانَ» لا يُستعمل إلّا فيما يراد تفخيمُ أمره وتعظيمُه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[5]، أي: متى مرساها؟ وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾[6].

---

٦٤٧ - **التخريج**: البيت للمخبّل السعديّ أو للمعلوط القريعي في خزانة الأدب ٣/ ٢١٩؛ وللمعلوط أو لسويد بن حذاق (ولعلّ الصواب «خذاق» بالخاء) العبدي في لسان العرب ٧/ ٤٤٠ (حظظ)؛ وللمعلوط في عيون الأخبار ٣/ ٢١١.

شرح المفردات: الجليد: القوي، الصابر على المكروه.

الإعراب: «**متى**»: اسم شرط جازم مبني في محلّ نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلّق بـ«يقولوا». «**ما**»: زائدة. «**ير**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة. «**الناس**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**الغني**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وجاره**»: الواو: حالية. «جارُ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فقير**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**يقولوا**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «**عاجز**»: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: واحد عاجز، وواحد جليد؛ مرفوع بالضمة. «**وجليد**»: الواو: حرف عطف، «جليد»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. جملة «ير الناس»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «جاره فقير»: في محل نصب حال. وجملة «يقولوا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «واحد عاجز»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول)، وجملة «واحد جليد»: معطوفة عليها في محلّ نصب.

والشاهد فيه قوله: «متى ما» حيث دخلت «ما» الزائدة على «متى» الجازمة بهدف التوكيد.

(١) النساء: ٧٨.
(٢) البقرة: ١١٥.
(٣) التكوير: ١.
(٤) الانشقاق: ١.
(٥) الأعراف: ١٨٧.
(٦) القيامة: ٦.

وبُني لتضمّنه همزة الاستفهام، وحُرّك آخِرُه لالتقاء الساكنين، وفُتح على طريق الإتباع لما قبله، إذ الألفُ من جنس الفتحة، أو إتباعًا للفتحة قبله، إذ الألفُ حاجزٌ غيرُ حصين، كما فعلوا في «شتَّانَ» كذلك.

وأمّا «لَمّا» فظرفُ زمان إذا وقع بعده الماضي، نحو قولك: «جئتُ لمّا جئتَ». ومعناه معنى «حينَ»، وهو الزمان المبهم. وهو مبنيّ لإبهامه واحتياجِه إلى جملةٍ بعده، كبناءِ «إذْ» و«إذا». وهو مركّب من «لِمْ» النافية و«ما»، فحصل فيها بالتركيب معنًى لم يكن لها، وهو الظرفيّة. وخرجتْ بذلك إلى حيّز الأسماء، فاستحالت بالتركيب من الحرفيّة إلى الاسميّة، كما استحالت «إذْ» بدخول «مَا» عليها من الاسميّة إلى الحرفيّة، وتغيَّر معناها بالتركيب من المُضيّ إلى الاستقبال.

* * *

[أمس]

قال صاحب الكتاب: **و«أَمْسِ» وهي متضمّنةٌ معنى لام التعريف مبنيّةٌ على الكسر عند الحجازيين، وبنو تميم يمنعونها الصرفَ، فيقولون: «ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه»، و«ما رأيتُه مُذْ أَمْسَ». قال [من الرجز]:**

٦٤٨ـ لَقَدْ رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجائِزًا مِثْلَ السَّعالِي خَمْسَا

* * *

---

٦٤٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص٣٢؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٦٧، ١٦٨؛ والدرر ٣/ ١٠٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦؛ وشرح قطر الندى ص١٦؛ والكتاب ٣/ ٢٨٤؛ ولسان العرب ٦/ ٩، ١٠ (أمس)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٧؛ ونوادر أبي زيد ص٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩؛ وجمهرة اللغة ص٨٤١، ٨٦٣.

اللغة: السعالي: ج السعلاة وهي أخبث الغيلان، أو ساحرة الجنّ كما كان يعتقد الجاهليون.

المعنى: من العجائب التي رأيتها أمس تلك العجائز الخمس اللواتي يشبهن الغيلان.

الإعراب: «لقد»: اللام: موطئة لجواب القَسَم، و«قد»: حرف تحقيق. «**رأيت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**عجبًا**»: مفعول به منصوب. «**مُذ**»: حرف جرّ. «**أمسا**»: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والعدل، والألف: للإطلاق، والجار والمجرور متعلّقان بـ «رأيت»: «**عجائزًا**»: بدل من «عجبًا» منصوب. «**مثل**»: نعت «عجائزًا»، وهو مضاف. «**السعالي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. «**خمسا**»: نعت «عجائزًا».

وجملة «رأيت عجبًا...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم.

والشاهد فيه قوله: «مذ أمسا» حيث جاءت كلمة «أمس» غير منصرفة، فجُرّت بالفتحة، والألف للإطلاق.

قال الشارح: اعلم أنّ «أَمْسِ» ظرفٌ من ظروف الزمان أيضًا، وهو عبارةٌ عن اليوم الذي قبلَ يومك الذي أنت فيه، ويقع لكلّ يوم من أيّام الجُمْعة. وللعرب فيه خِلافٌ، فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون: «فعلتُ ذاكَ أَمْسِ»، و«مضى أمسِ بما فيه». واحتجّ أبو العبّاس وأبو بكر بن السَّرّاج بأنّه مبهمٌ، ووقع في أوّل أحواله معرفةً، فمعرفتُه قبل نكرته، فجرى مجرى «الآنَ». والصوابُ أنّه إنّما بُني لتضمُّنه لام المعرفة، وبها صار معرفةً، والاسمُ إذا تضمّن معنى الحرف، بُني. وكان حقُّه تسكينَ الآخِر على ما يقتضيه البناء، وإنّما التقى في آخِره ساكنان، وهما السين والميمُ قبلها، فكُسرت السين لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فلِمَ حُذفت اللام من «أمس»، وضُمِّن معناها، وأُلْزِمت «الآنَ»، وهما سواءٌ في التعريف والظرفيّة؟ قيل: لأنّ «أمس» يقع على اليوم المتقدّم ليومك من أوّله إلى آخِره، فأمرُه واضحٌ، فاستغنى بوُضوحه عن علامة التعريف، وليس كذلك «الآنَ»؛ لأنّه الحَدّ الفاصل بين الزمانَيْن، وهو من أَلْطَفِ ما يُدرَك، فلم يستغن لذلك عن علامةٍ تكون فيه.

فإن قيل: ولِمَ وجب تعريفُ «أمس»، ولم يجب تعريفُ «غَدٍ»، وهما سَواءٌ، فـ«أمس» اسمٌ لليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه، و«غدٌ» اسمٌ لليوم الذي يَلِي اليومَ الذي أنت فيه؟ فالجواب أنّ «أمس» قد حضر وشوهد، فحصلت معرفتُه بالمشاهدة، فأغنى ذلك عن علامةٍ، وليس كذلك «غد»، فأقاموا المشاهدةَ في «أمس» مقامَ أداة التعريف. ولم يكن في «غد» مثلُ ذلك ما يقوم مقامَ علامة التعريف، فهو نكرةٌ حتى تدخل عليه العلامةُ المُعرِّفةُ.

وأمّا بنو تميم، فيعربونه ويجعلونه معدولاً عن اللام، فاجتمع فيه التعريف والعدلُ، فيُمنعُ من الصرف لذلك، فيقولون: «مضى أمسُ بما فيه»، بالرفع من غيرِ تنوين، و«فعلتُه أمسَ» بالنصب، قال الراجز، أنشده سيبويه:

لَقَدْ رأيتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ... عَجائِزًا مِثْلَ السَّعالِي خَمْسَا
يَأْكُلْنَ ما في رَحْلِهِنّ هَمْسَا ... لا تَرَكَ اللّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

الشاهد فيه أنّه خفض بـ«مُذْ»، واعتقد فيها الحرفيّة، والفتحةُ علامةُ الخفض.
والفرق بين المعدول عن الحرف والمتضمّن له، أنّك إذا عدلتَ عن الحرف، جاز لك إظهارُه واستعمالُه، وإذا ضمّنتَه إيّاه، لم يجز إظهارُه. ألا ترى أنّه لا يجوز إظهارُ همزة الاستفهام مع «أيْنَ» و«كَيْفَ» ونظائرِهما؟ وقد حكى بعضهم أنّ من العرب من يعتقد فيه التنكيرَ، ويعربه، ويصرفه، ويُجْريه مُجْرى الأسماء المتمكّنة، فيقول: «مضى أمسٌ بما فيه» على التنكير، وهو غريبٌ في الاستعمال دون القياس، فاعرفه.

[«قطّ» و«عوض»]

قال صاحب الكتاب: **«قطُّ»، و«عَوْضُ»، وهما لزماني المُضِيّ والاستقبالِ على**

سبيلِ الاستغراق، تقول: «ما رأيتُه قَطُّ»، و«لا أفعلُه عَوْضَ»، ولا يُستعملان إلّا في موضع النفي. قال [من الطويل]:

٦٤٩- رَضِيعَيْ لِبانِ ثَدْيَ أُمٍّ تَقاسَمَا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضَ لا نَتَفَرَّقُ

وقد حُكي «قُطُّ» بضمّ القاف، و«قَطُ» خفيفة الطاء، و«عَوْضُ» مضمومةً.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ قَطُّ بمنى الزمان الماضي، يقال: «ما فعلتُه قَطُّ»، ولا يقال: «لا أفعلُه قطّ». وهي مبنيّة على الضمّ؛ لأنها ظرفٌ. وأصلُ الظروف أن تكون مضافة، فلمّا قُطعت عن الإضافة، بُنيت على الضمّ كـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ». قال الكسائيّ: كان «قَطُط» على زنةِ «فَعُل» كـ«عَضُد»، فلمّا سكن الحرفُ الأوّل للادّغام، حُرّك الآخر بحركته. والذي أراه أنّه «فَعْل» كـ«قَبْل» و«بَعْد»؛ لأنّ الحركة زيادةٌ، ولا يُحكَم بها إلّا بدليلٍ، ولأنّ أكثرَ ظروف الزمان كذلك، نحو: «يَوْمٍ»، و«شَهْرٍ»، و«دَهْرٍ».

ومنهم من يقول: «قُطُّ»، بضمّ القاف والطاء، يُتْبِع الضمَّ الضمَّ، مثلَ «مُدُّ» و«شُدُّ»، ومنهم من يُخفِّف، فيحذف إحدى الطاءين تخفيفًا، ويُبقِي الحركةَ بحالها دلالةً وتنبيهًا على أصلها، كما قالوا: «رُبَ» حين خفّفوها، أبقوا الفتحةَ دلالةً على المحذوف. ومنهم

---

٦٤٩ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٢٧٥؛ وأدب الكاتب ص٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص٢٩٧؛ والأغاني ٩/ ١١١؛ وجمهرة اللغة ص٩٠٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤؛ والخصائص ١/ ٢٦٥؛ والدرر ٣/ ١٣٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٥٦؛ ولسان العرب ٧/ ١٩٢ (عوض)، ١٢/ ٢٨٢ (سحم)، ١٣/ ٣٧٥ (لبن)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٢٤٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٣.

اللغة: اللبان: اللبن. الأسحم: الأسود، ويقال هو الدم، أو الليل، أو الثدي. عوض: اسم من أسماء الدّهر.

المعنى: تعاهد أخوان رضعا لبن ثدي أمّ واحدة أن لا يتفرّقا كلّ الدهر، وأقسما على ذلك بالدم أو بالليل، أو بحلمة الثدي الذي رضعا.

الإعراب: «**رضيعي**»: صفة «مقرورين» في بيت سابق، مجرورة بالباء لأنها مثنى. «**لبان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ثدي**»: مفعول به منصوب على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة «رضيع» وهو مضاف. «**أمّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تقاسما**»: فعل ماض مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**بأسحم**»: جار ومجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ «تقاسما». «**داج**»: صفة مجرورة بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة. «**عوض**»: ظرف لما يستقبل من الزمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بالفعل «نتفرق». «**لا**»: نافية لا عمل لها. «**نتفرّق**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن.

وجملة «تقاسما»: في محلّ جرّ صفة. وجملة «لا نتفرق»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عوضَ» حيث جاء ظرفًا للاستقبال، ولا يكون إلّا منفيًا.

من يُتبع الضمَّ الضمَّ في المخفَّف أيضًا، فيقول: «قُطُ»، وهو قليل.

وأمّا «عَوْضُ»، فهو اسمٌ من أسماء الدهر، وهو للمستقبل من الزمان، كما أنّ «قطّ» للماضي. وأكثرُ استعماله في القَسَم، تقول: «عَوْضُ لا أُفارِقُك»، أي: لا أُفارِقك أبدًا، كما تقول: «قطّ ما فارقتُك». و«عَوْضُ» مبنيّةٌ لقَطْعها عن الإضافة، وفيها لغتان: الفتحُ والضمُّ، فمَن فتح، . فطلبًا للخفّة، ومن ضمّ، فتشبيهًا بـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ»، كما قالوا: «حَوْثَ»، و«حَوْثُ». قال الأعشى [من الطويل]:

رضيعَي لبان... إلخ

الشاهد فيه قوله: «عوض لا نتفرّق»، أي: لا نتفرّق أبدًا، يريد أنّهما تحالفا في بطن أُمّهما. ودلّ عليه قوله: «بأسحم داجٍ». والأسحمُ: الأسودُ، ويقال: الدمُ تُغمَس فيه اليَد عند التحالُف، ويقال بالرَّحِم. فإن أضفته، أعربته، تقول: «لا أفعلُه عوضَ العائضين»، أي: دَهْرَ الداهِرِينَ، فيكون معربًا. وانتصابُه على الظرف، لا على حدّه في «عَوْضُ لا نتفرّق». و«عوض» من لفظ العِوَض ومعناه، وذلك أنّ الدهر لا يمضي منه جزءٌ إلّا ويخلُفه جزءٌ آخر، فصار الثاني كالعِوَض من الأوّل.

فصل
[«كيفَ»]

قال صاحب الكتاب: **و«كَيفَ» جارٍ مجرَى الظروف، ومعناه السؤال عن الحال، تقول: «كيف زيدٌ؟» أي: على أيّ حالٍ هو؟ وفي معناها «أنّى». قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾**(١). **وقال الكُمَيت** [من المنسرح]:

٦٥٠ـ أَنَّى ومِن أينَ آبَكَ الطَّرَبُ [مِن حيثُ لا صَبْوةٌ ولا رِيَبُ]

---

(١) البقرة: ٢٢٣.

٦٥٠ ـ **التخريج**: البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص١٠٠؛ وشرح شواهد الألفية ص٣١٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٧.

اللغة: آبك: عاودك وراجعك. الصبوة: التصابي.

المعنى: من أين أتاك الطرب، وطربُك إلى بني هاشم لا صبوة في صبا ولا ريب.

الإعراب: «**أنى**»: اسم استفهام مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ «آبك». «**ومن**»: الواو: حرف عطف، و«من»: حرف جرّ. «**أين**»: اسم استفهام مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «آبك». «**آبك**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**الطرب**»: فاعل «آبك» مرفوع بالضمّة. «**من**»: حرف جرّ. «**حيث**»: ظرف مكان مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«آبَكَ». «**لا**»: حرف نفي. «**صبوة**»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف لتوكيد النفي. «**ريب**»: معطوف على «صبوة» مرفوع.

=

إلّا أنهم يُجازون بـ«أنّى» دون «كَيفَ». قال لَبيدٌ [من الطويل]:

٦٥١ـ فأَصْبَحْتَ أنّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها [كِلا مَرْكَبَيها تحتَ رِجلَيكَ شاجِرُ]

وحكى قُطرُبٌ عن بعض العرب: «انظُرْ إلى كيفَ يصنع».

* * *

قال الشارح: «كَيْفَ» سؤالٌ عن حالٍ، وتضمّنت همزة الاستفهام، فإذا قلت: «كيف زيدٌ؟» فكأنك قلت: «أصحيح زيدٌ أم سقيم؟ آآكل زيدٌ، أم شاربٌ؟ إلى غيرِ ذلك من أحواله. والأحوالُ أكثرُ من أن يحاط بها، فجاؤوا بـ«كَيْفَ» اسم مبهم يتضمّن جميعَ الأحوال. فإذا قلت: «كيف زيدٌ؟» أغنى عن ذلك كلّه. وقومٌ يُجرون «كَيْفَ» مُجرى الظروف، ويُقدِّرونها بحرف الجرّ، فإذا قلت: «كيف أنت؟» فتقديرُه: على أيِّ حال.

والصحيحُ أنّها اسمٌ صريحٌ غيرُ ظرف، وإن كان قد يُؤدِّي معناها معنى «على أيِّ حال». والذي يدلّ على ذلك أنك تُبْدِل منها الاسم، فتقول: «كيف أنت: أصحيحٌ أم

= وجملة «آبك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا صبوة»: في محل جر بالإضافة.
والشاهد فيه مجيء «أنّى» بمعنى «كيف»، إذ لو كانت هنا بمعنى «أين»، لتكرّرت مع ما بعدها.

٦٥١ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٢٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٩١، ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣؛ والكتاب ٣/ ٥٨؛ ولسان العرب ٥/ ٤٧ (فجر)؛ والمعاني الكبير ص ٨٧١؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٤؛ والمقتضب ٢/ ٤٨.

اللغة: تلتبس: تختار. الشاجر: المباعد بين رجليه.

المعنى: إن تأتِ أيًا من جانبي هذه الناقة، وجدت مركبك تحت رجلك يدفعك ويبعدك، أي لا يطمئن تحت رجلك.

الإعراب: **«فأصبحت»**: الفاء: حرف استئناف، و«أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محلّ رفع اسم «أصبح». **«أنّى»**: اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول فيه، متعلق بالجواب. **«تأتها»**: فعل مضارع (فعل الشرط) مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به. **«تلتبس»**: فعل مضارع (جواب الشرط) مجزوم بالسكون الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تلتبسْ». **«كلا»**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، وهو مضاف. **«مركبيها»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«تحت»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ «شاجر». **«رجليك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«شاجر»**: خبر المبتدأ «كلا» مرفوع بالضمة.

وجملة «فأصبحت...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**أنى تأتها تلتبس**»: في محل نصب خبر «أصبح». وجملة «تأتها»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تلتبس»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**كلا مركبيها شاجر**»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: أنّ «أنّى» شرطية جازمة.

سقيمٌ؟» ويقع الجوابُ بالاسم، فتقول في جوابِ من قال: «كيف أنت»: «صحيحٌ»، أو «سقيمٌ»، ونحوهما من أحواله. ولو كانت ظرفًا، لوقع البدلُ منها، والجوابُ عنها بالظرف. ألا ترى أنّ «أينَ» لمّا كانت ظرفًا، لم يُجَبْ عنها إلّا بظرفٍ، نحو: «أين أنت؟» فيقال: «في المسجد» أو «في السوقْ». ولو قال في جوابِ من قال: «كيف أنت؟»: «على حالٍ كذا»، لم يمتنع، وكان الجوابُ معنويًا، لا على اللفظ. ولو قال: «على أيِّ حال زيدٌ؟» فقيل: «على حالِ شِدّة، أو حالِ رَخاء»، لكان الجوابُ على اللفظ. ولو قال: «صالحٌ»، أو «سقيمٌ»، لم يمتنع نظرًا إلى المعنى.

وممّا يُؤيِّد كونَ «كَيْفَ» اسمًا لا ظرفًا أنّها لو كانت ظرفًا أو في تقدير الظرف، لم يمتنع دخولُ حروف الجرّ عليها، كما لم يمتنع دخولُها على «أَيْنَ» و«مَتَى». وهي مبنيّةٌ لما ذكرناه من وقوعها موقعَ ألف الاستفهام، وتضمُّنها معناه، وبُنيت على السكون، فالتقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والفاءُ، فحرّكوا الفاء بالفتح استثقالاً للكسرة بعدَ الياء، والعربُ يُجيزون الخفّةَ فيما يكثر استعماله.

فإن قيل: ومن أَيْنَ زعمتم أنّ «كَيْفَ» اسمٌ؟ وهلّا قلتم إنّها حرفٌ لامتناعِ خَواصّ الأسماء والأفعالِ منها. قيل: إنّما قلنا ذلك؛ لأنّها لا تخلو إمّا أن تكون اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا. فلا تكون حرفًا؛ لأنها تُفيد مع الاسم الواحد، ويكون كلامًا، نحو: «كيف أنت؟» والحرفُ لا يفيد مع الاسم إلّا في باب النداء. وليس هذا بنداء، ولا تكون فعلاً؛ لأنّها تفيد مع الفعل، نحو: «كيف أصبحتَ؟» والفعلُ لا يفيد مع الفعل، ولا يكون منهما كلامٌ، وأيضًا فإنّه على زنةِ «فَعْلَ»، بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة.

فإن قيل: فإذا كان اسمًا على ما ذكرتم، فلِمَ امتنعتْ منه حروفُ الجرّ، ولم تدخل عليه كما دخلت على «أَيْنَ»، إذا قلت: «من أين؟» و«إلى أين؟» فالجواب أنّ «أَيْنَ» لمّا كانت سؤالاً عن الأمكنة، ونائبةً عن اللفظ بها، وكانت الأمكنةُ المنوبُ عنها ممّا تدخلها حروفُ الجرّ، فتقول: «من السوق»، و«من الجامع»، و«إلى السوق»، و«إلى الجامع» جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامَها، وأمّا «كَيْفَ» فإنّما هي سؤالٌ عن الأحوال، والأحوالُ لا تدخل عليها حروفُ الجرّ. ألا تراك لا تقول: «أَمِن صحيح» ولا «أَمِن سقيم»، فكذلك سائرُ الأحوال، فلم تدخل على «كيف»، كما لم تدخل على ما ناب عنه. وقد حكى قُطْرُبٌ: «انْظُرْ إلى كيف يصنع»، وقالوا: «على كيف تَبِيعُ الأَحْمَرَيْن؟» وذلك شاذّ، شبّهوها بـ«أَيْنَ».

وفي «كيف» لغتان، قالوا: «كَيْفَ»، و«كَيْ». قال الشاعر [من البسيط]:

٦٥٢ــ أو راعِيانِ لِبُعْرانٍ لنا شَرَدَتْ كَيْ لا يُحِسّانِ من بُعْرانِنا أَثَرا

---

٦٥٢ ــ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص٧١؛ ولسان العرب ١٤/ ٧٦ (بغا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧.

فالوا: «كَيْ» هنا بمعنى «كيف» استفهام. وقال قومٌ: أراد: «كيف»، وإنّما حذف الفاء تخفيفًا، كما قالوا: «سَوْ أفعلْ»، والمرادُ: سَوْفَ.

ولا يُجازَى بـ«كيف» كما جُوزي بـ«أيْنَ» لضُعْفها ونقْصها عن تصرُّف أخواتها بكونها اسمًا، ولا يُخبَر عنها، فلا يقال: «كيف في الدار؟»، كما يقال: «من في الدار؟»، و«ما عندك؟» على الابتداء والخبر. ولا يعود إليها ضميرٌ، فلا يقال: «كيف ضربتَه؟»، والهاء تعود إلى «كيف». ولا يكون جوابُها إلّا نكرةً، وجوابُ أخواتها يكون معرفة ونكرة، فإذا قلت: «كيف زيدٌ»، فيقال: «صالحٌ»، أو «سقيمٌ»، ولا يقال: «الصالحُ». فلمّا نقص تصرُّفُه عن تصرُّف أخواته، ولم تكن ثمَّ ضرورةٌ تدعو إلى المجازاة به، لأنّه يقوم مقامَه: «على أيِّ حال تكن أكُنْ».

وأمّا «أنّى»، فظرفُ مكان يُستفهم بها كـ«أيْنَ»، قال الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[1]، أي: من أيْنَ لك هذا؟ ويجازون بها. يقولون: «أنّى تقم أقم». قال لبيد [من الطويل]:

فأَصْبَحْتَ أنّى تَأْتِها تَشْتَجِرْ بها كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلَيْكَ شاجِرُ[2]

وقال بعضهم: إنّها تُؤدّي معنى «كَيْفَ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[3]، أي: كيف شئتم. والمجازاةُ بها دليلٌ على استعمالها استعمالَ «أيْنَ». وهي مبنيّة لتضمُّنها همزة الاستفهام، وسكن آخِرُها على قياس البناء، فأمّا قول الكُمَيْت [من المنسرح]:

أَنّـى ومِـنْ أَيْـنَ آبَـكَ الـطَّـرَبُ مِـنْ حـيـثُ لا صَـبْـوَةٌ ولا رِيَـبُ[4]

الشاهد فيه استعمالُ «أنّى» بمعنى «كيف». ألا ترى أنّه لا يحسن أن تكون بمعنى «أيْنَ»؛ لأنّ بعدها «من أيْنَ»، فتكون تكرارًا. ويجوز أن تكون بمعنى «من أين»، وكُرِّرت على سبيل التوكيد، وحسُن التكرارُ لاختلاف اللفظَيْن، فاعرفه.

= اللغة: البعران: جمع بعير. شردت: تاهت، والمراد به الإبل.
المعنى: يستنرب ألا يعرف هذان الراعيان أثرًا لبعرانهما الضالة.
الإعراب: «أو راعيان»: أو: حرف عطف، «راعيان»: معطوف على مرفوع مجهول المحل الإعرابي، لأن البيت الشاهد يروى في كتب اللغة والنحو وحيدًا. «لبعران»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «راع». «لنا»: جار ومجرور متعلقان بصفة من «بعران». «شردت»: فعل ماض مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. «كي»: اسم استفهام مبني على الفتح المقدر على الفاء المحذوفة ضرورة. والأصل: كيف، وهو في محل نصب حال من فاعل «يحسان». «لا»: نافية. «يُحِسّان»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. «من بعراننا»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أثرًا» والأصل أن يتعلقا بصفته، ولكن لمّا تقدّمتْ شبه الجملة على النكرة تَعلّقتْ بحال منها. «أثرًا»: مفعول به للفعل «يحسان».
والشاهد فيه أنّ «كي» فيه بمعنى «كيف»، وأن فاءه حذفت لضرورة الشعر.

(1) آل عمران: ٣٧.
(2) تقدم بالرقم ٦٥١.
(3) البقرة: ٢٢٣.
(4) تقدم بالرقم ٦٥٠.

المركَّبات

فصل
[نوعا المُركَّبات]

قال صاحب الكتاب: **هي على ضربَيْن: ضربٌ يقتضي تركيبُه أن يُبْنَى الاسمان معًا، وضربٌ لا يقتضي تركيبُه إلّا بناءَ الأوّل منهما. فمن الضرب الأوّل نحو «العشرة» مع ما نَيَّفَ عليها، وقولُهم: «وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ»[1]، و«لقيتُه كَفَّةَ كفةَ»[2]، و«صَحْرَةَ بَحْرَةَ»[3]، و«هو جاري بَيْتَ بَيْتَ»[4]، و«وقع بَيْنَ بَيْنَ»، و«آتيك صَباحَ مَساءَ، ويومَ يومَ»، و«تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ، وخِذَعَ مِذَعَ»[5]، و«تركوا البِلادَ حَيْثَ بَيْثَ، وحاثِ باثِ». ومنه «الخازِ بازِ»، والضربُ الثاني نحو قولهم: «افْعَلْ هذا بادِيَ بَدِي»، و«ذهبوا أَيْدِي سَبَا»[6]، ونحو: «مَعْدِيكَرِبَ»، و«بَعْلَبَكَّ»، و«قالي قَلَا»[7].**

* * *

(1) هذا مثل، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٣٣٤؛ ولسان العرب ٧/ ٩ (بيص)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٢٧ الحَيْص: الفرار. والبَيْص: أصلها البَوْص، فقُلِبَت الواو ياءً للازدواج، ومعناها الفَوْت. يضرب لمن وقع في ضيق أو محنة لا خلاص منها فِرارًا أو فَوْتًا.

(2) هذا مثل، وقد ورد في العقد الفريد ٣/ ١٣٥؛ وكتاب الأمثال ص٣٧٧؛ ولسان العرب ٩/ ٣٠٣ (كفف)؛ والمستقصى ٢/ ٢٨٩. أي: متواجهين، وذلك أنَّ المتلاقيين إذا تلاقيا، فقد كفَّ كلٌّ واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره.

(3) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال ص٣٧٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥ (بحر)؛ والمستقصى ٢/ ٢٨٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٥.
والمعنى: لقيته خالياً. وأصل «صحرة» من «الصحراء». وأصل «بحرة» من «البحر» وهو الشقّ والسّعة.

(4) هذا مثل وقد ورد في لسان العرب ٢/ ١٦ (بيت)؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٣٢٢.
أي: بيته إلى جانب بيتي.

(5) هذا مثل، وقد ورد في لسان العرب ٥/ ١٦٤ (مذر) برواية: «تَفَرَّقَتْ إِبِلُهُ شَذَرَ مَذَرَ» (أو: شِذَرَ مِذَرَ).
أي: تفرّقت في كلّ وجه. وفي مجمع الأمثال ١/ ٢٧٩: «ذهبوا خِذَعَ مِذَعَ أو شَغَرَ بَغَرَ».

(6) هذا مثل وقد ورد في ثمار القلوب ص٣٣٧؛ وزهر الأكم ٣/ ١٦؛ ولسان العرب ١/ ٩٤ (سبأ)، ١٤/ ٣٧٠ (سبى)؛ ١٥/ ٤٢٦ (يدي)؛ والمستقصى ٢/ ٨٨؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٥.
أي: تفرّقوا تفرُّقًا لا اجتماع بعده.

(7) قالي قلا: مدينة بأرمينية. (معجم البلدان ٤/ ٢٩٩).

قال الشارح: لمّا كانت المبنيّات منقسمةً إلى مفرد ومركّب، وتقدّم الكلامُ على المفرد منها، إذ كان المفردُ أصلاً للمركّب، وجب أن ينتقل إلى الكلام على الأسماء المركّبة، والمركب من الأسماء ضربان ضربٌ يجب فيه البناء لكِلَا الاسمين، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ»، و«خَمْسَةَ عَشَرَ»، ونحوهما، و«حَيْصَ بَيْصَ» ونحوها ممّا ذكره في هذا الفصل. وضربٌ آخر يُبنى فيه الاسم الأوّل دون الثاني، وهو «قَالِي قلا» و«حَضْرَمَوْتُ» ونحوهما، وسيُذكر الفصل بينهما بعدُ، إن شاء الله تعالى.

فصل
[الفرق بين ضربي المُركَّبات]

قال صاحب الكتاب: **والذي يفصل بين الضربَيْن أنّ ما تضمّن ثانيه معنى حرف، بُني شطْراه لوُجودِ عِلّتَي البناء فيهما معًا، أمّا الأوّلُ، فلأنّه تَنزل منزلةَ صدرِ الكلمة عن عَجزها، وأمّا الثاني، فلأنّه تَضمّن معنى الحرف، وما خلا ثانيه من التضمُّن أُعرِبَ وبُني صدرُه.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ التركيب على ضربَيْن: تركيبٌ من جهة اللفظ فقط، وتركيبٌ من جهة اللفظ والمعنى. فأمّا التركيبُ من جهة اللفظ فقط، فهو الضرب الأوّل من التركيبَيْن اللذَيْن ذكرهما، وهو في الأعداد، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ» وبابه، و«لقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ»، و«حَيْصَ بَيْصَ»، ونحوهما. فهذا يجب فيه بناء الاسمَيْن معًا. وذلك لأنّ الاسم الثاني قد تضمّن معنى الحرف. ألا ترى أنّ الأصل في «أحد عشر»: «أحدٌ، وعَشَرَةٌ»، فحُذفت الواو من اللفظ، والمعنى على إرادتها؟ ألا ترى أنّ المراد «أحد وعشرة»؟ فـ«عشرة» عدّةٌ معلومةٌ أضيفت إلى العدد الأوّل، فكمل من مجموعهما مقدارٌ معلومٌ، فهما اسمان، كلُّ واحد منهما منفردٌ بشيء من المعنى، فلمّا كانت الواو مرادةً؛ تَضمّنها الاسمُ الثاني، وبُني لذلك، وبُني الاسم الأوّل؛ لأنّه صار بالتركيب كبعضِ اسم بمنزلةِ صدر الكلمة من عَجُزها، فهما علّتان. وكذلك باقي هذا الضرب من نحو: «كَفَّةَ كَفَّةَ»، و«خَازِ بَازِ»، وسيوضّح ذلك إن شاء الله تعالى.

وأمّا الضرب الثاني، وهو المركّب من جهة اللفظ والمعنى، نحو: «حَضْرَمَوْتَ»، و«قَالِيقَلا»، و«مَعْدِيكَرِبَ» ونحوها من الأعلام المركّبة، فهذا أصله الواو أيضًا، حُذفت من اللفظ، ولم تُرَدْ من جهة المعنى، بل مُزج الاسمان، وصارا اسمًا واحدًا بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركّب، فبُني الاسم الأوّل؛ لأنّه كالصدر من عجز الكلمة، وجزءُ الكلمة لا يُعرَب، لأنه كالصوت. وأُعرب الثاني؛ لأنّه لا يتضمّن معنى الحرف، إذ لم يكن المعنى على إرادته، لأنّ العَلَم إنّما هو وَضْعُ لفظٍ بإزاء مسمًّى من غيرِ إفادة معنًى من اللفظ، وقد ذكر صاحبُ الكتاب «بَادِي بَدًا»،

و«أيَادِي سَبَا» من هذا الضرب، وليس منه، وإنّما هو من الضرب الأوّل؛ لأنهما ليسا عَلَمَيْن، وسيوضّح أمرُهما إن شاء الله تعالى.

فصل
[حكم الأعداد المركّبة]

قال صاحب الكتاب: **والأصل في العدد المنيّف على العشرة أن يُعطَف الثاني على الأوّل، فيقالَ: «ثلاثةٌ وعَشَرَةٌ»، فمُزِج الاسمان وصُيّرا واحدًا لوُجودِ العِلَّتَين.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ من الأسماء المركّبة العَدَدَ من «أحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ»، من نحوِ «ثلاثةَ عشرَ»، و«خمسةَ عشرَ»، ونحوِ ذلك، جعلتَ النَّيِّفَ والعشرةَ اسمًا واحدًا، وبنيتَهما على الفتح. والذي أوجب بناءَهما أنّ التقدير فيهما: خمسةٌ وعشرةٌ، فحُذفت الواو، وركّبوا أحدَ الاسمَيْن مع الآخر، وجعلوهما كالاسم الواحد الدالِّ على مسمّى واحدٍ، ليجري مجرى سائر الأعداد المفردةِ، نحوِ: «خمسةٍ»، و«ستّةٍ»؛ لأنّه أخصرُ. وربّما احتاجوا إلى ذلك في بعضِ الاستعمال، وذلك أنك لو قلت: «أعطيتُ بهذه السِّلْعة خمسةً وعشرةً»، جاز أن يتوهّم المخاطَبُ أنهما صَفْقَتان، أُعْطِي بها مرّة خمسةً، ومرّةً عشرةً. فإذا ركّبت، زال هذا الاحتمالُ، وارتفع اللَّبْس، وتَحقَّق المخاطبُ أنك أعطيتَ بها هذا المقدارَ من العدد. ولا يلزم هذا فيما زاد على العشرين والثلاثين فما فوقَهما من العُقود كالستّين والسبعين؛ لأنّ مجرى هذه العقود مجرى جمع السلامة، وإعرابُها كإعرابه، والتركيبُ لا يتطرّق على المثنّيات والمجموعات، إنّما بابُ ذلك المفرداتُ. فلذلك لم تُركَّب هذه العقود مع النَّيِّف عليها كما رُكِّبت العشرة مع ما انضمّ إليها ممّا هو دونها من الأعداد، مع أنه قَلَّ ما يتبابن حكمُ مُثَمِّنٍ في التقويم حتى يُعطِيَ تارةً درهمًا، وتارةً عشرين درهمًا. وما زاد على العشرين من العقود كالثلاثين والأربعين، فالتبايُنُ أفحشُ، واللبسُ أبعدُ.

وبُني على حركة؛ لأنّ له أصلاً في التمكّن، فعُوّض من تمكّنه بأن بُني على حركة تمييزًا له على ما بُني، ولا أصلَ له في التمكن، نحو: «مَنْ»، و«كَمْ». وفُتح طلبًا للخفّة، إذ ليس الغرضُ في تحريكه إلّا تمييزَه ممّا[1] بُني على السكون، وبالفتحة نصل إلى هذا الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّف ما هو أثقلُ منها.

* * *

(١) في الطبعتين: «على ما» بدلاً من «مِمّا»، وهذا تحريف.

قال صاحب الكتاب: **ومن العرب مَن يسكِّن العينَ، فيقول: «أَحَدَ عْشَرَ» احتِراسًا من تَوالِي المتحرّكاتِ في كلمة.**

* * *

قال الشارح: من العرب من يقول: «أَحَدَ عْشَرَ، ثَلاثَةَ عْشَرَ»، فيُسكِّن العين، وذلك أنّهم لمّا ركّبوا الاسمَيْن اسمًا واحدًا، تَوالَى في «أَحَدَ عَشَر» ستٌّ متحرّكاتٍ، وفي «ثلاثة عشر»، و«خمسة عشر» خمسُ متحرّكات، ولا يتوالى في كلمةٍ أكثرُ من ثلاثِ حركات إلّا أن يكون مخفَّفًا من غيره، فيجتمع فيه أربعُ متحرّكات، نحوُ: «عُلَبِطٍ»[1] و«هُدَبِدٍ»[2]، وأصلُهما: «عُلابِطٌ» و«هُدابِدٌ»، فحُذفت الألف تخفيفًا. فلا يجتمع في كلمةٍ أكثرُ من أربعِ متحرّكات، فلمّا اجتمع في «أَحَدَ عَشَرَ» ستُّ متحرّكات وفي «خَمْسَةَ عَشَرَ» خمسُ متحرّكات، أسكنوا الحرفَ الذي بتحريكه يكون الخروجُ عن منهاجِ الأسماء وطريقِها.

ومَن فعل ذلك من العرب، فإنّه لا يفعله في «اثْنَيْ عَشَرَ»، لئلا يجمع بين ساكنَيْن، وليس في كلامهم جمعٌ بين ساكنين إلّا أن يكون الأوّل حرفَ مدٍّ ولِينٍ، والثاني مدّغَمًا، نحوَ: «دابّةٍ» و«شابّةٍ»، مع أنّ الياء في النصب، والألف في الرفع ساكنان، فلم يَتوالَ فيهما من التحرّكات ما تَوالَى في «أحد عشر» ونحوِه. وأيضًا فإنّ الإسكان في «أحد عشر» ونحوه إنّما كان لتوالِي المتحرّكات في كلمة واحدة، لأجل التركيب وجعلهما كلمةً واحدةً، وأمّا «اثني عشر» فغيرُ مركَّبة، فلم يكونا كلمةً واحدةً، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وحرفُ التعريف والإضافةُ لا يُخِلّان بالبناء، تقول: «الأَحَدَ عَشَرَ»، و«الحادِيَ عَشَرَ» إلى «التِّسْعةَ عَشَرَ»، و«التاسِعَ عَشَرَ»، وهذه «أَحَدَ عَشَرَكَ»، و«تسعةَ عَشَرَكَ». وكان يَرَى الأخفشُ فيه الرفعَ إذا أضافه، وقد استرذله سيبويه[3]، وإن سُمّي رجلٌ بـ«خَمْسةَ عَشَر»، كان فيه الرفعُ والإبقاءُ على الفتح.**

* * *

قال الشارح: إذا أردتَ تعريفَ هذا العدد، أدخلتَ عليه الألفَ واللام أو الإضافةَ، وتركتَه على بنائه؛ لأنّ الألف واللام والإضافة لا تُخرِجانه عن لفظه وتركيبِه، فكان باقيًا على بنائه، فلذلك تقول مع الألف واللام: «أخذتُ الخمسةَ عشرَ درهمًا»، وكذلك إلى

---

(١) الرجل العُلَبِط والعلابِط: الضّخم العظيم. والصدر العُلَبِط: العريض. واللبن العُلَبِط: الرائب المُتكَبِّد الخاثر جدًا، وقيل: كلّ غليظ عُلَبِط والعُلَبِط والعُلابِط: القطيع من الغنم. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علبط)).

(٢) الهُدَبِدِ والهُدابد: اللَّبَن الخاثر جدًا، وهو أيضًا عَمَش يكون في العينين، وقيل: الهُدَبد: الخَفَش، وقيل: هو ضعف البصر. ورجل هُدَبد: ضعيف البصر. (لسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هدبد))

(٣) الكتاب ٣/ ١٩٩.

«التسعةَ عشرَ» و«الحاديَ عَشَرَ»، و«الخامِسَ عَشَرَ»، بفتح الآخِر منهما إلى «التاسِعَ عَشَرَ»، وتقول في الإضافة: «خمسةَ عشرَك» و«خامسَ عشرَك»، فلا يختلف حكمُ البناء في الإضافة لِما ذكرناه من العلّة.

وكان الأخفش يرى إعرابَها إذا أضفتَها، وهي عددٌ، فتقول: «هذه الدراهمُ خمسةَ عَشَرُك». قال سيبويه: وهي لغةٌ رديئةٌ، وكان يحتجّ بأنّ «خمسة عشر» في تقديرِ تنوين، ولذلك عمِل في مُميِّزه، فَمَتَى أضفتَه إلى مالِكه، لم يصلح تقديرُ التنوين، لمعاقَبةِ التنوين الإضافةَ، فصار بمنزلةِ اسم لا ينصرف، فإذا أُضيف، انصرف، وأُعرِب. وهذا الاعتلالُ فاسد؛ لأنّ تقدير التنوين فيه لم يكن سببَ بنائه حتى يُعرَبَ عند زَواله، إنّما البناءُ لتضمُّنه حرفَ العطف، وذلك باقٍ بعد الإضافة كما قبلها. ثمّ ما ذكره منتقِضٌ بدخول الألف واللام، فإنّه لا يُعرَب لذلك كما أُعرب بالإضافة، ولا فَرْقَ بينهما في معاقبة التنوين.

فإن سُمّي رجلٌ بـ«خمسةَ عشرَ» ونحوِه من المركّبات، ففيه وجهان:

أحدهما: أن تعربه، فتضمّ الراءَ في الرفع، وتفتحها في النصب والجرّ، وتُجْريه مُجْرَى اسم لا ينصرف، نحو: «بَعْلَبَكَّ» و«مَعْدِيكَرِبَ»، لزوالِ معنى العطف. وعلى هذا، إذا أضفتَ، صرفتَه، ودَخلَه الجرُّ، نحوُ: «جاءني خمسةَ عَشَرُك»، و«رأيت خمسةَ عشرَك»، و«مررت بخمسةَ عشرِك».

والوجهُ الثاني: تَبْنيه بعد التسمية؛ لأنّ التركيب والبناء وقع قبل التسمية، فلمّا سمّيتَ بهما، حكيتَ حالَهما قبل التسمية.

فصل
[معاني الألفاظ المُرَكَّبة]

قال صاحب الكتاب: **وكذلك الأصلُ، «وقعوا في خَيْصِ وبَيْصِ»، أي: في فِتْنَةٍ تموجُ بأهلها متأخّرين ومتقدّمين، و«لقيتُه كَفَّةَ وكَفَّةَ»، أي: ذَوَيْ كفّتين؛ كفّةٍ من اللاقي، وكفّةٍ من المُلْقى؛ لأنّ كلَّ واحد منهما في وَهْلةِ التَّلاقِي كافٌّ لصاحبه أن يتجاوزَه.**

* * *

قال الشارح: العرب تقول: «وقع الناسُ في خَيْصَ بَيْصَ»، إذا وقعوا في فِتْنةٍ واختلاطٍ من أمرهم، لا مَخْرَجَ لهم منه، وهما اسمان رُكّبا اسمًا واحدًا، وبُنيا بناءَ «خمسةَ عشرَ». والذي أوجب بناءَهما تقديرُ الواو فيهما، وذلك أنّ **الأصل** «وقعوا في خَيْصٍ وبَيْصٍ»، ثمّ حُذفت الواو إيجازًا وتخفيفًا، والمعنى على العطف، فتضمّن معنى حرف العطف، فبُني لذلك كما فعلوا في «خمسةَ عشرَ» وبابِه. و«خَيْصُ» مأخوذ من «حَاصَ يَحِيصُ» إذا فَرَّ، يقال: «ما عنه مَحِيصٌ»، أي: مَهْرَبٌ، و«بَيْصٌ» مأخوذ من قولهم: «بَاصَ يَبُوصُ»، أي: فاتَ وسَبَقَ؛ لأنّه إذا وقع الاختلاطُ والفتنةُ، فمنهم هاربٌ، ومنهم فائتٌ. ولذلك فسّرهما بفِتْنة تموج **بأهلها** متأخّرين ومتقدّمين، فالحَيْصُ: التأخّر

والهَرَبُ، والبَوْصُ: التقدّم والسَّبْق، وكان ينبغي أن يُقال: «خَيْصَ بَوْصَ»، غيرَ أنهم أتبعوا الثاني الأوّلَ. قال الشاعر [من الرجز]:

٦٥٣ـ عَيْناءُ حَوْراءُ مِنَ العِينِ الحِيَرْ

والكلام: «الحُور»، لأنها جمعُ «حَوْراءَ»، كـ«حَمْراءَ» و«حُمْرٍ»، لِيَزْدَوِجا، ولا يختلفا. ومثلُه «العَشايَا والغَدايَا». ولو انفردت «الغَداةُ»، لم تُجمع على «غَدايَا»، وفي مَثَلٍ: «أخذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ»[1]، بضمّ الدال من «حدث». ولو انفردت، لم تكن إلّا مفتوحة، نحوَ: «حَدَثَ الأمرُ»، وهو كثيرٌ.

وفي «حيص بيص» لغاتٌ، قالوا: «حَيْصَ بَيْصَ» بالفتح فيهما، وهو الكثير المشهور. وأنشد الأصمعيُّ لأُمَيَّةَ بن أبي عائذٍ الهُذَليّ [من الكامل]:

٦٥٤ـ قد كنتُ خَرّاجًا ولوجًا صَيْرَفًا لم تَلْتَحِصْني حَيْصَ بَيْصَ لَحاصِ

---

٦٥٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص٦٠٠؛ ولسان العرب ٤/ ٢١٩ (حور)؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٥٦؛ والمنصف ١/ ٢٨٨؛ ونوادر أبي زيد ص٢٣٦.

شرح المفردات: العيناء: من اتسعت عينها وحَسُنت، ومذكّرها أعْيَن. والحوراء: من اشتدّ بياض البياض وسواد السواد في عينها. العين: جمع عيناء وأعين. الحير: أصلها الحور وهي جمع أحور وحوراء، ولكنه أتبع.

الإعراب: «**عيناءُ**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، وقد يكون متقدّمًا. «**حوراء**»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمة. «**من العين**»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. «**الحير**»: صفة «**العين**» مجرورة بالكسر.

والشاهد فيه قوله: «العين الحير» حيث جعل واو «الحور» ياءً اتباعًا لما قبلها.

(١) لم أقع على هذا المثل فيما عدت إليه من مصادر.

٦٥٤ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي عائذ في إصلاح المنطق ص٣١؛ وجمهرة اللغة ص١١٧١؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩١؛ ولسان العرب ٧/ ٢٠ (حيص)، ٨٦ (لحص)، ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٥٤٢، ٧٤١، ١٠٥٠؛ ولسان العرب ٢/ ٤٠٠ (ولج)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٦.

اللغة: الخرّاج الولُوج: الحسن التصرُّف في الأمور، وكذا الصيرف. ولم تلتحصني: لم تثبِّطني. وحيص بيص: كناية عن الضيق. ولَحاصِ: اسم للشدة، أو الضيق، أو الداهية: وحَيْص من (حاص يحيص) إذا عدل عن الشيء، وجار. وبَيْص من (باص يبوص) إذا تقدّم رفات.

المعنى: لقد كنت خبيرًا بشؤون الحياة عامةً حسن التصرُّف فيها، وقادرًا على التخلُّص من ملماتها، فلا تثبّطني نوائبها وشدائدها.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: اسم «كان» مبني على الضم في محل رفع. «**خرّاجًا**»: خبر أول لـ«كان» منصوب. «**ولُوجًا**»: خبر ثانٍ. «**صيرفًا**»: خبر ثالث. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**تلتحصني**»: فعل مضارع مجزوم، والنون: للوقاية، وياء المتكلّم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**حَيْصَ بَيْصَ**»: =

وقالوا: «حَيْصِ بَيْصِ»، بكسر الآخِر منهما، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٥٥- صارت عليه الأرضُ حَيْصِ بَيْصِ حتّى يَلُقَّ عِيصَهُ بِعِيصي

وربّما كسروا الأوّلَ منهما في اللغتَيْن، فقالوا: «حِيصَ بِيصَ»، و«حِيصِ، بِيصِ». وعلى هذا تكون الواوُ في «بيص» قد انقلبت ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها على حدّ انقلابها في «مِيزانٍ»، و«مِيعادٍ». وقد يُنَوِّنونهما، فيقولون: «حيصٍ بيصٍ»، و«حيصًا بيصًا». حكى ذلك أبو عمرو[1]. ومَن فتحهما، فقد طلب الخفّةَ، كما قلنا في «خمسةَ عشرَ». ومَن كسر، فلالتقاء الساكنين، ويجوز أن تجعله صوتًا كأنّه حكايةُ ما يقع في الاختلاط والفتنة، وعلى هذا لا يكون مشتقًّا من شيء، فتكسره كما تكسر الأصوات، نحوَ: «غاقِ، غاقِ» إذا قدّرتَه تقديرَ المعرفة، وتُنوِّنه إذا نويتَ النكرة.

وقالوا: «لقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ» إذا فاجأتَه، وهما اسمان رُكّبا اسمًا واحدًا، وبُنيا على الفتح بناءَ «خمسةَ عشرَ». والأصلُ: «كَفَّةٌ وكَفَّةٌ»، أي: كفّةٌ منه وكفّةٌ منّي. ويجوز أن يكونَ الأصل: كفّةً على كفّةٍ، أو كفّةً، عن كفّة وذلك أنّ المتلاقيَيْن إذا تلاقيا، فقد كَفَّ كلُّ واحد منهما صاحبَه عن مجاوَزته إلى غيره في وقتِ التقائهما، فـ«كَفَّةٌ كَفَّةٌ» مصدران في موضع الصفة، ومحلُّهما نصبٌ على الحال، كأنّك قلت: «لقيتُه متكافَّيْن» مثلَ قولك:

= جزءان مبنيان على الفتح في محل رفع فاعل لـ«تلتحص». «الحاص»: بدل من «حَيْصَ بَيْصَ» مبني على الكسر في محل رفع.

جملة «كنت خرّاجًا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تلتحصني حيْصَ بيصَ»: خبر رابع لـ«كان» محلُّها النصب.

والشاهد فيه بناؤه «حَيْصَ بَيْصَ» على الفتح لما تضمنته من معنى الكناية عن الشدة.

٦٥٥ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢٠ (حيص).

شرح المفردات: حيص بيص: الفتنة والاختلاط. يلقّ: يضرب بيده أو براحته. العيص: الأصل، ومنبت خيار الشجر. يريد أن الأرض اختلطت عليه وضيقت عيشه حتى يضرب أصله بأصل آخر، أي يتزوّج.

الإعراب: «**صارت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. «**عليه**»: جارّ ومجرور متعلقان بخبر «صار». «**الأرض**»: اسم «صار» مرفوع بالضمّة. «**حيص بيص**»: اسم مبني على كسر الجزأين في محل نصب خبر «صار». «**حتى**»: حرف غاية وجرّ. «**يلقّ**»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محلّ جرّ بـ«حتى»، والجارّ والمجرور متعلقان بخبر «صار». «**عيصه**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**بعيصي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يلق»، والياء مضاف إليه.

جملة «صارت الأرض حيص بيص»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حيصِ بيصِ» حيث جاء بالجزأين مبنيّين على الكسر.

(١) في الطبعتين: «أبو عمر»، وهذا خطأ.

«لقيتُه قائمَيْن»، تريد حالاً منك، وحالاً منه، نحوَ قول الشاعر [من الوافر]:

مَتَى ما تَلْقَني فَرْدَيْن تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا[1]

* * *

قال صاحب الكتاب: و«صَخْرَةَ وَبَخْرَةَ»، أي: ذَوَيْ صحرةٍ وبحرةٍ، أي: انكشافٍ واتّساعٍ لا سُتْرةَ بيننا. ويُقال: «أخبرتُه بالخبر صحرةَ بحرةَ»، ويقولون: «صحرةً بحرةً نَخرَةً»، فلا يبنون لئلّا يمزُجوا ثلاثةَ أشياء، وهو «جاري بَيْتَ بَيْتَ إلى بيتٍ، أو بيتٌ لبيتٍ»، أي: هو جاري مُلاصِقًا، و«وقع بَيْنَ هذا، وبين هذا». قال عَبيد [من مجزوء الكامل]:

٦٥٦ـ [نَحْمي حَقيقَتَنا] وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

* * *

قال الشارح: يُقال: «لقيتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ»، أي: ليس بيني وبينه ساترٌ، وهما مركّبان، والتقديرُ: صحرةً وبحرةً، فحُذفت الواو، وتضمّن الكلامُ معناها، فبُني لذلك، وفُتح للخفّة، وموضعُهما حالٌ. والتقدير: لقيتُه بارزًا، واشتقاقُهما من «الصَّحْراء»، و«البَحْر»، و«صحرةٌ» و«بحرةٌ» مصدران، أي: ذَوَيْ صحرةٍ وبحرةٍ، أي: ذوي انكشافٍ واتّساعٍ. ويقولون: «لقيتُه صَحْرَةً بَحْرَةً نَحْرَةً»، فيُعربونها، وينصبونها منوّنةً؛ لأنّهم لا يُركّبون ثلاثةَ أشياءَ اسمًا واحدًا، و«نَحْرَةٌ» من «نَحْرِ الشَّهْر»، وهو أوّلُه، أي: لقيتُه مكشوفًا نهارًا.

---

(١) تقدم بالرقم ٢٧٥.

٦٥٦ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص١٤١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٣؛ والدرر ٦/ ٣٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٧٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٦٦ (بين)؛ واللمع ص٢٤٢؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٢٢؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اللغة: الحقيقة: ما يجب الحفاظ عليه كالعرض والنفس ونحوهما.

المعنى: إنّنا نحافظ على ما يجب الحفاظ عليه، ونبذل في سبيل ذلك كلّ غالٍ ونفيس، وبعضنا يستميت في سبيل الدفاع عن هذه الحقيقة.

الإعراب: «**نحمي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «**حقيقتنا**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**وبعض**»: الواو: حالية، و«بعض»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**القوم**»: مضاف إليه مجرور. «**يسقط**»: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**بين بينا**»: اسم مبنيّ على فتح الجزأين في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «يسقط»، والألف: للإطلاق.

وجملة «نحمي حقيقتنا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافية. وجملة «بعض القوم يسقط»: في محل نصب حال. وجملة «يسقط»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «بعض».

والشاهد فيه استعمال «بين بين» بمعنى: بين هذا وبين هذا.

وقالوا: «هو جاري بيتَ بيتَ»، يريدون القُرْبَ والتلاصُقَ، وهو مركّبٌ أيضًا مبنيٌّ على الفتح كـ«خمسةَ عشرَ»، والأصلُ: بيتًا لبيتٍ، أو بيتًا فبيتًا، أو بيتًا إلى بيتٍ، فحُذف الحرف، وضُمّن معناه، فبُني لذلك، وهما في موضع الحال، كأنّك قلت: هو جاري مُلاصِقًا، والعامل في الحال ما في «جاري» من معنى الفعل. ولا يجوز تقديمُ الحال فيه على العامل، لو قلت: «بيتَ بيتَ هو جاري»، لم يجز؛ لأنّ العامل ليس فعلاً، ولا اسمَ فاعلٍ، ويجوز التقديمُ في «كفّة كفّة»، فتقول: «كَفَّةَ كَفَّةَ لقيتُه»، لأنّ العامل فعلٌ. ولو قلت: «جاوَرَني، أو مُجاوِري بيتَ بيتَ»، جاز التقديمُ حينئذٍ، فتقول: «بيتَ بيتَ هو مُجاوِري»، فتُقدِّمه؛ لأنّ العامل اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعل يجوز تقديمُ منصوبه عليه، ولو قلت: «بيتَ بيتَ جاوَرَني»، لكان بالجواز أجدَر، إذ كان فعلاً، فاعرفه.

وقالوا: «وقع هذا الأمرُ بَيْنَ بَيْنَ»، فيبنونهما اسمًا واحدًا، لأنّ الأصل: بينَ هذا، وبينَ هذا، فلمّا سقطت الواوُ تخفيفًا والنيّةُ نيّةُ العطف، بُني لتضمُّنه معنى الحرف، وهو في موضع الحال أيضًا، إذ المرادُ بقولهم: «وقع بينَ بينَ»، أي: وَسَطًا، فأمّا قول عَبِيد بن الأبْرَص [من مجزوء الكامل]:

نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبعـ ... ضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

فهو شاهد على صحّة الاستعمال، والحقيقةُ ما يجبُ على الرجل أن يحميه، يُقال: «رجلٌ حامي الحقيقة»، أي: شَهْمٌ لا يُضام له حَرِيمٌ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وآتيه صَباحًا ومَساءً ويومًا ويومًا»، أي: كُلَّ صباح ومساء، وكلَّ يوم، و«تفرّقوا شَغَرًا وبَغَرًا»، أي: منتشِرين في البِلاد هائجِين، من «اشتغرتْ عليه ضَيعَتُه»، «إذا فَشَتْ وانتشرتْ»، وَ«بَغَرَ النَّجْمُ»: هاجَ بالمطر. قال العَجّاج [من الرجز]:**

٦٥٧ـ بَغْرَةَ نَجْمٍ هاجَ لَيْلاً فانْكَدَرْ

٦٥٧ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٨ (وفيه «فبغر» مكان «فانكدر»)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٧٢ (بغر).

اللغة: بغرة: من بَغرَ النجم، أي: سقط وهاج بالمطر. انكدر: اختلط.

المعنى: وكان الأمر عند هطول المطر واختلاطه.

الإعراب: **«بغرة»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. **«نجم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «هاج»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«ليلاً»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «هاج». **«فانكدر»**: الفاء: عاطفة، و«انكدر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح وسكّن للضرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة **«هاج»**: في محل جرّ صفة لـ «نجم». وجملة «انكدر»: معطوفة على الجملة السابقة.

والشاهد فيه: أن «بغرًا» في «شغرًا بغرًا» مأخوذ من: بغرَ النجم، إذا هاج بالمطر.

و«شَذَرًا ومَذَرًا» من «التشذُّر»، وهو التفرُّقُ والتبذير، والميمُ في «مَذَر» بَدَلٌ من الباء، و«خِذَعًا وبِذَعًا»، أي: منقطِعين متشبرين من «الخَذْع»، وهو القَطْع، ومن قولهم: «فلانٌ مَذّاعٌ»، أي: كَذّاب يُفْشِي الأسرارَ وينشُرها، و«حَيْثًا وبَيْثًا» من قولهم: «فلانٌ يستحيث ويستبيث»، أي: يستبحث ويستثير.

* * *

قال الشارح: يُقال: «أتيتُه صَباحَ مَساءَ، ويَوْمَ يَوْمَ»، والكلام فيه كالكلام فيما قبلَه، وذلك أنّه بُني لتضمُّنه معنى الحرف، وهو الواوُ، كأنّك قلت: «صباحًا ومساءً، ويومًا ويومًا». فلمّا حذفت الواو، بُنيا لذلك، وليس المرادُ صباحًا بعينه، أو يومًا بعينه. ولو أضفتَ، فقلت: «صباحَ مساءٍ»، لجاز، كأنّك نسبته إلى المساء، أي: صباحًا مقترِنًا بمساءٍ. وجاز إضافتُه إليه لتصاحُبهما، وكذلك الإضافةُ جائزةٌ في جميع ما تقدّم من نحوِ: «بيتَ بيتٍ»، و«بينَ بينٍ»، و«كَفَّةَ كَفَّةٍ»، يُنسَب أحدهما إلى الآخَر لاتّفاقهما في وقوع الفعل منهما، فإن دخل على جميع ذلك حرفُ جرّ، لم يكن إلّا مضافًا مخفوضًا، وبطل البناءُ، نحوَ: «آتيك في كلِّ صباحٍ ومساءٍ»؛ لأنّه بدخولِ حرف الجرّ، خرج عن باب الظروف، وتمكّن في الاسميّة، فلم يُبْنَ؛ لأنّ هذه الأسماء إنّما تُبنَى إذا كانت حالاً أو ظرفًا، لأنّه حالٌ تَنقُص تمكُّنها، فلم تُقدَّر فيها الواو.

وقالوا: «تَفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ»، أي: في كلّ وجه لا اجتماعَ معه. وهما اسمان رُكّب أحدهما مع الآخر، فصارا اسمًا واحدًا، وبُنيا لِما تضمّناه من معنى الواو، وكان الأصل فيه: «شَغَرًا وبَغَرًا»، فحُذفت الواو لِما ذكرناه من إرادة الإيجاز والتخفيف، وتضمّنا معناها. والمعنيّ بالتضمّن إرادةُ معنى الحرف مع حذفه، فبُني لذلك بناءَ «خمسةَ عشرَ». و«شَغَرَ» مأخوذ من قولهم: «اشتغر في البلاد»، إذا أبعد فيها، أو مِن «شَغَرَ الكلبُ»، إذا رفع إحدى رِجْليه ليبُول، فباعَدَها من الأُخرى. و«بَغَرَ» من «بَغَرَ النجمُ»، أي: سقط، وهاج بالمطر، قال العَجّاج [من الرجز]:

بَغْرَةَ نَجْمٍ هاجَ لَيْلاً فانْكَدَرْ

أو من «البَغَر»، وهو العَطَش يأخذ الإبلَ، فلا تَرْوَى، وربّما ماتت به. قال الفرزدق [من البسيط]:

٦٥٨ـ فَقُلْتُ ما هو إلّا الشّأمُ تَرْكَبُه كأنّما المَوتُ في أجْنادِه البَغَرُ

---

٦٥٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٣؛ ولسان العرب ٣/ ١٣٢ (جند)، ٤/ ٧٢ (بغر)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٦؛ وتاج العروس ١٠/ ٢٢٣ (بغر)؛ وبلا نسبة في المخصّص ١٧/ ٤٩، ١٦٨.

اللغة: الشأم: بلاد الشام، أو الشمال، ولعلّه هنا اسم فرس. الأجناد: جمع الجند وهم العسكر والأعوان. البغر: العطش الذي يصيب الإبل فلا تروى معه.

فجُعل مع «شَغَرَ» في التّفرّق الذي لا اجتماعَ معه، كما يكون في العطش كذلك.

ومثله «شَذَرَ مَذَرَ»، كلّه من معنى التفرّق الذي لا اجتماع معه، وهو مركّب أيضًا مبنيّ لتضمُّنه معنى الحرف. ويحتمل أن يكون مأخوذًا من «الشَّذْر»، وهو الذهبُ، يُلقط من المَعْدِن من غيرِ ذَوْب الحجارة، فهو متفرّقٌ فيه متبدِّدٌ، أو من «الشَّذْر»، وهو صِغارُ اللُّؤلُؤ، كأنّه لصِغَره متفرّقٌ لا يُجمَع بالنَّظْم. و«مَذَرَ» من «مَذِرَت البَيْضَةُ»، إذا فسدت وأبعدت، أو من «البَذْر» وهو الزَّرْعُ؛ لأنّ فيه تفريقَ الحَبّ، ومنه التبذير، وهو تفريقُ المال إسرافًا، فتكون الميمُ على هذا بدلاً من الباء، ويُؤيّد ذلك قولُهم فيه: «شَذَرَ بَذَرَ» بالباء على الأصل.

وقالوا في معناه: «خِذَعَ مِذَعَ». وهو مركّب مبنيّ لتضمُّنه حرف العطف، والمراد: خِذعًا ومِذَعًا، فرُكّبا، والعطفُ مرادٌ في النّيّة، وهو مأخوذ من «الخَذْع»، وهو القطعُ، يُقال: «لَحْمٌ مُخَذَّعٌ»، أي: مُقَطَّعٌ. و«مِذَعَ» من قولهم: «مَذَعَ السِّرَّ»، إذا أفشاه ولم يكتُمه، كأنّه تفريقٌ له.

وقالوا: «تركوا البلادَ حَيْثَ بَيْثَ، وحاثِ باثِ، وحَوْثَ بَوثَ» إذا تفرّقوا، وربّما نوّنوا تشبيهًا لها بالأصوات المنكورة. وقالوا: «حَيْثًا بَيْثًا»، وذلك إذا تفرّقوا وتبدّدوا، وهو من استحاثَ الشيءَ: إذا ضاع في التُّراب. ومثلُه «استَبَاثَ»، وهو البَحْث عن الشيء بعد ضَياعه. قال الشاعر [من الوافر]:

٦٥٩ـ لَحَقُّ بَنِي شغارةَ أن يقولوا لِصَخْرِ الغَيِّ: ماذا تَسْتَبِيثُ

أي: تطلب.

= **الإعراب**: «**فقلت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**قال**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**ما**»: حرف نفي. «**هو**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**إلا**»: حرف حصر. «**الشأم**»: خبر مرفوع بالضمة. «**تركبه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**كأنما**»: كافّة ومكفوفة. «**الموت**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**في أجناده**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**البغر**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «قلت»: بحسب الفاء. وجملة «هو الشأم»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «تركبه»: في محل نصب حال. وجملة «الموت في أجناده البغر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «في أجناده البغر»: في محل رفع خبر للمبتدأ (الموت).

والشاهد فيه قوله: «البغر» حيث جاء اسمًا مفردًا ليدلّ على العطش.

٦٥٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي المثلم الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ص٢٦٤؛ ولسان العرب ٢/ ١٢٠ (بيث) (وفيه أنّ أبا عبيد نسبه إلى صخر الغيّ، وهو سهو)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ١٨٠؛ ولصخر الغيّ الهذليّ في المخصص ١/ ٧؛ وللهذليّ في تهذيب اللغة ١٥/ ١٥٩؛ وتاج العروس ٥/ ٣٦٧=

فصل
[لغات «خازِ بازِ»]

قال صاحب الكتاب: **وفي «خازِ بازِ» سبعُ لغات، وله خمسةُ مَعانٍ، فاللغاتُ: «خازِ بازِ»، و«خازِ بازّ»، و«خازِ بازُ»، و«خازَ بازُ»، و«خازُ بازِ»، و«خازِ باءُ» كـ«قاصِعاء»[1]، و«خِزْبازٌ» كـ«قِرْطاسٍ».**

* * *

قال الشارح: قد ورد في «الخازِ باز» اللغاتُ التي ذكرها، وهي سبعُ لغات، فالوا: «خازِ بازِ» بكسر الأوّل والثاني، و«خازِ بازُ» بكسر الأوّل وضمّ الثاني، و«خازَ بازَ» بفتحهما معًا، و«خازَ بازُ» بفتح الأوّل وضمّ الثاني، و«خازُ بازِ» بإضافة الأوّل إلى الثاني، و«خازِ باءُ» مثلُ «قاصِعاء»، «ونافِقاء»[2]، و«خِزْبازٌ» كـ«قِرْطاسٍ» و«كِرْباسٍ»، والكرباسُ: الكَنِيفُ في أعلَى السَّطْح، وهو معرَّب.

فمن قال: «خازِ بازِ»، فإنّه جعلهما اسمَيْن غيرَ مركّبين، وأجراهما مُجرى الأصوات، نحو: «غاقِ غاقِ»، وكسر كلَّ واحد لالتقاء الساكنين.

ومن قال: «خازِ بازُ»، فإنّه ركّبهما اسمًا واحدًا، وبنى الأوّلَ، لأنّه صار كالجزء من الثاني بمنزلة الصدر له، وسكّنه على أصل البناء، إلّا أنّه التقى في آخره ساكنان، فكسر لالتقاء الساكنين. وأعرب الثاني تشبيهًا بـ«مَعْديكَرِبَ»، في لغةِ من يعرب، فيقول: «هذا معديكربُ»، و«رأيت معديكربَ»، و«مررت

= (نبث)؛ ولسان العرب ٢/ ١٩٣ (نبث).

اللغة: شغارة: لقب صخر الغَيّ الهذليّ. تستبيث: تستثير.

الإعراب: «**لحقّ**»: اللام: حرف ابتداء وتوكيد. «حقّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. «**شغارة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «**أن**»: حرف مصدري ناصب. «**يقولوا**»: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محلّ رفع خبر للمبتدأ (حقّ). «**لصخر**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل (يقولون). «**الغي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ماذا**»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب مفعول به مقدّم. «**تستبيث**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «حق بني...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تستبيث»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «تستبيث» بمعنى تطلب أو تبحث عنه بعد ضياعه.

(١) القاصعاء: جُحر اليربوع، وقيل: باب جحره. (لسان العرب ٨/ ٢٧٥ (قصع)).

(٢) النافقاء: جُحر الضَّبّ واليربوع. (لسان العرب ١٠/ ٣٥٨ (نفق)).

بمعديكربَ» إلّا أنّه لم يلتقِ في آخِرِ «معديكرب» ساكنان، فبقي على سكونه.

ومن قال: «خازَ بازَ» ففتحهما، فإنّه ركّبهما وجعلهما اسمًا واحدًا، وبناهما على الفتح تشبيهًا بـ«خمسةَ عشرَ».

ومن قال: «خازَ بازُ»، فإنّه ركّبهما اسمًا واحدًا، وشبّهه بـ«حضرموت» في لغةِ من أعرب، وقال: «هذا حضرموتُ»، فأعربه كإعرابه، وفَتَحَ الأوّل؛ لأنّه يُنزِّل الثاني من الأوّل منزلة تاء التأنيث، وفتح ما قبل الثاني كما يفتح ما قبل تاء التأنيث.

ومن قال: «خازُ بازٍ»، فإنّه أضاف الأوّل إلى الثاني، كما قالوا: «بَعْلَبَكٍّ» و«معديكربٍ»، فيمن أضاف، وجعل «كرب» مذكّرًا. وطريقُ إضافة هذه الأسماء طريقُ إضافة الاسم إلى اللقب، نحوِ «قَيْسُ قُفَّةَ»، و«سَعِيدُ كُرْزٍ».

ومن قال: «خازِ باءُ»، فإنّه بناه على «فاعِلاء»، وجعل همزته للتأنيث مثل «قاصِعاء»، و«نافِقاء».

ومن قال: «خِزْبازٌ»، فإنّه بنى منهما اسمًا واحدًا على مثالِ «قِرطاسٍ» و«كِرْياسٍ»، فهو معربٌ بوُجوهِ الإعراب كلّها منصرفٌ.

* * *

[معاني «خاز باز»]

قال صاحب الكتاب: **والمعاني: ضربٌ من العُشْب قال [من الرجز]:**

٦٦٠ـ [رَعَيْتُها أَكْرَمَ عودٍ عُودا	**الصِّلَّ والصِّفْصِلَّ واليَعْضِيدا]**
والخازِبازِ السَّنِمَ المَجُودا	**[بحَيْثُ يَدْعُو عامِرٌ مَسْعُودا]**

٦٦٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣١٤.

اللغة: الصل والصفصل واليعضيد والخازباز: أنواع من النبات. السنم: المرتفع. المجود: المصاب بماء مطر شديد.

المعنى: تركتها ترعى أفضل النبات عودًا، في أرض ملأى بالصلّ والصفصلّ واليعضيد والخازباز التي طالت وارتفعت لكثرة ما جاءها من مطر شديد، فينادي الراعيان عامر ومسعود أحدهما الآخر لأنه لا يراه من كثافة الزرع.

الإعراب: «**رعيتها**»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به أول. «**أكرم**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف «**عود**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**عودا**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**الصل**»: بدل من «أكرم» منصوب بالفتحة. «**والصفصل**»: الواو: للعطف، و«الصفصل»: معطوف على منصوب فهو منصوب مثله. «**واليعضيدا**»: لها الإعراب السابق نفسه، والألف: للإطلاق. «**والخازباز**»: الواو: للعطف، و«الخازباز»: اسم مبني على الكسر في محلّ نصب، معطوف على «الصلّ». «**السنم**»: صفة منصوبة بالفتحة. «**المجودا**»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة، والألف: للإطلاق. =

وذُبابٌ يكون في العُشب. قال [من الوافر]:

٦٦١ـ [تفقَّأ فوقهُ القَلَعُ السَّواري] وجُنَّ الخازِ بازِ بهِ جُنونا

وصوتُ الذباب، وداءٌ في اللَّهازِم، قال [من الرجز]:

٦٦٢ـ يا خازِ بازِ أرسِلِ اللَّهازِمَا [إنّي أخافُ أن تكونَ لازِما]

والسِّنَّوْرُ.

* * *

= «بحيث»: الباء: حرف جر، و«حيث»: ظرف مكان مبني على الضمّ في محلّ جرٍّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «رعيتها». «يدعو»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو. «عامر»: فاعل مرفوع بالضمّة. «مسعودا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.
وجملة «رعيتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يدعو»: في محلّ جرٍّ بالإضافة.
والشاهد فيه قوله: «الخازباز» حيث ذكره مع أنواع من النبات.

٦٦١ ـ التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص١٥٩؛ وإصلاح المنطق ص٤٤؛ وجمهرة اللغة ص٢٨٩؛ والحيوان ٣/ ١٠٩، ٦/ ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٠٥؛ ولسان العرب ١/ ١٢٣ (فقأ)، ٥/ ٣٤٧ (خوز)، ٨/ ٢٩١ (قلع)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٢٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٣؛ والكتاب ٣/ ٣٠١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢ (أين)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٧.
اللغة: تفقأ القرح: تشقّق. القلع: جمع قَلَعة وهي قطعة السحاب التي تأخذ ناحية من السماء. السواري: جمع سارية وفي السحابة التي تأتي ليلاً. الخازباز: صوت الذباب سُمّيَ الذباب نفسه به.
المعنى: تهطل فوقه السُّحب ليلاً نهارًا، فيموج فيه الذباب، كناية عن شدّة خصب المكان الذي يصفه.
الإعراب: «تفقَّأ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «فوقه»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «تفقأ»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «القلع»: فاعل مرفوع بالضمة. «السواري»: صفة مرفوعة بضمّة مقدّرة. «وجنّ»: الواو: للعطف، «جن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الخازباز»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جنّ». «جنونًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.
وجملة «تفقأ القلع»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جنّ الخازباز»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «الخازباز» حيث جاء اسمًا للذباب.

٦٦٢ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٣٤٨ (خوز)، ١٢/ ٥٥٦ (لهزم)؛ ونوادر أبي زيد ص٢١٩، ٢٣٥.
اللغة: الخازباز (هنا): داء يصيب الإبل والناس في حلوقها. اللهازم: جمع لهزمة، واللهزمتان: عظمان ناتئان تحت الأذن، أو لحمتان في أصل الحنك.
المعنى: يتمنّى على مرض «الخازباز» أن يطلق سراح لهزمتيه، فهو يخاف أن يبقى المرض ملازمًا لهما.
الإعراب: «يا»: حرف نداء. «خازباز»: منادى مفرد علم مبني على الكسر في محلّ نصب. «أرسل»: فعل أمر مبني على السكون، وحُرِّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، والفاعل: ضمير مستتر=

قال الشارح: للخازِ بازِ معانٍ خمسةٌ على ما ذُكر، حكاها أبو سَعِيد، وهو ضربٌ من العُشْب. أنشد ابن الأعرابيّ [من الرجز]:

زَعَـبْـتُـهـا أكْـرَمَ عُـودٍ عُـودَا ... الـصِّـلَّ والـصِّـفْـصِـلَّ والـيَـعْـضِـيدَا

والـخـازِ بـازِ الـسَّـنِـمَ الـمَـجُـودَا ... بِـحَـيْـثُ يَـدْعُـو عـامِـرٌ مَـسْـعُـودَا

عامر ومسعود: راعيان، والصلُّ والصفصلّ: نبتٌ، واليعضيدُ: بقلةٌ، والسَّنِمُ: المرتفعُ، وهو الذي خرجتْ سُنْبُلَتُه، كأنّه يدعوه للفرح بالخِصْب.

وذبابٌ أزرقُ يكون في العُشْب، قال ابنُ أحْمَرَ [من الوافر]:

تَـفَـقَّـأَ فَـوقَـهُ الـقَـلَـعُ الـسَّـوارِي ... وجُـنَّ الـخـازِ بـازِ بِـهِ جُـنُـونـا

فيحتمل أن يريد بـ«الخاز باز» العشبَ، ويحتمل أن يريد به الذبابَ نفسَه، فإنّه **يُقال**: «جُنَّ النبتُ»، إذا خرج زَهْرُه، **قال** [من المتقارب]:

٦٦٣ـ تَـبَـرَّجَـتِ الأرْضُ مَـعْـشُـوقَـةً ... وجُـنَّ عـلـى وجـهـهـا كُـلُّ نَـبْـتِ

ويُقال أيضًا: «جُنَّ الذبابُ»، إذا طار وهاج. قال الأصمعي: «الخازِ بازِ»: حكايةُ صوت الذباب، وسمّاه به، وقوله: «تَفَقَّأَ»، أي: تَشَقَّقَ بمائه، وقوله: «فَوْقَهُ»، أي: فوق الهَجْل، وهو المُطمئنّ من الأرض، أو فوق العُشْب، و«القَلَعُ»: جمعُ «قَلَعَةٍ»، وهي القطعة العظيمة من السَّحاب، و«السَّواري»: جمعُ «سارية»، وهي السحابة تأتي ليلاً.

= فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**اللهازما**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «**إني**»: «إنّ»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». «**أخاف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**أن**»: حرف مصدريّ ونصب. «**تكون**»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**لازمًا**»: خبر «تكون» منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به.

وجملة النداء «يا خازبار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أرسل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أخاف»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «خازباز» حيث جاء به للدلالة على أنه مرض يصيب اللهازم.

٦٦٣ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

شرح المفردات: تبرّجت: تزيّنت. جنّ: خرج زهره. أي صارت الأرض جميلة، وقد أظهرت زينتها كما تفعل المعشوقة لإرضاء عشيقها، وزهرت نباتاتها.

الإعراب: «**تبرجت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**الأرض**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**معشوقة**»: حال منصوب بالفتحة. «**وجن**»: الواو: للعطف، «جنّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**على وجهها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جنّ»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**كلّ**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**نبت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تبرجت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «جنّ».

والشاهد فيه قوله: «جنّ كلُّ نبت» حيث أراد بها خروج زهر النبات.

وقال: «الخازِ بازِ»، فأدخل عليه الألف واللام، وتركه على بنائه، كما تقول: «الخمسةَ عشرَ»، فتُدخِل عليه الألف واللام، وهو على بنائه.

ويكون بمعنًى داءٍ في الأعناق واللّهازمِ، قال الشاعر، أنشده الأخفش [من الكامل]:

٦٦٤ ـ مِثْلُ الكِلابِ تَهِرُّ عند بُيُوتِها ... وَرِمَتْ لَهازِمُها من الخِزْبازِ

وقال الراجز، وهو العَدَوِيُّ [من الرجز]:

يَا خازِ بازِ أرْسِلِ اللَّهازِمَا ... إنِّي أخافُ أن تكون لازِمَا

واللهازمُ: جمعُ لِهْزِمَةٍ، واللِهْزِمَتان: عَظْمان ناتِئان تحت الأُذُن.

وحكى أبو سَعِيد: إنه السِّنَّوْر، وهو أغرَبُها.

فصل

[أصل «بادي بدي» و«بادي بدا» ومعناهما]

قال صاحب الكتاب: «**افْعَلْ هذا بَادِي بَدِي، وبَادِي بَدَا**»، **أصلُه**: «**بادِىءَ بَدِيءٍ**»، و«**بادِىءَ بِدَاءٍ**»، **فخُفِّف بطَرْحِ الهمزة والإسكانِ، وانتصابُه على الحال. ومعناه: مبتدِئًا به قبل كلِّ شيء. وقد يُستعمل مهموزًا، وفي حديثِ زيدِ بن ثابتٍ: «أمّا بادِىءَ بَدْءٍ فإنّي أحْمَدُ الله»**.

* * *

قال الشارح: العرب تقول: «**افعلْ** هذا بَادِي بَدَا»، بياء خالصة وألف خالصة، والمعنى: أوّلَ كلّ شيء، فـ«بادي بدا» اسمان رُكّبا وبُنيا على تقديرِ واو العطف، وهو منكورٌ بمنزلةِ «خمسةَ عشرَ»، ولذلك كان حالاً، وأصلُه «بادِىءَ بِدَاءٍ» على زنةِ «فَعالٍ»

---

٦٦٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٨٩؛ والكتاب ٣/ ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٣٧٤ (درب)، ٥/ ٣٤٦ (خزبز)، ٣٤٨ (خوز)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٧.

اللغة: تهرّ: تصوّت. اللهازم والخزباز: انظر بعده.

المعنى: لقد تضخّمت لهازمها من المرض، كالكلاب التي تعوي عند البيوت على كلّ عابر سبيل.

الإعراب: «**مثل**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هم» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**الكلاب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تهرّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «**عند**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«تهر». «**بيوتها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**ورمت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**لهازمها**»: فاعل «ورمت» مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**من الخزباز**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ورمت».

وجملة «مثل الكلاب تهرّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تهرّ»: في محلّ نصب حال. وجملة «ورمت»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الخزباز» وهي لغة في «الخازباز»، وعنى بها داءً في الأعناق.

مهموزًا؛ لأنّه من الابتداء، فخُفّفت الهمزة من «بادِئ» بقَلْبها ياءً خالصةً، لانكسارِ ما قبلها على حدّ قلبها في «بِيرٍ» و«بِيَارٍ»، وأصلُهما الهمزة، ولمّا صارت ياءً، أُسكنت على حدّ إسكانها في «قالِي قَلَا» و«مَعْدِيكَرِبَ». وأمّا «بَدَا» فأصلُه «بَدَاءٌ»، فخفّفوه بأن قصروه بحذف ألفه، فبقي «بَدَأٌ»، فخُفِّفت الهمزة بقلبها ألفًا لانفتاحِ ما قبلها على حدّ قلبها في قوله [من الكامل]:

٦٦٥ـ [رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَيْ فَزارَةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

وأصلُه: لا هَنَأَكِ المرتعُ، ونحوِ قوله [من البسيط]:

٦٦٦ـ سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فاحِشَةً [ضَلَّتْ هُذيلٌ بما جاءَتْ وَلَمْ تُصِبِ]

---

٦٦٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٤؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٣٥؛ والمقتضب ١/ ١٦٧؛ ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص٣١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٥٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٧؛ ولسان العرب ١/ ١٨٤ (هنأ)؛ والمحتسب ٢/ ١٣٢؛ والمقرب ٢/ ١٧٩؛ والممتع في التصريف ص٤٠٥.

اللغة: راحت: سارت. ومسلمة: هو مسلمة بن عبد الملك، وفزارة: قبيلة عمر بن هبيرة الفزاري الذي ولي العراق بعد مسلمة بن عبد الملك. والعشي: واحدته العشية، وهي ما بين الزوال إلى الغروب، وقيل غير ذلك. وهناكِ: هَنَأَكِ: ساغ ولذّ. والمرتع: مصدر ميمي من «رتَع يرتَعُ» بمعنى رعى يرعى.

المعنى: يخبر الفرزدق بأن مسلمة بن عبد الملك قد عُزل عن العراق، وأن عمر بن هبيرة الفزاري قد وليها بدلاً منه، ويدعو لفزارة ألّا تهنأ بولاية سيدها هذا، وأن تكون هذه الولاية مرتعًا وخيمًا لهم.

الإعراب: «**راحت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**بمسلمة**»: جار ومجرور متعلقان بـ«راحت». «**البغال**»: فاعل. «**عشية**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ«راحت». «**فارعي**»: الفاء: استئنافية، «ارعي»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير المخاطبة فاعل محله الرفع. «**فزارة**»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «**لا**»: نافية دعائية. «**هناك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الهمزة المنقلبة ألفًا، والكاف: مفعول به. «**المرتع**»: فاعل.

وجملة «راحت البغال»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أرعي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هناك المرتع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: إبدال الألف من همزة «هنأك» في قوله: «لا هناك المرتع» وذلك ضرورة، لأن القياس تخفيف الهمز بطريقة بَينَ بَيْنَ جوازًا؛ لأنها متحركةٌ متحركٌ ما قبلها.

٦٦٦ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص٣٧٣؛ والمقتضب ١/ ١٦٧؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨؛ والمحتسب ١/ ٩٠؛ والممتع في التصريف ص٤٠٥.

اللغة: الفاحشة: الفعل البالغ في الإساءة، والمراد هنا أن هذيلاً طلبت من الرسول ﷺ أن يحل الزنا.

المعنى: لقد ضَلّت هذيلٌ كلَّ الضلال بطلبها من الرسول ﷺ أن يحل الزنا.

الإعراب: «**سالَتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، «**هذيلٌ**»: فاعل. «**رسول**»: مفعول به. «**الله**»: مضاف إليه. «**فاحشة**»: مفعول به ثانٍ لـ(سالت). «**ضلّت**»: فعل ماضٍ=

وأصلُه: سَألَتْ، مهموزًا. وقيل: كان أصلُه «بَداء»، على زنة «فَعالٍ»، فحُذفت الهمزة تخفيفًا كما حذفوها من «سَا يَسُو»، و«جَا يَجِي»، وأصلُه: «جَاءَ يَجِيءُ»، و«سَاءَ يَسُوءُ»، وإلى هذا أشار صاحبُ الكتاب بقوله: «فخُفّف بطرح الهمزة والإسكانِ»، يريد: بطرح الهمزة من «بداءٍ» والإسكان في «بادي».

وقالوا: «بادي بَدِ» بالإضافة من غيرِ بناء، وأصلُه: «بَدِيءٍ» على زنة «فَعِيل»، فقُصر بحذف الياء، ثمّ أُبدلت الهمزة ياءً، لانكسارِ ما قبلها على حدّ قلبها في «بادي»، أو حُذفت الهمزة حذفًا لكثرة الاستعمال، كما حُذفت في «بَدَا». فوزنُ «بَدَا» من «بادي بَدَا» على القول الأول: «فَعَلٌ»، وعلى القول الثاني: «فَعَا» محذوفَ اللام. وفيه لغاتٌ أُخَرُ، قالوا: «بادي بَدْءٍ» على زنة «فَعْلٍ» بالهمزة في الثاني دون الأوّل، و«بادي بَدِيءٍ» على زنة «فَعِيلٍ» على الأصل، و«بادِيءَ بَدْءٍ» على زنة فَعْلٍ بالهمزة فيهما، وعليه حديثُ زيد بن ثابتٍ: «أمّا بادِيءَ بَدْءٍ». وقال بعضهم: معنى «بادي بَدَا»: ظاهرًا، مأخوذٌ من «بَدَا يَبْدُو» إذا ظهر. والوجهُ هو الأوّل لمَجيئه مهموزًا في حديثِ زيد: «أمّا بادِيءَ بَدْءٍ» ونحو: «بادِيء بَدْءٍ».

فصل
[معنى «أيدي سبا»]

قال صاحب الكتاب: **يُقال: «ذهبوا أيدِي سَبَا، وأيادِي سبا»، أي: مثلَ أيدي سَبَأ بنِ يَشْجُبَ في تفرُّقهم وتبدُّدهم في البلاد، حينَ أُرْسِلَ عليهم سَيْلُ العَرِم، و«الأيدِي»: كِنايةٌ عن الأبناء والأُسْرَة، لأنّهم في التّقَوّي والبَطْشِ بهم بمنزلةِ الأيدي.**

* * *

قال الشارح: يُقال: «ذهبوا أيْدِي سَبَا». وفيه لغتان: «أيْدِي سَبَا»، و«أيادِي سَبَا» فـ«أيدي» جمعُ «يَدٍ»، وهو جمعُ قلّة، وأصلُه: «أيْدُيٌ» على زنة «أفْعُلٍ»، نحوِ: «كَعْبٍ» و«أكْعُبٍ»، وإنّما كسروا العين منه لئلّا تنقلب الياءُ منه واوًا لانضمامِ ما قبلها، فيصير آخرُ الاسم واوًا، قبلها ضمّةٌ، وذلك معدومٌ في الأسماء المتمكّنة. ومثلُه قوله [من البسيط]:

= مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «هذيلٌ»: فاعل. «بما»: جار ومجرور متعلقان بـ«ضلّت». «جاءت»: مثل «ضلّت»، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هي. «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جازم. «تصب»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي.

وجملة «سالتْ هذيلٌ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ضلّت هذيل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «تُصِبُ»، وجملة «جاءت»: صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه إبدال الألف من الهمزة في «سال»؛ لأن أصله: سألت، وليس على لغة من يقول: سال يسالُ كـ«خاف يخاف»، وهما يتساولان، لأنّ البيت لحسان، وليست هذه من لغته، كما يقول الشنتمري.

٦٦٧ـ لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيستِهِ بالرَّقْمَتَيْنِ له أَجْرٍ وأعْراسُ

فأبدلوا من الضمة كسرةً، ومن الواو ياءً، فصار: «أجْرٍ»، كما ترى من قبيل المنقوص. و«أيَادِي» جمعُ الجمع. قالوا: «أيْدٍ» و«أيادٍ». وفيه لغتان:

إحداهما: أن تُركّبهما اسمًا واحدًا، وتبنيهما لتضمُّن حرف العطف، كما فُعل بـ«خمسةَ عشرَ» وبابِه.

الثانيةُ: أن تضيف الأولَ إلى الثاني، كما تقدّم في «بيتَ بيتِ» و«صباحَ مساءِ» من جواز التركيب والبناءِ والإضافة، وموضعهما النصبُ على الحال، والمرادُ: ذهبوا متفرّقين، ومتبدِّدين ونحوَهما.

فإن قيل: فكيف جاز أن يكون حالاً، وهو معرفةٌ، لأنّ «سَبَا» اسمُ رجل معرفةٌ؟ قيل: أمّا إذا ركّبتهما، فقد زال بالتركيب معنَى العَلَميّة، وصار اسمًا واحدًا، فـ«سَبَا» حينئذ كبعضِ الاسم، وهو نكرةٌ، وأمّا إذا أضفتَ، ففيه وجهان:

أحدهما: أنه معرفةٌ وقع موقعَ الحال، وليس بالحال على الحقيقة، وإنّما هو معمولُ الحال، والمرادُ: ذهبوا مُشْبِهين أيادي سَبَا، ثمّ حُذفت الحال، وأُقيم معمولها مُقامها على حدِّ «أرسلها العِراكَ»[1]، أي: مُعْتَرِكَةَ العراكَ، و«رجع عَوْدَه على بَدْئه»[2]، أي: عائدًا عودَه.

---

٦٦٧ ـ **التخريج**: البيت لمالك بن خالد (أو: خويلد) الخناعي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٤٢؛ ولسان العرب ٦/ ١٣٥ (عرس)؛ ولمالك بن خالد أو لأبي ذؤيب الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٦؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص٦٩.

شرح المفردات: الليث والهزبر: من أسماء الأسد. مدل: جريء. الخيسة: موضع الأسد. الرقمتان: جانبا الوادي، أو موضع بعينه. أجرٍ: جمع جرو وهو ابنه. الأعراس: جمع عرس وهي الزوجة والزوج.

الإعراب: «ليث»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. «هزبر»: خبر ثانٍ، أو نعت لـ«هزبر» مرفوع بالضمة. «مدل»: صفة مرفوعة بالضمّة. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف ومتعلق باسم الفاعل «مدل». «خيسته»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف: والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «بالرقمتين»: جارّ ومجرور بالياء لأنه مثنى متعلّقان باسم الفاعل «مدل». «له»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، أو هما الخبر. «أجرٍ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. «وأعراس»: الواو: للعطف، «أعراس»: معطوف على مرفوع، مرفوع بالضمّة.

وجملة «هو ليث»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «له أجرٍ وأعراسُ»: في محلّ رفع صفة ثانية لليث..

والشاهد فيه قوله: «أجرٍ» حيث عاملوه معاملة المنقوص، وهو جمع جرو.

(١) راجع الشاهد الرقم ٢٨١.

(٢) هذا مثل، وقد ورد في زهر الأكم ٣/ ٧٢. أي: رجع خائبًا.

والوجهُ الثاني: أن تجعل «سَبَا» في موضع منكور، وإذا كان كذلك، فلا يمتنع كونُه حالاً، وطريقُ تنكيره أن تريد: مِثْلَ سَبَا، فتكونَ الإضافةُ في الحقيقة إلى «مثل»، و«مثلٌ» نكرةٌ، وإن أُضيف إلى معرفة، كما قالوا: «قَضِيَّةٌ ولا أبَا حسنٍ لها»(١)، والمرادُ: ولا مثلَ أبي حسن، ولولا ذلك؛ لم يجز أن تعمل فيه «لَا»؛ لأنّ «لَا» يختصّ عملُها بالنكرات. ومثلُه [من الرجز]:

لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلـةَ لـلـمَـطِـيّ(٢)

والمراد: لا مثلَ هَيْثَم. و«سَبَا» أصلُه الهمزة، وإنّما تُرك الهمزة تخفيفًا لطُول الاسم، وكثرةِ الاستعمال مع ثِقَل الهمزة، كما قالوا: «مِنْسَاةٌ»، وهو من «نَسَأْتُ»، فصار من قبيل المقصور، فإذا اعتُقد فيه التركيب والبناءُ، كانت الألف في تقديرِ مفتوح، نحوِ فتحةِ «كَفَّةَ كَفَّةَ»، و«بيتَ بيتَ» إذا رُكّبت وبُنيت، وإذا أَضفتَ؛ كان في موضعِ مخفوض.

وأصلُ هذا المثل أنّ سَبَأ بن يَشْجُبَ بن يَعْرُبَ بن قَحْطانَ لمّا أُنْذِروا بسَيْل العَرِم، خرجوا من اليَمَن متفرّقين في البلاد، فقيل لكلّ جماعة تَفرّقتْ: «ذهبوا أيدي سَبَا»(٣)، والمرادُ بـ«الأيدي» الأبناءُ والأُسْرَةُ، لا نفسُ الجارحة، لأنّ التفرّق بهم وقع، واستعير اسمُ «الأيْدي»؛ لأنّهم في التَّقَوِّي والبَطْش بهم بمنزلة الأيْدي، فاعرفه.

فصل
[لغتا «معديكرب»]

قال صاحب الكتاب: **في «مَعْدِيكَرِبَ» لغتان: إحداهما: التركيبُ ومَنْعُ الصرف، والثانيةُ: الإضافةُ. فإذا أُضيف، جاز في المضاف إليه الصرفُ وتركُه، تقول: «هذا معديكرِبُ»، و«معدي كربٍ»، و«معدِي كربَ»، وكذلك «قالِي قَلَا»، و«حَضْرَمَوْتُ»، وَ«بَعْلَبَكُّ» وَنَظائرُها.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ في «معديكرب» لغاتٍ. يُقال: «هذا معديكربُ» بالرفع، وهذا: «معدِي كربٍ» بالخفض والتنوين، و«هذا معدي كربَ» بالفتح من غير تنوين، فمن قال: «هذا معديكربُ»، فإنّه ركّبهما، وجعلهما اسمًا واحدًا، وأعرب الثاني، إلّا أنّه منعه الصرفَ لاجتماع التعريف والتركيب، وهما علّتان من مَوانعِ الصرف. وبنى الأوّلَ لأنّه

---

(١) المقصود الإمام علي بن أبي طالب. والمعنى: قضية مستعصية.
(٢) تقدم بالرقم ٣٢٤.
(٣) هذا مثل، وقد ورد في ثمار القلوب ص٣٣٧؛ وزهر الأكم ٣/ ١٦؛ ولسان العرب ١/ ٩٤ (سبأ)، ١٤/ ٣٧٠ (سبا)، ١٥/ ٤٢٦ (يدي)؛ والمستقصى ٢/ ٨٨؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٥.

منزَّلٌ منزلةَ الجزء من الكلمة، فهو كصدر الكلمة من عَجُزها. وكان القياس فتحَ الياء من «معديكرب» على حذ نظائرها من الصحيح، نحو: «حَضْرَمَوْتُ» و«بَعْلَبَكُّ»، إلّا أنّهم تركوا الفتح وأسكنوه، فقالوا: «هذا معدِيكربُ»، و«رأيت معديكربَ» و«مررت بمعديكربَ»، وكذلك جميعُ ما جاء من ذلك بالياء، من نحو: «قاليقَلَا» و«أيادِي سَبَا»، و«ثماني عشرَة». والعلّةُ في إسكانها أمران:

أحدهما: أنهما لمّا رُكّبا، وصارا كلمة واحدة، ووقعت الياءُ حَشْوا، أشبهتْ ما هو من نفس الكلمة، نحوَ ياءِ «دَرْدَبِيس»[1]، و«عَيْطَمُوس»[2]، فأُسكنت على حدّ سكونهما.

والوجه الثاني: أنّ الاسمَيْن إذا جُعلا اسمًا واحدًا، وكان آخِرُ الأوّل منهما صحيحًا، بُني على الفتح، والفتحُ أخفُّ الحركات، والياءُ المكسورُ ما قبلها أثقلُ من الحروف الصحيحة، فوجب أن تُعطَى أخفَّ ممّا أُعطي الحرفُ الصحيح، ولا أخفَّ من الفتحة إلّا السكونُ.

فإن قيل: ولِمَ أُعرب «معديكرب» ونظائرُه من نحوِ «حضرموت» و«بعلبكّ» مع أنّه مركّبٌ؟ وهلّا بُني على حدِّ «خمسةَ عشرَ» و«بيتَ بيتَ» فيمن ركّب؟ قيل: التركيبُ ههنا ليس كالتركيب في «خمسةَ عشرَ»، وذلك أنّ «معديكرب» و«حضرموت»، وشِبْهَهما من المركّبات مشبَّهةٌ بما فيه هاءُ التأنيث من نحوِ: «طلْحَة» و«حَمْزَة»، فأُعرب كإعرابه، لأنّ اتّصال الاسم الثاني بالاسم الأوّل كاتّصال هاء التأنيث من جهةِ أنّه زيادةٌ فيه، بها تَمامُه من غيرِ أن يكون له معنًى ينفرد به. ولو كان للثاني معنًى ينفرد به، لكان كـ«خمسةَ عشرَ» في البناء. ألا ترى أنّ العشرة عدّةٌ معلومةٌ كما أنّ الخمسة كذلك، فلمّا اجتمعا، انتهيا إلى مقدارٍ آخرَ من العدد، ليس لكلّ واحد منهما، كما لو جمعتَهما بحرف العطف. فمعنى العطف بعد التركيب مرادٌ، والتركيبُ إنّما كان من جهة اللفظ لا غيرُ. وليس كذلك «معديكرب»؛ لأنّ «كَرِبَ» لا ينفرد بمعنًى من الجملة، فصار كتاءِ «طَلْحَة» و«حَمْزَة» ونحوِهما من الأسماء المفردة ممّا في آخره تاءُ التأنيث.

واللغة الثانية: أن تقول: «هذا معدِيكربٍ»، فتضيف «معدي» إلى «كرب»، وتجعل «كربًا» اسمًا مذكّرًا، وتصرفه لذلك، وتُنوِّنه.

فإن قيل: فإذا كان مضافًا، فهلّا فُتحت ياؤه في النصب، فقلتَ: «رأيت معدِيَ كربٍ»، كما تقول: «رأيت قاضِيَ واسطٍ»؟ فالجوابُ أنّها لمّا أُسكنت في حال التركيب، نحوَ: «هذا معدِيكرب»، وهو موضعٌ ينفتح فيه الصحيحُ، نحو: «حضرَموت»، أُسكنت

(١) الدردبيس: خرزة سوداء، والفَيْشَلة، والعجوز، والداهية. (لسان العرب ٦/ ٨١ (دردبس)).

(٢) العَيْطموس: الجميلة، وقيل: هي الطويلة التارّة ذات قوام وألواح، والعيطموس من النوق: الفتيّة العظيمة الحسناء، وقيل: الهرمة. (لسان العرب ٦/ ١٤٣ (عطمس)).

فِي حال الإعراب؛ للُزوم السكون لها في حال البناء. ووجهٌ ثانٍ أنّهم أسكنوا الياءَ في حالٍ، وهو حالُ الإضافة، ليكون دليلاً على أنَ لها حالاً تسكن فيه، وهو حالُ التركيب، كما فتحوا الراء في «أرَضُون»، ليكون ذلك دليلاً على أنَ لها حالاً تُفتَح فيه، وهو الجمع المؤنّث، نحو: «أرَضاتٌ».

ومن قال: «هذا مَعْدِيكَرِبَ»، ففتح على كلّ حال، فيحتمل أمرَيْن:

أحدُهما: أن يكون «معدي» مضافًا إلى «كرب»، وتجعل «كرب» عَلَمًا مؤنّثًا، فتمنعه الصرفَ، فيكون الاسمان معربَيْن على هذا.

والأمرُ الثاني: أن يكونا مركّبَيْن مبنيَّيْن على حدّ «خمسةَ عشرَ»، كأنّه ركّبهما، وبناهما قبل التسمية على إرادة الواو، ثمّ سمّى بهما بعد التركيب، وحكى حالَهما في البناء قبل التسمية.

وفي «معديكرب» شُذوذان: أحدهما إسكانُ الياء في موضع الفتح، والآخرُ قولهم «مَعْدِيِ» والقياس «مَعْدَى» بالفتح؛ لأنّ «المَفْعَل» من المعتلِّ اللام، سَواءً كان من الواو أو من الياء، فبابُه الفتح، نحوُ: «المَغْزَى» و«المَرْمى»، وسَواءٌ في ذلك الحَدَثُ والزمانُ والمكانُ. فلمَا جاء «مَعْدِي» مكسورًا كان خارجًا عن مقتضى القياس. واشتقاقُ «مَعْدِي» من «عَداه يَعْدُوه» إذا تَجاوزه، و«كرب» من «الكَرْب»، وهو الغَمّ، وتفسيرُ «معديكرب»: عَداه الكَرْبُ، فاعرفه.

الكنايات

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: **وهي: «كَمْ»، و«كَذَا»، و«كَيتَ»، و«ذَيْتَ». فـ«كَمْ» و«كَذَا» كنايتان عن العَدَد على سبيلِ الإبهام، و«كَيتَ» و«ذَيْتَ» كنايتان عن الحديث والخَبَر، كما كُنّي بـ«فلانٍ» و«هَنٍ» عن الأعلام والأجناس، تقول: «كَمْ مالُك؟» و«كم رجلٍ عندي؟» و«له كذا وكذا درهمًا»، و«كان من القِصّة كَيتَ وكَيتَ، وذَيتَ وَذَيْتَ».**

* * *

قال الشارح: الكناية التَّوْرِيَةُ عن الشيء بأن يُعبَّر عنه بغيرِ اسمه، لضربٍ من الاستحسان، نحوَ قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾[1]، كنى به عن قَضاء الحاجة، إذ كان أكْلُ الطعام سببًا لذلك. ومثلُه قوله تعالى في جوابِ قولِ قومِ هُودٍ، صلواتُ اللّه عليه لهُود: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]، فكَنَى عن تكذيبهم وأحسنَ. ومن ذلك الكناياتُ في الطَّلاق، وهو التعبيرُ عنه بألفاظٍ غير ظاهرة فيه، وهو مأخوذ من «كَنَيْتُ عن الشيء»، إذا عبّرتَ عنه بغيرِ الذي له. ومنه الكُنْيَةُ، لأنّها تَوْرِيةٌ عن الاسم.

والغرض هنا الكُنَى المبنيّةُ، فمن ذلك «كَمْ»، وهي كنايةٌ عن العدد المُبْهَم، تقع على القليل منه والكثيرِ والوَسَطِ. ولها موضعان: الاستفهامُ والخبرُ، وأصلُها الاستفهام. والاستفهام يكون بالمبهم لِيُشْرَح ما يُسأل عنه. وليس الأصلُ في الإخبار الإبهامَ، ولذلك كان في الخبريّة شيءٌ من أحكامِ الاستفهام، وهو أنّ لها صدرَ الكلام كالاستفهاميّة، وتُفسَّر بالمنكور، ويجوز تفسيرُها بالواحد، كأنّهم تركوا عليها بعضَ أحكام الاستفهام، ليدلّ على أنّها مُخْرَجةٌ عنه إلى الخبر. وإنّما أُخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدّة، وهي في كلا الموضعَيْن اسمٌ مبنيٌّ على السكون.

والذي يدلّ على كونها اسمًا أُمورٌ: منها دخولُ حرف الجرّ عليها، تقول: «بكَمْ مررتَ؟» و«على كم نزلتَ؟» و«إلى كم تصنع كذا؟» وتضاف، ويضاف إليها، فتقول:

---

(١) المائدة: ٧٥.

(٢) الأعراف ٦٦ ـ ٦٧.

«صاحبُ كم أنتَ؟» و«كم رجلٍ عندك؟» ويُخبَر عنها، نحوَ: «كم غلامًا عندك؟» ويُبدَل منها الاسمُ، نحوَ: «كم دينارًا لك أعشرون، أم ثلاثون؟» ويعود إليها الضميرُ، نحوَ: «كم رجلاً جاءك؟» وإن شئت: «جاؤوك». وتكون مفعولةً، نحوَ: «كم رجلاً ضربتَ؟» وهذا كلُّه يدلّ على كونها اسمًا.

وأمّا الذي أوجب بناءَها، فإنّها إذا كانت استفهامًا، فقد تضمّنت معنى الحرف، ووقعت موقعَه، فإذا قلت: «كم غلامًا لك؟» أو «كم مالُك؟» فمعناه: «أعشرون غلامًا لك، أم ثلاثون؟» ونحوُهما من الأعداد، لأنه يُسأل بها عن جميع الأعداد، فأغنتْ «كَمْ» عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد. وإذا كانت خبرًا، فهي مبنية أيضًا؛ لأنها بلفظ الاستفهاميّة. وتقع في الخبر موقعَ «رُبَّ»، و«رُبَّ» حرفٌ، فضارعتْها «كَمْ» في الخبر، فبُنيت كبنائها. والمرادُ بمضارعتها لها أنّ «رُبَّ» لتقليل الجنس، و«كَمْ» في الخبر لتكثيره، وكلّ جنس فيه قليلٌ وكثيرٌ، فالكثيرُ مركّبٌ من القليل، والقليلُ بعضُ الكثير، فهما شريكان لذلك. وبُنيت على الوقف، لأنّ أصل البناء على الوقف.

وأمّا «كَذَا»، فهي كنايةٌ عن عدد مبهم بمنزلةِ «كَمْ»، يُقال: «لي عليه كذا وكذا درهمًا». إذا أراد إبهامَ العدد، كنى عنه بـ«كَذَا»، كما يكنون عن الأعلام بـ«فلان». والأصلُ «ذَا»، والكافُ زائدة، وليست على بابها من التشبيه؛ لأنه لا معنًى للتشبيه ههنا، إنّما المعنى: لي عليه عددٌ مَا. لم يكن هنا تشبيهٌ، فالكافُ إذًا زائدةٌ إلّا أنّها زيادةٌ لازمةٌ، و«ذَا» في موضع مجرور بها. ويدلّ على أنّ الكاف في «كَذَا» جارّةٌ، و«ذَا» في موضعِ مجرور بها قولُه تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾[1]، فالكاف في «كأيّ» هي الكافُ في «كذا». فظهورُ الجرّ في «أيّ» حين زيد عليها الكافُ دليلٌ على أنّ «ذَا» مجرورٌ بها، إلّا أنه لا يَتَبيَّن فيها الإعرابُ حيث كانت مبنية. وإذا كانت زائدة، لا تُفيد معنى التشبيه؛ لم تكن متعلّقة بفعلٍ ولا معنى فعل، كما كانت الباءُ في «ليس زيدٌ بقائمٍ» غيرَ متعلّقة بشيء، حيث كانت زائدة.

والذي يدلّ على أنّ الكاف في «كذا، وكذا» زائدةٌ ممزوجةٌ بـ«ذَا» امتزاجَ الكلمة الواحدة، أنّك لا تصف «ذَا»، ولا تُؤكّدها، ولا تُؤنّثها، فلا تقول: «كَذِهِ»؛ لأنه جرى مجرى «حَبَّذَا» في امتزاجها كلمةً واحدةً. وعلى هذا قالوا: «إنّ كذا وكذا مالُك»، فجعلوها في موضعِ مُخْبَرٍ عنه، كما قالوا: «حَبَّذَا زيدٌ»، فجعلوه في موضعِ مبتدأ مُحدَّثٍ عنه.

وأمّا «كَيْتَ» وكَيْتَ، فكنايتان عن الحديث المُدْمَج، كُني بها عن الحديث كما كُني بـ«فلان» عن الأعلام، وبـ«هن» عن الأجناس. وهي مبنيّةٌ، وفيها لغاتٌ تأتي بعدُ.

---

(١) الحج: ٤٥.

فصل
[«كم الاستفهاميّة و«كم» الخبريّة]

قال صاحب الكتاب: «و«كَمْ» على وجهين: استفهاميةٌ وخَبَرِيّة، **فالاستفهاميّة تنصِب مُميِّزَها مفردًا كمميزِ «أَحَدَ عَشَر» تقول: «كم رجلاً عندك؟» كما تقول: «أحد عشر رجلاً»، والخبريّةُ تجُرّه مفردًا أو مجموعًا كمميّزِ «الثلاثة» و«المائة». تقول: «كم رجلٍ عندي»، و«كم رجالٍ»، كما تقول «ثلاثةُ أثوابٍ»، و«مائةُ ثوبٍ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ لـ«كَمْ» موضعَيْن: الاستفهام والخبرَ، فإذا كانت استفهامًا، كانت بمنزلةِ عددٍ منوّنٍ، أو فيه نونٌ، نحو: «أحدَ عشرَ»، و«عشرين»، و«ثلاثين». فإذا قلت: «كم مالُك؟» فقد سألتَ عن عدد؛ لأنّ «كَمْ» سؤالٌ عن عدد. فإن فسّرتَ ذلك العدد، جئت بواحدٍ منكورٍ، فتنصبه على التمييز، فتقول: «كم درهمًا لك؟» و«كم غلامًا عندك؟» كما تقول: «أعشرون درهمًا لك؟» فتُعْمِل «كم» في «الدرهم» كما تُعمِل «العشرين»؛ لأنّ «العشرين» عددٌ منوّنٌ، فكذلك «كَمْ» عددٌ منوّنٌ. فكلُّ ما يحسن أن تُعمِل فيه «العشرين»، تعمل فيه «كَمْ». وإذا قُبح «العشرين» أن يعمل فيه، قُبح ذلك في «كَمْ»؛ لأنّ مجراهما واحد. وإنّما قدّرها بـ«أحدَ عشرَ»، ولا تنوينَ فيه، من قِبَل أنّه في حكم المنوّن، إذ كان المراد منه العطفَ. وإنّما حُذف منه التنوين للبناء كما يُحذف فيما لا ينصرف، نحو: قولك: «هؤلاء حواجُّ بيتَ الله»، فتنصب «بيت الله» بـ«حواجّ» مع حذف التنوين؟ لأنّ التنوين لم يكن حُذف منه لمعاقَبة الإضافة، وإنّما حُذف لعلّةِ مَنْع الصرف ومشابَهةِ الفعل. فكذلك «أحدَ عشرَ» أصلُه التنوين، وإنّما أوجب سقوطَه البناء ومشابهةُ الحرف.

وحكمُ «كم» حكمُ العشرين. و«الأحد عشر» في أنّ أصلها الحركة والتنوينُ، وإنّما سقطا لمكان البناء. فكذلك نُصب ما بعد «كم» بتقدير التنوين، كما يُنصَب ما بعد «أحد عشر» بتقدير التنوين.

وأمّا الخبريّة، فإنّها تُبيَّن بالواحد والجمع، وتُضاف إلى المعدود، وذلك نحو «كم رجلٍ عندك!» و«كم غِلْمانٍ لك!» لأنّها بمنزلةِ اسم منصرف في الكلام منوّنٍ يجُرّ ما بعده إذا سقط التنوين، وذلك نحو: «مائتَا درهم»، فانْجَرَّ «الدرهمُ» لمّا سقط التنوين، ودخل فيما قبله؛ لأنّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف. وإنّما كان كذلك من قِبَل أنّ «كم» واقعةٌ على العدد، والعددُ منه ما ينصب مميِّزَه، نحو قولك: «عندي خمسةَ عشرَ ثَوْبًا، وعشرون عِمامَةً». ومنه ما يضاف إلى مميِّزه، وذلك على ضربَيْن: منه ما يضاف إلى الجمع نحو «ثلاثةُ أثوابٍ إلى العشرة»، ومنه ما يضاف إلى الواحد، نحو: «مائةُ درهمٍ»،

و«ألفُ دينارٍ»، فمُيِّزت «كَمْ» بجميع أنواعِ ما مُيِّز به العددُ. وهذا مع إرادةِ الفرق بين موضعيها، إذ كان لفظُهما واحدًا، ولها معنَيان، فـ«كَمْ» و«مُذْ»، و«حَتَّى» من جهة اللفظ على هيئة واحدة، وتعمل عَمَلَين.

فإن قلت: ولِم خُصّت الخبرية بالخفض، والاستفهاميّة بالنصب؟ فالجوابُ أنّ التي في الخبر تُضارع «رُبَّ»، وهي حرفُ خفض، فخفضوا بـ«كَمْ» في الخبر حملاً على «رُبَّ». ولمّا وجب للخبريّة الخفضُ بمضارعتها «رُبَّ»، وجب للأخرى النصبُ؛ لأنّ العدد يعمل إمّا خفضًا، وإمّا نصبًا، ويُؤيِّد ذلك أنّ الاستفهام يقتضي الفعلَ، والفعلُ عملُه النصب. والقياسُ في «كَمْ» أن تُبيَّن بالواحد من حيث كانت للتكثير، والكثيرُ من العدد، يُبيَّن بالواحد، نحو: «مائةُ ثوب» و«ألف دينارٍ»، فاعرفه.

فصل
[إعراب «كَمْ»]

قال صاحب الكتاب: **وتقع في وجهَيْها مبتدأةً، ومفعولةً، ومضافًا إليها، تقول: «كم درهمًا عندك؟» و«كم غلامٍ لك!» على تقدير: أيُّ عَدَد من الدراهم حاصلٌ عندك؟ وكثيرٌ من الغِلْمان كائنٌ لك، وتقول: «كم منهم شاهدٌ على فلان؟»، و«كم غلامًا لك ذاهبٌ!» تجعل «لَكَ» صفةً لـ«الغلام»، و«ذاهبًا» خبرًا لـ«كَمْ». وتقول في المفعولية: «كم رجلاً رأيتَ؟» و«كم غلامٍ ملكتُ!» و«بكَم رجلٍ مررت!» و«على كم جِذْعًا بُني بيتُك؟» وفي الإضافة «رِزْقَ كم رجلاً، وكم رجلٍ أطلقتُ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «كَمْ» اسمٌ بدليلِ دخولِ حرف الخفض عليها، والإخبارِ عنها، إلّا أنّها مبنيّةٌ لما ذكرناه من أمرها، فلا يظهر فيها إعرابٌ، إنّما يُحكَم على محلّها بالرفع والنصب والخفض. فإذا كانت مرفوعةَ الموضع؛ فالابتداء لا غيرُ، ولا تكون فاعلةً؛ لأن الفاعل لا يكون إلّا بعد فعلٍ، و«كَمْ» لا تكون إلّا أوّلاً في اللفظ، فإذا كان الفعلُ لها، فإنّما يرتفع ضميرُها به، وهي مرفوعةٌ بالابتداء. فمثالُ كونها مبتدأةً قولُك في الاستفهام: «كم درهمًا عندك؟» فـ«كَمْ» في موضع رفع مبتدأةٌ، و«درهمًا» منصوبٌ بـ«كَمْ»؛ لأنها في تقديرِ عدد منوّنٍ، أو فيه نونٌ، و«عندك» الخبرُ. والمعنى: أيُّ عددٍ من الدراهم كائنٌ عندك، أو حاصلٌ، ونحو ذلك. وتقول: «كم رجلاً جاءك؟» فتكون «كم» أيضًا في موضع مرفوع بالابتداء، و«جاءك» الخبرُ، وفيه ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ، وتقول في الخبر: «كم غلامٍ لك!» فـ«كَمْ» في موضع رفع بالابتداء، و«غلام» مخفوضٌ بإضافةِ «كَمْ» إليه، و«لَكَ» الخبرُ، والمعنى: كثيرٌ من الغِلْمان لك: لأنّ كم في الخبر للتكثير. هذا تفسيرُ المعنى، وأمّا تقديرُ الإعراب، فكأنّك قلت: «مائةُ غلامٍ لك»، ونحوه من العدد الكثيرِ، نحو: «مائة» و«ألف» وغيرهما من الذي قد حُذف تنوينه للإضافة.

وقالوا: «كم رجلٍ أفضلُ منك؟» حكاه يونُس[١] عن أبي عمرو عن العرب، جعل «أفضل» خبرًا. وتقول: «كم منهم شاهدٌ على فلان؟» فتكون «كم» في موضع رفع بالابتداء، و«شاهدٌ» الخبر، و«عَلَى» متعلّقةٌ بـ«شاهد»، والمميِّزُ محذوفٌ. وتقول في الخبر «كم غلام لك ذاهبٌ!» فـ«كَمْ» في موضع مبتدأ أيضًا، و«ذاهبٌ» الخبر، و«لَكَ» في موضع الصفة لـ«غلام»، ويتعلّق بمحذوفٍ تقديره: استقرّ لك، أو مستقِرٌ لك.

وإذا كانت منصوبة، فعلى ثلاثة أضرب: مفعولٌ به، ومفعولٌ فيه، ومصدرٌ. فمثالُ المفعول به قولك: «كم رجلاً رأيتَ؟» فـ«كَمْ» في موضع منصوب بـ«رأيتَ»، وهي استفهامٌ هنا، ولذلك نصبتْ مميِّزَها، وتقديمُ المفعول هنا لازمٌ؛ لأنّ «كَم» استفهامٌ، والاستفهامُ له صدرُ الكلام، والتقديرُ: أعشرين رجلاً رأيتَ، ونحوه. وتقول في الخبر: «كم غلام ملكتُ!» فـ«كَمْ» في موضع نصب بـ«ملكت»، وقُدِّم لِما تقدّم من كونِ «كَمْ» لها صدرُ الكَلام أيضًا في الخبر على حدّها في الاستفهام، وحملاً على «رُبَّ» لمضارَعتها إيّاها على ما تقدّم.

وأمّا المفعول فيه، فقولك: «كم يومًا عبدُ الله ماكِثٌ؟» فـ«عبدُ الله» مبتدأ، و«ماكثٌ» الخبر، فـ«كَمْ» هنا زمانٌ، وهي في موضع نصب مفعولٌ فيه، ومثل ذلك: «كم شَهْرًا صُمْتَ؟» فـ«كَمْ» في موضع منصوب بـ«صمت». وتقول: «كم فَرْسَخًا سِرتَ؟»، و«كم مِيلاً قطعتَ؟» فـ«كَمْ» هنا مكانٌ.

ومثالُ المصدر: «كم ضَرْبَةً ضربتُ؟» و«كم وَقْفَةً وقفتُ؟» فتكون «كم» في موضع مصدر منصوب بما بعده من الفعل. والمرادُ عددُ المرّات. فـ«كَمْ» يُسأل بها عن كلّ مقدار، فلذلك جاز أن يسأل بها عن الزمان والمكان، وعن المصادر، وعن الأسماء، فعَنْ أيِّ شيء سُئل بها عنه، صارت من ذلك الجنس، ويُوضح أمرَها مميِّزُها.

وأمّا إذا كانت مجرورة، فإنّ ذلك يكون بحرف جرّ، أو بإضافة اسم مثله إليه، فمثالُ حرف الجرّ: «بكَمْ رجلاً مررتَ؟» فـ«كَمْ» في موضع مخفوض بالباء، والجارُّ والمجرور في موضع نصب بـ«مررت»، و«رجلاً» منصوبٌ بـ«كَمْ»؛ لأنها استفهامٌ. فإن أردتَ الخبر، خفضتَ «رجلاً»، وقلت: «بكم رجلٍ مررت!».

والفرقُ بينهما أنّه في الاستفهام يسأل عن عددِ من مرّ بهم من الرجال، وفي الثاني يخبر أنّه مرّ بكثير من الرجال، فالمسألةُ الأُولى تقتضي جوابًا، والثانية لا تقتضي جوابًا. وتقول: «على كم جِذْعًا بُني بيتُك؟» فـ«كم» أيضًا مخفوضةٌ بـ«عَلَى»، و«عَلَى» وما بعده في موضع نصب بما بعده من الفعل، وهو فعلٌ بُني للمفعول، و«جذعًا» منصوبٌ بـ«كَمْ». وقد حكى الخليلُ[٢] أنّ من العرب من يخفض «جذعًا»، ويقول: «على كم

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٦٠.

جذع بيتُك مبنيّ». والوجه النصب؛ لأنّه ليس موضعَ تكثير، وإنّما هو سؤالٌ واستفهامٌ عن عدّة الجُذوع. والذين خفضوا فإنّما خفضوا بإضمارِ «مِنْ»، وحسُن حذفُها هاهنا؛ لأنّ «عَلَى» في أوّل الكلام صارت عوضًا منها[1]، كما حسُن حذفُ حرف القَسَم في قولهم: «لا ها الله لا أفعلُ»، و«آللّهِ لتَفعَلَنّ»، حيث جعلوا هاء التنبيه وألفَ الاستفهام عوضًا من واو القسم، كذلك هاهنا. وتقول في الإضافة: «رِزْقَ كم رجلاً أطلقتَ»؟ فـ«رزق» منصوب بأنّه مفعولُ «أطلقت» وهو مضاف إلى «كم»، والتقديرُ: أرزقَ عشرين رجلاً أطلقت؟ ونحوه من العدد ممّا فيه نونٌ، أو تنوين مقدّرٌ، نحو: «خمسةَ عشرَ» وبابه، وبإضافته إلى «كَمْ» سرى إليه الاستفهامُ، فصار مستفهمًا عنه. ألا تراك تقول: «من عندك؟» ويكون الجوابُ «زيدٌ»، أو «عمرٌو»، أو «هندٌ» ونحو ذلك ممّا يعقل، ولو قلت: «غلامُ مَنْ عندك؟» لم يكن الجوابُ إلّا «غلامُ زيد»، أو «غلامُ عمرو»، فعلمتَ أنّ السؤال إنّما وقع عن المضاف لا المضاف إليه، وتقول إذا كانت خبرًا: «رزقَ كم رجلٍ أطلقتُ» بخفضِ «رجل»، فيكون التكثيرُ للرزق دون العدد؟ فاعرفه.

فصل
[حذف مُمَيِّز «كم» الاستفهاميّة]

قال صاحب الكتاب: **وقد يُحذَف المميّزُ، تقول: «كم مالُك»، أي: كم درهمًا أو دينارًا مالُك؟ و«كم غِلمانُك؟» أي: كم نفسًا غلمانُك؟ و«كم درهمُك؟» أي: كم دانقًا درهمك؟ و«كم عبدُ الله ماكثٌ؟» أي: كم يومًا أو شهرًا؟ وكذلك «كم سِرْتَ؟» و«كم جاءك فلانٌ؟» أي: كم فَرْسَخًا؟ وكم مرّةً؟ أو كم فرسخٍ! وكم مرّةٍ!**

* * *

قال الشارح: يجوز حذف المفسِّر مع «كَمْ»، كما كان لك أن تحذفه في العدد من نحو «عشرين» ونظائره، وتكتفي بدليلٍ عليه إمّا بتقدُّم ذكره، أو دليل حال، وذلك نحو: «كم مالُك؟» والمراد: كم درهمًا، أو دينارًا مالُك؟ ولا يجوز في «مالُك» إلّا الرفعُ على الابتداء، و«كَم» الخبرُ، أو «كم» المبتدأ و«مالك» الخبر. وجاز حذفُ المُمَيِّز للعلمِ بمكانه ووضوح أمره.

ولا يُحْسَن حذفُ المميّز مع «كم» إلّا إذا كانت استفهامًا، ولا يحسن مع الخبريّة، لأنّ الخبريّة مضافةٌ، وحذفُ المضاف إليه، وتَبْقِيَةُ المضاف قبيحٌ. ومثله: «كم غلمانُك؟» والمعنى: كم غلامًا غلمانُك، أو نفسًا، ونحوهُما من التقديرات. وتقول: «كم درهمُك؟» والمراد: كم دانقًا، أو قيراطًا؟ فالسؤالُ وقع عن أجزاء

---

(١) هذا الكلام للخليل في الكتاب ٢/ ١٦٠.

درهم واحد له، ولو نصب فقال: «كم درهمًا لك؟» لكان سائلاً عن عددِ دراهمه.

وتقول «كم عبدُ الله ماكثٌ؟» فـ«عبدُ الله» مبتدأ، و«ماكثٌ» الخبر، و«كَمْ» ظرفُ زمان منتصبٌ بـ«ماكث»، والمميّزُ محذوف، والتقدير: كم يومًا، أو شهرًا عبدُ الله ماكث؟ فالمسألةُ عن مقدارِ مَكْثه من الزمان. ولذلك قُدّر بالزمان. وكذلك تقول: «كم سرتَ؟» ولا تذكر مفسِّرًا، فيحتمل أن تريد ما سارَهُ من المسافة، فيكون ظرفَ مكان، كأنّك قلت: «كم فرسخًا سرت؟» أو «كم مِيلاً؟» ونحو ذلك. وإذا أردت ما ساره من الأيام، فهو ظرفٌ من الزمان، وتقديرُه: كم يومًا سرتَ، أو ساعةً؟ فتكون «كم» في موضع نصب بالفعل، وكذلك «كم جاءك فلانٌ؟» والمراد: كم مرّةً جاءك؟ وقد قدّر صاحب الكتاب المفسِّر المحذوفَ بالنصب والخفض، فالنصبُ على الاستفهام، والخفضُ على الخبر، وقد تقدّم أنّ تقديره منصوباً أحسنُ، إذ حذفُ المضاف إليه قبيحٌ، فاعرفه.

فصل
[مُمَيّز «كم» الاستفهامية]

قال صاحب الكتاب: **ومميزُ الاستفهاميّة مفردٌ لا غيرُ، وقولُهم: «كم لك غلمانًا؟» المميزُ فيه محذوفٌ، و«الغلمان» منصوبةٌ على الحال بما في الظرف من معنى الفعل، والمعنى: كم نفسًا لك غلمانًا؟**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ «كم» الاستفهاميّة تُفسَّر بالواحد المنكور، نحو: «رجل» و«غلام» و«درهم» و«دينار» ونحوها من الأنواع، وذلك لأنّها في الاستفهام مقدّرةٌ بعدد منوَّن، أو فيه نونٌ، نحو: «خمسةَ عشرَ»، و«عشرين»، و«ثلاثين»، ونحو ذلك من الأعداد المنوَّنة. وتفسيرُ هذه الأعداد إنّما يكون بالواحد المنكور، نحو: «عندي خمسةَ عشرَ غلامًا، وعشرون عمامةً»، فكذلك ما كان في معناها، فلذلك فُسّرت «كم» في حال الاستفهام بالواحد.

فأمّا الخبريّة، فإنّه يجوز تفسيرُها بالمفرد والجمع، نحو: «كم رجلٍ عندك!»، و«كم عِمامةٍ لك!» و«كم رجالٍ عندك!» و«كم غِلْمانٍ لك!» لأنّها في تقديرِ عدد مضاف. والعددُ المضاف منه ما يضاف إلى جمع، نحو: «ثلاثةُ أثوابٍ»، و«عشرةُ غلمانٍ»، ومنه ما يضاف إلى واحد، نحو: «مائةُ دينار»، و«ألفُ درهم». وكانت «كَمْ» تشمَل النوعَيْن، فأضيفت إليهما. وقال أبو عليّ: أصلُها أن تضاف إلى واحد، وإنّما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض؛ لأنّ الأصل في «مائة درهم»: «مائةٌ من الدراهم»، فحذفوا «من» تخفيفًا، واكتفوا عن الجمع بالواحد، كما قالوا: «ثلاثُ مائةٍ»، والأصلُ: ثلاثُ مِئِين. فأمّا قولهم: «كم لك غلمانًا؟» فـ«كَمْ» في موضع مبتدأ، و«لَكَ» الخبرُ، والمميِّزُ

محذوف، والتقدير: كم نفسًا لك غلمانًا؟ أي: في خِدْمتهم، أو كم وَلَدًا لك غلمانًا؟ أي: شبابًا.

والعاملُ في الحال الجارُ والمجرور النائبُ عن «استقرّ» ونحوه، والصاحبُ المضمرِ فيه. ولو قلت: «كم غلمانًا لك»، لم يجز ألبتّة، لأنّك إن جعلته تفسيرًا، امتنع لكونه جمعًا، وإن جعلتَه حالاً، امتنع لتقدُّمه على العامل المعنويّ، وهو «لَكَ»، وكان بمنزلة: «زيدٌ قائمًا فيها» لتقدُّم الحال على العامل المعنويّ.

فصل

[الفصل بين «كم» الخبريّة وبين مُمَيِّزها]

قال صاحب الكتاب: **وإذا فُصل بين الخبرية ومميزها، نُصب، تقول: «كم في الدار رجلاً» قال [من البسيط]:**

٦٦٨ـ كم نالَني منهُمُ فَضلاً على عَدَمٍ [إذْ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَمِلُ]

وقال [من المتقارب]:

٦٦٩ـ تَؤُمُّ سِناناً وكم دُونَهُ مِنَ الأرضِ مُحْدَوْدِبًا غارُها

---

٦٦٨ ـ **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣؛ والدرر ٤/ ٤٤؛ والكتاب ٢/ ١٦٥؛ واللمع ص٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٨، ٤/ ٤٩٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٣٥؛ والمقتضب ٣/ ٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥.

اللغة: على عدم: على فقر وحاجة. الإقتار: الفقر. أحتمل: أرتحل طالبًا رزقًا.

المعنى: كثيرًا ما أفضلوا علي عندما كنت محتاجًا، حتى أكاد لا أرتحل عنهم طلبًا للرزق.

الإعراب: «**كم**»: اسم كناية مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ. «**نالني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**منهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نالني». «**فضلاً**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**على عدم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نالني». «**إذ**»: ظرف زمان مبني على السكون في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بـ «نال». «**لا**»: حرف نفي. «**أكاد**»: فعل مضارع ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**من الإقتار**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحتمل». «**أحتمل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

وجملة «كم نالني»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نالني»: في محلّ رفع خبر لـ «كم». وجملة «لا أكاد أحتمل»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أحتمل»: في محلّ نصب خبر «أكاد».

والشاهد فيه قوله: «كم نالني منهم فضلاً» حيث فصل بين «كم» الخبرية وبين مميّز «فضلاً» بالجملة «نالني منهم»، فنصبه. والفرّاء يجيز جرّ «فضلاً».

٦٦٩ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في الكتاب ٢/ ١٦٥؛ وليس في ديوانه؛ وللأعشى في المحتسب ١/ ١٣٨؛ وليس في ديوانه؛ ولزهير أو لكعب أو للأعشى في شرح شواهد الإيضاح=

وقد جاء الجرّ في الشعر مع الفصل. قال [من الكامل]:

٦٧٠ـ كم في بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نَفّاعِ

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «كَمْ» يجوز الفصلُ بينها وبين مميِّزها بالظرف وحروف الجرّ جوازًا حسنًا من غيرِ قُبْح، نحو: «كم لك غلامًا»، و«كم عندك جاريةً»، ولا يحسن ذلك

= ص١٩٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٣٥؛ولسان العرب ٥/ ٣٥ (غور).

اللغة: تؤمّ: تقصد. سنان: اسم الحصن الرّومي الذي قصده. الغار: كلّ ما اطمأن من الأرض.

المعنى: إن ناقتي تقصد حصن سنان رغم ما يفصلها عنه من مسافات من الأرض المحدودبة المختلفة التضاريس.

الإعراب: «تؤمُّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «سنانًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وكم»: الواو: واو الحال، و«كم»: اسم كناية مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ. «دونه»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف خبر «كم»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «من الأرض»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كم». «محدودبًا»: تمييز منصوب بالفتحة. «غارها»: فاعل لاسم الفاعل «محدودب» مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «تؤم سنانًا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كم محدودب غارها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كم دونه من الأرض محدودبًا» حيث فصل بين «كم» و«محدودبًا» بالظرف والجار والمجرور، فوجب نصب «محدودبًا»، وامتنع الجر عند البصريين.

٦٧٠ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٦/ ٤٧٦؛ والكتاب ٢/ ١٦٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٦٩؛ واللمع ص٢٢٩؛ والمقتضب ٣/ ٦٢.

اللغة: الدسيعة: العطيّة، أو الجفنة. نفاع: صيغة مبالغة من النفع.

المعنى: كُثُرٌ هم السادة في بني سعد بن بكر، الكرماء الأسخياء الشرفاء.

الإعراب: «كم»: اسم كناية مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف. «في بني»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهما متعلّقان بخبر «كم» المحذوف، و«بني» مضاف. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ابن»: صفة «سعد» مجرورة بالكسرة. «بكر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة (مُمَيِّز «كم»). «ضخم»: صفة مجرورة بالكسرة. «الدسيعة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ماجد»: صفة ثانية مجرورة بالكسرة. «نفاع»: صفة ثالثة مجرورة بالكسرة.

وجملة «كم في بني سعد...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كم في بني سعد بن بكر سيّدٍ» حيث جرّ «سيّد» بـ «كم» مع الفصل بينهما بالجار والمجرور «في بني».

فيما كان في معناها من الأعداد، نحو: «عشرين»، و«ثلاثين» ونحوهما من الأعداد المنوّنة. والفصلُ بينهما أنّ «كم» كانت مستحِقّةً للتمكّن في الأصل بحكمِ الاسميّة، ثمّ مُنعتْه بما أوجب البناء لها، فصار الفصلُ، واستحسانُ جوازه كالعوض ممّا مُنعتْه من التمكّن مع كثرة استعمالها في كلامهم.

فإن قيل: فهلّا كان الفصلُ بين «خمسة عشر» ومميِّزها إلى «تسعة عشر» حسنًا أيضًا؛ لأنّها مُنعت التمكّنَ بعد استحقاقه. قيل: قد جعلنا كثرة الاستعمال أحدَ وصفَي العلّةِ، ولم يوجَد في «خمسة عشر» وبابه.

فإن قيل: فلِمَ قُبح الفصلُ بين العدد ومميِّزه، ولم يحسن: «قبضتُ خمسةَ عشرَ لك درهمًا»، و«رأيت عشرين في المسجد رجلاً»؟ قيل: إنّما كان كذلك لضُعْفِ عملِ «العشرين» ونحوها فيما بعدها؛ لأنّها عملت على التشبيه باسم الفاعل، ولم تَقْوَ قوّتَه مع أنه قد جاء ذلك في الشعر. قال الشاعر [من المتقارب]:

٦٧١ـ على أنني بَعْدَ ما قد مَضَى ثلاثون للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا

وأنشد سيبويه لعبد بني الحَسْحاس [من الطويل]:

٦٧٢ـ فأَشْهَدُ عند اللّهِ أن قد رأيتُها وعشرون منها إصْبَعًا من وَرائِيا

---

٦٧١ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٣٦؛ وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٦٦؛ وأساس البلاغة (كمل)؛ وكتاب العين ٥/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٥٩٨ (كمل)؛ وتاج العروس (كمل).

اللغة: كميل: كامل، وهو مبالغة منه على وزن (فعيل).

المعنى: لقد مضى ثلاثون عامًا كاملة على الهجر.

الإعراب: «**على**»: حرف جر. «**أنني**»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها مجرور بـ«على»، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف تقديره: الأمر كائن على أنني. «**بعدما**»: «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، و«ما»: مصدرية، والظرف متعلق بخبر «أن» المحذوف، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «مضى» في محل جر بالإضافة، والتقدير: بعد مضي. «**قد**»: حرف تحقيق. «**مضى**»: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على الألف للتعذر. «**ثلاثون**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**للهجر**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (مضى). «**حولاً**»: تميز منصوب بالفتحة الظاهرة. «**كميلا**»: صفة منصوبة بفتحة ظاهرة.

وجملة «على أنني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها في محل جر بحرف الجر (على).

والشاهد فيه قوله: «مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا»، حيث فصل بين العدد «ثلاثون» وتمييزه «حولاً»، وهذا قبيح.

٦٧٢ ـ **التخريج**: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص٢١؛ وبلا نسبة في الدرر ٤/ ٣٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤.

=

واعلم أنّ «كم» الاستفهاميّة لا يكون مميّزُها إلّا واحدًا منصوبًا، و«كم» الخبريّة تُفسَّر بالواحد والجمع، وتضاف إلى مفسِّرها. وبعض العرب ينصب بـ«كَمْ» في الخبر، كما ينصب في الاستفهام، وهم بنو تميم، كأنّهم يقدّرون فيها التنوينَ، وينصبون. ومعناها منوّنةً وغيرَ منوّنة سواءٌ، وهو عربيٌّ جيّدٌ، والخفضُ أكثرُ.

فإذا فُصل بين «كم» ومميِّزها في الخبر، عدلوا إلى لغةِ الذين يجعلونها بمنزلةِ عدد منوّن، وينصبون بها؛ لأنّه قبيحٌ أن يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة، والمنصوبُ يجوز أن يُفصل بينه وبين ما عمِل فيه، ألا تراك تقول: «هذا ضاربُ اليومَ زيدًا»، ولا تقول: «هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ» إلّا في ضرورة؟ فأمّا قول القُطاميّ [من البسيط]:

كـم نـالَني مِنـهُـمُ فَضـلاً على عَدَمٍ　　إذ لا أكـادُ مِـن الإقـتـارِ أَحـتَـمِـلُ[1]

فالشاهد فيه أنّه لمّا فصل بين «كم» ومميِّزها، وهو فَضْلة، عدل إلى لغةِ من ينصب لقُبْح الفصل بين الجارّ والمجرور، ولا سيّما بغير الجارّ والمجرور، و«كم» ههنا خبريّةٌ؛ لأنّه مدحٌ بتكثير الأفضال عليه عند عدمه لشدّة الزمان، وبلوغِ الفقر على حالٍ لا يُمْكِنه الارتحالُ للانتجاع وطلبِ الرزق. و«أحتملُ» من «التحمّل»، وهو الرَّحيل، ويُروى «أجتمل» بالجيم، والمعنى: أَجْمَعُ العِظامَ، وأُخرِجُ وَدَكَها، وأتعلّلُ به، مأخوذٌ من «التّجميل»، وهو الوَدَك. ومن رواه كذلك قال: «إذ لا أزالُ». ومثلُ هذا الفصل والنصبِ قولُ زُهَيْر [من المتقارب]:

تـــؤمّ سِـــنـــانـــا[2]... إلـــخ

= **المعنى**: أشهد الله ـ جلّ وعزّ ـ على صدق قولي: لقد رأيتها قريبة مني، ولم يفصلني عنها سوى مسافة عشرين إصبعًا من أصابعها.

الإعراب: «**فأشهد**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**أشهد**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**عند**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل قبله، وهو مضاف. «**الله**»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أن**»: حرف مشبه بالفعل مخفّف واسمه ضمير الشأن مقدّر. «**قد**»: حرف تقريب وتحقيق. «**رأيتها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**وعشرون**»: الواو: حالية، «عشرون»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**منها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للإصبع. «**إصبعًا**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**من ورائيا**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والألف: للإطلاق.

وجملة «أشهد»: بحسب الفاء. وجملة «أن قد رأيتكم»: في محلّ نصب مفعول به لأشهد. وجملة «رأيتها»: في محلّ رفع خبر (أن) المخففة. وجملة «عشرون إصبعًا كائنة»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «عشرون منها إصبعًا» حيث فصل بين «عشرون» ومميزها «إصبعًا»، وهذا قبيح.

(١) تقدم بالرقم ٦٦٨.　　(٢) تقدم بالرقم ٦٦٩.

الشاهد فيه نصبُ «محدودبًا» حيث فصل بينه وبين «كم» بالظرف والجارّ والمجرورِ، وعدل إلى لغةٍ من ينصب. يصف ناقته، فيقول: تؤمّ سِنانًا، وهو الممدوحُ على بُعْدِ المسافة. والغارُ: الغائرُ من الأرض المطمئنّ، وجعله مُحْدَوْدِبًا لِما يتّصل به من الإكام ومُتونِ الأرض.

وربّما جرّوا بها مع الفصل على حدّ قوله [من البسيط]:

كأنّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بنا أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ(١)

وذلك في الشعر، نحو قول الشاعر [من الرمل]:

٦٧٣ـ كم بجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلا وكَريمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

يُروى «مقرفٍ» بالجرّ، ويجوز فيه النصبُ والرفعُ، فالجرُّ بإضافةِ «كم» مع الفصل، والنصبُ على التمييز، والرفعُ على الابتداء، و«كم» الخبرُ. وحسُن الابتداءُ به، وهو نكرةٌ لوصفه بقوله: «نال العُلا»، أو يكون «كم» مبتدأ، و«مقرف» الخبر.

وأما قول الفرزدق [من الكامل]:

كم في بني سعد بن بكر(٢)... إلخ

---

(١) تقدم بالرقم ١٤٤.

٦٧٣ ـ **التخريج**: البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ص١١٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٨، ٤٧١؛ والدرر ٤/ ٤٩؛ وشرح شواهد الشافية ص٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣؛ ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٣٤؛ والكتاب ٢/ ١٦٧؛ والمقتضب ٣/ ٦١؛ والمقرب ١/ ٣١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥، ٢/ ١٥٦.

اللغة: المقرف: النذل اللئيم الأب. وضعه: جعله وضيعًا منحطًّا.

المعنى: إن الجود والكرم يرفع الدنيء اللئيم، والبخل يحطّ من منزلة السيد الشريف.

الإعراب: «**كم**»: اسم كناية في محلّ مبتدأ. «**بجود**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نال». «**مقرف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**العُلا**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. «**وكريم**»: الواو: للعطف، «كريم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله. «**بخله**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**وضعه**»: فعل ماض مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «كم مقرف نال العُلا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نال العُلا»: في محلّ رفع خبر لـ«كم». وجملة «بخله قد وضعه»: في محلّ جرّ صفة لـ«كريم». وجملة «قد وضعه»: في محلّ رفع خبر لـ«بخله».

والشاهد فيه قوله: «كم بجود مقرف» حيث جاء بـ«كم» الخبرية التي تدلّ على التكثير في محل رفع مبتدأ، و«مقرف» مُمَيِّزًا لـ«كم» بالجر على الأصل، ولم يمنع الجرَّ بالإضافة وُجودُ فاصل هو الجار والمجرور (بجود). وللبيت تخريجات أخرى.

(٢) تقدم بالرقم ٦٧٠.

فالشاهد فيه خفضُ «سيِّد» بـ«كَمْ» مع الفصل ضرورةً. والدَّسِيعةُ: العَطيّةُ، وهو مِن «دَسَعَ البعيرُ بجِرّته» إذا دفعها، ويقال هي الجَفْنَةُ. والمرادُ أنّه واسعُ المعروف. والماجدُ: الشريفُ.

فصل
[عودة الضمير على «كم»]

قال صاحب الكتاب: **ويرجع الضمير إليه على اللفظ والمعنى، تقول: «كم رجلٍ رأيتُه، ورأيتُهم»، و«كم امرأةٍ لقيتُها، ولقيتُهنّ» قال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾**[1].

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «كَمْ» اسمٌ مفرد مذكّر موضوع للكثرة، يُعبَّر به عن كلّ معدود، كثيرًا كان أو قليلاً، وسواءٌ في ذلك المذكّرُ والمؤنّثُ، فقد صار لها معنًى ولفظٌ. وجرت في ذلك مجرَى «كُلّ»، و«أيّ»، و«مَنْ»، و«ما» في أنّ كلّ واحد منها له لفظٌ ومعنًى، فلفظُه مذكّر مفرد، وفي المعنى يقع على المؤنّث والتثنية والجمع. فإذا عاد الضميرُ إلى «كم» من جملةٍ بعدها، جاز أن يعود نظرًا إلى اللفظ، وجاز أن يعود حملاً على المعنى، فتقول: «كم رجلٍ جاءك» فتُفرِد الضميرَ، وتُذكّره حملاً على اللفظ، ولو قلت: «جاءاك» بلفظ التثنية، أو «جاؤوك» بلفظ الجمع، لجاز أن ترُدّ الضميرَ تارةً إلى اللفظ، وتارةً إلى المعنى، وكذلك في المؤنّث تقول: «كم امرأةٍ جاءك» على اللفظ، و«جاءتْك»، و«جاءتاك»، و«جِئْنَك» على المعنى. قال الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾[2]، فجمع الضميرَ نظرًا إلى المعنى. ولو حمل على اللفظ، لقال: شفاعتُه.

وأمّا تمثيلُه بـ«كَمْ رجلٍ رأيتُه»، فهو على لفظِ «كم»، و«رأيتُهم» على المعنى؛ لأنّ المراد التكثيرُ. وقوله: «وكم امرأةٍ لقيتُها»، فالضمير عائدٌ فيه على المعنى. ولو أراد اللفظَ، لقال: «لقيتُه»؛ لأنّ «كم» مذكّرُ اللفظ، «ولقيتُهنّ» على المعنى أيضًا؛ لأنّه واقعٌ على مؤنّث في معنى الجمع. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾[3]، فأنّث الضمير على المعنى أيضًا، لأنّ «كم» مفسَّرةٌ بـ«القرية». ولو جاء على اللفظ، لقال: «أهلكناه». ولا يكون الضميرُ في «أهلكناها» عائدًا إلى «القرية»؛ لأنّ خبرَ المبتدأ إذا كان جملةً، فالضميرُ منها إنّما يعود إلى المبتدأ نفسه لا إلى تفسيره، ثمّ قال: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[4] لأنّ المراد بالقرية أهلُها فاعرفه.

---

(١) النجم: ٢٦.
(٢) النجم: ٢٦.
(٣) الأعراف: ٤.
(٤) الأعراف: ٤.

فصل

قال صاحب الكتاب: **وتقول: «كم غيرَه لك»، و«كم مثلَه لك»، و«كم خيرًا منه لك»، و«كم غيرَه مثلَه لك» تجعل «مثلَه» صفةً لـ«غيره»، فتنصبُه نَصْبَه.**

* * *

قال الشارح: تقول: «كم غيرَه لك»، و«كم مثلَه لك». كلٌّ ذلك جائزٌ، فتكون «كم» في موضع مبتدأ، و«لَكَ» الخبرَ، و«غيرَه»، و«مثلَه» ينتصبان بـ«كم» لأنّهما نكرتان، وإن كانا مضافَيْن، وقد مضى تفسيرُهما، وكذلك يجوز أن يُفسِّرهما العددُ من نحو «عشرين»، و«ثلاثين» فيما حكاه سيبويه عن يونس[1]. وتقول: «كم خيرًا منه لك»؛ لأنّ «خيرًا» نكرةٌ، وإن قاربت المعرفةَ. وتقول: «كم غيرَه مثلَه لك»، فتنصب «غيرًا» بـ«كم»، وتنصب «مثلَه» لأنّه صفةٌ لِـ«غير»، فينتصب انتصابَه.

فصل

[أوجه إعراب الاسم بعد «كم» في قول للفرزدق]

قال صاحب الكتاب: **وقد يُنشَد بيتُ الفَرَزْدَق [من الكامل]:**

٦٧٤ـ كَمْ عَمّةٍ لَكَ يا جَريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري

على ثلاثة أوجه: النصبُ على الاستفهام، والجرُّ على الخبر، والرفعُ على معنى «كم مرّة حلبتْ عليَّ عمّاتُك».

* * *

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٩.

٦٧٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨؛ والدرر ٤/ ٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٣٦؛ والكتاب ٢/ ٧٢، ١٦٢، ١٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ٥٧٣ (عشر)؛ واللمع ص ٢٢٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٨؛ وشرح ابن عقيل ص١١٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٢٨ (كمم)؛ والمقتضب ٣/ ٥٨؛ والمقرب ١/ ٣١٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤.

اللغة: الفدعاء: التي اعوجّت أصابعها من الحلب، أو التي اعوجّت مفاصلها. العشار: الناقة التي عمرها عشر أشهر، أو التي أتى عليها عشرة أشهر من زمان حلبها.

المعنى: إنّ لك يا جرير كثيرًا من العمّات والخالات الفدعاوات قد عملن عندي في حلب نوقي، أو في رعي ماشيتي.

الإعراب: تروى «عمّة»، و«خالة»: مرفوعتين ومجرورتين ومنصوبتين. فإن رويتهما مرفوعتين، فيجوز في «كم» أن تكون خبرية، أو استفهامية تهكّميّة في محلّ نصب مفعول مطلق، أو ظرف زمان=

قال الشارح: هذا البيت يُنشَد على ثلاثة أوجه: رفع، ونصب، وجرّ. فالرفعُ على أنه مبتدأٌ، وحسُن الابتداء به حيث وُصف بالجارّ والمجرور، وهو «لَكَ». وقوله: «قد حلبت عليّ عِشارِي». في موضع الخبر وتكون «كم»، واقعةً على الحَلَبات، فتكون مصدرًا، والتقديرُ: «كم مرّةٍ، أو حَلْبَةٍ عَمَّةٌ لك قد حلبتْ عليّ عشاري». ويجوز أن تكون «كم» واقعة على الظرف، فيكون التقدير: كم يومًا، أو شهرًا، ونحوهما من الأزمنة.

ومن نصب، فعلى لغة من يجعل «كم» في معنى عددٍ منوّنٍ، ونصب بها في الخبر، وهم كثيرٌ، منهم الفرزدقُ؛ لأنّ هذا ليس موضعَ استفهام مع أنه لا يبعد الاستفهام على سبيل التقرير، فتكون «كم» مبتدأ في موضع مرفوع، وقوله: «قد حلبت عليّ عشاري» في موضع الخبر، وتكون «كم» واقعةً على العَمّات.

ومن جرّ، فعلى أنّه خبرٌ بمعنى «رُبَّ». وأجودُها الجرُّ؛ لأنه خبرٌ، والأظهر في الخبر الجرُّ. والمراد الإخبار بكثرة العمّات الممتهنات بالخِدْمة. وبعده النصبُ، لأنّه خبرٌ أيضًا في معنى عمّاتٍ. وإذا رُفعت، لم تكن إلّا واحدة؛ لأنّ التمييز يكون بواحدٍ في معنى جمع. وإذا رفعتَ، فلستَ تريد التمييزَ. ألا ترى أنّه إذا قيل: «كم درهمٌ لك»، كان المعنى: «كم دانَقًا هذا الدرهمُ الذي سُئلتَ عنه»؟ فالدرهمُ واحدٌ، لأنّه خبرٌ، وليس بتمييزٍ، وصاحب الكتاب فسّره في حال الرفع بالجمع، وفيه نظرٌ. والصوابُ ما ذكرتُه لك. وهذا البيت يهجو به جَرِيرًا، ويصف أنّ نِساءه راعياتٌ له يَحْلُبْنَ عليه عِشارَه، وهي النُّوق التي أتى عليها من حِين أُرسل عليها الفَحْلُ عشرةُ أشهر، ثمّ لا يزال ذلك اسمًا لها حتى تَضَع، فاعرفه.

فصل

[إضافة «كم» الخبريّة إلى ما بعدها]

قال صاحب الكتاب: **والخبريّة مضافةٌ إلى مميّزها عاملة فيه عَمَلَ كلِّ مضاف في**

= متعلّق بـ «حلبت» ومميّزها محذوف مجرور إذا قدّرت «كم» خبريّة، أو منصوب إذا قدّرت «كم» استفهاميّة. **«عمّة»**: مبتدأ مرفوع. **«لك»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «عمة». **«يا»**: حرف نداء. **«جرير»**: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب. **«وخالة»**: الواو: حرف عطف، و«خالة»: معطوف على «عمّة». **«فدعاء»**: نعت «خالة» مرفوع. **«قد»**: حرف تحقيق. **«حلبت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«عليّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلب». **«عشاري»**: مفعول به لـ «حلب» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. فإن نصبت «عمّة» و«خالة» فـ **«كم»**: استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، و**«وعمّة»**: تمييز منصوب. وإن جررت فـ **«كم»**: خبرية تكثيرية في محلّ رفع مبتدأ، و**«عمة»**: مضاف إليه مجرور.
وجملة «كم عمة...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يا جرير»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة **«قد حلبت...»**: في محلّ رفع خبر المبتدأ «عمّة» أو «كم».
والشاهد فيه قوله: «عمة» حيث يجوز فيها الرفع على الابتداء، والمسوّغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور؛ والنصب على التمييز؛ والجرّ على الإضافة.

المضاف إليه. فإذا وقعتْ بعدها «مِنْ»، وذلك كثيرٌ في استعمالهم، منه قولُه تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾(١)، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾(٢)، كانت منوَّنةً في التقدير، كقولك: كثيرٌ من القُرى، ومن المَلائكة. وهي عند بعضهم منونةٌ أبدًا، والمجرورُ بعدها بإضمار «مِنْ».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «كم» في الخبر في تأويل اسم منصرف في الكلام، يجُرّ ما بعده إذا أُسقط التنوين منه، نحو: «مائةُ درهم»، و«مائتَيْ دينارٍ». وتدخل «من» على مميِّزها كثيرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾(٣)، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾(٤)؛ لأنّ الإضافة فيها مقدَّرةٌ بـ«مِنْ» على حدّ «بابُ ساجٍ»، و«جُبّةُ صُوفٍ». فإذا قلت: «كم قريةٍ»، و«كم ملكٍ»، فكأنك قلت: «كثيرٌ من القرى، وكثيرٌ من الملائكة». فإذا أظهرتَ «مِنْ»، كان العملُ لها دون «كم»، والكوفيون(٥) يخفضون ما بعد «كم» على كلّ حال بـ«من»، فإن أظهرتَها، فهي الخافضةُ، وإن لم تُظْهِرها، فهي مرادةٌ مقدَّرةٌ كما تُحذَف «رُبَّ» وتُقدَّر، ولذلك حسُن الفصلُ بين «كم» والمخفوض بعدها. وتكون «كم» عندهم في تقدير اسم منوّنٍ على كل حال. وهو ضعيف؛ لأنّ المجرور داخلٌ فيما قبله، فهما في موضع اسم واحد، ولا يحسن حذفُ بعض الاسم، فاعرفه.

فصل
[«كأيّنْ» ولغاتُها]

قال صاحب الكتاب: **وفي معنى «كَم» الخبريةِ «كَأَيِّن»، وهي مركَّبةٌ من كافِ التشبيه، و«أيٍّ»، والأكثرُ أن تُستعمل مع «مِن». قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾(٦) وفيها خمسُ لغات: كَأَيِّنْ، وكاءٍ، بوَزْنِ «كاعٍ»، وكَيْءٍ بوزن «كَيْعٍ»، وكَأْيٍ بوزن «كَعْيٍ» وكَإٍ بوزن كَعٍ.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «كَأَيِّنْ» اسمٌ معناه معنى «كم» في الخبر، يكثُر به عدّةُ ما يضاف إليه، نحو **قوله** [من الطويل]:

٦٧٥ــ وكاءٍ ترى مِنْ صامتٍ لكَ مُعْجِبٍ زيادتُه أو نقصُه في التكلُّمِ

---

(١) النجم: ٢٦.
(٢) الأعراف: ٤.
(٣) النجم: ٢٦.
(٤) الأعراف: ٤.
(٥) انظر المسألة الحادية والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٣٠٣ ـ ٣٠٩.
(٦) الحج: ٤٥، وفي الطبعتين: «وكأين»، تحريف.

٦٧٥ ــ التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح المعلقات السبع للزوزني ص١٢٢؛ وبلا نسبة في=

ونحو قوله [من الوافر]:

وكـاءٍ بـالأبـاطِـحِ مـن صَـديـقٍ   يـراني لـو أُصِبْـتُ هـو الـمُـصـابـا[1]

وهي مركّبة، أصلُها: «أيٌّ»، زيد عليها كافُ التشبيه، وجُعلا كلمةً واحدةً، وحصل من مجموعهما معنًى ثالثٌ، لم يكن لكلّ واحد منهما في حال الإفراد. ولذلك نظائرُ من العربيّة وغيرها، ولكونهما صارا كلمةً واحدةً، لم تتعلّق الكافُ بشيء قبلها من فعلٍ، ولا معنى فعل، كما لا تتعلّق في «كَأَنَّ» و«كَذا» بشيء مع كونها عاملةً فيما دخلتْ عليه؛ لأنّ حرف الجرّ لا يُعلَّق عن العمل. ألا ترى أنّ «مِنْ» في قولك: «ما جاءني من أحد» زائدةً لا تتعلّق بشيء، وهي مع ذلك عاملةٌ. وكذلك الباء في قولك: «ليس زيد بقائم» عاملةٌ مع كونها زائدةً غيرَ متعلّقة بفعلٍ قبلها. وكذلك الكافُ في «كأيّ» زائدةٌ غيرُ متعلّقة بشيء، وهي مع ذلك عاملةٌ.

وهي تنصب ما بعدها، فتقول: «كأيٍّ رجلاً رأيت»، فتكون «كأيّ» في موضعِ منصوب بـ«رأيت» نَصْبَ المفعول به، كما أنّك إذا قلت: «رأيت كذا وكذا رجلاً»، كانَ «كَذا» في موضعِ نصب بـ«رأيت». وتقول: «كأيٍّ أتاني رجلاً»، فتكون «كأيّ» في موضع مبتدأ، و«أتاني» الخبرُ، كما تكون «كم» كذلك. وإنّما نصبوا بها للزوم التنوين لها، والتنوين مانعٌ من الإضافة، فعُدل إلى النصب؛ لأنّها للتكثير بمنزلةِ «كم» في الخبر، تخفض مميِّزها عند قومٍ، وتنصبه عند آخرين. والخفضُ هٰهنا ممتنعٌ. قال سيبويه[2]: لأنّ المجرور بمنزلة التنوين، فلذلك نصبوا ما بعدها كما نصبوا ما بعد «كذا وكذا درهمًا». وأكثر العرب لا يتكلّمون بها إلّا مع «مِنْ»، نحو قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾[3].

= رصف المباني ص٢٠٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٠٧.

الإعراب: **«وكاء»**: الواو بحسب ما قبلها، **«كاء»**: اسم لإنشاء التكثير مبني في محل رفع مبتدأ. **«ترى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«من»**: حرف جر زائد. **«صامت»**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه مفعول «ترى». **«لك»**: جار ومجرور متعلقان بـ«معجب». **«معجب»**: نعت مجرور. **«زيادته»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة. **«أو»**: حرف عطف. **«نقصه»**: اسم معطوف مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«في التكلم»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ **«زيادته»**.

وجملة «وكاء ترى»: بحسب الواو، وجملة «ترى»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «كاء». وجملة «زيادته أو نقصه في التكلم»: في محل جر نعت لـ«صامت».

والشاهد فيه استخدامه «كاء» اسمًا للتكثير بمعنى «كم» الخبريّة.

(١) تقدم بالرقم ٤٦١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٧٠.

(٣) الحج: ٤٥، وفي الطبعتين «وكأين»، تحريف.

وإنّما ألزموها «مِنْ» توكيدًا، فصارت بمنزلةِ تمام الاسم، ومثله زيادةُ «ما» في «لا سِيَّما زيدٌ». وإنّما اختاروا ذلك لتوهّم لبسٍ ربّما وَقَعَ، وذلك أنّك إذا قلت: «كَأَيٍّ رجلاً أهلكت»، جاز أن يكون «رجلاً» منصوبًا بـ«كَأَيٍّ»، فيكون واحدًا في معنى جمع، ويجوز أن يكون منصوبًا بالفعل بعده، ويكون «كأيٍّ» ظرفًا، كأنّه قال: «كأيٍّ مرّةً»، فيكون «رجلاً» واحدًا لفظًا ومعنًى، كأنّه قال: «أهلكتُ رجلاً مِرارًا». قال سيبويه[1]: إنّما ألزموها «مِنْ» لأنّها توكيدٌ، فجُعلت كأنّها شيء يتمّ به الكلامُ. قال[2]: ورُبَّ تأكيدٍ لازمٍ حتّى يصير كأنّه من الكلمة. وهذا هو المعنى الأوّل، وذلك أنّ التأكيد إنّما يُؤتى به لإزالةِ لَبْس، أو قَطْعِ مَجاز، فلمّا كان الموضع موضعَ لبس، لزم التأكيد.

وفيها خمسُ لغات على ما ذُكر، قالوا: «كَأَيٍّ»، و«كاءٍ»، و«كَيْءٍ»، و«كَأْيٍ»، و«كَإٍ». حكى ذلك أحمدُ بن يَحْيَى ثَعْلَبُ. فمن قال: «كَأَيٍّ»، فهي «أَيٌّ» دخلتْ عليها الكافُ، ورُكّبتا كلمةً واحدةً على ما تقدّم، ومن قال: «كاءٍ» فهي «كأَيٍّ» أيضًا، تَصرّفوا فيها لكثرة استعمالهم إيّاها، فقدّموا الياء المشدّدة، وأُخّرت الهمزة، كما فعلوا ذلك في «قِسِيّ»، و«أشياء»، و«جاءٍ» في قول الخليل، فصار «كَيِّءٍ» فأشبه «هَيِّنًا»، و«لَيِّنًا»، فحذفوا الياء الثانيةَ تخفيفًا، فصار «كَيْءٍ»، كما قالوا: «هَيْنٌ»، و«لَيْنٌ»، ثمّ قلبوا الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها كما فعلوا في «طائيٌّ»، والأصلُ: طَيْئِيٌّ، وكما قالوا: «حارِيٌّ» في النّسب إلى الحِيرة، وقالوا: «آيَةٌ» وهو «فَعْلَةٌ» ساكنَ العين في قولِ غير الخليل، ولذلك نظائرُ، فصار «كاءٍ».

وكان أبو العبّاس المبرّد يذهب إلى أنّ الكاف لمّا لحقتْ أوّل «أيٍّ»، وجُعلتْ معها اسمًا واحدًا، بنوا منهما اسمًا على زنةِ «فاعلٍ»، فجعلوا الكافَ فاءً، وبعدها ألفُ «فاعلٍ»، وجعلوا الهمزةَ التي كانت فاءً في موضع العين، وحذفوا الياء الثانية من «أيٍّ»، والياء الباقيةُ في موضع اللام، ودخل عليها التنوينُ الذي كان في «أيٍّ»، فسقطت الياء لالتقاء الساكنَيْن، فصارت «كَاءٍ». ولزمت النونُ عوضًا من الياء المحذوفة. وكان يونس يزعم أنّ «كائنْ» فاعلٌ من «كَانَ يَكُونُ». فعلى القولَيْن الآخِرَيْن يكون الوقفُ عليها بالنون، وعلى القول الأوّل تقِف بالهمزة والسكون، وتحذف التنوينَ.

وأما «كَيِّءٍ» بياء مشدَّدة وهمزة بعدها، فإنّه لمّا أصاره القلبُ والتغييرُ إلى «كَيِّءٍ»، وُقف عند ذلك، ولم تُحذَف إحدى الياءَيْن، وإنّما أُخّر الهمزة، وقُدّم الياء، فصار كـ«سَيِّد» و«جَيِّد»، فخفّ بكثرة النظير.

وأمّا «كَيْءٍ» بوزنِ «كَيْعٍ»، فلغةٌ حكاها أبو العبّاس. وذلك أنّه لمّا أصاره القلبُ والتخفيفُ بحذف إحدى الياءَيْن إلى «كَيْءٍ» بوزن «بَيْتٍ»، لم تُقلَب الياء ألفًا لسكونها.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧١.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٠٩.

وأمّا «كَأْيٍ» بوزن «كَعْيٍ» بهمزة ساكنة، وياء مكسورة خفيفةٍ، فحكاها أبو الحسن بن كَيْسانَ. فإنّه لمّا أدخل الكافَ على «أيٍّ»، وركّبهما كلمةً واحدةً، وصار اللفظُ «كأيٍّ»، خفّفه بحذف إحدى الياءَيْن، وأسكنَ الهمزة، كأنّه بنى من المجموع اسمًا على زنةِ «فَعْلٍ»، مثلَ: «فَلْس» و«كَعْبٍ».

وأمّا «كَإٍ» بوزن «كَعٍ»، فحكاها أيضًا أبو الحسن بن كيسان، وذلك أنّهم بنوا منه اسمًا على زنةِ «فَعِلٍ» بكسر العين، وفتح الفاء كـ«عمٍ»، و«شَجٍ».

فهذا ما بَلَغَنا من لغاتها، وأصلُ هذه اللغات، وأفصحُها «كَأَيٍّ» بياء مشدّدة، والوقفُ عليها بغيرِ تنوينٍ، وبعدها في الفصاحة والكثرةِ «كَاءٍ»، بوزن «كَاعٍ»، وهي أكثرُ في أشعار العرب من الأولى، ثمّ باقِي اللغاتِ متقارِبةً في الفصاحة.

فصل
[«كَيْتَ» و«ذَيْتَ»: استعمالهما ولغاتهما]

قال صاحب الكتاب: **و«كَيتَ»، و«ذَيْتَ» مخفّفتان من «كَيَّةَ»، و«ذَيَّةَ». وكثيرٌ من العرب يستعملونهما على الأصل. ولا تُستعملان إلّا مكرَّرتَين، وقد جاء فيهما الفتحُ والكسر والضمّ، والوقفُ عليهما كالوقف على «بِنْت»، و«أُخْت».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ هذه الأسماء كناياتٌ عن الحديث، فنقول: «كان من الأمر كَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ وذَيْتَ». وفي «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» ثلاثُ لغات: الفتح والكسر والضمّ، وأصلُه أن يكون ساكنَ الآخِر على أصل البناء، وتحريكُه لالتقاء الساكنين. فمَن فتح، فَطَلبًا للخفّة لثقل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: «أَيْنَ» و«كَيْفَ». ومن كسر، فعلى أصل التقاء الساكنين. ومن ضم، فتشبيهاً بـ«قبل» و«بَعْدُ».

وأصلهما «كيَّة» و«ذيَّة»، وقد نطقت بذلك العربُ، فقالت: «كان من الأمر كَيَّةَ وذَيَّةَ»، ثمّ إنّهم حذفوا الهاء، وأبدلوا من الياء التي هي لامٌ تاءً، كما فعلوا ذلك في «ثِنْتَيْن».

وليست التاء في «كيت» و«ذيت» للتأنيث، يدلّ على ذلك سكونُ ما قبلها، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، والتأنيثُ مستفادٌ من نفس الصيغة. فالصيغةُ في «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» رسيلةُ التاء في «كَيَّةَ» و«ذَيَّةَ»، كما كانت التاءُ في «ابْنَةٍ» و«اثْنَتَيْنِ» رسيلةَ الصيغة في «بِنْتٍ» و«ثِنْتَيْن». فأمّا «كَيَّةَ» و«ذَيَّةَ»، فليس فيهما مع الهاء إلّا الفتحُ؛ لأنّ الهاء بمنزلةِ اسم ضُمّ إلى اسم، نحوَ: «خمسةَ عشرَ»، و«شَغَرَ بَغَرَ»، فكما أنّ الاسم الأوّل من الاسمَيْن مفتوحٌ لا محالةَ، فكذلك هاء التأنيث.

فإن قيل: فلِمَ قضيتَ على تاء «كيت»، و«ذيت» بأنّها بدلٌ من ياء؟ وهلّا قلت: إنّها بدلٌ من واو كما كانت كذلك في «بِنْتٍ» و«أُخْتٍ». قيل: لو قضينا على تاء «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» بأنّها من الواو، لصِرْنا إلى مثالٍ لا نظيرَ له في كلامهم؛ لأنّه ليس في كلام العرب لفظةٌ عينُها ياءٌ ولامُها واوٌ. ألا ترى أنّ سيبويه قضى على واوِ «حَيَوان» بأنّها مبدلةٌ من الياء؟ قال: لأنه ليس في كلامهم مثلُ: «حَيِوْتُ». وقوله: «ولا يُستعمل كيت وذيت إلّا مكرَّرتَيْن»، فإنّه يريد أنّهما لا يُستعملان مفردَيْن، وإنّما تُكرِّرهما، فتقول: «كيت وكيت» و«ذيت وذيت»، ليكون ذلك أدلَّ على الحديث، ولا يُتوهَّم أنهما كنايةٌ عن لفظَيْن مفردَيْن، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم

المثنَّى

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **وهو ما لحِقتْ آخِرَه زيادتان: ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ونونٌ مكسورة، لِتكون الأُولى عَلَمًا لضَمِّ واحد إلى واحد، والأُخرى عِوَضًا ممّا مُنع من الحركة والتنوين الثابتَيْن في الواحد.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ التثنية ضمُّ اسم إلى اسم مثله، واشتقاقُها من «ثَنَّى يُثَنِّي» إذا عطف، يقال: «ثَنَى العُودَ» إذا عطفه عليه، فكأنّ الثاني معطوف. وأصلُها العطف، فإذا قلت: «قام الزيدان»، فأصله: زيدٌ وزيدٌ، لكنهم إذا اتّفق اللفظان، حذفوا أحدَ الاسمين، واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادةً تدلّ على التثنية، فصارا في اللفظ اسمًا واحدًا، وإن كانا في الحكم والتقدير اسمَيْن. وكان ذلك أوجزَ عندهم من أن يذكروا الاسمين، ويعطفوا أحدهما على الآخر، فإذا ثنوا الاسم المرفوع، زادوا في آخره ألفًا ونونًا، وإذا ثنوا الاسم المجرور أو المنصوب، زادوا في آخره ياء مفتوحًا ما قبلها ونونًا مكسورةً، فيكون لفظُ المجرور كلفظ المنصوب، فالزائدُ الأوّلُ ـ وهو الألف أو الياء ـ يكون عوضًا من الاسم المحذوف، ودالًّا على التثنية، ولذلك كان حرف الإعراب. فالأصلُ في قولك: «الزيدان»: زيدٌ وزيدٌ، والذي يدلّ على ذلك أنّ الشاعر إذا اضطُرّ عاود الأصل، نحو قوله [من الرجز]:

٦٧٦ـ كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ ... فَأرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ

---

٦٧٦ ـ **التخريج**: الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٦٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٣٦ (زكك)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١؛ وأسرار العربية ص٤٧؛ وجمهرة اللغة ص١٣٥.

اللغة: الفَكُّ: الحنك. المِسك: ضرب من الطيب، وكذلك السُّكُّ. والفأرة (هنا) الوعاء الذي يجتمع فيه المسك. ذُبِحتْ: (هنا) فُتِقَتْ، أو شُقَّتْ.

المعنى: وصف امرأة بطيب الفم، فريح المسك يخرج من فيها.

الإعراب: «كأنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «بينَ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بخبر=

أراد: بين فَكَّيها، فلمّا لم يتّزن له، رجع إلى العطف، وهو كثيرٌ في الشعر. ويؤيّد ذلك أنّك لا تأتي به في الأسماء المختلفة، نحوِ: «جاءني زيدٌ وعمرٌو»، لكونِ أحدِ اللفظَيْن لا يدلّ على الآخر. وقد قالوا أيضًا: «العُمَران»، والمراد أبو بكر وعُمَرُ، وقالوا: «القَمَران»، والمراد: الشمس والقمر، وذلك لاتّضاح الأمر فيهما وعدمِ الإشكال. وإنّما كانت هذه الحروف هي المزيدةَ دون غيرها لخفّتها، وذلك أنّ أخفَّ الحروف حروفُ المدّ واللِّين، وهي الواو والألف والياء. وقد كان القياسُ أن يكون الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجرّ بالياء، وكذلك الجمعُ الذي على حدّ التثنية، لتعذُّر الحركات فيها؛ لأنّ حكم العلامات أن تكون بالحركات، إذ كانت أقلّ وأخفّ، فلمّا كانت الحركاتُ متعذّرةً لاستيعاب الواحد لها، عدلوا إلى أشبهها من الحروف، غيرَ أنّهم أرادوا الفصلَ بين إعراب التثنية والجمع. ولم يكن الفصلُ بينهما بنفس الحروف، لأنّها سواكنُ، ففصلوا بينهما بالحركات التي قبل هذه الحروف، فكان ينبغي على ما قدّمناه أن تكون تثنيةُ المرفوع بواو مفتوح ما قبلها، نحوُ قولك: «زيدَوْنِ» و«مسلمَوْنِ»، وتثنيةُ المجرور بالياء، نحوُ: «زيدَيْنِ» و«مسلَمَيْنِ»، وتثنيةُ المنصوب بالألف، نحوُ: «زيدَانِ» و«مسلمانِ». ويكون رفعُ الجمع بواو مضموم ما قبلها، نحوُ قولك: «الزيدُونَ» و«المسلمُونَ»، وجمعُ المجرور بياء مكسورٍ ما قبلها، كقولك: «زيدِينَ» و«مسلمِينَ»، وجمعُ المنصوب بالألف، والألفُ لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، كقولك: «زيدان» و«مسلمان». ولو فعلوا ذلك، لوَقَعَ الفرقُ بين التثنية والجمع في المرفوع والمجرور؛ لأنّ ما قبل الواو والياء في التثنية مفتوحٌ، وفي الجمع على غير ذلك، إلّا أنّه كان يلتبس تثنيةُ المنصوب بجمعه، فأسقطوا الألف من علامة النصب، وجُعلت علامةَ الرفع في التثنية، فبقي النصبُ بلا علامةٍ، فأُلحق بالجرّ، وكان إلحاقُه بالجرّ أوْلى، لأُمورٍ منها:

أنّ الجرّ أقوى من الرفع؛ لأنّ الجرّ مختصٌّ بالأسماء، ولا يكون في غيرها، فكان إلحاقه به أولى.

الثاني: أنّ النصب أخو الجرّ، وإنّما كان أخاه؛ لأنّه يُوافِقه في كناية الإضمار، نحوِ: «ضربتُكَ»، و«غلامُكَ»، فالكافُ في «ضربتك» في موضعِ نصب، وهي في «غلامك» في موضعِ خفض، فلمّا اتّفقا في الكناية، حُمل أحدهما على الآخر.

= «كأن». «**فكّها**»: مضاف إليه، وكذلك «ها». «**والفك**»: الواو: حرف عطف، «الفكّ»: معطوف على «فكّها» مجرور مثله. «**فأرة**»: اسم «كأن» منصوب: «**مسك**»: مضاف إليه مجرور. «**ذُبِحَتْ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هي. «**في سُك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ذُبِحَتْ».

جملة «كأن بين فكها فأرة مسكٍ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذُبِحَتْ»: صفة لـ«فأرة» محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «بين فكّها والفك»، فقد كان القياس أن يقول: بين فكيها، لكنه أتى بالمتعاطفين للضرورة.

الثالثُ: أنّهما شريكان في وصول الفعل إليهما على سبيل الفضلة، غيرَ أنّ وقوعه على المنصوب بلا واسطةٍ، وعلى المجرور بواسطة حرف الجرّ، ألا ترى أنّه لا فرقَ في المعنى بين قولنا: «نصحتُ زيدًا»، و«نصحتُ لزيدٍ»؟ فلمّا استويا في المعنى سُوّي بينهما في اللفظ.

فإن قيل: فهلّا استُعملت الألف في نصب التثنية والجمع في أحدهما، وأسقطوها من الآخر، إذ اللبسُ إنّما وقع باستعمالها فيهما؟ فالجوابُ أنّ التثنية وهذا الضربَ من الجمع، لمّا كانا على منهاج واحد في سلامة لفظ الواحد، وزيادةِ مّا تدلّ على التثنية والجمع، ووجب إسقاطُ الألف من أحدهما، أسقطوها من الآخَر، ليتّفقا، ولا يختلفا. ونظيرُ ذلك: «يَعِدُ»، و«يَزِنُ»، والأصلُ: «يَوْعِد»، و«يَوْزِن»، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثمّ أتبعوا باقيَ المضارع في الحذف، إذ كان طريقُها في المضارعة واحدًا.

فإن قيل: ولِمَ أزالوا الواو من علامةِ رفع التثنية، وجعلوا مكانَها الألفَ مع حصول الفرق بين التثنية والجمع بفتحِ ما قبل الواو في التثنية وضمّ ما قبلها في الجمع؟ قيل: كرهوا أن يستعملوا حرفَيْن من حروف المدّ، ويطرحوا الثالثَ، وقد كانت الحركاتُ المأخوذة منهنّ مستعمَلاتٍ في الواحد. واستعملوا الألف في التثنية دون الجمع لوجهَيْن:

أحدُهما: أنّ ما قبل الياء في التثنية مفتوحٌ مُشاكِلٌ للألف.

والوجهُ الثاني: أنّ التثنية أكثرُ من الجمع، ألا ترى أنّ كلَّ ما يجوز جمعُه هذا الجمعَ يجوز تثنيتُه، وليس كلُّ ما يجوز تثنيتُه يجوز أن يُجمع جمعَ السلامة؟ فجُعلت الألفُ فيما يكثر استعمالُه لخفّتها؛ لأنّهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ. وإنّما استعملوه في المرفوع دون المجرور؛ لأنّ الجرّ لازمٌ في الاسم لا يكون إلّا فيه، وليس كذلك الرفعُ، فإنّه يكون فيه، وفي الفعل، فكان تغييرُ ما ليس بلازمٍ أوْلى.

ووجهٌ آخر: أنّ الواو أثقلُ من الياء، فلمّا وجب إبدالُ إحداهما بالألف، كانت الواوُ أوْلى لثقلها، مع أنّهم كرهوا أن يقولوا: «الزيدَوْن»؛ لأنّه يُشْبِه لفظَ ما جُمع من المقصور جمعَ السلامة، نحوِ: «المُصْطَفَوْنَ» وَ«المُعَلَّوْنَ».

واعلم أنّ الألف والياء حرفا إعرابٍ بمنزلة الدال من «زيد» والراء من «جعفر». هذا مذهبُ سيبويه، وهو قولُ أبي إسحاق، وابن كَيْسانَ، وأبي بكر بن السَّرّاج. واحتجّوا بأنّ حكمَ الإعراب أن يدخل الكلمةَ بعد دلالتها على معناها، للدلالة على اختلاف أحوالها من الفاعليّة والمفعوليّة ونحوهما، نحوِ قولك: «جاءني زيدٌ»، و«رأيت زيدًا»، و«مررت بزيدٍ»، فيختلف حالُ الاسم بحسبِ اختلاف الإعراب، وذاتُ الاسم واحدةٌ لا تختلف. فلمّا كان الواحدُ دالّا على مفردٍ، وبزيادة حرفَي التثنية دالّا على اثنين، كان حرفُ التثنية من تمام الاسم، ومن جملةِ صيغةِ الكلمة، وصار كالهاء في «قائمة»، والألفُ في

«حُبْلَى»؛ لأنّ الألف والهاء زِيدًا لمعنى التأنيث، كما زيد حرفُ التثنية لمعنى التثنية، وصارا حرفي إعراب كذلك في التثنية.

وقال أبو الحسن: ليست هذه الحروف حروفَ إعراب، ولا إعرابًا، لكنّها دليلُ الإعراب، فإذا رأيتَ الألف، علمتَ أنّ الاسم مرفوعٌ، وإذا رأيت الياء؛ علمت أنّ الاسم مجرورٌ أو منصوب. وإليه ذهب أبو العبّاس محمّد بن يزيد، واحتجّ بأنّها لو كانت حروفَ إعراب، لَمّا عرفتَ بها رفعًا من نصبٍ، ولا جرٌ، كما أنّك إذا سمعتَ دالَ «زيد»، لم تدلّ على رفع ولا نصب ولا جرّ. فلمّا دلّت على الإعراب، عُلم أنّها ليست حروفَ إعراب.

وهذا الاعتلالُ ليس بلازم؛ لأنّه يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة، ويفيد الإعرابَ. ألا ترى أنّا لا نختلفُ أنّ الأفعال المعتلّة الآخِر، نحوَ: «يَغْزُو»، و«يَرْمِي»، و«يَخشَى» جزمُها بسقوطِ هذه الحروف منها، وذلك كقولك: «لم يَقْضِ»، و«لم يَغْزُ»، و«لم يَخْشَ». فإذا كان الإعرابُ قد يكون بحذفِ شيء من نفس الكلمة، جاز أن يكون بإثباته، ومن ذلك قولُك: «أبوك»، و«أخوك»، و«أباك»، و«أخاك»، و«أبيك»، و«أخيك»، فالواوُ قد أفادت الرفعَ، والألفُ قد أفادت النصب، والياءُ قد أفادت الجرّ، وهنّ حروفُ الإعراب بلا خلاف عندنا.

فإن قيل: فهلّا دلّ انقلابُ ألف التثنية إلى الياء في حال الجرّ، وإلى الواو في حال الرفع، أنّها ليست حروف إعراب، قيل: انقلابُها لا يُخرجها عن كونها حروفَ إعراب بعد أن قام الدليلُ على ذلك. ألا ترى أنّا لا نختلف في أنّ ألفَ «كِلَا» حرفُ الإعراب منها، وأنت مع ذلك تقلبها ياءً في النصب والجرّ، نحوَ قولك: «جاءني الزيدان كلاهما»، و«رأيتُهما كِلَيْهما»، و«مررت بهما كِلَيْهما»؟ ومن ذلك الأسماءُ المعتلّة، نحوُ: «أخوك»، و«أبوك»، وأخواتهما، فإنّها تكون في الرفع واوًا، وفي النصب ألفًا، وفي الجرّ ياءً، ومع ذلك لا نختلف في أنّها حروفُ إعراب على ما سبق.

وأمّا قوله: إنّها ليست بإعرابٍ، فهو صحيحٌ، وهو مذهب سيبويه، وقيل: مذهبُ سيبويه أنّ الألف والياء في التثنية إعرابٌ، فالألف بمنزلة الضمّة، والياء بمنزلة الكسرة والفتحةِ. والأوّلُ المشهور من مذهبه. وقال أبو عمر الجَرميّ: الألفُ حرفُ إعراب كما قال سيبويه، وانقلابُها هو الإعراب. ولا يكاد ينفكّ من ضَعْف، وذلك أنّه يجعل الإعرابَ في الجرّ والنصب معنًى، لا لفظًا؛ لأنّ الانقلاب معنًى؛ واللفظُ هو المقلوب، فيجعل إعرابَه في الرفع لفظًا لا معنًى. فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد، وذلك معدومُ النظير.

وكان الزِّياديّ والفرّاء يذهبان إلى أنّ الألف في التثنية إعرابٌ، وكذلك الياء. وقد تقدّم القول بأنّ الإعراب إذا أُزيل، لم يختلّ معنى الكلمة، وأنت متى أسقطتَ الألف أو الياء، اختلّ معنى التثنية، فعُلم بذلك أنّهما ليستا بإعراب. ويدل على أنّ الألف في التثنية

ليست إعرابًا قولُهم: «مِذْرَوانِ»[1]، ألا ترى أنّ الألف لو كانت إعرابًا؛ لَوجب أن تنقلب الواوُ في «مِذْرَوان» ياءً، لأنّها رابعةٌ، وقد وقعتْ طرفًا كما قُلبت في «أغْزَيْتُ»، و«أدْعَيْتُ». ووجودُ هذه الألف في اسم العدد من نحوِ «اثنان» دليلٌ على أنّها ليست إعرابًا؛ لأنّ أسماء العدد كلَّها مبنيّةٌ، نحوَ: «ثلاثهْ، أربعهْ، خمسهْ»؛ لأنّها كالأصوات موقوفةُ الآخِر.

وأمّا الزيادة الثانية، وهي النون، فهي عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد، وذلك أنّ الاسم، بحُكْم الاسميّة والتمكُّنِ، تلزمه حركةٌ وتنوينٌ. فالحركةُ دليلُ كونه فاعلاً أو مفعولاً ونحوَهما من المعاني، والتنوينُ دليلُ كونه منصرفًا متمكّنًا. وأنتَ إذا ثنّيتَه بضمّ غيره إليه، امتنع من الحركة والتنوين، ولم تُزِل التثنيةُ ما كان له بحقّ الاسميّة والتمكُّن، فعُوِّض النون من الحركة والتنوين.

فإن قيل: فأنت تقول: «الرجلان» و«الزيدان»، فتُثْبِت النونَ مع الألف واللام، والتنوينُ لا يثبت مع الألف واللام، فلِمَ قلتم: إنّ النون عوضٌ من الحركة والنون جميعًا؟ فالجواب أنّ النون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضًا من الحركة والتنوين، ثمّ دخلت الألف واللام للتعريف؛ لأنّ التثنية لا تصحّ مع بقاء تعريفه. ألا ترى أنك لو رُمْتَ تثنية «الرجل» مع بقاءِ ما فيه من التعريف، لرُمْتَ مُحالاً؛ لأنّ «الرجل» معيَّنٌ مقصودٌ إليه، فإذا ثنّيناه، زال التعيينُ، وصار من أُمّةٍ كلّ واحد له مثلُ اسمه. وهذان معنيان متدافعان، فصحّ أنك لمّا أردتَ تثنيتَه، نزعتَ عنه الألفَ واللام، حتى صار نكرةً، ودخلت النون عوضًا من الحركة والتنوينِ، ثمّ دخلت الألف واللام حينئذ للتعريف، ولم يُزيلا النونَ كما أزالا التنوينَ؛ لأنّ التنوين ساكنٌ زائلٌ في الوقف، والنون متحرّكةٌ ثابتةٌ في الوقف، فلم يقويا على حذفها. وإنّما كان المعوَّض نونًا من قِبَل أنّه كان ينبغي أن يكون أحدَ حروف المدّ واللِّين لِما تقدّم من خفّتها، ولو فعلوا ذلك، لزِمهم قلبُها أو حذفُها لاجتماعها مع ألف التثنية أو يائها. فلمّا كان يؤدّي إلى تغيير أحدها، عدلوا إلى أقرب الحروف شَبَهًا بها، وهي النون، فزيدت، وكانت ساكنةً، وقبلها الألفُ أو الياءُ ساكنة، فكُسرت لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: ولِمَ حُرّكت النون لالتقاء الساكنين؟ وهلّا حُذفت الألف لذلك. فالجوابُ أنّه كان القياس حذفَ الألف لالتقاء الساكنين؛ لأنّ حرف المدّ إذا لَقِيَه ساكنٌ بعده، فإنّه يُحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنّ حركةَ ما قبله تدلّ عليه، وذلك نحوُ: «لم يَخَفْ»، و«لم يَهَبْ»، و«لم يَقُلْ»، و«لم يَبِعْ». والأصل: يَخَاف، ويَهاب، ويَقُول، ويَبِيع. وإنّما لمّا سكن حروفُ الإعراب للجازم، التقى في آخِر الفعل ساكنان: حرفُ الإعراب، وما قبله من حروف المدّ، فحُذف حرفُ المدّ لالتقاء الساكنين. وإنّما امتنع حذفُ حرف التثنية،

---

(١) المذروان: طرفا الأَلْيَتين، وناحيتا الرأس مثل الفودين. (لسان العرب ١٤/ ٢٨٥ (ذرا)).

لسكون النون بعده من قِبَل أنه جيء به للدلالة على معنى التثنية. فلو حذفتَه، لذهبتْ دلالتُه، وكان يكون نقضًا للغرض كما لو ادُغم، نحوُ: «مَهْدَدٍ»[1]، و«قَرْدَدٍ»[2]، فلذلك حُرّكت النون، ولم تُحذف الألف لهذا المانع.

فإن قيل: ولِمَ خُصّت بالكسر دون غيرها من الحركات؟ قيل: لوجهَيْن:

أحدُهما: أنّ الأصل في حركةِ التقاء الساكنين الكسرُ، فكُسرت نونُ التثنية على أصل التقاء الساكنين.

والوجهُ الثاني: أنّهم أرادوا الفرق بين نون التثنية ونون الجمع. ولمّا كان ما قبل نون التثنية ألفًا، وما قبل نون الجمع واوًا، والألفُ أخفُّ من الواو، كسروها مع الألف، وفتحوها مع الواو، لتكون الكسرةُ التي هي ثقيلةٌ مع الألف التي هي خفيفةٌ، والفتحةُ التي هي خفيفةٌ مع الواو التي هي ثقيلةٌ، فيعتدل الأمرُ.

فإن قيل: فأنت تقول في الجرّ والنصب: «مررت بالزيدَيْنِ»، و«ضربت الزيدَيْنِ»، وقبلها ياءٌ، فهلّا عدلتَ إلى الفتحة، لأجل الياء كما فعلتَ في «أيْنَ» و«كَيْفَ»؟ قيل: الياء في التثنية ليست بلازمة على حدّ لزومها في «أين» و«كيف»، ألا تراك تقول في الرفع الذي هو الأصل: «رجلان»، و«فرسان»، فلا تلزم النونَ الياءُ كما تلزم الياءُ النونَ والفاءَ في «أين» و«كيف»؟ فلِعدمِ لزومِ الياء في التثنية، وكونِ الرفع هو الأصلَ، أجروا البابَ على حكم الأصل الذي هو الألفُ، وإنّما الياءُ بدلٌ مع تنكُّبِ اختلافِ حالِ نون التثنية، على أنّ من العرب من يفتح نون التثنية في حال الجرّ والنصب، ويُجْرِي الياء، وإن كانت غيرَ لازمة، مُجرى الياء اللازمة في نحوِ «أيْنَ» و«كَيْفَ»، فيقول: «مررت بالزيدَيْنَ»، و«ضربتُ الزيدَيْنَ». حكى ذلك البغداديّون، وأنشدوا لحُمَيْد بن ثَوْر [من الطويل]:

٦٧٧ـ علـى أحْـوَذِيَّيْـنَ اسْتَقَلَّـتْ عَشِيَّـةً فـمـا هـي إلّا لَـمْـحَـةٌ فَـتَـغِـيـبُ

---

(١) مَهْدد: اسم امرأة. (لسان العرب ٣/ ٤١١ (مهد)).

(٢) القَرْدَد من الأرض: القُرْنة إلى جنب وهدة، وما ارتفع من الأرض، وقيل: ما غَلُظ منها، وقيل: الأرض المستوية. (لسان العرب ٣/ ٣٥١ (قرد)).

٦٧٧ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص٥٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٨؛ والدرر ١/ ١٣٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٧٧؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٦٣؛ وتخليص الشواهد ص٧٩؛ وجواهر الأدب ص١٥٤؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٨؛ وشرح التصريح ١/ ٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص٤٢؛ ولسان العرب ٣/ ٤٨٦ (حوذ)؛ والمقرب ٣/ ١٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

شرح المفردات: الأحوذيان: مثنى الأحوذي، وهو الحاذق، أو الخفيف المتشمّر لأمر ما. استقلّت: ارتفعت.

المعنى: إنّ القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فما إن يقع عليها نظرك حتّى تختفي وتغيب لشدّة هذه السرعة.

=

وأنشد قُطْرُبٌ لامرأةٍ من فَقْعَسٍ [من الرجز]:

٦٧٨- يـا رُبَّ خـالٍ لـك مِـن عُـرَيْـنَـهْ حَـجَّ عـلـى قُـلَـيِّـصٍ جُـوَيْـنَـهْ
فَـسْـوَتُـهُ لا تَـنْـقَـضِـي شَـهْـرَيْـنَـهْ شَـهْـرَيْ رَبِـيـعٍ وجُـمَـادَيَـيْـنَـهْ

وقد فتحها بعضُهم في موضع الرفع، أنشد أبو زيد في نوادِره [من الرجز]:

أعْـرِفُ مـنـهـا الـجِـيـدَ والـعَـيْـنَـانَـا ومَـنْـخَـرَيْـن أشْـبَـهَـا ظَـبْـيَـانَـا[1]

وقد حُكي عن بعضهم أنّه ضمّ النون في التثنية، نحوَ: «الزيدانُ» و«العمرانُ». وهذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس غيرُهما عليهما.

= **الإعراب**: «**على أحوذيين**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«استقلّت». «**استقلّت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هي». «**عشية**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ«استقلّ». «**فما**»: الفاء حرف استئناف، و«ما»: حرف نفي. «**هي**»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «**إلّا**»: حرف حصر. «**لمحة**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة، «**فتغيب**»: الفاء حرف عطف، «تغيب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي».

وجملة «استقلت» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هي لمحة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تغيب» معطوفة على جملة «هي لمحة» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أحوذيّين» حيث فُتحت نون المثنى على لغة بعض العرب. وليس الفتح، هنا، ضرورة لأن الكسر يصحّ معه الوزن.

٦٧٨ - **التخريج**: الرجز لامرأة من فقعس في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٦، ٤٥٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣١١؛ والمقرب ٢/ ٤٥، ٤٦؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٠٩.

اللغة: عُرَينة: قبيلة باليمن. جوينه: مصغّر جُونَ وهو الأسود من الخيل والإبل. تنقضي: تذهب شيئًا فشيئًا.

المعنى: ربما كان خالك هذا نتنًا، لا تذهب رائحة فسوته شهرين كاملين.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**ربّ**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**خال**»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. «**من عرينة**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف للمبتدأ. «**حجّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «**على قليص**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«حجّ». «**جوينه**»: نعت «قليص» مجرور، وسكّن لضرورة القافية. «**فسوته**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**لا**»: نافية. «**تنقضي**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. «**شهرينه**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى، وفتح النون شذوذًا، متعلق بالفعل «تنقضي»، والهاء: حرف للسكت لا محلّ له. «**شَهْرَيْ**»: بدل من «شهرينه» منصوب وحذفت النون للإضافة. «**ربيع**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وجُمَادَيَيْنَه**»: معطوف على «شهري ربيع»، منصوب بالياء لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والهاء: للسكت.

جملة «يا ربّ خال...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حجّ»: في محلّ جرّ صفة، أو رفعها. وجملة «لا تنقضي»: كذلك في محل جر صفة ثانية (على اللفظ) أو رفع صفة (على المحل) لـ«خال».

والشاهد فيه قوله: «جُمادييْنَه» حيث فتح نون التثنية، وهذا الفتح لغة.

(١) تقدم بالرّقم ٤٧٥.

وهذا معنى قوله: «لِتكون الأُولى عَلَمًا لضمّ اسم واحد إلى اسم واحد»، يعني الألف في الرفع، والياء في الجرّ والنصب. جعلوهما دليلاً على التثنية، وعوضًا من الاسم المحذوف.

و«الأُخرى عوضًا ممّا مُنع من الحركة والتنوين»، يعني النون على ما ذكرنا.

قال صاحب الكتاب: **ومن شأنه إذا لم يكن مثنًى منقوصٍ أن تبقى صيغةُ المفرد فيه محفوظةً، ولا تسقُط تاءُ التأنيث إلّا في كلمتَين: «خُصْيانِ»، و«أَلْيانِ»، قال [من الرجز]:**

٦٧٩ـ كأنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ [ظَرفُ عَجُوزٍ، فيه ثِنْتَا حَنظَلِ]

وقال [من الرجز]:

٦٨٠ـ يَرْتَجُّ أَلْياهُ ارْتِجاجَ الوَطْبِ

* * *

---

٦٧٩ ـ **التخريج**: الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٤٠٠، ٤٠٤؛ والدرر ٤/ ٣٨؛ ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥؛ ولجندل بن المثنى في شرح التصريح ٢/ ٢٧٠؛ وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧.

اللغة: التدلدل: التعلّق والاضطراب. ظرف العجوز: مزودها الذي تضع فيه متاعها، وخصّ العجوز لأن ظرفها غير ممتلىء ـ كظروف النساء الفتيات ـ بأدوات الزينة. ثنتا **حنظل**: حنظلتان، والحنظل نبت يستخدم للتداوي به.

المعنى: شبّه خصيتي الشيخ بحنظلتين في كيس فارغ.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«خصييه»**: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. **«من التدلدل»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «خصييه». **«ظرف»**: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«عجوز»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فيه»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. **«ثنتا»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. **«حنظل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن خصييه»: في محل نصب حال من «الشيخ» في بيت سابق. وجملة «ثنتا حنظل موجودتان فيه»: في محل رفع صفة لـ «ظرف».

والشاهد فيه قوله: «خصييه» للضرورة الشعرية، والقياس: خصيتيه.

٦٨٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص٤١٠؛ وجمهرة اللغة ص٢٤٧، ٩٩١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٨، ٥٢٥، ٥٢٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤٠٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣ (إلا)، ٢٣٠ (خصا)؛ والمقتضب ٣/ ٤١؛ والمقرب ٢/ ٤٥؛ والمنصف ٢/ ١٣١؛ ونوادر أبي زيد ص١٣٠.

اللغة: الألية: العجيزة. الوطب: سقاء اللبن.

المعنى: يصف الراجز رجلاً عظيم الكفل تتحرّك أليتيه تحرّك سقاء اللبن.

الإعراب: **«ترتجُّ»**: فعل مضارع مرفوع. **«ألياه»**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، =

قال الشارح: ومن شرط المثنى أن تسلم صيغةُ واحده في التثنية، ولا تُغيَّر عمّا كانت عليه في حال الإفراد، وذلك من قِبَل أنّ لفظ الاسم المثنى دالّ على المحذوف، فلو غُيّر بزيادةٍ فيه أو نقصٍ منه، لم يبق دالًّا على ما حُذف، وشيءٌ آخرُ أنّ المثنى في معنى العطف. فكما أنك في حال العطف لا تُغيِّر المعطوف عليه، كذلك في التثنية التي هي في معناه، ولا فرق في ذلك بين المذكّر والمؤنّث. فإن كان في المؤنث علامةُ تأنيث، فإنها تثبت، ولا تُحذف كما حُذفت في الجمع، نحو: «مسلماتٍ» و«صالحاتٍ»، بل تأتي بها، فتقول: «**قائمتان**»، و«**قاعدتان**»، فتُثبت التاء لِما ذكرتُه، ولأنّ التاء علمُ التأنيث. فلو حُذفت، لالتبس بالمذكّر، وليس كذلك الجمعُ في مثل «مُسْلماتٍ» و«قائماتٍ»؛ لأنّ التاء الثانية تُغني عنها في الدلالة.

ولم تُحذف التاء في التثنية إلّا في موضعَيْن شذًّا عن القياس. قالوا: «خُصْيان»، و«أَلْيان» والقياس: خُصْيَتانِ، وأَلْيَتانِ، لأنّ الواحدة خُصْيَةٌ، وأَلْيَةٌ، قالت امرأةٌ من العرب [من الرجز]:

٦٨١ـ لَسْتُ أُبالي أنْ أكونَ مُحْمِقَهْ[1] إذا رأيتُ خُصْيَةً مُعَلَّقَهْ

وربّما قالوا: «خِصْيَةٌ» بالكسر، كأنّهم ثنّوا «خُصْيًا» بغيرِ تاء، جاؤوا في المثنّى على

= والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**ارتجاج**»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «**الوطب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «ترتج»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «ألياه» للضرورة الشعرية، والقياس: أليتاه.

٦٨١ ـ **التخريج**: الرجز لامرأة من العرب في إصلاح المنطق ص١٦٨؛ ولأعرابية في خزانة الأدب ٧/ ٥٢٩، ٥٣٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٥٦٠؛ والمنصف ٢/ ١٣٢.
شرح المفردات: المحمقة التي تلد ولدًا أحمق.
الإعراب: «**لست**»: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم (ليس). «**أبالي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**أن**»: حرف مصدري ناصب. «**أكون**»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محلّ نصب مفعول به لأبالي. «**محمقة**»: خبر «أكون» منصوب بفتحة مقدّرة على التاء المقلوبة هاءً ساكنةً بسبب القافية. «**إذا**»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل: «أبالي». «**رأيت**»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصلٌ مبني في محلّ رفع فاعل. «**خصية**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**معلقة**»: صفة منصوبة بالفتحة، وسكّن لضرورة القافية.
جملة «**لست أبالي**»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**رأيت**»: في محلّ جرّ مضاف إليه.
والشاهد فيه قوله: «خُصية» وعليه يكون مثناها «خصيتان» لا «خصيان»، ولعلهم أسقطوا التاء لكثرة الاستعمال.

(١) في الطبعتين: «مَحْمقة» بفتح الميم، وهذا خطأ. يقال: أحمقت المرأةُ، إذا ولدت ولدًا أحمق.

ما لم يُستعمل، كما جاؤوا بشيء من الجموع على غير واحده، نحوِ: «حاجَةٍ»، و«حَوائِجَ»، و«شَبَهٍ»، و«مَشابِهَ»، و«ذَكرٍ»، و«مَذاكِيرَ». ويجوز أن يكون بنوا «خصيتان»، و«أليتان» على التثنية، كما بنوا «مِذْرَوانِ»، ثمّ أسقطوا التاء حينئذ، لئلّا يصير عَلَمُ التأنيث حَشْوًا من كلّ وجه. وليس كـ«قائمتان»؛ لأنّ التثنية في تقدير الانفصال. قال أبو عمرو: الخُصْيَتان: البَيْضَتان، والخُصْيان: الجِلْدتان اللتان فيهما البيضتان، فأمّا قول الراجز، أنشده سيبويه [من الرجز]:

كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنظَلِ

فشاهد على حذف التاء في التثنية، وذلك على قولِ من لا يفرق، وفيه شذوذان: أحدهما حذف التاء من «خُصْيَةٍ» في التثنية، هذا الشذوذُ من جهة القياس دون الاستعمال، والآخرُ قوله: «ثنتا حنظل»، والقياسُ أن يقول: «حَنظَلَتانِ». والتَّدَلْدُلُ: الاضطراب، وخصّ ظرفَ العجوز، لأنّها لا تستعمل طِيبًا ولا غيرَه ممّا تتصنّع به النساءُ للرجال، وإنّما تذخَر فيه ما تتعانى به من الحنظل ونحوه. فأمّا «ألْيَةٌ»، فلم يُسمَع فيها إلّا الفتح. وفي التثنية: ألْيانِ، وأنشد [من الرجز]:

يرتجّ ألْياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ

والقياس: ألْيَتاه، فحذف التاء لِما ذكرناه، وحذف النون للإضافة. والوَطْبُ: النِّحْيُ، وارتجاجُه: اضطرابُه إذا كان مملوءًا.

وقوله: «إذا لم يكن مثنًّى منقوص» يريد إلّا أن يكون الاسم المثنّى منتقصًا منه في حال الإفراد، نحوِ: «أخٍ» و«أبٍ»، فإنّك تُغيِّره بردّه إلى أصله من ظهورِ ما حُذف منه، نحوِ: «أخَوانِ»، و«أبَوانِ»، فاعرفه.

* * *

[سقوط نون المثنى بالإضافة وألفه بملاقاة ساكن]

قال صاحب الكتاب: **وتسقُط نونُه بالإضافة، كقولك: «غلامَا زيدٍ» و«ثوبي عمرٍو»، وألفُه بمُلاقاةِ ساكنٍ، كقولك: «الْتَقَتْ خلقَتَا البِطانِ»**[1].

* * *

قال الشارح: وتسقط نون التثنية للإضافة، نحوَ: «جاءني غلاما زيد»، و«رأيت

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في تمثال الأمثال ١/ ٢٦٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٨٨؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢١؛ وكتاب الأمثال ص٣٤٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٦٢ (حلق)، ١٣/ ٥٣ (بطن)؛ والمستقصى ١/ ٣٠٦؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٨٦.
والبطان: الحزام الذي يُجعل تحت بطن الدابّة. والتقاء حلقتيه دليل على اضطراب العقد وانحلاله. يُضرب في تفاقم الشرّ.

ثَوْبَيْ عمرو». والأصل: غلامان وثوبَيْن. وذلك أنّ النون عوضٌ من الحركة والتنوين، والتنوينُ لا يثبت مع الإضافة، فكذلك ما هو بدلٌ منه.

فإن قيل: النون عوضٌ من الحركة والتنوين جميعًا على ما قرّرتم، والحركةُ تثبت مع الإضافة، نحوَ قولك: «جاءني غلامُ زيد»، و«رأيت غلامَ زيد»، و«مررت بغلام زيد»، فلِمَ حذفتم النون في الإضافة مع ثبوتِ أحدِ بَدَلَيْها، وهو الحركةُ؟ فالجواب: أنّه لمّا ثَبَتَتِ النون مع الألف واللام في نحو: «الرجلان»، و«الغلامان» مع أنّ أحد بدلَيْها ـ وهو التنوين ـ لا يثبت معهما، حُذفت مع الإضافة، مع أنّ أحد بدلَيْها ـ وهو الحركة ـ لا يُحذف، كأنّ ذلك لضرب من التعادُل والتَّقاصّ.

فإن قيل: فهلّا ثبتتْ مع الإضافة، وحُذفت مع الألف واللام، قيل: المضاف إليه محلّه محلُّ التنوين آخِرًا، ومحلُّ الألف واللام أوّلاً، فكان حذفُ النون مع الإضافة أَوْلى لوجودِ ما يقوم مقامَه، ويحُلّ محلَّه. ووجهٌ ثانٍ، وهو أنّ المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، والنونُ والتنوينُ يفصلان الكلمةَ عمّا بعدها، والألفُ واللام تفصل الكلمةَ أيضًا؛ لأنّهما يمنعان إضافة ما يدخلان عليه كفصلِ النون والتنوين، فكأنّ زيادة النون مع الألف واللام فيه تأكيدٌ لمعناها، ومع الإضافة نقضٌ للغرض بالإضافة. ومع ذلك لو حذفوها مع الألف واللام، ربّما وقعوا في لبسٍ؛ لأنّهم قد يُلْحِقون الواحدَ المنصوبَ ألفَ الإطلاق في القوافي، وفي أواخرِ الآي، نحوِ قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾[1] ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[2]، ونحوِ قول الشاعر [من الوافر]:

أقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا[3]

فلو أسقطوا النون في حالِ دخول الألف واللام، لم يُعلَم: أواحدٌ هو، أم مثنًّى.

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ للنون في التثنية أحوالاً ثلاثةً: حالاً تكون فيه عوضًا من الحركة والتنوين، وحالاً تكون فيه عوضًا من الحركة وحدَها، وحالاً تكون فيه عوضًا من التنوين وحدَه.

أمّا كونُها عوضًا من الحركة والتنوين، ففي كلّ موضع لا يكون الاسمُ المتمكّن فيه مضافًا، ولا معرّفًا بالألف واللام، نحوَ: «رجلان» و«غُلامان». ألا ترى أنّك إذا أفردتَ الواحد على هذا الحدّ، وجدتَ فيه الحركة والتنوين جميعًا، نحوَ: «رجلٌ» و«غلامٌ»، فالنون عوضٌ عمّا يجب في ألفِ «رجلان» التي هي حرف الإعراب بمنزلةِ لامِ «رجل».

فأمّا الحال التي تكون فيها نونُ التثنية عوضًا من الحركة وحدَها، فمع لام

---

(١) الأحزاب: ٦٧.
(٢) الأحزاب: ١٠.
(٣) تقدم بالرقم ٣٦.

التعريف، نحوَ: «الرجلان» و«الغلامان». ألا ترى أنّك لو أفردتَ هذا الاسم، لم تجد فيه إلّا الحركةَ وحدَها، نحوَ قولك: «الرجلُ»، و«الغلامُ».

والحالُ التي تكون فيها النونُ عوضًا من التنوين وحدَه، فهو إذا كان مضافًا، نحوَ: «غلاما زيدٍ»، و«فرسا خالدٍ». ألا تراك تحذفها كما تحذف التنوينَ للإضافة؟ والصحيحُ المذهب الأوّل، وقد تقدّمت الدلالةُ على صحّته.

واعلم أنّه قد تُحذف أيضًا ألفُ التثنية، وذلك إذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة أُخرى، كقولك: «جاءني غلاما ابنك» و«الْتَقَتْ حَلْقَتَا البطانِ»[١]. حُذفت النون للإضافة، والألفُ لسكونها وسكونِ ما بعدها، وهو الباء في «ابنك»، واللام في «البطان»؛ لأنّ الهمزة زائلةٌ في الوصل.

فإن قلت: فأنت قد منعت من حذفها لسكون نون التثنية بعدها، فما بالُك حذفتها ههنا؟ وما الفرقُ بين الموضعين؟ فالجوابُ أنّ الفرق بينهما أنّ نون التثنية لازمةٌ للمثنّى بمنزلةِ حرف من حروف الكلمة، وليس كذلك إذا كان من كلمتَيْن؛ لأنّه ليس بلازمٍ أن يُضاف إلى ما فيه ألفٌ ولامٌ، أو همزةُ وصلٍ. ألا تراك تقول: «هذان غلاما زيد، وصاحبا عمرو»، فكان الساكنُ إذا كان من كلمة أُخرى أمرًا عارضًا، والعارضُ لا اعتدادَ به. ألا تراك لا تُعيد المحذوفَ في «رمتِ المرأةُ» و«لم يقمِ الرجل»، وإن كانت التاء والميم قد تحرّكتا، إذ الحركةُ فيهما ليس أمرًا لازمًا، ولذلك قال: وتُحذف ألفه، يريد ألف المثنّى بمُلاقاةِ ساكنٍ، يعني من كلمتَيْن على ما ذكرنا، فاعرفه.

فصل
[تثنية المقصور]

قال صاحب الكتاب: **ولا يخلو المنقوص**[٢] **من أن تكون ألفُه ثالثةً، أو فوق ذلك. فإن كانت ثالثةً، وعُرف لها أصلٌ في الواو أو الياء، رُدّت إليه في التثنية، كقولك: «قَفَوانِ»، و«عَصَوان»، و«فَتَيان»، وَ«رَحَيان». وإن جُهل أصلُها، نُظر: فإن أُميلت، قُلبتْ ياءً، كقولك: «مَتَيان» و«بَلَيان» في مسمَّيَيْن بـ«مَتى» و«بَلى»، وإلّا قُلبت واوًا، كقولك: «لَدَوان» و«إلَوان» في مسمَّيَين بـ«لدى» و«إلَى».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّك إذا ثنّيتَ المقصور، وهو كلّ اسم وقعتْ في آخِره ألفٌ مفردةٌ، نحوُ: «رَحًى»، و«عَصًا»، فلا يخلو إمّا أن يكون ثُلاثيًّا، أو زائدًا على الثلاثة.

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه منذ قليل.

(٢) يريد «الاسم المقصور».

فإن كان ثلاثيًا، نظرتَ، فإن كانت ألفُه منقلبة عن ياء، رددتَها في التثنية إلى الياء، كقولك في «رَحًى»: «رَحَيانِ»، وفي «فَتًى»: «فَتَيانِ». قال الله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾(١).

فإن قيل: فمن أين علمتم أنّ ألفَ «رحى»، و«فتى» من الياء؟ قيل: لقولهم فيه: «رَحَيْتُ بالرحى» إذا طحنت بها، ولقولهم في جمعِ «فَتًى»: «فِتْيانٌ» و«فِتْيَةٌ»، فظهورُ الياء فيما ذكرنا دليلٌ على أنّها من الياء.

فإن قيل: ففي «رحى» لغتان: يُقال: «رحَيْت بالرحى»، و«رحَوْت» بالياء والواو، فلِمَ قلتم: «رَحَيانِ» لا غيرُ؟ قيل: الحكمُ في التثنية على الغالب الأكثر، والأكثرُ: «رحيت» بالياء. قال الشاعر [من الوافر]:

٦٨٢ـ كَأَنّا غُدْوَةً وَبَنِي أَبِينا ... بِجَنْبِ عُنَيْزَةٍ رَحَيا مُدِيرِ

فإن كانت الألف منقلبةً عن واو، رددتَها في التثنية إلى الواو، نحوَ: «قَفًا»، و«عَصًا»، و«رَجًا» واحدِ أرجاءِ البئر، وإنّما قالوا في «قَفًا»: «قَفَوانِ»، لقولك: «قَفَوْتُ الرجلَ» إذا تبعتَه من خلفه، وفي «عصًا»: «عَصَوانِ»، لقولك: «عَصَوْتُه بالعصا» إذا ضربتَه بالعصا، وتقول في «رَجًا»: «رَجَوانِ». قال الشاعر [من الوافر]:

٦٨٣ـ فَلَا يُرْمَى بِيَ الرَّجَوانِ إنِّي ... أَقَلُّ القَوْمِ مَن يُغْنِي مَكانِي

---

(١) يوسف: ٣٦.

٦٨٢ ـ **التخريج**: البيت للمهلهل بن ربيعة التغلبي في ديوانه ص٤٣؛ وأدب الكاتب ص٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص٦٤٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٣١٢ (رحا)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٣٢١.

شرح المفردات: الغدوة: ما بين الفجر وطلوع الشمس، والغداة كذلك. بنو أبينا: إخوتنا. عنيزة: اسم موضع جرت فيه معركة بين بكر وتغلب. الرحيان: حجرا الطاحون. العدير (هنا): من يدير الحجر الأعلى ليطحن الحب. يشبه معركتهم في صباح هذا اليوم بحجري الطاحون، وهم وإخوتهم الحبوب التي تُطحن.

الإعراب: «**كأنا**»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأنّ». «**غدوة**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بحال محذوفة مقدمة من خبر «كأنّ»: «رحيا». «**وبني**»: الواو: واو المعيّة، «**بني**»: مفعول معه منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**أبينا**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «**بجنب**»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة للرحيان. «**عنيزة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**رحيا**»: خبر (كأن) مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «**مدير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «كأنا رحيا مدير»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رحيا مدير» حيث جاء بالمثنى من «رحيت»، ولم يأتِ بها من «رحوت».

٦٨٣ ـ **التخريج**: البيت لعبد الرحمن بن الحكم في الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ص٣٦٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٢٥٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٣١٠ (رجا).

فإن قيل: ولِمَ قُلبت الألف إلى الواو والياءِ؟ وهلّا حُذفت لالتقاء الساكنين على حدّ الحذف في «إقامةٍ»، و«إصابة»؟ فالجواب أنّه إنما وجب تحريكُها لالتقاء الساكنين، ولم تُحذف؛ لأنّا لمّا أدخلنا الألفَ للتثنية، اجتمعت مع الألف التي هي لامُ الكلمة، ولم يمكن حذفُ إحداهما خوفًا من لبسٍ، فلمّا بطل حذفُ إحداهما لِما ذكرناه، وجب التحريكُ، ولم يمكن تحريكُ الألف؛ لأنّها مدةٌ لا تكون إلّا ساكنةً. وقد عُلم أنّ الاسم إذا كان على ثلاثةِ أحرف، والثالثُ ألفٌ، أنّ الألف منقلبةٌ عن ياء أو واو، فرُدّت في التثنية إلى ما هي منقلبةٌ عنه. وكان ذلك أولى من اجتلابِ حرف أجنبيّ، ألا ترى أنك لو ثنّيت مثلَ «رَحًى»، و«عَصًا»، و«حُبْلَى»، فكان يلزم، إذا أضفتَ، حذفُ النون، قلتَ: «عصَا زيد»، و«رحَا عمرو»، و«حُبْلَىٰ القوم»، فيلتبس الواحدُ بالتثنية، ولا يُعلمَ أواحدًا تريد أم اثنين.

فإن جُهل أمرُها، نظرتَ، فإن كان سُمع فيها الإمالة، قُلبت في التثنية ياءً.

فعلى هذا، لو سمّيتَ بـ«بَلى» و«مَتى»، ثمّ ثنّيتهما، فإنّك تقلب ألفهما ياءً في التثنية؛ لأنّه قد سُمع فيهما الإمالةُ، أمّا «بلى» فإنها، وإن كانت حرفًا، فإنّها على أبنيةِ الأسماء من ذواتِ الثلاثة، وتَكْفِي في الجواب، فصارت كأنّها دلّت دلالةَ الأسماء، فأُميلت لذلك. وأمّا «متى» فأُميلت لقوّة الاسميّة، فعلى هذا تقول: «مَتَيانِ»، و«بَلَيانِ»، في تثنيةِ مَن اسمُه «مَتَى» و«بَلَى».

ولو سمّيتَ بـ«إلَى» و«لَدَى» و«إذا»، قلبتَ ألفَهنّ واوًا؛ لأنّ أمرها مجهولٌ، ولم يُسمع فيهنّ الإمالةُ. وليس شيءٌ من الأسماء أصلُه الياء، ونمتنع منه الإمالةُ. هذا أصلٌ مستمرٌّ عند البصريين لا يختلفون فيه. وذهب الكوفيون إلى أنّ ما كان من الثلاثيّ مفتوحَ الأوّل كان على العِبْرة التي ذكرناها، وما كان مكسورَ الأوّل أو مضمومَهُ، قلبوه إلى الياء،

= **اللغة والمعنى**: الرجوان: جانبا البئر، ويقال: رُمي به الرجوان، أي: طرح في المهلك. يشير إلى أنه كريم فاعل في قومه، وقلّة من قومه تستطيع القيام بما يقوم به، لذلك فلا يطرح في المهالك.

الإعراب: «فلا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية. «يرمى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر. «بي»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يرمى». «الرجوان»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى. «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». «أقل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محلّ رفع خبر المبتدأ. «يغني»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «مكاني»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

جملة «لا يرمى»: بحسب الفاء. وجملة «إني أقلّ...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقلّ القوم من...»: في محل رفع خبر «إني». وجملة «يغني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الرجوان» تثنية للرجا وهو ناحية البئر.

وإن كان من الواو، وكتبوه بالياء، نحو: «الضُّحَى»، و«الرُّشَى»، و«الحُبَى». والحقُّ مع البصريين للقياس والسَّماع، أمّا القياس فقد ذُكر، وأمّا السماع فما حكاه أبو الخطّاب أنه سمع في تثنيةِ «كِبًا»، وهو العُود الذي يُتبخّر به: «كِبَوانِ»، وحكى الكسائيّ منهم أنه سمع في «حِمًى» «حِمَوانِ»، وفي «رِضًا» «رِضَوانِ»، وهذا نصٌّ في محلّ النّزاع، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وإن كانت فوق الثالثة، لم تُقلَبْ إلّا ياءً، كقولهم: «أغشَيان»، و«ملهَيان»، و«حُبْلَيان»، و«حُبارَيان»[1]، وأمّا «مِذْرَوان»[2]؛ فلأنّ التثنية فيه لازمةٌ كالتأنيث في «شَقاوة»[3].**

* * *

قال الشارح: فإن كان المقصور فوق الثلاثة، قُلبت ألفه في التثنية ياءً على كلّ حال، وذلك من قِبَل أنّ المقصور إذا زاد على الثلاثة، لم تكن ألفه منقلبةً إلّا عن ياء، أو مشبَّهةً بالمنقلب عنها، سواءً كان أصلُها الياءَ، أو لا أصلَ لها. فمثالُ الأوّل «أغشَى»، و«ملْهَى»، ونحوُهما من قولك: «مَغزًى» و«مُعطًى»، فهذه الألفاظُ أصلها الواو؛ لأنّ «أغشَى» من عَشَا يَعْشُو من قوله [من الطويل]:

مَتَى تَأتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ[4]

و«ملْهًى» من اللَّهو، و«مَغزًى» من الغَزو، و«مُعْطًى» من «عَطَا يَعْطُو». وإنّما لمّا وقعت الواو رابعةً، قُلبت ياءً. وهذه قاعدةٌ من قواعد التصريف أنّ الواو إذا وقعت رابعةً طرفًا؛ فإنّها تُقلَب ياءً، نحوَ: «أدْعَيْتُ»، و«أغزَيْتُ». فعلوا ذلك حملاً له على المضارع في «يُغزِي» و«يُدْعَى». فأصلُ هذا القلب في الفعل، والاسمُ محمولٌ عليه، فالأصلُ في «أغشَى»: «أعشَوُ»، وفي «ملْهًى»: «ملْهَوٌ»، وفي «مَغزًى»: «مَغْزَوٌ»، وفي «مُدْعًى»: «مُدْعَوٌ»، فحُوّل إلى «أغشَيٌ» و«مُلْهَيٌ»، و«مَغزَيٌ» و«مُدْعَيٌ»، ثمّ صارت ألفًا لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها. فهذه الألفُ منقلبةٌ عن ياء، والياءُ بدلٌ من الواو.

وأمّا المنقلبة عن الياء أصلاً، فنحوُ: «المَرْمَى»، و«المَجْرَى». تقول: «مَرْمَيانِ»، و«مَجْرَيانِ»، وهو من «رَمَيْتُ» و«جَرَيْتُ». وأمّا المشبَّه بالمنقلب، فنحوُ ألف «حُبْلَى»، و«حُبارَى»، و«أرْطًى»، و«قَبَعْثَرَى»، فالألفُ في «حُبْلَى» للتأنيث، وليست منقلبة عن شيء، لكنّها في حكم المنقلب عن الياء، إذ الواو لا تقع طرفًا رابعةً، ولذلك تُكتَب ياءً،

---

(١) الحباريان: مثنى الحبارى؛ طائر يقع على الذكر والأنثى. (لسان العرب ٤/ ١٦٠ (حبر)).
(٢) المذروان: مثنى المذرى، وهو طرف الألية. (لسان العرب ١٤/ ٢٨٥ (ذرا)).
(٣) الشقاوة: ضدّ السعادة. (لسان العرب ١٤/ ٤٣٨ (شقا)).
(٤) تقدم بالرقم ٢٨٧.

وتسوغ فيها الإمالةُ. ولو صُرِفت لكان بالياء، نحوَ: «حَبَلَيتُ»، و«حَبْرَيْتُ». والألفُ في «أرْطًى» للإلحاق بـ«جَعْفَرٍ»، وألفُ «قبعثرى» زائدةٌ لتكثير الكلمة. وحكمُها في شَبَه المنقلبة عن الياء حكمُ ألف التأنيث، لذلك قُلبت في التثنية ياءً، فقلتَ: «حُبْلَيانِ»، و«أرْطَيانِ»، و«قَبَعْثَريانِ». هذا مذهب البصريين فيما جاوز الثلاثة من المقصور، قلّتْ حروفُه أو كثُرت، وأمّا الكوفيون[1] فيحكون عن العرب أنه إذا تَعدَّى المقصورُ الأربعةَ، وكثُرت حروفُه، حذفوا ألفَه في التثنية. ولم يفرق أصحابُنا بين القليل والكثير.

فأمّا «مِذْرَوانِ» وهما أطرافُ الألْيَتَيْن، وهما أيضًا الموضعان اللذان يقع فيهما الوَتْرُ من القوس. قال عَنْتَرَةُ [من الوافر]:

أحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْها ... لِتَقْتُلَنِي فَهَا أنا ذَا عُمَارَا[2]

فقد كان ينبغي أن يُقال: «مِذْرَيَيْها» بالياء على قياسِ تثنية المقصور الزائد على الثلاثة من نحوِ «مَلْهًى»، و«مَغْزًى»، غيرَ أنّ التثنية على ضربَيْن:

أحدُهما: أن يلحق الاسمَ فيها حرفُ التثنية، ويكون في تقدير الانفصال.

والآخرُ: أن تُصاغ على التثنية، ولا يُقدَّر فيها انفصالُ الواحد كما قُدِّر في الوجه الأوّل، ولكن بُني على التثنية، فالأوّلُ كقولك: «رجلٌ ورجلان»، و«عَصًا وعَصَوانِ»، وجميعُ ما تقدّم. والثاني كقولهم: «مِذْرَوان»، و«عقلتُه بثِنايَيْن»[3]. فهذا بُني على التثنية، كما بُني نحوُ: «الشَّقاوَة»، و«العَظايَة»، و«الإداوَة» على التأنيث من غير تقديرِ دخول التاء على المذكّر. فلولا ذلك، لانقلبت الواو والياء همزةً، كما تنقلب في «رِدَاءَيْن»، فلا مفردَ لكلّ واحد من «مذروَيْن»، و«ثنايَيْن»، كما أنّه لا مذكّرَ لـ«للإداوة» و«الشقاوة» ونحوهما، فاعرفه.

فصل
[تثنية الممدود]

قال صاحب الكتاب: **وما آخِرُه همزةٌ لا تخلو همزتُه من أن تسبِقها ألفٌ، أو لا.**

---

(١) انظر المسألة العاشرة بعد المئة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص٧٥٤ ـ ٧٥٨.

(٢) تقدم بالرقم ٢٧٥.

(٣) في لسان العرب ١٤/ ١٢١ (ثني): «... وأمّا الثناء، ممدود، فعقال البعير ونحو ذلك من حبل مَثْنِي، وكل واحد من ثُنْيَيْه فهو ثِناءٌ لو أُفرد؛ قال ابن بري: إنما لم يفرد له واحد؛ لأنه حبل واحد تُشدّ بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأخرى، فهما كالواحد. وعقلت البعير بِثِنايَيْن، غير مهموز، لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفي حبل، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مُثَنًّى لا يفرد واحده، فيقال: ثِناء، فتركت الياء على الأصل، كما قالوا في مِذْرَوَيْن؛ لأن أصل الهمزة في ثِناءٍ لو أُفرد ياءٌ، لأنه من ثَنَيت، ولو أُفرد واحده لقيل: ثناءان، كما تقول كساءان ورداءان».

فالّتي سبقتْها ألفٌ على أربعةِ أضرب: أصليّةٌ كـ«قُرَّاءٍ»، و«وُضّاءٍ»، ومنقلبةٌ عن حرفِ أصلٍ كـ«رداء» و«كِساءٍ»، وزائدةٌ في حُكْم الأصلية كـ«عِلْباءٍ»[1] و«حِرْباءٍ»[2]، ومنقلبةٌ عن ألفِ تأنيث كـ«حَمْراءَ» و«صَحْراءَ». فهذه الأخيرةُ تُقلَب واوًا، لا غيرُ، كقولك: «حَمْراوانِ» و«صَحْراوان». والبابُ في البَواقِي أن لا يُقلَبْنَ، وقد أُجيزَ القلبُ أيضًا. والتي لا ألفَ قبلها، فبابُها التصحيحُ كـ«رَشَأ»[3]، «وجِدَأ»[4].

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما آخِرُه همزةٌ من الأسماء على ضربَين: ممدودٌ وغيرُ ممدود. فالممدودُ كلّ اسم وقعت في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ، نحوُ: «كِساءٍ»، و«رِداءٍ» ونحوِهما من نحو «سِقاءٍ» و«غطاء»، و«شَقاءٍ». وغيرُ الممدود كلُّ اسم كان في آخِره همزةٌ لا ألفَ قبلها، نحوُ: «خَطَأ»، وَ«رَشَأ»، ونحوِهما من نحو «جِدَأ» و«قارِئ» و«مُنْشِيءٍ»، فالمهموزُ أعمُّ من الممدود، إذ كلُّ ممدود مهموزٌ؛ لأنّ في آخره همزةً، وليس كلُّ مهموز ممدودًا.

والهمزة في آخر الممدود على أربعة أضرب: تكون أصلاً، وبدلاً من أصل، وزائدةً في حكم الأصل، وزائدةً للتأنيث. فالأصلُ نحو: «قُرّاءٍ» و«وُضّاءٍ». والذي يدلّ على أنّها أصلٌ ثبوتُها في تصرّفها من الفعل، نحوُ: «قَرَأْتُ»، و«تَوَضّأْتُ»، فتجدُها ثابتةً في تصاريف الفعل.

وأمّا كونها بدلاً من أصل، فنحوُ: «كِساءٍ»، و«رِداءٍ»، فهذه الهمزة ليست أصلاً ولا زائدةً، وإنّما هي بدلٌ من حرف أصليّ، كقولك: «فلانٌ حسنُ الكِسْوَةِ والرِّدْيَةِ». فالواو في «الكسوة» والياء في «الردية» هي الهمزةُ في «كساء» و«رداء» مقلوبة عنهما.

وأمّا كونُها زائدة للإلحاق، فنحوُ: «عِلْباءٍ»، و«حِرْباءٍ» الهمزة فيه للإلحاق بـ«سِرْداحٍ» و«جِمْلاقٍ». والحقُّ من أمرها أنّها بدلٌ من ياء مزيدة للإلحاق كأنّ الأصل «عِلْبايٌ»، و«حِرْبايٌ»، ثمّ وقعت الياء طرفًا بعد الألف زائدةً، فقُلبت ألفًا، ثمّ قُلبت الألف همزةً، ومثلُه العمل في «كساء» و«رداء».

والذي يدلّ أنّ الأصل ما ذكرنا من أمرِ هذه الهمزة أنّهم لمّا أنّثوا هذا الضربَ،

---

(١) العلباء: عصب في العنق. (لسان العرب ١/ ٦٢٧ (علب)).

(٢) الحِرباء: مسمار الدرع، والظهر، ودويبّة. (لسان العرب ١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧ (حرب)).

(٣) الرشأ: الظبي إذا قوي وتحرّك ومشى مع أمه، وشجرة تسمو فوق القامة ورقها كورق الخِزوع ولا ثمرة لها. (لسان العرب ١/ ٨٦ (رشأ)).

(٤) الجدأ: جمع جِدأة، وهي الفأس ذات الرأسين، وقيل: الفأس العظيمة. (لسان العرب ١/ ٥٤ (حدأ)).

أظهروا الحرف المنقلب، وذلك نحوُ: «دِرْحايَةٍ»[١]، و«دِعْكايَةٍ»[٢]. وإنّما قال: إنّها في حكم الأصل؛ لأنها للإلحاق، فالهمزةُ بإزاءِ الحاء في «سِرْداح»[٣]، والقاف في «حِمْلاق»[٤].

وأمّا كونها زائدة للتأنيث، فنحوُ: «حَمْراءَ» و«صَحْراءَ»، فالهمزة فيهما زائدةٌ للتأنيث. والحقّ فيها أنها بدلٌ من ألف التأنيث في «حُبْلَى» و«سَكْرَى». وإنّما قُلبت همزةً لاجتماعها مع ألف المدّ قبلها، وسيوضَح أمرُها في موضعه من هذا الكتاب.

فإذا ثنيت الممدودَ، فإن كانت همزتُه للتأنيث، نحوِ: «حمراء» و«صحراء»، قلبتَها واوًا أبدًا، نحوَ قولك: «هٰاتانِ حَمْراوانِ وصَحْراوانِ»، و«رأيت حمراوَيْنِ وصحراوَيْنِ»، و«مررت بحمراوَيْن وبصحراوَيْن». وإنّما قلبوها هنا، ولم يُقِرّوها على لفظها، حملاً لها على الجمع المؤنّث السالم والنسبِ من نحوِ: «صَحْراوات»، و«خُنْفساوات»، و«صَحْراويّ»، و«حَمْراويّ»، لاجتماعهنّ في سلامة الواحد وزيادة الزائدَيْن في الآخِر منهنّ للمعنى.

وإنّما قُلبت في النسب، لئلا يصير علمُ التأنيث حَشْوًا، مع أنك لو نسبتَ إليه مؤنّثًا، لاجتمع في الكلمة علامتا تأنيث، نحوٌ: «حَمْرائيّة» و«صَحْرائيّة». وذلك لا يجوز. وأبدلوا منها في الجمع واوًا، لئلا يجمعوا في اسم بين علامتَيْ تأنيث.

فإن قيل: ولِمَ كان البدلُ واوًا، ولم يكن ياءً؟ فالجواب أنّ الذي دعاهم إلى القلب في «صحراوات» و«صحراوِيّ» الفِرارُ من علامتَيْ تأنيث، وكانت الياءُ ممّا يؤنَّث بها في مثلِ «اذْهَبِي»، و«انْطَلِقِي»، فعدلوا عنها إلى الواو؛ لأنّها لا تكون للتأنيث، وقيل: اختاروا الواو للفرق بينها وبين المقصورة.

فإن كانت همزته زائدة للإلحاق، نحوَ: «عِلْباءٍ» و«حِرْباءٍ»، ففيه وجهان:

أجودُهما: إقرار الهمزة بحالها، نحوُ: «علباءانِ» و«حرباءانِ»؛ لأنّ الهمزة فيه ليست للتأنيث.

والثاني: أن تُبدِلها واوًا كما فعلت بهمزة التأنيث، فتقول: «عِلْباوان»، و«حِرْباوان»؛ لأنّها وإن لم تكن للتأنيث، لكنها شابهتْ «حَمْراءَ» وبابَها بالزيادة، فحُملت عليها. وهذا شَبَهٌ لفظيٌّ؛ لأنّا لا نشُكّ أنّ «حمراء» وبابها لم تُقلَب لكونها زائدة.

وإن كان مثنًّى، نحوِ: «كِساء»، و«رِداء»، فالوجه والباب إقرارُ الهمزة، نحوُ

---

(١) رجل دِرْحاية: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخِلْقة. (لسان العرب ٢/ ٤٣٤ (درح)).

(٢) الدعكاية: الكثير اللحم، وقيل: القصير. (لسان العرب ١٠/ ٤٢٤ (دعك)).

(٣) السرداح: الناقة الطويلة، وقيل الكثيرة اللحم، وهو أيضًا جماعة الطَّلْح، والأرض الليّنة المستوية. (لسان العرب ٢/ ٤٨٢ (سردح)).

(٤) الحِمْلاق: ما غطّت الجفون من بياض المُقلة، وما لزق بالعين من موضع الكحل من باطن، وقيل: الحملاق باطن الجفن الأحمر الذي إذا قُلب للكَحْل بدت حُمرته. (لسان العرب ١٠/ ٧٩ (حملق)).

قولك: «كساءانِ»، و«رداءانِ»، و«رأيت كِساءَين ورداءَين»، و«مررت بكساءَين ورداءَين».
ويجوز قلبُها واوًا، فتقول: «جاءني كساوانِ ورداوان»، و«رأيت كساوَين ورداوَين» حملاً لها على همزة «عِلْباء» و«حِرْباء»، من حيث كانت الهمزة في «كساء» و«رداء» بدلاً من حرفٍ ليس للتأنيث. ثمّ إنّهم تَجاوزوا هذا إلى أن قالوا: «قُرّاوان» و«وُضّاوان»، فشبّهوا همزةَ «قُرّاءٍ» و«وُضّاءٍ» بهمزةِ «كِساء» و«رِداء»، من حيث كانت لامًا غيرَ زائدة، كما أنّ همزةَ «كساء» و«رداء» غيرُ زائدة.

فإذًا القلبُ في «حمراوان» هو الأصل، قال أبو عمرو: وكلُّ العرب تقول: «حمراوان». وربّما قالوا: «حمراءان»، فلم يقلبوها تشبيهًا بهمزة «علباء» من حيث هما زائدان. حكى ذلك محمّد بن يزيد عن أبي عثمان. والقلبُ في «علباء» أقوى منه في «كساء». والقلبُ في «كساء» أقوى منه في «قُرّاء» و«وُضّاء».

والداعي لهم إلى هذه الإلحاقات والحملِ حاجتُهم إلى التوسّع في اللغة. وحكى الكسائيّ عن العرب: «كسايان»، و«ردايان» بالياء، فصار فيه ثلاثُ لغات. وأجاز ذلك أجمعَ في باب «حمراء» فقال: «حمراوان» بالواو، و«حمراءان» بالهمزة، و«حمرايان» بالياء. وأجاز الكوفيون[1] فيما طال من الممدود حذفَ الحرفَيْن الآخِرَيْن، فقالوا: «قاصِعان»، و«نافِقان» في «قاصِعاءَ»[2]، و«نافِقاءَ»[3].

فإن ثنّيت نحوَ «رَشَأ» و«فَرَأ» ونحوَهما ممّا هو مهموز غيرُ ممدود فليس إلّا وجهٌ واحدٌ، وهو إقرارُ الهمزة نحوُ «رشأان»، و«فرأان» لأنّ الهمزة فيه أصليّةٌ لم يوجَد فيها ما وُجد في الممدود، فاعرفه.

فصل
[تثنية المحذوف لامه]

قال صاحب الكتاب: **والمحذوف العَجُزِ يُرَدّ إلى الأصل، ولا يُردّ، فيقال: «أخَوان»، و«أبَوان»، و«يَدان»، و«دَمان». وقد جاء: «يَدَيان»، و«دَمَيان»**. قال [من الكامل]:

٦٨٤ـ يَدَيانِ بَيضاوانِ عند مُحَلِّمٍ [قَدْ تَمْنَعانِك أنْ تُضامَ وتُضهَدا]

---

(١) انظر المسألة العاشرة بعد المئة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص٧٥٤ ـ ٧٥٨.

(٢) القاصِعاء: حجر اليربوع، وقيل: فم جحره. (لسان العرب ٨/ ٢٧٥ (قصع)).

(٣) النافقاء: جُحر الضّبّ واليربوع، وقيل: موضع يرقّقه اليربوع من جحره. (لسان العرب ١٠/ ٣٥٨ (نفق)).

٦٨٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٦، ٤٨٥؛ وشرح شواهد الشافية ص١١٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ والمقرب ٢/ ٤٢؛ والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٨.

وقـــال [من الوافر]:

٦٨٥ ـ فَلَوْ أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا ‌‌‌ جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المحذوفَ العجز، وهو الساقطُ اللام، على ضربَيْن: ضربٌ

= **اللغة**: له يد بيضاء: أي حاذق أو كريم. تُضام: تُذلّ وتُظلَم. تضهد: تُقهر وتذلّ.

المعنى: العمل الخيّر عند إنسان عاقل يمنعه من أن يكون ذليلاً.

الإعراب: «**يديان**»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنّى. «**بيضاوان**»: نعت «يديان» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى. «**عند**»: ظرف مكان متعلّق بخبر المبتدأ، وهو مضاف. «**محلّم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**قد**»: حرف تكثير. «**تمنعانك**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**أن**»: حرف نصب ومصدري. «**تضام**»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل جر بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تمنعانك»؛ أو في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل «منع». «**وتضهدا**»: الواو: حرف عطف، و«تضهدا»: معطوف على «تضام»، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» والفعل«تضهد» معطوف على سابقه.

وجملة «يديان بيضاوان»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قد تمنعانك»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه أنّه ثنّى «اليد» على «يديان»، فردّ لامه شذوذًا، وقال ابن يعيش في شرحه: إنّه تثنية «يدَى» بالقصر، فلمّا ثُنّي قُلبت ألفه ياءً كـ «فَتَيان» في مثنّى «فتى»، لأن أصلها الياء، والتثنية من جملة ما يردّ الشيء إلى أصله.

٦٨٥ ـ **التخريج**: البيت للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ص٢٨٣؛ والأزهية ص١٤١؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٩٢؛ ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ص٢٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد الشافية ص١١٢؛ وللمثقب أو لعلي بن بدال في خزانة الأدب ٧/ ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٦٨٦، ١٣٠٧؛ ورصف المباني ص٢٤٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٨١؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١ (أخا)، ٢٦٨ (دمي)؛ والمقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨.

المعنى: كانت العرب تعتقد أن دماء العدوّين لا تمتزج بل تسيل في اتجاهين حتى لو ذبحا على حجر واحد، والشاعر هنا يشير إلى هذا الاعتقاد، فيقول: لو أننا ذبحنا على حجر لسار دمي بعيدًا عن دمك مخبرًا عن عدواتنا.

الإعراب: «**فلو**»: الفاء استئنافية، و«لو»: حرف شرط غير جازم. «**أنّا**»: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسمها. «**على حجر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ذبحنا». «**ذبحنا**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل. «**جرى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «**الدميان**»: فاعل «جرى» مرفوع بالألف لأنه مثنى. «**بالخبر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جرى». «**اليقين**»: صفة مجرورة بالكسرة. والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». =

يُرَدّ إليه الحرف الساقط في التثنية، وضربٌ لا يردّ إليه. فمتى كانت اللام الساقطة ترجع في الإضافة، فإنّها تردّ إليه في التثنية. لا يكون إلّا كذلك، وإذا لم يرجع الحرفُ الساقطُ في الإضافة، لم يرجع في التثنية، فمثالُ الأوّل: «أخٌ» و«أبٌ»، تقول في تثنيتها: «هذان أخَوان وأبَوان»، و«رأيت أخوَين وأبوَين»، و«مررت بأخوَين وأبوَين»؛ لأنك تقول في الإضافة: «هذا أبوك وأخوك»، و«رأيت أباك وأخاك»، و«مررت بأبيك وأخيك»، فترى اللامَ قد رجعت في الإضافة، فكذلك رددتّها في التثنية. وذلك لأنّا رأينا التثنية قد تَرُدّ الذاهبَ الذي لا يعود في الإضافة، كقولك في «يَد»: «يَدَيانِ»، وفي «دَم»: «دَمَيانِ»، وأنت تقول في الإضافة: «يَدُك» و«دمُك»، لا تردّ الذاهب. فلمّا قويت التثنيةُ على ردّ ما لم تردّه الإضافةُ، صارت أقوى من الإضافة في باب الردّ، فإذا ردّت الإضافةُ الحرفَ الذاهب، كانت التثنية أولى بذلك وأجدر.

ومثالُ الثاني «يَدٌ» و«دمٌ»، فإنّك تقول في التثنية: «يَدانِ» و«دَمانِ»، فلا تردّ الذاهب؛ لأنّك لا تردّه في الإضافة، فأمّا قول الشاعر [من الكامل]:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ ... قد تَمْنَعانِكَ أنْ تُضامَ وتُضْهَدا

ويُروى: مُحَرِّقٍ. والشاهد فيه قوله: «يَدَيان» بردّ الساقط. ومثلُه قول الآخر [من الوافر]:

فلو أنّا على حجر... إلخ

وحمله أصحابُنا على القلّة والشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة. والذي أراه أنّ بعض العرب يقول في «اليَد»: «يَدَى» في الأحوال كلّها، يجعله مقصورًا كـ«رَحًى» و«فَتًى». من ذلك قولُ الراجز:

٦٨٦ـ يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا ... إلّا ذِراعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليَدا

= جملة «لو ثبت...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ثبت» المحذوفة: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «ذبحنا»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «جرى الدميان»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «دميان» في تثنية «دم». وقد اختلف اللغويون في «دم»: أهو من الواويّ أم من اليائيّ؟ فإذا كان واويًّا، كما ذهب الجوهريّ في معجمه «الصحاح»، فتثنيته على «دميان» شاذّة.

٦٨٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣٠٧؛ والجنى الداني ص٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٧٧، ٤٩٨؛ والدرر ١/ ١١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٨٠٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢١ (يدي)؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩.

اللغة: سارٍ: اسم فاعل من «سرى في الليل». توسّدَ: اتّخذ وسادة. العَنْسُ: الناقة الشديد.

المعنى: أكثرُ من يسير في الليل لا يتوسّدُ للاستراحة إلا ذراع ناقته المعقولة، أو كَفَّ يده.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «سارٍ»: اسم مجرور لفظًا بالكسرة=

وتثنيتُها على هذه اللغة: «يَدَيانِ» مثلُ «رَحَيانِ»، وكذلك «دَمٌ»، يقال منقوصًا ومقصورًا. وعليه قولُ الشاعر [من الطويل]:

٦٨٧ـ فلَسْنا على الأعقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ولكِنْ على أقدامِنا يَقْطُرُ الدَّمَا

فلذلك قال: «جَرَى الدَّمَيان»، كما تقول: «فَتَيان» و«رَحَيان». ومُخَلِّمٌ: ملكٌ من ملوك اليَمَن، وقوله: «جَرَى الدَّمَيان بالخبر اليقين» يصف ما بينهما من العَداوة والبَغضاء،

= المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «بات»: فعل ماض تام مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو. «ما»: نافية. «توسّدا»: مثل «بات»، والألف: للإطلاق. «إلا»: حرف حصر. «ذراعَ»: مفعول به. «العنسِ»: مضاف إليه مجرور. «أو»: حرف عطف. «كفَّ»: معطوف على «ذراع» منصوب مثله. «اليدا»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر.

جملة «سارٍ» مع خبره المحذوف: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بات»: صفة لـ«سارٍ» محلها الجر على اللفظ، والرفع على المحل. وجملة «ما توسّدَ»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: أن السيرافي استدل به على أن «يَدا» أصله «فَعَل» بتحريك العين مثل «رَحَا» فجعله مقصورًا كـ(فَتى).

٦٨٧ ـ **التخريج**: البيت للحصين بن الحمام المريّ في جمهرة اللغة ص١٣٠٦؛ وديوان المعاني ١/ ١١٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٩٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٦٨ (دمي)؛ وله أو لخالد بن الأعلم في خزانة الأدب ٧/ ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٩؛ وشرح شواهد الشافية ص١١٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣١١ (برغز)؛ والمنصف ٢/ ١٤٨.

اللغة: الأعقاب: جمع عَقِب، وهو مؤخر القَدَم. الكلوم: جمع كَلْم، وهو الجرح.

المعنى: نَتَوَجَّهُ نحو الأعداء في الحرب، ولا نُعْرِضُ عنهم، فإذا جُرِحنا كانت الجراحات في مقدمنا لا في مؤخرنا، وسالت الدماء على أقدامنا لا على أعقابنا.

الإعراب: «فَلَسنا»: الفاء: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، «لسنا»: فعل ماض ناقص مبني على السكون، و«نا»: اسم «ليس» محله الرفع. «على الأعقاب»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تدمى». «تدمى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «كلومُنا»: فاعل مرفوع، و«نا»: مضاف إليه في محلّ جرّ. «ولكن»: الواو: استئنافية، «لكن»: حرف استدراك. «على أقدامنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقطر»، و«نا»: مضاف إليه محله الجر. «يقْطر»: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره: هو، يعود على «السيف» المفهوم من السياق. و«الدما»: على ذلك: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، ورأى آخرون أن «الدما» فاعل لـ«تقطر»، وهو ما ذهب إليه المبرّد كما سنرى في الحديث عن موطن الشاهد في هذا البيت.

جملة «لسنا على الأعقاب تدمى كلومنا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «يقطر الدماء على أقدامنا». وأما جملة «تدمى كلومنا»: فهي خبر «ليس» محلها النصب.

والشاهد فيه: أن المبرد استدلَّ بالبيت على أنَّ أصل «الدم» «فَعَل» بتحريك العين، ولامه ياء محذوفة بدليل أنَّ الشاعر لما اضطر أخرجه على أصله، وجاء به على الوضع الأول، فقوله: الدَّما بفتح الدال فاعل «يقطر»، والضمة مقدرة على الألف، لأنها لام اسم مقصور.

حتّى إنّهما لو ذُبحا على حجر واحد، لَمَا امتزج دِماؤهما. والبيت لِمِرْداس بن عمرو وقيل للأَخْطَل، وقبله:

لَعَمْرُكَ إِنَّني وأَبَا رَباحٍ ... على طُولِ التَّجاوُرِ بَعْدَ حِينِ
لأُبْغِضُهُ ويُبْغِضُني وأَيْضًا ... يَرانِي دُونَهُ وأَراهُ دُونِي

وأمّا «هَنٌ»، فمن قال فيه: «هنك»، ولم يردّ الذاهبَ في الإضافة؛ قال في تثنيته: «هَنانِ»، و«هَنَيْن» ومن قال: «هذا هَنُوك»، و«رأيت هَناك»، و«مررت بهَنِيك»، قال في التثنية: «هَنَوان وهَنَوَيْن»، فردّ الساقطَ، فاعرفه.

فصل

[تثنية الجمع]

قال صاحب الكتاب: **وقد يثنّى الجمعُ على تأويلِ الجَماعتَين والفِرقتين. أنشد أبو زيد [من الطويل]:**

٦٨٨ـ لنا إِبِلانِ فيهما ما عَلِمْتُمُ ... [فعَنْ أَيِّها ما شِئْتُمُ فتَنَكَّبُوا]

---

٦٨٨ ـ **التخريج**: البيت لشعبة بن قمير في شرح شواهد الإيضاح ص٥٦١؛ ولعوف بن عطية في الأصمعيات ص١٦٧ (مع اختلاف في الرواية)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٦٤، ٥٨٠؛ ولسان العرب ١/ ٧٧٠ (نكب).

اللغة: فيهما ما علمتم، أي: فيهما ما تعرفون من قرى الأضياف، وتحمُّل الغرامات والديات. والتنكُّب: التجنُّب، وتنكّب القوسَ: ألقاها على منكبيه.

المعنى: لنا قطيعان من الإبل فيهما ما علمتم من قرى الأضياف وتحمل الغرامات، فخذوا من أيِّهما ما شئتم وأردتم، فإنها مباحة غير ممنوعة. ولا يبعد أنه يريد: فتجنبوا عن أيِّهما ما دام لكم مشيئة، فإنّها محفوظة بنا، وفي هذا الوجه يكون البيت مشتملاً على السماحة والحماسة، والقصد إلى وصف أرباب هذه الإبل بالعزة والقوة، وأنّ أحدًا لا يستطيع التعرض لإبلهم.

الإعراب: «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**إبلان**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالألف لأنه مثنى. «فيهما»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**علمتم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تم»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**فعن**»: الفاء: استئنافية، و«عن»: حرف جر. «**أيها**»: اسم مجرور بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تنكبوا». «**ما**»: زائدة. «**شِئتُم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تم»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**فتنكبوا**»: الفاء: زائدة، و«تنكبوا»: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة.

وجملة «**لنا إبلان**»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فيهما ما علمتم»: صفة لـ «إبلان» محلها الرفع. وجملة «علمتم»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنكبوا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وفي الحديث: «مَثَلُ المُنافِق كالشاة العائرة بين الغَنَمَيْن»[1]. وأنشد أبو عُبَيْدٍ [من البسيط]:

٦٨٩ـ لأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبادًا ولم يَجِدوا عند التَّفَرُّقِ في الهَيْجا جِمالَيْنِ

وقالوا: «لِقاحان سَوْداوان»، وقال أبو النَّجْم [من الرجز]:

٦٩٠ـ [تَبَقَّلَتْ في أَوَّلِ التَّبَقُّلِ] بَيْنَ رِماحَيْ مالِكٍ ونَهْشَلِ

* * *

= **والشاهد فيه** أنّه يجوز تثنية اسم الجمع على تأويل: فرقتين وجماعتين، فقد قال: «إبلان» تثنية لاسم الجمع «إبل».

(١) الحديث في صحيح مسلم، منافقين ١٦؛ وسنن النسائي، إيمان ٣١؛ ومسند أحمد بن حنبل ٢/ ٤٧، ٨٢، ٨٨، ١٠٢، ١٤٣.

٦٨٩ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن عدّاء الكلبيّ في خزانة الأدب ٧/ ٥٧٩، ٥٨٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٦٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٣ (وبد)، ١١/ ٤٦٤ (عقل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٣؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٧١؛ والمقرب ٢/ ٤٣.

اللغة: الهيجا: مقصور الهيجاء، وهي الحرب. الحيّ: القبيلة. الأوباد: جمع وَبْد، وهو شدة العيش، وسوء الحال، وقيل: هو جمع وَبِد، وهو المبّيء الحال. الجمالان: القطيعان من الإبل، وثنّاهما لأن الإبل نوعان: نوع للترحل يحمل عليه، ونوع للركوب.

المعنى: لو وُلّيَ أمر الصدقات هذا الساعي الظالم مدة أطول، لأصبح الناس في ضيق لم يجدوا معه شيئًا لديهم.

الإعراب: «**لأصبح**»: اللام: رابطة لجواب قسم مقدر، و«أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**الحيّ**»: اسم «أصبح» مرفوع. «**أوبادًا**»: خبر «أصبح». «**ولم**»: الواو: حرف عطف، و«لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يجدوا**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، لأنّه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محلّ رفع: فاعل، والألف: فارقة. «**عند**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يجدوا»، وهو مضاف. «**التفرّق**»: مضاف إليه مجرور. «**في الهيجا**»: جار ومجرور متعلقان بحال مقدمة محذوفة من «جمالَيْن». «**جمالين**»: مفعول به للفعل «يجدوا» منصوب بالياء لأنه مثنى.

وجملة «أصبح الحيّ»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «لم يجدوا»، ويمكن أن تكون معطوفة على خبر «أصبح» محلها النصب.

والشاهد فيه تثنية الجمع المكسّر، فقد ثنّى الشاعر «جمالاً»، فقال: «جمالين»، و«جمال»: جمع «جَمَل».

٦٩٠ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٠؛ والأغاني ١٠/ ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٤، ٧/ ٥٨٠، ٥٨١؛ وسمط اللآلي ص٥٨١؛ وشرح شواهد الشافية ص٣١٢، ٣١٣؛ والطرائف الأدبية ص٥٧؛ وشرح الجمل ١/ ١٣٨.

اللغة: تبقّلت: رعت البقل، أو خرجت تطلبه؛ والبقل: كلُّ ما نبت في بذره لا جذور ثابتة له. مالك ونهشل: قبيلتان عربيّتان كانتا متنازعتين. =

قال الشارح: القياس يأبى تثنيةَ الجمع، وذلك أنّ الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، والتثنيةُ تدلّ على القلّة، فهما معنيان متدافِعان. ولا يجوز اجتماعُهما في كلمة واحدة، وقد جاء شيءٌ من ذلك عنهم على تأويلِ الإفراد، قالوا: «إبِلان»، و«غَنَمان»، و«جِمالان». ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد، وضمّوا إليه مثلَه، فثنّوه. أنشد أبو زيد [من الطويل]:

هُما إبِلانِ فيهما ما علمتُمُ فعَنْ أيِّها ما شِئْتُمُ فتَنكَّبُوا

وقالوا: «لِقاحان سَوْداوان» حكاه سيبويه[1]، وإنّما «لِقاحٌ» جمعُ «لِقْحةٍ»، وقالوا: «جِمالان» يريدون قطيعَيْن منها. قال الشاعر [من البسيط]:

لأصبحَ الحيّ... إلخ

فالتثنية تدلّ على افتراقها قطيعَيْن. ولو قال: «لِقاحٌ»، أو «جِمالٌ»، لَفُهِم منه الكثرةُ، إلّا أنّه لا يدلّ على أنّها مفترقةٌ قطيعين. وهو في «إبلان» أسهلُ؛ لأنه جنسٌ، فهو مفردٌ، وليس بتكسير كـ«جَمَل» و«جِمال»، ومن ذلك قول أبي النَّجْم [من الرجز]:

تَبَقَّلَتْ في أوّلِ التَّبَقُّلِ بينَ رِماحَيْ مالِكٍ ونَهْشَلِ

أَعلمَ بالتثنية افتراقَ رماح هؤلاء من رماح هؤلاء.

فأمّا قوله عليه السلام: «مَثَلُ المُنافِقِ كالشاة العائِرة بين الغَنَمَيْن»، فإنّه شبّه المنافقَ، وهو الذي يُظْهِر أنّه من قوم وليس منهم، بالشاة العائرة، وهي المتردّدة بين الغنمَيْن، أي: بين القطيعَيْن، لا تعلم من أيِّ القطيعين هي. يقال: سَهْمٌ عائرٌ، وحَجَرٌ عائرٌ، إذا لم يُعلَم من أيْنَ هو، ولا مَن رماه.

فصل
[جَعْل المُثنّى على لَفْظ الجَمْع]

قال صاحب الكتاب: **ويُجعَل الاثنان على لفظِ الجمع إذا كانا متصلَين[2]، كقولك**:

= **المعنى**: لقد طلبت الكلأ ورعته في وقته بين رماح القبيلتين المتحاربتين دون خوف، وذلك لكرم وقوّة ومكانة أصحابها.

الإعراب: «**تبقلت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**في أوّل**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «تبقلت»، و«أوّل» مضاف. «**التبقل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلّق بالفعل «تبقّلتْ»، وهو مضاف. «**رماحَيْ**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «**مالك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ونهشل**»: الواو: للعطف، و«نهشل»: معطوف على «مالك» مجرور بالكسرة. وجملة «تبقلت»: ابتدائية **لا** محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بين رماحي مالك ونهشل» حيث ثنّى اسم الجمع «رماح».

(١) الكتاب ٣/ ٦٢٣.

(٢) أي الواحد منهما متصل بالجسد لا ينفصل عنه كالرأس، والأنف، والبطن، والظهر.

«ما أحسَنَ رُؤوسَهما!» وفي التنزيل: ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾(١) وفي قراءةِ عبد الله ﴿أيمَانَهُمَا﴾(٢)، وفيه ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾(٣). وقال [من السريع]:

٦٩١ـ [ومهمهين قذفين مرتين] ظَهْراهما مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْن

فاستعمل هذا، والأصلَ معًا. ولم يقولوا في المنفصلَين: «أفراسُهما»، ولا «غِلْمانُهما». وقد جاء: «وَضَعَا رِحالَهما».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ كلّ ما في الجَسَد منه شيءٌ واحدٌ لا ينفصل كالرأس، والأنف، واللسان، والظهر، والبطن، والقلب، فإنّك إذا ضممتَ إليه مثلَه؛ جاز فيه ثلاثةُ أوجه: أحدُها الجمع، وهو الأكثر، نحو قولك: «ما أحسن رؤوسهما!» قال الله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾(٤). وإنما عبّروا بالجمع، والمرادُ التثنية من حيث إنّ التثنية جمعٌ في الحقيقة؛ ولأنه ممّا لا يُلبِس ولا يُشْكِل؛ لأنه قد عُلم أنّ الواحد لا يكون له إلّا رأسٌ واحدٌ، أو قلب واحد، فأرادوا الفصل بين النوعَيْن، فشبّهوا هذا النوع بقولهم: «نحن فعلنا»، وإن كانا اثنين في التعبير عنهما بلفظ الجمع. وكان الفرّاء يقول: إنّما خُصّ هذا النوع بالجمع نظرًا إلى المعنى؛ لأنّ كلّ ما في الجسد منه شيءٌ واحدٌ فإنّه

---

(١) المائدة: ٣٨.
(٢) انظر: تفسير الطبري ١٠/ ٢٩٤، ٢٩٥.
(٣) التحريم: ٤.

٦٩١ ـ **التخريج**: البيت لخطام المجاشعي في خزانة الأدب ٢/ ٣١٤؛ والدرر ١/ ١١٦، ١١٨، ١٦٦؛ والكتاب ٢/ ٤٨؛ ولسان العرب ٢/ ٨٩ (كرت)؛ وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب ٧/ ٥٤٤، ٥٤٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٨٩؛ ولهميان في الكتاب ٣/ ٦٢٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٠٢، ٧/ ٥٣٩، ٥٧٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٠، ٥١.

اللغة: المهمهان: مثنى المهمه، وهو الصحراء المقفرة. القذف: البعيدة الأرجاء، الواسعة. رجل مرت: ليس له شعر بحاجبيه، وأراد وصف الصحراء بخلوّها من النبت صغيره وكبيره. الترسان: مثنى الترس، وهو ما يُتّقى به ضربات السيف وغيره.

الإعراب: «**ومهمهين**»: الواو: واو «ربّ»، حرف جرّ زائد، و«مهمهين»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنه مبتدأ. «**قذفين**»: نعت «مهمهين» مجرور باعتبار اللفظ. «**مرتين**»: نعت ثانٍ لـ «مهمهين». «**ظهراهما**»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**مثل**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**ظهور**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**الترسين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى.

وجملة المبتدأ والخبر: في محلّ جرّ نعت لـ «مهمهين».

والشاهد فيه قوله: «ظهراهما مثل ظهور الترسين» حيث ورد المضاف مثنى، والمضاف إليه مثنى أيضًا في قوله: «ظهراهما». وورد المضاف في «ظهور الترسين» جمعًا، والمضاف إليه مثنى، وهذا جائز لأنّ العرب تنزل المثنى منزلة الجمع، نحو قول الاثنين: «نحن فعلنا».

(٤) التحريم: ٤

يقوم مقامَ شيئَيْن، فإذا ضُمّ إلى ذلك مثلُه، فقد صار في الحكم أربعةً. والأربعةُ جمعٌ. وهذا من أصول الكوفيين الحسنة، ويؤيّد ذلك أنّ ما في الجسد منه شيء واحد؛ ففيه الدِّيَةُ كاملةٌ كاللسان والرأس، وأمّا ما فيه شيئان، فإنّ فيه نصفَ الدية.

والوجه الثاني التثنية على الأصل وظاهرِ اللفظ، نحو قولك: «ما أحسنَ رأسَيْهما وأسلمَ قلبيهما!» قال الشاعر [من الطويل]:

٦٩٢- بِمَا في فُؤادَيْنا من الهَمِّ والهَوَى ... فيَبْرَأُ مُنْهاضُ الفُؤادِ المُشَعَّفُ[1]

فأمّا قول خِطام المُجاشِعيّ [من الرجز]:

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ... ظَهْراهما مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ
جِبْتُهما[2] بالنَّعْتِ لا بالنَّعْتَيْنْ

فإنّ الشاهد فيه تثنيةُ «الظَّهْر» على الأصل. والكثيرُ الجمع لما ذكرناه مع كَراهيةِ اجتماع التثنيتَيْن في اسم واحد؛ لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف. يصف مفازةً قَطَعَها، والمَهْمَهُ: القَفْرُ، والقَذَفُ بالفتح: البعيدُ، والمَرْتُ: الأرض التي لا تنبُت، كأنّهما فَلاتان لا نَبْتَ فيهما، ولا شخصَ يُستدلّ، فشبّههما بالتُّرْسَيْن. وجَمَعَ بين اللغتَيْن بقوله: «ظهراهما مثل ظهور الترسَيْن». وقوله: «جُبْتُهما[2] بالنعت»، أي: خرقتُهما بالسير، أي: بأنْ نُعِتَا لي مرّةً واحدةً.

---

(١) في طبعة ليبزغ «المشعب» بالباء، وهذا تحريف.

٦٩٢ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٥؛ وجمهرة أشعار العرب ص٨٧٨؛ والدرر ١/ ١٥٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٥١.

اللغة: المنهاض الذي قد كُسِر بعد الجبر، والمشعّفُ: الذي شعفه الحُبُّ.

المعنى: يرجو أن تسمَح الظروف له، ولحبيبته أن يبوح كلٌّ منهما إلى الآخر بما يكنه لصاحبه من نوازع الهوى والهُيام، فيُرأب ما ألم بقلبيهما من انكسار.

الإعراب: «**بما**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نُشعَفُ» المذكور في البيت الذي قبل الشاهد في القصيدة. «**في فؤادينا**»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، و«نا»: مضاف إليه محله الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «استقرّ» المحذوف. «**من الهمّ**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «ما». «**والهوى**»: الواو: حرف عطف، «الهوى»: معطوف على «الهمّ» مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «**فيبرأ**»: الفاء: حرف عطف، «**يبرأ**»: فعل مضارع مرفوع. «**منهاضُ**»: فاعل مرفوع. «**الفؤاد**»: مضاف إليه. «**المشعّف**»: صفة لـ«منهاضُ» مرفوع.

جملة «استقرّ في فؤادينا»: صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبرأ منهاض»: معطوفة على جملة «نُشعَفُ» الاستئنافية المذكورة في البيت السابق من قصيدة الشاهد.

والشاهد فيه قوله: في «فؤادينا» إذا جاء بـ«فؤاد» مثنًّى على الأصل، والمستعمل المطرد فيما كان من هذا النحو أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع.

(٢) في الطبعتين: «جتنهما»، وهذا تحريف.

والوجه الثالث: الإفراد، نحو قولك: «ما أحسن رأسَهما!» و«ضربتُ ظَهْرَ الزيدَيْن». قال الشاعر [من البسيط]:

٦٩٣ـ كأنّه وَجْهُ تُرْكِيَّيْن قد غَضِبا [مُسْتَهدِفٌ لِطعانٍ غيرِ مُنْجَحِرِ]

وذلك لوضوح المعنى، إذ كلُّ واحد له شيءٌ واحدٌ من هذا النوع، فلا يُشْكِل، فأتى بلفظ الإفراد، إذ كان أخفّ.

فإن كان ممّا في الجسد منه أكثرُ من واحد، نحو: «اليَد»، و«الرِّجْل»، فإنّك إذا ضممته إلى مثله، لم يكن فيه إلّا التثنيةُ، نحو: «ما أبسطَ يَدَيْهما، وأخفَّ رِجْلَيْهما!» لا يجوز غيرُ ذلك، فأمّا قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[1]، فإنّما جمع؛ لأنّ المراد الأَيْمانُ، وقد جاء في قراءة عبد الله بن مسعود **﴿فاقطعوا أيمانهما﴾**. وكذلك المنفصل من نحو «غلام»، و«ثوب»، إذا ضممت منه واحدًا إلى واحد، لم يكن فيه إلّا التثنية، نحو: «غلامَيْهما»، و«ثوبَيْهما» إذا كان لكلّ واحد غلامٌ وثوبٌ. ولا يجوز الجمعُ في مثلِ هذا؛ لأنّه ممّا يُشْكِل ويُلْبِس، إذ قد يجوز أن يكون لكلّ واحد غِلْمانٌ وأثوابٌ، وقد حكى بعضُهم: «وَضَعَا رِحالَهما»، كأنّهم شبّهوا المنفصل بالمتّصل، وهو قليل، فاعرفه.

---

٦٩٣ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ص٣٧١ (طبعة الصاوي)؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٤٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٦٦ (طعن).

اللغة: الهاء في «كأنه» يعود على الفرج الذي يصفه الفرزدق، وقد شبه هنا كلَّ فِلْقةٍ من هذا الفرج بوجه تركي، والأتراك غلاظ الوجوه عِراضها حمرها. الطِّعان: مصدر طعنه بالرمح. المنجحر: الداخل في الجحر.

المعنى: يريد أن فلقة من هذا الفرج تشبه ـ من حيث الاحمرار والغلظة والعرض ـ وجه أحد الأتراك المشهورين بهذه الصفات، وخاصة إذا ما قُوبلوا بحرب أو شدَّة فغضبوا.

الإعراب: **«كأنّه»**: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسمه محله النصب. **«وجه»**: خبر «كأنّ» مرفوع. **«تركيين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«قد»**: حرف تحقيق. **«غضبا»**: فعل ماض مبني على الفتح، والألف: فاعل. **«مستهدفٌ»**: صفة لـ«وجه» مرفوعة مثله. **«لطعان»**: جار ومجرور متعلقان بـ«مستهدفٌ». **«غير»**: صفة ثانية لـ«وجه» مرفوعة مثله. **«منجحرِ»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «كأنه وجه تركيين»: صفة لـ«جهم» في بيت سابق محلها الجرّ. جملة «غضبا»: صفة لـ«تركيين» محلها الجر، وجعلها البغدادي حالاً مع أن صاحبه «تركيين» نكرة، والمعنى يؤيد البغدادي في ذلك، وأجاز بعضهم مجيء الحال من النكرة.

والشاهد فيه أنه إذا أضيف الجزءان لفظًا ومعنًى إلى متضمنيهما المتحدين بلفظ واحد، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية كما في البيت، فإنَّ «تركيين» متضمّنان، ولفظهما متحد لجزأيهما، وهما الوجهان، فإنَّ كل وجه جزء منه فلما أُضيف إليهما أضيف بلفظ المفرد، وهو الوجه، وهو أولى من أن يثني، فيقول: كأنه وجها تركيين، وجمعه أولى من الإفراد فلو قال: كأنه وجوه تركيين كان أولى من وجه تركيين.

(١) المائدة: ٣٨.

ومن أصناف الاسم

المجموع

فصل
[نوعاه]

قال صاحب الكتاب: **وهو على ضربَيْن: ما صحّ فيه واحدُه، وما كُسّر فيه، فالأوّلُ ما آخِرُه واوٌ أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها بعدها نونٌ مفتوحةٌ، أو ألفٌ وتاءٌ، فالذي بالواو والنون لمَن يعلَم في صفاته وأعلامه، كـ«المُسْلِمِينَ»، و«الزَّيْدِينَ»، إلّا ما جاء من نحو: «ثُبُونَ»، و«قُلُونَ»، و«أَرَضُون»، و«أَحَرُون»، و«إِوَزّون». والذي بالألف والتاء للمؤنّث في أسمائه وصفاته، كـ«الهِنْداتِ»، و«الثَّمَرات»، و«المسلمات».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الجمع ضَمُّ شيء إلى أكثرَ منه، فالتثنيةُ والجمعُ شريكان من جهةِ الجمع والضمّ، وإنّما يفترقان في المقدار والكَمّيّة. والغرضُ بالجمع الإيجازُ والاختصارُ، كما كان في التثنية كذلك، إذ كان التعبيرُ باسم واحد أخفَّ من الإتيان بأسماء متعدّدةٍ. وربّما تعذّر إحصاء جميع آحادِ ذلك الجمع، وعطفُ أحدها على الآخر.

وهو على ضربَيْن: جمعُ تصحيح، وجمعُ تكسير. فجمعُ الصحّة ما سلم فيه واحدُه من التغيير، وإنّما تأتي بلفظه البتّةَ من غير تغيير، ثمّ تزيد عليه زيادةً تدلّ على الجمع، كما فُعل في التثنية، ويقال له: جمعٌ سالمٌ؛ لسلامة لفظِ واحده من التغيير، ويقال: جمعٌ على حدّ التثنية لسلامةِ صدره كما كان المثنّى كذلك. وربّما قالوا: جمعٌ على هِجائَيْن؛ لأنّه يكون مرّةً بالواو والنون، ومرّةً بالياء والنون.

وإنّما جُعل التثنية أصلاً في السلامة؛ لأنّ المثنّى لا يكون إلّا سالمًا، والجمعُ قد يكون منه سالمٌ، وغيرُ سالم. ألا ترى أنّه ليس كلُّ الأسماء يُجمع جمعَ السلامة، فإنّه لا يقال في «مَسْجِدٍ»: «مسجدون»، ولا في «حَجَرٍ»: «حَجَرون»؟ وإنّما المجموعُ منها جمعَ السلامة أسماءٌ مخصوصةٌ، وليست التثنيةُ كذلك، إذ لا تكون إلّا سالمةً مصحَّحًا فيها لفظُ الواحد نحو قولك في «مسجد»: «مسجدان»، وفي «حَجَر»: «حَجَران».

والمجموع جمعَ السلامة على ضربَيْن: مذكّرٌ ومؤنّثٌ، فالمذكّر يكون آخِرُه في الرفع بالواو والنون نحو: «الزيدُونَ»، و«المسلمُونَ»، وفي الجرّ بالياء المكسورِ ما قبلها

والنون، نحو: «الزيدِينَ» و«المسلمِينَ». والنصبُ محمول على الجرّ كما كان كذلك في التثنية. وإنّما اشتُرط في الياء أن يكون ما قبلها مكسورًا تحرُّزًا من ياء التثنية، فإنّ التثنية في الجرّ والنصب بالياء، ويكون ما قبل يائها مفتوحًا. ولم يُشترط في الواو أن يكون ما قبلها مضمومًا؛ لأنّ من المجموع ما يكون ما قبل الواو فيه مفتوحًا، وهو المقصور، نحو: «المُصْطَفَوْنَ»، و«المُعَلَّوْنَ». وقد تقدّمت العلّةُ في جعلِ، رفع الاثنين بالألف ورفع الجمع بالواو في فصل التثنية بما أغنى عن إعادته.

وهذه الواو حرفُ الإعراب كما كانت الألف في التثنية كذلك، وهي علامةُ الرفع والجمع والقلّةِ، فإنّه لا يُجمع على هذا الجمع إلّا ما كان من الثلاثة إلى العشرة، فهو من أبنيةِ القلّة، فإن أُطلق بإزاء الكثير، فتجَوُّزٌ. والحقيقةُ ما ذكرناه، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ هذا الضرب من الجمع على منهاج التثنية، فكان مثله في القلّة.

وليس كلُّ الأسماء يُجمع هذا الجمعَ، إنّما يُجمع منها بالواو والنون ما كان مذكّرًا عَلَمًا لمن يعقل، أو لصفاتٍ من يعقل، وذلك نحو: «الزيدون»، و«المسلمون»، فلو قلت في «هِنْد»: «هِنْدون»، لم يجز؛ لأنه وإن كان عَلَمًا يعقل، فليس مذكّرًا، ولو قلت في «حَجَرٍ»: «حجرون»، أو في «صَخْرٍ»: «صَخْرون»، لم يجز؛ لأنّه ليس بعَلَم عاقل، فلو سمّيتَ رجلاً بـ«حجر» أو «صخر»، جاز جمعه بالواو والنون؛ لأنّه بالتسمية قد جمع الأوصافَ الثلاثة.

وإنّما قال: «لمن يعلم»، ولم يقل: «لمن يعقل»؛ لأنّ هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه، نحو قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[2] وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾[3]، وهو كثيرٌ، فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم، لأنّ الباريء يوصَف بالعلم ولا يوصف بالعقل. وإنّما قال: «لمن يعلم»، ولم يقل: «لأُولي العلم»؛ لأنّ الباريء سبحانه عالمٌ لذاته، لا بعِلْم عنده، فجرى في العبارة على قاعدةِ مذهبه.

فإن قيل: ولِمَ كان الجمع بالزيادة، ولم يكن بالنُّقْصان؟ قيل: لمّا كان الجمع تكثيرَ الواحد، وجب تكثيرُ حروف الواحد للدلالة على الجمع، لتكون الزيادةُ كالعوض من الأسماء الساقطة. هذا هو القياس إلّا أن توجَد علّةٌ تقتضي الحذفَ والتخفيفَ.

فإن قيل: ولِمَ فُرق بين جمع من يعقل، وما لا يعقل؟ قيل: القياس يقتضي التفرقةَ بين جمع من يعقل، وبين جمع ما لا يعقل، وبين كلّ مختلفَيْن في لفظٍ، أو معنًى. هذا هو الأصلَ، إلّا أن يدخل شيءٌ في غير بابه لضرب من المشاكلة.

فإن قيل: ولِمَ اختصّ هذا الجمعُ بأعلامِ من يعقل وصفاتهم؟ قيل: لمّا كانت الحاجة ماسّةً إلى الأعلام للإخبار عن كلّ شخصٍ ممّن[4] يعقل بما له أو عليه، من تابُع

---

(١) الذاريات: ٤٨. (٢) الواقعة: ٥٩. (٣) الواقعة: ٦٤.

(٤) في الطبعتين «لمن»، تحريف، والتصحيح عن جدول التصويبات الملحق بطبعة ليبزغ. ص٩٠٨.

ومُعاملةٍ وغيرِها، كانوا بثباتها مُعتنين. وبتصحيح ألفاظها لفرطِ اهتمامهم بها، فجعلوا لجمعها لفظًا يحفظ صيغتَها من التغيير والتكسير.

وأمّا صفاتُهم؛ فإنّها جاريةٌ مجرى الأفعال، فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع، كما يُفعل ذلك بالفعل في نحو: «يَقُومُونَ»، و«يَضْرِبُونَ» فكما جمعوا أفعالَهم بالواو والنون، كذلك جمعوا صفاتِهم؛ لأنّ الصفة تجري مجرى الفعل. وأمّا النون فكالعوض من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد على ما بيّنّاه في فصل التثنية، وتحريكُها لالتقاء الساكنين، وهما النون، وما قبلها من حروف اللِّين.

وخُصّ الجمع بالفتح، ليُفرَّق بين نون الجمع ونون التثنية، وقد تقدّم ذلك. فقد جاءت أسماءٌ مجموعةٌ جمعَ السلامة، وهي مؤنّثةٌ، وليست واقعةً على من يعقل، وهي «ثُبَةٌ»، و«قُلَةٌ»، و«أَرْضٌ»، و«حَرَّةٌ»، و«إِوَزَّةٌ». وذلك من حيث كانت أسماء معتلّةً منتقصًا منها، وأكثرُها محذوفةُ اللام، فجُعل جمعُها بالواو والنون كالعوض من الذاهب منها، فـ«ثُبَةٌ» بمعنى الجماعة من الناس وغيرهم، وأصلُه: «ثُبوة». والذي يدلّ على ذلك قولُهم: «ثَبَّيْتُ الشيء» إذا جمعتَه. قال لَبيدٌ [من الطويل]:

٦٩٤ ـ تُـثَـبِّـي ثَـنـاءً مِـن كَـرِيـمٍ وَقَـوْلُـه أَلَا انْـعَـمْ عـلـى حُـسْـنِ الـتَّـحِـيَّـةِ وَاشْـرَبِ

فـ«ثَبَّيْتُ» يدلّ على أنّ اللام حرفُ علّة، وأنّ الثاء فاءٌ، والباء عينٌ، ولا يدلّ أنّه من واو أو ياء؛ لأنّ الواو إذا وقعتْ رابعةً طرفًا، لا تثبت، ألا تراهم قالوا: «غَدَّيْتُ»، و«خَلَّيْتُ»، وهو من «الغدْو»، و«الخلْوَة». لكن لمّا كان الأكثرُ فيما حُذفت لامُه من الواو، نحو: «أَخٍ»، و«أَبٍ»، و«غَدٍ»، و«هَنٍ»، قُضي عليه أنّه من الواو، والأكثر في

---

٦٩٤ ـ **التخريج**: البيت للبيد في ديوانه ص٨؛ وسر صناعة الإعراب ص٦٠٢؛ ولسان العرب ١٣/٢٩٨ (عهن)، ١٤/١٠٨ (ثبا).

شرح المفردات: يثبّي ثناء: يتمّم المدح، ويزيد فيه.

الإعراب: «**تثبي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «**ثناء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**من كريم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تثبّي». «**وقوله**»: الواو: حرف عطف، «قول»: معطوف على «كريم» مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ألا**»: حرف استفتاح. «**أنعم**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «**على حسن**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أنعم». «**التحية**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**واشرب**»: الواو: حرف عطف، «**اشرب**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

وجملة «تثبّي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنعم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «اشرب».

والشاهد فيه قوله: «تثبّي» واستدلّ بها على أن «ثبة» بمعنى الجماعة من الناس، وغيرهم، أصله «ثُبوة» بدليل: ثَبّيْتُ، وتثبّي.

جمعها «ثُبَاتٌ» على قياس جمع الأسماء المؤنّثة. قال الله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[1]، فـ«ثُباتٌ» كقولك جماعاتٌ في تَفرِقَةٍ، قال [من الطويل]:

٦٩٥- فلمّا جَلاها بالإيامِ تَحيَّزَتْ ثُباتٍ عليها ذُلُّها واكْتِئابُها

وقد ذهب أبو الحسن إلى أنه ثُبَةُ الحوْض، وهي وَسَطُه، من «ثابَ الماء إليها»، وأنّ الكلمة محذوفةُ العين. والصوابُ أن يكون المحذوف فيه اللامَ، ويكون من «ثَبَّيْتُ». وذلك أنّ مجتمع الماء وسطُه. هذا مع كثرةِ ما حُذف لامه من الأسماء، وقلّةِ المحذوف العين، ألا ترى أنه لم يأتِ ممّا حُذف عينه إلّا في كلمتَيْن، قالوا: «سَهٌ» في «اسْتٍ»، وقالوا: «مُذْ» في «مُنْذُ»؟ وأمّا «قُلَةٌ» فأصله «قُلْوَة» لقولهم: «قَلَوْتُ بالقُلَة»، وجمعُه «قُلاتٌ»، و«قُلُونَ» لِما ذكرناه، وله نظائرُ من كلامهم، قالوا: «بُرَةٌ»، و«بُرُونَ»، و«سَنَةٌ» و«سِنُونَ»، و«مائةٌ» و«مِئُونَ». كلُّ ذلك إنّما جُمع بالواو والنون عوضًا ممّا حُذف لامه، وربّما كسروا أوّله، فقالوا: «ثِبُونَ»، و«قِلُونَ»، و«سِنُونَ». كأنّهم أرادوا أن يدخله ضربٌ من التكسير، ليُعلَم أنّه ليس مصحّحًا من كل وجه، إنّما ذلك لأمرٍ عرض فيه. ويؤكّد عندك أنّهم إنّما جمعوه بالواو والنون لضربٍ من التعويض، أنّهم إذا جمعوه بالتاء، ردّوا ما حُذف منه، وقالوا: «سَنَواتٌ»، وإذا حذفوا، قالوا: «سِنُونَ»، وهذا ظاهرٌ.

وأمّا «أَرَضٌ»، و«أَرَضُونَ»، فإنّه وإن لم يكن منتقصًا منه شيءٌ، فيكون جمعُه بالواو

---

(١) النساء: ٧١.

٦٩٥ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في أدب الكاتب ص٤٤١؛ وجمهرة اللغة ص٢٤٨، ١٣٣٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٤١ (أيم)؛ والمحتسب ١/ ١١٨؛ والمصنف ٣/ ٦٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٠٤؛ ورصف المباني ص١٦٥؛ والمنصف ١/ ٢٦٢.

شرح المفردات: جلاها: أظهرها وكشفها. الإيام: الدخان. تحيَّزَتْ: اجتمعَتْ بعضُها إلى بعض.

المعنى: يصف جماعة النَّحل. فيقول: لمّا كشفها جاني العسل بالدخان، تجمّعَتْ جماعاتٍ جماعات.

الإعراب: «**فلمّا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لمّا»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ«تحيّزت». «**جلاها**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**بالإيام**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جلاها». «**تحيزت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «**ثبات**»: اسم مبني على الكسر في محلّ نصب حال. «**عليها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. «**ذلّها**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**واكتئابها**»: الواو: للعطف، «اكتئاب»: اسم معطوف على «ذلّ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «**لمّا جلاها... تحيّزت**»: بحسب الفاء. وجملة «جلاها»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «تحيزت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذلّها عليها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ثباتٍ» أي جماعات متفرّقة.

والنون عوضًا منه، فإنّ «أرضًا» اسمٌ مؤنّثٌ، والقياسُ في كلّ اسم مؤنث أن يدخله علمُ التأنيث، للفرق بينه وبين المذكّر، نحو: «قائم»، و«قائمة»، و«ظريف»، و«ظريفة»، و«رَجُل»، و«رَجُلَة» وأمّا ما تُركت منه العلامةُ، فللخفّة والثِّقةِ بدلالةِ باقي الكلام عليه، قبله أو بعده، و«أرْض» مؤنّثةٌ، فكان فيها هاءٌ مرادةٌ، وكان التقدير: أرْضةٌ، فلمّا حُذفت الهاء التي كان القياسُ يُوجِبها ويستحِقّها عَلَمُ الفرق، عوّضوا منها الجمعَ بالواو والنون، فقالوا: «أَرَضونَ»، وفتحوا الراء في الجمع، ليدخل الكلمةَ ضربٌ من التغيير استيحاشًا من أن يوفوه لفظَ التصحيح ألبتّةَ، وليُعْلِموا أيضًا أنّ «أرضًا» ممّا سبيلُه لو جُمع بالتاء أن يُفتّح راؤه، فيقال: «أَرَضاتٌ»؛ لأنّ «فَعْلَة» إذا كان اسمًا، وجُمع بالألف والتاء، فإنّ عينه تُحرَّك في الجمع بالفتح أبدًا، نحو قولهم في «جَفْنَةٍ»: «جَفَناتٌ»، وفي «قَصْعَةٍ»: «قَصَعاتٌ»، فرقًا بين الاسم والصفة.

وأمّا «حَرَّةٌ»، فهي أرضٌ ذاتُ حجارة سُود كالمُحرَّقة، يقال: «حَرَّةٌ»، و«أَحَرَّةٌ»، والجمعُ «حَرُّون» و«أَحَرُّونَ»، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٩٦ـ لا خِمْسَ إلّا جَنْدَلُ الأَحَرِّينْ والخِمْسُ قد أَجْشَمَكَ الأَمَرِّينْ

وأصله: «أَحْرَرَةٌ» على زنةِ «أَفْعَلَةٌ»، فكرهوا اجتماعَ مثلَيْن متحرّكَيْن، فنُقلت حركةُ الأوّل إلى ما قبله، وهي الحاء، ثمّ ادُّغم أحدهما في الآخر. ومثله «إوَزّةٌ» و«إوَزُّونَ». قال الشاعر [من البسيط]:

٦٩٧ـ تُلْقى الإوَزُّونَ في أكْنافِ دارَتِها فَوْضَى وبين يَدَيْها التِّبْنُ مَنْثُورُ

---

٦٩٦ ـ **التخريج**: الرجز لزيد بن عناهية في شرح شواهد الإيضاح ص٥٤٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٦، ١٣٣٤؛ ورصف المباني ص٤٣٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٦١٧.

اللغة: الجندل: مكان في مجرى النهر فيه حجارة يشتدّ عندها جريان الماء. الأحرون: جمع الحرة وهي الأرض ذات الحجارة السود. الخِمْس (في الطبعتين: «خَمس»، وهذا تحريف): أن يفصل بين ورود الماء والورود التالي له ثلاثة أيام. أجشمك: كلّفك. الأمرّان: الفقر والمرض، أو الهرم والمرض، أو الشرّ والأمر العظيم، والأمرّون: الدواهي.

الإعراب: «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إنّ». «خمس»: اسم «لا» مبني على الفتح في محلّ نصب. «إلا»: حرف حصر. «جندل»: خبر «لا» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الأحرين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم. «والخمس»: الواو: حرف استئناف. «الخمس»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «أجشمك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به أوّل. «الأمرين»: مفعول به ثانٍ منصوب بالياء لأنه جمع مذكّر سالم.

وجملة «لا خمس...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الخمس قد أجشمك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أجشمك»: في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «الأحرين» حيث جاء جمع مذكّر سالماً لـ«الحرّة».

٦٩٧ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٤٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص١٣٣٥؛ =

والعمل فيهما واحدٌ، لِما دخل هذا الضربَ من التغيير والادّغام، فيُجرونه بجمعه على لفظٍ يحفظ صيغةَ واحده، ولا يدخله تغييرٌ آخرُ بسبب الجمع، وقالوا: «حَرَّةٌ»، و«حَرُّونَ»، فجمعوه أيضًا بالواو والنون حملاً على «أَحَرِّينَ»؛ لأنّه من لفظه ومعناه. قال الشاعر [من الرجز]:

٦٩٨- فَمَا حَوَتْ نَقْدَةُ ذاتُ الحَرِّينْ

مع أنّ فيه من الادّغام مثلَ ما في «الأَحَرِّين»، فاعرفه.

وأمّا المؤنّث، فجمعُه السالمُ بالألف والتاء، نحو: «الهِنْدات» و«المسلمات»، وكذلك ما أُلحق بالمؤنّث ممّا لا يعقل من نحو: «جِبال راسِياتٍ»، و«جِمالٍ قائماتٍ» فهذا الضربُ من الجمع إذا زدتَ في آخِره الألفَ والتاء، كالجمع المذكّر السالم في سلامةِ واحده.

وقد اختلفوا في هذه الألف والتاء، فقال بعضُ المتقدّمين: التاء للجمع والتأنيثِ، ودخلت الألف فارقةً بين الجمع والواحد، وقال قومٌ: التاء للتأنيث والألفُ للجمع. والذي عليه الأكثرُ أنّ الألف والتاء للجمع والتأنيث من غيرِ تفصيل. والذي يدلّ على ذلك أمران: أحدهما: إسقاطُ التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك: «مسلماتٌ»،

= ولسان العرب ٤/ ٢٩٦ (دور)، ٥/ ٤٢٩ (وزز).

شرح المفردات: الأوزون: جمع الإوزة. الأكناف: جمع كَنَف وهو الجانب. دارنها: منزلها، بيتها.

الإعراب: «تلقى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف. «الأوزون»: نائب فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. «في أكناف»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تلقى». «داوتها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «فوضى»: حال منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. «وبين»: الواو: حاليّة، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بـ«منثور». «يديها»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «التبن»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «منثور»: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «تلقى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «التبن منثور»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الإوزون» حيث جاء جمع مذكر سالماً للإوزة.

٦٩٨ ـ **التخريج:** الرجز بلا نسبة في رصف المباني ص٤٣٣؛ ومعجم البلدان ٢/ ٢٤٦ (حرة نقدة).

الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها. «حوت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «نقدة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «ذات»: بدل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الحرين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم.

وجملة «حوت»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «الحرين» حيث جاء جمع مذكر سالماً للحَرّة.

فلولا دلالةُ الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع؛ لم تسقط التاء الأولى، لئلّا يُجمع في كلمة واحدة بين علامتَيْ تأنيث. والأمر الثاني: أنك لو أسقطت أحدهما، لم يُفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث.

فإن قيل: ولِمَ كانت الزيادةُ حرفَيْن؟ وهلّا كانت حرفًا واحدًا. قيل: إنّما زادوا حرفَيْن؛ لأنّ جمعَ المؤنّث السالم فرعٌ على جمع المذكّر السالم، فكما أنّ المَزيد في جمع المذكّر السالم حرفان، كذلك كانَ مثله في جمع المؤنّث، وكان الزائد الأوّل حرفَ مدّ ولين كما كان في التثنية والجمع.

وإنّما اختيرت الألفُ دون الواو والياء لخفتها وثقلِ الجمع والتأنيثِ. واختيرت التاء معها لوجهَيْن: أحدهما: أنّها تُشبِه الواوَ، ولذلك أُبدلت منها في مواضعَ كثيرةٍ، نحو: «تُكَأَةٍ»، و«تُخَمَةٍ»، والواو أختُ الألف. والوجهُ الثاني: أنّها تدلّ على التأنيث، فرُكّبت مع الألف ليدلّا على الجمع والتأنيث. وهذه التاء هي حرفُ الإعراب في هذا الجمع؛ لأنّها حرفٌ صيغت الكلمةُ عليه لمعنى الجمع، فكانت كالواو والياء في الجمع المذكّر السالم، فالتاءُ والضمّةُ عليها بمنزلة الواو في «الزيدون»، والتاء والكسرةُ بمنزلة الياء في «الزيدين».

* * *

قال صاحب الكتاب: **والثاني يعُمّ مَن يعلم وغيرَهم في أساميهم، وصفاتِهم كـ«رجالٍ» و«أفراسٍ»، و«جَعافِرَ»، و«ظِرافٍ»، و«جِيادٍ».**

* * *

قال الشارح: قوله: «الثاني» يريد الثاني من ضربَي الجمع، وهو جمع التكسير، وهو يعُمّ من يعقل وما لا يعقل، نحو: «رِجالٍ»، و«أَفراسٍ» والمذكّرَ والمؤنّثَ، نحو: «هُنُودٍ»، و«زُيُودٍ». وإنّما قيل له: «مكسَّرٌ»، لتغيُّرِ بنيته عمّا كان عليها واحدُه، فكأنّك فككتَ بناء واحده، وبنيتَه للجمع بناءً ثانيًا، فهو مشبَّهٌ بتكسير الأبنية لتغيُّر بِنيتها عن حال الصحّة.

وهذا التغييرُ يكون تارةً بزيادةٍ، وتارةً بنقصٍ، وتارةً بتغييرِ بنيةِ الواحد من غيرِ زيادة ولا نقصٍ في الحروف. فأمّا التغيير بالزيادة، فنحو: «رَجُلٍ»، و«رِجالٍ»، و«فَرَسٍ»، و«أَفراسٍ». ومثالُ التغيير بالنقص «إزارٌ»، و«أُزُرٌ»، و«خِمارٌ»، و«خُمُر». وأمّا تغييرُ البناء، فهو راجعٌ إلى تغيير الحركات، نحو: «أَسَدٍ»، و«أُسْدٍ»، و«وَثَنٍ»، و«وُثْنٍ». والأصل في ذلك الجمعُ بالزيادة لِما ذكرناه، نحو: «فَلْسٍ» و«أَفْلُسٍ» و«فُلُوسٍ»، و«كَعْبٍ»، و«أَكْعُبٍ»، و«كِعابٍ». فأمّا «إزارٌ»، و«أُزُرٌ»، و«خِمارٌ»، و«خُمُرٌ»، و«أَسَدٌ»، و«أُسُدٌ»، و«وثَنٌ»، و«وُثُنٌ»، فمنتقصٌ منه ومقصورٌ من «فُعُولٍ»، وأصله «أُزُورٌ»، و«أُسُودٌ»، لكنّهم حذفوا منه الواو لضرب من التخفيف.

واعلم أنّ إعراب هذا الضرب يكون باختلاف الحركات، نحو: «هذه دُورٌ

وقُصُورٌ»، و«رأيت دورًا وقصورًا»، و«مررت بدورٍ وقصورٍ» بخلافِ جمع الصحّة. وإنّما كان إعرابُه بالحركات؛ لأنّه أشبه المفردَ؛ لأنّ الصيغة تستأنف له كما تستأنف للمفرد، وليس كذلك جمعُ السلامة، فإنّ الصيغة فيه هي صيغةُ المفرد. وإنّما زيد عليه زيادةٌ تدلّ على الجمع، ويؤكّد شَبَهَ التكسير بالمفرد أنّهم قد يصفون المفردَ بجمع التكسير، نحو قولهم: «بُرْمَةٌ أَعْشارٌ»[1]، و«ثَوْبٌ أَسْمالٌ»[2]، و«قِدْرٌ أَكْسارٌ»[3]، ولا يفعلون ذلك في جمع السلامة فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وحكمُ الزيادتين في «مسلمون» نظيرُ حكمهما في «مسلمانِ»، الأُولى عَلَمُ ضَمِّ الاثنين فصاعدًا إلى الواحد، والثانيةُ عوضٌ من الشيئين وتسقط عند الإضافة.**

* * *

قال الشارح: حكم الزيادتَيْن في الجمع السالم، وهما الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب، حكم الزيادتَيْن في التثنية، فكما كانت الألف في التثنية عوضًا من ضمّ اسم إلى اسم، وهو معنى الدلالة على التثنية، والثاني، وهو النون، عوضًا من الحركة والتنوين على ما قرّرناه، فكذلك الواو في الجمع السالم، والياء عوضٌ من ضمّ الاسمَيْن فصاعدًا إلى الاسم المذكور، وهو معنى الجمع.

وفي هذه الواو ستُّ علامات: الجمعُ والتذكيرُ؛ لأنّ هذا الضرب من الجمع إنّما هو للمذكّرين ممّن يعقل، والسلامةُ، والقلّةُ، وعلامةُ الرفع، وحرف الإعراب، وكذلك الياء. هذا مذهبُ سيبويه، وقد تقدّم ذكرُ الخلاف فيه.

وأمّا النون؛ فعوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد على حدِّ ما ذكرناه في التثنية، قال: «وتسقطان في الإضافة»، يعني نون التثنية، ونون الجمع، نحو قولك: «جاءني مسلمُو زيدٍ»، و«رأيت مسلمِي زيد»، و«مررت بمسلمِي زيد»، كما تقول: «جاءني غلاما زيد» و«رأيت غلامَيْ زيد»، و«مررت بغلامَيْ زيد». وإنّما حُذفت هذه النون في الإضافة، لأنّها عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد، والتنوينُ يُحذف مع الإضافة، فحُذفت النون هٰهنا كحَذْفه.

فإن قيل: فإذا كانت النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، فما بالُها تُحذف مع الإضافة مع ثبوتِ أحد بدلَيْها، وهو الحركةُ؟ قيل: لمّا ثبتَتْ مع الألف واللام مع حذف أحد

---

(١) أي: متكسّرة. وانظر: لسان العرب ٤/ ٥٧٣ (عشر).
(٢) أي: بالٍ. وانظر: لسان العرب ١١/ ٣٥٤ (سمل).
(٣) أي: عظيمة مُوَصَّلة لكِبَرها أو قِدَمها.
وانظر: لسان العرب ٥/ ١٣٩ (كسر).

بدلَيْها، وهو التنوين؛ حُذفت مع الإضافة مع ثبوت أحد بدلَيْها، وهو الحركة، ليعتدلا.

فإن قيل: فهلّا عُكس الأمر فيهما؟ فالجواب أنّ الإضافة تقتضي الاتّصالَ؛ لأنّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف من تمامه، والنونُ تفصل الاسمَ ممّا بعده، فكان إثباتُ النون مع الإضافة نقضًا للغرض بالإضافة. والألفُ واللام يفصلان الاسمَ ممّا بعده؛ لأنّهما يمنعان الإضافةَ على حد منع النون؛ فكأنّ في ثبوت النون مع الألف واللام تقريرًا للمعنى، وتأكيدًا له من غيرِ تدافُع. ووجهٌ ثانٍ أنّ الألف قد تلحق الواحدَ المنصوبَ مع الألف واللام في القوافي ورُؤُوسِ الآي، كقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا﴾[1] ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾[2] ونحو قول الشاعر [من الوافر]:

أقِلّي اللّومَ عاذِلَ والعِتابا[3]

فلو أُسقط النون مع الألف واللام في التثنية، لالتبست بالواحد فيما ذكرناه فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقد أُجْري المؤنّث على المذكّر في التَّسْوِية بين لفظَي الجرّ والنصب، فقيل: «رأيت المسلماتِ»، و«مررت بالمسلماتِ»، كما قيل: «رأيت المسلمِينَ»، و«مررت بالمسلمِينَ».**

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ إعراب هذا الجمع بالحركات على القياس، وليس الأمرُ فيه كالتثنية والجمع اللذَيْن إعرابُهما بالحروف، وإذا كان إعرابُه بالحركات، فرَفْعُه بالضمّ، نحو: «هذه مسلماتٌ»، وفي الجرّ: «مررت بمسلماتٍ»، والنصبُ محمولٌ على الجرّ، فيكون في موضع النصب مكسورًا.

وإنّما حُمل النصب فيه على الجرّ لوجهَيْن: أحدهما: أنّ جمع المؤنّث السالم فرعٌ على جمع المذكّر السالم، فكما حُمل منصوبُ جمع المذكّر على مجروره في مثل: «مررت بالزيدِينَ» و«رأيت الزيدِينَ»، كذلك حُمل منصوبُ جمع المؤنّث السالم على مجروره في مثل: «مررت بالمسلماتِ»، و«رأيت المسلماتِ»، ليكون الفرعُ على منهاج الأصل، ولا يُخالِفه. والوجهُ الثاني: أنّ جمع المؤنّث السالم يوافق جمعَ المذكّر السالم في أشياء، ويخالفه في أشياء. فأمّا الموافقةُ، ففي سلامة الواحد، وزيادةِ الزيادتَيْن لعلامة الجمع، وكون الزائد الأوّل حرفَ مدّ.

وأمّا المخالفةُ، فمن جهةِ أنّ الزائد الثاني ـ وهو التاء ـ حرُف الإعراب يجري عليها حركاتُ الإعراب، وليس كذلك الجمعُ المذكّرُ، فإنّ النون لا يدخلها إعرابٌ. ومنها أنّ

---

(١) الأحزاب: ٦٧. (٢) الأحزاب: ١٠. (٣) تقدم بالرقم ٣٦.

الزيادة الأولى التي هي الألف لا تتغيّر كما تتغيَّر الزيادةُ الأولى في جمع المذكّر، نحو: «الزيدون»، و«الزيدين»، فتكون في الرفع واوًا، وفي الجرّ والنصب ياء.

وتثبت الزيادةُ الثانيةُ وهي التاء - في الجمع المؤنث السالم، ولا تُحذف في الإضافة، نحو: «مسلماتُك». وتُحذف النون من جمع المذكّر في الإضافة إذا قلت: «مسلمُوك»، و«مسلمُو زيد». فبالمعنى الذي استويا فيه؛ حُمل أحدهما على الآخر؛ لأنّ الشيء يُقاس على الشيء إذا كانا مشتبِهَيْن في معنًى ما، وإن كانا مختلفَيْن في أشياء أُخَرَ. فبالمشابهة حُمل جمع المؤنّث على جمع المذكّر، بأن جُعل للرفع علامةٌ مفردةٌ، وللجرّ والنصب علامةٌ واحدةٌ اشتركا فيها، فقيل: «جاءني مسلماتٌ»، و«رأيت مسلماتٍ»، و«مررت بمسلماتٍ». ولا يجوز فتحُ هذه التاء عندنا، وأجازه البغداديّون، وأنشدوا لأبي ذُؤَيْب [من الطويل]:

فلمّا اجْتَلاها بالإيامِ تَحَيَّزَتْ ثُباتًا عليها ذُلُّها واكْتِئابُها[1]

وحكوا أيضًا: «سمعتُ لُغاتَهم». ولا حجّةَ لهم في ذلك، لاحتمالِ أن يكون «لُغاتٌ» و«ثُباتٌ» واحدًا، فأصلُ «ثُبَةٍ»: «ثُبْوَةٌ»، وأصلُ «لُغَةٍ»: «لُغْوَةٌ» مثل «نُقْرَةٍ»، و«ثُغْرَةٍ»، وإن كان استعمالُهما بحذف اللام، إلّا أنهم تمّموهما، كقولهم: «حُلاةٌ»، و«حُلًى»، و«مُهاةٌ»، و«مُهًى». وقال أبو الخطّاب: «واحدُ الطُّلَى طُلاةٌ»، فكذلك لغاتهم تكون على «فُعْلَةٍ». وحكى أحمدُ بن يحيى «سِمٌ»، و«سُمٌ»، و«سُماةٌ»، فردّ اللام، وإن كان الاستعمال بحذفها، فلُغاتٌ مثلُ «سُماةٍ». ومثله في الحذف والإتمام قولهم: «غَدٌ» و«غَدْوٌ» في قوله [من الرجز]:

لا تَقْلُواها وادْلُواها دَلْوَا إنّ مع اليومِ أخاه غَدْوَا[2]

ويكون أجرى التاء في المفرد مجراها في الجمع، فردّ اللامَ مع المفرد كما تُرَدّ مع الجمع في قولهم: «أخَواتٌ»، فإن قالوا: إضافتُه إلى الجمع تدلّ أنّه جمعٌ؛ قيل: لا تدلّ إضافتُه إلى الجمع على أنّه جمع لاحتمالِ أن يكون من قبيل قوله [من الوافر]:

٦٩٩- كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

---

(١) تقدم بالرقم ٦٩٥.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤.

٦٩٩ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٢٣؛ وتخليص الشواهد ص١٥٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣؛ والدرر ١/ ١٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٤؛ والكتاب ١/ ٢١٠؛ والمحتسب ٢/ ٨٧؛ والمقتضب ٢/ ١٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٠.

اللغة: تعفوا: تُمنح لكم العافية. الخميص: الجدب والجوع.

المعنى: على الإنسان أن يحسب للأيام الشديدة حسابها. وحتى الطعام يجب الإقلال منه، فأول فائدة منه هي الصحة.

=

فأمّا قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾[1]، فيحتمل أن يكون من قبيل البيت، اكتفى بلفظ الإفراد عن الجمع لعدم الإلباس، ويجوز أن يكون «السمعُ» مصدرًا، والمراد: مواضعُ سمعهم. ومثله قول الشاعر [من البسيط]:

٧٠٠ـ إنّ العُيُونَ التي في طَرْفِها مَرَضٌ   قَتَلْنَنا ثُمّ لم يُحْيِينَ قَتْلانَا

فإنّه أفرد «الطرف»، إذ كان مصدرًا كـ«السمع».

فإن قيل: فقد قالوا: «استأصل اللّهُ عَرَقاتَهم»، أي: شَأْفَتَهم، بفتح التاء، هكذا جاء في كتاب العَيْن عن الخليل[2]، وهذا الاسمُ ليس منتقصًا منه، فيقال: تُمِّمَ؛ قيل يحتمل أن يكون «عرقاتهم» واحدًا، والألفُ فيه للإلحاق بـ«دِرْهَم»، فألفُه كألف «مِعْزاةٍ»، و«سِعْلاةٍ»، فاعرفه.

= **الإعراب**: «**كلوا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**في بعض**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «كلوا». «**بطنكم**»: مضاف إليه مجرور، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**تعفوا**»: فعل مضارع مجزوم (لأنه جواب الطلب) بحذف النون من آخره، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**فإن**»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «**زمانكم**»: اسم «إن» منصوب، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**زمن**»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمة. «**خميص**»: صفة مرفوعة.

وجملة «**كلوا**»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**تعفوا**»: جواب شرط لأداة شرط مقدّرة لا محل لها من الإعراب. وجملة «زمانكم زمن خميص»: استئنافية لامحل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «في بطنكم» حيث وضع «البطن» موضع «البطون» اجتزاءً بالمفرد عن الجمع.

(١) البقرة: ٧.

٧٠٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٤.

اللغة: المرض هنا انكسار الجفن انكسار غُنْج ودلال.

المعنى: إن العيون التي تنكسر جفونها انكسار غنج ودلال قتلتنا قتلاً لا حياة بعده.

الإعراب: «**إنَّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**العيون**»: اسمه. «**التي**»: اسم موصول صفة لـ«العيون» محله النصب. «**في طرفها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدَّم محذوف، و«ها»: مضاف إليه. «**مرض**»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «**قتلننا**»: فعل ماضٍ، والنون: فاعل و«نا»: مفعول به. «**ثم**»: حرف عطف. «**لم**»: حرف نفي وقَلْب وجزم. «**يحيين**»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون النسوة، ومحله الجزم بـ«لم»، والنون: فاعل. «**قتلانا**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، و«نا»: مضاف إليه.

وجملة «**إن العيون... قتلننا**»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**في طرفها مرض**»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قتلننا»: خبر «إنّ» محلها الرفع، وعطف عليها جملة «**لم يحيين**».

والشاهد فيه قوله: «طرفها» حيث أفرد «الطرف» مع أنه عائد على العيون، وهي جمع، وخُرِّج ذلك بأن (طرفاً) في الأصل مصدر يدل على المفرد والمثنى والجمع.

(٢) كتاب العين ١/ ١٥٢ (عرق).

فصل
[جمع القِلّة وجمع الكثرة]

قال صاحب الكتاب: وينقسم إلى جمع قِلّة، وجمع كَثْرة، فجمعُ القلّة العَشَرةُ فما دونها، وأمْثِلتُه: «أَفْعُلُ»، «أَفْعالٌ»، «أَفْعِلَةٌ»، «فِعْلَةٌ» كـ«أَفْلُسٍ» و«أَثْوابٍ»، و«أَجْرِبَةٍ»، و«غِلْمَةٍ». ومنه ما جُمع بالواو والنون، والألف والتاء، وما عدا ذلك جُموعُ كثرة[1].

* * *

قال الشارح: كان القياس أن يُجعل لكلِّ مقدار من الجمع مثالٌ يمتاز به من غيره، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، فلمّا تَعذّر ذلك إذ كانت الأعدادُ غير متناهيةِ الكثرة؛ اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير، فجعلوا للقليل أبنيةً تُغاير أبنيةَ الكثير، ليتميّز أحدهما من الآخر.

والمرادُ بالقليل الثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وما فوق العشرة فكثيرٌ. أبنيةُ القلّة أربعةُ أمثلةٍ من التكسير، وهي: أَفْعُلُ مثل: «أَفْلُسٍ»، و«أَكْعُبٍ»، وأفعالٌ، مثل: «أَجْمالٍ»، و«أَفْراسٍ»، وأَفْعِلَةُ، مثل: «أَرْغِفَةٍ»، و«أَجْرِبَةٍ»، وفِعْلَةُ، مثل: «غِلْمَةٍ»، و«صِبْيَةٍ». ومن ذلك جمعا السلامة بالواو والنون، نحو: «الزيدون»، و«المسلمون»، والألِف والتاء. فهذان البناءان أيضًا من أبنية القلّة؛ لأنهما على منهاج التثنية، والتثنيةُ قليلٌ، فكانا مثله.

ويدلّ على أنّ هذه الأبنية للقلّة أمران: أحدهما: أنك تُصغّرها على لفظها، فتقول في تصغير «أَفْلُس»: «أُفَيْلِسٌ»، وفي «أَجْمالٍ»: «أُجَيْمالٌ»، وفي «أَجْرِبَةٍ»: «أُجَيْرِبَةٌ»، وفي «غِلْمَةٍ»: «غُلَيْمَةٌ». ولو كانت للكثير، لرددتَها إلى الواحد، ثمّ تجمعها بالواو والنون إن كانت لمن يعقل، وبالألف والتاء إن كانت لغيره، نحو قولك في «رِجالٍ»، «رُجَيْلُونَ»، وفي «غِلْمانٍ» «غُلَيْمُونَ»، وفي «جِمالٍ»: «جُمَيْلاتٌ»، وفي «دَراهِمَ»: «دُرَيْهِماتٌ». والثاني: أنّك تُفسِّر به العددَ القليلَ، فتقول: «ثلاثةُ أَفْلُسٍ»، و«أربعةُ أَجْمالٍ»، و«خمسةُ أَرْغِفَةٍ»، و«ثلاثةُ صِبْيَةٍ». وكذلك الجمع بالواو والنون، والألِف والتاء. تقول: «ثلاثةُ بَنِينَ»، و«ثلاثُ شجراتٍ». فتَمْييزُك بهذه الجموع العددَ القليلَ دليلٌ على ما قلناه، ولذلك عابوا على حَسّانَ قوله [من الطويل]:

٧٠١ـ لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى ... وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

---

(١) أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة أنّ التفريق في الدلالة العدديّة بين جمع القِلّة وجمع الكثرة هو تفريق مصطنَع، ورأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أنّ الجمع أيًا كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدلّ على القليل والكثير، وإنّما يتعيّن أحدهما بالقرينة.

انظر: في أصول اللغة ٣/ ٧٦؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص٣٠٤.

٧٠١ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٣١؛ وأسرار العربيّة ص٣٥٦؛ وخزانة الأدب=

قالوا: البيت مَدْحٌ، وقد كان ينبغي أن يقول: لنا الجفانُ البيضُ؛ لأنّ الغُرّة بَياضٌ يسيرٌ، وكان حقُّه أن يستعمل «السُّيُوف» موضعَ «الأسْياف». وهذا، وإن كان الظاهرُ ما ذكروه، إلّا أنّ العرب قد تستعمل اللفظَ الموضوع للقليل في موضع الكثير. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾(١)، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾(٢)، ولا يعِد الكريمُ سبحانه بأنّ في الجَنّة غُرُفاتٍ يسيرةً، وكذلك ليس المراد بقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ العشرةَ فما دونها، وإنّما الإخبارُ عن هذا الجنس قليلِه وكثيرِه. وذلك أنّ الجموع قد يقع بعضُها موضعَ بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنّهم قالوا: «رَسَنٌ»، و«أرْسانٌ»، و«قَلَمٌ»، و«أقْلامٌ»، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة؟ وقالوا: «رَجُلٌ»، و«رِجالٌ»، و«سَبُعٌ»، و«سِباعٌ» ولم يأتوا لهما ببناء قلّة؟ وأقيسُ ذلك أن يُستغنى بجمع الكثرة عن القلّة، لأنّ القليل داخلٌ في الكثير.

واعلم أنّ هذا الفصل بين أبنية القليل والكثير، إنّما وقع في الثُّلاثيّ لخفّة لفظه وكثرةِ دَوْره، إذ الكلمةُ إذا كثُرت، كثُر التصرُّفُ فيها، ألا ترى أنّهم قد بلغوا ببنات الثلاثة في الزيادة سبعةَ أحرف، نحو: «اشْهِيباب»(٣)، فزيد على الثلاثة أربعةُ أحرف، فلم يُزَدْ على الأربعة أكثرُ من ثلاثة أحرف، نحو: «احْرِنجام»(٤)، ولم يُزد على الخمسة أكثرُ من

= ٨/ ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٢١؛ والكتاب ٣/ ٥٧٨؛ ولسان العرب ١٤/ ١٣٦ (جرا)؛ والمحتسب ١/ ١٨٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٢٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٣٥؛ والخصائص ٢/ ٢٠٦؛ والمقتضب ٢/ ١٨٨.

اللغة: الجفنات: جمع الجفنة، وهي القصعة. الغر: البيض من كثرة الشحم.

المعنى: يصف الشاعر قومه بالكرم فيقول: إنّ موائدهم معدّة للأضياف، وسيوفهم تقطر دمًا لكثرة خوضهم الحروب.

الإعراب: «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**الجفنات**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**الغرّ**»: نعت «الجفنات» مرفوع. «**يلمعن**»: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**بالضُّحى**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يلمعن». «**وأسيافنا**»: الواو: حرف استئناف، «أسيافنا»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. و«نا»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. «**يقطرن**»: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**من نجدة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يقطرن». «**دما**»: تمييز منصوب بالفتحة.

وجملة «لنا الجفنات»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يلمعن»: في محلّ نصب حال. وجملة «أسيافنا يقطرن»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يقطرن»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «الجفنات» حيث إنه إن ثبت اعتراض النابغة على حسّان بقوله: «قلّلت جفانك وسيوفك» لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلّة.

(١) سبأ: ٣٧.   (٢) الأحزاب: ٣٥

(٣) مصدر «اشهابّ»، بمعنى: صار لونُه بياضاً يخالطه سواد. (لسان العرب ١/ ٥٠٨ (شهب)).

(٤) مصدر «احرنْجَمَ». واحْرَنْجَمَ القومُ: ازدحموا، واحرنجمتِ الإبل: اجتمعتْ وبركتْ. (لسان العرب ١٢/ ١٣٠ (حرجم)).

حرف واحد، نحو: «غَضْرَفُوطٍ»[١]، فثبت بما ذكرناه كثرةُ تصرُّفهم في الثلاثيّ، وقلّةُ تصرُّفهم في الرباعيّ والخماسيّ. فلذلك كان لكلّ مثال من أمثلة الثلاثيّ أمثلةٌ كثيرةٌ في الكثرة والقلّة، ولم يكن للرباعيّ إلّا مثالٌ واحدٌ، القليلُ والكثيرُ فيه سواءٌ، وهو «فَعالِلُ»، نحو: «خَناجِرَ»، و«بَراثِنَ». ولم يكن للخماسيّ مثالٌ في التكسير، لانحطاطه عن درجة الرباعيّ في التصرّف، وكان محمولاً على الرباعيّ في جمعه، نحو: «فَرازِدَ»[٢]، و«سَفارِجَ»[٣]، كـ«جَعافِرَ». فهو بناءٌ واحدٌ للكثير والقليل بخلاف الثلاثيّ الذي له أبنيةٌ كثيرةٌ.

واعلم أنّ أبنية القلّة أقربُ إلى الواحد من أبنية الكثرة، ولذلك يجري عليه كثيرٌ من أحكام المفرد. ومن ذلك جوازُ تصغيره على لفظه خِلافًا للجمع الكثير، ومنها جوازُ وصف المفرد بها، نحو: «ثَوْبٌ أَسْمالٌ»، و«بُرْمَةٌ أَعْشارٌ». ومنها جوازُ عَوْدِ الضمير إليها بلفظ الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[٤].

فصل
[إعراب جمع المذكر السالم بالحركات في بعض اللغات]

قال صاحب الكتاب: **وقد يُجعَل إعرابُ ما يُجمَع بالواو والنون في النون، وأكثَرُ ما يجيء ذلك في الشعر، ويُلزَم الياء، إذ ذاك قالوا: «أتت عليه سِنِينٌ»، وقال** [من الطويل]:

٧٠٢ــ دَعانِيَ من نَجْدٍ فإنّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدا

---

(١) العضرفوط: دُوَيبّة بيضاء ناعمة، وقيل: ذَكَر العظاء. (لسان العرب ٧/ ٣٥١ (عضرفط)).

(٢) جمع «فرزدق». انظر: لسان العرب ١٠/ ٣٠٧ (فرزدق).

(٣) جمع سَفَرْجلة. وانظر: لسان العرب ١١/ ٣٣٨ (سفرجل).

(٤) النحل: ٦٦.

٧٠٢ ــ **التخريج**: البيت للصمة بن عبد الله القشيري في تخليص الشواهد ص٧١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦؛ وشرح التصريح ١/ ٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٩٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٦٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص١٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص٣٩؛ ولسان العرب ٣/ ٤١٣ (نجد)، ١٣/ ٥٠١ (سنه)؛ ومجالس ثعلب ص١٧٧، ٣٢٠.

اللغة: دعاني: اتركاني. نجد: اسم موضع. السنين: ج السنة، وهي العام. المرد: ج الأمرد، وهو الذي لم ينبت شعر بوجهه.

المعنى: يطلب الشاعر إلى صديقيه أن يتركاه من ذكر نجد لأنّ الأيام التي قضاها هناك شيّبته رغم صغره، وذلك لكثرة ما لاقى من المآسي والأحزان.

الإعراب: «**دعاني**»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**من نجد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«دعاني». «**فإنّ**»: الفاء استئنافية، و«إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**سنينه**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبني في محلّ جر بالإضافة. «**لعبن**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والنون: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**بنا**»: جار ومجرور=

وقال سُحَيمٌ [من الوافر]:

٧٠٣ـ وماذا يَدَّري الشُّعراءُ مِنّي وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعِينِ

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ من العرب من يجعل إعرابَ ما يُجمع بالواو والنون في النون، وذلك إنّما يكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضًا من نقص لحِقه، نحو قولك: «سِنُونَ»، و«قُلُون»(١)، و«ثُبُون»(٢). والشيخُ قد أطلق هٰهنا، والحقّ ما ذكرتُه.

= متعلّقان بـ «لعبن». «شيبًا»: حال منصوبة. «وشيبننا»: الواو: حرف عطف، و«شيبنا»: فعل ماض مبنيّ على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. «مردًا»: حال منصوب.

وجملة «دعاني...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «إنّ سنينه...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لعبن...»: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «شيّبننا...»: معطوفة على جملة «لعبن»، فهي مثلها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «فإنّ سنينه» حيث نصب «سنين» بالفتحة على لغة بعض العرب. ولو عاملها معاملة جمع المذكر السالم لقال: «سنيه»، لأنّ نون الجمع تُحذَف عند الإضافة.

٧٠٣ ـ **التخريج**: البيت لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص١٥٦؛ وتخليص الشواهد ص٧٤؛ وتذكرة النحاة ص٤٨٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨؛ وحماسة البحتري ص١٣؛ والدرر ١/ ١٤٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٧؛ وشرح التصريح ١/ ٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص٤١؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٣ (نجذ)، ٨/ ٩٩ (رفع)، ١٤/ ٢٥٥ (دري)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٨؛ وجواهر الأدب ص١٥٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٨، ٣٩؛ والمقتضب ٣/ ٣٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

المعنى: ماذا يريد الشعراء منّي؟ وكيف يمنّون أنفسهم في خديعتي وقد بلغت سنّ الأربعين، وهي سنّ الحنكة والتجربة والاختبار؟

الإعراب: «وماذا»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ماذا»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب مفعول به مقدّم لـ «يدّري»؛ أو «ما»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ أو خبر مقدّم، و«ذا»: اسم موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ «ما» أو مبتدأ مؤخّر. «يدّري»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. «الشعراء»: فاعل مرفوع بالضمة. «منّي»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يدّري». «وقد»: الواو: حالية، و«قد»: حرف تحقيق. «جاوزت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «حدّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الأربعين»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ماذا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يدّري الشعراء»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب إذا أعربنا «ماذا» مفعولاً به. وجملة «قد جاوزت»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الأربعينِ» حيث أُعرب بالحركات، فجُرّ بالكسرة، ولم يعامل معاملة جمع المذكر السالم الذي هو الأكثر شيوعًا. وقيل: إنّ كسرة النون، هنا، لغة من لغات العرب، وقيل: كسرت النون على ما هو الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين.

(١) جمع «قلة»، وهي عودان يلعب بهما الصِّبيان. (لسان العرب ١٥/ ١٩٩ (قلا)).

(٢) جمع «ثبة»، وهي العُصْبة من الفُرسان. (لسان العرب ١٤/ ١٠٧ (ثبا)).

ويلزم فيه الياءُ، فتقول: «هذه سِنِينٌ»، و«رأيت سنينًا»، و«مررت بسنينٍ». وإنّما جاز إعرابُ النون في هذا الضرب من الجمع؛ لأنّ النون فيه قامت مقامَ الحرف الذاهب، فجعلوها [من][1] كلامِ الكلمة. وإنّما ألزموه الياءَ ليصير نظيرَ «غِسْلِينٍ»[2] ونحوِهِ من الأسماء المفردة، و«غِسْلِين»، «فِعْلِينٌ» من «الغُسالة». وأجاز أبو العبّاس المبرّد التزامَ الواو، فيكون مثلَ «زَيْتُونٍ»، فأمّا قوله [من الطويل]:

دَعانِيَ من نَجدٍ فإنّ سِنِينَهُ... إلخ

وقبله:

لَحَى اللّهُ نَجدًا كَيفَ يَتْرُكُ ذا الغِنَى فَقِيرًا وحُرَّ القَوْمِ تَحسِبُهُ عَبْدَا

البيت للصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْريّ، والشاهدُ فيه أنّه جمع بين النونَيْن والإضافةِ في قوله: «سِنِينَهُ». والقياسُ فيه «سنيه»، لكنّه جعل النونَ حرفَ الإعراب، وألزمه الياءَ، ليكون كـ«غِسْلِين». ومثلُه قوله فيما أنشده أبو زيد [من الوافر]:

٧٠٤ـ سِنِينِيَ كُلَّها لاقَيْتُ حَرْبًا أُعَدُّ مع الصَّلادِمَةِ الذُّكُورِ

وقال الآخر [من الكامل]:

٧٠٥ـ وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سادَةً ولأَنْتَ بَعْدَ اللّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

---

(١) سقطت هذه الكلمة من الطبعتين.

(٢) الغِسْلين: ما يُغْسَل من الثوب ونحوه كالغُسالة. (لسان العرب ١١/ ٤٩٤ (غسل)).

٧٠٤ ـ **التخريج**: البيت لقطيب بن ستان في نوادر أبي زيد ص١٦٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص٥٩٨؛ ومجالس ثعلب ص٣٢١.

اللغة والمعنى: الحرب: الشجاع الشديد الحرب، والعدوّ. الصلادمة: جمع الصِّلْدِم وهو الصُّلب المتين. الذكر: القوي الشجاع. أي أنه اعتاد على ملاقاة الأعادي الشديدي الحرب، ولكنه لا يأبه لها، فهو قوي شجاع ومعدود بين الفرسان الذين لا يشقّ لهم غبار.

الإعراب: «سنيني»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم متعلق بـ«لاقيتُ». والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «كلّها»: توكيد منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «لاقيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «حرباً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أعدّ»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «مع الصلادمة»: جارّومجرور متعلّقان بـ«أعدّ». «الذكور»: صفة مجرورة بالكسرة. وجملة «لاقيت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أعدّ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «سنيني» حيث جمع بين النون والإضافة والشائع أن يقال «سنيّ».

٧٠٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦١؛ والممتع في التصريف ١/ ١٤٣.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: لام القسم، و«قد»: حرف تحقيق=

فأمّا قول سُحَيم بن وَثِيل:

وما ذا يَدَّرِي... إلخ

فذهب قومٌ إلى أنّ النون في «الأربعين» حرفُ الإعراب، والكسرة فيه علامةُ الجرّ، ويكون من قبيلِ ما جُمع بالواو والنون عوضًا من المحذوف، كـ«سِنُون»، و«قُلُون». وذلك أنّ «ثلاثين» ونحوَه من قولك: «أربعين»، ليس بجمع «ثلاثٍ»، و«أربع» على الحقيقة، إذ لو كان «ثلاثون» جمعَ «ثلاث»؛ لَوجب أن يُستعمل في تِسعة، لأنّ الواحد من تَثْليثها ثلاثةٌ، وفي اثني عشرَ، لأنّ الواحد من تثليثها أربعةٌ، وفي خمسةَ عشرَ، لأنّ الواحد من تثليثها خمسةٌ، إلى أن تتجاوز به الثلاثين من الأعداد التي الواحد من تثليثها فوق العشرة. وكذلك «الأربعين» ونحوُها من الخمسين إلى تسعين.

وإذا ثبت أنّ «ثلاثين» ليس بجمع «ثلاث»، و«أربعين» ليس بجمع «أربع»، عُلم أنّه اعتقد فيه أنّ له واحدًا مقدَّرًا، وإن لم يجر به استعمالٌ، فكأنّ «أربعين» جمعُ «أربع»، و«أربعٌ» جماعةٌ، فكأنّه قد كان ينبغي أن يكون فيه الهاءُ، فعُوّض بالواو والنون، وصار الأمرُ فيه كحالِ «أرْضٍ» و«أرَضِينَ».

ونحوٌ من ذلك قولُهم في اسم البلد: «قِنَّسْرُونَ»، و«فَلَسْطُونَ» كأنّهم جعلوا كلَّ ناحيةٍ من «قنسرين» و«فلسطين» «قِنَّسْرَ وفَلَسْطَ»، والناحيةُ والجهةُ مؤنّثتان، فكان القياس في واحده لو نُطق به: «قِنَّسْرَةٌ»، و«فَلَسْطَةٌ»، فعوّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون. والحقُّ فيه أنّ النون في قوله [من الوافر]:

وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعينِ(١)

ليست حرفَ إعراب، ولا الكسرةُ فيه علامةَ جرّ، إنّما هي حركةُ التقاء الساكنين، وهما الياء والنون. وكُسرت على أصل التقاء الساكنين؛ لأنّ حركة التقاء الساكنين لم تأتِ

= وتقريب. «ولدت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بنين»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على النون (هنا)، وهو مضاف. «صدق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سادة»: صفة لـ«بنين» منصوبة بالفتحة. «ولأنت»: الواو: حرف استئناف، واللام حرف ابتداء، «أنت»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «بعد»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الله»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسمها. «السيدا»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «قد ولدت»: واقعة في جواب قسم مقدّر لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت بعد....» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كنت السيدا»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (أنت).

والشاهد فيه قوله: «بنين صدق» حيث جمع بين النون والإضافة، والشائع قولهم «بنيْ صدق».

(١) تقدم بالرقم ٧٠٣

على منهاج واحد، بل تأتي تارةً كسرةً، وهو الأصل، وتارةً ضمّةً، نحوَ: «شُدُّ»، و«مُدُّ»، وتارةً فتحةً، نحو: «شُدْ» فيمَن فتح، و«أينَ»، و«كَيْفَ». فلمّا اضطُرّ الشاعر إلى الكسر، لئلّا تختلف حركةُ حرف الرَّويّ، كَسَرَ؛ لأنّ الأبيات مجرورةُ القوافي مطلقةٌ. وممّا يدلّ أنّ الكسرة في نون «الأربعين» ليست جرًّا، إنّما هي كسرةُ التقاء الساكنين، قولُ ذي الإصْبَع [من البسيط]:

٧٠٦ـ إنّي أبِيٌّ أبِيٌّ ذو مُحافَظَةٍ وَابْنُ أبِيٍّ أبِيٍّ مِن أبِيِّينِ

فـ«أبِيُّونَ» جمعُ «أبِيّ» مثلُ: «ظريف»، و«ظريفون»، فكما لا يُشَكُّ في كسرة نون «أبيّينِ» أنها لالتقاء الساكنين، لأنه جمعٌ صحيحٌ مثلُ: «مسلمين»، و«صالحين»، فكذلك ينبغي أن تكون كسرةُ النون في «الأربعينِ». ومثله قول الآخر [من البسيط]:

٧٠٧ـ [مَا سَدَّ حَيٌّ وَلَا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا] مِثْلُ الخَلائِفِ من بَعْدِ النَّبِيِّينِ

---

٧٠٦ ـ **التخريج**: البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص٩٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦٦، ٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٥ (أبي)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١/ ٢١٣.

الإعراب: «**إني**»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «**أبيّ**»: خبر «إن» مرفوع. «**أبيّ**»: توكيد لفظي لـ«أبيّ» الأولى. «**ذو**»: خبر ثانٍ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «**محافظة**»: مضاف إليه. «**وابن**»: الواو: حرف عطف، «ابن»: معطوف على «ذو». «**أبيّ**»: مضاف إليه. «**أبي**»: توكيد لفظي. «**من أبيين**»: جار ومجرور متعلقان بصفة «أبيّ».

وجملة «إني أبيّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من أبيّينِ» حيث جر جمع المذكر السالم بالكسرة لا بالياء خلافاً للقياس، وقد حمل ذلك بعضهم على الضرورة.

٧٠٧ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في تخليص الشواهد ص٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦٠، ٦٦، ٦٨؛ والدرر ١/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨.

اللغة والمعنى: الخلائف: جمع الخليفة وهو المستخلف والسلطان الأعظم. يريد أن لا أحد يماثل ممدوحيه، كما أن لا أحد يماثل النبيين ممن خَلَفهم.

الإعراب: «**ما**»: نافية. «**سدّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**حي**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. «**ميت**»: اسم معطوف على «حي» مرفوع بالضمّة. «**مسدّهما**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**مثل**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**الخلائف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من بعد**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. «**النبيين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم، وكسرت نون الجمع ضرورة.

وجملة «ما سدّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مثل الخلائف موجودة»: استئنافية لا محلّ لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «النبيين» حيث كسر نون الجمع ضرورة، وعدّها كسرة التقاء الساكنين: الياء والنون.

فهذا جمعٌ بُني على الصحة. وإنّما كُسرت نونُ الجمع ضرورةً، وأُجريت في الكسر مُجرى نون التثنية. واعتمدوا في الفصل بين التثنية والجمع بحركةٍ ما قبل الياء في الجرّ والنصب؛ وأمّا في الرفع؛ فالفصلُ بينهما ظاهرٌ؛ لأنّ رفع الاثنين بالألف، ورفع الجميع بالواو، فاعرفه.

فصل

[أوزان جمع الاسم الثلاثيّ المُجَرَّد]

قال صاحب الكتاب: **وللثُّلاثي المجرَّد إذا كُثـر عشرةُ أمثلة: «أفْعالٌ»، «فِعالٌ»، «فُعُولٌ»، «فِعْلانٌ»، «أفْعُلٌ»، «فُعْلانٌ»، «فِعَلَةٌ»، «فُعْلٌ»، «فِعْلَةٌ»، «فُعُلٌ». فـ«أفْعالٌ» أعمُّها، تقول: أفراخٌ، وأخمال، وأرْكان، وأجْمال، وأعجاز، وأعناق، وأفخاذ، وأعْناب، وأرْطاب، وآبال، ثمّ «فِعالٌ»، تقول: زِنادٌ، وقِداح، وخِفاف، وجمال، ورِباع، وسِباع، ثمّ «فُعولٌ» و«فِعْلانٌ»، وهما متساويان، تقول: فُلوسٌ، وعُروق، وجُروح، وأُسود، ونُمور، ورِئلانٌ، وصِنْوان، وعِيدان، وخِرْبان، وصِرْدان، ثمّ أفْعُلٌ، تقول: أفلُسٌ، وأرْجُل، وأزْمُن، وأضْلُع، ثمَّ «فُعْلانٌ»، و«فِعَلَةٌ»، وهما متساويان، تقول: «بُطْنانٌ»، و«ذُؤْبان»، و«حُمْلان»، و«غِرَدَةٌ»، و«قِرَدة»، و«قِرَطة»، ثمّ «فُعْلٌ»، تقول: «سُقْفٌ»، و«فُلْك»، ثمّ «فِعْلَةٌ»، و«فُعُلٌ»، تقول: جِيرَةٌ، ونُمُرٌ. وقد جاء «حِجْلَى» في جمعِ «حَجَلٍ» قال** [من الكامل]:

٧٠٨- [فارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الّذِينَ كأنّهُمْ] حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَةِ وُقَّعُ

* * *

---

٧٠٨ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن الحجاج في شرح شواهد الإيضاح ص٣٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ١٤٣ (حجل)، ١٤/ ٤٥٠ (صبا)؛ والمحتسب ٢/ ٢٧١.

اللغة: أُصَيْبِيَة: تصغير أَصْبِيَة، وهو جمع صبيّ. حِجلى: جمع حجل، وهو جمع حجلة، وهو طائر صغير من ضِعاف الطير. تدرج: أصله: تتدرج، تمشي مشيًا رويدًا. الشربة: الأرض اللينة التي تنبت العشب.

المعنى: أسألك أنْ ترحم أطفالاً صغارًا ضعافًا برحمتك إيّاي، فأنا معيلهم.

الإعراب: «**فارحم**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ارحم»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**أصيبيتي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: مضاف إليه. «**الذين**»: اسم موصول مبني في محل نصب صفة. «**كأنهم**»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأنّ». «**حجلى**»: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**تدرج**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله: هي. «**في الشربة**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تدرج». «**وقع**»: صفة «حجلى» مرفوعة بالضمة الظاهرة.

قال الشارح: إنّما بدأ بحَصْرِ ألفاظ الجمع، ولم يذكر أبنيةَ الثُّلاثيِّ التي هي الآحادُ التي تُكسَّر عليها الجموعُ؛ لأنّ الباب بابُ الجمع، فجاء بالتفصيل على وَفْق التَّرجمة. ونحن نجمع بينهما؛ لأنّ الفائدة مرتبطةٌ بهما، فالأسماء الثلاثيّة المجرَّدة من الزيادة لها عشرةُ أمثلةٍ، «فَعْلٌ» بفتح الأوّل وسكون الثاني، مثلُ: «فَلْس»، و«كَعْب»، و«فَعَلٌ» بفتح الأوّل والثاني، نحوُ: «فَرَس»، و«جَمَل»، و«فَعِلٌ» بفتح الأول، وكسر الثاني، نحوُ: «كَتِف»، و«فَخِذ»، و«فَعُلٌ» بفتح الأوّل وضمّ الثاني، نحوُ: «عَضُد»، و«يَقُظ»، و«فِعْلٌ» بكسر الأوّل وسكون الثاني، نحوُ: «جِبْر»، و«عِذْل»، و«فِعَلٌ» بكسر الأوّل وفتح الثاني، نحوُ: «عِنَب»، و«نِطَع»، و«فِعِلٌ» بكسر الأول والثاني، نحوُ: «إبِل»، و«إطِل»، و«فُعْلٌ» بضمّ الأوّل وسكون الثاني، نحوُ: «قُفْل»، و«بُرْد»، و«فُعَلٌ» بضمّ الأوّل وفتح الثاني، نحوُ «صُرَد»[1] و«نُغَر»[2]، و«فُعُلٌ» بضمّ الأوّل والثاني، نحوُ «عُنُق»، و«طُنُب».

فأمّا «فَعْلٌ»، فالقياس في تكسيره أن يجيء في القلّة على «أفْعُل»، نحو: «كَلْب»، و«أكْلُب»، و«كَعْب» و«أكْعُب»، وقالوا في المضاعف: «صَكٌّ»، و«أصُكٌّ»، و«ضَبٌّ» و«أضُبٌّ». وأمّا الكثير، فبابُه أن يجيء على «فِعَال»، و«فُعُول»، نحو قولك: «كَلْبٌ»، و«كِلَابٌ»، و«فَلْسٌ»، و«فُلُوسٌ». وربّما تعاقبا على الاسم الواحد، فقالوا: «فَرْخٌ»، و«فِرَاخٌ»، و«فُرُوخٌ»، و«كَعْبٌ»، و«كِعابٌ»، و«كُعُوبٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٠٩- وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تَسْتَقِيمَا

= وجملة «ارحم أصيبيتي»: بحسب الفاء. وجملة «كأنهم حجلى»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تدرّج»: في محل رفع صفة لـ «حجلى».

والشاهد فيه قوله: «حِجلى» حيث جمع «فَعَل» على «فِعْلى».

(١) الصُّرَد: طائر فوق العصفور. (لسان العرب ٣/ ٢٤٩ (صرد)).

(٢) النُّغَر: طائر يشبه العصفور. (لسان العرب ٥/ ٢٢٣ (نغر)).

٧٠٩ ـ **التخريج**: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١؛ والأزهية ص١٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٥؛ والكتاب ٣/ ٤٨؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ «غمز»؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٥؛ والمقتضب ٢/ ٩٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص٥٦٩؛ وشرح قطر الندى ص٧٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٦؛ والمقرب ١/ ٢٦٣.

اللغة والمعنى: غمز القناة: عضّها وعصرها وجسّها. القناة: عصا الرمح. الكعوب: ج الكعب، وهو العقدة بين الأنبوبتين من القصب أو الرمح.

يقول: إذا لم تنفع الملاينة مع قوم خاشنّاهم إلى أن يستقيم اعوجاجهم. وجاء في لسان العرف أنّ الشاعر هجا قومًا زعم أنّه أثارهم بالهجاء وأهلكهم إلّا أن يتركوا سبّه وهجاءه. وقيل: إذا اشتدّ عليّ جانب قوم رمت تليينه أو يستقيم.

الإعراب: «وكنت»: الواو: بحسب ما قبلها، أو استئنافية. كنت: فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير=

وباقي الأمثلة تُجمع في القلّة على «أفعال»، نحو: «أفراس»، و«أكتاف»، «أعْضادٍ»، و«أجبالٍ»، و«أعناب»، و«آطالٍ»، و«أبْرادٍ»، و«أعناقٍ»، وجمعُها الكثير «فِعالٌ» و«فُعُولٌ»، نحوُ: «جَمَلٍ»، و«جِمالٍ»، و«بُرْدٍ»، و«بُرُود»، ما خلا «فُعَلاً»، فإنّ بابه أن يُجمع على «فِعْلانٌ»، نحو: «صُرَدٍ»، و«صِرْدانٍ»، و«جُرَذٍ»، و«جِرْذانٍ» يستوي فيه القليلُ والكثيرُ، وأصلُه الكثرة، والقلّةُ داخلةٌ عليه، ويُفرَق بينهما بقرينة.

فإن قيل: ولِمَ اختصّ جمعُ القلة بـ«أَفْعُلٌ»، و«أفعالٍ»؟ فالجواب أنه لمّا كان بين جمع القلّة والواحد من المشابهة، ما تقدّم ذكرُه من كونِ صيغته مستأنفةً له، ويجري عليه كثيرٌ من أحكام المفرد، من نحوِ عود الضمير مفردًا إليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[1]، وجوازِ تصغيره على لفظه، ووصفِ المفرد به من نحوِ: «بُرْمَةٍ أعشارٍ»، و«ثوبٍ أسمالٍ»؛ اختاروا هذَيْن البناءَيْن؛ لأنّهما لا يكاد يُوجَد لهما نظيرٌ في الآحاد، ليُعلَم أنهما للجمع، ولا يقع فيهما التباسٌ بالواحد.

فإن قيل: ولِمَ اختصّ «أَفْعُلٌ» بـ«فَعْلٍ» ساكنَ العين مفتوحَ الفاء؟ قيل: لخفّته وكثرةِ استعماله؛ اختاروا له أخفَّ اللفظَيْن وأقلَّهما حروفًا؛ لأنّ بنية الجمع على حسبِ واحده، فإذا كان الواحد خفيفًا قليلَ الحروف، قلّت حروفُ جمعه وحركاتُه اللاحقةُ لتكسيره، وإذا ثقُل الواحد، وكثُرت حروفه، كثُر ما يلحق جمعَه لِما ذكرناه من أنّ الجمع يكون بزيادةٍ على الواحد.

فإن قيل: ولِمَ اختصّ «فُعَلٌ» مضمومَ الفاء مفتوحَ العين بـ«فِعْلان»، نحوِ: «نُغَرٍ»، و«نِغْرانٍ»، و«جُرَذٍ» و«جِرْذانٍ»؟ قيل: لوجهَيْن:

أحدُهما: أنّ هذا البناء لمّا اختصّ بضرب من المسمَّيات، وهو الحَيَوانُ، ولزمه، فلم يفارقه إلى غيره، ولم يكن غيرُه من الأسماء كذلك، فإنّها لا تلزم مسمًّى خصّوه بهذا

= في محلّ رفع اسم «كان». «إذا»: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلق بالفعل: «كسرت». «غمزتُ»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «قناة»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «قوم»: مضاف إليه مجرور. «كسرت»: فعل ماض، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «كعوبها»: مفعول به منصوب وهو مضاف، و«ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «أو»: حرف عطف بمعنى «إلّا» ينصب بـ«أن» مضمرة. «تستقيما»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، والألف: للإطلاق. والفاعل: هي.
والمصدر المؤول من «أنْ» وما بعدها معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق. والتقدير: «كسرٌ أو استقامةٌ».

وجملة «كنت» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «غمزت قناة قوم» الفعليّة: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «كسرت كعوبها»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «إذا غمزت قناة قوم وكسرت كعوبها» جملة الشرط وجوابه: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «تستقيما»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «كعوبها» حيث جمع «كعب» على «كعوب» لا على «كِعاب».

(١) النحل: ٦٦.

الجمع، كما خصّوا بـ«فَعْلَى» ما كان به آفةٌ من نحوِ: «قَتْلَى»، و«مَرْضَى»، ولا يُجمع عليه إلّا ما أصابته بليّةٌ، نحوُ: «جَريح»، و«جَرْحَى»، و«زَمِينٍ»، و«زَمْنَى».

والوجه الآخر: أن يكون منتقصًا من «فُعالٍ»، و«فُعَالٌ» يُجمع في الكثرة على «فِعْلان»، نحو: «غُرابٍ» و«غِرْبانٍ»، و«عُقابٍ» و«عِقبانٍ». وممّا يؤيّد ذلك أنّ «فُعَلاً» لا يكاد [يأتي] إلّا مغيّرًا من غيره، نحوَ: «عُمَرَ»، و«زُفَرَ» عَدْلاً من «عامِرٍ»، و«زافِرٍ»، و«فُسَقٍ»، و«خُبَثَ»، والمراد: فاسِقٌ وخَبيثٌ. فلمّا كان قد تَغيَّر عن «فاعِلٍ»، و«فَعِيلٍ»، كان تغييرُه عن «فُعالٍ» أَوْلى؛ لأنه ليس بين البناءَيْن إلّا طرحُ الألف، فهو أقربُ إليه.

واعلم أنّ الاسم الثلاثيّ لكثرته وسعةِ استعماله، كثُرت أبنيةُ تكسيره، وكثُر اختلافها، حتى لا يكاد يخلو بناءٌ منها من الشذوذ، والقياسُ ما تقدّم ذكُره. والمرادُ بقولنا أنّه القياسُ أنّه لو ورد اسمٌ، ولم يُعرف كيف جمعُه، لكان القياسُ أن يُجمع على المنهاج المذكور، فعلى هذا لو سمّيتَ بالمصدر من نحوِ: «ضَرْبٍ»، و«قَتْلٍ»، لكان القياس في جمعه أن تقول في القلّة: «أَضْرُبٌ» و«أَقْتُلٌ»، قياسًا على «أَفْلُسٍ» و«أَكْعُبٍ»، وفي الكثير: «ضُرُوبٌ» أو «ضِرابٌ»، و«قُتُولٌ» أو «قِتالٌ»، قِياسًا على «فُلُوسٍ» و«كِعابٍ».

ولا بدّ من ذكرِ ما شذّ من ذلك ليُعلم؛ حتّى لو اضطُرّ شاعرٌ أو ساجعٌ إلى مثله، لم يكن مُخطِئًا؛ لأنّه استند إلى أصلٍ من استعمالهم. فمن الشاذّ تكسيرُهم «فَعْلاً» في القلّة على «أفعالٍ»[1]، والقياس «أفْعُلٌ» على ما تقدّم، قالوا: «رَأْدٌ»، و«أَرْآدٌ»، و«الرَّأْدُ»: أصل اللَّحْيَيْن، وقالوا: «زَنْدٌ»، و«أَزْنادٌ»، و«الزَّنْدُ»: العُود الذي يُقدَح به النار، وهو الأعلى، والزَّنْدَةُ السُّفْلى فيها ثَقْبٌ، وهي الأنثى، فإذا اجتمعا قيل: «زَنْدانِ»، ولم: يُقَل: «زندتان». وقالوا: «فَرْخٌ» و«أفراخٌ»، و«أنفٌ» و«آنافٌ».

جمعوا هذه الأسماءَ على «أفعالٍ» حَمْلاً لها على ما هي في معناه، وذلك أنّ «زَأْدًا»

---

(١) هذا ليس شاذًا، وقد برهن الأب أنستاس ماري الكرمليّ «أن ما سُمع عن الفصحاء من جموع «فَعْل» على «أَفْعال» أكثر مِمّا سُمِع من جموعه (أي: المُطَّردة) على «أَفْعُل»، أو «فِعال»، أو «فُعول». فعدد ما ورد على «أَفْعُل» هو ١٤٢ اسمًا، وعلى «فِعال» ٢٢١ اسمًا، وعلى «فُعول» هو ٤٢. فأنْ يُسلِّموا بجمعه قياسًا مُطَّردًا على «أفعال» أَحَقُّ وأولى؛ لأنّ عدد ما ورد فيها هو ٣٤٠ لفظة، وكلُّها منقول عنهم، لورودها في الأمّهات المعتمدة مثل اللسان والقاموس». (مجمع اللغة العربيّة: محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع. ص٥١).
ولذلك أصدر مجمع اللغة العربيّة في القاهرة القرار التالي: «قرّر المجمع من قبل أنّ قياس جمع «فَعْل» الاسم الصحيح العين أن يكون على «أَفْعُل» جمع قِلّة، وعلى «فِعال» أو «فُعول» جمع كثرة. واستنادًا إلى نصّ عبارة أبي حيّان في استحسان الذهاب إلى جمع «فَعْل» على «أَفعال» مُطلقًا، واستنادًا أيضًا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعةً على هذا الوزن، ترى اللجنة جواز جمع «فَعْل» اسمًا صحيح العين، مثل: «بَحْث» و«أبحاث» على «أفعال»، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلّها والمضعّف». ج٢٦، ص٢٢٣.

في معنى «ذَقْنٍ»، و«زَنْدٌ» في معنى «عُودٍ»، و«فَرْخٌ» في معنى «طَيْرٍ» أو «وَلَدٍ»، و«أنفٌ» في معنى «عُضْوٍ»، فكما قالوا: «أذقانٌ»، و«أعْوادٌ»، و«أطْيارٌ»، و«أعْضاءٌ»، فكذلك قالوا: «أرْآدٌ»، و«أفراخٌ»، و«أزْنادٌ»، و«آنافٌ»، لأنّها في معناها، فأعطوها حُكْمَها. وقيل: إنّما قالوا «أرْآدٌ»؛ لأنّ الهمزة مُقارِبةٌ للألف، ومن مَخْرَجِها، فعاملوها مُعامَلتَها في الجمع، فكما قالوا: «بابٌ» و«أبْوابٌ»، و«نابٌ» و«أنْيابٌ»، كذلك قالوا: «رَأْدٌ» و«أرْآدٌ». والنونُ في «زَنْدٍ»، و«أنفٍ» ساكنةٌ، فهي غُنَّةٌ، فجرت لغُنّتها مجرى المتحرّكة، والراءُ في «فَرْخٍ» حرفٌ مكرَّرٌ، فجرى تكريرُه مجرى الحركة فيه، فلذلك قالوا: «أفْراخٌ»[1]. وربّما تواردَ البناءانِ على الاسم الواحد منها، قالوا: «أزْنُدٌ»، و«أزْنادٌ». قال الشاعر [من المتقارب]:

٧١٠ـ وُجِدْتَ إذا اصْطلَحُوا خَيْرَهُمْ وزَنْدُكَ أثْقَبُ أزْنادِهَا

وقالوا: «أفْرُخٌ»، و«أفْراخٌ». قال الراجز:

٧١١ـ لولا هُباشاتٌ من التَّهْبِيشِ لِصِبْيَةٍ كأفْرُخِ العُشُوشِ

---

(١) لاحظ هذا التعسّف في تعليل هذه الجموع، ترى لو عَلِم بوجود عشرات الجموع التي على وزن «أفعال» ومفردها «فَعْل»، كلَحْظ ألحاظ، وشكْل أشكال، وحَمْل أحْمال، وسَمْع أسماع، ولحن ألحان، وفَرْد أفراد... ماذا كان سيعلّلها؟

٧١٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٠٣؛ والكتاب ٣/ ٥٦٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٧٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٢٦؛ والمقتضب ٢/ ١٩٦.

اللغة: الزند: العود الذي تقدح به النار. ثقب الزند: خرجت ناره.

الإعراب: **«وجدت»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. **«إذا»**: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل: «وُجِدتُ». **«اصطلحوا»**: فعل ماضٍ، والواو ضمير متّصل في محل رفع فاعل. **«خيرهم»**: مفعول به ثانٍ لـ«وجد»، وهو مضاف، و«هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وزندك»**: الواو حرف استئناف، «زندك» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. **«أثقب»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«أزنادها»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «وجدت»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «اصطلحوا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «زندك أثقب....»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أزنادها»، وهو جمع «زند»، وهذا الجمع شاذّ عند النحاة، وقياسيّ على الصحيح كما بيّن الأب أنستاس الكرملي (راجع مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة. ص٢٢٣، وما بعدها).

٧١١ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٧٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢٧٩ (حبش)، ٤١٧ (عشش)، ٣٦٣ (هبش).

اللغة والمعنى: تهبّش: تجمّع، وتهبّش الشيء: التمس الوسائل للحصول عليه، العشوس: جمع عُش وهو بيت الطائر في الشجر. يريد: لولا ضرورة الحصول على قوت صبيته (جواب الشرط في أبيات أخر) الذين يشبهون بانتظارهم عودته فراخ الطائر في عشه.

الإعراب: **«لولا»**: حرف شرط غير جازم، يدلّ على امتناع لوجود. **«هباشات»**: مبتدأ مرفوع=

وقـال الشاعـر [من البسيط]:

٧١٢ـ مـاذا تـقـول لأفـراخٍ بـذي مَـرَخٍ   زُغْـبِ الـحَـواصِـلِ لا مـاءٌ ولا شَـجَـرُ

فالبيت الأوّل على القياس، والثاني على الشاذّ، وقالوا: «أنْفٌ» و«آنافٌ» و«آنُفٌ». قال الأعشى [من الطويل]:

٧١٣ـ إذا رَوَّحَ الـراعِـي الـلِّـقـاحَ مُـعَـزِّبًـا   وأمْـسَـتْ عـلـى آنـافِـهـا غَـبَـراتُـهـا

= بالضمّة، وخبره محذوف وجوبًا. «من التهبيش»: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة. «لصبية»: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر (التهبيش). «كأفرخ»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محلّ جرّ صفة للصبية، وهو مضاف، و«أفرخ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «العشوش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هباشات»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أفرخ» جمعًا لـ«فرخ».

٧١٢ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٦٤؛ والأغاني ٢/ ١٥٦؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٤؛ والخصائص ٣/ ٥٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٠٢؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٣٤؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٢ (طلح)؛ ومعجم ما استعجم ص٨٩٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٢٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٣٤٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٧٤؛ والمقتضب ٢/ ١٩٦.

اللغة: الأفراخ: ج الفرخ، وهو صغير الطائر، والمراد هنا أولاد الشاعر. ذو مرخ: اسم واد. الزغب: الريش الصغير. الحواصل: ج الحوصلة، وهي معدة الطائر. وزغب الحواصل: كناية عن ضعفهم.

الإعراب: «ماذا»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ نصب مفعول به مقدّم. «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت». «لأفراخ»: جار ومجرور متعلقان بـ«تقول». «بذي»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ«أفراخ»، وهو مضاف. «مرخ»: مضاف إليه مجرور. «زغب»: نعت سببي لـ«أفراخ»، وهو مضاف. «الحواصل»: مضاف إليه مجرور. «لا»: حرف نفي. «ماء»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف. «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «شجر»: معطوف على «ماء».

وجملة «تقول»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أفراخ» جمعًا لـ«فرخ»، وهذا شاذّ عند جمهرة النحاة. وقد أثبت الأب أنستاس الكرملي أنّه قياسي. راجع مجلة اللغة العربية بالقاهرة ج٢٦، ص٢٢٣.

٧١٣ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٢ (أنف).

اللغة: اللقاح: جمع لقحة، أي الإبل ذات اللبن. المعزب: المبعد في المرعى.

المعنى: الشاعر يصف كرم القوم حين يشتد الزمان ويقسو برد الشتاء، ويشح الطعام.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية متعلقة بالجواب. «روّح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الراعي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء. «اللقاح»: مفعول به منصوب بالفتحة. «معزبًا»: حال منصوب بالفتحة. «وأمست»: الواو: حرف عطف، «أمست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «على»: حرف جر. «آنافها»: اسم مجرور، و«ها»: ضمير متصل في=

فأمّا «الرَّأدَ» فلم يُسمع فيه إلّا «أرْآدٌ».

وقد جاء الكثير على «فُعْلانٍ»، بضمّ الفاء. قالوا: «ظَهْرٌ»، و«ظُهْرانٌ»، و«بَطْنٌ»، و«بُطْنانٌ»، و«ثَعْبٌ»، و«ثُعْبانٌ»، والثَّعْبُ: مَسِيلُ الوادي، وقالوا: «جَحْشٌ»، و«جِحْشانٌ»، و«عَبْدٌ»، و«عِبْدانٌ»، فكسّروه على «فِعْلانٍ» بكسر الفاء.

وربّما كسّروه على «فُعُولَةٍ»، و«فِعالَةٍ»، فيأتون فيه بناء التأنيث لتحقيق تأنيث الجمع، فقالوا: «الفِحالَةُ»، و«البُعُولَةُ»، و«العُمُومَةُ».

وقد جاء أيضًا على «فِعَلَه». قالوا: «جَبْءٌ»، و«جِبَأةٌ»، و«فَقْعٌ» و«فِقَعَةٌ» لضربَيْن من الكَمْأة، وقالوا: «قَعْبٌ»، و«قِعَبَةٌ».

وقد جاء أيضًا على «فَعِيلٍ»، قالوا: «عَبْدٌ»، و«عَبِيدٌ»، و«كَلْبٌ»، و«كَلِيبٌ». قال الشاعر [من السريع]:

٧١٤ـ والعِيسُ يَنْغُضْنَ بِكِيرانِها كأنّما يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيبْ

وذلك كلّه قليلٌ شاذٌ، لا يُقاس عليه، وبعضُه أشذُّ من بعض، فـ«الكَلِيبُ» و«العَبِيدُ»، أقلُّ من «فِقَعَةٍ»، و«قِعَبَةٍ»، و«فِقَعَةٌ»، و«قِعَبَةٌ» أقلُّ من «فُعْلانٍ»، و«فِعْلانَ»، وسيبويه[1] كان

= محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بخبر أمسى المحذوف. «غبرانها»: اسم «أمسى» مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «إذا روح...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «روح الراعي»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أمست غبرانها...»: معطوفة في محل جر. وجملة جواب الشرط في البيت التالي.

والشاهد فيه جمع «أنف» على «آناف».

٧١٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٢.

اللغة: العيس: جمع أعيس وعيساء، والأعيس من الإبل: الذي يخالط بياضه شقرة، والكريم منها. ينغضن: يتحرّكن في ارتجاف واضطراب. الكيران: جمع الكور وهو الرحل بأدواته. الكليب: جماعة الكلاب.

المعنى: تتحرّك هذه الإبل الكريمة مضطربة، فتهتز رحالها كما لو كنّ يتحاشين كلابًا تعضّها.

الإعراب: «**والعيس**»: الواو: بحسب ما قبلها، «العيس»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «ينغضن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**بكيرانها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ينغض»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**كأنما**»: كافة ومكفوفة. «**ينهشهن**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«هنّ»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**الكليب**»: فاعل مرفوع بالضمة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «العيس ينغضن»: بحسب الواو. وجملة «ينغضن»: في محلّ رفع خبر للعيس. وجملة «ينهشهن»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كليب» حيث جاءت جمعًا لكلب، والشائع كلاب وأكلُب.

(١) لم أقع على مذهب سيبويه التالي في كتابه. وانظر الكتاب ٣/ ٥٦٧.

يذهب إلى أنّ «الكليب» ونحوه اسمٌ للجمع كـ«الجامِل»[١]، و«الباقِر»[٢]، وكذلك «فِقَعَةٌ»، و«قِعَبَةٌ»، وليس بجمع مكسَّر. فعلى هذا، لو صُغِر، لصُغِر على لفظه، ولم يُردّ إلى الواحد. وذهب الأخفش إلى أنّ ذلك كلّه تكسيرٌ وإن قلّ استعمالُه. وقال قومٌ: «فِعَلَة» وبابُه مقصورٌ من «فِعالَة»، فالأصلُ في «فِقَعَة»: «فِقاعَة» كـ«حِجارَة»، فاعرفه.

فأمّا «فَعَلٌ» بفتح الفاء والعين، فالقياسُ أن يأتي في القلّة على «أَفْعَالٍ» كـ«جَمَلٍ»، و«أَجْمالٍ»، وفي الكثير «فِعَالٌ» و«فُعُولٌ»، نحوُ: «جِبالٍ»، و«جِمالٍ»، و«أُسُودٍ»، و«ذُكُورٍ». و«فِعالٌ» في هذا الباب أكثرُ من «فُعُولٍ». وقد جاء على غير المنهاج المذكور، قالوا في القليل: «زَمَنٌ»، و«أَزْمُنٌ»، قال ذو الرُمّة [من الطويل]:

٧١٥ـ أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سَلامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الأَزْمُنُ اللاتِي مَضَيْنَ رَواجِعُ

وحكى سيبويه[٣]: «جَبَلٌ»، و«أَجْبُلٌ». وقالوا في المعتلّ: «عَصًا»، و«أَعْصٍ» كـ«أَدْلٍ»، و«أَخْقٍ»، وذلك من حيث كان «الزَّمَنُ» دَهْرًا، و«الجَبَلُ» تَلاًّ، فحملوه على معناه.

وفي الجملة إنّ الأسماء الثلاثيّة لمّا اشتركتْ في عدّة واحدة، وأصلٍ واحد؛ جاز أن يُشبَّه بعضُها ببعضٍ، فيدخل كلُّ واحد منها على الآخر، ولُزومُ «فَعَلٍ» مفتوحَ العين لـ«أَفْعَلٍ»، وبناؤه عليه أكثرُ من لزوم «فَعْلٍ» ساكنَ العين لـ«أفعل»، وذلك لخفّة «فَعْلٍ» وكثرتِه توسّعوا فيه أكثرَ من توسّعهم في «فَعَلٍ». ولذلك كان الشاذُّ في جمع «فَعْلٍ» أقلَّ

---

(١) الجامِل: الجمال، وقيل: القطيع من الإبل معها رعيانها وأربابها. (لسان العرب ١١/ ١٢٤ (جمل)).

(٢) الباقر: جماعة البقر مع رعاتها. (لسان العرب ٤/ ٧٣ (بقر)).

٧١٥ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٢٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٣؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٨ (نزل)؛ واللمع في العربية ص٢٤٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٣٥٢؛ والمقتضب ٢/ ١٧٦.

المعنى: يخاطب الشاعر منازل محبوبته مية ويسائلها: هل ستعود تلك الأيام الجميلة التي قضيناها معاً؟

الإعراب: «**أمنزلتي**»: الهمزة: للنداء القريب، «منزلتي»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه مثنى. «**مي**»: مضاف إليه مجرور. «**سلام**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**عليكما**»: «**على**»: حرف جر، الكاف: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، و«ما»: للتثنية، والجار والمجرور متعلقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره: كائن. «**هل**»: حرف استفهام، لا محل لها من الإعراب. «**الأزمن**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**اللاتي**»: اسم موصول في محل رفع صفة. «**مضين**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**رواجع**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة.

وجملة «سلام عليكما»: استئنافية ويجوز أن تكون اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الأزمن رواجع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «أمنزلتي» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هل الأزمن» حيث جمع «زمن» على «أزمن» وهو قليل.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٧١.

من الشاذّ في جمع «فَعْلٍ». وقد كسّروه في الكثير على «فُعْلان». قالوا: «حَمَلٌ»، و«حُمْلانٌ»، و«سَلَقٌ»، و«سُلْقانٌ». والسَّلَقُ: المكان المطمئنّ. وقالوا: «بَرَقٌ»، و«بِرْقانٌ»، و«وَرَلٌ»، و«وِرْلانٌ»، كسّروه على «فِعْلان» بكسر الفاء، و«البَرَقُ»: الحَمَلُ، و«الوَرَلُ»: دُوَيْبّةٌ تُشْبِه الضَّبَّ. وقالوا: «أَسَدٌ»، و«أُسْدٌ»، وَ «وَثَنٌ» و«وُثْن»، وقد قرأ عَطاء بن أبي رَباح: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أُثْنًا﴾(١)، والمراد: وُثْنًا، فسُكِّنت العين على حدّ «رُسْلٍ»، و«كُتْبٍ»، وقُلِبت الواو همزة لانضمامها على حدّ قلبها في «أُقّتِ»، و«أُجُوهٍ».

وقد أنكر بعضهم أن يكون لفظُ الجمع أقلَّ من لفظ الواحد، فتأوّله على أن يكون مخفَّفًا من «أُسُدٍ» مضمومَ العين، و«أُسْدٌ» مقصورٌ من «أُسُودٍ»، فأمّا «إزارٌ» و«أُزْرٌ»، فهو أيضًا مقصورٌ من «أُزُورٍ». ومثله قول الشاعر [من الرجز]:

٧١٦ـ فيها عَيائِلُ أُسودٍ ونُمُرْ

وقد يُدْخلون الهاء على «فُعُولٍ» و«فِعالٍ» هنا، كما أدخلوها عليهما في تكسير «فَعْلٍ»، فيقولون: «ذُكُورَةٌ»، و«أُسُودَةٌ»، و«ذِكارَةٌ»، و«جِمالَةٌ»، و«حِجارَةٌ»، وقالوا: «حِجارٌ» أيضًا، وهو أقيسُ، و«حِجارَةٌ» أكثرُ. قال الشاعر [من البسيط]:

٧١٧ـ كأنّه من حِجارِ الغَيْلِ أَلْبَسَها مَضارِبُ الماءِ لَوْنَ الطُّحْلُبِ اللَّزِبِ

---

(١) النساء: ١١٧. وهي أيضاً قراءة ابن عباس، وعائشة، وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٣/ ٣٥٢؛ وتفسير الطبري ٩/ ٢٠٩، ٢١٠؛ والكشاف ١/ ٢٩٩؛ والمحتسب ١/ ١٩٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٦٤.

٧١٦ـ **التخريج**: الرجز لحكيم بن معيّة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩٧؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٤ (نمر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٦؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣١٠، ٣٧٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٧٦؛ والكتاب ٣/ ٥٧٤؛ ولسان العرب ١١/ ٤٨٩ (عيل)؛ والمقتضب ٢/ ٢٠٣؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٤٤.

اللغة: العيائل: ج العيّل، وهو أحد العيال، والمراد به أشبال السباع.

الإعراب: «**فيها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**عيائل**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**أسود**»: مضاف إليه مجرور. «**ونمر**»: الواو: حرف عطف. و«نمر»: معطوف على «أسود» مجرور بالكسرة، وسكّن للضرورة.

والشاهد فيه قوله: «ونُمْرْ» حيث جاء به مقصورًا من «نُمور».

٧١٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ١٦٥ (حجر) (وفيه «الترب» مكان «اللزب»).

المعنى: شبّه حوافر الفرس في صلابتها، وامّلاسها بحجارة الماء المطحلبة.

الإعراب: «**كأنه**»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسمه. «**من حجار**»: جار ومجرور متعلقان بخبر=

الغَيْل: الماء الجاري، واللَّزِبُ: اللازم. فأمّا ما كان منه مضاعفًا، فإنّه يلزم بناءَ أدنى العَدَد، ولا يُجاوِزه. قالوا: «لَبّ»، و«ألبابٌ»، و«مَدَدٌ»، و«أمدادٌ»، و«فَنَنٌ»، و«أفنانٌ»، اجتزؤوا في المضاعف ببناء القلّة عن بناء الكثرة، كما قالوا: «أرسانٌ»، و«أقْلامٌ»، فاقتصروا على «أفعَالٍ»، ولم يجاوزوه.

وأمّا «فَعِلٌ» بفتح الفاء وكسر العين، فإنّه يكسَّر على «أفعالٍ». قالوا: «كَبِدٌ»، و«أكْبادٌ»، و«فَخِذٌ»، و«أفْخاذٌ»، و«نَمِرٌ»، و«أنمارٌ». ولا يكادون يَتجاوزونها إلى بناء الكثرة، وذلك من قِبَل أنّ «فَعِلاً» أقلُّ من «فَعَلٍ» بكثيرٍ، كما أنّ «فَعَلاً» أقلُّ من «فَعْلٍ». والبناءُ إذا كثُر؛ توسّعوا في جمعه، ألا ترى أنّ «فَعْلاً» ساكنَ العين لمَا كان أكثرَ من «فَعَلٍ»، جاؤوا لمضاعفه ببناءِ قلّة وبناءِ كثرة، نحوِ قولهم: «صَكٌّ»، و«أصُكٌّ»، و«صِكاكٌ»، و«صُكُوكٌ». ولم يجيء في مثل «مَدَدٍ»، و«فَنَنٍ»: «مِدادٌ»، و«فِنانٌ»، ولا «مُدُودٌ»، و«فُنُونٌ». و«فَعِلٌ» أقلُّ من «فَعَلٍ»، فنقص تصرّفُه عنه بأن لزم بناءَ القلّة، ولم يتجاوزه، وقد قالوا: «النُّمُورُ»، و«الوُعُولُ». ولم يكثر فيه كثرتَه في «فَعَلٍ»، وإنّما ذلك على التشبيه بـ«الأُسود».

فأمّا «فَعُلٌ» بفتح الأوّل وضمّ الثاني، فهو كـ«فَعِلٍ» يأتي على «أفْعالٍ»، قالوا: «عَجُزٌ»، و«أعجازٌ»، و«عَضُدٌ»، و«أعْضادٌ»، ولم يتجاوزه إلى غيره، كما لم يتجاوز «فَعِلٌ»؛ لأنّ «فَعُلاً» مضمومَ العين، أقلُّ من «فَعِلٍ» مكسورَ العين. وإذا لم يُجاوِزوا «فَعِلاً» أدنَى العدد لقلّته، كان ذلك في «فَعُلٍ» أولى؛ لأنّه أقلُّ. وقد قالوا: «رَجُلٌ» و«رِجالٌ»، و«سَبُعٌ»، و«سِباعٌ». جاؤوا به على «فِعالٍ» على التشبيه بـ«فَعَلٍ». وقد قالوا: «ثلاثةُ رِجلَةٍ»، كأنّهم استغنوا بها عن «رِجالٍ»، وليس «رِجْلَةٌ» بتكسير «رَجُلٍ»، وإنّما هو اسمٌ للجمع.

وأمّا «فِعْلٌ» بكسر الأوّل وسكون الثاني، فإنّه يكسَّر في القلّة على «أفعالٍ»، وفي الكثير على «فُعُولٍ»، و«فِعالٍ». و«فُعُولٌ» فيه أكثرُ، قالوا: «حِمْلٌ»، و«أحْمالٌ»، و«حُمُولٌ»، و«عِدْلٌ»، و«أعْدالٌ»، و«عُدُولٌ»، و«بِئْرٌ»، و«أبْآرٌ»، و«بِئارٌ»، و«ذِئْبٌ»، و«ذِئَابٌ».

ويجتزئون بـ«أفْعَالٍ» عن «فُعُولٍ»، و«فِعَالٍ». قالوا: «خِمْسٌ»، و«أخْماسٌ». و«الخِمْسُ» من أظْماء الإبل، و«شِبْرٌ»، و«أشْبارٌ»، و«سِتْرٌ»، و«أسْتارٌ»، و«طِمْرٌ»، و«أطْمارٌ». استغنوا بـ«أفْعالٍ» هنا كما استغنوا بـ«أفْعالٍ» فيما تقدّم، نحوِ: «رَسَنٍ»

= «كأن». «الغيل»: مضاف إليه. «لبّسها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: مفعول به أول. «مضارب»: فاعل. «الماء»: مضاف إليه. «لون»: مفعول به ثانٍ. «الطُّحلب»: مضاف إليه. «اللزب»: صفة لـ«الطحلب».

وجملة «كأنه من حجار»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لبّسها مضارب الماء»: صفة لـ«حجار» محلُّها الجر.

والشاهد فيه: جمع «حجر» على «حجار»، والأكثر أحجار.

و«أرسانٍ»، و«قَدَم»، و«أقدامٍ» عن بناء الكثرة، وكما استغنوا بـ«أفعُلٍ» في «كفٍّ»، و«أكُفٍّ» ولم يتجاوزوه.

وقد جاؤوا به على «فِعَلَة». قالوا: «قِرْدٌ»، و«قِرَدَةٌ»، و«حِسْلٌ»، و«حِسَلَةٌ». والحِسْلُ: ولد الضَّبِّ، جعلوه للقليل، قالوا: «ثلاثةُ قِرَدَةٍ»، كأنهم استغنوا بـ«قِرَدَةٍ» عن «أقرادٍ».

وقد كسّروه على «فُعْلان» بضمّ الفاء، قالوا: «ذِئْبٌ»، و«ذُؤْبانٌ»، و«صِرْمٌ»، و«صُرْمانٌ»، وعلى «فِعْلان» بكسر الفاء، قالوا: «رِئْدٌ»، و«رِئْدانٌ»، والرِّئْدُ: التِّرْبُ، و«شِقْذٌ»، و«شِقْذانٌ»، وهو فَرْخ العَظاء والحِرْباء. وقالوا: «صِنْوٌ»، و«صِنْوانٌ»، و«قِنْوٌ»[1]، و«قِنْوانٌ»، وقد يُضَمّان، فيقال: «صُنْوان»، و«قُنْوانٌ». وكثُر في كلامهم، فهو في الكثرة عديلُ «فَلْسٍ»، و«كَعْبٍ»، فلذلك توسّعوا في أبنية تكسيره.

وقد يجيء في القلّة على «أفْعُل»، وذلك قليل يُسمع ولا يُقاس عليه، قالوا: «ذِئْبٌ»، و«أذْؤُبٌ»، و«قِطْعٌ»، و«أقْطُعٌ». والقِطْعُ: نَصْل عريض يصير للسَّهْم. وقالوا: «قِدْرٌ»، و«أقْدُرٌ». وأنكر الجَرْميّ «أقْدُرٌ». وقالوا: «جِرْوٌ» و«أجْرٍ»، و«رِجْلٌ» و«أرْجُلٌ»، ولم يتجاوزوا «أرْجُلاً» إلى غيره من جموع الكثرة، كما لم يتجاوزوا «أكُفًّا».

فأمّا «فِعَلٌ» بكسر الفاء وفتح العين، فإنّه في القلّة على «أفعالٍ»، نحو: «عِنَبٍ»، و«أعْنابٍ»، و«ضِلَعٍ»، و«أضْلاعٍ»، و«مِعًى»، و«أمْعاءٍ»، و«إرَمٍ»، و«آرامٍ»، والإرَمُ: العَلَم في الطريق. وفي الكثير: «فُعُولٌ»، قالوا: «ضُلُوعٌ»، و«أُرُومٌ»، ولم يقولوا: «عُنُوبٌ»، ولا «مُعِيٌّ»، اجْتَزؤوا عنه بمثال القلّة، كما اكتفوا بـ«أرسانٍ» عن «رُسُونٍ». وقد قالوا في القلّة: «أضْلُعٌ»، شبّهوه بـ«أزْمُنٍ»، أو لأنّه عَظْمٌ قالوا: «أضْلُعٌ»، كما قالوا: «أعْظُمٌ».

فأمّا «فِعِلٌ» بكسر الفاء والعين، فتكسيرُه في القلّة على «أفعالٍ». قالوا: «إبِلٌ»، و«آبالٌ»، و«إطِلٌ»، و«آطالٌ»، والإطِلُ: الخاصِرَةُ، ولم يتجاوزوه إلى غيره، بل اكتفوا بهذا المثال عن مثال الكثرة، لقلّته في كلامهم، ولم يتوسّعوا فيه.

وأمّا «فُعْلٌ» بضمّ الفاء وسكون العين، نحوُ: «قُفْلٍ»، و«بُرْدٍ»؛ فبابُه أن يجيء في القلّة على «أفعالٍ»، نحوِ: «أقفالٍ»، و«أبْرادٍ»، ويُجمع في الكثرة على «فُعُولٍ»، و«فِعالٍ». و«فُعُولٌ» أكثرُ فيه، قالوا: «بُرْدٌ»، و«بُرُودٌ»، و«أبْرادٌ»، و«بُرْجٌ»، و«بُرُوجٌ»، و«أبْراجٌ»، و«جُنْدٌ»، و«جُنُودٌ» و«أجْنادٌ». وأمّا مجيئُه على «فِعَالٍ»، فقالوا: «جُمْدٌ»، و«أجْمادٌ»، و«جِمادٌ»، والجُمْدُ: الأرض المرتفعة، و«قُرْطٌ»، و«قِراطٌ»، و«أقْراطٌ».

و«فِعالٌ» في المضاعف أكثرُ. قالوا: «قُفٌّ»، و«قِفافٌ» لِما ارتفع من الأرض، وقالوا: «خُفٌّ»، و«خِفافٌ»، و«أخْفافٌ» في القلّة، و«خُصٌّ»، و«أخْصاصٌ»، و«خِصاصٌ»، و«عُشٌّ»،

---

(١) القِنْو: العِذْق بما فيه من الرطب. (لسان العرب ١٥/ ٢٠٤ (قنا)).

و«عِشاشٌ»، و«أغشاشٌ»، وقالوا: «غُشُوشٌ» أيضًا قال رؤبة [من الرجز]:

لِصِبْيَةٍ كَأَفْراخِ العُشُوش(١)

وقالوا في المعتل: مدىً و«أمداء»، ولم يتجاوزوه لقلّته وقد كسروه أيضاً على «فِعَلَة». قالوا: «جُحْرٌ»، و«أجحارٌ»، و«جِحَرَةٌ»، و«قُلْبٌ»، و«أقلابٌ»، و«قِلَبَةٌ»، وقالوا: «خُرْجٌ»، و«خِرَجَةٌ»، ولم يقولوا: «أخراجٌ»، وقالوا: «رُكْنٌ»، و«أركانٌ»، و«جُزْءٌ»، و«أجزاءٌ»، ولم يجاوزوه كما لم يجاوزوا «خِرَجَةً».

وقد كسّروا حرفًا منه على «فُعْلٍ» كما كسّروا عليه «فَعَلٌ» بفتح العين، قالوا: «الفُلْكُ» للواحد والجمع. قال الله تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾(٣)، فجعله جمعًا كأنّهم حملوا «فُعْلاً» على «فَعَلٍ»؛ لأنّ «فُعْلاً» يكون جمعًا لـ«فَعَلٍ»، نحوَ: «أسَدٍ»، و«أُسْدٍ».

و«فُعْلٌ»، و«فَعَلٌ» قد يشتركان في «أفعالٍ». نحو: «صُلْبٍ»، و«أصلابٍ»، و«أسَدٍ»، و«آسادٍ»، فشُورك بينهما في هذا الضرب من الجمع، فـ«الفُلْكُ» إذا أُريد به الواحدُ، فبمنزلة «قُفْلٍ»، وإذا أُريد به الجمعُ، فهو بمنزلة «أُسْدٍ». وكثُر توسُّعُهم في هذا البناء لكثرته في كلامهم، فهو في الكثرة قريبٌ من كثرة «فَلْسٍ» و«كَعْبٍ».

وأمّا «فُعَلٌ» بضمّ الفاء، وفتح العين نحوُ «صُرَدٍ»، و«صِرْدانٍ»، و«جُرَذٍ»، و«جِرْذانٍ»، فقد تقدّم ذكرُه، وقد شذَّ منه: «رُبَعٌ» و«أرباعٌ»، و«الرُّبَعُ» من الإبل: ما نُتج في الربيع، و«رُطَبٌ» و«أرطابٌ»، وإنّما قالوا ذلك، لأنّ «الرُّبَع» جَمَلٌ، فجمعوه جمعَه، و«الرُّطَبُ» ثَمَرٌ، فكسّروه تكسيرَه مع أنّه ليس بواحدٍ، وإنّما هو جمعُ «رُطَبَةٍ».

وأمّا «فُعُلٌ» بضمّ الفاء والعين نحوُ: «عُنُقٍ» و«طُنُبٍ» و«أُذُنٍ»، فهو قليل كـ«فِعَلٍ»، نحوِ: ضِلَعٍ. قالوا فيه: «عُنُقٌ»، و«أعناقٌ»، و«أُذُنٌ»، و«آذانٌ»، فلم يجاوزوه إلى غيره لقلّته، كما لم يجاوزوا «إبلاً» و«آبالاً» وبابَه. فاعرفه. فجميعُ أبنية جموع الثلاثيّ عشرةٌ على ما ذكرنا، منها خمسةُ أبنية مَقيسةٍ مطّردةٍ، وهي «أفْعُلُ»، و«أفْعالٌ» و«فُعُولٌ»، و«فِعَالٌ»، و«فِعْلانٌ». فأمّا «أفعُلُ» و«أفْعَالٌ» فبناءان للقليل، وأمّا «فُعُولٌ» و«فِعَالٌ» فأخوان، وهما للكثير، و«فُعُولَةٌ» و«فِعالَةٌ» مؤنّثاهما بجريان مجراهما، وليس «أفْعُل» و«أفْعَالٌ» أخوَيْنِ؛ لأنّ ما يجيء فيه «فُعُولٌ» يجيء فيه «فِعَالٌ» بعينه، وليس كذلك «أفْعُل» و«أفْعَالٌ»، وباقي الأمثلة شاذّةٌ من جهة الاستعمال، وبعضُها أكثرُ من بعض.

وقوله: «فأفعَالٌ أعمُّها»، يريد: أعمّها استعمالاً؛ لأنّه ورد في الأبنية العشرة، وهو شاذّ في بناءَيْن منها، وذلك قولهم: «أفْراخٌ» و«أزآدٌ»، و«أرباعٌ» و«أرطابٌ»، مطّردٌ في الباقي.

---

(١) تقدم بالرقم ٧١١.
(٢) الشعراء: ١١٩.
(٣) يونس: ٢٢.

ثم «فُعالٌ» أكثرُ من بقيّة الأبنية؛ لأنه يرد في ستّة أمثلة في «فَعْلٍ» مفتوحَ الأوّل ساكنَ الثاني، نحوِ: «كِباشٍ»، و«زِنادٍ»، وفي «فِعْلٍ» بكسر الفاء، نحو: «قِدْحٍ»، و«قِداحٍ»، و«فُعْلٍ» بضمّ الفاء، نحوِ: «خُفٌّ»، و«خِفافٍ»، وفي «فَعَلٍ» بفتح الأوّل والثاني، نحوِ: «جَمَلٍ» و«جِمالٍ»، وفي «فُعَلٍ» بضمّ الأوّل وفتح الثاني، نحوِ: «رُبَعٍ» و«رِباعٍ»، وفي «فَعُلٍ» بضمّ الثاني، نحوِ: «سَبُعٍ» و«سِباعٍ».

ثمّ «فُعُولٌ» بعد «فِعالٍ» في الكثرة، ترد في خمسة أمثلة، قالوا: «فُلُوسٌ» في جمع «فَلْسٍ»، و«عُرُوقٌ» في جمع «عِرْقٍ»، و«جُرُوحٌ» في جمع «جُرْحٍ»، فهذه ثلاثةُ أمثلةٍ ساكنةُ العين متحرّكةُ الفاء بالحركات الثلاث، وقالوا: «أُسُود» و«نُمُورٌ» في جمع «أَسَدٍ» و«نَمِرٍ».

و«فِعْلانٌ» مقاربٌ في الكثرة لـ«فُعُولٍ». قالوا: «رِئْلانٌ»، و«صِنْوانٌ»، و«عِيدانٌ»، و«خِرْبانٌ»، و«صِرْدانٌ»، في جمع «رَأْلٍ»، و«صِنْوٍ»، و«عُودٍ»، و«خَرَبٍ»، و«صُرَدٍ».

ثم «أَفْعُلٌ» في الكثرة بعد «فِعْلان» ورد في أربع أمثلة: قالوا: «أَفْلُسٌ»، و«أَرْجُلٌ»، و«أَزْمُنٌ»، و«أَضْلُعٌ»، في جمع «فَلْسٍ»، و«رِجْلٍ» و«زَمَنٍ» و«ضِلَعٍ».

و«فُعْلانٌ» مضمومَ الفاء، و«فِعَلَةٌ» بكسر الفاء وفتح العين، وهما متساويان في الكثرة، قالوا: «بُطْنانٌ»، و«ذُؤْبانٌ»، و«حُمْلانٌ»، في جمع «بَطْنٍ»، و«ذِئْبٍ»، و«حَمَلٍ»، وقالوا: «عِوَدَةٌ»، و«قِرَدَةٌ»، و«قِرَطَةٌ»، في جمع «عَوْدٍ»، وهو البَعيرُ الهَرِمُ، و«قِرْدٍ»، و«قُرْطٍ»، وهو الحَلْقة في الأُذن.

وباقي الأمثلة متقاربةٌ في القلّة والكثرة، فأمّا «حِجْلَى» في جمع «حَجَلٍ»، فهو قليل لم يأت منه في الثلاثيّ، إلّا هذا المثالُ، ولذلك لم يذكره صاحب الكتاب مع أمثلة الجموع. قال الأصمعيّ: هو لغةٌ في «الحَجَل». والصحيحُ أنه جمعٌ، ونظيرُه «ظِرْبَى» في جمع «ظَرِبانٍ» على زنة «قَطِرانٍ»، وهو دُوَيْبّةٌ مُنْتِنَةٌ. والذي يدلّ أنّ «حِجْلَى»، و«ظِرْبَى» جمعان تأنيثُهما، يُقال: «هي الحِجْلَى والظِّرْبَى»، و«هو الحَجَلُ» حكى ذلك أبو زيد، ولو كان لغةً في «الحَجَل» كما قال الأصمعيّ، لكان مذكّرًا مثلَه. وقال أبو الحسن: «حِجْلى» يكون واحدًا، ويكون جمعًا كـ«الفُلْك» و«الهِجانِ». فعلى هذا يكون بناءً ثالثًا، فأمّا البيت الذي أنشده، وهو [من الكامل]:

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الذين كأنّهم ... حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[1]

فهو لعبد الله بن الحَجّاج، والشاهدُ فيه استعمالُ «حِجْلَى» جمعًا. و«أُصَيْبِيَتِي» تصغير «أَصْبِيَةٍ»، وهو جمع «صَبِيٍّ» كـ«رَغِيفٍ» و«أَرْغِفَةٍ». وحقّره على لفظه، ولم يردّه إلى الواحد؛ لأنّه بناءُ قلّة. شبَّهَ صِبْيَتَه لضُعْفهم عن الكَسْب بحجل يَتَدرّج من أماكنه، ولا يَطِيرُ لعَجْزه عن الطَّيَران. والشَّرَبَّةُ: موضعٌ، وهو بناءٌ غريبٌ.

---

(١) تقدم بالرقم ٧٠٨.

فصل
[أوزان جمع الثلاثي المجرَّد الذي لحقته تاء التأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وما لحقته من ذلك تاءُ التأنيث، فأمثلةُ تكسيره «فِعالٌ»، «فُعُولٌ»، «أفْعُلٌ»، «فِعَلٌ»، «فُعَلٌ»، «فُعْلٌ»، نحوُ: «قِصاعٍ»، و«لِقاحٍ»، و«بِرام»، و«رِقابٍ»، و«بُدُورٍ»، و«حُجوزٍ»، و«أنْعُمٍ»، و«أيْنُقٍ»، و«بِدَرٍ»، و«لِقَحٍ»، و«تِيَرٍ»، و«مِعَدٍ»، و«نُوَبٍ»، و«بُرَقٍ»، و«تُخَمٍ»، و«بُدْنٍ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما لحقته التاءُ من الثلاثيّ ستّةُ أبنية: «فَعْلَةٌ» بفتح الأوّل وسكون الثاني، و«فَعَلَةٌ» بفتح الأوّل والثاني، و«فَعِلَةٌ» بفتح الأوّل وكسر الثاني، و«فُعْلَةٌ» بضمّ الأوّل وسكون الثاني، و«فِعْلَةٌ» بكسر الأوّل وسكون الثاني، و«فُعَلَةٌ» بضمّ الأوّل وفتح الثاني.

فأمّا الأوّل، وهو «فَعْلَةٌ»، فجمعُه لأدنى العدد بالألف والتاء، نحوُ: «قَصْعَةٍ»، و«قَصَعاتٍ»، و«جَفْنَة»، و«جَفَنات»، و«صَحْفَة»، و«صَحَفات». وإذا أردت الكثيرَ، كسّرته على «فِعالٍ»، وذلك: «قَصْعةٌ»، و«قِصاعٌ»، و«جَفْنَةٌ»، و«جِفانٌ»، و«صَحْفَةٌ»، و«صِحافٌ». هذا هو الباب، وقد يجيء على «فُعولٍ». قالوا: «بَدْرَةٌ»، و«بُدُورٌ»، و«مَأنَةٌ»، و«مُؤُونٌ»، و«المَأنَةُ». أسفلُ البطن. أدخلوا «فُعُولاً» على «فِعالٍ»، لأنّهما أُختان، كما دخلت عليها في جمع «فَعْلٍ»، نحوِ: «فَلْسٍ»، و«فُلُوسٍ»، إلّا أنّ «فُعُولاً» في جمع «فَعْلَة» قليلٌ، وفي «جمع فَعْلٍ» كثيرٌ، وذلك لأنّ «فَعْلاً» أخفُّ من «فَعْلَة» وأكثرُ استعمالاً، فكانت أكثرَ تصرُّفًا.

وإنّما اختصّ «فَعْلَةٌ» بـ «فِعالٍ»؛ لأنّه أخفُّ البناءَين، والمعتلُّ والمضاعف في ذلك كالصحيح، قالوا في المعتلّ العين: «ضَيْعَةٌ»، و«ضَيْعاتٌ»، و«ضِياعٌ»، و«عَيْبَةٌ»، و«عَيْباتٌ»، و«عِيابٌ»، وقالوا: «رَوْضةٌ»، و«رَوْضاتٌ»، و«رِياضٌ»، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾[1].

وقالوا في المعتلّ اللام: «ظَبْيَةٌ»، و«ظَبْياتٌ»، و«ظِباءٌ»، و«رَكْوَةٌ»، و«رَكَواتٌ»، و«رِكاءٌ»، و«قَشْوَةٌ»، و«قَشَواتٌ»، و«قِشاءٌ»، وربّما كسّروه على «فُعَلٍ». قالوا: «نَوْبَةٌ»، و«نُوَبٌ»، و«جَوْنَةٌ»، و«جُوَنٌ»، ومثله «قَرْيَةٌ»، و«قُرًى». وليس ذلك بقياس مطّرد، إنّما هو محمول على غيره، حملوه على «فُعْلَة»، حيث قالوا: «غُرَفٌ» و«ظُلَمٌ»، كما حملوا «فَعْلاً» ساكنَ العين على «فُعَلٍ»، فجمعوه على «فِعْلان». قالوا: «حَشٌّ»، و«حِشّانٌ»،

---

(١) الشورى: ٢٢.

و«عَبْدٌ»، و«عِبْدانٌ»، و«صُرَدٌ»، و«صِرْدانٌ»، و«نُغَرٌ»، و«نِغْرانٌ». وقد يجيء على «فِعَلٍ» بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: «خَيْمَةٌ»، و«خِيَمٌ»، و«هَضْبَةٌ»، و«هِضَبٌ»، و«جَفْنَةٌ»، و«جِفَنٌ». وليس ذلك أيضًا بقياس، إنّما هو مقصور من «فِعالٍ»، نحو: «هِضابٌ»، و«جِفانٍ». والمضاعفُ منه كالصحيح، قالوا: «سَلَّةٌ»، و«سَلّاتٌ»، و«سِلالٌ»، و«جَرَّةٌ» و«جَرّاتٌ»، و«جِرارٌ»، و«رَبَّةٌ»، و«رَبّاتٌ»، و«رِبابٌ». وقد يستغنون بجمع القلّة، فلا يجاوزونه، قال سيبويه[1]: وقد يجمعون بالتاء، وهم يريدون الكثرة.

وأمّا **الثاني**، وهو «فَعَلَةٌ» بالتحريك، فإنّه يجمع في القلة بالتاء، وفي الكثرة على «فِعالٍ». قالوا: «رَقَبَةٌ»، و«رَقَباتٌ»، و«رِقابٌ»، و«رَحَبَةٌ»، و«رَحَباتٌ»، و«رِحابٌ»، و«الرحبةُ»: ساحةُ المسجد وغيرِه بتحريك الحاء. وحكى أبو زيد: «رَحْبَةٌ»، بالسكون. والمعتلُّ كذلك، قالوا: «ناقَةٌ»، و«نِياقٌ»، والقليل «ناقاتٌ»، وربّما كسّروه على «فُعْلٍ». قالوا: «ناقةٌ»، و«نُوقٌ»، و«قارَةٌ»، و«قُورٌ»، و«القارةُ»: الأكَمَةُ. قال الراجز:

٧١٨ـ هل تَعرِفُ الدارَ بأعْلى ذي القُورْ قد دَرَسَتْ غيرَ رَمادٍ مَكْفُورْ

ومثله من الصحيح خَشَبَةٌ، وخُشُبٌ، وبَدَنَةٌ، وبُدْنٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾[2]، وقال: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[3] قرىء بالإسكان والضمّ[4]، وليس ذلك بالأصل، إنّما «فُعْلٌ» مخفَّفٌ من «فُعُلٍ» مقصورٌ من «فُعُولٍ»، وقد

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٧٨.

٧١٨ ـ **التخريج**: الرجز لمنظور بن مرثد في لسان العرب ٥/ ١٢٢ (قور)، ١٤٨ (كفر)؛ وتاج العروس ١٣/ ٤٨٨ (قور)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٩٣؛ وإصلاح المنطق ص٣٤٠؛ ونوادر أبي زيد ص٢٣٦.

اللغة: درست: عفَتْ وانمَحَتْ.

الإعراب: «**هل**»: حرف استفهام. «**تعرف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**الدار**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**بأعلى**»: جارّ ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «الدار»، و«أعلى» مضاف. «**ذي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «**القور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة منع من ظهورها الضرورة الشعرية. «**قد**»: حرف تحقيق. «**درست**»: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**غير**»: مستثنى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**رماد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مكفور**»: نعت مجرور بالكسرة منع من ظهورها الضرورة الشعرية.

وجملة «تعرف» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «درست» في محلّ نصب حال من «الدار».

والشاهد فيه قوله: مجيء كلمة «القور» جمعًا لـ«قارة» بمعنى الأكمة.

(٢) الحج: ٣٦. (٣) المنافقون: ٤.

(٤) قراءة الضمّ هي المُثبتة في النّصّ المصحفيّ، وقرأ بالتسكين الكسائي وأبو عمرو وعاصم وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/ ٢٧٢؛ وتفسير الطبري ٢٨/ ٧٠؛ وتفسير القرطبي ١٨/ ١٢٥؛ والكشاف ٤/ ١٠٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/ ١٥٢.

كُسّرت أيضًا على «فِعَلٍ» قالوا: قامَةٌ، وقِيَمٌ، وتارَةٌ، وتِيَرٌ، قال الراجز:

٧١٩ـ يَقُومُ تاراتٍ ويَمْشي تِيَرَا

و«فِعَلٌ» هنا مقصور من «فِعَالٍ». ويؤيّد ذلك عندك قلبُ الواو ياءً في «قِيَم»، كما قُلب في «سَوْطٍ»، و«سِياطٍ»، و«حَوْضٍ»، و«حِياضٍ»، إذ لو كان أصلاً، لصحّت الواوُ فيه كما صحّت في «زَوْجٍ»، و«زِوَجَةٍ»، و«عَوْدٍ» و«عِوَدَةٍ».

وأمّا المعتلّ اللام، فنحوُ: «قَناةٍ»، و«قَطاةٍ»، و«حَصاةٍ»، فأكثرُ ما يجيء جمعُه كجمع الأجناس، أو جمعِ السلامة بالألف والتاء، فأمّا الأوّل، فنحوُ: «قَناةٍ»، و«قَنًا»، و«قَطاةٍ»، و«قَطًا».

وأمّا **الثاني**: وهو جمع السلامة، فنحوُ: «قَنَواتٍ» و«قَطَوات»، و«حَصَيات»، وقد جاءت على «فِعالٍ». قالوا: «أضاةٌ»، و«إضاءٌ»، قال الشاعر [من الطويل]:

٧٢٠ـ عُلِينَ بِكِدْيَوْنٍ وأُبْطِنَّ كُرَّةً فَهُنَّ إضاءٌ صافِياتٌ[1] الغَلائِلِ

---

٧١٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥١٤؛ ولسان العرب ٤/ ٩٦ (تور).

اللغة: التارة: المرة، أو الحين ويقوم هنا معناه: يثبت قائماً غير ماشٍ.

المعنى: وصف شيئًا بالمشي حينًا، وبالتوقف حينًا آخر.

الإعراب: «**يقوم**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. «**تاراتٍ**»: مفعول فيه ظرف زمان، منصوب بالكسرة، لأنه جمع مؤنث سالم، متعلق بالفعل «يقوم». «**ويمشي**»: الواو: حرف عطف. «يمشي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: «هو». «**تيرا**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «يمشي».

وجملة «يقوم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «يمشي».

والشاهد فيه جمعه تارة على «تِيَر»، والقياس «تِيار» بالألف، لأنّ تارة فَعْلة في الأصل كـ«رَحْبة» و«رِحاب» إلا أنّ المعتل من (فِعَال) قد تحذف ألفه كما قيل: ضِيَاع وضِيع، طلباً للخفة، لثقله بالاعتلال.

(١) جاء في جدول التصويبات (ص٩٠٩) الملحق بطبعة ليزغ أن «صافيات» خطأ صوابها: «ضافيات» بالضاد. لكنها في الديوان وشرحه بالصّاد. وراجع شرح مفردات البيت.

٧٢٠ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٤٧؛ وجمهرة اللغة ص١٢٦، ١٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٦٧؛ ولسان العرب ١/ ١٩٥ (وضأ)، ٥/ ١٣٧ (كرر)، ١١/ ٥٠٢ (غلل)، ١٣/ ٣٥٧ (كدن)، ١٤/ ٣٨ (أضا)، والمعاني الكبير ص١٠٣٣، ١٠٣٦.

اللغة: عُلين بكِدْيون: جُعِل على ظواهر الدروع دُرديّ الزيت لئلا تصدأ. الكُرَّة: البعر والرّماد، وقيل: هي ما طُليَتْ به من دُهن أو دَسَم. الوِضاء: جمع وضيء، وهو النّقيّ الصافي. صافيات الغلائل: يعني أنّ الدروع صافية، فغلائلها صافيات لِصفائها؛ لأنّ الدرع إذا كانت صافية، لم تدنس الغلالة تحتها. وقيل: الغلائل: مسامير الدروع، واحدتها غلالة.

الإعراب: «**علين**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «**بكديون**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل. «**وأبطن**»: الواو: حرف عطف، «**أبطن**»: تعرب إعراب «علين». «**كرة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فهن**»: =

وقالوا: «أَمَةٌ»، و«إماءٌ». ويجيء أيضًا على «فُعُولٍ» كما جاء الصحيح. قالوا: «صَفاةٌ»، و«صُفِيٌّ»، فـ «صُفِيّ» «فُعُولٌ»، وأصلُه «صُفُويٌ». وإنّما قلبوا الواو ياءً لوقوعها ساكنةً مع الياء. قال الشاعر [من الرجز]:

٧٢١ـ كأنّ مَتْنَيْهِ من النَّفِيِّ من طُولِ إشرافٍ على الطَّوِيِّ
مَواقِعُ الطَّيْرِ على الصُّفِيِّ

وقالوا: «دَواةٌ»، و«دُوِيٌّ»، وهو «فُعُولٌ» أيضًا، فعُمل به ما تقدّم ذكرُه. وما جاء من المضاعف، فحكْمه حكمُ الصحيح، لكنه عزيزٌ.

وأمّا **الثالث**: وهو «فُعْلَةٌ»، فإنه يجمع في القلّة بالألف والتاء. قالوا: «رُكْبَةٌ»، و«رُكُباتٌ»، و«ظُلْمَةٌ»، و«ظُلُماتٌ»، قال الله تعالى: ﴿مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾[1]، وقال: ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[2]. ويجمع في الكثير على «فُعَلٍ»، قالوا: «رُكَبٌ»، و«ظُلَمٌ»، و«غُرَفٌ». هذا هو الباب كما كان «فِعالٌ»، نحوُ: «جِفانٍ»، و«قِصاعٍ» هو البابَ في «فَعْلَة».

و«فَعَلاتُ» كـ «جَفَناتٍ»، و«قَصَعاتٍ» أشدُّ تمكُّنًا من «غُرفات»، و«ظُلُماتٍ»، وذلك

= الفاء: استئنافية، «هن»: ضمير مبني في محلّ رفع مبتدأ. «إضاء»: خبر مرفوع بالضمّة. «صافيات»: صفة «إضاء» مرفوعة بالضمّة، وهو مضاف. «الغلائل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «علين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «أبطن». وجملة «هن إضاء»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «إضاء» حيث جاءت. جمعًا لـ«أضاة» بدليل وصفها بجمع المؤنّث السالم «صافيات».

٧٢١ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٨؛ وللأخيل الطائيّ في لسان العرب ١٤/ ٤٦٤ (صفا)، ١٥/ ٣٣٧ (نفي)؛ وله أو للعجّاج في لسان العرب ٧/ ١٠٤ (هيص)؛ وليس في ديوان العجّاج؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٤٥، ٩٧٢؛ والخصائص ٢/ ١١٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥١٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤٩ (هبض)، ٨/ ٤٠٤ (وقع).
اللغة: المتنان: مثنى المتن وهما مكتنفا الصّلب من العصب واللحم عن يمينه وشماله، والمتن: الظهر. النفيّ: النُفاية، أو رشاش المطر. الإشراف: النظر من عل. الطوي: المطويّ، والحزمة من البرّ. الصفيّ: جمع الصفاة وهي الحجر العريض الأملس.
الإعراب: «كأنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «متنيه»: اسم «كأنّ» منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «من النفي»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة. «من طول»: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة «إشراف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على الطوي»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«إشراف». «مواقع»: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الطير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «على الصفي»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر.
وجملة «كأنّ متنيه... مواقع»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «الصُّفي» حيث جاء جمعًا للصفاة.

(١) الحجرات: ٤. (٢) النور: ٤٠

لأمرَيْن: أحدُهما: أنّ «فَعْلَة» كَـ «جَفْنَةٍ»، و«قَصْعَةٍ» أكثرُ من «فُعْلَة» بالضمّ، وأخفُّ لفظًا، فكان التوسّع فيه أكثرَ. والثاني: كراهيةُ الضمّتَيْن؛ إذا قلت: «رُكُباتٌ». وقد يجيء على «فِعالٍ» في المضاعف، قالوا: «جُبَّةٌ» و«جِباب»، و«قُبَّةٌ» و«قِبابٌ»، وهو كثيرٌ. وقالوا في غير المضاعف: «بُرْمَةٌ»، و«بِرامٌ»، و«نُقْرَةٌ»، و«نِقارٌ»، و«بُرْقَةٌ»، و«بِراقٌ». شبّهوه بـ «قَصْعَةٍ» و«قِصاعٍ».

وقالوا فيما اعتلّت عينه: «دُولَةٌ»، و«دُولاتٌ»، و«دُوَلٌ»، وقالوا في المعتلّ اللام: «خُطْوَةٌ»، و«خُطُواتٌ»، و«خُطًى»، و«عُرْوَةٌ»، و«عُرُواتٌ»، و«عُرًى». والمعتلُّ بالياء في الكثير كذلك، قالوا: «كُلْيَةٌ»، و«كُلًى»، و«مُدْيَةٌ»، و«مُدًى». ولا يكادون يجمعونه بالتاء، كأنّهم كرهوا جمعه بالتاء لِما يلزم من ضمّ العين، فيقال: «كُلُياتٌ»، فتقع الياء بعد ضمّة، فيثقل النُّطْقُ بها، فاجتزؤوا ببناء الكثرة عنه، وقالوا: «ثلاث غُرَفٍ ورُكَبٍ»، فأضافوا عددَ القليل إلى بناء الكثرة، كما قالوا: «ثلاثةُ قِرَدَةٍ»، و«ثلاثةُ جُرُوحٍ»، فأضافوه إلى بناء الكثرة. والمضاعفُ مثلُه، قالوا: «سُرَّةٌ»، و«سُرّاتٌ»، و«سُرَرٌ»، و«مُدَّةٌ»، و«مُدّاتٌ»، و«مُدَدٌ»، و«جُدَّةٌ»، و«جُدّاتٌ»، و«جُدَدٌ».

وأمّا الرابع: وهو «فِعْلَةٌ»، فإنّه يجمع في القلّة بالألف والتاء، نحوَ: «سِدْراتٍ»، و«كِسْراتٍ»، وفي الكثير يُكسَّر على «فِعَلٍ». قالوا: «سِدَرٌ»، و«كِسَرٌ»، وقد يقولون: «ثلاثُ كِسَرٍ»، و«ثلاثُ فِقَرٍ»، فيُوقِعونه على القليل، كما قالوا: «ثلاث غُرَفٍ»، فأوقعوه على القليل. و«ثلاثُ كِسَرٍ» أقوى من «ثلاث غُرَفٍ» لأنّ جمعَ «فُعْلَةَ» مضمومَ الفاء بالألف والتاء أكثرُ من جمعِ «فِعْلَةَ» بكسر الفاء بهما، فـ «غُرُفاتٌ» أكثرُ من «كِسِراتٍ»، وذلك من قبل أنّ التقاء الكسرتَيْن في كلمة واحدة أقلُّ من التقاء الضمّتَيْن، ولذلك قلّ بابُ «إبِلٍ»، و«إطِلٍ»، وكثُر بابُ «طُنُبٍ» و«جُنُبٍ».

والمعتلُّ اللام بهذه المنزلة، قالوا: «لِحْيَةٌ»، و«لِحًى»، و«فِرْيَةٌ»، و«فِرًى»، و«رِشْوَةٌ»، و«رِشًى». ولا يكادون يجمعونه بالألف والتاء؛ لأنّه كان يلزم كسرُ ثانيه، فيقال: «رِشِواتٌ». وإذا كرهوا اجتماعَ الكسرتين في الصحيح، كانوا له في المعتلّ أكرهَ، وقالوا في المعتلّ العين: «قِيمَةٌ»، و«قِيماتٌ»، و«دِيمَةٌ»، و«دِيماتٌ»، و«قِيَمٌ»، و«دِيَمٌ». جمعوه في القلّة بالألف والتاء؛ لأنّه لا يجتمع فيه كسرتان، كما اجتمعتا في المعتلّ اللام، وقالوا في المضاعف: «قِدَّةٌ»، و«قِدّاتٌ»، وقِدَدٌ، وعِدَّة، وَ«عِدّات»، و«عِدَدٌ» وربّما كسّروا «فِعْلَةَ» على «أفْعُلَ»، قالوا: «نِعْمَةٌ»، و«أنْعُمٌ»، و«شِدَّةٌ»، و«أشُدٌّ»، وذلك قليل، ليس بالأصل. والذي عليه المحقِّقون أنّ «أنْعُمًا» جمعُ «نُعْم» على القياس، و«النُّعْمُ» المصدرُ، و«أشُدٌّ» جمعُ «شَدٍّ» «كقَدٍّ» و«أقُدٍّ». قال أبو عُبَيْدَة مَعْمَرُ بن المُثَنَّى: أشُدٌّ جمعٌ لا واحدَ له.

الخامس: وهو «فَعِلَةٌ» بفتح الأوّل وكسر الثاني، نحوُ: «نَقِمَةٍ» و«مَعِدَةٍ»، فتكسيرُه في الكثير «فِعَلٌ» بكسر الفاء، وفتح العين، نحوُ: «نِقَم» و«مِعَدٍ». وليس ذلك بقياس، والذي سوّغ لهم ذلك أنّهم يقولون: «نِقْمَةٌ» و«مِعْدَةٌ» بسكونَ الثاني، فيصير كـ «كِسْرَةٍ»، و«خِرْقَةٍ»، فيُكسَّر تكسيرَه، وفي القلّة بالألف والتاء، نحوَ: «نَقِماتٍ» و«مَعِداتٍ»، ولا يُغيَّر.

السادس: ما كان على «فُعَلَةٍ» بضمّ الفاء وفتح العين، وذلك نحوُ: «تُخَمَةٍ»، و«تُهَمَةٍ»، فتكسيرَه في الكثرة على «تُخَم»، و«تُهَم»، بضمّ الأوّل وفتح الثاني. أجروا هذا القبيل من الأسماء في الجمع مجرى «فُعْلَةٍ»، كـ «ظُلْمَةٍ» و«غُرْفَةٍ»، كما أجروا «فَعَلَةً» بفتح الفاء والعين مجرى «فَعْلَةَ» ساكنَ العين. فقالوا: «رِقابٌ» كما قالوا: «جِفانٌ». وليس «تُخَمٌ». و«تُهَمٌ» كـ «رُطَبٍ»، لأنّ «رُطَبًا» ونحوه جنسٌ، فهو بمنزلة «تَمْرٍ» و«بُرٍّ»، فهو اسمُ واحد يقع للجنس، ألا ترى أنّه يُذكَّر، فيقال: «هو الرطب»، كما يُقال: «هو التمر». و«التُّخَمُ» ونحوُه مؤنّثٌ، نحوُ قولك: «هي التخم». ولو صغّرت «رطبًا»، لصغّرتَه على لفظه، فقلت: «رُطَيْبٌ»، ولو كان تكسيرًا، لكنت تقول: «رُطَيْباتٌ». فلو صغّرت «تخمًا»، لقلت: «تُخَيْماتٌ»، فتردّه إلى الواحد، ثمّ تجمعه بالألف والتاء؛ لأنّه جمعٌ مكسّرٌ.

فجميعُ أبنية جمعِ هذه الأسماء ستّةٌ على ما ذُكر، فأعمُها «فِعالٌ»؛ لأنّه يكون في أربعةٍ منها، وذلك أنّه يكون في «فَعْلَةَ»، نحوِ: «جَفْنَةٍ» و«جِفانٍ»، و«فِعْلَةَ» كـ «لِقْحَةٍ» و«لِقاحٍ». و«اللِّقْحَةُ»: الناقة تُحلَب، وفي «فُعْلَةَ» بالضمّ كـ «بُرْمَةٍ» و«بِرام»، و«البرمةُ»: القِدْرُ، وفي «فَعَلَةَ» كَـ «رقَبَةٍ» و«رِقابٍ»، و«فِعالٌ» في «فَعْلَةَ» و«فَعَلَةَ» بسكون العين وتحريكها قياسٌ مطّردٌ، وهو فيما عداهما شاذٌ.

و«فُعَلٌ» في «فُعَلَةَ» و«فُعْلَةَ» بضمّ الفاء أصلٌ، وما عداه فهو شاذٌ.

و«فِعَلٌ» في «فِعْلَةَ» بكسر الفاء أصلٌ، وغيرُه فيها شاذٌ. وأمّا «فَعِلَةٌ» كَـ «مَعِدَةٍ»، فقد ذُكر أمرها، فاعرفه.

فصل
[جَمْع الصِّفات]

قال صاحب الكتاب: **وأمثلةُ صفاته كأمثلةِ أسمائه، وبعضُها أعَمُّ من بعض، وذلك قولك: «أشياخٌ»، و«أجْلافٌ»، و«أحْرار»، و«أبْطالٌ»، و«أجْنابٌ»، و«أيقاظٌ»، و«أنكادٌ»، و«أعْبُدٌ»، و«أجْلُفٌ»، و«صِعابٌ»، و«حِسانٌ»، و«وِجاعٌ»، وقد جاء «وَجاعَى»، ونحوُه: «حَباطَى»، و«حَذارَى»، و«ضِيفانٌ»، و«إخوان»، و«وُغْدانٌ»، و«ذُكْران»، و«كُهُولٌ»، و«رِطَلَةٌ»، و«شِيَخَةٌ»، و«وُرْدٌ»، و«سُحُلٌ»، و«نُصُفٌ»، و«خُشُنٌ»، وقالوا: «سُمَحاءُ» في جمعِ «سَمْح».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ تكسير الصفة ضعيفٌ، والقياسُ جمعُها بالواو والنون. وإنّما ضعُف تكسيرها؛ لأنّها تجري مجرى الفعل، وذلك أنّك إذا قلت: «زيدٌ ضاربٌ»، فمعناه: يَضرِبُ، أو ضَرَبَ، إذا أردتَ الماضي، وإذا قلت: «مضروبٌ»؛ فمعناه: يُضرَبُ، أو ضُرِبَ، ولأنّ الصفة في افتقارها إلى تقدُّم الموصوف، كالفعل في افتقاره إلى الفاعل.

والصفةُ مشتقّةٌ من المصدر كما أنّ الفعل كذلك، فلمّا قاربت الصفةُ الفعلَ هذه المقارَبةَ، جرت مجراه، فكان القياس أن لا تُجمع كما أنّ الأفعال لا تُجمع، فأمّا جمعُ السلامة، فإنّه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت: «يَقُومُونَ»، و«يَضرِبُونَ»، فأشبهَ قولُك: «قائمون»: «يقومون». وجرى جمعُ السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل؛ لأنّه يكون على سلامة الفعل، فكلُّ ما كان أقربَ إلى الفعل، كان من جمع التكسير أبعدَ، وكان البابُ فيه أن يُجمع جمعَ السلامة، لِما ذكرناه من أنّ «ضاربون»، و«مضروبون» يُشْبِه «يَضْرِبونَ»، و«يُضْرَبون» من حيثُ سلامةُ الواحد في كلّ واحد منهما، وأنّ الواو للجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك.

وقد تُكسَّر الصفة على ضُعفٍ لغَلَبَة الاسميّة. وإذا كثُر استعمالُ الصفة مع الموصوف، قَوِيَت الوصفيّةُ، وقلّ دخولُ التكسير فيها، وإذا قلّ استعمالُ الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتُها مُقامه، غلبت الاسميّةُ عليها، وقوي التكسير فيها.

وتكسير الصفة على حدّ تكسير الاسم، وقولُه: «وأمثلةُ صفاته كأمثلة أسمائه»، يريدُ أنّ أبنية تكسير الصفة كأبنية تكسير الاسم. والضميرُ في قوله: و«أمثلةُ صفاته كأمثلة أسمائه» يعود إلى الاسم الثلاثيّ. والمرادُ أنّ تكسير الصفة، إذا كانت ثلاثيّة، كتكسير الاسم إذا كان ثلاثيًّا، وأبنيةُ الثلاثيّ من الصفات سبعةُ أبنية: «فَعْلٌ» بفتح الأوّل وسكون الثاني، و«فِعْلٌ» بكسر الأوّل وسكون الثاني، و«فُعْلٌ» بضمّ الأوّل وسكون الثاني، و«فَعَلٌ» بفتحهما، و«فَعِلٌ» بفتح الأوّل وكسر الثاني، و«فَعُلٌ» بفتح الأوّل وضمّ الثاني، و«فُعُلٌ» بضمّهما.

فما كان من الأوّل، وهو «فَعْلٌ»، فتكسيره على «فِعالٍ»، قالوا: «صَعْبٌ»، و«صِعابٌ»، و«فَسْلٌ»، و«فِسالٌ»، و«خَدْلٌ»، و«خِدالٌ». والفسلُ: الرَّذْلُ، والخدلُ: الممتلئُ. هذا هو الغالب المطرد، وربّما جاء على «فُعُولٍ». قالوا: «كَهْلٌ»، و«كُهُولٌ»، دخلت «فُعُولٌ» على «فِعالٍ» هنا على حدّ دخولها عليها في الأسماء، نحوِ: «كَعْبٍ»، و«كِعابٍ»، و«كُعُوبٍ»، إلّا أنّها في الاسم أقعدُ منها في التكسير، فكان التوسّعُ فيها أكثرَ، وقد جاء على «فُعْلٍ» أيضًا. قالوا: «رجلٌ كَثُّ اللِّحْيَةِ»، و«قومٌ كُثٌّ»، وقالوا: «رجلٌ ثَطٌّ» للكَوْسَج، و«قومٌ ثُطٌّ»، و«ثَوبٌ سَحْلٌ»، و«ثيابٌ سُحُلٌ» وهو الأبيض، وقالوا: «فرسٌ وَرْدٌ»، و«خَيلٌ وُرْدٌ»، وهو قليل. وربّما قالوا: «كِثاثٌ»، و«ثِطاطٌ»، و«وِرادٌ» على القياس، وقالوا: سَمْحٌ، و«سُمَحاءُ»، فجاؤوا به على معناه؛ لأنّه في معنى اسم الفاعل

فجاء على «عَالِم»، و«عُلَماء»، و«صَالِح»، و«صُلَحاء»، وما أقربَه من «المَذاكِير»، و«المَلامِح»، كأنّه جاء على غير المستعمل.

ولا يُكسَّر القليل على «أفعُلَ»، فلا يُقال في «صَعْبٍ»: «أصْعُبٌ» ولا في «فَسْلٍ»: «أفسُلٌ»، كما قالوا في الاسم: «أكْعُبٌ»، و«أفْلُسٌ»، وذلك أنّ الغرض من المجيء بأبنية القلّة أنّ تُضاف أسماءُ أدنى العدد إليها من نحو: «ثلاثةُ أثوابٍ»، و«خمسةُ أكْلُبٍ»، وأنت لا تضيف إلى الصفة؛ لأنّ الغرض بيانُ نوع المعدود، ولا يحصل ذلك بالإضافة إلى الصفة. ألا ترى أنّك إذا قلت: «ثلاثةُ طِوالٍ» مثلاً، لم يدلّ على نوع دون نوع، لأنّ الطُّول يشترك فيه أنواعٌ كثيرةٌ. فلمّا كان كذلك، لم يُحتَج إلى أمثلة القلّة في الصفات، فإذا احتيج إلى ذلك؛ جمعوه جمعَ السلامة يقع للقليل، فاستغنوا به.

وقد كسّروا بعض الصفات تكسيرَ الأسماء، فجاؤوا بها على «أفْعُلَ». قالوا: «عَبْدٌ»، و«أعْبُدٌ»، و«عَبِيدٌ»، كما قالوا: «كَلْبٌ»، و«أكْلُبٌ»، و«كَلِيبٌ»، وقالوا: «شَيْخٌ»، و«أشْياخٌ»، كما قالوا: «بَيْتٌ»، و«أبياتٌ». وقالوا: «عِلْجٌ»، و«عِلَجَةٌ»، و«أعْلاجٌ»، كما قالوا: «أجْذاعٌ» في «جِذْعٍ». وقالوا: «شِيخانٌ» و«ضِيفانٌ» على حدّ «رَألٍ» و«رِئلانٍ». وقالوا: «شِيَخَةٌ» كما قالوا: «زِوَجَةٌ»، و«عِوَدَةٌ» في الاسم، وقالوا: «وَغْدٌ»، و«وُغْدانٌ» بالضمّ على زنةِ «فُعْلانٌ»، كما قالوا: «ظَهْرٌ»، و«ظُهْرانٌ». وقالوا: «وِغْدانٌ» بكسر الفاء كما قالوا: «جَحْشٌ» و«جِحْشانٌ»، و«عَبْدٌ»، و«عِبْدانٌ»، فجاءت أمثلتُه على تسعةِ أبنية، منها بناءٌ واحدٌ مطّردٌ، وهو «فِعالٌ»، والبواقي شاذّةٌ تُسمَع ولا يُقاس عليها. وبعضُها أكثرُ من بعض، وذلك لأنّهم أجروها مجرى الأسماء، ألا ترى أنّهم لا يكادون يستعملونها مع موصوفاتها، فلا يقولون: «رجلٌ عبدٌ»، ولا «رجلٌ شيخٌ»، ولو سمّيت رجلاً بصفة، لكان حكمُها حكمَ الأسماء.

وأمّا الثاني: وهو «فِعْلٌ»، فإنّه يكسّر على «أفعالٍ»، نحو: «جِلْفٍ»، و«أجْلافٍ»، والجِلْفُ: الشاة المسلوخة بلا رأسٍ ولا قوائمَ. وقالوا: «نِضْوٌ»، و«أنْضاءٌ»، وهو المهزول، وحكى أبو زيد: «خِلْوٌ» بالكسر، و«أخْلاءٌ»، جعلوا «أفعالاً» هنا بدلاً من «فُعُولٍ» و«فِعالٍ». ولذلك لا يجيء معهما، فلا يُقال: «أجْلافٌ»، و«جُلُوفٌ»، ولا «جِلافٌ». وقال بعضهم: «أجْلُفٌ»، كما قالوا: «أذْؤُبٌ»، أجروه مجرى الأسماء، وقالوا: «رجلٌ صِنْعٌ»، و«قومٌ صِنْعُونَ»، لم يجاوزوا ذلك. والصِّنْعُ: الحاذق. وليس شيءٌ من هذه الصفات يمتنع من الجمع بالواو والنون.

وأمّا الثالث: وهو «فُعْلٌ»، بضمّ الفاء وسكون العين، فهو مثلُ «فِعْلٍ» المكسور الفاء في القلّة، قالوا: «رجلٌ حُلْوٌ»، و«قومٌ حُلْوُونَ»، وقالوا: «مُرٌّ»، و«أمْرارٌ»، و«حُرٌّ»، و«أحْرارٌ»، كما قالوا: «جِلْفٌ»، و«أجْلافٌ»؛ لأنّ «فِعْلاً»، و«فُعْلاً» قد يشتركان في «أفعالٍ». وقالوا: «رجلٌ جُدٌّ» لذي الحظّ، و«رجالٌ جُدُّونَ»، لم يجاوزوا فيه الواو

والنون، كما قالوا: «صِنْعُونَ»، ولم يجاوزوه. والتوسّعُ في «فُعْلٍ» أقلُّ من التوسّع في «فِعْلٍ»؛ لأنه أقلُّ في الصفة كما كان أقلّ منه في الأسماء.

وأمّا الرابع: وهو «فَعَلٌ»، فقد كسّروه على «فِعالٍ»، فقالوا: «حَسَنٌ»، و«حِسانٌ»، و«سَبَطٌ»، و«سِباطٌ»، وهو الشَّعْر المسترسِل غيرُ الجَعْد، وقالوا: «قَطَطٌ»، و«قِطاطٌ» للشَّعْر إذا كان شديدَ الجُعودة، حملوه على الاسم في نحوِ: «جَبَلٍ»، و«جِبالٍ»، و«جَمَلٍ»، و«جِمالٍ». اتّفق «فَعَلٌ» و«فَعْلٌ» في الصفة كما اتّفقا في «كِلابٍ»، و«جِبالٍ». وربّما كسّروه على «أفعالٍ»، لأنه ممّا يكسّر عليه في الاسم، نحوِ: «أجْبالٍ»، و«أجْمالٍ»، واستغنوا به عن «فِعالٍ»، وذلك قولك: «بَطَلٌ»، و«أبْطالٌ»، و«عَزَبٌ»، و«أعْزابٌ». وقالوا: «خَلَقٌ»، و«أخْلاقٌ»، و«سَمَلٌ» و«أسْمالٌ». قال لَبِيدٌ [من الكامل]:

٧٢٢- تَهْدِي أوَائِلَهُنَّ كُلُّ طِمِرَّةٍ جَرْداءُ مِثْلُ هِراوَةِ الأعْزابِ

وَلَا يمتنع منه ما كان مذكّرًا يعقل من الواو والنون، نحوُ: «حَسَنُونَ»، و«عَزَبُونَ»، ومن الألف والتاء للمؤنّث، كقولهم: «حَسَنَةٌ»، و«حَسَناتٌ»، و«سَبَطَةٌ»، و«سَبَطاتٌ»، و«بَطَلَةٌ»، و«بَطَلاتٌ». وربّما كسّروه على «فِعالٍ». قالوا: «حَسَنٌ»، و«حِسانٌ»، و«سَبَطٌ»، و«سِباطٌ». وقالوا: «صَنَعٌ»، و«صَنَعُونَ» للحاذقِ الصَّنْعة، وقالوا: «رَجَلُ الشَّعْر، ورَجَلُونَ» لمن رَجِلَ شَعْرُه، ولم يُكسّروهما. استُغني عن تكسيرهما بجمع السلامة، وذلك لقوّة الجمع السالم في الصفة.

وأمّا الخامس: وهو «فَعِلٌ»، بفتح الأوّل وكسر الثاني، فإنّه يكسّر على «أفْعالٍ»، قالوا: «نَكِدٌ»، و«أنْكادٌ»، وحملوه على نظيره من الأسماء، وهو «كَبِدٌ»، و«أكْبادٌ». والصفاتُ قد تُحمَل على الأسماء في التكسير؛ لأنها أشدُّ تمكُّنًا في التكسر من الصفات. فمتى احتجتَ إلى صفة، ولم تعلم مذهبَ العرب في تكسيرها، فإنّك تكسّرها تكسيرَ الاسم الذي هو على

---

٧٢٢ - **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢١؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٦١ (هرا)؛ وللبيد أو لعامر بن الطفيل في لسان العرب ١/ ٥٧٠ (ظرب).

اللغة: الطِمِرّة: الفرس الشديد العَدْوِ. الهراوة: العصا. الأعْزاب: جمع أعزب: وهو الراعي الذي يبعد عن أهله في المرعى.

المعنى: الشاعر يشبه الفرس بعصا الراعي القوية النحيفة المتينة.

الإعراب: «**تهدي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة. «**أوائلهن**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«هن»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**كل**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**طمرة**»: مضاف إليه مجرور. «**جرداء**»: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. «**مثل**»: صفة ثانية مرفوعة بالضمة، وهي مضاف. «**هراوة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الأعزاب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تهدي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «**الأعزاب**» حيث جمع «عزب» على أعزاب.

بنائها؛ لأنّها أسماءٌ، وإن كانت صفاتٍ، وذلك في الشّعر، فأمّا في الكلام، فالجمعُ بالواو والنون، والألف والتاء، لا غيرُ، إلّا أن تعلم مذهب العرب في تكسيرها، فلا يُعدَل عنه.

وقالوا: «وَجِعٌ»، و«قومٌ وِجاعٌ» كأنّهم حملوه على «حَسَنٍ»، و«حِسانٍ»، و«سَبِطٍ»، و«سِباطٍ»، فوافَقَ «فَعِلٌ» «فَعَلاً» في الصفة، كما وافقه في الاسم حيث قالوا: «جَمَلٌ»، و«أجْمالٌ»، كما قالوا: «كَتِفٌ» و«أكْتافٌ».

وقالوا: «أسَدٌ»، و«أُسُودٌ»، كما قالوا: «نَمِرٌ»، و«نُمُورٌ»، فلمّا اتّفقا في الاسم، اتّفقا في الصفة. وقالوا: «وَجِعٌ» و«وَجْعَى» جاؤوا به على «فَعْلَى»، كما قالوا: «هَلْكَى»، و«زَمْنَى»؛ لأنّها بَلايَا وآفاتٌ، فأجروها مجرى «قَتْلَى»، و«جَرْحَى»، وسيوضَح ذلك في موضعه. وقالوا أيضًا: «وُجاعَى»، وهو أيضًا بناءٌ لِما يكون آفةً وبليّةً، إلّا أنّ «فَعْلَى» فيه أكثرُ. وحكى أبو عمر الجَرْميّ: «فَرِحٌ» و«أفْراحٌ»، ويُقال: «فِراحٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٢٣ـ وُجوهُ الناسِ ما عُمِرَتْ بِيضٌ ... طَلِيقاتٌ وأنْفُسُهُمْ فِراحُ

والباب فيه أن يُجمع بالواو والنون، نحوَ «فَرِحُون»، و«وَجِلون». قال الله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾(١)، وقال: ﴿إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾(٢).

السادس: وهو «فَعُلٌ» بفتح الأوّل، وضمّ الثاني، وحكمُه حكم «فَعِلٍ»؛ لأنّ «فَعُلاً»، و«فَعِلاً» قد كثُر في الكلمة والواحدة، نحوَ: «حَذُرٍ» و«حَذِرٍ»، و«يَقُظٍ»، و«يَقِظٍ»، و«فَطُنٍ»، و«فَطِنٍ»، لتقارُب الحركتَيْن تَعاقَبتا على الكلمة الواحدة. وقد كسَروا بعضَ ذلك على «أفْعالٍ». قالوا: «يَقُظٌ»، «أيْقاظٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٢٤ـ لقد عَلِمَ الأيْقاظُ أخْفِيَةَ الكَرَى ... تَزَجُّجَها من حالِكٍ واكْتِحالَها

---

٧٢٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح الجمل ٣/ ١٢٢.

المعنى: يمدحه الشاعر بقوله: إن الناس جميعًا سعداء فرحون مستبشرون شرط أن تكون فيهم.

الإعراب: «**وجوه**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**الناس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ما**»: مصدرية ظرفية. «**عمرت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «عُمّر» مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ«طليقات»، والتقدير: وجوه الناس طليقات مدة بقائك فيهم. «**بيض**»: خبر مرفوع بالضمة. «**طليقات**»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمة للمبتدأ وجوه. «**وأنفسهم**»: الواو: حرف عطف، «أنفس» مبتدأ مرفوع بالضمة وهم: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**فراح**»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «وجوه الناس بيض»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عمرت»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنفسهم فراح»: معطوفة على «وجوه الناس طليقات» فلا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فراح» حيث جمع «فرح» على «فِرَاح».

(١) المؤمنون: ٥٣.
(٢) الحجر: ٥٢.

٧٢٤ ـ **التخريج**: البيت للكميت في شرح شواهد الإيضاح ص٥٦٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦١٢؛ وليس في=

فأمّا «يَقْظانُ»، فتكسيره على «أيْقاظٍ»، والبابُ فيه جمعُ السلامة كما تقدّم.

السابع: وهو «فُعُلٌ»، بضمّ الأوّل والثاني، وهو قليل في الصفات. قالوا: «رجلٌ جُنُبٌ»، أي: ذو جَنابةٍ، وفيه لغتان، قومٌ من العرب يجمعونه، فيقولون: «أجْنابٌ»، و«جُنُبان» حكاه الأخفش، وقومٌ يُفردونه في جميع الأحوال، فيقولون: «رجلٌ جُنُبٌ»، و«رجلانِ جُنُبٌ»، و«رجالٌ جُنُبٌ». قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[1]، جعلوه مصدرًا، فلذلك وحّدوه.

فقد صارت أبنيةُ جمع الصفات سبعةَ أبنية، فأعمُّها «أفعالٌ»، لأنّها ترد على جميع أبنية الصفات، وهي «فَعْلٌ» كـ«شَيْخ»، و«أشياخ»، و«فِعْلٌ» كـ«جِلْفٍ»، و«أجْلافٍ»، و«فُعْلٌ» كـ«حُرّ»، و«أحرارٍ»، و«فَعَلٌ» كـ«بَطَلٍ»، و«أبطالٍ»، و«فَعُلٌ» كـ«يَقُظٍ»، و«أيْقاظٍ»، و«فَعِلٌ» كـ«نَكِدٍ» و«أنكادٍ»، و«فُعُلٌ» كـ«جُنُبٍ» و«أجْنابٍ». ثمّ «فِعالٌ»؛ لأنّه يقع على ثلاثةِ أبنيةٍ: منها «فَعْلٌ»، نحوُ: «صَعْبٍ» و«صِعابٍ»، و«فَعَلٌ»، نحوُ: «حَسَنٍ»، و«حِسانٍ»، وفَعِلٌ، نحوُ: «وَجِعٍ»، و«وِجاعٍ»، وباقي الأبنية متساويةٌ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والجمع بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعُقَلاءِ الذُّكور غيرُ ممتنع، كقولك: «صَعْبُونَ»، و«صِنْعون»[2]، و«حَسَنون»، و«جُنُبون»[3]، و«حَذِرون»، و«نَدُسون».**

* * *

= ديوانه؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٦ (خفي)؛ والمحتسب ٢/ ٤٧.

اللغة: الأيقاظ: جمع يقظ وهو المتنبّه الصاحي. أخفية: جمع خِفاء وهو الكساء والغطاء. الكرى: أوّل النوم. تزجّجها: تطويلها لحاجبيها وتدقيقها لهما. الحالك: شديد السواد.

الإعراب: «**لقد**»: اللام: موطّئة للقسم، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «**علم**»: فعل ماض مبني على الفتح. «**الأيقاظ**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**أخفية**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الكرى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**تزججها**»: بدل من «أخفية» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**من حالك**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «تزجّج». «**واكتحالها**»: الواو: حرف عطف، «اكتحال»: اسم معطوف على «تزجّج» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «علم»: واقعة في جواب القسم المقدّر لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأيقاظ» حيث جاءت جمع تكسير ليقظ أو يقظان، والشائع جمعه جمع مذكر سالم: يقظون.

(١) المائدة: ٦.

(٢) الصَّنَعون: جمع صَنَع، وهو الحاذق بالعمل. (لسان العرب ٨/ ٢١٠ (صنع)).

(٣) الجُنُبون: جمع جُنُب، وهو الغريب، أو الذي يجب عليه الغُسْلُ. (لسان العرب ١/ ٢٧٧، ٢٧٩ (جنب)).

قال الشارح: لا يمتنع شيءٌ من هذه الصفات من الجمع بالواو والنون إذا كان مذكّرًا ممّن يعقل، بل هو القياس فيها، لِما ذكرناه من أنّها جاريةٌ مجرى الأفعال في جَرْيها صفةً على ما قبلها، كما تكون الأفعالُ كذلك، وواوُ «ضَارِبُونَ» تُشْبِه واوَ الضمير في «يضربون»؛ لأنّها مثلُها في مَجيئها بعد سلامةِ ما قبلها، وأنّها للجمع، فجاز أن تُجمع هذا الجمعَ، فتقول: «صَعْبُونَ» كما تقول: «يَصْعُبُونَ». قال الشاعر [من الرجز]:

٧٢٥ـ قالت سُلَيْمَى: لا أُحِبُّ الجَعْدِينْ ولا السِّباطَ إنَّهُم مَناتِينْ

وقالوا: «رجلٌ صِنْعٌ»، و«قومٌ صِنْعُونَ» للحاذقِ الصَّنْعة. وقالوا: «رجلٌ حَسَنٌ»، و«قومٌ حَسَنُونَ»، و«رجلٌ جُنُبٌ»، و«قومٌ جُنُبُونَ»، و«حَذِرٌ»، و«حَذِرُونَ». والحَذِرُ: الكثيرُ الحَذَر، يُقال: «رجلٌ حَذُرٌ وحَذِرٌ»، بالضمّ والكسر إذا كان مستيقظًا مُتَحرِّزاً. وقالوا: «رجلٌ نَدُسٌ»، و«قومٌ ندسون». يُقال: «نَدُسٌ ونَدِسٌ» بالضمّ والكسر، أي: فَهِمٌ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وأمّا جمعُ المؤنث منها بالألف والتاء، فلم يجئ فيه غيرُه. وذلك نحوُ: «عَبْلاتٍ»، و«حُلْوات»، و«حَذِرات»، و«يَقِظات» إلَّا مِثالَ «فَعْلَة»، فإنّهم كسّروه على «فِعالٍ»، كـ«جِمادٍ»، و«كِماش»، و«عِبال»[1]. وقالوا: «عِلَجٌ» في جمع «عِلْجَة»[2].**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام أنّ الباب في الصفة جمعُ السلامة، وأنّ التكسير فيها

---

٧٢٥ ـ **التخريج**: الرجز لضب بن نعرة في لسان العرب ١٣/ ٤٢٦ (نتن)؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٦٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١٢٢ (جعد).

اللغة: الجعد: ذو الشعر المجعد بعكس السبط. ومناتين: جمع نتن وهو الكريه الرائحة.

الإعراب: «**قالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «**سليمى**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة. «**لا أحب**»: «لا»: نافية لا عمل لها، «أحب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**الجعدين**»: مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**ولا السباط**»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «السباط»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. «**إنهم**»: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير في محل نصب اسم إن. «**مناتين**»: خبر إن مرفوع بالضمة، وسكون لضرورة القافية.

وجملة «قالت سليمى...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أحب»: في محل نصب مقول القول. وجملة «إنهم مناتين»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الجعدين» حيث جمع «جعد» وهو على وزن «فُعل» جمع المذكر السالم وعامله معاملته.

(١) العِبال: جمع عَبْلة، وامرأة عَبْلة: تامّة الخَلْق. (لسان العرب ١١/ ٤٢٠ (عبل)).

(٢) ناقة عِلْجة: كثيرة اللحم. (لسان العرب ٢/ ٣٢٧ (علج)).

على خلاف الأصل، فإذا بعُد التكسيرُ في المذكّر، كان في المؤنّث أبعدَ؛ لأنّ التأنيث يزيده شَبَهًا بالفعل، ولذلك كان من الأسباب المانعة للصرف، فإذًا الوجهُ في جمعِ ما كان مؤنّثًا بالتاء من الأسماء الثلاثيّة، نحوِ: «عَبْلَةٍ»، و«حُلْوَةٍ»، و«عِلْجَةٍ»، و«حَذِرَةٍ»، و«يَقُظَةٍ» أن يُجمع بالألف والتاء، فيقال: «عَبْلاتٌ»، و«حُلْواتٌ»، و«عِلْجاتٌ»، و«حَذِراتٌ»، و«يَقُظاتٌ». ولم يُسمع التكسير في شيء منها إلّا في مِثال واحد، وهو «فَعْلَةٌ»، فإنّهم كسّروه على «فِعالٍ»، قالوا: «عَبْلَةٌ»، و«عِبالٌ»، و«كَمْشَةٌ»، و«كِماشٌ». يُقال: «رجلٌ كَمْشٌ»، و«امرأةٌ كَمْشَةٌ» بمعنى الماضي السريع، كأنّهم لكثرةِ «فَعْلَةَ» تصرّفوا فيها على نحوِ من تصرّفهم في «فَعْلٍ».

واستوى «فَعْلٌ»، و«فَعْلَةٌ» في «فِعالٍ» إذا كانا صفتَيْن، كما استويا في الاسم من نحو: «كَلْب»، و«كِلابٍ»، و«جَمْرَةٍ»، و«جِمارٍ»، ولم يتجاوزوا «فِعالاً» في «فَعْلَةَ»؛ لأنّ التكسير لا يتمكّن في الصفة تمكُّنَه في الاسم.

وقالوا: «عِلْجٌ»، و«عِلَجَةٌ»، وهو قليل، جاؤوا به على نحوِ من تكسير الأسماء، نحوِ: «خِرْقَةٍ»، و«خِرَقٍ»، و«كِسْرَةٍ»، و«كِسَرٍ»، فاعرفه.

فصل

[جمع المُؤنَّث الثلاثي الساكن الوسط المنتهي بالتاء]

قال صاحب الكتاب: **والمؤنّث الساكنُ الحَشْوِ لا يخلو من أن يكون اسمًا أو صفةً، فإذا كان اسمًا، تحركتْ عينُه في الجمع إذا صحّتْ بالفتح في المفتوحِ الفاءِ، كـ«جَمَراتٍ»، وبه وبالكسر في المكسورها، كـ«سِدِرات»، وبه وبالضمّ في المضمومها، كـ«غُرُفات». وقد تُسكّن في الضرورة في الأوّل، وفي السَّعة في الباقِيَيْن في لغة تَمِيم.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من هذه الأسماء الثلاثيّة المؤنّثة بوزنِ «فَعْلَةَ»، كـ«قَصْعَةٍ»، و«جَفْنَةٍ»، فإنّك تفتح العين منه في الجمع أبدًا إذا كان اسمًا، نحوَ: «جَفَناتٍ»، و«قَصَعاتٍ»، كأنّهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة، فيفتحون عين الاسم، ويقولون: «تَمَراتٌ»، ويسكّنون الصفة، فيقولون: «جاريةٌ خَدْلَةٌ»[1]، و«جَوارٍ خَدْلات»، و«حالةٌ سَهْلَةٌ»، و«حالاتٌ سَهْلات». وإنّما فتحوا الاسم، وسكّنوا النعت، لخفّة الاسم وثِقَلِ الصفة؛ لأنّ الصفة جاريةٌ مجرى الفعل، والفعلُ أثقلُ من الاسم؛ لأنّه يقتضي فاعلاً، فصار كالموكّب منهما، فلذلك كان أثقلَ من الاسم، ولا يجوز

(١) الخَدْلة من النساء: الغليظةُ الساق المُستديرتها. (لسان العرب ١١/ ٢٠١ (خدل)).

إسكانُه إلّا في ضرورة الشعر، نحوِ قول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

٧٢٦ـ أتَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحْشاءَ قَلْبِهِ   خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهَوَى في المَفاصِلِ

وقال الآخر [من الرجز]:

٧٢٧ـ [علّ صروفَ الدهر أو دولاتِها   تدلْننا اللمةَ من لمّاتِها]
أو تَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِن زَفْراتِها

٧٢٦ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٨٧، ٨٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٤٧؛ ولسان العرب ١/ ٤٧٥ (شنب)؛ والمحتسب ١/ ٥٦، ٢/ ١٧١؛ والمقتضب ٢/ ١٩٢.

اللغة: رفضات: جمع رَفضةٍ وهي التفرُّق والتفتُّح في المفاصل.

المعنى: جاءت الذكريات التي اعتادت البقاء بين جوانحه، وإبقاء قلبه خفّاقًا نابضًا بحبها، بينما يسري في مفاصله الضعف بسبب فراقها وبعدها عنه.

الإعراب: «**أتت**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «**ذكر**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**عوّدن**»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير في محل رفع فاعل. «**أحشاء**»: مفعول به أول منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**قلبه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ مضاف إليه. «**خفوقًا**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**ورفضات**»: الواو: حرف عطف، «رفضات»: اسم معطوف على «ذكر» مرفوع مثله بالضمّة، وهو مضاف. «**الهوى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «**في المفاصل**»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ«رفضات».

وجملة «أبت ذكر»: جواب شرط غير جازم في البيت السابق له، لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عوّدن»: في محلّ رفع صفة لـ«ذكر».

والشاهد فيه قوله: «ورفضات» حيث سكّن الفاء وكان حقّها الفتح إتباعًا لحركة الراء.

٧٢٧ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٠، ٦٦٨ وشرح شواهد الشافية ص١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٣٩؛ ولسان العرب ٤/ ٣٢٥ (زفر)، ١١/ ٤٧٣ (علل)، ١٢/ ٥٥٠ (لمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٦.

اللغة: صروف الدهر: نوائبه وأحداثه. الدولات: التحوّلات من حال إلى حال. تدلننا: تغيرنا، تنقلنا من حال إلى حال. اللمة: الشيء القليل.

المعنى: أرجو من الزمن ومقاديره أن تغير حالنا من الانكسار إلى الانتصار، وتنيلنا شيئًا قليلاً يجعل نفوسنا ترتاح، وأفئدتنا تهدأ.

الإعراب: «**علّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**صروف**»: اسم «علّ» منصوب بالفتحة. «**الدهر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أو دولاتها**»: «أو»: للعطف، «دولات»: معطوف على «صروف» منصوب مثلها بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**تدلننا**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**اللمّة**»: اسم منصوب بنزع الخافض، بتقدير: تدلننا على اللمةِ. «**من لماتها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ(اللمة)، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**أو**»: عاطفة. «**تستريح**»: فعل مضارع مرفوع. «**النفس**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «من=

وقيل: إنّها لغةٌ.

فإن كان مضمومَ الفاء كـ«ظلمة» و«غُرْفَة»، فإنك تُحرّك العين بالضمّ، نحو: «ظلُماتٍ»، و«غُرُفاتٍ»، و«رُكُباتٍ». وإنّما ضمّوها تشبيهًا، بـ«فَعْلَةَ» و«فَعَلاتٌ» من قولهم: «جَفْنَةٌ»، و«جَفَناتٌ»، ومنهم من يفتح فيقول: «ظُلَماتٌ»، و«رُكَباتٌ». وقد رُوي [من الطويل]:

٧٢٨- فلمّا رَأَوْنا بادِيًا رُكَباتُنا على مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ

مفتوحًا، والكثيرُ الضمّ، فالضمُّ للإتْباع، والفتحُ للخفّة. وقال بعض النحويّين: إنّ «رُكَباتٍ» بالفتح جمعُ «رُكَبٍ»، و«رُكَبٌ» جمعُ «رُكْبَةٍ»، ولو كان كما قالوا، لمَا جاز «ثلاثُ ركباتٍ»؛ لأنّ هذا الضرب من العدد لا يُضاف إلّا إلى أبنية القلّة، أو ما كان في معناها. و«ركباتٌ» على هذا كثيرٌ؛ لأنّه جمعُ جمعٍ، والإسكانُ في «ظُلُمات» جائزٌ، فيقال: «ظُلْمات»، و«غُرْفات»، وهو تخفيفٌ لثقلِ الضمّة، كما قالوا في «رُسُلٍ»: «رُسْلٌ».

= زفراتها»: جار ومجرور متعلّقان بـ(تستريح)، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة.
وجملة «علّ صروف تدلننا...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تدلننا»: في محلّ رفع خبر (علّ). وجملة «فتستريح»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «زفراتها» بتسكين الفاء في جمع «زفرة» للضرورة الشعريّة، والقياس فتحها.

٧٢٨- **التخريج**: البيت لعمرو بن شأس الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٣؛ وبلا نسبة في اللمع ص٢٥٤؛ والمحتسب ١/ ٥٦؛ والمقتضب ٢/ ١٨٩.
اللغة: الهَزَل بتحريك الزاي: لغة في (الهَزْل) بسكونها، وبُدُوُّ الركبة: كناية عن التأهُّب للحرب، وعلى موطن: أي في موطن من مواطن الجد الخالص، أي من مواطن الحرب.
المعنى: لما أيقنوا أنّا سنحاربهم لا محالة استسلموا لنا.
الإعراب: «**فلمّا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لما»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (تَوَلَّوا) المذكور في البيت التالي للشاهد. «**رأونا**»: فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو: ضمير الجماعة فاعل، و«نا»: ضمير المتكلمين مفعول به. «**باديًا**»: حال من «نا». «**ركباتنا**»: فاعل لاسم الفاعل (باديًا)، و«نا»: مضاف إليه. «**على موطن**»: جاء ومجرور متعلقان بـ«باديًا» أو بـ«رأونا». «**لا**»: نافية مهملة. «**نخلط**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوبًا تقديره «نحن». «**الجدّ**»: مفعول به منصوب. «**بالهزل**»: جار ومجرور متعلقان بـ«نخلط».
وجملة «رأونا»: مضاف إليه محلُّها الجر. وجملة «لا نخلط»: يمكن أن نكون تفسيرًا لقوله: «باديًا ركباتنا» لا محلّ لها من الإعراب، ويمكن أن تكون حالاً ثانيًا من مفعول «رأونا» محلها النصب.
والشاهد فيه: فتح العين من «رُكباتنا» جمعًا لـ«رُكْبة» استثقالاً لتوالي الضمتين إذا أريد تحريك العين بالضم.

وإذا كانوا يستثقلون الضمّة الواحدة في مثل «عَضُدٍ»، فيُسكّنون، فهم للضمّتَيْن أشدُّ استثقالاً، ولا يحرّكون منه ما كان مضاعفًا من نحو: «جُدّاتٍ»، و«سُرّاتٍ»؛ لأنّهم ادغموا في الواحد لاجتماع المثلَيْن، فلم يُبْطِلوا ذلك في الجمع. ولهم عنه مندوحةٌ إلى جمع آخر، وهو المكسَّر، نحوُ: «جُدَدٍ» و«سُرَرٍ».

وما كان منه مكسور الفاء من نحو: «كِسْرَةٍ»، و«سِدْرَةٍ»، فإنّك تُكْسِر عينه في الجمع، نحو: «كِسِرات»، و«سِدِرات»، وهو أقلُّ من «غُرُفات»، و«ظُلُمات»؛ لأنّ اجتماع الكسرتَيْن في أوّل الكلمة أقلُّ من اجتماع الضمّتَيْن، ولذلك قلّ نحوُ: «إبِلٍ»، و«إطِلٍ»، وكثُر نحوُ: «جُنُبٍ»، و«طُنُبٍ». ومنهم من يفتح العين كما يفتح في نحو: «ظُلْمةٍ»، ويقول: «كِسَراتٌ»، و«سِدَراتٌ»، كما يقول: «ظُلَماتٌ»، فالكسرُ للإتباع، والفتحُ للتخفيف. ومنهم من يحذف الكسرة تخفيفًا، فيقول «كِسْراتٌ» و«سِدْراتٌ»، كما يقول في «إبِلٍ»: «إبْلٌ»، وفي «كَتِفٍ»: «كِتْفٌ».

[جمع المؤنّث الثلاثي الساكن الوسط المعتلّه المنتهي بالتاء]

قال صاحب الكتاب: **فإذا اعتلّت، فالإسكانُ كـ«بَيْضات»، و«جَوْزات»، و«دِيمات»، و«دُولات»، إلّا في لغةِ هُذَيْلٍ، قال قائلُهم [من الطويل]:**

٧٢٩ـ أخُو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتأوِّبٌ [رفيقٌ بمَسْحِ المنكبين سَبُوحُ]

* * *

قال الشارح: والمراد إذا اعتلّت العين من الاسم المؤنّث، فما كان منه بوزن «فَعْلَة»

---

٧٢٩ ـ **التخريج**: البيت لأحد الهذليين في الدرر ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٣٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٠٢، ١٠٤؛ والخصائص ٣/ ١٨٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٧٧٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص١٣٢؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٥ (بيض)؛ والمحتسب ١/ ٥٨؛ والمنصف ١/ ٣٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣.

اللغة: بيضات: ج بيضة. رائح: عائد في العشي. متأوّب: عائد في أوّل الليل. مسح المنكبين: تحريك اليدين. السبوح: الحسن الجري.

المعنى: يشبّه الشاعر سير مطيّته بطائر يعود بسرعة إلى احتضان بيضه عند العشاء.

الإعراب: «**أخو**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، والتقدير: «هو أخو»، وهو مضاف. «**بيضات**»: مضاف إليه مجرور. «**رائح**»: نعت «أخو»، أو خبر ثانٍ للمبتدأ مرفوع. «**متأوّب**»: نعت «أخو»، أو خبر للمبتدأ. «**رفيق**»: نعت «أخو»، أو خبر. «**بمسح**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رفيق»، وهو مضاف. «**المنكبين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى. «**سبوح**»: نعت «أخو»، أو خبر المبتدأ.

وجملة «هو أخو»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بَيَضات» حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع «فَعْلَة» صحيحًا كان أو معتلّاً، والقياس التسكين في المعتلّ.

كـ«جَوْزَةٍ»، و«عَيْبَةٍ»، فإنّك تسكّن حرفَ العلّة منه، فتقول: «جَوْزاتٌ»، و«عَيْباتٌ»، قال الله تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾[(١)]، وقال: ﴿فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾[(٢)]، ولا يحرّكون، فيقولوا: «جَوَزاتٌ»، و«بَيَضاتٌ» كما يقولون: «جَفَناتٌ»، و«تَمَراتٌ»، كأنّهم كرهوا حركةَ حرف العلّة، وقبله مفتوحٌ، فيُقلبُ ألفًا، فيقال: «جازاتٌ»، و«باضاتٌ»، فيلتبس «فَعْلَةٌ» ساكنةَ العين، بـ«فَعَلَةٌ» مفتوحةَ العين، نحو: «دارَةٍ»، و«داراتٍ»، و«قامَةٍ»، و«قاماتٍ»، ومنهم من يقول: «جَوَزاتٌ»، و«بَيَضاتٌ»، فيفتح، ولا يقلب؛ لأنّ الفتحة عارضةٌ، كما لم يقلب الواو من ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى﴾[(٣)]، و﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾[(٤)]، وهي لغةٌ لهُذَيلٍ. قال الشاعر [من الطويل]:

أخُو بَيَضاتٍ رائِحٌ مُتَأوِّبٌ ... رَفِيقٌ بمَسْحِ المَنكِبَيْنِ سَبُوحُ

وذلك قليل، والأوّلُ عليه الكثيرُ.

وحكمُ المضمومِ الفاء والمكسورة في إسكان عينه، كحكم المفتوح، نحوُ: «دِيماتٍ»، و«دُولات» حملوه في الإسكان على: «بيضات» و«عَوْرات»، فأمّا المعتلُّ اللام من نحو: «غَدْوَةٍ»، و«قَرْيَةٍ»، فإنّك تحرّك وتجري فيه على قياس الصحيح، نحو: «غَدَواتٍ»، و«قَرَياتٍ». لتحصُّن حرف العلّة عن القلب بوقُوع ألف الجمع بعده، إذ لو قلبتَه، لزمك حذفُ أحدهما لاجتماع الألفَيْن، وكان يلتبس بالواحد ممّا هو على «فَعَلَةٌ» بتحريك العين من نحو: «قَناةٍ»، و«فتاة»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وتُسكَّن في الصفة لا غيرُ، وإنّما حرّكوا في جمع «لَجَبَة»، و«رَبعة»؛ لأنهما كأنّهما في الأصل اسمان، وُصف بهما، كما قالوا: «امرأةٌ كَلْبَةٌ»، و«لَيلةٌ غَمٌّ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ ما كان بوزن «فَعْلَة» صفةٌ، وجمعتَه بالألف والتاء، لم تُحرّك وَسَطَهُ، بل تُسكّنه فَرْقًا بين الصفة والاسم، نحوَ: «عَبْلاتٍ»، و«خَدْلاتٍ».

فأمّا قولهم: «لَجْبَةٌ»، و«لَجَباتٌ» بالتحريك، ففيه وجهان:

أحدُهما: أنّ من العرب من يقول: «شاةٌ لَجَبَةٌ»، بفتح الجيم بوزن «أكَمَةٍ»، وهي التي وَلَّى لبنُها وقَلَّ، وأجمعوا في الجمع على هذه اللغة.

والوجهُ الثاني: أنّ «الجبةَ» في الأصل اسمٌ، وُصف به، فرُوعِيَ أصلُه بأن حُرّك في الجمع، وكذلك: «رَبْعَةٌ» اسمٌ في الأصل، يدلّ على ذلك ثبوتُ تاء التأنيث فيه مع المذكّر، كثبوتها مع المؤنّث، فتقول: «رجلٌ رَبْعَةٌ»، كما تقول: «امرأةٌ رَبْعَةٌ»، فهو اسمٌ يقع على المذكّر والمؤنّث، وُصف به كما يُقال: «رجالٌ خمسةٌ»، و«خمسةٌ» اسمٌ، وُصف به المذكّر.

---

(١) النور: ٥٨.
(٢) الشورى: ٢٢
(٣) الجن: ١٦.
(٤) البقرة: ١٦.

وهم قد يصفون بالأسماء على تخيُّل معنى الوصفيّة فيها، نحوَ قولك: «ليلةٌ غَمٌّ»، أي: مُظْلِمَةٌ، و«امرأةٌ كَلْبَةٌ» على معنًى: دَنِيّة. ولو كان «ربعة» صفةً في الأصل، لفُصل به بين المذكّر والمؤنّث بحذف التاء، كما تقول: «رجلٌ عالمٌ»، و«امرأةٌ عالمةٌ». وقالوا: «العَبَلاتُ» بالفتح لقوم من قُرَيْش سُمّوا بذلك، لأنّ أُمّهم كان اسمها «عَبْلَة»، والصفةُ إذا سمّي بها، خرجت عن حكم الصفة، وجُمعت جمعَ الأسماء، ولذلك قالوا: «الأحاوِصُ»، فاعرفه.

فصل

[جمع المؤنث الساكن الوسط غير المنتهي بالتاء]

قال صاحب الكتاب: **وحكمُ المؤنّث ممّا لا تاءَ فيه كالذي فيه التاءُ. قالوا: «أرَضاتٌ»، و«أهَلاتٌ» في جمعِ «أرْضٍ»، و«أهْلٍ». قال [من الطويل]:**

٧٣٠ـ فَهُمْ أهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ [إذا أدْلَجوا بالليلِ يَدْعُونَ كَوْثَرا]

وقالوا: «عُرُساتٌ»، و«عِيَراتٌ» في جمعِ «عُرْسٍ»، و«عِيرٍ». قال الكُمَيْت [من الخفيف]:

٧٣١ـ عِيَراتُ الفِعالِ والسُّؤْدَدِ العِدْ دِ إليهِمْ مَخْطُوطَةُ الأعْكامِ

* * *

---

٧٣٠ ـ **التخريج**: البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص٢٩٤؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٣٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٩٦، ٩٩؛ ولسان العرب ١١/ ٢٨ (أهل)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص١٢٣.

اللغة: أدلجوا: ساروا بإبلهم ليلاً. يدعون كوثراً: يحدون إبلهم بكلمة «كوثر» إشارة إلى الممدوح، وهي كلمة يُكنّى بها عن الجواد الكثير العطاء.

المعنى: يشير إلى اجتماع أحياء سعد حَول سيدهم قيس بن عاصم، كما يشير إلى أنهم يحدون إبلهم بمدح سيدهم هذا، وبوصفه بالجود.

الإعراب: «**فهم**»: الفاء بحسب ما قبلها، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «**أهلاتٌ**»: خبر مرفوع. «**حولَ**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بصفة لـ «أهلات». «**قيس**»: مضاف إليه مجرور. «**ابن**»: صفة لـ «قيس» مجرورة، وهو مضاف. «**عاصم**»: مضاف إليه مجرور. «**إذا**»: اسم شرط غير جازم مبنيّ على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «يدعون». «**أدلجوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**بالليل**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «أدلجوا». «**يدعونَ**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**كوثرًا**»: مفعول به منصوب.

وجملة «هم أهلات»: بحسب الفاء. وجملة «إذا أدلجوا... يدعون»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أدلجوا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «يدعون»: جَوَاب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه جمع «أهل» على «أهَلات» بالألف والتاء. وتحريك الحرف الثاني، حملاً لـ «أهل» على معنى الجماعة، ووجه تحريك الهاء تشبيهه بـ «أرَضات» لأن في الجمع معنى التأنيث، ولأن حكم ما يجمع بالألف والتاء من باب «فَعْلة»، وكان من الأسماء، أن يحرك ثانيه، نحو: «جَفْنَة» و«جَفَنات».

٧٣١ ـ **التخريج**: البيت للكميت؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٦. =

قال الشارح: حكم المؤنّث الذي لا تاءَ فيه في فتح ثانيه إذا جُمع بالألف والتاء حكمُ ما فيه التاء، فتقول في امرأةٍ اسمُها «دَعْدٌ» أو «وَعْدٌ»: «دَعَداتٌ»، و«وَعَداتٌ»، كما تقول: «تَمَراتٌ»، و«جَفَناتٌ». لمّا جمعتَ ما لا تاءَ فيه بالألف والتاء كجمع ما فيه تاءٌ، صار حكمُه كحكمه في انفتاح ثانيه. ومن ذلك «أرْضٌ» هي مؤنّثةٌ، ولذلك تَظهر التاءُ في تحقيرها، فتقول «أُرَيْضَةٌ»، فإذا جمعتَها بالتاء، فتحتَ الراء منها، فقلت: «أَرَضاتٌ»، كما قالت: «دَعَداتٌ»، و«وَعَداتٌ».

وأمّا «أهَلاتٌ»، فهو جمعُ «أهْلَةٍ» بالتاء، وليس بجمع «أهْلٍ» كما ظنّه صاحبُ الكتاب، ألا ترى أنّ «أهْلاً» مذكّرٌ، يُجمع بالواو والنون، نحوَ: «أهْلُونَ». قال الشاعر، وهو الشَّنْفَرَى [من الطويل]:

٧٣٢ـ ولِي دُونَكُم أهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

= **اللغة**: العيرات: جمع العير، وهي القافلة. الفَعال: الكرم. السؤدد: السيادة. العِدّ: القديم. الأعكام: الأحمال.

المعنى: إنّ قوافل الجود والإحسان والسيادة حطّتْ أثقالها لدى أهل بيت النبيّ ﷺ.

الإعراب: «**عيرات**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**الفعال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والسؤدد**»: الواو حرف عطف، و«السؤدد»: اسم معطوف مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**العدّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إليهم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «**محطوطة**»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**الأعكام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «عيرات...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عيَرات» في جمع «عِير»، على القياس، وذلك لأنّ المؤنث المعتلّ العين الذي لا تاء فيه تُحرَّك عينه بالفتح، عند الجمع.

٧٣٢ ـ **التخريج**: البيت للشنفرى في ديوانه ص٥٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٥؛ ولسان العرب ٩/ ٢٤١ (عرف)؛ والمحتسب ١/ ٢١٨؛ والمنصف ٣/ ٦٦؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٢٦٦.

اللغة: السِّيد: الذئب. العملَّس: القوي على السير، السريع. الأرْقَط: ما فيه نُقَطُ بياضٍ وسَواد، والمراد هنا النَّمِر. الزهلول: الأملس. العرفاء: مؤنث أعْرَف وهو الضبع الكثيرة شعر الرقبة. جَيْأَلُ: اسم للضبع.

المعنى: اتخذتُ هذه الوحوشَ أهلاً بدلاً منكم، لأنها تحميني من الأعداء، ولا تخذلني في حال الضيق، وهذا تعريض بأهله الذين ليس له منهم ذلك.

الإعراب: «**ولي**»: الواو: بحسب ما قبلها. «لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. «**دونكم**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بحال من «أهلون»، و«كم»: مضاف إليه محله الجر. «**أهلون**»: مبتدأ مؤخر. «**سيد**»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هم سيد». «**عَمَلَّس**»: صفة لـ«**سيد**» مرفوعة مثله. «**وأرقط**»: الواو: حرف عطف، «أرقطُ»: معطوف على «سيد» مرفوع مثله. «**زهلول**»: صفة لـ«**أرقط**» مرفوعة مثله. «**وعَرْفاء**»: الواو: حرف عطف، «عَرْفاء»: معطوفة على «سيد» مرفوعة مثله. «**جَيْأل**»: بدل من «عرفاء» مرفوع مثلها.

وجملة «لي دونكم أهلون»: بحسب الواو. وجملة «هم سيد» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. =

لأنّهم لمّا وصفوا به، أجروه مجرى الصفات في دخول تاء التأنيث للفرق، فقالوا: «رجلٌ أَهْلٌ»، و«امرأةٌ أَهْلَةٌ»، كما يقولون: «ضاربٌ»، و«ضاربةٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٣٣ـ وأَهْلَةِ وُدٍّ قد تَبَرَّيْتُ وُدَّهُمْ وأَبْلَيْتُهُمْ في الحَمْدِ جَهْدي ونائلي

ولمّا قالوا في المذكّر: «أَهلٌ»، و«أهلون»، وفي المؤنث «أَهْلَةٌ»، و«أَهلاتٌ»؛ أشبه «فَعْلَةَ» في الصفات، فجمعوه بالألف والتاء، وأسكنوا الثاني منه، فقالوا: «أَهْلاتٌ»، كما فَعلوا ذلك بسائر الصفات من نحو: «صَعْباتٍ»، و«عَبْلاتٍ». ومن العرب من يقول: «أَهَلاتٌ»، فيفتح الثاني، كما فتحوه في «أَرَضاتٍ»؛ لأنّه اسمٌ مثلُه، وإن أشبه الصفة. قال المُخبَّل السَّعْديّ [من الطويل]:

فهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ إذا أدْلَجوا باللَّيلِ يَدْعُون كَوْثَرا[1]

فأمّا «عُرُساتٌ»، فهو جمع «عُرُسٍ»، و«عُرُسٌ» جمع «عَرُوسٍ»، و«العروس» صفةٌ تقع للذَّكر والأُنثى.

وأمّا «عِيَراتٌ» فهو جمع «عِيرٍ»، وهي الإبلُ تحمل الطعام والميرة، وسيبويه[2]

= والشاهد فيه قوله: أنّ «أهلاً» ليست علمًا لمذكر عاقل ولا صفة له في هذا البيت، ومع ذلك جمعه جمع المذكر العاقل، وذلك لتنزيله هذه الوحوش الثلاثة منزلة الأهل الحقيقيين.

٧٣٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي الطمحان القيني في خزانة الأدب ٨/ ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨؛ ولسان العرب ١١/ ٢٨ (أهل)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٥٤؛ والمحتسب ١/ ٢١٧.

اللغة: تبرَّيت لمعروفه: إذا تعرَّضْت له. أبليتهم: أوصلتهم، ومنحتهم، البلية بمعنى المنحة تارة، والمحنة أخرى. الجهد: الطاقة. والنائل والنوال: العطاء.

المعنى: ربَّ أهل ود قد تعرّضت لهم حامدًا، ليعلموا أنّي أودهم، وبذلت لهم حمدي وشكري جهد طاقتي.

الإعراب: «**وأهلة**»: الواو: واو ربّ. «أهلة»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنّه مبتدأ. «**ودّ**»: مضاف إليه. «**قد**»: حرف تحقيق. «**تبرّيتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**ودّهم**»: مفعول به، و«هم»: مضاف إليه محله الجر. «**وأبلبتهم**»: الواو: حرف عطف، «أبليت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، و«هم»: مفعول به محله النصب. «**في الحمد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أبليتهم». «**جهدي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. «**ونائلي**»: الواو: حرف عطف، «نائلي»: معطوف على «جهدي» منصوب مثله.

جملة «وأهلة ودّ قد تبرَّيت وُدَّهم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تبرَّيتُ»: خبر للمبتدأ «أهلة» محلها الرفع، وعطف عليها جملة «أبليتهم».

والشاهد فيه قوله: أنّ «أهلاً» الوصف قد يُؤنَّث بالتاء، فيقال: أهلة. كما في البيت. و«أهلة» صفة لموصوف محذوف، والتقدير: وجماعة مستأهلة للود، أي مستحقة له.

(١) تقدم بالرقم ٧٣٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠٠.

ذكره: «عَيَرات» مفتوحَ الفاء، ثمّ فتح الثاني في الجمع على لغةِ هُذَيل، نحو: «أخُو بَيَضاتٍ»، وحكى ذلك عن العرب، ولا أعرفُ «العير» مؤنّثا، إلّا أن يكون جمع «عيرةٍ» بالتاء، فإنه يُقال للذكر من الحُمُر: «عَيْرٌ» وللأُنثى «عَيْرَةٌ»، فأمّا قول الكُمَيْت [من الخفيف]:

عِيَراتُ الفَعالِ والسُّؤْدَدِ العِدْ ... دِ إليهم محطوطةُ الأعكامِ(١)

ويروى: والحَسَبِ العَوْد. وهذا البيت من قصيدةٍ يمتدح بها أهلَ البيت، رضوان الله عليهم أجمعين، أوّلُها [من الخفيف]:

مَن لقَلْبٍ مُتَيَّمٍ مُسْتَهامِ ... غيرِ ما صَبْوَةٍ ولا أحلامِ

و«الفَعالُ» بفتح الفاء: الكَرَمُ، والسُّؤْدَدُ: السِّيادة، والعِدُّ بالكسر: الشيء الكثير، وما له مادّةٌ لا تنقطع، والحَسَبُ: كَرَمُ الرجل، والعَوْدُ: القديم، وقوله: «محطوطةُ الأعكامِ»، أي: تركب الإبل بأعكامها، أي: بأحمالها فيهم بالحسب والرُّشْدِ والأفعال الحسنة.

فصل

[حكم المُعْتلّ العين من «أَفْعُل» في الجمع]

قال صاحب الكتاب: **وامتنعوا فيما اعتلّتْ عينُه من «أفْعُلَ». وقد شذّ نحو: «أقْوُسٍ»، و«أثْوُب»، و«أعْيُن»، و«أنْيُب». و«امتنعوا» في الواو دون الياء من «فُعولٍ»، كما امتنعوا في الياء دون الواو من «فِعالٍ». وقد شذّ نحو: «فُؤُوج»، و«سُؤُوق».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ «فَعْلاً» يُجمع في القلّة على «أفْعُلَ»، نحو: «أكْلُب»، و«أفْلُسٍ»، وفي الكثير على «فِعالٍ»، و«فُعُولٍ»، نحوِ: «كِلابٍ» و«فُلُوسٍ»؛ فأمّا المعتلّ العين من نحوِ: «سَوْطٍ»، و«حَوْضٍ»، و«شَيْخٍ»، و«بَيْتٍ»، فإنّه إذا أُريد به أدنى العدد، جُمِعَ على «أفعالٍ»، نحوِ: «ثَوْبٍ»، و«أثْوابٍ»، و«سَوْطٍ»، و«أسْواطٍ»، و«بَيْتٍ»، و«أبْياتٍ»، و«شَيْخٍ»، و«أشْياخٍ». عدلوا في المعتلّ عن «أفْعُلَ»، كراهيةَ الضمّة في الواو والياء لو قالوا: «أسْوُطٌ»، و«أبْيُتٌ»، إذ الضمّةُ على الواو والياء مستثقَلةٌ، وإن سكن ما قبلهما، وكان عنه مندوحةٌ، فصاروا إلى بناء آخر، وهو «أفعالٌ».

وقد شذّت ألفاظٌ، فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: «أقْوُسٌ»، و«أثْوُبٌ»، و«أعْيُنٌ»، و«أنْيُبٌ». جاؤوا بها على «أفْعُلَ» مَنْبهةً على أنّه الأصل، قال الأزرَق العَنْبَري [من البسيط]:

٧٣٤ـ طِرْنَ انقطاعةَ أوْتارٍ مُحَضْرَمَةٍ ... في أقْوُسٍ نازَعَتْها أيْمُنٌ شُمُلا

---

(١) تقدم بالرقم ٧٣١.

٧٣٤ ـ **التخريج**: البيت للأزرق العنبري في شرح شواهد المغني ص١٣٣؛ والكتاب ٣/ ٦٠٧؛ ولسان العرب ١١/ ٣٦٤ (شمل)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٣٠.

وكذلك المعتلّ العين بالألف، يُجمع على «أفعالٍ» من نحوِ: «بابٍ» و«أبوابٍ»، و«ناب»، و«أنياب». وذلك من قبل أنّ الألف منه منقلبةٌ عن ياء، أو واو متحرّكتَيْن في الأصل، ولذلك اعتلّتا. وإذا كانت الألفُ أصلُها الحركةَ، كانت في الحكم من باب: «فَرَسٍ»، و«قَلَمٍ». وبابُ ذلك «أفعالٌ»، نحوُ: «أفراسٍ»، و«أقلامٍ»، لا «أفْعُلٌ». وكان بعضهم يفرق بين المذكّر والمؤنّث، فيجمع منه ما كان مذكّرًا على «أفعالٍ»، كـ«بَابٍ»، و«أبوابٍ»، ويجمع ما كان مؤنّثًا على «أفْعُلٍ» كـ«دَارٍ»، و«أدْؤُرٍ»، و«نَارٍ»، و«أَنْوُرٍ»، وليس ذلك بمطّردٍ عند سيبويه[1]، ولا قياسًا، بدليلِ قولهم: «نابٌ»، و«أنيابٌ».

وإذا تجاوزتَ أدنى العدد، كانت بناتُ الواو على «فِعالٍ»، نحوِ: «سَوْطٍ»، و«سِياطٍ»، و«حَوْضٍ»، و«حِياضٍ»، كأنّهم كرهوا «فُعُولاً» لأجل الضمّة على حرف العلّة مع واو الجمع. فأمّا قلبُ الواو ياءً، فسيُذكَر في موضعه من التصريف، إن شاء الله.

وقد شذّ نحوُ: «فُؤُوجٍ»، و«سُؤُوقٍ»؛ لِما ذكرناه من إرادة التنبيه على أنّ ذلك هو الباب. فأمّا بنات الياء، فإنّها تجمع على «فُعُولٍ»، نحوِ: «بَيْتٍ»، و«بُيُوتٍ»، و«شَيْخٍ»، و«شُيُوخٍ». وغلب «فُعُولٌ» في بنات الياء، لئلّا تلتبس ببنات الواو، إذ الواو في «فِعالٍ» تصير إلى الياء، وكانت الضمّة مع الياء أخفَّ منها مع الواو.

فصل

[جمع «أَفْعُل» و«فُعول» من المعتلّ اللام]

قال صاحب الكتاب: **ويُقال في «أفْعُلٍ»، و«فُعُولٍ» من المعتلّ اللام: «أدْلٍ»،**

= **اللغة**: المحضرمة: المخلَّطة؛ وأرى أنّها المحصرمة (بالصاد) وهي المحكمة الصُّنع، وتروى. المحظربة وهي المحكمة الفتل. أقوس: جمع قوس. نازعتها: جاذبتها. أيمن شمالاً: نحو اليمين ونحو الشمال (بالجمع).

المعنى: طارت هذه الطيور، فكان لطيرانها صوت يشبه صوت انقطاع الأوتار المشدودة جيدًا في الأقواس، فجذبتها الجهات (أو الأكفّ) اليمنى وجذبتها الجهات اليسرى (الشمل).

الإعراب: «**طرن**»: فعل ماض مبني على السكون، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**انقطاعة**»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (طرن كأوتار انقطعت انقطاعة). «**أوتار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**محضرمة**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**في أقوس**»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ(محضربة). «**نازعتها**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به أول. «**أيمن**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**شملاً**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة.

وجملة «طرن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نازعتها»: في محلّ جرّ صفة لـ«أقوس».

والشاهد فيه قوله: «أَقْوُس» في جمع «قَوْس» شُذوذًا، وعلى القياس المرفوض؛ لأنه معتلّ العين.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٩١.

و«أيدٍ»، و«دُلِيّ»، و«دُمِيّ»، وقالوا: «نُحُوّ» و«قُنُوّ»، والقلبُ أكثرُ. وقد يُكسَر الصدر، فيقال: «دِلِيّ»، و«نِحِيّ»، وقولُهم: «قِسِيّ»، كأنّه جمعُ «قَـسْوٍ» في التقدير.

* * *

قال الشارح: أمّا ما كان معتلّ اللام من نحو: «دَلْوٍ»، و«حَقْوٍ»، و«جَرْوٍ»، فإنّه يجمع في أدنى العدد على القياس، فيقال: «أدْلٍ»، و«أحْقٍ»، و«أجْرٍ». والأصلُ: «أدْلُوٌ»، و«أحْقُوٌ»، فوقعت الواو طرفًا، وقبلها ضمّةٌ، وليس من الأسماء المتمكّنة ما هو بهذه الصفة، فكرهوا المَصيرَ إلى بناءٍ لا نظيرَ له، فأبدلوا من الضمّة كسرةً، ثمّ قلبوا الواو ياءً، لتطرُّفها ووقوعِ الكسرة قبلها، فصار من قبيلِ المنقوص، كـ«قاضٍ»، و«غازٍ». قال الشاعر [من البسيط]:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَتِهِ ... بالرَّقْمَتَيْنِ له أجْرٍ وأعْراسُ[1]

ومثله «قَلَنْسُوَةٌ»، و«قَلَنسٍ»، و«قَمَحْدُوَةٌ»، و«قَمَحْدٍ». لمّا حُذفت التاء للفرق بين الجمع والواحد، صارت الواو طرفًا، وقبلها ضمّةٌ، فعُمل فيها ما تقدّم، وجُمع في الكثير على «فِعالٍ»، و«فُعُولٍ». وقالوا: «دُلِيٌّ»، و«دُمِيٌّ»، و«دِماءٌ»، والأصل: «دُمُويٌ»، و«دُلُوٌّ»، فحوّلوه إلى «دُلِيٍّ»، و«دُمِيٍّ»، ومثله «عُصِيٌّ» في جمع «عَصًا». والعلّةُ في تحويله إلى ذلك اجتماعُ أمرَيْن:

أحدُهما: كونُ الكلمة جمعًا، والجمعُ أثقل من الواحد.

والثاني: أنّ الواو الأُولى مدّةٌ زائدةٌ لم يُعتدّ بها فاصلةً، فصارت الواو التي هي لامُ الكلمة كأنّها وَلِيَت الضمّةَ، وصار في التقدير «عُصُوٌ» و«دُلُوٌ»، فقُلبت الواو ياءً على حدّ قلبها في «أدْلٍ»، و«أحْقٍ»، ثمّ اجتمعت هذه الياء المنقلبةَ عن الواو مع الواو التي قبلها للجمع وهي ساكنةٌ، فقُلبت الواو ياءً، وادّغمت في الياء الثانية على حدّ: «طَوَيْتُه طَيًّا»، و«لَوَيْتُه لَيًّا». ومنهم مَنْ يُتْبِع ذلك ضمّةَ الفاء فيكسرها، ليكونَ العملُ من وجه واحد، فيقول: «دِلِيٌّ»، و«عِصِيٌّ». ومنهم من يُبْقيها على حالها مضمومةً، ويقول: «دُلِيٌّ»، و«عُصِيٌّ».

فأمّا «دُمِيٌّ»، فاللامُ ياءٌ من غيرِ قلب، فاجتمعت مع الواو قبلها ساكنةً، فقُلبت ياءً، وأُدْغمت كما فُعل بـ«عِصِيّ» و«دِلِيّ»، ولو كان مثلُ «عُصُوٌّ»، و«دُلُوٌّ» اسمًا واحدًا، لا جمعًا؛ لم يجبْ فيه القلبُ لخفّته، ألا تراك تقول: «مَغْزُوٌّ»، و«مَدْعُوٌّ»، و«عُتُوٌّ». و«عُتُوٌّ»: مصدر «عَتَا يَعْتُو». هذا هو الوجه المختار، ويجوز القلب في الواحد، فيقال: «مَغْزِيٌّ»، و«مَدْعِيٌّ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٣٥ـ وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أنّني ... أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عليه وعادِيَا

---

(١) تقدّم بالرقم ٦٦٧.

٧٣٥ ـ التخريج: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب ٢/ ١٠١؛ وسرّ صناعة الإعراب=

أنشده أبو عثمان «مَعْدُوًّا» بالواو على الأصل، ورواه غيرُه «مَعْدِيًّا». فأمّا الجمع من نحو: «حُقِيّ»، و«عُصِيّ»، فلا يجوز فيه إلّا القلبُ، وقد شذّت ألفاظٌ من هذا الجمع، فجاءت على الأصل غيرَ مقلوبة، كأنّهم صحّحوها مَنْبَهةً على أنّ أصلها ذلك. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٣٦ـ أَلَيْسَ مِنَ البَلاءِ وَجِيبُ قَلْبِي وإِيضاعِي الهُمُومَ مع النُّجُوّ

أراد جمع «نَجْوٍ» من السَّحاب. وحكى سيبويه[1] عن بعض العرب أنّه قال: «إنكم

= ٢/ ٦٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣٣؛ وشرح اختيارات المفضل ص٧٧١؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨٢؛ ولسان العرب ٥/ ٢١٩ (نظر)، ١٥/ ٣٤ (عدا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٩؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٦٩، ٦٠٠؛ وأمالي ابن الحاجب ص٣٣١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٦٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص١٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٠؛ ولسان العرب ٦/ ١١٥ (شمس)، ١٤/ ١٤٨ (جفا)؛ والمحتسب ٢/ ٢٠٧؛ والمقرب ٢/ ١٨٧؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٥٠؛ والمنصف ١/ ١١٨، ٢/ ١٢٢.

اللغة: عرسي: زوجي. الليث: الأسد. المعدي عليه: المظلوم.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «**علمت**»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. «**عرسي**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**مليكة**»: بدل من «عرسي»، أو عطف بيان، مرفوع. «**أنّني**»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». «**أنا**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**الليث**»: خبر المبتدأ مرفوع. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها سد مسد مفعولي «علمت». «**معديًا**»: حال منصوبه. «**عليه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«معديًا». «**وعاديًا**»: الواو: حرف عطف، «عاديًا»: معطوف على «معديًا» منصوب.

وجملة «علمت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أنا الليث..»: في محلّ رفع خبر «أنّ».

والشاهد فيه قوله: «معديًا» وأصله (معدُوًّا) نقلبت الواو ياء استثقالاً للضمّة والواو، وتشبيهًا بما يلزم قلبه من الجمع. ويجعل بعضهم «معديًّا» جاريًا على «عُدِيّ» في القلب والتغيير.

٧٣٦ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص٢٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٠٦ (نجا)؛ وبلا نسبة في المخصص ٩/ ١٠١.

اللغة والمعنى: البلاء: المحنة والغمّ والحزن. وجيب القلب: خفقانه واضطرابه. إيضاعي: وضعي وحملي. النجوّ: جمع نجو وهو السحاب هراق ماءه ثم مضى. يتساءل: أليس من الغم والحزن أن يخفق قلبه ويضطرب، ويحمل همومه مع الغيوم لكثرتها وازديادها.

الإعراب: «**أليس**»: الهمزة: حرف استفهام. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «**من البلاء**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم، أو أنهما الخبر. «**وجيب**»: اسم «ليس» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**قلبي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وإيضاعي**»: الواو: حرف عطف، «إيضاع»: اسم معطوف على «وجيب» مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**الهموم**»: مفعول به للمصدر «إيضاع» منصوب بالفتحة، «**مع النجو**»: «**مَعْ**»: مفعول فيه ظرف للمصاحبة متعلق بـ«إيضاعي»، «**النجو**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ليس وجيب...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «النجوّ» جمعًا لـ«نَجْو»، وهو جَمْع شاذّ.

(١) الكتاب ٤/ ٣٨٤.

لَتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة»، يريد جمعَ «نَحْوٍ»، أي: جهاتٍ. وقالوا: «بَهْوٌ»، و«بُهُوٌّ» في الصدر، و«بُهِيٌّ» أيضًا. وحكى ابن الأعرابيّ: «أبٌ»، و«أُبُوٌّ»، و«أخٌ»، و«أُخُوٌّ». وأنشد القَنانيّ [من الطويل]:

٧٣٧ـ أبَى الذَّمَّ أخلاقُ الكِسائيّ وانتَهَى ... به المَجْدُ أخلاقَ الأُبُوِّ السَّوابِقِ

وأمّا «قُسِيٌّ» من «قُوُوسٍ»، ووزنُه «فُلُوعٌ» مقلوبٌ من «فُعُولٍ» كأنّه في التقدير جمعُ «قَسْوٍ»، ثمّ قُلبت الواو فيه ياءً كـ«دَلْوٍ»، و«دُلِيٍّ»، فاعرفه.

فصل
[جمع ذي التاء من المحذوف العَجُز]

قال صاحب الكتاب: **وذو التاءِ من المحذوفِ العَجُز يُجمع بالواو والنون مغيَّرًا أوّلُه كـ«سِنُونَ»، و«قِلون»، وغيرَ مغيَّر كـ«ثُبون»، و«قُلون»، وبالألف والتاء مردودًا إلى الأصل، كـ«سَنَواتٍ»، و«عِضَوات»، وغيرَ مردود كـ«ثُبات»، و«هَنات»، وعلى «أفعُلَ» كـ«آمٍ»، وهو نظيرُ «آكُمٍ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ أقلّ الأسماء أُصولاً ما كان على ثلاثة أحرف، فأمّا ما كان منها على حرفَين، وفيه تاءُ التأنيث، نحوُ: «قُلَةٍ»، و«ثُبَة»، و«بُرَة»، و«كُرَة»، و«سَنَةٍ»، و«مِئَة»، فإنّها أسماءٌ منتقصٌ منها محذوفةُ اللامات، فأصلُ «قُلَةٍ»: «قُلْوَة»، فحُذفت الواو تخفيفًا، والقُلَةُ: اسمُ لُعبة، وهو أن يُؤخَذ عُودان صغيرٌ وكبيرٌ، يُوضَع الصغير على الأرض، ويُضرَب بالكبير، وهو من الواو، لقولهم: «قَلَوْتَ بالقُلَةِ» إذا لعبتَ[1] بها.

---

٧٣٧ ـ **التخريج**: البيت للعتابي في المحتسب ١/ ١٧٥؛ وللقناني في المحتسب ١/ ٣١٧.

اللغة: أبى: رفض. الذم: النقيصة، وضد المدح. الأبوّ: جمع أب. السوابق: جمع السابق وهو الذي يأتي في السباق أوّلاً.

الإعراب: «**أبى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. «**الذمّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أخلاق**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، «**الكسائي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وانتهى**»: الواو: حرف استئناف، «انتهى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. «**به**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«انتهى». «**المجد**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**أخلاق**»: منصوب بنزع الخافض، على تقدير: إلى أخلاق، وهو مضاف. «**الأبوّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**السوابق**»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «أبى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «انتهى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأبوّ» جمعًا لـ«أب»، وهو جَمْع شاذ.

(١) في الطبعتين «لعب»، وهذا تحريف.

و«الثُّبَة»: الجماعة من قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[1]، وأصلُ «ثُبَةٍ»: ثُبَوَةٌ، كـ«ظُلْمَةٍ»، و«غُرْفَةٍ». وقد بيّنتُ أمره في أوّلِ هذا الفصل، هو من قولهم: «ثَبّيْتُ»، أي: جمعتُ، فهذا يدلُّ أنّ اللام حرفُ علّة، ولا يدلّ أنّه من الواو والياء؛ لأنّ الواو إذا وقعت رابعةً، تُقلَب ياءً، نحوَ «أعْطَيْتُ»، و«أرْضَيْتُ»، وهو من «عَطَا يَعْطُو»، و«الرِّضْوانِ». وإنّما قلنا: إنّها من الواو، لأنّ أكثرَ ما حُذف لامه من الواو، نحوَ: «أخٍ»، و«أبٍ».

وأما «البُرَةُ»، فأصلُها: «بروة»، واللامُ محذوفة، و«البرةُ»: حَلْقة تُجعَل في أنف البعير لينقادَ، وهي معتلّةُ اللام؛ لقولهم في جمعها «بُرًى». وينبغي أن يكون المحذوف واوًا حملاً على الأكثر. و«كُرَةٌ» كذلك لقولهم: «كَرَوْتُ بالكُرَة». و«سَنَةٌ» من الواو لقولهم «سَنَواتٌ»، ومن قال: «سانَهْتُه»، كان المحذوف منه الهاءَ، والهاءُ مشبّهةٌ بحرف العلّة، فحُذفت كحذفه.

وأمّا «مِئَةٌ»، فأصلُها «مِئْيَةٌ» بالياء؛ لقولهم: «أمْأيْتُ الدراهمَ» إذا كمّلتَها مائةً، وقالوا في معنى مائةٍ: «مأًى». وهذا قاطعٌ على أنّه من الياء. فإذا أُريد جمعُ شيء من ذلك، كان بالألف والتاء، نحوَ: «قُلاتٍ»، و«ثُبات»، و«بُرات»، و«كُرات»، و«مِئات». هذا هو الوجه في جمعها؛ لأنّها أسماءٌ مؤنّثةٌ بالتاء، فكان حكمها في الجمع حكمَ «قَصْعَةٍ»، و«جَفْنَةٍ»، ولم يكسّروها على بناء يردّ المحذوفَ، فيكون نقضًا للغرض، وتراجُعًا عمّا اعتزمه فيها، فلذلك وجب جمعُها بالألف والتاء.

وقد يجمعون ذلك بالواو والنون، فيقولون: «قُلُونَ»، و«بُرُونَ»، و«ثُبُونَ»، و«سِنُونَ»، و«مِئُونَ»، ونحوَ ذلك، كما يجمعون المذكّر ممّن يعقل من نحو: «المسلمين»، و«الصالحين»، كأنّهم جعلوا جمعه بالواو والنون عوضًا ممّا مُنعه من جمع التكسير.

ومنهم من يكسر أوّلَ هذه الأسماء، فيقولون: «قِلُونَ»، و«ثِبُونَ»، و«سِنُونَ». وإنّما فعلوا ذلك للإيذان بأنّه خارجٌ عن قياسِ نظائره؛ لأنّه ليس في الأسماء المؤنّثة غيرِ المنتقص منها ما يُجمع بالواو والنون، وقد قال بعضهم في «مِئُونَ»: إنّ الكسرة في الجمع غيرُ الكسرة في الواحد، كما أنّ الضمّة في قولهم: «يا مَنْصُ» في لغةِ من قال: «يا حارُ» بالضمّ، غيرُ التي كانت في «مَنْصُورٍ». وقال أبو عمر الجَرْميّ: إن الجمع بالألف والتاء للقليل، وبالواو والنون للكثير، فيقولون: «هذه ثباتٌ قليلةٌ»، و«ثُبُونَ كثيرةٌ». ولا أرى لذلك أصلاً، وكأنّ الذي حمله على ذلك أنّهم إذا صغّروه، لم يكن إلّا بالألف والتاء، نحوَ: «سُنَيّاتٍ»، و«قُلَيّات»، و«ثُبَيّات»، وإنّما ذلك لأنّه إذا صُغّر، يُرَدّ إليه المحذوف، فيصير كالتامّ، فيُجمع بالألف والتاء كما يُجمع التامّ.

وقد يجمعون من ذلك بالألف والتاء ما لا يجمعونه بالواو والنون، قالوا: «ظُباتٌ»،

(١) النساء: ٧١.

و«سِياتٌ»، ولم يقولوا: «ظُبُونَ»، ولا «سِيُونَ»، كأنهم استغنوا عنه بالألف والتاء. وفي ذلك دليلٌ على أنّ الجمع بالألف والتاء هو الأصلُ في هذه الأسماء؛ لأنّك تجمع بالألف والتاء كلَّ ما تجمعه منها بالواو والنون، ولستَ تجمع بالواو والنون كلَّ ما تجمعهُ بالألف والتاء منها.

والوجهُ ألّا تردَ المحذوفَ في الجمع في نحو: «قُلات»، و«ثُبات»؛ لِما ذكرناه من إرادة التخفيف فيها، وتعويضِ التاء عن المحذوف، ولذلك استغنوا عن تكسيرها. وقد ردّوا المحذوف في شيء منها تنبيهًا على الأصل، وأنّس بذلك أنَ تاء التأنيث التي هي عوضٌ قد انحذفت، قالوا: «سَنَةٌ»، و«سَنَواتٌ»، وقالوا: «هَنَةٌ»، و«هَنَواتٌ»، و«هَناتٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

أرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني ومَلَّني ... على هَنَواتٍ شأنُها مُتَتابِعُ(١)

وقالوا «عِضةٌ»، وَ«عضاه»، و«عِضَواتٌ». قال الشاعر [من الرجز]:

٧٣٨ـ هذا طَريقٌ يَأزِمُ المَآزِمَا ... وعِضَواتٌ تَقطَعُ اللَّهازِمَا

وقد كسَروا شيئًا منها تكسيرَ التامّ، قالوا: «أمَةٌ»، وفي القليل: «آمٍ» وفي الكثير:

---

(١) تقدم بالرقم ٩٣.

٧٣٨ ـ **التخريج**: الرجز لأبي مهدية في لسان العرب ١٢/ ١٧ (أزم)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٨٩؛ وجواهر الأدب ص٩٦؛ والخصائص ١/ ١٧٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٥١٦(عضه)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٤٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٥؛ والمنصف ١/ ٥٩، ٣/ ٣٨، ١٢٧.

اللغة: يأزِمُ: يعضُ، وهنا كناية عن التضييق، والمآزِمُ: جمع مفرده مأزِم، وهو المضيق بين جبلين. العضوات: جمع مفرده عِضَةٌ، وهي شجر الطلح، وهي ذات شوك. اللَّهازم: جمع لَهزمة، وهي مضغة في أصل الحنك.

المعنى: يصف صعوبة الطريق التي سلكها، فيقول إنّها ضيّقة، ويحفُّ بها على ضيقها أشجار من الطلح ذي الأشواك، مما يؤذي من يسير في هذه الطريق.

الإعراب: «هذا»: «ها»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«طريقٌ»**: خبر مرفوع. **«يأزم»**: فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو. **«المآزما»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. **«وعضواتٌ»**: الواو: حرف عطف، **«عِضواتٌ»**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهذه عضواتٌ. **«تقطع»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. **«اللهازما»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة **«هذا طريقٌ»**: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تأزم»: صفة لـ«طريقٌ» محلها الرفع، عطف عليها جملة «هذه عِضوات». وجملة «تقطع»: صفة لـ«عضوات» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: جمع «عضة» على «عِضَوات» فدلّ هذا على أنها محذوفة اللام، وأنّها واوية اللام، فإذا نُسِبَ إليها على هذا قيل: عِضَوِيٌّ، ومنهم من يجعل اللام المحذوفة هاءً، فيقول في النسبة إلى «عضة»: عِضَهِيٌّ.

«إماءٌ»، فـ«أمَةٌ» «فَعَلَةٌ» بتحريك العين، وجُمعت في القلّة على «أفعُلَ»، كما قالوا: «أكَمَةٌ». وأصلُ «آمٍ»: «آمُوٌ»، فأبدلوا من الضمّة كسرةً، ومن الواو ياءً، كما فعلوا في «أدْلٍ»، و«أجْرٍ». وقالوا في الكثير: «إماءٌ»، كما قالوا: «إكامٌ»، ولم يقولوا: «أمُونَ»، فيجمعوه بالواو والنون، كما قالوا «سِنُونَ»؛ لأنهم قد كسّروه. والجمعُ بالواو والنون، إنّما هو عوضٌ من التكسير، ولم يجمعوه بالألف والتاء، فيقولوا: «أمَواتٌ» كما قالوا «سَنَواتٌ»؛ لأنّهم استغنوا عن ذلك بـ«آمٍ»، إذ كان جمعَ قلّة مثلَه، فاعرفه.

فصل
[جمع الرُّباعيّ]

قال صاحب الكتاب: **ويُجمع الرُّبَاعيَ ـ اسمًا كان، أو صفةً، مجرَّدًا من تاء التأنيث، أو غيرَ مجرَّد ـ على مثال واحد، وهو «فَعالِلُ»، كقولك: «ثَعالِبُ»، و«سَلاهِبُ»، و«دَراهِمُ»، و«هَجارِعُ»، و«بَراثِنُ»، و«جَراشِعُ»، و«قَماطِرُ»، و«سَباطِر»، و«ضَفادِعُ»، و«خَضارِمُ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول إنّ الرباعيّ، لثِقَله بكثرة حروفه، لم يتصرّفوا فيه تصرُّفَهم في الثلاثيّ، فلم يضعوا له في التكسير إلّا مثالاً واحدًا، كالوا به جميعَ أبنية الرباعيَ القليلَ والكثيرَ، وهو «فَعالِلُ»، أو ما كان على طريقته ممّا ثالثُ حروفه ألفٌ، وبعدها حرفان، وذلك نحو: «ثَعْلَبٍ»، و«ثَعالِبَ»، و«بُرْثُنٍ»، و«بَراثِنَ»، و«جُرْشُعٍ»، و«جَراشِعَ»، و«قِمَطْرٍ»، و«قَماطِرَ»، و«سِبَطْرٍ»، و«سَباطِرَ»، و«ضِفْدِعٍ»، و«ضَفادِعَ»، و«خِضْرِمٍ»، و«خَضارِمَ». و«البُرْثُنُ» من السباع والطير كالأصابع من الإنسان، والمخالِبُ كالظُّفر، والجُرْشُعُ من الإبل: العظيمُ، والقِمَطْرُ: وعاءٌ تُصان فيه الكُتُب، ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

٧٣٩ـ لـيـس بـعِـلْـمٍ مـا يَـعِـي الـقِـمَـطْـرُ   مـا الـعِـلْـمُ إلّا مـا وَعـاهُ الـصَّـدْرُ

---

٧٣٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٥/ ١١٧ (قمطر)؛ وتاج العروس ١٣/ ٤٧٣ (قمطر)؛ والمخصص ١٧/ ١٨.

اللغة: القمطر: حقيبة الكتب.

المعنى: ليس العلم في السطور، ولكنه في الصدور، فليس عالمًا من يجمع الكتب، بل من يفهمها وينقلها إلى الآخرين.

الإعراب: «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص. «**بعلم**»: الباء: حرف جرّ زائد، «علم»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «**ما**»: حرف مصدري. «**يعي**»: فعل ضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. «**القمطر**»: فاعل مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «ما» و«يعي» في محلّ رفع اسم «ليس». «**ما**»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «**العلم**»: اسم «ما» مرفوع بالضمّة. «**إلا**»: حرف =

والسبَطْرُ كالبسيط وهو المُمْتَدّ، والضِّفْدِعُ معروفةٌ من دَوابّ الماء، وهو ضِفْدِعٌ بكسر الضاد والدال كـ«زِبْرِج»[1]، وقد تُفتح الدال، وهو قليل. والخِضْرِم من أوصاف البَحْر يقال: «بحرٌ خضرمٌ» أي: كثيرُ الماء، و«رجلٌ خضرمٌ»: كثيرُ العطيّة، فهذا وزنُه «فَعالِلُ»؛ لأنّ حروفه كلّها أصولٌ. وقالوا «مَسْجِدٌ»، و«مَساجِدُ»، فهذا وزنُه «مَفاعِلُ»، وقالوا في المُلْحَق به «جَدْوَلٌ»، و«جَداوِلُ»، وهذا وزنُه «فَعاوِلُ».

والبناء في هذا كلّه على طريقة واحدة، وإنّما اختاروا هذا البناء لخفّته، وذلك أنه لمّا كثُرت حروف الرباعيّ، فطال، ثقُل، ووجب طلبُ الخفّة له، ولِما ذكرناه من ثِقَله، كان الرباعيّ في الكلام أقلَّ من الثلاثيّ، ولزم جمعُه طريقةً واحدةً، ولم يزد في مثال تكسيره إلّا زيادةً واحدةً هَرَبًا من الثقل. واختاروا أخفَّ حروف اللين، وهي الألفُ، وفتحوا أوّلَه لخفّة الفتحة، وكسروا ما بعد الألف حملاً على التصغير؛ لأنّ الألف في التكسير وسيلةُ ياء التصغير، فكما كسروا ما بعد ياء التصغير، كسروا ما بعد الألف في التكسير.

والذي يدلّ أنّ الفتحة في «ثَعالِبَ»، و«جَعافِرَ» غيرُ الفتحة في «ثَعْلَبٍ»، و«جَعْفَرٍ»؛ فتحها في «سَباطِرَ»، و«بَراثِنَ» مع أنّ الأوّل في «سِبَطْرٍ»، و«بُرْثُنٍ» ليس مفتوحًا.

ولم يجيئوا في الرباعيّ ببناء قلّة، وإنّما بناء أدنى عدده وأقصاه بناءٌ واحدٌ وهو «فعالِلُ»، فتقول: «ثلاثةُ قَماطِرَ»، فتستعمله في القليل، وهو للكثير؛ لأنك لا تصل إلى الجمع بالألف والتاء، لأنه مذكّرٌ، ولا يمكن الإتيانُ ببناء أدنى العدد إلّا بحذف حرف من نفس الاسم. ألا ترى أنّك لو أخذتَ تكسّر نحو: «ضِفْدِع» على «أَفْعُلٍ»، و«أَفْعالٍ»، لوجب أن تقول: «أَضْفُدٌ»، و«أَضْفادٌ»؟ فلمّا كان يؤدّي بناء القلّة إلى حذف شيء من الاسم، وكان عنه مندوحةٌ، رُفِض.

وإذا اجتُزِئ ببناء الكثرة عن بناء القلّة حيث لا حَذْفَ، نحو: «شُسُوعٍ»؛ كان هنا أَوْلى. ولا فَرْقَ في ذلك بين الاسم والصفة، ألا تراهم يقولون في «ثَعْلَبٍ»، و«جَعْفَرٍ»، «ثَعالِبُ»، و«جَعافِرُ». وكذلك تقول في «سَلْهَبٍ»، و«صَقْعَبٍ»، «سَلاهِبُ»، و«صَقاعِبُ»، والسلهب: الطويل، وكذلك الصقعب. وكما قالوا: «ضِفْدِعٌ»، و«ضَفادِعُ»، و«زِبْرِجٌ»،

= حصر. «ما»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محلّ نصب خبر «ما». «وعاه»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«الصدر»**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «ليس بعلم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما العلم...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وعاه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وعاه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «القمطر» وهو رباعي جمعه «قماطر»، وهو بمعنى الوفاء الذي تصان الكتب فيه.

(١) الزِّبْرِج: الوَشْي، والذّهب، وزينة السّلاح، والسّحاب الرقيق فيه حُمْرة. (لسان العرب ٢/ ٢٨٥ (زبرج)).

و«زَبارِجُ»، قالوا: «جَضرِمٌ»، و«خَضارِمُ»، و«صَمْرِدٌ»، و«ضمارِدُ». والصمرد: الناقةُ القليلةُ اللبن، وكذلك الباقي، لا فرق فيه بين الاسم والصفة، وذلك أنّهم إذا استثقلوا الاسمَ، وراموا تخفيفَه، فلأن يخفّفوا الصفة لثقلها بتضمُّنها ضميرَ الموصوف، كان ذلك أَوْلى.

وكذلك ما فيه تاء التأنيث حكمُه في التكسير حكمُ ما لا تاء فيه، نحو: «زَرْدَمَةٍ»، و«زَرادِمَ»، و«جُمْجُمَةٍ»، و«جماجِمَ»، و«مَكْرُمةٍ»، و«مَكارِمَ»، تجمعه جمعَ ما لا تاء فيه؛ لأنّ التاء زائدةٌ تسقط في التكسير، إلّا أنّك إذا أردت أدنى العدد، جمعتَه بالألف والتاء، نحو: «زَرْدَماتٍ»، و«جُمْجُمات»، و«مكرمات»، لمكان تاء التأنيث، فاعرفه.

[جمع الخماسيّ]

قال صاحب الكتاب: **وأمّا الخُماسيّ، فلا يكسَّر إلّا على استكراهٍ، ولا يُتجاوز به إن كُسّر هذا المثالُ بعد حذف خامسه، كقولهم في «فَرَزْدَق»: «فَرازِدُ»، وفي «جَحْمَرِش»: جَحامِرُ.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه لا يجوز جمعُ الاسم الخماسيّ؛ لإفراطه في الثقل بطُوله، وكثرة حروفه، وبُعْدِه عن المثال المعتدل، وهو الثلاثيّ، وتكسيرُه يزيده ثِقَلاً بزيادة ألف الجمع، فكرهوا تكسيرَه لذلك. فإذا أريد تكسيرُه، حذفوا منه حرفًا، وردّوه إلى الأربعة، وذلك الحرفُ الآخِرُ. وإنّما حذفوا الآخر لوجهَيْن: أحدهما: أنّ الجمع يسلم حتّى يُنتهى إليه، فلا يكون له موضعٌ. الثاني: أنّ الحرف الآخر هو الذي أثقلَ الكلمة، فلولا الخامسُ، ما كان ثقيلاً، فلذلك تَنكّبوا تكسيرَ بنات الخمسة؛ لكراهِيَتهم أن يحذفوا من الأصول شيئًا، وذلك قولك في «سَفَرْجَلٍ»: «سَفارِجُ»، وفي «شَمَرْدَلٍ»[1]: «شَمارِدُ»، وكذلك جميعُ الخماسيّ؛ تحذف اللامَ، وتبنيه على مثالٍ من أمثلة الرباعيّ، نحو: «جَعْفَرٍ»، و«زِبْرِجٍ»، ونحوهما، ثمّ تجمعه جمعه. وقالوا في «فَرَزْدَق»: «فَرازِقُ»، والجيِّدُ: «فرازِدُ». وإنّما حذفوا الدال؛ لأنّها من مَخرج التاء، والتاء من حروف الزيادة، فلمّا كان كذلك، وقُربت من الطرف؛ حذفوها. ومن قال ذلك، لم يقل في «جَحْمَرِش»[2]: «جَحارِشُ»؛ لتباعُد الميم من الطرف.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ويقال: «دَهْثَمُونَ»، و«هِجْرَعون»، و«صَهْصَلِقون»، و«حَنظَلاتٌ»، و«يُهْصُلات»، و«سَفَرْجَلات»، و«جَحْمَرِشات».**

* * *

---

(١) الشَّمَرْدَل من الإبل: القويّ السريع الفتيّ الحَسَن الخَلْق. (لسان العرب ١١/ ٣٧١ (شمردل)).

(٢) الجَحْمَرِش من النساء: الثقيلة السَّمِجة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، والجَحْمَرِش من الإبل: الكبيرة السِّنّ. (لسان العرب ٦/ ٢٧٢ (جحمرش)).

قال الشارح: يريد أنّ الاسم الخماسيّ لا يُجمع مكسّرًا لِما ذكرناه، ويُجمع سالمًا؛ لأنّ الزيادة التي تلحقه في جمع السلامة غيرُ معتدّ بها من نفس الكلمة؛ لأنها زيادةٌ عليها بعد سلامة لفظ الواحد بمنزلة الزيادة للإعراب. والنحويّون يقدّرون التثنية وجمعَ السلامة تقديرَ ما عُطف من الأسماء، فإذا قلت: «الزيدان»، فهو بمنزلةِ «زيدٌ، وزيدٌ»، وإذا قلت: «الزيدون»، فهو بمنزلةِ «زيد، وزيد، وزيد». فكما أنّ المعطوف أجنبيٌّ من المعطوف عليه، كذلك ما قام مقامه، فإذا كان الاسم الخماسيّ عَلَمًا، جمعتَه جمعَ السلامة، نحو: «فَرَزْدَقٍ»، و«فرزدقون»، وكذلك إذا كان صفةً من صفات من يعقل، وذلك قولهم: «دَهْثَمٌ»، و«دَهْثَمُونَ»، و«هِجْرَعٌ»، و«هِجْرَعُونَ». الدهثمُ: السَّهْلُ الخُلُق، وأرضٌ دهثمةٌ أي: سهلة. والهجرع: الطويل. وقالوا: «صَهْصَلِقٌ»، و«صَهْصَلِقون». والصهصلق: الصوت الشديد، يقال: «رجلٌ صهصلقُ الصوت، وقومٌ صهصلقون».

وقوله «حَنْظَلاتٌ»، و«بُهْصُلات»، و«سَفَرْجَلات»، و«جَحْمَرِشات»؛ يريد أنّ الاسم الرباعيّ والخماسيّ إذا كان فيهما تاء التأنيث، جُمع لأدنى العدد بالألف والتاء، نحو: «حنظلة»، و«حنظلات»، وهي الشَّرْيُ، و«بهصلة»، و«بهصلات»، والبهصلة، بالباء المضمومة والصاد غير المعجمة المضمومة: المرأةُ القصيرة. وقالوا في الخماسيّ: «سفرجلةٌ»، و«سفرجلات»، و«جحمرش»، و«جحمرشات»، والجحمرشُ: العجوز المُسِنّة، جمعوها بالتاء؛ لأنها مؤنّثة وإن لم تكن فيه علامةٌ، فاعرفه.

فصل

[جمع الثلاثيّ المزيد بحرف الذي ثالثه مدّة]

قال صاحب الكتاب: **وما كانت زيادتُه ثالثةً مَدةً، فلأسمائه في الجمع أحد عشر مثالاً: «أَفْعِلَةٌ»، «فُعُلٌ»، «فِعْلانٌ»، «فَعائِلُ»، «فُعْلانٌ»، «فِعْلَةٌ»، «أَفْعالٌ»، «فِعالٌ»، «فُعُولٌ»، «أَفْعِلاءُ»، «أَفْعُلُ»، نحو: «أَزْمِنَةٍ»، و«أَحْمِرة»، و«أَغْرِبة»، و«أَرْغِفة»، و«أَعْمِدة»، و«قُذُلٍ»، و«حُمُر»، و«قُرُد»، و«كُتُب»، و«زُبُر»، و«غِزْلانٍ»، و«صِيران»، و«غِرْبان»، و«ظِلْمان»، و«قِعْدان»، و«أَفائِلَ»، و«ذَنائب»، و«شَمائلَ»، و«زُقّانٍ»، و«قُضْبان»، و«غِلْمَةٍ»، و«صِبْية»، و«أَيمانٍ»، و«أَفْلاءِ»، و«فِصالٍ»، و«عُتُوقٍ»، و«أَنْصِباء»، و«أَلْسُنٍ». ولا يُجمع على «أَفْعُلَ» إلّا المؤنّثُ خاصّةً، نحو: «عَناقٍ»، و«أَعْنُقٍ»، و«عُقاب»، و«أَعْقُب»، و«ذِراع»، و«أَذْرُع»، و«أَمْكُنٌ» من الشّواذ.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من الأسماء على أربعة أحرف وثالثُه حرفُ لِين، فأبنيةُ تكسيره أحدَ عشرَ بناء على ما ذَكَرَ. والأسماء التي تُكسّر من هذا البناء خمسةُ أبنية: «فَعَالٌ» كـ«زَمان»، و«فِعالٌ»، كـ«حِمار» و«فُعالٌ»، كـ«غُراب»، و«فَعِيلٌ»، كـ«رَغِيف»، و«فَعُولٌ»، كـ«عَمُود».

فما كان من الأوّل وهو «فَعالٌ»؛ فإنّه يُجمع في القلة إذا كان اسمًا مذكّرًا على «أَفعِلَة»، نحو: «زَمانٍ»، و«أَزمِنَةٍ»، و«قَذالٍ»، و«أَقْذِلَةٍ»، و«فَدانٍ»، و«أَفْدِنَةٍ»، وكذلك كلُّ ما كان على أربعة أحرف ثالثُه حرفُ مدّ ولين، نحو: «حِمارٍ»، و«أَحْمِرَةٍ»، و«غُرابٍ»، و«أَغرِبة»، و«رَغِيفٍ»، و«أرغفة»، و«عَمُود»، و«أعمدة»؛ لأنّها سواءٌ في الزيادة والحركة والسكون. وإنّما جمعوه على «أَفْعِلَة» في القلّة؛ ليكون على منهاج «أَفْعُلٍ» في جمع «فَعْلٍ» بسكون العين، كأنّهم توهموا حذفَ الزائد. وذلك أنّ هذه الأسماء، إنّما زادت على «فَعْلٍ» بحرف اللين، وهو مَدّةٌ زائدةٌ، وما قبله من الحركة من توابعه وأعراضه، إذ لا يكون حرفُ المدّ واللين إلّا وقبله من جنسه[1].

وكما جمعوا «فَعْلاً» على «أَفْعُلٍ»، نحو: «كَلْبٍ»، و«أَكْلُبٍ»، كذلك جمعوا هذه الأسماء على «أَفْعِلَة»، إذ لا فَرْقَ بين «أَفْعُلٍ»، و«أَفْعِلَة»، إلّا زيادةُ عَلَم التأنيث، فأمّا الهمزةُ، ففي أوّلهما جميعًا. والضمّةُ التي في عينِ «أَفْعُلٍ» كالكسرة التي في عين «أَفْعِلَة»، مع أنّ هذه الضمّة قد تصير كسرةً مع المعتلّ في نحو: «أَدْلٍ»، و«أَظْبٍ». فإذا أردت بناء الكثرة، قلت: «فَدانٌ»، و«فُدُنٌ»، و«قَذالٌ»، و«قُذُلٌ». وقد يستغنون ببناء القلّة، فلم يجاوزوه، نحو: «زَمانٍ»، و«أَزْمِنَةٍ»، و«مَكانٍ»، و«أَمْكِنَةٍ». وقد كسّروه على «فُعُولٍ»، قالوا: «عَناقٌ»، و«عُنُوقٌ».

وأمّا الثاني، وهو «فِعالٌ» بكسر الفاء، فحكمُه في جمع الكثرة كحكم «فَعالٍ»، لأنّه ليس بينهما في البناء إلّا فتح الأوّل وكسرُه، ولذلك استويا في بناء جمع الكثرة، كما استويا في القليل، فتقول في القليل: «حِمارٌ»، و«أَحْمِرَةٌ»، و«خِمارٌ»، و«أَخْمِرَةٌ»، كما كان كذلك في «فَعالٍ». وقالوا في الكثير: «حُمُرٌ»، و«خُمُرٌ»، و«أُزُرٌ»، وقالوا: «شِمالٌ» لليَد، و«شَمائلُ»، كسّروه على «فَعائلَ»، كأنّهم جعلوه من ذوات الأربعة بزيادة الألف التي فيه، فصار كـ«قِمَطْرٍ»[2] و«قَماطِرَ»، فأمّا قول أبي النّجم [من الرجز]:

٧٤٠ـ يأتي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ

---

(١) يريد: حرف مدّ ولين؛ فحرف اللّين لا يكون حرف مَدّ إذا كان ساكنًا وقبله حركة لا تناسبه، نحو: «قَوْل»، و«بَيْن».

(٢) القِمَطْر: الجمل القويّ السريع، وقيل: الجمل الضّخم القويّ. ورجل قِمَطر: سريع. (لسان العرب ٥/ ١١٦ (قمطر)).

٧٤٠ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/ ٥٠٣؛ والخصائص ٢/ ١٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠؛ والطرائف الأدبية ص٦٣؛ والكتاب ١/ ٢٢١، ٣/ ٢٩٠، ٦٠٧؛ والمنصف ١/ ٦١.

المعنى: يعرض للناقة من جهات اليمين ومن نواحي الشمال.

الإعراب: «يأتي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: =

وقول الأَزْرَق العَنْبَرِيّ [من البسيط]:

نــازَعْــتُــهــا أَيْــمُـــنٌ شُــمُـــلا[1]

فإنّهما قدّرا حذف الألف، فصار ثلاثيًا، ثمّ جمعاه على «أَفْعُلَ»، و«فُعُلٍ»، نحو «أَكْلُبٍ»، و«أُسُدٍ»، ومثله، «لِسانٌ»، و«أَلْسُنٌ».

وأمّا «فُعالٌ» مضمومَ الفاء، نحو: «غُرابٍ»، و«غُلام»، و«خُراج»، فإنّه يُكسَّر لأدنى العدد على «أَفْعِلَةَ» على حدّ تكسيرِ «فَعال» و«فِعال»؛ لأنّه ليس بينهما إلّا ضمُّ الفاء. وذلك قولك: «غُرابٌ»، و«أَغْرِبَةٌ»، و«خُراج»، و«أَخْرِجَة». ولم يقولوا: «أَغْلِمَةٌ»، كأنّهم استغنَوا عنه بـ«غِلْمَةٍ»؛ لأنَ «غِلْمَةَ» على زنةِ «فِعْلَة»، وهو من أبنية أدنى العدد، وربّما رُدّ في التصغير إلى الباب، يقولون «أُغَيْلِمَةٌ».

وقالوا في الكثير: «فِعْلانُ»، نحو: «غُرابٍ»، و«غِرْبانٍ»، و«غُلام»، و«غِلْمان». وقيل: إنما قالوا في الكثير: «فِعْلان»، لأن ألفه مدة زائدة، فلما حذفت، صار كأنه «غُرَبٌ»، و«غُلَمٌ» على مثال «صُرَد»، و«جُرَذٍ». فكما قالوا: «صِرْدانٌ»، و«جِرْذانٌ»، كذلك قالوا: «غِرْبان»، و«غِلْمان».

وأمّا «فَعِيلٌ»، فإنّه يُكسَّر في أدنى العدد على «أَفْعِلَة» كـ«فَعالٍ»، و«فِعالٍ»؛ لأنّهنَ أخواتٌ في الزنةَ والحركاتِ والسكونِ. وذلك قولك: «جَريبٌ»، و«أَجْرِبَةٌ»، و«كَثِيبٌ»، و«أَكْثِبَةٌ»، و«رَغِيفٌ»، و«أَرْغِفَةٌ». وربّما كسّروه في القلّة على «فِعْلَة»، نحو: «صَبِيٌّ»، و«صِبْيَةٍ»، كما قالوا: «غِلْمَةٌ»، وعلى «أَفْعالٍ»، نحو: «يَمِينٍ» و«أَيْمانٍ»، كأنّهم حذفوا الزائد، وكسّروا ذوات الثلاثة.

فإذا جاوزتَ أدنى العدد، فإنّه يجيء على «فُعُلٍ» كأخواته، وعلى «فُعْلانَ»، نحو قولك: «قَضِيبٌ»، و«قُضُب»، و«قُضْبانٌ»، و«رَغِيفٌ»، و«رُغُفٌ»، و«رُغْفانٌ»، و«كَثِيبٌ»، و«كُثُبٌ»، و«كُثْبانٌ»، هذا بابُه، وعليه قياسُ ما جُهل أمره، وما عدا ذلك، فشاذٌ يُسمَع ولا يقاس عليه.

وقالوا: «نَصِيبٌ»، و«أَنْصِباء»، و«خَمِيسٌ»، و«أَخْمِساء»، فجمعوه على «أَفْعِلاء»، كأنّهم شبّهوه بالصفة، حيث قالوا: «شَقِيٌّ»، و«أَشْقِياء»، و«تَقِيٌّ»، و«أَتْقِياءُ». ولأنّهم يجمعون عليه ما كان معتلًا أو مضاعفًا؛ جاؤوا بهذا البناء في الكثير على منهاج بناء القلّة، ألا ترى أنّه لا فرقَ بينهما إلّا إبدالُ عَلَم التأنيث، وهو التاء بغيره.

وقد كسّروه على «فِعْلانَ» بكسر الفاء، وهو قليل أيضًا، قالوا: «ظَلِيمٌ»،

= هو. «لها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يأتي». «من أيمن»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يأتي». **«وأشمل»**: الواو: حرف عطف، «أشمل»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «يأتي» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أيمن» في جمع «يمين».

(١) تقدّم بالرقم ٧٣٤.

و«ظِلْمانٌ»، و«قَضِيبٌ»، و«قِضْبانٌ»، ويقال: «قُضْبانٌ» أيضًا، وقالوا: «فَصِيلٌ»، و«فُصْلانٌ»، و«عَرِيضٌ»، و«عُرْضانٌ»، كأنّهم شبّهوه بـ«فُعالٍ»، وكسّروه تكسيرَه، نحو: «غُرابٍ»، و«غِرْبانٍ». والعَرِيضُ: التَّيْسُ، كأنّهم جاؤوا به على حذف الزائد. وقالوا «أَفِيلٌ»، و«آفالٌ»، و«أَفائِلُ»، فمن قال: «آفالٌ»، جمعه على حذف الزيادة، وجعله ثلاثيًا، ومن قال: «أفائِلُ»، جمعه على الزيادة، كما قالوا: «شَمائِلُ». وقالوا: «أَديمٌ»، و«أَدَمٌ»، و«أَفِيقٌ»، و«أَفَقٌ»، وهما اسمان للجمع، وليسا بتكسير الواحد.

وأمّا «فَعُولٌ»، فمجراه في التكسير مجرى «فَعِيلٍ»، وذلك لاستوائهما في العدد والحركات والسكون، ليس بينهما فرقٌ إلّا أنّ زيادة «فَعُولٍ» الواو، وزيادة فَعِيلٍ الياء، والياء أختُ الواو، فإذا أردت أدنى العدد، بنيته على «أَفعِلَةَ»، كما كان «فعيل» كذلك، فتقول: «عَمُودٌ» و«أَعْمِدَةٌ»، و«خَرُوف»، و«أَخْرِفَة»، و«قَعُود»، و«أَقْعِدَة»، وتقول في الكثير «عُمُدٌ» و«عُتُدٌ»، و«قُدُمٌ»، في جمع «قَدُومٍ»، كسّروه على حدّ «قَلِيبٍ»، و«قُلُبٍ»، و«كَثِيبٍ»، و«كُثُبٍ».

وقد قالوا: «خِرْفانٌ»، و«قِعْدان»، و«عِتْدانٌ» في جمع «عَتُودٍ»، شبّهوه بـ«غُرابٍ»، و«غِرْبانٍ»، و«غُلامٍ»، و«غِلْمانٍ». والبابُ الأوّل، خالفتْ «فَعُولٌ»، «فَعِيلاً» هنا كما خالفتها «فُعالٌ». وقالوا: «ذَنُوبٌ»، للدَّلْو، و«ذَنائِبُ»، كسّروه بالزيادة، كما قالوا: «أَفائِلُ»، وقد جاؤوا به في القلّة على «أَفعالٍ»، نحو: «فَلُوٌّ»، و«أَفْلاءٍ»، كسّروه على حذف الزيادة.

واعلمْ أنّ كلَّ ما جاء من ذلك على «فُعُلٍ»، فيجوز تسكينُه تخفيفًا، نحو قولك في «كُتُبٍ»: «كُتْبٌ»، وفي «رُسُلٍ»: «رُسْلٌ»، وهي لغةُ بني تميم. قالوا: كلُّ ما أصله الحركة يجوز تسكينُه تخفيفًا، وحُكي عن أبي الحسن: أنّ كلَّ «فُعْلٍ» في الكلام، فتثقيله جائزٌ، إلّا ما كان صفةً، نحو: «حُمْرٍ»، أو معتلَّ العين، نحو: «سُوقٍ». فالأوّلُ يجوز في الكلام وحال السعة، والثاني لا يجوز إلّا في الشعر. فقد صار أمثلةُ تكسيره أحدَ عشرَ مثالاً، من ذلك «أَفعِلَةُ»، وهي القياس فيه لأدنى العدد، يشترك فيه الأبنيةُ الخمسةُ: «فَعالٌ»، نحو: «زَمانٍ»، و«أَزْمِنَةٍ»، و«فِعالٌ»، كـ«حِمار»، و«أَحْمِرَة»، و«فُعالٌ»، كـ«غُراب»، و«أَغْرِبَة»، و«فَعِيلٌ»، كـ«رَغِيف»، و«أَرْغِفَة»، و«فَعُولٌ»، كـ«عَمُود» و«أَعْمِدَة». ومن ذلك «فُعُلٌ» بضمّ الفاء والعين، وهو القياس في الكثير، وقد جاء في الأمثلة الخمسة، من ذلك «فَعالٌ»، قالوا: «قَذالٌ»، و«قُذُلٌ»، وهو مؤخّر الرأس، ومَعْقِد العِذار من الفرس، و«فِعالٌ»، نحو: «حِمار» و«حُمُر»، و«فُعالٌ»، نحو: «قُراد»، و«قُرُد». والقُراد: صِغارُ الحَلَم، ويُجمَع على «قِرْدانٍ» أيضًا، و«فَعِيلٌ»، نحو: «كَثِيب»، و«كُثُب»، وهي تِلالُ الرمل، و«فَعُولٌ» نحو: «زَبُور»، و«زُبُر»، وهو الكتاب، وهو «فَعُولٌ» بمعنى «مَزْبُور»، أي: مكتوب فيه. ومنه «فِعْلانٌ»، وقد جاء أيضًا في الأمثلة الخمسة، قالوا: «غَزالٌ»،

و«غِزْلانٌ»، و«صِوارٌ»، و«صِيرانٌ»، والصَّوارُ: القطيع من البَقَر، وهو أيضًا وعاء المِسْك. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٤١ـ إذا لاحَ الصِّوارُ ذكرتُ لَيْلى ... وأذْكُرُها إذا نَفَحَ الصُّوارُ

فجمع بينهما. و«فُعالٌ»: «غُرابٌ»، و«غِرْبانٌ»، و«فَعِيلٌ»: «ظَلِيمٌ»، و«ظِلْمانٌ»، و«فَعُولٌ»: «قَعُودٌ»، و«قِعْدانٌ». ومن ذلك «فَعائِلُ» جاء في بناءَيْن «فَعِيلٍ»، و«فَعُولٍ»، قالوا في «فَعِيلٍ»: «أَفِيلٌ»، و«أَفائِلُ»، وهي صغار الإبل، وقالوا في «فَعُولٍ»: «ذَنُوبٌ»، و«ذَنائِبُ». والذنوب: الدَّلْوُ المملوءة.

ومن ذلك «فُعْلانٌ»، وهو في بناءين: «فُعالٍ»، نحو: «زُقاقٍ»، و«زُقّانٍ»، و«فَعِيلٍ»، نحو: «قَضِيبٍ»، و«قُضبانٍ». ومن ذلك «فِعْلَةٌ»، وهو منها في بناءين أيضًا: «فُعالٍ»، قالوا: «غُلامٌ»، و«غِلْمَةٌ»، و«فَعِيلٍ»، نحو: «صَبِيٌّ»، و«صِبْيَةٌ»، وهي من أبنية أدنى العدد.

ومن ذلك «أَفْعالٌ»، وهو في بناءَيْن: «فَعِيلٍ»، و«فَعُولٍ»، قالوا للبَد: «يَمِينٌ»، و«أَيْمانٌ»، و«فَلُوٌّ»، و«أَفْلاءٌ». والفَلُوُّ: المُهْرُ، سُمّي بذلك؛ لأنّه يُفتلى عن أُمّه، أي: يُقطَع.

ومن ذلك «فِعالٌ» لم يأت إلّا في مثال واحد، وهو «فَعِيلٌ». قالوا: «فَصِيلٌ»، و«فِصالٌ».

---

٧٤١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٤٧٥ (صور)؛ وتاج العروس ١٢/ ٣٦٤ (صور)؛ ومقاييس اللغة ٣/ ٣٢٠؛ وكتاب العين ٧/ ١٥١؛ ومجمل اللغة ٣/ ٢٤٩؛ وأساس البلاغة (صور).

اللغة والمعنى: الصوار (بضمّ الصاد وكسرها): القطيع من البقر، ووعاء المسك، ويجمع على صيران وأصْوِرة. نفح: انتشرت رائحته، وبدت حركته.

أي أنه يذكرها عندما يرى البقر لشبه عيونها، ويذكرها عندما تنتشر رائحة المسك لأنها تذكّره برائحة محبوبته.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط متعلّق بجوابه (ذكرت). «لاح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الصوار»: فاعل مرفوع بالضمّة. «ذكرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «ليلى»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر. «وأذكرها»: الواو: حرف عطف، «أذكرها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«أذكرها». «نفح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الصوار»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «لاح»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «ذكرت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أذكرها»: معطوفة على جملة «ذكرت» لا محلّ لها كذلك. وجملة «نفح»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «لاح الصوار» و«نفح الصوار» فجاء بالمعنيين في بيت واحد الأول قطيع البقر، والثاني وعاء المسك.

ومنه «فُعُولٌ»، وهو أيضًا في مثال واحد، وهو «فَعالٌ»، قالوا: «عَناقٌ»، و«عُنُوقٌ»، وهي الأنثى من ولدِ المَعْز.

ومن ذلك «أَفعِلاء» جاء في بناء واحد أيضًا، وهو «فَعِيلٌ»، قالوا: «نَصِيبٌ» و«أَنْصِباء». ومن ذلك «أَفْعُلُ»، ولا يجمع على «أَفْعُلٍ» إلّا ما كان مؤنّثًا، سواء كان على «فَعالٍ»، أو «فُعالٍ»، أو «فِعالٍ». قالوا: «عَناقٌ»، و«أَعْنُقٌ»، و«عُقابٌ»، و«أَعْقُبٌ»، و«ذِراعٌ»، و«أَذْرُعٌ». فأمّا «لِسانٌ»، و«أَلْسُنٌ»، فإنّ فيه لغتَيْن: التأنيث والتذكير، فمن أنّث، قال: «أَلْسُنٌ»؛ ومن ذكّر، قال: «أَلْسِنَةٌ»، كأنّهم فرقوا بين جمع المذكّر من هذا البناء والمؤنّث؛ كما فصلوا بين جمعِ نحو: «قَصْعَةٍ»، و«كَعْبٍ»، فجمعوه على خلافِ جمع المذكّر؛ لأنّ المذكّر يجمع في القلّة على «أَفْعِلَةَ»، وهذا يجمع على «أَفْعُلٍ».

وشبّهوه بالعدد يكون في المذكّر بالهاء، نحو: «ثلاثة»، و«أربعة»، وفي المؤنّث بغيرها، نحو: «ثلاث»، و«أربع». ولم يجمعوه جمعَ ما فيه تاء التأنيث، نحو: «قَصْعَة»، و«جَفْنَة»، وإن كان على عدّته؛ لأنّ زيادته ليست كتاء التأنيث، لأنّ زيادته مَدّةٌ زائدةٌ كالإشباع، فاعتقدوا سقوطَها، فصار على ثلاثة أحرف، فجُمع على «أَفْعُلٍ»، كما يُجمَع الثلاثة عليه، نحو: «كَعْبٍ»، و«أَكْعُبٍ»، و«فَلْسٍ»، و«أَفْلُسٍ»، ولذلك قالوا في الكثير: «عُنُوقٌ»؛ لأنّ «فُعُولاً»، و«أَفْعُلَ» يترادفان على الثلاثيّ، نحو: «فَلْسٍ»، و«أَفْلُسٍ»، و«فُلُوسٍ». وربّما قالوا: «عُنُقٌ» قصروا «فُعُولاً»، كما قالوا: «أُسُدٌ» في «أُسُودٍ». وربّما خُفّف أيضًا؛ فقالوا: «عُنْقٌ»، كما قالوا: «أُسْد». وقد قالوا: «مَكانٌ»، و«أَمْكُنٌ»، فجمعوه جمع المؤنّث، و«المكانُ» مذكّرٌ جاء ذلك شاذًّا، ومُجازُه أنه على «فَعالٍ». والمكانُ أرضٌ، والأرضُ مؤنّثةٌ، فجُمع جمعَ ما هو مؤنّثٌ، والمشهورُ «أَمْكِنَةُ» على القياس، فاعرفه.

* * *

[عدمُ مجيء «فُعُل» في جمع الثلاثي المضاعف ولا المعتلّ اللام]

قال صاحب الكتاب: **ولم يجىء «فُعُلٌ» في المُضاعَف ولا المعتلِّ اللام، وقد شذّ نحو: «ذُبٌّ» في جمعِ «ذُبابٍ».**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ المضاعف يجمع في القلّة على «أَفْعِلَة»، نحو: «كِنانٍ»، و«أَكِنَّةٍ». والكِنانُ: ما يكُنك، أي: يستُرك من مَطَرٍ أو حَرٍّ أو بَرْدٍ، و«عِنانٍ»، و«أَعِنَّةٍ»، و«خِلالٍ»، و«أَخِلَّةٍ». والخِلالُ: العُود يُتخلّل به، وما يُخَلّ به الثوبُ أيضًا. واقتصروا على بناء القلّة، وإن عنوا الكثيرَ، استغنوا بـ«أَكِنَّةٍ»، و«أَعِنَّةٍ» عن أن يقولوا «كُنُنٌ»، و«عُنُنٌ»، فيُكرّروا النون من غيرِ ادّغام، كأنّهم استثقلوا ذلك، وكان عنه مندوحةٌ، وهو

الاجتزاء ببناء القلّة. وإذا كانوا قد اجتزؤا ببناء القلّة حيث لا ضرورةَ، نحو: «زَمانٍ»، و«أَزْمِنَةٍ»، و«مَكانٍ»، و«أَمْكِنَةٍ»، و«رَسَنٍ»، و«أَرْسانٍ»، كان مع الضرورة أَوْلى.

فإن قيل: فهلّا ادّغموه، وقالوا: «كُنٌّ»، و«عُنٌّ»، قيل: لو فعلوا ذلك؛ لم ينفكّ من ثقل التضعيف، فأمّا قولهم: «ذُبٌّ» في جمع «ذُبابٍ»، فهو شاذّ، فإنّه يقال: «ذُبابةٌ» للواحد، و«ذُبابٌ» للجنس، على حدّ «بَطّةٍ»، و«بَطٌّ»، و«حَمامةٍ»، و«حَمامٍ»، ويجمع «الذُّبابُ» في القلّة على «أَذِبَّةٍ»، والكثيرُ «ذِبّانٌ»، على حدّ «غُرابٍ»، و«أَغْرِبةٍ»، و«غِرْبانٍ». قال النابغة [من الرجز]:

٧٤٢ـ ضَرّابَةً بالمِشْفَرِ الأَذِبَّهْ

فأمّا المعتلّ، فإن كان معتلَّ العين بالياء؛ كان حكمُه حكمَ الصحيح، يقال: «عِيانٌ»، و«أَعْيِنَةٌ»، في العدد القليل، وفي الكثير «عُيُنٌ» بضمّ الياء؛ لأنّ الضمّة على الياء لا تثقُل ثِقلَها على الواو. ومن قال في «رُسُلٍ»: «رُسْلٌ»، فخفّف، قال هنا: «عِيْنٌ» بكسر العين، كما قالوا: «دَجاجةٌ بَيُوضٌ»، و«دَجاجٌ بُيُضٌ، وبِيضٌ». وإنّما كسروا الفاء لتصحّ الياء، ولا تنقلبَ واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها في «مُوسِرٍ»، و«مُوقِنٍ». فإن كان من ذوات الواو من نحو: «خِوانٍ»، و«رُواقٍ»، كُسّر في القلّة على «أَفْعِلَةٍ»، تكسيرَه في الصحيح، نحو: «أَرْوِقَةٍ»، و«أَخْوِنَةٍ». وتقول في الكثير: «خُونٌ»، و«رُوقٌ»، تأتي به على لغة بني تميم بالإسكان، كأنّهم استثقلوا الضمّة على الواو، فحذفوها. وكان الأصل «خُوُنٌ»، و«رُوُقٌ»، فإن اضطرّ الشاعر، ردّ الأصلَ. قال عَدِيٌّ [من الكامل]:

٧٤٣ـ [عَنْ مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ وتَبْـ ـدو] بالأَكُفِّ[1] اللامِعاتِ سُوُرْ

---

٧٤٢ ـ **التخريج**: الرجز للنابغة الذبياني في ملحق ديوانه ص٢٢٨؛ وجمهرة اللغة ص١٠٠٠؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٣٢٨؛ ومجمل اللغة ٢/ ٣٣٥؛ وتاج العروس ٢/ ٤٢٢، ٤٢٥ (ذيب)؛ والأغاني ١١/ ٤٠؛ ولزياد في تهذيب اللغة ١٤/ ٤١٥؛ ولسان العرب ١/ ٣٨٢ (ذبب)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٤٢٦.

اللغة: المشفر: شفة البعير الغليظة. الأذبة: جمع ذبابة.

الإعراب: «ضرابة»: حال من «النون» في البيت السابق منصوب بالفتحة. «بالمشفر»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ضرابة». «الأذبة»: مفعول به لصيغة المبالغة منصوب بالفتحة، وسكنت التاء فقلبت هاء للوقف.

والشاهد فيه قوله: «الأذبة» جمع قلّة للذباب، والكثير «ذبّان» كما تقدّم.

(١) في الطبعتين: «وفي الأكف»، وهذا تحريف.

٧٤٣ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص١٢٧؛ والدرر ٦/ ٢٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٥؛ وشرح شواهد الشافية ص١٢١؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٤٦ (سوك)؛ وللعجاج في المقتضب ١/ ١١٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٢٧، ٣/ ١٤٦؛ ورصف المباني ص٤٢٩؛ والمقرب ٢/ ١١٩؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٦٧.

اللغة: مبرقات: متزيّنات. سور: جمع سوار. البرين: جمع برة وهي الخلخال.

=

وما كان من ذلك معتلّ اللام من نحو: «كِساء»، و«رِداء»، و«غِطاء»، و«سَماء»، فإنّك تكسّره في القلّة على «أفْعِلَة»، نحو: «أكْسِيَة»، و«أرْدِيَة»، و«أغْطِيَة»، ولا تُجاوِزه إلى بناء الكثرة. وذلك من قبل أنّ الهمزات التي في أواخر هذه الأسماء أصلُها الواو، لأنّه من «غطَا»، «يَغْطُو»، و«الكِسْوة». فلو بنيتَه للكثير على حدّ «قُذُن»، و«قُذُل»، لقلت: «كُسُوٌ»، و«غُطُوٌ»، و«سُمُوٌ»، فكانت الواو تقع طرفًا، وقبلها ضمّةٌ، وذلك معدومٌ في الأسماء المتمكّنة، وكان يلزم قلبُ الواو ياءً والضمّةِ كسرةً، على حدّ صَنيعك في «أدْلٍ»، و«أجْرٍ». فلمّا كان يؤدّي إلى هذا التغيير، وكان عنه مندوحةٌ؛ تَجنّبوه، واجتزؤوا ببناء القلّة، فأمّا «رداءٌ»، فلامُه ياء، لقولهم: «حسنُ الرِّدْيَةِ»، ولا يكسر على «فُعُل»؛ لأنه يلزم وقوعُ الياء طرفًا، وقبلها ضمّةٌ، فكان يلزم قلبُها واوًا لضُعْفها بتطرُّفها، ووقوع الضمّة قبلها، فكان يصير حالُها كحالِ ما لامُه واوٌ، فأمّا «سماءٌ»، فإذا أُريد به المَطَرُ، كُسّر في أدنى العدد على «أسْمِيَة» وفي الكثير، «سُمِيّ». قال العَجّاج [من الرجز]:

٧٤٤ـ تَـلُـفُّـهُ الأرْواحُ والسُّـمِـيُّ

وهو «فُعُولٌ»، فُعل به ما فُعل بـ«عُصِيّ»، و«دُلِيّ»، فاعرفه.

* * *

= الإعراب: «عن»: حرف جر. «مبرقات»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تُقْصِر» في البيت السابق. «بالبرين»: الباء: حرف جر، «البرين»: اسم مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، النون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجار والمجرور متعلقان بـ«مبرقات».
«وتبدو»: الواو: حرف عطف، «تبدو»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل مستتر تقديره «هي» يعود على «المبرقات». «بالأكفّ»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «اللامعات»: صفة مجرورة. «سور»: مبتدأ مؤخر.
وجملة «تبدو»: معطوفة على جملة «مبرقات» لأنها بمعنى «تبرق»، وهذا من النادر لأن الجملة معطوفة على مجرور بالحرف. وجملة «وفي الأكف... سور»: حال من فاعل «تبدو» على تقدير: «بالأكف منها سور».
والشاهد فيه قوله: «سُوُر» حيث لم يلتزم الشاعر تسكين العين لأنها على وزن «فُعُل» ولا يجوز تحريك العين إلا ضرورة كما في البيت.

٧٤٤ ـ التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٥١٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٤٢؛ ولرؤبة في لسان العرب ١٤/ ٣٩٩ (سما)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ١/ ٢٣٦.
اللغة: الأرواح: جمع ريح. السمي: جمع السماء بمعنى المطر. أي هو ضائع بين الرياح والأمطار، فكأنها تلفه لفًا.
الإعراب: «تلفه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «الأرواح»: فاعل مرفوع بالضمة. «والسمي»: الواو حرف عطف، «السمي»: اسم معطوف على «الأرواح» مرفوع بالضمة.
وجملة «تلفه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وقد تكون صفة أو حالاً بحسب ما تقدّمها.
والشاهد فيه قوله: «السمي» جمع كثرة السماء بمعنى المطر، وجمع القلّة ـ كما أشار ـ «أسمية».

[جمع الثلاثيّ المزيد بحرف والذي ثالثه مدّة وينتهي بتاء التأنيث]

قال صاحب الكتاب: **ولِما لحقتْه من ذلك تاء التأنيث مِثالان: «فَعائِلُ»، «فُعُلٌ»، وذلك نحو: «صَحائِفَ»، و«رَسائِلَ»، و«حَمائِمَ»، و«ذَوائِبَ»، و«حَمائِلَ»، و«سُفُنٍ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من الأسماء مؤنّثًا بالتاء على أربعةِ أحرف، ثالثُه حرف مَدّ ولين على زنةِ «فَعالَةَ»، كـ«حَمامَةٍ»، و«دَجاجَةٍ»، أو «فِعالَةَ» كـ«رِسالَةٍ»، و«عِمامَةٍ»، أو «فُعالَةَ» كـ«ذُؤابَةٍ»، و«ذُبابَةٍ»، أو «فَعِيلَةَ» كـ«صَحِيفَةٍ» و«سَفِينةٍ»، أو «فَعُولَةَ» كـ«حَمُولَةٍ»، و«رَكُوبَةٍ»، فإنّ بابه أن يُكسَّر على «فَعائِلَ»، نحو: «حَمائِمَ»، و«دَجائِجَ»، و«رَسائِلَ»، و«عَمائِمَ»، و«ذَوائِبَ»، و«ذَبائِبَ»، و«صَحائِفَ»، و«سَفائِنَ»، و«حَمائِلَ»، و«رَكائِبَ».

وإنّما كان الباب فيما لحقته التاء من هذه الأبنية أن يجمع على «فَعائِلَ»؛ لأنّهم أرادوا الفصلَ بين جمع المذكّر والمؤنّث من هذه الأبنية، كما فصلوا بين جمع «قَصْعَةٍ»، و«فَلْسٍ»، و«رَحَبَةٍ»، و«قَلَمٍ» فنزّلوا الزائدَ الذي هو حرفُ المدّ فيها منزلةَ الأصل، فجمعوها على الزيادة التي فيها، ولم يُقدّروا حذفَها، فصارت كالأربعة من نحو: «جُخْدُبٍ»[1]، و«بُرْثُنٍ»[2]، فكما قالوا: «جَخادِبُ»، و«بَراثِنُ» قالوا هنا: «حَمائِمُ»، و«رَسائِلُ» لأنّه على طريقةِ «فَعالِلَ»، إذ كان في العدّة والحركات مثله، وإن اختلفا في الوزن. فوزنُ «جَخادِبَ»، و«بَراثِنَ»، «فَعالِلُ»، ووزنُ «حَمائِمَ»، و«رَسائِلَ»، «فَعائِلُ»؛ لأنّ الثالث منها مَدّةٌ زائدةٌ، فقُوبلتْ في المثال بمثلها. والثالثُ من «جُخْدُبٍ» أصلٌ، فقُوبل في المثال باللام. فإذا أردت العدد القليل، جمعته بالألف والتاء، نحو: «حَماماتٍ»، و«رِسالاتٍ»، و«ذُؤاباتٍ»، و«صَحِيفاتٍ»، و«حَمُولاتٍ».

وربّما قالوا: «ثلاثُ صَحائِفَ ورَسائِلَ»، فاستعملوا هذا البناء في القليل، كما قالوا: «ثلاثةُ جَعافِرَ وجَخادِبَ»، إلّا أنّ استعمالَ نحو «جَخادِبَ» في القليل عن ضرورة، إذ لا يمكن جمعُها بالألف والتاء، وفي «صَحائفَ» وبابه استحسانٌ وتشبيهٌ بـ«جَخادِبَ».

فإن قيل: ولِمَ قلبتْ حرف المدّ همزة في الجمع؟ قيل: لمّا جُمع على الزيادة، وقعت ألفُ «حَمامة»، و«رِسالة»، و«ذُؤابة» بعد ألف التكسير، وألفُ التكسير تُكسِّر ما بعدها من نحو: «جَعافِرَ»، و«زَبارِجَ»، و«بَراثِنَ»، والألفُ مَدّة زائدة لا حظَّ لها في

---

(١) الجُخْدُب: الضَّخم الغليظ من الرّجال والجمال. (لسان العرب ١/ ٢٥٤ (جخدب)).

(٢) البُرْثُن: مِخلَب الأسد، وقيل: هو للسَّبُع كالإصْبَع للإنسان. وقيل: البرثُن: الكفّ بكمالها مع الأصابع. (لسان العرب ١٣/ ٥٠ (برثن)).

الحركة، فقُلبت إلى أقرب الحروف إليها بما يمكن تحريكُه، وهو الهمزة، فقالوا: «حَمائِمُ»، و«رَسائِلُ»، و«ذَوائِبُ»؛ لامتناع الحركة فيها.

فإن قيل: فإنكم همزتم الألفَ في «حمائم»، و«ذوائب»، لامتناع الحركة فيها، فما بالُكم همزتموها في «صَحائف»، و«حَمائِل» مع إمكان الحركة في الياء والواو؟ قيل: لمّا كانت الياء في «صحيفة»، والواوُ في «حمولة» مدّتَيْن زائدتَيْن، لا حظّ لهما في الحركة؛ حملوهما في الهمزة على الألف في «حَمامة»، و«رِسالة»، و«ذُؤابة»، إذ كانت مثلها في الزيادة والمدّ. ألا ترى أنّك لا تهمز نحو ياء «مَعيشَةٍ»، بل تتركها ياء على حالها في الجمع، نحو قولك: «مَعايِشُ»؛ لكون الياء فيها أصلاً متحرّكةً في الأصل، وهمزُها رديء، ووجهُه ومُجازُه التشبيه بـ«صَحِيفَة»، و«كَتِيبة»، وليس مثلهما. وربّما قالوا: «سُفُنٌ»، و«صُحُفٌ» فكسّروه على «فُعُل»، وشبهوه بـ«قليب»[1] و«قُلُب»، كأنّهم لم يعتدوا بالهاء، وجمعوا «سفينًا» و«صحيفًا» على «سُفُن» و«صُحُف» كما قالوا: «جَفْرَةٌ»[2]، و«جِفارٌ»، فقدّروا الهاء ساقِطةً، وجمعوه جمعَ ما لا هاء فيه، حتى كأنّهم جمعوا «جَفْرًا»، فاعرفه.

[جمع الوصف المزيد بحرف الذي ثالثه حرف مَدّ]

قال صاحب الكتاب: **ولِصفاته تسعةُ أمثلة: «فُعَلاءُ»، «فُعُلٌ»، «فِعالٌ»، «فُعْلانُ»، «فِعْلانُ»، «أَفْعالٌ»، «أَفْعِلاءُ»، «أَفْعِلَةٌ»، «فُعُولٌ»، وذلك نحو: «كُرَماءَ»، و«جُبَناءَ»، و«شُجَعاءَ»، و«وُدَداءَ»، و«نُذُرٍ»، و«صُبُرٍ»، و«صُنُعٍ»، و«كُنُزٍ»، و«كِرامٍ»، و«جِيادٍ»، و«هِجانٍ»، و«ثُنْيانٍ»، و«شُجْعانٍ»، و«خِصْيانٍ»، و«شِجْعانٍ»، و«أَشْرافٍ»، و«أَعْداءٍ»، و«أَنْبِياءٍ»، و«أَشِحَّةٍ»، و«ظُرُوفٍ»، ويُجمع جمعَ التصحيح، نحو: «كَرِيمُونَ»، و«كَرِيماتٌ».**

* * *

قال الشارح: الهاء في قوله: «ولصفاته» تعود إلى «ما» من قوله: «وما كانت زيادته ثالثةً مدّةً ممّا هو على أربعة أحرف»؛ لأنّ ذلك يكون أسماء، وصفات، فأضاف الصفة إليه إضافةَ البعض إلى الكلّ، كما يقال: «نَصْلُ السَّيْف»، و«حَبُّ الحَصيد»، فإنّ الباب أن يكسّر على «فُعَلاء»، و«فِعالٍ»، فـ«فُعَلاءُ» نحو: «فَقِيهٍ»، و«فُقَهاءَ»، و«بَخِيلٍ»، و«بُخَلاء»، و«كَرِيم»، و«كُرَماءَ». وإنّما جمعوا «فَعيلاً» إذا كان صفةً على «فُعَلاء»، للفرق بينه وبين «فَعِيلٍ» الذي هو اسمٌ، وجعلوا ألفَ التأنيث في آخره بإزاء تاء التأنيث في جمع المذكّر، نحو: «أَرْغِفَةٍ»، و«أَجْرِبَةٍ». وإنّما أتوا بعَلَم التأنيث في الجمع ليكون كالعِوَض من الزائد المحذوف في الجمع.

---

(١) القليب: البئر. (لسان العرب ١/ ٦٨٩ (قلب)).

(٢) الجَفْرة: العَناق التي شبعَتْ من البَقْل والشَّجر، واستغنَتْ عن أمّها. (لسان العرب ٤/ ١٤٢ (جفر)).

وأمّا «فِعالٌ»، فنحو: «كَريم»، و«كِرام»، و«ظَريف»، و«ظِراف»، و«لَئيم»، و«لِئام». وذلك على حذف الزائد، فصار ثلاثيًا، فجمعوه جمع الثلاثيّ من الصفات، نحو: «صَعْب»، و«صِعاب»، وَ «عبْلٍ»، و«عِبالٍ». وقالوا في المضاعف: «شَديدٌ»، و«شِدادٌ»، و«حَديدٌ»، و«حِدادٌ». وقالوا: «أشِدّاءُ»، و«أَلِبّاءُ»، و«أَشِحّاءُ»، جعلوه نظيرَ «فُعَلاء»، كأنّهم كرهوا أن يقولوا: «شُدَداء»، و«لُبَباءُ»، و«شُحَحاءُ»، فيُكرّروا حرفَيْن بلفظ واحد من غير ادغام. وحين استثقلوا ذلك عدلوا إلى بناء جمع الاسم من نحو «جَريب»، و«أَجْرِبَةٍ»، و«كَثِيب»، و«أكْثِبَةٍ»، إلّا أنّهم غيّروا عَلَمَ التأنيث؛ لئلّا يكون مثله من كلّ وجه. وقد قالوا: «أشِحّةٌ»، و«أَعِزّةٌ»، و«أذِلّةٌ»، فأتوا به على بناء الاسم من غير تغيير. قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾(١).

وقالوا: «شَقِيٌّ»، و«أَشْقِياءُ»، و«غَنِيٌّ»، و«أَغْنِياءُ»، و«صَفِيٌّ»، و«أَصْفِياءُ»، وجعلوا «أَفْعِلاء» فيما اعتلّت لامُه نظيرَ «فُعَلاء» في الصحيح، وذلك أنّهم كرهوا أن يقولوا: «شُقَياء» و«غُنَياء»، فتقع الياء مفتوحةً، وقبلها فتحةٌ، وذلك ممّا يُوجِب قلبَها ألفًا، فعدلوا عنه إلى «أَفْعِلاء».

وأمّا ما كان معتلَّ العين من نحو «طَويلٍ»، و«قَويم»، فإنّه يُكسَّر على «فِعالٍ» من نحو «طِوالٍ»، و«قِوام»، و«طِيال»، و«قِيام»، وهو قليل. قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٥ـ تَبَيَّنَ لي أنّ القَماءَةَ ذِلّةٌ ... وأنّ أَعِزّاءَ الرِجالِ طِيالُها

(١) النمل: ٣٤.

٧٤٥ ـ **التخريج**: البيت لأنيف بن زبان في الحماسة البصرية ١/ ٣٥؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٨٥؛ ولأثال بن عبدة بن الطيب في خزانة الأدب ٩/ ٤٨٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٨٤٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨٩؛ وعيون الأخبار ٤/ ٥٤؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٠ (طول)؛ والمحتسب ١/ ١٨٤؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٨؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٩٧؛ والمنصف ١/ ٣٤٢.

اللغة: القماءة: هنا قصر القامة. الذلّة: المهانة. الطيال: الطويل.

المعنى: تبيّن لي بعد التجربة والاختبار أن صغر القامة دليل على الذلّ والهوان، وأنّ الرجل العزيز هو الرجل الطويل الفارع.

الإعراب: «**تبيّن**»: فعل ماضٍ. «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تبيّن». «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**القماءة**»: اسم «أنّ» منصوب. «**ذلّة**»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محل رفع فاعل لـ«تبيّن». «**وأنّ**»: الواو: حرف عطف، «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**أعزاء**»: اسم «أنّ» منصوب، وهو مضاف. «**الرجال**»: مضاف إليه مجرور. «**طيالها**»: خبر «أنّ» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق.

وجملة «تبيّن لي...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «طيالها» في جمع «طويل»، وهذا شاذّ قياسًا واستعمالاً، والقياس: «طوالها».

والكثير: «طِوالُها». ولم يقولوا فيه: «فُعَلاءُ» ولا «أَفْعِلاء» استغنوا عنهما بـ«فِعَالٍ»؛ لأنّه أخفُّ. وقد شذّ منه قولهم: «بَغِيٌّ»، و«بُغَواءُ»، وكان حقُّه أن يقال: «بُغَياء»؛ لأنّه من ذوات الياء. وحكى الفرّاء: «سَرِيٌّ»، و«سُرَواء». ولم يجمع على هذا إلّا هذان الحرفان.

وقد كسّروه على «فُعُلٍ»، قالوا: «نَذِيرٌ»، و«نُذُرٌ»، شبّهوه بالاسم نحو: «كَثِيب»، و«كُثُب»، قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾[1]. وقالوا: «جَدِيدٌ»، و«جُدُدٌ»، و«سَدِيسٌ»، و«سُدُسٌ»، والسديسُ: التي أتت عليها السنةُ السادسةُ، يقال: «شاةٌ سَدِيسٌ»، «وناقةٌ سديس»، والجمع: «سُدْسٌ» قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٦ـ فَطافَ كما طافَ المُصَدِّقُ وَسْطَها   يُخيَّرُ منها في البَوازِلِ والسُّدْسِ

وقالوا: «صَدِيقٌ»، و«صُدُقٌ»، و«فَصِيحٌ»، و«فُصُحٌ». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٤٧ـ خُرُسٌ بـ«لا» في كلِّ مَكْرُمَةٍ[2]   فُصُحٌ بقَوْلِ نَعَمْ وبالفِعْلِ

---

(١) القمر: ١٨.

٧٤٦ ـ **التخريج**: البيت لمنصور بن مسجاح في التنبيه والإيضاح ٢/ ٢٧٩؛ وتاج العروس ١٦/ ١٤٢ (سدس)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦/ ١٠٥ (سدس).

اللغة: المصدق: القائم بالصدقة. البوازل: جمع البازل وهو البعير إذا بلغ سنته الثامنة وظهرت نابه. السدس: جمع سديس وهي الناقة أو الشاة في السادسة من عمرها.

يشبه دوران امرىءٍ بدوران القائم بالصدقة بين الإبل يتخيّر منها ما يراه صالحًا للهدي والإهداء.

الإعراب: «**فطاف**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «طاف»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**كما**»: الكاف: حرف جرّ وتشبيه، و«ما»: حرف مصدري. «**طاف**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**المصدق**»: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ جر بحرف الجر (كطواف)، والجارّ والمجرور متعلّقان بالفعل «فطاف». «**وسطها**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه متعلق بالفعل «طاف». «**يخير**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**منها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يخيّر». «**في البوازل**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يخيّر»، أو هما بدل من «منها». «**والسدس**»: الواو: حرف عطف، «السدس»: اسم معطوف على «البوازل» مجرور بالكسرة.

وجملة «طاف»: بحسب الفاء. وجملة «يخيّر»: في محلّ نصب حال من «المصدّق».

والشاهد فيه قوله: «السدس» جمعًا للسديس.

(٢) في الطبعتين: «خرس تلاقي كلّ مكرمة». وهذا تصحيف، صوّبناه عن شرح الجمل ٣/ ١٢٨.

٧٤٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح الجمل ٣/ ١٢٨.

الإعراب: «**خرس**»: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره: هم. «**بلا**»: الباء: حرف جر، و«لا»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة، والجار والمجرور متعلقان بـ«خرس». «**في**»: حرف جر. «**كل**»: اسم مجرور. والجار والمجرور متعلقان بـ«خرس»، وهو مضاف. «**مكرمة**»: مضاف إليه مجرور=

وقالوا: «لَذِيذٌ»، و«لُذٌّ»، خففوا على حدّ «رُسُلٍ»، و«رُسْل». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٤٨ـ لُـذٌّ بـأطـرافِ الـحـديـث إذا حُـبَّ الـقِـرَى وتُـنُـوزِعَ الـفَـخْـرُ

وقالوا في المعتلّ: «ثَنِيٌّ»، و«ثُنٍ»، والأصل «ثُنُيٌ» بضمّ النون، فأبدلوا من الضمّة كسرةً؛ لئلّا تنقلب الياء واوًا، كما فعلوا في «أَذْلٍ»، و«أَجْرٍ». ومن خفّف قال: «ثُنْيٌ» بإثبات الياء. وقالوا: «ثُنْيانٌ»، كسّروه على «فُعْلانٍ»، شبّهوه بـ«جَرِيبٍ»، و«جُرْبانٍ»، ومثله «شَجِيعٌ»، و«شُجْعانٌ». وقالوا: «خَصِيٌّ»، و«خِصْيانٌ»، كسّروه على «فِعْلانٍ» بكسر الفاء، شبّهوه بـ«ظَلِيمٍ»، و«ظِلْمانٍ».

وقالوا: «يَتِيمٌ»، و«أَيْتامٌ»، و«شَرِيفٌ»، و«أَشْرافٌ»، جاؤوا به على «أَفْعالٍ»، شبّهوا «فَعِيلاً» بـ«فاعِلٍ» حيث قالوا: «شاهدٌ»، و«أشهادٌ»، و«صاحبٌ»، و«أصحابٌ»؛ لأنّه أربعة على عدّته، والزيادةُ فيه حرفٌ ساكنٌ ليّنٌ مثله. وقالوا: «أَبِيلٌ»، و«آبالٌ». والأبيل: القَسُّ، وكان عيسى عليه السلام يقال له: «أَبِيلُ الأَبِيلِينَ»، كما يقال: «قَسُّ القُسُوسِ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٩ـ وما سَبَّحَ الرُّهْبانُ في كلِّ بِيعَةٍ أَبِيلَ الأَبِيلِينَ المَسِيحَ بنَ مَرْيَما

= بالكسرة. «فصح»: خبر لمبتدأ محذوف أو خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف الأول. «بقول»: جار ومجرور متعلقان بـ«فصح». «نعم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية. «وبالفعل»: الواو: حرف عطف، «بالفعل»: جار ومجرور معطوفان على «بقول».
وجملة «هم خرس»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فصح بقول نعم» استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «فصح» حيث جمع «فصيح» على «فُصُح».

٧٤٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح الجمل ٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠.
اللغة: لذ: يلتذون. القرى: طعام الضيف.
المعنى: هؤلاء القوم يسرون جداً عندما يبدأ الحديث عن المكارم الأصيلة التي منها إكرام الضيف والفخر بكل الأخلاق الحميدة، وذلك لأن قصصهم في ذلك كثيرة.
الإعراب: «لذ»: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره: هم. «بأطراف»: جار ومجرور متعلقان بـ«لذ». «الحديث»: مضاف إليه مجرور. «إذا»: ظرفية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بـ«لُذ». «حبّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «القرى»: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدرة. «وتنوزع»: الواو: حرف عطف، «تنوزع»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر. «الفخر»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.
وجملة «هم لذ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حبّ الحديث»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تنوزع الفخر»: معطوفة على سابقتها في محل جر.
والشاهد فيه قوله: «لذ» حيث جمع «لذيذًا» على «لذ» وهو جمع شاذ.

٧٤٩ ـ **التخريج**: البيت لابن عبد الجنّ في لسان العرب ١١/ ٧ (أبل)؛ ولعمرو بن عبد الحق في تاج العروس (أبل). =

وقالوا: «ظريف»، و«ظُرُوفٌ»، جاؤوا به على حذف الزائد، كأنّه جمعُ «ظَرْفٍ»، وإن لم يُستعمل على نحو: «فَلْسٍ»، و«فُلُوسٍ». و«ظَرْفٌ» في معنى «ظَرِيفٍ»، كما قالوا: «عَدْلٌ» في معنى «عادِلٍ». وقال أبو عمر[1]: هو جمعُ «ظريف» على غير قياس. ونظيرُه «زَنْدٌ»، و«أَزْنادٌ»، و«زَمَانٌ»، و«أَزمانٌ». قال: ويدلّ على ذلك أنّك لو صغّرت «ظُرُوفًا»، لقلت «ظُرَيِّفُونَ»، ولا يمتنع ما كان من ذلك لمن يعقل مذكّرًا من الواو والنون، نحو قولك: «ظريفون»، و«لبيبون»، و«حكيمون»، وما كان مؤنّثًا بالألف والتاء، نحو: «لبيبة»، و«لبيبات»، و«ظريفة»، و«ظريفات».

و«فُعالٌ» بمنزلةِ «فَعِيلٍ»؛ لأنّهما أختان، تقول: «رجلٌ طَوِيلٌ وطُوال»، و«بَعيدٌ وبِعادٌ»، وقالوا: «شَجِيعٌ وشُجَاعٌ»، و«خَفِيفٌ وخُفافٌ»، وتدخل في مؤنّث «فُعالٍ» الهاء، كما تدخل في مؤنّثِ «فعيلٍ». تقول: امرأةٌ «طويلةٌ وطُوالَةٌ»، و«خفيفةٌ وخُفافةٌ»، فلمّا اتّفقا في المعنى، اتّفقا في الجمع. وقالوا «شُجاعٌ وشُجعاء»، كما قالوا: «فَقيهٌ وفُقَهاء». وقالوا: «طُوالٌ وطِوالٌ» كما قالوا: «كِرامٌ» و«لِئامٌ».

وأمّا «فَعُولٌ»، فيجيء على ثلاثةِ أبْنية «فُعُلٍ»، و«فعائِلَ»، و«فُعَلاء». فالأوّلُ قالوا: «صَبُورٌ وصُبُرٌ»، و«غَدُورٌ وغُدُرٌ». هذا هو الباب، المذكّر والمؤنّث فيه سَواءٌ، وإنّما استويا في هذا المثال؛ لأنّه لا علامةَ للتأنيث فيه ظاهرةً، تقول: «رجل صَبُورٌ»، و«امرأةٌ صَبُورٌ»، و«رجلٌ غَدُورٌ»، و«امرأةٌ غدورٌ». فلمّا استويا المذكّر والمؤنّث في الواحد، استويا في الجمع.

والثاني «فَعَائِلُ» ويختصّ بالمؤنّث، قالوا: «عَجُوزٌ وعجائِزُ». شبّهوهُ بـ«فَعِيلَةٍ»؛ لأنّه مؤنّث مثله، وقالوا: «عُجُزٌ». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٥٠ـ جاءَتْ بهِ عُجُزٌ مُقابَلَةٌ ... ما هُنَّ مِن جَرْمٍ ولا عُكْلِ

= **اللغة**: سبّح اللهَ: نزّهه وقدّسه. الرهبان: جمع راهب وهو المنقطع للعبادة. البيعة: معبد النصارى. الأبيل: القسّ، والراهب.

الإعراب: «**وما**»: الواو: حرف عطف، «ما»: حرف مصدري. «**سبح**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الرهبان**»: فاعل مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل اسم معطوف على ما تقدّم: وتسبيح الرهبان. «**في كلّ**»: جار ومجرور متعلقان بـ«سبّح». «**بيعة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أبيل**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الأبيلين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم. «**المسيح**»: بدل (أو عطف بيان) منصوب بالفتحة. «**ابن**»: صفة منصوبة بالفتحة، وهي مضافة «**مريما**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه قوله: «أبيل الأبيلين» حيث أضاف المفرد إلى الجمع للتعظيم.

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٦.

٧٥٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٦٧ (عكل).

=

وقالوا للوالِهِ: «عَجُولٌ، وعُجُلٌ»، وقالوا: «جَدُودٌ وجدائِدُ»، و«صَعُودٌ وصَعائِدُ»، و«سَلُوبٌ وسَلائِبُ». والجدود: التي قلّ لَبَنُها، والصَّعُودُ: التي عطفت على ولدِ غيرها، والسَّلُوبُ: التي سُلبت ولدَها بموتٍ، أو ذَبحٍ، أو غيرِ ذَيْنِك. جاؤوا بها على «فعَائِلَ»؛ لأنها مؤنّثةٌ، فكان علامةُ التأنيث فيها مقدّرةً، فصار كـ«صَحِيحَة»، و«صَحائِحَ». شبّهوا «فَعُولاً» في الصفة بالاسم، فجمعوه جمعَه، فكما قالوا: «قَدُومٌ، وقُدُمٌ، وقَدائِمُ»، و«قَلُوصٌ، وقُلُصٌ، وقَلائِصُ» كذلك قالوا: «عَجُوزٌ، وعُجُزٌ، وعَجائِزُ».

وقد يستغنون بأحدهما عن الآخر، قالوا: «عَجائِلُ»، ولم يقولوا: «عُجُلٌ»، وقالوا: «صَعائِدُ»، ولم يقولوا «صُعُدٌ». وقد قالوا في المذكّر: «جَزُورٌ، وجَزائِرُ»، وبابه المؤنث، كأنّهم لمّا كان لغيرِ من يعقل؛ جمعوه جمعَ المؤنث؛ لأنّ غير العُقلاء يجري في الجمع مجرى المؤنث. فأمّا «ذَنُوبٌ» و«أَذْنِبَةٌ»، ففيه لغتان: التذكير والتأنيث. فمن ذكّر، قال: «أَذْنِبَةٌ»؛ ومن أنّث، قال: «ذَنائِبُ». ويُحكَى أنه لمّا قال عَلْقَمَةُ [من الطويل]:

٧٥١ـ وفي كلّ حَيٍّ قد خَبَطْتَ بنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ

= اللغة: عجز: جمع عجوز. جرم، وعكل: قبيلتان عربيتان. المقابلة: مقطوعة الأذن قطعة بقيت معلقة من قُدُم.

المعنى: أحضرته عجائز كأن أذنيها من تهدلها مقطوعة، وهن لسن من قبيلة جرم ولا من قبيلة عكل.

الإعراب: «جاءت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ(جاء). «عجز»: فاعل مرفوع بالضمة. «مقابلة»: صفة مرفوعة بالضمة. «ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «هن»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع اسم «ما». «من جرم»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ما» المحذوف. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «عكل»: اسم معطوف على «جرم» مجرور بالكسرة.

وجملة «جاءت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما هنّ من جرم»: في محلّ رفع صفة ثانية لـ«عجز».

والشاهد فيه قوله: «عجز» جمع تكسير لعجوز، والشائع «عجائز».

٧٥١ ـ التخريج: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٢٧٧ (جنب)، ٦/ ١١٠ (شأس)، ٧/ ٢٨٣ (خبط)؛ ومجالس ثعلب ص٩٧؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص٢١٩؛ والممتع في التصريف ص٣٦١؛ والمنصف ٢/ ٣٣٢.

اللغة: خَبَطْتَ: أسديتَ، وأنعَمْتَ، وأصل الخبط ضرب الشجر بالعصا ليتحاتّ ورقُه، فنعلفه الإبلَ، فجعل ذلك مثلاً للعطاء. وشأسٌ هو شأس بن عَبَدة. والذَّنوب: الدلو الملأى ماءً.

المعنى: يخاطب الشاعر الحارثَ بن شمر الغسّاني فيقول له: إنّ فضلك عَمّ الأحياء كلَّها، فيحسن أن تُفرِج عن أخي شأس المأسور لديك.

الإعراب: «وفي كل»: الواو: بحسب ما قبلها، «في كل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (خَبَطْتَ). «حيٍّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قد»: حرف تحقيق. «خَبَطْتَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الفتح في محل رفع. «بنعمة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل=

فقال: بل «أَذْنِبَةٌ»، وأطلقَ أخاه شَأْسًا، وأحسن إليه. ولا يجمعون من ذلك بالواو والنون، وإن كان لمن يعقل، لأنّ مؤنّثه لا يجمع بالألف والتاء. وإنّما لم يجمع المؤنّث بالألف والتاء؛ لأنّها لا تُستعمل في المؤنّث بعلامة التأنيث؛ لأنّها لم تَجْرِ على العقل، فلمّا طُرحت الهاء في الواحد مع أنّ التأنيث يُوجِبها؛ كرهوا أن يأتوا بجمع، يوجب ما كرهوا، فيكون نقضًا لغرضهم، فعدلوا عن السلامة إلى التكسير، وأجروا المذكّر مجراه.

وقد حكوا: «عَدُوَّةٌ»، فأدخلوا تاء التأنيث على «فَعُولٍ»، وهو قليل، والكثيرُ «عَدُوٌّ»، وإن عنيتَ المؤنّث. وإنّما أدخلوا فيه تاء التأنيث تشبيهًا له بـ«صَدِيقٍ»، و«صَدِيقَةٍ»؛ لأنّه مثله في الصفة والعدّةِ والزيادةِ، وهم كثيرًا ما يحملون الشيء على نقيضه، وكلُّ واحد منهما يقع على الجمع بلفظ الواحد. قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾[2]، وكذلك «صَدِيقٌ». قال الراجز:

٧٥٢- دَعْها فَمَا النَّحْوِيُّ مِن صَدِيقِها

وكما شُبّه «فَعُولٌ» بـ«فَعِيلٍ»، فأُلحق به تاء التأنيث كذلك شبّهوا «فَعِيلاً» بـ«فَعُولٍ»، فأسقطوا منه تاء التأنيث، فقالوا: «شاةٌ سَدِيسٌ»، إذا أتت عليها السنةُ السادسةُ، وقالوا:

= (خَبَطت). «فحُقَّ»: الفاء: حرف عطف، و«حُقَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح. «لِشأس»: جار ومجرور متعلقان بحال من (ذنُوبٌ). «من نداك»: جار ومجرور متعلقان بحال من (ذَنُوب)، والكاف: مضاف إليه محلُّه الجر. «ذَنوبٌ»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.
وجملة «خَبَطْتَ»: بحسب الواو. وجملة «حُقَّ ذَنُوب»: معطوفة على جملة (خَبطت).
والشاهد فيه قوله: «ذنوب» حيث أكّد بقوله بعدها: «بل أذنبة» أنّ من ذكّر جمعَها كذلك، ومن أنّث جمعها على «ذنائب».

(١) الشعراء: ٧٧.

(٢) النساء: ١٠١.

٧٥٢ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨١؛ والأغاني ١٠/ ٣٢١؛ وتخليص الشواهد ص١٨٤؛ وجمهرة اللغة ص٦٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٧٣؛ وشرح شواهد الشافية ص١٣٩؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٤٠؛ والمحتسب ١/ ٣١٧.
الإعراب: «دعها»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «فما»: الفاء رابطة لجواب الطلب. «ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «النحوي»: اسم «ما» مرفوع بالضمّة. «من»: حرف جرّ زائد. «صديقها»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلًّا على أنه خبر «ما»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.
وجملة «دعها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما النحوي من صديقها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «صديقها» حيث جاء به مفردًا، وأراد الجمع: ليس من أصدقائها.

«رِيحٌ خَرِيقٌ»، أي: باردةٌ شديدةُ الهُبُوب. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٥٣ـ كأنّ هُبُوبَها خَفَقانُ رِيحٍ خَرِيقٍ بينَ أَعْلامٍ طِوالِ

و«كَتِيبَةٌ خَصِيفٌ»، فأمّا قولهم: «رَكُوبَةٌ»، و«حَلُوبَةٌ»، فالتأنيث فيه للمبالغة والتكثير كـ«نَسّابَةٍ»، ومن قال: «عَدُوَّةٌ» لم يمتنع عنده جمعُه بالألف والتاء، ومذكّره بالواو والنون.

الثالث «فُعَلاء»، وهو قليل، قالوا: «وَدُودٌ»، و«وُدَداءُ»، شبّهوه بـ«فَعِيلٍ»، إذ كان مثله في العدّة، والواو أختُ الياء، ولذلك يتفقان في الرِّدْف. وفيه شذوذٌ من وجهَيْن:

أحدهما أنّ «فَعُولاً» لا يجمع على «فُعَلاء»، إنّما بابُه «فَعِيلٌ» كـ«كَرِيمٍ»، و«كُرَماءَ»، فهو في «فَعُول» شاذٌّ.

الثاني إنّه إنّما جاء هذا البناء في الجمع على التشبيه بـ«فَعِيلٍ»، فلا يكون هذا البناء في المضاعف من «فَعِيلٍ»، فلا يقال: «شَدِيدٌ»، و«شُدَداءُ»، و«جَلِيلٌ»، و«جُلَلاء»، فهو في «فَعُولٍ» المشبَّه به أشدُّ امتناعًا، فكان فيه شاذًّا. وإنّما سوّغ ذلك خروجُه عن بابه، وشذوذُه، فأُجري عليه بما ليس له، وقد شبّهه سيبويه[1] بـ«خُشَشاء» في الواحد يريد أنّهم احتملوا التضعيف في «وُدَداء» كما احتملوه في «خُشَشاء»، و«الخششاء»: العظم الناتىء خَلْفَ الأُذُن، وهما خُشَشاوان. وربّما أدْغم، فقيل: «خُشّاء»، ونظيرُه «قُوباء» بالسكون، وهما حرفان نادران. فأمّا «فَعَالٌ» بفتح الفاء فهو كـ«فَعُولٍ»، يجمع على «فُعُلٍ» و«فُعْلٍ» في المعتلّ.

وقد جاء فيه أيضًا «فُعَلاء»، فكان له ثلاثةُ أبنية في الجمع. فالأوّلُ «فُعُلٌ»، قالوا: «امرأةٌ صَناعٌ وصُنُعٌ»، و«جَمادٌ وجُمُدٌ»، كما قالوا: «صَبُورٌ وصُبُرٌ». والصَّناعُ: المرأة

---

٧٥٣ ـ **التخريج**: البيت للأعلم الهذلي في لسان العرب ١٠/ ٧٤ (خرق)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٢٧٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٨٠ (خفق)؛ ومجالس ثعلب ص٥٤٦.

اللغة والمعنى: الخريق: الريح الباردة الشديدة الهبوب. الأعلام: جمع علم وهو الجبل. شبّه حركتها بحركة ريح شديدة بين جبال عالية.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«هبوبها»**: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«خفقان»**: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«ريح»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«خريق»**: نعت لريح مجرور بالكسرة. **«بين»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«خفقان»، وهو مضاف. **«أعلام»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«طوال»**: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن هبوبها خفقان»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ريح خريق» فجاءت على وزن فعيل دون تاء للتأنيث.

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٨.

الحاذقة، ويقال: جَمادٌ، أي: بَخِيلَةٌ، و«سنة جماد»، أي: مُجْدِبة.

الثاني: قالوا في المعتلّ: «نُوار» و«نور»، و«جواد» و«جُود»، و«عَوان» و«عُون»، وأصله التثقيل. وإنّما سكّنوه تخفيفًا لثقل الضمّة على حرف العلّة.

وإنّما كان البابُ في «فَعالٍ» أن يُكسَّر على «فُعُلٍ»؛ لأنّه نظيرُ «فَعُولٍ» من جهة الصفة والعدّة، وأنّه يمتنع من كلّ واحد منهما تاء التأنيث، فلا يقال: «امرأةٌ صناعةٌ»، كما لا يقال: «امرأةٌ صَبُورةٌ». ويقال: «امرأةٌ نَوارٌ»، أي: عفيفة، نافرة عن القبيح. وأصل النوار النِّفارُ. و«الجَوادُ»: الرجل الكريم مأخوذٌ من «الجَوْد»، وهو المطر الغزير. و«العَوانُ»: النَّصَفُ، يقال: «امرأة عوان»، و«بَقَرة عوان»، أي: نَصَفٌ في سنّها. الثالث: قالوا: «جَبانٌ»، و«جُبَناء». قال سيبويه[1] شبّهوه بـ«فَعِيلٍ»، قالوا: «فَقِيهٌ»، و«فُقَهاء»، و«بَخِيلٌ»، و«بُخَلاء»؛ لأنّه مثله في الصفة والزنة والزيادة. يريد أن «فَقِيهًا»، و«ظَرِيفًا»، ونحوهما من الصفات كما أنّ «جَبانًا» صفةٌ، وأنّ الزائد في البناءين حرفُ مَدٍّ ولِين، وأنّ زنتهما واحدةٌ من جهة سكونه. وحُكي عن سيبويه: «رجلٌ جَبانٌ»، و«امرأةٌ جَبانَة»، و«جُبَناء» في الجمع[2]. فعلى هذا لا يمتنع جمعُه بالواو والنون، فيمن يعقل، وبالألف والتاء في المؤنّث.

وأمّا «فِعَالٌ» بكسر الفاء، فله في التكسير ثلاثةُ أبنية «فُعُلٌ»، «فِعَالٌ»، «فَعائِلُ»، وهو كـ«فَعالٍ» بفتح الفاء، لا تدخل تاء التأنيث في مؤنّثه.

فالأوّل، وهو فُعُلٌ، قالوا فيه: «ناقةٌ دِلاثٌ»، أي: سريعةٌ، و«نُوقٌ دُلُثٌ»، و«ناقةٌ كِنازٌ»، و«نُوقٌ كُنُزٌ»، أي: مجتمعةُ اللحم.

الثاني، وهو «فَعائِلُ»، فالوا: «ناقةٌ هِجانٌ»، وهي الكريمة الخالصة، و«نُوقٌ هَجائِنُ». وقالوا: «شِمالٌ»، وهي الخليقة، والجمع «شَمائِلُ» على إرادة الزائد، وأمّا «فُعُلٌ» فعلى تقدير حذف الزائد.

الثالثُ «فِعَالٌ»، قال الخليل[3]: «الهِجانُ» يكون واحدًا، ويكون جمعًا. تقول: «هذا هِجانٌ»، و«هؤلاء هِجانٌ». وذلك أنّ هِجانًا «فِعالٌ»، و«فِعال» يجري مجرى «فَعِيلٍ»، لاستوائهما في العدّة والزيادة. فمن حيث جمعوا «فَعِيلاً» على «فِعالٍ»، نحو: «ظَرِيفٍ»، و«ظِرافٍ»، و«شَرِيفٍ»، و«شِرافٍ»، كذلك كسروا عليه «فِعالاً»، وقالوا في «الشمال» التي هي الخليقة: تكون واحدًا وجمعًا. قال الشاعر [من الطويل]:

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٩.
(٢) لم أقع على هذا في الكتاب.
(٣) الكتاب ٣/ ٦٣٩.

٧٥٤ـ [ألَمْ تَعْلَمَا أنَّ المَلَامَةَ نَفْعُهَا قليل] وما لَوْمي أخي مِن شَمالِيَا

يريد: من شَمائِلي. وقالوا: «دِرْعٌ دِلاصٌ»، وهو البَرّاق، و«دُرُوعٌ دِلاصٌ»، فـ«دِلَاصٌ»، إذا كان جمعًا، تكسيرُ «دِلاص» الذي هو واحد.

فإن قيل: فهلّا كان «هِجانٌ» و«دِلاصٌ» في مذهب المصدر من نحو: «جُنُبٍ»، ولا يكون تكسيرًا؟ قيل: في ذلك مذهبان: منهم من يقول: «هذا هِجانٌ»، و«هذان هجانان»، و«هؤلاء هَجائنُ»، وكذلك «دِلاصٌ»، فعلى هذا يكون تكسيرًا، إذ لو كان مصدرًا؛ لم يُثَنَّ كما كان في «جُنُبٍ» كذلك. والذي يدلّ على ذلك قولُهم: «جَوادٌ»، و«جِيادٌ»، فجمعوا «فَعالاً» على «فِعالٍ». و«فَعالٌ»، و«فِعالٌ»، مجراهما واحدٌ، ليس بينهما فرقٌ إلّا فتحُ التاء وكسرُها. فكما لا يُشَكّ في أنّ «جِيادًا» تكسيرٌ، كذلك «هِجانٌ». ومنهم من يقول: «هذا هِجانٌ»، و«هذان هجانٌ»، و«هؤلاء هجانٌ»، وكذلك «دِلاصٌ»، فهؤلاء يجعلونه مصدرًا، ويُوَحّدونه في كلّ الأحوال، كما كانت «جُنُبٌ» كذلك، فاعرفه.

[جمع «فَعيل» بمعنى «مَفْعول»]

قال صاحب الكتاب: **وأمّا «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُولٍ»، فبابُه أن يكسَّر على «فَعْلَى» كـ«جَرْحَى»، و«قَتْلَى». وقد شذّ «قُتَلاءُ»، و«أُسَراءُ»، ولا يُجمَع جمع التصحيح، فلا يُقال: «جَرِيحونَ»، ولا «جَرِيحاتٌ».**

* * *

٧٥٤ـ **التخريج**: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ١٦/ ٢٥٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١٢؛ وشرح اختيارات المفضّل ص٧٦٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٧٥؛ وشرح شواهد الشافية ص١٣٥؛ ولسان العرب ١١/ ٣٦٥ (شمل) (وروي العجز في الصفحة نفسها لجرير، ولم أقع عليه في ديوانه)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص١٠٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٣٦.

اللغة: الشِّمال: الطبع، يرى بعضهم أنه يكون للمفرد وللجمع، وأراد به الشاعر هنا الجمع.

المعنى: يقول لصاحبيه ألا تدركان أنَّ الملامة قليلة النفع، وليس لومُ إخواني من سجاياي.

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة: حرف استفهام، «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**تعلما**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين: فاعل. «**أنَّ**»: حرف مشبه بالفعل، «**الملامة**»: اسمه. «**نَفعُها**»: مبتدأ، و«ها»: مضاف إليه. «**قليلٌ**»: خبر المبتدأ (نفعها). «**وما**»: الواو: استئنافية، «ما»: نافية عاملة عمل «ليس». «**لومي**»: اسم «ما»، وياء المتكلم: مضاف إليه. «**أخي**»: مفعول به للمصدر (لومي)، وياء المتكلم: مضاف إليه. «**من شماليا**»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ما» المحذوف، وياء المتكلم: مضاف إليه مبني على الفتح محله الجر، والألف للإطلاق.

وجملة «تعلما»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نفعها قليل»: خبر «أنَّ» محلها الرفع. وجملة «ما لومي أخي من شمالي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها سدَّ مسدَّ مفعولي «تعلما».

والشاهد فيه جمع «فِعَال» على «فَعَال»، فقد جمع الشاعر «شِمَالاً» على «شَمَالٍ».

قال الشارح: اعلم أنّ «فَعِيلاً» إذا كان بمعنى «مَفْعُولٍ»، فإنه يجري مجرى «فَعُولٍ»، فلا تدخله الهاءُ في المؤنث، ويكون لفظُ المذكَر والمؤنّث فيه سواءً، كما كان كذلك في «فَعُولٍ». وبابُه أن يُكسَّر على «فَعْلَى» كما ذكر، نحوَ: «جَريح»، و«جَرْحَى»، و«قَتِيلٍ»، و«قَتْلَى»، و«لَدِيغ»، و«لَدْغَى». أمّا اختصاصُه بـ«فَعْلَى»؛ فلأنّهُ لا يُجمَع على ذلك إلّا ما كان من الآفات والمَكارِه التي تُصيب الحيَّ، وهو لها كارهٌ غيرُ مُريد، فلمّا اختصّ المفردُ بمعنى واحد، لا يشرَكه فيه غيرُه، اختصّوا جمعه ببناء لا يشركه فيه غيره وهو «فَعْلَى»، فإن وُجد في غيره، فلمشارَكته له، وشَبَهِه به على ما سيُذكَر.

وقد شذَ نحوُ: «قُتَلاء»، و«أُسَراءَ»، كأنّهم شبّهوه بـ«ظَرِيفٍ»، و«ظُرَفاءَ»، و«شَرِيفٍ»، و«شُرَفاءَ». والبابُ «فَعْلَى»؛ لأنّ «قَتيلاً» بمعنى «مقتول»، و«أسيرًا» بمعنى «مأسُورٍ». ولا يُجمَع شيء من ذلك إذا كان مذكّرًا بالواو والنون، كما لم يجمع مؤنّثه بالألف والتاء، فلا يُقال: «قَتِيلُونَ»، ولا «جَرِيحَاتٌ»؛ لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكّر والمؤنث بالعلامة، فكرهوا أن يفصلوا بينهما في الجمع، فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد، فاعرفه.

* * *

[جمع «فَعيلة»]

قال صاحب الكتاب: **ولمؤنّثها ثلاثةُ أمثلة: «فِعالٌ»، «فَعائِلُ»، «فُعَلاءُ»، وذلك نحوُ: «صِباحٍ»، و«صَبائِحَ»، و«عَجائِزَ»، و«خُلَفاءَ».**

* * *

قال الشارح: قوله: «ولمؤنّثها»، يعني مؤنّثَ هذه الصيغة يريد ما كان على بناءِ «فَعِيلٍ» إذا لم يكن بمعنى «مفعول»؛ وله في الجمع ثلاثةُ أبنية: «فِعَالٌ»، «فَعائِلُ»، «فُعَلاءُ».

فالأوّل، قالوا: «صَبِيحَةٌ»، و«صِباحٌ»، و«ظَرِيفَةٌ، وظِرافٌ»، والصبيحةُ: الجميلة. يُقال: «امرأةٌ صبيحةٌ» إذا كانت ذاتَ صَباحة، وهي الجَمال، ومثلُه «ظريفةٌ»، و«ظِرافٌ» جمعوه على «فِعالٍ» بالزيادة كالمذكّر، ولم يفصلوا بينهما في الجمع، كأنّهم اكتفوا بالفصل في الواحد عن الفصل في الجمع.

والثاني: «فَعائِلُ»، قالوا: «صَبِيحَةٌ»، و«صَبائِحُ»، «وصَحِيحَةٌ»، و«صحائح»، و«طَبِيبَةٌ»، و«طَبائِبُ»، جمعوه جمع الأسماء، نحوِ «صَحِيفَةٍ»، و«صَحائِفَ»، و«سَفِينَةٍ»، و«سَفائِنَ»، فهذا البناءُ في المؤنّث نظيرُ «أفعِلاء» و«فُعَلاء» في الصفات للمذكّر، فـ«أفعِلاءُ»، نحوِ: «صَفِيٌّ»، و«أصْفِياءَ»، و«شَقِيٌّ»، و«أشْقِياءَ»، و«فُعَلاءُ»، نحو: «كَرِيم»، و«كُرَماءَ»، و«شَهِيدٍ»، و«شُهَداءَ». وقد يستغنون بـ«فِعَالٍ» عن «فَعَائِلَ». قالوا:

«سَمِينَةٌ»، و«سِمانٌ» و«صَغِيرَةٌ»، و«صِغارٌ»، و«كَبِيرَةٌ»، و«كِبارٌ»، ولم يقولوا: «سَمائِنُ»، ولا «صَغائِرُ»، ولا «كبائر» في السِّنّ، إنّما جاز ذلك في الذنُوب.

الثالث: «فُعَلاءُ»، قالوا: «فقِيرَةٌ»، و«فُقَراءُ»، و«سَفِيهَةٌ»، و«سُفَهاءُ»، جُمِع جمع المذكّر، ولم يُسمَع من ذلك إلّا هذان الحرفان. وقد قالوا فيه: «سَفائِهُ»، كما قالوا: «صَحائِحُ»، فأمّا «خليفةٌ» فقد قالوا فيه «خَلائِفُ»، و«خُلَفاء»، قال الله تعالى: ﴿خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(١)، وقال: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ﴾(٢)، فمن قال: «خَلائِفُ»، فعلى الأصل المذكور، جَمَعَه على حدّ: «صَبِيحَةٍ»، و«صَبائِحَ»، ومن قال: «خُلَفاءُ»، كان كـ«فُقَراء»، و«سُفَهاءَ». وهو ههنا أسهلُ؛ لأنّ الخليفة لا يكون إلّا مذكّرًا، فجمع على المعنى دون اللفظ. ويحتمل أن يكون «خلائف» جمع «خَلِيفٍ» فإنّه يُقال: «خليفٌ»، و«خليفةٌ». قال الشاعر [من البسيط]:

٧٥٥ـ إنّ مِنَ القَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُه وما خَلِيفُ أبي وَهْبٍ بِمَوْجُودِ

فجاء «خُلَفاءُ» على «خَلِيفٍ» كـ«فُقَهاءَ»، و«ظُرَفاءَ».

[جَمْع الاسم الذي على وزن «فاعِل»]

قال صاحب الكتاب: **وما كان على «فاعِلٍ» اسمًا، فله إذا جُمع ثلاثةُ أمثلة: «فَواعِلُ»، «فُعْلانُ»، «فِعْلانُ»، نحوُ: «كواهِل»، و«حُجْرانَ»، و«جِنّانٍ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من الأسماء على «فاعِلٍ»، أو «فاعَلٍ» غيرَ نَعْتٍ، فله

---

(١) يونس: ١٤.

(٢) الأعراف: ٦٩، ٧٤.

٧٥٥ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٢٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص١٣٩؛ ولسان العرب ٩/ ٨٣ (خلف)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٥٠.

اللغة والمعنى: أبو وهب: ممدوح الشاعر. الخليفة والخليف: المستخلف.

تجد لكثير من الناس من يسدّ مسدّهم، ويقوم مقامهم إلا أنك لا تجد لأبي وهب خليفة.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**من القوم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم لإنّ. «**موجودًا**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. «**خليفته**»: نائب فاعل لاسم المفعول (موجودًا) مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وما**»: الواو: استئنافية، «ما»: حرف نفي عامل عمل «ليس» «**خليف**»: اسم «ما» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**أبي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «**وهب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بموجود**»: الباء: حرف جرّ زائد، «موجود»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًّا على أنه خبر لـ«ما».

وجملة «إن موجودًا كائن من القوم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما خليف... بموجود»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خليفته وما خليف» حيث استخدم خليف، وخليفة للدلالة على المستخلف.

في التكسير ثلاثةُ أبنية، فالبابُ فيه أن يُكسَّر على «فَواعِلَ»، نحو: «كاهِلٍ»، و«كَواهِلَ»، و«حائطٍ»، و«حَوائِطَ»، و«نائِلٍ»، و«نَوائِلَ»، و«طابِقٍ»، و«طَوابِقَ»؛ وذلك لأنه ليس بنَعْت، فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنثه، وإنما هو اسمٌ رباعيٌّ بالزيادة، فجُمع على الزيادة، فكان حكمه في الجمع حكمَ بنات الأربعة، وشُبّه بما فيه زيادةُ الإلحاق، نحو: «جَوْهَرٍ»، و«صَيْرَفٍ»؛ لأنّه مثلُه في العدّة، وكونِ الزائد ثانيًا من حروف المدّ، فكما يُقال: «جَواهِرُ»، و«صَيارِفُ»، كذلك قيل: «حَوائِطُ»، و«حَواجِزُ».

وإنّما قلبوا ألفَ «فاعِلٍ» في هذا الجمع واوًا؛ لأنّ ألف التكسير تقع بعدها، والجمعُ بينهما متعذّرٌ لسكونهما، فلم يكن بدٌّ من حذف أحدهما أو قلبه، فلم يسغ الحذف، لأنه يُخِلّ بالدلالة على الجمع، فتعيّن القلبُ. وقلبوها واوًا، ولم يقلبوها ياءً؛ لأمورٍ منها: أنّهم حملوها في القلب على التصغير، فكما قالوا: «حُوَيْطٌ»، و«حُوَيْجِزٌ»، قالوا في التكسير: «حَوائِطُ»، و«حَواجِزُ»؛ لأنّ التصغير والتكسير من واد واحد، فجاز أن يُحمَل كلّ واحد من التصغير والتكسير على أخيه. ألا ترى أنّهم كما حملوا التكسير على التصغير هنا، كذلك حملوا التصغير على التكسير، فقالوا: «أُسَيْوِدٌ» من غير ادّغام، كما قالوا: «أساوِدُ».

الثاني: أنّهم أرادوا الفرق بين ألف «فاعِلٍ»، وياءِ «فَيْعَلٍ»، نحو: «صَيْرَفٍ». ألا تراك لو قلت في «صارِفٍ»: «صَيارِفُ»، لجاز أن يُتوهّم أنّه جمعُ «صَيْرَفٍ»، فعُدل إلى الواو لذلك.

الأمر الثالث: أنّ الألف لمّا زيدت للجمع، وأُريد قلبُها، قلبوها واوًا تشبيهًا لها بواو الجمع، نحو: «قاموا» و«الزيدون» ولا فرق في ذلك بين المعرفة والنكرة، فإنّك تقول في المعرفة: «خالِدٌ»، و«خَوالِدُ»، و«قاسِمٌ»، و«قَواسِمُ»، كما تقول: «كاهِلٌ، وكَواهِلُ». ولا تمتنع المعرفةُ من الواو والنون نحوِ قولك: «خالدون»، و«قاسمون».

وقد جاء في «فاعَيل»، «فَواعِيلُ»، نحو: «طابَقٍ»، و«طَوابِيقَ»، و«دانَقٍ»، و«دَوانِيقَ»، و«خاتَمٍ»، و«خَواتِيمَ»، كأنّهم جمعوه على ما لم يُستعمل، نحوِ: «طاباقٍ»، و«طَوابِيقَ»، و«داناقٍ»، و«دَوانِيقَ»، و«خاتامٍ»، و«خَواتِيمَ». وليس ذلك بقياس مطّرد، على أنّ بعضهم قال: «خاتامٌ»، وأنشدوا [من الرّجز]:

٧٥٦- [أَعَزُّ ذاتَ المِئْزَرِ المُنْشَقِّ] أَخَذْتِ خاتامي بِغَيرِ حَقِّ

---

٧٥٦ - التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٥٢؛ وشرح شواهد الشافية ص١٤١؛ ولسان العرب ١٢/ ١٦٣.

المعنى: لقد أخذت يا عزة خاتمي باطلاً.

الإعراب: «أعزُّ»: الهمزة حرف نداء، «عزُّ»: منادى مفرد علم مرخم على لغة من لا ينتظر مبني على=

فعلى هذا يكون «خَواتِيمُ» قياسًا. قال الفرّاء: لم يجىء في «فاعِلٍ»: «فواعِيلُ» إلّا في شيء من كلام المولّدين، قالوا: «باطِلٌ»، و«بَواطِيلُ» شبّهوه بـ«طابِقٍ»، و«طَوابِيقَ».

الثاني: «فُعْلانٌ» بضمّ الفاء، قالوا: «حاجِر»، و«حُجْرانٌ»، و«سالٌ»، و«سُلّانٌ»، و«حائِرٌ»، و«حُورانٌ»، وقالوا فيه: «جيرانٌ»، كسّروه على «فِعْلانَ»، كما قالوا: «جِنّانٌ»، ومثله «غِيطانٌ»، و«حِيطانٌ»، جمع «غائطٍ»، و«حائطٍ». وذلك أنّهم شبّهوه بـ«فَعِيلٍ»، فجمعوه جمعه، كما قالوا: «جَرِيبٌ»، و«جُرْبانٌ»، و«رَغِيفٌ»، و«رُغْفانٌ»، كذلك قالوا ههنا: «جِنّانٌ»، و«جِيرانٌ». و«فُعْلانٌ» بالضمّ في هذا أكثرُ من «فِعْلانٌ»، لأنّه محمولٌ على «فَعِيلٍ». والبابُ في «فعيل» «فُعْلانٌ»، نحو: «جريب» و«جُرْبان»، و«كثيب»، و«كُثْبان»، و«فِعْلانٌ» فيه قليل، نحوُ: «ظَلِيم»، و«ظِلْمانٍ»، و«قضيب»، و«قِضْبانٍ». وإذا قلّ في الأصل كان فيما حمُل عليه أقلّ، فمن كسّره على «فَواعِلَ»، جمعه جمع الأربعة، فنزّل الزائدَ فيه منزلةَ الأصل، ومن كسّره على «فُعْلان» و«فِعْلان»، فعلى حذف الزائد، وجمعه جمع بنات الثلاثة، نحو: «حُمْلانٍ»، و«وِرْلانٍ».

وقالوا: «وادٍ»، و«أَوْدِيَةٌ» جمعوه في القلّة على «أفعِلَة» كما قالوا: «أرْغِفَةٌ»، ولم يأتِ إلّا في هذا الحرف المعتّل نادرًا، كأنّهم كرهوا فيه «فَواعِلَ»؛ لئلّا تنقلب الواو همزةً، فيقال: «أَوادٍ»، والأصل: «وَوادٍ»، فيجتمع في أوّل الكلمة واوان، فتنقلب الأُولى همزةً، كما قلبوها في «أواقٍ». والحاجر: مكانٌ مستديرٌ يمسك الماء من شَفَة الوادي، وهو «فاعلٌ» من «الحَجْر»، وهو المَنْعُ. والسالُ: مَسيلٌ ضيّقٌ في الوادي، والحائر كالبُستان، وتُسمّيه العامّة الحَيْز. والغائط: المكان المنخفض، وكُنّي به عن قضاء الحاجة؛ لأنّ من أراد قضاء الحاجة، أتى الغائطَ ليتستّر عن الأعين، وهو من الواو، لقولهم: «تَغَوّطَ» إذا أتى الغائطَ. وإنّما قلبوا الواو ياءً في «الغِيطان» لسكونها وانكسارِ ما قبلها، كما فعلوا في «ميزان». ومثلُه «حِيطانٌ» هو من الواو؛ لأنّه من «حاطَ» «يَحُوطُ».

[جمع مؤنّث الاسم الذي على وزن «فاعِل»]

قال صاحب الكتاب: **ولمؤنّثه مثالٌ واحد «فَواعِلُ»، نحوُ: «كَواثِبَ»، وقد نزّلوا**

= الضم في محل نصب. «ذات»: صفة لـ«عزّ» على المحل منصوبة بالفتحة. «المئزر»: مضاف إليه. «المنشق»: صفة لـ(المئزر). «أخذتِ»: فعل ماض، والتاء: فاعل. «خاتامي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. «بغير»: جار ومجرور متعلقان بـ(أخذت). «حقّ»: مضاف إليه.

وجملة «أعزّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أخذت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: أن «الخاتام» لغة في «خاتم»، وأن «الخواتيم» جمع «خاتام» لا جمع «خاتَم».

ألفَ التأنيث منزلة «تائه»، فقالوا في «فاعِلاء»، «فَواعِلُ»، نحوَ: «نوافِقَ»، و«قَواصِعَ»، و«دَوامٍّ»، و«سَوابٍ».

* * *

قال الشارح: المؤنث في هذا البناء على ضربين: مؤنثٌ بعلامةٍ هي تاءٌ، كـ«جاعرةٍ»، و«كاثبةٍ»، ومؤنثٌ بعلامةٍ هي ألفٌ ممدودةٌ، نحوُ: «نافِقاء»، و«قاصِعاء». فقياسُ ما كان من الأوّل أن يجمع على «فَواعِلَ»؛ لأنك في التكسير تحذف التاء إذا كانت منفصلةً عن الاسم على حدّ حذفها في «قَصْعَةٍ»، و«قِصاعٍ»، و«جَفْنَةٍ»، و«جِفانٍ»، ثم تجمع جمع المذكّر، فتقلب ألفه واوًا، نحوَ: «جَواعِرَ»، و«كَواثِبَ». ولم يخافوا التباسه بالمذكر؛ لأنّ التأنيث هنا ليس للفرق.

وما كان من الثاني، وهو المؤنث بالألف الممدودة، فإنّه أيضًا يُجمع على «فَواعِلَ»، قالوا: «نافِقاءُ»، و«نَوافِقُ»، و«قاصِعاءُ»، و«قَواصِعُ». شبّهوا ما فيه ألفُ التأنيث بما فيه تاءُ التأنيث، فـ«نافِقاءُ»، و«قاصِعاءُ»، بمنزلة «نافِقَةٍ»، و«قاصِعَةٍ»، فحذفوها في التكسير كما يحذفون التاء، ومثلُه قولهم: «خُنْفَساءُ»، و«خَنافِسُ»، كأنّهم جمعوا «خُنفَسَةً». والجاعِرَة: حَلْقة الدُّبُر، وهي أيضًا طَرَفُ الفَخْذ موضعُ الرَّقْمَة من الحِمار، وهما الجاعِرتان. والكاثِبَة من الفرس: أعلى الحارك. والنافِقاء، والقاصِعاء، والداماء من جِحَرَةِ اليَرْبُوع. و«سَوابٌ»: جمع «سابِياء» وهو النِّتاج، ومنه الحديث: «تسعةُ أعشار البَرَكَة في التجارة، وعُشْرٌ في السابِياء»[(١)].

[جمع الصفة التي على وزن «فاعِل»]

قال صاحب الكتاب: **وللصفة تسعةٌ: «فُعَّلٌ»، «فُعَّالٌ»، «فَعَلَةٌ»، «فُعَلَةٌ»، «فُعْلٌ»، «فُعَلاءُ»، «فُعْلانُ»، «فِعالٌ»، «فُعُولٌ»، نحوُ: «شُهَّدٍ»، و«جُهّالٍ»، و«فَسَقَةٍ»، و«قُضاةٍ». و«تختصّ» بالمعتلّ اللام، و«بُزْلٍ»، و«شُعَراءٍ»، و«صُحْبانٍ»، و«تِجارٍ»، و«قُعُودٍ»، وقد شذّ نحوُ: «فَوارِسَ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول إنّ التكسير في الصفات ليس بقياس؛ لشَبَهها بالأفعال، والبابُ أن تجمع بالواو والنون؛ لأنّ الفعل يتّصل به هذه العلاماتُ، نحوُ: «يضربون»، فإذًا البابُ في «فاعلٍ» إذا كان صفةً نحوَ «كاتب»، و«ضارب» أن يجمع بالواو والنون، نحوَ قولك: «ضاربون»، و«كاتبون»؛ لأنّه صفةٌ، ومؤنثُه بالهاء، نحوُ: «ضاربة»، و«كاتبة»، فكان جمعُ مذكّره بالواو والنون، كما كان جمعُ مؤنّثه بالألف والتاء، نحوُ: «ضاربات»، و«كاتبات».

وقد يكسّر بحكم الاسميّة، فإذا كُسّر المذكّر منه كان على «فُعَّلٍ». قالوا: «شاهِدٌ»،

---

(١) ورد الحديث في «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٢/ ٣٤١.

و«شُهَّدٌ»، لشاهد المَصير، و«بازِلٌ»، و«بُزَّلٌ»، و«قارِحٌ»، و«قُرَّحٌ». ومثلُه في المعتلّ: «صائِمٌ»، و«صُوَّمٌ»، و«نائِمٌ»، و«نُوَّمٌ»، ويجوز «صُيَّمٌ»، و«نُيَّمٌ».

وقالوا فيما اعتلّت لامه: «غازٍ»، و«غُزًّى»، و«عافٍ»، و«عُفًّى» بمعنى الدارس، وعلى «فُعَّالٍ». قالوا: «شُهّادٌ»، و«جُهّالٌ»، و«رُكّابٌ»، وذلك كثيرٌ.

وقد يكسّر على «فَعَلَة». قالوا: «فاسقٌ»، و«فَسَقَةٌ»، و«بارٌّ»، و«بَرَرَةٌ»، و«كافِرٌ»، و«كَفَرَةٌ»، وقالوا فيما اعتلّت عينه: «خائِنٌ»، و«خَوَنَةٌ»، و«حائكٌ»، و«حَوَكَةٌ»، والقياس: «خانَةٌ»، و«حاكَةٌ»، وإنّما خُرّج على الأصل. وربّما قالوا: «خانَةٌ»، و«حاكَةٌ»، كما قالوا: «باعَةٌ»، ونظيرُه من المعتلّ اللام «غازٍ»، و«غُزاةٌ»، و«قاضٍ»، و«قُضاةٌ»، جاؤوا به على «فُعَلَة»، وهو بناءٌ اختصّ به المعتلُّ، لا يكون مثلُه في الصحيح. وزعم بعضُ الكوفيين أنّ أصل «قُضاةٍ»: «قُضًّى» مثلَ «شُهَّدٍ»، و«قُرَّحٍ»، فحذفوا إحدى العينَيْن، وأبدلوا منها الهاءَ، ولا دليل على ذلك. وكان أبو العبّاس محمّد بن يزيد يذهب إلى أنّ ذلك ليس بتكسير لـ«فاعل» على الصحّة، إنّما هي أسماءٌ للجمع، فهو بابُه كـ«عمود»، وَ«عَمَدٍ»، و«أفِيقٍ»، و«أفَقٍ».

وقد كسّروه على «فُعُلٍ»، قالوا: «بازِلٌ»، و«بُزُلٌ»، و«شارِفٌ»، و«شُرُفٌ» للمُسِنَّة من الإبل، وقالوا: «عائذٌ» و«عوذ»، وهي القريبةُ النّتاجِ، و«حائلٌ»، و«حُولٌ»، و«عائطٌ»، و«عِيطٌ»، بمعنى «الحائل». وأصلُ «عُوذٍ»، و«حُولٍ»، «عُوُذٌ»، و«حُوُلٌ»، فأُسكنت الواو استثقالاً للضمّة عليها، وأصلُ «عِيطٍ»، «عُيُطٌ»، فسكّنوا الياء استثقالاً، وكسروا العين لتصحّ الياءُ، وذلك كما قالوا: «بِيضٌ» في جمع «أبْيَضَ»، وأصلُه: «بُيْضٌ» كـ«أحْمَرَ» و«حُمْرٍ». وإنّما كسروا الباء؛ لتصحّ الياء، وذلك أنّهم شبّهوا «فاعلاً» بـ«فَعُول»، فجمعوه على حذف الزيادة، لأنّه مثلُه في الزيادة والعدّة، فكما قالوا: «غَفُورٌ»، و«غُفُرٌ»، و«صَبُورٌ»، و«صُبُرٌ»، كذلك قالوا: «بازِلٌ»، و«بُزُلٌ»، و«شارِفٌ»، و«شُرُفٌ»، فحذفُ الألف من «فاعِلٍ» هنا كحذف الواو من «فَعُولٍ».

ويجيء على «فُعَلاء». قالوا: «شاعرٌ»، و«شُعَراءُ»، و«جاهل»، و«جُهَلاء»، و«عالم»، و«عُلَماء»، و«صالح»، و«صُلَحاء»، و«عاقل»، و«عُقَلاء»، شبّهوه بـ«فَعِيل» الذي هو بمنزلةِ «فاعِل»، نحوِ: «كريم»، و«كُرَماء»، و«حكيم»، و«حُكَماء»؛ لأنّه إنّما يُقال ذلك لمن قد استكمل الكَرَمَ والحكمةَ، وكذلك «شاعرٌ» لا يقال إلّا لمن قد صارت صناعتَه، وكذلك «جاهلٌ». فلمّا استويا في العدّة، وتقاربا في المعنى، حُمل عليه كما حُمل «بازِلٌ»، و«بُزُلٌ» على «صَبُورٍ»، و«صُبُرٍ». وليس «فُعُلٌ» و«فُعَلاءُ» فيه بمطّرِدٍ، فيقاسَ عليه لقلّته، إنّما يُسمَع ما قالوه، ولا يُتجاوز. قال سيبويه[1]: وليس «فُعُلٌ» ولا «فُعَلاءُ» بالقياس المتمكّن في هذا الباب.

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٢.

وأمّا «فُعْلانٌ»، فقالوا «راعٍ»، و«رُغيانٌ»، و«شابٌ»، و«شُبّانٌ»، و«صاحبٌ»، و«صُحْبانٌ»، شبّهوه بالاسم، حيثُ قالوا: «فالِقٌ»، و«فُلْقانٌ»، و«حاجرٌ»، و«حُجرانٌ»، وليس بالكثير.

ويُكثر على «فِعَالٍ»، قالوا: «تاجِرٌ»، و«تِجارٌ»، و«صاحِبٌ»، و«صِحابٌ»، و«نائمٌ»، و«نِيامٌ»، و«راعٍ»، و«رِعاءٌ»، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾(١). وقالوا: «كافِرٌ»، و«كِفارٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٥٧ـ وشُقَّ البَحْرُ عن أصْحابِ مُوسَى وغُرِّقَتِ الفَراعِنَةُ الكِفارُ

وذلك أنّهم أجروا «فاعِلاً» مجرى «فَعِيل» حيث قالوا: «راعٍ»، و«رُغيانٌ»، و«فالِقٌ»، و«فُلْقانٌ»، كما قالوا: «جَرِيب»، و«جُزبانٌ». وقد أجازوا في «فعِيل» الذي هو اسمٌ «فِعالاً»، كقولهم: «إفالٌ»، و«فِصالٌ» في جمع «أفِيل»، و«فَصِيل». فأجازوا ذلك في «فاعِل»؛ لأنّ «فَعِيلاً» يُجمع عليه كـ«كريم» و«كِرام»، و«طويل»، و«طِوال».

ويكسّر أيضًا على «فُعُولٍ». قالوا: «قاعِدٌ»، و«قُعُودٌ»، و«جالِسٌ»، و«جُلوسٌ»، و«شاهِدٌ»، و«شُهُودٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

وبايَعْتُ لَيْلَى في خَلاءٍ ولم يكن شُهُودٌ على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ(٢)

كأنّهم جاؤوا به على المصدر، نحو: «جَلَس جُلُوسًا»، و«قَعَدَ قُعُودًا». قال سيبويه: وليس بالكثير.

وقالوا: «هالِكٌ» و«هَلْكَى»، شبّهوه بـ«فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول»، نحو: «جريح»، و«جَرْحى»، و«قتيل»، و«قَتْلَى»، إذ كانت بَلِيَّةً ومُصِيبةً. فأمّا «غائِبٌ»، «وغَيَبٌ»، و«خادِمٌ»، و«خَدَمٌ»، فأسماءٌ للجمع، وليست جموعًا.

وقوله: «وقد شذّ نحوُ: فَوارِسَ» يريد أنّهم لم يجمعوا «فاعلاً» صفةً على «فَواعِلَ»،

---

(١) القصص: ٢٣.

٧٥٧ ـ **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص١٤٣؛ ولسان العرب ٥/ ١٤٤، ١٤٧ (كفر)، ١٣/ ٣٢٣ (فرعن)؛ وبلا نسبة في شرح الجمل ٣/ ١٣٣.

الإعراب: «وشق»: الواو: حسب ما قبلها، «شق»: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على الفتح الظاهر. «البحر»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «عن أصحاب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «شُقّ». «موسى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «وغرقت»: الواو: حرف عطف. «غرقت»: فعل ماض للمجهول، مبني على الفتح الظاهر، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «الفراعنة»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «الكفار»: صفة مرفوع مرفوعة مثله.

وجملة «شق البحر»: حسب ما قبلها. وجملة «غرقت الفراعنة»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «الكفار» حيث جمع «كافر» على «كفار» وهو جمع شاذّ.

(٢) تقدم بالرقم ١٨.

وإن كان هو الأصلَ؛ لأنّهم قد جمعوا المؤنث عليه، فكرهوا التباسَ البناءَين، إذ لو قالوا: «ضَوارِبُ»، و«كِواتِبُ»، لم يُعلَم أجمعُ «فاعِلٍ» هو، أم جمع «فاعلة». وقد قالوا: «فارسٌ»، و«فَوارِسُ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٥٨ـ فَدَتْ نَفْسِي وما مَلَكَتْ يَمِيني فَوارِسَ صَدَّقَتْ فيهم ظُنُوني
فَوارِسَ لا يَمَلُّونَ المَنَايَا إذا دارت رَحَا الحَرْبِ الزَّبُونِ

وقالوا: «هالكٌ في الهَوالِك»(١). قال [من الطويل]:

٧٥٩ـ فأيقَنْتُ أنّي ثائرُ ابنِ مُكَدَّمٍ غَداتَئِذٍ أو هالِكٌ في الهَوالِكِ

---

٧٥٨ ـ **التخريج**: البيتان لأبي الغول الطهويّ في أمالي القالي ١/ ٢٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٩، ٤٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٢١.

اللغة والمعنى: المنايا: جمع المنية وهي الموت. الرحا: حجر الطاحون. الزبون: الصادمة.

أفدي هؤلاء الفرسان بنفسي وبمالي، فهم لم يخيّبوا رجائي فيهم، وهم مقاتلون أشداء لا يملّون من المعارك الدائرة التي تطحن الناس وتصدمهم.

الإعراب: «**فدت**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «**نفسي**»: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وما**»: الواو: حرف عطف، «ما»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محل رفع اسم معطوف على «نفسي». «**ملكت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**يميني**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فوارس**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**صدقت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**فيهم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«صدقت». «**ظنوني**»: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فوارس**»: بدل من سابقتها منصوبة بالفتحة. «**لا**»: حرف نفي. «**يملون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**المنايا**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**إذا**»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «**دارت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**رحا**»: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «**الحرب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الزبون**»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «فدت نفسي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ملكت يميني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صدقت»: في محلّ نصب صفة لفوارس. وجملة «لا يملّون»: في محلّ نصب صفة لفوارس. وجملة «دارت...»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «فوارس» حيث جمع «فارس» وهو على صيغة «فاعل» على «فوارس» = «فواعل»، والأكثر: فرسان.

(١) هذا مثل، وقد ورد في خزانة الأدب ١/ ٢٠٥؛ ولسان العرب ٦/ ١٥٩ (فرس).

٧٥٩ ـ **التخريج**: البيت لابن جذل الطعان في لسان العرب ١٠/ ٥٠٤ «هلك»؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣١٣.

اللغة: المكدّم: مبالغة من المُكْدَم وهو الشديد القتل. الهوالك: جمع الهالكة وهي النفس الشَرِهة، وهنا جمع الهالك، أي: الميت.

=

وذلك قليل شاذّ، ومُجازُه أمران: أحدهما أن «فارسًا» قد جرى مجرى الأسماء، لكثرة استعماله مفردًا غيرَ موصوف؛ والآخرُ أنّ «فارسًا» لا يكاد يُستعمل إلّا للرجال، ولم يكن في الأصل إلّا لهم، فلمّا لم يكن للمؤنّث فيه حَظٌّ، لم يخافوا التباسًا، وأمّا «هَوالِكُ»، فإنّه جرى مَثَلاً في كلامهم، والأمثالُ تجري على لفظ واحد، فلذلك جاء على أصله، فإن اضطُرّ الشاعر إليه، جاز له أن يجمعه على «فَواعِل»؛ لأنّه الأصل. قال الفَرَزْدَق [من الكامل]:

٧٦٠ـ وإذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهم خُضُعَ الرِّقابِ نَواكِسَ الأَبْصارِ

= **المعنى**: أراد أنه عَلِم عِلْم اليقين أنه إما أن يكون ثائرًا صلبًا شديد المراس أو يكون ميتًا بين الموتى المنسيين.

الإعراب: «**فأيقنت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أيقن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**أني**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أن». «**ثائر**»: خبر «أن» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، «**ابن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**مكدم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به. «**غداتئذ**»: «**غداة**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، «إذ»: ظرف زمان مبني على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه، والتنوين عوض عن الجملة المحذوفة. «**أو**»: حرف عطف. «**هالك**»: اسم معطوف على «ثائر» مرفوع بالضمة. «**في الهوالك**»: جار ومجرور متعلّقان باسم الفاعل «هالك».

وجملة «**أيقنت**»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «هالك في الهوالك»، والهوالك جمع على وزن «فواعل» وقد جمعوا المؤنث عليه. وهو هنا للمذكّر.

٧٦٠ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٤؛ وجمهرة اللغة ص٦٠٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٠٦، ٢٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣١٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٩؛ وشرح شواهد الشافية ص١٤٢؛ والكتاب ٣/ ٦٣٣؛ ولسان العرب ٦/ ٢٤١ (نكس)، ٨/ ٧٤ (خضع)؛ والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩.

اللغة: خُضُع: جمع خَضُوع مبالغة خاضع، من الخضوع، وهو التواضع والخنوع. نواكس الأبصار: ينظرون في الأرض ورؤوسهم مُطَأطأة.

المعنى: يريد أن يزيد بن المهلَّب رجل مهيب فإذا لمحه الرجال ذَلُّوا له، وغضّوا من أبصارهم عليه تعظيمًا وإجلالاً.

الإعراب: «**وإذا**»: الواو بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب خافض لشرطه، متعلق بجوابه. «**الرجال**»: فاعل لفعل محذوف. «**رأوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل، والألف: للتفريق. «**يزيدَ**»: مفعول به. «**رَأَيْتَهم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«هم»: مفعول به محله النصب، والتاء: فاعل محله الرفع. «**خُضعَ**»: حال منصوب. «**الرقاب**»: مضاف إليه. «**نواكس**»: حال ثانية. «**الأبصارِ**»: مضاف إليه.

وجملة «**إذا رأى الرجال يزيدَ... رأيتهم**»: بحسب الواو. وجملة و«رأى الرجال» (المقدّرة): في محل جر بالإضافة، وجملة «رأوا»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «رأيتهم»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. =

والأصل من هذه الأبنية «فُعَّلٌ»، و«فُعَّالٌ»، وكأنّ «فُعَّلاً» مخفّفٌ من «فُعَّالٍ»؛ لأنّ كلّ ما يجوز فيه «فُعَّلٌ» يجوز فيه «فُعّالٌ»، وما عدا هذَيْن البناءَيْن فمجموعٌ على غير بابه.

[جمع مؤنَّث الصِّفة التي على وزن «فاعِل»]

قال صاحب الكتاب: **ولمؤنّثه مثالان: «فَواعِلُ»، و«فُعَّلٌ»، نحوُ: «ضَوارِبُ»، و«نُوَّمٍ». ويستوي في ذلك ما فيه التاءُ وما لا تاءَ فيه، كـ«حائضٍ»، و«حاسِر».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الصفة لمّا كانت جارية على الفعل يوصَف بها المذكّر والمؤنث، وتدخل التاء على المؤنّث للفرق بينهما؛ كسّروا ما كان من ذلك مؤنّثًا على «فَواعِلَ»، نحوِ: «امرأةٍ ضاربةٍ»، و«نساءٍ ضوارب»، و«جارية جالسة»، و«نساء جوالس». وكرهوا أن يجمعوا عليه المذكّرَ، وإن كان أصلاً، لئلّا يلتبس البناءان. ولم يخافوا التباسَه بالاسم؛ لأنّ الفرق بينهما ظاهرٌ، إذ كان الصفة مأخوذةً من الفعل.

وسَواءٌ في ذلك ما فيه تاءٌ، وما لا تاءَ فيه، نحوُ: «حائض»، و«حوائض»، و«طامِث»، و«طوامِث»، و«حاسِر»، و«حواسِر»؛ لأنّ التاء مرادةٌ فيه. ويجري ذلك المجرى ما كان صفةً لِما لا يعقل، تجمعه على «فَواعِل»، وإن كان مذكّرًا، نحوَ: «جَمَلٍ بازل»، و«جِمال بوازلَ»، و«جَبَل شاهق»، و«جِبال شواهِق»، و«حِصان صاهِل»، و«خَيْل صواهِل»؛ لأنّ ما لا يعقل يجري مجرى المؤنّث، وكذلك إذا صغّرت الجمع، وكان لِما لا يعقل، نحوَ قولك في تحقير: «فُلُوس»، «فُلَيْساتٌ»، وفي تحقير «كِلاب»: «كُلَيْباتٌ».

وقد كسّروه أيضًا على «فُعَّلٍ» كالمذكّر، واعتمدوا في الفرق على القرينة، قالوا: «حُيَّضٌ»، و«حُسَّرٌ»، وقالوا: «نائِمَةٌ»، و«نُوَّمٌ»، و«زائرةٌ»، و«زُوَّرٌ». وذلك أنّ التاء، لمّا لم تكن من بناء الاسم إنّما هي متّصلةٌ، صار كأنّه «نائمٌ»، و«زائرٌ»، فجُمع جمع ما لا تاء فيه من المذكّر، فاعرفه.

فصل

[جمع الاسم الذي في آخره ألفُ تأنيث رابعة]

قال صاحب الكتاب: **وللاسم ممّا في آخِره ألفُ تأنيث رابعةٌ مقصورةٌ، أو ممدودةٌ مثالان: «فَعالَى»، «فِعالٌ»، نحوُ: «صَحارَى»، و«إناثٍ».**

* * *

قال الشارح: لمّا كانت ألف التأنيث تقع لازمةً غيرَ منفصلة من الكلمة، كما كانت

= **والشاهد فيه** جمعه «فاعل» المذكر العاقل على «فَوَاعل»، وهذا واضح في قوله: «نواكس» وهذه جمع «ناكس».

التاء منفصلة، لأنّ الكلمة بُنيت عليها، فلمّا كان الأمر فيها على ما ذُكر، نزّلوها منزلة ما هو من نفس الكلمة، فإذا كانت رابعةً، كان الاسم بها كالرباعيّ، فجُمع جمعه، فقالوا: «عَلْقى»(١)، و«عَلاقى»، و«ذِفرَى»(٢)، و«ذَفارَى»، وقالوا في الصفة «حُبْلَى»، و«حَبالَى»، و«سَكْرَى» و«سَكارى». فـ«حَبالَى»، و«ذَفارَى» بمنزلة «جَخادِبَ»(٣)، و«دَراهِمَ». وليست الألف في «حَبالَى» كالألف في «حُبْلَى»؛ لأنّ الألف في «حُبْلَى» للتأنيث، والألف في «حبالى» منقلبة عن ياء، لأنه جمعٌ على منهاج «جَعافِرَ». وما بعد الألف في «جَعافِرَ» لا يكون إلّا مكسورًا، فلمّا انكسر ما قبل الياء في «حَبالى»، انقلبت ياءً، فصار في التقدير «حَبالِيُ»، فأبدلوا من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفًا؛ لأنّ الألف أخفّ في اللفظ، ولم يُشكِل؛ لأنّه ليس لك «فعائلُ» يلتبس به، ولم يفعلوا ذلك بـ«قاضٍ»، لئلّا يلتبس بـ«فاعَلٍ»، نحو: «خَاتَم»، و«تابَلٍ». فامتناعُ الصرف في «حَبالَى»، و«ذَفارَى» لم يكن كامتناعه في «حُبْلَى»، و«ذِفْرَى»، وإنّما كان كامتناعه في «مساجد»، و«جعافر». والذي يدلّ أنّ الألف في «حبالى» ليست كالألف في «حبلى»، أنّك لو سمّيت رجلاً بـ«حَبالَى»، ثم صغّرته، لم تُصغِّره على حدّ تصغير «حُبارَى»، ألا ترى أنّك لو صغّرت «حُبَارَى»، لكان لك فيه وجهان:

أحدهما: أن تحذف الألف الأُولى، وتُثبِت ألف التأنيث، فتقول: «حُبَيْرَى».

والوجهُ الثاني: أن تحذف ألف التأنيث للطول، ولا تحذف الأُولى، وتقلبها ياءً، فتقول: «حُبَيِّرٌ». وأنت لو صغّرت «حَبالَى» اسمَ رجل، لحذفتَ الألف الأُولى، وقلبت الثانية ياءً على حدّ الأصليّة والمُلْحِقة، نحو قولك في «مَلْهًى»: «مُلَيْهٍ»، وفي «أَرْطًى»: «أُرَيْطٍ».

وكذلك ما في آخره ألفا التأنيث، نحوُ «صَحْراءَ»، و«عَذْراءَ»، فإنّك تقول في تكسيره: «صَحارَى»، و«عَذارَى» وإن شئت: «صَحارٍ»، و«عَذارٍ»، وكان الأصل «صَحارِيُّ»، و«عَذارِيُّ» مشدّدَ الياء، وإن شئت أن نقوله، قلته. قال الشاعر، أنشده أبو العبّاس للوليد بن يزيد [من الهزج]:

٧٦١ـ لقد أغدُو على أشقَـ ـرَ يَجْتابُ الصَّحارِيَّا

---

(١) العَلْقى: «شجر تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنان طِوال دِقاق وورق لِطاف، بعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق وتنوّن. قال الجوهريّ: علقى نبت، وقال سيبويه: تكون واحدةً وجمعًا. (لسان العرب ١٠/ ٢٦٤ (علق)).

(٢) الذِّفرى: الموضع الذي يعرَق من البعير خلف الأذن، وعظم في أعلى العنق من الإنسان عن يمين النقرة وشمالها. (لسان العرب ٤/ ٣٠٧ (ذفر)).

(٣) الجَخادب: جمع جُخَدّب، وجُخْدُب، وهو الضَّخْم الغليظ من الرِّجال والجِمال. (لسان العرب ١/ ٢٥٤ (جخدب)).

٧٦١ ـ **التخريج**: البيت للوليد بن يزيد في ديوانه ص٧٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسرّ صناعة=

وقال آخر [من الوافر]:

٧٦٢ـ إذا جاشت حَوالَيْهِ تَرامَتْ ومَدَّتْه البَطاحِيُّ الرِّغابُ

يريد جمع «بَطْحاءَ». وحكى الأصمعيّ. «صَلافِيُّ» في جمع «صَلْفاءَ»، وهي الأرض الصُّلْبة، و«خَبارِيُّ» في جمع «خَبْراءَ»[1].

فإن قيل: ومن أين جاء التشديد في مثل هذا؟ قيل: «صحراءُ» ونحوه من قولك:

= الإعراب ١/ ٨٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٩٥؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٤، ٢/ ١٦٢؛ والمقرب ٢/ ١٦٢.

اللغة: أغدو: أذهب في وقت الغدوة. والغُدوة: الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس. أشقر: الذي لونه الشقرة، وهي في الخيل الحمرة الصافية، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض، وعنى بالأشقر هنا: فرسًا. يجتاب المسافات: يقطعها بسرعة.

المعنى: غدوي ورواحي على فرسٍ شهاب سريع يسابق الريح.

الإعراب: **«لقد»**: اللام: حرف ابتداء وتوكيد، «قد»: حرف تحقيق. **«أغدو»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«على أشقر»**: جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (لأنه صفة على وزن أفعل مؤنثها فعلاء)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أغدو». **«يجتاب»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«الصحاريا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «أغدو»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يجتاب»: في محل جر صفة لـ«أشقر».

والشاهد فيه قوله: أن «الصحاريَّ» وهي جمع «صحراء» لمّا قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياءً، قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث، ياءً أيضًا.

٧٦٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٨٦؛ والممتع في التصريف ص٣٣٠.

اللغة: جاشت: غلت، وتدفقت، وهاجت. البطاحي: جمع البطحاء وهي المكان المتّسع يمرّ به السيل، فيترك فيه الرمل والحصى الصِّغار. الرِّغاب: الأرض اللينة الواسعة السهلة.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **«جاشت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«حواليه»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالياء لأنه مثنى، متعلق بالفعل «جاشت»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«ترامت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«ومدته»**: الواو: للعطف، «مدته»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«البطاحي»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«الرغاب»**: نعت مرفوع بالضمّة.

وجملة **«جاشت»**: في محل جرّ مضاف إليه. وجملة «ترامت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «مدته».

والشاهد فيه قوله: «البطاحي» وأراد بها «البطاح» جمع بطحاء.

(١) الخبراء: قاع مستدير يجتمع فيه الماء. (لسان العرب ٤/ ٢٢٨ (خبر)).

«عذراء»، و«خبراء» على خمسة أحرف، والألفُ إذا وقعت رابعةً فيما هذا عدّتُه، لم تحذف في التكسير والتصغير، وإنّما تحذف إذا لم تجد من الحذف بدًّا. وإذا ثبتت، لزمك أن تقلبها ياءً؛ لانكسار الراء في «صَحارِيُ» قبلها، كما تنقلب ألفُ «قِرْطاس»، و«جِمْلاق»[1] ياءً لانكسار ما قبلها، إذا قلت «قَراطِيسُ»، و«جَمالِيقُ». وكذلك تقلب الألف الأُولى من «صَحْراء»، و«عَذْراء» ياءً، فنصير الهمزةُ ألفًا؛ لأنها إنّما كانت قُلبت همزةً لوقوع ألف المدّ قبلها، فإذا زالت الألفُ بقلبها ياءً، عادت الهمزة إلى ما كانت عليه، وهو ألفٌ، فقلبوا الألف ياءً لسكون الياء قبلها، والألُف لا يكون ما قبلها ساكنًا، وادّغموا الياء المنقلبة عن ألف المدّ في الياء المنقلبة عن ألف التأنيث، فصار «صَحارِيُّ»، و«صَلافِيُّ». فمنهم من قاله، ومنهم من حذف الياء الأُولى تخفيفًا، فصار «صَحارٍ»، و«صَلافٍ». فقومٌ أبقوه على حاله، وقومٌ أبدلوا من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفًا؛ لأنّها أخفّ، ولا يُشْكِل بغيره، وليكون آخِرُ الجمع بالألف كما كان الواحد كذلك، فهذا المثالُ الأول، وهو «فَعالَى».

وأمّا المثال الثاني وهو «فِعالٌ»، فقد قالوا «ذِفارٌ» في جمع «ذِفْرَى»، وقالوا في الصفة: «إناثٌ»، وقالوا في الممدود «نُفَساءُ»[2]، و«نِفاسٌ» وذلك أنّهم شبّهوا ألفي التأنيث بتائه، فحذفوهما في التكسير كما تحذف التاءُ فيه، فـ«أنثى»، و«إناثٌ»، و«بَطْحاءُ»، و«بِطاحٌ» بمنزلة «جُفْرَةٍ»، و«جِفارٍ»، و«قَصْعَةٍ»، و«قِصاعٍ». و«نُفَساءُ»، و«نِفاسٌ» بمنزلة «رُبَعَةٍ»، و«رِباعٍ»، والجُفْرةُ من الفرس: وسطُه، وكما قالوا في «قاصِعاءَ»[3]، و«نافِقاءَ»[4]: «قَواصِعُ»، و«نَوافِقُ»، نزّلوا ألفَي التأنيث فيه منزلةَ التاء في «ضارِبة»، و«ضَوارِبَ»، و«قائمة» و«قوائم»، كذلك نزلوهما منزلتَهما في الحذف هنا، لأنّهما سَواءٌ في التأنيث، وإن كان أحدُهما بالتاء، والآخرُ بالألف. وصاحب الكتاب ضمّن هذا الفصلَ أحكامَ جميع الاسم، ومثّل بـ«أُنْثَى»، و«إناثٍ»، وهو صفةٌ، وعُذْرُه أنّه لا فَرْقَ بينهما في هذا الجمع، فاعرفه.

[جمع الصِّفة التي على أربعة أحرف آخرها ألف التأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وللصفة أربعةُ أمثلة: «فِعالٌ»، «فُعْلٌ»، «فُعَلٌ»، «فَعالَى»، نحو**

---

(١) الجِمْلاق والجُمْلاق والجُمْلوق: ما غطّت الجفون من بياض المُقْلة، وقيل: ما لزِقَ بالعين من موضع الكحل من باطن، وقيل: باطن الجفن الأحمر الذي إذا قُلب للكَحْل بدتْ حُمرته. (لسان العرب ١٠/ ٦٩ (جملق)).

(٢) النفساء: الوالدة والحامل والحائض. (لسان العرب ٦/ ٢٣٩ (نفس)).

(٣) القاصعاء: جُحر يحفره اليربوع، وقيل: فم حجره أوّل ما يبتدىء في حفره. (لسان العرب ٨/ ٢٧٥ (قصع)).

(٤) النافقاء: جُحْر الضبّ واليربوع. (لسان العرب ١٠/ نفق)).

«عِطاشٍ»، و«بِطاحٍ»، و«عِشارٍ»، و«حُمْرٍ»، و«الصُّغَرِ»، و«حَرامَى»، ويُقال: «ذِفْرَياتٌ»، و«حُبْلَياتٌ»، و«الصُّغْرَيات»، و«صَحْراوات»، إذا أُريد أدنَى العدد، ولا يُقال: «حَمْراوات»، وأمّا قولُه عليه السَّلام: «ليس في الخَضْراوات صَدَقَةٌ»[(١)]؛ فلِجَرْيِهِ مجرَى الاسم.

* * *

قال الشارح: قد تقدَم القول: إنّ ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، آخِرُه ألفُ التأنيث مقصورةً كانت، أو ممدودةً؛ فإنّه يُكسَّر على «فَعالَى»، و«فِعالٍ». ويشترك فيهما الاسم والصفة، تقول في الاسم: «صَحْراءُ»، و«صَحارَى»، و«ذِفْرَى»، و«ذَفارَى»، وتقول في الصفة: «أُنْثَى»، و«إناثٌ»، و«عَطْشَى»، وَ«عِطاشٌ»، من قولك: «رجلٌ عَطْشانُ»، و«امرأةٌ عَطْشَى». وقالوا: «بَطْحاءُ»، و«بِطاحٌ». فهذا أصلُه الصفة، يُقال: «مكانٌ أبطَحُ»، وَ«بَرِّيَّةٌ بَطْحاءُ» لِما اتّسع منها، فلذلك مثّلنا به في الصفات، ومثّلنا به في الاسم، لأنّه جارٍ مجرى الاسم؛ لأنّك تقول: «أبطَحُ»، و«بَطْحاءُ» ولا يكاد يُذكَّر موصوفًا. وكذلك تقول في الجمع: «بَطْحاواتٌ»، فتجمعه بالألف والتاء، كما تقول «صَحْراواتٌ»، وقالوا: «الأباطِحُ»، كـ«أفْكَلٍ»[(٢)]، و«أفاكِلَ»، ولم يقولوا «بُطْح» وإن كان هو الأصل، وقالوا: «حَرَامَى» وهو جمع «حَرْمَى» وهو صفة، تقول: «شاة حَرْمَى» إذا اشتهت الفحلَ، و«شِياهٌ حَرَامَى»، وكذلك كلُّ ذات ظِلْفٍ.

وتختصّ الصفة ببناءَيْن آخرَيْن في التكسير، وهما «فُعْلٌ»، و«فُعَلٌ». فأمّا «فُعْلٌ» فهو جمعُ «فَعْلاء» صفةً إذا كانت مؤنّثةَ «أفعَلَ»، نحوَ «حَمْراءَ»، و«حُمْرٍ»، و«صَفْراءَ»، و«صُفْرٍ». جمعوه على «فُعْلٍ» جمع ما لا زائدَ فيه، شبّهوه بـ«فَعُولٍ» حيث قالوا: «صَبُورٌ»، و«صُبُرٌ»، و«عَجُولٌ»، و«عُجُلٌ»؛ لأنّه من الثلاثة كما أنّه من الثلاثة، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث، تقول: «حَمْراءُ»، و«حُمْرٌ»، و«أَحْمَرُ» و«حُمْرٌ»، و«صَفْراءُ»، و«صُفْرٌ»، و«أصْفَرُ»، و«صُفْرٌ»، وإنّما اشتركا في الجمع، لأنّهما لمّا مُنعا الاشتراكَ الذي في «ضارِبٍ»، و«ضارِبَةٍ» عُوِّضا الاشتراكَ في الجمع، فقيل: «حُمْرٌ»، و«صُفْرٌ»؛ ولأنّ المذكّر والمؤنّث يستويان في تأنيث الجمع، نحو: «هي الرجالُ»، و«هي النساءُ». ولا يجوز تحريكُ وسطِ هذا إلّا في الشعر، نحو قول طَرَفَة [من الرمل]:

٧٦٣ـ [أيُّها الفِتيانُ في مَجْلِسِنا] جَرِّدُوا منها وِرادًا وشُقُرْ

---

(١) ورد الحديث في مجمع الزوائد ٣/ ٦٨؛ ومشكاة المصابيح، الرقم ١٨١٣؛ والكامل في الضعفاء ٢/ ٦١٠؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٤١.

(٢) الأفْكَل: الرِّعدة. (لسان العرب ١١/ ٥٢٩ (فكل)).

٧٦٣ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٥٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٩؛ والخصائص ٢/ ٣٣٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨١؛ والمحتسب ١/ ١٦٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٩/ ٢٧١ (غلف).

=

وذلك للفرق بين «أفعَل» صفةً، وبين ما يجمع عليه من الأسماء، نحو: «رُسُلٍ»، و«كُتُبٍ»، فإنّ هذا مضمومُ العين، ويجوز إسكانُه، والأوّلُ ساكنٌ، لا يجوز ضمُّه إلّا ضرورةً، يُشبّهونه بالاسم.

ويُكسَّر على «فُعْلانٍ»، نحو: «سُودانٍ»، و«بيضانٍ»، و«شُمْطانٍ»[1]. وذلك أنّهم لمّا جمعوه على «فُعْلٍ» نحوَ جمع ما لا زائدَ فيه، نحو: «سُودٍ»، و«حُمْرٍ»؛ جمعوه أيضًا على «فُعْلانٍ»، نحو: «وَغْدٍ»، و«وُغْدانٍ». ولا يجمع المؤنّث من هذا بالألف والتاء، ولا مذكّره بالواو والنون؛ لأنّه ليس بجارٍ على الفعل. وذلك أنّ الصفات على ضربَيْن:

أحدُهما: ما كان جاريًا على الفعل كـ«ضارِبٍ»، و«ضارِبَةٍ»، وغير جارٍ كـ«أحْمَر»، ونحوه. فما كان من الأوّل، فإنّه يجمع جمع السلامة، فتقول في المذكّر: «قائمون»، و«ضاربون»، وفي المؤنّث: «قائمات»، و«ضاربات». وذلك أنّه لمّا جرى على الفعل؛ شُبّه بلفظ الفعل الذي يتّصل به ضميرُ الجمع؛ لأنّ الفعل يسلم ويتغيّر بما يتّصل به، فقولُك: «ضاربون» بمنزلةِ «يضربون»، و«ضارباتٌ» بمنزلةِ «يَضْرِبْنَ».

وما كان من الثاني ـ وهو غيرُ الجاري ـ فلا يجمع جمع السلامة إلّا عن ضرورةٍ، نحوِ قوله [من الوافر]:

٧٦٤ـ فما وُجِدَتْ بناتُ بني نِزارٍ حَلائلَ أَحْمَرِينَ وأَسْوَدِينا

= **اللغة**: الوراد: جمع الوَرد وهو من الخيل ما بين الكميت والأشقر.

المعنى: نادى فتيان المجلس: ألا هبّوا وانتقوا من الخيل صاحبات هذين اللونين.

الإعراب: **«أيها»**: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء، و«ها»: للتنبيه. **«الفتيان»**: نعت مرفوع بالضمّة. **«في مجلسنا»**: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«جردوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«منها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بحال مقدمة محذوفة من «واردًا». **«ورادًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«وشقر»**: الواو: للعطف، «شقر»: اسم معطوف على «ورادًا» منصوب بالفتحة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جردوا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «شُقُر» حيث ضمّ الحرف الثاني، والشائع تسكينه، وهذا من الضرورات الشعريّة.

(١) شُمْطان: جمع أشمط، وهو الذي شابّ شعره. (لسان العرب ٧/ ٣٣٥ (شمط)).

٧٦٤ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١١٦؛ والمقرب ٢/ ٥٠؛ وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١/ ١٧٨؛ والدرر ١/ ١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص١٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٧١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

اللغة: تميم: قبيلة. الحلائل: ج الحليل، وهو الزوج.

الإعراب: **«فما»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ما»: نافية. **«وجدت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح=

وكان ابن كَيْسان يقول: لا أرى به بأسًا. والمذهبُ الأوّل لِما ذكرناه، ولذلك لا يجمع «فَعْلَى» «فَعْلانٌ» جمع السلامة، فإن سمّيتَ بشيء من ذلك، جاز أن تجمعه جمع السلامة؛ لأنّه اسمٌ.

وقد جاء في الحديث «ليس في الخَضْراوات صَدَقَةٌ»، لأنّه يريد البُقُولات. وكذلك لو سمّيت رجلاً بـ«أَسْوَدَ»، جاز أن تجمعه بالواو والنون، فتقول: «أَسْوَدُونَ». وكذلك لو صغّرت هذا الجمع، لجمعته بالواو والنون والألف والتاء، فتقول في «سُود» وأنت تريد المذكّر: «أُسَيْوِدِينَ»، و«سُوَيْداوات» إذا أردت المؤنّث.

وأمّا «فُعَلٌ» فهو جمع «الفُعْلَى» تأنيثِ «الأفْعَل». وذلك أنّ «أفْعَلَ» إذا كان لا يتمّ نعتًا إلّا بـ«مِنْ»، كقولك: «أفضلُ من زيد»، و«أصغرُ من خالد»؛ فإنّه يجمع منه ما كان للآدميّين مذكّرًا بالواو والنون، كما قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾[1]، وقال: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[2]، ومؤنّثُه بالألف والتاء، نحو: «الكُبْرَى»، و«الكُبْرَيات»، و«الصُّغْرَى»، و«الصُّغْرَيات»، وذلك من قبل أنّه لمّا لم يُنكَّر، ولم يكن إلّا بالألف واللام المُعرِّفة، أو «مِن» المُخصِّصةِ؛ نقص عن مجرى الصفات، وجرى مجرى الأسماء؛ لأنّ الصفات بابُها التنكير من حيث كانت جاريةً مجرى الفعل. ولمّا جرت مجرى الأسماء؛ لم تمتنع من جمع السلامة إذا كانت للآدميّين، ولذلك تُكسَّر تكسيرَ الأسماء، فتقول في المذكّر منه: «الأكابِرُ»، و«الأصاغر»، كما تقول: «الأجادل»، و«الأفاكل». قال الله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[3]. وتقول في المؤنّث: «الكُبْرَى»، و«الكُبَرُ»، و«الصُّغْرَى»، و«الصُّغَرُ». قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾[4]، نزّلوا ألف التأنيث فيه منزلةَ التاء التي تُلْحَق للتأنيث، فـ«الكُبْرَى»، و«الكُبَرُ» بمنزلة «الظُّلْمَة»، و«الظُّلَم»، و«الغُرْفَة»، و«الغُرَف».

وقوله: «ويُقال: «ذِفْرَياتٌ»، و«حُبْلَياتٌ»، و«الصُّغْرَياتُ»، و«صَحْراوات» إذا أُريد أدنى العدد، ولا يُقال «حَمْراواتٌ»؛ يريد أنّ كلَّ ما في آخِره ألفُ التأنيث المقصورةُ أو الممدودة، فإنّه يجوز جمعُه بالألف والتاء، وذلك لأنّ الاسم إذا كان في آخِره ألفُ

= والتاء: للتأنيث. «بنات»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «نزار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حلائل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أحمرين»: نعت «حلال» منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. «وأسودينا»: الواو: حرف عطف، «أسودين»: معطوف على «أحمرين» منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم.
وجملة «ما وجدت...»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «أسودين وأحمرين» حيث جمعهما جمع مذكر سالم، مع كون مؤنثهما على وزن «فعلاء»، إذ يجب أن يقال: «سود» و«حمر». وهذا شاذ عند جمهرة النحاة.

(١) الشعراء: ١١١. (٢) الكهف: ١٠٣.
(٣) الأنعام: ١٢٣. (٤) المدثر: ٣٥.

التأنيث، يجري مجرَى ما فيه تاءُ التأنيث، لاتّفاقهما في الزيادة، وإفادة معنى التأنيث، فكما يجمع ما فيه التاءُ إذا أردت أدنى العدد، نحوُ: «ضاربة» و«ضاربات»، كذلك يجمع ما فيه ألفُ التأنيث، من نحو: «ذِفْرَى»، و«ذِفْرَياتٍ»، و«حُبْلَى»، و«حُبْلَيات»، و«الصُّغْرَى»، و«الصُّغْرَيات»، و«صَحْراءَ»، و«صَحْراواتٍ»، ما خلا بابَ «حَمْراءَ»، و«صَفْراءَ» فإنّه لا يجمع بالألف والتاء، وكذلك «فَعْلَى» مؤنثُ «فَعْلانَ»، فإنّه لا يجمع بالألف والتاء، ولا مذكّره بالواو والنون، وقد تقدّمت علّةُ ذلك.

[جمع الاسم الذي على خمسة أحرف وآخره ألف التأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وإذا كانت الألف خامسةً، جُمع بالتاء كقولك: «حُبارَيَاتٌ»، و«سُمانيات»**.

* * *

قال الشارح: إذا كانت ألف التأنيث خامسةً في اسم، لم يُكسِّروه، بل يقتصرون فيه على جمع السلامة، نحوِ قولك: «حُبارَى»، «حُبارَياتٌ»، و«سُمانَى»، «سُمانَياتٌ»، وإن عنيتَ الكثير. وذلك أنّك لو كسّرتَه، وهو على خمسة أحرف لم يمكن ذلك، ولم يكن بدٌّ من حذف إحدى الألفَيْن. فإن حذفتَ ألف التأنيث، قلت: «حَبائِرُ»، و«سَمائِنُ»، وذلك أنّك لمّا حذفت ألفَ التأنيث، بقي «حُبارٌ»، و«سُمانٌ»، ثمّ جئت بألف التكسير قبل ألف الإفراد، فوجب قلبُها همزةً؛ لأنّها وقعت موقعَ ما لا يكون إلّا مكسورًا؛ لأنّها وقعت موقعَ الفاء من «جَعافِرَ»، والدال من «جَخادِبَ». والألفُ لا يمكن تحريكُها، فقُلبت همزةً، لأنّها قريبةٌ من الألف، ويمكن تحريكُها، فصار «حَبائِرَ». وإن حذفت الألف الأولى، بقي الاسم «حُبْرَى»، و«سُمْنَى». وإذا كسّرته، قلت: «حَبارَى»، و«سَمانَى» كما قالوا: «حُبْلَى»، و«حَبالَى». وما كان على «فَعْلاء»، أو «فِعالَة» وأخواتِها، فإنّه يُكسَّر على ذلك، فـ«فَعْلاءُ» نحو «صَحْراءَ»، و«صَحارَى»، و«عَذْراءَ»، و«عَذارَى»، و«فِعالَةُ»، نحوُ «رِسالَةٍ»، و«رَسائِلَ».

وأخواتُها «فُعالَةُ»، و«فَعالَةُ»، و«فَعِيلَةُ». فـ«فَعالَةُ» «سَحابَةٌ» و«سَحائِبُ»، و«فُعالَةُ» «ذُؤابَةٌ»، و«ذَوائِبُ»، و«فَعِيلَةُ» «سَفِينَةٌ» و«سَفائِنُ»، فكرهوا تكسيرَ ذلك، لئلّا يصيروا إلى هذه الأبنية، ففصلوا بينهما بأن عدلوا عن تكسيرها إلى جمع السلامة.

فإن قيل: فأنت تقول في «دَلَنظَى»[1] و«سَرَنْدَى»[2]، ونحوِهما «دَلانِظُ»، و«سَرانِدُ»، و«دَلاظٍ»، و«سَرادٍ»، ولا تُبالي الالتباسَ. قيل: الألف في «دَلَنظَى» و«سَرَنْدَى» ليست للتأنيث، وإنّما هي للإلحاق، وما كان للإلحاق فهو جارٍ مجرى الأصل، فلذلك كُسّر كما يُكسَّر «سَفَرْجَلٌ» ونحوُه بالحذف.

---

(١) الدلَنْظى: السَّمين من كلّ شيء؛ والصُّلب الشَّديد. (لسان العرب ٧/ ٤٤٤ (دلنظ)).
(٢) السَّرَنْدى: الشَّديد؛ والجريء على أمره. (لسان العرب ٣/ ٢١٢ (سرند).

فصل
[جمع «أَفْعَل»]

قال صاحب الكتاب: ولـ«أفْعَلَ» إذا كان اسمًا مثالٌ واحدٌ: «أفاعِلُ» نحوُ «أجادِلَ»، وللصفة ثلاثةُ أمثلة: «فُعْلٌ»، «فُعْلَانٌ»، «أفاعِلُ»، نحوُ: «حُمْرٍ»، و«حُمْرانٍ» و«الأصاغِرِ»، وإنّما يُجمَع بـ«أفاعِلَ» «أفْعَلُ» الذي مؤنّثُه «فُعْلَى»، ويُجمَع أيضًا بالواو والنون. قال الله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾(١). أمّا قوله [من الطويل]:

أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ ... فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيتَ الأحاوِصَا(٢)

فمنظورٌ فيه إلى جانِبَي الوَصْفِيَة والاسميّةِ.

* * *

قال الشارح: «أفْعَلُ» يكون اسمًا، ويكون صفةً، فإذا كان اسمًا، فجمعُه على «أفاعِلَ»، نحوِ: «أفْكَلٍ»، و«أفاكِلَ»، وهي الرِّعْدة، و«أيْدَعٍ»، و«أيادِعَ» وهو ضربٌ من الصَّمْغ أحمرُ، و«أرْنَبٍ»، و«أرانِبَ»، و«أجْدَلٍ»، و«أجادِلَ» وهو الصقر. وإنّما جُمع على ذلك؛ لأنّه في العدّة كالأربعة، فجُمع جمعه، فـ«أفاكِلِ» كـ«جَعافِرَ» الهمزةُ فيه كالجيم، وإن كانت الهمزة زائدةً في الوزن، والجيمُ أصلٌ، فصار كالملحق بالأربعة من نحو: «قَسْوَرٍ» و«غَيْلَمٍ»، وإنْ لم يكن ملحقًا على الحقيقة، لكنّه على وزنه. فكلُّ ما كان في أوّله همزةٌ زائدةٌ من الأسماء الثُّلاثيّة، فإنّ تكسيره على «الأفاعِلِ»، وإن اختلفت حركاتُه، نحوَ: «إثْمِدٍ»(٣)، و«أثامِدَ»، و«أُبْلُمٍ»(٤)، و«أبالِمَ»، و«إصْبَعٍ»، و«أصابعَ»، لا يختلف بناءُ جمعه، وإن اختلفت حركاتُ الواحد، كما كان الرباعيّ كذلك، نحوُ: «زَبارِجَ»، و«جَعافِرَ»، و«بَراثِنَ»، و«دَراهِمَ»، و«قَماطِرَ»، و«جَخادِبَ».

وأمّا الصفة، فلها ثلاثةُ أبنية: «فُعْلٌ» نحو «أحْمَرَ»، و«حُمْرٍ»، و«أصْفَرَ»، و«صُفْرٍ». وكُلُّ «أفْعَلَ» مؤنّثُه «فَعْلاءُ»، فهذا جمعُه، ولا يجوز ضمّه إلّا في الشعر. ويجمع على «فُعْلانٌ»، نحوِ: «حُمْرانٍ»، و«بِيضانٍ» و«سُودانٍ»، قال الشاعر [من الهزج]:

٧٦٥ـ ومِعْزًى هَدِبًا يَعْلُو ... قِرانَ الأرْضِ سُودَانَا

---

(١) الكهف: ١٠٣.

(٢) تقدم بالرقم ٤٦.

(٣) الإثْمِد: حَجَر يُتَّخذ منه الكحل، وقيل: ضرب من الكحل. (لسان العرب ٣/ ١٠٥ (ثمد)).

(٤) الإبْلِم والأُبْلُم والإبْلِمة والأُبْلُمة: الخوصة. (لسان العرب ١٢/ ٥٣ (بلم)).

٧٦٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٣١ (قرن)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٣٠؛ والمنصف ١/ ٣٦، ٣/ ٧.

اللغة: الهَدِبُ: الكثير الهَدَب، والمقصود هنا الشعر. والقِران: جمع قَرْن، وهو المرتفع من=

ولا يجمع بالواو والنون إلّا عن ضرورةٍ، وقد تقدّم شرحُ ذلك بما فيه كفايةٌ.

وأمّا «أفاعِلُ»، فيكون جمعًا لـ«أَفْعَلَ» صفةً أيضًا، وذلك أنّ «أفْعَلَ» قد يكون صفةً، فيلزمها «مِنْ»، ويراد بها التفضيل، كقولك: «زيدٌ أفضلُ من عمرو»، و«خالدٌ أكرمُ منك». فإذا أدخلتَ عليه الألف واللام، أسقطتَ منه «مِنْ»، كقولك: «مررت بالأفضل والأكرم». ولا يُستعمل مع حذفِ «مِنْ» إلّا بالألف واللام أو بالإضافة، نحوِ: «الأفضل»، و«فُضْلاهم»، وإذا كان معه «مِنْ»، فإنّه يكون بلفظ واحد، لا يُؤنَّث، ولا يُثنَّى، ولا يجمع، فتقول: «زيدٌ أفضلُ من عمرو»، و«هندٌ أفضل من عمرو»، و«الزيدان أفضل من العمرَيْن»، و«الزيدون أفضل من الخالدين». وذلك لأنه في معنى الفعل، إذ المراد: يزيد فضلُه عليه. والفعلُ لا يثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنّث.

وإذا كان معه الألف واللام، جرى مجرى الاسم، فيؤنّث، نحوَ: «الفُضْلَى»، و«الطُّولَى»، ويثنّى، نحوَ: «الأكرمان»، و«الأفضلان»، ويجمع جمع السلامة، نحوَ قولك: «الأفضلون»، و«الأكرمون». ويكسّر تكسيرَ الأسماء، نحوِ: «الأكابِر»، و«الأصاغِر». وقد تقدّم الكلام عليه مشروحًا قبلُ، فإذا سُمّي بصفةٍ رجلٌ نحوِ «أحْمَدَ»، و«أسْعَدَ»، صار اسمًا جامدًا، وجُمع جمع الأسماء، نحوَ: «أحامِدُ»، و«أساعِدُ». ويجمع أيضًا جمع السلامة، نحوَ قولك: «أحمدون»، و«أسعدون»، و«أحمدِينَ»، و«أسعدِينَ»؛ لأنّه بالتسمية زال معنى الوصف عنه، ولم يبق يُفيد من المعنى ما كان يفيده قبل التسمية. ألا ترى أنّك تسمّي بالاسم الشيءَ وضِدَّه، وتسمّي «حَسَنًا» من ليس بالحسن. وإذا زال عنه معنى الوصف؛ جُمع جمع الأسماء الجامدة، نحو: «أرانِبَ»، و«أفاكِلَ»، فأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

أتاني وعيد الحوص[1]... إلخ

= الأرضين والجبال. والسُّودان: جمع أسود وهو وصف لـ(معزّى)، وقد وصفه بالجمع، لأنه يؤدي معنى الجمع، وإن كان مفرد اللفظ.

المعنى: يصف مِعْزى كثير الشعر يتسلّق المرتفعات والجبال.

الإعراب: «ومعزّى»: الواو: بحسب ما قبلها، «معزّى»: بحسب الواو، والواو مجهولٌ ما قبلها، ولكن الواضح أنه منصوب بدليل أن صفته منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لا رسمًا لالتقاء الساكنين. «هَديًا»: صفة لـ«معزّى». «يعلو»: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الواو للثقل، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. «قِران»: مفعول به منصوب. «الأرض»: مضاف إليه. «سودانا»: صفة لـ«معزّى».

وجملة «يعلو»: صفة ثانية لـ«معزّى» محلُّها النصب.

والشاهد فيه قوله: «سودانا» جمعًا لـ«سود». وفيه شاهد آخر، هو تنوين معزّى، لأنه مذكر، ألفه زائدة للإلحاق.

(١) تقدّم بالرّقم ٤٦.

فإنه لمح معنى الوصفيّة فيه، فجمعه على «حُوصٍ»، كـ«أَحْمَرَ» و«حُمْرٍ»، كأنه جعله بمنزلةِ مَن به حَوَصٌ. والحَوَصُ: ضِيقُ إحدىٰ العينين، وعلى ذلك أدخلوا الألف واللام على «الحارث»، و«العَبّاس» لمكان معنى الوصفيّة، ثمّ قال: «الأحاوص» تغليبًا لجانب العَلَميّة، كما يُغلِّب العلميّةَ من يقول: «حارِثُ»، و«عَبّاسٌ»، فجمعه جمع الأسماء، نحوِ: «أَفْكَلٍ»، و«أفاكل»، و«أرْنَبٍ»، و«أرانب». والبيت للأعشى، ويعني عبد عمرو بن شُرَيْح بن الأحوص، وكان علقمةُ بن عُلاثة بن عَوْف بن الأحوص نافر عامرَ بن الطُّفَيْل، فهَجَا الأعشى علقمةَ، ومدح عامرًا، فأوعده بالقتل، فقال: أتاني وعيد الحوص، فاعرفه.

فصل
[جمع «فَعْلان» و«فُعْلان» و«فِعْلان»]

قال صاحب الكتاب: **وقد جُمع «فَعْلانُ» اسمًا على «فَعالِينَ»، نحوِ «شَياطِينَ»، وكذلك «فُعْلانُ»، و«فِعْلانُ»، نحوَ: «سَلاطِينَ»، و«سَراحِينَ»، وقد جاء «سِراحٌ»، وصفةً على «فِعالٍ»، و«فَعالَى»، نحوِ: «غِضابٍ»، و«سَكارَى»، وتقول بعضُ العرب: «كُسالَى»، و«سُكارَى»، و«عُجالَى»، و«غُيارَى»، بالضم.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من الأسماء على وزنِ «فَعْلانَ»، فإنه يكسَّر على «فَعَالِينَ»، ولا فرق بين المفتوح الأوّل والمضمومه والمكسوره، وذلك نحو: «شَيْطانٍ»، و«شَيَاطِينَ»، و«سُلْطانٍ»، و«سَلاطِينَ»، و«سِرْحانٍ»، و«سَراحِينَ». وذلك لأنّها أسماءٌ ثلاثيّةٌ أُلحقت ببنات الأربعة، فوجب أن تجمع جمعَ ما أُلحقت به، لأنّ حكم الملحق حكمُ ما أُلحق به؛ لأنّه مثلُه في الحكم. ألا ترى أنّك تقول في جمع «قَسْوَرٍ»[1]، و«صَيْرَفٍ»: «قَساوِرُ»، و«صَيارِفُ»، فتجمعه جمعَ «جَعْفَرٍ»، و«جَعافِرَ»، و«سَلْهَبٍ»[2]، و«سَلاهِبَ»، إذ كان ملحقًا به، كذلك «شيطان» من الثلاثيّة أُلحق بالأربعة؛ لأنّه من «شاطَ يَشِيطُ» إذا بطل وهلك. قال الأعشى [من البسيط]:

٧٦٦ـ قد نَخْضِبُ العَيْرَ من مَكْنُونِ فائله وقد يَشِيطُ على أزماحِنا البَطَلُ

---

(١) القسور: الرامي، والصّياد، والأسد، وضرب من الشجر. (لسان العرب ٥/ ٥٢ (قسر)).

(٢) السلهب: الطويل. (لسان العرب ١/ ٤٧٤ (سلهب)).

٧٦٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١١٣؛ ولسان العرب ٧/ ٣٣٨ (شيط).

اللغة: نخضب: نصبغ بالخضاب وهو الحناء، وأراد به هنا الدماء. العير: الحمار الوحشي. الفائل: اللحم الذي على نقرة الورك، ومكنون فائله: دمه المستتر فيه. يشيط: يهلك، أو يذهب دمه هدرًا.

=

ووقعت الألف فيه رابعةً، وهو موضعٌ يثبت فيه حرفُ المدّ، ولا يُحذف، وإن كانت خماسيّة، نحوَ «قِنْدِيلٍ»، و«قَنادِيل»، و«جُرْمُوقٍ»[(١)]، و«جَرامِيقَ»، وَ«شِمْلَالٍ»[(٢)]، و«شَمالِيلَ»، إلّا أنّها تُقلَب ياءً إذا لم تكنْها لانكسارِ ما قبلها.

و«سُلْطَانٌ» ثلاثيٌّ؛ لأنه من السَّلاطَة، وهو القَهْر، ملحقٌ بـ«قُرْطاطٍ»[(٣)]، و«فُسْطاطٍ»[(٤)]. قال سيبويه[(٥)]: وهو قليل. ولا نعلمه جاء وَصْفًا، وهو «فُعْلانٌ».

و«سِرْحانٌ»، من الثلاثة أيضًا، كقولهم في تكسيره: «سِراحٌ»، أُلحق بالأربعة من نحو «عِثْكالٍ»[(٦)]، و«شِمْراخٍ»[(٧)]، وهو كثير، نحوُ: «جِذْفارٍ»، وهو واحدُ «الحَذافِير» من قوله ﷺ: «فكأنّما حُيِّزت له الدُّنْيا بحذافيرها»[(٨)].

وأمّا الصفة، فإنّها تُجمع على «فِعَالٍ»، وذلك إذا كان مؤنّثه «فَعْلَى»، نحوَ: «عَجْلانَ»، و«عِجالٍ»، و«عَطْشانَ» و«عِطاشٍ»، و«غَرْثَانَ»[(٩)]، و«غِراثٍ». وكذلك مؤنّثه، جمعوه على حذف الزائد من آخِره للفرق بينه وبين الاسم، فكأنّه بعد حذف الزائد

= **المعنى**: نحن ماهرون في صيد حمر الوحش، وفي إهلاك الأبطال فوق رماحنا كذلك.

الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. **«نخضب»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. **«العير»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«من مكنون»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«نخضب»، **«فائله»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«وقد»**: الواو: للعطف، «قد»: حرف تحقيق. **«يشيط»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«على أرماحنا»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يشيط»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«البطل»**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «قد نخضب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قد يشيط»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يشيط» بمعنى بطل وذهب هدرًا.

(١) الجُرموق: خفّ صغير، وقيل: خفّ صغير يُلبَس فوق الخفّ. (لسان العرب ١٠/ ٣٥ (جرمق)).

(٢) الشِّملال: السريع. (لسان العرب ١١/ ٣٧١ (شمل)).

(٣) القُرطاط لذي الحافِر: كالحِلْس الذي يُلقى تحت الرَّحْل للبعير، والداهية. (لسان العرب ٧/ ٣٧٦ (قرطط)).

(٤) الفسطاط: البيت من الشَّعر، وضرب من الأبنية. (لسان العرب ٧/ ٣٧١ (فسط)).

(٥) الكتاب ٤/ ٢٦٠.

(٦) العِثكال: العِذْق، الشِّمراخ. (لسان العرب ١١/ ٤٢٥ (عثكل)).

(٧) الشِّمراخ: العِثكال الذي عليه البُسْر، ورأس مستدير طويل دقيق في أعلى الجبل. (لسان العرب ٣/ ٣١ (شمرخ)).

(٨) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٣٥٦، وفيه: «الحذافير: الجوانب. وقيل: الأعالي. واحدها حِذْفار. وقيل: حُذفور. أي: كأنّما أُعطي الدّنيا بأسرها».

(٩) الغرثان: الجائع. (لسان العرب ٢/ ١٧٢ (غرث)).

«عَجِلٌ»، و«عَطِشٌ»، فجُمع على «فِعالٍ» كما قالوا: «خَدْلٌ»[1] و«خِدالٌ»، و«صَعْبٌ»، و«صِعابٌ». كما حذفوا ألفَ «أُنثَى»، فقالوا: «إناثٌ»، وألف «رُبَّى»، فقالوا: «رُبابٌ» للشاة القريبةِ العهد بالنتاج. قال سيبويه[2]: وافَقَ «فَعِيلاً»، و«فَعِيلَةَ»، و«فَعالةٌ»، و«فَعالاً». يعني: كما قدّروا حذف الزائد في هذه الكلم، وجمعوها جمعَ ما لا زيادةَ فيه، نحوَ «كَرِيم»، و«كِرامٍ»، و«ظَرِيفَة»، و«ظِراف»، و«جَوّادٍ»، و«جِيادٍ»، كذلك فعلوا بـ«عَطْشانَ» وبابه.

وقد كسّروه أيضًا على «فَعالَى». قالوا: «سَكرانُ»، و«سَكارَى»، و«حَيرانُ»، و«حَيارَى»، و«خَزيانُ»، و«خَزايَا». والأوّلُ أكثر، والمؤنثُ كذلك. قالوا: «سَكْرَى»، و«سَكارَى»، و«خزيا»، و«خَزايَا». شبّهوا الألف والنون بألفي التأنيث؛ لأنهما زائدان معًا. والأوّلُ منهما حرفُ مدّ، ويُؤنّث كلُّ واحد منهما على لفظِ مذكّره، فكما قالوا: «صَحراءُ»، و«صَحارَى»، و«عَذْراءُ»، و«عَذارَى»، كذلك قالوا: «سَكْرانُ»، و«سَكَارَى»، و«عَطْشانُ»، و«عَطاشَى».

وقد ضمّ بعضُهم الأوّل من هذا الجمع، فقالوا: «سُكارَى»، و«عُجالَى»، و«غُيارَى» في جمع «غَيْرانَ» كلُّه مضموم. وهذا الضمُّ في جمع «فَعْلانَ» خاصّةً، ليُعلمَ أنّه جمعُ «فَعْلانَ»، وليس بجمع «فَعْلاءَ».

فصل
[جمع «فَيْعَلٍ»]

قال صاحبُ الكتاب: و«فَيْعِلٌ»، يكسّر على «أفْعالٍ»، و«فِعالٍ»، و«أفْعِلاء»، نحوِ: «أمْواتٍ»، و«جِيادٍ»، و«أبْيِناءَ»، ويُقال: «هَيِّنُونَ»، و«بَيِّعاتٌ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «فَيْعِلاً» من الأبنية المختصّة بالمعتلّ، لا يكون مثلُه في الصحيح، كما قالوا: «غُزاةٌ»، و«رُماةٌ» فجمعوا «فَاعِلاً» منه على «فُعَلَةٍ»، ولا يكون مثله في الصحيح. وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ أصله «فَعِيلٌ»، ثمّ قُلبت إلى «فَيْعِلٍ». والقلبُ على خلاف الأصل، ولا دليلَ عليه. فإذا أُريد جمعُه، فالبابُ فيه والكثيرُ أن يجمع جمعَ السلامة؛ لأنّه صفةٌ تدخل مُؤنّثه التاءُ للفرق، من نحو: «مَيِّتٍ»، و«مَيِّتَةٍ»،

---

(١) الخَدْل: العظيم المُمْتلىء، والضَّخم، والغليظ المُمْتلىء الساق. (لسان العرب ١١/ ٢٠١ (خدل)).

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٥، وفيه: «وأمّا «فَعْلان» إذا كان صفةً، وكانت له «فَعْلى»، فإنّه يُكَسَّر على «فِعال». بحذف الزيادة التي في آخره، كما حُذفت ألف «إناث» وألف «رُباب»، وذلك «عَجْلان» و«عِجال»، و«عَطْشان» و«عِطاش»، و«غَرْثان»، و«غِراث». وكذلك مؤنّثه وافقه كما وافق «فعيل» «فعيلة» في «فِعال».

و«بَيْع»، و«بَيْعَةٍ». وهو جارٍ مجرى «فاعِلٍ»؛ لأنّه على عدّته. وموضعُ الزيادة فيهما واحدٌ، فكما كان الباب في «فاعِلٍ» جمعَ السلامة، من نحو قولك: «ضاربٌ»، و«ضارِبُونَ»، و«ضارِبَةٌ»، و«ضارِباتٌ»، كذلك كان الأكثرُ في «فَيْعِلٍ» جمعَ السلامة من نحو قولك: «مَيّتٌ»، و«ميّتون»، و«هَيِّنٌ»، و«هيِّنون»، و«مَيّتَةٌ»، و«مَيّتاتٌ»، و«هَيِّنَةٌ»، و«هَيِّناتٌ»، وفي الحديث: «المؤمنون هيّنون ليّنون»[1].

فإذا أُريد تكسيره، حُمل على غيره ممّا هو على عدّته، فمن ذلك قولهم: «مَيْتٌ»، و«أمْواتٌ»، شبّهوه بـ«فاعِلٍ»، فكما قالوا: «شاهِدٌ»، و«أشْهادٌ»، كذلك قالوا: «مَيْتٌ»، و«أمْواتٌ». جاؤوا به على حذف الزوائد، كأنّه بقي «مَوْتٌ»، فقالوا: «أمْواتٌ» مثلَ «سَوْطٍ»، و«أسْواطٍ»، و«حَوْضٍ»، و«أحْواضٍ». والمؤنّثُ كالمذكّر، لا فصلَ بينهما، قالوا: «مَيْتَةٌ»، و«أمْواتٌ»، كما قالوا في المذكّر «مَيْتٌ»، و«أموات»، وذلك أنّك في التكسير تحذف التاء، فيصير «مَيْتًا»، فتجمعُه على «أمْواتٍ». ومثلُه قالوا «حَيٌّ»، و«أحْياءٌ»، و«حَيّةٌ» و«أحْياءٌ»، و«نِضْوٌ»، و«أنْضاءٌ»، و«نِضْوة»، و«أنْضاء»، وذلك كثيرٌ.

وقالوا للمَلِك: «قَيْلٌ»، و«أقْوالٌ»، وربّما قالوا: «أقْيالٌ» بالياء. وذلك من قِبَل أنّ «القَيْل» أصله: «قَيِّلٌ»، وهو «فَيْعِلٌ» من القول، قيل له ذلك لنَفاذ قوله. فمن قال: «أقْوالٌ»، جمعه على الأصل كـ«مَيْتٍ»، و«أمْواتٍ». ومن قال: «أقْيالٌ»، جمعه على لفظه. والوجهُ الأوّل، وقالوا: «كَيْسٌ»، و«أكْياسٌ»، والمراد: «كَيِّسٌ» على زنة «فَيْعِلٍ». يدلّ على ذلك جمعُهم إيّاه بالواو والنون كثيرًا، ولو كان «فَعْلاً»، لكان الباب في جمعه التكسيرَ، نحوَ: «صَعْبٍ»، و«صِعابٍ».

وقد كسّروه أيضًا على «فِعَالٍ». قالوا: «جَيِّدٌ»، و«جِيادٌ». وشبّهوه بـ«فَاعِلٍ»، وقالوا: «مَيّتٌ»، و«أمْواتٌ»، و«جَيِّدٌ»، و«أجْوادٌ». كذلك قالوا: «أجْيادٌ» كما قالوا: «قائمٌ»، و«قِيامٌ»، و«نائمٌ»، و«نِيامٌ». وكذلك قالوا: «سَيِّدٌ»، و«سادَةٌ»، كما قالوا: «قائِدٌ»، و«قادَةٌ»، و«حائِكٌ»، و«حاكَةٌ».

وقد كسّروه أيضًا على «أفْعِلاء»، فقالوا: «هَيِّنٌ»، و«أهْوِناءُ». وحكى الجَرْميّ: «جَيِّدٌ»، و«أجْوِداءُ»، حملوه على «فَعِيلٍ»، نحوِ «نَبِيٍّ» و«أنْبِياءَ»، و«صَفِيٍّ»، و«أصْفِياءَ». وقد احتجّ الفرّاءُ بهذا الجمع على أنّ أصله «فَعِيلٌ». قال: لأنّ «فَعِيلاً» يجمع على ذلك؛ ولا دليلَ في ذلك، لأنّهم قد يجمعون الشيء على غير بابه، ألا تراهم قالوا: «شاعِرٌ» و«شُعَراءُ»، و«جاهِلٌ»، و«جُهَلاءُ». وإنّما «فُعَلاءُ» بابه «فَعِيلٌ»، نحوُ: «كُرَماءَ»، و«لُؤَماءَ»، فكذلك ههنا فاعرفه.

---

(١) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/٢٨٩، وفيه: «المسلمون هيْنون ليْنون»، هما تخفيف «الهيِّن» و«اللّيِّن». قال ابن الأعرابيّ: العرب تمدحُ بالهيْن اللّيْن مُخَفَّفَين، وتذمُّ بهما «مُثَقَّلَين».

فصل
[جمع «فَعَّال» و«فُعَّال» و«فِعِّيل» و«مَفْعول» و«مُفْعِل» و«مُفْعَل»]

قال صاحب الكتاب: و«فَعّالٌ»، و«فُعّالٌ»، و«فِعِّيلٌ»، و«مَفْعُولٌ»، و«مُفْعِلٌ»، و«مُفْعَلٌ»، يُستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير، فيقال: «شَرّابونَ»، و«حُسّانون»، و«فِسِّيقون»، و«مَضْرُوبون»، و«مُكْرِمون»، و«مُكْرَمون».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الصفات، لا تكاد تُكسَّر، كأنّه استُغني عن تكسيرها بجمع السلامة، فـ«فَعّالٌ» للمبالغة، فأجروه مجرى «مُفَعِّلٍ»؛ لأنهما للمبالغة، و«مُفَعِّلٌ» يجري على «فَعَّلَ»، نحوِ «كَسَّرَ»، فهو «مُكَسِّرٌ»، و«قَطَّعَ»، فهو «مُقَطِّعٌ». وتدخله تاءُ التأنيث نحوُ «مُكَسِّرَةٍ»، و«مُقَطِّعَةٍ». و«فَعّالٌ» كذلك، تقول: «شَرّابٌ»، و«شَرّابةٌ»، فلذلك تجمعه جمعَ السلامة كما تجمع «مُفَعِّلاً»، فتقول: «شَرّابون»، و«شَرّاباتٌ»، و«قَتّالون»، و«قَتّالاتٌ»، كما تقول «مُقَتِّلٌ»، و«مُقَتِّلون»، و«مُقَتِّلَةٌ»، و«مقتِّلاتٌ». لم يُفعَل به ما فُعل بـ«فَعُولٍ» من التكسير، وإن كانا جميعًا للمبالغة، كأنّهم أرادوا الفصل بينهما.

وأمّا «فُعّالٌ»، نحوُ: «حُسّانٍ»، و«كُرّامٍ»، و«قُرّاءٍ»، و«وُضّاءٍ»، فحكمُه في الجمع حكمُ «فَعّالٍ»، يكون المذكّر بالواو والنون، والمؤنّث بالألف والتاء، نحوُ: «حُسّانون»، و«كُرّامون»، و«حُسّاناتٌ»، و«كُرّاماتٌ»؛ لأنّه مثله في المبالغة. وتدخل مؤنّثَه التاءُ، قال الشّمّاخ [من البسيط]:

٧٦٧ـ دارَ الفَتاةِ التي كُنّا نَقُولُ لها ... يا ظَبْيَةً عُطُلاً حُسّانَةَ الجِيدِ

---

٧٦٧ ـ **التخريج**: البيت للشمّاخ في ديوانه ص١١٢؛ وإصلاح المنطق ص١٠٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨٧؛ ولسان العرب ١٢/ ١٦٠ (حمم)، ١٣/ ١١٥ (حسن)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٦٩؛ والمنصف ١/ ٢٤١.

اللغة والمعنى: الظبية: مؤنث الظبي وهو الغزال الأعفر. العطل والعاطل: الخالية من الزينة.

زار دار الفتاة التي كانت معجبًا بها، والتي كان يشبهها بالغزالة، رغم خلوّها مما تزين به رقبتها الجميلة.

الإعراب: «دار»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: اذكر منصوب بالفتحة، (ويروى بالضمّ على أنه خبر لمبتدأ محذوف، كما يروى بالجر على أنه بدل من «رسم» في البيت السابق)، وهو مضاف. «**الفتاة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**التي**»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ صفة. «**كنا**»: فعل ماضٍ ناقص، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «**نقول**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «**لها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«نقول». «**يا**»: حرف نداء. «**ظبية**»: منادى نكرة مقصودة موصوفة، منصوبة بالفتحة. «**عطلاً**»: نعت منصوب بالفتحة. «**حسانة**»: نعت ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الجيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «اذكر دار الفتاة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كنا»: صلة الموصول لا محلّ=

فكان في حكم الجاري على الفعل لذلك، كما كان «فَعّالٌ».

ومثل ذلك «فِعِّيلٌ»، نحوُ: «فِسِّيق»، و«شِرِّيب»، و«سِكِّير»، فإنه يجمع مذكّرُه بالواو والنون، ومؤنّثُه بالألف والتاء؛ لأنّه مثلُ «فَعّالٍ» في المبالغة. وتدخل مؤنّثَه تاءُ التأنيث، فكان كالجاري على الفعل، فلذلك كان حكمه حكمَ جمع السلامة.

وكذلك «مَفْعُولٌ» من نحو: «مضروب»، و«مقتول»، بمنزلة «فَعّالٍ»؛ لأنّه في حكم الجاري على الفعل. وتدخله تاءُ التأنيث من نحو «مضروبة»، فلذلك كان الباب فيه جمع السلامة من نحو «مضروبون»، و«منصورون». قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾[1]، وقال: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾[2].

وكذلك ما جرى على الفعل من نحو: «مُفْعَلٍ»، و«مُفَعَّلٍ»، من نحو: «مُكْسَرٍ»، و«مُكَسَّرٍ»، فـ«مُكَسِّرٌ» اسمُ فاعلٍ جارٍ على «يُكَسِّرُ» ممّا سُمّي فاعلُه، و«مُكَسَّرٌ» اسمُ مفعولٍ جارٍ على «يُفَعَّلُ»، بناءِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه. وتدخل المؤنّثَ منه تاءُ التأنيث، فلذلك كان جمعُ مذكّره بالواو والنون، ومؤنّثِه بالألف والتاء، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقد قيل: «عَواوِيرُ»، و«مَلاعِينُ»، و«مَشائِيمُ»، و«مَيامِينُ»، و«مَياسِيرُ»، و«مَفاطِيرُ»، و«مَناكِيرُ»، و«مَطافِلُ»، و«مَشادِنُ».**

* * *

قال الشارح: قد شذّ من ذلك أشياءُ، فجاءت مكسّرةً، وذلك يُحفَظ ولا يُقاس عليه، فمن ذلك قولهم: «عُوّارٌ»، و«عَواوِيرُ»، للجَبان، أجروه مجرى الأسماء؛ لأنهم لا يقولون للمرأة: «عُوّارةٌ»؛ لأنّ الشّجاعة والجُبْن من أوصاف الرجال لحضورهم الحَرْبَ، وكثرةِ لِقائهم الأعداءَ، قال الأعشى [من الخفيف]:

٧٦٨ــ غيرُ مِيلٍ ولا عَواوِيرَ في الهَيْـ ـجا ولا عُزَّلٍ ولا أكْفالِ

= لها من الإعراب. وجملة «نقول»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة النداء: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «حسانة الجيد» حيث أنّث وصف المبالغة «حُسّان».

(١) الصافات: ١٧٢.

(٢) الأحزاب: ٦١.

٧٦٨ ــ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٦١؛ وسمط اللآلي ص٨٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨٨؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٦ (عور)، ٥/ ٧ (غثر)، ١١/ ٥٨٩ (كفل)، ١١/ ٤٤٢ (عزل).

اللغة والمعنى: الميل: جمع الذي لا يحسن ركوب الخيل فيميل إلى إحدى الجهتين. العواوير: جمع العوّار وهو الضعيف الجبان السريع الفرار. الهيجا والهيجاء: الحرب. العزل: جمع أعزل وهو من لا سلاح معه. الأكفال: جمع الكِفل وهو الذي لا يثبت على ظهر الفرس. أي أنه ينفي عنهم=

فهذا شاذٌ في «فَعّالٍ».

وقالوا: «مَلاعِينُ»، كسّروا «مَلْعُونًا»، كأنّهم شبّهوه بالاسم ممّا هو على خمسة أحرف، ورابعُه حرفُ مدّ ولين، من نحو: «بُهْلُولٍ»، و«بهاليلَ»، و«مُغْرُودٍ»، و«مَغاريدَ»، وهو ضربٌ من الكَمْأة، ومثله «مَشْؤُومٌ»، و«مَشائِيمُ». قال الشاعر [من الطويل]:

مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا نـاعِـبٍ إلّا بِـبَـيْـنٍ غُـرابُـهـا[1]

وقالوا: «مَيْمُونٌ»، و«مَيامِينُ»، و«مَكْسُورٌ»، و«مَكاسِيرُ»، و«مَسْلُوخَةٌ»، و«مَسالِيخُ»، كلُّه على التشبيه بالاسم. وهذا شاذٌ في «مَفْعول». وقالوا: «مُفْطِرٌ»، و«مَفاطِيرُ»، و«مُنْكِرٌ»، و«مَناكِيرُ»، و«مُوسِرٌ»، و«مَياسِيرُ»، و«مُطْفِلٌ»، و«مَطافِلُ»، و«مُشْدِنٌ»، و«مَشادِنُ». فهذه الأسماءُ مكسّرةٌ، فما كان جاريًا على الفعل بمعنى الفاعل، فـ«مُفْطِرٌ» من «أفْطَرَ» «يُفْطِرُ»، فهو «مُفْطِرٌ». وقالوا في الجمع: «مَفاطِيرُ»، و«مُنْكِرٌ» فاعلٌ من «أنْكَرَ» فهو منكرٌ، والجمع مَناكِيرُ. و«مُوسِرٌ» من «اليُسْر»، والواوُ فيه منقلبةٌ عن الياء لسكونها وانضمامِ ما قبلها، ولذلك عادت إلى الياء في الجمع، نحوِ «مَيَاسِير» لتحرُّكها وزوالِ الضمّة قبلها، والياءُ فيها مَطْلَةٌ على حدّها في «خاتِم»، و«خَواتِيمَ».

وقالوا: «مُطْفِلٌ»، و«مَطافِلُ»، و«مُشْدِنٌ»، و«مَشادِنُ»، وربّما قالوا: «مَطافِيلُ»، و«مَشادِينُ»، على غير القياس. والمُطْفِلُ: الأمُّ معها طِفْلٌ، والمُشْدِنُ: الظَّبْيَة التي قد شَدَنَ خُشْفُها، أي: قوي، واستغنى عن أُمّه.

فصل

[جمع الثلاثي المزيد بحرف للإلحاق بالرّباعيّ أو لغير الإلحاق]

قال صاحب الكتاب: **وكلُّ ثلاثيٍّ فيه زيادةٌ للإلحاق بالرباعيّ كـ«جَدْوَلٍ» و«كَوْكَبٍ»، و«عِثْيَرٍ»[2]، أو لغيرِ الإلحاق، وليست بمَدّةٍ كـ«أجْدَلٍ»، و«تَنْضُبٍ»، و«مِدْعَسٍ»؛ فجمعُه على مثالِ جمعِ الرباعيّ، تقول: «جَداوِلُ»، و«أجادِلُ»، و«تَناضِبُ»، و«مَداعِسُ».**

* * *

= الصفات الرديئة التي لا تليق بالفرسان، ليثبت عكسها.

الإعراب: «**غير**»: نعت لـ«جندك» في البيت السابق، وهو مضاف. «**ميل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولا**»: الواو: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**عواوير**»: معطوف على مجرور، مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف (صيغة منتهى الجموع). «**في الهيجا**»: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. «**ولا عزل**»: تعرب إعراب «ولا عواوير» عدا أنها مصروفة، وكذلك «**ولا أكفالٍ**».

والشاهد فيه قوله: «عواوير» جمع تكسير لـ«عوّار»، وهو جمع خاصّ بالرّجال دون النساء.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٩.

(٢) العِثْيَرُ والعِثْيَرَة: العجاج الساطع. (لسان العرب ٤/ ٥٤٠ (عثر)).

قال الشارح: إذا أُلحق بناءٌ ببناء، صار حكمُ الفرع الملحَق كحكم الأصل الملحَق به، فالثلاثيُّ إذا زيد فيه ما يُلْحِقه بالأربعة، صار حكمه حكمَ الأربعة، فجمعُه كجمعه، فتفتح أوّلَه، وتزيد فيه ألفًا ثالثةً، وتكسر ما بعدها، كما تفعل بـ«جَعافِرَ»، و«زَبارِجَ»، فتقول في «جَدْوَلٍ»: «جداول» وفي «كَوْكَبٍ»: «كواكب»؛ لأنّ «جدولاً»، و«كوكبًا»، الواوُ فيهما زائدةٌ؛ لأنّها لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرفٍ أُصولٍ، فهما ملحقان بـ«جَعْفَر». و«عِثْيَرٌ» ثلاثيٌّ، والياء فيه زائدة لِما ذكرناه، فهو ملحقٌ بـ«دِرْهِم»، و«هِجْرَع»، فكما تقول: «جَعَافِرُ»، و«دَراهِمُ»، فكذلك تقول: «جَداوِلُ»، و«كواكبُ»، و«عَثايِرُ»؛ لأنّه قد صار في الحكم رباعيًا.

فإن كانت الزيادة فيه لغير الإلحاق، ولم تكن مدّةً كـ«أجْدَلٍ»، و«تَنْضُبٍ»، و«مِدْعَسٍ». فـ«أجْدَلٌ» ثلاثيٌّ والهمزةُ في أوّله زائدةٌ؛ لأنّ الهمزة لا تكون في أوّل بنات الثلاثة إلّا زائدةً، فالبناءُ وإنْ كان على زنة «جَعْفَر»، فليس المراد من الهمزة الإلحاقَ، إنّما ذلك شيءٌ حصل بحكم الاتّفاق من غيرِ أن يكون مقصودًا إليه، إلّا أنّ الزيادة لمّا لم تكن من حروف المدّ واللّين، جرى مجرى الملحق؛ لأنّ الملحق تكثيرٌ كما أنّ هذه الحروف كذلك. وليست حروف المدّ كذلك؛ لأنّها تجري مجرى الحركات المُشْبَعة عمّا قبلها، فلا تُعتدّ مُكثِّرةً لغيرها، فلذلك تجمعها جمعَ الملحق، فتقول في «أجْدَلٍ» ـ وهو الصَّقْر ـ «أجادِلُ»، فتفتح أوّلَه، وتزيده ألفًا ثالثةً، وتكسر ما بعدها، كما تفعل في الرباعيّ والملحقِ به؛ لأنّه قد صار على عدّته.

وتقول: «تَنْضُبٌ»، و«تَناضِبُ»، والتنضب: شجرٌ يُتّخذ منه السِّهامُ، وهو من الثلاثة، والتاءُ في أوّله زائدةٌ؛ لأنّه ليس في الأسماء مثلُ «جَعْفُرٍ» بضمّ الفاء؛ ولأنّه من الشيء الناضب، وهو البعيد، كأنّه قيل له ذلك لعِظَمه، كما قيل لنَظِيره: «شَوْحَطٌ»، وهو من «شَحَطَ».

وقالوا: «مِدْعَسٌ»، و«مَداعِسُ»، والمدعسُ: الرُّمح الأصمّ، والميمُ فيه زائدة؛ لأنّها لا تكون في أوّلِ بنات الثلاثة إلّا زائدةً، وكأنّه من «الدَّعْس»، وهو الطعن، لأنّ الرمح آلةُ الطعن.

* * *

[جمع الاسم الرباعيّ الأعجميّ أو المنسوب]

قال صاحب الكتاب: **وتُلحَق بآخِره التاءُ إذا كان أعْجَمِيًا أو منسوبًا كـ«جَوارِبَةٍ»، و«أشاعِثَةٍ».**

* * *

قال الشارح: إذا كان الاسم رباعيًا أعجميًا أو منسوبًا، فإنّه يجمع على ما تقدّم من

جمع الرباعيّ، إلّا أنك تُلْحِق جمعَه الهاء في الأكثر. قالوا: «مَوْزَجٌ»[(١)]، و«مَوازِجَة»، و«جَوْرَبٌ»، و«جَوارِبَةٌ»، وكلاهما فارسيٌّ معرّبٌ، ودخلت الهاء لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنه مكسّرٌ على حدّ دخولها في «حَجَر»، و«حِجارَةٍ»، و«ذَكَر»، و«ذِكارَةٍ»، وللإيذان بالعُجْمة فيها. ومثلُه «كَيْلَجَةٌ»، و«كَيالِجَةٌ»، لِمِكْيال، و«طَيْلَسانٌ»، و«طَيالِسَةٌ». ونظيرُ ذلك من العربيّ «صَيْقَلٌ»، و«صَياقِلَةٌ»، و«صَيْرَفٌ»، و«صَيارِفَةٌ»، و«مَلأَكٌ»، و«مَلائِكَةٌ».

وربّما حذفوا التاء تشبيهًا بالعربيّ، قالوا: «جَوارِبُ»، و«كَيالِجُ» كأنّهم شبّهوه بـ«صَوامِعَ»، و«كَواكِبَ». وقالوا «المَناذِرَةُ» و«المَسامِعَةُ»، و«السَّيابِجَةُ»، و«المَهالِبَةُ»، و«الأَحامِرَةُ»، و«الأَزارِقَةُ»، فواحدُ «المَناذِرَة» «مُنْذِرِيٌّ» منسوبٌ إلى المُنْذِر بن ماء السَّماء، وواحدُ «المَسامِعَةِ» «مِسْمَعِيٌّ» منسوبٌ إلى «مِسْمَع»، وأمّا «السَّيابِجَةُ»، فجمعٌ، والواحدُ «سَيْبَجِيٌّ» فارسيٌّ معرّبٌ، وهم قومٌ من السِّنْد بالبصرة، كانوا جَلاوِزَةً وحُرّاسَ السجن. ومثله «البَرابِرَةُ» الواحد «بَرْبَرِيٌّ»، و«المَهالِبَةُ» منسوبٌ إلى المُهَلَّب بن أبي صُفْرَة، الواحدُ «مُهَلَّبِيٌّ»، و«الأَحامِرَةُ»، و«الأَزارِقَةُ» الواحد منهما «أَحْمَرِيٌّ»، و«أَزْرَقِيٌّ».

والهاء في هذا الجمع تحتمل أمرَيْن: أحدُهما أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنّه مكسّرٌ، والآخرُ أن تكون بدلاً من ياءَيِ النَّسَب، كما أبدلوا الياء من المحذوف في «سَفارِيجَ»[(٢)] ونحوِه. وذلك أنّهم حذفوا ياءَيِ النسب، ثمّ جمعوا «مُنْذِرًا» على «مَناذِرَ»؛ لأنّه رباعيٌّ، وأدخلوا الهاء عوضًا من المحذوف، وكذلك «مِسْمَع»، و«سَيْبَج»، فأمّا «مُهَلَّبٌ» فاللامُ فيه مضاعفةٌ، فحذفوا إحدى اللامَيْن، فبقي «مُهَلْبٌ» رباعياً، فجمعوه جمعَ الرباعيّ، وكذلك «أَحْمَرُ»، و«أَزْرَقُ» جمعوهما جمعَ الأسماء لمّا لم يريدوا فيهما الصفة، فاعرفه.

[جمع الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع، والثلاثي الملحق به، وما فيه زيادة غير مدّة فيصير بها أربعة]

قال صاحب الكتاب: **والرباعيّ إذا لحقه حرفُ لين رابعٌ، جُمع على «فَعالِيلَ» كـ«قَنادِيل»، و«سَرادِيحَ»، وكذلك ما كان من الثلاثيّ مُلْحَقًا به، كـ«قَراوِيحَ»، و«قَراطِيطَ»، وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادةٌ غيرُ مَدّة كـ«مَصابِيحَ»، و«أَناعِيمَ»، و«يَرابِيعَ»، و«كَلالِيبَ».**

* * *

قال الشارح: إذا وقع حرف المدّ رابعًا مع أربعة أحرف أُصولٍ، نحوَ: «سِرْداح» ـ وهي الناقة الكثيرة اللحم ـ و«قِنْدِيلٍ»، و«جُرْمُوقٍ» ـ وهو ما يُلْبَس فوق الخُفّ ـ فإنّ

---

(١) المَوْزَج: الخُفّ. (لسان العرب ٢/ ٣٦٧ (مزج)).

(٢) جمع «سفرْجل».

تكسيرها على «فَعَالِيلَ» نحوِ: «سَرادِيخ»، و«قَنادِيلَ»، و«جَرابيقَ». فلا تحذف حرف المد، بل تقلبه إلى الياء، إن لم يَكُنها؛ لسكونه وانكسارِ ما قبله، ولا تحذفه؛ لأنّه موضعٌ يثبت فيه حرف المدّ. ألا ترى أنّك تقول في تكسير «سَفَرْجَلٍ»: «سَفاريجُ»، وفي «فَرَزْدَقٍ»: «فرازِيدُ». وإذا كنت تزيد حرفَ المدّ هنا بعدَ أن لم يكن، ولا تقدح في بناء التكسير؛ فلأن تُقِرّه إذا كان معك أولى؛ إذ لا تحذف شيئًا، وأنت من نجد الحذف بُدًّا.

وأمّا ما أُلحق من الثلاثيّ ببنات الأربعة، فإنّ جَمْعه كذلك أيضًا، نحوَ: «قِرْواح»، و«قَراوِيحَ»، و«قُرْطاطٍ»، و«قَراطِيطَ»، كما كان جمعُ «جَدْوَلٍ»، و«عِثْيَرٍ» كجمع «جَعْفَرٍ»، و«دِرْهَمٍ». والقِرْواحُ: الناقة الطويلة القوائمِ، قيل لأعرابيّ: ما القِرْواحُ؟ قال: التي كأنّها تمشي على أرْماحٍ. قالوا: الواو والألف فيه زائدتان، كأنّه من «قَرَحَ الفرسُ». والقُرْطاط: البَرْذَعَةُ، وأصلُه قُرْطٌ، وإحدى الطاءَيْن زائدةٌ للإلحاق ببنات الأربعة، ثمّ زيد فيها ألفٌ رابعةٌ، فصار بمنزلة أربعة أحرف أصليّة، زيد فيها ألفٌ رابعةٌ، نحوِ «سِرْداح»، و«جِدْبارٍ» وهي الناقة المهزولة، فلذلك تجمعه كالأصل، فأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

٧٦٩ـ أدِينُ وما دَيْني عليك بمُغْرَمٍ ولكنْ على الشُّمّ الجِلادِ القَراوِحِ

وإنّما قال: «القَراوِح» على حذ قول الآخر [من الرجز]:

٧٧٠ـ وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَواوِرِ

---

٧٦٩ ـ **التخريج**: البيت لسويد بن الصامت الأنصاري في أدب الكاتب ص٣٥٠؛ ولسان العرب ٢/ ٥٦٢ (فرح)، ٣/ ١٢٦ (جلد)، ٤/ ٢٦٣ (خور)، ١٣/ ١٦٧ (دين)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص١٢٠٤؛ ولسان العرب ١/ ٤١٢ (رجب).

اللغة: أدين: أقترض منك مالاً، أو كَثُر ديني لك. المغرم: المثقل بالدَّيْن. الشمّ: جمع أشمّ وهو المرتفع قصبة الأنف والمتكبر، والسيّد الكريم. الجلاد: جمع الجَلْد وهو القوي الصابر. القراوح: جمع القرواح وهو الذي يمشي كأنه على أرماح من البطر والتكبّر.

المعنى: لقد كثر ديني، ولكنه لا يثقل عليك، رغم أنه قد يثقل على السادة الكرماء الصابرين المتكبرين.

الإعراب: «**أدين**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**وما**»: الواو: استئنافية، «ما»: نافية تعمل عمل «ليس»، «**ديني**»: اسم «ما» مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «**عليك**»: جاز ومجرور متعلّقان بخبر «ما». «**بمغرم**»: الباء: حرف جرٍّ زائد، «مغرم»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلًّا على أنه خبر «ما». «**ولكن**»: الواو: للاستئناف، «لكن»: حرف يفيد الاستدراك. «**على الشم**»: جاز مجرور متعلّقان بـ«مغرم». «**الجلاد**»: نعت للشم مجرور بالكسرة. «**القراوح**»: نعت ثانٍ مجرور بالكسرة.

وجملة «أدين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما ديني بمغرم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «القراوح» وأصلها «القراويح» لكنه حذف الياء تخفيفًا.

٧٧٠ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في الخصائص ٣/ ٣٢٦؛ وليس في ديوانه؛ ولجندل بن المثنى الطهوي=

كأنّه حذف الياء تخفيفًا، وصحّةُ الواو تدلّ على ذلك.

وكذلك ما كان فيه زيادةٌ غيرُ مدّة، فيصير بها أربعةً، وإن لم تكن للإلحاق، نحوُ: «مِصْباح»، و«أنْعام»، و«يَرْبُوع»، و«كَلُّوب»، فإنه يجمع على مثل جمع الملحق، نحوِ: «مَصابِيح»، و«أناعِيمَ»، و«يَرابِيع»، و«كَلالِيب»؛ لأنه على عدّته، ولا اعتبارَ باختلاف حركاته، فـ«مِصْباحٌ» «مِفْعالٌ» من «الصُّبْح»، والميمُ زائدة في أوّله، وليست من حروف المدّ واللين، والألفُ زائدة، وهي من حروف المدّ واللين. و«أنْعامٌ» جمعُ «نَعَم» جمعَ قلّة، وهذا البناءُ قد يجمع إذا أُريد الكثرةُ، نحوُ: «أناعِيمَ»، و«أقاوِيلَ». و«اليَرْبُوع»: دُوَيْبَةٌ تُشبِه الجُرَذَ مُكحَّلٌ بَرِّيٌّ، تأكله العربُ، والياءُ في أوّله زائدةٌ، والواوُ أيضًا زائدة، وهي رابعة. و«كَلُّوبٌ» «فَعُّولٌ» إحدى اللامين زائدة، كأنّه من «الكَلْب»، وهو مِسْمارٌ مُعْوَجٌّ يُعلّق عليه المُسافِرُ أداتَه. والكَلُّوبُ الكُلّاب، فهو المِنْشال، فاعرفه.

فصل
[اسم الجنس الجمعيّ]

قال صاحب الكتاب: **ويقع الاسم المفرد على الجنس، ثمّ يُميَّز منه واحدُه بالتاء. وذلك نحوُ: «تَمْرٍ»، و«تمرةٍ»، و«حَنْظَلٍ»، و«حنظلةٍ»، و«بِطِّيخٍ»، و«بطّيخةٍ»، و«سَفَرْجَلٍ»، و«سفرجلةٍ». وإنّما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة، ونحوُ «سَفِينٍ»، و«سفينةٍ»، و«لَبِنٍ»، و«لَبِنَةٍ»، و«قَلَنْسٍ»، و«قَلَنْسُوَةٍ» ليس بقياس. وعَكْسُ «تمرٍ»، و«تمرةٍ»: «كَمْأَةٌ»، و«كَمْءٌ»، و«جَبْأَةٌ»، و«جَبْءٌ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الضرب من الأسماء التي يُميَّز فيها الواحد بالتاء من نحو

= في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٩؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٧٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٨٥؛ والخصائص ١/ ١٩٥، ٣/ ١٦٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٢٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٣١؛ والكتاب ٤/ ٣٧٠؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٥ (عور)؛ والمحتسب ١/ ١٠٧، ١٢٤؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٣٩؛ والمنصف ٢/ ٤٩، ٣/ ٥٠.

اللغة: العواور: ج عوّار، وهو ما يسقط في العين فيسبّب لها ألمًا.

المعنى: يصف الراجز ما أحلّ به من قذى في العين وألم بعد أن كبرت سنه.

الإعراب: «وكحّل»: الواو بحسب ما قبلها، «كحل»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «العينين»: مفعول به منصوب بالياء لأنّه مثنى. «بالعواور»: جار ومجرور متعلّقان بـ«كحّل». وجملة «كحّل...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه تصحيح واو «العواور» الثانية لأنّه ينوي الياء المحذوفة، والواو إذا وقعت في هذا الموضع تهمز لبعدها عن الطرف الذي هو أحقّ بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن منويّة فيه للزم همزها كما همزت «أواول» فقيل: «أوائل» في جمع «أول».

«شَعِيرَةٍ»، و«شَعِيرٍ»، و«تَمْرَةٍ»، و«تَمْرٍ»، إنّما هو عندنا اسمٌ مفرد واقعٌ على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وإن استُفيد منه الكثرة؛ لأنّ استفادة الكثرة ليست من اللفظ، إنّما هي من مدلوله، إذ كان دالًّا على الجنس، والجنسُ يفيد الكثرةَ. والكوفيون يزعمون أنه جمعٌ كُسّر عليه الواحد. ويؤيّد ما ذكرناه أمران:

أحدهما: أنّه لو كان جمعًا، لكان بينه وبين واحده فرقٌ؛ إمّا بالحروف، وإمّا بالحركات، فلمّا أتى الواحدُ على صورته، لم يُفرّق بينهما بحركة، ولا غيرها، دلّ على ما ذكرناه؛ وأمّا التاء، فبمنزلةِ اسم ضُمّ إلى اسم، فلا يدلّ سقوطُها على التكسير.

الأمرُ الثاني: أنّه يوصَف بالواحد المذكّر من نحو قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[1]، وأنت لا تقول: «مررت برِجالٍ قائمٍ» فدلّ ذلك على ما قلناه؛

فإن قيل: فقد قال: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[2] فأنث، وقال: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾[3] والحالُ كالوصف، وقال سبحانه: ﴿السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾[4]، فوصفه بالجمع، فهلّا دلّ ذلك على أنّه جمعٌ؛ لأنّ المفرد المذكّر لا يوصَف بالجمع، قيل: إنّ ذلك جاء على المعنى؛ لأنّ معنى الجنس العمومُ والكثرةُ، والحمل على المعنى كثيرٌ، ويدلّ على ذلك إجماعُهم على تصغيره على لفظه نحو «تُمَيْرٍ»، و«شُعَيْرٍ»، ولو كان مكسّرًا، لرُدّ في التصغير إلى الواحد، وجُمع بالألف والتاء من نحو «تُمَيْراتٍ»، و«شُعَيْراتٍ»، فلمّا لم يُرَدّ هنا إلى الواحد، دلّ على ما قلناه.

ولا يكون في الغالب إلّا فيما كان مخلوقًا لله تعالى غيرَ مصنوع، نحوَ: «تَمْرَةٍ»، و«تَمْرٍ»، و«طَلْحَةٍ»، و«طَلْحٍ»، و«بُرَّةٍ»، و«بُرٍّ». وذلك لأنّه جنسٌ يخلقه اللّهُ جُمْلَةً، فالجملةُ فيه مقدّمة على الواحد، وليس كالمصنوعات التي الواحدُ فيها مقدّم على الجملة، فإذا أُريد تمييزُ الواحد، مُيّز حينئذ بالتاء، من نحو: «تَمْرَة»، و«طَلْحَة». ونظيرُ ذلك المصدرُ، من نحو: «الضَّرْب»، و«الأكْل»، فإنّه جنسٌ للأفعال دالٌّ على الكثرة، فإذا أدخلوا الهاء، وقالوا: «ضَرْبَةٌ»، و«أكْلَةٌ»، صار محدودًا، ودلّ على المرّة الواحدة، كذلك ههنا.

فأمّا قولهم: «سَفِينَةٌ»، و«سَفِينٌ»، و«لَبِنَةٌ»، و«لَبِنٌ»، و«قَلَنْسُوَةٌ»، و«قَلَنْسٍ»؛ فمشبَّهٌ بما تقدّم من المخلوقات.

والقياسُ فيما كان من ذلك التكسيرُ نحوُ «قَصْعَةٍ»، و«قِصاعٍ»، و«جَفْنَةٍ»، و«جِفانٍ»، وربّما شبّهوا المخلوقاتِ بالمصنوعات فكسّروها، وقالوا: «طَلْحَةٌ»، و«طِلاحٌ»، و«سَخْلَةٌ»، و«سِخالٌ»، و«صَخْرَةٌ»، و«صُخُورٌ».

---

(١) القمر: ٢٠.
(٢) الحاقة: ٧.
(٣) ق: ١٠.
(٤) الرعد: ١٢.

فأمّا «الكَمْأةُ»، و«الجَبْأةُ» ـ وهو ضربٌ من الكمأة أيضًا ـ فعَكْسُ هذا الجمع، وهو نادرُ الجمع؛ لأنّ الكثير أن يكون ما فيه التاءُ للواحد، نحوُ: «تمرة»، و«طلحة»، وما سقطت منه للجمع، نحوُ: «تمر»، و«طلح». وهذا إذا كان فيه التاءُ كان للجمع، وإذا كان عاريًا منها، فهو للواحد. ووجهُه أنّ التاء قد تلحق الجمعَ لتأكيد تأنيث الجمع، من نحو: «حِجارةٍ»، و«ذُكورةٍ»، فتدرَّجوا في ذلك إلى أن جعلوها للجمع البتّة. وربّما كُسّر على القياس، فقالوا: «جِبَأةٌ» على حدّ «قَفْعٍ»، و«قِفَعَةٍ». وقالوا: «أكْمُؤٌ» كـ«كَلْبٍ» و«أكْلُبٍ»، قال [من الكامل]:

٧٧١ـ ولقد جَنَيْتُكَ أكْمُؤًا وعَساقِلًا ... [ولقد نَهَيْتُكَ عن بَناتِ الأوبرِ]

فكسّر على «أكْمُؤٍ» فاعرفه.

فصل
[الجمع المبنيّ على غير واحده المستعمل]

قال صاحب الكتاب: **وقد يجيء الجمع مبنيًا على غير واحده المستعمَل، وذلك نحوُ «أراهِطَ»، و«أباطِيلَ»، و«أحادِيثَ»، و«أعارِيضَ»، و«أقاطِيعَ»، و«أهالٍ»، و«لَيالٍ»، و«حَمِيرٍ»، و«أمْكُنٍ».**

* * *

---

٧٧١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص٤٠٢؛ والإنصاف ١/ ٣١٩؛ وتخليص الشواهد ص١٦٧؛ وجمهرة اللغة ص٣٣١؛ والخصائص ٣/ ٥٨؛ ورصف المباني ص٧٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٣٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص٩٦؛ ولسان العرب ٢/ ٢١ (جوت)، ٤/ ١٧٠ (حجر)، ٣٨٥ (سور)، ٦٢٢ (عير)، ٥/ ٢٧١ (وبر)، ٦/ ٢٧١ (جحش)، ١١/ ٧ (أبل)، ١٥٩ (حل)، ٤٤٨ (عسقل)، ١٢/ ١٨ (اسم)، ١٤/ ١٥٥ (جنى)، ١٥/ ٣٠٩ (نجا)؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٢، ٢٢٠؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٩٨؛ والمقتضب ٤/ ٤٨؛ والمنصف ٣/ ١٣٤.

اللغة: جنى الثمرة: قطفها من الشجرة. الأكمؤ: ج الكمأة، وهي نوع من الفطر، يُعرف أيضًا بـ«شحم الأرض» أو «جدري الأرض» يؤكل مشويًا أو مطبوخًا. العساقل: ج العسقول، وهو نوع من الكمأة. بنات الأوبر: نوع من الكمأة صغار فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم تشبه اللفت.

الإعراب: «**ولقد**»: الواو بحسب ما قبلها، واللام ابتدائية، «**قد**»: حرف تحقيق. «**جنيتك**»: فعل ماضٍ والتاء فاعل، والكاف في محلّ نصب مفعول به. «**أكمؤًا**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**وعساقلًا**»: معطوف على «أكمؤًا» بواو العطف منصوب. «**ولقد**»: الواو: حرف عطف، واللام ابتدائية. «**قد**»: حرف تحقيق. «**نهيتك**»: فعل ماضٍ، والتاء فاعل، والكاف في محلّ نصب مفعول به. «**عن بنات**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نهيتك» وهو مضاف. «**الأوبر**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «جنيتك» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نهيتك» معطوفة على جملة «جنيتك» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «**أكمؤًا**» حيث كسّر جمع «كماة»، ويروى البيت شاهدًا على «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» على العلم مضطرًا، لأنّ «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء. والعلم لا تدخله «أل» فرارًا من اجتماع معرّفين: العلمية و«أل»، فزادها هنا للضرورة.

قال الشارح: اعلم أنّهم قد كسّروا شيئًا من الأسماء لا على الواحد المستعمَل، بل تحمّلوا لفظًا آخرَ مُرادِفًا له، فكسّروه على ما لم يُستعمل، فمن ذلك «رَهْطٌ»، و«أراهِطُ»، قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

يــا بُــؤْسَ لــلــحَــرْبِ الــتــي وَضَـعَـتْ أراهِـطَ فـاسـتَـراحُـوا[1]

وليس القياس في «رهط» أن يجمع على «أراهط»؛ لأنّ هذا البناء من جموع الرباعيّ، وما كان على عدّته، نحو: «جَعْفَرٍ»، و«جَعافِرَ»، و«جَدْوَلٍ»، و«جَداوِلَ»، و«أرْنَبٍ»، و«أرانِبَ». و«رَهْطٌ» ثلاثيّ فلا يجمع عليه، فكأنّهم حين قالوا: «أراهِطُ»، جمعوا «أرْهُطًا» في معنى «رهط»، وإن لم يُستعمل. وليس «أرْهُطٌ» بجمع «رَهْطٍ»، إذ لو كان كذلك، لم يكن شاذًا. ويدلّ على ذلك أنّ الشاعر قد جاء به لمّا احتاج إليه. قال [من الرجز]:

٧٧٢- وفـاضِـحٍ مُـفْـتَـضِـحٍ فـي أرْهُـطِـهْ مِـن أرْفَـعِ الـوادي ولا مِـن بُـعْـثُـطِـهْ

ومن ذلك قالوا: «باطِلٌ»، و«أباطِيلُ». وليس قياسُ جمع «فاعِلٍ» على ذلك، وإنّما قياسُ ذلك: «بَواطِلُ»، مثل: «كاهِلٍ»، و«كَواهِلَ»، و«جائزٍ»، و«جَوائِزَ»، فكأنّهم جمعوا «أبْطِيلاً»، و«أبْطالاً» في معنى «باطِلٍ»، وإن لم يُستعمل.

ومن ذلك «أحادِيثُ»، و«أعارِيضُ»، في جمع «حَدِيثٍ»، و«عَرُوضٍ»؛ والحديثُ الخبرُ، وهو جنسٌ يقع على القليل والكثير، وقد جمعوه على «أحادِيث». و«العَرُوضُ»: ميزان الشِّعْر، وهي مؤنّثةٌ لا تجمع؛ لأنّها كالجنس يقع على القليل والكثير. والعَرُوض

---

(١) تقدم بالرقم ٢٠٩.

٧٧٢- **التخريج**: الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ص٢٩٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٠٥؛ وشرح شواهد الشافية ص١٥٢؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (وهط). ولرؤبة رجز يقول فيه:

* هــو الــذّلــيــلُ نــفَــرًا فــي أرهــطــه

وهو في ملحق ديوانه ص١٧٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٩؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط).

اللغة والمعنى: الفضيحة: العيب. ورهط الرجل: قومه وقبيلته. وبعثط الوادي: جوفه وأفضل موضع فيه.

يقول: وربّ كاشف عيب رهطه ومنكشف عيبه في رهطه، وليس من سادة القوم.

الإعراب: «**وفاضح**»: الواو: واو «رُبّ». «**فاضح**»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًا على أنه مبتدأ. «**مفتضح**»: نعت مجرور لفظًا مرفوع محلاً. «**في أرهطه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«**مفتضح**»، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جر مضاف إليه. «**من أرفع**»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال من «أرهطه». «**الوادي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المُقدّرة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: حرف نفي. «**من بعثطه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال من «أرهطه»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه.

وجملة البيت: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أرهطه» بمعنى «وهطه» وليس جمعًا له.

أيضًا اسمٌ لآخِرِ جُزْء في النصف الأوّل من البيت، ويجمع على «أعارِيضَ» على غير قياس، كأنّهم جمعوا «إِعْرِيضًا» في معنى «عَرُوضٍ»، ولم يُستعمل. والقياسُ «خَدائِثُ»، و«عَرائِضُ»، على حدّ «قَلُوصٍ»، و«قَلائِصَ»، و«سَفِينَةٍ»، و«سَفائِنَ»، إلّا أنّهم قالوا: «أحادِيثُ»، وكأنّهم جمعوا «أُحْدُوثَةً» في معنى الحديث، وإن لم يستعمل. قال الفرّاء: وهو جمعُ «أُحدوثة»، واستُعمل في الحديث. والفرقُ بين «الحديث» و«الأُحدوثة»، أنّ الحديث اللفظُ، والأُحدوثة المعنى المتحدَّثُ به، فكذلك أعارِيضُ مثلُه.

وقالوا: «قَطِيعٌ» للطائفة من البقر والغنم، والجمعُ «أقاطِيعُ» على غير قياس، جاؤوا به على ما لم يُستعمل، وهو «إِقْطِيعٌ»، والقياس «قَطائِعُ»، لكنّه لم يستعمل.

وقالوا «أَهْلٌ»، و«أهالٍ»، على غير قياس، كأنّهم جمعوا «أَهْلاةً»، ولم يستعمل. ولو جُمع على القياس، لقيل: «إهالٌ» على زنة «فِعَالٍ»، كـ«كَعْبٍ»، و«كِعابٍ». وقد جاء في الشعر: «آهالٌ» مثلُ «فَرْخٍ»، و«أفراخٍ»، وأنشد الأخفش [من الرجز]:

٧٧٣ـ وبَلْدَةٍ ما الإِنْسُ مِن آهالِها

ومثله «لَيْلَةٌ»، و«لَيالٍ»، جاء على غير واحده، لأنّ «لَيْلَةً» ثلاثيٌّ، و«لَيالٍ»، جمعُ رباعيٍّ، كأنّه جمعُ «لَيْلاةٍ». وربّما قالوه. قال الشاعر [من الرجز]:

٧٧٤ـ في كلِّ ما يومٍ وكلِّ لَيْلاهْ

---

٧٧٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٢٨ (أهل)، ٧٠ (بلل)، ١٤/ ٨٩ (بلا)؛ وتاج العروس (أهل).

الشرح: أراد: ورب بلدة مقفرة لا إنس فيها.

الإعراب: **«وبلدة»**: الواو: واو رُبّ، «بلدة»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًا على أنه مبتدأ. **«ما»**: حرف نفي يعمل عمل «ليس». **«الإنس»**: اسم «ما» مرفوع بالضمّة. **«من آهالها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «ما» المحذوف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «بلدة مع خبرها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما الإنس من آهالها»: في محل جرّ صفة (على اللفظ) أو رفع صفة (على المحل) لبلدةٍ.

والشاهد فيه قوله: «آهالها» حيث جاء بها جمع تكسير لـ«أهل».

٧٧٤ ـ **التخريج**: الرجز لدلم أبو زغيب في لسان العرب ١٢/ ٢٠٤ (دلم)؛ وتاج العروس (دلم)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٢٣؛ والخصائص ١/ ٢٦٧، ٣/ ١٥١؛ والدرر ٦/ ٢٨١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٧، ٢/ ٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤١١؛ وشرح شواهد الشافية ص١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ٢/ ٣٣٥ (عوج)، ١١/ ٦٠٨ (ليل)؛ والمحتسب ١/ ٢١٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٢.

الإعراب: **«في كل»**: جارّ ومجرور متعلّقان بما تقدّم. **«ما»**: حرف زائد. **«يوم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وكلّ»**: الواو: للعطف، «كلّ»: اسم معطوف على «كلّ» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«ليلاه»**: مضاف إليه مجرور بكسرة على التاء المنقلبة هاء للوقف.

وقالوا في التصغير: «لُيَيْلِيَةٌ»، فصغّروه على «ليلاة»، كما جاء عليه في الجمع.

وقد جمعوا ما كان على أربعة أحرف جمعَ الثلاثيّ، كما جمعوا الثلاثيّ جمعَ الرباعيّ، فقالوا: «حِمارٌ»، و«حَمِيرٌ»، كأنّهم قدّروا «حمارًا» على «حَمْرٍ»، ثم جمعوه على «فَعِيلٍ»، مثل: «كَلْبٍ»، و«كَلِيبٍ»، و«عَبْدٍ»، و«عَبِيدٍ». ومثلُه قولهم في «صاحِبٍ»: «أصْحابٌ»، وفي «طائرٍ»: «أطْيارٌ»، كأنّهم قدّروه «صَحْبًا»، و«طَيْرًا»، ثمّ كسّروه على «أفْعالٍ».

وقالوا: «مَكانٌ»، وهو «فَعالٌ»، يدلّ على ذلك قولُهم: «أمْكِنَةٌ»، وكسّروه على «أمْكُنٍ»، كأنّه جمعُ «مَكْنٍ» بحذف الألف؛ لأنّا لا نعلم «فَعالاً» أو «فِعالاً»، أو «فُعالاً» يجمع على «أفْعُلٍ» إلّا إذا كان مؤنّثًا، نحوَ: «عُقابٍ»، و«أعْقُبٍ»، فاعرفه.

فصل
[جمع الجمع]

قال صاحب الكتاب: **ويُجمع الجمع، فيقال في كلّ «أفْعُلٍ»، و«أفْعِلَةٍ»، «أفاعِلُ»، وفي كلّ «أفْعالٍ»، «أفاعِيلُ»، نحوَ: «أكالِبَ»، و«أساوِرَ»، و«أناعِيمَ». وقالوا: «جَمائِلُ»، و«جِمالاتٌ»، و«رِجالاتٌ»، و«كِلاباتٌ»، و«بُيُوتاتٌ»، و«حُمُراتٌ»، و«جُزُراتٌ»، و«طُرُقاتٌ»، و«مُعُناتٌ»، و«عُوذاتٌ»، و«دُوراتٌ»، و«مَصارِينُ»، و«حَشاشِينُ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ جمع الجمع ليس بقياس، فلا يجمع كلُّ جمع، وإنّما يوقَف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يُتجاوز إلى غيره، وذلك لأنّ الغرض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى جمع ثان. قال سيبويه[1]: اعلم أنّه ليس كلُّ جمع يُجمع، كما أنّه ليس كلّ مصدر يُجمع كـ«الأشغال»، و«الحُلوم». وقال أبو عمر الجَرْميّ: لو قلنا في «أفْلُسٍ»: «أفالِسُ»، وفي «أكْلُبٍ»: «أكالِبُ» وفي «أدْلٍ»: «أدالٍ»، لم يجز، فإذًا جمعُ الجمع شاذّ.

وأمّا قول صاحب الكتاب: «فيقال في كلّ «أفْعُلٍ»، و«أفْعِلَةٍ»: «أفاعِلُ»، وفي كلّ «أفعالٍ»: «أفاعيل»»، فتسمُّحٌ في العبارة. والصوابُ ما ذكرناه.

وإنّما يجمعون الجمع، إذا أرادوا المبالغة في التكثير، والإيذانَ بالضروب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد. وقد جاء ذلك في جمع القلّة، وفي جمع الكثرة، وهو في جمع القلّة أسهلُ لدلالته على القلّة، فإذا أُريد الكثيرُ، جمعوه ثانيًا. فأمّا مَجِيئُه في جمع القلّة «أفْعُلٍ»، و«أفْعِلَةٍ»، و«أفْعالٍ»، فمن ذلك قولهم: «أيْدٍ»، و«أيادٍ»،

= والشاهد فيه قوله: «ليلاه» حيث تجمع على «ليالٍ».

(١) الكتاب ٣/ ٦١٩.

و«أَوْطُبٌ»، و«أَواطِبُ»، فـ«اليَدُ» التي هي الجارحة تجمع على «أيْدٍ». قال الله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾(١)، وقال: ﴿لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾(٢)، وقال ﴿أُوْلِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾(٣)، جمعوا «يدًا» على «أفعُلٍ»، وهو من أمثلةِ أقلِّ العدد لمّا كان واحده «فَعْلاً»، والدالُ التي هي عينُ الفعل، وإن كانت مكسورةً، فأصلُها الضمّ، كما أنّها في «كَلْبٍ»، و«أكْلُبٍ»، و«كَعْبٍ»، و«أكْعُبٍ» كذلك. وإنّما عدلوا إلى الكسر، لتصحّ الياءُ، إذ لو بقيت الضمّةُ قبل الياء، لانقلبتْ واوًا، وكنت تصير إلى بناءٍ ليس مثله في الأسماء، ويجمع «الأيْدِي» على «أيادٍ». قال الراجز:

٧٧٥ـ [كـأنّـهُ بـالصَّحْصَحـان الأنْجَـلِ] قُـطْـنٌ سُـخـامٌ بـأيـادِي غُـزَّلِ

قال الجرميّ: سمعتُ أبا عُبَيْدَةَ يقول: سمعتُ أبا عمرو يقول: إذا أرادوا المعروف، قالوا: «له عندي أيادٍ»، وإذا أرادوا جمع «اليَدِ»، قالوا: «أيْدٍ»، فذكرتُ ذلك لأبي الخَطّاب، قال: ألم يسمع أبو عمرو قولَ عَدِيٍّ [من الخفيف]:

٧٧٦ـ ساءَها ما تأمَّلَتْ في أيادِيـ ـنا وأشْباقُنا إلى الأعْناقِ

---

(١) المائدة: ٣٨. (٢) الأعراف: ١٩٥.

(٣) ص: ٤٥.

(٤) في الطبعتين «عزل»، بالعين، وهذا تحريف.

٧٧٥ ـ **التخريج**: الرجز لجندل بن المثنى الحارثي الطهوي في لسان العرب ١١/ ٤٩١ (غزل)، ٦٩٠ (هجل)، ١٢/ ٢٨٣ (سخم)، ١٥/ ٤١٩ (يدي)؛ وتاج العروس (غزل)، (هجل)، (سخم)؛ ولأبي النجم في أساس البلاغة (سخم).

اللغة: الصحصحان: الأرض المستوية الواسعة. الأنجل: الواسع. السُّخام: اللَّيِّن الحَسَن. غُزَّل: غوازل.

المعنى: وصف الشاعر سراباً، فشبَّهه بالقطن لبياضه.

الإعراب: «**كأنه**»: حرف مشبّه بالفعل والهاء: اسمها. «**بالصحصحان**»: جارّ ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الضمير في «كأنه». «**الأنجل**»: نعت مجرور. «**قطن**»: خبر مرفوع. «**سخام**»: نعت مرفوع. «**بأيادي**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«قطن»، و«أيادي» مضاف. «**غزل**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كأنه قطن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «**بأيادي**»، حيث جاءت هذه اللفظة جمعًا للجمع «الأيدي».

٧٧٦ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص١٥٠؛ ولسان العرب ١٠/ ١٨٨ (شنق)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٨١؛ والخصائص ١/ ٢٢٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٩ (يدي).

المعنى: لم ترضَ عن الحالة التي وصل قومها إليها، فقد وصلت أيدينا إلى ما نشتهي، وكانت سيوفنا قادرة على الوصول لأعناق الجميع أيضًا.

الإعراب: «**ساءها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**ما**»: حرف مصدري. «**تأملت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هي، والتاء: للتأنيث، والمصدر المؤول من «ما تأملت» في محلّ رفع فاعل لـ«ساءها». «**في**=

وأنشد أبو زيد [من الوافر]:

٧٧٧ـ فأمّا واحدٌ فكفاكَ مِثْلِي   فَمَنْ لِيَدٍ تُطاوِحُها الأيادِي

قال أبو زيد: جُمع «اليَد» على «الأيادِي». وقالوا: «أَوْطُبٌ» في جمع «وَطْبٍ»، وهو سِقاءُ اللبن خاصّةً، وقالوا: «أواطِبُ»، فجمعوا الجمعَ، قال الراجز:

٧٧٨ـ   تُحلَبُ منها سِتَّةُ الأواطِبِ

فأمّا تمثيلُه بـ«أكالِبَ»، فكأنّه قاسَه، وما أظُنُّه ورد. ولذلك قال الجرميّ: لو قلت: «أكالِبُ»، لم يجز، على أنّ الجَوْهريّ[1] قد حكى «أكالب» في جمع «أَكْلُبٍ».

= **أيادينا»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تأملت»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«وأسيافنا»**: الواو: حاليّة، «أسياف»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«إلى الأعناق»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ، بتقدير: وأسيافنا واصلة إلى الأعناق.

وجملة «ساءها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسيافنا واصلة»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أيادينا» جمعًا بمعنى اليد لا بمعنى المعروف.

٧٧٧ ــ **التخريج**: البيت لنفيع (أو: نقيع) بن حرموز في شرح شواهد الإيضاح ص٥٣٢؛ ونوادر أبي زيد ص٥٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٦٨؛ ولسان العرب ٢/٥٣٦ (طوح)، ١٥/٤١٩ (بدي).

شرح المفردات: تطاوحها: تراميها، تبادلها الرمي.

فإن أردت الاكتفاء بواحد، فأنا أكفي أو ليكن مثلي. فلا بدّ من مساعدة رام واحد ترامبه الرماة.

الإعراب: **«فأما»**: الفاء: بحسب ما قبلها. «أمّا»: حرف توكيد وتفصيل لا محلّ لها من الإعراب. «واحد»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«فكفاك»**: الفاء: حرف رابط لجواب «أمّا»، «كفاك»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«مثلي»**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«فمن»**: الفاء: حرف استئناف، «من»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«ليد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر (من) المحذوف، على تقدير: فمن مساعدٌ ليد. **«تطاوحها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«الأيادي»**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل.

وجملة «واحد فكفاك»: بحسب الفاء، وجملة «فكفاك مثلي»: في محلّ رفع خبر «واحد». وجملة «من ليد»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تطاوحها الأيادي»: في محلّ جرّ صفة ليد.

والشاهد فيه قوله: «الأيادي» حيث جاءت جمعًا لليد، لا جمعًا للمعروف وهذا نقض لما قاله أبو عمرو.

٧٧٨ ــ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣/٦١٨؛ ولسان العرب ١/٧٩٧ (وطب).

اللغة: الوطب: زق اللبن.

الإعراب: **«تحلب»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة. **«منها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تحلب». **«ستة»**: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«الأواطب»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «تحلب ستة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأواطب» وهو جمع الجمع لوَطْب.

(١) انظر: الصحاح (كلب).

فأمّا «أفْعِلَةٌ»، فنحوُ قولهم: «سِقاءٌ»، و«أسْقِيَةٌ»، و«أساقٍ». والسّقاءُ: القِرْبَةُ. إلّا أنّ القربة للماء، والسقاء للّبن وللماء، والنّحْي للسمن، والوَطْب للّبن. فهذه الأسماءُ من أبنية القلّة، فلمّا أرادوا التكثير، جمعوه، وشبّهوا «أفْعُلَ» بـ«أفْعَلَ»، نحوِ: «أرْنَبٍ»، فجمعوه جمعَه؛ لأنه على أربعة أحرف مثلُه. واختلافُ الحركات لا أثرَ لها في جمع الرباعيّ. ألا ترى أنك تقول في «جَعْفَرٍ»: «جَعافِرُ»، وفي «زِبْرِجٍ»: «زبارج»، وفي «بُرْثُنٍ»: «بَراثِنُ»، فتجمع الرباعيّ كلّه على منهاج واحد، وإن اختلفتْ أبنيتُه. كذلك ههنا قالوا: «أواطِبُ»، و«أيادٍ»، كما قالوا: «أرانِبُ»، و«أفاكِلُ»؛ وإن اختلفا في الحركة.

وقد قالوا: «سِوارٌ» للواحد من «أسْوِرَة» المرأة، و«أسوِرةٌ» لأدنى العدد، وقد جمعوا «أسورة»، فقالوا: «أساوِرُ». وفي الكتاب العزيز: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[1]. وقد يُدْخلون عليه التاء لتأنيث الجمع، فيقولون: «أساوِرَةٌ» على حدّ قولهم: «حِجارَةٌ»، و«ذُكُورَةٌ». قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾[2]. شبّهوا «أفْعِلَةَ» بـ«أفْعَلَةَ»، نحو «أرْمَلَةٍ»، فجمعوه جمعه، فقالوا: «أساوِرُ»، كما قالوا: «أرامِلُ». وقال أبو عمرو بن العَلاء: قد يكون «أساوِرُ» جمعَ: «أُسْوارٍ»، فعلى هذا لا يكون من جمع الجمع، ويكون أصله «أساوِيرَ»، وحُذفت الياء تخفيفًا على حدّ حذفها في «العَواوِر».

فأمّا «أفعالٌ»، فنحو قولهم: «أنعامٌ» في جمع «نَعَم»، والنَّعَمُ: المال الراعية، واستعمالُه في الإبل أكثرُ، وهو لفظٌ مفردٍ دلّ على الجمع، لا واحدَ له من لفظه، ويجمع في القلّة على «أنعام». فإذا جمعوا هذا الجمع للتكثير، قالوا: «أناعِيمُ»، فـ«أناعيمُ»، على هذا جمعُ الجمع، فلو قال له: «عندي أناعيمُ» فأقلُّ ما يلزم به سبعةٌ وعشرون من ذلك النوع؛ لأنّ النعم جمعٌ من جهة المعنى، وأقلُّ ما ينطلق عليه اسمُ الجمع ثلاثةٌ، فإذا جمعتَ، وقلت: «أنعامٌ»، فإنّ أقلَّ تضعيفها ثلاثُ مرّات، فتصير تسعةً، فإذا جمعت «أنعامًا»، وكان المراد بأقلّها تسعةً، كان أقلّ تضعيفها ثلاث مرّات، فتصير سبعة وعشرين، وعلى هذا لو قلت: سمعتُ أقاوِيلَ، لكان أقلُّ ذلك سبعة وعشرين قولاً. و«أفعالٌ» ههنا محمول في الجمع على «إفعالٍ»، نحو: «إكْرام»، و«إحْسانٍ»، كما كان «أفعُلُ» محمولاً على «أفعَلَ»، نحوِ: «أرْنَبٍ»، و«أفعِلَةٌ»، محمولاً على «أفعَلَةٍ»، نحوِ «أرْمَلَةٍ».

وقالوا: «أعْطِياتٌ»، و«أسْقِياتٌ»، فجمعوها جمعَ السلامة حيث كسّروها، وشبّهوها بـ«أنْمُلَةٍ»، و«أنْمُلاتٍ».

وأمّا بناء الكثرة؛ فقد قالوا فيه: «جِمالٌ»، و«جَمائِلُ»، حملوه على «شِمالٍ» و«شَمائِلَ»؛ لأنه مثله في الزنة، كأنهم أرادوا اختلاف ضروبها، ولم يقصدوا

---

(١) الكهف: ٣١، والحج: ٢٣، وفاطر: ٣٣.

(٢) الزخرف: ٥٣.

بذلك التكثير؛ لأنّ بناء الأصل يفيد الكثرة، قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

٧٧٩- وقَرَّبْنَ بالزُّرْقِ الجَمائِلَ بَعْدَما تَقَوَّبَ عن غِرْبانِ أوْراكِها الخَطْرُ

وقالوا: «جِمالاتٌ»، قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾[1]. وقد كثُر جمعُ السلامة في التكسير، قالوا: «رِجالاتٌ»، و«كِلاباتٌ»، و«بُيُوتاتٌ»؛ لأنها جموعٌ مكسّرة مؤنّثة، فجمعوها بالألف والتاء كما يجمع المؤنّث، وقالوا: «حُمُراتٌ» و«جُزُراتٌ»، و«طُرُقاتٌ» جمعوا «حِمارًا»، و«جَزُورًا»، على «حُمُرٍ»، و«جُزُرٍ»، و«طَرِيقًا»، على «طُرُقٍ»، ثمّ جمعوها بالألف والتاء لِما ذكرناه من تأنيث التكسير.

وأمّا «مُعُناتٌ»، فمثلُ «طُرُقاتٍ»، الواحدُ «مَعِينٌ» وهو الماء الجاري، وجمعُه «مُعُنٌ»، مثلُ: «طَرِيقٍ» و«طُرُقٍ»، ثمّ جمعوا الجمع بالألف والتاء؛ لأنّه مؤنّثٌ مكسّرٌ، فقالوا: «مُعُناتٌ».

وقالوا: «عُوذاتٌ»، والواحد «عائذٌ» للناقة القريبة العهد بالنتاج، قال الراعي [من الطويل]:

٧٨٠- لها بحَقِيلٍ فالنُّمَيْرَةِ مَنْزِلٌ تَرَى الوَحْشَ عُوذاتٍ به ومَتالِيا

---

٧٧٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٥٦٦؛ وجمهرة اللغة ص٢٣٤، ٧٠٣، ١٠٩٧؛ ولسان العرب ١/ ٦٤٥ (غرب)، ٤/ ٢٥٢ (خطر)، ١٠/ ١٣٩ (زرق)، ١١/ ١٢٥ (جمل).

اللغة: الزرق: أكثبة بالدهناء (وفي الطبعتين: «بالرزق»)، وهذا تحريف. الجمائل: جمع جمال وهي جماعة الإبل، تقوب: تقشر. غربان: جمع غراب، وأراد به هنا رأس الورك من الناقة. الخطر: أن يضرب البعير بذنبه على جانبيه ليطرد الذباب.

المعنى: يصف الشاعر هذه الإبل بأن أوراكها قد تقشرت لأنها تأكل الرطب فتسلح، ثم تخطر بأذنابها، فتضرب وركيها فيتقشران.

الإعراب: «**وقربن**»: الواو: حسب ما قبلها، «**قربن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**بالزرق**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قرّبْن». «**الجمائل**»: مفعول به منصوب. «**بعدما**»: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «قربن»، و«ما»: حرف مصدري، والمصدر المُؤوّل من «ما تقوّب» في محلّ جر بالإضافة. «**تقوب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «**عن غربان**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تقوّب». «**أوراكها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**الخطر**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «قربن»: حسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «**الجمائل**» وهو جمع جمال.

(١) المرسلات: ٣٣.

٧٨٠ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص٢٨١؛ ولسان العرب ٣/ ٥٠٠ (عوذ)، ٥/ ٢٣٦ (نمر)، ١٤/ ١٠٣ (تلا)؛ ومعجم ما استعجم ٤/ ١٣٣٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ١٦١، ١٦٢ (حقل).

والجمع «عُوذٌ»، وأصله «عُوُذٌ» بالضمّ، وإنّما اتّفقوا على لغةِ من أسكن لثقل الضمّة على الواو، ثمّ جمعوا «عُوذًا» على «عُوذاتٍ».

وكذلك «دارٌ» جمعوها على «دُورٍ» على حدّ «أَسَدٍ»، و«أُسْدٍ»، ثمّ جمعوا الجمع بالألف والتاء، فقالوا: «دُوراتٌ».

فأمّا «مَصارِينُ»، فهو جمعُ الجمع أيضًا، والواحد «مَصِيرٌ» وجمعُه الكثير «مُصْرانٌ»، مثل «كَثِيبٍ»، و«كُثْبانٍ»، وجمعوا «مُصْرانًا» على «مَصارِينَ»، كما قالوا: «قُرْطانٌ»، و«قَراطِينُ».

فأمّا «حَشاشِينُ»، فالواحد «حَشٌّ»، وهو البُسْتان، والجمع «حِشّانٌ»، مثلُ «ضَيْفٍ»، و«ضِيفانٍ»، ثمّ جمعوا الجمع على الزيادة، فقالوا: «حَشاشِينُ»، كما قالوا: «مُصْرانٌ»، و«مَصارِينُ».

فصل
[الجمع الذي لم يُكسَّر عليه الواحد]

قال صاحب الكتاب: **ويقع الاسم على الجميع، لم يُكسَّر عليه واحده، وذلك نحو «رَكْبٍ»، و«سَفْرٍ»، و«أَدَمٍ»، و«عَمَدٍ»، و«حَلَقٍ»، و«خَدَمٍ»، و«جامِلٍ»، و«باقِرٍ»، و«سَراةٍ»، و«فُرْهَةٍ»، و«ضَأْنٍ»، و«غَزِيٍّ»، و«تُؤامٍ»، و«رُخالٍ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الضرب من الأسماء، وإن دلّ على الكثرة، فليس بجمعٍ كُسّر عليه الواحد على حدّ «رَجُلٍ»، و«رِجالٍ»، وإنّما هو اسم مفرد واقعٌ على الجمع بمنزلة «قَوْمٍ»، و«نَفَرٍ»، إلّا أنّ «قومًا»، و«نفرًا» من غير لفظ الواحد؛ لأنّ الواحد منهما

= **اللغة:** حقيل والنميرة: موضعان. العوذات: الحديثات النتاج التي تعوذ بها أولادها. المتالي: التي تتلوها أولادها وتسايرها. وأصلها للإبل فاستعارها للوحش.

المعنى: يصف الشاعر ديار الحبيبة بأنها أقوت من أهلها، وأصبح الوحش يرتع بها ويولد ويطمأن، لبعد الناس عنه.

الإعراب: «لها»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**بحقيل**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**فالنميرة**»: الفاء: حرف عطف، «النميرة» اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله. «**منزل**»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**الوحش**»: مفعول به منصوب. «**عوذات**»: حال منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث بألف وتاء مزيدتين. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بعوذات. «**ومتاليا**»: الواو: حرف عطف، «متاليا»: اسم معطوف على منصوب منصوب مثله، والألف: للإطلاق.

وجملة «لها موضع»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترى الوحش»: في محل رفع صفة.

والشاهد فيه قوله: «عوذات» وهي جمع «عوذ».

«رَجُلٌ»، وليس من لفظِ «قوم» و«نفر» في شيء، فأمّا «راكِبٌ»، و«رَكْبٌ»، و«مُسافِرٌ»، و«سَفْرٌ». وجميعُ هذا الباب من لفظ المفرد ومن تركيبه، إلّا أنّه لم يُكسَّر عليه الواحد، بل هو اسمٌ موضوعٌ بإزاء الجمع. وذهب أبو الحسن إلى أنّه تكسيرٌ، فإذا صُغّر على مذهبه، رُدّ إلى الواحد، وصُغّر عليه، ثمّ تلحقه الواو والنون إن كان مذكّرًا، والألفُ والتاء إن كان مؤنّثًا، فتقول في تصغير: «رَكْبٍ»: «رُوَيْكِبُونَ»، وفي «سَفْرٍ»: «مُسَيْفِرُونَ»، و«رُوَيْكِباتٌ» و«مُسَيْفِراتٌ» إذا كان مؤنّثًا. والمذهب الأوّل؛ لأمورٍ منها:

أنّ المسموع في تصغير «رَكْبٍ»؛ «رُكَيْبٌ». قال الشاعر أنشده أبو زيد [من الطويل]:

٧٨١ـ وأَيْنَ رُكَيْبٌ واضِعُون رِحالَهم ... إلى أَهْلِ نارٍ من أُناسٍ بأَسْوَدَا

وأنشد أبو عثمان عن الأصمعيّ لأُحَيْحَة بن الجُلاح [من الرجز]:

٧٨٢ـ بَنَيْتُه بِعُصْبَةٍ مِن مالِيَا ... أَخْشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلاً عادِيَا

---

٧٨١ ـ **التخريج**: البيت لعبد قيس بن خفاف في شرح شواهد الإيضاح ص٥٦٣؛ ونوادر أبي زيد ص١١٤.

اللغة: ركيب: تصغير ركب وهو جماعة المسافرين. الرحال: جمع الرحل وهو أداة ركوب الجمال والنوق.

المعنى: يقارن بين حالين بينهما فارق كبير، فيتساءل متعجبًا: أين حال هذه الجماعة الصغيرة من المسافرين الذين تهيّأوا للسفر، من حال أهل النار من الناس في أسود.

الإعراب: **«وأين»**: الواو: بحسب ما قبلها، «أين»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب مفعول به متعلّق بخبر مقدّم. «ركيب»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. **«واضعون»**: نعت مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. **«رحالهم»**: مفعول به منصوب لاسم الفاعل «واضعون»، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«إلى أهل»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المقدّم. **«نارٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«من أناس»**: جارّ ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. **«بأسودا»**: جارّ ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بمحذوف صفة، والألف للإطلاق.

وجملة «أين ركب»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «ركيب» تصغيرًا لـ«ركب».

٧٨٢ ـ **التخريج**: الرجز لأحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/ ٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص١٥٠؛ وشرح الجمل ٣/ ١٤٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٥٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٣ (جبأ)، ١١/ ٢٦٨ (رجل)؛ والمقرب ٢/ ١٢٧؛ والمنصف ٢/ ١٠١.

اللغة: عصبة: اسم مكان بقباء. الركب: العشرة فما فوقها. رجيل: تصغير رجل جمع راجل.

المعنى: يتحدث الشاعر عن حصن بناه لنفسه، فقد بناه متيناً ليتحصن به من أي طارىء راكب أو راجل.

الإعراب: **«بنيته»**: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«بعصبة»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل. **«من»**: حرف جر. **«ماليا»**: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الياء متعلق بـ«بنيت». =

وهذا نصٌّ في محلّ النّزاع، إذ لو كان جمعًا مكسّرًا، لرُدّ إلى الواحد. فأمّا قول أبي الحسن: «رُوَيْكِبُونَ»، فهو شيء بقوله على مقتضى قياسِ مذهبه، والمسموع غيره.

الثاني: أنّ الجمع المكسّر مؤنثٌ، وهذه الأسماء مذكّرةٌ، تقول: «هو الرَّكْبُ»، و«هذا السَّفْرُ»، و«هو الجاملُ، والباقِرُ، والأَدَمُ، والعَمَدُ»، ونحو ذلك، ولو كان مكسّرًا، لقلت: هِيَ، وهذِهِ.

الثالث: أنّ «فَعْلاً» لا يكون جمعًا مكسّرًا لـ«فاعلٍ»، ونحوه؛ لأنّ الجمع المكسّر حقُّه أن يزيد على لفظ الواحد، وهذا أخفُّ من بناء الواحد؛ فلا يكون جمعًا مكسّرًا.

فإن قلت: فأنتم تقولون: «إزارٌ»، و«أُزُرٌ»، و«جِدارٌ»، و«جُدُرٌ»، وهو عندكم تكسيرٌ، وهو أنقصُ من لفظ الواحد، قيل: «فُعُلٌ» هنا منتقصٌ من «فُعُول»، والأصلُ «أُزُورٌ» و«جُدُورٌ»، وإنّما خُفّف بحذف الواو منه.

الرابع: أنّ هذه الأبنية لو كانت جمعًا صِناعيًا، لاطّرد ذلك فيما كان مثله، وأنت لا تقول في «جالسٍ»: «جَلْسٌ»، ولا في «كاتِبٍ»: «كَتْبٌ»، فثبت بما ذكرناه أنّه اسم مفرد دالّ على الجمع، وليس بجمع على الحقيقة. فمن ذلك قولهم: «راكبٌ»، و«رَكْبٌ»، فالراكبُ يقال لراكب البعير خاصّةً، فإذا كان على ذي حافرٍ: فرسٍ أو حمارٍ، قيل: «فارسٌ»، وقيل: لا يقال لراكب الحمار: فارسٌ، وإنّما يقال له حَمّارٌ. والرَّكْبُ: أصحابُ الإبل في السفر خاصّةً من العشرة فما فوقها، وأمّا السَّفر فالجماعة المسافرون، والواحدُ «سافِرٌ»، مثلُ «صاحِبٍ» و«صَحْبٍ»، يقال: سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُورًا إذا خرجتَ إلى السفر، فأنا سافِرٌ، وقد كثُرت السافِرَةُ، أي: المُسافِرون.

ومنه «أَدِيمٌ»، و«أَدَمٌ»، و«عَمُودٌ»، و«عَمَدٌ»، فأمّا الأديمُ[1] فالجِلْدُ المدبوغ، والعَمُود: عمودُ البيت. فالأَدَمُ بالفتح والعَمَدُ اسما جنس، وليس بتكسير؛ يدلّ على ذلك ما تقدّم من تصغيره على لفظه، وتذكيره، وعدم اطّراده، فتقول: «هو الأدم والعمد»، و«أُدَيْمٌ»، و«عُمَيْدٌ»، ولم يقولوا: «أُدَيِّمٌ»، ولا «عُمَيِّدٌ».

ومن ذلك قولهم: «حَلَقٌ»، و«خَدَمٌ»، وهما جنسٌ، وليس بتكسير لما ذكرناه، فالحَلَقُ جنسٌ، والواحد «حَلَقَةٌ» بالتحريك، وهي حلقةُ الباب والأُذنِ. وقد أنكر بعضُهم

= والألف: للإطلاق. «أخشى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «ركيبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أو»: حرف عطف. «رجيلاً»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. «عاديا»: صفة منصوبة بالفتحة، وسكّنت لضرورة الشعر.

وجملة «بنيته»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أخشى»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «ركيبًا» حيث جاء مصغرًا على لفظه وهذا دليل على كونه اسمًا للجمع، بخلاف من قال: إنه جمع تكسير.

(١) في الطبعتين. «الأدم»، والتصحيح عن جدول التصويبات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٩.

التحريك، وقال: إنما يقال: «حَلْقَةٌ» بالإسكان لا غيرُ. حكى يونس[١] عن أبي عمرو بن العَلاء: «حَلَقَةٌ» بالتحريك، والجمعُ «حَلَقٌ» قال ثَعْلَبٌ كلُّهم يجيزه على ضُعْفه. وحكى ابن السِّكِّيت عن أبي عمرو الشَّيْباني، قال: ليس في الكلام «حَلَقَةٌ» بالتحريك إلّا في قولهم: «هؤلاء قومٌ حَلَقَةٌ»، للذين يحلِقون الشَّعْر، فمن قال: «حَلَقَةٌ»، و«حَلَقٌ»، كان مثلَ «ثَمَرَةٍ»، و«ثَمَرٍ»، فهو جنس.

وكذلك «خَدَمَةٌ»، و«خَدَمٌ»، للخَلْخَال، وأصله السَّيْر يُشدّ في رُسْغ البعير ليُعلَّق فيه سَرِيحَةُ النَّعْل.

ومن ذلك «الجامِلُ»، و«الباقِرُ»، فالجامل: القطيعُ من الإبل مع رُعاتها وأربابها، قال الشاعر [من الطويل]:

٧٨٣ـ [وإنْ تَكُ ذا شاءٍ كَثيرٍ فإنَّهُمْ] لَنا جامِلٌ ما يَهْدأُ اللَّيْلَ سامِرُهْ

والباقِر: جماعةُ البقر، وقد قُرِىء: ﴿إنَّ الباقِرَ تَشابَهَ عَلَيْنا﴾[٢]، الواحدُ منهما جَمَلٌ، وبَقَرَةٌ.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٨٤.

٧٨٣ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص٢٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣، ٤؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٤ (جمل)؛ والرواية في الديوان:

وإن تَكُ ذا شاءٍ كَثيرٍ فإنَّهُمْ ذوو جامِلٍ لا يَهْدَأُ اللَّيلَ سامِرُه

اللغة: الشاء: جمع شاة. الجامل: الجمال ورعاتها والقائمون عليها. والسامر (هنا): القائم على أمور الإبل ليلاً.

المعنى: يمدح الحطيئة بغيض بن شمّاس بن لأي وقومه، ويعرِّض بالزبرقان بن بدر.

الإعراب: «**كما في الديوان**»: «**وإن**»: الواو حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «**تك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف، واسم «تكن» مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**ذا**»: خبر «تكن» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**شاء**»: مضاف إليه محله الجر. «**كثير**»: صفة لـ«شاءٍ» مجرورة مثلها. «**فإنهم**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنّ». «**ذوو**»: خبر «إن» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف. «**جامل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا**»: حرف نفي. «**يهدأ**»: فعل مضارع مرفوع. «**الليل**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «يهدأ». «**سامرُه**»: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «**إن تك ذا شاءٍ...**»: معطوفة. وجملة «**تك ذا شاء**»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «**فإنهم ذوو جامل**»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «**لا يهدأ الليل سامرُه**»: صفة لـ«جاملٌ» محلها الرفع.

والشاهد فيه مجيء «جامِل» بمعنى القطيع من الإبل مع رعاتها وأربابها، وليس بجمع، بدليل عود الضمير عليه من «سامره» مفردًا.

(٢) البقرة: ٧٠. وهي قراءة عكرمة وغيره. انظر: البحر المحيط ١/ ٢٥٣؛ والكشاف ١/ ٧٥؛ وتفسير الطبري ٢/ ٢٠٩.

وأمّا «السَّراة»؛ فواحده «سَرِيٌّ»، و«السَّرْوُ»، و«السَّخاء» في المُرُوءة، وأصلُه «سَرَوَةٌ»، مثل «فَسَقَةٍ»، و«كَفَرَةٍ»، وليس بتكسير «سَرِيٍّ»؛ لأنّ «فعِيلاً» لا يكسّر على «فَعَلَةٍ»؛ ولأنّك تقول: «سَرَواتٌ»، فتجمعه بالتاء، ولم تقل: «فَسَقاتٌ». فدلّ أنّه ليس مثله. ولو كان جمعًا مكسّرًا، لقيل: «سُراةٌ» بالضمّ؛ لأنّ باب جمع ما كان معتلّاً «فُعَلَةٌ»، نحو: «غُزاةٍ»، و«رُماةٍ»، وبابُ ما كان صحيحًا «فَعَلَةٌ»، نحو: «فَسَقَةٍ»، و«كَفَرَةٍ».

ومثله «فاره»، و«فُرْهَةٌ»، يقالُ: «حِمارٌ فارِهٌ» إذا كان حادًا في المَشْي، حاذقًا فيه، و«حَمِيرٌ فُرْهَةٌ»، مثلُ: «صاحِبٍ»، و«صُحْبَةٍ»، وهو اسم مفرد واقع على الجمع لعدم اطّراده وجوازِ تصغيره على لفظه.

وكذلك «الضَّأْنُ»، يقال للواحد: «ضائِنٌ»، و«ضَأَنٌ» بالفتح، كـ«ماعِزٍ»، و«مَعَزٍ»، وقد يسكن الثاني، فيقال: «ضَأْنٌ»، و«مَعْزٌ»، فيكون على هذا «ضائن»، و«ضَأْنٌ»، كـ«راكِبٍ»، و«رَكْبٍ».

وقالوا: «غزِيٌّ» والواحد «غازٍ». قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٧٨٤ـ سَرَيْتُ بهم حتّى تَكِلَّ غُزاتُهم وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ

---

٧٨٤ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٩٣؛ والدرر ٦/ ١٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢٨، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤؛ والكتاب ٣/ ٢٧، ٦٢٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٨٤ (مطا)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٢٦٧؛ وجواهر الأدب ص٤٠٤؛ ورصف المباني ٥/ ١٨١؛ ولسان العرب ١٥/ ١٢٤ (غزا)؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦.

اللغة: سريت: سرت ليلاً. تكلّ: تتعب. المطي: الدواب الصالحة للركوب عليها. الجياد: جمع جواد وهو الحصان العتيق الكريم الأصل. الأرسان: جمع رسن وهو حبل يقاد الحصان به.

المعنى: بقيت أسير بهم كل الليل، حتى تعبت مطيهم، وصارت جيادهم تمشي كما شاء لها فرسانها بدون أرسان، لشدة تعبها.

الإعراب: «سريت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «بهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ«سريت». «حتى تكلّ»: «حتى»: حرف غاية وابتداء، «تكلّ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «غُزاتُهم»: فاعل مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «وحتى»: الواو: حرف عطف، و«حتى»: حرف ابتداء. «الجياد»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «ما يقدن»: «ما»: حرف نفي، «يقدن»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. «بأرسان»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يقدن».

وجملة «سريت بهم»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (مجر) في البيت السابق. وجملة «تكلّ غزاتهم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الجياد ما يقدن»: معطوفة على جملة «تكل». وجملة «ما يقدن»: في محلّ رفع خبر «الجياد».

والشاهد فيه قوله: «غزاتهم» جمعًا للغازي، مما يدلّ على أن «غزيّ» اسم جمع على غير واحده.

ومثله «عازِبٌ»، و«عَزِيبٌ»، و«قاطِنٌ»، و«قَطِينٌ». وحكمه حكمُ «تاجِر»، و«تَجْر»، و«صاحِب»، و«صَحْب»، في عدم اطّراده وتذكيره، نحو: «هو الغَزِيُّ»، وتصغيره على لفظه، فالعازبُ الذي لا يروح على[1] الحَيّ من الإبل، والجمعُ «عَزِيبٌ»، مثل: «غازٍ»، و«غَزِيٍّ». وعكسُه في المعنى «قاطِنٌ»، و«قَطِينٌ»، يقال: «قَطَنَ بالمكان» إذا تَوطّنه، فهو «قاطِن»، وجمعُه «قَطِينٌ»، مثل: «عازِب»، و«عَزِيب»، و«غازٍ»، و«غَزِيٍّ».

وقالوا: «تُؤَامٌ» في جمع «تَوْأَم» على زنة «فَوْعَل»، مثلِ «جَوْهَرٍ»، والقياس «تَوَائِمُ» مثلُ «قَشْعَم» و«قَشاعِمَ»، وقد جاء أيضًا على القياس. ونحوه قالوا: «رُخالٌ»، و«رِخالٌ»، بضمّ الراء وكسرها في جمع «رَخِلٍ»، وهي الأنثى من ولد الضأن، والقياس «أَرْخالٌ»، كـ«كَبِدٍ»، و«أَكْبادٍ».

فصل
[ما يأتي مفردًا وجمعًا بلفظ واحد]

قال صاحب الكتاب: **ويقع الاسم الذي فيه علامةُ التأنيث على الواحد والجميع بلفظ واحد، نحو: «حَنْوَةٍ»، و«بُهْمَى»، و«طَرْفاء»، و«حَلْفاء».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الأسماء أسماء نباتٍ، فهي أجناسٌ يخلقها اللّه دفعةً واحدةً كالشجر والنَّخل، فكان مقتضى الدليل أن يُميَّز الواحد من الجنس، بزيادة التاء، كما فُعل في نحو: «شَجَرَةٍ»، و«شَجَرٍ»، و«نَخْلَةٍ»، و«نَخْلٍ»، فلم يسغ ذلك في هذه الأسماء؛ لأنّ في آخرها علامة التأنيث، فتركوها على حالها، وفصلوا الواحد بالصفة، فقالوا إذا أرادوا الكثير: «حَنْوَةٌ». وإذا أرادوا الواحد، قالوا: «حنوةٌ واحدةٌ».

وكذلك «بُهْمَى»، و«طَرْفاء»، و«حَلْفاء»، تقول: «عندي بهمى كثيرةٌ»، و«بهمى واحدةٌ»، و«عندي طرفاء كثيرة»، و«طرفاء واحدة»، و«حلفاء كثيرة»، و«حلفاء واحدة». ولم يجز أن تقول في الواحدة: «بُهْماةٌ»، ولا «طَرْفاة»، كما قلت ذلك في «شَجَرَةٍ»، و«نَخْلَةٍ»؛ من قبل أنّك لا تجمع بين علامتَيْ تأنيثٍ في كلمة واحدة. يدلّ على ذلك أنّ ألف «أَرْطَى»، و«عَلْقَى» لمّا كانت للإلحاق، ولم تكن للتأنيث، جاز أن تقول في الواحد: «علقاةٌ»، و«أرطاةٌ» كما قلت في «شجرة»، و«نخلة». فـ«الحَنْوَة» بالفتح: نبتٌ طيّبُ الرائحة، قال الشاعر [من الكامل]:

٧٨٥ـ وكأنّ أنماطَ المَدِينَةِ حَوْلَها ... من نَوْرِ حَنْوَتِها ومن جَرْجارِها

---

(١) في الطبعتين: «عن»، والتصحيح عن جدول التصويبات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٩.

٧٨٥ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص٣٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٠٥ (حنا)؛ وتاج العروس (حنا)؛ وبلا نسبة في ديوان الأدب ٤/ ٩. =

و«البُهْمَى»: نبتٌ يُشبِه رأسُه سُنْبُلَ الزَّرْع، وليس إيّاه. و«الطرفاء»: شجرٌ مُرٌّ. و«الحلفاء»: نبتٌ في الماء، لا واحد لـ«طرفاء»، و«حلفاء». قال سيبويه[1]: «الطرفاء» واحدٌ وجمعٌ. يريد أن هذا اللفظ يُستعمل للواحد والجمع، فإذا أريد به الواحد، مُيّز بالصفة على ما ذكرنا. وقد ذكر بعضهم أنّ واحد «طرفاء»: «طَرَفَةٌ» بفتح الراء، وكذلك واحدُ «القَصْباء»: «قَصَبَةٌ»، وأمّا «الحلفاء»؛ فقال الأصمعيّ: الواحد «حَلِفَةٌ» بالكسر، وقال أبو زيد والفرّاء: «حَلَفَةٌ» بالفتح، كـ«طَرَفةٍ»، و«قَصَبةٍ».

فصل
[حمل الشيء على غيره في الجمع]

قال صاحب الكتاب: **ويُحمَل الشيء على غيره في المعنى، فيُجمع جمعه، نحو قولهم: «مَرْضَى»، و«هَلْكَى»، و«مَوْتَى»، و«جَرْبَى»، و«حَمْقَى». حُملتْ على «قَتْلَى»، و«جَرْحَى»، و«عَقْرَى»، و«لَدْغَى» ونحوها ممّا هو «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعول»، وكذلك «أيَامَى»، و«يَتامَى» محمولان على «وَجاعَى»، و«حَباطَى».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الشيء يُحمَل على الشيء لمناسبةٍ بينهما، إمّا من جهة اللفظ، وإمّا من جهة المعنى. وقد تقدّم من ذلك كثيرٌ في التكسير. وهذه الأسماء حُملت على غيرها لتقارُبهما في المعنى؛ وذلك أنّ هذا البناء من الجمع إنّما يجمع عليه «فَعِيلٌ» إذا كان في معنى «مَفْعول»، وذلك بأنّ فِعْلَه ممّا لم يُسمّ فاعله من نحو: «قَتِيلٍ»، و«جَرِيحٍ». ألا ترى أنّ تقديره: قُتِلَ فهو قتيلٌ، وجُرِحَ فهو جَرِيحٌ.

= **اللغة**: أنماط: جمع نَمَط وهو ثوب من صوف ملوّن يطرح على الهودج. النور: الزهر. الحنوة: نبت طيّب الرائحة. الجرجار: صوت الرعد، أو ترديد صوت الماء في الحلق، ولعلّه نبت طيب الرائحة كذلك.

الإعراب: «وكأن»: الواو: بحسب ما قبلها، «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. «**أنماط**»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**المدينة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**حولها**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه متعلق بخبر «كأن» المحذوف. «**من نور**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «كأن» المحذوف. «**حنوتها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ومن جوجارها**»: الواو: حرف عطف، «من جرجاو»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «كأنّ» المحذوف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «كأن أنماط...»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «حنوتها» وأراد بها الجمع، ولو أراد المفرد، لقال: حنوة واحدة.

(١) الكتاب ٣/ ٥٩٦؛ وفيه: «وطرفاء للجميع، وطرفاء واحدة».

ولا يجمع من ذلك على «فَعْلَى»، إلا ما كان من الآفات والمكاره التي يُصاب بها الحَيُّ، وهو غير مُريد لها، نحو: «لَدِيغ»، و«عَقِير»، فتقول في تكسيره: «قَتْلَى»، و«جَرْحَى»، و«لَدْغَى»، و«عَقْرَى». ولا يقال في «حَمِيدٍ»: «حَمْدَى» لأنّه ليس بآفةٍ، فأمّا «مَرْضَى»، و«هَلْكَى»، و«مَوْتَى»، و«جَرْبَى»، و«زَمْنَى»، فليس الباب فيها أن تجمع على «فَعْلَى» لأنّ أفعالها لِما سُمّي فاعله، نحو: «مَرِضَ»، و«هَلَكَ»، و«مَاتَ»، و«جرِبَ»، و«زَمِنَ»، ولا تُبنى لما لم يُسمّ فاعله، فلا يقال: «مُرِض»، ولا «هُلِك»؛ لأنّها غير متعدّية، فبابُها أن تجمع جمعَ السلامة، نحو: «مريضون»، و«جَرِبون»، و«زَمِنون»؛ لأنّها جاريةٌ على أفعالها، وتدخلها تاء التأنيث للفرق، فيقال: «مَرِضَتْ هندٌ فهي مَرِيضَةٌ»، و«زَمِنَتْ فهي زَمِنَةٌ»، فالقياس: «مريضون»، تجمعه بالواو والنون؛ لأنّ مؤنّثه يجمع بالألف والتاء، نحو: «مريضاتٍ»، و«زَمِناتٍ».

فأمّا جمعُهم إيّاه على «فَعْلَى»، فليس بالأصل، وإنّما هو بالحمل على «جريح»، و«جَرْحَى»، و«قتيل»، و«قَتْلَى»، لمشاركتها «فَعِيلاً»، في معنى «مَفْعول» في المكروه. قال الخليل[1]: إنّما قالوا: «مَرْضَى»، و«هَلْكَى» ونحوهما؛ لأنّ هذه الأشياء أمورٌ أُدخلوا فيها، وهم لها كارهون، فصار بمنزلة المفعول به، نحو: «جريح»، و«جرحى» و«عقير»، و«عقرى». فهي فاعلة في اللفظ، ومفعولة في المعنى. وحُمل «فاعلٌ» هاهنا على «المفعول»، إذ كان في معناه، كما حملوا مفعولاً على «فاعلٍ» إذا كان في معناه، نحو: قوله: «امرأةٌ حَمِيدَةٌ»، فأدخلوا فيها التاء، وإن كانت بمعنى «مفعول»؛ لأنّ الحمد شيءٌ يُطلَب، ويُرغَب فيه، فصارت بمنزلة الفاعل.

والذي يدلّ أنّ باب «مَرْضَى»، و«هَلْكَى» ونحوهما محمولٌ على «جرحى»، و«عقرى» قولك: «زَمِنون»، و«جَرِبون»، ولو كان أصلاً كـ«جَرْحَى»، لم يجمع جمعَ السلامة، كما أنّ «جريحًا» وبابه لا يجمع جمع السلامة؛ لأنّه يستوي فيه لفظُ المذكّر والمؤنّث، فيقال: «رجل جريح»، و«امرأة جريح»، فلا يقال: «جَرِيحون» كما لا يقال: «جَرِيحاتٌ». والحملُ على المعنى هو الكثير، وقد جاء شيء من ذلك محمولاً على اللفظ، قالوا: «مِراضٌ»، كما قالوا: «ظَرِيفٌ»، و«ظِرافٌ»؛ لأنّه «فاعِلٌ» مثلُه، قال جرير [من البسيط]:

٧٨٦ـ[قَتَلْتَنا بِعُيُونٍ زَانَها مَرَضٌ] وفي المِراضِ لنا شَجْوٌ وتَعْذِيبُ

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٨، وفيه: «قال الخليل: وإنّما قالوا: مَرْضى وهَلْكى وموتى وجَرْبى وأشباه ذلك؛ لأنّ ذلك أمر يُبْتلون به، وأُدْخِلوا فيه، وهم له كارهون، وأُصيبوا به».

٧٨٦ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٣٤٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٧٧؛ ولسان العرب ٧/ ٢٣١ (مرض)؛ وتاج العروس ١٩/ ٥٤ (مرض).

شرح المفردات: المَرَض هنا: فتورُ النظر.

=

وقالوا: «هالِكٌ»، و«هُلّاكٌ»، و«هالكون»، كما قالوا: «شاهِدٌ»، و«شُهّادٌ»، و«شاهدون». وقالوا: «جَرِبٌ»، و«جِرابٌ»، جعلوه بمنزلة «حَسَنٍ»، و«حِسانٍ»؛ لأنّ «فَعِلاً» و«فَعَلاً» يتقاربان، ألا تراهم قالوا: «بَطَلٌ»، و«أَبْطالٌ»، كما قالوا: «نَكِدٌ»، و«أَنْكادٌ». وقالوا أيضًا: «جُرْبٌ» على القياس من قوله [من الكامل]:

٧٨٧ـ ما إنْ رأيتُ ولا سَمِعْتُ به كاليومِ هانِىءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ

ومثلُ «مَرْضَى»، و«هَلْكَى» قولهم: «أَحْمَقُ»، و«حَمْقَى»، و«أَنْوَكُ»، و«نَوْكَى»، و«الأَنْوَك» الأحمق، جعلوا ما أُصيبوا به في عقلهم بمنزلةِ ما أُصيبوا به في أَبْدانهم.

ولا يجيء ذلك في كلِّ ما كان مثله، ألا ترى أنّك لا تقول في «بَخِيلٍ»: «بَخْلَى»، ولا في «سَقِيمٍ»: «سَقْمَى»؟ وقالوا: «يَتامَى»، و«أَيامَى» شبّهوهما بـ«وَجاعَى»،

= الإعراب: «قتلننا»: فعل ماض مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والنون: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «بعيون»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قتلننا». «زانها»: فعل ماض، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «مرض»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «وفي»: الواو: حرف استئناف، و«في»: حرف جرّ. «المراض»: اسم مجرور، والجارّ والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر للمبتدأ «شجو». «لنا»: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «شجو». «شجو»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «وتعذيب»: الواو حرف عطف، و«تعذيب»: اسم معطوف مرفوع.

وجملة «قتلننا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «زانها»: في محلّ جرّ نعت لـ«عيون». وجملة «وفي المراض...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مِراض» في جمع «مريض»، وهو جمع محمول على اللفظ.

٧٨٧ ـ التخريج: البيت لدريد بن الصمّة في ديوانه ص٣٤؛ والأغاني ١٠/ ٢٢؛ وإصلاح المنطق ص١٢٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٧٨، ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ص٩٥٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨؛ وجمهرة اللغة ص٣٧٤.

اللغة: الهانىء: الذي يطلي النوق بالقطران. الأينق: ج ناقة.

المعنى: ما رأيت أقبح منه، إنه كطالي القطران وأقبح.

الإعراب: «ما إن»: «ما»: نافية، و«إن»: زائدة. «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة و«التاء»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «ولا»: الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «سمعت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل سمعت. «كاليوم»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لـ«هانيء». «هانيء»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. «أينق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «جرب»: صفة لـ «أينق» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ما رأيت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ولا سمعت»: معطوفة على ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جُرْبٌ» جمعًا لـ«جَرِب» على القياس، والسماع جمعه على «جِراب». وفي البيت شاهد ثانٍ، وهو قوله: (ما إن رأيت) فقد جاءت إن زائدة لتوكيد النفي وليست بنافية وإلا كان الكلام إيجابًا على القاعدة القائلة: نفي النفي إثبات.

و«حَباطَى»؛ لأنّهما مصائبُ ابتُلوا بها كالأَوْجاع لعدم القَيِّم بأمورهما. وإنّما قالوا: إنّ «وجاعى»، و«حباطى» هما الأصل، و«يتامى»، و«أيامى» محمولان عليهما؛ لأنّ بابَ «فَعالَى» أن يكون جمعًا لـ«فَعْلانَ»، ويكون الألف والنون بمنزلة ألفَي التأنيث. فواحدُ «وجاعى»: «وَجِعٌ»، وواحدُ «حباطى»: «حَبِطٌ». و«فَعِلٌ»، و«فَعْلانُ» يشتركان كثيرًا، كقولهم: «عَطِشٌ»، و«عَطْشانُ»، و«عَجِلٌ»، و«عَجْلانُ». وليس الواحد من «يَتامَى»، و«أَيامَى»: «يَتِمٌ»، «وأَيِمٌ»، فيكونَ مثله، فلذلك حمله عليه، ولم يجعله أصلاً. وقال بعضهم: الأصلُ في «أَيامَى»: «أَيايِمُ»، فقلبوا الياء إلى موضع اللام، ثمّ فعلوا به ما فعلوا بـ«مَدارى». والأوّل أقيسُ، فاعرفه.

فصل
[ردّ المحذوف عند الجمع]

قال صاحب الكتاب: **والمحذوف يُرَدّ عند التكسير، وذلك قولهم في جمعِ: «شَفَةٍ»، و«اسْتٍ»، و«شاةٍ»، و«يَدٍ»: «شِفاهٌ»، و«أَسْتاهٌ»، و«شِياهٌ»، و«أَيْدٍ»، و«يُدِيٌّ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما حُذف منه حرفٌ، وبقي على حرفَيْن، على ضربَيْن: أحدهما ما تلحقه تاء التأنيث، فتكون كالعوض من المحذوف، وذلك نحو «سَنَةٍ»، و«قُلَةٍ»، و«شَفَةٍ»، و«شاةٍ». والثاني ما لا تاء فيه كـ«دَمٍ»، و«يَدٍ».

فما كان من الأوّل، فالبابُ فيه أن يجمع بالألف والتاء، نحو: «سَنَواتٍ»، و«قُلاتٍ»؛ لمكان التاء في آخِره. وقد يجمع بالواو والنون، نحو: «سِنُونَ»، و«قُلُونَ». وقد تقدّم ذلك وشرحُه في الجمع الصحيح. وربّما كسّروا منها شيئًا، فحينئذ يُرَدّ فيه المحذوف كما يردّ في التصغير، فمن ذلك «شَفَةٌ»، و«شِفاهٌ»، و«شاةٌ»، و«شِياهٌ». ولم يجمعوا ذلك بالواو والنون حيث كسّروه، وردّوا ما حُذف منه، ولم يجمعوه أيضًا بالألف والتاء إذا أرادوا أدنى العدد، كأنّهم استغنوا بـ«شِفاهٍ» و«شِياهٍ» عن أدنى العدد، وإن كانت من أبنية الكثرة، كما استغنوا بـ«جُرُوحٍ» عن «أَجْراحٍ»، وقد تقدّم مثلُ ذلك.

ووزنُ «شفة»، و«شاة» في الأصل «فَعْلَةٌ» كـ«جَفْنَةٍ»، و«قَصْعَةٍ»؛ ولذلك جُمعت على «شِفاهٍ»، و«شِياهٍ» كما قالوا: «جِفانٌ»، و«قِصاعٌ»، والأصل: «شَفْهَةٌ» اللامُ هاء، والهاء مشبَّهةٌ بحرف العلّة لخَفائها وضَعْفها بتطرُّفها. وهم كثيرًا ما يحذفون حروف العلّة إذا وقعت طرفًا، وبعدها تاء التأنيث، نحو: «ثُبَةٍ»، و«بُرَةٍ»، و«قُلَةٍ»، كأنّ تاء التأنيث قامت مقامَ المحذوف، فحُذفت الهاء هنا، كحذفها في «أَخٍ»، و«يَدٍ». يدلّ على ذلك ظهورُها في التصغير من نحو: «شُفَيْهَةٍ»، وفي التكسير، نحو: «شِفاهٍ». وقالوا في الفعل: «شافَهْتُ مُشافَهةً»، ويقال للرجل العظيم الشَّفَتَيْن: «شُفاهِيٌّ». وذهب السِّيرافيّ إلى أنّها

«شَفَهَةٌ»، و«شَوَهَةٌ»، بتحريك العين، وتكسيرُهما على «فِعالٍ»، نحو: «شِفاهٍ»، و«شِياهٍ» على حدّ «رَقَبَةٍ»، و«رِقابٍ».

والوجهُ ما ذكرناه لأنّ باب «قَصْعَةٍ»، و«جَفْنَةٍ» أكثرُ من باب «قَصَبَةٍ»، وَ «طَرَقَةٍ»، والعملُ إنّما هو على الأكثر لا على الأقلّ، مع أنّ الأصل عدمُ الحركة، فلا يُحكَم بها إلّا بثَبْتٍ.

وزعم قومٌ أنّه من الواو، وأصلُه «شَفْوَةٌ» كـ«سَلْوَةٍ»، و«شَقْوَةٍ»؛ لأنّه يقال في الجمع: «شَفَواتٌ»، و«رجلٌ أَشْفَى» إذا كان لا تنضمّ شفتاه كالأورق. والصحيحُ الأوّل، وما روَوه من «شفواتٍ» إن صحّ، فهو من معنى الشفة لا من لفظها، أو يكون كـ«عِضَةٍ» و«سَنَةٍ» في أنّه يكون له أصلان: الهاء والواو.

وأمّا «شاةٌ» فالأصلُ فيها «شَوْهَةٌ» أيضًا بسكون العين، ولامُها هاء بدليل قولهم في التصغير: «شُوَيْهَةٌ»، وفي الجمع: «شِياهٌ»، فظهورُ الهاء دليلٌ على ما قلناه، فحُذفت اللام على حدّ حذفها في «شفة». ولمّا انحذفت الهاء، بقي الاسم «شَوَةٌ»، فانفتحت الواو لمجاوَرة تاء التأنيث؛ لأنّ تاء التأنيث تفتح ما قبلها، نحو: «جاء طَلْحَةُ»، و«رَأى حَمْزَةُ» فقُلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت «شاةٌ». فإذا أريد تكسيرُها على أصل بنائها قبل الحذف، وذلك على تقدير التمام، فما وجب له في حال التمام من الجمع، عومِل به.

ومن ذلك «اسْتٌ»، و«أَسْتاهٌ»، و«يَدٌ»، و«أَيْدٍ»، و«يُدِيٌّ»، و«دَمٌ»، و«دِماءٌ». فأمّا «اسْتٌ»، فأصله: «سَتَهٌ» بالتحريك، ولامُه هاء، فحُذفت اللام، وأُسْكِنت الفاء لتدخل الهمزةُ عوضًا من المحذوف، فصار «اسْتًا». والذي يدلّ أنّ اللام هاء قولهم: «رجلٌ أَسْتَهُ بَيِّنُ السَّتَهِ» إذا كان كبير العَجُزِ، و«السُّتْهُمُ» و«السُّتاهِيُّ» مثله. وظهورُ الهاء فيما ذكرنا دليلٌ على أنّ اللام هاء. وربّما حذفوا العين، وأبقوا اللام التي هي هاء، فقالوا: «رجلٌ سَهٌ» قال الشاعر [من الطويل]:

٧٨٨ـ شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّها وسَمِينُها ... وأَنْتَ السَّهُ السُّفْلَى إذا دُعِيَتْ نَصْرُ

---

٧٨٨ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٣٨؛ ولسان العرب ٥/ ٢١٢ (نصر)، ١٣/ ٤٩٥ (سته)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢١٤؛ وتاج العروس ١٤/ ٢٢٦ (نصر)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/ ٣٥٠، ٦/ ١١٩؛ وكتاب العين ٣/ ٣٤٦.

اللغة والمعنى: شأتكَ: سبقَتْك، أو أعجبتْك، أو أحزنتْكَ. القعين: تصغير القَعْن وهي الجفنة الكبيرة يعجن فيها، ولعلّها اسم قبيلة. غثها وسمينها: رديئها وجيّدها. السه: فتحة الشرج. «نصر»: اسم قبيلة.

يريد: لقد سبقك الصالحون والطالحون، وصرت من أرذل الناس عندما تذكر قبيلة نصر.

الإعراب: «شأتك»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «قعين»: فاعل مرفوع=

وفي الحديث «العَيْنُ وكاء السَّهِ»(١). والأوّلُ أكثر؛ لأنّ الحذف في اللامات أكثرُ منه فيما هو عينٌ. ويدلّ على أنّ الأصل «سَتَهٌ» بفتح العين قولُهم في جمعه لأدنى العدد: «أَسْتاهٌ»، ولو كان «فَعْلاً» كـ«فَلْسٍ»، و«كَعْبٍ»، لقيل في جمعه: «أَسْتُهٌ»، كما قالوا: «أَفْلُسٌ»، و«أَكْعُبٌ». ولا تكون الفاء مضمومة أو مكسورة؛ لأنّ الفتحة قد ظهرت في «سَتَهٍ». وهذا نصٌّ.

وأمّا «يَدٌ»، فقد تقدّم الكلام عليها، وأنها «يَدْيٌ» بسكون العين من غير خلاف. وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ الحركة زيادةٌ، ولا سبيلَ إلى الحكم بالزيادة حتى تقوم الدلالةُ عليها، وليس في قوله [من الكامل]:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ قد تَمْنعانك أن تُضامَ وتُضْهَدا(٢)

دليلٌ على حركة العين؛ لأنّ اللام لمّا حُذفت، وصارت العين حرفَ الإعراب، وتَعاقَبت عليها حركاتُ الإعراب، ثمّ رُدّت اللام، لم تسكن العينُ التي كانت متحرّكةً، إذ لو سكنتْ، لصار الردُّ كَلّا رَدٍّ. وهذا الاسمُ من باب «سَلِسَ»، و«قَلِقَ»، فاؤه ولامه ياء، وهو نادر، ليس في الأسماء مثله. والذي يدلّ أنّ لامه ياء قولهم: «يَدَيْتُ إليه يَدًا» إذا أَوْلَيتَه معروفًا. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٨٩ـ يَدَيْتُ على ابن حَسْحاسِ بن وَهْبٍ بأَسْفَلِ ذِي الجِذاةِ يَدَ الكريمِ

= بالضمّة. «غثها»: بدل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وسمينها»: الواو: حرف عطف، «سمين»: معطوف على «غث» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وأنت»: الواو: حرف استئناف، «أنت»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «السه»: خبر مرفوع بالضمّة. «السفلى»: نعت مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «دعيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «نصر»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «شأتك قعين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت السه»: استئنافية لا محلّ لها كذلك. وجملة «دعيت نصر»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «أنت السَّه السُّفلى» حيث حذف عين الاسم (التاء) وأبقى فاءه ولامه.

(١) ورد الحديث في سنن ابن ماجه ٤/ ١٧٧؛ والسنن الكبرى ١/ ١١٨؛ وحلية الأولياء ٥/ ١٥٤؛ والكامل في الضعفاء ٢/ ٤٧١.

وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ٥/ ٥٢٣.

(٢) تقدم بالرقم ٦٨٤.

٧٨٩ ـ التخريج: البيت لمعقل بن عامر الأسدي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٩٩؛ ولبعض بني أسد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٩٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٨؛ ولسان العرب ١٤/ ١٣٩ (جذا)، ١٥/ ٤٢١ (بدي).

اللغة والمعنى: يديت: قدّمت يدًا، أي معروفًا. يريد أنه قدّم معروفًا في أسفل هذا الموضع لابن حسحاس بن وهب، كما يفعل ذوو الكرم بها. =

وسُمّيت «النِّعْمَةُ» يَدًا؛ لأنّ الإعطاء إنّما يكون باليد، فسُمّيت بها كما سمّوا الحِلْفَ يَمِينًا، لأنهم كانوا يتعاطون أيمانَهم عند الحَلف، ولكَوْن اليَد «فَعْلاً» جُمعت في القلّة على «أَفْعُلٍ»، نحو: «أَيْدٍ»، كما قالوا: «أَدْلٍ»، و«أَجْرٍ». وقالوا: «يُدِيٌّ» من قوله [من الطويل]:

٧٩٠ـ[فَلَنْ أَذْكُرَ النعمانَ إلّا بصالِحٍ] فإنّ لَهُ عندي يُدِيًّا وأَنْعُمَا

وهذا الجمع أيضًا ممّا يدلّ على أنّ اليَد «فَعْلٌ»؛ لأنّ هذا الجمع إنّما يكون لِما هو على زنة «فَعْلٍ» ساكنَ العين نحو «عَبْدٍ»، و«عَبِيدٍ»، و«كَلْبٍ»، و«كَلِيبٍ»، فاعرفه.

فأمّا «دَمٌ» فأصله «دَمْيٌ»؛ لقوله [من الوافر]:

جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ(١)

ومن قال: «الدَّمَوانِ» جعله من الواو، والأوّل أكثر. وذهب أبو الحسن، وأبو

= الإعراب: «يديت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «على ابن»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يديت». «حسحاس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «وهب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بأسفل»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يديت». «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «الجذاة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يد»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الكريم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يديت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يديت»، وهو دليل على أنّ لام الفعل «يدي» ياء.

٧٩٠ ـ التخريج: البيت لضمرة بن ضمرة في لسان العرب ١٢/ ٢٧٦ (زنم)؛ ونوادر أبي زيد ص٥٣؛ وللأعشى في لسان العرب ١٥/ ٤٢١ (يدي)؛ وللنابغة الذبياني في لسان العرب ١٢/ ٥٧٩ (نعم)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٨٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٤٠؛ ولسان العرب ٣/ ٢٢٧ (سود)، ١٠/ ٣٧ (حبق).

اللغة والمعنى: : اليدي: جمع يد وهي المعروف. الأنعم: جمع النعمة. يريد أنه لن يذكر النعمان بسوء فهو صاحب فضل عليه.

الإعراب: «فلن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لن»: حرف ناصب. «أذكر»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «النعمان»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إلا»: حرف حصر. «بصالح»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «أذكر». «فإن»: الفاء: حرف استئناف لا محلّ له، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «له»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. «عندي»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه «يديا»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «وأنعما»: الواو: حرف عطف، «أنعما»: اسم معطوف على «يديا» منصوب بالفتحة.

وجملة «أذكر»: بحسب الفاء. وجملة «إنّ له يديا»: استئنافية للتعليل لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يُدِيًّا» جمعًا شاذًّا ليد بمعنى المعروف والعطيّة.

(١) تقدم بالرقم ٦٨٥.

العبّاس المبرّد إلى أنّ أصله «دَمَيٌ» بالتحريك، فهو «فَعَلٌ» كـ«جَبَلٍ»، وأنّ جمعه جاء مخالفًا لنظائره. قالا: والذي يدلّ على ذلك أنّ الشاعر لمّا اضطُرّ، عاد إلى الأصل، ألا ترى إلى قوله [من الطويل]:

فلَسْنَا على الأعْقاب تَدْمَى كُلُومُنا ولَكِنْ على أقْدامِنا يَقْطُرُ الدَّمَا(١)

وقال الآخر [من الرمل]:

٧٩١ـ غَفَلَتْ ثُمَّ أتَتْ تَطْلُبُه فإذا هي بعِظامٍ ودَمَا

قالا: ولا يُلزِم على هذا قوله [من الكامل]:

يديان بيضاوان عند محلّمِ(٢)

لاحتمالِ أن يكون على لغةِ من قصر، وقال: «هذه يَدَى»، و«رأيت يَدَى»، و«مررت بيَدَى» كـ«رَحًى» و«قَفًا». والوجهُ الأوّل، لما ذكرناه، ولأنّك تجمعه في الكثرة على «دِماءٍ»، و«دُمِيٍّ» على حدّ «ظَبْيٍ»، و«ظِباءٍ» و«ظُبِيٍّ»، و«دَلْوٍ»، و«دِلاءٍ»، و«دُلِيٍّ». وأمّا قولهما: إنّ جمعه جاء مخالفًا، فالأصلُ عدمُ مُخالفةِ القياس، وسُلوكُ مَحَجّته، ومَهْمَا أمْكَنَ العملُ به، فلا يُعدَل عنه، وأمّا قوله [من الطويل]:

ولكن على أقدامنا يقطر الدَّما(٣)

فعلى لغة من قصر، فاعرفه.

---

(١) تقدم بالرقم ٦٨٧.

٧٩١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣٠٧؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٩٧؛ وتخليص الشواهد ص٧٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٩١، ٤٩٣؛ والدرر ١/ ١١١؛ ورصف المباني ص١٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣١١ (برغز)، ١٢/ ٢٠ (أطم)؛ والمنصف ٢/ ١٤٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩.

المعنى: سهت عنه وتغافلت، ثم تذكّرته، فوجدته عظامًا ودماء (أكلته الوحش).

الإعراب: «**غفلت**»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. «**ثم**»: حرف عطف. «**أتت**»: يعرب إعراب (غفلت). «**تطلبه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**فإذا**»: الفاء: حرف استئناف، «**إذا**»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه، يفيد معنى المفاجأة. «**هي**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**بعظام**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. «**ودما**»: الواو: للعطف، و«دما»: اسم معطوف على «عظام» مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر.

وجملة «غفلت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أتت»: معطوفة عليها لا محلّ لها كذلك. وجملة «تطلبه»: في محلّ نصب حال من فاعل «أتت». وجملة «هي بعظام»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «دما» على الأصل، على قول أبي الحسن وأبي العباس المبرّد.

(٢) تقدم بالرقم ٦٨٤.

(٣) تقدم بالرقم ٦٨٧.

فصل
[جمع المذكَّر الذي لم يُكسَّر]

قال صاحب الكتاب: **والمذكَّر الذي لم يُكسَّر، يُجمع بالألف والتاء، نحو قولهم: «السُّرادِقاتُ»، و«جِمالٌ سِبَحْلاتٌ وسِبَطْرات». ولم يقولوا: «جُوالِقات» حين قالوا: «جَواليقُ». وقد قالوا: «بُواناتٌ» مع قولهم «بُونٌ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الأسماء، لمّا لم يدخلها التكسير، وكانت قد تصير إلى تأنيث الجمع، تَخيّلوا فيها التأنيثَ، فجمعوها بالألف والتاء على حدِّ ما فيه تاء التأنيث، فقالوا: «سُرادِقاتٌ»، والواحد: «سُرادِقٌ»، وهو البيت من القُطن. وقالوا: «جِمالٌ سِبَحْلاتٌ»، والواحد: «سِبَحْلٌ» مثلُ «قِمَطْرٍ»، وهو البعير الضخم. وقالوا: «سِبَطْراتٌ»، والواحد: «سِبَطْرٌ»، أي: ممتدّ طويل، وقالوا: «جُوالِق»، ولم يقولوا: «جوالقات»، فيجمعوه بالألف والتاء حيث كسّروه، وقالوا: «جَواليقُ»، و«الجوالق»: وعاءٌ من صوف وغيره. وقالوا: «بُوَاناتٌ» مع قولهم: «بُونٌ»، والواحد: «بِوانٌ» بكسر الباء، وهو عمود من أعمدة الخَيْم، فجمعوه بالألف والتاء مع أنّهم قد كسّروه. وذلك قليل، وما كان من هذا الجمع، فسبيلُه أن يُحفَظ ولا يقاس عليه.

ومن أصناف الاسم

المعرفة والنكرة

فصل
[تعريف المعرفة وأضربها]

قال صاحب الكتاب: **فالمعرفة ما دلّ على شيء بعينه، وهو خمسةُ أضرب: العَلَمُ الخاصُّ، والمُضْمَرُ، والمُبْهَمُ وهو شيئان: أسماء الإشارة، والموصولات، والداخلُ عليه حرفُ التعريف، والمضافُ إلى أحد هؤلاء إضافةً حقيقيّةً.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المَعْرِفَة في الأصل مصدرُ «عَرَفْتُ مَعْرِفَةٍ وعِرْفانًا»، وهو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالمعرفة الشيء المعروف، كالمراد بنَسْج اليَمَن أنّه منسوجُ اليمن، وكقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾[1]، أي: مَخلُوقُه، وكذلك النكرةُ بمعنى المنكور، والمرادُ بالمعرفة ما خَصَّ واحدًا من الجنس، لا يتناول غيرَه، وذلك متعلّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلّمُ ما هو معروفٌ له، ولا يعرفه المخاطبُ، فيكون منكورًا، كقول القائل لمن يخاطبه: «في داري رجلٌ»، و«لِي بُستانٌ»، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلّمُ أيضًا، نحو قولك: «أنا في طَلَبِ غلامٍ أشتريه، ودارٍ أكتريها»، ولا يكون قصدُه إلى شيء بعينه.

واعلم أنّ النكرة هي الأصل، والتعريف حادثٌ؛ لأنّ الاسم نكرةٌ في أوّلِ أمره مبهمٌ في جنسه، ثمّ يدخل عليه ما يُفْرِد بالتعريف، حتّى يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه، كقولك: «رجلٌ»، فيكون هذا الاسم لكلّ واحد من الجنس، ثمّ يحدث عهدُ المخاطب لواحدٍ بعينه، فتقول: «الرجلُ»، فيكون مقصورًا على واحد بعينه، فالنكرةُ سابقةٌ، لأنّها اسم الجنس الذي لكلّ واحد منه مثلُ اسم سائرِ أُمَّتِه، وضعه الواضعُ للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفةً إلّا وأصلُها النكرة؛ إلّا اسمَ الله تعالى؛ لأنّه لا شريكَ له

---

(١) لقمان: ١١.

سبحانه وتعالى، فالتعريفُ ثانٍ أُتي به للحاجة إلى الحديث عن كلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حُدّث عن النكرة، لَمّا علم المخاطَب عمَّن الحديثُ، ويزيد ما ذكرناه عندك وُضوحًا أنّ الإنسان حين يُولَد، فيُطلَق عليه حينئذ اسمُ رجل، أو امرأةٍ، ثمّ يُميَّز باللَّقب، والاسم.

والمعارف خمسةٌ على ما ذكر، فمنها العَلَم الخاصّ، نحو: «زيد»، و«عبد الله»، فهو معرفةٌ؛ لأنّه موضوع بإزاء واحد بعينه لا يشركه فيه غيرُه، وقد تقدّم الكلام في الأعلام في أوّلِ الكتاب.

وقوله: «الخاصّ» تحرُّزٌ من الأسماء العامّة، نحو «رجل»، و«فرس» ونحوهما من أسماء الأجناس، فإنّ الأسماء كلّها أعلامٌ على مسمَّياتها، إلّا أنّ منها ما مسمّاه عامٌّ، وهو اسمُ الجنس، ومنها ما مسمّاه خاصٌّ، نحو: «زيد»، و«عبد الله»، ونحوهما. فاسمُ الجنس مسمّاه عامّ، والعَلَمُ مسمّاه خاصّ.

ومنها المُضمَر، وهو ضربٌ من الكناية فكلُّ مضمر كنايةٌ، وليس كلّ كناية مضمرًا. وإنّما صارت المضمرات مَعارِفَ؛ لأنّك لا تُضمِر الاسم إلّا وقد علم السامعُ على مَن يعود، فلا تقول: «ضربتُه»، ولا «مررت به» حتى يعرفه، ويدري مَن هو.

ومن ذلك الأسماء المُبْهَمة، وهي ضربان: أسماء الإشارة، والموصولاتُ، فأمّا أسماء الإشارة، فنحو «ذَا»، و«ذِهْ»، و«ذَانِ»، و«تَانِ»، و«أولاء». ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضرٍ، فإن كان قريبًا، نبّهتَ عليه بها نحو «هذا»، و«هَاتَا»؛ وإن كان بعيدًا، ألحقته كافَ الخطاب في آخره، نحو: «ذَاك» للفرق بينهما. ومعنى التعريف فيه أن يختصّ واحدًا ليعرفه المخاطبُ بحاسّة البَصَر، وغيرُه من المعارف يختصّ واحدًا ليعرفه بالقلب. ومن الفرق بين المضمر والمبهم، أنّ المضمر في الغائب يبيَّن بما قبله، وهو المظهر الذي يعود عليه المضمرُ، نحو قولك: «زيدٌ مررتُ به»، والمبهمُ الذي هو اسم الإشارة يُفسَّر بما بعده، وهو اسمُ الجنس كقولك: «هذا الرجل والثوب» ونحوه. وقد مضى الكلام على أسماء الإشارة بما فيه مَقنعٌ.

والمعنيُّ بالإبهام وقوعُها على كلّ شيء من حَيَوان وجَماد وغيرِهما، ولا تختص مسمًّى دون مسمّى، هذا معنى الإبهام فيها، لا أنّ المراد به التنكير، ألا ترى أنّ هذه الأسماء معارفُ لِما ذكرناه فيها.

والقسم الثاني من المبهمات ـ وهو الاسم الموصول كـ«الَّذِي»، و«الَّتِي»، و«مَنْ»، و«ما»، وتقدّم الكلام عليها. وكلُّها معارفُ بصلاتها، فبَيانُها بما بعدها أيضًا، إلّا أنّ أسماء الإشارة تُبيَّن باسم الجنس، والموصولات تبيّن بالجمل بعدها. والذي يدلّ أنّها معارف أنّه يمتنع دخولُ علامة النكرة عليها، وهي «رُبَّ»، وتُوصَف بالمعارف، نحو

قولك: «جاءني الذي عندك العاقلُ». وتقع أيضا وصفًا للمعارف، نحو: «جاءني الرجل الذي عندك». وكلُّها مبهمة؛ لأنّها لا تخصّ مسمّى دون مسمّى، كما كانت أسماء الإشارة كذلك.

وأمّا الداخل عليه الألف واللام، فنحو: «الرجل»، و«الغلام»، إذا أردتَ واحدًا بعينه معهودًا بينك وبين المخاطب، كقول القائل: «لقيتُ رجلاً»، فيقول المخاطب: «وما فعل الرجلُ؟» أي: المعهود بيني وبينك في الذِّكر، أو تكون معه في حديث رجل، ثمّ يأتي ذلك الرجلُ، فتقول: «وافى الرجلُ»، أي: الذي كنّا في حديثه وذِكْره وافى. فلا بدّ في تعريف العَهْد من ثلاثةٍ: المذكور، والمتكلِّم، والمخاطب.

وتكون اللام لتعريف الجنس، كقولك: «الدينارُ خيرٌ من الدرهم»، و«الرجلُ خيرٌ من المرأة» ولا تعني بقولك: «الدينار»، و«الرجل» شخصًا مخصوصًا تُفضّله، وإنّما تريد الجنس أجمعَ، ويكشف عن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾[(١)]، فالإنسان هنا عامٌّ يراد به جميعُ الآدميّين، بدليل استثناء الجمع منه؛ لأنّه إنّما يُستثنى الأقلُّ من الأكثر، ومحالٌ استثناء الأكثر من الأقلّ. وللألف واللام أقسامٌ تُذكر في موضعها من الكتاب، إن شاء الله تعالى.

ومن الفرق بين تعريف العهد، وتعريف الجنس أنّ العهد لا بدّ فيه من تقديم مذكورٍ، ولذلك يحسن أن يقع موقعَه المضمرُ فتقول: «جاءني رجلٌ»، و«فعل الرجلُ» وإن شئتَ قلت: «وفعل» على إضماره لتقدُّم ذكره، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[(٢)]، لو كان كلامًا، لجاز أن يقال: «مَعَهُ» وليس كذلك الجنس، فاعرفه.

* * *

[أعرف المعارف]

قال صاحب الكتاب: **وأَعْرَفُها المضمرُ، ثمّ العلمُ، ثمّ المبهمُ، ثمّ الداخل عليه حرفُ التعريف، وأمّا المضاف، فيُعتبر أمره بما يضاف إليه. وأعرف أنواع المضمر ضميرُ المتكلِّم، ثم المخاطَب، ثمّ الغائب.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المعارف، وإن اشتركت في أصل التعريف، فهي تتفاوت في ذلك، فبعضُها أعرفُ. فكلّما كان الاسم أخصّ، كان أعرفَ. وقد انقسموا في القول بأعرف المعارف بحسبِ انقسام المعارف، فقال قومٌ: أعرفُ المعارف المضمر، ثمّ الاسم العَلَم، ثمّ المبهم، ثمّ ما فيه الألف واللام. واحتجّوا بأنّ المضمر لا اشتراكَ فيه لتعيُّنه بما

---

(١) العصر: ٢ ـ ٣.

(٢) الشرح: ٥ ـ ٦.

يعود إليه، ولذلك لا يوصَف، ولا يوصَف به، وليس كذلك العَلَمُ، فإنّه يقع فيه الاشتراكُ، ويُميَّز بالصفة.

وذهب آخرون إلى أنّ الاسم العلم أعرفُ المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم، ثمّ ما عُرّف بالألف واللام، وهو مذهب الكوفيين[1]، وإليه ذهب أبو سَعِيد السِّيرافيّ. واحتجّوا بأنّ العلم لا اشتراكَ فيه في أصل الوَضْع، وإنما تقع الشَّرْكة عارضةً، فلا أَثَرَ لها. قالوا: والمضمر يصلح لكلّ مذكور، فلا يخصّ شيئًا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرةً، فيكون نكرةً أيضًا على حسبِ ما يرجع إليه، ولذلك تدخل عليه «رُبَّ» من قولهم: «رُبَّهُ رجلاً».

وذهب قومٌ إلى أنّ المبهم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ العلم، ثمّ ما فيه الألف واللام، وهو رأيُ أبي بكر بن السَّرّاج، واحتجّ بأنّ اسم الإشارة يتعرّف بشيئين: بالعين، والقلب، وغيرُه يتعرّف بالقلب لا غيرُ. وهو ضعيف؛ لأنّ التعريف أمرٌ راجعٌ إلى المخاطب دون المتكلّم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلّم، وأمّا المخاطبُ، فلا عِلْمَ له بما في نفس المتكلّم.

والمذهب الأوّل، وعليه الأكثرُ، وهو مذهب سيبويه لِما ذكرناه؛ وأمّا قولهم: إنّه قد يعود إلى نكرةٍ، فيكون نكرةٍ، فنقول: لا نُسلِّم أنّه يكون نكرةً؛ لأنّا نعلم قَطْعًا مَن عُني بالضمير؛ وأمّا دخولُ «رُبَّ» عليه في «رُبَّهُ»، فهو شاذٌ مع أنّه يُفسَّر بما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدّمة، والأسماء الأعلام أعرفُ من أسماء الإشارة؛ لأنّ الأعلام تُوصَف، ولا يُوصَف بها، وذلك دليلٌ على ضُعْف التعريف فيها، ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات. وأسماء الإشارة توصَف، ويوصَف بها، والصفةُ لا تكون أخصّ من الموصوف. وجوازُ الوصف بالاسم، ووَصْفه مُؤْذِن بوَهْن تعريفه وضُعْفه، ألا ترى أنّك إذا قلت: «زيدٌ الطويلُ»، فـ«الطويل» أعمُّ من «زيد» وحدَه؛ لأنّ الطويل كثيرٌ، وزيدٌ أخصُّ من «الطويل».

وأسماء الإشارة أعرفُ ممّا فيه الألف واللام لِما ذكرناه، فالألف واللام أبهمُ المعارف وأقربُها من النكرات، ولذلك قد نُعِتَتْ بالنكرة كقولك: «إنّي لأمرُّ بالرجل غيرِك، فيَنْفَعُني، وبالرجلِ مِثْلِك، فيُعْطِيني»؛ لأنّك لا تقصد رجلاً بعينه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2]، جعل «غَيْرًا» نعتًا لـ«الَّذِينَ»، وهي في مذهب الألف واللام التي لم يُقصَد بها شيء بعينه. ويدلّ على ذلك أنّ من المعرَّف بالألف واللام ما يستوي في معناه ما فيه الألف واللام، وما لا

---

(١) انظر المسألة الأولى بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٧٠٧ ـ ٧٠٩.

(٢) الفاتحة: ٦ ـ ٧.

لامَ فيه، نحو: «شربتُ ماءً والماءَ»، و«أكلتُ خُبْزًا والخبزَ»؛ ولذلك امتنع أن يُنعَت ما فيه الألفُ واللام بالمبهم.

وأمّا المضاف، فيُعتبر أمره بما يضاف إليه، فحكمُ المضاف حكمُ المضاف إليه، فإذًا ما أضيف إلى المضمر أعرفُ ممّا أضيف إلى العلم، وما أضيف إلى العلم أعرف ممّا أضيف إلى المبهم، وما أضيف إلى المبهم أعرف ممّا أضيف إلى ما فيه الألفُ واللام. فعلى هذا لا تصف العلم بما أضيف إلى المضمر، فلا تقول: «مررت بزيدٍ أخيك» على الوصف، ويجوز على البدل، ولا تصف المبهم بما أضيف إلى مضمرٍ أو علَم، فلا تقول: «مررتُ بهذا أخيك، أو صاحبِ عمرو» على النعت، ولا تصف ما فيه الألف واللام بما أضيف إلى غيره ممّا لا لامَ فيه.

واعلم أنّ المضمرات، وإن كانت أعرفَ المعارف، إلّا أنّها تَتفاوَت أيضًا في التعريف، فبعضُها أعرفُ من بعض، فأعرفُها وأخصُّها ضميرُ المتكلّم، نحو: «أنَا»، والتاء في «فعلتُ»، والياء في «غلامي»، و«ضَرَبَني»؛ لأنّه لا يُشارِك المتكلّمَ أحدٌ، فيدخلَ معه، فيكونَ ثَمّ لَبْسٌ. ثمّ المخاطب، وإنّما قلنا: إنّ المخاطب منحطّ في التعريف عن المتكلّم؛ لأنّه قد يكون بحَضْرته اثنان أو أكثرُ، فلا يُعلَم أيَّهم يخاطِب. ثم الغائب، وإنّما انحطّ ضميرُ الغائب عنهما؛ لأنّه قد يكون كنايةً عن معرفة وعن نكرة، حتى قال بعضُ النحويين: إنّ كناية النكرة نكرةٌ، ولذلك أجازوا «رُبَّ رجلٍ وأخيه». فهذا ترتيبُها في التعريف، فاعرفه.

* * *

[تعريف النكرة]

قال صاحب الكتاب: **والنكرة ما شاع في أُمّته، كقولك: «جاءني رجلٌ»، و«ركبتُ فرسًا».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أن النكرة أصلٌ للمعرفة ومتقدّمةٌ عليها، وهي كلُّ اسم يتناول مسمَّيَيْن فصاعدًا على سبيل البدل، فهو نكرةٌ، وذلك نحو: «رَجُلٍ»، و«فَرَسٍ». ألا ترى أن «رجلاً» يصلح لكلّ ذَكَر من بني آدم، و«فرسٌ» يصلح لكلّ ذي أربعٍ صَهّالٍ. وعلامتُها أن تحسن فيها «رُبَّ» واللامُ، نحو: «رُبَّ رجلٍ والرجلُ».

وبعض النكرات أنكرُ من بعض، فما كان أكثرَ عُمومًا، كان أوغلَ في التنكير، فعلى هذا «شيءٌ» أنكرُ من «جِسْمٍ»؛ لأنّ كلّ جسم شيءٌ؛ وليس كلُّ شيء جسمًا، و«جِسْمٌ» أنكرُ من «حَيَوانٍ»؛ لأنّ كلّ حيوان جسمٌ، وليس كلُّ جسم حيواناً، و«حيوان» أنكرُ من إنسان، و«إنسانٌ» أنكر من «رجل» و«امرأة»، فاعرفْ ذلك.

ومن أصناف الاسم

المذكَّر والمؤنَّث

فصل
[تعريف المذكّر والمؤنَّث]

قال صاحب الكتاب: **المذكّر ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألِف والياء، في نحو: «غُرْفَةٍ»، و«أرْضٍ»[(١)]، و«حُبْلَى»، و«حَمْراء»، و«هَذِي»، والمؤنّث ما وُجدت فيه إحداهنّ.**

* * *

قال الشارح: التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بدٌّ من دليلٍ عليهما، ولمّا كان المذكّر أصلاً، والمؤنّث فرعًا عليه؛ لم يحتج المذكّرُ إلى علامة؛ لأنّه يُفهَم عند الإطلاق، إذ كان الأصلَ، ولمّا كان التأنيث ثانيًا، لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه، والدليلُ على أنّ المذكّر أصلٌ أمران: أحدهما مَجيئُهم باسم مذكّر يعُمّ المذكّرَ والمؤنّثَ، وهو شَيْءٌ. الثاني أنّ المؤنّث يفتقر إلى علامة. ولو كان أصلاً، لم يفتقر إلى علامة، كالنكرة لمّا كانت أصلاً، لم تفتقر إلى علامة. والمعرفةُ لمّا كانت فرعًا، افتقرت إلى العلامة، ولذلك إذا انضمّ إلى التأنيث العَلَميّةُ، لم ينصرف، نحو: «زَيْنَبَ»، و«طَلْحَةَ»، وإذا انضمّ إلى النكرة، انصرف، نحو: «جَفْنَةٍ»، و«قَصْعَةٍ». فإذًا قد صار المذكّرُ عبارةً عن ما خلا من علامات التأنيث، والمؤنّثُ ما كانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة.

وعلامات التأنيث ثلاثةٌ: التاء، والألف، والياء. والكلامُ: أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ، والذي يؤنَّث منها الأسماء دون الأفعال والحروفِ؛ وذلك من قبل أنّ الأسماء تدلّ على مسمّياتٍ تكون مذكّرةً ومؤنّثةً، فتدخل عليها علامةُ التأنيث أمارةً على ذلك، ولا يكون ذلك في الأفعال، ولا الحروف.

أمّا الأفعال؛ فلأنّها موضوعةٌ للدلالة على نِسْبَة الحَدَث إلى فاعلها، أو مفعولها من نحو: «ضَرَبَ زيدٌ»، و«ضُرِبَ عمرٌو»، فدلالتُها على الحدث ليست من جهة اللفظ، وإنّما هي التزامٌ، فلمّا لم تكن في الحقيقة بإزاء مسمّيات؛ لم يدخلها

---

(١) التاء فيها مقدرة.

التأنيثُ. وأمرٌ آخرُ أنّ مدلولها الحَدَثُ، وهي مشتقّةٌ منه، والحدثُ جنسٌ مذكّرٌ، ولذلك قال سيبويه: لو سُمّيت امرأةٌ بـ«نِعْمَ»، و«بِئْسَ»، لانصَرَفا؛ لأنّ الأفعال مذكّرةٌ.

فأمّا لَحاق العلامة بها من نحو: «قامت هندٌ»، و«قعدتْ سُعادُ»، فلتأنيث الفاعل لا لتأنيثها في نفسها، وهذا أحدُ ما يدلّ أنّ الفاعل كجُزْء من الفعل، وذلك أنّ الأصل، إذا أريد تأنيثُ كلمة، أن يلحق عَلَمُ التأنيث تلك الكلمةَ، فأمّا لحاقُ العلامة بكلمة والمرادُ غيرها، فلا، فدلّ ذلك على أنّ الفعل والفاعل كجزء واحد.

وأمّا الحروف؛ فلأنّها لا تدلّ على معنًى تحتها، وإنّما تجيء لمعنًى في الاسم والفعل؛ فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا يؤنّث. وقد جاء منها ثلاثةُ أحرف، وهي «لا»، و«ثُمَّ»، و«رُبَّ»، على التشبيه بالفعل، إذ كانت تكون عاملةً.

وعلامات التأنيث ثلاثةٌ على ما ذكر: التاء، والألف، والياء، وقد أضاف غيرُه الكسرة، في نحو: «فَعَلْتِ يا امرأةُ»، فصارت العلامات أربعةً. فأمّا التاء، فتكون علامةً للتأنيث تلحَق الفعلَ، والمراد تأنيثُ الفاعلِ على ما ذكرنا في نحو: «قامت هندٌ»، و«قعدت جُمْلُ». وهذه التاء إذا لحقتِ الأفعالَ، كانت ثابتةً لا تنقلب في الوقف، نحو: «قامتْ هندٌ»، و«هندٌ قامتْ». وإذا لحقت الاسمَ، نحو: «قائمة»، و«قاعدة»، أُبْدل منها الهاء في الوقف، فتقول: «هذه قائمهْ، وقاعدهْ».

وفي هذه التاء مذهبان: أحدُهما: وهو مذهبُ البصريين ـ أنّ التاء الأصلُ، والهاء بدلٌ منها، والثاني ـ وهو مذهب الكوفيين ـ أنّ الهاء هي الأصل. والحقُّ الأوّل، والدليلُ على ذلك أنّ الوصل ممّا تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير. ألا ترى أنّ من قال في الوقف: «هذا بَكُرْ»، و«مررت ببَكِرْ»، فنقل الضمّة والكسرة إلى الكاف، فإنّه إذا وصل، عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك من قال في الوقف: «هذا خالِدّ» فضاعف، فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك، بل يخفّف الدال، على أنّ من العرب من يُجْرِي الوقف مجرى الوصل، فيقول: «هذا طَلْحَتْ»، و«عليكم السلام والرحمتْ» وقال [من الرجز]:

بل جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ[1]

وأنشد قُطْرُبٌ [من الرجز]:

٧٩٢ـ اللهُ نَجّاكَ بكَفَّي مُسْلِمَتْ ... مِن بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ
صارت نُفوسُ القَوْمِ عندَ الغَلْصَمَتْ ... وكادتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أَمَتْ

---

(١) تقدم بالرقم ٣٤٤.

٧٩٢ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم الراجز في الدرر ٦/ ٢٣٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٢ (ما)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١١٣؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٧٧، ٧/ ٣٣٣؛ والخصائص ١/ ١٦٠، ١٦٣، ٢/ ٥٦٣؛ =

وقد أجروها في الوصل على حدّ مجراها في الوقف. من ذلك ما حكاه سيبويه[١] من قولهم في العدد: «ثلاثهْ أربعهْ»، وعلى هذا قالوا في الوصل: «سَبْسَبًّا»[٢]، وكَلْكَلًّا»[٣]. وهو قليل من قبيل الضرورة. فلمّا كان الوصل ممّا يجري فيه الأشياء على أصولها، وكان الوقفُ ممّا يتغيّر فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر، ورأينا علَم التأنيث في الوصل تاء، وفي الوقف هاء، نحو: «ضاربه»، و«قائمه»؛ علمنا أنّ الهاء في الوقف بدلٌ من التاء في الوصل، وأنّ التاء هي الأصل.

وأمّا الألف، فقد تكون للتأنيث، وذلك نحو الألف في «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»،

= وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٩؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢٠٩.

اللغة: مسلمت: أي مسلمة. بعدمت: أي بعدما. الغلصمت: أي الغلصمة، وهي رأس الحلقوم، أو أصل اللسان. أمت: أي أمة، وهي غير الحرّة.

الإعراب: «**الله**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**نجاك**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو»، والكاف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**بكفّي**»: الباء حرف جرّ، «**كفّي**»: اسم مجرور بالياء لأنّه مثنى، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «نجّى»، وهو مضاف. «**مسلمت**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث وحرّك بالسكون للضرورة الشعريّة. «**من**»: حرف جرّ. «**بعد**»: اسم مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «نجاك». «**ما**»: المصدريّة. «**وبعدما**»: الواو حرف عطف، «بعدما»: معطوفة على «بعدما» السابقة. «**وبعدمت**»: الواو حرف عطف، «بعدمت»: معطوفة على «بعدما»، وقد قلبت الألف في «ما» تاء ساكنة للوقف. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ جرّ بالإضافة. «**صارت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. «**نفوس**»: اسم «صار» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**القوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**عند**»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف خبر «صار»، وهو مضاف. «**الغلصمت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة منع من ظهورها السكون مراعاة للرويّ. «**وكادت**»: الواو حرف عطف، «كادت»: من أفعال المقاربة، والتاء للتأنيث وحرّكت بالكسر منعًا من التقاء الساكنين. «**الحرّة**»: اسم «كاد» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «**أن**»: حرف نصب. «**تدعى**»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هي». «**أمت**»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة منع من ظهورها السكون مراعاة للروي. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب خبر «كاد».

وجملة «نجّاك»: في محل رفع خبر للمبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «مسلمت» و«الغلصمت» و«أمت» حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء، بل أبقاها على حالها. أما قوله: «بعدمت» فالأصل «بعدما» فأبدل ألف «ما» هاء، ثم أبدلها تاء ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات.

(١) الكتاب ٣/ ٢٦٥.

(٢) السبسب: المفازة، والأرض القفر البعيدة. (لسان العرب ١/ ٤٦٠ (سبب)).

(٣) الكلكل: الصدو. (لسان العرب ١١/ ٥٩٦ (كلل)).

و«غَضْبَى»، و«جُماذَى»، و«حُبارَى»، فهذه كلّها وما يجري مجراها للتأنيث، يدلّ على ذلك أنّك لا تُنوِّنها في النكرة، قال الفرزدق [من الطويل]:

٧٩٣ـ وأشلاءُ لَحْمٍ مِن حُبارَى يَصيدُها   لَنا قانِصٌ مِن بَعْضِ ما يَتَخَطَّفُ

والفرق بين تأنيث التاء في «قائمة»، و«قاعدة»، والتأنيث بالألف فيما ذكرنا أنّ التاء تدخل في غالب الأمر كالمنفصلة ممّا دخلت عليه؛ لأنّها تدخل على اسم تامّ الفائدة لإحداث معنًى آخر، وهو التأنيث، فكانت كاسم ضُمّ إلى اسم آخر، نحو: «حَضْرَمَوْت»، و«بَعْلَبَكَّ».

ويدلّ على ذلك أمورٌ: منها: أنّك تفتح ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثاني من الاسمَيْن، فنقول: «قائمَةٌ»، و«طلحَةُ»، كما تقول: «حَضْرَمَوْتُ»، فتفتح ما قبل الآخر. ومنها أنّك إذا صغّرتَ ما في آخره تاء التأنيث، فإنّك تُصغِّر الصدر، ثم تأتي بالتاء، نحو: «طُلَيْحَةَ»، و«طُلَيْحَةَ»، و«تُمَرَةٍ»، و«تُمَيْرَةٍ»، كما تصغّر الصدر من الاسمين المركّبين، ثمّ تأتي بالآخر، نحو: «حُضَيْرَمَوْتَ».

وممّا يدلّ على انفصالها وأنّ الكلمة لم تُبْنَ عليها، أنّك تحذفها في التكسير، فتقول في تكسير «جَفْنَةٍ»: «جِفانٌ»، وفي «قَصْعَةٍ»: «قِصاعٌ». وليست الألف كذلك، بل تثبت في التكسير، فتقول في «حُبْلَى»: «حَبالَى»، وفي «سَكْرَى»: «سَكارَى»؛ لأنّ الكلمة بُنيت عليها بناء سائر حروفها، كما تقول في «جَعْفَرٍ»: «جَعافِرُ»، وفي «زِبْرِجٍ»: «زَبارِجُ».

فإن قيل: فما بالُكم تقولون في تكسير «قَرْقَرَى»[1]، و«جَحْجَبَى»[2]: «قَراقِرُ»، و«جَحاجِبُ»، بحذف الألف؟ قيل: لم يحذفوا الألف هنا على حدّ حذف التاء في

---

٧٩٣ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٦؛ وجمهرة أشعار العرب ص٨٧٩.

اللغة: أشلاء: جمع شلو وهو العضو بلحمه وعظمه. الحبارى: طيور برية كالحمام. القانص: الصياد.

الإعراب: **«وأشلاء»**: الواو: بحسب ما قبلها، «أشلاء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«لحم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«من حبارى»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ. **«يصيدها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«لنا»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(يصيد). **«قانص»**: فاعل مرفوع بالضمّة **«من بعض»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(يصيد). **«ما»**: حرف مصدري. **«يتخطف»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والمصدر المؤول من «ما يتخطف» في محلّ جرّ مضاف إليه: من بعض خَطْفِهِ.

وجملة «أشلاء لحم مقدودة من حبارى»: بحسب الواو. وجملة «يصيدها»: في محل جرّ صفة للحبارى.

والشاهد فيه قوله: «من حبارى» غير منوّنة، وهذا دلالة على تأنيثها.

(١) قَرْقرى: أرض باليمامة. (معجم البلدان ٤/ ٣٢٦).

(٢) جَحْجبى: حيّ من الأنصار. (لسان العرب ١/ ٢٥٣ (جحجب)).

«جِفانٍ»، و«قِصاع»، وإنّما حذفوها لوقوعها خامسةً، كما يحذفون الخامسَ الأصليَّ في «سَفَرْجَلٍ»، و«سَفارِجَ»، و«فَرَزْدَقٍ»، و«فَرازِدَ».

فإن قيل الهمزة أيضًا في «حَمراءَ»، و«خَضراءَ»، و«صَحْراءَ»، و«عَذْراءَ»، تفيد التأنيث، فما بالُكم لم تذكروها مع علامات التأنيث؟ قيل: الهمزة في الحقيقة ليست عَلَمًا للتأنيث، وإنّما هي بدلٌ من الألف في مثلِ «حُبْلَى»، و«سَكْرَى». وإنّما وقعت بعد ألفٍ قبلها زائدةٍ للمدّ، فالتقى ألفان زائدتان، الأولى المزيدةُ للمدّ، والثانيةُ للتأنيث، فلم يكن بدّ من حذف إحداهما أو تحريكها. فلم يجز الحذفُ في واحدة منهما، أمّا الأولى؛ فلو حُذفت، لذهب المدُّ، وقد بُنيت الكلمة ممدودةً، وأمّا الثانية، فلو حُذفت، لزال علمُ التأنيث، وهو أفحشُ من الأوّل. فلمّا امتنع حذفُ إحداهما، ولم يجز اجتماعُهما لسكونهما، تَعيَّن تحريكُ إحداهما، فلم يكن تحريكُ الأولى؛ لأنّها لو حُرّكت، لفارقت المدَّ، والكلمةُ مبنيّةٌ على المدّ، فوجب تحريكُ الثانية. ولمّا حُرّكت، انقلبت همزةً؛ فقيل: «صَحْراء»، و«حَمْراء». فثبت بما ذكرنا أنّ الهمزة بدلٌ من ألف التأنيث.

فإن قيل: ولِمَ قلت: إنّ الهمزة بدلٌ من ألف التأنيث؟ وهلّا قلت: إنّها أصلٌ في التأنيث كالتاء والألف. قيل عنه جوابان: أحدهما أنّا لم نَرَهم أنّثوا بالهمزة في غير هذا الموضع، وإنّما يؤنّثون بالتاء والألف في نحو: «حَمْزَة»، و«حُبْلَى»، فكان حملُ الهمزة في «صحراء» وبابه على أنّها بدلٌ من ألف التأنيث أوْلى، وقد تقدّم نحو من ذلك. الثاني أنّا قد رأيناهم لمّا جمعوا شيئًا ممّا في آخره همزةُ التأنيث، أبدلوها في الجمع ياءً، ولم يُحقّقوها، وذلك قولهم في جمع «صَحْراءَ»، و«خَبْراءَ»: «صَحارِيُّ»، و«خَبارِيُّ». ولو كانت أصلاً غيرَ منقلبة، لجاءت ظاهرةً، نحو قولهم في «قُرّاءٍ»: «قَرارِئُ» وفي «كوكب دُرّيءٍ»: «دراريءُ»، فظهرت الهمزةُ هاهنا حيث كانت أصلاً؛ لأنّه من «قَرَأْتُ»، و«دَرَأْتُ». فأمّا قول بعض النحويين: ألِفَي التأنيث، فتقريبٌ وتجوّزٌ. والحقُّ ما ذكرناه، وذلك أنّهما لمّا اصطحبتا، وبُنيت الكلمة عليهما، أطلقوا على ألف المدّ ألفَ التأنيث، فقالوا: ألفَا التأنيث.

وأمّا الياء، فقد تكون علامةً للتأنيث في نحو: «اضْرِبِي»، و«تَضْرِبِينَ»، ونحوهما، فإنّ الياء فيهما عند سيبويه ضميرُ الفاعل، وتفيد التأنيث، كما أنّ الواو في «اضْرِبُوا»، و«يَضْرِبُونَ» ضميرُ الفاعل، وتفيد التذكيرَ. وهي عند الأخفش وكثيرٍ من النحويين حرفٌ دالٌّ على التأنيث بمنزلة التاء في «قامَتْ»، والفاعل ضميرٌ مستكنٌّ، كما كان كذلك مع المذكّر في «اضْرِبْ»؛ فأمّا الياء في «هَذِي»، فليست علامةً للتأنيث كما ظنّ، وإنّما هي عينُ الكلمة، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة. وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث؛ لأنّ الاسم عندهم الذال وحدها، والألفُ من «ذَا» مزيدةٌ، وكذلك الياء مزيدة للتأنيث، فالمؤنّث ما وُجد فيه إحدى هذه العلامات.

[المؤنّث الحقيقيّ والمؤنّث المجازيّ]

قال صاحب الكتاب: **والتأنيث على ضربين: حقيقيٌّ كتأنيث «المَرْأَةِ» أو «الناقةِ»، ونحوهما ممّا بإزائه ذَكَرٌ في الحَيَوان، وغيرُ حقيقيّ كتأنيث «الظُّلْمَةِ»، و«النَّعْلِ»، ونحوهما ممّا يتعلّق بالوَضْع والاصطلاح. والحقيقيُّ أقْوَى، ولذلك امتنع في حالِ السَّعة[1] «جاء هِنْدٌ»، وجاز: «طلع الشمس»، وإن كان المختارُ «طلعتْ». فإن وقع فصلٌ، استُجيز نحو قولهم: «حَضَرَ القاضِيَ امرأةٌ»، وقولِ جَرِيرٍ** [من الوافر]:

٧٩٤ـ لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ [عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ]

وليس بالواسع، وقد رَدَّه المبرِّدُ، واستُحسن نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾[2]، ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[3].

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المؤنّث على ضربَيْن كما ذكر: حقيقيٌّ. وغيرُ حقيقيّ، فالمؤنّث الحقيقيُّ التأنيثِ، والمذكّرُ الحقيقيُّ التذكيرِ معلومان؛ لأنّهما محسوسان، وذلك ما كان للمذكّر منه فَرْجٌ خلافُ فَرْجِ الأُنثى، كالرَّجُل والمرأة، وإن شئت أن تقول: ما كان بإزائه ذَكَرٌ في الحَيَوان، نحو: «امرأة»، و«رجل»، و«ناقة»، و«جَمَل»، و«أتان»، و«عَيْر»، و«رِخْل»، و«حَمَل» وذلك يكون خِلْقة الله تعالى. وغيرُ الحقيقيّ أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ بأن تُقرَن به علامةُ التأنيث من غير أن يكون تحته معنًى، نحو: «البُشْرَى»،

---

(١) أي: في غير الضرورة.

٧٩٤ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٢٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣٨، ٤٠٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١/ ٥٢٩ (صلب)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٨؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٧٥؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٢/ ٤١٤؛ والأشموني ١/ ١٧٣؛ والمقتضب ٢/ ١٤٨، ٣/ ٣٤٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٢١٨.

الإعراب: «لقد»: اللام: واقعة في جواب اسم مقدَّر، و«قد»: حرف تحقيق. «ولد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الأخيطل»: مفعول به منصوب. «أمّ»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «سوء»: مضاف إليه مجرور. «على باب»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف. «استها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «صلب»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «وشام»: الواو حرف عطف، و«شام»: معطوف على «صلب» مرفوع. وجملة القسم المحذوفة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لقد ولد...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «على باب استها...»: في محل رفع نعت «أمّ».

والشاهد فيه قوله: «لقد ولد الأخيطل أمّ سوء» حيث لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أن فاعله مؤنث حقيقي، وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول، وهذا جائز، والتأنيث أكثر.

(٢) البقرة: ٢٧٥.

(٣) الحشر: ٩.

و«الذِّكْرَى» و«صَحْراءَ»، و«عَذْراءَ»، و«غُرْفَةٍ»، و«ظُلْمَةٍ». وذلك يكون بالاصطلاح ووَضْع الواضع، فـ«البشرى»، و«الذكرى»، مؤنّثان بأن دخل عليهما ألفُ التأنيث المقصورةُ. و«صحراء»، و«عذراء»، ونحوهما مؤنّثان بالألف الممدودة، و«غرفة»، و«ظلمة»، مؤنّثان بالتاء، و«نَعْلٌ»، و«قِدْرٌ»، ونحوهما من مثل «شَمْسٍ»، و«فَرَسٍ»، و«هِنْدٍ»، و«جُمْل»، علامةُ التأنيث فيها مقدّرةٌ، يدلّ على ذلك ظهورُها في التصغير، نحو: «نُعَيْلَةٍ»، و«قُدَيْرَةٍ».

واعلم أنّ التأنيث الحقيقيّ أقوى من التأنيث اللفظيّ؛ لأنّ المؤنّث الحقيقيّ يكون تأنيثُه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلولُه مؤنّثًا. وغيرُ الحقيقيّ شيء يختصّ باللفظ من غيرِ أن يدلّ على معنى مؤنّثٍ تحته، فكان التأنيث المعنويّ أقوى لِما ذكرناه. ويلزم فعلَه علامةُ التأنيث في نحو: «قامت المرأة»، و«ذهبت الجاريةُ»، فتلحَق التاء الفعلَ للإيذان بأنّ فاعله مؤنّثٌ، كما تلحَقه علامةُ التثنية والجمع في نحو: «قاما أخواكَ»، و«قاموا إخْوَتُك» للإيذان بعَدَد الفاعلين.

فإن قيل: الاختيار «قام أخواك»، و«قام إخْوَتُك»، فما بالُك توجب إلحاقَ العلامة في المؤنّث، نحو: «قامت هندٌ»؟ فالجواب: أنّ الفرق بينهما أنّ التأنيث معنًى لازمٌ لا يصحّ انتقالُه عنه إلى غيره، وليس كذلك التثنية والجمع، فإنّهما غيرُ لازمَيْن، إذ الاثنان قد يُفارِق أحدُهما الآخرَ، فيصير واحدًا، ويزيدان، فيصيران جمعًا. وكذلك الجمع، قد ينقص فيصير تثنيةً، وليس التأنيث كذلك، فللزومِ معنى التأنيث؛ لزمت علامتُه، ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع؛ لم تلزم علامتُهما.

فإن فصل بينهما فاصلٌ من مفعول أو ظرف أو جارّ ومجرور، جاز سقوطُ علم التأنيث، نحو قولهم: «حَضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ»، لمّا فصل بالظرف والمفعول؛ حسن تركُ العلامة؛ لأنّ الفاصل سَدّ مَسَدّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث، فأمّا قول جَرير [من الوافر]:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ ... على بابِ اسْتِها صُلُبٌ وشَامُ

الشاهد فيه إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقيًّا لوجود الفصل بالمفعول. يهجوه بذلك؛ و«الصُّلْبُ» جمع «صَليبٍ»، وأصله: «صُلُبٌ»، مثل: «كَثِيبٍ»، و«كُثُبٍ». وإنّما الإسكانُ لضرب من التخفيف. و«الشامُ» جمعُ «شامَةٍ» يُعلِمه أنّه عارفٌ بذلك المكان منها، ومثلُه قول الآخر [من البسيط]:

٧٩٥ـ إنّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ ... بَعْدي وبَعْدَكِ في الدنيا لَمَغْرُورُ

---

٧٩٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٧٤؛ وتخليص الشواهد ص٤٨١؛ والخصائص ٢/ ٤١٤؛ والدرر ٦/ ٢٧١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٣؛ ولسان العرب ٥/ ١١ (غرر)؛ واللمع ص١١٦؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

=

لم يقل: «غرّتْهُ»؛ لمكان الفصل، ولو قاله، لكان أحسن. وفي الكتاب العزيز: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾[1]. وقد ردّ أبو العبّاس إسقاطَ العلامة مع المؤنّث الحقيقيّ، ومنع منه، وإن كان بينهما فصلٌ، واحتجّ بأنّه قد يشترك الرجالُ والنساء في الأسماء. قال الشاعر [من الطويل]:

٧٩٦ـ تَجاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عن قِتالِهِ ... إلى مالِكٍ أَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ

فـ«هندٌ» هنا اسمُ رجل. وقال الآخر [من الرجز]:

٧٩٧ـ يا جَعْفَرٌ يا جَعْفَرٌ يا جَعْفَرُ ... إنْ أَكُ دَحْداحًا فأَنْتِ أَقْصَرُ

= الإعراب: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «امرأً»: اسم «إنّ» منصوب. «غرّه»: فعل ماضٍ، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «منكنّ»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «واحدة». «واحدة»: فاعل «غرّ» مرفوع. «بعدي»: ظرف متعلّق بـ«غرّ»، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «وبعدك»: الواو: حرف عطف، بعدك: معطوفة على «بعدي»، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «في الدنيا»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مغرور»، أو بصفة محذوفة لـ«امرىء». «لمغرور»: اللام: المزحلقة، مغرور: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة (إنّ امرأ غرّه...) الاسمية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (غرّه...) الفعليّة: في محل نصب نعت لـ«امرأ».

والشاهد فيه قوله: «غرّه منكنّ واحدة»، فالفاعل هنا مؤنّث حقيقيّ، ولم يؤنّث له الفعل للفاصل بين الفعل وفاعله بقوله: «منكنّ»، وذِكْر علامة التأنيث في مثل هذه الحال أرجح من حذفها.

(١) القصص: ٢٥.

٧٩٦ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣٣٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٨.

اللغة: رغب عن: مال. عشا النار: رآها ليلاً فقصدها. هند: علم رجل.

المعنى: يقول: لقد اجتزت هذا الرجل تحاشياً لقتاله إلى مالك كريم مضياف.

الإعراب: «تجاوزت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «هندا»: مفعول به منصوب. «رغبة»: مفعول لأجله منصوب. «عن قتاله»: جار ومجرور متعلّقان بـ«رغبة»، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «إلى مالك»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تجاوزت». «أعشو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «إلى ضوء»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أعشو»، وهو مضاف. «ناره»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «تجاوزت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أعشو». في محلّ جرّ نعت «مالك».

والشاهد فيه مجيء «هند» عَلَمًا على مُذكّر، فهو عَلَم مُشْتَرَك بين الرجال والنساء.

٧٩٧ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح الجمل ١/ ٢٥٩.

اللغة: جعفر: علم لامرأة. الدحداح والدُّحْدَحُ: القصير.

المعنى: لعلّه يخاطب امرأة بعينها اسمها جعفر، ولعلّه يهجو القبيلة، قائلاً: إن كنت قصيراً فأنتِ أيتها القبيلة لا تصلي إلى مجدي ورفعتي؛ أو أنت يا جعفر أقصر مني وأقلّ شأنًا. =

و«جعفرٌ» هنا اسم امرأة، والسماعُ بخلافِ ما ذهب إليه، فهو تعليلٌ في مُقابَلةِ النصّ، فأمّا إذا سُمّي بمذكّرٍ كامرأةٍ تسمّى بـ«زَيْدٍ»، أو «قاسِم»، لزم إلحاقُ العلامة سواءً في ذلك الفصلُ وعدمُه، نحو: «قالتْ زيدٌ»، و«أقبلتِ اليومَ قاسمٌ». ولا يجوز حذفُ التاء منه؛ لئلّا يُلْبِس بالمذكّر؛ لأنّ الفاعل لا دلالةَ فيه على التأنيث، إذ لا علامةَ فيه للتأنيث، ولا هو غالبٌ في المؤنّث، نحو: «زَيْنَبَ»، و«سُعادَ».

فإن كان المؤنّث غيرَ حقيقيّ بأن يكون من غير حَيَوان، نحو: «النَّعْل»، و«القِدْر»، و«الدار»، و«السُّوق»، ونحو ذلك، فإنّك إذا أسندتَ الفعل إلى شيء من ذلك، كنت مخيَّرًا في إلحاق العلامة وتَرْكِها، وإن لَاصَقَ، نحو: «انقطع النعلُ»، و«انقطعت النعل»، و«انكسرت القِدْرُ»، و«انكسر القدر»، و«عَمِرَت الدار»، و«عمر الدار»؛ لأنّ التأنيث لمّا لم يكن حقيقيًّا، ضعُف، ولم يُعيَّن بالدلالة عليه مع أنّ المذكّر هو الأصل، فجاز الرجوعُ إليه. وإثبات العلامة فيه أحسنُ من سقوطها مع الحقيقيّ. قال الله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾(١) ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾(٢) ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾(٣) وإثباتُ التاء أحسنُ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾(٤).

[وجوب تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنّث]

قال صاحب الكتاب: **هذا إذا كان الفعل مُسْنَدًا إلى ظاهِر الاسم، فإذا أُسند إلى ضميره، فإلحاقُ العلامة، وقوله [من المتقارب]:**

٧٩٨ـ [فــلا مُــزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَــهــا] ولا أَرْضَ أَبْــقَــلَ إِبْــقــالَــهــا

متأوَّلٌ.

* * *

= **الإعراب**: «يا جعفر»: «يا»: حرف نداء، «جعفر»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ ونوّن للضرورة في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. «يا جعفر»: توكيد للأولى، وكذلك (الثالثة) توكيد للأولى. «إن»: حرف شرط جازم. «أكُ»: فعل مضارع مجزوم بالسكون على النون المحذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «دحداحاً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «فأنت»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «أقصر»: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أك دحداحًا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فأنت أقصر»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «إن كنت دحداحا فأنت أقصر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فأنت أقصر»: حيث خاطب جعفر بضمير التأنيث (أنت) على أنه اسم امرأة.

(١) البقرة: ٢٧٥. (٢) الحشر: ٩.

(٣) هود: ٦٧. (٤) يونس: ٥٧.

٧٩٨ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠؛ والدرر ٦/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح=

قال الشارح: هذا حكم الفعل إذا أُسند إلى ظاهرِ مؤنث، فإن أُسند إلى مضمر مؤنث، نحو: «الدارُ انهدمتْ»، و«مَوْعِظةٌ جاءت»، لم يكن بدٌ من إلحاق التاء، وذلك لأنّ الراجع ينبغي أن يكون على حسبِ ما يرجع إليه؛ لئلّا يُتوهم أنّ الفعل مسندٌ إلى شيء من سببه، فيُنتظرَ ذلك الفاعلُ؛ فلذلك لزم إلحاقُ العلامة لقَطْعِ هذا التوهُّم، كما اضطُرّوا إلى علامة الفاعل إذا أُسند إلى ضمير تثنية أو جمعٍ، نحو: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا»، للإيذان بأنّ الفعل للاسم المتقدّم لا لغيره، فيُنتظرَ. وسواءٌ في ذلك الحقيقيّ وغيرُ الحقيقيّ، فأمّا قوله [من المتقارب]:

فــلا مُــزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَــهــا ... ولا أرضَ أَبْــقَــلَ إبْــقــالَــهــا

فإنّ البيت لعامر بن جُوَيْن الطائيّ، والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنّث. وذلك قليل قبيح، ومُجازُه على تأويلِ أنّ الأرض مكانٌ، فكأنّه قال: «ولا مكان أبقل إبقالها»، والمكانُ مذكّر، والمُزْنَة: القِطْعة من السحاب. والوَدْقُ: المطر. والإبقالُ: إنباتُ البَقْل، يقال: أبقل المكان، فهو باقلٌ، والقياس: مُبْقِلٌ، وكلُّ نابت اخضرّت به الأرضُ، فهو بقلٌ، ونحو ذلك قول الأعشى [من المتقارب]:

٧٩٩ـ فــإمّــا تَــرَيْــنِــي وَلِــي لِــمَّــةٌ ... فــإنّ الــحَــوادِثَ أَوْدَى بِــهــا

= شواهد المغني ٢/ ٩٤٣؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢؛ وجواهر الأدب ص١١٣؛ والخصائص ٢/ ٤١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٤؛ والرد على النحاة ص٩١؛ ورصف المباني ص١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص٢٤٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)؛ والمحتسب ٢/ ١١٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٦؛ والمقرب ١/ ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

اللغة: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبتت البقل، أعشبت.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«لا»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». **«مزنة»**: اسم «لا» مرفوع. **«ودقت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«ودقها»**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولا»**: الواو حرف عطف، و«لا»: نافية للجنس. **«أرض»**: اسم «لا» مبنيّ على الفتح. **«أبقل»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«إبقالها»**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «لا مزنة ودقت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ودقت...»: في محلّ نصب خبر «لا». وجملة «لا أرض أبقل»: معطوفة على السابقة. وجملة «أبقل»: في محل رفع خبر «لا».

والشاهد فيه قوله: «ولا أرض أبقل إبقالها»، والقياس: «أبقلت إبقالها...» لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنّث مجازيّ، وما حذف التاء إلّا للضرورة.

٧٩٩ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص٢٢١ (مع تغيير فيه)؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٠، ٤٣، =

ولم يقل: «أَوْدَتْ»؛ لأنّ «الحوادث» بمعنى «الحدثان»، و«الحَدَثانُ» مذكرٌ. والذي سوّغ ذلك أمران: كونُ تأنيثه غير حقيقيّ، والآخرُ أنّ فيه رَدًّا إلى الأصل، وهو التذكير، ولو قال: «إنّ زَيْنَبَ قَامَ»، لم يجز؛ لأنّ تأنيثَ هذا حقيقيٌّ، وأقبحُ من ذلك قول رُوَيْشِدٍ [من البسيط]:

٨٠٠ـ يا أَيُّها الراكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ

= ٤٣٢، ٤٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٤٦؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ١٣٢ (حدث)، ١٥/ ٣٨٥ (ودي)؛ والمقاصد النحوية / ٤٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص٧٦٤؛ ورصف المباني ص١٠٣، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٥.

شرح المفردات: اللمّة: الشعر المجاوز شحمة الأذن. الحوادث: المصائب. أودى بها: ذهب بها.

المعنى: يقول: فإذا رأيت شعر رأسي قد تبدّل فذلك لما أصابني من مصائب الدهر وآلامه.

الإعراب: «**فإمّا**»: الفاء بحسب ما قبلها، «إمّا»: «إنْ»: حرف شرط جازم، و«ما»: زائدة. «**تريني**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنّه فعل الشرط، والياء ضمير في محلّ رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء الثانية في محل نصب مفعول به. «**ولي**»: الواو حالية، و«لي»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ. «**لمّة**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**فإنّ**»: الفاء رابطة جواب الشرط، «إنّ» حرف مشبّه بالفعل. «**الحوادث**»: اسم «إنّ» منصوب. «**أودى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي». «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أودى».

وجملة «إمّا تريني...» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «تريني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ولي لمة»: في محلّ نصب حال. وجملة «وإن الحوادث...»: في محل جزم جواب شرط. وجملة «أودى بها»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «إن الحوادث أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث الفعل الذي هو «أودى» مع كونه مسندًا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو «الحوادث»، وذلك للضرورة الشعريّة.

٨٠٠ـ **التخريج**: البيت لرويشد بن كثير الطائي في الدرر ٦/ ٢٣٩؛ وسر صناعة الإعراب ص١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٦٦؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧ (صوت)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٣، ٥/ ٢٣٧؛ والخصائص ٢/ ٤١٦؛ وتخليص الشواهد ص١٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: المُزجي: اسم الفاعل من أزجى يزجي، ومعناه السائق. المَطيَّة: كل ما يركبه الإنسان.

المعنى: يا حادي هذه الإبل سلهم ما هذه الأصوات الصادرة هناك (أهي أصوات حرب وشجار أم أصوات فرح وغناء؟)

الإعراب: «**يا أيها**»: «يا»: حرف نداء، «أي»: منادى نكرة مقصودة مبنية على الضم في محل نصب على النداء، و«ها»: للتنبيه. «**الراكب**»: صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة. «**العزجي**»: صفة مرفوعة بالضمة المقدرة على الياء. «**مطيته**»: مفعول به لاسم الفاعل «المزجي» منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محلّ جر بالإضافة. «**سائل**»: فعل أمر مبني على السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «**بني**»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وحذفت النون للإضافة. «**أسدٍ**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. «**ما**»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «**هذه**»: الهاء للتنبيه، و«ذه»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ مؤخر. «**الصوت**»: بدل من اسم الإشارة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. =

فإنّه أنّث «الصوت»، وهو مذكّر، لأنه مصدر كـ«الضرب» و«القتل»، كأنه أراد الصَّيْحة والاستغاثة، وهذا من أقبح الضرورة، أعني تأنيث المذكَّر؛ لأنّ المذكّر هو الأصل، ونظيرُه [من الوافر]:

٨٠١ـ إذا بعضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأَيْتامَ فَقْدَ أَبِي اليَتِيمِ

لأنه أنّث «البعض»، وهو مذكّر، وهو أسهلُ ممّا قبله، لأنّ بعض السنين سنةٌ، وليس كذلك «الصوتُ»، فاعرفه.

فصل
[ثبوت تاء التأنيث وتقديرها]

قال صاحب الكتاب: **والتاء تُثبَت في اللفظ وتُقدَّر، ولا تخلو من أن تُقدَّر في اسم ثلاثيّ، كـ«عَيْنٍ» و«أُذُنٍ»، أو في رباعيٍ كـ«عَناقٍ» و«عَقْرَبٍ»، ففي الثلاثيّ**

= وجملة «يا أيها الراكب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سائلٌ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما هذه الصوت»: في محل نصب مفعول به لسائل.

والشاهد فيه قوله: «هذه الصوت» حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفردة المؤنثة مشيراً به إلى الصوت وهو مفرد مذكر، والشاعر فعل ذلك لأن الصوت يطلق عليه لفظ الجلبة أو الصيحة، وكل واحد من هذه الألفاظ مؤنث.

٨٠١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٢١٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٠، ٢٢١؛ وشرح أبيات سيبويه١/ ٥٦؛ والكتاب ١/ ٥٢، ٦٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٩٧؛ ولسان العرب ٢/ ٥٧ (صوت)، ١٠/ ٢٤٥ (عرق)؛ والمقتضب ٤/ ١٩٨.

اللغة: تَعرَّقْتُ العظم: أزلت كلَّ ما عليه من اللحم. السنة هنا: القحط والجدب. كفى هنا: أغْنى.

المعنى: يمدح جرير هشامَ بن عبد الملك بالكرم، فيقول: إن هشامًا هذا كريم، لا يشعر معه اليتيم أيام الجدب بفقد أبيه، لأن هشامًا بمنزلة الأب لهذا اليتيم.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يُسْتقْبل من الزمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالفعل «كفى». «**بعض**»: فاعل لفعل محذوف. «**السنين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**تعرّقتنا**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هو، و«نا»: مفعول به محلّه النصب. «**كَفَى**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**الأيتام**»: مفعولٌ به أول. «**فقد**»: مفعول به ثان. «**أبي**»: مضاف إليه، وكذلك «**اليتيم**».

جملة «إذا تعرقتنا بعض السنين.. كفى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعرقتنا بعض السنين»: مضاف إليها محلها الجرّ. وجملة «تعرقتنا»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كفى»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه أن «بعضًا» اكتسب التأنيث مما أضيف إليه، وهو «السنون»، لذلك أنّثَ الفعل بعده، فقال: «تعرّقتنا».

يظهر أمرها بشيئين: بالإسناد وبالتصغير، وفي الرباعي بالإسناد.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المؤنّث على ضربين: مؤنّثٌ بعلامة، ومؤنّثٌ بغير علامة. والأصلُ في كلّ مؤنّث أن تلحقه علامةُ التأنيث للفرق بين المذكّر والمؤنّث، نحو: «قائم»، و«قائمة»، و«امْرِىءٍ»، و«امرأةٍ»، وذلك لإزالة الاشتراك بين المؤنّث والمذكّر. وأمّا ما لا علامة فيه للتأنيث، فنحو: «هِنْدٍ»، و«عَناقٍ»، و«قِدْرٍ»، و«شَمْسٍ»، ونحو ذلك، فإنّ التاء فيه مقدّرةٌ مرادةٌ. وإنّما حُذفت من اللفظ؛ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنّث.

والمؤنّث على ضربين: ثلاثيّ ورباعيّ. فالثلاثيُّ يُعلَم تقدير التاء فيه بشيئَيْن: بالتصغير وبالإسناد. وأمّا التصغير، فنحو قولك في «قِدْرٍ»: «قُدَيْرَةٌ»، وفي «شَمْسٍ»: «شُمَيْسَةٌ»، وفي «هِنْدٍ»: «هُنَيْدَةٌ»، فيُرَدّ إلى الأصل في التصغير، فتلحقه العلامة، لتَنْبَنِيَ تصريفَه على أصله، كما تقول في «بابٍ»: «بُوَيْبٌ»، وفي «نابٍ»: «نُيَيْبٌ». وأمّا الإسناد، فكقولك: «طلعت الشمسُ»، و«انكسرت القِدْرُ»، وحاصلُ هذا السَّماعُ.

فأمّا إذا كان الاسم رباعيًا، نحو: «عَقْرَبٍ»، و«عَناقٍ»، و«سُعادَ»، و«زَيْنَبَ»، فإنّ التاء لا تظهر في مصغّره، نحو قولك: «عُقَيْرِبٌ»، و«عُنَيِّقٌ»، و«سُعَيِّدُ»، و«زُيَيْنِبُ». وإنّما فعلوا ذلك، ولم يُلْحقوها الهاء كما ألحقوها الثلاثيَّ، وذلك أنّهم شبّهوا باء «عَقْرَبٍ»، وقاف «عَناقٍ»، ودال «سُعادَ»، وإن كنّ لاماتٍ أصولاً، بهاء التأنيث في «طلحة»، و«حمزة»، إذ كانت هذه الأسماءُ مؤنّثة، وكانت الباء والقاف والدال متجاوزةً للثلاثة التي هي أوّلُ الأصول، كتجاوُز الهاء في «طلحة» و«حمزة» الثلاثةَ. فكما أنّ هاء التأنيث لا تدخل عليها هاءٌ أخرى، كذلك منعوا الباء من «عقرب» ونحوِها أن يقولوا: «عُقَيْرِبَةٌ»، كما امتنعوا أن يقولوا في «حمزة»: «حُمَيْزَتَةٌ»، فيُدْخِلوا تأنيثًا على تأنيث.

وإذا لم تظهر التاء في مصغّره لِما ذكرناه، عُلم تأنيثُه بالإسناد، نحو: «لسعتِ العقربُ»، و«رَضِعَتِ العَناقُ»، و«أقبلت سُعادُ». وقد يُعْلَم التأنيث بالصفة من نحو: «هذه عقربٌ مُؤذيَةٌ»، و«عناقٌ رَضِيعَةٌ»، و«سعادُ الحسنةُ»، وقد يعلم أيضًا بتأنيث الخبر، من نحوِ: «العقربُ مؤذيةٌ» و«العناقُ رضيعةٌ»، و«سعادُ حسنةٌ»، فاعرفه.

فصل
[وجوه دخول تاء التأنيث على الكلمة]

قال صاحب الكتاب: **ودخولها على وجوهٍ: للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الصفة كـ«ضارِبةٍ» و«مضروبة» و«جميلة»، وهو الكثير الشائعُ، وللفرق بينهما في الاسم كـ«امْرَأةٍ» و«شَيْخَةٍ»، و«إنسانَة»، و«غُلامة»، و«رَجُلة»، و«حِمارة»، و«أسَدة»، و«بِرْذَوْنة»،**

وهو قليل. وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه، كـ«تَمْرَة» و«شَعِيرة»، و«ضَرْبة»، و«قَتْلة». وللمبالغة في الوصف، كـ«عَلّامةٍ»، و«نَسّابة»، و«راوية»، و«فَرُوقة»، و«مَلُولة». ولتأكيد التأنيث كـ«ناقةٍ»، و«نَعْجَة». ولتأكيد معنى الجمع، كـ«حِجارةٍ»، و«ذِكارة»، و«صُقُورة»، و«خُؤُولة»، و«صَياقِلَة»، و«قَشاعِمَة». وللدلالة على النَّسب كـ«المَهالِبة»، و«الأشاعثة». وللدلالة على التعريب، كـ«مَوازِجةٍ»، و«جَوارِبة». وللتعويض كـ«فَرازِنَةٍ»، و«جَحاجِحة». ويجمع هذه الأوجهَ أنها تدخل للتأنيث وشَبَهِ التأنيث.

* * *

قال الشارح: هذا الفصل يشتمل على أقسام تاء التأنيث وذِكرِ مَظانها، وهي تأتي في الكلام على عشرة أنواع:

الأوّلُ: وهو أعمُّها أن تكون فرقًا بين المذكّر والمؤنّث في الصفات، نحو: «ضارِبٍ»، و«ضارِبةٍ»، و«مضروب»، و«مضروبة»، و«مُفْطِر»، و«مفطرة». فجميعُ ما ذكرناه صفةٌ، وهو مأخوذ من الفعل، وما لم نذكره من الصفات فهذا حكمُه.

الثاني: للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الجنس، نحو: «امْرِئٍ» و«امرأةٍ»، و«مَرْءٍ»، و«مَرْأةٍ»، قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾[1]، وقال: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾[2]، وقالوا: «شَيْخٌ»، و«شَيْخَةٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٨٠٢ـ وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كأنْ لم تَرَيْ قبلي أسيرًا يَمانِيَا

---

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) يوسف: ٣٠.

٨٠٢ ـ **التخريج**: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ١٦/ ٢٥٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٦، ٢٠٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص٧٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤١٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٥؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)، ٥/ ٧٥ (قدر)، ٦/ ١١٥ (شمس)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٦؛ والمحتسب ١/ ٦٩.

اللغة: شيخة: امرأة عجوز. عبشمية: نحت مشتق من آل عبد شمس. يمانيًا: نسبة إلى اليمن.

المعنى: تضحك ساخرة مني امرأة عجوز من بني عبد شمس، وكأنني الأسير الأول من اليمن في قومها.

الإعراب: «**وتضحك**»: الواو: حسب ما قبلها، و«تضحك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «**مني**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تضحك والنون: للوقاية. «**شيخة**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**عبشمية**»: صفة مرفوع بالضمة الظاهرة. «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل مخفف، واسمه محذوف. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**تر**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**قبلي**»: ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، متعلق بالفعل «تري»، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**أسيرًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**يمانيًا**»: صفة بالفتحة الظاهرة.

وقالوا: «غُلامٌ»، و«غلامةٌ». قال أَوْسٌ الهُجَيْمِيّ يصف فرسًا [من الوافر]:

٨٠٣ـ بِسَلْهَبَةٍ صَرِيحِيٍّ أَبُوهَا   تُهَانُ بِهَا الغُلامَةُ والغُلامُ

وقالوا «رَجُلٌ»، و«رَجُلَةٌ». قال الشاعر [من المديد]:

٨٠٤ـ مَزَّقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِمِ   لَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ

وكانت عائشةُ، رضي الله عنها، «رَجُلَةَ الرَّأْيِ»، حكاه أبو زيد. وقالوا: «حِمارٌ»، و«الأَتانُ»: حِمارةٌ، واشتقاقه من الحُمْرَة؛ لأنّ الغالب على حُمُر الوحش الحُمْرَةُ،

= وجملة «وتضحك شيخة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأن لم تري»: حالية محلها النصب. وجملة «لم تري أسيرًا»: في محل رفع خبر كأن.
والشاهد فيه قوله: «شيخة» مؤنث «شيخ».

٨٠٣ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن غلفاء الهجيمي في لسان العرب ٢/ ٥١٠ (صرح)، ٧/ ١٦٠ (ركض)، ١٢/ ٤٤٠ (غلم)؛ وللأسدي في شرح شواهد الإيضاح ص٤١٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٦٠؛ ولسان العرب ٧/ ١٥٨ (ركض).
اللغة: السلهب والسلهبة: الطويل والطويلة. صريحي أبوها: خالص مما يشوبه، صافي النسب.
المعنى: هذه الفرس الأصيلة أحسن من غلام وفتاة، فيهانا إن أساءا إليها.
الإعراب: «**بسلهبة**»: جارّ ومجرور متعلّقان بما تقدّم. «**صريحي**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**أبوها**»: فاعل «صريحي» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**تهان**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة. «**بها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(تهان). «**الغلامة**»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. «**والغلام**»: الواو: حرف عطف، «الغلام»: اسم معطوف على «الغلامة» مرفوع بالضمّة.
وجملة «تهان»: في محلّ جرّ صفة ثانية للسلهبة.
والشاهد فيه قوله: «الغلامة والغلام» والشائع أن يقال غلام وفتاة.

٨٠٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص٤١٦؛ ولسان العرب ١١/ ٢٦٦ (رجل).
اللغة: الجيب: القلب والصدر، وجيب الأرض: مدخلها، وهذا ما أراده. الحرمة: كلّ ما عليك حمايته والدفاع عنه. الرجلة: جمع الرجل (بسكون الجيم)، ومؤنّث الرجل (بضمّها).
المعنى: اغتصب «بنو جبلة» فتاة جيرانهم، ولم يهتمّوا لقومها ومكانتها.
الإعراب: «**مزقوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**جيب**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فتاتهم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**لم يبالوا**»: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يبالوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**حرمة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الرجلة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.
وجملة «مزقوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يبالوا»: في محلّ نصب حال من فاعل (مزّقوا).
والشاهد فيه قوله: «الرجلة» في تأنيث «الرجل»، وهذا نادر.

وقالوا: «أَسَدٌ»، و«اللَّبُؤَةُ»: أَسَدَةٌ، حكاه أبو زيد. وقالوا: «بِرْذَوْنٌ» للدابّة، قال الكِسائيّ: الأُنثى بِرذَوْنَةٌ، وأنشد [من الطويل]:

٨٠٥ـ أَرَيْتَ إذا جالَتْ بكَ الخَيْلُ جَوْلَةً وأَنْتَ على بِرْذَوْنَةٍ غيرِ طائِلِ

وذلك قليل؛ لأنّ الأنثى لها اسمٌ تنفرد به، ومن ذلك دخولُها في العدد من نحو: «ثلاثة»، و«أربعة»، للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الجنس، إلّا أنّه على نقيض تلك الطريقة؛ لما ذكرناه في باب العدد.

الثالث: أن تأتي للفرق بين الجنس والواحد، نحو: «تَمْرَةٍ» و«تَمْرٍ»، و«شَعِيرَةٍ»، و«شعير». وقد تقدّم القول إنّ بابه يكون في المخلوقات دون المصنوعات. ومن ذلك «ضَرْبَةٌ»، و«ضَرْبٌ»، و«قَتْلَةٌ»، و«قَتْلٌ»؛ لأنّ الضرب جنسٌ يعُمّ القليلَ والكثيرَ، و«ضَرْبَةٌ» للمرّة الواحدة. ومن ذلك «بَطَّةٌ»، و«بَطٌّ»، و«حَمامةٌ»، و«حَمامٌ». وذكر أبو بكر بن السَّرّاج هذا القسمَ مُفْرَدًا؛ لأنّه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد والجمع. وهو داخلٌ في هذا الباب من هذه الجهة، وينفصل منه؛ لأنّه في الحيوان لا يراد به الفرقُ بين المذكّر والمؤنّث في الجنس، كـ«مَرْءٍ»، و«مَرْأَةٍ».

الرابع: أن تدخل للمبالغة في الصفة؛ مثل: «عَلّامَةٍ»، و«نَسّابَةٍ» للكثيرِ العِلْم والعالمِ بالأنساب، وقالوا: «راوِيَةٌ» للكثيرِ الرواية، يقال: «رجل راويةُ الشِّعْر»، ومن ذلك «بعيرٌ راويةٌ»، و«بَغْلٌ راويةٌ»، أي: يُكْثَرُ الاستقاء عليه. ومنه «فَرُوقَةٌ»، يقال: «رجلٌ فَرُوقَةٌ» للكثير الفَرَق، وهو الخَوْف، وفي المَثَل «رُبَّ عَجَلَةٍ تَهَبُ رَيْثًا، ورُبَّ

---

٨٠٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الحيوان ٢/ ٢٨٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٥١ (برذن)، ١٤/ ٢٩٤ (رأي).

اللغة: أريت: أرأيت، هل نظرت. جالت: دارت. البرذونة والبرذون: يطلق على غير العربي من الخيل والبغال. الطائل: الغنى والسّعة.

المعنى: يسائل شخصًا: هل ترى إذا ركبت على برذونة غير متسعة، ودارت بك الخيل دورة، هل تبقى على قيد الحياة.

الإعراب: «أريت»: الهمزة: حرف استفهام، «ريت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير مبني في محل رفع فاعل. «إذا»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «ريت». «جالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «بك»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جالت». «الخيل»: فاعل مرفوع بالضمّة. «جولة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «وأنت»: الواو: حالية، «أنت»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «على برذونة»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. «غير»: صفة مجرورة بالكسرة، وهو مضاف. «طائل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أريت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جالت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «أنت على برذونة»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «برذونة»، وهي مؤنّث «برذون».

فَرُوقَةٍ يُدْعَى لَيْثًا»[١]. وقالوا: «مَلُولَةٌ» في معنى «المَلُول»، وهو الكثيرُ المَلَل.

الخامس: أن تأتي لتأكيد التأنيث، وهو قليل، نحو: «ناقةٍ»، و«نَعْجَةٍ»، وذلك أنّ الناقة مؤنّثةٌ من جهة المعنى، لأنّها في مقابلةِ «جَمَلٍ»، وكذلك «نعجةٌ» في مقابلة «كَبْشٍ»، فهو بمنزلة «عَناقٍ» و«أتانٍ»، فلم يكن محتاجًا إلى عَلَم التأنيث، وصار دخولُ العَلَم على سبيل التأكيد؛ لأنّه كان حاصلاً قبل دخوله.

السادس: أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنّ التكسير يُحدث في الاسم تأنيثًا، ولذلك يُؤنَّث فِعلُه، نحو: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[٢]، فدخلت لتأكيده، نحو: «حجارةٍ»، و«ذِكارةٍ»، و«صُقُورَةٍ»، و«خُؤُولَةٍ»، و«عُمُومَةٍ»، و«صَياقِلَةٍ»، و«قَشاعِمَةٍ».

السابع: أن تدخل في معنى النَّسَب، مثل: «المَهالِبة»، و«الأشاعِثة»، و«المَسامِعة»، الأصلُ: «مُهَلَّبِيّ»، و«أشْعَثِيّ»، و«مِسْمَعِيّ»، فلمّا لم يأتوا بياء النسب؛ أتوا بالتاء عوضًا منها، فأفادت النسبَ، كما كانت تُفيده الياء في «مهلّبيّ»، ونحوه.

الثامن: أن تدخل الأعجميّة للدلالة على التعريب، نحو: «جَوارِبَةٍ»، و«مَوازِجَةٍ»، لأنّ «الجَوْرَب» أعجميٌّ، و«الموازجةُ» جمع «مَوْزَجٍ»، وهو كـ«الجورب»، وهو معرَّب، وأصلُه بالفارسيّة «مُوزَه».

التاسع: إلحاقها للعوض في الجمع الذي على زنةِ «مَفاعِيلَ»، نحو: «فَرازِنَةٍ»، و«جَحاجِحَةٍ» في جمع «فِرْزانٍ»[٣]، و«جَحْجاحٍ»[٤]، وقياسُه: «فَرازِينُ» و«جَحاجِيحُ»، فلمّا حذفوا الياء، وليست ممّا يُحذف؛ عوّضوا التاء منها.

العاشر: إلحاقها في مثل «طلحةَ»، و«حمزةَ»، وهو في الحقيقة من باب «تمرةٍ»، و«تمرٍ». الطَّلْحُ: شجرٌ، وحمزةُ: بَقْلَةٌ، ثمّ سُمّي بها. قال أنسٌ: «كَناني رسولُ الله ﷺ ببقلةٍ كنتُ أجتنيها»[٥]، وكان يُكْنَى أبا حَمْزَةَ، فإذا أتى من هذا شيءٌ، نُظر إلى أصله قبل النقل والتسمية، ليُعْلَم من أيّ الأقسام هو.

قال: «ويجمع هذه الأنواعَ أنّها تدخل للتأنيث وشَبَهِ التأنيث»، يريد أنّ الأصل في إلحاق التاء للفرق بين المذكّر والمؤنّث الحقيقيّ، وإلحاقُها فيما عدا ذلك على جهة الشبه

---

(١) ورد في أمثال العرب ص١٣٨؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٤٨٢، ٤٩٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٤١١؛ وزهر الأكم ٣/ ٤٣؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٤؛ والفاخر ص٢٠٨، ٢٦٥؛ وفصل المقال ص٣٣٥؛ وكتاب الأمثال ص٢٣٢؛ ولسان العرب ٢/ ١٥٧ (ريث)، ١٠/ ٣٠٤ (فرق)؛ والمستقصى ٢/ ٩٧؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٩٤.
الرَّيث: البُطء. والفروقة: الجبان الشديد الخوف.

(٢) الحجرات: ١٤.

(٣) الفِرْزان: من لُعب الشّطرنج، أعجمي معرَّب. (لسان العرب ١٣/ ٣٢٢ (فرزن)).

(٤) الجَحْجاح: السيِّد الكريم. (لسان العرب ٢/ ٤٢٠ (جحجح)).

(٥) ورد هذا القول في النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٤٠.

والتفريع على هذا الأصل. فمن ذلك إلحاقُها للفرق بين الواحد والجمع؛ فلأنّ الجمع لمّا كان اسمًا للجنس، كان أصلاً من هذا الوجه، ثمّ احتيج إلى إفراد الواحد من الجنس، فكان فَرْعًا على ذلك الأصل، فلحقَتْه العلامةُ بهذه العلّة. فجميعُ ما لحقته التاء، فهو تفريعٌ على أصلِ تأنيث، كتفريع المؤنّث على المذكّر، فاعرفه.

فصل
[مجيء تاء التأنيث منفصلة وغير منفصلة]

قال صاحب الكتاب: **والكثير فيها أن تجيء منفصلةً، وقلّ أن يُبْنَى عليها الكلمة، ومن ذلك: «عَبايَةٌ»، و«عَظايَة»، و«عِلاوَة»، و«شَقاوَة».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ تاء التأنيث في حكم المنفصلة؛ لأنّها تدخل على اسم تامّ، فتُحْدِث فيه التأنيثَ، نحوَ: «قائم»، و«قائمة»، و«امرىء»، و«امرأة»، فهي لذلك بمنزلةِ اسم ضُمّ إلى اسم. هذا هو الكثيرُ فيها، والغالبُ عليها، وقد دللنا على ذلك فيما تقدّم.

وقد تأتي لازمةً كالألف، كأنّ الكلمة بُنيت على التأنيث، ولم يكن لها حظٌّ في التذكير، فهي كحرف من حروف الاسم صِيغَ عليه. فأمّا «عَبايَةٌ»، و«عَظايَةٌ»، و«صَلايَةٌ»، فإنّه قد ورد فيها الأمران: تصحيحُ الياء وقلبُها همزةً.

فأمّا التصحيح فيها، فإنّه لمّا بُنيت الكلمة على التأنيث، وتنزّلت التاءُ فيها منزلةَ ما هو من نفس الكلمة، قويت الياء لبُعْدها عن الطرف ووقوعِها حَشْوًا، فصحّت، ولم تُهْمَز، ومثلُ ذلك «قَمَحْدُوَةٌ»، و«تَرْقُوَةٌ»، و«عَرْقُوَةٌ». فلولا بناء الكلمة على التأنيث، لوجب قلبُ الواو فيها ياءً، لوقوعها طرفًا في الحكم وانضمامِ ما قبلها.

وأمّا من أَعَلَّ الياء وهَمَزَ؛ فإنّه بنى الواحدَ على الجمع. فلمّا كانوا يقولون في الجمع: «عَظاءٌ»، و«عَباءٌ»، و«صَلاءٌ»، فيلزمهم إعلالُ الياء لوقوعها طرفًا، فإذا أرادوا إفرادَ الواحد من الجنس، أدخلوا عليه تاء التأنيث، كما فعلوا في «تَمْر»، و«تَمْرة»، وقدّروها منفصلةً، فثبتت الهمزةُ لذلك بعد دخول التاء، كما كانت ثابتةً قبل دخولها. وأمّا «نِهايَةٌ»، و«غَباوةٌ»، و«شقاوةٌ» و«سقاية»؛ فاقتصروا فيها على التصحيح، لأنّها كِلَمٌ بُنيت على التأنيث، ولم يقدّروها منفصلةً، ألا ترى أنّهم لم يقولوا في الجمع: «نهاءٌ»، ولا «غباءٌ»، ولا «شقاءٌ»، فيلزمَ الإعلالُ كما لزم في «عباء»، و«عظاء»، وصار نظيرَ قولهم: «عقلتُه بثِنايَين» في أنّ الكلمة مبنيّةٌ على التثنية، ولذلك لم يهمزوا كما همزوا في «كِساءٍ»، و«رِداءٍ».

فصل
[مجيء تاء التأنيث للجمع]

قال صاحب الكتاب: **وقولهم: «جَمّالةٌ» في جمع «جَمّالٍ» بمعنَى «جَماعةٍ جَمّالةٍ»، وكذلك «بَغّالةٌ»، و«حَمّارةٌ»، و«شارِبةٌ»، و«واردةٌ»، و«سابِلةٌ»، ومن ذلك «البَصْرِيَّةُ»، و«الكُوفِيَّة»، و«المَرْوانيّة»، و«الزُبَيْرِيَّة»، ومنه «الحَلُوبة»، و«القَتُوبة»، و«الرَّكُوبة». قال الله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾[1] وقُرِىء: «رَكُوبَتُهُمْ»[2]؛ وأمّا «حَلوبةٌ» للواحد، و«حَلوبٌ» للجمع، فكـ«تَمْرة»، و«تَمْر».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الصفات فيها ضربٌ من النَّسَب، وإن لم يكن فيها ياء النسب، فقالوا لصاحب الجِمال: «جَمّالٌ»، ولصاحب البِغال: «بَغّالٌ»، ولصاحب الحُمُر: «حَمّارٌ»، وهو الذي يعمل عليها ويُباشِرها، وإن لم يكن مالِكَها. وذلك كثيرٌ فيما كان صنعةً تكثُر مُعالَجتُها، نحوَ: «صَرّافٍ»، و«عَوّاجٍ»، للذي يُكْثِر الصَّرْف وبَيْعَ العاج، لأنّ «فَعّالاً» للتكثير، وصاحبُ الصنعة مُلازِمٌ لصنعته مُداوِمٌ عليها؛ فجُعل له البناءُ الدالُّ على التكثير كـ«البَزّاز»، و«العَطّار»، فإذا أرادوا الجمع، ألحقوها التاء، فقالوا: «جَمّالة»، و«بغّالة»، و«حمّارة»، فأنّثوا لفظه على إرادة الجماعة؛ لأنّ الجماعة مؤنّثة، فكأنّهم قالوا: «جماعة جمّالة وبغّالة وحمّارة»، ومثلُه «شارِبة»، و«وارِدة»، و«سابِلة»، فالشارِبةُ: الجماعة على ضَفّة النهر، ولهم ماؤه، والواردةُ والسابلةُ: أبناء السبيل، والتأنيثُ على إرادة: الجماعة الشاربة والواردة والسابلة.

وكذلك المنسوب قد يؤنَّث على إرادة الجماعة، كـ«البصريّة»، و«المَرْوانيّة»، في المنسوب إلى مَرْوانَ بن الحَكَم، و«الزُّبَيْريّة» في المنسوب إلى الزُّبَيْر، ومثلُه «الحَلُوبة»، و«القَتُوبة»، و«الركُوبة»، فإنّ الباب فيما كان على «فَعُولٍ» أن لا يُؤتَى فيه بعلامةِ تأنيث؛ لأنّه ليس بجارٍ على الفعل. ويستوي فيه الذَكَرُ والأُنثى، فيقال: «رجلٌ صَبُورٌ»، و«امرأةٌ صبورٌ»، و«رجلٌ غدورٌ»، و«امرأةٌ غدور»، إلّا أنّهم قالوا: «رجلٌ مَلُولَةٌ»، وهو الكثيرُ المَلَل، وهو السآمة، و«امرأةٌ ملولةٌ»، وقالوا: «رجل فَرُوقَةٌ وامرأة فروقة» على معنى المبالغة، كما قالوا: «نَسّابة»، و«عَلّامة»، وقالوا: «حَمُولةٌ»، و«قتوبةٌ»، و«ركوبةٌ»، يريدون أنّها ممّا يُحمَل عليها، وتُقْتَب، وتُرْكَب، فهي متّخَذةٌ لذلك، وإن لم يقع بها

---

(١) يس: ٧٢.

(٢) هي قراءة عائشة، وهشام بن عروة، وأبيّ بن كعب، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٤٧؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ٥٦؛ والكشاف ٣/ ٣٣٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٢٢.

الفعلُ، فهي كـ«الذَّبِيحَة»، و«الضَّحِيَّة»، في أنها مُعَدَّةٌ لذلك. وقال أبو الحسن: إنّما قالوا: «حمولةٌ» حيث أرادوا التكثير، كما قالوا: «نَسّابةٌ»، وَ «راوِيةٌ»، ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة، فاعرفه.

فصل

[مذهب البصريين والكوفيين في نحو «حائض»]

قال صاحب الكتاب: **وللبصريين[1] في نحو: «حائِضٍ»، و«طامِث»، و«طالِق»، مذهبان، فعند الخليل[2] أنه على معنى النَّسَب كـ«لابِنٍ»، و«تامِرٍ»، كأنّه قيل: «ذاتُ حَيْضٍ، وذاتُ طَمْثٍ»، وعند سيبويه[3] أنّه متأوَّلٌ بإنسانٍ أو شيءٍ حائِضٍ كقولهم: «غُلامٌ رَبْعَةٌ ويَفَعَةٌ» على تأويلِ نفسٍ وسِلْعَةٍ؛ وإنّما يكون ذلك في الصفة الثابتة، فأمّا الحادثةُ فلا بُدَّ لها من علامة التأنيث، تقول: «حائضةٌ، وطالقة، الآنَ وغدًا» ومذهبُ الكوفيين[4] يُبطِله جَرْيُ «الضامِرِ» على الناقة والجمل، و«العاشِقِ» على المرأة والرجل.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم قالوا: «امرأةٌ طالِقٌ، وحائِضٌ وطامِثٌ وقاعِدٌ» للآيِسَة من الحَيْض، و«عاصفٌ»، في وصف الريح من قوله تعالى: ﴿جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[5]، فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفًا للمؤنّث؛ وذلك لأنّه لم يجر على الفعل. وإنّما يلزم الفرقُ ما كان جاريًا على الفعل؛ لأنّ الفعل لا بدّ من تأنيثه إذا كان فيه ضميرُ مؤنّث حقيقيًّا كان أو غيرَ حقيقيّ، نحوَ: «هندٌ ذهبتْ»، و«مَوْعِظَةٌ جاءتْ».

فإذا جرى الاسم على الفعل، لزمه الفرقُ بين المذكّرِ والمؤنّث، كما كان كذلك في الفعل. وإذا لم يكن جاريًا على الفعل، كان بمنزلة المنسوب، فـ«حائضٌ» بمعنى: حائِضِيٌّ، أي: ذات حَيْضٍ، على حدّ قولهم: «رجلٌ دارِعٌ»، أي: دِرْعِيٌّ بمعنى «صاحبِ دِرْعٍ». ألا ترى أنّك لا تقول: «دَرِعَ»، فتُجْرِيَه على «فَعِلَ». إنّما قولُك: «دارِعٌ»: أي: ذو دُرُوعٍ، و«طالِقٌ»، أي: ذات طَلاقٍ، أي: أنّ الطلاق ثابتٌ فيها. ومثله قولهم: «مُرْضِعٌ»، أي: ذات رِضَاعٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾[6]، أي: ذات انفطارٍ.

---

(١) انظر المسألة الحادية عشرة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص٧٥٨ ـ ٧٨٢.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٧.

(٤) ذهب الكوفيّون إلى أنّ علامة التأنيث إنما حُذفت من هذه الصفات لاختصاص المؤنث به.

(٥) يونس: ٢٢.

(٦) المزمل: ١٨.

وليس ذلك على معنى «حَاضَتْ»، و«انفَطَرَتْ»، إذ لو أريد ذلك، لأتوا بالتاء، وقالوا: «حائضةٌ غدًا وطالِقةٌ غدًا»؛ لأنّه شيءٌ لم يثبت، وإنّما هو إخبارٌ على طريق الفعل، كأنّك قلت: «تحيض غدًا، وتَطْلُق غدًا» ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾(١) وقال تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾(٢) وقول الشاعر [من الطويل]:

٨٠٦ـ رأيتُ ختونَ العامِ والعامُ قبلَهُ ... كحائِضةٍ يَزْني بها غيرُ طاهِرِ

وذلك كلّه يجري على الفعل على تقدير «حاضَتْ»، و«طلُقتْ»، هذا مذهب الخليل. وسيبويه يتأوّل على أنّه صفةُ شَيْءٍ أو إنْسانٍ، والشَّيْء مذكّرٌ، فكأنّهم قالوا: «شيءٌ حائضٌ»؛ لأنّ الشيء عامٌ يقع على المذكّر والمؤنّث. واحتجّ الخليلُ بأنّه قد جاء فيما لا يختصّ بالمؤنّث، نحو: «جَمَلٍ بازِلٍ»، و«ناقةٍ بازِلٍ» ووجدناهم قد وصفوا بأشياء لا فِعْلَ لها، نحو: «دارعٍ»، و«نابلٍ»، ولا وجهَ له إلّا النسبُ، فحملوا عليه «حائضًا»، و«طالِقًا»، ونحوَهما، وكأنّ المعنى ساعَدَ عليه. وأمّا سيبويه، فاحتجّ بأنّه لمّا ورد ذلك فيما يشترك فيه المذكّرُ والمؤنّث؛ كان الحمل على المعنى مَهْيَعًا مُعبَّدًا، نحو قوله [من السريع]:

٨٠٧ـ قامَتْ تُبَكّيهِ على قَبْرِهِ ... مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يا عامِرُ
تَرَكْتَني في الدار ذا غُرْبَةٍ ... قد ذَلَّ مَنْ ليسَ له ناصِرُ

---

(١) الحج: ٢. (٢) الأنبياء: ٨١.

٨٠٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٧/ ١٤٢ (حيض)، ١٣/ ١٣٨ (ختن).

اللغة: الحائضة والحائض: المرأة في مدة الحيض. غير طاهر: في حالة الجنابة، غير مغتسل. الختون والختونة: المصاهرة.

الإعراب: «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**ختون**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**العام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والعام**»: الواو: حرف عطف، «العام»: اسم معطوف على سابقه مجرور بالكسرة. «**قبله**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بحال من «**العام**»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**كحائضة**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لرأيت، وهو مضاف، «حائضة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يزني**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل. «**بها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يزني». «**غير**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**طاهر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رأيت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يزني»: في محل جرّ صفة للحائضة.

والشاهد فيه قوله: «كحائضة» حيث ألحق بالوصف تاء التأنيث، وهي وصف خاصّ بالمؤنّث.

(٣) في الطبعتين «جنون»، والتصحيح عن لسان العرب ١٣/ ١٣٨ (ختن).

٨٠٧ ـ **التخريج**: البيتان بلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٧١، ٧٢؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٧٧، ٢٣٨، ٢٦٢؛ وسمط اللآلي ١/ ١٧٤؛ ولسان العرب ٤/ ٦٠٨ (عمر).

المعنى: هذه المرأة الثكلى الحزينة قد قامت على قبر رجل تبكيه، وتقول: إني وإن كنت في داري=

ولم يقل: «ذات غربة»، كأنّه حمله على «إنسانٍ ذي غربة»؛ لأنّ المرأة إنسانٌ، فكذلك قالوا: «حائضٌ» على معنى: شَيْءٍ حائضٍ، لأنّ المرأة شيءٌ وإنسانٌ.

واعلم أن «حائضًا»، و«طاهِرًا»، ونحوهما إذا سقط منها التاء على التأويل المذكور، فإنّه مذكّرٌ، وليس ذلك من قبيل المؤنث المعنويّ من نحو: «نَعْلٍ»، و«سُوقٍ»، و«دارٍ»، اللاتي التاء مرادةٌ فيها، والذي يدلّ على ذلك أنّا لو سمّينا رجلاً بـ«حائض» أو «طاهر»، لصرفنا. ولو كان مؤنّثًا، لم ينصرف كما لو سمّينا بـ«سُعاد»، و«زَيْنَب»، وذلك نصٌّ من سيبويه[1]. ويدلّ على تذكيره أيضًا أنّ التاء قد تدخله على الحدّ الذي وصفناه، وإنّما وُصف المؤنّث بالمذكّر على التأويل على حدّ وصف المذكّر بالمؤنّث، كقولهم: «رجلٌ رَبْعَةٌ، ونُكَحَةٌ، ولُعَنَةٌ، وهُزَأَةٌ».

وذهب الكوفيون إلى أنّ سقوط التاء من هذه الأشياء؛ لأنّها معانٍ مخصوصٌ بها المؤنث، فاستغني عن علامة التأنيث، إذ العلامةُ إنّما يُؤتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل؛ فأمّا إذا لم يكن هناك اشتراك، فلا حاجةَ إلى علامة. ورأيتُ ابن السكّيت قد عَلَّلَ بذلك في إصلاحه. وهو يَفْسُد من وجوهٍ:

= وبين ذوي وأهلي فإني أشعر بالغربة والوحدة، فلا أنيس ولا ناصر لها في غير عامر.

الإعراب: **«قامت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«تبكيه»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على التاء للثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي: والهاء: مفعول به. **«على قبره»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تبكي)، والهاء: مضاف إليه. **«من»**: اسم استفهام مبني على السكون في محل مبتدأ. **«لي»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **«من بعدك»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **«يا»**: حرف نداء. **«عامر»**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب.

وجملة **«قامت»**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة **«تبكيه»**: في محل نصب حال. وجملة **«من لي»**: في محل نصب مفعول به. وجملة «يا عامر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

«تركتني»: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء المتحركة في محل رفع فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول به أول. **«في الدار»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تركت). **«ذا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. **«غربة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«ذل»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. **«من»**: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع فاعل. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص. **«له»**: جار ومجرور متعلقان بخبر ليس المحذوف. **«ناصر»**: اسم ليس مرفوع بالضمة.

وجملة **«تركتني»**: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة **«ذلّ»**: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة **«ليس له ناصر»**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ذا غربة» أجرى الشاعر الكلام على ما يقتضيه المعنى. فإنه كان ينبغي لو أنه أجرى الكلام على ما يقتضيه اللفظ أن يقول: «ذات غربة» لأن الحديث على لسان امرأة؛ لكنه مع ذلك أجرى الكلام على المعنى؛ فإن المرأة يقال له: «إنسان» أو «شخص» والشخص مذكر، فيجوز أن تجري عليه صفات المذكرين تبعًا للفظه.

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٦.

أحدُها: أنّ ذلك لم يطّرِد فيما كان مختصًّا بالمؤنّث، بل قد جاء أيضًا فيما يشترك فيه الذكَرُ والأنثى، قالوا: «جملٌ بازلٌ»، و«ناقة بازل»، و«جمل ضامر»، و«ناقة ضامر». قال الأعشى [من السريع]:

٨٠٨ـ عَهْدِي بها في الحَيّ قد سُرْبِلَتْ هَيْفَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ

فإسقاط العلامة ممّا يشترك فيه القبيلان دليلٌ على فسادِ ما ذهبوا إليه، وإن كان أكثرُ الحذف إنّما وقع فيما يختصّ بالمؤنّث.

الثاني: أنّه ينتقض ما ذهبوا إليه بقولهم: «مُرْضِعَةٌ»، بإثبات التاء فيما يختصّ بالمؤنّث.

الثالث: أنّ التاء مُلْحَقٌ مع فعل المؤنّث، نحو: «حاضت المرأةُ»، و«طلُقت الجاريةُ»، ولو كان اختصاصُه بالمؤنّث يكفي فارقًا، لم يفترق الحالُ بين الصفة والفعل، فاعرفه.

فصل
[ما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث]

قال صاحب الكتاب: **ويستوي المذكّر والمؤنّثُ في «فَعُولٍ»، و«مِفْعالٍ»، و«مِفْعِيلٍ»، و«فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول»، ما جرى على الاسم. تقول: «هذه المرأة قَتِيلُ بَني فلانٍ»، و«مررتُ بقتيلتهم». وقد يُشبَّه به ما هو بمعنَى «فاعِلٍ». قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1]. وقالوا: «مِلْحَفَةٌ جديدٌ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الأمثلة من الصفات يستوي في سقوط التاء منها المذكّر

---

٨٠٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٨٩؛ والدرر ٢/ ٢٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٣؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٦٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٧.

اللغة: العَهْد: المعرفة. سُرْبلت: ألبسوها السربال.

المعنى: عرفتها وقد ألبسوها ثوبًا أبيض، تألقت به كتألق البياض على المهر الضامر.

الإعراب: «**عهدي**»: مبتدأ مرفوع، والياء: في محل جر بالإضافة، وخبرها محذوف تقديره: حاصل أو قريب. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**في الحي**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الضمير في «بها». «**قد**»: حرف تحقيق. «**سربلت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي، وأصله مفعول به أول. «**هيفاء**»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «**مثل**»: صفة منصوبة بالفتحة. «**المهرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الضامر**»: صفة المهرة مجرورة بالكسرة.

وجملة «عهدي بها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد سربلت»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «المهرة الضامر» حيث وصف «المهرة» وهي أنثى بالضامر من غير أن يؤنث الصفة بتاء التأنيث، وذلك يدل على أن لفظ الضامر يقال على الذكر والأنثى بصيغة واحدة.

(١) الأعراف: ٥٦.

والمؤنّث، فيقال: «رجلٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ» و«امرأةٌ صبورٌ وشكورٌ». وكذلك قالوا: «امرأةٌ مِعْطارٌ» للّتي تُكْثِر من استعمال الطيب، و«مِذْكارٌ» للّتي عادتُها أن تلد الذكورَ، و«مِئْناثٌ»، للّتي عادتُها أن تلد الإناثَ. وقالوا: «مِنْطِيقٌ» للبليغ، و«مِعْطِيرٌ»، بمعنى العَطّار. وقالوا: «امرأةٌ جَرِيحٌ»، و«قَتِيلٌ». فهذه الأسماءُ إذا جرت على موصوفها، لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف، أثبتوا الهاء خَوْفَ اللبس، نحو: «رأيتُ صبورةً، ومعطارةً، وقتيلةَ بني فلانٍ»، فهذا معنى قوله: «ما جرى على اسم»، أي: ما تقدَّمها موصوفٌ.

فأمّا «فعُولٌ»، و«مِفْعالٌ»، و«مِفْعِيلٌ»، فأمثلةٌ معدولٌ بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تَجْرِ على الفعل، فجرت مجرى المنسوب، نحو: «دارع»، و«نابلٍ»، فلم يُدْخِلوا فيها الهاء لذلك. وقد شذّ نحو: «مِعْزابَةٍ» إذا كان يعزُب بإبله في المَرْعَى، فيُبْعِدها عن الناس لعِزّته وقُذرته. ومثلُه «مِطْرابَةٌ» للكثير الطرَبِ، و«مِجْذامَةٌ» للسريع في قطع المَوَدّة.

وأمّا «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعولٍ»، فنحو: «كَفٌّ خَضِيبٌ»، و«عَيْنٍ كَحِيلٍ»، فإنه أيضًا يستوي في حذف التاء منه المذكرُ والمؤنَّثُ؛ وذلك لأنه معدولٌ عن جهته، إذ المعنى كَفٌّ مخضوبةٌ بالحِنّاء، وعينٌ مكحولةٌ بالكُحْل، فلمّا عدلوا عن «مَفْعول» إلى «فَعيل»؛ لم يُثْبِتوا التاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى «مَفْعول»، من نحو: «كَرِيمَة»، و«جميلة». وقد شبّهوا «فعيلاً» التي بمعنى «فاعلٍ» بالّتي بمعنى «مفعول»، فأسقطوا منها التاء. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1]، وهو بمعنى: مُقْتَرِبٍ، شبّهوه بـ«قَتِيلٍ» ونحوه. وقيل: إنّما أُسقطت منه التاء؛ لأنّ الرَّحْمَة والرُّحْم واحدٌ، فحملوا الخبر على المعنى، ويؤيّده قوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾[2].

فأمّا قولهم: «مِلْحَفَةٌ جديدٌ»، فقال الكوفيون: هي «فَعيلٌ» بمعنى «مَفْعول»، أي: مجدودة، وهي المقطوعة عن المِنْوال عند الفَراغ من نَسْجها. وقال البصريون: هي بمعنى «فاعِلة»، أي: جَدَّتْ. يقال: «جَدَّ الشيء يجِدّ إذا صار جديدًا»، وهو ضدُّ الخَلَق، فسقوطُ الهاء عندهم شاذ مشبَّهٌ بالمفعول. ومن ذلك «رِيحٌ خَرِيقٌ»، أي: شديدةُ الهُبوب، كأنّها تخرق الأرض. قال الشاعر [من الوافر]:

كأنّ هُبُوبَها خَفَقانُ رِيحٍ ... خَرِيقٍ بين أعْلامٍ طِوالِ[3]

ومنه «شاةٌ سَدِيسٌ»، أي: بلغت السنة السادسةَ.

فصل
[حكم الفعل المسند إلى الجمع في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وتأنيثُ الجمع ليس بحقيقيٍ؛ ولذلك اتَّسع فيما أُسند إليه**

(١) الأعراف: ٥٦. (٢) الكهف: ٩٨. (٣) تقدم بالرقم ٧٥٣.

إلحاقُ العلامة وتركُها، تقول: «فَعَل الرجالُ، والمسلماتُ والأيّامُ» وفَعَلَتْ.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الجمع يُكْسِب الاسمَ تأنيثًا؛ لأنّه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيثُ ليس بحقيقيّ؛ لأنّه تأنيثُ الاسم لا تأنيثُ المعنى، فهو بمنزلة «الدار» و«النعْل» ونحوهما، فلذلك إذا أُسْند إليه فعلٌ، جاز في فعله التذكيرُ والتأنيثُ. فالتأنيث لِما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكيرُ على إرادة الجمع، ولا اعتبارَ بتأنيث واحده أو تذكيره. ألا تراك تقول: «قامت الرجالُ»، و«قام النساء»، فتُؤنِّث فعلَ «الرجال» مع أنّ الواحد منه مذكّرٌ، وهو «رجلٌ»، وتُذكّر فعلَ «النساء» مع أنّ الواحد «امرأةٌ». قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[1] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2]. ولا فرق بين العُقلاء وغيرهم، فـ«الرجالُ» و«الأيّام» في ذلك سواءٌ؛ لأنّ التأنيث للاسم لا للمسمّى.

والكوفيون يزعمون أنّ التذكير للكثرة، والتأنيث للقلّة.

ويؤيّد عندك أنّ تأنيث الجمع ليس بحقيقيّ أنّك لو سمّيت رجلاً «كِلابًا»، أو «كِعابًا»، أو «فُلُوسًا»، أو «عُنُوقًا»، لصرفته. ولو كان تأنيثُه حقيقيًا، لكان حكمُه حكمَ «عقربٍ» إذا سُمّي به، و«سُعاد» في الصرف.

والجمع على ضربَيْن: مكسّرٌ وصحيحٌ. واعلم أنّ الجموع تختلف في ذلك، فما كان من الجمع مكسّرًا، فأنتَ مخيَّرٌ في تذكير فعله وتأنيثه، نحو: «قام الرجال»، و«قامت الرجال» من غيرِ ترجيح؛ لأنّ لفظ الواحد قد زال بالتكسير، وصارت المعاملةُ مع لفظ الجمع، فإن قدّرتَه بالجمع، ذكّرته، وإن قدّرته بالجماعة، أنّثته. قال الشاعر [من الكامل]:

٨٠٩ـ أَخَذَ العَذارَى عِقْدَها فنَظَمْنَهُ ... [مِن لُؤلُؤٍ مُتَتابِعٍ مُتَسَرِّدِ]

---

(١) الحجرات: ١٤.

(٢) يوسف: ٣٠.

٨٠٩ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٩٥؛ وتهذيب اللغة ٢/ ٢٨٤؛ وتاج العروس ٢٠/ ٣٨٢ (تبع)؛ وأساس البلاغة (سرد).

اللغة والمعنى: نظمنه: أدخلن حبّاته ولآلئه في سلك. المتسرّد: المتتابع.

لمّت العذراوات ما انفرط من عقدها، وأعدن إدخال لآلئه بشكل متتابع إلى السلك، حتى عاد عقدًا بديعًا.

الإعراب: «**أخذ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**العذارى**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**عقدها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فنظمنه**»: الفاء: حرف عطف، «نظم»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**من لؤلؤ**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«نظم». «**متتابع**»: نعت مجرور بالكسرة. «**متسرّد**»: نعت ثانٍ مجرور بالكسرة.

وجملة «أخذ العذارى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فنظمنه»: معطوفة عليها لا محلّ لها كذلك.

وقال الراجز:

٨١٠- إذا الرِّجالُ وَلَدَتْ أَوْلادُها ... واضطَرَبَتْ مِن كِبَرٍ أَعْضادُها
وَجَعَلَتْ أَوْصابُها تَعْتادُها ... فَهْيَ زُرُوعٌ قد دَنا حَصادُها

وما كان منه مجموعًا جمعَ السلامة، فما كان منه لمؤنّثٍ، نحو: «المسلمات» و«الهندات»، كان الوجه تأنيثَ الفعل، وإن كان الجمع للمذكّرين بالواو والنون؛ فالوجهُ تذكير الفعل فيه، نحو: «قام الزيدون». وإنّما كان الوجه فيما كان مؤنّثًا تأنيثَ الفعل، لرجّحان التأنيث فيه على التذكير. وذلك أنّ التأنيث فيه من وجهَيْن: من جهةِ أنّ الواحد مؤنّثٌ، وهو باقٍ على صيغته، وهو مع ذلك مقدّرٌ بالجماعة، والتذكيرُ من جهة واحدة، وهو تقديره بالجمع. وجمعُ المذكّر بالعكس، التذكيرُ فيه من جهتَين: من جهةِ أنّ الواحد

= **والشاهد فيه قوله**: «أخذ العذارى» حيث ذكّر الفعل مع أن العذارى مؤنثة، ولكنه أراد به لفظ الجمع فذكّر.

٨١٠ - **التخريج**: لم أقع على الرجز فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الأعضاد: جمع العضد وهو ما بين المرفق إلى الكتف. الأوصاب: وهو جمع الوَصَب وهو الوجع والمرض.

المعنى: عندما تكبر الرجال، وتكبر أولادها، وتلد أحفادًا، تضطرب حركتها، وتضعف قواها، وتكثر أمراضها، تغدو كالنبات الذي قرب موعد حصاده.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. **«الرجال»**: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، مرفوع بالضمّة. **«ولدت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«أولادها»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«واضطربت»**: الواو: حرف عطف، «اضطربت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«من كبر»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلها. **«أعضادها»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«وجعلت»**: الواو: حرف عطف، «جعلت»: فعل ماضٍ من أفعال الشروع مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«أوصابها»**: اسم «جعل» مرفوع بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«تعتادها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«فهي»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«زروع»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«قد»**: حرف تقريب وتحقيق. **«دنا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. **«حصادها»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «ولدت الرجال»: في محلّ جرّ مضاف إليه، وجملة «ولدت أولادها»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «واضطربت»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها، وكذلك جملة **«جعلت أوصابها تعتادها»**. وجملة «تعتادها»: في محل نصب خبر «جعلت»... وجملة «هي زروع»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دنا حصادها»: في محلّ رفع صفة لزروع.

والشاهد فيه قوله: «ولدت أولادها» على تقدير الأولاد بالجماعة، فأنّث الفعل، وكذلك قوله: «واضطربت أعضادها» و«جعلت أوصابها تعتادها».

باقٍ وهو مذكّر، والثاني أنه مقدّرٌ بالجمع، وهو مذكّر، والتأنيثُ من جهة واحدة، وهو تقديره بالجماعة، فرجّحَ على التأنيث. وقد ذكّر بعضهم الأوّل وهو قليل قرأ حمزةُ والكسائيّ وابن عامرٍ ﴿قَبْلَ أَن يَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾[1] بالياء. وقال الشاعر [من الطويل]:

٨١١ـ وقـام إلَـيَّ الـعـاذِلاتُ يَـلُـمْـنَـنِـي يَـقُـلْـنَ: أَلَا تَـنـفَـكُّ تَـرْحَـلُ مَـرْحَـلا

وقد أنّث بعضهم الثاني، وهو من قبيل الضرورة. قال الشاعر [من البسيط]:

قـالـت بـنـو عـامرٍ خـالـوا بـنـي أَسَـدٍ يـا بُـؤْسَ لـلـحَـرْب ضَـرّارًا لأقـوام[2]

فاعرفه.

[حكم الفعل المسند إلى ضمير الجمع في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وأمّا ضميرُه، فتقول في الإسناد إليه: «الرجال فعلت، وفعلوا»، و«المسلماتُ فعلتْ، وفَعَلْنَ» وكذلك «الأيامُ». قال [من الكامل]:**

٨١٢ـ وإذا الـعَـذارَى بـالـدُّخـانِ تـقـنَّـعـتْ واسـتـعـجـلـتْ نَـصْـبَ الـقُـدُورِ فـمَـلَّـتِ

* * *

(١) الكهف: ١٠٩. وهي أيضًا قراءة الأعمش وغيره.
انظر: البحر المحيط ٦/ ١٦٩؛ والكشاف ٢/ ٥٠١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣١٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢١.

٨١١ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.
اللغة والمعنى: العاذلات: اللائمات. المرحل: مكان الرحيل.
عاتبتني العاذلات ولُمنني على كثرة أسفاري ورحلاتي.
الإعراب: «**وقام**»: الواو: بحسب ما قبلها. «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**إلي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(قام). «**العاذلات**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**يلمنني**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون الثانية للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**يقلن**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**ألا**»: الهمزة: حرف استفهام، «لا»: حرف نفي. «**تنفك**»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**ترحل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**مرحلا**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.
وجملة «قام العاذلات»: بحسب الواو. وجملة «يلمنني»: في محلّ نصب حال. وجملة «يقلن»: بدلاً من سابقتها في محلّ نصب، أو تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ألا تنفك ترحل»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «ترحل»: في محلّ نصب خبر «**تنفك**».
والشاهد فيه قوله: «قام العاذلات» على تقدير اللفظ لا الجماعة.

(٢) تقدم بالرقم ٤٢٩.

٨١٢ ـ **التخريج**: البيت لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب ٨/ ٣٦، ٤٤؛ والدرر ١/ ١٨٤؛ وشرح ديوان=

قال الشارح: قوله: و«أمّا ضميره» يريد ضمير الجمع، فإذا أُسند فعلٌ إلى ضمير الجمع؛ فلا يخلو الجمعُ من أن يكون مكسّرًا، أو غيرَ مكسّر. فإن كان مكسّرًا وكان المذكّرُ ممّن يعقل، نحو: «الرجال» و«الغِلْمان»؛ كان لك فيه وجهان: أحدهما أن تُلْحِقه تاء التأنيث، نحو: «الرجالُ قامت»، فتؤنّثه، وتُفْرده؛ لأنّه يرجع إلى تقدير الجماعة، وهي حقيقة واحدةٌ مؤنّثةٌ. ويجوز أن يرجع إلى اللفظ، وهو جمعُ مذكّرٍ عاقلٍ، فتظهر علامة ضميره بالواو، نحو: «الرجالُ قاموا»؛ لأنّ الواو للمذكّرين ممّن يعقل؛ فأمّا قوله [من الطويل]:

٨١٣ـ شَرِبْتُ بها والدِّيكُ يَدْعُو صَباحَه إذا ما بَنُوا نَعْشٍ دَنَوْا فتَصَوَّبُوا

= الحماسة للمرزوقي ص٥٥؛ ونوادر أبي زيد ص١٢١؛ ولعلباء بن أرقم في الأصمعيّات ص١٦٢؛ وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضّل ص٨١٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٠.

اللغة: العذارى: جمع العذراء، وهي البكر. تقنّعت: لبست المقنعة. ملّت: وضعت الخبز على الملّة، وهي الرماد الحارّ.

المعنى: يمدح هؤلاء الناس بإكرام الضيف، وهم لفرط إكرامهم ضيوفهم تقوم الأبكار منهم بخدمة الضيوف.

الإعراب: «وإذا»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان خافض لشرطه متعلّق بالفعل «دارت» في البيت اللاحق. «العذارى»: فاعل لفعل محذوف تقديره: تقنّعت. «بالدخان»: جار ومجرور متعلقان بـ «تقنّعت» المحذوف. «تقنّعت»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «واستعجلت»: الواو: حرف عطف، و«استعجل»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «نصبَ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «القدور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فملّت»: الفاء: حرف استئناف، و«ملّ»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وقد حُرّكت بالكسر لضرورة القافية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. وجملة «تقنعت العذارى»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تقنّعت» الثانية: تأكيد للأولى. وجملة «استعجلت»: معطوفة على جملة «تقنعت» في محلّ جرّ. وجملة «فملّت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تقنّعت»، و«استعجلت» و«فملت»، حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى ضمير الجمع.

٨١٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص٤؛ والحماسة البصرية ٢/ ٧٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٨٢، ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص٧٨٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢٥٠؛ والكتاب ٢/ ٤٧؛ ولسان العرب ٦/ ٣٥٥ (نعش)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٧٠؛ والمقتضب ٢/ ٢٢٦.

اللغة: بنو نعش: بنات نعش وهن سبع نجوم سميت بذلك لأنها على هيئة النعش. تصوبوا: نزلوا، والتصوب: الانحدار.

المعنى: إنه يشرب الخمر قبيل طلوع الفجر، في الوقت الذي يصيح فيه الديك، وفي الوقت الذي تدنو فيه بنات نعش للهبوط نحو الجهة التي تغيب فيها.

الإعراب: «شربت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بها»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «شربت». «والديك»: الواو: حالية، =

فإنّه كان ينبغي أن يقول: «دَنَتْ» على تقدير علامة الجماعة، أو: «دَنَوْنَ»؛ لأنّه جمعٌ لِما لا يعقل، إلّا أنه أجراها مجرى من يعقل إذ كان دَوْرُها يجري على تقديرٍ لا يختلف، وصار كقصد العاقل لشيءٍ يعلمُه، فلذلك جمعها بالواو والنون، فقال: «بنو نعش»، ولم يقل: «بنات نعش»؛ فإذًا عاد الضميرُ بالواو على حدّ جَمْعه إيّاه. ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾[1]، لمّا أخبر عنهنّ بالخطاب الذي يختصّ بمن يعقل؛ جمعها بالواو المختصّة بمن يعقل./

وإن كان المكسّر لغير أولى العقل؛ نحو: «الأيّام»، و«الحُمُر»، فلك فيه وجهان: أحدهما: أن تُلْحِق الفعلَ التاء، فتقول: «الأيّامُ فعلتْ»، على تقدير جماعة الأيّام، وإن شئت، قلت: «فَعَلْنَ»؛ لأنّ الأيّام ممّا لا يعقل. فجمعُه وضميرُ جمعه كالمؤنّث، وإن كان مذكّرًا، نحو: «ثِيابُك مُزِقْنَ»، و«جِمالُك أَقْبَلْنَ». قال الشاعر [من الطويل]:

٨١٤ـ وإن تـكـنِ الأيّـامُ فـرَّقْـنَ بـيـنـنـا ... فـقـد بـانَ مَـحْـمُـودًا[2] أَخِـي يَـوْمَ وَدَّعَـا

= «الديك»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «يدعو»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «صباحه»: مفعول به منصوب، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «إذا»: ظرف زمان متعلق بالفعل «شربت» غير متضمن معنى الشرط. «ما»: زائدة لا محل لها. «بنو»: فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره المذكور، وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «نعش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «دنوا»: فعل ماض مبني على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «فتصوبوا»: الفاء: حرف عطف، «تصوبوا»: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق.

جملة «شربت بها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الديك يدعو»: حالية في محل نصب. وجملة «يدعو»: في محل رفع خبر للمبتدأ. وجملة «دنوا»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دنا بنو نعش»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تصوبوا»: معطوفة على جملة «دنوا» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بنو نعش دنوا» وذُكر أن الأخفش روى: «بنو نعش» اعتبارًا للفظ «ابن» وإن كان غير عاقل.

(١) النمل: ١٨.

(٢) في الطبعتين: «محمود» بالرفع، وهذا خطأ

٨١٤ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص١١٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص١١٧٨.

المعنى: لقد فرّقت الأيام بيني وبين مالك، وظهر جليًا كم كان محمودًا يوم مات.

الإعراب: «وإن»: الواو: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «تكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط، وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين. «الأيام»: اسم «تكون» مرفوع بالضمّة. «فرقن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بيننا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلّق بالفعل «فرقن»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. «فقد»: الفاء: رابطة لجواب=

والذي يؤيّد عندك أنّ ما لا يعقل يجري عندهم مجرى المؤنّث أنّك إذا صغّرت نحو: «جمالٍ»، و«دراهم»؛ فإنّك تردّه إلى الواحد، ثمّ تجمعه بالألف والتاء كالمؤنّث، فتقول في تصغير «جمال»، و«دراهم»: «جُمَيْلاتٌ»، و«دُرَيْهماتٌ». والمؤنّث السالم نحو: «الهندات»، تقول: «الهنداتُ قامت» على معنى الجماعة، و«قُمْنَ»، على اللفظ، وكذلك مكسّره، نحو: «الهُنُودُ قامت»، و«قمن» إن شئت. فأمّا قولُ الشاعر [من الكامل]:

وإذا العذارى... إلخ

البيت لسُلْمَى بن رَبِيعَةَ الضَّبّيّ، والشاهد فيه قوله: «تقنّعت، ومَلّتْ» حيث كان عائدًا إلى «العذارى»، و«العَذارَى» جمعُ «عَذْراء»، وهي البِكْر. يصف إكرامَ أهله الضُّيُوفَ، وأنه لفرط إكرامهم تُباشِر الصَّبِيّاتُ الأبكارُ ما يباشره الإماءُ[1]، وأمّا الجمع المذكّر السالم، فمضمرُه بالواو، نحو: «الزيدون قاموا» لا غيرُ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وعن أبي عُثمانَ: العربُ تقول: «الأَجْذاعُ انكسَرْنَ» لأدْنَى العدد، و«الجُذوعُ انكسرتْ». ويقال: «لخمسٍ خلَوْنَ»، و«لخَمْسَ عَشْرَةَ خَلَتْ»، وما ذاك بضَرْبَةِ لازِبٍ.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الشيء قد استعملته العربُ استحسانًا للفرق بين القليل والكثير، فيقولون: «الأجْذاع انكسرن»، و«الجذوع انكسرت»، فيؤنّثون الكثير بالتاء والقليل بالنون، ومنه قولهم في التأريخ: «لخمس خَلَوْنَ»، و«أربع بَقِينَ»، و«لخمسَ عشرةَ خلتْ»، و«لثلاثَ عشرة بقيتْ».

وقد قيل في تعليلِ ذلك أقوالٌ: أقربُها ما ذهب إليه الجُرجانيّ، وهو أنّ التأنيث فيها لمعنى الجماعة، والكثرةُ أذهبُ في معنى الجمعيّة من القلّة، والتاء حرفٌ مختصٌّ

= الشرط، «قد»: حرف تقريب وتحقيق. «بان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «محمودًا»: حال منصوب بالفتحة، وتروى بالضمّ فتكون فاعلاً مرفوعًا. «أخي»: فاعل مرفوع بالضمّ المقدّر على ما قبل ياء المتكلّم، وعلى رواية ضم «محمود» يكون بدلاً مرفوعًا، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «بان». «ودّعا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

وجملة «إن تكن الأيام... فقد بان...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تكن الأيام فرقن»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «فرقن»: في محلّ نصب خبر «تكون». وجملة «فقد بان أخي»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «ودّع»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «الأيام فرقن» حيث أعاد ضمير الفعل على الأيام جمعًا مؤنثًا.

(١) في الطبعتين: «الآباء»، وهذا تحريف، وقد صوّبناه عن جدول التصويبات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٩.

بالتأنيث، فجُعلت علامةً فيما كان أذهبَ في معنى الجمعيّة، والنونُ فيما هو أقلُّ حَظًّا في الجمعيّة؛ لأنّ النون لا ترد للتأنيث خصوصًا، وإنّما ترد على ذواتٍ صفتُها التأنيث. والذي عندي في ذلك أنّ بناء القلّة قد جرى عليه كثيرٌ من أحكام الواحد. من ذلك جوازُ تصغيرها على ألفاظها من نحو: «أُجَيْمالٍ»، و«أُثَيّابٍ». ومنها جوازُ وصف المفرد به من نحو: «بُرْمَةٍ أكْسارٍ»، و«ثَوْبٍ أسْمالٍ». ومنها عودُ الضمير إليه مفردًا من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[1]. فلمّا غلبت على القلّة أحكامُ المفرد؛ عبّروا عنها في التأنيث بالنون المختصّة بالجمع، لئلّا يُتوهّم فيها الإفرادُ. وقوله: «وما ذاك بضَرْبةِ لازِبٍ» يريد: بأمْرٍ ثابتٍ يلزمك أن تأتي به، بل أنتَ مخيَّرٌ إن أتيتَ به، فحَسَنٌ؛ وإن لم تأتِ به، فعربيٌّ جيّدٌ، وهو من قولهم: «لَزَبَ الشيء يَلْزُبُ لُزُوبًا» إذا ثبت، و«لازِبٌ» أفصحُ من «لازِمٍ».

فصل
[حكم صفة اسم الجمع في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: **ونحو «النَّخْلِ» و«التَّمْرِ» ممّا بينه وبين واحده التاء يُذكَّر ويُؤنَّث. قال الله تعالى:** ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[2]، وقال: ﴿مُّنقَعِرٍ﴾[3]. **ومؤنّثُ هذا الباب لا يكونُ له مذكّرٌ من لفظه لالتباسِ الواحد بالجمع. وقال يونس: فإذا أرادوا ذلك؛ قالوا: «هذه شاةٌ ذَكَرٌ»، و«حَمامةٌ ذكرٌ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ هذا الضرب من الجمع ممّا يكون واحدُه على بنائه من لفظه، وتلحقه تاء التأنيث ليُبيِّن الواحد من الجمع، فإنّه يقع الاسمُ فيه للجنس كما يقع للواحد، فإذا وصفتَه، جاز في الصفة التذكيرُ على اللفظ؛ لأنّه جنسٌ مع الإفراد، والتأنيثُ على تأويل معنى الجماعة. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[4] و﴿مُّنقَعِرٍ﴾[5]. ويجوز جمع الصفة مكسّرًا ومصحّحًا، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾[7].

ويقع على الحيوان كما يقع على غيره من نحو: «حَمامةٍ»، و«حَمامٍ»، و«بَطّةٍ»، و«بَطٍّ»، و«شاةٍ»، و«شاءٍ». ولا يُفصَل بين مذكّره ومؤنّثه بالتاء؛ لأنّك لو قلتَ للمؤنّث: «حمامةٌ»، وللمذكّر: «حمامٌ»؛ لالتبس بالجمع، فتجنّبوه لذلك، واكتفوا بالصفة. فإذا

---

(١) النحل: ٦٦. (٢) الحاقة: ٧.
(٣) القمر: ٢٠ من الآية ﴿تنزع الناس كأنّهم أعجاز نخلٍ مُنقعِرٍ﴾.
(٤) الحاقة: ٧. (٥) القمر: ٢٠.
(٦) الرعد: ١٢. (٧) ق: ١٠.

أرادوا الذكر، قالوا: «حمامةٌ ذَكَرٌ»، و«شاةٌ ذكرٌ»، وكذلك إذا أرادوا الأنثى؛ قالوا: «حمامةٌ أُنْثَى»، و«شاةٌ أنثى». حكى ذلك يونسُ، فاعرفه.

فصل
[الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة]

قال صاحب الكتاب: **والأبْنِيَةُ التي تلحقها ألفُ التأنيث المقصورةُ على ضربَيْن: مختصّةٌ بها، ومشتركةٌ. فمن المختصّة «فُعْلَى»، وهي تجيء على ضربَيْن: اسمًا وصفةً. فالاسمُ على ضربين: غيرُ مصدر كـ«البُهْمَى»، و«الحُمَّى»، و«الرُّؤْيَا»، و«حُزْوَى»، ومصدرٌ كـ«البُشْرَى»، و«الرُّجْعَى». والصفةُ نحو: «حُبْلَى»، و«خُنْثَى»، و«رُبَّى».**

* * *

قال الشارح: لمّا فرغ من الكلام على المؤنّث بالتاء، انتقل إلى الكلام على المؤنّث بالألف. وألفُ التأنيث على ضربَيْن مقصورة وممدودة. ومعنى قولنا: «مقصورة» أن تكون مفردة ليس معها ألفٌ أخرى، فتُمَدَّ، إنّما هي ألف واحدة ساكنة في الوصل والوقف، فلا يدخلها شيء من الإعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ، كأنّها قُصِرَتْ عن الإعراب كلّه؛ من القَصْر؛ وهو الحَبْس.

والألفُ تُزاد آخِرًا على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون للتأنيث، والثاني: أن تكون مُلْحِقةً، والثالث: أن تكون لغير تأنيث، ولا إلحاقٍ، بل لتكثير[1] الكلمة وتَوْفِير لفظها.

والفرقُ بين ألف التأنيث وغيرها أنّ ألف التأنيث لا تُنوَّن نكرةً، نحو: «حُبْلَى»، و«دُنْيَا»، ويمتنع إدخال علم التأنيث عليها، فلا يقال: «حُبْلاةٌ»، ولا «دُنْياةٌ»؛ لئلّا يُجْمَع بين علامتَي تأنيث. والضربان الآخَران يدخلهما التنوينُ، ولا يمتنعان من علم التأنيث من نحو: «أَرْطى»، و«مِعْزى»، فـ«أَرْطى» ملحقٌ بـ«جَعْفَرٍ»، و«سَلْهَبٍ»، و«مِعْزًى»، ملحق بـ«دِرْهَم» و«هِجْرَع». والذي يدلّ على ذلك أنّك تنوّنه، فتقول: «أرطًى» و«معزًى»، وتُدْخِلهما تاء التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو: «أَرْطاةٍ». وأمّا الثالث فهو إلحاقُها لغير تأنيثٍ ولا إلحاقٍ، نحو: «قَبَعْثَرى»، و«كُمَّثْرى»، فهذه الألف ليست للتأنيث لأنّها منوّنة، ولا للإلحاق؛ لأنّه ليس لنا أصل «سُداسيٌّ»، فيُلْحَقَ «قبعثرى» به، فكان زائدًا لتكثير الكلمة.

وأمّا الألف التي للتأنيث، فهي على ضربَيْن: ألف مفردة، وألف تُلحَق قبلها ألفٌ للمدّ، فتنقلب الآخرةُ منهما همزةً؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة. فأمّا الألف المفردة، فإذا لحقت الاسم، لم تخل من أن تلحق بناءً مختصًّا بالتأنيث، أو بناءً مشتركًا للتأنيث

---

(١) في الطبعة المصرية ٥/ ١٠٧ «التكسير»، وهذا تحريف.

وغيره. فمن المختصّ ما كان على «فُعْلَى» بضمّ الأوّل وسكون الثاني، نحو: «دُنْيَا»، و«حُبْلَى»، فهذا البناء لا يكون إلّا مؤنّثًا.

والمرادُ بقولنا: «لا يكون إلّا مؤنّثًا» أنّ ألفه لا تكون للإلحاق ولا لغيره؛ لأنّه ليس في الكلام مثلُ «جُعْفَرٍ» بضمّ الفاء، فيكونَ هذا ملحقًا به. وزيادتها للتكثير قليلةٌ، لا يُصار إليه ما وُجد عنه مندوحةٌ، مع أنّ غالب الأمر في الزيادة لغير الإلحاق أن تكون فيما زاد على الأصول على حدّها في «قَبَعْثَرى»، و«كُمَّثْرى». هذا رأيُ سيبويه وأصحابه، فأمّا على قياس مذهب أبي الحسن، فيجوز أن يكون للإلحاق بـ«جُخْدَبٍ». وقد أجاز السِّيرافيّ الإلحاقَ بـ«جُخْدِبٍ»، وإن لم يكن من الأصول؛ لأنّ حروفه كلّها أصولٌ، ذكر ذلك في باب الجمع فيما كان ملحقًا بالأربعة. وقد حكى سيبويه[1] على سبيل الشذوذ: «بُهْماةٌ»، وقياسُ ذلك عند سيبويه أن تكون الألف فيه للتكثير؛ لتعذُّرِ أن تكون للتأنيث، إذ علمُ التأنيث لا يدخل على مثله.

وهذا البناء يجيء على ثلاثة أضرب: اسمًا ليس بمصدر، ومصدرًا، وصفةً.

فالأوّل: نحو: «البُهْمَى» وهو نبتٌ، و«الحُمَّى»، و«الرُّؤْيَا» لما يراه في مَنامه الإنسانُ من الأحلام، و«حُزْوَى» موضع بالدَّهناء من بلاد تميم. ومنه «طُغْيَا» اسمٌ للصغير من بقر الوحش، حكاه الأصمعيّ بضمّ الأوّل، وحكاه ثَعْلَبٌ بفتحه.

والثاني: وهو المصدر كـ«الرُّجْعَى»، بمعنى الرُّجُوع، و«البُشْرَى»، بمعنى «البِشارة». ومن ذلك «الزُّلْفَى» بمعنى «الإزْلاف»، وهي القُرْبة والمَنزِلة من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾[2]، أي: إزلافًا. ومن ذلك «الشُّورَى» بمعنى المَشْوَرَة، و«السُّوأَى»، بمعنى المساءة، و«الحُسْنَى»، بمعنى الحُسْن، و«الغُمَّى»، بمعنى الغَمّ.

والثالث: وهو الصفة، نحو: «حُبْلَى» للحامل، و«خُنْثَى»، لمن أشكل أمرُه بأن يكون له ما للرجال والنساء جميعًا، مأخوذٌ من «التخنث»، وهو الانعطاف والتكسّر، و«رُبَّى» وهي الشاة التي وضعت حديثًا، وجمعُها «رُبابٌ».

* * *

قال صاحب الكتاب: ومنها «فَعَلَى»، وهي على ضربين: اسمٌ كـ«أَجَلَى»، و«دَقَرَى»، وَ «بَرَدَى»، وصفةٌ كـ«جَمَزَى»، وَ «بَشَكَى»، وَ «مَرَطَى».

* * *

قال الشارح: يريد من المختصّ بالمؤنّث «فَعَلَى» بفتح الفاء والعين؛ لأنّ ألفه لا تكون للإلحاق؛ لأنّه ليس في الرباعيّ مثلُ «جَعَفَرٍ» بفتح الفاء والعين، فكانت للتأنيث لما ذكرنا، فمن ذلك «أَجَلَى»، وَ «دَقَرَى»، وَ «بَرَدَى»، وهي أسماءُ مواضع.

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٥٥.

(٢) سبأ: ٣٧.

وقالوا في الصفة: «جَمَزَى»، و«بَشَكَى»، و«مَرَطَى»، فـ«الجمزى» من السرعة، يُقال: «هو يعدو الجمزى»، أي: هذا الضربَ من العَدْو، وقالوا: «حِمارٌ جَمَزَى»، أي: سريعٌ. قال الشاعر [من المتقارب]:

٨١٥ـ كأنّي ورَحْلِي إذا رُعْتُها ... على جَمَزَى جازِئٍ بالرِّمالِ

وذلك كما يُقال: «رجلٌ عَدَلٌ»، و«ماءٌ غَوْرٌ». وَ «البَشَكَى» مثله، يُقال: «عَدَا البَشَكَى»، و«ناقةٌ بَشَكَى»، أي: سريعةٌ. وكذلك «المَرَطَى» ضربٌ من العَدْو سريعٌ، قال الأصمعيّ: هو فوق التقريب ودون الإهداب.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومنها «فُعَلَى»، كـ«شُعَبَى»، و«أُرَبَى».**

* * *

قال الشارح: كذلك هذا البناء يختصّ بالتأنيث لامتناع أن يكون للإلحاق، إذ ليس في الأُصول ما هو على هذا المثال، فـ«شُعَبَى» مكان، و«أُرَبَى» من أسماء الداهية.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومن المشتركة «فَعْلَى»، فالتي ألفها للتأنيث أربعةُ أضرب: اسمُ عين كـ«سَلْمَى»، و«رَضْوَى»، و«عَوَّى»، واسمُ معنى كـ«الدَّعْوَى»، و«الرَّغْوَى»، و«النَّجْوَى»، و«اللَّومَى»، ووصفٌ مفردٌ كـ«الظَّمْأَى»، و«العَطْشَى»، و«السَّكْرَى»، وجمعٌ كـ«الجَرْحَى»، و«الأَسْرَى».**

* * *

٨١٥ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩٨؛ والمنصف ٣/ ٥٩؛ وللهذلي في الخصائص ٢/ ١٥٣.

اللغة والمعنى: الرحل: أداة ركوب الجمال والنوق. رعتها: أفزعتها. الجَمَزَى: سير قريب من العَدْو. الجازىء: الكافي، وأجزأ الإبلَ: كفاها عن الماء بالرطب والكلأ.

شبّه نفسَه فوق رحله حين أفزعها، بشخصٍ يكفي الإبل بالرمال عن العطش.

الإعراب: **«كأني»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كأنّ». **«ورحلي»**: الواو: واو المعية، «رحل»: مفعول معه منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«إذا»**: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بخبر «كأنّ» المحذوف. **«رعتها»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«على جمزى»**: جارّ ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر، متعلّقان بخبر «كأنّ» المحذوف. **«جازىء»**: نعت «جمزى» مجرور بالكسرة. **«بالرمال»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جازىء».

وجملة «كأني جازىء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رعتها»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «على جمزى» حيث جعل صفة السير اسمًا للراحلة، وأراد على راحلة تسير الجمزى.

قال الشارح: المراد بالمشترَك أن يكون البناء ممّا يشترِك فيه المذكّرُ والمؤنّث، وذلك بأن يكون الاسمُ الذي في آخِره ألفٌ زائدةٌ على وزن الأصول، نحو: «فَعْلَى»، فإنّه يكون على مثال «جَعْفَرٍ»، فيجوز أن يكون ألفُه للإلحاق، ويجوز أن يكون للتأنيث، فيحتاج حينئذ إلى نَظَرٍ واستدلالٍ. فإن كان ممّا يسوغ إدخالُ تاء التأنيث عليه، لم تكن الألفُ في آخِره للتأنيث، وكذلك إن سُمع فيها التنوين، فليست للتأنيث؛ لأنّ ألف التأنيث لا يدخلها تنوينٌ؛ لأنها تمنع الصرفَ. ولا يدخل عليها علمُ التأنيث، إذ علمُ التأنيث لا يدخل على مثله، وإن امتنعت من ذَيْنك؛ فهي للتأنيث.

وإذا كانت للتأنيث، فلها أربعةُ مواضعَ:

أحدهما: أن يكون اسمَ عين، وهو ما كان شخصًا مَرْئيًا، نحوَ: «سَلْمَى» وهو اسم رجل، و«سَلْمَى» أحدُ جَبَلَيْ طَيِّىء، وكأنّ العَلَم منقولٌ منه. ومن ذلك «رَضْوَى» وهو اسم جبل بالمدينة، وَ «عَوَّى» من منازل القمر، وهي خمسةُ أنْجُم يُقال لها: «وَرِكُ الأسَد».

الثاني: أن يكون اسمَ معنى، وهو ما كان مصدرًا كـ«الدَّعْوَى» بمعنى الادّعاء، و«الرّعْوَى» أيضًا مصدرٌ بمعنى الارْعِواء، يُقال: «ارْعَوَى عن القبيح» إذا رجع عنه، وهو حَسَنُ الرَّعْوِ والرُّعْو والرَّعْوَى. ومن ذلك «النَّجْوَى» بمعنى المُناجاة، وهي المُسارَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ﴾[1]، ولذلك وُحِّد، و«هم» جماعةٌ، لكونه مصدرًا، جُعلوا نفسَ النجوى مبالغةً، كما يُقال: «رجلٌ عدلٌ»، و«قومٌ رِضًى». وكذلك «اللَّوْمَى» بمعنى اللَّوْم. أنشد أبو زيد [من الوافر]:

٨١٦- أمَا تَنْفَكُّ تَرْكَبُنِي بِلَوْمَى بَهِجْتَ بِها كما بَهِجَ الفَصِيلُ

---

(١) الإسراء: ٤٧.

٨١٦ - **التخريج**: البيت لأبي الغول الطهوي في شرح شواهد الإيضاح ص٣٥٧؛ ونوادر أبي زيد ص١٨٦.

اللغة والمعنى: اللومى: اللوم والعتاب. الفصيل: ولد الناقة عندما يفطم ويفصل عن أمّه.

أراد: أتبقى تلومني، أتراك تفرح باللوم كما يفرح الفصيل باللهو.

الإعراب: **«أما»**: الهمزة: حرف استفهام، «ما»: حرف نفي. **«تنفك»**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمّة، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«تركبني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«بلومى»**: جارّ ومجرور بفتحة (عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف) مقدّرة على الألف للتعذّر، متعلّقان بـ«تركب». **«بهجت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«بها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«بهجت». **«كما»**: الكاف: حرف تشبيه وجرّ، «ما»: حرف مصدري. **«بهج»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الفصيل»**: فاعل مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «ما بهج» في محلّ جر بحرف الجرّ، والجارّ والمجرور متعلّقان بمفعول مطلق محذوف، بتقدير: بهجت بها بهجةً كبهجة الفصيل. =

أي: تَعلوني باللَّوْم، إلاّ أنه أنّث، فقال: «بها»؛ لأنّ الألف للتأنيث.

الثالث: أن يكون صفةً، وهي على ضربين: تكون مفردًا، وتكون جمعًا، فالمفردُ يكون مؤنّثَ «فَعْلانَ»، وهو نظيرُ «أفْعَلَ» «فَعْلاء»، نحوِ: «أحمر»، و«حمراء» في أنّ مؤنّثه على غير بناء مذكّره.

والجمع أن يكون جمعَ «فَعِيل» بمعنى «مفعول» ممّا هو آفةٌ وداءٌ، نحوَ: «جَرِيحٍ»، و«جَرْحَى»، و«أسِيرٍ»، و«أسْرَى»، و«كَلِيمٍ»، و«كَلْمَى»، وقد تقدّم الكلام عليه في الجمع.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والتي ألفُها للإلحاق، نحوُ: «أرْطى»، و«عَلْقى» لقولهم: «أرْطاةٌ»، و«عَلْقاةٌ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ هذا البناء يكون مذكّرًا، ويكون مؤنّثًا، فإذا امتنعت ألفُه من التنوين ودخولِ التاء عليها دلّ ذلك على أنها للتأنيث. وإذا سُمع فيها التنوين، وساغ دخولُ التاء عليها، نحوْ: «أرطى»، و«عَلْقى»، و«أرْطاةٍ»، و«علقاةٍ»، فإنّ تنوينه يدلّ على انصرافه. ولو كان الألف فيه للتأنيث، لكان غير مصروف كـ«حُبْلَى»، و«سَكْرَى». وإذا لم تكن للتأنيث، كانت للإلحاق، وذلك لأنّه على أبنية الأُصول، والإلحاق معنًى مقصودٌ، ويفيد فائدةَ ما هو مَزِيدٌ للتكثير، ولم يُرَد به الإلحاقُ؛ لأنّ كلّ إلحاقٍ تكثيرٌ، وليس كلُّ تكثير إلحاقًا، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومنها «فِعْلَى»، فالتي ألفُها للتأنيث ضربان: اسمُ عين مفردٌ كـ«الشِّيزَى» و«الدِّفْلَى»، و«ذِفْرَى» فيمَن لم يَصْرِفْ؛ وجمعٌ كـ«الحِجْلَى»، و«الظِّرْبَى» في جمع «الحَجَل»، و«الظَّرِبانِ»، ومصدرٌ كـ«الذِّكْرَى». والتي للإلحاق ضربان: اسمٌ كـ«مِعْزَى»، و«ذِفْرَى» فيمَن صرف، وصفةٌ كقولهم: «رجلٌ كِيصَى»، وهو الذي يأكل وحدَه، و«عِزْهَى» عن ثَعْلَبٍ، وسيبويه[1] لم يُثْبِتْه صفةً إلّا مع التاء، نحوَ: «عِزهاةٍ».**

* * *

قال الشارح: قوله: «ومنها» يريد: ومن المشترَكة «فِعْلَى» بكسر الفاء وسكون العين، فهذا البناءُ يكون أيضًا مؤنّثًا ومذكّرًا. فالمؤنّثُ ما كانت ألفُه للتأنيث، واعتبارُه

= وجملة «ما تنفك تركبني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تركبني»: في محلّ نصب خبر «ما تنفك». وجملة «بهجت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بلومَى بهجت بها» حيث أراد «اللوم» ولكنه أنّث بإعادة الضمير في «لها» بالتأنيث.

(١) الكتاب ٤/ ٢٥٥.

بامتناع الصرف وامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه. وذلك على أربعة أضرب: اسمُ عين، ومصدرٌ، وصفةٌ، وجمعٌ.

فالأوّل: وهو العين، نحو: «الشِّيزَى»، وهو خشبٌ أسودُ يُتَّخذ منه القِصاع، و«الدِّفْلَى» وهو نبتٌ، وفيه لغتان: الصرف، وتركُه. فمَن صرفه جعل ألفَه للإلحاق بـ«دِرْهَم»، ومن لم يصرفه جعله مؤنّثًا. وكذلك «ذِفْرَى»، وهو من القفا ما وراءَ الأُذن، وهو أوّلُ ما يَعْرَق من البعير، يُقال: «ذِفْرَى أَسِيلَةٌ». وفيه أيضًا لغتان: الصرف وتركه.

وأما الثاني: وهو المصدر، فقالوا: «ذكرتُه ذِكْرَى» بمعنى الذِّكْر. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ﴾[1]، وقال: ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾[2]، فامتناعُ تنوينه مع أنّه نكرةٌ دليلٌ على أنّ ألفه للتأنيث.

الثالث: وهو الصفة، زعم سيبويه أنّ «فِعْلَى» لم يَرِد صفةً إلّا وفيه تاءُ التأنيث، نحوُ قولهم: «رجلٌ عِزْهاةٌ»، وهو الذي لا يُطْرَب للَّهْو تكبُّرًا، و«سِعْلاةٌ»، وهي أخبثُ الغُول. وحكى أحمد بن يحيى ثَعْلَبٌ: «عِزْهى» بغير تاء. وقالوا: «رجلٌ كِيصَى» للذي يأكل وحدَه. وسيبويه[3] منع أن يكون «فِعْلَى» صفة إذا كانت ألفُه للتأنيث، فأمّا ما ذكروه، فإنّ ألفَه للإلحاق بدليل دخول التاء عليه.

وأمّا الرابع: وهو ما كان جمعًا من هذا البناء، فلم يأتِ إلاّ في حرفَيْن، قالوا: «حِجْلى» في جمع «حَجَلٍ»، و«ظِرْبَى» في جمع «ظَرِبانٍ». وقد تقدّم الكلام عليهما في الجمع. وقالوا: «الدِّفْلَى» يقع للواحد والجمع، وهو بالجنس أشبهُ منه بالجمع.

* * *

[الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة]

قال صاحب الكتاب: **والأبنية التي تلحقها ممدودةً: «فَعْلاءُ»، وهي على ضربين: اسمٌ وصفةٌ. فالاسمُ على ثلاثة أضرب: اسمُ عين مفردٌ كـ«الصَّحْراءِ»، و«البَيْداءِ»، وجمعٌ، كـ«القَصْباءِ»، و«الطَّرْفاءِ»، و«الحَلْفاءِ»، و«الأشْياءِ»، ومصدرٌ كـ«السَّرّاءِ»، و«الضَّرّاءِ»، و«النَّعْماءِ»، و«البَأْساءِ».**

* * *

قال الشارح: لمّا فرغ من الكلام على أبنية الألف المقصورة، انتقل إلى الكلام على أبنية الممدودة، وقد تقدّم بيان معنى المقصورة والممدودة. فمن أبنية الممدودة «فَعْلاءُ» بفتح الفاء منها. وهي على ضربين: اسمٌ وصفةٌ، فالاسمُ على ثلاثة أضرب: مفردٌ واقعٌ على عين، كـ«الصَّحْراء» و«البَيْداء»، فالصحراء البَرِّيّة، وقيل لها ذلك لاتّساعها، وعدمِ

---

(١) الزمر: ٢١. (٢) ق: ٨. (٣) الكتاب ٤/ ٢٥٥.

الحائل فيها، ومنه: «لقيتُه صَخْرَةَ بَحْرَةَ»[١]، أي: من غيرِ حائل. والبَيْداءُ: المَفازة، مأخوذٌ من «بادَ يَبِيدُ» إذا هلك؛ لأنّها مُوحِشةٌ مُهْلِكةٌ، وقيل لها: «مَفَازةٌ» على طريق التفاؤل بالسلامة، كما قيل للمُعْوَجّ: «أحْنَفُ»، والحَنَفُ الاستقامة، وقيل: «المفازةُ» مأخوذ من قولهم: «فَوَّزَ» إذا هلك، فيكون إذًا كالبيداء. والأوّلُ أمثلُ؛ لاحتمالِ أن يكون «فَوَّزَ» مأخوذًا من «المفازة»، كأنه رَكِبَ مفازةً، فهلك. وقالوا: «الجَرْباء» للسماء، كأنّهم جعلوا الكواكب كالجَرَب لها، فعلى هذا أصلُها الصفة، وإنّما غلبتْ فصارت اسمًا بالغَلَبَة. وقالوا: «الجَمَّاءُ» من قولهم: «الجَمّاءُ الغَفِيرُ»، أي: جماعتُهم لم يتخلّف منهم أحدٌ، فهو اسمٌ، وليس بمصدر.

وأمّا الجمع، فنحو «القَصْباء»، و«الطَّرْفاء»، و«الحَلْفاء»، و«الأشياء»، وهذه الأسماءُ مفردةٌ واقعةٌ على الجمع، فلفظُها لفظُ الإفراد، ومعناها الجمع. هذا مذهب سيبويه[٢]، وحكى أبو عثمان عن الأصمعيّ أنّه قال: واحد الطرفاء طَرَفَةٌ، وواحد القَصْباء قَصَبَةٌ، وواحد الحَلْفاء حَلِفَةٌ، فهذا وحدَه مكسورُ العين، وليس الخلافُ في تكسيرها وعدم تكسيرها، إنّما مَوْضعُ الخلاف أنّ هذه الأسماء هل هي بمنزلة «القوم» و«الإبل» لا واحدَ لها من لفظها، أو هي بمنزلة الجامِل والباقِر في أنّ لها واحداً من لفظها، وهو جَمَلٌ، وبَقَرَةٌ.

وأما «أشياءُ»؛ فإنّ أصلها «شَيْآءُ» على زنة «فَعْلاء» كـ«قَصْباء» و«طَرْفاء» إلّا أنّهم كرهوا تقارُبَ الهمزتَيْن، فحوّلوا الأولى إلى موضع الفاء، فقالوا: «أشْيَآءُ» على زنة «لَفْعَآء»، والأصلُ: فَعْلآءُ. والذي يدلّ على أنّه مفردٌ تكسيرُهم إيّاه على «أشاوَى». وفيه خلافٌ[٣] قد ذكرتُه في شرح المُلُوكيّ، وقد استقصيتُ الكلامَ فيه هناك.

وأمّا المصدر؛ فنحو «السَّرّاء»، و«الضَّرّاء» بمعنى المَسَرّة والمَضَرّة، و«النَّعْماء» بمعنى النِّعْمَة. قال الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ﴾[٤]. والصواب أنّها أسماءٌ للمصادر، وليست أنفسَها، فالسرّاءُ: الرخاءُ، والضرّاءُ: الشدّة، والنعماءُ: النِّعْمة،

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال ص٣٧٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥ (بحر)؛ والمستقصى ٢/ ٢٨٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٩٦.

(٣) ذهب الكوفيّون إلى أنّ «أشياء» وزنه «أفعاء»، والأصل «أفْعِلاء»، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعضُ الكوفيين إلى أنّ وزنه «أفعال». وذهب البصريّون إلى أنّ وزنه «لَفْعاء»، والأصل: «فَعْلاء».
وأرى أن الذي دفعهم إلى هذا التعسّف في إيجاد أصل لـ«أشياء» ورود هذه الكلمة غير مصروفة، فأرادوا إيجاد تعليل لمنعها من الصرف.
انظر المسألة الثامنة عشرة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٨١٢ ـ ٨٢٠.

(٤) هود: ١٠.

فهي أسماءٌ لهذه المعاني. فإذا قلنا: إنّها مصادرُ، كانت عبارةً عن نفس الفعل الذي هو المعنى، وإذا كانت أسماءً لها، كانت عبارةً عن المحصَّل لهذه المعاني.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والصفة على ضربَيْن: ما هو تأنيثُ «أفْعَلَ»، وما ليس كذلك، فالأوّلُ نحو: «سَوْداءَ»، وَ«بَيْضاءَ»، والثاني نحوُ: «امرأةٍ حَسْناءَ»، و«دِيمَةٍ هَطْلاءَ»، و«حُلَّةٍ شَوْكاءَ»، و«العَرَبِ العَرْباءِ».**

* * *

قال الشارح: هذه الأسماء كلّها صفاتٌ؛ لأنها جاريةٌ على الموصوفين، نحوَ: «هذه امرأةٌ حَسْناءُ»، و«رأيت امرأةً حسناءَ»، و«مررت بامرأةٍ حسناءَ»، وكذلك البقيّةُ. والغالبُ على هذا البناء أن يكون مؤنّثَ «أفْعَلَ»، وبابُه الألوانُ والعيوب الثابتةُ بأصل الخِلْقة، نحوُ: «أبْيَضَ»، وَ«بَيْضاءَ»، و«أسود»، و«سَوْداء»، و«أزرق»، و«زَرْقاء»، وقالوا في العيوب: «أعْمَى»، و«عَمْياءُ»، و«أعرجُ»، و«عَرْجاءُ»، و«أعورُ»، و«عَوْراء».

وقد جاء لغير «أفْعَل»، قالوا: «امرأةٌ حسناءُ» أي: جميلة، ولم يقولوا: «رجلٌ أحسنُ» حتى يَقرِنوه بـ«مِنْ»، فيقولوا: «رجلٌ أحسنُ من غيره». وقالوا: «دِيمَةٌ هَطْلاءُ»، أي: دائمةُ الهَطْلِ، ولا يكادون يقولون: «مَطَرٌ أهطلُ»، وقالوا: «حُلَّةٌ شَوْكاءُ» للجديدة، هكذا قال أبو عُبَيْدة، كأنّها تشوك لجدَّتها؛ لأنّ الجديد يوصَف بالخُشونة. وقالوا: «العَرَبُ العَرْباءُ»، أي: الخالِصة، كما يُقال: العارِبةُ. وقالوا: «امرأةٌ عَجْزاءُ» للكبيرةِ العَجُز، وإذا أرادوا المذكّر، قالوا: «رجلٌ أليَّ»، ولم يقولوا: «أعْجَزُ». وقالوا: «داهِيَةٌ دَهْياءُ»، كأنّهم رفضوا «أفْعَلَ» في هذه الصفات؛ لقلّة وصف المذكّر بها.

فهذا البناء أعني «فَعْلاَء» المفتوحَ الأوّل على اختلاف ضروبه لا تكون الهمزةُ في آخِره إلاّ للتأنيث، فلا ينصرف لذلك، وهي بدل من ألف التأنيث بخلاف المضموم أوّله والمكسورِ، نحو: «قُوباءٍ»، و«عِلْباءٍ»، وذلك لأنّه ليس في الكلام «فَعْلالٌ» بفتح الفاء، فيكونَ هذا ملحقًا به، إلاّ فيما كان مضاعفًا، نحوَ: «الزَّلْزال»، و«القَلْقال». وحكى الفرّاء: «ناقةٌ بها خَزْعالٌ»، أي: ظَلْعٌ. وروى ثَعْلَبٌ: «قَهْقارٌ» للحَجَر الصُّلْب. وزاد أبو مالك: «قَسْطالٌ» للغُبار. فإن صحّت الرواية، حُمِل على أنّ المراد: «خَزْعَلٌ»، و«قَهْقَرٌ»، و«قَسْطَلٌ»، والألفُ إشباعٌ عن الفتحة قبلها على حدِّ «تَنْقادُ الصَّيارِيفِ»[١].

* * *

---

(١) من قول الفرزدق [من البسيط]:

تَنْفي يداها الحصى في كُل هاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدنانير تَنْقادُ الصَّياريف

وسيأتي الكلام عليه مفصَّلاً في الجزء الأخير من جزئنا هذا.

قال صاحب الكتاب: ونحوُ «رُخَضاءَ»، و«نُفَساءَ»، و«سِيَراءَ»، و«سابِياءَ»، و«كِبْرِياءَ»، و«عَاشُوراءَ»، و«بَراكاءَ»، و«بَرُوكاءَ»، و«عَقْرَبَاءَ»، و«خُنْفُساءَ»، و«أَصْدِقَاءَ»، و«كُرَمَاءَ»، وَ «زِمِكّاءَ».

* * *

قال الشارح: وقد جاءت ألف التأنيث في أبنية مختلفة غير «فَعْلاء»، فمن ذلك «الرُّحَضاءُ»، وهو عَرَقُ الحُمَّى مأخوذٌ من «رَحَضَ الثوبَ»، إذا غسله، كأنّ عرق الحمّى يغسل المحمومَ، وهو بضمّ الفاء وفتح العين، وهمزتُه للتأنيث، وليست للإلحاق؛ لأنّه ليس في الكلام مثلُ «فُعَلالٍ» فيكونَ ملحقًا به. ومثله «العُرَواءُ» وهي قِرَّةُ الحُمَّى وَمَسُّها أوّلَ ما تأخذ، مأخوذٌ من «عَرَا يَعْرُو». وقالوا: «نُفَساءُ» للمرأة حين تضع حَمْلَها، ومن ذلك «سِيَراءُ» بكسر الأوّل وفتح الثاني، وهو من البُرود، فيه خطوطٌ كالسُّيُور، وقيل: هو الذَّهب. قال النابغة [من الكامل]:

٨١٧- صَفْراءُ كالسِّيَراءِ أُكْمِلَ خَلْقُها ... كالغُصْنِ في غُلَوائه المُتَأَوِّدِ

وقالوا: «سابياء» للمَشِيمَة التي تخرج مع الولد. وإذا كثُر نَسْلُ الغنم، فهي السابياءُ، وهو مأخوذ من «سَبَيْتُ الخَمْرَ»، إذا حملتَها من بلد إلى بلد لخروجها من مكان إلى مكان. ويجوز أن يكون من «أسابي الدم» وهو طرائقُه؛ لأنّ المشيمة لا تنفكّ من دَم. و«الكِبْرِياءُ» مصدر كالكِبْر بمعنى العَظَمَة، و«عاشُوراءُ»: اليوم العاشر من المحرَّم خاصّةً،

---

٨١٧ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٩١؛ ولسان العرب ٤/ ٣٩٠ (سبر)؛ وتاج العروس ١٢/ ١١٩ (سير)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ١٣٣ (غلا)؛ والمخصص ١٠/ ١٩٠؛ وتهذيب اللغة ٨/ ١٩١؛ وتاج العروس (غلا).

اللغة والمعنى: السيراء: الذهب، وبرد فيه خطوط كالسيور. الغلواء: الحدّة والغلوّ. المتأوّد: المتثني.

أراد أن لونها كالذهب، كاملة الخلقة، طرية كالغصن المتثني في أوّله وحدّته.

الإعراب: «**صفراء**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هي». «**كالسيراء**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محلّ رفع صفة لصفراء، وهو مضاف، «**السيراء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أكمل**»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح. «**خلقها**»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**كالغصن**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محلّ رفع خبر ثانٍ، وهو مضاف، «**الغصن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في غلوائه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الغصن، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**المتأود**»: صفة للغصن مجرور بالكسرة.

وجملة «هي صفراء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أكمل خلقها»: في محلّ رفع صفة للصفراء، أو رفع خبر لـ«هي».

والشاهد فيه قوله: «كالسيراء» بمعنى الذهب.

وهو «فاعُولاءُ» من «العَشَرَة». و«بَراكاءُ» معناه الثبات في الحرب، وهو من البُرُوك، يُقال: «بَراكِ براكِ» وكذلك «بَرُوكاءُ». و«العَقْرَباءُ»: الأنثى من العَقارب، و«الخُنفُساء» من حَشَرَات الأرض معروفةٌ. يُقال: «خُنفُسٌ»، و«خُنفُسَاءُ»، و«أصْدِقاءُ»، و«كُرَماءُ» من الجموع التي وقعت ألفُ التأنيث في آخِرها كما وقعت المقصورةُ في آخِرِ «حَبالَى»، و«سُكَارَى». وهو كثيرٌ في «فَعِيلٍ»، نحو: «شَقِيٌّ»، و«أشْقِياءُ»، «وتَقِيٌّ»، و«أتْقِياءُ»، ومثلِ «كَريم»، «وكُرَماءُ»، و«حَنِيف»، و«حُنفاءُ»، وقالوا: «شاهِدٌ»، و«شُهَداءُ»، و«صالِحٌ»، و«صُلَحاءُ»، و«شاعِرٌ»، و«شُعَرَاءُ»، وأمّا «زِمِكَّاءُ»، فهو ذنبُ الطائر. والقصرُ فيها الفاشي.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وأمّا «فِعْلاءٌ»، و«فُعْلاءٌ» كـ«عِلْباءٍ»، و«حِرْباءٍ»، و«سِيساءٍ»، و«حُوّاءٍ»، و«مُزّاءٍ»، و«قُوباءٍ»، فألفُها للإلحاق.**

* * *

قال الشارح: أمّا ما كان على «فِعْلاءٍ»، و«فُعْلاءٍ» بكسر الأوّل وضمّه وسكون الثاني منه، فإنّه مصروفٌ منوّنٌ؛ لأنّ همزته ليست للتأنيث، بخلاف الهمزة في نحو: «صَحْراءَ»، و«بَيْداءَ». فالمكسورُ الأوّلِ، نحوُ: «عِلْباءٍ»، و«حِرْباءٍ»، و«سِيساءٍ».

و«العِلباء»: عصَبُ العُنُق، يُقال منه: «عَلِبَ البعيرُ»، و«ناقةٌ مُعَلَّبَةٌ» إذا داءَ جانبا عنقها.

و«الحِرْباءُ»: دُوَيْبَةٌ أكبرُ من العَظاءَة تستقبل الشمسَ، وتدور معها حيث دارت، وتتلوّن ألوانًا بحَرّ الشمس، قيل: هو ذكَرُ أُمّ حُبَيْنٍ. و«السِّيساءُ»: الظَّهْر. قال أبو عمرو: «السيساء» من الفرس: الحارِكُ، ومن الحمار الظهْرُ.

ومنه «القِيقاء»، و«الزِّيزاء» للأرض الغليظة. فهذا كلّه ملحقٌ بـ«سِرْداحٍ»، ولذلك انصرف، كما أنّ «سرداحًا» منصرفٌ. والهمزةُ فيه بدلٌ من ياء، والأصلُ «عِلْبايٌ»، و«حِرْبايٌ»، و«سِيسايٌ»، فوقعت الياءُ طرفًا بعد ألف زائدة، فقُلبت ألفًا، ثمّ قُلبت الألف همزةً، كما قلنا في «كِساءٍ»، و«رِداءٍ»، بخلاف همزة «فَعْلاء»، نحو: «صَحْراءَ»، و«حَمْراءَ»، فإنّ الهمزة فيه بدلٌ من ألف التأنيث. فإن قيل: ما الدليل على أنّ الأصل «عِلْبايٌ»، و«حِرْبايٌ» بالياء دون أن يكون «عِلْباوًا» و«حِرْباوًا» بالواو؟ فالجواب أنّ العرب لمّا أنّثت هذا الضربَ، وأظهرتْ هذا الحرف المنقلبَ، لم تُظهِر إلاّ ياءً، وذلك نحو: «دِرْحايَة» للضخْم القصير، و«دِعْكايَة»، فظهورُ الياء في المؤنّث بالهاء دلالةٌ على أنّ الهمزة في «حِرْباءٍ»، و«عِلْباءٍ» منقلبةٌ عن ياء لا عن واو.

وكذلك المضموم الأوّلِ؛ نحو: «الحُوّاءِ»، و«المُزّاء»، و«القُوباء»، كلّه مصروف؛ لأنّه ملحق بـ«قُرْطاسٍ»، و«قُرْطاطٍ». فـ«الحُوّاء»: نبتٌ يُشْبِه لونه لونَ الذئب، الواحدةُ «حُوّاءَةٌ». و«المُزّاء»: من أسماء الخَمْر، يُقال: «مَزَّةٌ»، و«مُزّاءٌ» للّذِيذ الطَّعم، وهو من

أسمائها، وليس بصفة. و«القُوباء»: داءٌ معروفٌ يتقشّر، فإذا تُفل عليه يَبْرَأُ. وفيه لغتان: «قُوَبَاءُ» بفتح العين، وقُوباءُ بالإسكان. فمَن فتح العين، كان من باب «الرُّحَضاء» و«العُرَواء»، لا ينصرف؛ لأنّه ليس في الأبنية فُعَلالٌ بضمّ الفاء وفتح العين، فيُلْحَقَ به، فكانت همزتُه للتأنيث، فلم ينصرف لذلك. ومن أسكن، وقال: «قُوباءٌ»، كان ملحقًا بـ«قُرطاسٍ»، فهو منصرف لذلك. ومثله «الخُشّاء» وهو العَظم الناتىء وراءَ الأُذن. قال ابن السِّكّيت: ليس في الكلام «فُعْلاءٌ» بضمّ الفاء وسكون العين إلاّ حرفان: «الخُشّاءُ» و«القُوباءُ»، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم

المُصَغَّرُ

[صياغتُه]

قال صاحبِ الكتاب: **الاسم المتمكِّن إذا صُغِّر، ضُمَّ صدرُه، وفُتِح ثانيه، وأُلحق ياءً ساكنةً ثالثةً، ولم يتجاوز ثلاثةَ أمثلة: «فُعَيْلٌ»، و«فُعَيْعِلٌ»، و«فُعَيْعِيلٌ»، كـ«فُلَيْسٍ»، و«دُرَيْهِمٍ»، و«دُنَيْنِيرٍ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ التصغير والتحقير واحدٌ، وهو خلافُ التكبير والتعظيم. وتصغيرُ الاسم دليلٌ على صِغَر مسمّاه، فهو حِلْيَةٌ وصفةٌ للاسم؛ لأنك تريد بقولك: «رُجَيْلٌ» رجلاً صغيرًا، وإنّما اختصرتَ بحذف الصفة، وجعلتَ تغييرَ الاسم والزيادةَ عليه عَلَمًا على ذلك المعنى، كما جُعل تكسيرُ الاسم علامةً تنوب عن تَحْلِيَتِه بالكثرة. والذي يدلّ على أنّ التصغير أصلُه الصفة أنّ حُكْم الصفة قائمٌ، ألا ترى أنّ مَن أعمل اسمَ الفاعل، فقال: «هذا ضاربٌ زيدًا»، لم يستحسن إعمالَه إذا صغّره، فلا يقول: «هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا»، كما لم يستحسن إعماله إذا وَصَفَه؟ ولذلك لا يُصغَّر من الأعلام إلاّ ما يجوز وصفُه ممّا يُتوهّم فيه الشرْكةُ، ولذلك قال أصحابنا: إنّه ليس البابُ أن يُصَغَّرَ الأعلام. وله ثلاثةُ معان:

أحدها: تصغير ما يجوز أن يُتوهّم أنّه عظيمٌ، كقولك: «رُجَيْلٌ»، و«جُمَيْلٌ».

الثاني: تقليلُ ما يجوز أن يُتوهّم أنّه كثيرٌ، كقولنا: «دُرَيْهِماتٌ»، و«دُنَيْنِيراتٌ».

الثالثُ: تقريبُ ما يجوز أن يُتوهّم أنّه بَعِيدٌ، كقولهم: «بُعَيْدَ العَصْرِ»، و«قُبَيْلَ الفَجْرِ»، و«السَّقْفُ فُوَيْقَنا». لا يخلو معناه من هذه الأقسام الثلاثة، وأضاف الكوفيون قِسْمًا رابعًا يسمّونه تصغير التعظيم، كقول الشاعر [من الطويل]:

٨١٨ـ وكلُّ أُناسٍ سَوْفَ تدخل بينهم   دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ

---

٨١٨ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٥٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩، ١٦٠، ١٦١؛ والدرر ٦/ ٢٨٣؛ وسمط اللآلي ص١٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٤ (خوخ)؛ والمعاني الكبير ص٨٥٩، ١٢٠٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٦، =

فقال: «دُوَيْهِيَةٌ»، والمراد تعظيم الداهية، إذ لا داهيةَ أعظمُ من الموت. وقال الآخر [من الطويل]:

٨١٩ـ فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهِقِ الرأسِ لم تكن لِتَبْلُغَه حتّى تَكِلَّ وَتَعْمَلا

= ١٩٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨، ٤/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٩٤، ٦/ ١٥٥؛ وديوان المعاني ١/ ١٨٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢، ٣/ ٥٣٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٨، ٢/ ٦٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٥.

اللغة: دويهية: تصغير داهية وهي المصيبة. الأنامل: جمع أنملة وهي عقدة الإصبع أو التي فيها الظفر، وأراد الأظافر هنا فهي التي تصفرّ عند الموت.

المعنى: سوف يأتي الموت على كلّ الناس، فتصفرّ أظفارهم حينها.

الإعراب: «**وكلّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كلّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**أناس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سوف**»: حرف تسويف واستقبال. «**تدخل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**بينهم**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة متعلق بحال مقدمة محذوفة من «دويهية». «**دويهية**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**تصفرُّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**منها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تصفرّ». «**الأنامل**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «كلّ أناس...»: بحسب ما قبلها، وجملة «تدخل دويهية»: في محلّ رفع خبر «كلُّ». وجملة «تصفرّ»: في محل رفع صفة لـ«دويهية».

والشاهد فيه قوله: «دويهية» على أنّ التصغير هنا للتعظيم لا للتحقير، بينما يرى ابن يعيش أنّها للتحقير، وأنّ المواد: أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام.

٨١٩ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٨٧؛ وسمط اللآلي ص٤٩٢؛ وشرح شواهد الشافية ص٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٩٢ (قلزم)؛ والمعاني الكبير ص٨٥٩؛ والمقرب ٢/ ٨٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٧٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٢.

اللغة: **فويق**: تصغير لكلمة فوق: وكذلك جبيل: تصغير لكلمة جبل. الشاهق: **العالي**. تكلّ: تتعب. قنه وقمته: أعلاه.

المعنى: يصف غُنمًا في أعلى جبل عالي الذروة، لن يصل المرء إلى أعلاه حتى يبذل جهدًا وعملاً حتى يتعب.

الإعراب: «**فويق**»: ظرف منصوب متعلق بالفعل «أبصرتها» المذكور في بيت سابق. «**جبيل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**شاهق**»: صفة «جبيل» مجرورة بالكسرة. «**الرأس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لم**»: حرف جزم وقلب ونفي. «**تكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنت. «**لتبلغه**»: اللام تعليلية، «تبلغ»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**حتى تكلّ**»: «حتى»: حرف جرّ، «تكلّ»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها مجرور بـ«حتى» والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تناله)، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنت». «**وتعملا**»: الواو: للعطف، «تعمل»: فعل مضارع معطوف على سابقه منصوب مثله، وفاعله مثله، والألف: للإطلاق. =

فقال: «جُبَيْلٌ»، ثمّ قال: «شاهق الرأس» وهو العالي، فدلّ على أنّه أراد تفخيم شأنه. وقالوا: «يا بُنَيَّ»، و«يا أُخَيَّ»، ويريدون المبالغة.

وهذا ليس من أُصول البصريين. وجميعُ ما ذكروه راجعٌ إلى معنى التحقير. فأمّا قولهم: «دُوَيْهِيَةٌ»، فالمراد أنّ أصغر الأشياء قد يُفْسِد الأُصول العِظَام، فخَتْفُ النفوس قد يكون تصغير الأمر الذي لا يُؤْبَهُ له. وأمّا قوله: «فُوَيْقَ جُبَيْلٍ»، فالمراد أنّه صغيرُ العَرْض، دقيقُ الرأس، شاقُّ المصعد لطُوله وعُلُوِّه. وأمّا «بُنَيَّ»، و«أُخَيَّ»، فالمراد تقريبُ المنزلة ولُطْفُها؛ لأنه قد يصل بلَطافةِ ما بينهما إلى ما يصل إليه العظيمُ.

فإذا صغّرتَ الاسم المتمكّن، ضممتَ أوّله، وفتحتَ ثانيه، وزدتَ عليه ياءً ثالثةً ساكنةً، وتكسر ما قبل آخِره فيما زاد على الثلاثة. وإنما قلنا: «المتمكّن» تحرُّزًا ممّا ليس بمتمكّنٍ من الأسماء، نحوِ أسماء الإشارة، مثل: «ذَا»، و«تَا»، والموصولِ، نحو: «الَّذِي»، و«الَّتِي»، فإنّك إذا صغّرتَ هذه الأسماء، لا تضمّ أوّلها، بل تُبْقِيها على حالها في المُكبَّر، وسيوضَح أمرُها إذا انتهينا إليها.

فإن قيل: ولِمَ كان إذا صغّروا الاسم، يُضَمّ أوّله؟ قيل: لأنّا إذا صغّرنا الاسم، فلا بدّ من تغييره بعلامةٍ تدلّ على المصغّر، وكان الضمُّ أولى؛ لأنّ الفتحة للجمع في نحو: «مَساجِدَ»، و«ضَوارِبَ»، فلم يبق إلّا الكسرُ والضمُّ، فاختاروا الضمّ؛ لأنّ الياء علامةٌ للتصغير، وما بعدها مكسور فيما زاد على الثلاثة، فكرهوا كسرَ الأوّل لثِقَل اجتماع كسرتَيْن مع الياء، وكانت عنه مندوحةٌ إلى الضمّة.

وقال بعضهم: إنّما ضمّوا الأوّل مِن المصغّر تشبيهًا بفعلِ ما لم يُسَمَّ فاعله، فكما ضمّوا أوّلَ «ضُرِبَ»، كذلك ضمّوا الأولَ من المصغّر في نحو: «حُجَيْر». والجامعُ بينهما أنّ المكبّر يكون على أبنية مختلفة، وهو الأصل، ولم يفتقر الكلامُ معه إلى علامة تدلّ على التكبير؛ لأنّ العلامات إنّما يؤتَى بها عند تغيير الكلام عن أصله. وأمّا التصغير، فيفتقر إلى علامة؛ لأنّه حادثٌ لنيابته عن الصفة على ما قدّمنا. وكذلك فعلُ ما لم يسمّ فاعله من حيث إن ما سُمّي فاعله على الأصل، ولا يفتقر إلى علامة تدلّ عليه، وهو على أبنية مختلفة، نحو: «ضَرَبَ»، و«عَلِمَ»، و«ظَرُفَ»، فإذا لم يسمّ فاعله، ألزموه بناءً واحدًا، وضمّوا أوّله ليدلّ التغييرُ على المعنى الحادث فيه، فقالوا: «ضُرِبَ»، و«عُلِمَ»،

= وجملة «لم تكنْ لتبلغه»: في محلّ جرّ صفة لـ«جبيل». وجملة «لتبلغه»: في محلّ نصب خبر «تكن». وجملة «تكلّ»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعمل»: معطوفة على جملة «تكل».

والشاهد فيه قوله: «جبيل» حيث أفادت معنى التفخيم، وليس هذا شأن التصغير عادة. بينما تفيد (ربّ) التكثير عادة.

و«ظُرِفَ في هذا المكان». فالمكبّرُ كالفعل المسمّى فاعلُه، والمصغَّرُ كالفعل الذي لم يسمّ فاعله. والمعتمَدُ أنّ الغرض صيغةٌ تخلُص للتصغير من غيرِ مشاركة، ولم يوجَد سوى هذه الصيغة.

فإن قيل: فلِمَ كان التصغير بزيادةِ حرف؟ وهلّا كان بنقصِ حرف، إذ الغرضُ تغييرُ صيغة المكبّر عن حاله. وكما يحصل التغييرُ بالزيادة، كذلك يحصل بالنقص، مع أنّ النقص يُناسِب معنى التصغير إذ كان التصغيرُ نقصًا. قيل عنه جوابان:

أحدهما: أنّ التصغير لمّا كان صفةً وحِلْيَةً للمصغَّر بالصغر، والصفةُ إنما هي لفظٌ زائدٌ على الموصوف؛ جُعل التصغير الذي هو خَلَفٌ عنه بزيادةٍ، ولم يُجعَل بنقصٍ؛ ليُناسِب حالَ الصفة.

والثاني: أنّهم لمّا أرادوا الدلالة على معنى التصغير والإيذانَ بذلك؛ جعلوا العلامة بزيادةِ لفظ، لأنّ قوّة اللفظ تُؤذِن بقوّة المعنى.

ووجهٌ ثالثٌ: أنّ أكثر الأسماء ثلاثية، فلو كان التصغيرُ بنقصٍ؛ لَخرج الاسم عن منهاج الأسماء، ونقص عن البناء المعتدِل.

فإن قيل: ولِمَ كان المَزيد ياءً دون غيرها من الحروف؟ فالجواب أنّ الدليل كان يقتضي أن يكون المزيد أحدَ حروف المدّ واللين لخفّتها وكثرةِ زيادتها في الكِلَم، فَنَكَّبوا عن الألف؛ لأنّ التكسير قد استبَدَّ بها في نحو: «مساجد»، و«دراهم»؛ ولأنّه قد لا يخلص البناءُ للتصغير؛ لأنه يصير على «فُعَالٍ» كـ«غُرابٍ»، فعدلوا إلى الياء؛ لأنها أخفُّ من الواو.

وله ثلاثة أبنية: «فُعَيْلٌ»، و«فُعَيْعِل»، و«فُعَيْعِيلٌ». والمراد بها الوزنُ لا المثالُ نفسُه؛ لأنّه قد يكون المثال «أُفَيْعِلٌ»، نحو: «أُحَيْمِدُ»، و«مُفَيْعِلٌ»، نحو: «مُكَيْرِمٍ»، و«فُعَيْلِينٌ»، نحو: «سُرَيْحِين.»

فأمّا «فُعَيْلٌ»، فهو تصغير ما كان على ثلاثة أحرف من أيّ بناء كان، كقولك في «فَلْسٍ»: «فُلَيْسٌ»، وفي «قَلَمٍ»: «قُلَيْمٌ»، وكذلك بقيّةُ أبنية الثلاثيّ.

وأمّا «فُعَيْعِلٌ»، فهو تصغيرُ ما كان على أربعة أحرف من أيّ بناء كان، كقولك في «جَعْفَرٍ»: «جُعَيْفِرٌ»، وفي «زِبْرِجٍ»: «زُبَيْرِجٌ»، وكذلك سائرُ أبنية الرباعيّ. وسواءٌ في ذلك الأُصولُ وما فيه زيادةٌ، فكما تقول: «جُعَيْفِرٌ»، و«سُبَيْطِرٌ»، كذلك تقول في «جَهْوَرٍ»: «جُهَيْرٌ»، وفي «صَيْرَفٍ»: «صُيَيْرِفٌ»، وفي «غُلامٍ»: «غُلَيِّمٌ»، وفي «عَجُوزٍ»: «عُجَيِّزٌ».

وأمّا «فُعَيْعِيلٌ»، فهو على وجهَيْن:

أحدُهما: أن يكون تصغيرَ ما كان من الأسماء على خمسة أحرف، والرابعُ منها واوٌ

أو ألفٌ أو ياءٌ، فالواو نحو: «صُنْدُوقٍ»، و«صُنَيْدِيقٍ»، والألف نحوُ «شِمْلالٍ»، و«شُمَيْليلٍ»، والياء نحو: «قِنديلٍ»، و«قُنَيْدِيلٍ». لا يختلف بناءُ المصغّر وإن اختلفت أبنيةُ المكبَّر.

والثاني: أن تُصغِّر خماسيًا، وليس رابعُه شيئًا من حروف المدّ، فيحتاج إلى أن تحذف منها حرفًا ليرجع إلى الأربعة، ثم تُصغِّره تصغيرَ ما كان على أربعة أحرف، ثمّ تُعوِّض من المحذوف ياءً رابعةً، نحوَ قولك في «سَفَرْجَلٍ»: «سُفَيْرِجٌ»، وإن شئت «سُفَيْرِيجٌ»، فتُعوِّض الياء من اللام المحذوفة. وكذلك نظائرُه من نحو: «فَرَزْدَقٍ»، و«فُرَيْزِدٍ»، و«فُرَيْزِيدٍ» إن شئت. هذا نصُّ سيبويه[1] في أصل الباب أنّ المصغّر على ثلاثة أمثلة. وقيل للخليل: لِمَ تُثْبِت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وَجَدْتُ معاملة الناس على «فَلْسٍ»، و«درهم»، و«دينارٍ»، فصار «فلسٌ» مثالاً لكلّ اسم على ثلاثة أحرف، و«درهمٌ» مثالاً لكلّ اسم على أربعة أحرف، و«دينارٌ» مثالاً لكلّ اسم على خمسة أحرف، رابعُها حرفُ علّة.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وما خالَفَهن فلعِلّة، وذلك ثلاثةُ أشياء: محقَّرُ «أفعالٍ»، كـ«أُجَيمالٍ»، وما في آخِره ألفُ تأنيث، كـ«حُبَيلَى»، و«حُمَيراء»؛ أو ألفٌ ونونٌ مضارعتان كـ«سُكَيرانَ».**

* * *

قال الشارح: قد جاءت هذه الأمثلةُ الثلاثة الأُخَر في التصغير، وهو مخالفةٌ للأمثلة المذكورة، وهي «أُفَيْعالٌ» تحقيرُ «أفعالٍ»، نحوُ قولك في تحقير: «أجمالٍ»: «أُجَيْمالٌ»، وفي تحقير «أنْعام»: «أُنَيْعامٌ»، وسائرِ ما يجمع على «أفْعالٍ». وإنما لم يذكر سيبويه هذا البناء؛ لأنّه جمعٌ، والتصغيرُ ليس قعيدًا في الجمع، وذلك من قِبَل أنّ المراد من الجمع الدلالةُ على الكثرة، والتصغير تقليلٌ، فكان بينهما تَنافٍ. فلذلك لم يذكره إذ كان الدليلُ يأباه. والذي حسّنه هٰهنا أنّه من أبنية القلّة. قال السِّيرافيّ: ولو أضاف مثالاً رابعًا؛ لكان يشتمل على التصغير كلّه، وهو «أُفَيْعالٌ»، نحو: «أُجَيْمالٍ».

وأمّا «حُبَيْلَى»، و«حُمَيْراءُ»، و«سُكَيْرانُ»، فصدورُها من الأبنية المتقدّمة، والزيادةُ في آخِرها كتاء التأنيث، فاعرفه.

[تصغير الخماسيّ]

قال صاحب الكتاب: **ولا يصغَّر إلاّ الثُّلاثيُّ والرُّباعيُّ؛ وأمّا الخُماسيُّ، فتصغيرُه**

---

(١) الكتاب ٣/ ٤١٥.

مستكرَهٌ كتكسيره؛ لسُقوطِ خامسه، فإن صُغّر قيل في «فَرَزْدَقٍ»: «فُرَيْزِدٌ» وفي «جَحْمَرِشٍ»[١]: «جُحَيْمِرٌ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ التصغير إنّما هو للثلاثيّ والرباعيّ من الأسماء؛ فأمّا الثلاثيّ، فهو أقعدُ في التصغير من الرباعيّ لأنه أعدلُ الأبنية وأخفّها، ولذلك كثرت أبنيتُه، وكان له في التكسير بناءانِ: بناءُ قلّة وبناءٌ كثرة، فكان أقبلَ للتغيير وأحملَ للزيادة؛ وأمّا الرُّباعيّ، فهو متوسِّطٌ بين الثلاثيّ والخماسيّ وأثقلُ من الثلاثيّ، ولذلك قلّ التصرّفُ فيه، فلم يكن له في التكسير إلاّ بناءٌ واحدٌ، وهو للكثير والقليل.

وأمّا الخُماسيّ، فثقيلٌ جدًّا لكثرة حروفه، فلم يُزَدْ ثِقَلاً بزيادة ياء التصغير، وتغييرٍ بضمّ أوّله وكسرِ ما بعد يائه، وذلك ممّا يزيده ثِقَلاً. فإذا أُريد تصغيرُه، حُذف منه حرفٌ حتّى يرجعَ إلى الأربعة، ثمّ يُصغَّر بمثال الرباعيّ، وهو «فُعَيْعِلٌ»؛ نحوُ: «سُفَيْرِج»، كما كُسّر على مثال الرباعيّ وهو «فَعَالِلُ»، نحوُ: «سَفارِجَ» كـ«جَعافِرَ». فلذلك كرهوا تصغيرَه وتكسيرَه لِما يلزمه من حذف خامسه. وقيل: أصلُ الحذف في التكسير، وحُمل التصغير عليه في الحذف؛ وذلك أنّه ثقُل عليهم إذا جمعوا أن يأتوا بالحروف كلّها مع كثرتها، وثِقَلِ الجمع، وأنّه جمعٌ لا ينصرف، فحذفوا منه حرفًا تخفيفًا. وحُمل التصغير عليه؛ لأنّهما من وادٍ واحد.

وإنّما حذفوا الخامس لأنّ الثقل به حصل، ولئلا يصير عَجُزُ الكلمة أكثرَ من صدرها. واعلم أنّك إذا حذفت حرفًا ممّا زاد على الأربعة في التصغير أو التكسير، فإنّك تُقدِّر بناءَه على بناءٍ من أبنية الرباعيّ، ثم تُصغّره تصغيرَ ذوات الأربعة من نحو: «جَعْفَرٍ»، و«زِبْرِجٍ»، وسائرِ أمثلة الرباعيّ، فإذا قلت في «فَرَزْدَقٍ»: «فُرَيْزِدٌ»، فكأنّك صغرت «فَرَزْدًا»، نحوَ: «جَعْفَرٍ»، أو «فِرزِدًا»؛ نحو: «زِبْرِجٍ»، وكذلك «جَحْمَرِشٌ»، تقول فيه: «جُحَيْمِرٌ».

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومنهم مَن قال «فُرَيْزِقٌ»، «وجُحَيْرِشٌ» يحذف الميمَ؛ لأنها من الزّوائد، والدالَ لشَبَهها بما هو منها، وهو التاءُ. والأوّلُ الوجهُ، قال سيبويه: «لأنّه لا يزال في سُهولةٍ حتّى يبلغ الخامسَ، ثمّ يرتدع، فإنّما حذف الذي ارتدع عنده»[٢]، وقال الأخفش: سمعتُ مَن يقول: «سُفَيرِجلٌ» متحرّكًا، والتصغيرُ والتكسيرُ من وادٍ واحد.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ من العرب من يقول في تصغير «خَدَرْنَقٍ»[٣]، و«فَرَزْدَقٍ»:

---

(١) الجَحْمَرِش من النساء: الثقيلة السَّمِجة، وقيل: العجوز الكبيرة، والجَحْمَرِش أيضًا: الأرنب الضَّخمة، والأرنب المُرضِع، (لسان العرب ٦/ ٢٧٢ (جحمرش)).

(٢) الكتاب ٣/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩.

(٣) الخدرنق والخذرنق: ذكر العناكب. وقيل: العنكبوت ولم يخص به الذكر. (لسان العرب ١٠/ ٧٢ (خدرنق)).

«خُدَيْرِقٌ»، و«فُرَيْزِقٌ» فيحذف النون من «خدرنق»؛ لأنّها وإن لم تكن زائدة في «خدرنق»، فهي من حروف الزيادة، وهي مُجاوِرةٌ للطرف، وهم كثيرًا ما يُعْطُون الجارَ حكمَ مُجاوِره. ألا ترى أنّهم قالوا: «صُيَّمٌ»، و«قُيَّمٌ» في «صُوَّم» و«قُوَّم»، فقلبوا الواو ياءً على حدّ قلبها في «عُصِيّ»، وَ «دُلِيّ». ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، فلمّا كانتْ النون من حروف الزيادة، ولها حكمُ الطرف، وكانت القاف حرفًا قويًّا بعيدًا من حروف الزيادة، حذفوها كما يحذفون ما هو زائدٌ في بنات الخمسة، نحوَ قولك في «مُغْتَبِلٍ»: «مُغَيْبِلٌ»، وفي «مُقْتَدِرٍ»: «مُقَيْدِرٌ»، وحذفوا الدال من «فرزدق»؛ لأنّه مُجاوِرٌ للطرف ومُشابِهٌ للتاء التي هي من حروف الزيادة، فحذفوه كما يحذفون ما هو من حروف الزيادة.

فأمّا قول صاحب الكتاب في «جَحْمَرِشٍ»: «جُحَيْرِشٌ» بحذف الميم؛ فليس بصحيح، وأظنّه سَهْوًا؛ لأنّ الميم، وإن كانت من حروف الزيادة، فهي بعيدةٌ من الطرف غيرُ مجاوِرة له، فلم يحسن إلاّ حذفُ الشين، نحوُ: «جُحَيْمِرٍ»؟ لفَواتِ أحد وصفَي العلّة؛ ولأنّ الميم في «جحمرش» ثالثةٌ، والثالثُ في التصغير يؤتى به ضرورةً، والدالُ في «فرزدق» رابعٌ، وكذلك النون في «خَدَرْنَقٍ». وقد يكون في المصغّر ما ليس له رابعٌ كالثلاثيّ، فلمّا كان الحرف الرابع قد يوجَد، وقد لا يوجد، شُبّه بالحروف الزوائد إذ كان من جنسها، فمن قال: «فُرَيْزِدٌ» بحذف القاف، وهو القياس، قال: «خُدَيْرِنٌ»، ومن قال: «فُرَيْزِقٌ»، قال: «خُدَيْرِقٌ»، وذلك شاذٌ قليلٌ.

فلذلك قال صاحب الكتاب: «والوجه الأوّل. قال سيبويه: لأنّه لا يزال في سُهُولة حتى يبلغَ الخامسَ، ثمّ يرتدع» إشارةً إلى أنّ الثقل إنّما حصل بالخامس، فهو الذي أوجب الحذفَ؛ لأنّ الحرفَيْن اللذَيْن في الصدر مضيا على القياس المطّرد في تصغير الثلاثيّ والرباعيّ، والحرفُ الذي بعد الياء موجودٌ في الثلاثيّ والرباعيّ، والحرفُ الرابعُ موجود في الرباعيّ والخماسيّ، وهو الذي لا نظيرَ له فيما تقدّم من التصغير، فكان أوْلى بالحذف. وذكر سيبويه عن بعض النحويين: «سُفَيْرِجلٌ»، و«سَفارِجلُ»[1]. قال الأخفش: سمعتُ من يقول: «سُفَيْرِجلٌ» متحرِّكًا يعني بتحريك الجيم، وفي الجمع «سَفارِجلُ»، فهذا يأتي به على الأصل، ولا يُبالي الثقلَ. وقال الخليل[2]: لو كنتُ محقِّرًا لهذه الأسماء ولا أحذفُ منها شيئًا، كما قال بعض النحويين؛ لسَكّنتُ الحرفَ الذي قبل الآخِر، فقلتُ: «سُفَيْرِجْلٌ» بتسكين الجيم حتى يصيرَ بوزن «دُنَيْنِيرٍ»؛ لأنّ قبل الآخِر الياءَ ساكنةً حتى تصير الجيم مثلَ الياء الساكنة.

وقوله: و«التصغير والتكسير من واد واحد» يريد أن العمل فيهما واحدٌ، وذلك أنّك تغيِّر الأوّل منهما، إلاّ أنّ تغيير أوّل المكسّر بالفتح، وتغييرَ أوّل المصغّر بالضمّ، فإذا

---

(١) الكتاب ٣/ ٤١٨. وفيه «وإنّما منعهم أن يقولوا: «سُفيرجل» أنهم لو كسّروه» لم يقولوا: سفارجل.
(٢) الكتاب ٣/ ٤١٨.

قلت: «مساجِدُ»، فليست الفتحة في الميم هي الفتحةَ في ميم «مَسْجِدٍ». يدلّك على ذلك أنك تقول: «بُرَيْثِنٌ»، و«بَراثِنُ»، و«زِبْرِجٌ»، و«زَبَارِجُ»، فكما لا تشك أنّ الأول من «براثن»، و«زبارج» فتحٌ لأجل الجمع، فكذلك في «مَساجِدَ». وتزيد فيهما حرفًا من حروف المدّ ثالثًا، إلاّ أنّ المَزيد في التكسير ألفٌ، وفي التصغير ياءٌ، ونكسر ما بعد الياء في المصغّر، كما تكسر ما بعد الألف في المكسّر، فلمّا كان بينهما من المناسَبة ما ذكرنا، قيل: إنهما من واد واحد، فاعرفه.

فصل
[ردّ الاسم المحذوف منه شيء إلى أصله في التصغير]

قال صاحب الكتاب: **وكلّ اسم على حرفَين، فإنّ التحقيرَ يرُدّه إلى أصله حتى يصيرَ إلى مثالِ «فُعَيْلٍ». وهو على ثلاثة أضرب: ما حُذف فاؤه أو عينه أو لامه، تقول في «عِدَةٍ»، و«شِيَةٍ»، و«كُلْ»، و«خُذْ» اسمَين: «وُعَيْدَةٌ»، و«وُشَيَّةٌ»، و«أُكَيْلٌ»، و«أُخَيْذٌ»، وفي «مذ»، و«سَلْ» اسمَين، و«سَهٍ»: «مُنَيْذٌ»، و«سُؤَيْلٌ»، و«سُتَيْهَةٌ»، وفي «دَمٍ»، و«شَفَةٍ»، و«حِرٍ»، و«فُلٍ»، و«فَمٍ»: «دُمَيٌّ»، و«شُفَيْهَةٌ»، و«حُرَيْحٌ»، و«فُلَيْنٌ»، و«فُوَيْهٌ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه لا يجوز أن يصغَّر اسمٌ على أقلَّ من ثلاثة أحرف؛ لأنّ أدنى أبنية التصغير «فُعَيْلٌ»، وذلك لا يكون إلاّ من بنات الثلاثة؛ لأنّ ياء التصغير تقع ثالثةً ساكنةً، وأدنى ما يقع بعدها حرفٌ يكون حرفَ الإعراب، نحوَ: «رُجَيْلٍ»، و«جُمَيْلٍ». ولو صُغّر ما هو على حرفَين، لوقعت ياءُ التصغير ثالثةً طرفًا، فكان يلزم تحريكُها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلاّ ساكنةً؛ لأنّها رسيلةُ ألف التكسير في «رِجالٍ»، و«جِمالٍ»، و«جَعافِرَ»، و«مَساجِدَ». وكان يؤدّي ذلك إلى قلب ياء التصغير ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها أو حذفِها إذا وقع بعدها التنوينُ، وكلُّ ذلك محظورٌ لِما يلزم فيه من نقص الغرض باجتلاب ياء التصغير.

فإن كان الاسم المتمكّن على حرفَيْن، وذلك إنّما يكون بحذف حرف منه، إذ أقلُّ ما يكون عليه الأسماءُ المتمكّنةُ ثلاثةُ أحرف. وذلك على ثلاثة أضرب: أحدها ما ذهبت فاؤه، الثاني ما ذهبت عينه، الثالث ما ذهبت لامه. فالبابُ فيما كان من ذلك أن يُرَدّ الاسم في التصغير إلى أصله حتى يصير إلى مثال «فُعَيْلٍ»، وكان ردُّه إلى أصله أوْلى من اجتلاب حرف غريب.

فالأوّلُ، نحو: «عِدَةٍ»، و«زِنَةٍ»، و«شِيَةٍ»، ففاءُ هذه الأسماء واوٌ محذوفةٌ، والأصلُ: «وَعْدَةٌ»، وَ «وَزْنَةٌ»، وَ «وَشْيَةٌ». يدلّ على ذلك «الوَعْد»، و«الوَزْن»، و«الوَشْي»، فإذا صغّرتها، قلت: «وُعَيْدَةٌ»، و«وُزَيْنَةٌ»، وَ «وُشَيَّةٌ»، وإن شئت، همزتَ

فقلت: «أُعَيْدَةٌ»، و«أُزَيْنَةٌ»، و«أُشَيَّةٌ»؛ لأنّ الواو إذا انضمت ضمًّا لازمًا؛ ساغ همزُها، نحوُ: «وُقِّتَتْ»، و«أُقِّتَتْ»، وكذلك لو سمّيت رجلاً بـ«خُذْ»، و«كُلْ»، لقلت: «أُخَيْذٌ»، و«أُكَيْلٌ»؛ لأنّ الفاء همزةٌ محذوفةٌ، يدلّ على ذلك «الأخْذُ» و«الأكْلُ».

والثاني: ما حُذف عينه؛ نحوُ: «مُذْ» و«سَهٍ» لغةٍ في الاسْت، وذلك أنّ فيه ثلاثَ لغات: اسْتٌ، وسَهٌ، وسَتٌ، فمن قال: اسْتٌ، حذف اللام، وعوّض منه همزةَ الوصل، كما فعل في «ابْنٍ»؛ ومن قال: «سَهٌ»، حذف العين؛ ومن قال: «سَتٌ»، حذف اللام. فإذا سمّيت رجلاً بـ«مُذْ»، ثمّ صغّرته، قلت: «مُنَيْذٌ»؛ لأنّ أصله «مُنْذُ»، و«مُذْ» مخفَّفٌ، فإذا صغّرته، رددتّه في التصغير إلى أصله وحالِه التي كانت له.

وكذلك لو صغّرتَ «سَهًا»، لقلت: «سُتَيْهَةٌ»؛ لأنّ أصله: «سَتَهٌ» بفتح التاء، يدلّ على ذلك قولُهم في التكسير: «أسْتاهٌ».

ولو سمّيت رجلاً بـ«سَلْ» مِن «اسْأَلْ» على تخفيف الهمزة، لقلت: «سُؤَيْلٌ»، فتردّ الهمزة؛ لأنّ عينه همزةٌ محذوفةٌ. ومنهم من يجعله معتلَّ العين بالواو، ويقول: «سَالَ يَسالُ»، مثلَ: «خَافَ يَخافُ»، ومنه قراءةُ من قرأ: ﴿سَالَ سَائِلٌ﴾[1] بغير همزة في الفعل ويدلّ أنّه من الواو قولهم: «سَاوَلْتُهُ»، و«سِلْتُهُ»، فهو «مَسُولٌ» مثلُ: «خِفْتُه»، فهو «مَخُوفٌ». وقياسُ ذلك أن تقول في تصغيره: «سُوَيْلٌ»، فتردّ الواو، ويكون ردُّ الساقط للتسمية لا للتصغير؛ لأنّ من قاعدة مذهب سيبويه أنّه إذا سمّى رجلاً بنحوِ «قُمْ»، و«خَفْ»، و«بِعْ»، ردّ إليه ما ذهب منه قبل التسمية قبل التصغير، فيقول في المسمّى بـ«قُمْ»: «هذا قُومٌ»، وفي «خَفْ»: «هذا خَافٌ»، وفي «بِعْ»: «هذا بِيعٌ»؛ لأنّ العين إنّما كانت حُذفت لسكون اللام للأمر، فإذا سُمّي به، أُعْرب، وتحرّكت اللامُ بحركات الإعراب، فعاد ما كان حُذف لالتقاء الساكنين، وليس كذلك إذا سُمّي بـ«سَلْ» من «سَألَ يَسْألُ» مهموزًا؛ لأنّ الهمزة إنّما حُذفت تخفيفًا، فلم تَعُدْ في التسمية.

الثالث: ما حُذفت لامه، وذلك نحو: «دَمٍ»، و«شَفَةٍ»، و«حِرٍ»، و«فُلٍ». فإذا صغّرت شيئًا من ذلك، رددت المحذوف، فتقول في «دَمٍ»: «دُمَيٌّ»، وفي يَدٍ: «يُدَيَّةٌ»؛ لأنّ أصلهما: «دَمْيٌ»، و«يَدْيٌ». وتقول في «شَفَةٍ»: «شُفَيْهَةٌ»؛ لأنّ أصله «شَفَهَةٌ» بالهاء، يدلّ على ذلك قولهم في التكسير: «شِفاهٌ»، وفي الفعل: «شافَهْتُ».

فإن قيل: أنتم إنّما رددتم المحذوف ضرورةَ تكميل بناء التصغير، وهو «فُعَيْلٌ»، وتاءُ التأنيث يتمّ بها الاسمُ، ويصير على ثلاثة أحرف، فهلّا اجتُزِئ بالتاء مُكمِّلةً، ولم

---

(١) المعارج: ١. وهي قراءة نافع وابن عامر وابن عباس وابن مسعود وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٣٢؛ وتفسير الطبري ٢٩/ ٤٣؛ والكشاف ٤/ ١٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/ ٢١٩.

يُرَدّ المحذوف؟ فالجواب أنّ تاء التأنيث لا يُعْتَدّ بها؛ لأنّها تُعَدّ منفصلةً بمنزلةِ اسم ضُمّ إلى اسم، فكما أنّك تُصغِّر الصدرَ من الاسمين، فتقول: «حُضَيْرَمَوْتُ»، ولا تُغيِّر الثاني، فكذلك يقع التصغيرُ على ما قبل تاء التأنيث. وقالوا في تصغير «حِرٍ»: «حُرَيْحٌ»؛ لأنّ أصله «حِرْحٌ»؛ لأنّه من بابِ «سَلِسٍ»، و«قَلِقٍ»، فخفّفوه بحذف لامه. والذي يدلّ على ذلك قولُهم في التكسير: «أحْراحٌ». وتقول في تصغير «فُلٍ» من قول أبي النَّجْم [من الرجز]:

فـي لَـجَّـةٍ أمْـسِـكْ فُـلانًـا عـن فُـلِ[1]

«فُلَيْنٌ»؛ لأنّ الذاهب منه نونٌ، إذ أصلُه «فُلانٌ»، وإنّما خُفِّف، فلمّا صغّروه؛ أعادوا اللام التي هي النون، ولم يُعيدوا الألف لأنّها زائدة. والغرضُ يحصل بردّ اللام وحدَها.

وتقول في تصغير «فَم»: «فُوَيْهٌ»؛ لأنّ أصله «فَوْهٌ»، بدليل قولهم في التكسير: «أفْواهٌ». وإنّما حذفوا الهاء لشَبَهها بحروف المدّ، كما تُحذَف في «شَفَةٍ»، وأبدلوا من الواو ميمًا، فلمّا صغّروه؛ أعادوه إلى أصله.

وأمّا «سَنَةٌ»، فمن قال: «سَنَواتٌ»، قال في تصغيره: «سُنَيَّةٌ»، وأمّا من قال «سانَهْتُه»، قال في التصغير: «سُنَيْهَةٌ». وهكذا تفعل في كلِّ منتقِصٍ منه من الثلاثيّ، فتقول في تصغيرِ المسمّى بـ«أن» المخفّفة من الثقيلة: «أُنَيْنٌ»، وفي المسمّى بـ«بَخ»: «بُخَيْخٌ»؛ لأنّ أصله التشديد، يدلّ على ذلك قول العَجّاج [من الرجز]:

فـي حَـسَـبٍ بَـخٍّ وعِـزٍّ أقْـعَـسَـا[2]

وتقول في المسمّى بـ«رُبَّ» من قوله [من الكامل]:

٨٢٠ـ [أَزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنَّهُ] رُبَ هَيْضَلٍ نَجْبٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ

---

(١) تقدم بالرقم ٨٩.

(٢) تقدم بالرقم ٦٠٧.

٨٢٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في الأزهية ص٢٦٥؛ وجمهرة اللغة ص٦٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٠؛ ولسان العرب ١١/ ٦٩٨ (هضل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤؛ وللهذليّ في المحتسب ٢/ ٣٤٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٥٢، ١٩٢؛ ولسان العرب ٨/ ٣٣٨ (مصع)؛ ومجالس ثعلب ص٣٢٥؛ والمقرب ١/ ٢٠٠؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٧.

اللغة: القذال: شعر ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن. الهيضل: الجماعة من الناس. نجب: سخي كريم، وتروى: لجب: كثير الجلبة مرتفع الصوت. لففت: جمعت.

المعنى: يا زهيرة حتى لو شاب شعري، فإنني ما زلت قادرًا على جمع جيش متبوعًا بجيش في المعارك والحروب.

الإعراب: «أزهير»: «أ»: حرف نداء للقريب، «زهير»: منادى علم مرخّم مبني على الضم المقدّر=

«رُبَيْبٌ»؛ لأنّ أصله «رُبَّ» مشدّدة، فإن صُغّر ما هو على حرفَيْن ممّا لا أصلَ له أو ما لا يُعرَف أصله، نحوُ: «مَنْ»، و«كَمْ» و«إنْ» التي للجزاء، و«إنْ» التي تُلْغَى مع «مَا» من قوله [من الوافر]:

٨٢١ـ فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبنٌ ولٰكِنْ مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخَرِينَا

فجميعُ ذلك إذا سُمّي به، ثمّ صُغّر، يُتمّم بالياء، فيقال: «مُنَيٌّ»، و«كُمَيٌّ»، و«أُنَيٌّ»؛ لأنّ أكثرَ المحذوفات من الياء والواو، نحوَ: «أبٍ»، و«أخٍ»، و«يَدٍ»، والواوُ ترجع في التصغير إلى الياء لاجتماعها مع ياء التصغير، نحوَ: «أُبَيٌّ»، و«أُخَيٌّ»، و«بُنَيٌّ»،

= على التاء المحذوفة للترخيم، في محلّ نصب. «إن»: حرف شرط جازم. «يشب»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين. «القذال»: فاعل مرفوع بالضمّة. «فإنه»: الفاء: وابطة لجواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ». «رب»: حرف جر شبيه بالزائد. «هيضل»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلّا على أنّه مبتدأ. «نجب»: صفة مجرورة بالكسرة. «لفقت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «بهيضل»: جار ومجرور متعلّقان بـ«لفقت».

وجملة النداء «أزهير»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن يشب القذال فإنه...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فإنه رب هيضل»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «هيضل لفقت»: في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «لفقت»: في محل رفع خبر المبتدأ (هيضل).

والشاهد فيه قوله: «ربَ هيضل» حيث جاءت «رُبَ» هنا ـ وهي مخففة من «رُبَّ» ـ للتكثير.

٨٢١ ـ **التخريج**: البيت لفروة بن مسيك في الأزهية ص٥١؛ والجنى الداني ص٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١١٢، ١١٥؛ والدرر ٢/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨١؛ ولسان العرب ١/ ٥٥٤ (طبب)؛ ومعجم ما استعجم ص٦٥٠؛ وللكميت أو لفروة في تلخيص الشواهد ص٢٧٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٠٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٤١، ٢١٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٨؛ ورصف المباني ص١١٠، ٣١١؛ والكتاب ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١؛ والمحتسب ١/ ٩٢؛ والمقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣.

اللغة: طبّنا: عادتنا أو شأننا. منايانا: ميتاتنا، جمع منيّة وهي الموت. الدولة: الغلبة والانتصار في الحرب.

المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا.

الإعراب: «فما»: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية تعمل عمل ليس. «إن»: زائدة كفّت «ما» عن العمل. «طبنا»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «جبن»: خبر مرفوع بالضمّة. «ولكن»: الواو: للاستئناف، «لكن»: حرف استدراك لا عمل لها. «منايانا»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. وخبرها محذوف تقديره (منايانا حلّت أو قدّرت). «ودولة»: الواو: للعطف، «دولة»: اسم معطوف على «منايا» مرفوع مثله. «آخرينا»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والألف: للإطلاق.

وجملة «طبنا جبن»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «منايانا قدّرت»: استئنافية كذلك.

والشاهد فيه قوله: «ما إن» حيث زيدت «إن» بعد «ما» فلم تعمل «ما» عمل «ليس».

فلمّا كانت تؤول إلى الياء، جعلوا الزائدَ ياءً من أوّلِ أمره، كما قال [من المتقارب]:

٨٢٢- رأى الأمـرَ يُـفـضِـي إلـى آخِـرٍ ... فـصَـيَّـرَ آخِـرَهُ أوّلا

* * *

فصل

[ما لا يُردّ محذوفه عند التصغير]

قال صاحب الكتاب: **وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثالِ المحقَّر، لم يُرَدَّ إلى أصله، كقولهم في «مَيتٍ»، و«هارٍ»، و«ناسٍ»: «مُيَيْتٌ»، و«هُوَيْرٌ»، و«نُوَيْسٌ»، ولو رُدَّ، لَقيل: «مُيَيِّت»، و«هُوَيْئِر»، و«أُنَيِّس».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الاسم إذا حُذف منه شيءٌ، وبقي بعد الحذف ما يحصل به بناءُ التصغير، وهو ثلاثةُ أحرف، لم يُرَدِّ المحذوف؛ لأنّ الحذف لم يكن عن علّةٍ تزول في التصغير، إنّما كان الحذف لضرب من التخفيف في المكبَّر، وهو أحوجُ إليه في المصغَّر لزيادة حروفه. فلذلك تقول في «مَيْتٍ» مخفَّف من «مَيِّتٍ»: «مُيَيْتٌ» بياء واحدة بعدها ياءُ التصغير، ولم تردّ المحذوف؛ لأنّ الغرض من ردِّ المحذوف من نحو: «أبٍ»، و«أخٍ» تحصيلُ بناء التصغير، وهو «فُعَيْلٌ» وذلك حاصلٌ من «مَيْتٍ»، فلم يُحتَج إلى ردّ المحذوف، ولو رُدّ لقيل: «مُيَيِّتٌ» بثلاث ياءات. وكذلك تقول في «هارٍ» من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[1]: «هُوَيْرٌ»، فلا تردّ المحذوف، إذ لا حاجةَ إلى ذلك لحصول بناء التصغير؛ لأنّ الباقي بعد الحذف ثلاثةُ أحرف، وأصلُ «هارٍ»: «هائرٌ»، فحُذفت العين تخفيفًا.

---

٨٢٢ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «رأى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «الأمر»: مفعول به منصوب بالفتحة. «يفضي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «إلى آخر»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يفضي». «فصيّر»: الفاء: استئنافية، «صيّر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «آخره»: مفعول به أوّل منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «أوّلا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة.

وجملة «رأى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يفضي»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لرأى القلبية. وجملة «فصيّر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

ولا شاهد لغويًا في البيت، وإنّما أتى به الشارح لتقوية حجّته في أنّ الواو، لمّا كانت تؤول إلى الياء، جعلوا الزائد ياءً من أوّل أمره.

(١) التوبة: ١٠٩.

وتقول في تصغير «ناس»: «نُوَيْسٌ»، ولو رددتَ المحذوف، لقلت «أُنَيِّسٌ»؛ لأنّ أصله: «أُناسٌ»، فحُذفت الفاء منه، وهي الهمزة، وصارت ألفُ «فُعَالٍ» كالعوض من المحذوف، ويدلّ أنّ أصله «أُناسٌ» قولُ الشاعر [من مجزوء الكامل]:

إنَّ المَنايا يَطَّلِعْنَ ... على الأُناس الآمِنِينا[1]

هذه قاعدة مذهب سيبويه[2]، فعلى ذلك لو سمّى رجلاً بـ«يَضَعُ»، و«يَدَعُ»، ثمّ صغّر، لقال: «يُضَيْعٌ»، و«يُدَيْعٌ»، ولا يردّ المحذوف الذي هو الواو؛ لأنّ الباقي بعد الحذف يَفِي ببناء التصغير، فلم يحتج إلى ردّه. وزعم يونس[3] أنّ ناسًا يقولون: «هُوَيْئِرٌ». وذكر يونس[4] أيضًا أنّ أبا عمرو بن العَلاء كان يقول في تصغير «مُرٍ»، وهو اسم الفاعل من «أرى يُرِي»: «مُرَيِّءٌ» مثلَ «مُرَيِّعٍ». وكان أبو العبّاس، وهو قول أبي عثمان المازنيّ، يرى الردّ، ويقول: «يُوَيْضِع»، و«هُوَيْئِرٌ».

قال سيبويه[5]: من قال: «هُوَيْئِرٌ» فإنّما صغّر «هائرًا» لا «هارًا»، كما قالوا: «رُوَيْجِلٌ»، كأنّهم صغّروا «راجلاً» في معنى «رَجُلٍ»، وإن لم يُستعمل، وكما قالوا: «أُبَيْنُونَ» جاؤوا بالتصغير على ما لم يُستعمل، كأنّهم بنوا صيغة الجمع على «أفْعُلٍ»، ثمّ صغّروه، وجمعوه بالواو والنون. ألا ترى أنّه لو كان تصغيرُ الجمع مستعملاً؛ لم يَخْلُ إمّا أن يكون تصغير «أبْناءٍ» أو تصغير «بَنِينَ»، فلا يكون تصغير «أبناء»، إذ لو كان كذلك؛ لقيل: «أُبَيْناءٌ»، كما يُقال: «أُجَيْمالٌ»، ولو كان تصغير «بنين»؛ لقيل: «بُنَيُّون»، كأنّك تصغّر الواحد، ثمّ تجمعه بالواو والنون. وفي بُطْلانِ ذلك دليلٌ على ما ذُكر. قال: ويلزم من قال: «يُوَيْضِع»، و«هُوَيْئِرٌ» فردّ؛ أن يقول في «مَيْتٍ»: «مُيَيْوِتٌ»، وفي «ناسٍ»: «أُنَيِّس»، وفي «خَيْرٍ منك»، و«شَرٍّ منك»: «أُخَيِّرُ منك»؛ و«أُشَيْرِرُ منك» لأنّ أصلهما «أخْيَرُ منك»، و«أشَرُّ منك». وقد اتّفقوا في ذلك على «مُيَيْت»، و«نُوَيْس» من غير ردّ، وكذلك قالوا: «خُيَيْرٌ منك»، و«شُرَيْرٌ منك» من غير ردّ ولا فرقَ بينهما.

فصل
[ما تُرَدّ لامه المحذوفة عند التصغير]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «اسْم»، و«ابنٍ»: «سُمَيٌّ»، و«بُنَيٌّ»، فتردُّ اللامَ الذاهبة، وتستغني بتحريكِ الفاء عن الهمزة، وفي «أُخْتٍ»، و«بِنْتٍ»، و«هَنْتٍ»: «أُخَيَّةٌ»، و«بُنَيَّةٌ»، و«هُنَيَّةٌ» تردّ اللام، وتُؤنِّث، وتذهب بالتاء اللاحقة.

* * *

(١) تقدم بالرقم ٢٠٥.
(٢) الكتاب ٣/ ٤٥٦.
(٣) الكتاب ٣/ ٤٥٦.
(٤) الكتاب ٣/ ٤٥٧.
(٥) الكتاب ٣/ ٢٢١.

قال الشارح: اعلم أنّ كلّ اسم كان في أوّله همزةُ وصل، فإنّ همزته تسقط في التصغير، سواء كان الاسم تامًّا أو ناقصًا، فمثالُ التامّ قولك في «انطلاقٍ»، و«اقتدارٍ»: «نُطَيْلِيقٌ»، و«قُتَيْدِيرٌ»، ومثالُ الناقص قولك في «ابنٍ»: «بُنَيٌّ»، وفي «اسْمٍ»: «سُمَيٌّ»، وفي «اسْتٍ»: «سُتَيْهَةٌ». حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريكِ ما بعدها؛ لأنّها إنّما دخلت توصُّلاً إلى النطق بالساكن، وما بعد الأوّل في التصغير يكون أبدًا محرَّكًا، فلم يحتج إلى الهمزة. ولمّا حُذفت الهمزة، رُدّ المحذوف، لأنّ الباقي لا يفي ببناء التصغير إذ كانا حرفَيْن.

وأمّا نحو: «بِنْتٍ»، و«أُخْتٍ»، و«هَنْتٍ»، فإنّ هذه الكِلَم وإن استُفيد منها التأنيث، فليست التاء فيها بعلامةِ تأنيث؛ وإنّما قلنا ذلك لسكونِ ما قبلها. وتاءُ التأنيث لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا ما لم يكن ألفًا، وأيضًا فإنّ تاء التأنيث إذا اتّصلت بالاسم، يُبْدَل منها في الوقف هاءٌ، نحوُ: «شَجَرَة»، و«تَمْرَة»، وهذه تاءٌ في الوصل والوقف. هذا مذهب سيبويه فيها، وقد نصّ على ذلك في بابِ ما لا ينصرف، فقال: لو سمّيتَ بهما رجلاً؛ لصرفتَهما معرفةً، يعني «بِنْتًا»، و«أُخْتًا» ولو كانت للتأنيث؛ لَمَا انصرفتا كما لم ينصرف نحوُ «طَلْحَةَ»، و«حَمْزَةَ»، فثبت بما ذكرناه أنّ التاء ليست للتأنيث، إنّما هي مبدلةٌ من اللام التي هي واوٌ، ألا ترى أنّ الأصل فيها: «أَخَوَةٌ»، وَ«بَنَوَةٌ»، وَ«هَنَوَةٌ»، ووزنُها «فَعَلٌ» بفتح الفاء والعين، فنقلوها إلى «فُعْلٍ»، و«فِعْلٍ»، و«فَعْلٍ»، وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن «قُفْلٍ»، و«عِذْلٍ»، و«فَلْسٍ»؟

فإن قيل: إذا زعمتم أن التاء ليست علامة تأنيث، وأنّ «بِنْتًا» ليست من «ابنٍ» بمنزلة «صَعْبَةٍ» من «صَعْبٍ»، فما عَلَمُ التأنيث فيها؟ فالجوابُ أنّ الصيغة فيها علمُ التأنيث. والمراد بالصيغة نَقْلُها من «فَعَلٍ» إلى «فُعْلٍ»، و«فِعْلٍ» و«فَعْلٍ»، وإبدالُ التاء من الواو، فإنّ هذا عَمَلٌ اختصّ بالمؤنّث، إلاّ أنّ التاء هٰهنا، وإن لم تكن علامة تأنيث، فهي جاريةٌ مجراها، إذ كان هذا الإلحاقُ مختصًّا بالمؤنّث، فلذلك لم يُعْتَدّ بها في بناء التصغير. فإذا صغّرتَها، أعدتَ اللام المحذوفة معها كما تُعيدها مع التاء التي هي علامة التأنيث، من نحو: «ثُبَيَّةٍ» و«بُرَيَّةٍ» في تصغر «ثُبَةٍ»، و«بُرَةٍ»، وألحقتَ التاء التي هي علامة التأنيث للإيذان بالتأنيث؛ لأنّ الصيغة الدالّة على التأنيث في «أُخْتٍ»، و«بِنْتٍ» قد زالت بالتصغير، وكانت التاء أَوْلى بالعلامة هنا دون غيرها من علامات التأنيث؛ لشَبَهها بها من حيث كانت تاءً في الوصل.

ومن ذلك «ثِنْتان»، التاءُ فيه بدلٌ من اللام التي هي ياءٌ من «ثَنَيْتُ»، وهي مُلْحِقةٌ له بـ«جِلْسٍ»، و«عِذْلٍ». والتاءُ في «اثنتان» للتأنيث كما كانت في «بِنْتٍ» للإلحاق، وفي «ابْنَةٍ» للتأنيث. ومن ذلك التاءُ في «كَيْتَ»، و«ذَيْتَ»، التاءُ فيهما بدلٌ من اللام التي هي ياءٌ في «كَيَّةٍ»، و«ذَيَّةٍ»، وقد تقدّم الكلام عليهما في فصل الكِنايات، فاعرفه

فصل
[تصغير ما فيه حرف مُبدل من غيره]

قال صاحب الكتاب: **والبَدَلُ غيرُ اللازم يُرَدّ إلى أصله كما يُرَدّ في التكسير، تقول في «مِيزانٍ»: «مُوَيزِينٌ»، وفي «مُتَّعِدٍ»، و«مُتَّسِرٍ»: «مُوَيعِدٌ»، و«مُيَيسِرٌ»، وفي «قِيلٍ»، و«بابٍ»، و«نابٍ»: «قُوَيْلٌ»، و«بُوَيبٌ»، و«نُيَيبٌ». وأمّا البدل اللازم، فلا يُرَدّ إلى أصله، تقول في «قائلٍ»: «قُوَيئِلٌ»، وفي «تُخَمَةٍ»: «تُخَيمَةٌ»، وكذلك تاءُ «تُراث»، وهمزةُ «أُدَدٍ». وتقول في «عِيدٍ»: «عُيَيدٌ» لقولك: «أعْيادٌ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ البدل على ضربَيْن: لازمٌ، وغيرُ لازم، والمراد باللازم ما كان الإبدالُ فيه لضرب من التخفيف، لا لعلّةٍ أوجبت ذلك له، وغيرُ اللازم ما كان البدلُ فيه لعلّة أوجبت ذلك فيه، إمّا بحركةٍ أوجبت قلبَ ما بعدها، وإمّا بحرفٍ على حالةٍ تُوجِب قلبَ حرف بعده. فإذا حقّرت، أو جمعت؛ تزول العلّة الموجِبةُ إمّا بزوال الحركة، أو بزوال الحالة من ذلك الحرف، فيُرَدّ إلى أصله.

فمن غير اللازم: «مِيزانٌ»، و«مِيعادٌ»، و«مِيقاتٌ»، والأصل: «مِوْزان»، و«مِوْعاد»، و«مِوْقات»، فقلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فإذا صُغّرت أو جُمعت بحركة الواو، فعادت إلى أصلها؛ لزوال سبب القلب، وذلك نحو قولك في التصغير: «مُوَيْزِينٌ»، وفي التكسير «مَوازِينُ»، ومن العرب من لا يردّها إلى الواو في الجمع. وأنشدوا [من الطويل]:

٨٢٣ـ حِمًى لا يُحَلُّ الدَّهرَ[1] إلاّ بإذْنِنا ... ولا نَسألُ الأقوامَ عَهْدَ المَيَاثِقِ

---

٨٢٣ ـ **التخريج:** البيت لعياض بن درّة الطائيّ في لسان العرب ١٠/ ٣٧١ (وثق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٧؛ ونوادر أبي زيد ص٦٥؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٣٨؛ والخصائص ٣/ ١٥٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الشافية ص٩٥.

الإعراب: «**حمى**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «حمانا حمى» مثلاً. «**لا**»: نافية. «**يحلّ**»: فعل مضارع مبنيّ للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «**الدهر**»: ظرف زمان متعلّق بـ«يحلّ». «**إلّا**»: حرف حصر. «**بإذننا**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يحل»، وهو مضاف، و«نا»: في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. «**نسأل**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «نحن». «**الأقوام**»: مفعول به منصوب. «**عهد**»: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف. «**المياثق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «**حمانا حمى**»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يحلّ»: في محلّ رفع نعت «حمى». وجملة «لا نسأل»: معطوفة على الابتدائية.

والشاهد فيه قوله: «المياثق» والقياس فيه «المواثق» لأنه جمع «ميثاق»، وهذا شاذ.

(١) في الطبعتين: «لا يَحُلُّ الدهرَ»، وهذا خطأ.

وهو جمع «مِيثاقٍ» وأصلُه من «وَثِقتُ». ومن ذلك قولهم في تصغير «قِيلٍ»: «قُوَيْلٌ»؛ لأنّه من الواو، كأنهم بنوا من القول اسمًا على «فِعْلٍ» مثل «عِذْلٍ». ومنه قوله عليه السُّلام: «نهى عن قِيلٍ وقَالٍ»[1]، ولذلك لو سمّيت رجلاً بـ«قِيلَ» فِعْلِ ما لم يسمّ فاعلُه، لكان هذا حكمَه في التصغير، فتقول: «قُوَيْلٌ». وكذلك لو صغّرت «رِيحًا»، لقلت: «رُوَيْحَةٌ»؛ لأنّ أصلها: «رِوْحٌ». وإنما قلبوا الواو ياءً؛ لسكونها وانكسارِ ما قبلها، فإذا صغّرتها، تحرّكت وزالت الكسرة من قبلها، فبطلت العلّةُ. وكذلك تقول في الجمع: «أرْواحٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٨٢٤ـ [مِنّا الّذي اخْتِيرَ الرّجالَ سَماحةً وَجُوداً] إذا هَبَّتْ أرْواحُ الشّتاء الزَّعازِعُ

ويُحْكَى عن عُمارة أنه قال: «رِيحٌ»، و«أرْياحٌ». ويحكى أنّ أبا حاتم السِّجِسْتانيّ أنكر عليه ذلك، فقال أمَا ترى في المُصْحَف ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾[2] كأنّه قاسَهُ، فغَلِطَ. وكذلك لو صغّرت نحوَ: «مُوقِنٍ»، و«مُوسِرٍ»، لقلت: «مُيَيْقِنٌ»، و«مُيَيْسِرٌ»، فتعيده إلى الياء، لأنّ أصله الياء؛ لأنّه من «اليَقِينِ» و«اليُسْر». وإنّما قُلبت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وبالتصغير زال السكون، فعادت إلى الأصل.

---

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٢٢.

٨٢٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٣١؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤؛ والدرر ٢/ ٢٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢؛ والكتاب ١/ ٣٩؛ ولسان العرب ٤/ ٢٦٥ (خير)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٣٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٢.

اللغة: الزعازع: الشديدة، واحدتها زعزعة.

المعنى: إذا اختار الرجال أفضلهم سماحة وجودًا عند الأزمات والنوائب، فإنهم سيختارون رجلاً منّا بالتأكيد، لأننا قوم كرام نُعدّ للنائبات.

الإعراب: «**منّا**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم مرفوع. «**الذي**»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر. «**اختير**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**الرجالَ**»: اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: من الرجال. «**سماحة**»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة، ويجوز أن يكون تمييزًا أو حالاً. «**وجودًا**»: الواو: حرف عطف، و«جودًا»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. «**إذا**»: ظرفية حينية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بالفعل «اختير». «**هبت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء حرف تأنيث. «**أرواحُ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**الشتاء**»: مضاف إليه مجرور. «**الزعازع**»: صفة لـ «أرواحُ» مرفوعة.

وجملة «منا الذي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اختير الرجال»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «هبت ارواح»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «أرواح» في جمع «ريح»، وهذا دليل على أنّ أصل «ريح» هو «روح».

(٢) البقرة: ١٦٤.

ومن ذلك «مُتَّعِدٌ»، و«مُتَّسِرٌ»، و«مُتَّزِنٌ»، إذا صغّرتها، قلت: «مُوَيْعِدٌ»، و«مُيَيْسِرٌ»، و«مُوَيْزِنٌ»، فعُدتَ إلى الأصل؛ لأنّ «متّعدًا» من «الوَعْد»، و«متّزنًا» من «الوَزْن»، و«متّسرًا» من «اليُسْر». وإنّما قلبت الفاء تاءً منها لوقوع تاء الافتعال بعدها. فإذا صغّرتها، حُذفت؛ لكون الاسم بها خمسةَ أحرف. وإذا حذفت التاء، عادت الواو والياء إلى أصلهما؛ لأنّ القلب إنّما كان لأجل التاء، هذا مذهبُ أبي إسحاق الزجّاج، وأمّا سيبويه[1]، فلا يرى ردَّها إلى أصلها، ويقول: «مُتَيْعِدٌ»، و«مُتَيْزِنٌ»، و«مُتَيْسِرٌ». وذلك لأنّ قاعدة مذهبه أنّه إذا وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلّةٍ، ثمّ زالت العلّةُ بالتصغير، لم يُغيِّر البدل، كأنّ التصغير قام مقام العلّة، فـ«مُتَّعِدٌ» بمنزلة «مُغْتَسِلٍ» فإذا صُغّرت، حُذفت تاء الافتعال، وبقيت التاءُ الأُولى على حالها. والأوّلُ أقيسُ.

فأمّا «بابٌ»، و«نابٌ» ونحوهما ممّا هو على ثلاثة أحرف، وثانيه ألفٌ، فإنّه إن كانت الألف فيه منقلبةً عن واو، رُدّت الواو، نحوَ قولك في «باب»: «بُوَيْبٌ»، وفي «مالٍ»: «مُوَيْلٌ»، وفي «غارٍ»: «غُوَيْرٌ». وفي المثل «عَسَى أن يكون الغُوَيْرُ أبْؤُسًا»[2].

وما كان من الياء، فإنّك تردّها إلى الياء، نحوَ قولك في «نابٍ»: «نُيَيْبٌ»، وفي رجلٍ اسمُه «غَابٌ»، و«ضَارٌ»: «غُيَيْبٌ»، و«ضُيَيْرٌ». وذلك لأنّك تضمّ أول المصغّر أبدًا إذا كان اسمًا متمكّنًا، والألفُ لا تثبت مع انضمام ما قبلها؛ لأنّها مَدّةٌ لا تكون حركةُ ما قبلها إلاّ من جنسها، فإن لم يُعرَف له أصلٌ في الواو والياء، قُلبت إلى الواو؛ لأنّ ذوات الواو في هذا الباب أكثرُ من ذوات الياء، فلذلك تقول في «سارٍ»: «سُوَيْرٌ»، تريد: السائر، فتحذف الهمزة. وسَواءٌ في ذلك كان من «سَارَ يَسِيرُ»، أو من قولك: «سائر الناس»؛ لأنّ الهمزة التي هي عينٌ أو بدلٌ من عين مجذوفةٌ للتخفيف، فبقي «سارٌ» على زنة «فَالٍ»، فقلبتَها واوًا، كما لو لم تحذف العين في نحو: «سُوَيْئِرٍ»، و«ذُوَيْهِبٍ». وكذلك تقول في «رجل خافٍ»: «خُوَيْفٌ»، سواءٌ في ذلك كان أصله «خائفًا»، ثمّ خُفّف، أو «خَوِفًا»، مثلَ «رجلٍ مالٍ»، و«كَبْشٍ صافٍ»، فاعرفه.

وأمّا البدل اللازم، فنحو الهمزة في «قائلٍ»، و«بائعٍ»، فإذا صُغّر شيء من ذلك،

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٦٥.

(٢) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جيأ)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس)، ١٥/ ٥٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/ ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

الغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بُؤس، وهو الشدَّة. والمثل قالته الزَّبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه.

يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشرّ فيتّهم به.

قلت: «قُوَيْئِلٌ»، و«بُوَيْئِعٌ» بالهمز. لم يخالف في ذلك أحدٌ من أصحابنا، إلاّ أبو عمر الجَرْمِيّ، فإنّه كان يقول: «قُوَيِّلٌ»، و«بُوَيِّعٌ» من غير همز، قال: لأنّ الهمزة في «قائل»، و«بائع» إنّما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد ألف زائدة، وكانت مجاوِرةً للطرف، فهمزوها على حدّ الهمز في «عَطاء»، و«كِساء»، وأنت إذا صغّرت، زالت الألف، فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء على حدّ عَوْدها في «مُتَّعِد»، و«مُتَّزِن». وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوّة الهمزة هنا بثبوتها في التكسير، نحوِ: «قَوائِم»، و«بَوائِع». وكلُّ العرب تهمز الجمع، فلذلك كانت الهمزة في «قائِلٍ»، و«بائِعٍ» لازمةً، وإن كانت حدثت عن علّة.

ومن ذلك التاء في «تُخَمَةٍ»، و«تُكَلَةٍ»، و«تُراثٍ»؛ البدل فيه لازمٌ يثبت في التصغير والتكسير؛ لأنّ أصله الواو فـ«تُخَمَةٌ» أصله «وُخَمَةٌ»؛ لأنّه من «الوَخَامَة»، و«تُكَلَةٌ» أصله «وُكَلَةٌ»؛ لأنّه من «تَوَكَّلْتُ». و«تُراثٌ» أصله: «وُراثٌ» لأنّه من «وَرِثْتُ»؛ لأنه لم يكن لعلّةٍ إنّما كان لضرب من التخفيف. والتخفيفُ كما كان مطلوبًا في المكبَّر، كذلك هو مطلوب في المصغّر، بل هو في المصغّر أجدرُ؛ لأنّ التصغير يزيده ثِقَلاً بالزيادة فيه، فلذلك تقول: «تُخَيْمَةٌ»، و«تُكَيْلَةٌ»، و«تُرَيْثٌ»، وذلك بإجماعٍ من أصحابنا.

وأمّا «أُدَدٌ» وهو أبو قبيلة من اليَمَن، وهو أدد بن زيد بن كَهْلَانَ بن سَبَأ، فقد جاء مصروفًا، كأنّهم جعلوه من باب «نُقَبٍ»، ولم يجعلوه معدولاً، وهمزتُه بدلٌ من واو، وأصلُه: «وُدَدٌ» من «الوِدّ»، وإنّما قلبوا واوَه همزةً لانضمامها على حدّ «وُقِّتَتْ»، و«أُقِّتَتْ». والتصغير على البدل: «أُدَيْدٌ»؛ لأنّها مضمومة أيضًا في التصغير، فالعلّةُ الموجبةُ للقلب في المكبّر موجودةٌ في المصغّر.

وأمّا «عِيدٌ»، و«أَعْيادٌ»، فإنّه وإن كان البدلُ فيه لعلّة، إذ أصلُه الواو؛ لأنّه من «العَوْد»، وإنّما قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان القياس أن تعود إلى الواو في التصغير لتحرُّكها على حدّ عَوْدها في «مُوَيْزِين»، و«مُوَيْعِيدٍ». وإنّما لزم البدلُ لقولهم في التكسير: «أعْيادٌ»، كأنّهم كرهوا «أعْوادًا»؛ لئلّا يلتبس بجمع «عُودٍ»، فاعرفه.

فصل
[تصغير ما ثالثه واوٌ وسَطًا]

قال صاحب الكتاب: **والواو إذا وقعتْ ثالثةً وَسَطًا كواوِ «أسْوَدَ»، وَ«جَدْوَلٍ»، فأجْوَدُ الوجهَين: «أُسَيِّدُ»، و«جُدَيِّلٌ». ومنهم مَن يُظهِر، فيقول: «أُسَيْوِدُ»، و«جُدَيْوِلٌ».**

* * *

قال الشارح: الواو إذا وقعت حشوًا، فلا تخلو من أن تكون ثانيةً، أو ثالثةً، فإذا كانت ثانية نحوَ: «جَوْزَةٍ»، و«لَوْزَةٍ»، فإنّها لا تُغيَّر في التصغير؛ لأنّها تُحرَّك بالفتح في التحقير، ونقع الياء ساكنةً بعدها، فتقول: «جُوَيْزَةٌ»، و«لُوَيْزَةٌ».

فإن كانت ثالثةً وَسَطًا، فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة، نحو واو «عَجُوزٍ»، و«عَمُودٍ»، فإنّها تُقلَب ياءً في التصغير أبداً، وتُدْغَم فيها ياءُ التصغير؛ لأنّه لا بدّ من وقوع ياء التصغير ثالثةً قبلها وهي ساكنةٌ، فيُجمع الواو والياء، والأوّلُ منهما ساكنٌ، فقُلبت الواو ياءً، كما قُلبت في «مَيِّتٍ»، و«سَيِّدٍ»، و«قَيِّمٍ»، والأصل: «مَيْوِتٌ»، و«سَيْوِدٌ»، و«قَيْوِمٌ».

وإن كانت متحرّكةً عينًا كانت أو زائدةً للإلحاق، مثالُ العين نحوُ: «أَسْوَدَ»، و«أَعْوَرَ»، ومثالُ الملحِقة: «جَدْوَلٌ»، و«قَسْوَرٌ»، فأنت إذا حقّرت ذلك، فلك فيه وجهان:

أحدهما: القلب والادغام، وهو الكثير الجيّد، نحوُ قولك: «أُسَيِّدُ»، و«أُعَيِّرُ»، و«جُدَيِّلٌ»، و«قُسَيِّرٌ»، والأصل: «أُسَيْوِدُ»، و«أُعَيْوِرُ»، و«جُدَيْوِلٌ»، و«قُسَيْوِرٌ»، فعُمل فيه ما تقدّم ذكرُه من قلب الواو وادّغامِ ياء التصغير فيها على حذْ العمل في «ميِّت»، و«سَيِّدٍ».

الثاني: الإظهار، فتقول: «أُسَيْوِدُ»، و«أُعَيْوِرُ»، و«جُدَيْوِلٌ»، و«قُسَيْوِرٌ». وعلّةُ هذا الوجه أنّهم حملوا التصغير هنا على التكسير، فكما قالوا «أساوِدُ»، و«جَداوِلُ» بإظهار الواو، كذلك قالوا: «أُسَيْوِدُ»، و«جُدَيْوِلٌ»؛ لأنّ التصغير والتكسير من وادٍ واحد.

وإنّما كان الوجه الأوّل هو المختارَ؛ لأنّ الحمل على التكسير ضعيفٌ لا يطّرِد، ألا ترى أنّهم قالوا: «مَقاوِلُ»، و«مَقاوِمُ» في «مَقام»، و«مَقال»، فأظهروا الواو في الجمع، ومع هذا فهم يقولون في التصغير: «مُقَيِّمٌ»، و«مُقَيِّلٌ»، فادّغموا، ولم يعتمدوا بظهورها في التكسير؟ وقيل: إنّما قالوا: «أُسَيْوِدُ»، و«جُدَيْوِلٌ» حيث قويتْ بالحركة في الواحد، ألا ترى أنّهم قالوا: «ثِيابٌ»، فقلبوا الواو ياءً في التكسير حيث سكنت في الواحد، ولم يقلبوها في «طوالٍ» حيث كانت متحرّكة في الواحد من نحو: «طَوِيلٍ»، فاعرفه.

[قلب الواء ياءً في التصغير إذا وقعت لامًا]

قال صاحب الكتاب: **وكلُّ واو وقعتْ لامًا صحّتْ أو أُعلّتْ، فإنّها تنقلب ياءً، كقولك: «عُرَيَّةٌ»، وَ«رُضَيًّا»، و«عُشَيّاءُ»، و«عُصَيَّةٌ» في «عُرْوَةٍ»، وَ«رَضْوَى»، و«عَشْواءَ»، و«عَصًا».**

* * *

قال الشارح: متى وقعت الواو لامًا، قلبتْها ياءً في التصغير لا غيرُ، فتقول في تصغير «عُرْوَةٍ»، و«غُدْوَةٍ»: «عُرَيَّةٌ»، و«غُدَيَّةٌ»، وتقول في تحقير «رَضْوَى» اسم جبل: «رُضَيًّا»، والأصل «عُرَيْوَةٌ»، و«غُدَيْوَةٌ» و«رُضَيْوَى»، فقلبت الواو ياءً لوقوع ياء التصغير ساكنةً قبلها. وتقول في تحقير «عَشْواءَ»: «عُشَيّاءُ». وإنّما وجب في اللام القلبُ لا غيرُ، وجاز في العين إقرارُ الواو على الصفة التي ذكرناها، وذلك لضُعف اللام بتطرُّفها، وقوّةِ العين بتوسُّطها. ولذلك كثُر الحذف في اللام من نحو: «أخ»، و«أب»، وقلّ في نحو: «مُذْ»، و«سَهٍ». ويؤيّد ذلك أنّه متى اجتمع ياءان، أو واوان، أو ياءٌ وواوٌ، ووُجد في كلّ

واحدة منها ما يوجب القلبَ، ولم يجز إعلالُهما معًا؛ اعتلّت اللام دون العين، نحوَ: «حَوَى» «يَحْوِي»، و«حَيَّ»، «يَحْيَا»، و«هَوَى»، و«نَوَى».

قال: وكلُّ واو وقعتْ لامًا، صحّتْ أو اعتلّتْ، فإنها تنقلب ياءً، وذلك قولك في تصغير «غُزْوَةٍ»، وَ«رَضْوى» «غُرَيَّةٌ»، و«رُضَيًّا»، وفي تصغير «عَصًا»، و«قَفًا»: «عُصَيَّةٌ»، و«قُفَيٌّ». والأصل «أُصَيْوَةٌ»، و«قُفَيْوٌ». فلمّا اجتمعت الواو والياء، والأوّل منهما ساكنٌ؛ قلبوا كما فعلوا بـ«مَيِّتٍ»، و«جَيِّد»، ولم يُجيزوا التصحيح كما جوّزوه في «أُسَيْوِدَ»، و«أُعَيْوِرَ»؛ لأنّ العين أقوى من اللام، والقلبُ في المعتلّة أقوى، فاعرفه.

فصل
[اجتماع يائين في التصغير]

قال صاحب الكتاب: **وإذا اجتمع مع ياءَ التصغير ياءانِ، حُذفت الأخيرةُ، وصار المصغَّرُ على مثالِ «فُعَيلٍ»، كقولك في «عَطاءٍ»، و«إداوةٍ»، و«غاوِيَةٍ»، و«مُعاوِيَةَ»، و«أَحْوَى»: «عُطَيٌّ»، و«أُدَيَّةٌ»، و«غُوَيَّةٌ»، و«مُعَيَّةُ»، و«أُحَيُّ» غيرَ منصرف، وكان عيسَى بن عمر يصرفه، وكان أبو عمرو يقول: «أُحَيٍ». ومَن قال: «أُسَيْوِدُ»، قال: «أُحَيْوٍ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنه متى آلَ التصغير بالاسم إلى أن يجتمع في آخِره ثلاثُ ياءات، فإنك تحذف الياء الأخيرة لثِقَل الجمع بين الياءات، وخصّوا الأخيرة بالحذف؛ لتطرُّفها وكثرةِ تطرُّق التغيير إلى اللام على ما وصفنا.

وذلك قولك في تصغير «عَطاءٍ»: «عُطَيٌّ» على زنة «فُعَيْلٍ». وذلك أنك لمّا صغّرته؛ وقعت ياءُ التصغير ثالثةً قبل الألف، فانقلبت الألفُ ياءً؛ لأنّ ياء التصغير لا تكون إلاّ ساكنةً، والألفُ لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحًا، وادُّغمت في الياء المنقلبة عن الألف. ولمّا انقلبت الألف ياءً، عادت الهمزة إلى أصلها، وهو الواو؛ لأنّه من «عَطَا، يَعْطُو»؛ وذلك أنّها إنّما كانت انقلبت همزةً لوقوعها طرفًا بعد الألف الزائدة، فلمّا صارت ياءً، عادت إلى أصلها، وهو الواو، ثمّ قُلبت ياءً للكسرة قبلها؛ لأنّ ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلاّ مكسورًا، فاجتمع حينئذ ثلاثُ ياءات: ياءُ التصغير، وهي الأُولى، والياء المبدلة من الألف المدّغَم فيها، والياء المبدلة من الواو التي كانت همزةً في المكبّر، فحُذفت اللامُ لِما ذكرناه، وصار تصغيرُه كتصغير بنات الثلاثة، نحو قولك في «قَفًا»: «قُفَيٌّ»، وفي «رَحًى»: «رُحَيَّةٌ».

ومثله «إداوَةٌ»، لمّا صغرتَها، زدتَ قبل قلبها الألف ياءَ التصغير، فانقلبت ياءً، ثمّ قلبتَ الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها على حدّ قلبها في «غازِيَةٍ»، و«مَحْنِيَةٍ».

وأمّا «غاوِيَةٌ»، فهو «فاعلة» من «الغَيّ»، فإذا صُغّر؛ قُلبت ألفه واوًا لانضمام الفاء

منه، ووقعت ياءُ التصغير ثالثةً، بعدها الواوُ التي هي عين الكلمة متحرّكةً، فقُلبت الواو ياءً، وادُّغمت فيها الياء الأُولى، واجتمعت مع الياء الأخيرة التي هي لامٌ، فاجتمع ثلاثُ ياءات، فحُذفت الأخيرةُ على ما تقدّم. وقيل: «غُوَيّةٌ» على منهاجِ «فُعَيْلَة»، ووزنُها في الحقيقة «فُوَيْعَةٌ»، واللام محذوفةٌ.

وأمّا «مُعاوِيَةُ»، فإنّك إذا صغّرته، حذفت ألفَه؛ لأنّه على خمسة أحرف، وفيها زيادتان: الميم والألف، وكانت الميم مزيدةً لمعنًى، والألفُ لغيرِ معنى، فحُذفت الألف كما يُفعَل في «مُغْتَلِم»، و«مُنْطَلِقٍ» إذا صغّرتهما، فإنّك تحذف التاء والنون دون الميم، وإذا حذفت الألف، وقعت ياءُ التصغير ثالثةً، فتجتمع مع الواو التي هي عين الكلمة. ومن قال: «أُسَيْوِدُ»، ولم يقلب، قال: «مُعَيْوِيَةٌ» من غير قلب ولا حذفِ شيء؛ لأنّه لم تجتمع ثلاث ياءات، ومن قال «أُسَيِّدُ»، قال: «مُعَيَّةٌ»؛ لأنّه لمّا قُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير، وكانت الياءُ التي هي لامٌ بعدها؛ اجتمع ثلاثُ ياءات، فحُذفت اللام، وبقي «مُعَيَّةٌ» على زنة «مُفَيْعَةٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٨٢٥- وَفاءٌ يا مُعَيَّةُ من أبيه ... لِمَنْ أوْفَى بعَهْدٍ أو بعَقْدِ

ومن ذلك «أَحْوَى»، وهو «أَفْعَلُ» من «الحُوَّة»، وهي سُمْرَةُ الشَّفَة. يُقال: «رجلٌ أَحْوَى»، و«امرأةٌ حَوّاءُ»، وهو من باب «الهُوَّة»، و«القُوَّة»، عينُه ولامه واوٌ. وإنّما وقعت الواو رابعةً، فانقلبت ياءً على حدّ انقلابها في «أغْزَيْتُ»، و«أدْعَيْتُ»، ثم قُلبت الياء ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. فإذا صغّرته، قلت: «أُحَيٌّ» غيرَ مصروف. هذا مذهب سيبويه[1]، وذلك أنّك زدت ياءَ التصغير ثالثةً، فاجتمعت مع الواو التي هي عينٌ، فانقلبت ياءً على ما قدّمناه، وكان بعدها الياء المبدلة من لام الكلمة، فاجتمع ثلاثُ

---

٨٢٥ - **التخريج**: البيت للصمة بن جشم بن معاوية في شرح شواهد الشافية ص٩٧؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص١٨٨؛ وجمهرة اللغة ص٢٤٤، ٩٧٣.

اللغة: معية: تصغير معاوية. العقد والعهد: ما يلتزم به من اتفاق.

الإعراب: «**وفاء**»: خبر لمبتدأ محذوف بتقدير: هو وفاء، مرفوع بالضمّة. «**يا**»: حرف نداء. «**معية**»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء. «**من أبيه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«وفاء»، وهو مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**لمن**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«وفاء». «**أوفى**»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**بعهد**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أوفى». «**أو**»: حرف عطف. «**بعقد**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أوفى».

وجملة «هو وفاء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا معية»: استئنافية لا محلّ لها كذلك. وجملة «أوفى»: صلة الموصول لا محلّ لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «معية» تصغيرًا لـ«معاوية».

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٢.

ياءات، فحُذفت الأخيرةُ، ولم يُعْتَدّ بالنقص؛ لأنّ ما حُذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به. وقاسَه سيبويه[(١)] على «أَصَمُّ»، فإنّه لا ينصرف، وإن كان نقص عن بنيةِ «أَفْعَلُ». ألا ترى الأصل «أَصْمَمُ»، فلمّا أُريد الإدغامُ؛ نقلوا حركة العين إلى الفاء، ففارقَ بناءَ «أَفْعَلُ». ومع ذلك فهو لا ينصرف.

وكان عيسى بن عمر يصرفه[(٢)]، ويقول: «أُحَيٍّ يا فتى»، كأنّه اعتبر نَقْصَه وخروجَه عن زنةِ «أَفْعَلُ». وفرق أبو العبّاس المبرّد بين المسألتَيْن، فقال: «أُحَيٍّ» قد ذهبت لامه، وتغيَّرت بنيتُه، فصار إلى زنةِ «أُفَيْعٍ»، و«أَصَمُّ» لم يذهب منه شيءٌ، وإنّما نُقلت حركةُ ميمه إلى الصاد، فهي موجودةٌ في الكلمة غيرُ محذوفة منها. وهذا القولُ ضعيف بدليلِ أنّا لو سمّينا بـ«يَعِدُ»، و«يَضَعُ» رجلاً، فإنّه يمتنع من الصرف، وإن كان محذوفًا منه؛ كذلك هٰهنا.

وكان أبو عمروبن العَلاء يقول: «هو أُحَيٌّ»[(٣)]، كأنّه يجعله منقوصًا، وردَّ سيبويه[(٤)] قولَه بقولنا: «عُطَيٌّ»، ولم نجعله منقوصًا، وإن كان في آخِره ياءٌ قبلها مكسورٌ، بل حذفنا الأخيرة لاجتماع الياءات.

فأمّا من قال: «أُسَيْوِدُ»، فإنّه يقول هنا «أُحَيْوٍ» لا غيرُ، يجعله منقوصًا، ولا يحذف الياءَ؛ لأنّه لم يجتمع في آخِره ثلاثُ ياءات.

فصل
[تصغير ما خُتم بتاء التأنيث]

قال صاحب الكتاب: **وتاءُ التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهرةً أو مقدَّرةً، فالظاهرةُ ثابتةٌ أبدًا، والمقدَّرةُ تثبُت في كلِّ ثلاثي، إلاّ ما شذّ من نحوِ: «عُرَيْسٍ»، و«عُرَيْبٍ».**

* * *

قال الشارح: علامة التأنيث علامتان: التاء والألف، فالتاءُ إذا كانت ظاهرةً في الاسم تثبت في تحقيره، قلّت حروفُه، أم كثُرت؛ لأنّها بمنزلةِ اسم ضُمّ إلى اسم، نحوِ: «حَضْرَمَوْتَ». ألا ترى أنّها تدخل على المذكّر، فلا تُغيِّر بناءَه، ويكون ما قبلها مفتوحًا؟ وإذا كان ذلك كذلك؛ فالبابُ فيها أن تُصغِّر الاسم من أيِّ باب كان، ثمّ تأتي بها كما تفعل بالمركّب، وذلك قولك في «تَمْرَةٍ»: «تُمَيْرَةٌ»، وفي «حَمْدَةٍ» «حُمَيْدَةٌ»، وفي «قُرْقَرةٍ»: «قُرَيْقِرَةٌ»، وفي «سَفَرْجَلَةٍ»: «سُفَيْرِجَةٌ».

وأمّا التاء المقدّرة، فهي تظهر في تحقير كلّ اسم مؤنث ثلاثيّ، وذلك قولك في: «قَدَمٍ»: «قُدَيْمَةٌ»، وفي «يَدٍ»: «يُدَيَّةٌ»، وفي «هِنْدٍ»: «هُنَيْدَةٌ». وإنّما لحقت التاءُ في تحقير

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٢.
(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٢.
(٣) الكتاب ٣/ ٤٧٢.
(٤) الكتاب ٣/ ٤٧٢.

المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف؛ لأمرَيْن: أحدُهما أنّ أصل التأنيث أن يكون بعلامةٍ، والآخرُ خفّةُ الثلاثي. فلمّا اجتمع هذان الأمران، وكان التصغير قد يردّ الأشياء إلى أُصولها؛ فأظهروا العلامة المقدّرة لذلك.

وقد شذّت أسماءٌ، فجاءت مصغّرةً على حدّ مجيئها مكبّرةً من غيرِ علامة، وذلك ستّةُ أسماء، منها ثلاثةُ أسماء قد ذكرها سيبويه، وهي «الناب» للمُسِنّة من الإبل، و«الحَرْبُ»، و«الفَرَسُ» فإذا حقّرتها، قلت: «نُيَيْبٌ»، و«حُرَيْبٌ»، و«فُرَيْسٌ».

فأمّا «النابُ» من الإبل، فإنّما قالوا: «نُيَيْبٌ»؛ لأنّ الناب من الأسنان مذكّرٌ، وإنّما قيل للمُسِنّة من الإبل: نابٌ، لطُول نابها، فكأنّهم جعلوها النابَ سن الأسنان.

وأمّا «الحَرْب»، فمصدرٌ وُصف به، كقولهم: «رجلٌ عَدْلٌ» وكأنّ الأصل «مُقاتَلَةٌ حَرْبٌ»، أي: حاربةٌ للمال والنفسِ، ثمّ حُذف الموصوف، وقيل: «حربٌ»، كما قيل: «عدلٌ».

وأمّا «الفَرَسُ»، فاسمٌ مذكّرٌ يقع على المذكّر والأُنثى كالإنسان والبَشَر في وقوعه على الرجل والمرأة، فصُغّر على أصله، فلو أُريد الأُنثى، لم يُقَلْ إلاّ: «فُرَيْسَةٌ».

فأمّا الثلاثة الأُخَرُ، فحكاها أبو عمر الجَرْميّ، وهي دِرْعُ الحديد، كأنّهم لحظوا فيها معنى التذكير، فصُغّرت من غير علامة تأنيث، فالدرعُ قُمَيصٌ، والقَوْسُ عُودٌ، والعُرْس تَعْرِيسٌ، وَوَقْتٌ، و«العَرَبُ» مؤنّثةٌ كأنّهم ذهبوا إلى الباديَة؛ فلذلك قالوا: «العَرَبُ العارِبَةُ»، وصغّروه من غير إلحاقِ تاء، فقالوا: «عُرَيْبٌ». قال أبو الهِنْديّ [من المتقارب]:

٨٢٦ـ وَمَكْنُ الضِّبابِ طَعَامُ العُرَيْبِ ... ولا تَشْتَهِيهِ نُفُوسُ العَجَمْ

كأنّهم عنوا الجِيلَ من الناس.

* * *

---

٨٢٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي الهندي (عبد المؤمن بن عبد القدوس) في أدب الكاتب ص١٩٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٨٦ (عرب)، ١٣/ ٤١٢ (مكن).

اللغة والمعنى: مكن الضباب: بيضها، والضباب: جمع ضب وهو حيوان صحراوي زاحف يشبه الحردون. العريب: تصغير العرب.

يريد أنّ لكلّ شعب عاداته في طعامه، فالعرب تأكل بيض الضب، بينما لا يشتهيه الأعاجم من فرس وروم.

الإعراب: «**ومكن**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**مكن**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**الضباب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**طعام**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**العريب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولا**»: الواو حرف استئناف، «**لا**»: حرف نفي. «**تشتهيه**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول=

قال صاحب الكتاب: **ولا تثبت في الرباعيّ إلاّ ما شذّ من نحوِ: «قُدَيْدِيمَة» و«وُرَيِّئَة»**.

* * *

قال الشارح: فأمّا الاسم الرباعيّ، فإنّ تاء التأنيث لا تظهر في مصغّره إذا لم تكن ظاهرةً في مكبّره؛ لأنّها أثقلُ، والحرفُ الرابع ينزل عندهم منزلةَ عَلَم التأنيث لطُول الاسم به. ألا ترى أنّه صار عدّةُ «عُنَيِّق»، بغير هاء، كعدّة «قُدَيْمَةٍ» و«رُجَيْلَةٍ» بالهاء. وقد شذّ اسمان من الرباعيّ، قالوا: «قُدَيْدِيمَةٌ»، و«وُرَيِّئَةٌ» تصغيرُ «قُدّامَ»، وَ«وَراءِ». قال الشاعر [من البسيط]:

٨٢٧ـ [وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسفَعُني] يَوْمٌ قُدَيْدِيمَةَ الجَوْزاءِ مَسْمُومُ

وقال الآخر [من الطويل]:

٨٢٨ـ قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إنَّني أرَى غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التَّجارِبِ

= به. «النفوس»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «العجمْ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «مكن الضباب طعام العريب»: بحسب الواو. وجملة «لا تشتهيه نفوس العجم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله «العريب» تصغيرًا للعرب.

٨٢٧ ـ **التخريج**: البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص٧٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٤٩.

اللغة: قُتود: جمع مفرده قَتَدٌ، وهو خَشب الرحل. وسَفعه يوم مسموم، أي لفحه حرُّه الذي تقذفه على الوجه السموم وهي ريح. والجوزاء: برج من أبراج السماء.

المعنى: يريد أنّه رحل على بعيره في هذا اليوم.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تكثير. «**علوت**»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعله. «**قتود**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الرحل**»: مضاف إليه مجرور. «**يسفعني**»: فعل مضارع، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به. «**يومٌ**»: فاعل «يسفعني». «**قديديمة**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بصفة لـ«يوم». «**الجوزاء**»: مضاف إليه. «**مسموم**»: صفة لـ«يومٌ» مرفوع.

وجملة «قد علوت»: بحسب الواو. وجملة «يسفعني يومٌ»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «قديديمة» حيث ثبتت التاء في الاسم الرباعي.

٨٢٨ ـ **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص٤٤؛ وخزانة الأدب ٨٦/٧؛ واللمع في العربية ص٣٠٣؛ ولسان العرب ٤٦٦/١٢ (قدم)؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٠.

اللغة: قديديمة: تصغير قُدّام، وروي البيت برفع «قديديمة»، والمراد أنّه عَلِق النساء، وعلقنه قبل التجارب واتزان العقل، والغفلات هنا مَلذات الحياة، والتجارب تعني هنا الكبر.

المعنى: يريد أنّه استمتع بتعلقه بالنساء، واستمتعن بالتعلق به قبل أن يطعن في السن، ويتزن عقله، ويزهد فيهن لكبره. =

وذلك لأنّ سائر الظروف مذكّرةٌ، والبابُ فيها على التذكير، فلو لم تظهر علامةُ التأنيث في التصغير، لم يكن على تأنيثِ واحد منهما دليلٌ، فإن كان في الرباعيّ المؤنّث ما يوجب التصغيرَ بحذفِ حرف منه حتى يصيرَ على لفظ الثلاثيّ، وجب ردُ التاء، كقولك في تصغيرِ «سَماءٍ»: «سُمَيَّةٌ»؛ لأنّ الأصل «سُمَيِّيٌ» بثلاث ياءات، فحُذفت واحدة منها، كما قالوا في تصغير «عَطاءٍ» «عُطَيٌّ»، بحذفِ ياء، فلمّا صار ثلاثيَّ الحروف؛ زادوا التاء، كما زادوها في «قُدَيْمَةٍ»، ولذلك لو صغّرتَ «سُعادَ»، و«زينَبَ» تصغيرَ الترخيم؛ لقلت: «سُعَيْدَةٌ»، و«زُنَيْبَةٌ». فاعرفه.

[تصغير ما خُتم بالألف]

قال صاحب الكتاب: **وأمّا الألف فهي إذا كانت مقصورةً رابعةً؛ ثبتت نحو: «حُبَيلَى»، وسقطت خامسةً فصاعدًا، كقولك: «جُحَيجِبٌ»، و«قُرَيقِرٌ»، و«حُوَيْلٍ»، في «جَحْجَبَى»، و«قَرْقَرى»، و«حَوَلايا».**

* * *

قال الشارح: إنّما تثبت ألف التأنيث في «حُبَيْلَى»، و«بُشَيْرَى»؛ لأنّ الكلمة بها على أربعة أحرف، وأنت لا تحذف في التصغير من الأربعة شيئًا؛ لأنه لم تخرج بها عن بناء التصغير، وهو «فُعَيْعِلٌ»، وصار كـ«جُخْذَب»، و«جُخَيْدِبٍ»، إلاّ أنّهم فتحوا الحرف الذي بعد ياء التصغير، وكان القياسُ كسرَه على حدّ انكساره في «جُعَيْفِرٍ»؛ لأنّ ألف التأنيث تُفتح ما قبلها، كما أنّ التاء كذلك، فـ«حبيلى» بمنزلة «حُبَيْلَةٍ»، فلو كسروا ما قبل الألف، انقلبت ياءً. وألفُ التأنيث لا تكون منقلبةً؛ لأنّ انقلابها يُذْهِب دلالتَها على التأنيث، إذ التأنيث مستفادٌ من لفظ الألف. فإن كانت الألف لغير التأنيث، انقلبت ياءً؛ لأنّك تكسر

= **الإعراب: «قديديمة»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بدل من الظرف (لدن) في البيت الذي قبل الشاهد، ورأى البغدادي أن العامل في «قديديمة» محذوف دلّ عليه السياق كأن يكون التقدير: تظن طيب العيش قديديمة التجريب، هذا كلُّه على نصب «قديديمة» أمّا رفعها فلم يشر إليه البغدادي، ولا يتجه إعرابيًا إلا بتكلف بعيد. **«التجريب»**: مضاف إليه. **«والحلم»**: الواو: حرف عطف، «الحلم»: معطوف على «التجريب». **«إنني»**: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: اسمه. **«أرى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«غفلات»**: مفعول به أول منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. **«العيش»**: مضاف إليه. **«قبل»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالمفعول الثاني لـ«أرى»، والتقدير: أرى غفلات العيش حاصلةً قبل التجارب. **«التجارب»**: مضاف إليه.

وجملة «إنني أرى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أرى»: خبر «إن» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «قديديمة» في تصغير «قدّام»، حيث ظهرت تاء التأنيث في مُصَغَّر الاسم الرباعيّ، وهذا شاذ.

ما قبلها، كما تكسر في الرباعيّ، كقولك في «مَرْمًى»: «مُرَيْمٍ»، وفي «أرْطًى»: «أُرَيْطٍ». فالألفُ في «مَرْمًى» لامُ الكلمة، وهي منقلبة عن ياءِ «رَمَيْتُ»، والألفُ في «أرْطًى» زائدةٌ للإلحاق، والذي يدلّ على زيادتها قولُهم: «أدِيمٌ مَأْرُوطٌ»، أي: قد دُبغ بالأرطى، وهو شجر معروف. ودليلُ كونها لغير التأنيث قولُهم: «أرْطًى» بالتنوين، وألفُ التأنيث لا يدخلها تنوينٌ، وقولُهم في الواحد: «أرطاةٌ»، ولو كانت للتأنيث، لم تدخلها تاءُ التأنيث؛ لأنّ التأنيث لا يدخل على تأنيث. ومثله «مِعْزًى»، و«مُعَيْزٍ» لتنوينه ودخولِ التاء في الواحدة، نحوِ «مِعْزاةٍ».

فأمّا «عَلْقًى»، و«ذِفْرًى»، و«تَتْرًى» فمن نوّنها، فالألفُ عنده للإلحاق، لا للتأنيث؛ لأنّ ألف التأنيث لا تنوَّن، فلذلك تقول في تحقيره: «عُلَيْقٍ»، و«ذُفَيْرٍ»، و«تُتَيْرٍ». ومنهم من لا يُنوِّن ويجعلها للتأنيث، فهي ثابتةٌ في التصغير كألف «حُبْلَى»، فتقول: «عُلَيْقَى»، و«ذُفَيْرَى»، و«تُتَيْرَى».

وقول الشيخ: «إذا كانت مقصورةً رابعةً»، فإنّ فيه زيادةَ قَيْدٍ لا حاجةَ به إليه، لأنّها إذا كانت رابعة لا تكون إلاّ مقصورةً، لأنّ ألف التأنيث في «حَمْراء» ونحوِها قبلها ألفٌ أُخرى للمدّ، ولذلك كانت ممدودة، فهي في الحقيقة خامسةٌ.

وأمّا إذا وقعت الألف المقصورة خامسةً، فإنّك تحذفها في التصغير، أبدًا سواء كانت للتأنيث، أو لغير تأنيث، وذلك إذا كان قبلها أربعةُ أحرف أُصول. مثالُ ما كان ألفُه للتأنيث قولُك: «قُرَيْقِرٌ»، و«جُحَيْجِبٌ» في تصغير «قَرْقَرَى»، وهو اسمُ موضع، و«جَحْجَبَى» اسمِ رجل. والذي يدلّ أنّ الألف فيهما للتأنيث امتناعُهما من الصرف، وعدمُ دخول التنوين عليهما. ومثالُ ما كان لغير التأنيث قولهم: «حُبَيْرِكٌ»، و«صُلَيْخِدٌ» في تصغير «حَبَرْكًى»، وهو ضربٌ من القُراد، وقد استُعير للقصير، وتصغيرِ «صَلَخْدًى»، وهو الجَمَل القويّ. فهذا الضرب ألفُه زائدة للإلحاق «بِسَفَرْجَلٍ»، و«شَمَرْدَلٍ». يدلّ على ذلك قولُهم للواحدة: «حَبَرْكاةٌ»، وللناقة: «صَلَخْداةٌ».

وأمّا «حَوْلايا»، وهو اسم رجل، فتقول في تصغيره: «حُوَيْلِيٌّ»؛ لأنك تحذف الألف الأخيرة إذا كانت ألفَ تأنيث مقصورةً، فيبقى «حَوْلايَ» على خمسة أحرف، والرابع منها ألفٌ، فلا تسقط، بل تُقلَب ياءً؛ لانكسار اللام بعد ياء التصغير، وتُدْغم فيما بعدها، فيصير «حُوَيْلِيٌّ».

والذي وقع في نُسَخ الكتاب «حُوَيْلٍ»، كأنّه حذف الألف وما قبلها، فبقي «حَوْلا»، ثم قُلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها، فقال: «حُوَيْلٍ» منقوصًا. والصوابُ ما ذكرناه متقدّمًا، وإنّما حذفوا الألف إذ وقعت خامسةً فصاعدًا في هذا الباب؛ لأنّ بناء التصغير قد انتهى دونها، والألفُ زائدةٌ، فلم تكن لِتكون بأقوى من الحرف الأصليّ، نحوِ لام

«سَفَرْجَلٍ» وما أشبهها من الأُصول، وإذا وجب حذفُ الأصل الأقوى فيما ذكرنا، كان حذفُ الزائد أوْلى لضُعْفه.

فإن قيل: فهلّا حذفتم الألف الممدودة في مثل «خُنفَساء»؛ لانتهاء بناء التصغير دونها، وإلاّ فما الفرقُ بينهما؟ قيل: الألف الممدودة مشبَّهةٌ بتاء التأنيث، فصارت لها مَزِيّةٌ، وصارت مع الأوّل كاسم ضُمّ إلى اسم، ولذلك تسقطان في التكسير، فيقال: «خُنفساء»، «وخَنافِسُ»، كأنّك قلت: «خُنفُسَةٌ»، و«خنافسُ». ومثلُها ياءُ النسبة والألف والنون الزائدتان، كقولنا: «زُعَيْفِرانٌ» في «زَعْفَرانٍ»، و«سَلْهَبِيٍّ»، و«سُلَيْهِبِيٌّ». والمقصورةُ ليست كذلك، لأنها حرفٌ ميتٌ للسكون الذي يلزمها، فحُذفت؛ لأنّها لا تُشْبِه الاسمَ الذي يُضَمّ إلى الاسم، بل هي متّصلةٌ بما قبلها، فتَنزّلت منزلةَ الجزء منه، بدليل ثبوتها في التكسير، نحوِ قولك «حُبْلَى»، و«حَبالَى»، و«سَكْرَى»، و«سَكارَى».

فصل
[تصغير ما كان على خمسة أحرف رابعه حرف مدّ زائد]

قال صاحب الكتاب: **وكلُّ زائدة كانت مَدّةً في موضع ياء «فُعَيْعِيل»، وجب تقريرُها وإبدالُها ياء إن لم تكنها، وذلك نحو: «مُصَيْبِيحٍ»، و«كُرَيْدِيسٍ»، و«قُنَيْدِيلٍ»، في «مِصْباحٍ»، و«كُرْدُوسٍ»، و«قِنْدِيلٍ».**

* * *

قال الشارح: إذا كان الاسم على خمسة أحرف، وفيه زيادةُ حرف من حروف المَدّ واللِّين، وكانت الزائدةُ رابعةً، فإنّ تلك الزيادة تثبت في التصغير على حدّ ثبوتها في التكسير، لا تحذف من الاسم شيئًا، بل إن كانت الزيادة ياءً، أقررتَها على حالها، وإن كانت ألفًا، أو واوًا، قلبتها إلى الياء؛ لانكسار ما قبلها وسكونها في نفسها، وذلك في «قِنْدِيلٍ» «قُنَيْدِيلٌ» وفي «مِصْباحٍ»: «مُصَيْبِيحٌ»، وفي «كُرْدُوسٍ»: «كُرَيْدِيسٌ». و«الكردوس» القِطعةُ من الخيل. وهذا معنى قوله: و«إبدالُها ياء إن لم تكنها»، أي: إن لم تكن المدّة ياءً، فإنّك تقلبها ياءً. وإنّما ثبتت المدّةُ الزائدةُ إذا وقعت رابعةً؛ لأنّه موضعٌ يكثر فيه زيادةُ الياء عوضًا، نحو قولك في «سَفَرْجَلٍ»: «سُفَيْرِيجٌ»، وفي «فَرَزْدَقٍ»: «فُرَيْزِيدٌ». وإذا كنتَ تزيدها بعد إن لم تكن، فإذا وجدتَها، كانت أحقَّ بالثبات.

[تصغير الاسم الثلاثيّ المزيد
بحرفين وليست إحدى الزيادتين مدّة]

قال صاحب الكتاب: **وإن كانت في اسم ثلاثيّ زائدتان، وليست إحداهما إيّاها، أبقيتَ أذْهَبَهما في الفائدة، وحذفتَ أختها، فتقول في «مُنْطَلِقٍ»، و«مُغْتَلِمٍ»، و«مُضارِبٍ»،**

و«مُقَدِّم»، و«مُهَوَّم»، و«مُحَمَرّ»: «مُطَيْلِقٌ»، و«مُغَيْلِمٌ»، و«مُضَيْرِبٌ»، و«مُقَيْدِمٌ»، و«مُهَيِّمٌ»، و«مُحَيْمِرٌ». وإن تَساوتا، كنتَ مخيَّرًا، فتقول في «قَلَنْسُوَة»، و«حَبَنْطًى»: «قُلَيْنِسَةٌ»، أو «قُلَيْسِيَةٌ»، و«حُبَيْنِطٌ»، أو «حُبَيْط».

* * *

قال الشارح: قوله: «إذا اجتمع في اسم ثلاثيّ زيادتان وليست إحداهما إيّاها»، يريد: ولم يكن إحدى الزيادتَيْن المدّةَ التي تقع رابعةً، فإنّ تلك لا تُحذَف. فإن كانت إحدى الزيادتَيْن ألزمَ للاسم وأذهبَ في الفائدة، أبقيتَها، وحذفتَ الأخرى. وذلك قولك في «مُنطَلِق»: «مُطَيْلِقٌ»، وفي «مُغْتَلِم»: «مُغَيْلِمٌ»، فالميم والنون في «منطلق» زائدتان؛ لأنّه من «أطلقتُه»، وكذلك الميم والتاء في «مغتلم»؛ لأنّه من «الغُلْمَة»، فلمّا صغرتَهما، أبقيتَ الميم فيهما، وحذفتَ الزائدة الأخرى، وهي النون أو التاء.

وإنّما كان إقرارُ الميم أَوْلى لأمْرَين:

أحدهما أنّ الميم ألزمُ في الزيادة. ألا ترى أنّ النون والتاء لا تُزادان في الاسم إلّا مع الميم، وقد تزاد الميم وحدَها في نحو «مُكْرِم»، و«مُحْسِن»، فكانت ألزمَ من هذه الجهة.

الأمر الثاني أنّ الميم زيدت لمعنًى مُحصَّلٍ، والنونُ والتاء ليستا كذلك، فكأنّ حذف الميم يُذْهِب دلالتَها. ألا ترى أنّ الميم زيدت في الاسم للدلالة على اسم الفاعل، والنونَ في «منطلق» والتاء في «مغتلم» إنّما جيء بهما بحُكْم جَرَيانِهما على الفعل؟ ألا ترى أنّ النون والتاء كانتا موجودتَيْن في «انطلق»، و«اغتلم»، ولم تكن الميم موجودة في الفعل، فلمّا اضطُررنا إلى حذف إحدى الزائدتَيْن؛ لئلّا يخرج عن بِنْية التصغير، كان حذفُ ما له قَدَمٌ راسخةٌ في الزيادة وأقلّهما فائدةً أَوْلى بالحذف. وكذلك ما كان نحوهما من ذوات الثلاثة، وفيه زيادتان، وذلك نحو: «مُضارِب»، و«مُقَدِّم»، و«مُهَوِّم»، و«مُحْمرّ»، حُذفت من «مُضارِب» الألف حتى رجع إلى الأربعة، ثمّ صُغِّر تصغيرَ الأربعة، و«مُقَدِّمٌ» المحذوف منه إحدى الدالين.

وأمّا «مُهَوِّمٌ» فإحدى الواوَيْن زائدةٌ، فحُذفت، ثمّ زيد عليها ياء التصغير، فصارت «مُهَيومٌ»، فقُلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير، وادّغمت فيها ياء التصغير.

وأمّا «مُحْمَرٌّ»، فالميم الأولى وإحدى الراءين زائدةٌ؛ لأنّه من «الحُمْرة»، فحُذفت الراء الزائدة، فبقي «مُحْمَرٌ» على أربعة أحرف، مثل: «جُخْدَب»؛ فقيل فيه: «مُحَيْمِرٌ»، كما تقول: «جُخَيْدِبٌ». هذا إذا تَرجَّحت إحدى الزيادتَيْن على الأخرى.

فأمّا إذا تَساوتا في اللزوم والفائدة، كنت مُخَيَّرًا، أيَّهما شئتَ حذفتَ، فتقول في تحقير «قَلَنْسُوَة»: «قُلَيْسِيَةٌ» بحذف النون، وإن شئت «قُلَيْنِسَةٌ» بإثبات النون، وحذف

الواو. وذلك أنّ الواو والنون زائدتان فيه، أمّا الواو؛ فلأنّها لا تكون أصلاً في الثلاثة فصاعدًا. وأمّا النون فزائدةٌ أيضًا؛ لأنّها لا تكون ثالثة ساكنةً إلّا زائدةً، كنون «شَرَنْبَث»[(١)]، و«عَصَنْصَر»[(٢)]، ومجراهما في الزيادة واحدٌ، فلذلك كنتَ مخيَّرًا في حذفِ أيّهما شئتَ، وتقول في تحقير «حَبَنْطَى»، وهو القصير: «حُبَنْطٍ»، وإن شئت: «حُبَيْنِطٌ»؛ وذلك أنّ النون والألف زائدتان للإلحاق بـ«سَفَرْجَلٍ»، فهما سيّانِ، لا مَزِيّةَ لإحداهما على الأخرى. والذي يدلّ على زيادتهما أنّ النون قد اطّردت زيادتُها إذا وقعت ثالثةً ساكنةً، نحو: «شرنبث»، و«عصنصر»، و«سَجَنْجَلٍ»[(٣)]؛ وأمّا الألف؛ فلأنّها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصولٍ فصاعدًا إلّا زائدةً، وسُمع فيها التنوين، فلا تكون للتأنيث، وكان الإلحاق معنًى مقصودًا، فحُملت عليه. فإذا صغّرتَه، فإن شئت حذفتَ النون وأبقيت الألف، إلّا أنّك تقلب الألف ياءً؛ لانكسار الطاء قبلها، فقلت: «هذا حُبَيْطٍ»، و«مررت بحُبَيْطٍ»، و«رأيت حُبَيْطِيًا»، وإن شئت حذفت الألف، فقلت: «حُبَيْنِطٌ يا هذا». وحذفُ الألف أحبُّ إليّ لتطرُّفها.

[تصغير الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف والرباعي المزيد]

قال صاحب الكتاب: **وإن كُنَّ ثلاثًا، والفَضْلُ لإحداهنّ حُذفت أُختاها، فتقول في مُقْعَنْسِسٍ: «مُقَيْعِسٌ»؛ وأمّا الرباعيُّ، فتحذف منه كلُّ زائدة، ما خلا المَدّةَ الموصوفةَ. تقول في «عَنْكَبُوتٍ»: «عُنَيْكِبٌ»، وفي «مُقْشَعِرٍّ»: «قُشَيْعِرٌ»، وفي «احْرِنْجامٍ»: «حُرَيْجِيمٌ».**

❁ ❁ ❁

قال الشارح: قوله: «وإن كنّ ثلاثًا» أي: إن كان في الاسم الثلاثيّ ثلاثُ زيادات، ولإحداهنّ فضلٌ ومَزِيّةٌ على أُختَيْها؛ أبقيتَ ذاتَ المزيّة، وحذفتَ أختيها، نحو: «مُقْعَنْسِس»، إذا صغّرته، قلت «مُقَيْعِسٌ»، حذفتَ النون، وإحدى السينَيْن، وأبقيت الميم؛ لأنّها تدلّ على الفاعل، كما أبقيتَها في «مُغَيْلِم»، و«مُطَيْلِق»، تصغير «مُغْتَلِم»، و«مُنْطَلِق». هذا مذهب سيبويه[(٤)]. وكان أبو العبّاس المبرّد يقول: «قُعَيْسِسٌ»؛ لأنّ «مقعنسسًا» ملحقٌ بـ«مُحْرَنْجِم»، وأنت تقول في «محرنجم»: «حُرَيْجِمٌ»، فكذلك في «مُقْعَنْسِسٍ» لأنّ حكم الزائد فيه حكمُ الأصل. والمذهبُ الأوّل هو المختار؛ لأنّ

---

(١) الشَّرَنْبث: الغليظ الكف وعروق اليد، وربّما وُصِف به الأسد. والشَّرنبث: الأسد عامّةً، وأسد شرنْبَث: غليظ. (لسان العرب ٢/ ١٦٠ (شربث)).

(٢) عَصَنْصَر: موضع، وقيل: ماء لبعض العرب، وقيل: جبل. (معجم البلدان ٤/ ١٢٨).

(٣) السجنجل: المرآة (لسان العرب ١١/ ٣٤٧ (سجل)).

(٤) الكتاب ٣/ ٤٢٩، وفيه: «وإذا حقّرتَ مقعَنْسِ»، حذفتَ النون وإحدى السِّينين؛ لأنك كنتَ فاعلاً ذلك لو كسَّرته للجمع. فإن شئت قلت: «مُقَيْعِس»، وإن شئت قلت: «مَقَيعيس».

المحذوف في «مقيعس» مع النون السينُ، وهي زائدة، والمحذوف في «محرنجم» الميم الأولى وحدَها؛ لأنّ الثانية أصلٌ، فلم تُحذَف.

وأمّا الرباعيّ، فإذا كان فيه زائدٌ، حذفتَه في التحقير، وتُبْقِي الأصول، فيقع التحقيرُ عليها، فتقول في «سُرادِق»: «سُرَيْدِقٌ»، بحذف الألف؛ لأنّها زائدة. وتقول في «جَحَنْفَلٍ»: «جُحَيْفِلٌ»، بحذف النون؛ لأنها زائدة، وتقول في «مُدَحْرِجٍ»: «دُحَيْرِجٌ»، بحذف الميم؛ لأنّه ليس هناك زائدةٌ سِواه.

وكذلك تقول في «عَنْكَبُوتٍ»: «عُنَيْكِبٌ» بحذف الواو والتاء؛ لأنّهما زائدان، كقولك في معناه: «عَنْكَبٌ»، وتقول في «مُقْشَعِرٍّ»: «قُشَيْعِرٌ»؛ لأنّ الميم وإحدى الراءين زائدة. أمّا الميم فلأنّها ليست موجودة في «اقْشَعَرَّ»، وإحدى الراءين؛ لأنّ الفعل لا يكون على أكثر من أربعة أحرف.

وكذلك تقول في تحقير «مُحْرَنْجِم»: «حُرَيْجِمٌ» لأنّ الميم زائدة، وكذلك تقول في تصغير: «احرِنْجام»: «حُرَيْجِيمٌ»، فتصير حاله في حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم، وتُخْلِد في الفرق إلى القرائن.

وقوله: «ما خلا المدّة الموصوفةَ»، يريد أنّ المدّة إذا وقعت زائدة رابعةً فإنّها تثبت، ولا تُحذَف على ما تقدّم، ألا تراك تقول في «سِرْداحٍ»: «سُرَيْدِيحٌ»، وفي «جُرْمُوقٍ»[1]: «جُرَيْمِيقٌ»، وفي «قِنْدِيلٍ»: «قُنَيْدِيلٌ»، لأنّه لا يخرج بهذه الزيادة عن بناء «فُعَيْعِيلٍ»، فاعرفه.

فصل
[جواز التعويض وتركُه فيما يُحذف من الزوائد عند التصغير]

قال صاحب الكتاب: **ويجوز التعويضُ وتركُه فيما يُحذف من هذه الزوائد، والتعويضُ أن يكون على مثال «فُعَيْعِلٍ»، فيُصار بزيادة الياء إلى «فُعَيْعِيلٍ». وذلك قولك في «مُغْتَلِم»: «مُغَيْلِيمٌ»، وفي «مُقَيْدِمٍ»: «مُقَيْدِيمٌ»، وفي «عُنَيْكِبٍ»: «عُنَيْكِيبٌ»، وكذلك البَواقِي. فإن كان المثالُ في نفسه على «فُعَيْعِيلٍ»، لم يكن التعويضُ.**

* * *

قال الشارح: أنت مخيَّرٌ في التعويض وتركه فيما حُذف منه شيءٌ، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائدًا، نحو قولك في «سَفَرْجَلٍ»: «سُفَيْرِجٌ»، وإن شئت: «سُفَيْرِيجٌ»، وفي «مُغْتَلِمٍ»: «مُغَيْلِمٌ»، وإن شئت: «مُغَيْلِيمٌ»، وفي «مُقَدِّمٍ»: «مُقَيْدِمٌ»، وإن شئت: «مُقَيْدِيمٌ»، وفي «عَنْكَبٍ»: «عُنَيْكِبٌ»، وإن شئت: «عُنَيْكِيبٌ». فالتعويضُ خيرٌ لما لحقه

---
(١) الجُرموق: خُفٌّ صغير، وقيل: خفٌّ صغير يُلبَس فوق الخفّ. (لسان العرب ١٠/ ٣٥ (جرمق)).

من الإيهان بالحذف مع الوَفاء ببناء المصغَّر وعدم الخروج عنه، وتركُ التعويض جائزٌ؛ لأنّ الحذف إنّما كان لضرب من التخفيف، وفي التعويض نقضٌ لهذا الغرض. هذا إذا لم يكن المثالُ على «فُعَيْعِيلٍ»، فأنت تُعوِّض من المحذوف، فيصير على مثاله.

فأمّا إذا كان المثال بعد الحذف على مثال «فُعَيْعِيل»، فلا سبيلَ إلى التعويض؛ لأنّه يُخرجه عن أبنية التصغير، وذلك قولك في تحقير «عَيْطَمُوسٍ»، وهي من النساء التامّة الخَلْق، وكذلك من الإبل: «عُطَيْمِيسٌ»، وفي «عَبَنْجُورٍ» ـ وهي من النوق الصلْبة ـ «عُبَيْجِيرٌ»؛ وذلك لأنّ الواو والياء فيهما زائدان، والاسمُ بهما على ستّة أحرف، فلو حذفت الواو، لزمك حذفُ الياء أيضًا؛ لأنّه يبقى على خمسة أحرف، وليس الرابع حرفَ مدّ، فحُذف الأوّل، وهو الياء، إذ لا يلزم حذفُ الواو؛ لأنّه يصير كـ«جُرْمُوقٍ»، و«جُرَيْمِيقٍ»، وإذا صار بعد الحذف على مثال «فُعَيْعِيلٍ»، لم يكن إلى التعويض سبيلٌ؛ لأنّه يخرج به عن أبنية التصغير، فاعرفه.

فصل
[تصغير جمع القلّة]

قال صاحب الكتاب: **وجمعُ القِلّة يحقَّر على بنائه، كقولك في «أَكْلُبٍ»، و«أَجْرِبَةٍ»، و«أَجْمالٍ»، و«وِلْدَةٍ»: «أُكَيْلِبٌ»، و«أُجَيْرِبَةٌ»، و«أُجَيْمالٌ»، و«وُلَيْدَةٌ».**

* * *

قال الشارح: المراد بتحقير الجمع تقليلُ عدده. والجمعُ جمعان: جمعُ تصحيحٍ، وجمعُ تكسير. فما كان من الجمع صحيحًا بالواو والنون، نحوَ: «الزيدين»، و«العمرين»، أو بالألف والتاء، نحو: «الهندات»، و«المسلمات»، فإنّ تحقيرَ هذا وما كان نحوه على لفظه، تقول: «هؤلاء الزُّيَيْدون»، و«رأيت الزُّيَيْدِينَ»، و«هؤلاء المُسَيْلِماتُ»، و«رأيت المُسَيْلِماتِ»؛ وذلك لأنّا لو صغّرنا جمعًا من جموع الكثرة، لرددناه إلى الواحدة، ثم نجمعه جمعَ السلامة، فلأن يبقى ما كان مجموعًا جمعَ السلامة على لفظه في التحقير أَوْلى وأَحرَى.

وأمّا ما كان جمعًا مكسّرًا، فهو على ضربَيْن: جمعُ قلّة، وجمعُ كثرة. وأبنيةُ القلّة أربعةٌ: «أَفْعُلٌ»، و«أَفْعِلَةٌ»، و«أَفْعالٌ»، و«فِعْلَةٌ». فإذا صغّرتَ شيئًا من ذلك، صغّرته على لفظه، فتقول في «أَكْلُبٍ»، و«أَكْعُبٍ»: «أُكَيْلِبٌ»، و«أُكَيْعِبٌ»، وفي «أَجْرِبَةٍ»، و«أَقْفِزَةٍ»: «أُجَيْرِبَةٌ»، و«أُقَيْفِزَةٌ»، وفي «أَجْمالٍ»، و«أَعْدالٍ»: «أُجَيْمالٌ»، و«أُعَيْدالٌ»، وفي «وِلْدَةٍ»، و«غِلْمَةٍ»: «وُلَيْدَةٌ»، و«غُلَيْمَةٌ».

[تصغير جمع الكثرة]

قال صاحب الكتاب: **وأمّا جمعُ الكثرة، فله مذهبان: أحدهما أن يُرَدَّ إلى واحده،**

فيصغَّرَ عليه، ثمّ يُجْمَعُ على ما يستوجبه من الواو والنون، أو الألف والتاء، أو إلى بناء جمع قلّة إن وُجد له. وذلك قولك في «فِتْيانٍ»: «فُتَيُّونَ»، أو «فُتَيَّةٌ»، وفي «أَذِلّاءَ»: «ذُلَيْلُونَ»، أو «أُذَيْلَةٌ»، وفي «غِلْمانٍ»: «غُلَيِّمُونَ» أو «غُلَيْمَةٌ» وفي «دُورٍ»: «دُوَيْراتٌ»، أو «أُدَيِّرٌ». وتقول في «شُعَراءَ»: «شُوَيْعِرون»، وفي «شُسُوعٍ»: «شُسَيْعاتٌ».

***

قال الشارح: أمّا ما كان من أبنية جمع الكثرة، وهو ما عدا ما ذكر، فلك في تحقيره مذهبان، أنت مخيَّرٌ فيهما:

أحدُهما أن تردّه إلى واحده، ثمّ تصغّره، وتجمعه بالواو والنون إن كان مذكّرًا يعقل، وبالألف والتاء إن كان مؤنّثًا أو غير عاقل. وذلك قولك في تحقير «رِجالٍ»: «رُجَيْلُونَ»، وفي «شُعَراءَ»: «شُوَيْعِرُونَ». تردّهما إلى «رَجُلٍ»، و«شاعرٍ»، ثمّ تصغّره على «رُجَيْلٍ»، و«شُوَيْعِرٍ»، ثمّ تُلْحِقه الواوَ والنونَ؛ لأنه مذكّرٌ ممّن يعقل.

ولو صغّرت نحوَ «جِفانٍ»، و«قِصاعٍ»، و«دَراهِمَ»، و«دَنانِيرَ»، لقلت: «جُفَيْنَاتٌ»، و«قُصَيْعاتٌ»، و«دُرَيْهِماتٌ»، و«دُنَيْنِيراتٌ»؛ لأنك رددتَها إلى الواحد، وواحدُ «جِفانٍ»، و«قِصاعٍ»: «جَفْنَةٌ»، و«قَصْعَةٌ»، مؤنّثتان، وجمعُ المؤنّث بالألف والتاء. وواحدُ «الدراهم»، و«الدنانير»: «دِرْهَمٌ»، و«دِينارٌ»، فصغّرتهما على «دُرَيْهِم»، و«دُنَيْنِيرٍ»، ثمّ تُلْحِقهما الألف والتاء؛ لأنهما لا يعقلان، وغيرُ العاقل في حكم المؤنّث.

والثاني: أن تنظر، فإن كان له في التكسير بناءُ قلّة، رددتّه إليه، فتقول في تصغيرِ «فتْيانٍ»: «فُتَيَّةٌ»، رددته إلى «فِتْيَةٍ»، ثمّ صغّرته؛ لأنّه بناءُ قلّة، وإن شئت قلت: «فُتَيُّونَ»، فتردّه إلى الواحد، وتصغّره، ثمّ تجمعه بالواو والنون.

وتقول في «أذِلّاءَ»: «أُذَيْلَةٌ»، رددته إلى «أَذِلَّةٍ»، لأنّه بناء قلّة من قوله تعالى: ﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[1]. وإن شئت: «ذُلَيْلُونَ» تردّه إلى الواحد، وهو «ذَلِيلٌ»، وتصغّره، ثمّ تجمعه بالواو والنون؛ لأنّه مذكّرٌ يعقل.

ومثله لو صغّرت نحو: «كِلابٍ»، و«فُلُوسٍ»، لجاز أن تقول: «كُلَيْباتٌ»، و«أُكَيْلِبٌ»، و«فُلَيْساتٌ»، و«أُفَيْلِسٌ»؛ لأنه له بناء كثرة وبناء قلّة. فإن شئت، أتيت ببناء القلّة، وإن شئت، رددته إلى الواحد، وتصغّره عليه، ثمّ تجمعه بالألف والتاء؛ لأنّه لا يعقل.

ولو صغّرت نحو: «جَرْحَى»، و«حَمْقَى»، و«هَلْكَى»، لقلت: «جُرَيْحُونَ»، و«أُحَيْمِقُونَ»، و«هُوَيْلِكون»، إن أردت المذكّر، و«جُرَيْحاتٌ»، و«حُمَيْقاواتٌ»،

---

(١) النمل: ٣٧.

و«هُوَيْلِكاتٌ»، إن أردت المؤنّث؛ لأنّ هذا الجمع يصلح للمذكّر والمؤنّث. وإنّما لم يُصغَّر جمعُ الكثرة على لفظه؛ لأنه بناءٌ يدلّ على الكثرة، والتصغيرُ إنّما هو تقليل العدد، فلم يجز الجمعُ بينهما لتضادّ مدلولهما، وتناقُض الحال فيهما، إذ كنت مُقلِّلاً بلفظ التصغير، مُكثِّرًا بلفظ الجمع.

[تصغير اسم الجمع]

قال صاحب الكتاب: **وحكمُ أسماء الجموع حكمُ الآحاد، تقول: «قُوَيمٌ»، و«رُهَيطٌ»، و«نُفَيرٌ»، و«أُبَيلَةٌ»، و«غُنَيمَةٌ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ هذه الأسماء أسماءُ الجمع، وليست بجموع كُسّر عليها الواحد، فيجري حكمُها على حكم الآحاد؛ فلذلك تُصغَّر على لفظها، فتقول في «قَوْم»: «قُوَيْم»، وفي «رَهْطٍ»: «رُهَيْطٌ»، كما تقول في «فَلْسٍ»: «فُلَيْسٌ»، وتقول في «نَفَرٍ»: «نُفَيْرٌ»، كما تقول في «جَمَلٍ»: «جُمَيْلٌ»، وتقول في «إبِلٍ»: «أُبَيْلَةٌ»، وفي «غَنَم»: «غُنَيْمَةٌ». تُلْحِقها تاء التأنيث؛ لأنّها مؤنّثة، كما تقول في «قَدَم»: «قُدَيْمَةٌ». ولو جمعتَ «قَوْمًا»، و«رَهْطًا»، فقلت: «أَقْوامٌ»، و«أَراهِطُ»، لقلت في التحقير: «أُقَيّامٌ»، فتصغّره على لفظه؛ لأنّه بناء قلّة، وتقديرُه: «أُقَيْوامٌ»، فتقلب الواو ياء لوقوع ياء التصغير قبلها، فيصير: «أُقَيّامٌ» بياء مشدّدة. وتقول في «أَراهِطَ»: «رُهَيْطُونَ»، تردّه إلى واحده، ثمّ تجمعه بالواو والنون. وحكى ابن السَّرّاج فيه: «أَرْهُطًا»، فعلى هذا يجوز تصغيرُه عليه، فتقول «أُرَيْهِطٌ»، فاعرفه.

فصل

[ما جاء في التصغير على غير بناء المُكَبَّر]

قال صاحب الكتاب: **ومن المصغَّرات ما جاء على غير واحده كـ«أُنَيسِيان»، و«رُوَيجِل»، و«آتيك مُغَيرِبانَ الشمسِ وعُشَيّانا وعُشَيْشِيَةً». ومنه قولهم: «أُغَيلِمَةٌ»، و«أُصَيبِيَةٌ»، في «صِبيَةٍ»، و«غِلْمَةٍ».**

* * *

قال الشارح: هذه ألفاظٌ قد شذّت عن القياس، وجاءت على غير بناء المكبّر، فهي في التصغير كـ«المَلامِح»، و«المَذاكير» في التكسير. فمن ذلك «أُنَيْسِيَانٌ» تصغيرُ «إنسانٍ»، زادوا في المصغّر ياءً لم تكن في مكبّره، كأنّهم صغّروا «إنْسِيَانًا»، و«إنسيانٌ» غير معروف. ومن ذلك قولهم: «رُوَيْجِلٌ» في تصغير «رَجُلٍ»، وقياسُه «رُجَيْلٌ»، كأنّهم صغّروا «راجِلاً» في معنى «رَجُلٍ»، وإن لم يظهر به استعمالٌ، كما قالوا: «رَجُلٌ» في معنى «راجِلٍ». قال الشاعر [من البسيط]:

٨٢٩ـ أَمَا أُقاتِلُ عن دِينِي على فَرَسِي أو هكذا رَجُلاً إلّا بأصحابي

فكأنهم صغّروا لفظًا، ويريدون آخر، والمعنى فيهما واحد. وقالوا: «آتيك مُغَيْرِبانًا، وعُشَيّانًا، وعُشَيْشِيَةً»، فأرادوا بـ«مُغَيْرِبانٍ» تصغيرَ «المَغْرِب». وليس ذلك بقياس، والقياسُ: «مُغَيْرِب». وإنّما جاؤوا به كأنّهم أرادوا «مَغْرِبانٌ».

وأمّا «عُشَيّانٌ»، و«عُشَيْشِيَةٌ»، فهو تصغير «عَشِيَّةٍ» على غير قياس، فـ«عُشَيّانٌ» كأنّه تصغيرُ «عَشْيانٍ» مثل «سَعْدانٍ»، فزيدت ياء التصغير ثالثةً، وبعدها الياء التي هي لامٌ، فاذّغمت فيها، فصارت ياءً مشدّدةً.

وأمّا «عُشَيْشِيَةٌ»، فكأنّه تصغير «عشاة»، فلمّا صُغِّر، وقعت ياءُ التصغير بين «الشينَيْن»، ثمّ قُلبت الألف ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصار «عُشَيْشِيَةٌ».

وقالوا: «أُغَيْلِمَةٌ»، و«أُصَيْبِيَةٌ» في تصغير «غِلْمَةٍ»، و«صِبْيَةٍ»، كأنّهم صغّروا «أَغْلِمَةً»، و«أَصْبِيَةً». وذلك أنّ «غُلامًا» «فُعالٌ» مثلُ «غُرابٍ»، و«صَبِيٌّ» «فَعِيلٌ» مثل «قَفِيزٍ». وبابُ «فُعالٍ» و«فَعِيلٍ» أن يُجمع في القلّة على «أَفْعِلَةٍ» مثلِ «أَغْرِبَةٍ»، و«أَقْفِزَةٍ». فكأنّهم لمّا أرادوا التصغير، صغّروه على أصل الباب، إذ التصغيرُ ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها. قال الشاعر [من الكامل]:

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الذين كأنّهم حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[1]

فصل

[تصغير الشيء لدنوّه من الشّيء]

قال صاحب الكتاب: **وقد يُحقَّر الشيء لدُنُوّه من الشيء، وليس مثلَه، كقولك:**

---

٨٢٩ ـ **التخريج**: البيت لحيي بن وائل في نوادر أبي زيد ص٥؛ وليحيى بن وائل في لسان العرب ١١/ ٢٦٨ (رجل)؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ص١٠٣.

اللغة والمعنى: رجلاً: واقفًا على رجليه، راجلاً.

يتعجب ممن يلومه: ألا أقاتل في سبيل نصرة ديني فارسًا وراجلاً إلا إذا كان أصحابي معي؟

الإعراب: «**أما**»: الهمزة: حرف استفهام، و«ما»: نافية. «**أقاتل**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**عن ديني**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أقاتل»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**على فرسي**»: تعرب إعراب «عن ديني». «**أو**»: حرف عطف. «**هكذا**»: الهاء: للتنبيه، والكاف، حرف جرّ وتشبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، متعلّقان بفعل مقدّر: أو أقاتل هكذا. «**رجلاً**»: حال منصوب بالفتحة. «**إلا**»: حرف حصر. «**بأصحابي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أقاتل»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «أقاتل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رجلاً» بمعنى راجلاً.

(١) تقدم بالرقم ٧٠٨.

«هو أُصَيغِرُ منك». إنّما أردتَ أن تُقَلِّل الذي بينهما، و«هو دُوَيْنَ ذلك»، و«فُوَيْقَ هذا»، ومنه «أُسَيِّدُ»، أي: لم يبلُغِ السَّوادَ. وتقول العرب: «أخذتُ منه مُثَيْلَ هاتَيَّا، ومُثَيْلَ هاذَيَّا».

✻ ✻ ✻

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ التصغير تقليلٌ وتحقيرٌ، وقوله: «لدُنُوّه من الشيء»، أي: لقُرْبه ممّا أُضيف إليه. وإنّما أخبرتَ أنّهما يفترقان بشيء يسير أي مُنحَطٌّ عنه.

وجملةُ الأمر أنّ المصغّر على ثلاثة أضرب: تصغيرٌ مُبْهَمٌ، كقولك: «زُيَيْدٌ»، و«عُمَيْرٌ»، ونحوهُما من الأعلام، أخبرتَ بحَقارة المسمّى من غير إفادة ما أوجب الحقارة له.

وتصغيرٌ موضِحٌ، وذلك في الصفات، كقولك: «عُوَيْلِمٌ»، و«زُوَيْهِدٌ»، تريد أنّ عِلْمه وزُهْده قليل، ومثلُه: «عُطَيْطِيرٌ»، و«بُزَيْزِيزٌ»، في تصغير «عَطّارٍ»، و«بَزّازٍ»، تريد ضُعْفَ صَنْعتهما في «العِطْر»، و«البَزّ». وكذلك ما كان نحوهما من الصفات، مثلُ: «أُحَيْمِرُ»، و«أُسَيْوِدُ»، تريد أنّه قد قارَبَ الحُمْرَةَ، والسَّوادَ، وليس بالكامل التامّ فيه.

الثالث: هو ما اشتمل عليه هذا الفصلُ، وهو تصغير الشيء لدُنُوّه من الشيء، وقُرْبه ممّا أضيف إليه على ما ذكرنا، وذلك نحو قولك: «هو أُصَيْغِرُ منك». وذلك أنّك لو قلت: «هو أصغرُ منك»، احتمل أن يكون التفاوُت بينهما يسيرًا، وأن يكون كثيرًا، فأوضحتَ بالتصغير أنّه قليل، وأنّه يكاد يكون مثله في الصِّغَر. وكذلك الأمكنةُ، نحو الجهات الستّ، كقولك: «هو فوقَ زيد، وتحتَ خالد، ودونَ بكر»، فيحتمل أن يكون بكثير، وأن يكون بقليل، فإذا قلت: «فُوَيْقَ زيد، وتُحَيْتَهُ، ودُوَيْنَهُ»، فلا يجوز أن يكون إلّا بقليل. وكذلك لو قال: «آتيك قبل طلوع الشمس»، فجاءه في الليل؛ لم يكن مُخْلِفًا، ولو قال: «قُبَيْلَ طلوع الشمس»، لزم أن يكون بعد طلوع الفَجْرِ ونحوه ممّا قارَبَ طلوعَ الشمس، فاعرفه.

فصل
[تصغير الفعل]

قال صاحب الكتاب: **وتصغيرُ الفعل ليس بقياس، وقولُهم: «ما أُمَيلِحَهُ!» قال الخليل[1]: إنّما يعنون الذي تَصِفُه بالمِلْح، كأنّك قلتَ: «زيدٌ مُلَيحٌ» شبّهوه بالشيء الذي تلفِظ به، وأنت تعني شيئًا آخرَ، نحو قولك: «بنو فلان يَطَؤهم الطريقُ»، و«صِيدَ عليه يومان».**

✻ ✻ ✻

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

قال الشارح: إنّما كان القياس يأبى تصغيرَ الفعل؛ لأنّ الغرض من التصغير وصفُ الاسم بالصِّغَر، والمرادُ المسمّى. والأسماء علاماتٌ على المسمّيات، فصُغِّرت ألفاظها، لتكون دليلاً على صِغَر المسمّيات. والأفعالُ ليست كذلك، إنّما هي إخباراتٌ، وليست بِسِماتٍ كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنًى كما لم يكن لوصفها معنًى. والذي يؤيّد عندك بُعْدَ الفعل من التصغير أنّ اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك: «هذا ضاربٌ زيدًا»، فإذا صغّرته، بطل عملُه، فلا تقول: «هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا»؛ لبُعْده بالتصغير عن الأفعال، وغَلَبَةِ الاسميّة عليه. وإذا كان كذلك، فتصغيرُ فعل التعجّب من قوله [من البسيط]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلانًا شَدَنَّ لنا مِن هؤُلَيّائِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ[1]

شاذٌ خارجٌ عن القياس؛ وذلك أنّهم أرادوا تصغيرَ فاعلِ فِعْل التعجّب، وهو ضمير يرجع إلى «ما»، فلم يجز تصغيرُ الضمير؛ لأنّه مستتِرٌ لا صورة له، مع أنّ المضمرات كلّها لا تُصغَّر، كما لا توصَف لشَبَهها بالحروف. ولم يُمْكِنهم تصغيرُ ما يرجع إليه الضميرُ، وهو «ما»؛ لكونه مبنيًّا على حرفَيْن، ولم يُسمَع العدول عنه إلى ما هو في معناه؛ لئلّا يبطل معنى التعجّب.

ولم يُصغِّروا مفعول الفعل؛ لأنّ الفعل له في الحقيقة. ألا ترى أنّك إذا قلت: «ما أَمْلَحَ زيدًا!» كأنّك قلت: «مَلُحَ زيدٌ جدًّا»؛ لأنّك لو صغّرته، ربّما تُوهِّم أنّ صِغَره لم يكن من جهة الملاحة، إنّما هو من جهة أخرى، فعند ذلك صغّروا لفظ الفعل، والمراد الفاعل. فقولُك: «ما أُمَيْلِحَ زيدًا!» كأنّك قلت: «زيدٌ مُلَيِّحٌ». وشَبَّهَه الخليلُ وسيبويه[2] بقولهم: «بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ»، و«صِيدَ عليه يومان»، والمراد: يطؤهم أهلُ الطريق الذين يمرّون عليه، فحذف «أهلاً» وأقام «الطريق» مُقامه. ومعنى «يطؤهم الطريق»، أي: بُيُوتُهم على الطريق، فمن جاز فيه رآهم، وثَقُل عليهم. وقوله: «صِيدَ عليه يومان» معناه: صِيدَ عليه الصَّيْدُ يومَيْن، فحُذف «الصيد»، وأُقيم «اليومان» مقامه، وإنّما يفعلون ذلك فيما لا يُلْبِس، فاعرفه.

فصل
[ما كان من الأسماء على بناء التصغير]

قال صاحب الكتاب: **ومن الأسماء ما جرى في الكلام مصغَّرًا، وتُرك تكبيرُه؛ لأنّه عندهم مستصغَرٌ، وذلك نحو: «جُمَيْلٍ»، و«كُعَيْتٍ»، و«كُمَيْتٍ»، وقالوا:**

---

(١) تقدم بالرقم ١٠٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٨.

«جِمْلانٌ»، و«كِعْتانٌ»، و«كُمْتٌ»، فجاؤوا بالجمع على المكبَّر، كأنّها جمعُ «جُمَلٍ»، و«كُعَتٍ»، و«أَكْمَتَ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الأسماء أسماءٌ نطقوا بها مصغرة؛ لأنّها عندهم مستصغَرةٌ، فاكتفوا بلفظ المصغر عن المكبّر. فمن ذلك قولهم: «جُمَيْلٌ»، وهو طائر صغير شبيهٌ بالعُصْفور، و«كُعَيْتٌ»، وهو البُلْبُل، وقيل: شبيهٌ بالبلبل، وليس إيّاه. وقد كسّروهما على لفظ المكبّر، فقالوا: «جِمْلانٌ»، و«كِعْتانٌ»، كأنّهم قدروا المكبّر على «فُعَلٍ»، نحو: «جُمَلٍ»، و«كُعَتٍ»، كـ«صُرَدٍ»، و«نُغَرٍ»، ثمّ قالوا: «جِمْلانٌ»، و«كِعْتانٌ»، كـ«صِرْدانٍ»، و«نِغْرانٍ». وذلك أنّ المصغّر لا يُكسَّر على بناء الكثرة، كما أنّ ما كُسّر على بناء الكثرة لا يُصغَّر لما ذكرناه من أنّ بناء التكسير يدلّ على الكثرة، وتصغيرُه يدلّ على القلّة، فبينهما تنافٍ. وإذا كُسّر، إنّما يكون التكسير للمكبّر، وإن لم يُلفَظ به.

وأمّا «كُمَيْتٌ»، فهو لفظ يقع على المذكّر والمؤنّث. وقد ورد مصغَّرًا لا يكاد يُنطَق بمكبّره، وهو تصغيرُ الترخيم بحذف الزوائد، كما قالوا في «أَشْقَرَ»: «شُقَيْرٌ»، وفي «أَسْوَدَ»: «سُوَيْدٌ». والكُمْتَةُ لَوْنٌ يقصُر عن سواد الأدهم، ويزيد على حُمْرة الأشقر، وهو بين الحمرة والسواد. قال سيبويه[1]: سألتُ الخليل عن «كُمَيْتٍ»، فقال: إنّما صُغّر؛ لأنّه بين السواد والحمرة، كأنّه لم يخلُص له واحدٌ منهما، فهو قريب من كلّ واحد منهما، فصُغّر ليدلّ على ذلك المعنى، فهو كـ«دُوَيْنَ زيدٍ». وقد جمعوه على «كُمْتٍ» في المذكّر والمؤنّث، كما قالوا: «شُقْرٌ» و«سُودٌ» في المذكّر والمؤنّث جاؤوا بالتكسير على المكبّر، كأنّهم جمعوا «أَكْمَتَ»، و«كَمْتاء»، كما قالوا: «جِمْلانٌ»، و«كِعْتانٌ»، فجاؤوا به على المكبّر، وقالوا لِما يجيء في آخِر الخيل: «سُكَّيْتٌ»، و«سُكَيْتٌ» فأمّا «سُكَّيْتٌ»، فهو «فُعَّيْلٌ» كـ«جُمَّيْزٍ»، و«عُلَّيْقٍ»، وأمّا «سُكَيْتٌ»، فهو تصغيرٌ على الترخيم. فاعرفه.

فصل
[تصغير الأسماء المُرَكَّبة]

قال صاحب الكتاب: **والأسماء المركّبة يحقَّر الصدرُ منها، فيقال: «بُعَيْلَبَكُّ»، و«حُضَيْرَمَوْتُ»، و«خُمَيْسَةَ عَشَر».**

* * *

قال الشارح: إذا صغرتَ اسمًا مركّبًا من اسمَيْن جُعلا اسمًا واحدًا، فالطريقُ فيه أن تصغّر الصدر، ثمّ تُتْبِعه الثاني، كما تفعل قبل التصغير من التركيب؛ وذلك لأنّ المعامَلة

---
(١) الكتاب ٣/ ٤٧٧.

مع الأوّل، والثاني كالتَّتِمّة له، فمحلُّ الثاني من الأوّل محلُّ المضاف إليه من المضاف، فكما أنّك إذا حقّرت مضافًا من نحو «عَبْدِ زيد»، و«طَلْحَةِ عمرو»، إنّما تُحقّر الأوّل دون الثاني من نحو: «عُبَيْدِ زيد» و«طُلَيْحَةِ عمرو»، كذلك تقول: «هذا بُعَيْلَبَكُّ، وحُضَيْرَمَوْتُ، ومُعَيْدِيكَرِبُ»، لأنّ المضاف والمضاف إليه والمركّبَيْن بمنزلة اسم واحد طويلٍ، كـ«عَنْتَرِيسٍ»[1]، فكما تقول: «عُنَيْتِرِيسٍ»، كذلك تقول: «حُضَيْرَمَوْتُ»، فيحُلّ «موت» من «حضر» محلّ «ريس» من «عنتريس» من حيث كان تمامًا له.

ومثله «خمسةَ عشرَ»؛ لأنّه مركّبٌ مثلُه فتقول: «هذا خُمَيْسَةَ عَشَرَ» فتُصغّر الأوّل، وتُتْبِعه الثاني، سواءٌ في ذلك أردتَ العدد أو سمّيتَ به، وقالوا في «اثْنَا عَشَرَ»، و«اثْنَتَا عَشْرَةَ»: «ثُنَيَّا عشر»، و«ثُنَيَّتَا عشرة» لأنّ محلّ «عشر» من «اثني عشر» محلُّ النون من «اثنَيْن»، وقد مضى بيانُ ذلك.

فصل
[تصغير الاسم المُرخَّم]

قال صاحب الكتاب: **وتحقيرُ الترخيم أن تحذف كلَّ شيء زِيدَ في بَناتِ الثلاثة والأربعة، حتّى يصيرَ الاسمُ على حروفه الأصولِ، ثمّ تُصغِّره، كقولك في «حارِثٍ»: «حُرَيْثٌ»، وفي «أَسْوَدَ»: «سُوَيْدٌ»، وفي «خَفَيْدَدٍ»: «خُفَيْدٌ»، وفي «مُقْعَنْسِسٍ»: «قُعَيْسٌ»، وفي «قِرْطاسٍ»: «قُرَيْطِسٌ».**

* * *

قال الشارح: معنى تصغير الترخيم أن تحذف زوائدَ الاسم في التحقير، بحيث لا يبقى إلّا الأصولُ، ثلاثيًا كان الاسمُ أو رباعيًا، كأنّهم آثروا تخفيفَ الاسم بحذف زوائده؛ لما يحدث في الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير، فتقول في تحقير «مُحَمَّدٍ»: «حُمَيْدٌ»؛ لأنّ الميم الأولى زائدةٌ، وإحدى الميمَيْن الثانيتَيْن، فتحذفهما، فتقول في تحقير «أَحْمَدَ»: «حُمَيْدٌ» أيضًا بحذف الهمزة لا غيرُ؛ لأنّها الزائدة.

وتقول في تحقير «مَحْمُودٍ»: «حُمَيْدٌ»، بحذف الميم والواو؛ لأنّهما زائدتان. ولا تُبالي الإلباسَ ثِقةً بالقرائن، فعلى هذا تقول في «حارِثٍ»: «حُرَيْثٌ»، حذفتَ الألف؛ لأنّها زائدة، وبقيتَ الأحرف الأصولَ التي هي الحاء والراء والثاء، فصُغّر عليها.

وتقول في «أَسْوَدَ»: «سُوَيْدٌ»، بحذف الهمزة؛ لأنّها هي الزائدة. ولا فرق بين أن تكون الزيادة للإلحاق أو لغير الإلحاق.

---

(١) العنتريس: الداهية، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة. (لسان العرب ٦/ ١٣٠ (عترس)).

وقالوا في «خَفَيْدَدٍ»: «خُفَيْدٌ»، حذفوا الياء وإحدى الدالَيْن؛ لأنّهما زائدتان للإلحاق بـ«سَفَرْجَلٍ» والخُفيددُ: الخفيف من الظُّلمان.

وقالوا في «مُقْعَنْسِسٍ»: «قُعَيْسٌ»، بحذف الميم والنون، وإحدى السينَيْن؛ لأنّها زوائدُ للإلحاق بـ«مُحْرَنْجِم». وبنات الأربعة في ذلك بمنزلة الثلاثة، تحذف الزوائدَ حتى تصير على مثال «فُعَيْعِلٍ»، فتقول في «مُدَحْرِجٍ»: «دُحَيْرِجٌ»، وفي «مُحْرَنْجِمٍ»: «حُرَيْجِمٌ»، وفي «جُمْهُورٍ»: «جُمَيْهِرٌ». ولا فرقَ في بنات الأربعة بين تصغير الترخيم وغيره، إلّا أنّ ياء العوض لا تدخل تصغيرَ الترخيم، وتدخل غيرَه، فتقول: «دُحَيْرِيجٌ»، و«حُرَيْجِيمٌ»، و«جُمَيْهِيرٌ»، ولا تقوله إذا كان مرخّمًا. وقال الفرّاء في هذا التصغير: إنّ العرب إنّما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام، كما كان الترخيم في النداء كذلك، فعلى هذا لو صغرنا «حارثًا»، أو «أَسْوَدَ» عَلَمَيْن، لقلنا: «حُرَيْثٌ»، و«سُوَيْدٌ» في الترخيم، ولو صغّرناهما قبل النقل والتسمية، لم نقل: إلّا «حُوَيْرِثٌ»، و«أُسَيِّدٌ». ولم يفرق أصحابُنا بين هذَيْن. وذكر في بعض الأمثال؛ «عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ»[1]، يريد تصغير «أَحْمَقَ»، فاعرفه.

فصل
[ما لا يُصَغَّر]

قال صاحب الكتاب: **ومن الأسماء ما لا يُصغَّر كالضمائر، و«أَيْنَ»، و«مَتى»، و«حَيْثُ»، و«عِنْدَ»، و«مَعَ»، و«غَيْر»، و«حَسْبُ»، و«مَنْ»، و«مَا»، و«أَمْسِ»، و«غَدٍ»، و«أَوَّلَ مِنْ أَمْسِ»، و«البارحة»، و«أيّامِ الأُسبوع»، والاسمِ الذي بمنزلة الفعل، لا تقول: «هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ من الأسماء ما لا يجوز تصغيرُه، كما لا يجوز وصفُه، فمن ذلك المضمرات، نحو: «أنا»، و«أنْتَ»، و«هُوَ». فلا تقول في «أَنَا»: «أُنَيّ»، وفي «نَحْنُ»: «نُحَيْن»؛ وذلك لأمورٍ:

أحدُها أنّ المضمرات تجري مجرى الحروف في عدم قيامها بأنفسها وافتقارِها إلى غيرها، فلا تحقّر الحروف.

---

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وكتاب الأمثال ص٢٩١؛ والمستقصى ٢/ ١٦٠؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٢.
أي: عرف هذا القَدْر وإن كان أحمق. ويروى: «عرفَ حُميقًا جَمَلُه»، أي: إنّ جمله عرفه، فصال عليه. وبهذه الرواية يُضرب للرجل يأنس بالشّيء حتى يهون عليه. وقيل: يُضرب لمن يستضعف إنسانًا ويولع به، فلا يزال يُؤذيه ويظلمه.

والثاني: أنّ أكثر الضمائر على حرفٍ أو حرفَيْن، وذلك ممّا لا يُحقَّر لنَقْصه عن أبنية التحقير.

الثالث: أنّ المضمرات ليست أسماء لشيء ثابت تخُصّه ولا تقع على غيره، والشيء إنّما يكون حقيرًا صغيرًا بالإضافة إلى ما له ذلك الاسمُ، وهو أكبرُ منه.

فإن قيل: فقد حقّروا المبهمات، وهي مبنيات تجري مجرى الحروف، وفيها ما هو على حرفَيْن. قيل: المبهم يُشْبِه الظاهرَ من حيث إنّه يوصَف، ويوصَف به، ويُبتدأ به الكلامُ، كقولك: «هذا زيدٌ»، وليس فيه شيءٌ يَتّصل بالفعل، ولا يجوز فصْله كالكاف في «ضربتُك»، والتاء في «قمتُ»، فالمبهمُ كالظاهر؛ لقيامه بنفسه، ولما ذكرناه.

ولا يُحقَّر «أينَ»، ولا «متى»؛ لبُعْدهما من التمكّن وتنزلُّهما منزلةَ الحروف من جهة تضمُّنهما معنى الاستفهام، ولا تُصغَّر «حَيْثُ» لعدم تمكُّنها، وافتقارها إلى مُوضِح، ومثلُها في الأزمنة «إذ»، و«إذا».

فإن قيل: فإنّ «الَّذي»، و«الَّتي»، يفتقران إلى مُوضِح افتقارَ «حَيْثُ»، ومع ذلك فإنهما يُصغَّران، نحو: «اللَّذَيّا»، و«اللَّتَيّا»، قيل: «الّذي»، و«الّتي»: أقربُ إلى التمكّن، ألا ترى أنّهما يكونان فاعلَيْن ومفعولَيْن، ويُبتدأ بهما ويوصَفان، ويوصَف بهما، فافترق الحالُ بينهما؟ ومن ذلك «عِنْدَ»، فإنّها لا تُصغَّر لعدم تمكُّنها، ولأنّ الغرض من تصغير الظرف التقريبُ كـ«تُحَيْتَ»، و«فُوَيْقَ»، وعِنْدَ في غاية القرب، فلمّا دلّ لفظُها على ما تدلّ عليه الظروفُ مصغرةً لم يُحْتَج إلى التصغير فيها.

وأمّا «مَعَ»، فلا تُصغَّر أيضًا لبُعْدها من التمكّن، وكونِها على حرفَيْن، وقد اعتقد فيها الحرفيّةَ من أسكنها في قوله [من الوافر]:

فَرِيشِي مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ[1]

ومن ذلك «غَيْرٌ»، و«سِوى»، لا يُصغَّران بخلاف «مِثْلٍ»، فإنّك تصغّره، فتقول: «هذا مُثَيْلُ هذا»، ولا تقول: «غُيَيْرُهُ». وذلك من قِبَل أنّ المماثلة قد تختلف بأن تقلّ وتكثُر، ألا ترى أنك تقول: «هذا أكثرُ مماثَلةً»، و«هذا أقلُّ مماثَلةً من هذا». وليست المغايَرةُ كذلك؛ لأنّ «غيرًا» اسمٌ لكلّ مَن لم يكن المضافَ إليه، وليس في كونه غيرَه معنًى يكون أنقصَ من معنًى، فيُصغَّرَ الناقص كما كان في المماثلة كذلك. وأمّا «سِوًى» فالعلّةُ واحدة.

ومن ذلك «حَسْبُ» لا يصغّر؛ لأنه في معنى الفعل، فإذا قلت: «حَسْبُكَ درهمان»، فمعناه: «لِيَكْفِك درهمان»، فكما لا يصغر الفعل، كذلك لا يصغر ما هو في معناه.

---

(١) تقدّم بالرقم ٣٥٤.

وأمّا «مَا»، و«مَنْ»، فلا يُصغَّران؛ لأنهما غيرُ منمكّنَيْن، وعلى حرفَيْن، وهما بمنزلة الحرف في الاستفهام والجزاء والخبرِ.

وأمّا «أَمْسِ»، و«غَدٌ»، فلا يُحقَّران؛ لأنهما لمّا كانا يتعلّقان باليوم الذي أنت فيه، صارا بمنزلة المضمرات؛ لاحتياجهما إلى حضور اليوم، كما أنّ الضمير يحتاج إلى ظاهرٍ يتقدّمه، وكذلك «أوّلَ من أَمْسِ» حكمُه حكمُ «أَمْسِ»، ومثله «البارِحَة».

وأمّا أيّام الأُسْبُوع، نحو: «الثلاثاء»، و«الأربعاء»، لا يحقّر شيء منها، وكذلك أسماء الشهور، نحو: «المُحَرَّم»، و«صَفَرٍ»؛ لأنها أعلامٌ على هذه الأيّام، فلم تتمكّن تمكُّنَ «زيد»، و«عمرو»، ونحوهما من الأعلام؛ لأنّ العَلَم إنما وُضع على شيء لا شريكَ له، وهذه الأسماء وُضعت على الشهور والأسبوع، ليُعْلَم أنه الشهر الأوّل من السنة واليوم الأوّل، أو الثاني من الأسبوع، وذلك لا يختلف فيصغَّرَ بعضُها عن بعض. وذهب الكوفيون، وأبو عثمان المازنيّ، وأبو عمر الجرميّ إلى جواز تصغير ذلك.

وأمّا «ضاربٌ» إذا كان للحال والاستقبال، وهو في نيّة التنوين، فإنّه لا يحقّر أيضًا؛ لأنّا إذا نوّنّاه ونصبنا ما بعده، فهو في مذهب الفعل، وليس التصغيرُ ممّا يلحق الأفعالَ إلّا في التعجّب، فلذلك لا يجوز: «هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا غدًا». فأمّا إذا كان لما مضى، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ»، فليس في مذهب الفعل، ومجراه مجرى «غلامُ زيدٍ»، فكما تقول: «هذا غُلَيِّمُ زيدٍ»، فكذلك يجوز: «هذا ضُوَيْرِبُ زيدٍ أمسِ».

فصل
[تصغير الأسماء المُبْهمة]

قال صاحب الكتاب: **والأسماء المُبْهَمة خولِفَ بتحقيرها تحقيرُ ما سِواها، بأن تُركت أوائلُها غيرَ مضمومة، وأُلحقت بأواخرها أَلِفاتٌ، فقالوا في «ذَا»، و«تَا»: «ذَيَّا»، و«تَيَّا»، وفي «أُولَا»، و«أُولاءِ»: «أُلَيَّا»، و«أُلَيَّاء»، وفي «الّذي»، و«الّتي»: «اللَّذَيَّا»، و«اللَّتَيَّا»، وفي «الّذِينَ»، و«اللاتِي»: «اللَّذَيُّونَ»، و«اللَّتَيَّاتُ».»**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ القياس في الأسماء المبهمة أن لا تُصغَّر، من حيث كانت مبنيّة على حرفَيْن كـ«مَنْ»، و«مَا»، إلّا أنها لمّا كان لها شَبَهٌ بالظاهر من حيث كانت تُثنّى، وتُجمَع، وتوصَف ويوصف بها، والتصغيرُ وصفٌ في المعنى، فدخلها التصغيرُ كما دخلها الوصفُ. ولمّا كانت مُخالِفة للأسماء المتمكّنة؛ خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكّنة، بأن غيّروها على غير منهاج تغيير تصغير الأسماء المتمكّنة، وصار ذلك دلالةً على حقارة المشار إليه، كما كان تغييرُ الأسماء المتمكّنة، بضمّ أوائلها وبنائها على «فُعَيْلٍ»، و«فُعَيْعِلٍ» دلالةً على صِغَر المسمّى. فإذا أردتَ تصغير المبهم، تركتَ أوّلَه على

حاله، وزدتَ فيه ياء التصغير على حدّ زيادتها في المتمكّنة؛ لأنّها علامةٌ، فلا يَعْرَى المصغّرُ منها، إذ لو عري منها، فلا يكون على تصغيره دليلٌ، وألحقت في آخِره ألفًا كالعوض من ضمّ أوّله تدلّ على ما كانت تدلّ عليه الضمّة؛ فتقول، في «ذَا»: «ذَيَّا»، وفي «تَا»: «تَيَّا».

فإن قيل: فما بالُ ياء التصغير زيدت هنا ثانيةً، وسبيلُها أن تزاد ثالثةً؟ قيل: إنّما أُلحقت ثالثةً، ولكنّك حذفت ياء لاجتماع الياءات. وذلك أنّ الأصل «ذَا»، و«تَا» على حرفَيْن كما ترى، فلمّا صغّروهما، احتاجوا إلى حرف ثالث، فأتوا بياء أخرى لتمام بناء التصغير، ثمّ أدخلوا ياء التصغير ثالثةً، فانقلبت الألفُ ياءً لتحرُّكها بوقوع ياء التصغير بعدها، وزادوا الألفَ آخِرًا عوضًا من ضمّة الفاء، فصار: «ذُيَيَّا»، فاجتمع ثلاثُ ياءات، وذلك مستثقَلٌ، فحذفوا إحدى الياءات، فلم يكن سبيلٌ إلى حذف ياء التصغير؛ لأنّها علامةٌ، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير؛ لأنّه بعدها ألفٌ، ولا يكون ما قبل الألف إلّا مفتوحًا، فلو حذفوها، حرّكوا ياء التصغير، وهي لا تكون متحرّكة، فحذفوا الياء الأولى، فبقي «ذَيَّا»، و«تَيَّا»، وحصلت ياء التصغير ثانيةً.

وأمّا «تَيَّا»، فهو تحقيرُ «تَا». ومن قال: «ذِي»، و«ذِهِ»، قال في تحقيره: «تَيَّا»، وهو على لغةِ من قال: «هذِهِ»، و«هذِي»، و«تَا»، و«تِي» أيضًا يرجع كلّه في التصغير إلى لغةِ من يقول: «تَا»؛ لئلّا يُلْبِس المؤنّثُ بالمذكّر. وإذا قلت: «هٰذَيَّا»، و«هاتَيَّا»، فإنّما هو «ذَيَّا»، و«تَيَّا»، دخلت عليهما هاء التنبيه، وكذلك إذا قلت: «ذَيَّاكَ»، و«تَيَّاكَ»، فتُلحِقه علامةَ الخطاب، كما تلحق المكبَّرَ في قولك: «ذاكَ»، و«تاكَ».

فأمّا «أُولا» مقصورًا وممدودًا، وهو جمعُ «ذَا» و«تَا»، فإنّه يقع على المذكّر والمؤنّث، فإذا صغّرت «أُولَا» مقصورًا، فلا إشكالَ فيه، لأنّك تُلحِق ياء التصغير ثالثةً، وتقلب ألفَه ياءً؛ لوقوعها موقعَ مكسور بعد ياء التصغير، ثمّ تزيد الألفَ أخيرًا عوضًا من ضمّة التصغير، فصار اللفظ «أُولَيَّا». فإن قلت: إذا كنت إنّما تُلحِق الألفَ آخِرًا عوضًا من ضمّة أوائل الأسماء المصغّرة، ونحن إذا صغّرنا «أُولَا» فنضمّ أوّلها، ونقول: «أُلَيَّا»، فتكون الضمّة موجودةً، وإذا كانت الضمّة موجودة؛ فما وجهُ التعويض عن شيء موجود في اللفظ؟ فالجواب أنّ ضمّة أوّلِ «أُلَيَّا» ليست مجتلبة للتحقير بمنزلة ضمّة أوّلِ «كُلَيْب»، و«جُمَيْلٍ»، وإنّما هي الضمّة التي كانت موجودة في حال التكبير في قولك: «أُولَا». والذي يدلّ على ذلك تركُهم ما هو مثله من أسماء الإشارة، واستحقاقُ البناء بحاله غير مضموم، وذلك قولك: «ذَيَّا»، و«تَيَّا». ألا ترى أنّ الذال والتاء مفتوحتان، كما كانتا قبل التحقير في «ذَا»، و«تَا»، فكذلك ضمّةُ همزة «أُلَيَّا» هي الضمّة في «أُلَا»، فلمّا كانت الضمّة في «أُلَيَّا» هي الضمّة التي كانت موجودة في «أُلَا» وليست مجتلبة للتحقير، بقيت بحالها، وعُوّض الألف في آخِره عن ضمّة التحقير.

وأمّا «أُولاء» ممدودة، ففيه نَظَرٌ، والقولُ فيه أنّ «أُلاء» وزنُه «فُعَالٌ» كـ«غُراب»، وقياسُ تصغيره لو صغّر على حدّ تصغير الأسماء المتمكّنة أن تقول: «هذا أُولَيّ»، كما تقول: «عُطَيٌّ»، إلّا أنّهم لمّا لم يغيّروا أوّله عن حاله؛ أرادوا أن يزيدوا في آخره الألف كالعوض من ضمّة التحقير في أوّله، فلم تسغ زيادتُها بعد الهمزة؛ لئلّا يتحوّل الممدودُ عن لفظه، وقد بنوه على المدّ، فزادوا ألف العوض قبل الهمزة، فصار «أُلَيّاء» على لفظ «أُلَيّاع». هذا رأي سيبويه[1]، وهو مذهب المبرّد. وأمّا أبو إسحاق فإنّه كان يقدّر الهمزة في «أُلاء» ألفًا في الأصل، فإذا صغّر، دخلت ياء التصغير ثالثةً بعد اللام، فتنقلب الألفُ الأولى ياء لوقوع ياء التصغير قبلها على حدّ قلبها في «غُلام»، و«عَناق»، فتقول: «غُلَيِّمٌ»، و«عُنَيِّقٌ»، ثمّ أدخلوا الألف المزيدة للتصغير آخرًا، فاجتمع ألفان في التقدير، فقُلبت الثانية همزةً؛ لاجتماع الألفَين، على حدّ قلبها في «حَمْراء»، و«صَحْراء». وهذا أقربُ إلى القياس؛ لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخرًا على منهاج سائر المبهمات، إلّا أنّه يضعف من جهة تقدير الهمزة بالألف، فاعرفه.

وأمّا «الَّذِي» و«الَّتِي»، فيُحقَّران على منهاج تحقير أسماء الإشارة؛ لأنّ مجراهما في الإبهام واحدٌ بوُقوعهما على كلّ شيء من حَيَوانٍ وجَمادٍ، كما كانت أسماء الإشارة كذلك، فتترك أوّلهما على حاله من الفتح، وتزيد ياء التصغير ثالثةً، وتدّغمها في الياء التي هي لامُ الكلمة، وتزيد الألفَ المزيدة للتصغير آخرًا، فتقول «اللَّذَيّا»، و«اللَّتَيّا». قال الشاعر، أنشده أبو العباس [من الرجز]:

٨٣٠ـ بَعْدَ اللَّتَيّا واللَّتَيّا والَّتِي   إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٨.

٨٣٠ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٣؛ والكتاب ٢/ ٣٤٧، ٣/ ٤٨٨؛ ولسان العرب ٥/ ٢٤٠ (لتا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٥٤، ١٥٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٦ (تا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٨١؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٩؛ ونوادر أبي زيد ص١٢٢.

الإعراب: «بعد»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بمحذوف يقدر بما يناسب السياق، وهو مضاف. «اللتيا»: اسم موصول في محل جر بالإضافة. «واللتيا»: الواو: عاطفة، و«اللتيا»: اسم موصول معطوف في محل جر بالإضافة. «والتي»: الواو: اسم موصول معطوف في محل جر بالإضافة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب يتضمن الشرط. «علتها»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين للتعذر، والتاء: للتأنيث، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «أنفس»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «تردت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، للتعذر والتاء: للتأنيث، وحركت بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي.

وجملة «إذا علتها.. تردّتْ»: صلة موصول لـ«التي» لا محل لها من الإعراب. وجملة «علتها أنفسٌ»: مضاف =

وقد حُكي «اللُّذَيّا»، و«اللُّتَيّا» بضمّ الأوّل منهما. والأوّلُ أقيس؛ لأنّ هؤلاء يجمعون بين العوض والمعوَّض.

فإذا ثنّيتَ أو جمعتَ شيئًا من هذه الأسماء، لم تُلحِقه ألفًا في آخِره من أجل الزيادة التي لحقته، وذلك قولك في التثنية: «جاءني اللَّذَيّان قاما»، وفي الجرّ والنصب: «مررت باللَّذَيَّيْنِ قاما»، و«رأيت اللَّذَيَّيْنِ قاما». وتقول في الجمع: «جاءني اللَّذَيِّينَ»، و«رأيت اللَّذَيِّينَ»، و«مررت باللَّذَيِّينَ». ومن قال: «اللَّذُونَ» في الرفع، قال: «جاءني اللَّذَيُّونَ»، فيضمّ الياء المشدّدة قبل الواو، ويكسرها في الجرّ والنصب، كما يفعل في الصحيح.

وكان أبو الحسن يذهب إلى أنّ الألف المزيدة للتصغير مقدّرةٌ، وإنّما حُذفت لالتقاء الساكنَيْن، وبقي ما قبلها مفتوحًا، ليدلّ على الألف المحذوفة على حدّ «المُصْطَفَيْنَ» و«الأَعْلَيْنَ»، فيقول: «جاءني اللَّذَيَّوْنَ» بفتح الياء، و«رأيت اللَّذَيَّيْنَ»، و«مررت باللَّذَيَّيْنَ»، فيكون لفظُ الجمع فيه كلفظ التثنية، غيرَ أنّ نون التثنية مكسورةٌ، ونون الجمع مفتوحةٌ.

وتقول في المؤنّث: «اللَّتَيّا»، وفي التثنية: «اللَّتَيّانِ» في الرفع، وفي النصب والجرّ: «اللَّتَيَّيْنِ»، وفي الجمع: «اللَّتَيّاتُ» على المذهبَيْن جميعًا.

وأمّا «اللّاتي»، فلا يُحقَّر على لفظه؛ لأنّه جمع كثرة، فردّوه إلى الواحد، وصغّروه، ثمّ جمعوه بالألف والتاء؛ لأنّه مؤنّثٌ كما يُفعَل بالجمع من غيرِ المبهم، نحو قولهم في «جِفانٍ»، و«قِصاعٍ»: «جُفَيْناتٌ»، و«قُصَيْعاتٌ». قال سيبويه[1] استغنوا بجمع الواحد المحقَّر السالم إذا قلت: «اللَّتَيّاتُ»، كما استغنوا عن تحقير «القَصْر»، وهو «العَشِيُّ»، و«المَساء» بقولهم: «أتانا مُسَيّانًا وعُشَيّانًا» وكذلك «اللّاتي»، تقول فيها: «اللَّتَيّاتُ». وكان الأخفش يحقّر اللّاتي على لفظه، فيقول: «اللَّوَيّا»، كأنّه يحذف التاء من آخره؛ لئلّا يصير الاسم المصغّر بزيادة الألف التي للتصغير على خمسة أحرف، فيخرج عن بناء التصغير، ويحتجّ بأنّه ليس بجمع «اللَّتِي» على لفظها، وإنّما هو اسمٌ للجمع، كقولك: «نَفَرٌ»، و«قَوْمٌ»، وهو القياس. وكان المازنيّ يقول: إذا آل الأمرُ إلى حذفِ حرف من أجل الألف الداخلة، فتحذف الألف التي هي بعد اللام، وهو أولى. قال: لأنّه زائد إذ كان في تقدير فاعلٍ.

= إليها محلها الجر. وجملة «تردت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بعد اللتيا واللتيا...» فقد حذفت صلة الاسمين الموصولين. من النحاة من قال لتصغير التحقير ومنهم من قال لتصغير التحبب والتعظيم، وجملة الصلة لا محل لها.

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٩.

ومن أصناف الاسم

المنسوب

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **هو الاسم المُلحَق بآخِره ياءٌ مشدَّدةٌ مكسورٌ ما قبلها، علامةً للنِّسبة إليه، كما أُلحقت التاء علامةً للتأنيث، وذلك نحوُ قولك: «هاشِمِيّ»، و«بَصْرِيٌّ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ النِّسبة التي يقصِدها النحويّون، ويسمّيها سيبويه[1] الإضافةَ، هو ما يُنْسَب إلى قبيلة أو بَلْدة أو صَنْعة أو غيرِ ذلك. يقال: «نسبتُه إلى بني فلانٍ»، إذا عَزَوْتَه إليهم، فهي إضافةٌ من جهة المعنى، وإن كانت مخالِفةً لها من جهة اللفظ؛ وذلك أنّك في الإضافة تذكر الاسمَيْن، وتُضيف أحدهما إلى الآخر، نحوَ: «غلامُ زيدٍ»، و«صاحبُ عمرٍو»، وفي النَّسَب إنّما تذكر المنسوب إليه وحدَه، ثمّ تَزيد عليه زيادةً تدلّ على النسب، ونكتفي بتقدُّم الموصوف عن ذكر المنسوب، وذلك أن يزاد في آخر المنسوب إليه ياء مشدّدةٌ، ويُكسَر ما قبل الياء فيما قلّت حروفُه أو كثُرت؛ وذلك نحو قولك في النسب إلى «هاشم»: «هاشِمِيٌّ»، وإلى قَيْسٍ: «قَيْسِيٌّ»، وإلى بَغْدادَ: «بغدادِيٌّ»، وإلى واسطَ: و«اسِطي»، وإلى من يَبيع الدقِيقَ: «دقيقِيٌّ»، وإلى من يبيع الثيابَ المُلْحَمَةَ: «مُلْحَمِيٌّ». والغرضُ بالنسب أن تجعل المنسوبَ من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك المدينة، أو الصنعة، وفائدتُها فائدةُ الصفة.

فإن قيل: ولِمَ كانت الياء هي المَزيدةَ دون غيرها؟ فالجواب أنّ القياس كان يقتضي أن تكون أحد حروف المدّ واللين لِما تقدّم من خفّتها؛ ولأنّها مألوفٌ زيادتُها، إلّا أنهم لم يزيدوا الألف؛ لئلّا يصير الاسم مقصورًا، فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخفَّ من الواو، فزيدت.

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

فهذه الياء اللاحقة شبيهةٌ بالتاء اللاحقة بالمؤنّث، وذلك من قِبَل أنّ الياء علامةٌ لمعنى النسب، كما أنّ التاء علامةٌ لمعنى التأنيث. وكلُّ واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه، حتى يصير كجُزْء منه، وينتقل الإعرابُ إليه، فتقول: «هذا رجلٌ بَصْرِيٌّ»، و«رأيت رجلاً بصريًّا»، و«مررت برجلٍ بصريٍّ»، كما تقول: «هذه امرأة قائمةٌ»، و«رأيت امرأة قائمة»، و«مررت بامرأة قائمة». فكلُّ واحدة من الزيادتين ـ أعني الياء في النسب والتاء في المؤنّث ـ حرفُ إعراب لِما دخل فيه. وإنّما صارا بمنزلة الجزء ممّا دخلا فيه من قِبَل أنّ العلامة أحدثت في كلّ واحد من المنسوب والمؤنّث معنًى لم يكن، فصار الاسمُ بالعلامة مركّبًا، والعلامةُ فيه من مُقَوّماته، فتنزّلت العلامةُ في كلّ واحدٍ منهما منزلة أداة التعريف في «الرجل» و«الغلام»، فكما أنّ الألف واللام جزءٌ ممّا دخلتا فيه، فكذلك ياء النسب وتاء التأنيث. والذي يدلّ على أنّ الألف واللام جزءٌ ممّا دخلتا فيه أنّ العامل يتخطّاهما إلى ما بعدهما من الاسم المعرَّف، فيعمل فيه.

وإنّما كانت ياء النسب مشدّدةً لأمرَيْن: أحدُهما أن لا تلتبِس بياء المتكلّم، والثاني أنّها لو لحقت خفيفةً، وما قبلها مكسورٌ؛ لثقُل عليها الضمّةُ والكسرةُ، كما ثقُلتا على القاضي والداعي، وكانت مُعرَّضة للحذف إذا دخل عليها التنوينُ، فحصّنوها بالتضعيف، ووقع الإعرابُ على الثانية، فلم تثقل عليها ضمّةٌ ولا كسرةٌ؛ لسكون الياء الأولى. وإنّما كان ما قبلها مكسورًا لأمرَيْن: أحدُهما أنّها مدّةٌ ساكنةٌ، وإنّما ضُوعِفت خوفَ اللَّبْس، وحرفُ المدّ لا تكون حركةُ ما قبله إلّا من جنسه. الأمر الثاني: أنّه لمّا وجب تحريكُ ما قبلها لسكونها، لم يُفتَح لئلّا يلتبس بالمثنّى، فكانت الكسرة أخفَّ من الضمّة، فعدلوا إليها.

فإن قيل: فهل هذه الياء حرفٌ، أو اسمٌ؟ فالجواب أنّها حرف كتاء التأنيث، لا موضعَ لها من الإعراب. وذهب الكوفيون إلى أنّها اسم في موضع مجرور بإضافة الأوّل إليه، واحتجّوا بما يُحكَى عن العرب: «رأيتُ التَّيْميَّ تَيْم عَدِيٍّ» بجَرِّ «تَيْم» الثاني، جعلوه بدلاً من الياء في «التيميّ». وإذا كان بدلاً منه، كان اسمًا؛ لأنّ حكم البدل حكمُ المُبْدَل منه. وهو فاسدٌ من قِبَل أنّ الياء حرفُ معنًى دالٌّ على معنى النسب، كما أنّ تاء التأنيث حرف دالّ على معنى التأنيث، وليست كنايةً عن مسمًّى؛ فيكونَ لها موضعٌ من الإعراب، مع أنّ الاسم الذي له موضعٌ من الإعراب هو الذي يَتعذّر ظهورُ الإعراب في لفظه، فيُحكَم على محلّه. وأمّا ما حكوه من قولهم: «رأيتُ التيميَّ تَيْمِ عَدِيٍّ»، فإن صحّت الروايةُ، فهو محمولٌ على حذف المضاف، كأنّه لمّا ذكر «التيميّ»، دلّ ذكرُه إيّاه على «صاحبٍ»، فأضمره للدلالة عليه، فكأنّه قال: «صاحب تَيْمِ عَدِيٍّ أو «ذَا تَيْمِ عديّ»، ثم حذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على

حاله من الإعراب، وجعله، وإن لم يُذكَر، بمنزلة الثابت الملفوظ به، ونظيرُه قوله [من المتقارب]:

أكُلَّ امرِئٍ تَحْسِبِينَ امرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا[1]

فإنه خفض «نارًا» على تقدير: وكلَّ نارٍ، ومثلُه قولهم: «ما كلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً، ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً»[2]، وقد تقدّم نحو ذلك.

[النَّسَب الحقيقيّ والنَّسَب غير الحقيقيّ]

قال صاحب الكتاب: **وكما انقسم التأنيثُ إلى حقيقيّ وغيرِ حقيقيّ فكذلك النَّسَبُ، فالحقيقيُّ ما كان مُؤثِّرًا في المعنى، وغيرُ الحقيقيّ ما تَعلّق باللفظ فحَسْبُ، نحوُ: «كُرْسيّ»، و«بَرْديّ». وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده، فكذلك الياء، نحو: «رُوميّ»، و«رُوم»، و«مَجُوسيّ»، و«مَجُوس».**

* * *

قال الشارح: قد أيّدَ صاحب الكتاب بما ذكره قوّةَ المشابهة بين النسب والتأنيث، وذلك أنّ التأنيث كما يكون حقيقيًا وغير حقيقيّ. فالحقيقيُّ ما كان مسمّاه مؤنّثًا، فدخلت العلامةُ في اسمه للإيذان بذلك. وغيرُ الحقيقيّ ما تَعلّق التأنيث باللفظ دون مدلوله، نحو: «قَرْيَة»، و«غُرْفَة». فكذلك النسبُ قد يكون حقيقيًا وغير حقيقيّ، فالحقيقيّ ما كان مُؤثّرًا، أي: دالاًّ على نسبه إلى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة، نحو: «هاشِميّ»، و«بَصْريّ»، و«مُلْحَميّ». وغيرُ الحقيقيّ ما لا يدلّ على نسبه إلى شيء ممّا ذُكر، بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب بأن يكون في آخره زيادةُ النسب، كقولنا: «كُرْسِيٌّ»، و«بَرْدِيٌّ»، و«قُمْرِيّ»، و«بُخْتيّ». ألا ترى أنّ «كُرْسًا» من «كُرْسِيٌّ» ليس بأبٍ، ولا بلدةٍ، ولا شيءٍ ممّا يُنسَب إليه، وإنّما هو شيءٌ تَعلّق باللفظ. ويؤيّد ذلك عندكَ أن «كرسيًّا»، و«برديًّا» اسمان كما ترى، ولو كانا منسوبَيْن حقيقةً؛ لخرجا إلى حيّز الصفة، كما خرج «هاشِمٌ» و«قَيْسٌ» إلى حيّز الصفة في قولك: «رجلٌ هاشميّ وقيسيّ». قال: ويؤيّد عندك قوّةَ الشَّبَه بينهما أنه كما يُفصَل بتاء التأنيث بين الواحد وجنسه في نحو: «تَمْرَة»، و«تَمْر»، و«شَعِيرة»، و«شعير»، كذلك فُصل بينهما بياءي النسبة، فقالوا في الواحد: «رُومِيٌّ»، وفي الجمع: «رُومٌ»، وقالوا: «زَنْجيٌّ»، وفي الجمع: «زَنْجٌ»، و«مَجُوسيٌّ»، و«مَجُوسٌ».

---

(١) تقدم بالرقم ٣٩٧.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ١١/ ٥٩١ (كلل)؛ والفاخر ص١٩٥؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨١؛ والمستقصى ٢/ ٣٢٨؛ والوسيط في الأمثال ص١٦١.
يُضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. وقيل: يُضرب في موضع التُّهمة.

وإنّما قال: «بين الواحد وجنسه»، ولم يقل: «بين الواحد وجمعه» لأنّ نحو: «تَمْر»، و«شعير» في الحقيقة جنسٌ دالٌ على الكثرة، وليس بتكسيرٍ، وقد تقدّم الكلام على ذلك، فاعرفه.

[التغييرات التي تحدثها النسبة في الاسم]

قال صاحب الكتاب: **والنسبة ممّا طرّق على الاسم لتغييرات شَتَّى؛ لانتقاله بها عن معنى إلى معنى، وحال إلى حال. والتغييراتُ على ضربَين: جاريةٌ على القياس المطّرِد في كلامهم، ومعدولة عن ذلك.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ النسب يُحْدِث في الاسم المنسوب تغييراتٍ، منها زيادةُ ياءي النسب في آخره، وكسرُ ما قبلها، وجعلُ الياءين منتَهَى الاسم وحرفَ الإعراب. فهذا أوّلُ تغييرٍ تَطرّق إلى اللفظ بسبب النسب. وإنّما تَطرّق التغييرُ إلى اللفظ لتغيير المعنى. ألا ترى أنّك إذا نسبت إلى عَلَم، استحال نكرةً بحيث تدخله أداةُ التعريف كالتثنيةُ والجمع، وصار صفةً بمنزلة المشتقّ بعد الجُمود، ويرفع فاعلاً بعده، إمّا مظهرًا، وإمّا مضمَرًا، تقول: «مررت برجل تَميميٍّ أبُوه، وآخَرَ هاشِميّ أخوه». فهذا قد جَمَعَ التغييراتِ الثلاث: التنكيرَ بكونه قد صار صفة للنكرة، والصفةَ؛ بجَرَيانه على ما قبله جَرْيَ الصفة، ورَفْعَه الظاهرَ بعده، فهو كـ«الحَسَن الوَجْهُ» في أحكامه.

وقوله: «لانتقاله من معنى إلى معنى» إشارةٌ إلى ما ذكرناه من تنكيره وخروجه إلى الوصفيّة. وقوله: «من حال إلى حال» إشارةٌ إلى تغيير اللفظ.

وجملةُ الأمر أنّ تغيير النسب على ضربَيْن: أحدهما قياسٌ مطّرِدٌ لكثرته عنهم، فيجري لذلك مجرى رفع الفاعل ونصبِ المفعول. والآخرُ ما لا يطّرِد فيه القياس، بل يُسمَع ما قالوه، ولا يتجاوز. وستَقِفُ على ذلك مفصَّلاً مشروحًا إن شاء الله.

فصل
[حذف التاء ونونَي التثنية والجمع في النسبة]

قال صاحب الكتاب: **فمن الجارية على قياس كلامهم: حذفُهم التاء ونونَي التثنية والجمع، كقولهم: «بَصْرِيٌّ»، و«هِنْدِيّ»، و«زَيدِيّ»، في «البَصْرة»، و«هِنْدان»، و«زَيدون» اسمَين. ومن ذلك: «قِنَّسْرِيٌّ»، و«نَصِيبِيّ»، و«يَبْرِيّ»، فيمَن جعل الإعرابَ قبل النون. ومن جعله معتقِبَ الإعراب قال: «قِنَّسْرِينِيّ». وقد جاء مثلُ ذلك في التثنية. قالوا: «خليلانيّ»، و«جاءني خَليلانُ» اسمَ رجل. وعلى هذا قوله [من الطويل]:**

٨٣١- أَلا يا دِيارَ الحَيِّ بِالسَّبُعانِ [أَمَلَّ عَلَيها بِالبِلَى المَلَوانِ]

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ حذف تاء التأنيث قد كثُر عنهم واطّرد، حتى صار قياسًا، يُسمَع ما قالوه، ويُحمَل عليه نظائرُه، فإذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث، حذفتَها، لا يجوز غيرُ ذلك، فتقول في النسب إلى «البَصْرة»: «بَصْرِيٌّ»، وإلى «مَكّةَ»: «مَكّيٌّ»، وإلى «الكُوفَة»: «كُوفِيٌّ» وإلى «فاطِمَةَ» «فاطِمِيٌّ». وإنما أُسقطت التاء من النسب؛ لأنّا لو بقّيناها في الاسم على ما كانت عليه قبل النسب، لوجب أن نقول: «بَصْرَتِيٌّ»، و«كُوفَتِيٌّ»، و«مَكّتِيٌّ» في الرجل يُنسَب إلى البصرة والكوفة ومكّة، ولَزِمَنا أن نقول إذا نسبنا امرأةً إلى ما فيه تاء التأنيث: «بصرتِيَّةٌ»، و«كوفتِيَّةٌ»، و«مكّتِيَّةٌ»، و«فاطمتِيَّةٌ»، فكان يُجمَع في الاسم الواحد تاءان للتأنيث، وذلك لا يجوز. وأيضًا فإنّ ياءي النسب، لمّا كانت مُشابِهة لتاء التأنيث من الجهات المتقدّمة، لم يُجمع بينهما، كما لم يُجمَع بين علامتَيْ نسبةٍ.

وأمّا نونا التثنية والجمع، فلا تثبتان أيضًا مع ياءي النسبة، وذلك إذا سمّينا رجلاً بمثنًّى، أو مجموعٍ جمعَ السلامة، قلنا فيه مذهبان:

---

٨٣١ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص١٨٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٤٩؛ ولابن مقبل في ديوانه ص٣٣٥؛ وإصلاح المنطق ص٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤؛ وسمط اللآلي ص٥٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٢٩، ٣٨٤؛ والكتاب ٤/ ٢٥٩؛ ولسان العرب ٨/ ١٥٠ (سبع)، ١١/ ٦٣١ (ملل)، ١٥/ ٢٩١ (ملا)؛ ومعجم ما استعجم ص٧١٩؛ ولأحدهما في معجم البلدان ٣/ ١٨٥ (السبعان)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٩١ (عفزر). ويروى:

ألا يا ديار الحَيِّ بالسَّبُعانِ عَفَتْ حِجَجًا بعدي وهُنَّ ثَماني

وهو بهذه الرواية لشاعر جاهليّ من بني عقيل في خزانة الأدب ٧/ ٣٠٦؛ ومعجم البلدان ٣/ ١٨٥.

اللغة: السبعان: اسم وادٍ. أملّ: طال. الملوان: الليل والنهار.

المعنى: يخاطب الشاعر الديار الكائنة بالسبعان، والتي تعاقبت عليها الأيّام والليالي بالبلى.

الإعراب: «**ألا**» حرف استفتاح. «**يا**»: حرف نداء. «**ديار**»: منادى منصوب، وهو مضاف. «**الحيّ**»: مضاف إليه مجرور. «**بالسبعان**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «ديار». «**أملّ**»: فعل ماضٍ. «**عليها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أملّ». «**بالبلى**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أملّ». «**الملوان**»: فاعل مرفوع بالألف.

وجملة «ألا يا ديار...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أملّ الملوان»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «بالسبعان» فإنّه في الأصل، مثنّى «سبع»، ثم سمّي به، فصار علمًا على مكان بعينه، وقد استعمله الشاعر هنا بالألف، وهو مجرور، فدلّ على أنّه عامله كما يعامل المفردات، نظرًا إلى معناه العارض بعد صيرورته علمًا، ولو نظر إلى معناه الأصلي، وعامله معاملة المثنّى، لقال: «بالسبعين».

أحدهما، وهو الأجودُ، أن تحكي الإعراب قبل التسمية، فتقول: «هذا زيدان»، و«رأيت زيدَيْن قائمًا»، و«مررت بزيدَيْن جالسًا»، فتُعْرِبه بالحروف، كما كان إعرابُه قبل التسمية بها. فعلى هذا إذا نسبت إلى شيء من ذلك، حذفت علامتَي التثنية والجمع، فتقول: «هذا زَيْدِيٌّ»، و«رأيت زيديًّا»، و«مررت بزيديٌّ» و«هذا مُسْلِميٌّ»، و«رأيت مسلميًّا»، و«مررت بمسلميٌّ». وذلك أنّك لو أبقيتّهما، وقلت: «مسلمونيٌّ»، و«مسلمانيٌّ»، لجمعتَ في الاسم الواحد بين إعرابَيْن: أحدُهما بالحروف، والآخر بالحركات الكائنة على علامة النسب. وذلك لا يجوز، مع أنّه كان يجوز أن تثنّيه، وتجمعه بالواو والنون، فتقول: «مسلمانِيّانِ»، و«مسلمونِيُّونَ»، فيُجمَع أيضًا في الاسم الواحد إعرابان بالحروف، وكلاهما فاسدٌ.

والثاني أن لا تحكي الإعراب بعد التسمية، وتُجْرِي الإعراب في التثنية على النون، وتجعل قبل النون ألفًا لازمةً، وتجعله من قبيل «عُثْمانٌ»، و«مَرْوانٌ»، فتقول: «هذا مسلمانٌ»، و«رأيت مسلمانَ»، و«مررت بمسلمانَ». وتقول في الجمع: «هذا مسلمِينٌ»، و«رأيت مسلمينًا»، و«مررت بمسلمِينٍ»، وقد تقدّم ذلك. فعلى هذا، تكون النسبةُ إليه بإثبات علامة التثنية والجمع من غيرِ حذف شيء منهما، فتقول: «هذا زيدانيٌّ»، و«رأيت زيدانيًّا»، و«مررت بزيدانيّ»، وتصرفه عند اتّصال ياءي النسبة به، كما تصرف نحو: «مساجِدَ» إذا اتّصل به تاء التأنيث، نحو: «صَياقِلَةٍ»، و«صَيارِفَةٍ». وقد جاء «خَلِيلانُ» اسمًا، ونسبوا إليه «خَلِيلانيٌّ». وقد جاء في أسماء الأمكنة ما هو على طريق التثنية، كما جاء فيها ما هو على طريقة الجمع، قالوا: «سَبُعان»، وهو اسمُ مكان كأنّه تثنيةُ «سَبُعٍ»، ولا يكون: «فَعُلانُ»؛ لأنّه لا نظيرَ له، وأمّا قوله [من الطويل]:

أَلَا يا دِيارَ الحَيِّ بالسَّبُعانِ أَمَلَّ عليه بالبِلَى المَلَوانِ

فإنّ الشعر لابن مُقْبِل، الشاهدُ فيه أنّه أعربه بالحركات، وألزمَه الألفَ، فعلى هذا النسبةُ إليه سَبُعانِيٌّ؛ لأنّ الألف فيه ليست للدلالة على الإعراب؛ إنّما هي بمنزلة الألف في «زَعْفَرانٍ»، والمعنى أنّه يتأسّف على ديار قومه بهذا المكان، ويُخْبِر أنّ المَلَوَيْن، وهما الليل والنهار أبلياها ودرساها.

وأمّا نحو: «قِنَّسْرِينَ»، و«نَصِيبِينَ»، و«يَبْرِينَ» ونحوهنّ من أسماء المواضع كـ«فِلَسْطِينَ»، و«سَيْلَحِينَ»، و«ماكِسِينَ»، فأمّا «قِنَّسْرين»، فمدينةٌ داثرةٌ بالشأم؛ وأمّا «نصيبين» فمدينة بالجَزيرة؛ وأمّا «يَبْرِين» فموضعٌ بالشام أيضًا، و«سَيْلَحون» قريةٌ بفارسَ، و«ماكِسون» موضعٌ بالخابُور، فهذه الأسماءُ كلّها من قبيلِ ما سُمّي بجمع، كأنّهم جعلوا كلَّ جهة «قنسرًا»، و«نصيبًا»، و«يَبْرًا»، ثمّ جمعوه بالواو والنون، وسمّوا به. وفيه المذهبان: منهم من يجعل الإعراب في النون، ويُلْزِمه الياء، فيقول: «هذا قنّسرينُ»، و«رأيت قنّسرينَ»، و«مررت بقنّسرينَ». فعلى هذه اللغة لا تحذف شيئًا منه إذا نسبت

إليه، وتقول: «هذا قنسرينيٌّ»، و«رأيت قنسرينيًّا»، و«مررت بقنسرينيٍّ»، فاعرفه.

فصل
[النسبة إلى الاسم الثلاثيّ المكسور العين]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في «نَمِرٍ»، و«شَقِرَةَ»، و«الدُّئِلِ»، ونحوها ممّا كُسرت عينه: «نَمَرِيٌّ»، و«شَقَرِيٌّ»، و«دُؤَلِيّ» بالفتح قياسٌ مُتْلَئِبٌّ، ومنهم من يقول: «يَثْرَبِيَ»، و«تَغْلَبِيَ» فيفتح، والشائعُ الكسرُ.**

* * *

قال الشارح: وممّا يلزم التغييرُ فيه ويطّرِد وذلك بأن يكون الاسم المنسوب إليه على ثلاثة أحرف ثانيه مكسورٌ، فإذا نسبتَ إليه. فتحتَ ثانيَه. تقول في النسب إلى «نَمِرٍ»: «نَمَرِيٌّ»، وإلى «شَقِرَةَ»: «شَقَرِيٌّ»، وإلى «الدُّئِل»: «دُؤَلِيٌّ». ولو سمّيت رجلاً بـ«ضُرِبَ»، ثمّ نسبت إليه، لقلت: «ضُرَبِيٌّ». ولو نسبت إلى «إبِلٍ»، لقلت: «إبَلِيٌّ» بالفتح. وإنّما فتحوا العين استثقالاً لتوالي الكسرتَيْن والياءين في اسم ليس فيه حرفٌ غيرُ مكسور إلّا واحدٌ. وقوله: «مُتْلَئِبٌّ»، أي: مستقيم. يقال: «طريق متلئبّ»، أي: ممتدّ مستقيم

فأمّا مثلُ «تَغْلِبَ»، و«يَثْرِبَ» ممّا هو على أربعة أحرف، فالبابُ أن تأتي به على لفظه من غير تغيير، فتقول: «تَغْلِبِيٌّ»، و«يَثْرِبِيٌّ»، و«مَغْرِبِيٌّ»؛ لأنّ فيه حرفَيْن غير مكسورين: التاء من «تغلب» مفتوحة، والغينُ ساكنة. ومنهم من يفتح ويقول: «تَغْلَبِيّ»، و«يَثْرَبِيّ»، و«مَغْرَبِيّ». ويُشبِّهون المكسور منه بالمكسور في «شَقِرَةَ»، و«نَمِرٍ»، ولم يحفِلوا بالساكن، كأنّهم نسبوا إلى «تَلِب» من «تَغْلِب»، وأهملوا الغين لسكونها، وكذلك ما كان مثله. وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل[1]، وهو عند أبي العبّاس المبرّد قياسٌ مطّردٌ، فأمّا نحو: «عُلَبِط»[2]، و«هُدَبِد»[3]، فلا مقالَ في بقائه على لفظه من غير تغيير؛ لتحرُّك الحرف الثاني منه، فاعرفه.

فصل
[النسبة إلى «فعيلة» و«فَعولة» و«فُعيلة»]

قال صاحب الكتاب: **وتُحذف الياء والواو من كلِّ «فَعِيلَةٍ»، و«فَعُولَةٍ»، فيقال**

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٠، ٣٤١.

(٢) العُلَبِط: القطيع من الغنم، ورجل عُلَبِط: عريض. ولبن عُلَبِط: ضخم عظيم. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علبط)).

(٣) الهُدَبِد: اللبن الخاثر جدًّا، ورجل هُدَبِد: ضعيف البصر. (لسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هدبد)).

فيهما: «فَعَلِيّ»[١]، نحو قولك: «حَنَفِي»، و«شَنَئِي»، إلّا ما كان مضاعفًا أو معتلَّ العين، نحو: «شَدِيدة»، و«طَوِيلة»، فإنك تقول فيهما: «شَدِيدِيّ»، و«طَوِيلِيّ»، ومن كلّ «فُعَيْلَةٍ»، فيقال فيها: «فُعَلِيّ»، نحو: «جُهَنِيّ»، و«عُقَلِيّ».

* * *

قال الشارح: ومن التغيير اللازم حذفُ الياء والواو من «فَعِيلَة»، و«فُعَيْلَة»، و«فَعُولَة»، وذلك إذا نسبت إلى مثل «حَنِيفَة»، و«رَبِيعَة»، و«جُهَيْنَة»، فتقول: «حَنَفِيٌّ»، و«رَبَعِيٌّ»، و«جُهَنِيٌّ». وتعمل ثلاثة أشياء: تحذف تاء التأنيث، ثمّ ياء «فعيلة»، وتنقُله من «فَعِلٍ» مكسورَ العين إلى «فَعَلٍ» مفتوحَ العين. أمّا حذفُ تاء التأنيث، فعلى الجادّة، وأمّا حذفُ الياء فلأنّها في نفسها مستثقلةٌ مع كونها زائدةً، وقد حصل في الكلمة أسبابٌ أوجبت ثِقَلَها، وهو أنه اجتمع فيها ياء «فَعِيلَة» أو «فُعَيْلَة»، مع كسرِ ما قبل عَلَم النسبة، ويائي النسبة. وكلُّ ذلك من جنس واحد، فاستُثقل اجتماعها. والنسبُ بابُ تغيير، فحذفوا الياء تخفيفًا. وذلك لأنّهم قد حذفوها من «فَعِيلٍ»، و«فُعَيْلٍ»، نحو: «ثَقَفِيٌّ»، و«سُلَمِيّ»، وليس في الاسم إلّا تغييرٌ واحدٌ، وهو تغييرُ حركةِ آخره بالكسر للحاق يائي النسبة، وإن لم يكن ذلك بالقياس عند سيبويه[٢].

وإذا كان حذفُها فيما لا هاء فيه جائزًا، كان فيما فيه الهاء لازمًا، لأنّ فيه تغييرَيْن: تغييرَ حركة، وحذفَ حرف. والكلمةُ كلّما ازداد التغييرُ فيها، كان الحذف فيها ألزمَ. ولمّا حذفت الياء، بقيت الحروفُ التي كانت قبل الياء مكسورات، وهنّ ثَوانٍ، فبقي بعد حذف الياء والتاء «حَنِفًا»، و«رَبِعًا» مثل «نَمِرٍ»، فُفتح في النسب، قيل: «حَنَفِيٌّ»، و«رَبَعِيٌّ»، كما تقول في «نَمِر»: «نَمَرِيّ»، إلّا أن يكون مضاعفًا أو معتلَّ العين، فإنك لا تحذف الياء منهما، نحو النسب إلى «شَدِيدَةٍ»، و«طَوِيلَةٍ»، و«جَلِيلَةٍ»، فتقول: «شَدِيدِيٌّ»، و«طَوِيلِيٌّ»، و«جَلِيلِيٌّ»؛ لأنك لو حذفت الياء، لوجب أن يقال: «شَدَدِيّ»، فيجتمع حرفان من جنس واحد، وهو ممّا يستثقلونه.

وكذلك لو نسبت إلى بني طويلةَ، وبني حُوَيْزَةَ، وهم في التَّيْم، قلت: «طوِيلِيٌّ»، و«حُوَيْزِيٌّ». والتصريفُ يُوجب أنّ الواو إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفًا، كقولهم: «دارٌ»، و«مالٌ». وحذفُ التاء إنّما هو لضرب من التخفيف، فلمّا آل الحالُ إلى ما هو أبلغُ منه في الثقل، أو إلى إعلال الحرف، احتُمل ثقلُه، وأُقرّ على حاله. وقد جاء فيما فيه التاء أسماءٌ قليلةٌ بإثبات الياء، ولا يقاس عليها. فممّا جاء منه بإثبات الياء فما

---

(١) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة إثبات الياء.

انظر: في أصول اللغة ٢/ ٨٥، ٨٦؛ والعيد الذهبيّ لمجمع اللغة العربية. ص٣٠٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

حكاه سيبويه[١]، قالوا في «سَلِيمَةَ»: «سَلِيمِيٌّ» وفي «عَمِيرَةِ» كَلْبِ: «عَمِيرِيٌّ». قال يونس: وهذا قليل[٢]، وقالوا في «خُرَيْبَةَ»: «خُرَيْبِيَ» وقالوا في النسب إلى «سَلِيقَةٍ»: «سَلِيقِيٌّ»، والسليقةُ: الطَّبِيعَة. وقالوا: «رماحٌ رُدَيْنِية»، وهي منسوبة إلى «رُدَيْنَةَ».

وأمّا «فَعُولَةٌ» فحكمُها في النسب عند سيبويه[٣] حكمُ «فَعِيلَةَ»، فتسقط الواو كما سقطت الياء، ويَفتح عين الفعل المضمومة كما فتح المكسورة، وحجّتُه في ذلك أنّه قد وُجد في «فَعُولَةَ» من الثقل ما وُجد في «فَعِيلَةَ»، فكانت مثلَها، مع أنّ العرب قد قالت في النسب إلى «شَنُوءَة»: «شَنَئِيٌّ».

وأمّا أبو العبّاس المبرّد فإنّه كان يخالِفه في هذا الأصل، ويجعل «شَنَئِيًّا» من الشاذّ، فلا يُجيز القياسَ عليه، وفرق بين الواو والياء بأشياء، منها: أنّه قال لا خلافَ بينهم أنّه يُنسَب إلى «عَدِيٍّ»: «عَدَوِيٌّ»، وإلى «عَدُوٌّ»: «عَدُوِّيٌّ»، ففصلوا بين الواو والياء، فأقرّوا الواو على حالها، وغيّروا الياء. ومن ذلك أنّهم يقولون في النسبة إلى «سَمُرَةَ»: «سَمُرِيٌّ»، وإلى «نَمِرٍ»: «نَمَرِيٌّ»، فغيّروا في «نمر» من أجل الكسرة، ولم يغيّروا في «سَمُرِيّ»؛ لأنّ المستثقل اجتماعُ الياءات والكسرات. فلمّا خالفت الضمّةُ الكسرةَ في «نمر»، و«سمرة»، والواو الياء في «عَدِيٌّ»، و«عَدُوٌّ»، وجب أن تخالف الياء في «فَعِيلة» الواو في «فَعُولة». وقولُ أبي العبّاس مَتِينٌ من جهة القياس. وقولُ سيبويه أشدُّ من جهة السماع، وهو قولهم: «شَنَئِيٌّ»، وهذا نَصٌّ في محلّ النزاع.

فصل

[النسبة إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مُشَدَّدة]

قال صاحب الكتاب: **وتُحذَف الياء المتحرّكة من كلّ مثال، قبل آخِره ياءان مدْغَمةٌ إحداهما في الأخرى، نحو قولك في «أُسَيِّدٍ»، و«حُمَيِّرٍ»، و«سَيِّدٍ»، و«مَيِّتٍ»: «أُسَيْدِيٌّ»، و«حُمَيْرِيّ»، و«سَيْدِيّ»، و«مَيْتِيَ».**

* * *

قال الشارح: الباب في كلّ اسم قبل آخره ياءٌ مشدّدةٌ أن تفُكّ الادّغامَ، وتحذف الياء المتحرّكة، فتقول في «أُسَيِّد»، و«حُمَيِّر»، تصغيرِ «أَسْوَد»، و«حِمارٍ»: «أُسَيْدِيٌّ»، و«حُمَيْرِيّ». ومثله في النسب إلى «سَيِّدٍ»، و«هَيِّنٍ»: «سَيْدِيٌّ»، و«هَيْنِيّ». وإنّما حذفوا الياء؛ لثِقَل الاسم باجتماع ياءين وكسرتَيْن بعدهما ياء الإضافة، فثقُل عليهم اجتماعُ هذه المتجانسات، فحذفوا الياء تخفيفًا، وخصّوا المتحرّكة بالحذف؛ لأنّه أبلغُ في التخفيف،

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٩. وفيه: «هذا قليل خبيث».

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٩، ٣٤٥.

لأنّ الاسم يُنقص ياء فيخفّ. ولو حذفوا الياء الساكنة، لبقيت الياء المكسورةُ، فتتوالى الكسرتان، ولأنّهم يقولون قبل النسبة: «مَيّتٌ»، و«مَيْتٌ»، و«هَيّنٌ»، و«هَيْنٌ»، فيخفّفون بحذف الياء المتحرّكة استثقالاً، فإذا نسبوا وجاؤوا بياء النسبة، لزموا التخفيف على ذلك المنهاج، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **قال سيبويه**[1]: «**ولا أظُنّهم قالوا: «طائيٌ»، إلّا فِرارًا من «طَيْئِيّ»، وكان القياسُ «طَيْئِيّ»، ولكنّهم جعلوا الألف مكان الياء؛ وأمّا «مُهَيّمٌ» تصغيرُ «مُهَوِّم» فلا يقال فيه إلّا «مُهَيِّيمِيّ» على التعويض، والقياسُ في «مُهَيِّمٍ» من «هَيَّمَه»: «مُهَيّمِيٌ» بالحذف.**

* * *

قال الشارح: القياس في النسبة إلى «طَيِّءٍ» بوزن «طَيِّع»: «طَيْئِيٌ»، لكنهم جعلوا مكانَ الياء ألفًا تخفيفًا؛ لأنّه أخفُّ. وله نظائر، وإن كان الجميع شاذًّا غيرَ مقيس عليه. فمن ذلك قولهم في النسب إلى «زبِينةَ»: «زَبانِيٌّ». وقالوا في «يَوْجَلُ»: «يا جَلُ» كأنّهم اجتزؤوا بأحد الشرطَيْن في قلب الياء ألفًا، وهو انفتاحُ ما قبلها. وقولُ سيبويه: «لا أظنُّهم قالوا طائِيّ إلّا فرارًا من طَيْئِيٍّ»، يريد: فرارًا من اجتماع الأمثال والأشباه، وهو الياء والكسرة، وياءا النسب.

وأمّا «مُهَيِّمٌ» فهو على ضربَيْن: يكون تصغيرَ «مُهَوِّم» من قولهم: «هَوَّمَ»، «يُهَوِّمُ» إذا نام، وذلك لأنّك لمّا صغّرته، حذفت إحدى الواوَيْن؛ لأنّها زائدةٌ يخرج بها الاسمُ عن بناء التصغير، كما تحذف إحدى الدالَيْن من «مُقَدِّم»، فيصير «مُهَيوِمٌ»، فتقلب الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها، كما قلبتها في «أُسَيِّدٍ»، ثمّ لك وجهان: إن شئت أن تُعوِّض، وإن شئت لا. فإذا نسبت إليه، لزم التعويضُ لتفصِل الياء الساكنة بين الياءين الثقيلتَيْن، ولم يحذفوا الياء الخفيفة؛ لئلّا يصير إلى مثال «حُمَيْرِيّ»، فيلزمَ فيه حذفُ يائين، فتقول: «مُهَيْمِيّ» خفيفة. والذي فيه عندي أنّك لمّا صغّرت «مُهَوِّمًا»، لم تحذف منه شيئًا، لأنّ الواو الثانية وقعت رابعةً موضعَ العوض، ولم تُحذَف، وقلت: «مُهَيِّيمٌ»، كما تقول في «كِذيَوْنٍ»: «كُذَيِّينٌ» فإذا نسبت إليه؛ قلت: «كُذَيْنِيٌ» فكذلك تقول: «مُهَيِّيميٌ».

وأمّا «مُهَيِّمٌ» من «هَيَّمَهُ الحُبُّ»، فهو اسم فاعل عى زنة «مُفَعِّلٍ»، وليس بمصغّر، فنحتاجَ فيه إلى تعويض، فإذا نسبت إليه؛ قلت: «مُهَيْمِيٌّ»، فتعمل فيه ما عملت بـ«حُمَيْرِيّ»، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٧١.

فصل
[النسبة إلى المعتلّ اللام من «فَعِيل» و«فعيلة» و«فُعَيل» و«فُعَيلة»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «فَعِيلٍ» و«فَعِيلَةٍ» و«فُعيل» و«فُعيلة» من المعتلّ اللام: «فَعَلِيّ»، و«فُعَلِيّ»، كقولك: «غَنَوِيٌّ»، و«ضَرَوِيّ»، و«قُصَوِيّ»، و«أُمَوِيّ». وقال بعضهم: «أُمَيِّيّ»، وقالوا في «تَحِيّة»: «تَحَوِيٌّ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من هذا النوع فإنّه يستوي في النسب إليه ما كان فيه تاء التأنيث، وما ليست فيه، فتقول في النسب إلى «غَنِيّ»: «غَنَوِيٌّ». و«غنيٌّ» حَيٌّ من غَطَفانَ، وإلى «ضَرِيَّة»: «ضَرَوِيٌّ». و«ضرِيّة»: قريةٌ لبني كِلابٍ على طريق البَصْرة بالقرب من مكّة، وإلى «عَدِيٌّ»: «عَدَوِيٌّ». وقالوا في النسب إلى «قُصَيّ»: «قُصَوِيّ»، وإلى «أُمَيَّة»: «أُمَوِيّ»، لا فرقَ بين ما فيه التاء وغيره. وذلك أنّ «غَنِيًّا» آخِرُه ياء مشدّدة، وهما ياءان في الحكم. والياء الأولى زائدة، وهي ياء «فَعِيل»، والثانيةُ لام الكلمة، فإذا نسبت إليه، ألحقته ياء النسبة، وهي مشدّدة بيائين، فيتوالى في آخر الكلمة أربعُ ياءات، فتثقُل، فعمدوا إلى الياء الزائدة، فحذفوها، فبقي بعد الحذف «غَنِيٌ» مكسورَ النون بمنزلة «نَمِرٍ»، ففتحوا النون كما فتحوا الميم في «نَمَرِيٌّ». ولمّا انفتحت، انقلبت الياء ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت في التقدير «غنًى» مثلَ «رَحًى»، ثمّ قُلبت الألف واوًا، كما تُقلَب في النسب إلى «رَحًى»، و«فَتًى»، فتقول: «غَنَوِيٌّ»، كما تقول: «رَحَوِيّ»، و«فَتَوِيّ».

وكذلك إذا كان فيه تاء التأنيث؛ لأنّ التاء تُحذَف في النسب، فيصير بمنزلةِ ما لا تاء فيه. وحكم «فُعَيلٍ» و«فُعَيْلَةَ» من ذلك نحو: «قُصَيّ»، و«أُمَيَّة»، كذلك تحذف ياء التصغير، والعينُ مفتوحةٌ، فتنقلب اللام ألفًا سواء كانت من ذوات الياء، أو من ذوات الواو، فتقول في النسب إلى «قُصَيّ»: «قُصَوِيّ»، كان «فُعَلاً» بحذف الياء للنسب كراهيةَ اجتماع أربع ياءات على ما تقدّم، ثمّ قلبت اللام ألفًا، فصار «قُصًى» مقصورًا كـ«هُدًى»، و«رُشًا»، فقُلبت ألفه واوًا في النسب، فقالوا: «قُصَوِيّ»، كما قالوا: «هُدَوِيّ»، و«رُشَوِيّ».

وما كان فيه تاء التأنيث فكذلك؛ لأنّ التاء تحذف في النسب، فيقولون في «أُمَيَّة»: «أُمَوِيّ». ومن العرب من يحتمل الثِّقَل، ويقول: «أُمَيِّيٌّ»، و«قُصَيِّيٌّ». ووجهُ ذلك أنّه لمّا كان يدخل الياء المشدّدة الإعرابُ، فيقال: «هذا صَبِيٌّ وعَدِيٌّ»، و«رأيت صبيًّا وعديًّا»، و«مررت بصبيٍّ وعديٍّ»، شبّهوه بالصحيح، فنسبوا إليه كما يُنسَب إلى الصحيح.

وقالوا في النسب إلى تَحِيَّة: «تَحوِيّ»، وأصله «تَحْيِيَةٌ» على «تفْعِلَة»؛ لأنّه مصدرُ «حَيَّى يُحَيِّي»، على زنةِ «فَعَّلَ»، «يُفَعِّلُ»، ومصدره يأتي على «تَفْعِلة» كـ«التَّحْلِيَة»، و«التَّزْوِيَة»، فنُقلت كسرة الياء إلى الحاء قبلها، فسكنت الياء، وأدغمت فيما بعدها،

فصار لفظُها كلفظ «فَعِيلَة»؛ لأنّ ثالثها ياء ساكنةٌ قبلها كسرةٌ، فنسبوا إليها كما ينسبون إلى «فَعِيلَة» بحذف الياء الثانية، فبقي «تحِيَّةٌ» مثلَ «عَمِيَة» في اللفظ، فنقلوه إلى «تحاة» على ما وصفنا، ثمّ يُنسَب إليها «تَحَوِيٌّ»، كما يقال: «عَمَوِيّ»، شبّهوا الياء الزائدة بالأصل، والياء الأصليّة بالزائدة، فاعرفه.

[النسبة إلى المعتلّ اللام من «فَعول» و«فَعولة»]

قال صاحب الكتاب: **وفي «فَعُول»، «فَعُولِيّ»، كقولك في «عَدُوّ»: «عَدُوِّيّ». وفرق سيبويه[1] بينه وبين «فَعُولَة»، فقال في «عَدُوَّة»: «عَدَوِيٌّ»، كما قالوا في «شَنُوءَة»: «شَنَئِيّ». ولم يفرق المبرِّدُ، وقال فيهما: «فَعُوليّ».**

* * *

قال الشارح: تقول في النسبة إلى «عَدُوّ»: «عَدُوِّيٌّ»، فلا تُغيِّره؛ لأنّه لم يجتمع فيه الياءاتُ التي اجتمعت في «عَدِيّ». وإنّما يقع الحذفُ والتغييرُ لكثرة الياءات. ألا ترى أنه لمّا اجتمع في «عَدِيّ» أربعُ ياءات، استثقلوا ذلك، فحذفوا إحدى الياءات، وقلبوا الثانية واوًا لتخفيف اللفظ بالاختلاف؛ لأنّ المستثقل عندهم اجتماعُ المتجانسات. ألا ترى أنّك تقول في النسب إلى «فَتًى» و«رحًى»: «فَتَوِيٌّ»، و«رَحَوِيّ»، فقلبتَ الألف واوًا، وإن كان أصلها الياء فرارًا من اجتماع الياءات. فإذا قدروا على الواو، فقد حصل غرضُهم على المخالفة، فلم يغيّروا اللفظ.

فإن دخلت تاء التأنيث في ذلك، فنسبتَ إلى مثل «عَدُوَّة»، قلت: «عَدَوِيٌّ»، فتغيّره لأجل تاء التأنيث، وكثرةِ التغيير فيه، والتغييرُ مُؤنِسٌ بالتغيير، فتحذف الواو الزائدة، فتُبْدِل من الضمّة فتحة. فسيبويه يجري في ذلك على أصله في «فَعُولَة»، وبَقيسة على قولهم في «شَنُوءَة»: «شَنَئِيٌّ»، والمبرّدُ لا يرى ذلك، ويقول في «عَدُوَّة»: «عَدُوِّيٌّ» كالمذكّر، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل

[النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه مُنقلِبة]

قال صاحب الكتاب: **والألف في الآخِر لا تخلو من أن تقع ثالثة، أو رابعةً منقلبةً، أو زائدةً، أو خامسةً فصاعدًا. فالثالثةُ والرابعة المنقلبة تُقلَبان واوًا، كقولك: «عَصَوِيّ»، و«رَحَوِيّ»، و«مَلْهَوِيّ»، و«مَرْمَوِيّ»، و«أَعْشَوِيّ».**

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٥.

قال الشارح: اعلم أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكّنة، ولا في الأفعال أيضًا، إنّما تكون بدلاً وزائدةً، فإذا وقعت آخِرًا؛ فلا تخلو من أن تكون ثالثةً أو رابعةً فصاعدًا، فما كان على ثلاثة أحرف، والثالثُ منها ألفٌ، فلا تكون إلاّ منقلبةً كالألف في «عَصًا»، و«رَحًى» و«مَنًا»، و«حَصًى»، فإنّ الألف في هذه الأسماء كلّها بدلٌ من لام الكلمة، فالألفُ في «عَصًا»، و«مَنًا» بدلٌ من الواو؛ لقولك: «عَصَوانِ»، و«مَنَوانِ»، وفي «رَحًى»، و«حَصًى» بدلٌ من ياء؛ لقولك: «رَحَيانِ»، و«حَصَيانِ»، و«حَصَياتٌ». فإذا نسبت إلى شيء من ذلك. كان كلّه بالواو سواءٌ كانت من الواو أو من الياء. تقول في «عصًا»، و«مَنًا»: «عَصَوِيّ»، و«مَنَوِيّ»، وفي «رَحًى»، و«فَتًى»: «رَحَوِيّ»، و«فَتَوِيّ»، وذلك لأنّك أدخلت ياءَ النسبة، ولا يكون ما قبلها إلاّ مكسورًا، والألفُ لا تكون إلاّ ساكنة، فاحتاجوا إلى حرف يُكسَر، فقلبوها واوًا، وكرهوا الياء في ذوات الياء؛ لأنّهم لو قلبوها ياءً؛ لقالوا: «رَحَيِيٌّ»، و«فَتَيِيٌّ»، فكانت تجتمع ثلاثُ ياءات وكسرةٌ في الياء الأولى، وذلك ممّا يُستثقل؛ لأنه قرب من «أُمَيِّيّ»، ولم يحذفوا الألف؛ لأنّ المنسوب إليه أقلُّ الأسماء حروفًا.

فإن قيل: فالثقل في «أُمَيِّيّ» أبلغُ؛ لأنك تجمع فيه بين أربع ياءات، و«فَتًى»، و«رَحًى» إنّما يجتمع فيه ثلاثُ ياءات، وبعضُ العرب يستعمل «أُمَيِّيّ» ولا نعلم أحدًا يقول: «رَحَيِيّ»؟ فالجواب أنّ مثل «أُمَيّ»، و«عَدِيّ» قد استُعمل قبل النسبة، وأمّا مثلُ «رَحَيٍ» فغيرُ مستعمل إلاّ في النسبة، لأنه يلزمه قلبُها ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ فكرهوا أن يتحمّلوا الثقل في لفظ غير مستعمل.

فإن قيل: فأنت إذا قلت: «رَحَوِيّ»، و«مَنَوِيّ»، فـ«رَحَوٌ»، و«مَنَوٌ» غيرُ مستعمل إلاّ في النسب، قيل: الأمرُ، وإن كان على ما ذكرتَ، فإنّ الثقل فيه أقلُّ؛ لاختلاف الحرفَيْن، إذ الثقلُ في الواو ويائي النسب أقلُّ من الثقل في الياءات مع ياء النسب.

فإن كان المقصور على أربعة أحرف، والحرفُ الثاني ساكنٌ، فلا تخلو الألف في آخِره من أن تكون منقلبة، أو زائدة للتأنيث، نحوَ: «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، و«عَطْشَى»، و«حُزْوَى». فالأجودُ في هذا حذفُ الألف، فيقال: «حُبْلِيٌّ»، و«سَكْرِيٌّ»، و«عَطْشِيٌّ». وذلك أنّهم شبّهوا ألف التأنيث بتاء التأنيث في الحذف، فحذفوها كحذفها. ويجوز مَدُّها، فيقال: «حُبْلاوِيٌّ»، و«سَكْراوِيٌّ» تشبيهًا بالمؤنّث الممدود، نحو: «حَمْراء»، و«صَفْراء». ويجوز قلبُ الألف واوًا، فيقال: «حُبْلَوِيّ»، و«سَكْرَوِيّ»، كما يُقال «كِسْرَوِيّ». شبّهوها بالمنقلبة في نحو: «مَلْهَوِيّ»، و«مَغْزَوِيّ». فهذه ثلاثةُ أوْجُه: أحدُها «حُبْلِيّ» بحذف الألف، وهو أجودُها، ثمّ «حُبْلاوِيّ»، ثمّ «حُبْلَوِيّ».

فإن كانت الألف لغير التأنيث، وهو على أربعة أحرف، والرابعُ ألف مقصورة،

وثانيها ساكنٌ، ففي المنقلبة نحو: «مَلْهًى»، و«مَغْزًى»، و«مَخْيًا»، و«أَعْشَى» ثلاثةُ أوجه:

أجودُها أن تُقلَب الألف واوًا؛ فيقال في النسب إلى «مَلْهًى»: «مَلْهَوِيّ»، وإلى «مَغْزًى»: «مَغْزَوِيّ»، وإلى «مَخْيًا»: «مَخْيَوِيّ». وذلك لأنّها بدلٌ من اللام، فكان حكمُها حكمَ «عصًا»، و«رَحًى»، فكما تقول: «عَصَوِيّ»، و«فَتَوِيّ»، كذلك تقول: «مَلْهَوِيّ»، و«أَعْشَوِيّ».

والثاني: أن تمُدّ ذلك، وهو ضعيف، فتقول: «مَلْهاوِيّ»، و«مَغْزاوِيّ»، تشبيهًا بالزائدة الممدودة للتأنيث.

والثالث: أن تحذف الألف، فتقول: «مَلْهِيٌّ»، و«مَغْزِيٌّ»، تشبيهًا بألف التأنيث المقصورة، نحو: «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، كما قالوا: «مِدْرًى»، و«مَدارَى»، فجمعوه جمعَ «حُبْلَى»، و«حَبالَى»، وإن لم يكن مثله؛ لأنّ ألف «مدرى» لامٌ، وألف «حُبْلى» زائدةٌ، فشبّهوا الأصل بالزائد. وكذلك ما كان مُلْحَقًا به من الزائد، نحوُ: «أَرْطًى»، و«أَرْطَوِيٌّ»، و«مِعْزًى»، و«مِعْزَوِيّ» فيه الوجوهُ الثلاثة.

[النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه زائدة]

قال صاحب الكتاب: **وفي الزائدة ثلاثةُ أوجه: الحذفُ، وهو أحسنُها كقولك: «حُبْلِيّ»، و«دُنْيِيّ»، والقلبُ، نحوُ: «حُبْلَوِيّ»، و«دُنْيَوِيّ»، وأن يُفصَل بين الواو والياء بألف، كقولك: «دُنْياوِيّ». وليس فيما وراءَ ذلك إلاّ الحذفُ كقولك: «مُرامِيّ»، و«حُبارِيّ»، و«قَبَعْثَرِيّ»، و«جَمَزِيّ» في حكمِ «حُبارَى».**

* * *

قال الشارح: فإن كانت الألف زائدة، نظرتَ، فإن كانت للتأنيث مثلَ «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، فالأجودُ حذفُها كما تحذف تاء التأنيث، لأنّها زائدة مثلُها، وفي معناها، فيقال: «حُبْلِيّ»، و«سَكْرِيّ». ويجوز من بَعْدِ ذلك وجهان آخران: أحدهما قلبُها واوًا تشبيهًا لها بالأصل، فيقال: «حُبْلَوِيّ»، و«سَكْرَوِيّ»، والآخر: «حُبْلاوِيّ»، و«سَكْراوِيّ»، وتُشبِّهها بالممدودة.

وإن كانت للإلحاق، مثلَ: «أَرْطًى»، و«مِعْزًى»؛ كنتَ مخيَّرًا: إن شئت قلبتَ، وإن شئت حذفتَ، إلاّ أنّ القلب هنا أحسن منه في «حُبْلَوِيٌّ»؛ لأنّها في حكم الأصل إذ كانت ملحقة، فتقول: «أَرْطِيّ»، و«أَرْطَوِيّ»، و«مِعْزِيّ»، و«مِعْزَوِيّ».

فأمّا إذا كانت الألف خامسة فصاعدًا، أو كانت على أربعة أحرف، والحروفُ الثلاثةُ التي قبل الألف متحرّكاتٌ، فلا يجوز إلاّ حذفُ الألف سواء كانت للتأنيث، أو لغير التأنيث، وذلك قولك إذا كانت للتأنيث: «شُكاعِيٌّ»، و«سُمانِيٌّ». و«الشُّكاعَى»: نبتٌ يُتداوى به، و«السُّمانَى»: طائرٌ. وفيما كان لغير التأنيث، وهو على ضربَيْن: أصليّة،

وزائدةٌ، فالأصليّةُ، نحو: «مُرامًى»، و«مُسامًى» تقول فيه: «مُراميّ»، و«مُساميّ».

وإنما وجب الحذفُ؛ لأنّ الألف ساكنةٌ والياء الأولى من ياءَي النسبة ساكنةٌ أيضًا، وقد طال الاسمُ، وكثُرت حروفه، فوجب باجتماع ذلك الحذفُ، وإذا كانوا قد حذفوا فيما قلّت حروفُه، نحو: «حُبْلَى»، و«مَلْهًى»؛ ففيما كثُرت أوْلى.

وأمّا الزائدة لغير التأنيث، نحوُ: «حَبَنْطًى»، و«دَلَنْظًى»، و«قَبَعْثَرًى»، فإنك تقول فيه: «حَبَنْطيّ»، و«دَلَنْظيّ»، و«قَبَعْثَريّ»، و«الحبنطى»: القصير البطين، و«الدلنظى»: الصلْب الشديد، الألفُ فيهما للإلحاق بـ«سَفَرْجَل»، و«القَبَعْثرىٰ»: العظيم الخلْق، والألفُ فيه لتكثير الكلمة، وليست للتأنيث، ولا للإلحاق؛ لأنه ليس في الأُصول ما هو على هذه العدّة، فيكونَ ملحقًا به. وتقول في «جَمَزَى»[1]، و«بَشَكَى»[2] وما كان مثلهما: «جَمَزِيّ»، و«بَشَكيّ»؛ لأنّ الألف في حكم الخامسة؛ لأنّ الحركة في الثاني بمنزلة الحرف، ألا ترى أنّ من يصرف «هِندًا»، و«دَعْدًا» لا يصرف «سَقَرَ»، و«قَدَمَ» علَمَيْن؛ لأنّ الحركة فيه صيّرته في حكم «زَيْنَبَ»، و«سُعادَ»، فلذلك قال: هو في حكم «حُبارَى»، يعني تصير الألفُ في آخِره في حكم الخامسة؛ لتحرُّك حرفِ ما هي فيه.

فصل
[النسبة إلى الاسم المنقوص]

قال صاحب الكتاب: **والياء المكسور ما قبلها في الآخِر لا تخلو من أن تكون ثالثة، أو رابعةً، أو خامسة، فصاعدًا. فالثالثةُ تُقلَب واوًا، كقولك: «عَمَويّ»، «وشَجَويّ». وفي الرابعة وجهان: الحذفُ وهو أحسنُهما، والقلبُ، كقولك: «قاضيّ»، و«حانيّ»، و«قاضَويّ»، و«حانَويّ». قال** [من الطويل]:

٨٣٢ـ وكَيفَ لنا بالشُّربِ إن لم يَكُنْ لنا   دَراهمُ عندَ الحانَويِّ ولا نَقْدُ

---

(١) الجَمَزى: الوثّاب السريع. (لسان العرب ٥/ ٣٢٣ (جمز)).

(٢) البشكى: السريع، الخفيف العمل. (لسان العرب ١٠/ ٤٠١ (بشكل)).

٨٣٢ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص٣٦٢؛ وأساس البلاغة (عين)؛ ولذي الرمّة في ملحق ديوانه ص١٨٦٢؛ ولسان العرب ٣/ ٢٩٨ (عون)؛ والمحتسب ١/ ١٣٤، ٢/ ٢٣٦؛ وللفرزدق في المقاصد النحوية ٤/ ٥٣٨؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣٢٩؛ والكتاب ٣/ ٣٤١؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٠٥ (حنا)).

الإعراب: «**وكيف**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كيف»: اسم استفهام مبني في محلّ نصب حال. «**لنا**»: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: «الاستمتاع» مثلاً. «**بالشرب**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر المقدر. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يكن». «**دراهم**»: اسم «يكن» مرفوع. «**عند**»: ظرف مكان متعلق بخبر «يكن» المحذوف، وهو مضاف. «**الحانوي**»: مضاف إليه مجرور. «**ولا**»: الواو: حرف=

وليس فيما وراء ذلك إلاّ الحذفُ، كقولك: «مُشْتَرِيّ»، و«مُسْتَسْقِيّ»، وقالوا في «مُحَيٍّ»: «مُحَوِيٌّ»، و«مُحَيِّيّ»، كقولهم: «أُمَوِيّ»، و«أُمَيِّيّ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان في آخره ياءٌ من الأسماء المنسوبة، فإن كانت الياء ثالثةً قبلها كسرةٌ، نحوَ: «عَمٍ»، «وشَجٍ»، فإنّك تُبْدِل من الكسرة فتحةً، كما فعلت في «نَمِرٍ»، و«شَقِرَةٍ»؛ لثِقَل تَوالي الكسرات مع ياء الإضافة، ثمّ تقلب الياء ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فيصير في حكم التقدير «عَمًا»، و«شَجًا»، ثمّ تقلب الألفَ واوًا، كقولك: «عَمَوِيّ»، و«شَجَوِيّ»، كما فعلت في «عَصًا»، و«رَحًى»، فقلت: «عَصَوِيّ» و«رَحَوِيّ».

فأمّا إذا كانت رابعةً؛ فإنّ الباب فيه عند سيبويه[1] حذفُ الياء لالتقاء الساكنين، تقول في «قاضٍ»، و«رامٍ»، ورجلٍ يسمّى «يَرْمِي»: «قاضِيٌّ»، و«رامِيٌّ»، و«يَرْمِيٌّ». وكان الأصل أن تقول: «قاضِيِيٌّ»، و«رامِيِيٌّ»، و«يَرْمِيِيٌّ»، كما تقول في النسب إلى حاكِم: «حاكميّ»، وإلى «يَضْرِبُ»: «يَضْرِبِيّ»، غيرَ أنّهم استثقلوا الكسرة على الياء؛ المكسورِ ما قبلها فحذفوها، ثمّ حذفوا الياء لسكونها وسكون الياء الأُولى من يائي النسب.

فإن قيل: فإنّه يجوز الجمع بين ساكنَيْن إذا كان الأوّل حرفَ مدّ ولين والثاني مدغَمًا، مثلَ: «دابّة»، و«شابّة» و«حيب بَكْرٌ»، قيل: الأمرُ كذلك، غيرَ أنّ الياء لا يمكن إسكانُها؛ لأنّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلاّ مكسورًا، وكان في الجملة ثمّ ساكنان، فحُذف لالتقاء الساكنين عند تعذُّر الإسكان.

وقالوا في النسب إلى «عَرْقُوَة»، و«تَرْقُوَة»: «عَرْقِيٌّ»، و«تَرْقِيٌّ». وذلك أنّهم لمّا حذفوا التاء للنسبة على القاعدة، بقي «عَرْقُوٌ»، و«تَرْقُوٌ»، فوقعت الواو طرفًا، وقبلها ضمّةٌ، وليس ذلك في الأسماء، فقلبوها ياءً كما قالوا: «أَدْلٍ»، و«أَجْرٍ»، والأصل: «أَدْلُوٌ»، و«أَجْرُوٌ»، ثمّ نسبوا إليه بحذف الياء، فقالوا: «عَرْقِيٌّ»، و«تَرْقِيٌّ». ويجوز: «عَرْقَوِيٌّ» بإثبات الواو، لأنّ يائي النسب يجريان مجرى تاء التأنيث. وقد تقدّم ذكرُ المشابهة بينهما. فكما ثبتت مع تاء التأنيث، فكذلك مع يائي النسبة؛ لأنّها تصير حشوًا في الكلمة. وقد حُكي عنهم أنّهم يقولون في النسب إلى «قَرْنُوَة»: «قَرْنَوِيٌّ». وهذا نصٌّ على جوازه، ومن قال في «تَغْلِبَ»، و«يَثْرِبَ»: «تَغْلَبِيّ»، و«يَثْرَبِيّ»، قال في «القاضي»،

= عطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. «نقد»: معطوف على «دراهم» مرفوع.
وجملة «كيف لنا بالشرب»: بحسب ما قبلها. وجملة «إن لم يكن لنا دراهم»: حالية محلها النصب.
والشاهد فيه قوله: «الحانوي» حيث نسبه إلى «حانة» على غير قياس. والقياس فيه: «الحانيّ».

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٠.

و«يَرْمِي»: «قاضَوِيّ»، و«يَرْمَوِيّ»، فيفتح المكسورَ، ويقلب الياء ألفًا، ثمّ ينسب إليه، ويقلب الألفَ واوًا، ولا يحذف منه شيئًا.

وحكى سيبويه[1]: «حانَوِيّ» في النسب إلى «الحانة»، و«حانِيّ»، وهو الموضع يُباع فيه الخمر، وأصلُ «حانة»: «حانِيَةٌ»؛ لأنّه من «الحُنُوّ»، كأنّها تحنو على من فيها لاجتماعهم فيها على اللذاذة. و«الحانوتُ» مقلوب منه وأصلُه «حَنَوُوتٌ»، فقُدِّمت اللام إلى موضع العين، ثمّ قُلبت ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فهو على وزانِ «رَحَمُوتٍ»، و«رَهَبُوتٍ»، فوزنُه الآنَ «فَعَلُوتٌ» مقلوبٌ من «فَعَلُوتٍ». وأنشد [من الطويل]:

وكـيـف لـنـا بـالـشـرب... إلـخ

البيت لعمارة ويروى:

وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا قَوانِيقُ...

وبعده:

أنَعتـانُ أم نَدَّانُ أم يَنْبَري لنا أغَرُّ كنَصْلِ السَّيفِ أبْرَزَهُ الغِمْدُ

والمراد أنّه يريد شُرْب الخمر، لو كان له عند الخمّار ما يصرفه في ثَمَنها، وقولُه: «أنعتان»، أي: نشتري بنَعيبةٍ من قولهم: «اعْتانَ الرجل السِّلْعةَ»، أي: اشتراها بنسيئة، من العِينة، وادّانَ: إذا أخذه بدَيْنٍ. وينبري لنا أغرُّ، أي: نطلُب كريمًا، ويتعرّض لمعروفه، كنصل السيف أي: ماضٍ في السَّخاء، يشتري لنا الخمر. والحانيّ أجودُ؛ لأنّ الحذف عنده أجودُ اللغتَيْن، وأنشد في الحذف [من البسيط]:

٨٣٣- كَأسُ عَزيزٍ من الأعْنابِ عَتَّقَها لِبَعْضِ أرْبابِها حانِيَّةٌ حُومُ

(١) الكتاب ٣/ ٣٤١.

٨٣٣ - التخريج: البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٩ (كأس)، ١٢/ ١٦٣ (حوم)، ١٤/ ٢٠٥ (حنا)، ٢٧٦ (دوا)؛ والمحتسب ١/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٥٧٤؛ والمقرب ٢/ ٦٥.

اللغة: كأس عزيز: كأس مستحقّ عزيز؛ والكأس: الإناء فيه الخمر. حانية: مأخوذة من الحانة وهي دكان الخمر. الحوم: جمع حائم وهو النادل.

المعنى: إنها كأس يستحقّها رجل عزيز، فهي قد عتّقها نادل من حانة مشهورة، للسادة الذين يحسنون اختيار ما يشربون.

الإعراب: «كأس»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. «عزيز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من الأعناب»: جار ومجرور متعلّقان بحال من «كأس عزيز». «عتقها»: فعل ماض مبني على الفتح، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «لبعض»: جار ومجرور متعلقان بـ«عتقها». «أربابها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «حانية»: فاعل «عتّق» مرفوع بالضمّة. «حوم»: صفة لـ«حانية» مرفوعة بالضم.

=

وقيل: الموضع الذي يُبَاع فيه الخمر «حانِيَةٌ» مثلُ «ناجِيَة». ونُسب إليه على حدّ النسب إلى «قاضٍ»، و«يَرْمي». والمشهورُ أنّ الموضع الذي يُباع فيه الخمر حانةٌ. قال الأخْطَلُ [من البسيط]:

٨٣٤- وخَمْرَة من جِبالِ الرُّومِ جاء بها ذو حانَةٍ تاجِرٌ أعْظِمْ بها حانَا

فجعل الموضعَ حانةً، والخمّارَ حانًا.

فأمّا «مُحَيّ»، فالنسبةُ إليه: «مُحَوِيٌّ»، الفاعل والمفعول فيه سواءٌ، وذلك أنّ «مُحَيّيًا» اسمُ فاعلٍ من «حَيَّي» «يُحَيِّي»، فهو مُحَيٍّ، والمفعول «مُحَيًّى»، ففيه ثلاثُ ياءاتٍ، فيجب حذفُ الآخرة، لأنّها خامسةٌ كألف «مُرامًى». فإذا نسبتَ إليه، اجتمع فيه أربعُ ياءاتٍ، فيحذفون الياء الأولى من «مُحَيّ»، فيبقى «مُحَيٌ»، فتقلب الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فيصير «مُحًى» كـ«هُدًى»، فيقولون: «مُحَوِيٌّ» كـ«هُدَوِيّ». وأمّا من قال: «أُمَيِّيٌّ»، فجمع بين أربع ياءاتٍ، فإنّه يقول: «مُحَيِّيٌّ» أيضًا، واسمُ المفعول في ذلك كالفاعل، وهو مُحَيًّى، تحذف الألف الخامسة على القاعدة، ثمّ تفعل ما ذكرناه في اسم الفاعل.

فصل
[النسبة إلى الاسم الثلاثي المنتهي بياء أو واو قبلهما ساكن]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في «غَزْوٍ»، و«ظَبْيٍ»، «غَزْوِيٌّ»، و«ظَبْيِيّ». واختلف**

= وجملة «هي كأس عزيز»: صفة للفاعل «صهباء» في بيت سابق محلها الرفع. وجملة «عتقها حانية حوم»: في محلّ رفع صفة لـ«كأس».

والشاهد فيه قوله: «كأس حانيّة» حيث جعل النسبة إلى «الحانة»: «حانيّ» ومؤنثها: «حانيّة» على القياس.

٨٣٤ - التخريج: لم أقع عليه في ديوانه ولا فيما عدتُ إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: الحان والحانة: دكّان الخمر.

ربما جيء بهذه الخمرة من جبال بلاد الروم، وقد جاء بها تاجر وصاحب حانة كبيرة، يا لها من حانة.

الإعراب: «**وخمرة**»: الواو: واو ربّ، «خمرة»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على أنّه مبتدأ. «**من جبال**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جاء». «**الروم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جاء**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**بها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«جاء». «**ذو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «**حانة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تاجر**»: بدل من «ذو حانة» مرفوع بالضمة. «**أعظم**»: فعل أمر لإنشاء التعجب، مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**بها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أعظم». «**حانا**»: اسم منصوب بنزع الخافض، على تقدير: أعظم بها من حانٍ. والألف: للإطلاق.

وجملة «وخمرة...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جاء ذو حانة»: في محل جرّ صفة (على اللفظ) أو رفع صفة (على المحلّ) للخمرة. وجملة «أعظم بها»: في محل جرّ صفة للحانة.

والشاهد فيه قوله: «ذو حانة» و«حانا» حيث جمع بين اللفظين: حان وحانة.

فيما لحقته التاءُ من ذلك، فعند الخليل وسيبويه[١] لا فَصْلَ، وقال يونسُ[٢] في «ظَبْية»، و«دُمْية»، و«قِنْية»: «ظَبَوِيٌّ»، و«دُمَوِيّ»، و«قِنَوِيّ»، وكذلك بناتُ الواو كـ«غَزْوَةٍ»، و«عُزْوة»، و«رِشْوة». وكان الخليلُ[٣] يَعذِره في بنات الياء دون بنات الواو.

* * *

قال الشارح: إذا كان الاسم على زنة «فَعْلٍ» ساكنَ العين معتلَّ اللام بالياء، أو الواو، وليس في آخِره تاءُ التأنيث، نحوَ: «غَزْوٍ»، و«نَحْوٍ»، و«ظَبْيٍ»، و«رَمْيٍ»، فالنسبةُ إليه على لفظه من غيرِ تغيير، نحوَ: «غَزْوِيّ»، و«نَحْوِيّ»، و«ظَبْيِيّ»، و«رَمْيِيّ». لا خلافَ في ذلك؛ لأنّ ما قبلها ساكنٌ، فهي لذلك في حكم الصحيح، تتصرّف بوجوه الإعراب قبل النسب، فلم تتغيّر كما لم يتغيّر الصحيحُ، وإذا جاز أن يُقال في «أُمَيَّةَ»: «أُمَيِّيٌّ»، فيُجمَع بين أربع ياءات، كان ما نحن فيه أسهلَ؛ لأنه لم يجتمع فيه إلاّ ثلاثُ ياءات.

فإن لحقت تاءُ التأنيث شيئًا من ذلك، نحوَ: «غَزْوَةٍ»، و«رَمْيَةٍ»، و«دُمْيَةٍ»، و«قِنْيَةٍ»، فالخليلُ وسيبويه يجريان في ذلك على قاعدةِ ما لا تاءَ فيه، فيقولان في «غَزْوَةٍ»: «غَزْوِيّ»، وفي «رَمْيَة»: «رَمْيِيّ»، وفي «دُمْيَةٍ»: «دُمْيِيّ»، وفي «قِنْيَةٍ»: «قِنْيِيّ». وهو قياسٌ عندهما. وحكى يونس عن أبي عمرو مثلَ ذلك، وقالوا في بني جِرْوَةَ: «جِرْوِيّ»، وهو جِرْوةُ بن نَضْلَةَ مكسورَ الجيم. وكان يونس يغيِّر ما فيه تاءُ التأنيث، فيفتح الحرف الساكن، وهو الثاني، فيقول في «ظَبْيَةٍ»: «ظَبَوِيّ»، وفي «رَمْيَةٍ»: «رَمَوِيّ»، وفي «قِنْيَةٍ»: «قِنَوِيّ»، وقالوا في «عُرْوَةٍ»: «عُرَوِيّ». لا فرقَ عنده بين ذوات الياء والواو.

وكان الزجّاج يَميل إلى هذا القول، ويحتجّ بأنّ تاء التأنيث قوّةُ التغيير فيها. وأمّا يونس فلم يرد عنه احتجاجٌ لذلك. وكان الخليل يعذره في ذوات الياء، ويحتجّ له بأنّه شبّه «فِعْلَةَ» بـ«فَعْلَة» مكسورَ العين. قال[٤]: لأنّ اللفظ «بِفَعْلَة» و«فِعْلَة» إذا سكنت العين سواءٌ. والمراد بذلك أنّ «ظَبْيَةً» كـ«ظَبِيَةٍ»، و«رَمْيَةً» كـ«رَمِيَةٍ»، و«قِنْيَةً» كـ«قِنِيَة»، ثمّ أسكنوا للتخفيف، كما يُقال في «كَتِفٍ»: «كَتْفٌ»، وفي «إبِلٍ»: «إبْلٌ»، فصار لفظُ ما كان على «فَعِلَةَ» بكسر العين في الأصل بوزن «فَعْلَة» فـ«عَمِيَة» على وزن لفظ «عَمْيَة»، وَ «رَمِيَةٌ» على لفظ «رَمْيَةٍ» في الأصل بإسكان. فإذا نسبنا إلى ذلك، رددناه إلى الأصل؛ لأنه بالحركة يُفيدنا خفّةً. وذلك لأنّا إذا نسبنا إلى «عَمِيَة»، و«قِنِيَةٍ»، وثوانيها مكسورةٌ، وجب فتحُها وقلبُ الياء واوًا بعد قلبها ألفًا على حدّ قولك في «عَمٍ»: «عَمَوِيّ»، وفي «شَجٍ»: «شَجَوِيّ». فيصير في اللفظ أخفَّ من «عَمْيِيٍّ»، و«قِنْيِيٌّ»، قال: وكذلك لو بنيتَ

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٦، ٣٤٧.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٧.
(٣) الكتاب ٣/ ٣٤٧.
(٤) الكتاب ٣/ ٣٤٧.

من ذوات الواو «فَعِلَة»، لصارت بهذه المنزلة تقول في «فَعِلَة» من «الغَزْو»: «غَزِيَةٌ»، ومن «الرَّبْو»: «رَبِيَةٌ»، فيصير كذوات الياء، فيصير المسكَّنُ منها عن الكسر بمنزلةِ ما أصلُه الإسكانُ. فلمّا رأوا آخرَ «فَعِلَة» المكسورِ يُشْبِه إذا يُخفَّف آخِرَ «فَعْلَة» المسكَّنِ العينِ في الأصل، جعلوا إضافتَها شيئًا واحدًا. هذا احتجاجُ الخليل ليُونُس.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وعلى مذهب يونس جاء قولهم: «قَرَوِيٌّ»، و«زِنَوِيّ»، في «قَرْيَة»، و«بَنِي زِنْيَةَ». وتقول في «طَيّ»، و«لَيَّة»: «طَوَوِيٌّ»، و«لَوَوِيّ»، وفي «حَيَّة»: «حَيَوِيٌّ»، وفي «دَوّ»، و«كَوَّة»: «دَوِّيٌّ»، و«كَوِّيّ».**

* * *

قال الشارح: قد جاء عن العرب «قَرَوِيٌّ» في النسبة إلى «قَرْيَة»، و«زِنَوِيٌّ» في النسبة إلى «بني زِنْيَةَ»، وهم حيٌّ من العرب، وهو شاذٌ عند سيبويه(١)، والقياس: «قَرْيِيّ»، و«زِنْيِيّ». وهو عند يونس(٢) قياسٌ. وتقول في «طَيّ»: «طَوَوِيٌّ»، وفي «لَيَّة»: «لَوَوِيّ»، وفي «حَيَّة»: «حَيَوِيّ»؛ أمّا «طَيّ» فمصدرُ «طَوَى يَطْوِي»، و«لَيَّةٌ» مصدرُ «لَوَى يَلْوِي»، فالعينُ واوٌ، واللام ياءٌ. والأصل فيه «طَوْيٌ»، وَ«لَوْيَةٌ». فلمّا اجتمعت الواو والياء، والسابقُ منهما ساكنٌ، قلبوا الواو ياءً. وهذه قاعدةٌ في التصريف، فلمّا نسبوا إليه، استثقلوا اجتماعَ أربع ياءات، وأرادوا التخلّص منها، فبنوا الكلمة على «فَعَلٍ»، وقد كان «فَعْلاً» ساكنَ العين، فانفكّ الادغامُ، وعادت العين إلى أصلها، وهو الواو، ثمّ انقلبت الياءُ التي هي لامٌ ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ نسبوا إليها، وقلبوها واوًا على القاعدة، فقالوا: «طَوَوِيٌّ»، و«لَوَوِيّ».

وأمّا «حَيَّةٌ»، فالعين واللام ياءٌ، ولمّا بنوه على «فَعَلٍ»، انقلبت اللام ألفًا؛ لأنّ اللام أقبلُ للتغيير، ثمّ قلبوا الألف واوًا على قاعدة النسب، وقالوا: «حَيَوِيٌّ»، ومن قال: «أُمَيِّيٌّ»، قال: «طَيِّيّ»، و«حَيِّيٌّ»، ولم يُبال الثقلَ.

وأمّا النسب إلى «دَوّ»، و«كَوَّة»، فإنّك لا تغيّره، بل تنسب إليه على لفظه، فتقول: «دَوِّيٌّ»، و«كَوِّيٌّ»؛ لأنَ التغيير إنّما كان لأجل اجتماع أربع ياءات، ففرّوا إلى الواو. فأمّا إذا وقع الاختلاف بحصول الواو. لم تكن حاجةٌ إلى التغيير، فأمّا قول ذي الرُّمّة [من البسيط]:

٨٣٥ـ داوِيَّـةٌ ودُجَـى لَيْـلٍ كـأنّهمـا يَـمٌّ تَـراطَـنَ فـي حـافـاتِـهِ الـرُّومُ

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٧.

٨٣٥ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص٤١٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٠؛ وشرح شواهد=

قال بعضهم: أراد «ذَوِّيَّة»، وإنّما أبدل من الواو الأولى ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة في نفسها، كأنّه استغنى بأحد الشرطَيْن كما قال عليه السّلام: «ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غير مَأجُوراتٍ»[1]، والأصل «مَوْزورات». وقال سيبويه، في «آيَةٍ»: إنّه «فَعْلَةٌ» كـ«شَرْبَةٍ»، وإنّما أُبْدِل من الياء الأُولى ألفٌ، فيكون حينئذ «داوِيّة» من الشاذّ. والمحقّقون يذهبون إلى أنّه بنى من «الدّوّ» اسمًا على زنة «فاعِلَة»، فصار في التقدير «داوِوَة»، فقُلبت الواو الثانية ياءً لانكسار ما قبلها، فصارت داوِيَةً، ثمّ نُسب إليها على حدّ نسبهم إلى «حانِيَةٍ»: «حانِيٌّ». فاعرفه.

فصل
[النسبة إلى «مَرْمِيّ»]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في «مَرْمِيّ»: «مَرْمِيّ» تشبيهًا بقولهم في «تَمِيمِيّ»، و«هَجَرِيّ»، و«شافِعِيّ»: «تَمِيمِيّ»، و«هَجَرِيّ»، و«شافِعِيّ»، ومنهم مَن قال: «مَرْمَوِيّ»، وفي «بَخاتِيّ» اسمَ رجل: «بَخاتِيّ».**

* * *

قال الشارح: هذا الفصل يشتمل على مسألة واحدة، وهي النسبة إلى «مَرْمِيّ»، والنسب إليه «مَرْمِيٌّ»، فيكون لفظه بعد النسب مثلَ لفظه قبل النسب، كأنّهم شبّهوا لفظَه بالمنسوب. وأنت إذا نسبت إلى منسوب، بقّيتَه على لفظه، نحوَ النسب إلى «تَمِيميّ»، و«هَجَرِيّ»، و«شافِعِيّ»، فإنّك تقول فيه أيضًا: «تَمِيميّ»، و«هَجَرِيّ»، و«شافِعِيّ»، فيكون

= الإيضاح ص٤٣٥؛ والمقاصد النحوية ٤١٣/١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٦٠؛ ولسان العرب ١٨١/١٣ (رطن).

اللغة والمعنى: الداويّة والدوّيّة: الفلاة الواسعة. دجى الليل: ظلامه. اليم: البحر. تراطنوا: تكلّموا بكلام أعجمي لا يُفهم. الروم: سكان روما وما حولها قديمًا.

تشبه هذه الصحراء الواسعة في الليل الحالك، بحرًا يتحدث حول شواطئه من لا نفهم لغتهم، وأراد همهمات الوحش والبوم وغيرها.

الإعراب: «**داوية**»: خبر لمبتدأ مرفوع بالضمة، بتقدير: هي داوية. «**ودجى**»: الواو: للعطف، «دجى»: معطوف على «داوية» مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «**ليل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كأنهما**»: حرف مشبّه بالفعل، و«هما»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأنّ». «**يم**»: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة. «**تراطن**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**في حافاته**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تراطن»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**الروم**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «وداوية...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأنهما يمّ»: في محل رفع صفة. وجملة «تراطن»: في محل رفع صفة لليمّ.

والشاهد فيه قوله: «داويّة» بمعنى دوّيّة، نسبة إلى الدَّوّ.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٩/٥.

اللفظ واحدًا، إلاّ أنّ التقدير مختلفٌ، وذلك أنّك إذا حذفت الياء الأُولى التي للنسب، أحدثتَ ياءً أُخرى غيرها؛ لأنه لا يُجمَع بين علامتَيِ النسب، كما لا يجمع بين علامتي التأنيث مع ما في ذلك من ثقل اجتماع أربع ياءات.

و«مَرْمِيٌّ» مشبَّهٌ بالمنسوب من حيث أنّ آخِره ياءٌ مشدّدةٌ قبلها مكسورٌ، ويجوز أن تقول فيه: «مَرْمَوِيٌّ»، وذلك أنّ أصله «مَرْمُويٌ» على زنة «مَفْعُولٍ» من «رَمَيْتُ». ولمّا اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأُولى منهما بالسكون؛ قلبوا الواو ياءً، وادغموا الياء الأُولى في الثانية على القاعدة، ثمّ كسروا ما قبل الياء لتصحّ الياءُ. فلمّا نسبوا إليه، استثقلوا اجتماعَ أربع ياءات، فحذفوا الياء الأُولى المبدلة من واوِ «مَفْعول» لكونها زائدةً، فصار اللفظ «مَرْمِيٌّ» مثلَ «يَرْمِيُ»، فقياسُه في النسب قياسُ «يرمي»، و«تَغْلِبَ»، فتُبْدِل من الكسرة فتحةً، ثم من الياء واوًا بعد أن قلبوها ألفًا، كما قالوا في «حانِيٌّ»: «حانَوِيٌّ»، فاعرفه.

فصل
[النسبة إلى الممدود]

قال صاحب الكتاب: **وما في آخِره ألفٌ ممدودةٌ. إن كان مصروفًا كـ«كِساءٍ»، و«رِداءٍ»، و«عُلْباء»، و«حِرْباء»، قيل: «كِسائيٌّ»، و«عِلْبائيٌ»: والقلبُ جائزٌ، كقولك: «كِساويّ». وإن لم ينصرف، فالقلبُ، كَـ«حَمْراويّ»، و«خُنْفُساويّ»، و«مَعْيُوراويّ»، و«زَكَرِيّاويّ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الممدود كلُّ اسم في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ، وذلك على أربعة أضرب: ضربٌ همزتُه أصليّةٌ، نحوُ: «قُرّاءٍ»، و«وُضّاءٍ»، وهو من «قرأت»، و«وَضُؤت»، والوُضّاءُ: الجميل.

وضربٌ همزتُه منقلبة عن حرف أصليّ، نحوِ: «كِساءٍ»، و«رِداءٍ»، وأصله «كِساوٌ»، و«رِدايٌ». والواوُ والياءُ إذا وقعتا طرفًا، وقبلهما ألفٌ زائدة، قُلبتا همزتَيْن، والواوُ والياءُ في «كساء»، و«رداء» لامُ الكلمة؛ لأنه من الكُسْوة والرِّدْية، كقولهم: «فلانٌ حسنُ الرِّدْيةِ».

وضربٌ ثالثٌ همزتُه منقلبة عن ياء زائدة، نحوُ: «عِلْباءٍ»، و«حِرْباءٍ»، ويدلّ على أنّ الهمزة فيه من الياء قولهم: «دِرْحايةٌ» و«دِعْكايةٌ»، لمّا اتّصل بها تاءُ التأنيث، ظهرت الياء؛ لأنها إنّما كانت انقلبت همزةً لكونها طرفًا، فلمّا اتّصلت بها تاءُ التأنيث، وبُنيت على التأنيث؛ خرجت عن أن تكون طرفًا.

والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن ألف التأنيث، نحوُ: «حَمْراء»، و«صَفْراء»، ولذلك لا ينصرف، وينصرف الضروب الثلاثة.

فإذا نسبت إلى ما كان منصرفًا من ذلك؛ فالباب فيه إقرارُ الهمزة، نحوُ: «وُضَائيّ»، و«قُرّائيّ»، و«كِسائيّ»، و«رِدائيّ»، و«عِلْبائيّ»، و«حِرْبائيّ»، بإثبات الهمزة، والأصلُ من ذلك «قُرّاءٌ»، و«وُضّاءٌ»؛ لأنّ الهمزة فيهما أصلٌ بمنزلة الضاد من «حُمّاضٍ»، والقاف من «سُمّاقٍ» فكما تقول: «حُمّاضيّ»، و«سُمّاقيّ»، فكذلك نقول: «وضّائيّ»، و«قُرّائيّ» و«كسائيّ» و«رِدائيّ» محمولٌ عليه؛ لأنّ الهمزة فيهما منقلبة عن أصلٍ، فهي لامٌ كما أنّها لامٌ، و«عِلْبائي» محمول على «كسائيٌ»؛ لأنّ الهمزة فيه ليست أصلاً إنّما هي منقلبة عن حرف ليس للتأنيث، كما أنّ «كساءً» كذلك، فعُومِل في النسب معاملته، فإذًا الأصل في «قُرّاء»، و«وُضّاء» أقوى منه في «كساءٍ»، لأنّ الهمزة فيه أصلٌ، وفي «كساءٍ» بدلٌ، وهي في «كسائيّ» أقوى منها في «عِلْبائيّ»؛ لأنّها في «كساء» لامٌ، وفي «علباء» زائدةٌ.

فإن نسبت إلى ما لا ينصرف، نحو: «حَمْراءَ»، و«صَحْراءَ»، فالباب أن تقلب الهمزةَ واوًا فيه، فتقول: «حَمْراويّ»، و«صَحْراويّ». وإنّما قُلبت الهمزة فيه واوًا، ولم تُقَرّ بحالها؛ لئلّا تقع علامةُ التأنيث حَشْوًا، ولم تكن لِتُحذَف؛ لأنها لازمةٌ تتحرّك بحركات الإعراب، فهي حَمِيّة بالحركة. ولمّا لم يجز حذفُها، وجب تغييرُها، فقُلبت واوًا، ثم قالوا في الإضافة إلى «عِلْباء»، و«حِرْباء»: «عِلْباويّ»، و«حِرْباويّ»، فأبدلوا هذه الهمزة، وإن لم تكن للتأنيث، لكنّها شابهت «حَمْراءَ»، و«صَحْراءَ» بالزيادة، فحملوها عليها، وإن لم تكن همزةُ «حمراء» قُلبت في «حَمْراويّ»؛ لكونها زائدةً، ثمّ تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا في «كساء»: «كساويّ»، وفي «رداء»: «رداويّ»، فأبدلوا الهمزة واوًا حملاً لها على همزة «عِلْباء» من حيث كانت همزةُ «كساء»، و«رداء» مبدلةً من حرفٍ ليس للتأنيث. ثمّ قالوا في همزة «قُرّاءٍ»، «قُرّاوِيٌّ»، فشبّهوا همزتَه بهمزة «كساء» من حيث كانت أصلاً غير زائدة. فكلُّ واحد من هذه الأسماء محمولٌ في القلب على ما قبله، وإن لم يَشْرَكه في العلّة، لكن لشَبَهٍ لفظيٍّ، فإذًا القلبُ في «حمراويّ» أقوى منه في «علباويّ»، وهو في «علباويّ» أقوى منه في «كساويّ»، وهو في «كساويّ» أقوى منه في «قُرّاويّ»؛ فلذلك قال: فالباب فيما كان منصرفًا إقرارُ الهمزة على حالها، نحوُ: «قُرّائيّ»، و«كسائيّ»، و«علبائيّ»، والقلبُ جائزٌ، وإن لم ينصرف؛ فالقلبُ نحوُ: «حمراويّ»، و«صحراويّ». وإنّما مثّل بهذه الأسماء، نحوِ: «خُنْفَساويّ»، و«مَعْيُوراويّ». والمَعْيُوراء: جماعةُ الحُمُر، و«زَكَرِيّاويّ»؛ ليُريك الفَصْل بين المقصور والممدود، وأنّ الطويل من الأسماء الممدودة والقصير منها

حكمُهما واحد، وأنّ كثرة حروف «خنفساء»، و«معيوراء» وما أشبههما لا يوجب إسقاطَ شيء منه، كما كان ذلك في المقصور؛ لسكون آخِره إذ الحرف يقوى بحركته، ويمتنع حذفُه في المكان الذي يسقط فيه الساكنُ. ألا ترى أنّ من قال: «ثَقَفيّ»، و«قُرَشيّ»، و«هُذَليّ»، فحذف الياء الساكنة؛ لم يقل في النسب إلى «عِثْيَرٍ» وهو التُّراب، و«حِثْيَلٍ» وهو نبتٌ: «عِثَريّ»، و«حِثَليّ»، فيحذفَ الياءَ؛ لتحرُّكها، فاعرفه.

فصل
[النسبة إلى المختوم بتاء التأنيث ولامُه واو أو ياء]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في «سِقايَةٍ»، و«عَظايَةٍ»: «سِقائيّ»، و«عَظائيّ»، وفي «شَقاوَةٍ»: «شَقاويّ»، وفي «رايَةٍ»: «رابِيّ»، و«رائيّ»، و«راوِيّ». وكذلك في «آيَةٍ»، و«ثايَةٍ»، ونحوِهما.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من نحو: «سِقايةٍ»، و«عَظايةٍ» ونحوهما ممّا في آخره تاءُ التأنيث، ولامُه واوٌ أو ياءٌ، وقبلها ألفٌ زائدةٌ، فإنّه قبل النسب تصحّ اللام، ولا تُقلب همزةً؛ لأنّ الاسم بُني على التأنيث، فلم تقع الياء والواو طرفًا، فلم يلزم قلبُهما همزة. فإذا نسبت إلى شيء من ذلك، أسقطت التاء، ثمّ قلبت اللامَ همزةً، فصارت النسبةُ كأنها إلى «سِقاءٍ»، و«عَظاءٍ» بمنزلة «كساء»، و«رداء»؛ فلذلك تقول في النسب: «سِقائيّ»، و«عَظائيّ»، أي كما تقول: «كسائيّ»، و«ردائيّ». ومن قال: «كساويّ»، و«رداويّ»، قال هٰهنا: «سقاويّ»، و«عظاويّ»، وكذلك قيل في النسب إلى «شاءٍ»: «شاوِيٌّ». قال الشاعر [من الرجز]:

٨٣٦- لا ينفعُ الشاويَّ فيها شاتُهُ   ولا حِماراهُ ولا عَلاتُهُ

---

٨٣٦ ـ **التخريج**: الرجز لمبشر بن هذيل الشمخي في لسان العرب ١٤/٤٤٨ (شوا).

اللغة والمعنى: الشاويّ: صاحب الشياه. العلاة: الناقة المُشرِفة الجسيمة.

الإعراب: **«لا ينفع»**: حرف نفي، وفعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«الشاوي»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«فيها»**: جاز ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «الشاويّ». **«شاته»**: فاعل مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«ولا»**: الواو: للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«حماراه»**: معطوف على «شاته» مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«ولا علاته»**: الواو: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «علاته»: معطوف على «حماراه» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «لا ينفع الشاويَّ شاته»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

=

فإن كانت اللام واوًا، نحوَ: «شَقاوة»، و«غَباوة»، فإنك لا تغيّرها في النسب، وتُقِرّها على حالها، فتقول فيه: «شَقاويّ»، و«غَباويّ»؛ لأنّا كنّا نَفِرّ إلى الواو فيما كان همزةً، وإذا ظفرنا بما قد لُفظ به واوًا، لم نعدِل عنها إلى لفظ آخر. قال جرير [من البسيط]:

٨٣٧ـ إذا هبطنَ سَماوِيًّا مَوارِدُه مِن نَحْوِ دُومَة خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسي

نسبة إلى «سَمَاوَةَ». وأمّا نحو: «رَايةٍ»، و«آيَةٍ»، و«ثايَةٍ»، و«طايَةٍ»، فلك في النسب إليه ثلاثةُ أوجه:

أقيسُها تركُ الياء على حالها ولم تُغيِّرها؛ لأنك لو أفردتَه بعد طرح الهاء؛ لأثبتَّ الياء، وقلت: «آيٌ»، و«رايٌ»، و«ثايٌ»، و«طايٌ»، ولا تلزم الهمزةُ؛ لأنّ الألف قبل الياء، والواو أصلٌ غيرُ زائدة، والواوُ والياءُ إنّما تُهمَزان إذا كان قبلهما ألفٌ زائدةٌ، نحوَ: «كِساء»، و«رِداء».

والثاني الهمز تشبيهًا بـ«كساء» و«رداء»؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف ساكنة، والفرقُ بينها وبين الأصل الذي هو «كساءٌ» و«رداءٌ» أنّ باب كساء ورداء أن تقع الياء والواو بعد ألف زائدة، وما نحن فيه وقعتا بعد ألف غير زائدة.

الثالث إبدالها واوًا على حدّ «كِساويّ» و«رِداويّ».

= **والشاهد فيه قوله**: «الشاويّ» نسبة إلى «الشاء».

٨٣٧ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص١٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٨.

اللغة: السماوي: مكان منسوب إلى السماوة، وهي أرض بعينها. ودومة خَبْت: موضع بعينه. والتعريس: نزول المسافر في آخر الليل.

المعنى: إذا هبطت الإبل مكانًا من السماوة، ووردت ماءه، لم أقم فيه طويلاً شوقًا إلى أهلي، وحرصًا على اللحاق بهم.

الإعراب: «**إذا**»: اسم يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«قلّ». «**هبطن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «**سماويًا**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالفعل (هبط). «**موارده**»: مبتدأ مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**من نحو**»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ (موارد)، والتقدير: موارده منتشرة أو ممتدة من نحو. «**دومة**»: مضاف إليه مجرور. «**خبت**»: مضاف إليه مجرور. «**قلّ**»: فعل ماضٍ مبني على الضم. «**تعريسي**»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل يا المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر.

وجملة «إذا هبَطْن... قلّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هبطن»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «موارده من نحو»: صفة لـ«سماوي» محلُّها النصب. وجملة «قلّ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «السماوي» في النسبة إلى السماوة.

فصل
[النسبة إلى ما كان على حرفين]

قال صاحب الكتاب: **وما كان على حرفَيْن، فعلى ثلاثة أضرب: ما يُرَدّ ساقِطُه، وما لا يُرَدّ، وما يسوغ فيه الأمران. فالأوّلُ، نحوَ: «أبَوِيّ»، و«أخَوِيّ»، و«ضَعَوِيّ». ومنه «سَتَهِيٌّ» في «اسْتٍ»، والثاني نحوُ: «عِدِيّ»، و«زِنِيّ»، وكذا البابُ إلاّ ما اعتلّ لامُه، نحوُ «شِيَةٍ»، فإنّك تقول فيه: «وِشَوِيّ»، قال أبو الحَسَن: «وِشْيِيّ» على الأصل، وعن ناسٍ من العرب: «عِدَوِيٌّ»، ومنه «سَهِيٌّ» في «سَهٍ». والثالث، نحوُ: «غَدِيّ»، و«غَدَوِيّ»، و«دَمِيّ»، و«دَمَوِيّ»، و«يَدِيّ»، و«يَدَوِيّ»، و«حِرِيّ»، و«حِرَحِيّ». وأبو الحسن يسكّن ما أصلُه السكونُ، فيقول: «غَدْوِيّ»، و«يَدْيِيّ». ومنه «ابْنِيٌّ»، و«بَنَوِيّ»، و«اسْمِيّ»، و«سُمَوِيّ» بتحريك الميم، وقياسُ قول الأخفش إسكانُها.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان على حرفَيْن من الأسماء التي يلحقها التصغيرُ والجمعُ والإعرابُ، فإنّه على ثلاثة أضرب:

أحدها ما كان أصلُه على ثلاثة أحرف، وأُسْقِط منها واحد تخفيفًا، أو لعلّةٍ توجب ذلك، وذلك الحذفُ يكون من موضع اللام، وهو أكثره، ويكون من موضع الفاء، ويكون من العين، وهو أقلُّه. فإذا نسبت إلى شيء من ذلك، فهو على ثلاثة أضرب كما ذكر. أحدُها: أن تردّ الساقطَ. والثاني: أن لا تردّ. والثالث: يجوز فيه الأمران، فأمّا الأول، فهو ما كان الساقط منه من موضع اللام، ويرجع في التثنية والجمع بالألف والتاء، وذلك قولك في النسبة إلى «أبٍ»: «أبَوِيّ»، وإلى «أخٍ»: «أخَوِيّ»، وإلى «ضَعَةٍ»: «ضَعَوِيّ»، وإلى «هَنٍ»: «هَنَوِيّ»؛ لأنّك إذا ثنّيت «الأب» و«الأخ»، قلت: أبوان، وأخوان، وإذا جمعت «ضَعَةً»، وهو ضربٌ من الشجر، قلت: ضَعَواتٌ، قال جرير [من الرجز]:

٨٣٨ - مُتَّخِذًا من ضَعَواتٍ تَوْلَجا

---

٨٣٨ - **التخريج**: الرجز لجرير في ديوانه ص١٨٧؛ ولسان العرب ٢/ ٤٠١ (ولج)؛ وتاج العروس (ولج)؛ والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٢٣.

اللغة والمعنى: الضعوات: جمع الضَعَة وهو نوع من الشجر. التولج: كناس الوحش أي بيته.

أي أن هذا الظبي قد اتخذ من هذه الشجيرات مأوًى له.

الإعراب: «**متخذًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**من ضعوات**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالحال. «**تولجًا**»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (متخذا).

والشاهد فيه قوله: «ضعوات» جمعًا لـ«ضعة».

وتقول من «هَنٍ»: هَنَواتٌ. ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

أرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني ومَلَّني على هَنَواتٍ شأنُها مُتتابِعُ[1]

ومنهم من يقول: «هَنانِ» في التثنية، و«هَناتٌ» في الجمع. فمن قال: «هَنَواتٌ»، لزمه أن يقول في النسب: «هَنَويّ». ومن قال: «هَنانِ» في التثنية، و«هَناتٌ» في الجمع، كان مخيَّرًا فيه: إن شاء ردّ، وإن شاء لم يردّ، وإنّما لزم ردُّ الذاهب هنا، لأنّا رأينا النسب قد يردّ الذاهبَ الذي لا يعود في تثنية، ولا جمعٍ، كقولك في «يَدٍ»: «يَدَويّ»، وفي «دَمٍ»: «دَمَويّ». وأنت تقول في التثنية «يَدانِ»، و«دَمانِ»، فلمّا قويت النسبةُ على ردّ ما لم تردّه التثنيةُ، صار أقوى من التثنية في باب الردّ، فلمّا ردّت التثنيةُ الحرفَ الذاهبَ؛ كانت النسبةُ أولى بذلك.

وأما الضرب الثاني: وهو ما لا يُرَدّ الساقط فيه، فهو ما كان الساقط منه فاءً أو عينًا، وذلك نحو النسب إلى «عِدَةٍ»، وَ«زِنَةٍ»، ونحوهما كـ«صِلَةٍ»، و«ثِقَةٍ»، فإنّك إذا نسبت إلى شيء من ذلك، حذفتَ تاء التأنيث، ولا تُعِيد المحذوف إلاّ لضرورة. وذلك قولك: «عِديّ»، و«زِنيّ». فالذاهب منه واوٌ هي فاءٌ، وأصلُه: «وِعْدَةٌ»، و«وِزْنَةٌ».

وإنّما لم يردّوا الذاهب منه؛ لأنّه في أوّل الكلمة، فهو بعيدٌ من ياء النسب، فلو ظهر؛ لم يكن يتغيّر بدخول ياء النسب، كما تتغيّر لامُ الكلمة بالكسر من أجل الياء. ويؤيّد ذلك أنّ العرب لم تردّ المحذوف إذا كان فاءً في شيء من كلامها، لا في تثنية، ولا جمعٍ بالألف والتاء، كما ردّوا فيما ذهبت لامُه، فلم يقولوا في مثل «عِدَةٍ»، و«زِنَةٍ»: «وِعْدَتان»، و«وِزْنَتان»، ولا: «وِعْداتٌ»، و«وِزْناتٌ»، كما قالوا في «سَنَةٍ»: «سَنَواتٌ»، وفي تثنية «أخٍ»، و«أبٍ»: «أخَوان»، و«أبَوان»، وفي جمع «أُخْتٍ»: «أخَواتٌ». لا نعلم في ذلك خِلافًا.

وقولنا: «إلاّ لضرورة» تحرزٌ ممّا إذا كانت اللام ياءً، نحوَ: «شِية»، و«دِيَةٍ»، فإنّك تعيد المحذوف، وإن كانت فاءً ضرورةَ أن يبقى الاسم على حرفَيْن، الثاني منهما حرفُ مدّ ولين، وذلك لا يكون في اسم متمكّن، فتقول، على مذهب سيبويه[2] في «شِيَةٍ»: «وِشَوِيٌّ»، وفي «دِيَةٍ»: «وِدَوِيٌّ». وذلك أنّ أصله «وِشْيَةٌ»، و«وِدْيَةٌ»، فألقيت كسرة الواو على ما بعدها، وحذفت الواو لأنّ الفعل قد اعتلّ بحذفها في «يَشِي»، و«يَدِي»، فبقي «شِيَةٌ»، و«دِيَةٌ» كما ترى. فلمّا نسبت إليهما،

---

(١) تقدّم بالرقم ٩٣.

(٢) راجع: الكتاب ٣/ ٣٦٩.

حذفت منهما تاء التأنيث على القاعدة، فبقي الشين والياء، ولا عَهْدَ لنا باسم على حرفَيْن الثاني منهما حرفُ مدّ ولين. ووجب زيادةُ حرف؛ ليصير إلى ما عليه الأسماءُ المتمكّنةُ، فكان ردُّ المحذوف أولى من زيادةِ حرف غريب؛ فرُدّت الواو مكسورةً على أصلها، وبقيت العين مكسورةً أيضًا، ثمّ أُبدل من الكسرة فتحةٌ، ومن الياء ألفٌ، ثمّ قلبت الألف واوًا كما فعلت في «عَمٍ»، و«شَجٍ»، فقلت: «عَمَوِيّ»، و«شَجَوِيّ».

وإنما أبقوا الكسرة في العين؛ لأنّ قاعدة مذهب سيبويه[1] أنّ الاسم إذا دخله حذفٌ، ولزم الحرفَ المُجاوِرَ الحركةُ، ثمّ رُدّ المحذوف لعلّة أو ضرورةٍ؛ فإنه يُبْقِي الحركة فيه، ولا يُزيلها، فتقول في «غَدٍ»: «غَدَوِيّ»، وفي «يَدٍ»: «يَدَوِيّ»، فتفتح العين منهما، وإن كان أصلها السكون. والذي يدلّ أنّ الأصل في «غَدٍ» «غَدْوٌ»، بسكون العين، قول الشاعر، وهو لَبِيدٌ [من الطويل]:

٨٣٩ـ وما الناس إلاّ كالديار وأهلُها ... بها يَوْمَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٠.

٨٣٩ ـ **التخريج**: البيت للبيد في ديوانه ص١٦٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٨٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١١٦ (غدا)؛ ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص١٨٨٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٩؛ والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٩.

اللغة: الغدو: الغد، اليوم التالي لليوم الذي نكون فيه. البلاقع: القفار.

المعنى: تشبه الناس ديارها، فهي حيّة إن نزل الناس بها، وميتة إن هجروها في الغد، وكذلك الناس أحياء اليوم، وأموات غدًا.

الإعراب: «**وما**»: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي مهمل. «**الناس**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**إلا**»: حرف حصر. «**كالديار**»: الكاف: حرف تشبيه وجر، «**الديار**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. «**وأهلها**»: الواو: حالية، «**أهل**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، بتقدير (وأهلها موجودون بها). «**يوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالخبر المحذوف. «**حلوها**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**وغدوًا**»: الواو: حرف عطف، «غدوًا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ«بلاقع». «**بلاقع**»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف بتقدير (وهي بلاقع غدوًا).

وجملة «وما الناس إلا كالديار»: حسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأهلها بها»: حالية محلها النصب. وجملة «حلوها»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «وهي بلاقع غدوًا»: معطوفة على جملة «وأهلها بها».

والشاهد فيه قوله: «غدوًا» حيث أعاد كلمة «غد» إلى أصلها (غدو)، وقال: إن هذا فاسد، على اعتبار أنها لغة في «غد» وليس ردًّا إلى الأصل.

لمّا اضطُرّ إلى ردّ اللام، أتى به ساكنَ العين. ويدلّ على أنّ الأصل في «يَدٍ»: «يَدْيٌ» بالسكون تكسيرُهم إيّاها على «أفْعُلَ»؛ نحوِ: «أيدٍ»، و«أفْعُلُ» بابه «فَعْلٌ»، نحوُ: «كَلْب»، و«أكْلُب»، و«فَلْسٍ»، و«أفْلُسٍ».

وأمّا أبو الحسن الأخفش، فإنه يردّ الكلمة إلى أصلها عند ردّ ما سقط منها، فكأنّه ينسب إلى «وِشْيَةٍ»، فيقول: «وِشْيِيٌ»، كما تقول في «ظَبْيَةٍ»: «ظَبْيِيّ». وحجّتُه أنّ العين أصلُها السكون، وإنّما تحرّكت عند حذف الفاء منها، فإذا أُعيد ما سقط منها، عادت إلى أصلها، وهو السكون.

والمذهب ما قاله سيبويه، لأنّ الشين متحرّكةٌ، والضرورةُ لا توجب أكثر من ردّ الحرف الذاهب، فلم تحتج إلى تغيير البناء. ومثلُ ذلك لو نسبت إلى «شاةٍ» بعد التسمية؛ لقلت: «شاهيّ»؛ لأنّك تحذف تاء التأنيث، فبقي الاسم على حرفَيْن، الثاني منهما حرفُ مدّ ولين، وذلك لا نظيرَ له، فردّوا الساقط منه، وهو الهاء.

وقوله: وعن ناسٍ من العرب: «عِدَويٌّ»، يريد أنّ قومًا من العرب يردّون المحذوف، وإن كان فاءً، ويؤخّرونه إلى موضع اللام، فكأنّه ينقلب ألفًا، فيصير «عِدًا»، و«زِنًا»، فإذا نسبت إليه، قلبت الألف واوًا على القاعدة، فتقول: «عِدَويّ»، و«زِنَويّ»، وهو رأي الفرّاء، حكى ذلك صاحبُ الصّحاح[١].

وممّا لا يُرَدّ فيه الساقط: ما حُذفت عينه، نحوُ: «سَهٍ» في معنى الاسْت، وذلك أنّ فيه ثلاثَ لغات: «إسْتٌ»، و«سَتٌ»، و«سَهٌ»، وأصلُها «سَتَهٌ»؛ وذلك لأنك تقول في التصغير: «سُتَيْهَةٌ»، وفي التكسير: «أسْتاهٌ». فالذي قال: «اسْتٌ» و«سَتٌ»، حذف اللام، وهو الهاء، والذي قال: «سَهٌ»، حذف عين الفعل، وهو التاء. فإذا نسبت إليه على قولِ من قال. «اسْتٌ» أو «ستٌ»، فهو بمنزلة «ابنٍ»، فإن شئت قلت: «اسْتيّ»، وإن شئت قلت: «سَتَهيّ»؛ لأنّ الساقط لا يظهر في التثنية، ولا في الجمع بالألف والتاء، ومن قال «سَهٌ»، لم يقل إلّا: «سَهِيٌّ»، كما لم يقل في «عِدَةٍ»، و«زِنَةٍ» إلّا: «عِديّ»، و«زِنيّ»، لبُعْد المحذوف من ياء النسبة.

وأمّا الضرب الثالث: وهو ما يسوغ فيه الأمران، فهو ما حُذف منه لامه، ولا يظهر ذلك في تثنية، ولا جمعٍ بالألف والتاء، وذلك قولك في النسب إلى «يَدٍ»: «يَديّ»، وإن شئت: «يَدَويّ»، وفي «دَمٍ»: «دَمِيٌّ»، و«دَمَويّ»، وفي «غَدٍ»: «غَدِيّ»، وإن شئت «غَدَويّ»، فمَن نسب إلى الحرفَيْن فعلى اللفظ؛ لأنّ الأصل قد رُفض، فلم يظهر في تثنية ولا جمع، ومَن ردّ المحذوف؛ فلأنّ النسبة قويّةٌ في الردّ على ما تقدّم.

---

(١) الصحاح، مادة (زنى).

فإن قيل: فقد ردّوا المحذوف من «دَمٍ» و«يَدٍ» في قوله [من الوافر]:

فَلَوْ أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جرى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ[١]

وقولِ الآخر [من الكامل]:

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ قد تَمْنَعانِكَ أن تُضامَ وتُضْهَدَا[٢]

فهلّا لزم لذلك ردُّ المحذوف في النسب إليهما؟ قيل: لا اعتدادَ بذلك، لأنّ ذلك من ضرورات الشعر، ومن ذلك النسب إلى «حِرٍ»: «حِرِيٌّ»، وإن شئت «حِرَحيّ»؛ لأنّك تقول في التثنية: «حِرانِ»، ولا تُظْهِر المحذوف.

ومن ذلك ما كان في أوله همزةُ الوصل، فتقول في النسب إلى «ابنٍ»: «ابْنِيٌّ»، وإن شئت: «بَنَوِيّ»؛ لأنّك تقول في التثنية: «ابْنان». وتقول في النسب إلى «اسْم»: «اسْمِيٌّ»، وإن شئت: «سِمَوِيّ» بكسر السين وفتح الميم. أمّا كسرُ السين، فلأنّ الأصل «سِمْوٌ»؛ لقولهم في تكسيره: «أسْماءٌ»، نحوَ: «عِدْلٍ»، و«أعْدالٍ»، وأمّا فتحُ الميم، فعلى قاعدة مذهب سيبويه، وأمّا قياسُ قول الأخفش؛ فأن يُقال: «سِمْوِيّ» بسكون الميم؛ لأنّه الأصل.

فصل
[النسبة إلى «بنت» و«أخت» و«كلتا»]

قال صاحب الكتاب: **وتقول في «بِنْتٍ»، و«أُخْتٍ»: «بَنَوِيّ»، و«أخَوِيّ» عند الخليل وسيبويه[٣]، وعند يونسَ[٤]: «بِنْتِيّ»، و«أُخْتِيّ». وتقول في «كِلْتَا»: «كِلْتِيٌّ»، و«كِلْتَوِيّ» على المذهبَيْن.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ التاء في «بِنتٍ» و«أُخْتٍ» بدلٌ من اللام فيهما، والأصل: «أخَوَةٌ» و«بَنَوَةٌ»، فنقلوا «بَنَوة» و«أَخَوة»، ووزنُهما «فَعَلٌ» إلى «فِعْلٍ» و«فُعْلٍ»، فألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن «جِذْعٍ»، و«قُفْلٍ»، فقالوا: «بِنْتٌ»، و«أُخْتٌ». وليست التاء فيهما على الحقيقة للتأنيث لسكونِ ما قبلها. هذا مذهب سيبويه، وقد نصّ عليه في بابِ ما لا ينصرف، فقال: لو سمّيت بهما رجلاً لصرفتهما معرفةً[٥]، وهذا نصٌّ منه، ولو كانت للتأنيث، لَما انصرفا، إلاّ أنها، وإن لم تكن للتأنيث، فإنّها في مذهب علامة التأنيث إذ كانت لم تقع إلاّ على مؤنّثٍ. فإذا نسبت إلى واحد منهما، حذفت التاء؛ لأنّها

---

(١) تقدم بالرقم ٦٨٥.
(٢) تقدم بالرقم ٦٨٤.
(٣) الكتاب ٣/ ٣٦٢، ٣٦٣.
(٤) الكتاب ٣/ ٣٦٣.
(٥) الكتاب ٣/ ٢٢١، وفيه: «وإن سمّيت رجلاً بـ«بنت» أو «أخت» صرفته.

مُشبَّهةٌ بتاء التأنيث، وفي حكمها، فحذفوها كحذف التاء في «رَبْعيّ»، و«جُهَنيّ». ولمّا حذفوها، أعادوا اللام المحذوفة؛ لأنّ التاء كانت بدلاً منها. فلمّا زال البدلُ، عاد المُبْدَل منه، فلذلك تقول في «بِنتٍ»: «بَنويّ» كالمذكّر، وفي «أُختٍ»: «أخَويّ»، فقد صار في التاء مذهبان: مذهبُ الحروف الأصليّة لِما ذكرناه من سكون ما قبلها، ومذهبُ تاء التأنيث لحذفها في النسب. ويونسُ يقول: «بِنْتيّ»، و«أُخْتيّ»، ويُجْري التاء فيهما مُجرى الأصل، فكان يلزمه أن يقول في النسب إلى «هَنْتٍ»، و«مَنْتٌ»: «هَنْتيّ»، و«مَنْتيّ»، ولم يقل ذلك أحدٌ.

وأمّا «كِلْتَا»، فالتاء فيها بدلٌ من لامها، والألفُ فيها للتأنيث على حدّ إبدالها في «بنت»، و«أُخت». وأصلُها «كِلْوَى» كـ«ذِكْرَى». والذي يدلّ على أنّ اللام معتلّةٌ قولهم في مذكّرها: «كِلَا»، و«كِلَا» فِعَلٌ، ولامُه معتلّة بمنزلة لام «حِجًا»، و«رِضًا». وأن تكون اللام واوًا أمثلُ من أن تكون ياءً، لأنّ إبدال التاء من الواو أضعافُ إبدالها من الياء، والعملُ إنّما هو على الأكثر، فعلى هذا يُنسَب إليه كما ينسب إلى «بنت»، و«أُخت»، فتقول: «كِلَويّ». فمن حيث وجب ردُّ «بنت» في النسب إلى الأصل، وجب ردّ «كلتا» إلى الأصل، وحذفت التاء، ثمّ حذفت ألف التأنيث، فقيل: «كِلَويّ». واللامُ متحرّكة؛ لأنّه قد صحّ تحريكُها في «كِلَا». وقياسُ مذهب يونس أن يقول: «كِلْتَويّ»؛ لأنّ التاء بدلٌ من اللام، فهي كتاء «بنت»، و«أُخت».

وقوله: «تقول كِلْتيّ وكِلْتَويّ على المذهبَيْن» يعني يونسَ وسيبويه، وليس بصحيح؛ لأنّ سيبويه يقول: «كِلَويّ»، وكان أبو عمر الجَرْميّ يذهب إلى أنّها «فِعْتَلٌ» وأنّ التاء عَلَمُ تأنيثها، والنسبة إليها: «كِلَويّ»، كما يُقال في «مِلْهًى»: «مِلْهَويّ». ويشهَد بفساد هذا القول أنّ التاء لا تكون علامةَ تأنيث الواحد إلاّ وقبلها فتحةٌ، نحوُ: «طَلْحَة»، و«قائمة»، أو يكون قبلها ألفٌ، نحوُ: «سِعْلاة»، و«عِزْهاة». واللام في «كِلْتَا» ساكنةٌ كما ترى. ووجهٌ ثانٍ: أنّ علامة التأنيث لا تكون أبدًا حَشْوًا، إنّما تكون آخِرًا لا محالةَ، و«كِلْتَا» اسمٌ مفردٌ يُفيد معنى التثنية، بإجماعٍ من البصريين، فلا يجوز أن تكون التاء فيه للتأنيث، وما قبلها ساكنٌ. ووجهٌ ثالثٌ: أنّ «فِعْتَلاً» مثالٌ لا يُوجَد في الكلام أصلاً، فيُحْمَلَ هذا عليه، فعلى هذا، لو سمّيت رجلاً بـ«كلتا»؛ لم تصرفه على قول سيبويه معرفةً ولا نكرةً، لأنّ ألفها للتأنيث[1] بمنزلة ألف «ذِكْرَى»، وتصرفه نكرةً في قول الجرميّ، لأنّ أقصى أحواله أن يكون كـ«قائمة» و«قاعدة»، فاعرفه.

---

(١) انظر الكتاب ٤/٣١٧.

فصل
[النسبة إلى المُركَّب]

قال صاحب الكتاب: **ويُنسَب إلى الصدر من المركَّبة، فتقول: «مَعْدِيّ»، و«حَضْرِيّ»، و«خَمْسِيّ»، في «خَمْسَةَ عَشَرَ» اسمًا، وكذلك: «اثْنِيّ»، أو «ثَنَوِيّ» في «اثْنَي عَشَرَ» اسمًا، ولا يُنسَب إليه وهو عددٌ، ومنه «تَأَبَّطَ شَرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ»، تقول: «تَأَبَّطِيّ»، و«بَرَقِيّ»**.

* * *

قال الشارح: إذا كان الاسمان قد رُكّبا، وجُعلا اسمًا واحدًا عَلَمًا على المسمَّى، فالوجهُ والقياس حذفُ الثاني منهما، يجعله الخليلُ[1] بمنزلة تاء التأنيث، فـ«حَضْرَمَوْتُ» بمنزلة «طَلْحَةَ»، وتقع النسبةُ إلى الأوّل، فتقول في النسب إلى «مَعْدِي كَرِبَ»: «مَعْدِيّ»، وفي «حَضْرَمَوْت»: «حَضْرِيّ»، وفي «خَمْسَةَ عَشَرَ»: «خَمْسِيّ». وذلك لأنّ التركيب لم يجعلهما اسمًا واحدًا على الحقيقة، ألا ترى أنّ من جملة المركَبات نحوُ: «شَغَرَ بَغَرَ»، وليس في الأسماء ما يتوالى فيه ستّةُ متحرّكات، فعُلم أنَ منزلة الثاني من الأوّل منزلةُ علامة التأنيث ضُمَت إلى الصدر، فحُذفت في النسب، ووقعت النسبةُ إلى الصدر، ولو كانا شيئًا واحدًا على التحقيق، لوقعت النسبةُ إليهما كما تقع في «عَيْضَمُوزٍ»[2]، و«عَنْتَرِيسٍ»[3]، ونحوهما ممّا جُعل على الزيادة اسمًا.

ومن ذلك «اثْنَا عَشَرَ» إذا نسبتَ إليه، وهو عَلَمٌ، قُلْتَ: «ثَنَوِيّ» في قولِ من قال في «ابنٍ»: «بَنَوِيّ»؛ لأنَ مجراهما واحد. وتقول: «اثْنِيّ» في قول من قال «ابْنِيّ». وذلك أنّهم شبّهوا «عَشَرَ» من «اثنا عشر» بالنون في «اثنين»، كما شبّهوا «عشر» من «خمسة عشر» بتاء التأنيث؛ لأنّها واقعةٌ موقعَ النون في «اثنان»، و«اثنين»، ولذلك لا تُجامِعهما. فكما تحذف النون إذا نسبت إليها، كذلك تحذف الثاني منهما، وهو «عشر»، فتقول: «اثْنِيّ»، و«ثَنَوِيّ». فأمّا إذا كان عددًا، فلا يُضاف إليهما؛ لأنّك لو نسبت إليهما، وجب أن تقول: «اثْنِيّ»، أو «ثَنَوِيّ»، فكان يُلْبِس بالنسب إلى الاثْنَيْن، وكذلك سائرُ الأعداد المركّبة من نحو «خمسةَ عشرَ» لا يُنسَب إليها، وهي عددٌ.

فإن قيل: فالنسبة إلى العَلَم قد تُوقِع لبسًا أيضًا، فلا يُعلَم هل هو مسمًّى بـ«اثنين» أو بـ«اثني عشر»؛ قيل: اللبسُ في الأعلام لا يُعتَدّ به؛ لعِلْم المخاطب بالمنسوب إليه. وقد أجاز أبو حاتم السجِسْتانِيّ النسبَ في مثل هذا إليهما مفردَيْن

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٤.

(٢) العَيْضموز: العجوز الكبيرة. (لسان العرب ٥/ ٣٨٠ (غضمز)).

(٣) العنتريس: الداهية، والناقة الصلبة الجرينة. (لسان العرب ٦/ ١٣٠ (عترس)).

فرارًا من اللبس، فيقول: «ثَوْبٌ إحْدَوِيّ عَشْريّ»، و«إحْدَوِيّ». ومن قال: «إحْدَى عَشِرَة» بكسر الشين، قال: «إحدويّ عَشَريّ»، بفتح الشين في النسب، كما تقول في النسب، إلى «النَّمِر»: «نَمَرِيٌّ».

ومن ذلك: الجُمَل المحكيّة المسمّى بها من نحو «تَأَبَّطَ شرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ»، فإنّك إذا نسبت إلى شيء من ذلك، نسبتَ إلى الأوّل، وحذفت الثاني، فتقول: «تَأَبَّطِيّ»، و«بَرَقِيّ»، و«ذَرَّوِيّ» في «ذَرَّى حَبًّا». حذفت من «تأبّط شرًّا» المفعول، ونزعت الفاعلَ من الفعل، ليخرج من أن يكون جملةً، وما علمنا أحدًا نسب إلى شيء من ذلك إلاّ إلى «تأبّط شرًّا»، والباقي قياسٌ.

وإنّما وجب النسب إلى الأوّل؛ لأنّ الحكاية في معنى المركّب والمضاف من حيث كان أكثرَ من اسم واحد، بل هو في الحكاية أبلغُ، لأنّه قد يكون أكثرَ من اسمَيْن، فكما تقول: «حَضْرِيّ» في «حضرموت»، و«عَبْدِيّ» في «عَبْدِ القَيْس»، كذلك تقول: «تأبّطيٌّ» في «تأبّط شرًّا» وبابه، وقد قالوا: «كَوْنِيّ» في النسب إلى «كُنْتُ» إذا كان يُكَثِرُ من قولِ «كُنْتُ». وذلك أنّهم حذفوا التاءَ الفاعلةَ، ثمّ نسبوا إلى «كُنْ»، وأعادوا الواو التي هي عين الفعل؛ لتحرُّك النون بالكسر لاجتماعها مع ياء النسب. ومنهم من قال: «كُنْتِيٌّ»، فنسب إلى «كُنْتُ»، لمّا اختلط ضميرُ الفاعل بالفعل ولا يُوجَد فصلُه من الفعل؛ صارا كالكلمة الواحدة، فجازت النسبةُ إليهما لذلك. وهذا أحدُ ما يدلّ على شدّةِ امتزاج الفاعل واختلاطه به. قال الشاعر [من الطويل]:

فأصبَحْتُ كُنْتِيًا وأصبحتُ عاجِنًا   وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ[1]

ومنهم من قال: «كُنْتَنِيّ»، فزاد نونَ الوقاية مع ضمير الفاعل، كأنّه حافظ على لفظ «كُنْتُ» فأدخل نون الوقاية، ليسلَم لفظُ «كُنْتُ» من الكسر، قال الشاعر ـ أنشده ثَعْلَبٌ [من الطويل]:

٨٤٠ـ ومَا أنتَ كُنْتِيٌّ وما أنَا عاجِنٌ   وشَرُّ الرِّجال الكُنْتُنِيُّ وعاجِنُ

(١) تقدم بالرقم ١٩.

٨٤٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في الدرر ٦/ ٢٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٨٢؛ وتذكرة النحاة ص٥٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٢٤.

اللغة: العاجن: المُسِنّ، والمُعتمِد على الأرض بجُمعه إذا أراد النهوض من كِبَر أو بُدْن.

الإعراب: **«وما»**: الواو بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي. **«أنت»**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **«كنتيّ»**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **«وما أنا عاجن»**: تُعرب إعراب «وما أنت كنتي». **«وشرّ»**: الواو: حرف استئناف، و«شرّ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«الرجال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«الكنتني»**: خبر مرفوع. **«وعاجن»**: الواو: حرف عطف، و«عاجن»: اسم معطوف مرفوع.

=

وقد عاب أبو العبّاس «كُنْتُنِيًّا»، وقال: «هو خطأٌ»، فاعرفه.

فصل
[النسبة إلى المركَّب تركيبًا إضافيًا]

قال صاحب الكتاب: **والمضاف على ضربين: مضافٌ إلى اسم معروف يتناول مسمًّى على حياله، كـ«ابْنِ الزُّبَيْر»، و«ابن كُراع»، ومنه الكُنى كـ«أبي مُسْلِم»، و«أبي بَكْرٍ»؛ ومضافٌ إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأوّل كـ«امْرِئ القَيْس»، و«عَبْدِ القَيْس». فالنسبُ إلى الضرب الأوّل «زُبَيْرِيٌّ»، و«كُراعيّ»، و«مُسْلِميّ»، و«بَكْريّ»، وإلى الثاني «عَبْدِيٌّ»، و«مَرْئيّ». قال ذو الرُّمَّةِ [من الوافر]:**

٨٤١- ويَذْهَبُ بينها المَرَئِيُّ لِغْوًا [كما أَلْغَيْتَ بالدِّيَةِ الحُوارا]

وقد يُصاغ منهما اسمٌ، فيُنسَب إليه كـ«عَبْدَرِيّ»، و«عَبْقَسِيّ»، و«عَبْشَمِيّ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ القياس في الباب أن تقع النسبةُ إلى الاسم الأوّل، لأنّ الاسم الثاني بمنزلة تمام الاسم، وواقعٌ موقعَ التنوين، فكانت الإضافةُ إلى الأوّل لذلك، فقالوا في «عَبْدِ القيس»: «عَبْدِيّ» وفي «امْرِىء القيس»: «امْرِئِيٌّ»، و«مَرْئِيٌّ». إن شئت هذا مقتضى القياس، إلاّ أن يعرض ما يوجب العدولَ إلى الثاني، وذلك إمّا للَّبْس يقع،

= وجملة «وما أنت كنتي»: بحسب الواو، وجملة «وما أنا عاجن» معطوفة، وجملة «وشرّ الرجال...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الكنتنيّ» في النسبة إلى «كنت»، وهذا شاذ، وقيل: خطأ.

٨٤١ - **التخريج:** البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٣٧٩.

اللغة: المرئي: نسبة إلى امرىء القيس. لغوًا: باطلاً. الغيت: أهملت. الدية: ثمن دم القتيل. الحوار: ولد الناقة ساعة يولد.

الإعراب: «**ويذهب**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«يذهب»: فعل مضارع مرفوع. «**بينها**»: ظرف مكان منصوب متعلّق بـ «يذهب»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**المرئي**»: فاعل مرفوع. «**لغوًا**»: حال منصوبة. «**كما**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محلّ نصب مفعول مطلق، وهو مضاف، و«ما»: مصدرية. والمصدر المؤول من «ما» والفعل «ألغيت» في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ألغيت**»: فعل ماض، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**بالدية**»: جار ومجرور متعلقان بـ «ألغى». «**الحوارا**»: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة «يذهب»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «المرئي» نسبة إلى «امرىء القيس»، حيث نسبه إلى الجزء الأول من المركب الإضافي، وهذا جائز.

أو لزيادةِ بيان يُتوقّع، وذلك إذا كان مضافًا إلى آخرَ من الكُنى، وما جرى مجراها، كقولك في النسب إلى «أبي بكرٍ»: «بَكْرِيّ» وإلى «أبي مُسْلِم»: «مُسْلِمِيّ». وقالوا في النسبة إلى رجل يُعرَف بابن كُراعَ: «كُراعيّ»، وإلى ابن دَعْلَج: «دَعْلَجيّ». وإنّما كان كذلك في «ابن فلانٍ»، و«أبي فلان»؛ لأنّ الكنى كلّها متشابهةٌ في الاسم المضاف ومختلفةٌ في المضاف إليه، وباختلاف الأسماء المضاف إليها يتميّز بعض من بعض، كقولك: «أبو زيد»، و«أبو جعفر»، فلو أضفنا إلى الأوّل، لصارت النسبةُ إليه كلّه «أبَويّ»، فكان لا يتميّز بعض من بعض، وكذلك لو نسبنا إلى «الابن»، لوقع اللبسُ، ولم يتميّز، فعدلوا إلى الثاني لذلك، والذي ذكره صاحب الكتاب مذهبُ المبرّد، فإنّه كان يقول: ما كان في المضاف يُعرَّف بالثاني، وكان الثاني معروفًا، فالقياسُ إضافته إلى الثاني، نحوُ: «ابن الزُّبَيْر»، و«ابن كُراعَ». وما كان الثاني منه غيرَ معروف؛ فالقياسُ الإضافة إلى الأوّل، مثلُ: «عبدالقيس»، و«امرىء القيس»؛ لأنّ «القيس» ليس بشيء معروف أُضيف «عبدٌ» و«امرؤٌ» إليه. ويرُدّ عليه الكُنى؛ لأنّ الثاني غيرُ معروف كـ«أبي مُسْلِم»، و«أبي بكر» ألا ترى أنّ «مسلمًا»، و«بكرًا» ليسا اسمَيْن معروفَيْن أُضيف الأوّل إليهما، فإنّه قد يُكَنّى الصغير المولود، ولم يكن له ولدٌ، فبان أنّ القياس النسبة إلى الأوّل، وإنّما عُدل إلى الثاني للبس، فأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

ويذهب بينها... إلخ

البيت لذي الرُّمّة يهجو امرأ القيس، وليس الشاعرَ، بل آخرَ اسمُه ذلك، فرآه جَرير بن الخَطَفى، وهو يُنْشِئ، فقال: هل أُغنّيك ببَيْت أو ببيْتَيْن، وأنشأ [من الوافر]:

يَعُدُّ الناسِبُون إلى تَميمٍ بُيُوتَ المَجْدِ أرْبَعَةً كِبارا
يَعُدّون الرِّبابَ وآلَ بَكْرٍ وَعَمْرًا ثُم حَنْظَلَةَ الخِيارا
ويذهب بينها المَرَئيُّ لَغْوًا كما أَلْغَيْتَ بالدِّيَةِ الحُوارا

وقد يصوغون من حروف الاسمَيْن ما ينسبون إليه، فقالوا: «عَبْشَميّ» في «عبد شَمْس»، و«عَبْدَرِيّ» في «عبدالدار»، و«عَبْقَسيّ» في «عبد القيس»، كأنّهم أضافوا إلى «عَبْشَم»، و«عَبْدَر»، و«عَبْقَس» وذلك ليس بقياس، وإنّما يُسمَع ما قالوه، ولا يُقاس عليه لقلّته.

فصل
[النسبة إلى الجمع]

قال صاحب الكتاب: **وإذا نُسب إلى الجمع، رُدَّ إلى الواحد، كقولك: «مِسْمَعيّ»، و«مُهَلّبيّ»، و«فَرَضيّ»، و«صَحَفيّ»، وأمّا «الأنصاريّ»، و«الأنباريّ»، و«الأعرابيّ»، فلجَرْيها مجرّى القَبائل كـ«أنماريّ»، و«ضِبابيّ»، و«كِلابيّ». ومنه «المَعافِريّ»، و«المَدائِنيّ».**

* * *

قال الشارح: إذا نُسب الشيء إلى جمع، فهو على ضربَيْن: أحدهما أن يكون جمعًا صحيحًا مكسَّرًا عليه الواحدُ، والآخرُ أن يكون الجمع اسمًا لواحدٍ أو لجمعٍ. فما كان من الأوّل ونسبتَ إليه من يلزَمه ويُمارِسه، فالبابُ أن تنسب إلى واحده، كرجلٍ يلزم المساجدَ، ويُكْثِر الاستعمال بالفرائض، والنَّظرَ في الصُّحُف، فإذا نسبت إلى شيء من ذلك؛ قيل فيه: «مَسْجِديّ»، و«فَرَضيّ»، و«صَحَفيّ». تردّها إلى «مَسْجِدٍ»، و«فَرِيضَةٍ»، و«صَحِيفَةٍ». وقالوا: «مِسْمَعيّ»، و«مُهَلَّبيّ» في النسبة إلى «المَسامِعة»، و«المَهالِبة»؛ لأنه جمعٌ، والواحد مِسْمَعيّ ومُهَلَّبيّ، فحذفتَ من الواحد ياء النسبة، ثمّ أحدثتَ ياءً للنسبة غيرَها على القاعدة. والمسامعةُ قومٌ نزلوا البصرةَ، فنُسبت إليهم المَحَلَّةُ، ومن المُحدِّثين المعروفين بها أبو يَعْلَى محمّد بن شَدّاد بن عيسى المسمعيّ، كان أحدَ المتكلّمين على مذهب العدل والتوحيد، والواحدُ من المسامعة «مِسْمَعيّ»، بكسر الميم الأولى، منسوبٌ إلى «مِسْمَعٍ»، ومنه قوله [من الطويل]:

٨٤٢ــ [لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أنَّنِي] كَرَرْتُ ولم أنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعَا

و«المَهالِبة» جمعُ «المُهَلَّبيّ»، و«المهلّبيّ» منسوب إلى المُهَلَّب بن أبي صُفْرَةَ أبي

---

٨٤٢ ــ **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص٤٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠؛ والكتاب ١/ ١٩٣؛ وللمرار الأسدي أو لزغبة الباهلي في شرح شواهد الإيضاح ص١٣٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠، ٥٠١؛ ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨/ ١٢٨، ١٢٩؛ والدرر ٥/ ٢٥٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠٢؛ واللمع ص٢٧١؛ والمقتضب ١/ ١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

اللغة: أولى: أوّل. المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وهنا الفرسان. أنكل: أنكص، أرجع من الخوف. مسمع: هو مسمع بن شيبان.

المعنى: لقد علم أوّل من لقيت من المغيرين أني هزمتهم، ولحقت عميدهم، فلم أتراجع عن ضربه بالسيف.

الإعراب: «لقد»: اللام: رابطة لجواب القسم المحذوف، و«قد»: حرف تحقيق. «**علمت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**أولى**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**المغيرة**»: مضاف إليه مجرور. «**أنني**»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أنّ». «**كررت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «علم». «**ولم**»: الواو: حرف عطف، و«لم»: حرف جزم. «**أنكل**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**عن الضرب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أنكل». «**مسمعا**»: مفعول به للمصدر «الضرب».

وجملة القسم المحذوفة: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لقد علمت...»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كررت»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «لم أنكل»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «مسمعا»، وهو مسمع بن شيبان الذي نُسب إليه المسامعة.

المَهالِبة، نُسب بنوه إليه، وقالوا في النسب إلى «العَبَلات»، وهم حيٌّ من قُرَيْش: «عَبْليّ»؛ لأنّ واحده «عَبْليّ»، كأنّهم نُسبوا إلى أُمّهم عَبْلَةَ. وإنّما اختاروا النسبَ إلى الواحد دون لفظ الجمع، كأنّهم فرقوا بين ما كان اسمًا لشيء واحد، وبينه إذا لم يُرَد به إلاّ الجمعُ، وساغ لهم ذلك؛ لأنّ المنسوب مُلابِسٌ لكلّ واحد من آحادِ ذلك، ولفظُ الواحد أخفُّ، فنسبوا إليه، لذلك قالوا: «بَنَويّ»، و«أبْناويّ»؛ فأمّا «بنويّ» فمنسوبٌ إلى «أبناء فارِسَ»، وهم الذين استصحبهم سَيْفُ بن ذي يَزَنَ إلى اليَمَن، وأمّا «الأبْناويّ» فمنسوبٌ إلى قبائل سَعْد بن زيد مَناة.

وأمّا الضرب الثاني، وهو ما كان اسمًا لواحدٍ أو لجمع؛ فإنّك تنسب إليه على لفظه من غير تغيير، فتقول في «أنْمارٍ»: «أنْماريّ»؛ لأنه اسم لواحد. وقالوا في «كِلاب»: «كِلابيّ»، وقالوا في «الضِّباب»: «ضِبابيّ»؛ لأنّه اسمُ قبيلة. وقالوا «مَعافِريّ»، وهو اسم رجل يُقال له: مَعافِرُ بن مُرٍّ أخو تميم. وقالوا: «أنْصاريّ»؛ لأنّ «الأنصار» اسمٌ وقع لجماعتهم، ومن ذلك «مَدائنيّ»، و«أنباريّ». و«المَدائنُ»، و«الأنْبارُ» عَلَمان على بلدَيْن معروفَيْن بالعِراق. وتقول في النسب إلى «نَفَرٍ»: «نَفَريّ»، وإلى «رَهْطٍ»: «رَهْطيّ»؛ لأنه اسمٌ للجمع، لا واحدَ له من لفظه. وتقول في النسب إلى نِسْوَةٍ: «نِسْويّ»؛ لأنه اسم للجمع. فلو جمعتَ شيئًا من أسماء الجمع، نحوَ: «أراهِطَ»، و«أنْفارٍ»، و«نِساءٍ»؛ لقلت في النسب إليه: «رَهْطيّ»، و«نَفَريّ»، و«نِسْويّ»؛ لأنّ قولك: «نَفَرٌ»، و«رَهْطٌ» جمعٌ لا واحدَ له، وقولك: «أراهطُ»، و«أنفارٌ»، و«نساءٌ» لها واحد من لفظها، وهو «نفر»، و«رهط»، و«نسوة». وتقول في النسب إلى «مَحاسِنَ»: «مَحاسِنيّ»؛ لأنّه لا واحد له من لفظه، لأنّه لا يُقال «مَحْسَنٌ». وعلى هذا تقول في النسب إلى «مَشابِهَ»، و«مَذاكِيرَ»: «مَشابِهيّ»، و«مَذاكِيريّ» لأنه لا يقال في واحدهما: «مَشْبَهٌ»، ولا «مِذْكارٌ». وتقول في «الأعْراب»: «أعْرابيّ»؛ لأنه لا واحد له من لفظه، وليس بتكسير «عَرَب»، إذ ليس معنى العرب معنى الأعراب، فيكونَ تكسيرًا له، لأنّ العرب من كان من هذا الجيل من سُكّان البُلدان والبادية، والأعرابُ من كان منهم من سكّان البادية، فاعرفه.

فصل
[ما شَذّ في النسبة عن القياس]

قال صاحب الكتاب: **ومن المعدولة عن القياس قولُهم: «بَدَويّ»، و«بِصْريّ»، و«عُلْويّ»، و«طائيّ»، و«سُهْليّ»، و«دُهْريّ»، و«أمَويّ»، و«ثَقَفيّ»، و«بَحْرانيّ»، و«صَنْعانيّ»، و«قُرَشيّ»، و«هُذَليّ». قال [من الطويل]:**

٨٤٣ـ هُذَيْلِيّةٌ تَدْعو إذا هي فاخَرَتْ   أبًا هُذَلِيًّا من غَطارِفَةٍ نُجْدِ

---

٨٤٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٥١.

=

و«فُقَمِيٌّ»، و«مُلَحيّ»، و«زَبانيّ»، و«عُبَدِيّ»، و«جُذَميّ»، في «فُقَيم كِنانَةَ»، و«مُلَيح خُزاعةَ»، و«زَبِينَةَ»، و«بَني عَبِيدَةَ»، و«جَذِيمةَ»، و«خُراسِيّ»، و«خُرْسيّ»، و«نِتاجٌ خَرَفِيّ»، و«جَلُوليّ»، و«حَرُوريّ» في «جَلُولاء»، و«حَرُوراء»، و«بَهْرانيّ»، و«رَوْحانيّ»، في «بَهْراءَ»، و«رَوْحاءَ»، و«خُرَيْبِيّ»، في «خُرَيْبَةَ»، و«سَلِيميّ»، و«عَمِيريّ»، في «سَلِيمَةَ» مِن الأزد، وفي «عَمِيرَةِ كَلْبٍ»، و«سَلِيقِيّ» لرجل يكون من أهلِ السَّلِيقة.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ العرب قد نسبت إلى أشياء، فغيّروا لفظ المنسوب إليه، فاستُعمل ذلك كما استعملته العربُ، ولا يُقاس عليه غيرُه، فما جاء ممّا لا نعلم مذهبَ العرب فيه، فهو على غير[1] القياس، وهذا الشذوذ يجيء على ضروب: منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخفُّ منه، ومنها الفرقُ بين شيئَيْن على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه. فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادِيَة: «بَدَويّ»، والقياس: «باديّ» أو «بادَويّ» على حذ «قاضٍ»، و«قاضِيَة»، و«غازٍ»، و«غازِيَة»، كأنّهم بنوا من لفظه اسمًا على «فَعَلٍ» حملوه على ضدّه، وهو الحَضَرُ، فقالوا: «بَدَويّ» كما قالوا: «حَضَريّ».

وقالوا: «بِصْريٌّ» بكسر الباء، والقياس فتحُها، وذلك لأنّ البَصْرَة سُمّيت بهذا الاسم لحجارةٍ بيضٍ في المِرْبَد، يُتّخذ منها الجِصّ، يُقال لها بَصْرَةٌ وبِصْرٌ، فنسبوا إلى معناه.

وقالوا في النسب إلى العالِيَة: «عُلْويّ»، والعالية مواضعُ في بلاد العرب، وهي

= **اللغة**: فاخرت: عارضت بالفخر. الغطارفة: جمع غطريف وهو السيّد الشريف. والنُّجد: جمع النَّجِدِ والنَّجيد، وهو الشجاع الماضي فيما يُعجِز غيره.

المعنى: هي امرأة من هذيل يكفيها أن تنتسب لأبيها الهذليّ، لتكون قد غلبت من تعارضه بالفخر، فقومها سادة شرفاء، وشجعان لا يبارون.

الإعراب: «**هذيلية**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمّة. «**تدعو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**إذا**»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«تدعو». «**هي**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور تقديره «إذا فاخرت هي فاخرت». «**فاخرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**أبا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**هذليًّا**»: صفة منصوبة بالفتحة. «**من غطارفة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«هذليًّا». «**نجد**»: صفة مجرورة بالكسرة.

وجملة «هي هذيلية»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تدعو»: في محلّ رفع صفة لـ«هذيلية». وجملة «فاخرت» المحذوفة: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «فاخرت» الثانية: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هذليًّا» حيث عدل عن القياس، في النسبة إلى «هذيل»، الذي يستوجب قوله «هذيليًّا».

(١) في الطبعتين: «على القياس»، وهذا خطأ.

الحجاز، وما والاها، كأنّهم بنوه على «فُعْلٍ»، ونسبوا إليه حملاً على ضدّه، وهو السُّفْلُ.

وقالوا: «طائِيٌّ» وهو شاذ أيضًا، والقياس «طَيِّئِيٌّ»، فحذفوا إحدى الياءَيْن على حدّ حذفها في «أُسَيِّدٌ»، و«أُسَيْدِيّ»، ثمّ أبدلوا من الياء ألفًا، كما قالوا: «آيةٌ» وهو عند سيبويه «فَعْلَةٌ».

وقالوا: «داويّ» في النسبة إلى «دَوٌّ»، فقلبوا الياء والواو ألفًا لانفتاح ما قبلهما، وإن كانتا ساكنتَيْن.

وقالوا: «سُهْليّ»، و«دُهْريّ»، فالسُّهْليّ منسوب إلى السَّهْل الذي هو خلاف الحَزْن. وإذا نسبوا إلى رجل اسمه سَهْلٌ قالوا: «سَهْليّ» بالفتح، كأنّهم أرادوا الفرق بينهما، وأمّا الدَّهْرُ، فإذا نسبوا إليه رجلاً قد أتى عليه الدَّهْرُ، وطال عُمُرُه؛ قالوا: «دُهْريّ». وإذا كان رجلاً يقول بقِدَم الدهر، ولا يُؤْمِن بالمَعاد؛ قالوا: «دَهْرِيّ» بالفتح، فصلوا بينهما بذلك.

وقالوا في النسب إلى «أُمَيَّة»: «أُمَويّ» بالضمّ، وهو القياس، ومن العرب من يقول: «أَمَويّ» بفتح الهمزة، كأنّه ردّه إلى المكبر؛ لأنّ «أُمَيَّة» تصغير «أَمَة»، وأصلُ «أمَة» «أَمَوَةٌ» فحذفت اللام تخفيفًا. وستَقِفُ عليه في التصريف إن شاء الله تعالى.

وقالوا: «ثَقَفيّ» في النسبة إلى «ثقيف»، وهو أبو قبيلةٍ من هَوازِنَ، وهو شاذّ عند سيبويه[1]، والقياس: «ثَقِيفيّ»، وهو لغةُ قوم من العرب بتِهامةَ وما يقرب منها، وقد كثُر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسًا.

وقالوا: «هُذَليّ» في النسب إلى «هُذَيلٍ»، وهو حيٌّ من مُضَرَ بن مُدْرِكَةَ بن إلياس، وقوله [من الطويل]:

هُذَيْلِيّة تدعو... إلخ

الشاهد فيه قوله: «هُذَيْليّة» في النسبة إلى «هُذَيْل» أنشده شاهدًا على صحّة الاستعمال، والقياسُ عند سيبويه[2]: «هُذَليّ». ومنه قوله: «هذيليّةٌ».

وقالوا: «قُرَشيّ»، والقياس: «قُرَيْشيّ» نحوُ قوله [من الطويل]:

٨٤٤- بِكُلّ قُرَيْشيٍّ عليه مَهابَةٌ ... سَريعٍ إلى داعِي النَّدى والتَّكَرُّمِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

٨٤٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٥؛ والكتاب ٣/ ٣٣٧؛ ولسان العرب ٦/ ٣٣٦ (قرش)؛ واللمع ص٢٨٧.

=

وقالوا: «فُقَميّ» في «فُقَيْم»، وفقيم حيٌّ من كِنانة، وهم نَسَأةُ الشهور[(١)]، وفي «مُلَيْح خُزاعةَ»: «مُلَحيّ». وقولُنا: «فُقَيْمُ كِنانَةَ»؛ لأنّ في بني تميم فُقَيْمَ بن جَرير بن دارِم، والنسبةُ إليه «فُقَيْميّ»، وقولُنا: «مُلَيْحُ خُزاعةَ»؛ لأنّ فيهم مُلَيْحَ بن الهُون، والنسبة إليه: «مُلَيْحيّ».

وقالوا في «سُلَيْم»: «سُلَميّ»، وفي «خُثَيْم»: «خُثَميّ»، والداعي إلى هذا الشذوذ طلبُ الخفّة؛ لاجتماع الياء مع الكسرة وياءَي النسب.

ومن الشاذ قولهم: «بَحْرانيّ» في النسب إلى «البَحْرَيْن»، و«صَنْعانيّ» في النسب إلى «صَنْعاءَ»؛ فأمّا بَحْرانيّ فشاذ، والقياس: «بَحْريّ»، تحذف علامة التثنية في النسبة، كما تحذف تاء التأنيث، لكنّهم كرهوا اللَّبْس، ففرقوا بين النسب إلى «البَحْر»، لأنّ النسبة إليه «بَحْريّ»، وبين ما يُنسَب إلى «البحرَيْن»، و«البَحْرَيْن»: موضعٌ بعينه، والذي يقول: «بَحْرانيّ» نسبه إلى «فَعْلان»، كأنّهم سمّوا به على مثال «سَعْدانٍ»، و«سَكْرانٍ»، فنسبوا إليه للفرق.

وأمّا «صنعانيّ» في النسب إلى «صنعاء»، فمثلُه «بَهْرانيّ» في النسب إلى «بَهْراءَ»، وهي قبيلة من قُضاعةَ، فهو شاذ، والقياس: «صَنْعاويّ»، و«بَهْراويّ»، ومن العرب من يقوله، ووجهُه أنّهم أبدلوا من الهمزة النون، لأنّ الألف والنون يجريان مجرى ألفَي التأنيث، وقالوا أيضًا في النسب إلى «رَوْحاء»، وهو بلد: «رَوْحانيّ»، والقياس: «رَوْحاويّ»، وهو أكثرُ استعمالاً.

= **اللغة**: قريشيّ: رجل من قريش؛ والأشهر: قرشيّ. الندى: السخاء من أندى وتندّى إذا تسخّى ونفضل.

المعنى: أغدو مع كلّ قريشيّ ذي وقار، كريم جواد يلبي من يدعوه مسرعًا.

الإعراب: «**بكلّ**»: الباء: حرف جر، «كل»: اسم مجرور بحرف الجر، متعلّقان بالفعل (أغدو) في بيت سابق. «**قريشي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**عليه**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم. «**مهابة**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «**سريع**»: صفة لـ«قريشي» مجرورة بالكسرة. «**إلى داعي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«سريع». «**الندى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «**والتكرم**»: الواو: للعطف، «التكرم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «عليه مهابة»: في محلّ جرّ صفة لـ«قريشي».

والشاهد فيه قوله: «قريشي» حيث أجراه في النسب على أصله دون أن يحذف ياءه، وهو القياس، والحذف أكثر شيوعًا مع شذوذه، فالعرب تقول: هذلي، نسبة إلى هذيل، وثقفي، نسبة إلى ثقيف، وقرشي نسبة إلى قريش.

(١) كان العرب «إذا صدروا عن منى، يقوم رجل منهم من كنانة، فيقول: أنا الذي لا أُعاب ولا أُجاب ولا يُردُّ لي قضاء، فيقولون: صدقت! أَنسِئنا شهرًا، أي: أَخِّر عنّا حُرمَةَ المُحَرَّم، واجعلها في صَفَر، وأَحِلَّ المُحَرَّم، لأنهم كانوا يكرهون أن يتوالى عليهم ثلاثة أشهر حُرُم لا يُغيرون فيها؛ لأنّ معاشهم كان من الغارة، فيُحِلّ لهم المُحرَّم». (لسان العرب ١/ ١٦٧ (نسأ)).

وقالوا في النسبة إلى «زَبِينَةَ»، وهي قبيلة من باهِلَةَ: «زَبانيّ»، والقياس: «زَبِينيّ»، وتحتمل هذه الألف أمرَيْن: أحدهما أنّه لمّا كان القياس حذفَ الياء مع تاء التأنيث؛ توهّموا سقوطَها، وفتحوا الباء، ثمّ قلبوا الياء ألفًا للفتحة قبلها على حدّ «طائيّ»، فصار «زَبانيًّا». والأمرُ الثاني أنّهم قالوا: «زَبَنيّ» على القياس، ثمّ أشبعوا فتحةَ الباء، فنشأتِ الألفُ بعدها على حدّ «بَيْنَا» من قولهم: «بَيْنَا زيدٌ قائمٌ أقبلَ عَمرٌو». ومنه بيتُ الكتاب [من الوافر]:

بَـيْـنَـا نَـحْـنُ نَـرْقُـبُـه أتـانَـا مُـعَـلِّـقَ وفْـضَـةٍ وزِنـادِ راعِ[1]

ومنه قولهم: «آمِينَ» في لغةِ من مَدَّ، إنّما هو «أَمِينَ»، زيدت الألفُ إشباعًا للفتحة، وهو كثير.

ومن ذلك: «عُبَديّ»، و«جُذَميّ» في بني «عَبِيدَةَ»، و«جَذِيمَةَ». وبنو عبيدة حيٌّ من عَدِيٍّ، وجذيمةُ من عبد القَيْس، والقياسُ عندي: «عَبَديّ» و«جَذَميّ» بفتح العين والجيم، كما تقول في «حَنِيفَةَ»: «حَنَفيّ»، لكنّهم ضمّوا كأنّهم راموا الفرق بينه وبين غيره ممّن اسمُه عَبِيدَةُ، وجَذِيمَةُ. والذي يقول: «عُبَديّ»، و«جُذَميّ» بالضمّ قليلٌ، كأنهم صغّروه، والكثير الفتح.

وقالوا في النسب إلى خُراسانَ: «خُراسانيّ»، وهو القياس. وقالوا: «خُراسيّ»، و«خُرْسيّ»، وهو خارج عن القياس، فمن قال «خُراسيّ»، شبّه الألف والنون في آخره بزيادة التثنية، أو بتاء التأنيث فحذفهما، ومن قال: «خُرْسيّ»، فإنّه حذف الزوائد أجمعَ، وبناه على «فُعْلٍ»؛ لأنّه أحدُ الأبنية، ولم يغيّر الضمّةَ من أوّله، والقائدُ الذي يُنسَب إليه «الخُرْسيّ» من هذا منسوبٌ إلى «خُراسانَ».

وقالوا: «نِتاجٌ خَرَفيّ» إذا نُتج زمنَ الخريف، والشذوذُ فيه كالشذوذ في «ثَقَفيّ»، و«هُذَليّ». وقد قالوا أيضًا: «خَرْفيّ» بسكون الراء، وهو أكثرُ في الكلام من «خريفيّ». و«خَرَفيّ». و«خريفيٌّ» هو القياس. ومن قال: «خَرْفيّ» بالسكون، فإنّه نسب إلى المصدر، وهو الخَرْفُ من قولك: «خرفتُ الرُّطَبَ» إذا اجتنيتَه في هذا الزمان، والمصادرُ تُستعمل بمعنى الفاعلين، كقولهم: «رجلٌ عَدْلٌ»، و«ماءٌ غَوْرٌ»، والمراد: عادلٌ، وغائرٌ، كأنّه جعل نفسَ الزمان خارفًا، لأنّه يكون فيه، وكذلك كلُّ ما يُنسَب إلى الخريف، كقولنا: «مطرٌ خرفيّ»، و«فاكهةٌ خرفيّة».

وقالوا: «جَلُوليّ»، و«حَرُوريّ» في النسب إلى «جَلُولاءَ» قريةٍ بناحية فارِسَ، و«حَرُوراءَ» وهو الموضع الذي كان فيه القتال بين عليّ عليه السّلام والشُّراة، فنُسب

---

(١) تقدم بالرقم ٦٣٨.

الشراة إلى هذا الموضع الذي كان فيه القتالُ، فقيل لهم: «حروريّةٌ»، والواحد حروريّ، والقياس: «حَرْوراويّ»، و«جَلُولاويّ»، لأنّ ما كان في آخره ألفٌ ممدودةٌ لا تُحذَف في النسب، كقولنا: «حَمْراويّ»، و«سَمْراويّ»، وما أشبه ذلك، غيرَ أنّهم أسقطوا ألفَي التأنيث لطُول الاسم، فشبّهوهما بتاء التأنيث.

وقالوا: «خُرَيْبيّ» في النسب إلى «خُرَيْبَةَ»، وهي قبيلةٌ، والقياس: «خُرَبيّ»، وقالوا: «سَلِيميّ»، و«عَمِيريّ» في «سَلِيمَةَ» من الأزْد، و«عَمِيرَةِ كَلْبٍ»، و«سَلِيقيّ» للذي يتكلّم بطَبْعه مُعْرِبًا، وقد جاء أيضًا: «رِماحٌ رُدَيْنيّةٌ»، وهي منسوبةٌ إلى «رُدَيْنَةَ»، وهي زوجةُ سَمْهَرٍ، كانا يُقوّمان الرماحَ، وهذا الشذوذ خلافُ «ثَقَفيّ»، و«هُذَليّ»؛ لأنّ هناك حُذفت الياء، والدليلُ يقتضي إثباتها، وههنا أُثبت الياء، والدليل يقتضي حذفها. ووجهُه أنّه حُمل كلّ واحد منهما على الآخر تشبيهًا.

وقد جاء عنهم من الشاذ أكثرُ ممّا ذكر. قالوا في النسب إلى «الأُفُق»: «أَفَقيّ» بالفتح، لأنّ «فُعُلاً»، و«فَعَلاً» يجتمعان كثيرًا كـ«عُجْم»، و«عَجَم»، وَ«عُرْب»، و«عَرَب». وقد قالوا: «أُفْقيّ» بالضمّ في الهمزة وسكون الفاء، وهو قياسٌ؛ لأنّ «فُعُلاً» يجوز أن يسكن ثانيه قياسًا مطّرِدًا.

وقال بعضهم: «إبلٌ حَمَضيّةٌ» بفتح الميم، وذلك إذا أكلت الحَمْضَ، و«حَمْضِيّة» أجود. قال المبرّد: يُقال: حَمْضٌ وحَمَضٌ، فإن صحّ ما قال؛ فيكون «حَمَضيّة» قياسًا. وقالوا في «بني الحُبْلَى» وهم حيٌّ من الأنصار: «حُبَليّ» كأنّهم فتحوا الباء للفرق بينهم وبين غيرهم، وإنّما سُمّوا بني الحُبْلى لكِبرَ بطنه.

وقالوا في النسب إلى «الشِّتاء»: «شَتْويّ»، كأنّهم نسبوا إلى «شَتْوَةٍ»، وقيل: إنّ «شتاءً» جمعُ «شَتْوَةٍ» كـ«قَصْعَةٍ»، و«قِصاع»، و«صَحْفَةٍ»، و«صِحافٍ»، وأنت إذا نسبت إلى جمعٍ؛ رددته إلى واحده، فعلى هذا يكون قياسًا.

وقالوا في الطويل الجُمّةِ، وهو الشَّعْر: «جُمّانيّ»، وفي الطويل اللِّحْية: «لِحْيانيّ». ولو كانت «لِحْيَة» اسمَ بلد أو رجلٍ؛ لم يُقَل فيه إلاّ: «لِحْييّ» عند سيبويه، وعند يونس: «لِحَويّ»، وقالوا في الغَلِيظ الرَّقَبَةِ: «رَقَبانيّ»، زادوا الألف والنون للمبالغة دلالةً على هذا المعنى، وهو خارجٌ عن قياس النسبة، ولذلك لا يُستعمل إلاّ فيما استعملته العربُ، ولو نسبت إلى نفس الرَّقَبَة، لم تقل فيه إلاّ «رَقَبيّ».

واعلم أنّ هذه الأسماء التي ذكرنا شذوذَها، إذا نسبتَ إليها في غير هذا الموضع الذي شذّت فيه، أجريتها على القياس، ولم تستعمل فيه الشذوذَ، كرجلٍ سمّيته بـ«زَبِيْنَةَ»، فإنّك تقول فيه: «زَبَنيّ»، ولم يجز فيه «زَبانيّ»؛ لأنّهم تكلّموا بالشذوذ في اسم القبيلة التي يُقال لها: «زَبِينَةُ»، وكذلك إذا كان اسمه دَهْرًا؛ لم يجز في النسب إليه إلاّ

«دَهْريّ»، بفتح الدال، لأنّ «دُهْريًا»، بضمّ الدهر، إنّما تكلّموا به في الرجل الذي يطول عُمُرُه، وتمضي عليه الدهورُ، وكذلك سائرها.

فصل

[بناء على «فَعّال» و«فاعِل» ما فيه معنى النسب من غير إلحاق اليائين]

قال صاحب الكتاب: **وقد يُبنَى على «فَعّالٍ»، و«فاعِلٍ» ما فيه معنَى النسب من غيرِ إلحاقِ اليائَين، كقولهم: «بَتّاتٌ»، و«عَوّاجٌ»، و«ثَوّاب»، و«جَمّال»، و«لابِنٌ»، و«تامِر»، و«دارِع»، و«نابِل». والفرق بينهما أنّ «فَعّالاً» لِذِي صَنعةٍ يُزاوِلها ويُديمها، وعليه أسماءُ المحترفين، و«فاعِلٌ» لمَن يُلابِس الشيءَ في الجُمْلة. وقال الخليل**[1]**: إنّما قالوا: «عِيشَةٌ راضِيَةٌ» أي: ذات رِضًى، و«رجلٌ طاعِمٌ كاسٍ» على ذا.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور، وذلك لأن لم يأتوا بياء النسبة، لكنّهم يبنون بناءً يدلّ على نحوِ ما دلّ عليه ياءُ النسبة، وهو قولهم لصاحب البُتوت وهي الأكْسِيَة، واحدُها بتٌّ: «بَتّاتٌ»، ولصاحب الثياب: «ثَوّابٌ»، و«لصاحب» البَزّ: «بَزّازٌ»، ولصاحب العاج: «عَوّاجٌ»، ولصاحب الجِمال التي يُنقَل عليها: «جَمّالٌ»، ولصاحب الحَمِير التي ينقل عليها: «حَمّارٌ»، وللصَّيْرفيّ: «صَرّافٌ»، وهو أكثرُ من أن يُحصَى، كـ«العَطّار»، و«النَّقّاش». وهذا النحوُ إنّما يُعْمِلونه فيما كان صَنْعَةً ومُعالَجة، لتكثير الفعل، إذ صاحب الصنعة مُداوِمٌ لصنعته، فجُعل له البناء الدالُّ على التكثير، وهو «فَعّالٌ»، بتضعيف العين؛ لأنّ التضعيف للتكثير.

وما كان من هذا ذا شيءٍ، وليس بصنعة يُعالِجها، أتوا بها على «فاعِلٍ»، وذلك لأنّ «فاعلاً» هو الأصل، وإنّما يُعدَل عنه إلى «فَعّالٍ» للمبالغة؛ فإذا لم تُرَد المبالغة؛ جيء به على الأصل، لأنه ليس فيه تكثيرٌ. **قالوا** لذي الدِّرْع: «دارِعٌ»، ولذي النَّبْل: «نابلٌ»، ولذي النُّشّاب: «ناشبٌ»، ولذي اللَّبَن والتَّمر: «لابِنٌ»، و«تامِرٌ». قال الحُطَيْئة [من مجزوء الكامل]

٨٤٥ـ وغَرَرْتَني وزعمتَ أنّـ ـكَ لابِنٌ بالصَّيفِ تامِرْ

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٢.

٨٤٥ ـ **التخريج:** البيت للحطيئة في ديوانه ص٣٣؛ وأدب الكاتب ص٣٢٧؛ والخصائص ٣/ ٢٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٠؛ والكتاب ٣/ ٣٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٤ (لبن)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٧٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٨١.

اللغة: غرّ: خدع. لابن وتامر: صاحب لبن وتمر.

الإعراب: «**وغررتني**»: الواو: بحسب ما قبلها، «غررتني»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**وزعمت**»: الواو: حرف عطف، =

أي: ذو لبنٍ، وذو تمرٍ. وقالوا لذي السِّلاح: «سالحٌ»، ولصاحب الفرس، «فارسٌ». و«فاعِلٌ» هٰهنا ليس بجارٍ على الفعل، إنّما هو اسمٌ صِيغَ لذي الشيء، ألا ترى أنك لا تقول: «درع يدرع»، ولا «لبن يلبن».

وقالوا لصاحب النَّعْل: «ناعلٌ» ولصاحب الجذاء: «حاذٍ»، ولصاحب اللَّحْم: «لاحمٌ»، ولصاحب الشَّحْم: «شاحمٌ». وإن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعةً ومَعاشًا يُداوِمها صاحبُها؛ نُسب على «فَعّالٍ»، فيقال لمن يبيع اللبن والتمر: «لَبّانٌ»، و«تَمّارٌ»، ولمن يرمي بالنَّبْل: «نَبّالٌ». قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٨٤٦ـ وليس بذي رُمْحٍ فيَطْعَنَني به وليس بذي سَيْفٍ وليس بنَبّالِ

وربّما جمعوا اللفظَيْن في شيء واحد، قالوا: «رجلٌ سائفٌ، وسَيّافٌ»، وقالوا: «رجلٌ

= «زعمت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «أنك»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «لابن»: خبر «أنّ» مرفوع. «بالصّيف»: جار ومجرور متعلقان بـ«لابن». «تامر»: خبر ثانٍ لـ«أنّ».

وجملة «غررتني»: بحسب ما قبلها. وجملة «زعمت»: معطوفة على سابقتها. والمصدر المؤول من «أنّ» وما دخلت عليه في محلّ نصب مفعول به لـ«زعم».

والشاهد فيه قوله: «لابن» و«تامر» حيث استغنى عن ياء النسب بصوغ الفاعل بمعنى «صاحب لبن» و«صاحب تمر».

٨٤٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٣/ ٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ والكتاب ٢/ ٣٨٣؛ ولسان العرب ١١/ ٦٤٢ (نبل)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٧٤٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١١١؛ والمقتضب ٣/ ١٦٢.

الإعراب: «**وليس**»: الواو: بحسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «**بذي**»: الباء حرف جرّ زائد، «ذي»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. «**رمح**»: مضاف إليه مجرور. «**فيطعنني**»: الفاء السببيّة: حرف عطف «يطعنني»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، والنون الثانية للوقاية، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق. «**به**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يطعن». «**وليس**»: الواو: حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «**بذي**»: الباء حرف جرّ زائد، و«ذي»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. «**سيف**»: مضاف إليه مجرور. «**وليس**»: حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «**بنبّال**»: الباء حرف جرّ زائد، «نبال»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس».

وجملة «ليس بذي رمح»: بحسب ما قبلها. وجملة «يطعنني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس بذي سيف» معطوفة على الجملة الأولى. وجملة «ليس بنبال»: معطوفة على الجملة الأولى أيضًا.

والشاهد فيه قوله: «نبال» حيث بناه على «فعّال»، والقياس «نابل» أي: ذو نبل، ولكنه أجراه مجرى صاحب الصفة، كما قيل: بغّال وسيّاف.

تارسٌ، وتَرّاسٌ»، أي: معه تُرسٌ. وقالوا: هو ملازمٌ، فأجروه مجرى الصنعة والعِلاج.

وقالوا: «هَمٌّ ناصبٌ»، أي: ذو نَصَبٍ، وليس على الفعل، فهو كالدارع، والناشب، وقالوا: «رجلٌ كاسٍ»، أي: ذو كُسْوة، و«طاعمٌ»، أي: ذو طَعْم، أي: آكلٌ، وهو ممّا يُذَمّ به، أي ليس له فضلٌ، غيرَ أنّه يأكل ويشرب. قال الحُطَيْئة [مِنَ البسيط]:

٨٤٧- دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها واقْعُدْ فإنّكَ أنتَ الطاعِمُ الكاسي

ومِن ذلك قولهم: «حائضٌ»، و«طالقٌ»، و«طامثٌ»، أي: ذات حَيْضٍ وطَلاقٍ وطَمْثٍ في أصحّ الأقوال.

فأمّا قوله تعالى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[1] فقد قال الخليل: إنّه من قبيل النسب، إلاّ أنّه يُشْكِل عليه دخولُ التاء، لأنّهم قالوا: إنّما سقطت التاء من «حائضٍ»، و«طالقٍ»؛ لأنّه ليس بجارٍ على الفعل، وقد ذكروا أنّ «عيشةً راضيةً» لم تجر على الفعل لأنّ العيشة مَرْضِيّةٌ، وفعلُها «رَضِيتُ»، فحملوها على أنّها ذات رِضًى من أهلها بها، ثمّ أُثبتت الهاء فيها، فيجوز أن تكون الهاء للمبالغة على حدّها في «عَلاّمةٍ»، و«نسّابةٍ».

وهذا القبيل، وإن كان كثيرًا واسعًا، فليس بقياسٍ، بل يُتّبَع فيه ما قالوه، ولا يُتجاوز، فلا يُقال لبائع البُرّ: «بَرّارٌ»، ولا لصاحب الفاكهة: «فَكّاهٌ»، ولا لصاحب الشَّعير: «شَعّار»، ولا لبائع الدّقيق: «دَقّاقٌ»، وإنّما يُقال: «دَقيقيّ»، وقد قيل: «دَقّاقٌ». ومثل ذلك «الكِسائيُّ» نسبٌ على قياس النسب، والفرّاء على قياس «البَزّاز» و«العَطّار».

---

٨٤٧ - **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص١٠٨؛ والأزهيّة ص١٧٥؛ والأغاني ٢/ ١٥٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص١٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٦؛ والشعر والشعراء ص٣٣٤؛ ولسان العرب ١٠/ ١٠٨ (ذرق)، ١٢/ ٣٦٤ (طعم)، ١٥/ ٢٢٤ (كسا)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٤١٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ١١٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٨٨.

اللغة: البغية: الطلب. الطاعم والكاسي: أي صاحب طعام وكسوة.

المعنى: اترك مكارم الأخلاق فلست أهلاً لها، واجلس في دارك كالعاجز يأتيك الطعام والكساء.

الإعراب: «دع»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت»: «المكارمَ»: مفعول به منصوب بالفتحة، «لا»: ناهية جازمة، «ترحَل»: فعل مضارع مجزوم بـ«لا»، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «أنت»: «لبغيتها»: جار ومجرور متعلقان بـ«ترحل»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «واقعد»: الواو: حرف عطف، «اقعد»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنت». «فإنك»: الفاء: استئنافية، «إنّك»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «أنت»: حرف فصل. «الطاعم»: خبر «إنّ» مرفوع. «الكاسي»: خبر «إنّ» مرفوع.

وجملة «دع المكارم»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا ترحل»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اقعد»: معطوفة على «دع». وجملة «إنّك الطاعم الكاسي»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الطاعم الكاسي» حيث استغنى عن ياء النسب بصوغ الفاعل بمعنى «صاحب طعام» و«صاحب كساء».

(١) الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧.

فهرس المحتويات